1

يا فتاح يا مفتح يا فتاح

حاشية الشيخ يس على الفاكهي
وهو الشرح على القطر
في النحو

عدد
٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب يسر
الحمد لله الذي لا يخيب من نحاه الفاعل لما يشا فلا راد لمفعول قضاه والصلاة والسلام على من رفعه الله على الافاضل ونصبه علما لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد واسطة قلادة الانبيا الكرام ودرة تاج روس الاصفيا الكرام العظام وعلى اله وصحبه الايمة الاعلام ما باكر قطر الندا الفواكه الجنية عقب الغمام وبعد فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمي الحمصي سامحه الله وبلغه ما يتمناه اني ولله النعم التي لا تحصى لذي العد والمنن التي لا يضبطها رسم فضلا عن حد ممن دب من العلوم في حجرها وارتضع افاويق درها والتقط من محيط بحرها يتيم درها واقتطف من رياضها يانع زهرها واستضاء في افقها ببدورها وزهرها قد سامحتها برد الشباب القشيب وهرمت لاجلها كل الوجيب صبا قلبي نحوها زمن الصبا فما غوي واتاني هواها قبل ان اعرف الهوى فقد بذلت الجهد في تحصيل مباحثها النفيسة واستفرغت في صيد شواردها الاعضا الرئيسة ولما فتح الله الكريم بما يسر تحصيله بفيض فضله العميم ومنحني بجواهر ابحاث انفس من عقود الجواهر والحقني بتحقيقات ابهج من رياض الازاهر اردت جمع ذلك خوفا عليه من الضياع وليدوم به الانتفاع [illegible] الله جل جلاله وتنزهت عن الاحصا الاؤه ان اطرز [illegible] فوايد وارصع بتلك الفرايد شرح القطر للفاضل اللوذعي والاديب الالمعي عبد الله بن احمد بن علي الشهير بالفاكهي ومن الله استمد الصواب في القول والعمل والحماية من الزيغ والزلل واساله بلوغ القصد والامل انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وخصصت ما يتعلق

بالشرح

بالشرح المذكور من حواشي الشيخ الامام العلامة الهمام الولي العارف بالله مولانا ابي بكر الشنواني رحمه الله امين التي وصل فيها ابواب الحال مع ابحاث نفيسة ضممتها اليها وفوايد ضمنتها شريفة نبهت عليها وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم قوله الرافع من الخفض لعزه وسلطانه لا يخفى ما فيه ونظايره الاتية من براعة الاستهلال وبيان الفعل المحمود عليه والتنبيه على استحقاق الحمد على الصفات كالذات ليحصل الحمد التفصيلي واللام في قوله لعزه للتعليل لا صلة لانخفض لان الانخفاض للصفة عبادة لها ولا يعبد الا الذات وقد منع بعضهم كما نقله القرافي من قولهم سبحان من تواضع كل شي لعظمته وقال قوم يجوز هذا الاطلاق قال القرافي وهو الصحيح وعظمة الله تعالى هو المجموع من الذات والصفات وهذا المجموع هو المعبود وهو الاله وهو الذي يجب توحيده والتواضع له الى ما اطال به في كتاب الفروق ومنه وان اراد صفة واحدة في صفات الله تعالى وانما حصل التواضع لها وهو العبادة امتنع وربما كان كفرا وهو الظاهر وان اراد بالتواضع غير العبادة وهو الخضوع والانقياد لارادة الله تعالى وقضايه وقدرته فهذا ايضا معنى صحيح انتهى ويتفرع عليه ان محل المنع اذا جعلت اللام صلة تواضع فان جعلت للتعليل فهو معنى صحيح والعز خلاف الذل والسلطان الحجة والبرهان قوله المفيض عما من نحاه من افاضل الانام لا من فاض الماء اذا كثر لما يوهمه صنيع المحشي وقوله فكان الواهب مطر اد على موضعه فسال عن جوانبه لا يابى لانه رفع سحايب ولا يخفى بطلانه وبالجملة فالمفيض يستعار للواهب استعارة تبعية بان اعتبر التشبيه بين الموهوبية اعني اصدار المواهب وبين

وتواضع كل شيء لعظمته عبادة لها ولا يعبد الا الذات والعظمة صفة ولا نعبد

الافاضة ثم اشتق من الافاضة مفيض ولا يشكل اطلاق المفيض عليه
تعالي مع ان اسمائه وصفاته توقيفية علي الاصح لان محل الخلاف
اطلاق اللفظ علي ذاته لا اطلاقه علي مفهوم صادق عليه والفرق
واضح وان خفي علي كثير من الناس والعفو ترك عقوبة المجرم والستر
عليه بعدم المواخذة والغفران سترما عدر من نقص ولا يستدعي
سبق ذنب ولو قال سحايب جوده لكان تنبيها علي استقلال كل صفة
علي حيالها قوله المغني بواسع فضله من اضافة الصفة الي
موصوفها وسعة الشي كثرة اجزايه ومساحاته فسعة الفضل كثرة
تعلقاته مجازا والجود كما قال السعد صفة هي مبدأ افادة ما ينبغي
لمن ينبغي لا لعوض فهو اخص من الاحسان قوله والصلاة الخ اثر
الفصل بين جملتي البسملة والحمدلة تنبيها علي استقلال كل
بالمقصودية بالابتدا بخلاف الصلاة لانه لم يطلب بها الابتدا قوله
علي سيد نا فيه استعمال السيد في غير الله تعالي والصحيح جوازه
بدليل وسيدا وحصورا وقيل لا يطلق الا علي الله وقيل يمتنع
اطلاقه عليه وحكي عن مالك والسيد المتولي للسواد اي الجماعة
الكثيرة والذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلي الحليم الذي
لا يستفزه غضبه وعلي الكريم وعلي المالك قوله من خلاصة العرب
يعني قرشيا هاشميا قوله بالايات والمعجزات لا بعد ان يراد
ايات القران فيكون عطف المعجزات الشامل لجميعها عطف عام
علي خاص ويحتمل ان المراد بالايات العلامات علي نبوته سوي ما كانت
عند دعوي النبوة اولا فالعطف عكس ما قبله قوله الجمة
اي الكثيرة وفيه نعت الجمع بالمفرد وهو سايغ في جمع ما لا يعقل
جمع قلة والافصح المطابقة مطلقا بخلاف جمع الكثرة لما لا يعقل

لجمع العاقل

طعا تنبيهه علي الخ

فالاصح

فالاصح فيه الافراد قوله العباد جمع عبد وهو يقال علي اضرب منها
وهو المقصود هنا عبد الايجاد وهو المعني بقوله الا اتي الرحمن عبدا
قوله وبيان احكامهم تفسير لتمييز احوال العباد ومن الحل والحرمة
تفسير للاحكام وشمل متعلقات الاحكام كلها اذ الحلال ضد الحرام
فيتناول الواجب والمندوب والمباح والمكروه وخلاف الاولي ويتناول
الصحيح والحرام الباطل بناء علي تناول الحكم لهما قوله ونعته بصفات
اي وصفه بها بقوله تعالي يا ايها النبي انا ارسلناك الاية قوله بنطقه
اي بان نطق صلي الله عليه وسلم بذلك لان نطقا مصدر مجرد فالمصدر
مضاف الي فاعله وينبغي تقدير مضاف اي بخلق نطقه وهو
مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل اي بخلق الله نطق محمد
صلي الله عليه وسلم ليكون وصفا لله فيتناسب الكلام ولعل هذا وجه
جعل المحشي النطق متضمنا معني الجعل حيث قال اي بجعل الله
له ناطقا فهو مصدر مضاف لمفعوله قوله بفصل الخطاب اشارة
الي القران والفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعني
مفصول لانه يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعني فاصل
لفصله بين الحق والباطل والصواب والخطا قوله عموما اي عطف
عموم او عطفا عاما او ذا عموم فهو مفعول مطلق قوله كما اخبر
اي بقوله وما ارسلناك الا رحمة للعالمين قال السيد الصفوي لم
يتعرضوا لبيان نفي الغضب منه وقد قصد من بعثته انه لا يومن
به قوم فيعذبهم وليس الحصر نظرا الي العموم اي لا البعض اذ لا يبقي
حينئذ دخول اداة الحصر علي ما يفيد العموم لا علي الرحمة فيقال ما ارسلنا
رحمة الا للعالمين لانها تدخل علي ما اريد اثباته واجاب بان المقصود
بالذات من الرحمة والغضب بالتبعية بل في حكم العدم فالحصر فيها

مبالغة وبان المعنى لاجل الرحمة على الكل لا للغضب على الكل او لاجل
الرحمة عليهم في الجملة ويكفي في المطلب اثبات الرحمة قوله عشرة
امثالها اي جزاء عشر حسنات امثالها وهذا ماخوذ من الاية الشريفة
وهي وان نزلت في الذين امنوا بعد الهجرة ضوعفت لهم الحسنة وحصر
العدد فيما ذكرها في النهر قوله فحصل لامته الخ دليله وما جعل
عليكم في الدين من حرج اي ضيق بتكليف ما شق عليكم القيام
به وقد وضع عن هذه الامة التكاليف الشاقة كقرض موضع
النجاسة والفوايد جمع فايدة وهي لغة ما استفدت من علم او مال
واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك
وسميت فايدة لتعلق الفواد بها قوله على النبي الخ كرر الصلاة
اظهارا لعظمته صلى الله عليه وسلم وجمعا بين الجملة الاسمية
والفعلية لافادة الاولى للثبات والدوام والثانية للتجدد والحدوث
والمطلوب بجملة الصلاة امرزايد على ما حصل له في كل وقت
فان نعمة تعالى لا نهاية لها ففيه حذف او استعمال العام في
الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير معقول قوله المقتفين
اي المتبعين من الاقتفا وهو الاتباع يقال اقتفيت اثره اي
اتبعته فهو متعد بنفسه الى واحد قوله لاوضح المسالك اللام
فيه زايدة لتقوية العامل قوله صلاة وسلاما منصوبان على
المفعولية المطلقة لصلي وسلم المذكورين على ما في بعض النسخ
وفي بعضها اسقاط وسلم فسلاما منصوب بمحذوف على القول
بجواز حذف عامل المصدر المؤكد ويشهد له فطفق مسحا
وعطف وسلاما على ما قبله من عطف الجمل وقوله دايمين
نعت لهما مقطوع لاختلاف معنى عاملهما لكن يلزم قطع نعت

النكرة

4

النكرة مع انه لم يسبقه نعت اخر وقوله عدد حبات نعت مقطوع
كذلك لذلك ولتعريفه بالاضافة الى المضاف لمعرفة وتنكير المنعوت
لا حال من ضمير دايمين لان شرط الحال التنكير وجاز افراده مع ان
المنعوت متعدد لجموده والنعت بالجامد لانه مصدر لا لانه اسم عدد
ونص الرضي على النعت بالجامد اذا كان اسم عدد لان عددا ليس
من اسما العدد والاقرب ان عددا منصوب على الظرفية على حذف
مضاف اي قدر عدد دنيا مثلا وهذا ويحصل للاتي بمثل هذه الصيغة
اجر زايد على اجر من اقتصر على مجرد الصلاة والسلام لكن لا يصل
الى مرتبة من عدد الصلاة والسلام بذلك المقدار قوله لطيف
من اللطافة وهي في الاصطلاح رقة القوام او كونه شفافا لا
يحجب البصر عن ادراك ما وراه والمراد انه مختص صغير الجرم اذ كون الشي
شفافا بسبب قلة اجزايه وصغر حجمه فاطلق اسم المسبب
على السبب ومن قال المراد دقيق لا يهتدى اليه الا بنظر دقيق فهو
مجاز مرسل وكان العلاقة هنا اللزوم في الجملة لانه من شان دقيق
القوام والشفاف ان لا يدرك الا بنظر دقيق بناء على انه يكفي في
العلاقة مطلق اللزوم وفيه ان مطلق اللزوم مشترك بين
مطلق العلاقات فلا بد من بيان جهة اللزوم ثم ان النظر الذي
لا يهتدى الى دقيق المسايل الا به بمعنى الفكر والنظر الذي يدرك
دقيق الجرم بمعنى البصر قوله على المقدمة سماها مقدمة نظرا الى
انها ليست مقصودة لذاتها بل لضبط كلام الله تعالى وما ياتي قوله
في العربية اي في علم العربية كما في بعض النسخ وهو علم يحترز به عن
الخلل في كلام العرب لفظا وكتابة وينقسم الى اثنى عشر قسما والمراد
هنا علم النحو قوله للعالم الخ صفة للمقدمة بناء على تجويز ان يقدر المتعلق

معرفة اي المنسوبة للعالم وهو المناسب لقوله الموضوعة وال الداخلة
علي الوصف المراد به الثبوت حرف تعريف لا موصولة فلا يلزم من تقديره
المعرف حذف الموصول الاسمي وبعض الصلة وقاعدة ان الظرف
كالجملة بعد المعرفة حال اذا قدر المتعلق فعلا ويجوز تقديره
منكرا فيكون حالا اذ لا مانع من ذلك هنا وان امتنع في غيره مما
يلزم فيه مجيء الحال من المبتدا علي ما فيه ويجوز ان يكون ظرفا لغوا
للمقدمة وان لم يرد بها معني مصدري علي ما جوزه بعضهم من
اعمال القصة والنبا والخبر والظرف غير مراد بها المصدر خاصة
لتضمنها معني الحصول والكون قوله المحقق من التحقيق وهو
اثبات المسايل بالدلايل القطعية ويطلق علي العلم بالاشيا علي
ما هي عليه وعلي بيان حقيقة الشيء علي الوجه الحق قوله والامام
من امك اي صار امامك اي قدامك وهو المقتدي به والمتبع
ويقال ءام بهمزة ممدودة وميم مشددة واصله ءامم كضاربه
فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه امام فامام يكون مفردا وجمعا كما في
القاموس فلا حاجة الي ما تكلفه بعضهم في قوله تعالي واجعلنا
للمتقين اماما حيث قال الاصل اجعل كلا منا لان مفعولي اجعل
اصلهما المبتدا والخبر ونا ضمير المتكلم ومعه غيره فلا يصح الاخبار
عنه بامام لانه مفرد فكان الظاهر ائمة قوله المدقق من التدقيق
وهو اثبات دليل المسئلة بدليل اخر ففي ذكره بعد المحقق ترق
ويطلق علي امعان النظر والغوص علي الغوامض وعلي بيان
حقيقة الاشيا علي وجه الدقة قوله امام هذه الصنعة بدل مما
قبله بدل معرفة من معرفة لتخصصه بالاضافة لمعرفة فليس
علي حد بالناصية ناصية والعلم ان لم يتعلق بكيفية عمل كان مقصودا

في نفسه وخص باسم العلم وان تعلق بكيفية عمل كان المقصود منه
ذلك العمل ويسمي صناعة في عرف الخاصة وينقسم الي قسمين قسم يمكن حصوله
بمجرد النظر كالطب وقسم لا يحصل الا بالمداولة كالخياطة ويختص هذا
بالصناعة في عرف العامة قوله شريعتها اي طريقتها وحالها تفسير
لما قبله والمراد نفاذ تصرفه فيها قوله جمال الدين قدم اللقب لاشتهاره
به فهو علي حد المسيح عيسي او جريا علي اصطلاح المورخين لان الشارح
عكس كنية المص واسمه علي ما في النسخ لان كنيته ابو محمد واسمه عبد الله
قوله رحمة الله عليه جملة خبرية لفظا انشائية معني قصد بها
الدعا للمص بعد الثنا عليه عملا بما يلزم في مكارم الاخلاق من الثنا
والدعا من الشارح للمص لاعترافه له بالفضل واتي بها اسمية اظهارا
للرغبة في الثبات والدوام وخبرية تفاولا بالاجابة وان كان الاصل في
الدعا لفظ الامر قوله يتكفل نسبة التكفل الى الشرح مجازية
طرفاها حقيقيتان والنسبة الحقيقية للشارح ويحتمل التجوز في المسند
بجعله مجازا مرسلا واستعارة تبعية وفي المسند اليه بجعله استعارة
بالكناية واثبات التكفل له تخييلية وتقرير ذلك لا يخفي علي العارف به
ولا يعيه غيره قوله بحل الفاظها اي فك تراكيبها ببيان الفاعل والمفعول
ومرجع الضمير ونحو ذلك وفي الكلام استعارة اصلية لتشبيه الفك
بالحل واطلاق اسمه عليه او مكنية قرينتها تخييلية بان شبه الفاظ
المقدمة بالاشيا المعقودة التي تحل واثبت لها الحل قوله وتبيين
معانيها الظاهر ان بينه وبين حل الالفاظ عموما وخصوصا مطلقا
لانه يلزم من حل الالفاظ بالمعني المتقدم بيان المعني فليتدبر
قوله ممتزجا حال من فاعل يتكفل قوله مع الاتيان اي مصحوبا
بالاتيان بما ذكر فمع واقع موقع الحال وهي قيد في عامل صاحبها الذي

فهو ضمير مستتر في ممتزجا وتجوز ان يكون حالا من الضمير في يتكفل
فيكون من الحال المترادفة قوله بدليل المسايل جمع مسئلة وهي
الحكم من حيث يسال عنه اما من حيث انه يطلب بالدليل فمطلب
ومن حيث انه يبحث عنه فمبحث ومن حيث انه يستخرج بالحجة فنتيجة
ومن حيث انه يدعي فمدعي وقد تطلق المسئلة علي مجموع القضية
وعليه فالتقدير احكام المسايل قوله وتعليلها اي المعلل به
فهو بمعني المفعول ويصح المصدر وهو ذكر العلة قوله الايجاز
المخل الخ اراد بالاخلال النقص عن القدر الذي يتضح به المعني
المراد وبالاطناب الزيادة عليه والظاهر ان نسبة الاملال الحقيقي
وهو احداث السامة وضجر النفس لا يتعلق بالاطناب وانما
يتعلق بالاتي به ففي الحمل مجاز عقلي او استعارة تبعية قوله وعليه
التوكل اي عليه اعتمد لا علي غيره لان التوكل هو الاعتماد علي الغير
قال الراغب التوكل يقال علي وجهين يقال توكلت لفلان بمعني
توليت له وتوكلت عليه بمعني اعتمدته قال الله تعالى وعليه
فليتوكل المتوكلون ولا يرد علي الحصر وقوع الاعتماد علي غيره
لان الحصر اضافي بالنسبة الي الاصنام او المراد الاعتماد عليه في
تحصيل الاسباب وتيسيرها والتحصيل والتيسير مختصان به
تعالى او ان المقصود انما هو الله تعالى والاعتماد علي غيره صوري
ومعني اعتمدت علي فلان اعتمدت علي الله بواسطة فلان قوله
واليه اضرع اي ادعو بخضوع وذلة قاصدا اليه لان الضراعة لغة
الذلة والخضوع وقد تكرر استعماله مع الدعا في الكتاب العزيز
فاشتهر اطلاقه في السنة اهل الشرع مرادا به الدعا بخضوع وذلة
قوله انه ينفع قال الراغب النفع ما يستعان به في الوصول الي

الخير وما يتوصل به الي الخير خير وضده الضر قال تعالى ولا يملكون لانفسهم
ضرا ولا نفعا قوله لوجهه اي ذاته قوله للفوز هو النجاة والظفر
بالخير مع حصول السلامة قوله الامل اي الرجا يقال املت الشي
مخففا امله بمد الهمزة كاكل ياكل واملته بالتشديد امله اي رجوته
قوله انه خير بكسر همزة ان علي انه تعليل مستانف ويصح الفتح اي
لانه والموفق لا يطلق علي غيره تعالى وخير افعل تفضيل علي حد
احسن الخالقين او بمعني صفة مشبهة وهو استيناف بيان جهة
سؤال النفع منه تعالى كانه قال لان النفع لا يكون الا بالتوفيق والاعانة
علي التعلم والتعليم وهو خير موفق او علة لاختصاص السوال به قوله
ولا مامول الاخرة اي مرجو وخبرها محذوف وخيره مرفوع علي البدلية
من محل اسم لا ويجوز نصبه علي الاستثنا لا علي البدل من اسمها لان لا
انما تعمل في نكرة منفية وفي الحصر ما تقدم في وعليه التوكل قوله اعلم
اتي به لزيادة الاهتمام واستدعا الاصغا اليه ليقبل عليه السامع
فيتمكن فضل تمكن والا فالعلم بكل ما في الكتاب مطلوب وهو من
باب الخطاب العام عموم الشمول كاستعمال المشترك في معانيه لا علي البدل
لانه يقضي بضرورة الضمير وهو اعرف المعارف في معني النكرة
ونحوه لين اشركت ليحبطن عملك وما اشبه ذلك فهو صلى الله عليه
وسلم ليس مقصودا بالخطاب وهو المخاطب والمقصود غيره بل
الخطاب عام فليس ذلك من مجاز التركيب وهو ما اسند فيه
الحكم لغير من هو له كالظن قوله الخوض اي الشروع قوله علي الوجه
الاكمل الخ ذكروا ان للشروع مراتب اصلية وتتوقف علي التصور بوجه
والتصديق بفايدة ما علي نزاع للدواني في ذلك وشروع علي بصيرة
ويتوقف علي ما في الشرح وشروع علي كمال البصيرة ويتوقف علي

ما في الشرح وشروعي على اجماله ذلك وعلى امور اخر كبيان شرف ذلك
العلم ومعرفة واضعه ووجه تسميته باسمه والظاهر ان مراد الشارح
المرة الاخيرة فيكان عليه ان ينبه على عدم الانحصار فيما ذكره قوله
ينبغي لم يجب من حقه ذلك فلا ينافي وجوب تصور ذلك عليه قوله
بحده او برسمه اي باحدهما ليتميز عنده فيصح توجهه اليه وفي قوله
بحده اشكال لان معرفة الحد لا تمكن الا بعد الوقوف على جميع المسائل
فلا تكون من المقدمات كما نقله الشارح في شرح الحدود عن القطب
ويجاب بان ذلك بالنسبة للواضع لا للطالب الذي يذكر له اوايل
الشروع فليتامل قوله على بصيرة اي نفس بصيرة اي شديدة
الابصار ويحتمل انه مصدر بمعنى تبصر اذ لو تصوره بامر عام
لكونه شيئا ما فما شمله وغيره قوله في طلبه اي الشروع فيه واما الطلب
السابق على الشروع فهو توجه النفس نحو المطلوب وهو مسبوق
عقلا بالتصور بوجه ما فان طلب ما لم يعلم بوجه محال قوله
متن عميا المتن الظهر وهو قوام البدن تبنى عليه ساير اعضائه
ويستعار لاصل العلم وهو امهات مسائله اذ بها تتقوم نكته ولطايفه
واضافة متن الى عميا بيانية اي ركب طريقا لا يهتدي سالكها لان
الاعمى لا يهتدي غيره للطريق وقيل عميا صفة لمحذوف اي متن ناقة
عميا والعشوا ناقة في بصرها سوء تخطى مرة وتصيب اخرى
واضاف الخبط للراكب وان كان صفة للناقة على تقدير [illegible]
موصوف عميا لان فعل الدابة يضاف لراكبها ولعل وجه التشبيه
حينئذ مع ان المشبه في الظاهر اقوى وذلك لعدم الاهتدا
العميا بالكلية للمقصود وان خبط العشوا اشد لعدم توقيها
في الحركة ووجه الشبه هنا هو الخبط اذ التقدير خبطا مثل خبط

العشوا

العشوا فوجه الشبه في المشبه به اظهر قوله وان يعرف موضوعه بين اولا
بالتصور وهنا بالمعرفة اشارة الى انه لا يكفي تصور الموضوع بل التصديق يف
بموضوعيته قوله عن عوارضه الذاتية العارض هو الخارج عن الشيء
المحمول عليه والعوارض الذاتية الذي تلحق الشيء لذاته كلحوق الادراك
للانسان بالقوة او لجزئه سوا كان اعم كالتحيز اللاحق للانسان لانه
جسم او مساو كالتكلم اللاحق للانسان لانه ناطق او لامر خارج
عنه مساو له كلحوق التعجب للانسان لانه مدرك واما ما يلحقه لامر
خارج اعم كالحركة اللاحقة للابيض لانه جسم او اخص كالضحك العا رض
للحيوان لانه انسان او مباين كالحرارة العارضة للماء بسبب النار
فاعراض غريبة ومعنى البحث عن اعراض الموضوع الذاتية حملها
عليه نحو الكلمات الثلاث اسم وفعل وحرف او على جزئيه نحو الكلمة
اما معربة او مبنية او على نوعه نحو الحروف كلها مبنية او على اعراضه
النوعية نحو المعرب اما مرفوع او منصوب او مجرور قوله وان يعرف
غايته قال السيد الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد ان يعلم
اولا ان لذلك العلم فايدة ما والا لامتنع الشروع فيه كما بين في
موضعه ولا بد ان تكون تلك الفايدة معتدا بها بالنظر الى المشقة
التي تكون في تحصيل ذلك العلم والا لكان شروعه فيه وطلبه يعدان
عبثا عرفا وبذلك يفتر جده فيه قطعا ولا بد ان تكون تلك الفايدة
هي الفايدة التي تترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما زال اعتقاده
فيها بعد الشروع فيه لعدم المناسبة فيصير سعيه في تحصيله
عبثا في نظره واما اذا علم الفايدة المعتد بها المرتبة عليه فانه تكمل رغبته
فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع
بواسطة مناسبة مسائله لتلك الفايدة انتهى وبه يعلم حكمة قوله

الشارح وان يعرف دون يتصور وتعليله يدل على ان المراد ان يعرف
انها فايدة معتد بها واما معرفة ان له فايدة ما فلا يمكن الشروع بدونها ٢
على ما قال السيد وان نوزع في ذلك فهي مما يتوقف عليه اصل الشروع
كما مر قوله علم باصول الخ المراد بالعلم هنا الادراك كما هو المعنى الاصلي
وان اطلق على الملكة والمسايل لقوله باصول واتى بالبا لانه يقال
علمه وعلم به او ضمنه معنى الاحاطة وهي جمع اصل وهو والقاعدة
والضابط والقانون الفاظ مترادفة والمراد باحوال الاواخر الامور
العارضة لها وخرج بذلك ما عدا النحو والصرف حتى اللغة لانها
يعرف بها نفس الابنية لا باحوالها واما الصرف فخرج منه ما يعرف
به احوال غير الاواخر من ابنية الكلم وبقي ما يعرف به ذلك كالقلب
والادغام والتخفيف اذا كانت في الاخر فاخرجه بقوله اعرابا وبناء
ومعنى التعريف علم بقواعد يستنبط منها ادراكات جزئية هي معرفة
كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها
امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود
ما لا نهاية له محال فالاستغراق عرفي والمراد امكان المعرفة لا المعرفة
بالفعل وعبروا اولا بالعلم وثانيا بالمعرفة لان الاصول امور كلية تنطبق
عليها احتياما من الجزئيات لتعرف احكامها منها والاحوال امور جزئية
ومن عادتهم استعمال العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات وهذا
تعريف النحو باعتباره في نفسه ومن حيث انه علم من العلوم
واما تعريفه بالقياس الى غيره من العلوم وباعتبار كونه الة فهو
الة قانونية تعصم مراعاتها اللسان عن الخطا في المقال من حيث
تاديته اصل المعنى واعلم ان العلم من مقولة الكيف على المذهب
المنصور وان الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وانما يغاير

المعلوم

المعلوم بالاعتبار فالصورة الحاصلة من الشيء عند الذات وانما يغاير
المعلوم بالاعتبار فالصورة باعتبار وجودها في الذهن علم وفي الخارج
معلوم فاندفع ما اورده التقي السبكي من ان القصد من الحد تصور
الحقيقة وليس في هذا الحد تعريف الحقيقة بل ما ينشا عنها مع
بقائها على جهالتها فالعلم فيه مجهول وان لازم المعلوم معروف بقي
ان معرفة الاحوال اعرابا وبناء لا ينافي معرفة غيرها فلا يرد ان النحو يعرف
به غير ذلك من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والتعدي واللزوم ٣
ولعل وجه الاقتصار على ما ذكر ان غيره ليس من النحو بل تتمة له
او لرجوعه اليه كما يعلم بتدقيق النظر قوله لانه يبحث الخ لو قال من
حيث يبحث كان اولى لان للكلمات العربية حيثيات مختلفة يقع البحث
باعتبارها ولما لم يكن البحث عن ساير حيثياتها من اجزاء العلم قيده بالحيثية
وتخصيص الحركات بالذكر لانها الاصل والا فالحروف مثلها او بالبحث
المذكور لما مر انفا قوله ولما كان الخ بيان لسبب ايراد تعريف الكلمة
في مفتتح هذه المقدمة ولم يذكر المص تعريف العلم ولا الغرض من تحصيله
لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا قسريا فلا ينفعه في التحصيل
البصيرة ولا ما يوجب الرغبة قوله ثم اجاب لما والمراد بداءة عرفية
وهي ذكر الشيء قبل المقصود بالذات ان اراد بدءا كتابه الذي منه البسملة
وان اراد بدءا مسايل كتابه فالبداءة حقيقية قوله ببيان الموضوع
ان اي بيان ان موضوع العلم ماذا فالمص لم يبين ذلك وان اراد انه
بين حقيقة ما هو موضوع النحو في نفس الامر بذكر تعريفه الذي
هو من قبيل المبادي فلم يناسب سوق الكلام لان الذي من المقدمة
التصديق بموضوعية الموضوع كما مر ثم ان الموضوع الكلمات كما سلف
لا الكلمة التي هي قول مفرد لان البحث في النحو عن الكلمات في حالتي الاجتماع

والانفراد ولهذا قال بعضهم في هذا المقام وانما بدا بتعريف الكلمة والكلام لان النحوي يبحث عن احوالها او عن احوال ما تتوقف معرفته على معرفتها من اقسامهما وما لم يعلم الشيء لا يمكن ان يحكم عليه لكن قال العصام في شرح الكافية ثم البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهر واما البحث عن حال الكلام ان كان مرادفا للجملة فكما يبحث عن الجزء الجملة والحال والصفة كذلك فحق كان الاولى تعريف الجملة لان البحث عنه انما وقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة فالبحث عن الكلام خفي الا ان يحمل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم في صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة ايضا لانها يبحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بل لا كلام كما ستعرف فنعم ما فعل الزمخشري في المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة انتهى وكانه لم يلتفت للبحث عن الكلام في قولهم الكلام اما خبر او انشاء لانه ليس بحثا نحويا محضا ولهذا لم يذكره في الكافية قوله تبركا هو وما عطف عليه علة للابتداء فان جعل كل علة فالتبرك علة لما تضمنه الابتداء من الاتيان اذ العام يستلزم الخاص فلا يرد ان التبرك بالبسملة لا يتوقف على الابتداء قوله افصح لا يخفى ان المحدث عنه بالفصاحة انما هو الكلمة لا حركاتها لانه قال الكلمة بفتح الكاف افصح ولم يقل فتح الكاف افصح من كسرها فان مالزم من كلامه وصف المفرد بالفصاحة فسقط ما قيل مراده من وصف الحركات والسكون بالفصاحة وصف اللفظ المتصف بها فلا يرد ان الفصاحة انما يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ومعنى كون ذلك اللفظ افصح كثرة استعماله قوله وهي لغة تقال للجمل المفيدة الخ الضمير راجع للكلمة باعتبار لفظها بالنسبة

لقوله

لقوله لغة تقال لان الذي يقال اي يطلق على ما ذكر لفظ الكلمة الخ وباعتبار معناها بالنسبة لقوله واصطلاحا قول الخ والمراد بالجمل الجنس الصادق بالجملة والاكثر لان لام التعريف التي للجنس تبطل معنى الجمع والمراد بالمفيدة الدالة على معنى يحسن السكوت عليه وهذا الاطلاق مجازي كما ياتي فلا وجه لانكاره وان كان المنكر كونه حقيقة فلم يرد عن احد وتقال ايضا لغة على اللفظ المفرد وهذا الاطلاق مدلولها الحقيقي ولهذا سكت عن بيانه لانه علم من ذكره الاطلاق المجازي فافهم ان معناها الحقيقي لغة مساو للاصطلاحي قوله وهو من اطلاق الجزء فهو مجاز مرسل وقيل ان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض حصلت له بذلك وحدة فصار شبيها بالكلمة فاطلق عليه كلمة على جهة الاستعارة التصريحية وعلى كل فالعلاقة تعينه ان اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر التقييد وقول شيخنا العلامة الغنيمي بعد ذكر توجيه الاستعارة واقول انما يوخذ من هذه العلاقة اشتراط الافادة اذ الارتباط لا يكون في غير المفيد فتامل انتهى محل النظر لا يخفى كيف وقد جعل وجه الشبه الارتباط الذي هو في المشبه به اتم ولا فايدة في الكلمة وانما الارتباط بين حروفها قوله قوله لم يقل قولة ليطابق الخبر المبتدا في التانيث لان من شروط المطابقة ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه والقول هنا وان كان بمعنى المشتق اي مقول الا انه مصدر ويجوز اعتبار الاصل في مثله واعتبار حالة المنتقل اليها على ان الرضي صرح بان التاء لم تلحق من المصادر الا ما وضع وصفا ثم ان التاء في الكلمة للوحدة لا للتانيث قيل الجمع بين لام الكلمة وان كانت للجنس لا للعهد وتعريفها تعريف المعرف بناء على ان الجنسية كالعهدية لا تدخل الا على ما حصل معناه في

فعلم ان التاء في الكلمة للوحدة لا للتانيث

ذهن السامع ويرد بان اللام انما تقتضي التعين في ذهن السامع من وجه
وهو تعين اللفظ لا مطلقا فالمعني هذه اللفظة معنا هاذلك الشيء
علي طريق التعريف الاسمي ثم تغاير المحكوم به للمحكوم عليه من حيث
الوضع والحمل لا يقتضي المغايرة من حيث الحقيقة ليلزم مغايرة
القول المفرد للكلمة لانه لا شيء من المحكوم به محكوم عليه واما الجواب بان
المغايرة في المفهوم لا تنافي الاتحاد في الماصدق فانما يجري في الشخصية
وما هنا طبيعية وعدم استعمالها في مسايل العلوم لا في المبادي التي
منها ما نحن فيه هذا والحق انه لا جهل في التعريف والمعرف بل المقصود
من التعريف التصوير وسياتي قريبا ما يتحقق بذلك ثم ان اختلاف
لفظ المعرف والمعرف بالافراد والتركيب لا ينافي ان مفهومها واحد
فلا يرد ان المعرف هنا مفرد والمعرف مركب ولا شيء من المفرد بمركب
قوله او تقديرا اي كالضماير المستترة واطلاق القول عليها وان
كان مجازا لغويا لكنه حقيقة عرفية فلا يلزم استعمال اللفظ في
حقيقته ومجازه ولا الاشتراك في الحد وتسميته ما في النفس قولا في
واسروا قولكم ويقولون في انفسهم لغوية والالفاظ انما تطلق بحسب
معانيها في الاصطلاح والقول فيه لا ينطلق علي ما في النفس
فلا اشتراك في القول باعتباره فلا يلزم استعمال المشترك في الحد
قوله وهو اللفظ الخ المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما فتدخل
كلمات الله لان من شانها ان يتلفظ بها قطعا بل هي ملفوظة
بالفعل وان لم تكن ملفوظة بالنسبة اليه تعالي فلا يرد انه يلزم كون
القول اعم من اللفظ لانه خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله
كما يقال قول الله وذكر اللفظ وان دل عليه الموضوع بناء علي ان الوضع
جعل اللفظ دليلا علي المعني لا تخصيص شيء بشيء بحيث اذا فهم

الاول فهم الثاني لفظا كان او غيره لان الدلالة الالتزامية مهجورة في
التعاريف علي ان اللفظ ذكر قبل الموضوع والمعني مع كونه ماخوذا في
الوضع بناء علي تجريده عنه وخرج بالموضوع المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع وبقوله لمعني حروف الهجا الموضوعة لغرض التركيب واورد
ان معني نكرة في موضع الاثبات فيلزم ان لا يكون المشترك قولا واجيب
بان الموضوع لمعنيين موضوع لمعني فيدخل قوله ما يتلفظ به
الانسان اي حقيقة ومنه المحذوفات او حكما وذلك الضماير المستترة
فانها كما قال الرضي ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبروا
عنها باستعارة لفظ المنفصل لها للتدريس ومراده ان المستتر
ليس موجودا اصلا بل اعتباري محض كيف والاستتار هو الاخفا تحت
شيء وفوقه والاصوات اعراض غير قارة لا يتصور لها تحت ولا فوق
وانما خص الحرف والصوت بالذكر اذ لا احتمال لغيرهما وهذا ظاهر جدا
لكن خفي علي بعض فظن انه من مقولة اخري فقال لا ادري من اي
مقولة هو وعلي بعض اخر حيث قال فهو ليس من مقولة معينة
بل تارة يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة
الصوت اذا رجع الضمير الي الصوت فالحق انه ليس بصوت ليس
علي ما ينبغي انتهي ثم فيه ان ما ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول
ذلك الامر الاعتباري الذي جعله النحاة جزء الكلام كما اعترف به في
قوله اذا رجع الضمير الي الصوت والامور الخارجية لا يكون جزءا من
الكلام ومنه ايضا كلمات الله والملايكة والجن وقيل في توجيه دخول
ما عدا الضماير انه مما يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان او من
شانه ان يتلفظ به الانسان واورد عليه ان ما يتلفظ به الانسان
مغاير بالتشخص لما يتلفظ به غيره واجيب بانه تدقيق فلسفي غير

ملتفت اليه عند الادبا وانما قيد بالانسان تقريبا للتصوير اللفظ من
الفم واعترض بان اخذ التلفظ في تعريف اللفظ دور واجيب بانه
اللفظ المعرف الاصطلاحي والتلفظ المعرف بمعنى ايجاد اللفظ اي
الكلام اللغوي المعلوم لكل احد وبان هذا شرح لمفهوم اللفظ
لا لماهيته لا يقال وجود اللفظ محال لان الحروف لا يمكن التلفظ بها
الا بواسطة الحركات لامتناع التلفظ بالسواكن ابتدا والحركات
لا يمكن التلفظ بها الا بواسطة الحروف لعدم استقلالها بانفسها
فيلزم الدور لانا نقول يجوز ان يتلفظ بالحركات والحروف معا ودور
المعية جائز كما في الاضافات فان ابوة الاب موقوفة على بنوة الابن
وبالعكس قوله مهملا كان او مستعملا المهمل الذي لم يوضع ويقا بد
الموضوع لا المستعمل وهو اعم من المستعمل الا ان يريد المستعمل بالقوة
بقرينة المقابلة فهو مساو للموضوع لكن لا يظهر نكتة العدول
ودعوى انها الاختصار في مقابلة من غير ايهام لان مهملا اخص
من غير موضوع لا يخفى ما فيها على اولي الابصار قوله المشاركة للكلمة
في الدلالة على معنى اي الذي هو مفهوم مفرد وهذا بنا على ان المعنى
ما يعنى من الشي اعم من اللفظ وغيره والمشهور انه ما يعنى من
اللفظ اي ما يمكن ان يعنى او ما يعنى بالفعل ونبه بهذا على صحة
الاخراج وان المعنى خرج مما يتناوله المفرد ويؤيده قول بعضه
وصح الاخراج اذ ذكر الاخراج صحيح وقول الجامي والدوان الاربع
غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها ولذا قال المص في شرح
اللمحة وذكر ان بذلك يستغنى عن الاعتذار الذي اشار اليه الشارح
بقوله وصح اذ مسلك اخر فتفطن قوله وان كان جنسا فان قيل
مقتضى كونه جنسا انه جزء للكلمة ولا شك انه اسم لقبوله علامات

الاسما

الاسما فيكون جزئيا والجزء والجزئي متنافيان فحمل الكلي على الجزئي دون
الجزء قلت القول له اعتباران فهو جزئي باعتبار خصوص مادته وجزء
باعتبار مفهومه ومثله يقال في مفرد لان الفصل جزء وبهذا الجواب
يسقط اذ فرد الشي لا يكون جنسا له لان المفرد خاص قوله عموم اي
من وجه اي وخصوص من وجه ففي الكلام اكتفا قوله والقول
مع فصله الى الظاهر انه لا يمتنع تركب الماهية ولو حقيقة من امرين
بينهما هذه النسبة بدليل ان ماهية الانسان مركبة من الحيوانية
والناطقية وذكر الناطقة اي النَّاطِق يقال على غير الحيوان كالملك
لان الحيوان يعتبر فيه النمو والملك لا ينمو ثم نقل عن امام الحرمين
اتصافهم بالحيوانية لكن الكلام في اصطلاح الناطقة ثم انه يرد
على كون الكلمة ماهية اعتبارية انها قول والقول موجود في الخارج
واجاب بان القول يكون مسموعا ومخيلا وبان القول يعتبر فيه
الوضع وهو من الامور الاعتبارية لتوقفه على المنتسبين والمركب
من الحقيقي والاعتباري اعتباري قوله كذلك اي بينهما عموم وخصوص ص
من وجه وفيه نظر يعلمه قوله ما لا يدل اي لفظ موضوع لا يدل
لان هذا تعريف للمفرد في الاصطلاح المنطقي وهو من اقسام اللفظ
الموضوع ويدخل فيه عندهم الاعلام المركبة والمحققون من النحاة
على انها مركبات وبذلك يصرح كلامهم في ما لا ينصرف والمفرد عندهم
الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف اذ نظرهم في اللفظ من حيث
الاعراب والبنا والعلم المركب قد يشتمل على اعرابين وانما كانت
مفردات عند المنطقي لان نظره في المعاني اصالة وبما تقرر علم ان
المفرد من اقسام اللفظ في الاصطلاحين وعلى هذا اشكل قول الش
انه يفرد عن القول فتدبر واضافة جزء من تعريفي المفرد والمركب

للعهد الذهني بالاصطلاح البياني فانه يفيد نكرة فيكون الجزء
في تعريف المفرد نكرة في سياق النفي فيفيد العموم بخلافه في المركب
فانها في الاثبات فالمعني ان المفرد ما لا يدل شيء من اجزائه والمركب
ما يدل شيء منها فلا يرد غلام زيد غير علم على التعريفين طردا
وعكسا لان العين مثلا لا تدل والمراد الدلالة المقصودة فلا يرد الحيوان
الناطق علما على التعريفين طردا وعكسا وان قيد الحيثية مراد في
تعريف ما يختلف بالاعتبار وجزء الحيوان الناطق وان دل لكنه
لا يدل على جزء المعنى من حيث انه جزء وقد صرح السيد بان اللفظ
الواحد يكون مفردا ومركبا باعتبارين مختلفين ولا محذور فيه فلا
حاجة لقيد القصد وعلى اعتباره فالمراد قصد الواضع او حين
استعماله في المعنى فلا يلزم عليه ان لا يكون لفظ النائم والساهي
ومن لم يرد معنى مركبا بل مفردا او لا يكون مفردا ايضا قوله زاي وصوابه
زاي بيد ده بالحاق ها السكت على ما هو قاعدة الرسم المشهورة قوله
خلافا لما في الشرح يمكن حمل ما فيه على تقدير مضاف اي مسمى الزاي
والباء والدال على ان الحكم على اللفظ وبه حكم على معناه او به الا القرينة
قوله فكل منها لا يدل اي باعتبار وضع اللغة فلا يرد دلالة الحروف
في بعض الاصطلاحات على الاعداد قوله حروف المباني سميت
بذلك لان الكلمات تبنى وتركب منها قوله حروف المعاني سميت بذلك
لانها توصل معاني الافعال الى الاسماء قوله العلامة هو لغة كثير
العلم موضوع للمبالغة فالوصف به بهذا الاعتبار ودعوى اختصاص
القطب بذلك ان صحت فلا تدل الا على انه الفائق في اهل عصره ولا تدل
على انه الجامع لجميع اقسام العلوم على انه لو سلم ان ذلك صار اصطلاحا لهم
فمخالفته لغرض صحيح قوله على المحلي اي كتابه او سماه باسم مولفه

قوله

قوله مستقل اراد به كما قال في الشرح ما هو دال بالوضع وليس
بعض اسم كياء زيد ولا بعض فعل كالف ضارب وعلى هذا الايراد انه
لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها
واعتراض البدر الدماميني على ابن مالك بان المشهور ان المستقل
ما ليس مفتقرا الى غيره فتفسيره بما ذكره لم ينصب عليه قرينة لا ينبغي
مثله في مقام البيان وبانا لا نسلم ان شيئا مما ذكره من الابعاض
لفظ دال بالوضع وانما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته وبان
تعريفه للمستقل يقتضي توقف معرفة الكلمة على الاسم والفعل
ولا شك ان معرفتهما متوقفة على معرفة الكلمة فيلزم الدور قوله
كحروف المضارعة الاضافة للملابسة اي الحروف التي هي بسبب المشابهة
اذ المعنى حروف الكلمة المضارعة التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم
قوله لما جنح اليه الرضي اي مال اي لمشكله بمعنى ان المص جنح لمثل ذلك
فاسقط ذلك القيد لاقتضائه ان تلك الابعاض غير كلمات حقيقة
وليس كذلك وانما لم تكن كلمات لشدة الامتزاج وبهذا يندفع ان
الرضي انما ذكر ذلك اعتذارا عن ابن الحاجب فلا يحسن تعليل اسقاط
المص به هذا والاقرب ان المص انما اسقطه لان الابعاض ليست بكلمات
لعدم دلالتها بالوضع كما قاله الدماميني والسيد فهي خارجة بقيد
اللفظ قوله على اخره اي اخر ما هو فيه وهذا ظاهر في الابعاض المذكورة
في المفرد لا في المثنى وجمع المذكر السالم الداخلين تحت الكاف في كلامه
وصرح به غيره فان الاعراب لم يجعل فيهما على اخر ما فيه العلامة بل
نفس اخر ما هو فيه وذكر الرضي من الابعاض التنوين ولام التعريف
ولا يخفى ان الاعراب في نحو الرجل انما هو للجزء الثاني الذي استحقه
لا للمجموع المركب منه ومن الحرف الاول ولما كان اصل الاسم الاعراب

لم يتشوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين
معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع
اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب مع التنوين كما اعرب على تاء التانيث
وانما لم يَدُر الاعراب على نون التوكيد على القول بان الفعل معها معرب
كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهتها التنوين والاعراب
قبل التنوين لا عليه ولمشابهتها له تغلب الغالي نحو لنسفعا قوله
للاستغناء بتعبيره بالقول فيه ان دلالة القول على الوضع ان سلمت
التزامية مهجورة في التعاريف قوله لا غير اي لا غير الموضوع لمعنى
وهو المهمل فلما لم يتناول القول المهمل كان مخرجا له فلا حاجة
لقيد اخر لاخراجه قوله لكن خالف لا موقع لهذا الاستدراك لان
مخالفته في تعريف الكلام لا تنافي ان اسقاط الوضع في تعريف الكلمة
للاستغناء بالقول غايته انه تحتاج اسقاطه في تعريف الكلام لنكتة
والاستدراك انما يتجه على نكتة اختيار القول هنا على اللفظ فلو اخره
كان اظهر قوله لكونه جنسا قريبا لو قال لهذا ولكونه جنسا الخ لافاد
ان الايثار لامرين اذ لا شك ان اغناءه عن قيد الوضع يمكن ان يكون علة
لايثاره كونه جنسا قريبا قوله بالنسبة الى اللفظ قد يقتضي هذا
انه جنس متوسط والظاهر انه جنس قريب كما صرح به في الشرح
نعم اللفظ متوسط لانه قريب بالنسبة للصوت بعيد بالنسبة للقول
قوله بطريق الاشتراك ان اراد بحسب الاصطلاح فممنوع لانه
لا يطلق في الاصطلاح حقيقة الا على اللفظ المخصوص واطلاقه قه
على غيره مجاز وان اراد بحسب العرف فلا يضر كما لا يخفى وبهذا يعلم ان
التعبير به اولى من اللفظ واما ما ذكره من الاعتماد على القرينة فلا
يكفي لانه قد يقال القرينة لا تدل على ان المراد باللفظ الموضوع اذ هي

قرينة

قرينة المقام [illegible] فافهم قوله وقدم تعريف الكلمة قد يقال لا حاجة لنكتة
تقديمها فقد سلف ان المص بدأ بها لانها موضوع هذا العلم على ما فيه
قوله والجزء مقدم على الكل طبعا الاقرب ان طبعا صفة مصدر محذوف
بتقديره تقدما اي والمقدم طبعا انما يجب ان يقدم وضعا اذا كان
المقدم والموخر موضوعين اما اذا وضع احدهما وترك الاخر لظهوره
وشهرته فلا يجب فاندفع ما قيل كان الوجه ان يبدا بتعريف القول لانه
جنس للكلمة وكل جنس مقدم وما لم يعارضه امر اخر كما في تقديم
بعضهم الكلام قوله اذ به يقع التفاهم اي فهو المقصود بالذات للتعبير
به عن المقاصد واورد ان الكلمة قد يعبر بها عن المقاصد كما في السعد
واجيب بان الغالب في المقاصد التركيب قوله واللام في الكلمة الخ اي
لفظ اللام كائن او مستعمل لماهية هي جنس الكلمة اي للاشارة الى
المفهوم الكلي لمدخوله لا افراده وقوله لماهية الجنس تفسير لقوله
الكلمة قول مفرد يعني ان مفهومها وحقيقتها مفهوم قول مفرد فالمفهوم
والجنس والحقيقة بمعنى فالتعريف للمفهوم بالمفهوم ولم يرد بالجنس
والماهية معناهما المنطقي ليرد انهما لا يكونان شيئا واحدا فلا يصح
القول بان الجنس والماهية قول مفرد واختار كونها للجنس لانه الغالب
في التعريف وما قيل انه لكون التعريف للحقيقة لا للفرد يرد عليه
ان من جعلها للعهد اراد الكلمة المستعملة عند النحاة والمراد مفهومها
الكلي لا فرد معين كزيد فيرجع العهد للجنس وبه يندفع قول بعضهم
لا مساغ للعهد للزوم كونه حصة من الجنس وهنا ليس كذلك لكن
يجب حينئذ ان يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة ليكون المعنى
المقصود بالتعريف فردا منه ويجعل ال للجنس علم ان فرد الكلمة قول
مفرد طبيعية مستلزمة للكلية لا مهملة وهي في قوة الجزئية فلا تناسب

المراد وهو ان كل كلمة قول مفرد وقولهم ان الطبيعية غير مستعملة في العلوم
مخصوص بمسايل العلوم كما في عبارة بعضهم لا مطلقا فلا ينافي استعمالها
في المبادي كما هنا والقول بانها محصورة كلية مبني علي ان ال للاستغراق
هذا والحكم بان ما ذكر من القضية باي نوع مبني علي ان المعرَّف محمول
علي المعرِّف وفيه خلف فمشي السعد علي ان المعرَّف محمول علي المعرِّف
حمل مواطاة بجعل المعرَّف موضوعا ذكريا لا حقيقيا اذ المقصود بالتعريف
المفهوم والموضوع الحقيقي للمعرِّف الافراد كما اشار اليه الحفيد بقوله
حملا بحسب الظاهر لا الحقيقة وانكر السيد الحمل وقال ان التعريف
تصوير محض لا حمل فيه واجاب الدواني بانه لا يلزم من كونه تصويرا
محضا انتفا الحمل فان المقصود من الكليات التصور مع انها تُحمل
وعلي كلام السيد فانما اعطي المعرف اواخر او حركة الرفع لتجرده وحكاية
له علي اول احواله فتدبر قوله من حيث هي هي الضميران فيه عايدان
معا علي ماهية الجنس لكن الاول باعتبار ذاتها والثاني باعتبار
وصفها اي من حيث الذات المسماة بماهية الجنس موصوفة
بكونها ماهية الجنس قوله فلا تنافي التاء الخ جواب عما يقال اللام
تفيد صلاحية وقوع الكلمة علي الكثير لكونها للاستغراق والتاء تفيد
عدمها لكونها للوحدة وحاصل الجواب ان اللام للجنس لا للاستغراق
ولا منافاة بين الجنس والوحدة لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
والواحد بالجنس وهذا جواب جدلي والتحقيق ان التاء ليست
لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة في
كونها افراده بالوحدة فمعني لا يعلم حمل كلمة من معا فرد هذا المفهوم
وهذا الاينافي لان كثرة الشي تستدعيها الجنس هذا وقد قيل لا يلزم
التنافي علي تقدير الاستغراق اذ لو كانت التاء للوحدة الشخصية

اولا داعي لارادتها لجواز كونها للوحدة النوعية كما قاله السيد او الجنسية
كما قاله الجامي والمعني جميع افراد هذا النوع او هذا الجنس وهو محل نظر
لان الوحدة النوعية ليست من معني التاء في مثل هذا بل في نحو تمرة
واستخراجة وفي صيغة فعلة بالكسر والوحدة الجنسية ليست بثابتة
في كلامهم نعم قد يقال ان التاء للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة
الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لا من حيث هو ولا من حيث وجوده
في ضمن الكل او البعض وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس وقولهم التاء في مثل تمرة للفرق بين الجنس
والواحد لا يقتضي التنافي بل الاختلاف ونعم بينهما نعم فرق بين كلمة وكلم
بان الوحدة ماخوذة في حقيقة الاولي دون الثانية علي انه يمكن تجريد
التاء عن ارادة الوحدة بقرينة ال فالجمع بينهما كالجمع بين العام والخاص
واللفظ الدال علي الحقيقة وقرينة المجاز والا لو كان معني ال الاستغراق
جميع الافراد لا كل فرد فرد بدلا عن الاخر وامتناع وصف مدخولها
بالجمع يدل علي المعني الثاني واذا كان كل فرد بدلا عن الاخر لا منافاة
اذ لا تنافي بين ارادة الواحد وبين ارادة كل واحد بدلا عن الاخر فان
الثاني يستلزم الاول والملزوم لا ينافي اللازم قوله والمغايرة الخ جواب
عما يقال الجنس لاحتمال القلة والكثرة لا ينافي الوحدة ولكن ما
الفايدة في ملاحظتها في مقام التعريف قوله وهي اسم وفعل وحرف
انت خبير بان هذا تقسيم والتقسيم ضم قيود متباينة او متغايرة
الي مفهوم ليحصل انضمام كل قيد الي مفهوم اخص منه اما بحسب
الصدق كما فيما نحن فيه او بحسب المفهوم كتقسيم المعلوم الي الموجود
والمعدوم فان المعدوم المطلق مباين للمعلوم بحسب الصدق اذ لا
معلوم الا وهو متحقق هو مجموع المقسم والقيد فالضمير في قوله

قبة

وهي اسم عايد الي الكلمة باعتبار مفهومها ومفهومها منقسم الي ثلاثة
اقسام لان القول المفرد ينضم اليه الدال علي معني في نفسه غير مقترن
بزمان فيحصل مفهوم الاسم وهكذا فالتقسيم لمفهوم لا الي ما صدقها كما
قالوا وليست بمعنيه او اذ هي منقسمة اليها لا الي احدها فاندفع
ان الضمير ان عاد للفظ الكلمة ورد انه لفظها لا يكون الا اسما وان عاد الي
معناها ورد انه ليس بمؤنث فلا يصح هي وانه ليس باسم ولا فعل
ولا حرف لانها الفاظ والمعني ليس بلفظ وفي اطلاق ان المعني
ليس بلفظ نظر لان المعني ما يتعلق به القصد وقد يكون
لفظا كاسما الافعال واسما المصادر فان معناها علي الصحيح
لفظ الفعل والمصدر بل الكلمة فان معناها لفظ كما يقتضيه
حدها قوله بالاستقرا متعلق بالثبوت الذي بين المبتدا والخبر
ولا حاجة لتقدير العامل بل يكفي فيه رايحة الفعل وبعض النحاة
يقدر عامل الظرف هكذا الحصر ثابت بالاستقرا ولعله لا لعدم كفاية
التعلق بما ذكر بل لان التقسيم من التصورات التي لا يقام عليها
الدليل كما لا يخفي لان الغرض منه تحصيل القسم وهو لا يقتضي الا ضم
القيد الي مفهوم ما يطلق المقسم قال بعضهم والاغلب ان يكون
التقسيم متضمنا لحصر المقسم في الاقسام والحصر اما عقلي بان يحكم العقل
بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار وقد يكون استقرائيا يحتاج
في الحكم به الي التتبع للاقسام وقد يوجد حصر لم يكف فيه ذلك بل
يستعان فيه بتنبيه او برهان ويسمي حصرا قطعيا ويسمي جعليا
قوله ثلاثة اشار الي ان مجموع قوله اسم الخ خبر واحد لان الكلمة منقسمة
الي هذه الثلاثة لا الي احدها فيكون العطف مقدما علي الحمل وانما اعرب
كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع لتعذر اعرابه وكون اعراب

بعض

بعض دون اخر تحكما وعلي هذا فقوله ثلاثة بيان للمراد وليس المراد
انه محذوف من الكلام ويحتمل انه اشارة الي انه محذوف وهو الخبر وقوله
اسم الخ بدل منه بنا علي جواز حذف المبدل منه وقد قدر بعضهم الخبر
لدفع ذلك وقال التقدير وهي منقسمة الي الاسم والفعل والحرف او
وهي صادق علي ذلك فان الكلمة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل
ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلاثة فكيف يستقيم الحمل
بقي ان الضمير اذا كان مفاده مذكرا وخبره مونثا وعلي العكس كان
رعاية الخبر احسن فكان الاولي وهو ويمكن ان يكون تقدير الشارح
ثلاثة لدفع هذا ايضا فتدبر قوله اما ان تدل هو بتاويل المصدر
خبر ان واسمها الكلمة فيصير المعني لان الكلمة اما دلالتها علي معني
في نفسها او لا وهو غير مستقيم لان المصدر لا يحمل علي الذات فلا بد
من تقدير مضاف اما من الاسم اي لان حال الكلمة او دلالتها او من
الخبر اي لانها ذات دلالة ورجح هذا بان الضرورة انما نشات من الخبر
فلا يليق التاويل فيه ولان تقدير الحال والدلالة لا تناسب مقام تقسيم
الكلمة ولا القول بان الثاني اسم وفعل والمحوج الي صرف قوله الثاني
الحرف واخواته عن الظاهر ويستدعي عدم صحة الحصر علي الاول لان حال
الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها وعدم صحة الحمل علي الثاني لان
دلالتها لا يصح عدم الدلالة عليها وقيل ان يدل بتاويل مصدر مبتدا
محذوف الخبر والجملة خبر ان اي لانها اما دلالتها علي معني في نفسها ثابتة
او لا ويجوز ان يجعل الجملة من باب الاسناد المجازي او يكون المصدر المؤول
مؤولا باسم الفاعل فلا تقدير علي ان السيد فرق بين صريح المصدر
والفعل المؤول به لانه من رجع الي المعني يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات
من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الي شي منهما

وسياتي ما يتضح به معني التقسيم في حدود الكلمات الثلاثة **قوله** علي
معني في نفسها اي بحيث يفهم منها معني بحسب الوضع بان يكون تمام
الموضوع له او جزوه فيشمل الفعل لان المعني الذي يدل عليه بنفسه
وهو الحدث جزء معناه لا خارج عنه وان كان بعض اجزايه وهو
النسبة الجزئية المخصوصة ليس في نفسه وكذا الزمان علي ما سيجيء
قوله او لا اي او لا يدل علي معني كذلك او التقدير او يدل علي
معني لا يكون بنفسها بل بغيرها والمراد ان لا يدل الا بان
يحتاج فهم المعني الي ذكر متعلق مخصوص لا يحذف الا نادرا كما في
الحروف الجوابية وهذا وجيه وان كان غير مشهور لان العبارة عليه
نص في المقصود وهو ثبوت الدلالة وانه لا يكون المعني في
نفسها بخلاف الاول بان لا يدل علي معني في نفسها يحتمل نفي
الدلالة مطلقا لكنه يحتاج اذن الي قيد فقط لان الفعل يدل
علي معني لا في نفسه وهو النسبة **قوله** الثاني الحرف استيناف
كان سايلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف وقوله والاول
الخ معطوف علي الجملة الاستينافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل
المجموع جوابا وكذا الحال فيما بعده وذكر بعض الاقسام بالعطف
وبعضها بدونه سلوكا لطريق الاستيناف البياني للمبالغة والعطف
علي الاصل **قوله** من تقسيم الكلي الخ سبق معني التقسيم والكلي الذي
يشترك فيه كثيرون واللفظ الدال عليه يسمي مطلقا والجزئي
قسيمه والكل المجموع من حيث هو مجموع والجزء بعض الشيء والكلية
ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقي فرد ويكون الحكم ثابتا للكلي
بطريق الالتزام ويقابلها الجزئية وهي الثبوت لبعض الافراد
فيكون ما هنا من ذكر التقسيم سقط ما قيل ان كلام المص يقتضي

ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة لا كل واحد منها لان الواو توجب الجمع ووجه
السقوط ان محل كون الواو كذلك في تقسيم الكل الي اجزايه اذ لا بد من اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الوجود ليترتب الحكم علي المجموع فلا يصح
اطلاق المقسم علي كل جزء بطريق الحقيقة الاتي تقسيم الكلي الي جزئياته
فان الواو فيه لمطلق الجمع الافرادي الثابت في كل فرد لان مورد التقسيم
فيه لا بد ان يكون مشتركا فيصح اطلاق المقسم علي كل جزئي بطريق الحقيقة
قوله فهو من تقسيم الكل الخ رده في شرح اللمحة بان تقسيم الكل الي اجزايه
يتوقف علي صدق المقسوم علي جميع اجزايه والكلام بخلاف ذلك
لان ماهيته توجد من الاسما فقط ومنها والافعال انتهي فهي ليست
اقساما للكلام بالمعنيين وقول بعضهم الكل انما ينعدم بانعدام
جزء حقيقي لا اعتباري انما ينفع في عدم توقف ماهية الكلام
علي الحرف لانه جزء اعتباري دون الفعل كما لا يخفي **قوله** صدق اسم
المقسوم الخ اولي المقسم والصدق في المفردات بمعني الحمل ويستعمل
بعلي وفي القضايا بمعني التحقق ويستعمل بفي والتقسيم ضم قيود
الي امر مشترك ليحصل امور متعددة هي اقسام له وكل من تلك
الامور بالقياس الي الكلي الاعم يسمي قسما وبالقياس الي الاخص الحاصل
صح من ضم قيد اخر قسيما والكلي الاعم بالقياس الي تلك الامور المخصو
مقسما والتقسيم الذي اقسامه متباينة كما نحن فيه حقيقي وهو
المتبادر عند الاطلاق وما ليس كذلك اعتباري **قوله** بخلاف الثاني
وما ورد مما ظاهره يوهم الصدق فهو مؤول نحو الحج عرفة اي معظم
اركانه عرفة ووجه ايراده علي ما هنا باعتبار استلزامه للاخبار عن
عرفة بالحج وان يقال عرفة الحج والا فمقتضى التركيب انما حمل فيه القسم
علي المقسم ويرد نصا علي كون الخاص لا يصح الاخبار به عن العام **قوله**

للاخبار به وعنه اي لصحتهما بحسب الوضع فلا يرد نحو غدر وخبث مما هو
ملازم للنداء اواراد بالاخبار الاسناد وما هو ملازم للنداء مسند اليه في
المعني لانه علق به طلب الاقبال واوقع عليه وجه لا يحتمل صدقا
وكذبا لانه بصيغة النداء الانشائية ولا يصلح للاخبار عنه لان الاخبار
عن الكلمة تعليق شيء بها علي وجه يحتمل الكلام معه الصدق والكذ ب
والاسماء المسند اليها في الجمل الانشائية ولم يخبر عنها والاسناد اليها اعم
قوله للاخبار به اي وضعا فلا يرد ان الامر والنهي والتعجب وما ماثلها يها
افعال مع انها لا تصلح لان يخبر بها او يقال الامر والنهي وان لم يكن
خبرا بصريحه لفظا لكنه راجع اليه بمعني الاثر اي ان معني قولك اضرب
اطلب او اريد ان تضرب وهذا لا شك انه خبر واعلم ان صلاحية الفعل
للاخبار به انما هو باعتبار جزء معناه وهو الحدث لاستقلال هذا
الجزء بالمفهومية واما مجموع معناه فغير مستقل فلا يصلح لذلك
كما لا يصلح للاخبار عنه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه وبه
يكون ملحوظا بالذات وكذا النسبة الداخلة في مفهومه والزمان لانه
اعتبر في معني الفعل علي انه قيد للحدث والحدث الكاين في الزمان
المخصوص اعتبر من حيث انه منتسب الي الغير قوله لعدمهما
فيه معني قولهم الحرف لا يخبر به اي لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد
لفظه والا فلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل
يخبر عنه كقولنا ضرب فعل ماض قوله وكذا حدود فصلها بكذا
لعدم ذكر المضاف لها قوله وان كان الحد اضبط اي والحال انه اضبط
فهو اتم فايدة واكثر تحقيقا قوله لاطراده وانعكاسه الاطراد استلزام
الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم قوله بخلافهما
اي العلامة وهي الخاصة فلا تنعكس قيل المراد ان الخاصة تجب اطراد ها

ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيهما لجواز كونهما شاملة وقال السيد لا
حاجة للعدول عن الظاهر لان المطرد المنعكس يسمي عند النحويين حدا
اي معرفا انتهي وانما قال اي معرفا لان الحد انما يكون بالذاتيات قال بعضهم
فقولك الاسم يعرف بالجر صحيح وقولك الاسم ما يقبل الجر غير صحيح انتهي
ووجه عدم الصحة ان الحصر فيما يقبل الجر باطل قال السيد اذا كانت
الجملة معرفة الطرفين احتمل ان يكون القصر فيهما من قصر المسند علي
المسند اليه وبالعكس والمرجع فيه للقراين فسقط ما قيل يجوز ان
يكون معني التعريف بالعلامة ان الاسم ما يقبل هو او معناه احدي
هذه العلامات او مجموعها او ما يقبل بعض افراده الجر وهذا صحيح
مطرد منعكس واعلم انه يجوز التعريف بالخاصة ولو امافية لان
المعتبر في المعرف كونه موصلا الي التصور اما بالكنه او بوجه ما سوا
ميز الشيء عن جميع ما عداه او بعضه قوله تسهيلا علة لاثر فهو
مفعول لاجله فان قلت شرطه الاتحاد في الزمن ولم يتحد اذ وقت
الايثار ليس وقت التسهيل قلت لعل المراد قصد التسهيل
وزمنه وزمن الايثار واحد قوله علي المبتدي بالهمز وبالياء وهو
الذي ابتدأ في العلم ولم يصل فيه الي حالة يستقل بتصوير المسايل
فان بلغ ذلك فهو المتوسط فان زاد علي ذلك باستحضار غالب
الاحكام وامكنه اقامة الادلة فهو المنتهي قوله فقال معطوف
علي اثر بالفا المفيدة للتعقيب الذكري او للتعقيب مفصل علي مجمل
قوله فاما الاسم اي ما صدقاته في الجملة فال للعهد الذهني علي
راي المعانيين ويجوز جعل ال للحقيقة والجنس لا يقتضي تمييز
كل فرد اذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتمييز
لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا فلا يرد انه لا تمييز بها في كيف

مثلا وان يكون للشمول بناء علي ان المراد بتمييز الاسم بهذه العلامات
تمييزه بمجموعها او بجميعها اعم من ان يقبلها بنفسه او بمعناه فلا يرد ما
تقدم ايضا والاقرب ان ال في كلامه للعهد الخارجي اي الاسم المتقدم في
التقسيم ويرجع ذلك لاحتمال الحقيقة لان المراد بالاسم المنكر الواقع
في التقسيم الحقيقة كما علم مما مر وكان المقام مقام الاضمار ولكن
العدول للاظهار لئلا يتوهم عود الضمير للفعل او الحرف لقربه فالظا
او ضع خصوصا للمبتدي المقصود من الكتاب بالذات قوله وهو ما
دل اي كلمة بقرينة التقسيم فلا يرد ان في ما ابهاما والحدود تصان
عنه واندفع النقض بالدوال الاربع وهو ظاهر وبنفس الجملة لانه
مركب والكلمة قول مفرد والفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه
الزمان المعين مجاز مشهور فالمعنى كلمة ذات دلالة وهذا تعريف
للمفهوم بالمفهوم فلا يتوجه انه عرف الاسم بالاسم والفعل والحرف
ثم عرف كلا منها بالثلاثة قوله في نفسه في بمعنى الباء والظرفية مجاز عن
دلالة اللفظ عليه بلا حاجة الي الغير والنفس تطلق حقيقة علي معان
من جملتها الذات كسكنت البقرة نفسها ومنه قوله تعالى ولا اعلم ما في
نفسك وليس ذلك للمشاكلة تعلم ما في نفسي بدليل كتب ربكم علي
نفسه الرحمة ولا مشاكلة ولا يختص حقيقة بما له حياة ليكون
اطلاقها علي غيره مجازا فيلزم اخذ المجاز في الحد والضمير في نفسه عائد
الي ما والمراد انه لا يحتاج الدلالة عليه الي ذكر المتعلق المخصوص
بان لا يتوقف فهم معناه عليه فخرج الحرف لاحتياجه اليه وقوله
السيد في شرح المفتاح ان الحرف دال بنفسه اراد به ان الواضع جعله
وحده بازاء المعنى فعدم الاحتياج فيه بالنظر الي اعتبار الواضع
والاحتياج بالنظر الي فهمه منه في نفس الامر وانما احتاجت من

مثلا

من مثلا في الدلالة علي الابتدا الي كلمة اخرى لانه لم يوضع لمفهوم الابتدا
المطلق او المخصوص كلفظهما بل لكل واحد من الابتدات المخصوصة
كالكاين بين البصرة والكوفة وتخصيص الابتدا الخصوصية الطرفين
فما لم يعقل طرفاه المخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة علي
المعنى الي كلمة اخرى فظهر ان تعقل معنى الحرف يتوقف علي تعقل الكلمتين
احداهما الفعل او شبهه والاخرى ما يذكر بعده لا علي ذكرهما ولهذا لم يجوزوا
حذف ما بعده مع القرينة كما في المبتدا او غيره وجوزوا حذف الفعل او شبهه
لان معنى الحرف لا ينفك عن غيره تحققا وتعقلا فلا ينفك لفظه عن لفظ
غيره للمجازاة بينهما فيكون اللفظ علي وفق المعنى واكتفي بذكر الفعل
لحصول المجازاة في الجملة دون العكس لان معنى الفعل كثيرا ما يكون
امرا عاما يظهر بكل الظهور ويكون كالمذكور بخلاف ما بعده غالبا فهو
بالذكر اولى وقد يحذف متعلق بعض الحروف كما في حروف الايجاب نحو نعم
وبلى فان قلت حيث كان من موضوعا لكل ابتدا مخصوص فهو يدل
وضعا علي الابتدا المطلق والخصوصية والمطلق مما يستقل بالمفهومية
ولذا صار لفظ الابتدا اسما فالحرف كالفعل دال تضمنا علي معنى
مستقل قلت لم يوجد الابتدا في مفهومه مطلقا اي لا المطلق ولا
المقيد الا من حيث كونه آلة لملاحظة الغير وما كان كذلك لم يستقل بخلاف
الحدث في الفعل والابتدا في لفظه فلا يفهم منه اصلا لما كان رابطا
فان المطلق الذي في ضمن المقيد ماخوذ علي وجه الربط وقد يجاب
بان المعتبر في مفهوم الحرف امر اجمالي يصدق عليه انه ابتدا خاص
لا المفهوم المصدري مع خصوصيته ليلزم ما ذكر فلا يفهم منه مطلق
الابتدا المستقل هكذا ولا يخرج ذو ونحوه لعدم الاحتياج الي فهم معناه
منه الي المتعلق وانما يجب المتعلق لغرض اخر ولا اسيما النسب لعدم

توقف فهم المعنى الى متعلق مخصوص **قوله** غير مقترن الخ حال من فاعل دل اي حال كون ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقا والمراد السلب الكلي فيخرج الفعل لان احد معنييه المستقلين مقترن واندفع ان معنى الفعل غير مقترن لان الزمان جزؤه فلو اقترن الكل بالزمان لزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج الفعل من تعريف الاسم لان ذلك انما نشأ من جعل غير صفة للمعنى او حالا منه لقربه وعدم التقدير ولا حاجة لما قيل في دفعه ان معنى الاقتران عدم الانفكاك وتمام معنى الفعل لا ينفك عن جزئه ولما قيل المراد بعدم الاقتران ان لا يجعل الواضع احد الازمنة جزء المعنى وبالاقتران ان يجعل احدها جزؤه **قوله** باحد الازمنة الثلاثة اي المشهورة المستغنية عن البيان فلا اشكال في وقوعها في التعريف سواء كانت حقيقة عرفية او مجازا مشهورا ولم يكتف بقوله بالزمان لئلا يخرج نحو صبوح مما اقترن بمطلق الزمان ولو حذفه احد لصح لان ال في الازمنة تبطل معنى الجمعية الا انه ذكره في مقابلة الفعل واقتران المضارع بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل مقترن بواحد والمقترن باثنين مقترن بواحد ولا يخرج لفظ الماضي والمستقبل ونحوهما مما يدل وضعا على الزمان المعين لانه من لوازم مدلوله لا عينه فان الماضي معناه العدم بعد الوجود والاستقبال وجود منتظر ويلزمهما الزمان المعين وليس مدلولهما ومعنى الفعل ثبوت الحدث في الزمان المعين فمعنى الاول شيء ماض والثاني شيء من زمن ماض **قوله** وضعا تنصيص على ان المراد الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع فلا نقض بالفعل والحرف الدالين على معنى بنفسه غير مقترن به بالزمان عقلا وعدم الاقتران بحسب الوضع فلا يرد ما استعمل في

زمان

19

زمان معين من الاسماء كاسم الفاعل والمفعول والفعل وما لم يقترن في الاستعمال بالزمان من الافعال كافعال المقاربة والمدح والحاصل انه لا عبرة بما يعرض في الاستعمال وان كان بمنزلة وضع ثان فالمدار على الوضع الاول الا انه يشكل بالاعلام المنقولة عن الفعل كيزيد ويشكر فاما ان يقال هي اسماء وافعال باعتبارين والامور المختلفة بالاعتبار غير المحيثية يراعى فيها او يقال انها اسماء دائما بعد النقل لانه لم يبق فيها شيء من اثار الوضع الاول من العمل وطلب الفاعل بخلاف نحو افعال المقاربة هذا تحرير المقام من غير غلط في الكلام ولم يرد بقوله وضعا ان يكون المعنى تمام الموضوع له فيكون الدلالة مطابقية كما توهم والا لخرج الفعل بقوله في نفسه لانه في الدلالة على تمام المعنى يحتاج ولا ان يكون المعنى بعض ما وضع له والا لخرج الاسماء الموضوعة لمعان لا جزء لها كلفظة الجلالة بل المعنى الاعم من ان يكون المعنى موضوعا له فقط او مع غيره بمعنى ان الواضع اعتبره في معناه وحده او مع غيره فيشمل الاسماء والافعال **قوله** عن قسيميه اي كل فرد من افراد كل واحد من قسيميه **قوله** بال اي بدخولها **قوله** من اوله الظاهر تعلقه بقوله يعرف اي يعرف من جهة اوله **قوله** عند الاطلاق اي من اطلاق ال وعدم تقييدها او عند الاطلاق او معه **قوله** واختصت به الخ لما كان امتياز الشيء بالعلامة فرعا عن اختصاصه بها بين الاختصاص **قوله** لانها موضوعة الخ اي لانها للاشارة الى تعريف مدخولها وتعيينه وغير الاسم لا يصلح لها لان ذلك متوقف على التوجه الى الشيء وملاحظته بالذات واورد ان جزء معنى الفعل وهو الحدث ملاحظ لذاته فلم لم تدخله لتعيين هذا الجزء كما ان الاسماء المشتقة عرفته لتعيين بعض

معناها لان تمامه غير ملحوظ لذاته لان منه النسبة وممن صرح بان
النسبة معتبرة في مفهوم المشتقات السيد الا ان يجاب بان جزء معنى الفعل
انما هو الحدث المبهم من حيث انه مبهم فلو عين خرج عنه ومنعه
وقد يمنع ان الواضع اعتبره في الفعل من حيث انه مبهم بان يكون
الابهام من شرط تحقق الموضوع له بل الظاهر انه اعتبره ساكتا
عن ابهامه وعدمه ويمكن ان يقال لما كان الملاحظ في المشتقات
اولا هو الذوات جاز دخول اللام لمجرد تعريفها واما ما ليس
بهذه المثابة فمنع دخول اللام لتعريفه على الاصل واورد ايضا
انه لم لا يجوز تعريفه باعتبار الزمان الا ان يدعى اعتبار ابهامه
ايضا **قوله** ومراده به ما يمكن الخ اي ما يصدق عليه الاسم في الجملة
وليست ال فيه للاستغراق لان العلامة لا يجب ان تنعكس بل لا
يسمى علامة الا ما لا ينعكس كما مر ولا ينافي هذا ما اسلفناه
من جواز ارادة الاستغراق والجنس لان ذلك بالنسبة لمجموع العلامات
لا لكل واحدة ويمكن ارادة ذلك بالنسبة لما ذكر ايضا **قوله** واكثر الاعلام
يوهم انها تدخل في بعض الاعلام فليس كذلك لان الكلام في
المعرفة وال في الاعلام اما للمح الصفة او لتنكير ما دخلته **قوله** ما هو
ام لتدخل فيه ان ذلك يشمل الاستفهامية وهي انما تدخل على
الفعل الماضي كما حكاه قطرب عن قولهم ال فعلت لكن ذلك غريب
كما في المغني فلا يرد **قوله** وكل منهما مختص بالاسم اي فصح ان
تجعل علامة عليه **قوله** وذلك لموافقتها المعرفة صورة وحكما
انظر ما المراد بالموافقة في الحكم اذ لا يصح كونه الاختصاص بالاسم لانه
المعلل فيلزم المصادرة وعبارته في الفواكه الجنية ظاهرة حيث
قال واما الموصولة والزائدة فلموافقتهما ال المعرفة صورة اعطيا

حكمهما

حكمهما انتهى والعجب من المحشي حيث لم يتعرض لكلام الشارح وانما قال
فان قلت لم اختصت الزائدة بالاسم حتى جعلت علامة عليه قيل
حملا على المعرفة للتحسين وفيه نظر لان الزائدة هي المعرفة لكن لم
يرد بها التعريف فلا حاجة الى الحمل على انه لم يحمل تنوين الترنم والغالي
على التنوينات الاربع فالحمل في بعض المواضع دون بعض تحكم انتهى
فاوهم ان الشارح لم يتعرض لذلك وايضا لم يتعرض لاختصاص
الموصولة واغرب من ذلك دعواه ان الزائدة هي المعرفة المخالف للكلام
كما لا يخفى واعجب العجب ان شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعقبه بشيء غير
انه كتب قوله وفيه نظر فيه نظر وان الزائد مؤكد وفيه كلام يرتجع
في بحث الحقيقة والمجاز **قوله** على انه ضرورة الخ اي والمراد دخولها
ضرورة فيه ولا شذوذ كما هو المتبادر من اطلاقه **قوله** بل قال
الجرجاني الخ توقف فيه بعض الفضلا لان تجويز تخطئة ارباب اللسان
يرفع الوثوق بالادلة الواردة عنهم **قوله** وهذا الاحتمال الخ اخره
يتامل هذا مع ما سبق منه ان المعرفة هي المتبادرة من الاطلاق اذ
كيف يكون غير المتبادر هو ظاهر الاطلاق **قوله** اذ لا يقال الخ
هذا يقتضي الامتناع لا الاولوية الا ان يقال المراد لا يقال في الكثير
الفصيح **قوله** لشموله الخ فيه ان التعبير بالشامل لذلك بل والمقرون
بان الهمزة وحدها لانه لم يضف التعريف لمجموعها ولا للجزء منها والهمزة لا
تفارقهما فلو قال لشموله حرف الندا كان اولى وان كان المص لم يتعرض
له لظهور اختصاصه وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم
دلالة التعريف مطلقا **قوله** ولام بدلها قد يقال العلامة في الحقيقة
صحة دخول ال لا دخولها بالفعل وكلما تدخله ام تدخله ال فلا حاجة
للاعتذار بانه ترك ذلك لعدم شهرته واختصاصه ببعض اللغاة

على ان ذلك لابنافي الاولوية **قوله** بالتنوين هو في الاصل مصدر
نونت الكلمة اذا الحقت اخرها النون المذكورة لا مطلق النون كما يوهمه
بعض العبارات ثم غلب فصار اسما لنفس النون المذكورة وبذلك
يندفع اعتراض السهيلي بان التنوين فعل المنون فلا يصح حمل
النون عليه ولا يرد على هذه العلامة قوله الا م على تو ان لو هنا علم
للفظة ولذلك شدد اخرها ودخلها الجر وهذا بنا على انه اذا قصد
بكلمة لفظها دون معناها كانت علما لذلك اللفظ لان مثل ذلك
موضوع بوضع ضمني لا قصدي لشي بعينه غير مشترك ول غيره فتكون
علما وهو ما مشى عليه جماعة منهم السعد ورده السيد في بحث تنكير
المسند اليه من شرح المفتاح لانه مبني على دلالة الالفاظ على انفسها
وهي ان سلمت فليست بالوضع واقتضا التنوين وحرف الجر اسمية
الكلمة انما هو اذا استعملت في معناها **قوله** ساكنة اي اصالة ليلا
يخرج تنوين محظورا انظر مما حرك لالتقا الساكنين وليلا يرد النون
الساكنة عروضا للوقف ولم يحذفوه اذا حرك كما حذفوا النون الخفيفة
في اضرب القوم لانهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية
على اللاحقة للفعل لشرف الاسم وخرج المتحركة اصالة كالنون
الاولى في ضيفن وحذف قوله غيره تلحق الاخر لان قوله لا خطا يغني
عنه لانه يخرج اللاحقة لغير الاخر كنون انطلق ومنطلق ونون
التوكيد الثقيلة والخفيفة اذا وقعت بعد ضمة او كسرة وكذا بعد
فتحة بناء الظاهر انه اراد بالخط ان تكتب بصورتها او بعوضها
من الالف ومن ثم اسقط قول غيره لغير توكيد المزيد لاخراجها
وقوله استغنا الجملة لعدم ثبوتها في الخط لا لاخراج نون التوكيد
الخفيفة بعد الالف بنا على انه اراد بالخط رسم النون نفسها كما وهم
والمراد

والمراد السقوط خطا قياسا فلا يرد ان التنوين في كاين لم يسقط خطا
بل رسم نونا لان ذلك على خلاف القياس حسنه انه لما دخل في التركيب
اشبه النون الاصلية ويكفي في السقوط خطا بعض الاحوال فلا يرد
رايت زيدا في الوقف لانه سقط رفعا وجرا واما سقوطه في الدرج
فلا يكفي في دفع الايراد المبني على ثبوته خطا لما تقرر ان حق الكلمة
ان تكتب بتقدير الابتدا بها والوقف عليها فتدبر ولا نحو قال زيد ابن
عمرو اذ التعريف مبني على الاعم الاغلب وبهذا يجاب ايضا عن الثبوت
خطا في كاين **قوله** واقسامه المختصة الخ وانما اختص التنوين
بالاسم حتى صح ان يجعل علامة عليه لان المعاني التي اتي بتلك الاقسام
لاجلها لا تتصور في غير الاسم وكان على الشارح ان يتعرض لذلك كما
اسلفه في ال واستشكل الاستدلال بها على الاسمية بلزوم الدور لان
معرفة تلك الاقسام فرع الاسمية كما يعرف من تقديرها اذ لا يعرف
ان التنوين للتمكين الا اذا عرف ان ما دخله اسم معرب منصرف وهكذا
واجيب بان المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته
لفظا لا خطا لا بخصوص الاقسام او انه تعريف لفظي لمخاطب به من
عرف تلك الاسما ولو بالتوقيف ثم يقال له التنوين في هذا للتمكين
وهكذا ويرد على ما ذكره من ان المختص هو الاربعة ان ما عدا الترنم
والغالي مما اثبته فيما ياتي مختص ايضا ولهذا قيل ما عداهما راجع
للاربعة او ليس بتنوين لان تنوين صرف ما لا ينصرف والمنادى
تنوين تمكين لان الضرورة لما اباحت التنوين اباحت الصرف في الاول
والاعراب في الثاني وان نوزع بوجود العلتين في الاول وسبب البنا
في الثاني وتنوين الحكاية ليس مستقلا لانه الذي كان قبل التسمية حكي
بعدها واما تنوين الشذوذ فاختار ابن مالك فيه انه كنون ضيفن كثرتهم

اللفظ وليس بتنوين ونظر فيه في المعنى واعترضه الدماميني **قوله**
احدها اي اولها عدل عنه دفعًا من اول الامر لتوهم سوال الترجيح بلا
موجح **قوله** تنوين التمكين الخ من اضافة الدال الى المدلول اذ التمكين
هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية وبه اندفع ما قيل الاولى
التمكن لان هذا التنوين يدل على وصف الاسم وهو تمكنه لا على وصف
الواضع الذي هو التمكين ولا حاجة الى دعوى ان التمكين مصدر
المجهول واندفع ايضا ان الاولى التعبير بالامكنية لان التنوين
يدل عليها حيث لم يشبه الاسم الفعل والحرف لا على التمكن فقط
حيث لم يشبه الحرف **قوله** ما عدا الجمع بالف وتاء الخ فالمضاف والعلم
الموصوف بابن والمعرف بال وكل وبعض على قول فانه لا يلحقهما وقيل
لها منصرفة لقبولها التنوين الحرف بالقوة مع عدم وجود العكس
تنزيلا لما هو بالقوة منزلة ما هو بالفعل فليس ذلك على
وجه الحقيقة وقد يعتذر عن عدم استثناء المضاف والمعرف بال
بان التنوين لا يتصور فيهما **قوله** كرجل ورجال اي كتنوينهما
وتوهم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير لكون مدلوله نكرة وغلط بانه
لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به مذكر وقد يمنع بطلان
اللازم بان تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين وايضا
يرده اذا سمي به وحكي فان التنوين يثبت فيه مع كونه علما وتنوينه
في الاصل للتنكير وايضا لا منافاة بين التمكين والتنكير معا اما
كونه للتمكين فلان الاسم منصرف واما كونه للتنكير فلانه وضع لشيء
لا بعينه فان سمي به ثبت المانع من اعتبار التنكير دون التمكين
فيتمحض كونه تنوين تمكين كما اختاره الرضي وعليه لا يختص تنوين
التنكير بالمبنيات والمختص بها المتمحض كما سياتي لا يقال لو لم يكن

تنوين رجل ونحوه للتنكير لما زال بزوال التنكير حيث دخلت ال
لانا نقول زواله ليس لزواله بل لان بينه وبين ال تضادا ولهذا
لو سميت مذكرا بالحسن ثم ادخلت عليه ال تنوينه وليس ذلك لانه لزال مع
كان للتنكير فكذلك رجل **قوله** المبنية يفهم ان التنوين فيما نكر
من الاعلام نحو مررت بسيبويه وسيبويه اخر ليس من هذا القسم
بل من الاول وقال الرضي واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس
بمتمحض للتنكير بل هو للتمكين ايضا لان الاسم منصرف وانا لا ارى
منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا وعليه فالمختص
ببعض المبنيات المتمحض للتنكير ويرد على تعريفه تنوين هو كما
فانه لحق مبنيا وليس للتنكير الا ان يقال انه علم اذ لا يرد نقضا **قوله**
ويقع الخ لو عبر بدل قوله في العلم المختوم بويه باسم الصوت كان اولى
ليفيد انه انما لحقه لكون اخره صوتا وليفيد اختصاصه بالصوت
واسم الفعل مطلقا او اذا كان متمحضا عند الرضي ومن تبعه
لكن عذره فيما عبر به انه انما يطرد في الاعلام المختومة بويه
من اسماء الاصوات واما غيرها فكاسماء الافعال كما في التصريح فليراجع
وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع انه بمعنى الفعل والفعل
لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل علما لمفعولية الفعل الذي
هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من احاد الفعل
الذي يتعدى اللفظ به فتعريفه من تعريف علم الجنس وقيل
من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار المعنى فان معنى صه
اسكت عن هذا الحديث وقيل للعهدية لان معنى ايه حدث الحديث
المعهود وانما لم يجز التعريف والتنكير في الفعل بهذا الطريق لان
اسم الفعل من جملة الاسماء فاجروه مجراها ولا ضرورة تدعو لمثله في

الفعل فاطلاق التنكير على الافعال تجوز وليس ترك التنوين في
جميع اسما الافعال دليل التعريف وانما يكون ذلك فيما يلحقه التنوين
وبما تقرر اندفع قول التصريح كون اسم الفعل الغير المنون معرفة
مبني على ان مدلوله المصدر واما على القول بان مدلوله الفعل
فلا لان جميع الافعال نكرات قال بعض مشائخنا وكلامه يوهم انه
على القول بان مدلوله لفظ الفعل نكرة مطلقا ولو قيل انه معرفة
مطلقا وانه علم جنس لم يبعد لان لفظ الفعل امر معين لا يختلف
الدال عليه تعريفا وتنكيرا الا ان يقال هذا لا يمنع من اعتبار التعريف
والتنكير في ذاته باعتبار التعلق بمعين وعدمه واما الفعل
اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو نكرة معنى وليس
الكلام في ذلك فتامل قوله كسيبويه قال في التصريح وتقول صاحب
الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص
وان نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى غير مخصوص مبهم قال
الدماميني انتهى وقوله كانت معرفة فيه نظر فان اسماء الاصوات المحكي
بها ليست اسما فضلا عن ان يكون معرفة او نكرة وممن صرح بانها
ليست اسما الجامي وان كان لها حكم الاسما وقد يقال معنى كونه معرفة
انه محاك لصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك
بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على اي صفة كان هذا
وما صرح به الجامي مخالف لما صرح به ابن مالك وابن هشام وغيرهما
من ان اسماء الاصوات كلها اسما حقيقة بدليل دخول التنوين في
بعضها فليراجع كلامهم فان ما هنا مبني عليه قوله وهو اللاحق
للجمع بالف وتا وليس للتمكين كما قال الربعي والزمخشري والا لم
يثبت في قوله تعالى من عرفات مع انه ممنوع من الصرف للعلمية

والتانيث وقول الزمخشري انه لم تسقط لان التانيث في عرفات ضعيف
لان التا التي كانت فيها لمحض التانيث سقطت والباقية علامة الجمع
مردود بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة
ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا واختار الرضي انه للتمكين
وعلل عدم سقوطه في عرفات بانه لو سقط تبعه الكسر في السقوط وتبع
النصب وهو خلاف ما عليه الجمع اذ الكسر فيه متبوع لا تابع ولا عوضا
عن الفتحة والا لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة
فما هذا العوض فان قيل هذا القايل يرى ان الكسرة عوض عن الفتحة
والتنوين عوض عنها قلنا منع الفتحة امر لازم لهذه الكلمة فلو
كان التنوين عوضا لاجتمع العوض والمعوض عنه وعلى ما اختاره
الرضي انه لا مانع من افادة حرف فائدتين يكون تنوين نحو مسلمات
غير علم للتمكين والتنكير والمقابلة فقط قوله جعلوه في مقابلة
النون في الدلالة على تمام الاسم فقط قاله الرضي لكن حطوه عن النون
بسقوطه مع اللام في الوقف دون النون لان النون اقوى واجلى
بسبب حركتها انتهى لكن ذكر البيضاوي في قوله فاذا افضتم من
عرفات ان ال تدخل فيما فيه تنوين مقابلة فليحرر قوله تنوين
العوض الاضافة بيانية ثم صار لقبا للتنوين الدال على المعنى
المذكور فاندفع ان الاولى التعبير بالتعويض لتكون الاضافة
حقيقية وهي من اضافة السبب الى المسبب اي تنوين سبب الاتيان
به التعويض اي قصده قوله وهو اللاحق لاذ الخ فيه قصور
لانه لا يتناول ما هو عوض من حرف زائد كجندل فان تنوينه عوض
عن الف جنادل كما قال ابن مالك ولكن استظهر المص خلافه وانه تنوين
صرف بدليل جره بالكسرة قال وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية

كزها بـ اليا من جوار ولا ما هو عوض من حرف اصلي نحو اعيم ويعيل
مصغري اعمى ويعلي ومراده بمضافهما المضاف اليه ولو عبر به كان
اولي واشار بان للعوض عن جملة او جمل نحو يومئذ تحدث اخبارها
فانه عوض عن الجمل في اذا زلزلت الخ والذي يظهر كما قال ابو حيان
ان حذف ما يضاف اليه اذ جايز لا واجب وقد تحذف جز الجملة
فيظن من لا حذق له انها اضيفت الي المفرد نحو والعيش منقلب
اذ ذاك افنانا اي اذ ذاك كذلك وقال الاخفش التنوين اللاحق [illegible]
لاذ تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه انتهى وحمله علي ذلك
انه جعل بناءها ناشيا عن اضافتها الي الجملة فلما زالت من اللفظ
صارت معربة ورد بهلا زمتها للبنا وبانها كسرت حيث لا شي يقتضي
الجر نحو وانت اذٍ صحيح وبانه سبق ان كلم البنا والاصل استصحابه
حتي يقوم دليل علي اعرابه وبان العرب بنت الظرف المضاف لاذ ولا
علة له الا لكونه مضافا لمبني وبانهم قالوا يومئذ بفتح الذال
منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل علي انه
بني علي الكسرة تارة لانه الاصل في التخلص من التقا الساكنين
وعلي الفتح مرة للتخفيف وانظر هل يلحق غير اذ بكل وبعض واي
المعوض عن المفرد وما ذكره في كل وبعض واي وافق فيه الرضي وقيل
تنوينها تنوين تمكين يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها
قيل لا مخالفة في الحقيقة لان تنوينها عوض عن المضاف اليه
بلا مرية الا انه تنوين صرف لان مدخوله معرب فهو من القسم الاول
بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه تنوين عوض لا غير لان مدخوله
ظرف مبني انتهى وقوله لان مدخوله الخ انما يدل علي انه ليس تنوين
صرف لكن ما المانع لكونه للتنكير ايضا بنا علي انه لا يختص باسم الفعل

والصوت

والصوت الا اذا كان متمحضا للتنكير فلا يتم قوله لا غير علي اطلاقه
الا علي المشهور من الاختصاص الا ان يقال عوض الاضافة مثلها مانع
من التنكير هذا ويرد علي التعليل الاول ان الزوال عند الاضافة الخ
خاصة لكل تنوين لا لتنوين الصرف فقط **قوله** علي الصحيح هو
مذهب سيبويه ومقابله اقوال مذكورة ردها في المغني وغيره واختلف
في تفسير كلام سيبويه فقيل ان منع الصرف مقدم علي الاعلال
كما يشهد له لغة من اثبت اليا حالة الجر مفتوحة فاصل جوار جوارٍ
بالضم بلا تنوين والا لم يكن منع الصرف مقدما وان وقع للرضي
ومن تبعه خلافه استثقلت الضمة علي اليا فحذفت ثم وجد في اخره
مزيد ثقل لكونه يا مكسورا ما قبلها وقد اعل في الرفع والجر بتقدير
اعرابه استثقالا فاذا خلا من ال والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن
فيه التعويض فخفف بحذف اليا وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون
في اللفظ اخلال بالصيغة وفسره بعضهم بان الاعلال مقدم
علي منع الصرف وهو الصحيح لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة
مقدم علي منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها
فاصله جواري بالضم والتنوين استثقلت الضمة علي اليا فحذفت
ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين ثم وجد صيغة الجمع الاقصي موجودة
تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لا يجري الاعراب علي
الرا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع اليا لزوال الساكنين
في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض
التنوين من اليا ليقطع طماعية رجوعها **قوله** لروي البيت اي عوضا
عن حرف المد كقوله وكان قد ويسمي تنوين ترنم او عوضا عن حرف
بره ويسمي الغالي كقوله قالت واني ولا عار يمض المقتاة والمرعة

نعم بل منع الصرف مقدم على الاعلال او الاعلال مقدم على منع الصرف

فان كان بدلا عن حرف مد فتنوين ترنم نحو اقلي اللوم عاذل والعتابن
او غيره فتنوين غال نحو قالت بنات العم يا سلمى وانن والعروض اسم
لاخر جزء في النصف الاول من البيت والمقفاة المماثلة للضرب منه
في تغيير والمصرعة التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف
الاطلاق والضرب اسم لآخر جزء من البيت قوله مجاز الخ من باب
تسمية الشيء باسم ما يشاكله قوله وثبوته خطأ ذكر الزمخشري ان
تنوين الترنم يقع في انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق قوله اذا وصل
المنشد ولم يقف وهو نص في انه لا يكون حالة الوقف فلا يرد على
اطلاقه هنا اي اطلاق التنوين او اطلاق المص التنوين اضافة
المصدر الي مفعوله او الي فاعله وهذا اولى من الجواب بان ال في
التنوين للعهد اذ لا معهود يعرف اللفظ اليه عند من تذكر له
العلامات وبانها لقلتها واختصاصها بالشعر لم يعتبرها
لكن يرد على جواب الشارح ان ما عداها من الاقسام غير مختص
بناء على قوله ان المختص الاربعة المتقدمة قوله نزد الخ مراده
الاشارة الي ان تنوين الزيادة وهو تنوين المنادي المضموم كقوله
سلام الله يا مطر وتنوين الترنم وسبق مثاله وتنوين الحكاية
وذلك كما اذا سميت بعاقلة لبيبة وحكيته على ما كان عليه
وتنوين الضرورة وهو تنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين الغالي
وسبق مثاله وتنوين المهموز كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه
ابو زيد وانظر لم لا ادخل تنوين المنادي في تنوين الضرورة قوله
وبالحديث عنه اي اللفظ او الشيء او مثل هذه العبارة كالمفعول
به لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا والمعنى
بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة وليس الضمير راجعا للاسم

ليلزم الدور لان معرفة الاسناد الي الاسم تتوقف على معرفة الاسم قال
في الفواكه الجنية وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل وضع
لان يكون مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه اثري
وقوله لان الفعل وضع مسندا اي لانه وضع للحدث مع نسبة الي
فاعل معين فهو لا يتحقق الاسناد بمعنى معناه الي الفاعل فهو
بهذا الاعتبار مسند لا تمام معناه والافعال الناقصة الدالة على
الحدث في اصل وضعها ضرورة قوله اي الاسناد اليه هو اعم من الحديث
والاخبار عنه على ما علمت فيما سبق وفي هذه العلامة خلاف فهشام
وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الاسناد الي الجملة
مطلقا وكثير من البصريين على المنع مطلقا والفراء وجماعة
على الجواز بشرط كون المسند اليها قلبيا وباقترانها بمعلق عن
العمل قوله وكن وضرب اي فانهما اسمان والسكون والفتحة
فيهما للحكاية ويدل على اسميتهما الاخبار عنهما وعدم دلالة
ضرب على حدث وزمان محصل وخلوها عن الفاعل ودخول حرف
الجر في نحو مرفوع بضرب فان قيل التقدير بكلمة ضرب لزم كون
المضاف اليه غير اسم كما في المغني وعدم ذكر متعلق لمن وانما
اعاد الكاف في قوله وكمن ليكون المثال مقرونا بما يدل على المدعى
من الاسمية وهو دخول حرف الجر عليه ولانه نوع من الاسناد غير
ما قبله ولان الكاف الاولى من كلام المص قوله في قولك من الخ اي من
مقولك فالمصدر بمعنى المفعول وما بعده بدل او بيان قوله
ان يضم اليه اي اللفظ او الشيء قوله ما اي لفظ وقوله تم به الفائدة
قاصرا اذ لا يشمل زيدا في ان قام زيد ولا اسم كان ونحو ذلك مما هو
واقع في المركبات الناقصة فالظاهر ان مطلق الاسناد وكونه ناقصا

علامة على الاسم قوله كما ضربت اي كالحديث عنه والاسناد اليه
الذي في ما ضربت فهي التا الاسناد اليه يعني انه مسند اليه اي متصف
بذلك والا فالاسناد فعل الفاعل وهو ليس في التا قوله بتأملها
بالحركات القرينة على ذلك النظر في المعنى المتبين به مساواة الحركات
او التعبير بالعبارة الصالحة للتثليث في نفسها قوله وهل هذا
الا تناقض اي لغة فالاشارة الى الاسمية وعدمها الذي استلزمه
الخبر او اصطلاحا فذلك اشارة الى القضيتين المندرجتين بالقوة
في قوله من حرف جر ضرب فعل ماض اذ الاول في قوة قولك من اسم من
حرف جر الثاني في قوة قولك ضرب اسم ضرب فعل قوله قلت قال
الرضي الخ نقل الكلام بالمعنى وحاصله ان الاخبار عنهما باعتبار
معناهما فهو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت
عن زيد باعتبار مسماه قال السيد وما ذكره كلام ظاهري ليس
بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا
لثبوتها في الالفاظ المهملة كقولك جسق مهمل ودعوى وضع
المهملات للدلالة على انفسها مما لا يقدم عليه من له ادنى مسكة
في مباحث الالفاظ وذهب الى انه لا وجه لاسميتهما على ما فصله
بل هما لفظا فعل وحرف اريد بهما مجرد اللفظ ونحو ذلك كالاسم
يسند اليه وما ذكروا من اسمية المبتدا وعمل اللفظ وذكر متعلق
الحرف فهي احوال اذا استعملت في معانيها وعلى هذا فقس ضرب
فعل ماض لانه موضوع لمعناه والمراد بالخاصة ان الفعل المستعمل
في معناه لا يسند اليه متوجها الى المعنى او معناه لا يسند اليه
معبرا عنه بلفظه فقط وكذا الحرف والحكم في المثالين غير متوجه
الى معنى الفعل والحرف فلا اشكال في كلام العضد ما يقتضي ان

دلالة

26

دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال السعد وليس بوضع قصدي
بل ضمني ومثله لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة
ولا قايل به فكان المعتبر في الاشتراك الوضع القصدي والمدلول المغاير
للدال قوله على ان جماعة الخ انظر موقع هذه العلاوة فانها تعود
على الحكم الذي اصله اسمية من وضرب فيما ذكره بالبطلان لان ابن
مالك لا يرى اسميتها ولعله يجنح لما مال اليه السيد فلا يشكل عليه عدم
اسمية المبتدا ونحو ذلك مما مر وايضا هذه العلاوة تقتضي ان الكلام
ولا مبني على ان الاسناد ولو لفظيا من علامات الاسم وان من اللفظي
من وضرب في التركيبين ولو كان الامر كذلك لزم التناقض المذكور
في السوال ولم يكن الجواب المنقول عن الرضي ملاقيا له لانه نص في
ان الاسناد الى معناهما فتدبر فالظاهر انه يمثل للاسناد اللفظي بمثل
ضرب ثلاثة احرف ومن حرفان مما لا داعي فيه لاعتبار الاسناد لمعناه
لعدم التناقض فيه هذا وكون ابن مالك ممن اعتبر ما ذكر انما هو
بالنظر لما جرى عليه في شرح التسهيل ولا ينافي انه في الطايفة
الثانية وافق الجمهور كما هو الظاهر قوله وان نسبت لاداة حكما فاحك
او اعرب واجعلنها اسما وعلى الاعراب فما كان على حرفين ضعف ولو
كان ثانيهما صحيحا وهذا بخلاف ما لو جعل نحو ذلك علما لغير اللفظ
فانه لا يضعف اذا كان الثاني صحيحا والحمل من باب ما حذفت
لامه نسيا وهي حرف علة قال الرضي وبين سر ذلك وهذا الاخير هو
الذي اقتصر عليه في التسهيل لانه لا يرى فيه بجعل الكلمة علما
للفظها فلا يرد عليه انه ترك ذكر التضعيف فيما ثانيه صحيح ولا انه
كيف يعربه من غير تضعيف والشبه الوضعي موجود فيه ووجه
دفع هذا انه على ثلاثة احرف بحسب الاصل ثم اذا حققت المقام اشكل

دعوى ان الخلف لفظي من مولانا شيخ الاسلام وغاية التوجيه لم ان ابن
مالك اثبت الاسناد اللفظي في التركيبين وجعله غير مختص بالاسم
وغيره لم يثبته بل جعل الاسناد معنويا فيه كما علمت وقولهم كل حكم ورد
اسم فهو على مدلوله الا لقرينة كمن حرف جر وضرب فعل ماض مبني على
كلام ابن مالك والسيد واما عند الرضي وابن هشام فالصواب ان يقال
الا لقرينة كزيد ثلاثي قوله اسناد ما لمعناه اي اسناد شيء ثابت
لمعناه كزيد قائم فقائم ثابت لمعنى زيد وهو مسماه وقد اسند
الى لفظ زيد فان قلت الثابت لمسمى زيد هو القيام لا قائم اجيب
بانا لا نسلم لان معنى قائم شيء متصف بالقيام ولا شك ان هذا
ثابت لمسماه اذ هو شيء متصف بالقيام قوله الى تسمع اي وهو
فعل ولم يرد لفظه قوله فمؤول اي على حرف أن وهما في تاويل
المصدر اي سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم وقال
البيضاوي الفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما
وضع له اما لو اطلق واريد به اللفظ او مطلق الحدث المدلول
عليه ضمنا على الاتساع فهو كالاسم في الاضافة والاسناد اليه
انتهى وانظر على هذا هل في تلو ينفع من هذا يوم ينفع ضمير
مستتر وما حكمه حكم المصدر فلا يستتر فيه ضميره وهل
ينفع وحده في محل جر وجره مقدر وانما اطبقوا على التاويل
في امثال هذا للعلم اليقيني بان المعنى الفعلي غير مراد هنا
وفي عبارة الشارح مساهلة لان المؤول المسند اليه لا الاسناد وعبارة
في الفواكه واما تسمع الخ فعلى حذف أن او على تنزيل الفعل منزلة
المصدر قوله بعد التركيب واما قبله فقسم ثالث لا معرب ولا
مبني وهذا مذهب ابن عصفور ومذهب ابن مالك انها مبنية لشبهها

بالحروف

27 بالحروف المهملة في انها ليست عاملة ولا معمولة لا يقال يحتمل ان الشارح يوافق
ابن مالك وانما قيد بذلك لان الاسماء المذكورة لا تنقسم الى معرب ولا مبني
لان انقسام الشيء الى اقسام لا يقتضي انقسام كل منها الى تلك الاقسام
قال شيخنا وهذا القيد ظاهر في المعرب على القول بان الاسماء قبل التركيب
ليست معربة كما سياتي واما بالنسبة للمبني ففيه نظر اذ قضيته انه لا
يتصف بالبناء الا بعد التركيب واما قبله فلا وليس كذلك فان الاختلاف
انما هو في الاسماء القابلة للاعراب كما ستعلمه مما ياتي قوله من باب
الضرب والنوع والقسم بمعنى قال في الفواكه وتقسيم الاسم الى معرب ومبني
من تقسيم الشيء الى ما هو اخص منه مطلقا لا من تقسيم الشيء الى ما هو اعم
منه كما توهمه بعضهم اذ التقسيم ضم مختص الى مشترك فوجب كون القسم
اخص مطلقا من المقسم انتهى ويستفاد اول تعريف المعرب على ايضاحه
قوله اي الغالب الخ او الراجح في نظر الواضع فاندفع انه لا معنى للاصالة
والفرعية في الانواع المنطقية لا مطلقا ومع عموم قولهم الاصل
في الاسماء الاعراب وسقط ما قيل انه يخرج منه مبنيات اسماء الاصوات
لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها كلمات في الاصل والثاني
اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم
كانت اوائلها الحروف المحكية الا الالف لا لعدم امكان النطق بالالف
الساكنة قوله في الاسماء متعلق باصل لانه بمعنى متاصل او بمحذوف
اي وجوده اي وجود اعرابه على ان الضمير يحتمل رجوعه للاعراب
المفهوم من قوله معرب ويدل لذلك قوله وانما كان الاصل فيه الاعراب
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل
وانما حكم بان المعرب هو الاصل واصل الاسماء الافراد وهي في حالة
الافراد غير مستحقة للاعراب بل مبنية فالاصل البناء لان الواضع لم يضع

الاسما الا تستعمل في الكلام الا مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنسق
الواضع فبنا المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون
استعمالها مفردة عارضا غير وضعي قوله ويسمى معربا متمكنا اي في الاسمية
او فيها وفي الاعراب قوله امكن اعترض ابو حيان تعبيرهم بامكن بانه
اسم تفضيل من تمكن وبناؤه منه شاذ ورد بانه سمع من كلامهم مكن
ملاثة فانبناه قياس جار على القاعدة قوله بتعاقب معان اي
تركيبية قوله بخلاف الفعل ياتي بيان ذلك في بحث اعراب المضارع
قوله فينبغي الكلام عليه اوله اشارة للاعتراض على المص حيث تكلم
عليه ولم يتكلم على الاعراب اصلا فضلا عن تاخر الكلام عليه فلا ينفع
الجواب بانه قدم المعرب نظرا الى انه محل للاعراب ولا يقوم العرض
دون محله فتقديمه بمنزلة تقديم المحل على الحال هذا وقال شيخنا
العلامة الحفني لعل مراده بقوله اذ معرفة المشتق الخ في الجملة
والا فالمعرب الاصطلاحي لا تتوقف معرفته على الاعراب عند
التامل الصادق ولو سلم فالجهة منفكة فتامل قوله البيان قال
في شرح الحدود والمناسب من معانيه الابانة اذ القصد به ابانة
المعاني المختلفة انتهى وقال الفاكهي ان التغيير انسب بالمعنى
الاصطلاحي هذا وقد انهى بعضهم معاني الاعراب الى عشرة
منها التحبب ومناسبته ان المتكلم بالاعراب يتحبب الى السامع والمتكلم
بالعربية لان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية قوله واعربت
معدة البعير الخ في كلام ابن فلاح وغيره وقيل انه مشتق من قولهم
اعربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها اي افسدتها والهمزة للسلب
كاشكيت الرجل اذا ازلت شكايته وعليه حمل قوله تعالى ان الساعة
اتية اكاد اخفيها اي ازيل خفاءها حتى تظهر والمعنى ان الاعراب

ازال عن الكلام التباس معانيه وقيل انه منقول من قولهم اعربت
معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اذا افسدتها والهمزة للتعدية لا
للسلب والمعنى ان الكلام كان فاسدا بالتباس المعاني فلما اعرب فسد
بالتغيير الذي لحقه فظاهره التغيير فسادا وان كان صلاحا في المعنى
انتهى ولا يخفى انه غير موافق لكلام الشارح نعم ان وجد في اللغة عرب
واعرب من باب فعل وافعل اتجه ما هنا قوله اثر اي حركة او حرف او
سكون او حذف وهذا تعريف المص وهو معنى قول التسهيل ما جيء به
لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف لكن ابن مالك
فصل الاثر والمص اجمله وزاد بيان محله وان يكون ظاهرا او مقدرا مع
الايجاز فلله دره قوله ظاهر اي موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ
بهما وان قلنا انهما تعلقا بملفوظ ولو عبر بموجود كان اولى لان اي معمول الجازم
المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر قوله
مقدر اي معدوم معروض الوجود قوله يجلبه العامل اي يطلبه
ويقتضيه لا يحدثه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسماء الستة والمثنى
وجمع المذكر السالم واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص
من الساكنين فلا يكون اعرابا لان العامل لم يجلبها قوله في اخر
الكلمة الظرفية مجازية فان المعرب بالحروف الاثر فيه نفس الاخر
لان النون في المثنى والجمع بمنزلة التنوين فكما ان التنوين
لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف فكذا النون
وقد يقال الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه واقع بعد الكل
وشملت الكلمة المعرب من الاسماء والافعال ولم يقل في اخر المعرب
فرارا من الدور وان اجيب عنه والغرض من هذا التقييد بيان
محل الاعراب من الكلمة وليس باحتراز اذ ليس لنا اثر يجلبه

العوامل في اخر الكلمة حتى يحترز عنها قال المص في شرح الشذور وحركة
ما قبل الاخر في نحو امرء اما اعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها
لوجوب دخولها او اتباع عند البصريين فلا تدخل واما نقل الحركة
في الوقف فلا يريدون ان حركة الاعراب صارت الى ما قبلها وانما يريدون
انها شكلها كما قال ابو البقا وان هذه حالة عارضة فلا يعتد بها
وانما جعل الاعراب في الاخر لان المعاني المحتاج له من احوال الذات
وهي متاخرة عن الذات والدال على المتاخر متاخر **قوله** او ما نزل
منزلته كدال يد لان ما بعدها نسيا منسيا وكالف اثني عشر لان عشر
حال محل النون وهي بمنزلة التنوين **قوله** وعليه المص في الاوضح
الذي هو الاعم لان الاحتياج الى الاعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز
انما يكون بالاثر ولو مقدرا ولو في حكم الملفوظ ولا يرد عليه قولهم
حركات الاعراب وعلاماته والمضاف والمضاف اليه متغايران
لانه يكفي التغاير كونهما من قبيل اضافة العام الى الخاص وايضا
قد اتفقوا على ان انواع الاعراب رفع ونصب وجر ونوع الجنس
يستلزم حقيقته اي توجد حقيقة الجنس في النوع فوجب
كونه لفظيا والمحتاج من يقول انه معنوي الى ان المراد انواع ما
يدل على الاعراب فعبر عن المعنوي باللفظي مجازا **قوله** وعلى
القول بانه معنوي نسب لظاهر كلام س وقواه الرضي بان البنا
ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البنا على الحركات
انتهى وانظر تفسير الضد بالعدم فانه لا يخلو عن تامل ولا يخفى
ان ابن مالك يطلق البنا على الحركات **قوله** تغير اي تغير اطلاقا
للمصدر وارادة الحاصل به او هو مصدر مبني للمفعول اي كون
الاواخر مغيرة لكن قال ابو حيان في تفسير واوحينا اليهم فعل

الخيرات ثم اعتقاد بنا المصدر للمفعول مختلف فيه اجاز ذلك الاخفش
والصحيح منعه **قوله** اواخر الكلم اي ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر
حقيقة كالمثنى والجمع جرا ونصبا او حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف
والواو صارا للتثنية بعد ما كانا للشيء واحد اذا كان اعرابه بالحروف
او صفة بان تتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة كما في زيد نصبا
وجرا او حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه اذا كان اعرابه بالحركة
والمراد بالاخر ما يشمل الاخر بحسب الاصل فيدخل تغيير اخر الجزء
الاول من المركب الاضافي على ان اخر الجزء الاول منزل منزلة الاخر
وصار الحد جامعا وخرج به التغيير في غير الاخر لتصغير او نحوه وان
امكن خروجه بما بعده لانه لم يكن لعامل لكن قيد اختلاف العوامل
لم يات الا بعد واضافة اواخر الكلم جنسية كلام الكلم يبطلان معنى
الجمع فلا يلزم عدم تحقق الاعراب الا بتغير ثلاثة اواخر التي هي
اول الجمع لثلاث كلم التي هي اقل الجنس الجمعي **قوله** لاختلاف العوامل
اي تغيرها ودخول احدها بعد الاخر والمراد باختلافها وجودها وان
لم تختلف لان الاختلاف يستلزم الوجود فدخل اعراب المعرب ابتدا
وعبر بالاختلاف لمشاكلة تغيير وال في العوامل للجنس فيبطل
الجمع وخرج باختلاف العوامل التغيير بنقل واتباع وتغيير
نحو غلامي بالياء فليس باعراب بل الاعراب التغيير التقديري وصار
الحد مطردا منعكسا **قوله** الداخلة عليها اي الحاصلة والمتحققة معها
فدخل العامل المتقدم والمتاخر والمعنوي او المسلطة عليها
كما يدل عليه كلام الش في تعريف المعرب فيدخل ما ذكر ويخرج العامل
الداخل غير المسلط كالموكد في نحو انك اللاحقوية فسقط ما قيل
ان قيد الداخلة لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لا يكون التغير بسبب

قوله يبطلاه اي ال والاضا

العوامل الا وهي داخلة على انه ولو لم يفسر بالسلامة يمكن ان يكون احترازا
عن حركة الحكاية فانها بسبب عامل غير داخل في كلام المتكلم قوله لفظا
او تقديرا حالان من تغيير على انهما مصدران بمعنى اسم المفعول
اي ملفوظا اثره او لان نفس التغيير ليس ملفوظا او مقدرا او ذلك
نحو عصا فانه استحق الاعراب ولم يظهر لمانع فقدر انه متغير بخلاف
المبني الواقع في محل المعرب فانه لم يستحق الاعراب بل لو كان في محله
معرب لتغير اخره فظهر الفرق بين الاعراب التقديري والمحلي واعلم
ان عدم استحقاق الاعراب اما لان اللفظ لا يقبله اصلا كما في المبني
او لان العامل لا يقتضيه كما في نحو مررت بزيد كذا قيل وفيه نظر
لانه لا يتناول المجرور بحرف زائد مع ان اعرابه محلي وفي هذا الاعراب
مجيء الحال من النكرة ووقوعها مصدرا منكرا وهو مع كثرته لا ينقاس
ونجوز نصبهما على المصدرية وهما بمعنى المفعول ايضا اي تغييرا
ملفوظا او مقدرا على ما سلف وعلى التمييز المحول عن المضاف اليه
والاصل تغيير لفظ اواخر الكلم او تقديرها اما تغيير اللفظ فواضح
واما تغيير التقدير فالاضافة لادنى ملابسة لان الاخر محل التغير
فالتقدير متعلق به وعلى الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها اي سواء
كان ما ذكر لفظا لها ونجوز ان يكون قوله لفظا او تقديرا تفصيلا
لتغير الاواخر واختلاف العوامل على انه من باب تنازع المصدرين
مبني على ان التنازع يجري في العاملين الجامدين وصرح في الاوضح
بالمنع قوله وهو ظاهر تعريفه الخ قال في شرح الحدود انه قضية
وذكر انه تعريف بالمفهوم وان تعريفه باللازم ما سلم عن مشابهة
الحرف قوله اي الذي او شيء اشارة الى ان ما يحتمل ان تكون موصولة
وان تكون موصوفة وهو اولى لفظا لانها اخصر صورة لقوله وهو شائع

التنكير لكون التعريف حقيقة للمفهوم بالمفهوم قيل ولئلا يلزم
الاقتصار على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شيء واحد فلا
يكون كلمة ما جنسا فكان ينبغي تقديم هذا الاحتمال بقي ان ما على كل
تقدير واقعة على الاسم لانه قسم الاسم الى المعرب والمبني ثم عرف كلا منهما
فدل على ان التعريف للقسم وقسم الشيء هو الشيء مع قيد فلا يكون اعم منه
وتجويز اعميته مؤول او خطأ وكل من المعرب والمبني اعم لشموله الفعل
فليس القسم الا الاسم المعرب فدل على اخذ الاسم في التعريف ولا يستلزم
تعريف الشيء بنفسه لان المحتاج الى التعريف انما هو المعرب اذ الاسم قد علم
وما كان كذلك يشار في تعريفه الى المعلوم مجملا ويفصل المجهول
اكتفاء بقدر الحاجة كقولهم الانف الافطس انف ذو قعم فكانه قال
الاسم المعرب كلمة تقبل ال والتنوين والاسناد تغير اخرها بسبب
العوامل الخ قوله ما يتغير الخ اي يستحق ما هو اخره التغيير على ما
ذهب اليه ابن الحاجب او ما يصلح لاستحقاق التغيير بعد التركيب
كما هو مذهب الزمخشري ويوافقه ابن الحاجب قول ابن مالك ان
الاسماء قبل التركيب مبنية واعلم ان المراد بالافعال في التعاريف مجرد
ثبوت الحدث او الاستمرار لا لاقترانه بزمان وعلى كل فهي مجاز مشهور
فلا ضرر في وقوعها في الحدود وحينئذ لا يتناول التعريف الاسماء حال عدم
تركيبها ان سبق تركيبها فيما مضى نعم يتغير ماضيا او اريد تركيبها
بعلم انه غير يتغير مضارعا ولو دلت تلك الافعال على الزمان تناول
التعريف ذلك لانها تغيرت فيما مضى او تتغير فيما ياتي قوله هيئة
اخره اي حالته تشبيهه بالهيئة والصفة لا هيئة وصفة حقيقة لان
الحركة لا تقوم بالحرف بل بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له وتعميم الهيئة
لانه لا يتغير في ذاته لا يقال هذا واضح في الاعراب بالحركات والسكون

اما الحروف فهو تغيير واقع في ذات الاخر لا في حالة مثلا لانا نقول لما وقع
الحرف نايبا عن الحركة صح ادراج الحروف في هذا القدر لان المنوب عنه من
الاحوال فا طلقنا هذا الاسم على نايبه اعطا للنايب حكم المنوب عنه
اونظرا للاصول لانها المقصودة والفروع محمولة عليها والى التحقيق
من اوجه الاعراب بالحركات مطلقا ولو تقديرا الى مواضع النيابة اعتنا
بمقام التعريف ولا يغن ذكر الاعراب بالحروف بعد ذلك لانه نظر فيه
للشهرة والتسهيل على المتعلمين فجمع بين الغرضين لكن جرى في انواع
على التغيير في المعرب بالحروف بتغيير الذات هذا وفي تقدير هيئة
تغييرا لاعراب المثنى لغير حركته وهو لا يجوز قوله لفظا او تقديرا
ان قيل المبني يتغير اخره تقديرا لاختلاف العوامل اجيب بالمنع
لان الاعراب التقديري ان تعلق الاعراب على محله وهو الحرف الاخير
لمانع من الظهور كالتعذر والاستثقال والمبني لا يقدر على اخره
لان المانع من جملته وهو مشابهته للمبني وقد يكون في اخره كما في
جملته نحو هذا ولهذا يقال ان المبني في محل الرفع مثلا اي في موضع
لو كان في اسم معرب كان مرفوعا هذا خلاصة ما حققه الرضي
وتلقوه بالقبول ومن هنا يشكل دعوى ان الاعراب المحلي لا يختص
بالمبني كفاعل المصدر المجرور به والظرف اذا وقع خبرا نحو والركب
اسفل منكم قوله بسبب العوامل اي بجنسها لان اللام للجنس
فتبطل معنى الجمعية قوله المقتضية الخ صفة المختلفة لبيان
ان المراد الاختلاف في العمل وليس لدفع النقض بمثل ان زيدا
مضروب واني ضربت زيدا فان العوامل مختلفة بالاسمية
والفعلية والحرفية ولم يتغير اخر المعرب لانه لا ينقض بذلك بعد
الاعتراف بان ال للجنس وهذا النقض اورده الجامي في قول الطائفة

وحكمه

وحكمه ان يختلف اخره وليست العبارة هنا كتلك ومن ظن الاتحاد وقع
في الخلط والفساد قوله لفظا او تقديرا فيه قصور لانه لم يخرج العوامل
المعنوية قوله وذلك كزيد وموسى يعني من نحو قولك جاء زيد وموسى
بان كانا مركبين مع غيرهما على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب واشار
الى ان قوله كزيد خبر مبتدا محذوف ثم الكاف ان كانت اسما فهي خبر
في محل رفع وان كانت حرفا فالجار والمجرور في موضع الخبر ويجوز ان يجعل
كزيد مفعول فعل محذوف اي اعني كزيد قوله كالجنس الخ لم يقل جنس
تحاشيا عن اطلاق الجنس على المشترك بين الماهيات الاعتبارية
فانه مجاز كاطلاق الفصل على المختص ببعضها لان الجنس الحقيقي
ما تحته ماهيات متحققة في الخارج لكن يعترض بان اللفظ كيفية
تعرض للنفس الضروري مخصصة والكيفية قسم من الموجود
الخارجي ولكل لفظ خاصية وجودية يشاركه فيها لفظ دون لفظ
كالدلالة على المعنى المقترن بزمان وخاصية وجودية اخرى
يشاركه فيها بعض ما يشاركه في الاولى دون البعض الاخر كالدلالة
على خصوص الزمان المعين فالماهية المركبة من الكيفية والخاصيتين
موجودة في الخارج بوجود جزئياتها فيه والمشترك الاعم منها جنس
والمتوسط والاخر فصلان قوله التغيير الكاين الخ اي ذو التغير
او التغيير بمعنى المغير لان الداخل المتغير لا التغيير ولو حذف الكاين
كان اظهر لان الظرف اذا وقع صفة وكان متعلقه كونا عاما وجب
حذفه الا ان يقال هو بمعنى كون خاص او مبني على راي من لم يوجب
حذفه قوله وحرج لاخره تغيير الخ فيه ما علمت ثم المراد خروجها
من حيث تغير الاوايل والاواسط فاما من حيث تغير الاخر فهذا اخل
لانه معرب وسبب خروجه ما ذكر لهذا القيد لسبقه وان كان ما خرج

به لخرج ما بعده قوله وقولنا لفظا الخ منه يعلم ان او في قوله او تقديرا
في الموضعين للتقسيم لا للشك ولا ينافي التعريف قوله لفظي الخ لو قال
ما يظهر اعرابه وما يقدر كان اخصر واولى قوله ما يظهر فيه الاعراب
اي نفسه على القول بانه لفظي واثره على القول بانه معنوي قوله
كالفتى الذي والموقوف عليه والمحكي والمتبع قوله ومنه نحو القاضي
فصله عنه لتقييده بقوله رفعا وجرا وقس عليه ما بعده والاول
مطلق قوله وجمع المذكر السالم المضاف الى يا المتكلم فالواو مقدرة
استثقالا عند ابن الحاجب وتعذرا عند غيره وهو وجيه واما المثنى
المضاف الى يا المتكلم فاعرابه ظاهر بالحروف في الاحوال الثلاثة تقول
جا مسلماي فهو مرفوع بالالف مضاف الى يا المتكلم ورايت مسلمي
منصوب باليا المفتوح ما قبلها المدغمة في يا المتكلم ومررت بمسلمي
مجرور باليا المدغمة كذلك قوله رفعا فقط اما في حالة النصب
والجر فاعرابه ظاهر باليا المدغمة في يا المتكلم وانما قدرت الواو في
الرفع لان العامل يقتضي خصوصها وهو غير موجود وان وجد
بدلها وهو اليا قوله والمثنى رفعا اما في حالة النصب والجر فاعرابه
ظاهر باليا الموجودة المحركة بالكسر وانما لم تحذف لعدم ما يدل عليها
بخلاف الالف في حالة الرفع الدال عليها موجود وهو الفتحة قوله ما
تغير اخره بسبب غيرها اي من حيث تغير اخرها بسبب غيرها اما من
حيث تغير اخره تقديرا بسببها فلا اخل قيل والاولى ان يقول ما تغير
اخره بسببها ليشمل ما تغير اخره لا بسبب كحيث اذا فتحت بعد
ضمها وبسبب اخر كالمحرك اتباعا او نقلا او حكاية او تخلصا من سكونين
انتهى وفيه نظر اذ حيث لم يتغير اخرها اذ فيها لغات متعددة
وهي من حيث كل لغة على حدة لم تتغير قوله اشارة الى ان اخر المعرب

الى

32 الخ اشارة الى ان الدخول بمعنى التسلط فيدخل العامل المتاخر بل
والمعنوي وليس اشارة الى ان هذا القيد لبيان الواقع كما ظن بعضهم انه
يمكن ان يكون احترازا عما تغير اخره بسبب عامل غير مسلط مؤكد
بعامل غير مسلط بالنسبة لذلك العامل المؤكد وان يكون الداخل وان
لم يفسر بالمسلط للاحتراز عما تغير بسبب عامل غير داخل في
كلام المتكلم كالمحكي من حيث ذلك التغير على ما علم في تعريف الاعراب
ثم انظر ما وجه الاشارة في كلام المص لما قاله والظاهر ان يقول والمراد
بالداخلة المسلطة فتدبر قوله والعوامل جمع عامل اعترض
بان فاعلا وصفا لا يجمع على فواعل واجيب بان العامل بغلبة الاستعمال
صار اسما وفاعل الاسم يجمع على فواعل فلا حاجة للقول بانه جمع
عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة على انه انما يمتنع جمعه وصفا
عليه اذا كان لمذكر عاقل وقد نص سيبويه على اطراده وهو الحق في نحو
طالع قوله وهو ما اثر الخ هو تعريف بالاخص لانه لا يتناول العامل
المعنوي لانه ليس باسم ولا فعل ولا حرف ولا العامل اذا كان جارا
ومجرورا ولا العامل في المحلي لانه لا يؤثر في الاخر ثم المراد ما اثر فيما
ذكر اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي فخرج مثل التقا الساكنين
الموثر للحركة نحو من ابنك لكونه لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب
الحرف مع مجروره وانما هو امر يرجع لمجرد اللفظ ودخل العامل الزائد
نحو ما جا من رجل فانه اثر كسرة رجل ولها تعلق بالمعنى التركيبي
من حيث انها علامة على ان مدخولها محله ما دل عليه الحرف من نصوصية
الاستغراق قوله والاصل فيه الخ لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره
والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا
وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث والتحقق والحروف المختصة

انما تعمل فيه لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه والاختصاص
موجب للعمل ليظهر اثرا لاختصاص والاسم انما يعمل لشبهه بالفعل
كاسم الفاعل عملا اعتمادا او الحرف كالمضاف اذا عمل في المضاف اليه
وفي الفعل لتضمنه معنى الحرف كاسم الشرط الجازم للفعل ولا يعمل
الاسم [illegible] في الحرف بل هو المعرض للعوامل منهما وعبارته لا تفيد
ان عمل الاسم بطريق الفرعية ثم ان كون الحرف اصلا في العمل محل خلاف
قال في شرح الجمل العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد
منها عاملا ينبغي ان يسال عن الموجب لعمله **قوله** ولا يوثر العامل
اثرين في محل واحد اي من جهة واحدة فلا يرد المصدر اذا جر فاعله
او مفعوله فان جهة الجر غير جهة الرفع او النصب والمراد اثرين
لفظيين وفيما ذكر احد الاثرين محليا اذا كان المضاف للمصدر ظاهرا
بناء على ان الاعراب المحلي يختص بالمبنيات وفيه ما عرفته قريبا وهما
محليان اذا كان ضميرا **قوله** ولا يمتنع ان يكون له معمولات عدم
الامتناع يصدق بالوجوب فلا ينافي ان الفعل المتعدي يجب
عمله في مرفوع ومنصوب او اثنين او اكثر وان جاز الحذف لبعضها
عملا بما يعلم من محله وقد تنتهي المعمولات الي نحو عشرة اذا ذكرت المفاعيل
والحال والتمييز والاستثنا **قوله** ولا يجتمع عاملان الخ اي لا يجوز اجتماعهما
عليه لان العوامل النحوية وان كانت علامات الا انهم نزلوها منزلة
الموثرات الحقيقية ومن ثم رد علي من قال ان المبتدا والابتدا عاملان
في الخبر ونحو ذلك ولا اجتماع في نحو فان لم تفعلوا لان لم عملت في تفعلوا
لفظا وان في لم تفعلوا محلا وقولهم لا محل للحرف من الاعراب محمول علي
حالة انفراده وعدم انضمامه لغيره اما مع غيره فقد يكون له محل
وذلك اذا لم يكن زايدا او لا شبها به لانه مطلوب لما يعمل فيه معنى الا

ترد وان معنى لم فيما ذكر مطلوب لان اذ المعلق نفي الفعل لا الفعل
ومعنى البا في نحو مررت بزيد مطلوب لمر لانه لا يتعدي الا به بخلاف
الزايد وشبهه فلا محل له اذ ليس له معنى يطلبه العامل ولا اجتماع
ايضا في نحو زيد عندك وان كان عندك منصوب الاستقرار وفي محل
رفع علي الخبرية لان المنصوب لفظا بالاستقرار عندك وحده والمرفوع
محلا علي الخبر هو الضمير فتدبر والمراد انهما لا يجتمعان عليه من جهة
واحدة فلا يرد نحو ما جاءنا من بشير ولا نذير فانه توالي علي بشير عاملا
جاء ومن لكن الجهة مختلفة كما هو ظاهر ولا يمكن القول بان المعمول
لجا مجموع من بشير ومن بشير وحده لان الحرف هنا زايد فلا مجال
لكونه مع مجروره في محل الاعراب كما اشرنا اليه انفا واما زيد وعمرو
قايمان ففي قوة معمولين ويستثني ما اذا تماثل العاملان فيجوز اجتماعهما
نحو جا زيد واتي عمرو الظريفان لان تماثلهما نزلهما منزلة العامل
الواحد **قوله** فان كانا من نوع واحد اي بان كانا اسمين ولا يتصور
اتحاد النوع الا فيهما لان الفعل لا يعمل في مثله والحرف لا يعمل في مثله
واما اختلاف النوع فله ثلاث صور لان الحرف يعمل في الفعل والاسم
والفعل يعمل في الاسم ولا يعمل الفعل في حرف ولا الاسم في حرف
وبه يعلم ان الصور العقلية تسعة **قوله** فلمشابهة العامل الخ
او لتضمين العامل معنى لا يكون من نوع المعمول فالاول كعمل اسم
الفاعل والثاني كعمل المضاف في المضاف اليه قال شيخنا العلامة
الغنيمي وانظر المبتدا مع الخبر والحال مع المبتدا بعضهم جوزه والتمييز
من المفرد نحو عشرين درهما **قوله** والصحيح في الاعراب انه زايد الي اخره
جزم به ابو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها ووهاه ابو حيان
والظاهر ان محل الخلاف في الاعراب بالحركات اما بالحروف فليس زايدا

وان محله ايضا علي القول بان الاعراب لفظي **قوله** ومقارن للوضع اي
والصحيح ذلك قال الزجاجي في اسرار النحو ان الكلام سابق الاعراب
في المرتبة وهل تلفظت به العرب زمانا غير معرب ثم رات اشتباه
المعاني فاعربته او نطقت به معربا في اول تبلبل السنتها ولا يقدح
ذلك في سبق رتبة الكلام كتقديم الجسم الاسود علي السواد وان لم يزايله
خلاف للنحاة وفي اللباب لابي البقا ان النحويين علي الثاني لان واضع
اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لابد ان يعرض فيه لبس
فحكمته تقتضي ان يضع الكلام معربا [illegible] الصحيح في الاعراب
بالحركات انه مقارن للحرف الاخر وهو مذهب س وقيل قبله وقيل
بعده قال الفارسي وسبب هذا الخلاف لطف الامر وغموض الحال
ويشهد لمن قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين علي ان
الواو في نحو يعد انما حذفت لوقوعها بين يا وكسرة لانه يدل علي
ان الواو في يوعد بين اليا التي هي ادني اليها من فتحها وكسرة العين
التي هي ادني اليها من العين بعدها الا تري انه لو كانت الحركة بعد
الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين ولمن قال انها بعده ان
الحركة ثبت انها بعض الحرف وكما ان الحرف لا يجامع حرفا اخر فكذا
بعضه لا يجامع حرفا اخر لان حكم البعض في هذا حكم الكل ولا يجوز
ان يتصور ان حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا للحرف وبقيته
بعده في غير ذلك الحرف لا في زمان واحد ولا في زمانين وبانه لما لم يدغم
الحرف المتحرك فيما بعده نحو طلل دل علي ان بينهما حاجزا وليس
الا الحركة والمسئلة مبسوطة في الاشباه والنظائر **قوله** ما كان بخلافه
لو قدره لفظا لكان مع اختصاره وموافقته لقولهم تعليل
المحذوف ما امكن اظهر لسلامته مما يلزم علي تقديره من حذف

الموصول

الموصول وبعض صلته لان من تمام الصلة لفظا بخلاف هذا والظاهر
ان البا في قول المص بخلافه زائدة في الخبر ولو قال وهو خلافه كان اخصر
واظهر فلا تتعلق بشيء ومجرورها لفظا هو الخبر واعترابه مقدر
ومحكي علي ما فيه **قوله** اي ما يتغير اخره اي علي الوجه المتقدم في
تعريف المعرب فدخل ما لا يتغير اصلا ومنه الاسما قبل التركيب
وما يتغير لا بسبب العوامل الداخلة عليه كحيث لكن يدخل فيه ما
حرك لحركة اتباع او نحوها ولا يندفع بانه قد تغير قبل بسبب
العوامل الداخلة لعدم لزوم ذلك لانه قد يحرك في اول احواله
بما ذكرنا بنا علي ان الفعل في التعريف لا يدل علي زمان علي ان
هذا انما يمكن فيما هو قابل للاعراب واما في غيره نحو من ابتكر ومن
اوفي ومن اكرم فلا فتامل **قوله** لان الاعراب ضد البنا الخ اي فيفيد
التصريح بعدم الاجتماع ولا يحتاج في ذلك الي معونة فلا ينافي
الاولوية ان المراد ملتبس بما لعته بهما متنافيان ولا يجتمعان
كما فهم من قوله وهو ضربان لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها
هو الاصل في التقسيم ومن قوله الاتي في لزوم الكسر في لزوم الفتح الخ
لانه ظاهر في ان المبني يلزم طريقة واحدة قيل والاولي ان يقول
وهو نقيضه لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان
قد يرتفعان فتوهم ارتفاع البنا والاعراب من الاسم وليس كذلك
وقد يقال مرح بعضهم في غلامي والمتبع والمحكي انه لا معرب ولا
مبني فمراعاة هذا القايل لا باس بها وان لم تكن لازمة ثم ان
تقابل المعرب والمبني ليس تقابل النقيضين لا لغة لان نقيض
كل شيء رفعه ولا اصطلاحا لانه اختلاف قضيتين بالايجاب
والسلب فلا يصح التعبير بالنقيضين الا علي وجه المسامحة باعتبار

نسخ

ان احدهما مساو للنقيض لانه لا معرب مثلا هو المبني فتدبر بقي هنا
شيء وهو ان التضاد انما يكون بين الاعراض لا الجواهر كما مر جوابه ولا
خفا ان المعرب والمبني ليسا من الاعراض فتضادهما باعتبار تضاد
وصفيهما واليه يشير قول الش لان الاعراب ضد البنا ولم يقل لانه
المعرب ضد المبني فتفطن **قوله** يراد بها الثبوت احترز به عن الوضع
لا على تلك الصفة نحو ضع ثوب على ثوب فانه لا يسمى بنا لغة **قوله** لا لبيان
مقتضي العامل خرج به الاعراب **قوله** من شبه الاعراب من فيه لبيان
الجنس اتي به لرفع الابهام عن ما وشبه بكسر العين وسكون البا
وبفتحهما بمعنى اي من الامر المشابه للاعراب في كونه حركة او حرفا
او سكونا او حذفا وكونه في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها
وخرج نحو فتحة لام فلق وضمة لام افلس **قوله** وليس حكاية الخ
اي وليس هو اي ما جي به لا لبيان مقتضي العامل حكاية نحو من
زيد فان الحركة ليست اعرابا ولا بنا وكذا بقية الحركات المذكورة لكن
الاسم معرب تقديرا وتلك الحركات مانعة من ظهور الاعراب
فهو مقدر للتعذر ان كان مشبه الحرف والا فهو مبني وكذا ان كان فعلا
او حرفا ثم ان لم يكن مستحقا لغير تلك الحركة فهي حركة بنا نحو كيف وذه
ومنذ وان والا قدر ما يستحقه فنحو عض مبني على سكون مقدر منع
من ظهوره حركة الاتباع وقد من قدافلح مبنية على سكون مقدر
منع من ظهوره حركة النقل وقل من قل ادعوا مبني على سكون منع
منه حركة التخلص من الساكنين وبهذا الجمع بين ما هنا وما ياتي
في اسباب البنا على الحركات وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون حركة
الحكاية اعراب والمحكي بمن خبر في الرفع ومفعول فعل مقدر في
النصب وبدل في الجر وقيل انه مبني لان الاختلاف ليس بعامل

في

في المعرب في الكلام الذي هو فيه وقيل المحكي بمن واسطة لا معرب ولا مبني
قوله او اتباعا كقراءة زيد بن علي الحمد لله بكسر الدال اتباعا لحركة
اللام وقيل ان المتبع واسطة وقيل انه مبني والصحيح انه اما معرب
تقديرا ان كان ما فيه الاتباع اسما غير مشبه للحرف كما مر واما مبني ان
كان غيره واتباع الشيء للشيء هو الاتباع به تبعا ومناسبا له وتارة يكون
الاتباع لحركة الحرف وتارة لذاته كقولهم في عصيت بفتح السين
عصيت بكسرها اتباعا للياء ثم كسرة الاتباع اما الكسرة متاخرة كما تقدم
او متقدمة نحو فلامه الثلث بكسر الهمزة واما اليا متاخرة كما في غلامي
وعصيت اوليا متقدمة نحو في ام الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخرين
ثم الكسرة التي تتبع اما لغير الاتباع كما قدمنا واما للاتباع نحو كسرة
عين عصي فانها لاتباع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء وقولهم لتسلم
اليا غير مسلم بدليل السلامة في حيص ونص البدر ابن مالك على ان
الكسرة في نحو غلامي اتباع للياء ولا شك ان تفسير الاتباع بما ذكر
يشملها لكن الجمهور يقولون ميم نحو غلامي لمناسبة اليا وعليه فيراد
عدها في تلك الحركات **قوله** او تخلصا من سكونين نحو من يشإ الله
يضلله ولا يشكل عدهم من اسباب البنا على الكسر حركة التخلص من
الساكنين لان ذلك للفرار من التقا الساكنين والمحترز عنه ما يكون
للتخلص من التقا الساكنين بالفعل وان ذاك فيما كان مبنيا وهذا
فيما هو معرب فتدبر وكذا يقال في الاتباع لانهم عدوا حركته بناء هنا
والاول خلاف الظاهر والثاني منقوض بالاتباع في المبني مع كون
الحركة ليست بنا نحو فر وعض وكذا التخلص نحو قل ادعوا **قوله** لزوم
اخر الكلمة الخ اللزوم جنس وخرج باضافته للاخر لزوم ما عداه
حركة واحدة فليس بنا لانه ليس اعرابا وخرج بقوله حالة واحدة

المعرب المختلف الاخر وبقوله لغير عامل ما لزم حالة واحدة للزومه
عاملا واحدا كالظرف الغير المتصرف وما لزم النصب على المصدرية
وقوله ولا اعتلال لاحاجة اليه لان المعرب المعتل مختلف الاخر تقديرا
الا ان يقال اخره لم يختلف من حيث لفظه فالاحتراز عنه من هذه
الحيثية واورد عليه ما لا يلزم حالة واحدة من المبنيات كحيث وقد
يقال المراد باللزوم المذكور عدم تغير الكلمة بسبب ما يدخل عليها من
حيث تلك اللغة لازمة فهي لازمة حالة واحدة من تلك الحيثية
قوله وانما يبني الاسم اذا اشبه الحرف شبها قويا الخ اقتضى كلامه
امرين الاول حصر سبب البنا في شبه الحرف وجوبا قال ابن مالك ولم
ينفرد به خلافا لابي حيان بل صرح به غير واحد كابن جني والزجاجي
وابن العطار لكن اورد انه ذكر في باب الاضافة من اسباب البنا
الاضافة لمبني واجيب بانه حذف هنا قيد الغلبة اي لشبهه الحروف
غالبا بدليل كلامه في باب الاضافة او ان الكلام هنا في المبني
لزوما ولا سبب له الا شبه الحرف بخلاف المبني جوازا فقد يكون سببه
نحو الاضافة لمبني وحينئذ فالاسم مبني وجوبا لشبه من الحروف
ومبني جوازا لغير شبه من الحروف بدليل باب الاضافة وظهر حسن
تعبير الالفية ثم الثاني حصر البنا بشبه الحرف في واحد من تلك
الانواع ويرد عليه ان اسما الاصوات انما بنيت لكونها اشبهت الحروف
المهملة من حيث انها لا تقع عاملة ولا معمولة ولذا زاد بعضهم
نوعا اخر وهو الشبه الاهمالي واجيب بانه يمكن ادخاله في الشبه
الاستعمالي فهو قسم منه لا زائد عليه وزاد بعضهم ايضا الشبه الجمودي
وهو ايضا يرجع لما ذكر وزاد بعضهم الشبه اللفظي فقد ذكر ابن
مالك ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها لحاشا الحرفية في اللفظ

وكذا

وكذا يقال في كلا الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية كما ذكر ابن الحاجب
والمحض الثلاثة في المغني لكن ما كان على حرفين يمكن ادراجه في الوضعي
بناء على انه لا يشترط في الثاني كونه حرف لين بقي هنا شي وهو ان هذا
الكلام يقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم لانه لو لم يتقدم وضعه
لم تتحقق علة البنا لعدم تصوره اولا قبل تصور الاسم الذي يبني
لاجله والجواب انه لا يلزم ذلك لجواز تصورهما في الذهن قوله
يدنيه منه اي يقرب شبه الاسم من الحرف والجملة صفة كاشفة لقويا
قوله في الوضع ضابطه ان يكون الاسم موضوعا على حرف او حرفين
مطلقا او بشرط كون الثاني حرف لين قال الشاطبي ودل كلامه
هنا على ان اصل وضع الحرف كونه على حرفين ولا ينافي ما في الصرف ان
الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة لان الاصل مقول بحسب ما هو
المناسب للطبع وما هو المحقق من جهة الوجود الخارجي اي الكثرة
الخارجية فالاول هو المراد في الصرف والثاني هو المراد هنا وانما اعرب
نحو اب واخ ويد ودم لانها على ثلاثة احرف وضعا واعلت بحذف
حرف العلة اختصارا والظاهر ان حذفه اعتباطي اذ قياس اب واخ
القلب لتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله كما في عصا وقياس يد
ودم الاثبات لسكون ما قبل حرف العلة كما في ظبي ودلو مما هو على
ثلاثة وضعا كما هو مقتضى كلام البدر بن مالك والمختار عند الرضي
ولامهما المحذوفة الالف المنقلبة عن يا والاعراب مقدر فيهما ان افردتا
وظاهر على ما قبلها ان اضيفت ويرد ان ذلك انما يكون فيما حذفت
لامه نسيا ولو كان حذف اللام نسيا لم يقدر الاعراب فيهما اذا افردت
وجعلهما نسيا في حال دون اخرى تحكم وقيل انما اعربت بالنصب
على الظرفية مع كونها ثنائية وضعا لان اغلب احوالها الاضافة

ومع انتفى المراد لا يكون
البينة ببين وحيث كان غ ثبوته
او موجبا للبنا بل ... الفتح ... البنا

التي من خواص الاسما فابعدت شبه الحرف ثم ان الشبه الوضعي ذكره ابن
مالك وقال ابو حيان لم اقف عليه لغيره واعترضه المص بقول سيبويه
اذا سميت بيا اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب ورد
الاول بان عدم وجدان السابق لايدل على عدم الوجود والشبه اللفظي
معتبر في لسان العرب كزيادة ان بعد ما المصدرية لمشابهتها ما النافية
والثاني ان كلامهم صريح في الفرق بين باب التسمية وغيرها فانهم
اعربوا المسمى ولو كان على حرف او حرفين نحو عن فكان وضع
التسمية لما كان طاريا مع شرف التسمية ضعيف عن تاثير
البنا ويدل له ان ابن مالك قايل بالاعراب بالتسمية قوله او المعنى
ضابطه ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سوا وضع لذلك
المعنى حرف كالاستفهام اولا كالاشارة وقيل تضمنا لازما بان
يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف لان
المقصود له عند التضمن وهو كونه ظرف زمان او مكان لمعنى
العامل لا توقف على التضمن لحصوله بدونه بانه يصرح بفي ويدخل
المنادي لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادى مخاطبا
غير حاصل بدونه واسم لا فان المقصود من التضمن وهو التنصيص
على نفي الجنس غير حاصل بدونه لكن يرد على هذا ان المقصود في اسم
لا يحصل بان يصرح بمن الاستغراقية كما في قوله الا لا من سبيل الى هند
الا ان يراد الحصول بدونه التضمن على وجه لا شذوذ فيه او بمعنى
ان يخلف حرفا في معناه اي ادى به معنى حقه ان يودى بالحرف لا
بالاسم لا بمعنى انه حل محلا للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز
معنى من فان قيل الالفاظ التي تشبه الحرف في المعنى حروف لا اسما
قلت نعم لولم توضع الا لهذه المعاني كان الشرطية لكنها وضعت

لغيرها

فيه

37

لغيرها اولا وبالذات ولها ثانيا وبالعرض ومن ثم قيل بتضمن دون وضع
وكذلك الاسم لانه بني منه كثير قوله او نيابة الاستعمال ضابطه كما في الاوضح
انه يلزم الاسم طريقة من طرايق الحروف كان ينوب عن الفعل ولا يدخل
عليه عامل فيوثر فيه وكان يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة فدخل
فيه الافتقاري والاهمالي بنا على ان الحروف اعم من المعملة او المهملة
وقوله الى جملة اي افتقارا لازما الى الجملة اي او عوض منها كالتنوين
في اي او قايم مقامها كالوصف في اي الموصولة ويرد عليه ذو الطايية
في المشهور وفي لغة الجمهور والكلام على هذا الضابط يطلب
من الاوضح وشرحه قوله فلو عارض الخ تفريع على قوله شبها قويا وبانه
ان المراد به مالم يعارض وذلك كالشبه في اللذان واللتان وهذان
وهاتان ولزوم الاضافة لمفرد في اي الشرطية والاستفهامية فان
قيل كيف صح جعل الاضافة دافعة للبنا مع مجي قدز بيد درهم بالسكون
وهي حالتها الغالبة فالجواب ان ملازمتها للاضافة دافعة لتحتم
بنايها ولذا جاز اعرابها وهي لغة قيسية واحسن منه ان يقال ان
المعارض لزوم الاضافة ولو سلم لزومها فلم يذكر ان الشبه الوضعي
يعارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه
اقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه قوله لانه الاصل
في الاسم اي دون الفعل فهو فرع فيه لما تقدم وعكس بعضهم
وقال الكوفيون اصل فيهما وقوله في الاسم متعلق بالاصل لانه
بمعنى متصل وبمحذوف والتقدير لانه وجوده الاصل في الاسم
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فانتصب الضمير وانفصل
قوله وانما لم يعرب الحرف الخ اشارة الى سوال وجواب تقديرهما ظاهر
وحاصل الجواب ان مطلق المشابهة لا يوجب اعطا حكم احد المتشابهين

للاخر بل لابد من المشابهة في حكم العلة لكن يرد على الجواب ان الحرف
لما كان قارا لم يتزلزل عن وضعه لم يوثر في المشابهة لكنه لا يدفع
قول السايل لابد من المشابهة في علة الحكم فتدبر **قوله** اذ لا تعتوره
المعاني اي الطارية بالتركيب فلا نقض بالمشترك من الحروف
لكن والاعتوار التداول يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه
اي اخذه جماعة واحدا بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية
لا على سبيل الاجتماع **قوله** تنبيه الخ اي هذا تنبيه فهو معرب او
مبني كما قيل لعدم ذكر ما يتعلق به فيقرأ ساكنا وهو ممنوع
لان مقتضي البنا ليس الا عدم التركيب والتركيب ممكن بالتقدير
فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه والتنبيه ههنا بالمعنى
اللغوي وهو الايقاظ لا بالمعنى الاصطلاحي وهو عنوان بحث
تدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم
منها بادني تامل كما لا يخفى فالمشار اليه بهذا الالفاظ او المعاني
ومن ظن انه بالمعنى الاصطلاحي قال المناسب ههنا الالفاظ
لكونها العنوان بخلاف المعاني لان عنوان الشيء ما يدل عليه
وفي كون معاني الالفاظ بحيث تدل عليها الالفاظ السابقة بطريق
الاجمال بحيث لو لم يذكر لعلم منها بادني تامل نظر انتهى **قوله** فتكون
مبنية لوجود الشبه الاهمالي الخ تقدم ان الشبه الاهمالي داخل عند
المص في الاستعمالي وعليه ابن مالك وكذا ابن الحاجب لكن علله
بعدم التركيب **قوله** وقيل معربة حكما بناء على ان عدم التركيب
ليس سببا والشبه المذكور ممنوع لانها تتاثر بالعوامل لو دخلت
عليها ومنه يعلم ان الكلام في اسماء تشبه الحرف شبها قويا مما اتفق
على اقتضايه البنا اما هي كالمضمرات واسما الاشارة فمبنية اتفاقا

ان علة بنا الحرف ليست الامور التي اشبهه الاسم فيها بل عدم تعاقب المعاني التركيبية عليه بخلاف منها لم يشبه الاخ في علة حكمه والحق في الجواب ان ح

فتنبه

فتنبه له ولا تغتر بالاطلاق في الاسماء واما الافعال قبل التركيب فهل الحركة
فيها الخلاف محل تامل وهذا القول اختياره وقد صرح في الكشاف بان اسماء
السور التي هي من جملة تلك الاسماء معربة وسكونها للوقف لا للبنا
وبسط الكلام في ذلك فعلم انه يرجع حاصل الخلاف الى ان السكون في نحو
ما أما أهل هو سكون وقف او سكون بناء وانظر هل هناك ثمرة نطقية
يتوقف عليها الخلاف او هو مجرد تحرير في الاصطلاح **قوله** لعدم
مقتضي الخ اي ولسكون اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف وليس في
الاسماء ما يكون كذلك ولو قال لعدم موجب كل منهما كان اخصر وهذا
اختيار ابي حيان **قوله** وهذا هو المثبت للواسطة اي ما يلي الكلام فيها
وهي الاسماء قبل التركيب او ان المقصود هو المثبت للواسطة على القول
بالوقف لان القول بالوقف مقصور على المثبت للواسطة فلا يرد ان
المثبت للواسطة لا ينحصر فيما قال بما ذكر اذ منه من يقول ان المضاف
الى يا المتكلم لا معرب لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبني لعدم السبب
ويسماه خصيا ومنه قال المحكي بحركة اتباع او حكاية ليس بمعرب ولا
مبني نعم لو قال وهذا من المثبت للواسطة كان اظهر **قوله** على اربعة
اقسام اي صادق عليها ولو حذف على كان اخصر واظهر وليس
المقصود الحصر لان العدد لا مفهوم له فلا يرد بنا الامر والمنادى واسم
ل
لا على ما يذكر في ابوابها على ان هذه فرعية والحصر يعرض فقده للاصول
قوله جريا على العادة تكرار الامر دايما او غالبا على نهج واحد وعلل
بعضهم التقديم المذكور بشرف الحركة بكونها وجودية وبتوقف فهم
السكون عليها فانه عدم الحركة والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف
فهمه على فهم المضاف اليه **قوله** لانه الاصل في تحريك البناء عبارة بعضهم
لانه ابعد الحركات عن الاعراب واقربها الى اصل البنا لانه لا يوهم اعرابا

بيان اسماء السور الخ

الاسم التنوين اوما عاقبه قوله كهولاء اي والمبني كهولاء اي وذلك كهولاء
فهو وما عطف عليه خبر لمبتدا محذوف والجوز ان يكون مفعولا لفعل
محذوف تقديره اعني وقوله في لزوم الكسر اي بلا تنوين في الاشهر
فلا ينافي انه جاء ضمه كما جاء تنوينه مع الكسر ايضا فالظرف متعلق
بمعنى الكاف لبيان وجه الشبه والهاء فيه للتنبيه ها المذكور ليس بعد
الهاء همزة كما ضبطه الدماميني في اسماء الاشارة وهو علم على الكلمة
نكروه فحذفت عليه الاضافة في قولهم ها التنبيه قوله لتضمنها
معنى الاشارة علة لبناء اسماء الاشارة واما علة اعراب ذين وتين فلشبهها
بمثنيات الاسماء وانما قال على قول لان ابن الحاجب قال ببنائهما وان ذان
وتان صيغتان مرتجلتان للرفع وذين وتين للنصب والجر والاضا
في معنى الاشارة للبيان قوله وان لم يوضع لها حرف فيه بانه
قد صرحوا بان اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد
وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب انها للاشارة الذهنية ولا
فرق بينها وبين الخارجية وانظر وجه تقييده بذهنا فانه يشار
بها الى معهود خارجا غير ان هذه الاشارة لم يعتبر فيها كونه محسوسا
مشاهدا كما هو وضع اسم الاشارة ولا يضر ذلك في المقام لانه لا فرق
بين الذهنية والخارجية وما ذكره من ان اسماء الاشارة بنيت لتضمنها
معنى الاشارة هو ما قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان وقال الذي
ذكره الناس انها بنيت لشبهها بالحرف في الافتقار الى مشار
اليه قال ويمكن ان يتمحل لما ذهب اليه ابن مالك اي ابو حيان ان
الاشارة الى المعاني التي كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لساير
المعاني من الاستفهام ونحوه لكن العرب لم تضع لها حرفا
والى هذا اشار الشارح هنا ولا يخفى انه لا يظهر في اسماء الاشارة

ضابط

ضابط الافتقار اي عند المعترض لانه اشترط في الافتقار المتاصل الى جملة
قوله وانما كان اي تضمن معنى الحرف قوله حق الاسم اي ما ينبغي
ان يكون عليه قوله مع ذلك اي ما ذكر من الدلالة على معنى في نفسه
قوله قد دل على معنى في غيره اي بان تضمن معنى غير مستقل ملحوظا
تبعا كما هو شأن الحروف وان لم يكن ذلك المعنى من معاني الحروف
الموجودة بجامع ان كلا معنى غير مستقل ملحوظا تبعا لان المقصود
وجود جامع وهو حاصل على هذا الوجه من غير توقف على وضع
حرف او تقدير وضعه لذلك المعنى المتضمن وحينئذ فلا حاجة
الى ما قاله ابو حيان من التمحل لكلام ابن مالك ولا موقع لنزاع بعضهم
فتدبره يعلم ما في كلام الشارح اولا وثانيا قوله في ذلك اي ما ذكر من
الدلالة على معنى في غيره قوله من شان الحروف اي عادتها قوله وبني
على الكسر اي وذلك يستلزم البناء على حركة وقوله للتخلص من التقاء
الساكنين علة لبنائه على مطلق حركة وقوله بالحركة الاصلية علة
كون الحركة خصوص الكسر فظهر ان كلامه مطابق لقولهم ما بني من
الاسماء على حركة يسئل عنه ثلاثة اسئلة قوله مع حرف العطف اي
وحرف العطف يغني عن الاتيان بالكاف لانها مقدرة مع العاطف
قوله للاشارة الى ان المبني الخ اي ولولا الكاف لتوهم رجوع قوله
في لغة الحجاز الى لهولاء فلم يفد اي الكلام ان المبني نوعان بقي انه
ما الحكمة في الاتيان بلفظة ذلك وهلا قال وكحذام ويكون مشاركا
لهولاء في الخبرية عن المبتدا المحذوف او في المفعولية للفعل المحذوف
ويكون من عطف المفردات واما على ذكر ذلك فهو من عطف جملة
على مفرد لان كذلك خبر مقدم وحذام وما عطف عليه مبتدا او تابع
له قوله ما هو على وزن فعال بفتح اوله اي معدولا كما قيد بذلك

في التسهيل وقال شراحه واحترز بقوله معدولا عما ليس بمعدول
اسما مفردا نحو جَنَاحِ او مصدرا نحو ذَهَابِ او صفة نحو جَوَادِ او
اسم جنس نحو سَحَابِ فلو سميت بشيء منها انصرف قولا واحدا الا
ما كان مؤنثا كعَنَاقِ قوله علما لمؤنث افهم انه لو سُمِّيَ به مذكر لم يُبْنَ
وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل
عن مؤنث لغيره وتجوز لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل
عنه فلما زال العدل زال التانيث بزواله قوله مطلقا اي سواء
ختم بالراء ام لا كما لا يخفى رفعا ونصبا وجرا قوله قيل تشبيهما
له بفعال الدال على الامر اي فانه مبني باتفاق تميم واهل الحجاز
قال في التسهيل واتفقوا على كسر فعال امرا او مصدرا او حالا
او صفة جارية مجرى الاعلام او صفة ملازمة للنداء وكلها
معدول عن مونث فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد
يجعل كصباح وان سمي به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين
انتهى وبه مع ما سلف تعلم ان فعال بفتح اوله اكثر من ثمانية
اقسام وان المعدول اكثر من اربعة ومثال الامر نزال والمصدر
فجار وحماد والحال كفار اي في قول وذكرتها من لين المحلق المحلق
شربة والخيل تعدو بالصعيد بداد والصفة الجارية مجرى
الاعلام نحو خلاق للمنية وهام للداهية والملازمة للنداء
نحو يا فساق ويا خباث فهو كعناق اي فيمنع الصرف وقوله وقد
يجعل كصباح فينصرف هذا ووجه الشبه العدل والتعريف
والتانيث ووجه العدل في المشبه به ان نحو نزال معدول عن
عن مصدر مؤنث معرفة وهو النزالة كما قال المبرد لا عن انزل
كما قال الجمهور ووجه علمية نزال للمؤنث انه علم لصيغة انزل

وبنا

وبناؤه اذكو لشبهه بما ذكر لا يباني فيما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف
لان الشبه بالحرف صادق بالواسطة كما هنا وبدونها وقيل علة
بنائها تضمنها معنى هاء التانيث واليه ذهب بعضهم وقيل
توالي العلل واليه ذهب المبرد وقال لانهم اذا منعوا الصرف
لسببين فبالاولى لثلاثة وربما نوجد فيه خمسة اسباب وهو
معرب وقد يجاب بانهم بنوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب يجوز
للبناء لا موجب قوله واكثر بني تميم الا وذلك حرصا على الامالة
التي هي مذهبهم اذ لو اعربوه اعراب ما لا ينصرف كانت الراء
مضمومة او مفتوحة فلا تتاتى الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه
لان الامالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ثم الامالة لا توجب
بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فان كان للبناء سبب عندهم فهو
المقتضي له والا فلا يصح البناء فليتدبر قوله قيل وهو الظاهر اذ
لا يعرف الخ اي لان العدل مقدر والتانيث محقق واجيب تبعا
للمرادي وغيره بان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة فلهذا
جعلها حتى منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة وعلى مذهب المبرد
تكون مرتجلة وبان حتى لما وجد فيها اعتبار العدل من غير نزاع
اذا بنيت وذلك فيما ختم بالراء لم يحصل سبب البناء اذ السببان وهما
العلمية والتانيث لا يوجبان البناء وقد وافق المبرد في هذه الحالة
على اعتبار العدل اعتبر العدل فيما لم يختم بالراء لحمله على النظائر
لا لتحصيل سبب منع الصرف وهذا محصل ما اجاب به الجامي كغيره
وهو مبني على ان سبب البناء فيما ختم بالراء توالي العلل وفيه ما عرفت
قوله ومردهم على وبار الخ قال في شرح الشذور وقيل ان وبار
الثاني ليس باسم كوبار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما

بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة علي قوله هلكت وقال اولا
هلكت بالتانيث علي معني القبيلة وثانيا بارروا بالتذكير علي معني
الحي وعلي هذا القول فيكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا قوله
واعرب الثاني لان فوافي القصيدة مرفوعة فالثاني مرفوع علي انه
فاعل هلكت قوله مطلقا اي رفعا ونصبا وجرا بلا تنوين فيه كما
في الهمع قوله اذا اريد به معين عبارة الاوضح اليوم الذي يليه يومك
وعبارة البدر بن مالك اليوم الذي قبل يومك ثم قال لو اذكر مما اذا
نكر فيبقي ما اذا اريد به معين من الايام الماضية ولا يبعد ان يكون
حكمه حينيذ حكم ما اذا اريد به اليوم الذي قبل يومك ويكون التقييد
بذلك غالبا لان الغالب في ارادة المعين وهو المناسب لقول الشرح
تبعا للسكوري وربما اريد به معين لكنه فسره في شرحه بما قاله
ابن مالك قوله ولم يصغر اقتضي كلامه أن امس يصغر وكي سيبويه
وغيره نصوا كما قال ابو حيان علي انه لا يصغر وكذا غد استغنا بتصغير
ما هو اشد تمكنا وهو اليوم والليلة واجيب بان المبرد ذكر انهما
تصغر وكذا ابن برهان في الغرة قوله وعلة بنائه تضمنه
الخ ولذا لم ينون غدا مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها الا انه ليس بواقع
وانما يتضمنها ما هو حاصل وقال ابن كيسان بني امس لانه في
معني الفعل الماضي واعرب غدا لانه في معني الفعل المستقبل
وهو معرب واستدل في الاشباه والنظاير علي تضمن امس لام
التعريف بامرين احدهما انه معرفة لدلالته علي وقت مخصوص
وليس هو احد المعارف فدل ذلك علي تضمنه لام التعريف والثاني
انه يوصف بما فيه الالف واللام كقولهم امس الدابر ولولا انه
معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف

وهذا

وهذا ما وقعت معرفته قبل نكرته قوله وبني علي الحركة الخ قد جري
هنا علي التعرض لجواب الاسئلة الثلاث فيما بني علي حركة من الاسما
صريحا قوله ليعلم ان له اصلا في الاعراب هذا وقع في كلام بعضه عند
الكلام علي اسباب البنا علي الحركة ولم يذكره فيما سياتي وفيه ان كل اسم
له اصل في الاعراب فلو كان من اسباب البنا علي الحركة لزم بنا جميع
الاسما علي حركة فالاولي ان يعلل بان له حالة اعراب او بالفرار
من التقا الساكنين قوله مطلقا اي رفعا ونصبا وجرا ونقل
في الهمع ان منهم من اعربه منصرفا مطلقا قوله والعدل عن
الامس الفرق بين العدل والتضمين ان العدل يجوز معه اظهار
ال بخلاف التضمين فلذا اعرب المعدول وبني المتضمن وبه يعلم
اعراب سحر وبنا امس عند الحجازيين وقيل العدل تغيير صيغة
الكلمة اللفظية مع بقا معناها والتضمين استعمالها في المعني
الاصلي مزيدا عليه معني اخر قوله الخ ذلك اي اعرابه اعراب ما لا
ينصرف قوله بحالة الرفع كقولهم اعتصم بالرجاء ان عز يا امس وتناسي
الذي تضمن امس قوله فلا خلاف في اعرابه الخ فيه نظر فان من العرب
من يستصحب البنا مع ال كقوله اني وقفت اليوم والامس قبله
ببابك حتي كادت الشمس تغرب بكسر السين وهو في موضع نصب
عطفا علي اليوم قالوا والوجه في تخريجه ان تكون ال زايدة لغير تعريف
واستصحب معني المعرفة فاستديم البنا او تكون هي المعرفة وهو علي
اضمار الباء فالكسرة اعراب لا بنا قوله فمبني اجماعا كذا في الاوضح
تبع فيه ابن برهان واعترض بنقل الزجاج عن بعضهم انه يكسر
ظرفا ونقل الزجاجي ان من العرب من يبنيه وهو ظرف علي الفتح
فتلخص ان فيه خمس لغات حال غير الظرفية ولغتان حالها قوله

كاحد عشر واخواته اي نظايره شبّه النظاير بالاخوات لما بينهما من
التقارب والتماثل ثم اطلق المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة
التصريحية **قوله** الي تسعة عشر بادخال الغاية وهو البيان لاخواته
وفيه قصور لانه لا يتناول احدي عشرة وانه يصير الاستثنا منقطعا
وشمل كلامه ثماني عشرة ولا ينافيه انه يجوز في يائه كل من الفتح
والاسكان وحذفها مع بقاء كسر النون او فتحها لان الفتح هو الاوجه
قوله في لزوم الفتح متعلق بمعني الكاف من قوله كاحد عشر
والمراد لزوم الفتح لاخر كل من الجزئين في الاحوال الثلاثة في الافصح
باعتبار القياس او بشرط الافراد فلا يرد ان العدد المركب اذا
اضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك وخمسة عشر زيد يجوز فيه
اعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا واعراب الصدر مع جر العجز
بالاضافة لان ذلك ليس بقياس عند البصريين خلافا لابن
مالك والاضافة لا تخل بالبنا كما لا تخل به الالف واللام اتفاقا في
نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة من خواص الاسماء والمبني قد
يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم عليم وفرق الاخفش والفرا
بين ذي اللام والاضافة لان ذا اللام كثيرا ما يكون مبنيا نحو الان
والذي واخواته واما المضاف فلا يكون الا معربا الا اللذين واخواتها
الا ترى الي اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البنا فيه واعراب
قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبنا عند القطع عنها وبنا
حيث واذا واذ نحو قوله على حين عاتبت فعارض **قوله** ولافتقاره
الي الثاني فشابه الحرف وفيه ان الشبه الافتقاري لا يوثر الا اذا كان
افتقارا متاصلا الي جملة والافتقار الي مفرد لا يوثر كسبحان الله وعلل
الجامي بناه بوقوع اخره وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب وهو

معني

42

معني ما في بعض النسخ من قوله لتنزيله منزلة صدر الاسم واستشكل
بان جعل هذا سببا للبنا يعارض باعراب المركب الاضافي من الاعلام فان
قيل انما اعرب هذا استصحابا لاعرابه السابق قيل فهلا اعرب
جزء العدد الاول ايضا لذلك فان قيل العدد صار كلمة واحدة بالمزج
بخلاف الاضافي اذ لا مزج فيه قلنا ممنوع بل هو كلمة واحدة وان لم
يكن فيه مزج وكذلك لا يدل شيء من اجزايه على جزء معناه هذا
ولو وقوع وسط الكلمة لا يصلح علة للبنا الواجب عند من حصره
في شبه الحرف كما اسلفه الشارح تبعا لابن مالك بقي هنا امر اخر وهو
ان البنا انما يكون في الاخر كالاعراب ولا يخلص الجواب بان المراد
انه لم يعرب لما ذكروا واذا انتفي الاعراب خلفه البنا اذ لا واسطة او بانه
لما دل الاعراب على وصف في المعرب وجب باخره بخلاف البنا كما لا
يخفي ولا يبعد عندي اخذا مما ياتي عن شرح اللباب ان يقال انه
بني كالثاني لتضمنه معني الحرف ويدعي تضمن المركب بتمامه لذلك
قوله فلتضمنه معني الحرف قال في شرح اللباب وفي عبارتهم
ان الثاني متضمن للحرف تساهل لان المركب يشتمل على معني
اسمين وحرف فالمتضمن للحرف هو المركب لا احد جزئيه الا ان
الحرف لما قدر في الثاني قالوا انه متضمن للحرف **قوله** لما مر اي لما علم
ان له اصلا في الاعراب **قوله** وانما لم يمزج الاسمان الخ قال الرضي وانما
مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف ساير العقود نحو عشرين واخوا
ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها
مفردة انتهي وهو انسب مما في الشارح **قوله** موقع النون بدليل
انه لا يضاف كما تضاف موقع التنوين من خمسة فاعرب بصدره
قلت مع ذلك في اثني عشر لان ثبوت عشر بعد الالف منه متاخر

وقد علمت ان التعليل ... البحث ... مما الذي ... ان وضح

اخواته فلا يقال اثنا عشرك
اثني عشرك قال البدر ابن
مالك فان قيل كيف صح وقوع
العجز موقع النون
فاعرب صدره ولم يصح وقوع
عشر من نحو خمسة عشر موقع

عن ثبوت النون في اثنان لما علمت ان التركيب متاخر عن الافراد
والمتاخر لا يمتنع ان يقال وقع موقع المتقدم ولم يصح في نحو خمسة
عشر لان ثبوت عشر بعد التا منه ليس متاخرا عن ثبوت التنوين
في خمسة بل متقدم عليه لان تركيب المزج من الاوضاع المتقدمة
على الاعراب المقارن للتنوين والمتقدم لا يمكن ان يقال وقع موقع
المتاخر انتهى ولغموض هذا الكلام اشكل بعضهم فلم يهتد بعنايه
للمرام وايضاحه ان الاوضاع ثلاثة اوضاع المفردات وهي الاوضاع
الاول واوضاع المركب المزجي وهي اوضاع ثوان عن اوضاع المفردات
لان تركيب المزج حقيقة ان تعمد الى مفردين فتمزج منهما واحدا
واوضاع المركبات الاسنادية وهي متاخرة عنهما معا ورتبة مركب
الاسناد ان تعمد الى المفردات والممزوجات فتولف منها كلاما اذا
عرفت هذا فاعلم ان التنوين انما يقع بعد الاعراب والاعراب
انما يقع بعد التركيب الاسنادي فالتنوين انما يقع في المرتبة
الثالثة ولا كذلك النون فانها تقارن الوضع الافرادي واذا عرفت
هذين الامرين فاعلم ان العقل شاهد بصحة دعوى وقوع المتاخر
موقع المتقدم واستحالة العكس واذا عرفت هذه الامور الثلاثة
استحال عندك وقوع دعوى وقوع العقد موقع التنوين لان التنوين
انما يوجد في المرتبة الثالثة والتركيب يوجد في المرتبة الثانية ولم
يمتنع عندك دعوى وقوع العقد موقع النون لان النون موجود
في المرتبة الاولى والعقد موجود في المرتبة الثانية هذا وهنا
نبت ان المركب العددي من المزجي عندهم اشكل عليه ضابط المزجي
بان كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تا التانيث مما قبلها بجامع
ان الاولى ملازم للفتح والاعراب على الثاني الا ان يقال انه تعريف

للمزجي

للمزجي المعرب وينبغي ان يكون الجزء الثاني من اثني عشر واثنتا عشرة
لا محل له من الاعراب لان حق اعراب المزجي ان يكون في اخره لانه صار
كلمة واحدة وقد تعذر هنا البنا واعراب الاول لما تقدم فلا يكون
الثاني محل من الاعراب ويؤيده انه قائم مقام النون التي لا محل لها
ويحتمل ان يقال محله الرفع الذي كان له قبل التركيب لكن قضية كلام
الامام ابن هشام انه في محل جر بالاضافة كما تعرفه قريبا قوله وبني
العجز فيهما لتضمنه معنى حرف العطف قال المص في الحواشي قلت لطالب
لم بني عشر في اثني عشر فقال لوقوعه موقع النون في اثنان فقلت
له يلزمك ان تبني الصلاة في والمقيمي الصلاة فقال اخر لتضمنه معنى
الواو فقلت انما تتضمن معنى الواو اذا لم يكن لها ارتباط الا من جهة
العطف كما في حالة التركيب واما اذا كانت مضافا اليها فهي كزيد
في غلام زيد فلم لا يصح ان يقال اصله غلام وزيد كما يصح في اثني عشر
تمسكا ولكن ان نقول الاضافة من باب اضافة تحقيق وهي التي
يلزم فيها ما ذكر واضافة تشبيهية ولا يلزم فيها ذلك نحو معدي
كرب على لغة من يضيف وكذلك هذا فلا يمتنع ان يقال ببقاء معنى
الواو حالة الاضافة وعلى هذا فقد يجاب بهذا الموضع ويقال لنا
اضافة على معنى الواو فان قيل لم خصوا هذا دون بقية اخواته
بالاضافة فالجواب انهم لما عزموا على اعراب الصدر اما تنبيها على الاصل
او كراهة بنا المثنى او غير ذلك عدلوا عن تركيب المزج لئلا يكون اعراب
مع بقا التركيب المقتضي للبنا كالترجيح من غير مرجح انتهى وقد
يقال ما قاله الطالب الاول قضية كلام البرماوي مالك المتقدم قوله
كالجهات الست اي كاسمايها والست نعت للجهات واما اسماوها فاكثر
من ست والمراد بعضها والا فجهات اليمين وذات الشمال معربان

فيه على اعراب عشر منا اثني عشر

ان اضافة عشر الى اثني عشر / بمعنى الواو

وسميت الجهات الست باعتبار الكاين في المكان فان له ست جهات قال الرضي
واعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد
وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واول ومن عل ولا يقال
عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال [illegible] وعن ذلك انتهى فما شمله
اسما الجهات من يمين وشمال [illegible] وعن ظاهر مسموع
لكن ظاهر الاوضح يقتضي السماع فيهما لانه ذكر يمين وشمال واجرى
التفصيل فيهما ولم يتعرض لسماع وعدمه في المقام ويظاهر كلامه
عارض الشهاب القاسمي في حواشي الجامي كلامه تبعا للرضي قوله وحسب
اي بسكون السين واما بفتحها نحو هذا بحسبه اي بقدره وعدده
فليست مرادة هنا وللساكنة السين استعمالان احدهما ان يكون
بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة وحالا من
المعرفة لانها لا تتعرف بالاضافة حملا على ما هي بمعناه واستعمال
الاسماء فتتاثر بالعوامل المعنوية واللفظية وبذلك يرد على
من زعم انها من اسماء الافعال والثاني ان يكون بمعنى لا غير في المعنى
فتستعمل مفردة مبنية على الضم نحو رايت رجلا حسب كانك قلت
حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون واقتضى كلام الالفية انها
تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وكذا كلام الشم خصوصا وسيقول ومثلها
في جميع ما قدمناه اسماء الجهات وما عطف عليها قال ابو حيان
ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف الا ان نقل عنهم نصبها حالة اذا كانت
نكرة هذا ملخص ما في الاوضح قوله واول الصحيح ان اصله أوأل
بوزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغم بدليل جمعه على
اوائل وانه لا يستلزم ثانيا وانما معناه ابتدا الشيء بخلاف الاخير
فيقتضي اولا وله استعمالان احدهما ان يكون صفة اي افعل تفضيل

بمعنى

44

بمعنى الاسبق فيعطى حكم افعل التفضيل من منع الصرف وعدم تانيثه بالتا
ودخول من عليه والثاني ان يكون اسما فيكون مصروفا نحو لقيته عاما
أولا قال ابو حيان وفي محفوظي ان هذا يؤنث بالتا والثاني هو المراد هنا
لانه يستعمل استعمال الظروف كقولك جيتك اول النهار فيعطى حكم قبل
من الاحوال الاربعة فليراجع الاوضح وشرحه قوله ودون هو في الاصل
ظرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه كقولك جلست
دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق
التجاوز عن حكم الى اخر نحو فعلت بزيد الاكرام دون الاهانة او عن
محكوم عليه الى اخر نحو اكرمت زيدا دون عمرو وقال الربعي ودون
بمعنى قدام نادرة التصرف ويدخلها معنيان اخران هي في احدهما
متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة
عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فتوصل الى المخاطب قبل الوصول الى
زيد وتتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس
ومعناها الاخر غير ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى
واتخذوا من دون الله الهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة النفي
ولا اطلب الله الذي خلقهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان
تعالى الله تعالى عنه انتهى قوله حذف المضاف اليه اي ترك من
اللفظ قوله فبنيا لذلك اي عنده فاللام للتوقيت لا للتعليل
قوله ومن قبل الى تمامه فما عطفت مولى عليه المواطن ومحل
الشاهد معلوم والمراد بالمولى هنا ابن العم ومولى الثاني بدل من
الضمير في عليه قدم للضرورة والمعنى نادى كل ابن عم قرابته
ليعينوه فيما هو فيه من حرب او نازلة فما وجد احدا منهم ولا اجاب
لدعايه قوله فساغ لي الشراب الخ قاله عبد الله بن يعرب وكان لم

نعم على نكت دون

[illegible]

نار فادركه والشاهد ظاهر قال الدماميني معنى كنت قبلا كنت متقدما
ومعنى فما شربوا بعدا ما شربوا متاخرا ولا ينوي تقدم ولا تاخر على شي
معين وانما المراد في هذه الحالة مطلق التقدم والتاخر من حيث
هو واما في حال الاضافة فالنسبة بهما التقدم والتاخر على شي بعينه
انتهى واغص من غصص من باب علم يعلم والفرات العذب
السايغ ويروى بالماء الحميم اي البارد من الاضداد والفرات انسب
لان الحميم يطلق على الحار وليس مرادا قاله الشاطبي عند قول
ابن مالك واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا الخ تخصيص النصب في هذه
الاشيا اذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر المحكم انتهى والشم
لم يخصص بالنصب بل ذكر الجر نعم لم يذكر الرفع **قوله** او خفضا بمن
اختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام يختص بها من
دون اخواتها قال الرضي ومن الداخلة على الظروف غير المتمكنة
اكثرها بمعنى في نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بيننا
وبينك حجاب واما جئتك من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء
الغاية وقال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتهما
زايدة وانظر ذلك مع ان مذهبه ان من لا تزاد في الايجاب **قوله**
لزوال ما يعارضه في اللفظ والتقدير اذ هما في هذه الحالة
نكرتان والتنوين فيهما للتمكين قال ابن مالك في شرح الكافية
وذهب بعض العلما الى ان قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنية
الاضافة الا انه اعرب لانه جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ
بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف
اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن
الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندي حسن انتهى

واختار

واختار الرضي ما ذهب اليه ذلك البعض وعليه لا فرق في المعنى بين
ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها خلافه على القول
الاول فانه اذا اعرب كان المضاف اليه في حكم الثابت واذا بني كان في
حكم الساقط نسيا وقيل الفرق بين معربها ومبنيها وان كان
المضاف اليه في الحالين محذوفا انها مبنية متضمنة لمعنى المضاف
اليه المتضمن لمعنى الحرف تضمن اين لحرف الاستفهام واذا اعربت
كان المضاف اليه محذوفا في نفسه لا ان شيئا يتضمنه فهي كالظروف
في قولك خرجت يوم الجمعة في ان الحرف محذوف في نفسه لا متضمن
له وقال بعضهم انما اعربت لعدم تضمن معنى الاضافة لان معنى
وكنت قبلا اي قديما وكذا الكلام ولا اي متقدما وفي معنى من قبل ومن
بعد متقدما ومتاخرا لان من زايدة وكلام الشم يوافقه **قوله**
اذ هما في هذه الحالة نكرتان اي دايما بخلافه في غيرها تارة تكونان
معرفتين وتارة نكرتين فاندفع ما قيل ان كلامه يفهم انهما في
باقي الاحوال معرفتان وفيه نظر لان المضاف اليه الملفوظ او المقدر
قد يكون نكرة كما قد تكون معرفة ويؤيد ذلك بل يعينه قول الحوفي
انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة
فانهما معربان سواء نويت معناه اولا انتهى وفي الارتشاف واذا
قطعا عن الاضافة لفظا ونوي ما اضيفا اليه وكان معرفة بنيا
على الضم وقد يتوقف في تعريفهما بالاضافة الى معرفة لانهما متوغلان
في الابهام كما صرح به الشم **قوله** لانه لم يكمل فيهما شبه الحرف الخ انما اعتبر
في بنائهما الشبه الكامل مع ان تضمن الاسم معنى الحرف كاف في البنا
لعراقتهما بدليل اعرابهما في اكثر الاحوال **قوله** مع ما فيهما الخ احتاج
لذلك لما في الاول من الخفا على ما يعرف عند استحضار ضابط الشبه

المعنوي ثم ان ذكره الشيخ الجوجري هنا لايناسب حصر شبه الحرف في الانواع
الثلاثة المتقدمة وذكر التوغل لايناسب حصر البنا في شبه الحرف
ويجاب عن ذلك كله بان الكلام هنا في بيان سببه البنا العارض
وما تقدم في بيان سبب البنا الاصلي وهو المحصور في شبه الحرف
وتلك الضوابط له كما حقق في شروح الالفية عند قولها لشبه
من الحروف الخ واشرنا اليه فيما مر قريبا قوله والافتقار موافق قول
الرضي وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه
لمشابهتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت
فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت
معه كالاسما الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها
قلت لان ظهور الاضافة فيها رجح جانب اسميتها
لاختصاصها بالاسما انتهى وفيه ان الاضافة لم تظهر اذا حذف
المضاف اليه ونوي لفظه ولم تبن الظروف ح مع ان الاحتياج لذلك
المعنى ثابت كما لايخفى الا ان يقال اذا نوي لفظ المضاف اليه
الاضافة ظاهرة بالقوة ثم قال اما حيث واذ واذا فانها وان كانت
مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة
اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه
محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا
اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختار البنا في
هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف
او عادمته وعدم التصرف يناسب البنا اذ معناه عدم التصرف
الاعرابي قوله لما مر اي ليعلم ان لها اصلا في الاعراب ومر ما فيه
قوله اما مجروران او منصوبان اي في الاغلب قوله لصورتها

الخ اي الاصل فيها ان تكون مضافة لتضمنها المعنى النسبي وغاية
الكلمة المضافة اخر المضاف اليه لانه من تتمته اذ هو المنسوب اليه
وبه تعريفه فاذا حذف وتضمنه المضاف صار اخر المضاف لاحتم
غايته ولم يسم كل وبعض غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه
قوله والاعراب اي مطلقه لان خصوص النصب على الظرفية
والجر بمن لايجري في غير واعلم ان غير اسم دال على مخالفة حقيقة
ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او
بالصفات كقولك للشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به
وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لا تنقض بنحو زيد
غير عمرو فان ماهيتهما واحدة ثم ان الش لم يمثل لحالة الاعراب
فنقول اذا ذكرت المضاف اليه قبضت عشرة ليس غيرها برفع
غير على حذف الخبر وبنصبها على اضمار الاسم واذا حذفته ونويت
ثبوته ليس غير كذا في المغني فالظاهر انه يجوز في هذه الحالة
الرفع ايضا على حذف الخبر قال البدر الدماميني ويجوز ان يكون
غير حيث اضيفت او قطعت لفظا هي الاسم والفتحة بنا لما ذكره بعد
من جواز بنا غير اذا اضيفت لمبني اي حيث قال ويجوز بناؤها
على الفتح اذا اضيفت لمبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت
حمامة في غصون ذات أوقال قال الدماميني وكان بعض الناس
سأل فقال كيف يقال ان غير في البيت اضيفت الى مبني مع ان
هذا المضاف اليه في تقدير معرب وهو النطق لم يضف في الحقيقة
الا للمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به واما الحرف
المصدري وصلته فمبني الاتراهم يقولون المجموع في موضع كذا
انتهى والذي اوقع هذا البعض ظنه ان المضاف اليه المبني جملة

أنْ نطقت لان عبارة المغني محتملة والذي ذكره الرضي أنَّ أنْ حيث قال واما
اذا اضيفت الى ان فلا خلاف في جواز بنائها وانشد البيت وجعل أنْ هي
المضاف اليه على التوسع باعتبار انها صدر الجملة الملاقي للمضاف
اولا فلدينا في ان الحرف لا يكون مضافا اليه وبهذا يعرف ما في قول المحشي
اليه والمضاف تكون من الصدر بناء واعراب وقال الاخفش عند اعراب
[illegible] فهو الاسم
وحذف الجر وقال ابن [illegible] الوجهين [illegible]
بالفتح والتنوين وليست [illegible] بالضم والتنوين [illegible]
لان التنوين اما التمكين ولا يلحق الا المعربات او [illegible]
المضاف اليه ملاحظا ومحل اعرابها اذا ذكر المضاف اليه اذا لم يكن
صدرها تضاف اليه ان والا فيجوز فيها الاعراب والبنا كما ذكر الرضي
ومثله في المغني ومن البنا في قول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ۰ حمامة في غصون ذات أوقال

فتح غير مع كونها فاعلا للبنا ولكن ذهب ابن مالك الى انه
لا يبنى مضاف الى مبني بسبب اضافته اليه اصلا لا ظرف ولا غيره
لان الاضافة من خصائص الاسما التي لا تكون سبب البنا ونقله
في غير موضع فكيف يكون داعية اليه واول ما استدلوا به انتهى
فتامل وانظر ما نقله عن ابن مالك مع ما نقله عنه في المغني في
الباب الرابع قوله فانه اسم ليس الا يحتمل ان غير اسم ليس
وخبرها محذوف مقبوعنا ولذا قال في الاوضح فهي اسم او خبر قوله
لمسكن متها انها في الابهام الاسم اللاحق والابهام غير لا تتعرف بالاضافة
اما مطلقا او اذا لم يقع بين ضدين وهي أشد ابهاما من مثل
لانها لا تثنى ولا تجمع وقولهم غراب واغبار ليس بعربي كما في المغني

ولفظ

47

والظاهر تبين مبني على الضم قوله او بلا اي التبرية كما دل عليه قول الرضي
لا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا التبرية وليس لكثرة استعمالها بعدها
قوله وابن الحاجب في الكافية اي على ما في بعض النسخ قوله وقد سمع وقوع
غير بعد لا منه يستفاد ان محل الخلاف في هذا المركب لا في خصوص الضم حتى انه
اذا قيل لا غير امتثالا لم يكن لحنا باتفاق والقول بان المراد سمع وقوع غير
بعد لا مضمومة خلاف الظاهر انما يحتاج اليه اذا ثبت ان الممنوع خصوص
الضم قوله انشد ابن مالك والظاهر انه لا يستشهد الا بما يصح
الاستشهاد به في لزوم السكون اي لاخرها بحسب الوضع فلا ينافي
انها قد تحرك لعارض كالتقاء الساكنين قوله او نكرة موصوفة
اي لا تامة فليس قضية كلامه ان الشرطية والاستفهامية معرفتان
كالموصولة وليس كذلك بل هما نكرتان كنظيرتيها في ما تنبيه تاتي من
ايضا نكرة تامة وذلك عند ابي علي قاله في قوله ونعم من هو في سر
واعلان فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله فهو مخصوص
بالمدح فهو مبتدا خبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وقال ابن مالك
من موصول على ما بينه في المغني في مواضع وتاتي ايضا زائدة
فيما زعم الكسائي في قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا وذلك اسهل على
قاعدة الكوفيين ان الاسما تزاد والحق انها موصوفة اي قوم غيرنا
قوله في الوضع اي بناء على انه لا يشترط فيه اذا كان على حرفين ان
يكون الثاني حرف لين ونقل الشاطبي ان ابن جني اعترض على من
اعتل لبنائها ومن بذلك ثم قال وعلى الجملة وضع الحرف المختص به اذا
كان ثاني الحرفين حرف لين قوله او موصوفة فيه نظر لان الموصوفة
لا تفتقر الى جملة لانها توصف بالمفرد ايضا نحو مررت بمن معجب لك
والشبه في الافتقار شرطه ان يكون الى جملة قوله لشبهها بالحرف

كنظيرتيها

لعلها نظرا الى الغالب

في الوضع او المعني اما الاول ففيه ما علمت واما الثاني ففي الاستفهامية
ظاهر واما في الخبرية فلانها تضمنت معني حرف التكثير وهو من اورب او
حرف مقدر ومثله وعن ابن الحاجب والاندلسي تضمنها معني الانشا
الذي هو بالحرف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض فاشبهت
ما تضمن معني الحرف قال بعض شراح الكافية فان قيل الخبرية في
الانشا فكيف قال في علة بنا كم الخبرية او لتضمنها معني الانشا قلت
يعلم جوابه مما ذكره المص في اواخر المسايل المتفرقة وهو قولكم رجال
عندي يحتمل الانشا والاخبار اما الانشا فمن جهة التكثير لان
المتكلم عبر عما في باطنه من التكثير بقوله رجال والتكثير معني
متحقق ثابت في النفس لا وجود له في خارج حتي يقال له
باعتباره ان طابق فصدق وان لم يطابق فكذب والاخبار
باعتبار العندية فان كونه عنده له وجود في الخارج فالكلام
باعتباره محتمل للامرين بالاعتبارين المذكورين المختلفين
انتهي وذكر الرضي بعد ان ذكر ان الكلام المصدر بكم بعد خلوه
للتصديق والتكذيب وهو دليل كونها خبرية ما حاصله ان
معني الانشا في كم الاستكثار والمتكلم لا يقصد ان له خارجا بل هو
الموجد له بكلامه بل يقصد ان في الخارج كثرة لا استكثارا فلا
يصح ان يقال لمن قال كم رجل لقيته كذبت فانك ما استكثرت
النتقاوان صح ان يقال له ما لقيت رجلا كما لو قال ما اكرمتهم يصح
ان يقال لهم ليسوا بكثيرين لاما تعجبت من كثرتهم **قوله** وهو اصل
البنا اي اصل انواعه ودعوي انها ليست انواعا لعدم الجنس
الشامل لها ممنوعة سيما ان قلنا ان البنا لفظي اي الارجح منها
قال المص وقولنا الاصل كذا له احكام فمنها انه لا يستعمل الا فيما

يفك

الجنسية

اي اوايل

48

ينفك كقولنا الاصل في الاسما الاعراب لانها قد تخرج عنه فاما قوله
ابن الخباز الاصل في الحروف البنا فغلط في استعمال لفظة الاصل ومنها
انه لا يستعمل في شي هو ملازم لغيره وقوله ابن معطي الاصل في البنا
للافعال غلط لانه يقتضي انه في الحروف فرع ومنها انا اذا قلنا كذا في شي
امتنع السؤال عما جا علي وفقه فمن ثم لا يسال عن بنا الحروف والفعل
الماضي والامر ولا عن اعراب الاسم ولا عن البنا علي السكون ويسال
عن بنا الاسم واعراب المضارع والبنا علي الحركة وانما علل بنا المضارع
لان الاعراب قد صار له اصلا وقال في محل اخر نعم اذا وجد معارض
يقتضي الخروج عن الاصل ولم يعمل بمقتضاه ساغ السؤال لانه
راجع الي الفحص عن علة عدم تاثير ذلك المعارض مثال ذلك
ان يقال لم لا بني نحو حذام مع مشابهته لنزال ولم بني المضارع
مع نون التوكيد والاناث مع قيام المشابهة المقتضية للاعراب
ولم بني علي السكون مع نون الاناث مع ان كل شي كان البنا فيه
بعد الاعراب استحق البنا علي الحركة **قوله** لخفته وثقل البنا لعدم
لانه يلزم حالة واحدة وعللت اصالته ايضا بانه ضد الاعراب والاصل
الحركة فاصل البنا السكون وبانه اخف من الحركة فناسب اصالته
قوله كالتقا الساكنين الي عبارة الاشموني واسباب البنا علي الحركة
خمسة وذكر ما ذكره الشارح فالكاف استقصائية لكن بعضهم زاد
اسبابا يستغني عنها بما ذكر نعم ذكر الشاطبي من اسباب البنا
علي الحركة قوة الطلب للحركة نحو كيت وكيت كناية عن الحديث بنيا
علي حركة لان تاءها للتانيث وهي تطلب تحريك ما قبلها فاحري هي
والفرق بين اداتين نحو انا وان وخص اولهما بالحركة لمزيد الاسمية
واقتصر في البسيط علي اربعة كما في الاشباه والنظاير واسقط

الاشمونية

كونها عرضة الخ وكمله لان ماقبلها يغني عنه ان لم يكن عينه **قوله** وكونها
لها اصل في التمكين قد يقال هذا ينافي قولهم ان فايدة تنوين التمكين
الدلالة علي خفة الاسم وتمكنه في باب الاعراب حيث لم يشبه الحرف فيبني
وقولهم ان المبني لا متمكن ولا امكن فانه يدل علي ان كل مبني غير متمكن
والظاهر ان يقال بدل هذا وكونه له حالة اعراب او وكونه متمكنا
في بعض احواله فانهم لم يمثلوا له الا بما يعرب تارة ويبني اخري **قوله**
وشبهها بالمعرب عبر في البسيط عن هذا بقوله واما تفضيلا له
علي غيره كالماضي بني علي حركة تفضيلا له علي فعل الامر تنبيه
ذكر الشارح رحمه الله اسباب البنا علي مطلق الحركة وبقي الكلام علي اسباب
البنا علي خصوص كل من الحركات الثلاث ولا باس بذكره تكميلا
للفايدة فاسباب البنا علي الكسر الاصالة في التخلص من التقا الساكنين
كامس ومناسبة العمل كبا الجر وكونه حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم
مضار اسم فاعل علي لغة من ينتظر ذكره المرادي والاشموني ونظر
فيه بان حركة البنا علي هذه اللغة انما هي في المحذوف والفرق بين
اداة واداة كاللام الجارة كسرت فرقا بينها وبين لام الابتدا
في نحو لموسي عبد والاتباع كقراة من قرا الحمد لله والتشبيه
بالتانيث كهذه من اسما الاشارة والاشعار
بالتانيث كانت واسباب البنا علي الفتح التخفيف كاين وشبه محلها
بما قبل تا التانيث كبعلبك ومجاورة الالف كايان وكونها حركة
الاصل كيا مضار ترخيم اسم المفعول وفيه ما مر والفرق بين معنيين
اداة واحدة كيا لزيد لعمرو والاتباع كغض امر من الغض واين
وكيف عند قوم والظاهر صحة كل من القول بالتخفيف والاتباع
فيهما وتمثيل بعضهم للاتباع بكيف وللتخفيف باين ليس تخصيصا
فاندفع ما يقال ما الفرق وهلا قيل بالاتباع فيهما اذ الساكن

عن

عن حصين فيهما او بالتخفيف فيهما واسباب الضم ان يكون في الكلمة كالواو
في نظر لها كنحن ونظيرها هو وشبه المبني بما هي فيه كذلك نحو اخشوا
القوم قاله المرادي والظاهر ان هذا لالتقا الساكنين لا للبنا كما قال
الشاطبي اما الضمة في منذ اليوم فليست لحركة بنا بمثل لها في هذا
الموضع وانما هي حركة التقا الساكنين انتهي وقد اسلفنا ان حركة
التقا الساكنين تسمانه فلا تغفل وان لا يكون الكلمة حال الاعراب
كقبل وبعد وشبه المبني بما لا يكون له حال الاعراب كيا ايه وكونه
حركة الاصل نحو يا تحاج ترخيم تحاج مصدر تحاج اذا سمي به
وفيه ما علم والاتباع كرد امر من رد ومنذ **قوله** في وقوعه صفة الخ
لا يخفي ان الواقع كذلك هو الجملة لكن لما كان المقصود بالذات
من الجملة الفعلية اعتبره او المراد وقوعه كذلك صورة **قوله** كهل
الخ قدم الحرف لتوغله في البنا وثني بالفعل لان الاغلب فيه **قوله**
ولما كان الضم والكسر ثقيلين ثقل الضم لحصوله من استعمال
عضوين وثقل الكسر بالنسبة الي الفتح **قوله** دون الفعل اي فلم
يدخلا فيه لئلا يجتمع بين ثقيلين واما نحو رد فمبني علي
الحذف ورد بضم الدال فمبني علي السكون تقديرا والضم في نحو
ضربوا للمناسبة لا للبنا والبنا علي الفتح تقديرا كما سياتي علي ان
الكلام في نفس الفعل مجردا عن اللواحق **قوله** اختصا بالحرف
والاسم في ترتب هذا الجزا علي الشرط قبله نظر لان ثقل الضم والكسر
ليس سببا لاختصاصهما بالاسم والحرف ودخولهما فيهما وانما هما
سببان لعدم دخولهما في الفعل لكن يلزم من ذلك اختصاصهما
بالاسم والحرف هذا ولم يمش الشارح علي سنخه لانه علل دخول السا
في الكلم الثلاث باصالته في البنا والفتح بقوله منه فكان المناسب

كن

لذلك الا يعلل عدم دخول الضم والكسر في الفعل ببعدهما عن السكون
او كان يعلل دخول السكون والفتح في الكلم الثلاث بخفتهما
قوله لثقله اما لفظا فلانك لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط
واما معنى فلدلالته على الحدث والزمان ولطلبه المرفوع بطريق
الاصالة ودلالة اسم الفاعل ونحوه العامل عليهما عارضة بواسطة
حمله على الفعل كما حمل عليه في النصب المفعول ونحوه قوله
وهو ما دل على معنى في نفسه اي كلمة دلت على معنى بالتضمن
هو الحدث كائن ذلك المعنى في نفسها اي يفهم منها من غير
احتياج الى ذكر شيء معين معها وذلك جزء معنى الفعل واما
تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة المعينة
الى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا اوجبوا ذكر الفاعل
المعين وبذلك علمت ان من قال هنا اي كلمة دلت ولو بالتضمن
التبس عليه هذا المقام بمقام تقسيم الكلمة الى ما يدل على
معنى في نفسه الخ وذاك يعم الاسم والفعل والغاية ظاهرة
لخلافه هنا لان ذكر الغاية يفهم ان تمام معنى الفعل قد
يكون مفهوما بنفسه وهو خلاف التحقيق وبهذا القيد
خرج الحرف فانه لا يفهم منه شيء من معناه الوضعي بلا ضميمة
فان قلت الحدث المتعدي يتوقف فهمه على فاعل ومفعول فلم يكن
مفهوما في الفعل بنفسه قلت المراد لا يجب ذكر شيء معين ليفهم
منه ذلك المعنى والحدث انما يتوقف فهمه على شيء ما يقوم به واخر
يقع عليه وشيء ما معلوم لكل احد فما اوجبوا ذكر متعلق معين
ليفهم منه الحدث فصح انه لا يحتاج الى ذكر متعلق لفهمه وانما
اوجبوا ذكر فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة في مفهومه لا لاجل الحدث

وكذا

وكذا جوزوا حذف فاعل المصدر مع مفعوله فافهم وتقدم في تعريف
الاسم ما اغنى عن الاعادة واعلم انما ذكرناه من ان دلالة الفعل على
الحدث بالتضمن هو ما شاع عند القوم وكذا قالوا دلالته على الزمان
بالتضمن وانت خبير بان دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على جزء
مسماه والفعل انما دل على الزمان بصيغته حتى لو جردت الصيغة
عن الحروف المخصوصة دلت على الزمان نحو فعل يفعل وعلى الحدث
بمادته فقد اجتمع شيئان الحروف والصيغة كل منهما دال على معنى
لا يدل عليه الاخر فيكون كل منهما دالا على معناه مطابقة لا تضمنا
وكذا اللفظ المركب منهما لان دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة
بان يكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ
العشرة مع كل واحدة من الخمستين وليس كذلك لفظ الفعل كما
علمت وكذا لا يدل لفظ الفعل على واحد من الحدث والزمان بالالتزام
لانها الدلالة على الخارج والزمان والحدث داخلان ولذا قال بعضهم
ان دلالة الفعل على كل منهما خارجة عن الدلالات قوله وانتهى
لهم المعنى في المعنى وقوله قال فيه لان الامر معنى فحقه ان يؤدى
بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع
لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصود 6
ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله
لتقم انت يا ابن خير قريش • فلتقض حوائج المسلمينا
وكقراءة جماعة فبذلك فليفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول واضرب مع
في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال
الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت واجابوا مع ذلك عن

كونها افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الجزء ولا يمكنهم
ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته فاذا
ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهي ورد ما
ذهبوا اليه بان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار قيل وبانه خلف
من القول بناء على رأيه اما على رأي الكسائي ان احرف المضارعة هو علة
الاعراب وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب وفيه نظر لجواز الاعتماد
على التقدير وفي الهمع ومنشأ الخلاف ان الاعراب اصل في الافعال
ايضا اولا فعلى الاول هو معرب ايضا لانه الاصل فيه ولا مقتضي لبنايه
وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل ولا مقتضي لاعرابه وربما علل الكوفيون
ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كاصله والبصريون لا يرون
ذلك بل يقولون انه اصل براسه كما تقدم فالخلاف في اعرابه مبني على
الخلاف في اصالته قوله لان الفعل اي وانما لحق الزمان في ثلاثة لان
الفعل الخ قوله علم اليوم والامس اما ان يجعل نصبا على المصدرية
اي اعلم علما متعلقا بهذين اليومين او يجعل مفعولا به بان
يقال اعلم بمعني احصى قوله عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي
القلب اي جاهل قوله ماض اصله ماضي استثقلت الضمة على
اليا فحذفت ثم اليا لالتقاء الساكنين قوله ما دل وضعا الخ اي فعل
دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث وزمانه بان يكون جزءا
معناه حدثا وزمانا انقضي وهو الزمان الذي قبل زمانك
الذي تتكلم فيه اي قبل زمان الحال الحقيقي وبه الحكاية نحو يقول
زيد خرجت فان التلفظ به ليس متاخرا عن الزمان
المدلول عليه بنحو خرجت عند صدوره قبلية بالذات كقبلية
امس على اليوم لا بزمان اخر فلا يكون للزمان زمان فلا
يشكل

يشكل التعريف بلفظ الماضي فانه ليس بفعل اذ لا يصدق عليه
تعريف الفعل اما اذا اريد به الزمان فظاهر او اللفظ فلا يدل على حدث
حاصل في الزمان الماضي وان اريد به شيء كان في الماضي فلا نه الفعل
ما دل على معنى اي حدث معين وذا لا يدل الا على شيء من الاشياء
غير معين ولا يضر بحو لم يضرب لان دلالته على الزمان الماضي عارضة
ولا بالماضي المستعمل في المستقبل وبدون الزمان كما في الانشاء وعند
الاشارة الى القطع بالوقوع او عند النفي بلا وان في جواب القسم
وبعد كلم المجازاة غير لو وبعد ما النافية عن الظرف لحو ما دامت السموات
وبعد همزة التسوية وبعد كلما وحيث وحرف التحضيض الطلبي
وبعد وقوعه صلة لعام او صفة عام نحو كل رجل اتاني وفي التعارفي
ايضا لانه في اصل الوضع للمضي وهذا الاستعمال عارض فلا ينافي او مقتضي
التعريف وجوب اقتران حدث الفعل مطلقا بزمانه وحينئذ ينتقض
بما لا يتصور معه زمان لجواز اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان
اذ لا زمان مع الارادة والخلق واجاب بانه يكفي في ذلك توهم
المتعقل للزمان وللناصر اللقاني في حواشي التصريف تحقيق يشبع
به من ليس له فراجعه قوله اذ هو متفق على بنايه هذا انما يناسبه
عند ذكر المبني من الافعال الا ان يقال ما جاء على الاصل له قوة تقتضي
تقديمه في كل مقام قوله الا بالزيادة بحروف المضارعة قوله
فرع عن المجرد لا يشكل بالقعود من قعد اذا قيل باشتقاق قعد من
القعود لان المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه وبالنسبة اليه
وزيادة القعود ليست على قعد بالنسبة اليه لانه لم يصح القعود
بانه زيد من قعد وان كان زيد بمعنى ان الحروف فيه اكثر كما ان
استخراج اكثر من اخراج وليس فرعه قوله لما شابه الاسم قوي

وشرف لان مشابهة الاشرف شرف ومشبهه اشرف مما لا يشبهه ورجح تقديمه
ايضا بانه معرب وهو اشرف من المبني والاشرف حقه التقديم في كل
مقام مالم يمنع منه مانع وان لم يكن عند ذكر المعرب من الافعال
حاجة الى ذكر الفعل وتقسيمه توطئة للبحث عن اعرابه وبنائه وبان
معناه اما موجود او مترقب وكلاهما جزء من المعدوم وان سبق
له وجود قوله لتاخره في الوجود اي باعتبار الاتصاف بالماضوية
والحالية والاستقبالية بالنسبة لذات واحدة من الزمان لا باعتبار
الاتصاف ووجود الذات فان ذات الزمن الماضي متقدمة ولا باعتبار
الاتصاف بالنسبة لذوات كيوم الخميس مع طرفيه اذ لا ترتيب
في الاتصاف بالاوصاف الثلاثة اذ يوم الخميس يتحقق اتصافه بالحالية
والاربعا بالماضوية والجمعة بالاستقبالية دفعة واحدة قوله
بتا التانيث اي بصحة دخول ضمير تا التانيث او قبوله والمراد
بصحة الدخول استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب
اللغة ومعرفة ذلك يمكن دون معرفة ان ما دخلت عليه
فعل فاندفع ان معرفة الفعل بصحة دخولها دور لتوقف
كل على الاخر قوله الدالة على تانيث فاعله صفة للمقيد بدون
القيد لان المحركة اللاحقة للصفات كذلك فتا التانيث مطلقا
لا تلحق الا ما له فاعل كالافعال والصفات لكن سكنت مع
الافعال وحركت مع الصفات لما ذكر ولو قال مرفوعه
لكان اولى ليشمل نائب الفاعل قوله الافعل التعجب الخ اي وتبارك
على ما في شرح الكافية لابن ملك وان نقل البجاي في شرح الاجرومية
قبولها تا التانيث ومثله نحو تباركت اسما الله والظاهر ان
مثله لايفال الاعن سماع وحبذا عبارة غيره وحب من حبذا

قوله في قولهم كفى بهند اي من كل تركيب هي فيه بمعنى الكفاية
ليخرج ما كانت بمعنى الوقاية فانها تقبل التا نحو كفت هند
ابنها اي وقته ومن استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى وكفى
الله المومنين فسقط ما قيل لا يخفى انهم التزموا تذكير الفاعل
في غير كفى المذكورة قوله ولا يقدح ذلك الخ يعني لا ترد هذه
المذكورات لانها تقبل التا في الاصل والعبرة بالاصل لا بالعارض
وايضا العلامة لا يجب انعكاسها فلا يلزم من عدم قبولها للتا
عدم الفعلية وفي قوله لان العرب التزمت تذكير فاعلها نظر بالنسبة
لكفى في كفى بهند بنا على ان هندا فاعل لكن في المغني في
حرف البا ما يقتضي ان الزجاج قال ان الفاعل ضمير المخاطب
حيث قال والغالبة اي الزائدة الغالبة في فاعل ولفعل
التعجب اذا كان على صيغة الامر نحو اكرم بهند لان الاصح ان
المجرور فاعل وفي بعض النسخ الا افعل في التعجب فلا اشكال
لان فاعله مذكور وهو ضمير ما وكذا افعال الاستثناء فان
فاعلها ضمير مذكر ان تراجعه تجده مقررا في بابه قوله
وانما اختصت التا الساكنة بدل من التا المتقدمة والبا
داخلة على المقصور عليه والقصر حقيقي بناء على ان المراد
بها التا الدالة على تانيث فاعله وبمعرفة اختصاص التا
الساكنة بالفعل يعلم وجه جعلها علامة عليه قوله للفرق
الخ لو علل بخفتها وثقل الفعل لم يحتج لقوله ولم يعكس
الخ قوله الى ثقل الفعل اي زيادة ثقله قوله الساكنة
بالذات اي التي وضعت على السكون قوله ولهذا قال المرادي
الخ كان الحسن ان يوطي لهذا بانها تحرك للنقل ايضا قوله

حركة الثقل نحو قالت أمة قوله المتحركة اي ومعا قوله وعلى
الحرف فيه ان الكلام في التا الدالة على تانيث الفاعل والداخلة
على الحرف لتانيث اللفظ كما سيصرح به في الساكنة اللاحقة له
ولذا صرح بعضهم لان المتحركة مختصة بالاسم وهو مقتضى كلامه
قوله وقد يكون في الاسم حركة بنائية عارض وفي التسهيل انه
يقال هَنَتَ موضع هُنا وعليه فدخول المتحركة بحركة بنا
اصل الاسم كذا قيل وفيه ان هنت هذه ساكنة لانه استدل
عليها في الشرح بقوله وذكرها هَنَتْ ولات هَنَتْ واما
حركت الثانية للروي وقد رايتها مضبوطة بخط ابن هشام
بالسكون وفي بعض تاليف التسهيل هذا منه شاذ اذ العرب
لانه لا يعلم اسم اتصلت به تا التانيث الساكنة الا هذه
انتهى وحينئذ المراد باختصاصها عن الساكنة بالفعل ما لا شذوذ
فيه قوله لتانيث اللفظ معناه كما قاله الشمني مخالفا
للدماميني ان دخول التا في هذه الكلمات ليكون لفظها
مؤنثا مع انها مراد بها معانيها التي لا تتصف بتانيث
قوله فالمراد به تانيث المعنى لكن يرد عليه نحو قالت نملة
اذا كان لذكر فانه يجوز لحاق الفعل التا وليست دالة
على تانيث المعنى خلافا لمن وهم قوله في بيان حكمه اي ما حكم
به عليه ولو حذف بيان لكان اخصر واظهر وكان وجه اثباته
ان الحكم حصل من المصنف في الخارج حصولا مستقرا في النفس
بالتصديق به ثم قصد بيانه بالكتابة والتلفظ وبيان
اما مصدر من بان اي ظهر فاضافته لحكمه اضافة الى الفاعل
واما اسم مصدر من بيّن اي اظهر فاضافته له اضافة الى

المفعول

المفعول قوله لفظا نحو ضرب وضربك ومنه ضربا على الاصح كما قاله
الشهاب القاسمي في شرحه لهذا الكتاب وقال فيما كتبه على
الالفية ينبغي النظر في نحو ضربا فهل يقال انه مبني على فتحة مقدرة
على الالف وهذه الموجودة لاجل الالف فلا تكون هي العلامة
ونظير ذلك مررت بغلامي فانهم يقدرون كسرة للجر ان
الموجودة لاجل المناسبة او يقال انه مبني على فتحة ظاهرة
ويفرق بينه وبين نحو غلامي محل تامل انتهى والفرق
ظاهر لان حركة المناسبة سابقة على دخول العامل فلم يكن
بد من التقدير ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه بخلاف
الفتحة في ضربا فانها موجودة قبل وجود الالف ولم توجد
لاجل مناسبتها بل اكتفي بها فتدبر قوله او تقديرا نحو رمى
وقضى وغزى قوله او نيابة الى اربعة على غير قياس
وكذا ما بعده قوله لمشابهته المضارع فيما مر اي في
وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا وتتمة التعليل والمضارع
معرب والاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فاستحق ان
يبعد عن السكون الذي هو اصل البنا الى اصل الاعراب
الذي هو الحركة قوله والاسم بوقوعه موقعه نحو مررت برجل
يضرب اي ضارب فالمضارع لما شابه الاسم المشابهة التامة
استحق الاعراب وهو بمشابهته مشابهة ناقصة استحق
البنا على الحركة قوله طلبا للخفة ولانه لو بني على الضم اجتمع
ضمتان في مثل شرف وظرف ولو بني على الكسر اجتمع كسرتان
في مثل علم وشرب قوله الا اذا كان للمستثنى منه اعم عام
محذوف والتقدير وبناؤه على الفتح في كل حالة الا حالة

كونه مع واو الجماعة فهو تفريع في الحال كما هو ظاهر قوله للمناسبة
اي مناسبة الواو واعترض بان كونها للمناسبة بنا في كونها
ضمة بنا قال شيخنا ولا منافاة اذ قد صرحوا بان الكسر في امس
للبنا مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين فتامل قوله
ففيه اعلال معروف وذلك لان الاصل دعووا واشتريوا
تحرك كل من الواو والياء وانفتح ما قبله فقلبه الفا ثم حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وصار ما قبل الواو مفتوحا تقديرا
قوله بالمتحرك اي اراد ما يشمل المتحرك بنفسه او ببعضه المتصل
بالمتحرك كنا في ضربنا زيدا لان الحرف المتصل بالفعل صار
نا متحرك قوله كراهة توالي اربع متحركات الخ ضعف ابن مالك
هذه بانها قاصرة اذ لا يوجد التوالي الا في الثلاثي الصحيح
وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا تتوالى فيه فمراعاته
اولى وبان تواليها لم يهمل بدليل علبط وعرتن وجندل
ولو كان مقصود الاهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة
ولسد باب التانيث بالتا نحو شجرة قال وانما سببه تمييز
الفاعل من المفعول نحو اكرمنا واكرمنا ثم حملت التا والنون
على نا للمساواة في الرفع والاتصال وقد يقال انما راعوا
الاول لانه لو حمل الاقل على الاكثر لزم التوالي المذكور ولو في
بعض الصور بخلاف العكس فانه لا توالي فيه اصلا
فمراعاته اولى والتا طارية على اصل الكلمة وليست منها فكانه
لم يتوال في نحو شجرة اربع حركات حقيقة فان قلت التا معتبرة
بدليل قولهم قلنسوة وقمحدوة فلو لم تعتبر التا لوجب قلب
الواو يا والضمة كسرة لرفض الواو المتطرفة المضموم ما قبلها

قلت

قلت الاصل في قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد موضوع على التا
والحذف طار كما في الجمع نحو قلانس وقماحد بخلاف نحو شجرة فان
الاصل بدون التا واما نحو علبط العلبط الضخم والعرتن نبت
والجندل موضع الحجارة وعرتن وجندل فمخفف من الاصل والاصل
علابط وعرنتن مثل قرنفل وجنادل ثم ما ذكر من منع العلة
القاصرة احد قولين ذكرهما ابن الانباري وصحح الجواز وبقي ان
السكون حق للبنا كما اسلفه وبنا الفعل على السكون فلا يسال
عنه ليحتاج لتعليله قوله لجزء من الفعل سياتي وجهه في باب
الفاعل قوله وخرج بالمرفوع المنصوب نحو ضربك اذ لا يلزم
توالي ما ذكر لان ضمير النصب في معنى الانفصال قوله وبالمتحرك
الساكن غير الواو نحو ضربا فانه مبني على الفتحة الظاهرة
او المقدرة على ما مر واما الواو فمبني معها على الضم على ما
قدمه قوله وقد يشمل ذلك كله عموم المستثنى وهو قوله وبناؤه
على الفتح قوله عارضان اوجبهما امر المناسبة وكراهة ما ذكر
وعلى هذا فهما مبنيان على فتحة مقدرة استثقالا لا منع من
ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض في ضربت وبحركة
المناسبة في ضربوا كما قيل ولا يخلو عن تامل اما تقدير الفتحة
استثقالا في ضربت فظاهر وصرح به بعضهم واما تقديرها
استثقالا في ضربوا فهو المشكل والمتبادر ان يكون التقدير
فيه للتعذر اذ يستحيل تحرك الحرف الواحد بحركتين في آن واحد
ومما يؤيد انها للتعذر ما صرحوا به من ان تقدير الحركة في
المحكي والمضاف لياء المتكلم للتعذر لاشتغال المحل بحركة الحكاية
والمناسبة قوله نحو ان الماضي الذي فانه مبني على السكون

مع الضمير المذكور لكن بناوه عليه حتى لا يرد عليه شيء الخلاف
بنا به على الضم مع الواو فمن ثم سكت الش عن التعرض له وعلى
ذلك شرح الشارح الكلام ولعل الاقرب ان مراده وبناؤه على
الفتح لفظا الامع الخ اي فلا يبني على الفتح لفظا بل تقديرا
ولعل هذا حكمة قوله الش تؤهم دون يقتضي لكن حمله الكلام
على خلاف المرام مما لا يليق بالمقام خصوصا وقوله فيضم فيسكن
دون ان يقول فيبني على الضم فيبني على السكون مشعر بموافقة
ما في الموضح وبما تقرر علم ان ما في بعض النسخ من قوله وما
ذكره من انه مبني على الضم مع واو الجماعة هو مقتضى ما في المتن
والش وبه صرح قريبه في حاشيته على الاوضح عن بعضهم لكن
صرحوا عند الكلام على القاب البنا ان الضم لا يدخل الفعل
كالكسر فليتامل انتهى مع انه حشو كما هو ظاهر اي لا حاجة
اليه فمن العجب التحشية عليه وعدم التعرض لما في اثباته
فعليك بالتدبر التام قوله ومنه اي عند جميع البصريين
والكسائي من الكوفيين قوله لقبولهما اي عند جميع العرب
قوله التا المذكورة فيه نظر لان التا المذكورة الدالة على تانيث
الفاعل والتا اللاحقة لنعم وبئس ليست كذلك لان مرفوعهما
ليس فاعلا لمعناهما لان معناهما ان كان امدح او اذم فواضح
وان كان حسن وقبح فلان الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية
والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا انوثة او هو مذكر
الا ان يقال المراد تانيث الفاعل نفسه او فرده المقصود بالحكم
وقال الرمي ودليل فعليتهما لحاق التا التي لا تنقلب هاء في الوقف
بهما وهي انما تلحق الفعل وايضا احرف لات وثمت وربت ولعلت

قوله من توهما الخ من شرطية وتوهما فعل ماض والفا في فبها رابطة
والضمير يرجع الى الرخصة والجار متعلق بمحذوف اي فبالرخصة
اخذ ونعم فعل ماض والتا علامة التانيث والفاعل مستتر
مفسر بتمييز محذوف وكذا المخصوص بالمدح محذوف والتقدير
ونعمت رخصة الوضوء لكن قال بعضهم ان تمييز هذا الباب لا يحذف
لبقاء الابهام وعدم مفسر الضمير حينئذ لانه كالعوض من
الفاعل ولذا شرط فيه ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا
غيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفرا والزمخشري ولا يكاد يجمع
بينهما قال ذلك البعض وانما حذف التمييز في الحديث لانه
عوض منه التا وفي الرمي واعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس
على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل
البصرة وكذا في كلام غيره وعلله بعلتين لكن في بعض شروح الالفية
ما يخالفه في التانيث وجعل منه الحديث قوله لقبولهما التا
الخ فيه ما عرفت لان مرفوعهما ليس فاعلا لمعناهما لان معناهما
النفي والرجا ومرفوعهما لم يحصل النفي والرجا الا ان يقال معنى
ليس الانتفا وهو قايم بمرفوعه فهو مثل ماتت هند ومن قال
معناها النفي فمراده به الانتفا لان المصدر كثيرا ما يراد
به الحاصل بالمصدر او لجعله مصدرا بمعنى المفعول والمراد
بفاعل الفعل ما يشمل من قام به الفعل قوله بوكيل الباء
زايدة في الخبر قوله ان تولهم الخ عسى وعند الكوفيين بدل
اشتمال قوله اي الصحيح اشار بذلك الى ان المقابل في غاية
الضعف حتى انه لا يصح له قوله وقيل ان نعم وبئس اسمان
عند جمهور الكوفيين لعل وجه بنائهما حينئذ تضمنهما الانشا

بحسب الوضع وهو من معاني الحروف وفيه ان الانشا بالجملة لا بنعم
او بيس وحدها كهذا واختلف في حكاية الخلاف علي طريقتين
احدهما ماذكره الش والطريقة الثانية حررها ابن عصفور فقال
لاخلاف في ان نعم وبيس فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد
الي الفاعل فذهب البصريون الي ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك
بيس وذهب الكسايي الي ان الجملة كلها اسم للمذموم او الممدوح
نقلت عن اصلها وسمي بها وذهب الفرا الي ان الاصل في نعم
الرجل زيد رجل نعم الرجل زيد فحذف الموصوف واقيمت
الصفة التي هي الجملة من نعم وبيس وفاعلها مقامه فحكم
لها بحكمه فنعم الرجل وبيس الرجل عنده اسمان فيمان الزيد
كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو وذهب الرضي الي
طريقة اخري قال انها تقرب من دعوي الغيب لولا ان الاصول
تدعو اليها وحاصلها انهما صار مع فاعلهما بتقدير المفرد
كصفة مقدمة علي موصوفها لمجرد قطيفة فمعني نعم رجل زيد عجيب
فكانه صفة مشبهة وكان تقدير نعم الرجل زيد في غاية
الجودة فصار ايه الفعل والفاعل جزء جملة بعد ان كانا جملة
مستقلة فيكون نعم الرجل خبرا مقدما وزيد مبتدا موخرا اي
زيد رجل جيد قال ولم يحتج الي الضمير العايد الي المبتدا لان
الخبر في تقدير المفرد واعلم ان الكلام في نعم وبيس
الجامدين وذلك اذا استعملا لانشا المدح والذم فانهما في
هذا الاستعمال لا تصرفان لخروجهما عن اصل معاني
الافعال من الدلالة علي الحدث والزمان فاشبها الحرف لذلك
اما اذا استعملا استعمال الافعال المتصرفة وبني منهما المضارع

نه بضمير الجملة

والامر

والامر واسمي الفاعل والمفعول وذلك اذا كانا للاخبار بالنعمة
والبيس فليس من محل النزاع وان عسي في لغة ينصب الاسم
ويرفع الخبر وشرط اسمه ان يكون ضميرا وهو حينئذ حرف وفاقا
للسيرافي ونقل عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بالفعلية
سواء كان بمعني لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب في اطلاق
القول بالحرفية وان محل الخلاف في عسي الجامدة اما عسي المتصرفة
ففعل باتفاق ومعناها اشتد قال لولا الحيا وان راسي قد عسي
فيه المشيب لزرت ام القاسم اي قد اشتد قوله لدخول حرف الجر
عليهما اي باطراد وكثرة كما قاله الرضي لخلاف دخوله علي نام
في قوله بنام صاحبه قوله نعم السير علي بيس العير قاله شخص
قد سار الي محبوبته علي حمار ربطي السير وقول الدماميني في
المنهل الصافي ان السير هنا جلد يوضع في عنق الحمار غفلة
عن اصل القصة والعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان
او انسيا ووقع لي ان بعض الطلبة قرا علي هذا المحل من شرح المغني
وكسر العين فقلت لم فور الفتح عينك ولا يخفي لطف الاضافة قوله
اي بمقول فيه عبارة التصريح واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول
فيه نعم الولد ونعم السير علي عير مقول فيه بيس فحذف الموصوف
وصفته واقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما
دخل علي اسم محذوف انتهي وقد يقال حذف الموصوف بالجملة
انما يكون في الضرورة او حيث يكون الاسم بعضا من متقدم جر
بمن او في نحو منا ظعن ومنا اقام وما في قومها نفضلها اي
فريق ظعن وفريق اقام وواحد يفضلها وكلا الامرين منتف
في المثالين وانما احتيج الي تقدير القول لا ن جملة الانشا

القيرمي

لا تقع نعتا الا بالتاويل بخلاف نحو ما الليل بنام صاحبه لان نام صاحبه
جملة خبرية فالتقدير بليل نام صاحبه وحاصل الجواب ان علامة
الفعلية لا تقبل التاويل لاطرادها بخلاف علامة الاسمية لان
حرف الجر لا يدخل علي ما ليس اسما اتفاقا كما في بنام وما ذكر من
الجواب يقال في قوله صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر
ان كان مرفوعا لكن ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ان البيت
محمول علي انه جعل نعم اسما اضيف الي طير وحكي لفظه الذي كان
عليه قبل عروض الاسمية كما قال تبين الذي لا ان لا ان لزمته
علي كثرة الواشين اي معون فاوقع الذي علي لا ثم ادخل عليها
ان فاجراها مجرى اسم حين دعت الحاجة الي ان يعامل لفظها
معاملة الاسما ولم يلزم من ذلك ان الحكم باسميتها قوله
وقيل ان عسي وليس حرفان يحتاج حينئذ الي توجيه
لحوق التا لهما واتصال الضماير بهما فنقول قال الفارسي
واما لحاق الضمير في لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه علي
ثلاثة احرف وبمعني كان وكونه رافعا وناصبا كما لحق
الضمير هاتا وهاتوا وهاتي مع كونه اسم فعل بقوة مشابهته
الافعال لفظا كذا نقله الرضي قال الدماميني فتلخص من
ذلك ان انا علي تخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل
وانه يري صحة لحاقه لما هو مشبه للفعل من اسم وحرف فلا
يظن ان هذه العلامة متفق عليها قوله والثاني حرف نفي
في الارتشاف زعم الكوفيون انها تكون عاطفة في المفردات
تقول قام القوم ليس زيد وضربت القوم ليس زيدا او
مررت بالقوم ليس زيد ولا يجوز هذا عند البصريين

قوله

قوله لعدم دلالتها علي الحدث والزمان يرد بعضهم عدم دلالتها
علي المضي بجواز ليس زيد بعالم غدا اذ لو دلت علي المضي لم يجز
ذلك كما لا يجوز كان زيد قايما غدا واستدل علي حرفيتهما ايضا
بعدم تصرفهما واجيب بان عدم التصرف لا يقتضي الحرفية قوله
ولان افادة الخ هذا هو الدليل المثبت للمدعي وهو الحرفية وما
قبله انما يفيد عدم الفعلية ولا يلزم منه الحرفية قوله بمنع
الاول الخ وهو الدلالة علي الحدث والزمان اي لا نسلم انهما لا
يدلان علي الحدث والزمان قوله علي ذلك اي المذكور والانقيا
ذلك وفي عبارته حزازة لانه لا وجه للمنع المذكور الا ان عدم
دلالتهما علي الحدث والزمان عارضة في الاستعمال فلا معني
لقوله ولو سلم الخ وكان الاظهر في الجواب ان يقال ان اريد
عدم دلالتهما علي ذلك وضعا فهو ممنوع وان اريد
استعمالا فهو مسلم لكنه لا يفيد لان المعتبر الدلالة الوضعية
وقوله وبان توقف الخ لا يناسب سياق الكلام والاظهر ان
يقال وتسليم الثاني الا ان توقف افادة المعني علي الغير
لا يقتضي الحرفية مطلقا قيل اذا كانت لذات الكلمة لا لامر
عارض كما هنا فان توقف معناها علي ذكر المتعلق بعدها
انما هو الخ فليتامل قوله واشار الي القسم الثاني معطوف
علي متوهم اذ قال كذا واشار ومثله شايع والاشارة لغة
الافهام باليد ونحوها وفي عرف البيانيين الكناية عن
الشيء بوسايط قليلة غير خفية فقوله اشار بمعني قصد
استعارة قوله وهو مستقبل ابدا اي مستقبل زمنه لا ينفك
عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار الحدث

المامور بايقاعه واما باعتبار كون الامر انشا فظاهر قول ابن مالك
الانشا هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ان كل انشائي
له وجود حالي من حيث كونه انشا وان من الانشا ما حدثه مسند
الي المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعت واشتريت وهذا حالي
لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند الي
غير المتكلم باللفظ الانشائي وهو الامر وهذا الرزمانان حالي
من حيث هو انشا ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به
وفعليته بهذا الاعتبار لا بالاول واثبات الحال للافعال
الانشائية ليس باعتبار دلالتها عليه في اصل الوضع
وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع فلا ينافي هذا نفي ابن الحاجب
دلالتها علي الزمان في حال الانشا وان ذلك لا يقدح في فعليتها
لعروضه لها ذاك بالنظر الي الزمان الذي كانت دالة عليه
في اصل الوضع فلم يتوارد النفي والاثبات علي محل واحد
قوله او دوام ما حصل نحو يا ايها النبي اتق الله قال ابن
هشام الان يراد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت
والحالة هذه والا كان امرا له بتجديد الرمي وليس كذلك
انتهى ويجوز ان يكون بمعنى اعتد بالرمي اي اعتقد الاعتدا
به فيكون باقيا علي الطلب وما ذكره من المقصود بالامر
هو الاصل وقد يخرج عن ذلك لمعان اخر قوله علي الطلب
اي لحدثه قوله لا بانضمام الخ هو كالتفسير لما قبله قوله
ليخرج نحو لا تضرب ولتضرب فان دلالته علي الطلب بواسطة
اللام والتمثيل به اولي لانه طلب فعل فتوهم دخوله اقرب
ونحو تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله فانه وان

دل علي الطلب بدليل جزم المضارع في جوابه وقيل بالمخاطبة
ليست دلالته علي ذلك بنفسه بل باللام المقدرة ونحوه والمطلقا
بتربصن وما اشبهه مما دلالته علي الطلب عارضة وليست بنفسه
وكان عليه ان يقول ولتدخل ما استعمل من صيغة الامر في نحو
الاباحة بقرينة لدلالته علي الطلب بالوضع بنفسه وانما استفيد
الاباحة بقرينة وبما تقرر علم انه لا يحتاج في كون العلامة
مفيدة للتعميم مع الاحتراز مع قوله بنفسه الي قيد الوضع
قوله فان الدلالة علي الطلب وان فهمت الخ الظاهر ان هذا
التركيب علي حد زيد وان كان غنيا فهو بخيل قوله نحو كلي الخ
الاولي التمثيل بالمجرد من اليا لانه الذي يقبلها قوله يا الفاعلة
اي الموضوعة بطريق الاصالة للفاعلة والمراد بالفاعلة
الخاصة او اللاحقة للفعل المضارع فلا يرد علي قوله الاتي فهي
فعل مضارع نحو تضربين زيدا اذا كان المتكلم به مؤنثا قوله
عند سيبويه والجمهور وقيل انها حرف والفاعل مستتر في
الفعل وكذا الالف والواو والنون وعليه المازني ورد بانها
لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن اخر الفعل لها
ولثبتت اليا في التثنية كتا التانيث وبان علامة التانيث
لم تلحق اخر المضارع في موضع قوله فهي اسم فعل الخ قال
شيخنا العلامة الغنيمي ظاهره ان ما ذكر يدل علي الطلب
بنفسه وفيه نظر فقد صرحوا بان في اسم الفعل جميعه انه
منقول اما عن المصادر الاصلية او المصادر الثابتة في
الاصل اصواتا او عن الظرف او عن الجار والمجرور انتهى
وهذا عجيب لما سياتي في هذا الشرح من ان اسم الفعل اما

وهو ما وضع من اول الامر اسما للفعل كصه ومنقول وهو ما

مرتجل وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه وذلك امر مشهور ومثلوا المرتجل بنزال ونحوه مما يدل علي الطلب قوله بمعني انته تفسير للمقصود منه الردع وان فمعني الانتهاء معني لازم تدافع لا معني الردع ولا يصح ايضا تفسيره معني الحرف بمضمون الكلام علي انه ممنوع دلالته علي الطلب بل معناها الردع والزجر قوله اوفعل تعجب فيه نظر اذ لا يقبل ياء المخاطبة ولا نون التوكيد الا شذوذا علي ما في المغني قوله فانه ليس امرا بل هو فعل ماض جيء به علي صورة الامر وعليه فالظاهر انه مبني علي فتحة مقدرة علي اخره منع من ظهورها مجيئه علي صورة الامر ومبني علي السكون لكونه علي صيغة الامر وان كان بمعني الماضي قوله اذا كان صحيح الاخر اي لفظا نحو اضرب او تقديرا نحو اضرب الرجل وعسى وهلم وقد اجتمعا في قوله مِن ابا قاسِم وَأَم اباه وَلزَيدًا وصِن اباه المجهولا وذلك لان مِن في الموضعين امر من المين وابا قاسم مفعول به اي كذب ابا قاسم يا فلان وان شئت نصبت ابا قاسم علي النداء وأم فعل امر من ام يؤم واباه مفعول به منصوب بأم أي اقصد ولِ فعل امر مبني علي حذف الياء من ولي يلي وزيدا مفعول به اي قاربه واباه الثاني مفعول مِن الثاني اي كذب اباه والمجهولا نعت اباه والالف للاطلاق والذي يظهر انه ليس المراد بقوله اذا كان الخ تقييد المتن بذلك حتى يصير الاستثناء الاتي منقطعا لان المعتل لا يدخل في الصحيح ونحو قوما الخ لا يدخل فيما لم يتصل به الضمير المذكور وانما المراد التنبيه من اول الامر علي الاستثناء الاتي وان المستثنى ليس داخلا تحت الحكم وان دخل تحت المحكوم عليه تنبيه علم مما

مر

مر في ونزيدا ان فعل الامر يدخله الحذف فلا يبقي منه الا حرف واحد ومثله مجهر زيدا اخا الجود والفضل واهال ما ان رجوه منك من النيل لان مجمل منادي مرخم ودي فعل امر من ودي يدي وزيدا مفعول به والنيل الحرام في بعض الوجوه وقد لا يبقي فيه الا حركة كما اشار اليه الدماميني ملغزا بقوله اقول لاسماء قولي ثم بان زيد قل وذا كجملتان والثاني ثلاث جمل وذلك لان الاصل قل اي بمعني عد من حذفت الياء للبناء ونقلت حركة الهمزة للام قبلها وحذفت قوله ضمير تثنية نحو قوما فانه يبني علي حذف النون قوله ولا ضمير جمع نحو قوموا فانه يبني علي حذف النون قوله ولا ضمير المونثة المخاطبة نحو قومي فانه يبني علي حذف النون ومحل بنائه علي السكون ايضا اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا او تقديرا والا بني علي الفتح نحو اضربن واضربن ومنه قوله يا راكبا بلغن اخواننا ان كنت من كندة اورا بل لان اصله بلغن بالنون الخفيفة فحذفت لالتقاء الساكنين وبقي الفعل مفتوحا قوله وهو ما اخره الخ تخصيص المعتل بما اخره حرف علة اصطلاح نحوي وحينئذ اضافة المعتل الي الاخر لبيان الواقع لا للاحتراز وتعميمه الي ما يشمل ولو وسطه حرف علة اصطلاح صرفي قوله لكن بشرط ان لا يتصل به ما تقدم اي من الضماير فانه حينئذ يبني علي حذف النون كالصحيح اي كما ياتي وقد يقال هذا معلوم من قول المتن ونحو قوما الخ الا ان المتبادر منه عطفه علي ما قبله والتمثيل بالصحيح ان المراد نحوه مما هو صحيح الاخر كما حمل الشارح الكلام عليه بقوله قوله او نون النسوة اي او نون التوكيد المباشرة لفظا او تقديرا والا بني علي الفتح نحو اغزون واخشين وارمين قوله ومثله في

فعلى اعرابه محلا له

في البنا المذكور الانسب ان يقول وان اتصل بالمعتل ذلك فكالصحيح
كما منع في الصحيح لان كلامه بيان لمفهوم قوله السابق لكن يشكل
فيه بم قوله اغزوا اصله اغزُوُوا بواوين الاولى لام الكلمة والثانية
واو الضمير حذفت حركة اللام لان الضمة على الواو ثقيلة ثم اللام
لالتقا الساكنين فصار اغزُوا على وزن افعوا قوله اغزِي اصله
اغزُوِي استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ثم حذفت الواو لالتقا
الساكنين بينها وبين يا الضمير ثم كسرت الزاي لمناسبة اليا
ولئلا تنقلب اليا واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة وان شئت قلت
نقلت حركة اللام الى ما قبلها بعد حذف حركته ثم حذفت لالتقا
الساكنين قوله كالصحيح نحو اضرِبْنَ يا هِنْدَاتُ وظاهر كلامه ان
الصحيح المتصل بالنون المذكورة مبني على السكون الظاهر
لاجلها وان السكون الاصلي ذهب فليحرر قوله ولو قال كما في
الاوضح وبناؤه الخ فيه انه لا يظهر في امر جمع المؤنث فانه مبني
على السكون صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس بمجزوم وما بناؤه
على السكون وكونه في محل جزم على السكون بعيد خصوصا في
المعتل وملاحظته بمجرد اعني نون النسوة مع بعده لا يصح
في المعتل ولهذا زاد بعضهم في القاعدة لاخراج هذا لو كان
معربا ويرد على القاعدة بعد تلك الزيادة الامر الذي لم
يتصل به الضمير المتقدم اذا باشرته نون التوكيد فانه يبنى
على الفتح صحيحا او معتلا ولا يقال ان مضارعه مجزوم
بالفتح ثم انها لا تشمل الامر الذي لا مضارع له كهات على
ما قاله الجوهري ولا يعلم منها حكم الامر الذي مضارعه ليس
معربا على تلك الزيادة فدعوى الاحسنية غير حسن قوله ومنه

فصله

فصله بمنه لان فيه خلافا قوله هلم في لغة تميم اي على لغة تميم لانهم
استعملوه على وجه علم منه انه فعل امر فهي على لغتهم فعل امر لا تصرفه
ملتزم ادغامه واستعمل لها مضارع من قيل له هلم فقال لا اهلم
وقيل هي في لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية لالتزام فتح
ميمها والادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر
والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعل
وحكى الجرمي فتح الميم وكسرها عن بعض تميم واذا اتصل بها
ها الغائب نحو هلمه لم تضم بل تفتح ايضا وكذا اذا اتصل بها ساكن
نحو هلم الرجل ولا ينافي تسميتها لحوق الضماير البارزة لها لما مر في
عسى وليس نحو قل هلم شهداكم الخ نبه المص في شرحه على انه
يتبين من هاتين الايتين ان هلم تستعمل قاصرة ومتعدية فان
كانت بمعنى قَرِّبْ وأَحْضِرْ كانت متعدية وان كانت بمعنى
اقبل فهي لازمة وقد تتعدى باللام نحو هلم للثريد قوله وكذا
هات اشار بقوله وكذا دون ان يقول كما يقتضيه صنيع المتن
ومنه ان قوله في الاصح عايد الى هات وتعال فقط لا الى هلم
وقوله الاتي بعد قول المص في الاصح مزاح في ذلك لكن قد عرف
بما مر ثبوت الخلاف فيها عند النحويين في لغة تميم وح فقول المص
في الاصح راجع للجميع كما اشرنا اليه عند قوله ومنه قال الرضي
بمعنى اعط وتتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا تقول هاتِ هاتِيا هاتوا هاتِي هاتين
وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات إن كان
بك مهاتاة وأما واهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه
هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتام التصرف ثم قاله

ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضماير لقوة مشابهته للافعال
وتقول في تهاتاة وهاتيت انه مشتق من هاتيك كحاشى من
حاشا وبسمل من بسم الله انتهى وقال صاحب المفتاح والاصح عندي
انه ليس باسم فعل وانما هو فعل امر من اتى الشيء اذا اعطاه ابدلت
همزته ها وهو مذهب الخليل قوله مالم يتصل به ضمير جماعة الخ
فان اتصل به ضمير الاثنين نحو هاتيا يا زيدان او يا هندان استمر
على كسر التا وكان مبنيا على حذف النون قوله لا غير اي وان اتصل
به ضمير الجماعة او غيره نحو قل تعالوا ولم يضم مع الواو لخفة
الفتحة بخلاف ما اذا كان قبل الواو كسرة فتقلب ضمة للثقل
او ضمة فتبقى على حالها هذا وقال الراغب قيل اصل تعالى ان يدعى
به الانسان الى مكان مرتفع ثم جعل للدعا الى كل مكان وقال
بعضهم اصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكانه دعا الى ما فيه
رفعة كقولك غير ما غر تشريفا للمقول له قال تعالى قل تعالوا اتل
ما حرم ربكم عليكم قوله وقبولها مع ذلك يا المخاطبة لم يقل او
نون التوكيد لعله لما فيه من التوقف لما قال في التصريح ثم النقل في
هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه خلاف في علامة الامر اولا
فيخالف ما اختاره اولا فيهما قوله وتعالي اصله تعالوي قلبت
الواو يا لوقوعها رابعة مع انضمام ما قبلها فبقي تعاليي بيائين حذفت
كسرة اليا الاولى للاستثقال واليا لالتقاء الساكنين بينها وبين
يا الضمير قوله فان امرت بهما مذكرا اي مفردا قوله كان بناؤهما
على حذف حرف العلة اي انه لم تباشرهما نون التوكيد لفظا وتقديرا
والا كان بناؤهما على الفتح قوله وان امرت بهما اي مفردا واما اذا
امرت بهما جمع مؤنث فانهما يبنيان على السكون نحو تعالين وهاتين

يا هندات ومثل المفرد في البنا على حذف النون اذا امرت بهما مثنى
مطلقا او جمع مذكر نحو تعاليا وهاتيا يا زيدان او يا هندان في
المثنى وهاتوا وتعالوا في جمع المذكر ولو قال وحكم بنائهما على من
حكم بنا المستقبل كان اولى قوله وقيل انهما اسما فعلين الخ قال الزمخشري
للزوم مهما الامر ولحوق الضماير بهما لقوة مشابهتهما لفظا للافعال
فالحقا بها واعترض بانه يدل على ان هات لا يستعمل الا على صيغة
الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى للماضي كعاطى وتصريفه
كتصريفه ويدخل عليه من علامات الافعال ما يدخل عليه
قال والله ما تعاطي وما يهاطي اي يا خذ قوله ما دل وضعا الخ اي
فعل فهم منه بحسب الوضع ما ذكر من غير احتياج الى ذكر شيء معه
ولا يقتضي ذلك انه تمام مدلوله لما عرف ان المطلق الفعل الذي
هذا من جزئياته مدلوله ثالثا وهو النسبة المعينة الى فاعل معين
ولذا اوجبوا ذكر الفاعل المعين ودخل بقوله وضعا المضارع
المنفي بلم مثلا فانه يدل بالوضع على حدث غير منقض وان كانت
لم تقلب معناه الى الحصول فيما مضى ومثله المضارع في سياق
لو نحو لو يطيعكم وخرج نحو نعم وبئس وعسى وحبذا وساير الماضي
في سياق الشرط فان دلالتها على الحال والاستقبال وتجردها عن
الماضي امر عارض والعبرة باصل الوضع وبذلك صار التعريف
جامعا مانعا لكن يرد على عموم قوله غير منقض الا الامر لانه
يصدق انه دل على حدث وزمان غير منقض وذكر الزمان
مستقبل ولو قال بدل قوله غير منقض حاضرا كان او مستقبلا
محتمل للحال او الاستقبال كان اظهر غايته انه نص في ان المضارع
مشترك وتصحيح التعريف اولى من الاشارة للاقوال فتدبر قوله

حاضرًا كان او مستقبلا اسم كان مستتر فيها يرجع للزمان وحاضرا
خبر مقدم واو مستقبلا عاطف ومعطوف والمراد بالحاضر الحال وهو
زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوايل
المستقبل مع الجزء الحاضر وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو
الزمان الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل ولهذا تسمعهم
يقولون يصلي من قول القايل زيد يصلي للحال مع ان بعض
افعال صلاته ماضٍ وبعضها باقٍ فجعلوا الصلاة الواقعة
في الازمان الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وظاهر كلامه ان
المضارع من قبيل المشترك وهو ظاهر مذهب سيبويه وايدوه
بان اطلاقه على كل منهما لا يحتاج الى مسوغ بخلاف اطلاقه على
الماضي فانه جايز لتوقفه على مسوغ واختار بعض المحققين
انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا تجرد عن القراين
لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا
شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال
صيغة خاصة كالاخوين واختار بعضهم عكس ذلك وعليه
ابن طاهر لان اصل احوال الفعل ان يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا
فالمستقبل اسبق فهو احق بالمثال ورد بانه لا يلزم من اسبقية
المعنى اسبقية المثال وقيل انه لا يكون الا للحال وعليه ابن
الطراوة لان المستقبل غير محقق في الوجود فاذا قلت زيد
يقوم فمعناه ينوي ان يقوم غدا وقيل لا يكون الا للمستقبل
وعليه الزجاج وانكر ان يكون للحال صيغة لقصره فلا تسع
العبارة لانك تقصد ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار
ماضيا ورد بان المراد بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل

يعني

62

غيب باء المستقبل بفتح وكسر

بين المستقبل والماضي فجملة الاقوال فيه خمسة والمشهور المستقبل
بفتح البا اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لانه مستقبل
كما يقال الماضي **قوله** وسمي مضارعا الخ علة التسمية فهذا دون
الامر لحكاية ... بعد التركيب احترز بذلك عن المعاني الافرادية فلا
يرد ان نحو من يحتمل معاني كبيان الجنس والتبعيض والابتدا
وان الالتباس يحصل في بعض الحروف كلام الامر ولام كي لان صورتهما
واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النفي ولا في النهي ولا حاجة
الى الجواب بان الفرق يحصل بتقدم العامل على لام كي ووقوع
لام الامر ابتدا او انه يوتى بعد لا مضارع وان لا النفي اذا خيف الالتباس
بلا الناهية على انه لا يفيد في نحو جئتك لتضرب زيدا فان
اللام تحتمل ان تكون للامر والتركيب جملتان وان تكون
لام كي والتركيب جملة وعلى ان العدول الى شيء اخر لو افاد لم يعرب
المضارع **قوله** معان مختلفة يتعاقب على صيغة واحدة
وذلك في الاسم نحو ما احسن زيد وفي الفعل نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فان كلا من التركيبين محتمل لمعان تقريرها
واضح وهذا التعليل مختار ابن مالك وجعله سببا لاعراب المضارع
واورد عليه ان المتبادر منه قياسا على ما اعترض به على الجمهور
كما يعلم قريبا ان الاسم اعرب لتوارد التعجب والنفي والاستفهام
عليه في تركيب واحد وليس كذلك وبان الماضي قد يتعاقب
عليه معان نحو ما صام زيد واعتكف فانه يحتمل ان المعنى ما
صام وما اعتكف فالحق ان الاسم انما اعرب لتوارد الفاعلية
والمفعولية والاضافة من جملة الاماكن التي نظرا فيه المثال
المذكور كما لا يخفى وهذه لا تتصور في الفعل المضارع لكنه لما

الهامش:
ليس
صيغها
قوله جملتان الخ لان كلا من الجملتين مستقلة بنفسها
ع
ام ولكن اعتكف او معتكف الخ

توارد عليه الحال والاستقبال اشبه الاسم مشابهة فاعرب قوله وقضية
ذلك الاشتراك في الاعراب انما تحسن هذه القضية لو ذكر ان ذلك
التعاقب سبب للاعراب ولم يجر لذلك ذكر ولا بالاشارة وانما ذكر انه
سبب للتسمية بالمضارع وذلك مما لا نزاع فيه ثم ان كلامه هذا
يقتضي عدم الاشتراك في الاعراب وليس كذلك فكان ينبغي
ان يقول وقضية ذلك اصالته في الاعراب لكن الخ وكان ذلك
مراده بدليل بقية كلامه والمعنى الاشتراك في الاعراب
على وجه الاصالة فتدبر قوله لكن لما كانت المعاني الخ اورد انه
يمكن تمييز كل من النفي والاستفهام والتعجب من غيره كان
يقال مثلا ما احسن زيدا يعلم بعده في التعجب ولهذا كان الحق
في توارد المعاني المقتضية لاعراب الاسم انما هي الفاعلية
والمفعولية والاضافة قوله يميزها غيره كاظهار العوامل
المقدرة مثل ان في النصب ولا الناهية في الجزم والقطع
في الرفع قوله فرعا في المضارع هذا قول البصريين وقال
الكوفيون اصل فيهما وقال بعض المتاخرين اصل في الفعل
لوجوده فيه بغير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم فهو فرع فيه
قوله في الابهام والتخصيص لان الاسم يكون مبهما بالتنكير
ويتخصص بالتعريف فالمضارع يحتمل الحال والاستقبال
ويتخصص للزمان المستقبل بنحو السين وسوف ولا ينافي
هذا قولهم في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما
لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا وكلاهما
لا يكون الا في الاسم لان ما هناك حكم على المجموع اي مجموع
الامرين لا يكون الا في الاسم او لا يكون اصالة الا فيه على انه فرق

ما احسن لي زيد في النفي وما احسن زيد بضمهم او رفعهم في الاستفهام صح

بين

بين التخصيص في الاسم والفعل المضارع بناء على انه مشترك واما
على كونه حقيقة في احدهما فلا اشكال اصلا قوله وقبول لام الابتدا
لان لام الابتداء تدخل على الاسم نحو ان في ذلك لعبرة وعلى الفعل
نحو ان ربك ليحكم قوله والجريان على حركات اسم الفاعل الخ المراد
مطلق الحركات لا شخصها فيدخل نحو يقتل بالنسبة الى اسم فاعله
والمراد الجريان لفظا او تقديرا فيدخل يقوم بالنسبة لقائم لان
اصل يقوم يقوم بسكون القاف وضم الواو فنقلت الحركة
من الواو للساكن الصحيح قبلها قوله فرده ابن مالك فيه ان ابن
مالك لم يرده من جهة انه علة في التسمية وانما رده من جهة
انه علة للاعراب فقال اما الاول والثاني فلان الماضي يقبلها
تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب وبعده فاذا دخلت قد
فقد تخصص واما الثالث فلان الاسم والماضي يشتركان في
قبول اللام اذا وقع جوابا للو واما الرابع فليس بمطرد ولو
سلم فالماضي يجري ايضا على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر
وغلب غلبا وجلب جلبا وقال ان المشابهة في تلك الامور
بمعزل عما جيء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة في تعاقب
المعاني وحاصل ما ذكره ان ما قالوه ليس بتام في نفسه
وبتقدير تمامه لا يفيد لان تلك الامور الاربعة ليست هي السبب
في اعراب الاسم حتى يترتب على ثبوتها في المضارع اعرابه لان
شرط الجامع ان يكون سبب الحكم ولك ان تقول انها وان لم يكن
سبب الاعراب الا انه يصح الالحاق بسبب المشابهة فيها على
طريقة قياس الشبه لكن فيه ان قياس الشبه لا يصار اليه
مع امكان قياس العلة الا ان يجاب بان قياس العلة متعذر

لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا
قوله بلم اي بصحة دخولها عليه والمراد بها استقامة المعنى وعدم
الاستثقال بحسب اللغة ولا خفا في امكان معرفة ذلك بدون معرفة
ان ما دخلت عليه مضارع فلا دور في تعريف المضارع بها
قوله الطلبيتين اي الموضوعتين لطلب الفعل والكف
سوا استعملتا فيه او في غيره وانظر في التثنية هل هي من باب
التغليب او يكفي الاشتراك في مطلق الطلب قوله لانها
امتزاجا الخ هذا انما يتجه على قول المبرد من ان فيها معنى المضارع
الى الماضي دون لفظه واما على قول سيبويه انها تصرف لفظ
الماضي الى المضارع دون معناه كما نقله ابو حيان فلا يتجه
هذا التعليل وايضا انما يتجه على القول بان لما مركبة من لم
وما وهو قول الاكثرين اما على القول بالبساطة فيحتاج الى
زيادة في التعليل كان يقال مثلا اقتصر عليها لما ذكر ولانها
اقل حروفا فهي كالاصل لها او لانها ادخل في الجزمية من لما
بدليل حذف الفعل بعد لما دونها وعلل بعضهم الاقتصار
عليها بانه اشهر عوامله بقي ان حرف التنفيس تخصص المضارع
بالاستقبال ومنزل منزلة الجزء ولذا لم يعمل واجيب بانه لا تغيير
في التخصيص لبقا المعنى تدبر قوله بالرفع على الابتدا وخبر
المبتدا قوله بحرف من نأيت ولولا كلام الشارح لامكن جره
عطفا على لم ليكون علامة اخرى احرف نأيت اي من الاحرف
المجموعة في نأيت قوله لوجودها في اول الماضي نحو اكرم ونرجس
ويرنا ونعم قوله تمهيد الحكم الخ هو قوله ويضم اوله الخ كما
يصرح به الشارح قريبا والتمهيد التوطية قوله وهو ظاهر

كلام المص اي في المتن قوله لعدم انفكاكها عنه هذا ظاهر على كلام
سيبويه والبصريين فيما اذا اجتمع تاان مفتوحتان في اول مضارع
تفعل وتفاعل وتفعلل نحو فانت له تصدى ونارا تلظى من ان
المحذوف هو التا الثانية وقيل الاولى وعزي لهشام والكوفيين
وعدم الانفكاك على هذا القول غير ظاهر وقد يتصل ذلك التخفيف
بالحذف بما تصدرت فيه نونان ومن ذلك ما حكاه ابن جني من
قراءة بعضهم ونزل القران تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على ان
المحذوف من تتنزل التا الثانية لان المحذوف في القراءة المذكورة
انما هي النون الثانية ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجي المومنين
في قراءة عاصم اصله ننجي ولذلك سكن اخره قوله ولا اتصالها به
اي على انها كالجزء منه قوله بخلاف لم فيه نظر قوله وعليه
فيشترط في الهمزة الخ لا حاجة للتعرض لذلك في العبارة لان
احرف نأيت صارت علما في الاصطلاح على تلك المعاني المخصوصة
حتى لا يفهم منها غيرها وانما قال المص ما تقدم لان الطالب قد
يجهل ذلك ويغفل عنه سيما المبتدي قوله للمتكلم وحده اي
مذكرا كان او مونثا والمراد لتكلم المتكلم فاندفع ما قيل الصواب
ان يقول للمتكلم مع الانفراد وقس عليه ما بعده لان ما
ذكره يوجب صدق حد الضمير على احرف المضارعة واحترز به
عن همزة لا تكون للمتكلم نحو اقام واكرم فان قيل لك ما تقول
فيما اخفي من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي لهم فقل من
سكن اليا فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض وقوله وحده
حال من المتكلم لتاويله بالنكرة اي منفردا او التعريف فيه
للعهد الذهني والمعهود ذهنا نكرة في المعنى فيعامل معاملتها

اومفعول مطلق للحال المقدرة اي يتوحد المتكلم بكون الهمزة له
توحدا او نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره
قوله للمتكلم ومن معه الظاهر من هذه العبارة ان الموضوع
له مجموع المتكلم ومن معه بخلاف من عبر بقوله للمتكلم مع غيره
قال الدماميني والذي يظهر ان النون في هذا المقام للمتكلم
ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجمع بالاصالة
مفردا كان المشارك او غيره من الذكور او الاناث او
منهما ومقتضى عبارة المص يعني ابن مالك وكثيرين
ان النون للمتكلم حالة كونه مشاركا فالمشاركة قيد
في ثبوتها للمتكلم ولا يلزم من ذلك ان يكون للمتكلم
ومن يشاركه معا على السوا اذ المقصود بين المعنيين فرق
فليتامل قوله او للمعظم نفسه ولو ادعاء اي او للمتكلم
المعظم نفسه لكونه عظيما اما بحسب الواقع او بحسب الادعاء
وقيل انما يستعمل المعظم نفسه وحده حيث ينزل نفسه
منزلة الجماعة اولان اتباعه يشاركونه في غالب اموره فالاستعمال
المنكور مجاز من الجمع لعدم المعظم كالجماعة ولم يجي مثله في
الغايب والمخاطب في الكلام المعتد به كما في المطول لا في
الضمير ولا في غيره واما فنادته الملائكة والمنادي جبريل
وحده فلان الجمع المحلى باللام انسلخ منه في مثل هذا الموضع
معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى كذا قيل وفيه نظر فقد
صرح السعد في المطول في بحث ان استغراق المفرد اشمل ان
الجمع لا ينتهي بالتخصيص لواحد وان قولهم فلان يركب
الخيل وانما يركب واحدا مجاز فالاولى الجواب بمثله عن قتادة

الملائكة

الملائكة وانه مجاز واما نحو يا ايها النبي اذا طلقتم النسا فمن باب
تغليب المخاطب على الغايب اي اذا طلقت انت وامتك وانما
خص بالندا لان الكلام معه ولانه امام امته واما تجويز الكشاف
والقاضي في فان لم يستجيبوا لكم ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله
صلى الله عليه وسلم وتجويز القاضي في قوله تعالى ن والقلم وما
يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم
ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فلا يدل على محضر بل على
ان المجوز يري ذلك هذا وقد تستعمل النون للدلالة على
ان الفعل لفخامته مما يقصر الواحد على القيام به ومنه اياك
نعبد ونحمدك اللهم قوله للغايب المذكر مطلقا اي مفردا
او غيره ظاهرا او غيره والمراد اللفظ الغايب فلا يرد ان اليا
تستعمل في الله تعالى كقوله الله يحكم وهو منزه عن التذكير والتانيث
اذهما من صفات الاجسام وعن الغيبة لاستلزامها الاختفا ص
بحيز دون اخر فتستعمل على من هو في كل مكان قوله وللجمع الغايبات
اي ظاهرا كان الاسم كيقوم الهندات او مضمرا نحو الهندات
يقمن عاقلا كان المسمى كما مر او غيره نحو السموات يتفطرن جمعا
سالما كان الاسم كما مر او مكسرا نحو الهنود يقمن والاعين يرمقن
ومذهب البصريين ان نحو يقوم الهندات بالتا الفوقية
كمفرده قوله ان يكون للمخاطب مطلقا اي مفردا كان او غيره
واذا اجتمع مخاطب وغايب فالقياس تغليب المخاطب
لتقدمه لكون الخطاب معه كقوله تعالى فمن تبعك منهم س
فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا واذا اجتمع مذكر ومؤنث فالقياس
تغليب المذكر قوله او للغايبة اي لفظا او تاويلا فيدخل ظاهرها

نحو تقوم هند ومضمرها نحو هي تقوم والحقيقي كما مثل والمجازي نحو
تنفطر السما وهي تنفطر وما هو للغايبة بالتا وبلا نحو في الكتاب
علي معني الصحيفة ونحو تقوم الرجال والرجال تقوم للتاويل
بالجماعة قوله للغايبتين تثنية غايبة وتشمل الظاهر نحو او
تقوم الهندات والمضمر نحو الهندان تقومان والحقيقي
كما تقدم والمجازي نحو تدمع العينان والعينان تدمعان
لكن لو كان الغايبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول هما
تفعلان بتا فوقية يعني امرأتين حملا للمضمر علي المظهر
ورعيا للمعني ونظرا الي ان الضماير ترد الاشيا الي اصولها
وهو قول ابن ابي العافية او تقول هما يفعلان بيا
تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو
قول ابن الباذش والمرجح الاول وبه جا السماع قال عمرو
ابن ابي ربيعة
اقصي علي اختي بدء حديثنا وما لهما ان تعلما متاخر
لعلهما ان تبغيا لي حاجة وان ترحبا سربا بما كنت احصر
قوله هو قوله ونضم اوله الذي هو ما تضمنه قوله المذكور
قوله سوي كان حروفه اصولا نحو في الرباعي المجرد كما مثل كل
والملحق به كتخارب وتجلبب قوله او بعضها زايدا وهو الثلاثي
المزيد فيه وهو ثلاثة ابواب باب الافتعال كتكرم والتفعل
كتفرح والمفاعلة كتقاتل قوله ويفتح اوله في غيره اي في
اللغة المشهورة وهي لغة اهل الحجاز قوله ولا يكونان الا
مزيدا فيهما اما حرف واحد كتدحرج واما حرفان نحو انطلق
او ثلاثة نحو استخرج قوله نحو خصم وقتل نحو في ما بيهما الفم

بنقل

بنقل حركة المدغم اليها والكسر لالتقا الساكنين وهذا اولي لان
للاول التباسا بماضي التفعيل ومن العرب من اكسر الفا يتبعها
كسر العين فيقول خِصِّم وقِتِّل بكسر الخا والصاد والقاف والتا
وقياس المضارع من الاول في قتّل مثلا يقتّل بفتح القاف
ومن الاخرين يقتّل بكسرها ويقتّل بكسر حرف المضارعة
ايضا اتباعا للقاف ثم هذا التعبير مستعاس في كل فعل
ادغم فيه تاء الافتعال قوله ادغمت التا اي بعد نقل حركتها
الي ما قبلها قوله وحذفت الهمزة اي همزة الوصل استغناء عنها
بتحرك ما بعدها قوله فان الهمزة منه مكسورة علي الافصح
قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد
وهو القياس قوله وكذا نحو اهريق واسطيع اي يستثني
ذلك واهريق بسكون الها ليصح انتظامه الافي اما هريق
بفتحها فهو من هراق ابدلوا من الهمزة ها ثم رفعوا الفعل
بها لانهم انما حذفوها لكونها همزة في بريق فلما صارت
مثل دحرج فكما قالوا يدحرج فهو مدحرج قالوا يهريق فهو
مهريق قوله فان الهمزة فيهما مضمومة احترازا عن مضارع عـ
استطاع الموصول لانه خماسي الهمزة فانه مفتوح حرف المضارعة
لان اصل ما فيه استطاع حذفت تاؤه لمجانسة الطا كما حذف
احد المثلين نحو ظلت وحست ففتح مضارعه كما بفتح يستطيع
قوله ليس برباعي بل خماسي قوله فلا استثنا الا ان الشاذ لا يجب
ان يدخل في القواعد قوله اولان الها والسين لا يردان علي
خلاف القياس والاصل اراق واطاع هذا مذهب سيبويه
اذ الاصل اطوع مثلا نقلت حركة العين ثم قلبت الفا لتحركها

وانفتاح ما قبلها في اللفظ ثم زيدت السين عوضا من ذهاب
العين اي من ذهاب حركة العين اي من العين وان لم تذهب
من الكلمة لان العين لما سكنت توهنت وتهيأت للحذف عند
سكون اللام في نحو لم يُطِعْ وأَطَعْتَ فلا حاجة لقول ابن
عصفور قولا ان السين زيدت لتكون عوضا عن العين
حين حذفت بل لا يصح لقول الحفيد اوي ان كون الحرف عوضا
من شيء في حال دون اخر معدوم النظير ولا يرد اعتراض المرادي
بان الشيء انما يعوض اذا لم يكن موجودا وحركة العين موجودة
لانها نقلت الي الفا انتهي وانما حكم بان اصلها اراق واطاع
لانهما ليسا من ابنية الافعال ومعناهما معني الرباعي كما قيل
ويوافقه في اسطاع قول سيبويه انما هي اطاع لكنه معترض
كما نقله ابن الزبير من المغاربة بان معني اسطاع قدر ومعني
اطاع انقاد ولم ينقل احد من اهل اللغة عن العرب ان
اسطاع بمعني اطاع انتهي واجود ما يتمسك به في دفعه
ما ذهب اليه ابن الطراوة ومن تبعه من انه قد ثبت طاع
الرجل بمعني انقاد وتذلل فلا يبعد ان يكون من كلامهم
اطاع الرجل صيره منقادا نقلا من طاع وان كان كذلك فقد
آل معنى اطاع لمعنى استطاع من حيث ان القائل اطعت
بمعني صيرت غيري منقادا كانه قال قدرت واستطعت
فيكون شيء انما جعل استطاع من اطاع لا لتقاربهما معني لا
ان كل لفظة بمعني الاخرى انتهى قال الكوفيون الاصل
استطاع حذفت التا وقطعت الهمزة وهو ضعيف لقطع
همزة الوصل في الاختيار من غير موجب قوله فكانهما على

اربعة

اربعة احرف تقديرا كأنّ للتحقيق نحو كأنّ الارض ليس بها هشام
فاندفع ان في الكلام تسامحا لان كلا منهما في التقدير رباعي
قطعا قوله على الاصح فيه اشارة للقدح في قول ابن مالك في
شرح التسهيل بنفي الخلاف في بنا المضارع الذي اتصل به
نون الاناث ومقابل الاصح ما ذهب اليه ابن طلحة والسهيلي
وابن درستويه وطايفة من انه معرب لبقا موجب الاعراب
فيه فهو مقدر في الحرف الذي كان قبل ظاهرا ومنع من ظهوره ما
عرض فيه من الشبه بالماضي وانما قدم حالة البنا على حالة
الاعراب لان البناء هو الاصل في الفعل كما سيأتي في كلام الشارح
ولان ضابط الاولي وجودي والثانية عدمي قوله لفوات
شبهه بالاسم الخ فيه نظر اذ الشبه لم يفت نعم قد عورض
باتصاله بالنون التي لا تلحق الاسما وفي عبارة بعضهم ولكن
يمنع خروجه عن الاعراب لما شابه الحرف انتهى وهذا كلام
صريح في ان سبب الاعراب لم يفت لكنه عورض بسبب اتصال
النون التي نزلت منزلة الجزء من الفعل فصارا كالشيء الواحد
ومرعى المص عند قوله وهو اصل البنا ما يدل لذلك وقد يوجه
كلام الش بامرين الاول ان الشبه المقتضي لاعرابه مشروط
بعدم المعارض فاذا وجد المعارض فقد فات ذلك الشبه
بفوات شرطه اذ يلزم من عدم الشرط عدم مشروطه
الثاني سلمنا ان الشبه المذكور ليس مشروطا بشي لكن لا
نسلم ان الشبه المذكور باق اذ منه الجري على حركات اسم الفاعل
وسكناته وقد فات بهذا لان النون صارت كالجزء من الفعل
ولهذا سكن اخره كالماضي وان لم يتوال فيه اربع حركات فانعدم

صح
الى البنا وجود سبب
الاعراب فيه كما لم يمنع
ذلك الاسم خروجه
عن الاعراب

الماضي كما مر جوابه والماضي لا يلزم الجري على حركات اسم الفاعل وسكناته
فكذا ما اشبهه قال شيخنا العلامة الغنيمي وهو مبني على ان الشبه
الابهام والتخصيص والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته
وليس بمرضي عند الشيخ تبعا لابن مالك بل تعاقب المعاني
التركيبية كما تقدم ومر عن ابن مالك ان الماضي جرى كالمضارع
على حركات اسم الفاعل وسكناته اللهم الا ان يقال ما هنا
مبني على كلام الجمهور قوله باتصاله بالنون الخ اورد عليه انه
يلزم بناؤه اذا اتصل به الف الاثنين او واو الجمع او يا المخاطبة
واجيب بانه انما اعرب والحالة هذه لشبهه بالمثنى والجمع
ويرد عليه ايضا انه يلزم بنا المقرون بحرف التنفيس وبنحو
لم الجازمة واجيب بالفرق بين النون وما ذكر بان النون
لما اتصلت بالاخر وصارت كالجزء تعذر الاعراب بالحركة
والحرف وتقديرها لا حاجة اليه ولا داعي له لانه رجع الى
الاصل قوله وحملا على الماضي الاقرب انه عطف على قوله
لانه الخ فهو تعليل ثان للبنا على السكون ويرد عليه ان البناء
على السكون غير محتاج للتعليل لانه الاصل وايضا
الصحيح ان الماضي مع النون مبني على الفتح المقدر السكون
الظاهر ويمكن ان يجاب عن الاول بان الحمل لعدم اجتماع
اربع متحركات الذي هو السبب في بنا الماضي كما يوخذ
من كلام الرضي وقال شيخنا الغنيمي الظاهر انه عطف على
رجوعه تأمله انتهى وعليه فهو تعليل ثان لاصل بنائه
لانه علل بثلاث علل ذكرها ابن مالك كما مر وهذه والثالثة
تركيبه معها لانها كالجزء من الفعل ويبعد هذا الحسب

الظاهر

الظاهر تاخير قوله وحملا عن قوله وعلى السكون فتدبر واورد على
هذه العلة انه ان اريد تعليل نفس البنا فلا نسلم انه بنا الماضي ان
لاجل اتصال النون به بدليل انه مبني قبلها ومع غيرها وحاصل
ان شرط الجامع ان يكون هو سبب الحكم الا ان يجاب بنظير ما مر في
الجواب عن اعتراض ابن مالك وجه شبه المضارع للاسم
وان اريد تعليل كون البنا على السكون فعلته ما سلف واما
العلة الثالثة فيرد على كون التركيب سببا للبنا ما ستعرفه
في بنا المضارع على الفتح مع نوني التوكيد واما لزوم بنائه
حينئذ مع ضماير التثنية والجمع والمخاطبة وحرف التنفيس
ونحوه فتقدم عرف جوابه مما سلف وانما علل بنا المضارع وان
لان الاعراب كان البنا اصلا في الافعال لان الاعراب قد صار له اصلا ثانيا
او لما سلف عن الملخص قوله وهو اصل البنا فراجعه قوله
لم يوثر فيه لفظا بل محلا فيكون الفعل في محل جزم بلم ونصب
بلن وعلى هذا لا مع يكون معربا قوله وخصت اي الواو
التي هي لام الكلمة قوله بخلاف الثانية اي واو الضمير قوله
لانها كلمة متعلق بحذفوا وهو بدل من قوله ولذلك اي
به لانه ادل على المقصود فلا يرد ان الفعل لا يتعدى
الى معمولين من نوع واحد الا باتباع وهنا قد ذكرت علة
الفعل اولا بقوله ولذلك قوله ويرجعن قائله اعشى
همدان على الصحيح وصدره يمرون بالدهنا خفافا عيابهم
والدهنا بالقصر والمد لكنه مقصور هنا موضع ببلاد تميم
وعيابهم جمع عيبة وهي ما يجعل فيه الثياب والمحل خلف
الراكب ويخرجن عطف على يمرون وانث فاعله تأويل الجماعة

ويروي يدلم ويرجعن وداريين بكسر الراء موضع في البحر يؤتي منه
بالطيب وبحر المحايب الجمع حقيقية وهي وما يجعل فيه الزنجبيل
زاده قوله فلو عبر بنون الجمع لكان اولي اي ليدخل فيه نون المذكر
مضمرا كان او علامة كقوله يعصرن السليط اقاربه واجيب
بانه فيهما نون الاناث استعيرت للمذكرين فالمراد بنون النسوة
النون الموضوعة لهن وان لم تستعمل فيهن هنا وقد
يقال الاولي نون المؤنث واجاب بانه المص له اصطلاح علي
ان النسوة بمعني المونث قوله فتحة بنا اي علي الاصح
قال الامام ابو حيان والحركة التي قبل النون ذهب قوم
الي انها حركة بنا وقوم الي انها حركة عارضة لالتقا
الساكنين وهو نص سيبويه وفي الغرة فتحها قبل نون
التوكيد في مثل هل يضربن عند سيبويه والمبرد وابن السراج
والفارسي فتحة بنا وقيل فتحة التقاء الساكنين وهو
مقتضي قول السيرافي ونسبه الزجاج الي سيبويه والصحيح
القول الاول بدليل هل تضربن ولم يلتق ساكنان انتهي
قوله لفظا وتقديرا بالواو لا باو كما في بعض النسخ قوله
تركيبه معها تركيب خمسة عشر اي ولا اعراب في الوسط والاو
حرف لاحظ له في الاعراب فبني الجزءان ولم تعرب الكلمة علي النون
عند امتزاجها كما اعرب الاسم بالبنا علي التا عند ولا علي ما
قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين علي ما
قبلها لان الاسم له اصالة في الاعراب بقدر الامكان بخلاف
الفعل فانه يرجع الي اصله بادني سبب وبهذا تعرض الدليل
والا فمجرد التركيب ليس من اسباب البنا لانهم لم يعدوه

فيها

69

فيها وقد رايت بخط المص ما نصه الذي تحصل لي ان التركيب لا يستدعي
البنا ولا تلازم بينهما بدليل بعلبك وحضرموت لان حقيقته
جعل الكلمتين كلمة واحدة ومنافي يقتضي هذا البنا انما يقتضي
التخفيف فيصح ان يجعل علة في كون البنا علي الفتح دون غيره
لا علة في اصل البنا الا تري ان بنا الاسم دايما او غالبا لشبه الحرف
ولا تركيب في الحروف فمن اين اقتضي التركيب البنا وهو لا يوجد
في الحرف اصلا ولا يليق به فهو بان يضاد البنا اولي منه بان
يقتضيه الا تري انه من خصايص الاسما والاولي ما في المتوسط
انه انما بني لانه لو اعرب مع نون التوكيد لم يعلم انه مسند الي الواحد
او الي الجمع في مثل هل تضربن ولو اعرب علي نفس النون لجري
الاعراب علي ما يشبه التنوين وهو النون وهو غير جايز
قوله بدليل انه لو فصل الخ يدل علي انه معرب عند عدم اتصال
النون به رجوع علامة الرفع عند الوقف علي المؤكد بالخفيفة
بقول تفعلن يا زيدون فاذا وقفت علي الفعل حذفت النون
ورددت واو الجمع ونون الرفع وقلت هل تفعلون ولو
كان مبنيا لم يختلف حاله وصلا ووقفا قوله لانهم لم يركبون
ثلاثة اشيا يشكل بنحو لا رجل بالبنا علي الفتح وسياتي ما فيه
قوله مطلقا سوا اتصل الف اثنين او واو جمع او يا المخاطبة
قال في الارتشاف فتحذف نون الرفع للبنا عند التجرد وهو
مذهب الاخفش والزجاج وابي علي في الايضاح قوله اكدت
فيه الفعلية لانها من خصايص الفعل فاذا اكدتها بعدت عن
مشابهة الاسم ونقصت شبهه لانه يتخلص بها للاستقبال
فلم يبق فيه ابهام ورده ابن مالك بانه كان يلزم بنا المجزوم

والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل
بل هي اليق بالفعل من جهة انها ناسبت الفعل لفظا ومعنى
والنون ناسبت لفظا اذ معناها يصلح للاسم وهو التاكيد قوله
وذهب جمع الى الاعراب كما لو قبل ان تدخل عليه النون قاله
الشاطبي ومن الناس من يطلق على الفعل ههنا انه لا معرب
ولا مبني كالمضاف الى ياء المتكلم فله حال بين حالتين قوله وقد
لا تكون بهذا التركيب يقع كثيرا للمصنفين واستعمله المناطقة
في سور السالبة الجزئية وفيه ادخال قد على المضارع المنفي
ونص في المغني على اختصاصها بالفعل المتصرف الخبري المثبت
ومثله في الهمع فاحفظه قوله المتقدم اعتذار عن افراد اسم
الاشارة مع ان المشار اليه جمع قوله بان فصل بينه وبينها
فاصل وهو الف الاثنين او واو الجمع او ياء المخاطبة ولا فرق فيها
بين ان يكون ضمائر كما هو الاصح او علامات على صفا بحسبه
قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد الخ لا يقال لا التباس لان النون
مع فعل الواحد مفتوحة ومع فعل الاثنين مكسورة لانا
نقول شرط كسرها مع فعل الاثنين وجود الالف على ان الكسرة
قد يذهل عنها او تذهب حال الوقف فلا يحصل التمييز وبهذا
التعليل يعلم الجواب عما يقال انه ينبغي ابقاء الواو في لتمرين
يا قوم كما بقيت الالف وقيل في الجواب ان الالف زيادة مد
اجتماع الساكنين وقيل ايضا ان حذف الواو مع الخفيفة
متفق عليه فيحذف مع الثقيلة قياسا على الخفيفة والالف
لم تحذف مع الخفيفة ليقاس حذفها مع الثقيلة عليها ثم ان
اغتفار الساكنين لما ذكر بناء على انه على حده لعدم كونهما

في

في كلمة واحدة على القول باشتراطه والا فعلى القول بانه على حده
لعدم اشتراط ذلك فلا اشكال قوله فحركت النون بالكسر لا يخفى
ان المحرك بالكسر انما هو النون المدغم فيها لا المدغمة وان اوهم كلامه
خلاف ذلك قوله مضارع بلا يبلو فهو من البلاء وهو التجربة
والاختبار قوله مبني للمجهول اي مبني للاسناد للمفعول المجهول
فاعله قوله فحذفت نون الرفع انما خصت بالحذف دون نون التوكيد
وان كان كل منهما لمعنى لان نون الاعراب اذا حذفت دل عليها
نون التوكيد من غير عكس لان نون التوكيد اما ثقيلة مفتوحة
او خفيفة ساكنة ونون الاعراب خفيفة مكسورة او مفتوحة
فاذا بقيت نون التوكيد والحال ان الفعل معرب لم يدخل عليه
ناصب ولا جازم فعلم ضرورة ان نون الرفع محذوفة لان النيابة
لا تصلح ان تكون علامة الاعراب لاستثقال توالي نونات اي زوايد
على اصل الكلمة الاولى للرفع والاخريان للتوكيد بخلاف نحو النساء جَنَنَّ
في الماضي ويَجنُنَّ في المضارع لان فيهما نونين من اصل الكلمة
وواحدة زايدة قوله وتعذر حذف احدهما قيل لو قال وتعذر
حذفهما لكان اولى اما النون فلفوات المقصود من الاتيان
بها واما الواو فلعدم ما يدل عليها انتهى ولك ان تقول انه
لو قال ما ذكر لتوهم انه لا يتعذر حذف احدهما فقط اذ لا يلزم
من الحكم على المجموع بالتعذر الحكم على كل فرد على ان المحكوم عليه
بالتعذر انما هو مفهوم احدهما وهو امر كلي متحقق في افراده
فتامل قوله فحركت الواو الخ ولم تحرك النون محافظة على الاصل
ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
قوله لتدل على المحذوف فيه نظر لان الضمة انما تدل على

المحذوف بعدها لا على ما حذف قبلها والوجه انها انما ضمت للدلالة
على اصل المحذوف لانه كان يضم لو نطق به ولمناسبة الضمة لها
قوله ثم حذفت الهمزة اي التي هي عين الكلمة والتزموا ذلك
لا في الضرورة تخفيفا لكثرة الاستعمال قوله فحركت اليا اي الاولي
التي هي في الجمع لام الكلمة وذلك ان تقول استثقلت الضمة على
الواو والكسرة على اليا فحذفت ثم حذفت الواو واليا لالتقا الساكنين
وما قاله الش اولي لانه قياس مطرد لا يلتبس معه عين المحذوف
ويغني في دفع الثقل عن اعتبار الحذف لاجله مع ان الحذف
تغيير الي بدله وهو اولي من الحذف قوله لتدل على المحذوف
اي فيه نظير ما مر قوله فما وقع في الاوضح الخ اي لما لم يبين من ان
كلا من المثالين مجزوم بحذف النون لاجل الجازم وهو غير
الاعراب التقديري ويوافق ما في الاوضح قوله في الشرح
في ولا يصدنك وقدر الفعل معربا واجاب بعضهم بان كونهما
معربين تقديرا مبني على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون
وهو صحيح في نفسه وان لم يتعين لان الاعراب حينئذ مقدر
على ما قال الرضي من ان الفعل المؤكد المسند الي احد الاحرف الثلاثة
معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق اي الحركة
الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمؤنثة المخاطبة
وفيه نظر لان تاكيد الفعل الخالي عن الطلب وما الحق به
نادر لا يليق تخريج التنزيل عليه واجيب ايضا بانه لم يقصد
بذكرهما التمثيل لما هو بصدده بل لما كان قوله واما غير
المباشرة فانه معرب معها تقديرا ظاهره التعميم وليس
كذلك ذكرهما لينبه بهما على ان التعميم ليس مرادا وانما هذا

اعني كونه مع غير المباشرة معربا تقديرا في بعض الصور كما في لتبلون
قوله في ذلك اي المذكور فيما سبق قوله ان ما كان من المضارع اي
ما تضمنه ذلك من الضابط القضية الكلية لا ان ما كان الخ لانه
مفرد قوله وانما بني الخ اشارة الي الجواب عما يقال يستثني من
اعراب المضارع الذي اتصلت به النون ولم تباشره كهذه المسئلة
وحاصل الدفع انه لا حاجة للاستثنا لان البنا في ذلك ليس
لنون التوكيد بل لنون الاناث قوله وهو ما دل على معني في غيره
فقط تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة على معني في الغير فلا حاجة
للتطويل باعادته وزاد قوله تبعا للجزولي وغيره من المحققين
لاخراج الفعل لانه يدل على معني في غيره ايضا وهو النسبة
على ما علم في تعريفه ولاخراج ما دل من الاسما على معني في
نفسه ومعني في غيره كاسما الشرط والاستفهام فمن الشرطية
مثلا دالة على شيئين احدهما الشخص العاقل وهذا هو
المعنى الذي صارت من به اسما لانه معني في نفس الكلمة
كما في قولك انسان وهو معناها الوضعي والثاني معني الشرطية
اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين اللتين بعدها
وهذا معني عرض لها لتضمنها معني ان الشرطية ولهذا
يقولون اسما الشرط بنيت لتضمنها معني الحرف قوله من
علامات الاسم المتقدمة ولا غيرها اشارة الي ان المراد بعلاما
الاسم الاعم مما ذكره هنا وما لم يذكره واعترض بانه حوالة
على مجهول وايضا لا يحسن له لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف
الحرف حتي يعرف جميع الامور المنافية له ويعلم انتفا ذلك الامور
من الكلمة وفيه من العسر ما لا خفا فيه واجيب بان المقصود

جة

فقط صح

مع الفعل لدلالته على معني في غيره

فيه الاسم يدل على معني في نفسه ويدل على معني في غيره

ت

بوضع هذه المقدمة للمبتدي وهو لا يستقل بالافادة والموقف
يبين له ما لم يذكر المص وقيل المراد العلامات المذكورة واعترض بان
من الكلمات ما لا يقبل المذكور هنا وليس بحرف كنزال واخواته
وقط في قولك ما فعلته قط واجيب بان هذا من التعريف بالاعم
وقد اجازه المتقدمون لافادته التمييز في الجملة فان قيل
المخاطب بالكلمات المبتدي فالقصر على العلامات المذكورة مؤد
لخطابه اذ قد يعتقد حرفية بعض الاسماء الا انا نقول التوقيف
يبين له ما يستفيد به عدم حرفية تلك الكلمات التي انتفت
عنها العلامات المذكورة فان قيل هذا التعريف يصدق
على الجملة فانها لا تقبل شيئا مما ذكر اجيب بان جنس هذا التعريف
هو الكلمة في اصطلاحه ان الحرف كلمة لا تقبل ذلك فخرجت الجملة فان
قيل علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة
للحرف لانه يلزم منه الدور اجيب بان للحرف جهتين جهة كونه
حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه
علامة للحرف لا من الاولى فلا دور على ان هذا الايراد لا يتوجه
على المص اصلا لانه لم يعبر في علامات الاسم والفعل بالحروف
بل عين الفاظا مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة كونها
حروفا وان كانت في الواقع حروفا فان قيل كيف دل انتفاء
قبول العلامات على انتفاء الفعلية والاسمية مع ان العلامة
ملزومة لا لازمة فهي مطردة غير منعكسة اجيب بانها مع
كونها علامة هي من حيث القبول شرط ولازم فلزم من
عدم قبولها العدم من جهة كونها شرطا ولازما لا من جهة
كونها علامة لكن كون الشيء شرطا وعلامة بعيد لتنافي مفهوميهما

فلا

فلا اختصاص على شيء واحد الا ان يكتفي بالتغاير الاعتباري والاولى
ان يجاب بان اللازم في العلامة عدم لزوم الانعكاس ولا ينافي
انها قد تنعكس او ان محل ذلك ما لم تكن شاملة والا كما هنا
حيث ان بين العلامات المذكورة وغيرها فتنعكس فليحرر
قوله اما اذا كان فتختص به اي فلا تدخل الا عليه ولا يجوز
ان يفصل بينه وبينها بشيء فلا يقال هل زيد قام الا في الشعر
وفاقا لسيبويه قوله ان تكون بمعنى قد كما الى كذا قاله جماعة
وانكره اخرون منهم ابو حيان وقال الزمخشري انه معناها
ابدا وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن
مالك انه معناها اذا قرنت بالهمزة نحو اهل عرفت الدار بالقريتين
قوله لما تطفلت على همزة الاستفهام في عدم الاختصاص كهل
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الجزء فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية جزؤها فعل نحو هل زيد
قام الا على شذوذ قاله الشم قوله وحنت بالتخفيف بمعنى مالت
وعطفت من حنا يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت
من حن يحن حنينا قوله لعود الضمير عليها الى اخر كلامه
تبع الشم ان القائل بالحرفية يزعم انها ملازمة للحرفية
ومنع بعضهم ذلك فقال ان زاعم الحرفية لم يدع الملازمة
لها حتى يرد عود الضمير عليها في بعض الصور وانما ادعى
انها قد تكون حرفا فلا ينقض الاستدلال عليه قوله والضمير
لا يعود الا على الاسماء اي بالاستقراء ولا يرد نحو اعدلوا هو اقرب
للتقوى حيث عاد الضمير على فعل الامر لان الضمير عائد
على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه قوله

واجيب عما تقدم اي من القول بالاسمية وقد يفهم منه ان الزمان
مدلول لازم والظاهر انه غير مراد اذ الزمان معنى مستقبل يدل
عليه اللفظ بنفسه فلا يكون معنى الحرف وانما المراد انها للشرط
في الزمان المستقبل كما ان لو للشرط في الماضي مع عدم دلالتها
على الزمان قطعا وفي الارتشاف والفرق بين اذا وإنْ أنّ إذْ
تدخل على الزمان بحسب الوضع بل بحسب الالتزام لكن قد
يقصد بها الزمان مجازا وعلى ضعف تقول اذا احمر البسر
فائتني وان انما تدخل على المشكوك او المعلوم المبهم زمانه
كقوله تعالى أفإن مت فهم الخالدون انتهى ولعلك تستفيد
منه الجواب عن السؤال قوله معناها الاصلي وهو الزمان الماضي
وفيه اشارة الى رد ما قيل من ان نقلها لا يخرجها عن وضعها
فانها قد تاتي للاستقبال قوله كانت للماضي اي موضوعة له
قوله واستعملت مع ما الزائدة الخ اي على القول بالحرفية واما
عند المبرد والقائل بالاسمية فما كافة لها عن طلب الاضا
مهيئة للشرط والجزم ونظر فيه بان اذ فيه معنى الشرط
وهو للمستقبل ولا تعمل عند لحوق ما لها فكيف تعمل
إذْ الموضوعة للماضي كذا في شرح الكتاب وفي الرضي واما
الاعتراض بان اذا فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات
ببعض احكام اختيارا منهم بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل
اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعد فيه ولم تجزم حيث مع
ما دون اذا وانما حيثما فنقول ما فيها كافة حيث عن
الاضافة لا زائدة كما في متى ما وانما وذلك ان حيث كانت
لازمة للاضافة فكانت مختصة بسبب المضاف اليه فكفتها
ما

73
ماعن طلب الاضافة لتصير مبهمة كساير كلمات الشرط وفيه ايضا
ما نصه واما اذما فهي عند سيبويه حرف كإن ولعله نظر الى ان
لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل
وان دخل على الماضي كإنْ فلا تصير جازمة معها فكيف باذ الخالية
عن معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذما عنده غير مركبة
وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه واصحابه
انتهى فانظر قوله فاذما عنده غير مركبة مع قول الش واستعملت
مع ما الزائدة استعمال ان وحرره قوله بدليل ان المضارع الخ قد
يفرق بينهما بان المضارع ولم كلمتان واذ وما صارا كلمة واحدة
قوله موضوع للحال او للاستقبال اشار الى الخلاف في زمان
المضارع وفيه خمسة اقوال مرت قوله وهي المسبوكة الخ الاظهر
وهي المسبوكة هي وما بعدها بالمصدر بل لك ان تقول ان الذي
يسبك بالمصدر هو ما بعدها فقط قوله الرابطة اي لتحقق
مضمون الجملة الثانية لتحقق مضمون الجملة الاولى ارتباط السببية
كحرف الشرط ولذا قال بعضهم ان جوابها قد يقترن بالفا وقد يحذف
لقيام الدليل عليه قوله حرف وجود لوجود ظاهره ان سيبويه
نص على حرفيتها وفي المطول قال سيبويه لما لوقوع غيره وانما تكون
مثل لو فتوهم منه بعضهم انها حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول انتهى وصحح
بعضهم حرفيتها ورجح ايضا باجماعهم على زيادة ان بعدها ولو
كانت ظرفا والجملة بعدها في موضع خفض لزم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه بان قال في عروس الافراح ولما التعليلية
عند سيبويه تدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وعلى

امر لوقوع
غيره

هذا فاللام في قولهم حرف وجود لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب
لام التعليل انتهى فهي عند ش حرف بمعنى اللام فمعنى لما جاء زيد
جاء عمرو أن مجيء زيد لاجل مجيء عمرو **قوله** وقيل انها ظرف رد بجواز
لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا كانت ظرفا عاملها
جوابها والواقع في اليوم لا يكون امس واجيب بان المعنى
لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك **قوله** بمعنى حين
يعني وليس فيها معنى الشرط لانك اذا قلت حين قام زيد
قمت لا دلالة على سببية الاول للثاني **قوله** فيه معنى الشرط
نظر فيه بانها انما تدل عند القائل بالاسمية على مجرد الوقت
والقائل بالحرفية على ارتباط احدى الجملتين بالاخرى ولم يقتض
ان وجود الاول سبب للثاني بل ان الثاني وجد عند الاول
وهل ذلك لسببيته او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ
لذلك واجيب بان هذا مجرد دعوى لا تنفي ما قاله ابن مالك
قوله مختصة بالماضي اي يليها فعل ماض ولو تقديرا كما في
قوله اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
فسقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط
والجواب محذوف تقديره قلت بدليل اقول **قوله** والاضافة
الى الجملة اي الفعلية كما في الاوضح **قوله** وعليه اي القول بالظرفية
قوله فعاملها جوابها الظاهر ان المراد ما في جوابها من فعل
او شبهه وانما هو العامل دون شرطها لان القائلين بالاسمية
يزعمون انها مضافة لما يليها والمضاف اليه وجزؤه لا يعملان
في المضاف ولا فيما قبله الا اذا كان المضاف غيرا وقصد بها
النفي فيجوز ان يتقدم عليها معمول ما اضيفت اليه كما تقدم

معمول

معمول المنفي بلا نحو نحو زيدا غير ضارب قال شيخنا العلامة الغنيمي
لكن ينظر لو كان الجواب جملة اسمية جامدة الطرفين نحو لما جاءني
الرجلان فزيد احدهما مثلا انتهى وهو مبني على انها تجاب
بالجملة الاسمية وعليه ابن مالك لكنه لم يذكر الا اسمية خبرها
لا اسمية خبرها وصفا مشتقا فضلا عن كونه جامدا ولعل
المثال المذكور غير عربي **قوله** وربما انها اجيبت الخ فالاول كقوله
تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته والثاني كقوله تعالى
فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وفي قوله وربما مع اقتصاره على
ان العامل الجواب ميل الى القول بالحرفية ولكن هذا منه تبعا للمص
مبني على ان شرطها لا يعمل لما مر وقد يمنع لان القائلين باسميتها
لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح في المغني بذلك
في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان
اذا عندهم غير مضافة كما يقول الجميع اذا جزمت **قوله**
ولا خلاف بينهما الظاهر ان الحصار لما في الايجابية التي بمعنى
الا والنافية والوجودية مع انها قد تجيء فعلا ومفعولا نحو لم لما
يلموا من لمت الشيء اي جمعته **قوله** واعلم ان الحروف ستة انواع
الخ المذكور في عباراتهم ان الحرف ثلاثة اقسام مشترك ومختص
بالاسم ومختص بالافعال وان حق المشترك الاهمال وحق
المختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وهو وان
لزم منه صيرورة الاقسام ستة لا ثمانية كما ستعلم لكن افاد
ان الاصل في المشترك الاهمال وفي المختص العمل الخاص لا الاهمال
ولا العمل الغير الخاص كالرفع والنصب وان ما خالف ذلك
خارج عن الاصل وما ذكره الشارح لا يفيد ذلك بل توهم ان كل

ذلك على الاصل فمن العجب التعرض في شرح كلامه لكون حق المختص
العمل وحق المشترك عدمه من غير بيان الاصل وما هو الحق والواجب
في كل قسم ونحن نبين في كل قسم حكمه الثابت على ترتيب الشم
وعن شبهة نبحث وهي ما المقتضي لكون حق المشترك الاهمال
والظاهر ان حقه عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا
حتى اذا عمل عملا غير خاص لم يحتاج لنكتة لكنهم بينوا
نكتة ذلك كما تعرفه قوله ولا يعمل اي على ما هو الاصل
والحق الواجب له قوله ولكنه يعمل على خلاف الاصل قوله
كالاحرف المشبهة بليس افاد انها عملت لما رهن الحمل على ليس
قال غيره على ان من العرب من يهملهن على الاصل وهذا مبني
على ان حق المشترك الاهمال وفيه ما عرفت وظاهر صنيعهم
هنا ان ليس في المشترك ما يعمل عملا خاصا وقد يقال ان
حتى حرف مشترك وعملت الجر في الاسماء وهو عمل خاص واما
النصب في الافعال فليس مختصا مع ان الصحيح انه ليس
بها بل بان مضمرة بعدها ويجاب بان حتى الجارة ليست
مشتركة ودخولها على الافعال انما هو في الظاهر وفي الحقيقة
انما دخلت على المصدر المؤول قوله الثالثة ما تختص بالاسماء ويعمل
اي على الاصل والاصل الواجب له قال ابن النحاس وانما كان الاختصاص
موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص وايضاحه ان اختصاص
الشيء بالشيء دليل على قوة تاثيره فيه فاذا اثر في المعنى اثر
في اللفظ ليكون اللفظ على حسب المعنى قوله والرفع والنصب
هذا ليس على الاصل بخلاف ما قبله لان الرفع والنصب غير
خاصين بالاسم ولهذا احتاجوا لتعليله وقوله ما لا يختص

بالاسماء

75

بالاسماء والافعال اي بواحد منهما والا فهو مختص بهما فلا يدخل
على غيرهما وكذا يقال في قوله ما لا يختص بهما فلا يدخل على غيرهما
وكذا يقال في قوله ما لا يختص بهما ولما قال الاشموني ان حق المختص
ان يعمل العمل الخاص بقبيله قال وانما لم يعمل ان واخواتها والحرف
الجر لما سنذكر في موضعه وانما عملت لن اي واخواتها النصب
دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على ان
بعضهم جزم بها كما سيأتي انتهى قوله ولا يعمل فيها كلام التعرض
اي على خلاف الاصل والواجب لانها صارت كجزء من الاسم لانها تعين
المسمى تعيين الاوصاف قوله ويعمل فيها الجزم كلم اي على ما هو
الاصل والحق الواجب قوله او النصب كلن فيه ما علمت لان
النصب لا يختص بالفعل قوله ولا يعمل فيها كقد الخ اما السين
وسوف فلانها كجزء من الفعل اذ الفعل كان داخلا على الزمان
المحتمل وهما يخصصانه حتى يدل على ما وضع له فهما معه
بمنزلة فعل هو موضوع دال على الزمان المستقبل من غير اشتراك
واما قد فتدخل على الماضي والمستقبل ثم انها تقرب الماضي من
الحال وهذا تاثير في زمان الفعل فصارت كالسين وكونها
كالجزء من الفعل لا يفصل بينهما فاصل قوله وجميع الحروف
مبنية ولو وليت في نحو اليوم على لو وهل ينفي شائبة اسمان
لان المراد لفظهما كما علم مما مر ومثلهما ما اشبههما قوله لا تتصرف
اي تصرف الافعال فلا يرد نحو سوف في سوف قوله ولا يعتقب
عليها الخ هذا كاف في البناء من غير حاجة الى عدم التصرف قوله
الكلام الخ الى فهم الحقيقة لان ال الداخلة على المفردات لبيانها كما
في المطول ويوافقه ما مر في بحث الكلمة لكن قال بعضهم ال

فيجب لن عملت النصب دون الجزم

في الكلام المحصور اي بهذا اللفظ الخاص لقوله عبارة لان المعبر
به اللفظ وهذا اوضح في عبارة المص كما وقع في عبارة من قال
الكلام عند اللغويين عبارة الخ وحينئذ فما مر عن المطول
مفروض فيما لم يمنع منه مانع فتدبر قوله لغة بين
المعنى اللغوي لتظهر المناسبة بينه وبين المنقول اليه قوله
عبارة اي معبر به وهي مصدر عبر كنصر اي تلفظ بما يدل استعمل
بمعنى اسم المفعول قوله عن القول اي ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا
قوله وما كان مكتفيا بنفسه اي وعبارة عما كان مكتفيا بنفسه
في اداء المراد عن القول من اشارة وكتابة وعقد ونصب ولسان
حال ففيه التعرض لاطلاق الكلام على القول ولهذا قيل
انه اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يحمل النقل عنه
وافاد انه لا بد من كون الاشارة مفهمة وكذا الكتابة فلو كتب
زيد وحده لم يسم كلاما لان الكتابة انما سميت كلاما لقيامها
مقام الكلام قال المص وقد يعترض في ذلك بانه ينبغي تسمية
ذلك كلاما لانه اطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط فيه ما
ذكر قال شيخنا وفيه ان المجاز لا بد فيه من علاقة وقرينة
وان تكون تلك العلاقة معتبرة فما كل علاقة تمكن في المجاز
قوله لفظا اي عربيا لان النحو انما وضع للبحث عن احوال اللفظ
العربي قوله اي ملفوظا اي لا الرمي فانه فعل الرامي والكلمات
حاصلة منه فهي مرمية وفعل الشخص ليس هو الكلام
بل الكلام متعلقه وبما ذكر من اللفظ بمعنى الملفوظ
اندفع ان اللفظ جمع لفظة فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما
وجد فيه ثلاث قوله كالخلق بمعنى المخلوق في انه مصدر

وكان لفظا عبارة

اليه

بمعنى

76

بمعنى اسم المفعول الا ان الاول حقيقة عرفية والثاني مجاز مرسل
قوله ثم خص بالرمي من الفم اعلم انه اختلف في اللفظ في اللغة
فقيل انه بمعنى الرمي مطلقا يقال لفظت الثمرة ولفظت
النواة ولو يدون ادخالها الفم كذا في الحواشي العصامية على
الجامي وقال في شرحه للمصدرية انه الرمي من الفم لا مطلقا
كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس
وكلام الش موافق للاول لكن قوله ثم خص مراده في الاستعمال
اللغوي لا في اصل اللغة لان هذا المعنى محتمل انه حقيقة
وانه مجاز من حيث خصوص كون الرمي من الفم اما من
حيث كونه رميا فهو من افراد الموضوع له قوله ثم اطلق عليه
اي على الملفوظ من اطلاق المصدر على اسم المفعول اي
على معنى اسم المفعول وظاهره في اللغة وانه اعم من ان
يكون الملفوظ الحروف او غيرها كالنواة من الفم وقال غيره
ان الاطلاق نحوي وانه خاص بكون الملفوظ الحروف الهجائية
قوله ما ليس بلفظ اي مما تقدم وله عموم مفيد ولهذا صح
قوله خرج ولا ضرورة الى قول بعضهم بتصدير الحد باللفظ
لم تدخل الدوال الاربع كما اشرنا اليه في تعريف الكلمة ومنه
يظهر انه كان الاظهر ان يقول مما هو مفيد لابهام قوله وان
كان مفيدا انه لا فرق بين كون ما خرج مما ليس بلفظ مفيدا
او غير مفيد مع ان الذي اخرج منه ذلك هو المفيد لكن
يمكن ان يوجه كلامه بان قوله وان كان مفيدا جملة حالية
وهي حال لازمة قوله اي دال المراد الدلالة الوضعية بان
يدل على معنى عينه الواضع بازائه فان قيل فيلزم خروج

المجاز فانه غير موضوع قلت ممنوع بل هو موضوع بالنوع
بل المركب مطلقا وان كان وضعه نوعيا قوله من المتكلم هو
ارجح الاقوال لان السكوت خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة
المتكلم كذلك السكوت صفته ايضا قوله منتظر الشي اخراجب
انتظارا تاما كالذي يبقي مع المسند بدون المسند اليه
وبالعكس بخلافه الناقص كانتظار نحو المفعول والحق ان
الفعل المتعدي انما يتوقف علي تعقل شي ما لا علي تعقل
المفعول به خلافا لابن الحاجب والمص وشي ما معلوم لكل شخص
فلا ينتظر ان يذكر المتكلم المفعول به للتعقل وانما ينتظره
لاجل الربط وبيان الواقع وبذكر الفاعل قد علم في الجملة
وحصل الربط فلا يبقي انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول
كان كذلك فيكون معه كلاما لانا نقول الاحتياج الي خصوص
الفاعل لاجل بنا الفعل له ولو بني للمفعول كفي المفعول
قوله فالمراد بها الفايدة التامة محل توقف قوله اي التركيبية
توهم ان التركيبية تامة مطلقا وليس كذلك فان المركبات
الموقوفة علي غيرها غير تامة فهو تفسير بالاعم قوله
والاسنادي المسمي به اي ما فيه اسناد في الاصل لا الحال لانه
لا يكون الا مفيدا وينبغي عليه ان يقول والاسنادي الموقوف
علي غيره نحو ان قام زيد واسقاطه مناسب لتفسيره الفايدة
التامة بالتركيبية لكنه غير ظاهر كما مر ودخل فيه ما لا يجهل
معناه كما ياتي عن المص انه حرر ان المفيد لا يشمله قوله المفيد بالفعل
كان المراد به المفيد فايدة جديدة بان يفيد المخاطب ما يجهله
فانه يختلف هل يشترط في الكلام ذلك او تكفي الفايدة الوضعية
بان

بان يحسن السكوت بالمعني السابق ولو فيما لا يجهله احد
والوجه الثاني قال ابو حيان والا لكان الشي الواحد كلاما وغير
كلام اذا خوطب به من يجهله ثم خوطب به ثانيا او من لا يجهله
وتعدد الزمان والمخاطب به لا يخرجه عن كونه واحدا لغة وعرفا
ومحل الخلاف اما اذا ابتدي به فيصح ان يقال زيد قائم كما ان
النار حارة انتهي وقد يوخذ من تعليل ابي حيان ان محل
الخلاف ما قد يجهل ويفيد بالوضع وحينيذ فينبغي ما هو
معلوم الثبوت او الانتفا بالضرورة غير مفيد اتفاقا لانه
لا يجهله احد لكون كلام الشيخ وكلامه عام بدليل ما مثلا به من
نحو السما فوقنا والنار حارة فليحرر ثم ان قوله ومحل الخلاف
الخ لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد مجموع المشبه والمشبه به
فليس الكلام فيه او المشبه به فقط كما هو الظاهر فهو ليس
بكلام لانه مفرد تاويلا فليحرر والاوجه ان الفايدة المعتبرة
في الكلام هي المعتبرة في باب الابتدا وان كلما صح الابتدا به
كان كلاما اصطلاحا وبالعكس وان تفاوت الحال بالنسبة
لاعتبار الفايدة الجديدة وعدم اعتبارها لان كلا منهم
هناك صرح في صحة الابتدا بالمعرفة ولو فيما لا يجهل ولو اختلف
البابان لزم اما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتدا
او العكس وكلاهما بعيد قوله يغني عن ذكر التركيب اي بناء
علي الاكتفا به لان الالتزام في التعارف عند اهل هذه
الفنون قوله يستلزم التركيب اي لفظا او تقديرا كنعم
وبلي في الجواب وبذلك يسقط زعم ابن طلحة انه قد يكون
بسيطا مستدلا بحصول الافادة بما ذكر من غير تركيب لكن

تقديرا ان الافادة توجد بلا تركيب في الاعداد المسرودة قوله
فغير مسلم نقل في النكت ان المص قال في تعليقه على الالفية
ان المختار في حد المفيد انه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود
ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه انتهى وحينئذ فالاعتذار
مسلم موافق لكلام المص غاية الامر ان زيادته مقصور في
المغني والشذور تصريح بما علم التزاما واذا عرفت ذلك علمت
ان قيد القصد كالتركيب وان ما اقتضاه كلام الشيخ خالد من
الخلاف في اشتراط القصد غير ظاهر لانه يقتضي ان بعضهم
يقول بان ما يتلفظ به المجنون والساهي قد يكون كلاما مفيدا
بل وان المص في هذا الكتاب يرى بذلك وهو في غاية البعد
قوله بين اللفظ والافادة اي وذي الافادة او الافادة
بمعنى المفيد لان النسبة المذكورة بين اللفظ والمفيد لا بين
اللفظ والافادة قوله ستة بقي عليه سابعة وهي تاليفه
من اسم وجملة وثامنة وهي تاليفه من حرف واسم نحو الا ماء
لان الا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا
وتم الكلام حملا على المعنى وهو اتمنى ماء وقد يقال هذه
ترجع للتركيبة من فعل واسم كما قالوا في الجواب عن نحو يا
زيد وان امكن الفرق بان يا نائبة عن ادعو والا ليست نائبة
عن اتمنى بل بمعناه هذا الذي في اكثر النسخ ستة بالتاء وفيه
نظر لان المعدود مؤنث لان صور جمع صورة فيجب تذكير
العدد ويجاب بان محل تذكير العدد مع المؤنث وتانيثه
مع المذكر اذا كان المميز وهو المعدود مذكورا بعد اسم العدد
واما اذا تقدم فيجوز في اسم العدد الحاق التاء وعدمها مع كل

من

78

من المذكر والمؤنث على ما نقل الاستاذ الصفدي عن النووي وسياتي
ما فيه في باب العدد وبما عرفت من ان المميز هنا مذكور لكنه
مقدم عرفت انه لا يصح الجواب بان المميز هنا محذوف وعند حذف
المميز نحو واتبعه بست من شوال اي ستة ايام على ان السبكي
فيه كلاما ياتي قوله اسمان قال المص في شرحه ولم ار بعض صور
وذكرها قال شيخنا العلامة الغنيمي وانظر المبتدا الذي لا خبر له
نحو اقل رجل يقول ذلك فانه خارج عن الاربعة ثم ان ابا حيان
حين عد الصور قال ما نصه واسمان مع حرف نحو اقائم
الزيدان وههنا دون حرف على مذهب ابي الحسن فتامله قوله
جملة الشرط وجوابه والقسم وجوابه تبع فيه المص والذي في الرضي
ان جزأي الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية
والقسمية لان قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود
لذاته واخرج الذي في الجملة القسمية لانها للتوكيد جواب
القسم والذي في الشرطية لانها قيد الجزاء وقال السيد جواب
القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان
الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده
لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا
بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر ذلك بالتامل في قولك
ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب
اصلا ويكون هذا الكلام صادقا مع انتفاء مدلوله في الواقع
بالكلية وتحقيق البحث يعلم من المطول وحاشية السيد
في بحث تقييد المسند بالشرط قوله وهو خبر ان احتمل الصدق
والكذب اي جوز العقل صدق مفهومه وكذبه لو لم يعلم

للزنه الخفيفة من تركيب اسم هو المبتدا وجملة هي الصفة والمضاف الى المبتدا خرج

بالاسناد

تحقق مفهومه او عدمه او بحسب لغة العرب بمعنى ان الوصف
باي منهما لا يكون خطأ بحسبها فلا تنتقض بالاخبار التي لا يجوز
العقل صدقها او كذبها كالارض فوقنا والنار حارة والمراد
في التعريف الكلام المطابق او المعنى البديهي الذي يعرفه
كل احد وان لم يعرف معنى الخبر لا الخبر المطابق للواقع فلا دور
قوله والاصح انحصاره فيهما مقابله انه ينقسم الى ثلاثة اقسام
لانه ما لا يحتمل الصدق والكذب ان تأخر وجود معناه عن وجود
اللفظ كاضرب فطلب وان قارنه فانشاء قال الشمس
البرماوي ويظهر ترجيحه لانه اما اصطلاح فلا مشاحة
فيه او لا فقابله قد ميز بين الطلب والانشاء وقال شيخ والد
الاسلام الخلاف لفظي فمن ثنى القسمة جعل لفظ الطلب
او الانشاء المعنى واحد متفاوتة افراده ومن ثلثها جعل
كلا منهما المفرد من ذلك المعنى انتهى ولك ان تقول كلام
المص في شرح الشذور يدل على عدم صحة التمييز والتغاير
بين الافراد لان نحو اضرب مدلوله طلب الضرب ومقارن
للفظ وانما يتأخر الامتثال وايجاد المطلوب فتدبر
واعلم ان قولهم ان اللفظ في الكلام الانشائي [illegible] المعنى
يتم في الاصطلاحيات كانت يتلى معناه الذي هو التمليك
ويوجده فلا يتحقق بدونه لا في نحو اضرب وما احسن زيدا
فلابد من تاويل قولهم بالنسبة له اما على ان المراد في نحو
اضرب انه انشاء الطلب اللفظي وهو النطق بهذا اللفظ
الموضوع للطلب فيكون المعنى في قولهم انه انشاء المعنى
على المسامحة وليس المراد المعنى الموضوع له اللفظ لثبوته

وان لم

79

وان لم يوجد اللفظ لان الطلب ميل النفس وهو متحقق وجد
اللفظ او لا وكذا التعجب الذي هو انفعال النفس عند ادراك
ما لا يتحقق سببه سواء وجد اللفظ كما احسن زيدا ام لا واما على
ان المراد بانشاء المعنى ايجاده فهم ذات المعنى منه وان
اللفظ وضع للمعنى لا لحكايته وبيان ثبوته كما في الخبر قوله
وان الجملة اعم منه الكلام عموما مطلقا اذ شرطه الافادة بخلافها
ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الصلة والاصل في
الاطلاق الحقيقة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما
ومقابل الاصح القول بترادفهما وهو ظاهر كلام الزمخشري
واطلاق الجملة على ما تقدم مجازي باعتبار ما كان لان كلا
منها كان جملة قال في شرح الحدود والاعم هنا بمعنى العام
فهي لمجرد الابتداء هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى
الاستعمال فهو على بابه انتهى قوله واقل ائتلافه يرد عليه
النداء على ما مر قوله كهذا زيد لو اسقط ها التنبيه كان اولى
قوله او حكما منه نحو جسق مهمل لان اللفظ اذا اريد به نفسه
يجري عليه احكام الاسم وان كان مهملا واما القول بان
تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة لانه يبقى الاشكال
في انه مضاف اليه والمضاف اليه لا يكون الا اسما قوله مع
مرفوعه المستتر كذا قيد في التصريح وفي المختصر للسعد في
بحث تقديم المسند اليه انه كالوصف مع مرفوعه المستتر وعلله
في المطول بانه جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه
قاله وهذا معنى قول السكاكي واتبعه في حكم الافراد نحو انا
عارف ابو كان جعل تابعا لعارف المسند الى ضمير عارف

وادنى نحو زيد لو [illegible]
[illegible] بعمرو ونحوه [illegible]
لا ينصرف ولا يكون فيه تنوين
لانه [illegible] حرف صح

المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد انتهى وقضية كلام الشارح
ان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد مطلقا وفي المطول
بعد قوله ولهذا لم يحكم بانه مع الضمير جملة ما نصه واما في صلة
الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة
الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل
انتهى وفيه ان المقرر انه شبه الجملة كالظرف لا جملة وما ذكره
من ان الوصف مع مرفوعه الظاهر ليس جملة ذكره في باب
الفصل والوصل وسنذكر كلامه لكن قال السيد في حواشيه هناك
واما نحو اقائم الزيدان فكلام وجملة لانه مؤول بالفعل
فاسناده اصلي وايضا مقصود بالذات والصلة الواقعة
صلة مع فاعلها جملة لكون اسنادها اصليا لتاويلها بالفعل
وليست بكلام اذ ليس اسنادها مقصودا لذاته انتهى وذكر
نحوه في حواشي شرح المفتاح وعموم قوله والصفة الواقعة
صلة الخ يشمل الفاعل المضمر فيكون موافقا لما مر عن
المطول وقوله واما نحو اقائم الزيدان الخ ماخوذ من الرضي والمراد
به ما كان الوصف فيه معتمدا او يدخل فيه المعتمد على المبتدا
وغيره مما تقرر في باب اعمال الصفات وحينئذ فالوصف مع مرفوعه
في نحو قائم ابوه جملة وهذا يخالف ما ذكره السعد والسكاكي
في بحث تقديم المسند اليه ورايت بخط المص في هوامش ابن
الناظم في باب المبتدا والخبر ان قلت اذا قلنا زيد قائم ابوه
هلا كان الوصف مع مرفوعه جملة فهذه مسئلة كثيرا ما يسال
عنها وفيها جوابان احدهما ان جريان الوصف مجرى الفعل
في العمل انما نشا من جهة اعتماد الوصف على المبتدا فيكون

المبتدا شرطا في كون الوصف وفاعله جملة فما صدق انا اذا جينا للمبتدا
بخبر هو جملة اعترض بانه يلزم منه ان لا يكون قام في زيد قام جملة
لان الفاعل انما جا بعد المبتدا اذ لو قدر اصله قام كان لا مرجع
له والجواب ان قام مع فاعله جملة قطعا جا المبتدا او لم يجئ ولم
يتوقف فاعله على ان مجي المبتدا بدليل قام زيد وانما توقف على
المبتدا ههنا الفاعل الخاص وهو الضمير بخلاف الوصف
من حيث هو وصف فيتوقف على المبتدا او ما يكون بمنزلة
الجواب الثاني ان الوصف وفاعله لمسمى واحد فهما كشيء واحد
والشيء الواحد ليس جملة فكذا ما نزل منزلة الشيء الواحد ولا
كذلك الفعل والفاعل فان الفعل عرض والفاعل جوهر وهما
غيران فلا يمكن ان ينزلان منزلة الشيء الواحد وهذا الجواب قد
يعترض بان المبتدا والخبر جملة مع انهما بمنزلة الشيء الواحد
لانهما لمسمى واحد وقد يجاب بالفرق وهو ان مشابهة الوصف
ومرفوعه للشيء الواحد من ثلاثة اوجه كونهما لمسمى واحد
وهذا يشاركه فيه المبتدا والخبر وان الفاعل ابدا مع رافعه
كالشيء الواحد وهذا يشاركه فيه فاعل الفعل وان فاعل
الوصف في بعض الاحيان يكون كالشيء الواحد الذي لا وجود
له وذلك لانه اذا كان ضميرا لم يكن له لفظ اذ لم ينفصل سواء
كان لغايب او غيره تقول زيد قائم وانا قائم وانت قائم وانما
يستتر في الفعل ضمير الغايب فقط فدل على شدة اشتراك
الوصف به للزوم استتاره فيه فان قلت هلا قيدت كلامك
بالالف والواو قلت ليست الالف والواو في قايمان وقايمون
مثلهما في يقومان ويقومون بدليل انقلابهما للعوامل وانما

هما بمنزلة رجلان ورجلان انتهى وهو صريح في ان الوصف مع مرفوعه
الظاهر ليس جملة وان اعتمد على المبتدا ولا فرق بين الاعتماد على
المبتدا وغيره من نفي او استفهام قوله ولا فرق بين الاعتماد الخ اي
لان العلة في الجميع انه في تاويل الفعل كما مر وعبارة الرضي واما
نحو اقائم الزيدان فانما كان كلاما لانه بمنزلة الفعل وبمعنا كاسماء
الافعال انتهت وقوله ويحتمل الفرق هذا هو الحق
لان الوصف المعتمد على المبتدا ظهر في لفظه الاعراب الذي
استحقه ذلك المبتدا ولو كان جملة كان الاعراب للمحل ومثله المعتمد
على موصوف او ذي حال ففي الجميع المحكوم عليه بالخبرية
والموصوفية والحالية انما هو الوصف وحده وهو مفرد لظهور
اثر الطالب المتقدم عليه للعمل فيه واما نحو اقائم الزيدان
فلم يطلبه شيء متقدم عليه ليظهر اثره فحكم على الوصف مع
مرفوعه بانه جملة لا محل لها من الاعراب فنحو اقائم الزيدان
وما قائم العمران ليس جملة هذا ويحتمل الفرق بين
الوصف المعتمد على مبتدا الواقع خبرا عنه ومثله المعتمد على
موصوف الواقع صفة نحو مررت برجل قائم ابوه وبين غيره
فتدبر وافاد بهذا ان بين الجملة والكلام من النسب العموم
والخصوص الوجهي اذ لا شبهة ان الوصف مع مرفوعه الظاهر
كلام اذا اعتمد اتفاقا وان لم يعتمد عند الاخفش وابن مالك
ومن تبعهما لانه لا يشترط في الكلام الاسناد الاصلي نعم من
يشترطه كالرضي لا يجعل المصدر والصفات المسندة الى
فاعلها كلاما وتبعه في المطول فقال في اول باب الفصل
والوصل الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان

الكلام

81 الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة
ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر
والصفات المسندة الى فاعلها ليست جملة ولا كلاما لان اسنادها
ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او شرطا او حالا
جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته انتهى
فان القوم لم يذكروا في النسبة بينهما الا التساوي والعموم
والخصوص المطلق نعم اورد بعضهم على ذلك الا ان كلام الرجل
ويجاب بان ذلك ليس متفقا عليه وايضا فهو فرد نادر نظر
فيه لجانب المعنى وبملاحظته يكون جملة ولولا ملاحظة
المعنى لزم وجود الكلام بلا اسناد كما لا يخفى قوله بدليل انه
لا يبرز في تثنية ولا جمع اي والالف في قائمان والواو في
قائمون علامة اعراب بدليل انقلابهما للعوامل كما مر عن
المغني لا ضمير كما في تقومان ويقومون واستدل السكاكي بعدم
تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو
قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو
رجل قوله فليتامل لعل وجه الامر بالتامل ان كون
الاسمين في حكم اسم واحد لا يخرجهما عن كونهما اسمين قوله او
من فعل واسم قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل
واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر قوله ونعم
العبد اشار به الى انه لا فرق في الفعل بين المتصرف وغيره
لكن قال شيخنا العلامة الغنيمي لا يظهر التمثيل به بناء على
كون المخصوص بالمدح مبتدا مؤخرا والجملة قبله خبره فتامل
اي لانه حينئذ يكون من المتالف من اسم وجملة بخلافه ان

جعل المخصوص خبر المبتدا المحذوف او مبتدا خبره محذوف لانه
يكون من جملة اخرى والجملة قبله تمت بالفعل والاسم لكن
انت خبير بان المخصوص في المثال غير مذكور فلا يتعدد من اجزاء
الكلام قوله ان يتلفظ بهما معا معية لفظ لا اخرى بمعنى
البعدية او مع لا يقتضي الاتحاد في الزمن كما صرح به بعضهم
قوله على الصحيح مقابله ما ذهب اليه ابن طلحة ومر ما فيه
قوله وقوع الالفة الخ الظاهر ان المراد بالالفة المناسبة
والارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى او اضافتها
اليها او وصفها بها او نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شيء من
ذلك كما قام قوله فهو اخص من التركيب اي مطلقا قوله
فصل هو كغيره من التراجم عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة
على تلك المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها لتميزها
عنها او مفصولة عنها وتقدم عند قول الشارح تنبيه من جهة
الاعراب ما يجري نظيره هنا قوله وعلاماته اي علامات انواعه
وكان الظاهر وعلاماتها لذكر الانواع قبل الضمير التي
العلامات لها في الحقيقة قوله وانواع الاعراب اي من حيث
هو من غير نظر الى كونه اعراب اسم او فعل فلا يرد انه ان اراد
انواع اعراب الاسم او الفعل فهي ثلاثة فقط وان اراد انواع
اعرابهما فهي ستة والنوع والضرب والصنف والقسم الفاظ
متقاربة المعنى او متحدته بمعنى ان بعض افراده مسمى
بالرفع وهكذا فلا حاجة الى اثبات كونها انواعا منطقية
لان كونها كذلك متوقف على اثبات اتحاد حقيقة افراد
كل نوع كالضمة والواو والالف والنون للرفع وهو متعلق

صح والوارد في قوله وانواع الاعراب مستفاد ... وهو قليل جدا والمعمول ... الجملة للاستقلال بدون ... كما قاله الشهاب القاسم في حواشيه على المختصر

اذ القدر المشترك بين هذه الاربعة مثلا وهو مطلق
اللفظ ليس تمام حقيقتها والا كان جميع افراد الانواع
الاربعة نوعا واحدا وقول الشارح الذي هو جنس لها عند
النحاة يشير لذلك قوله اربعة ذكره ولم يقتصر على التفصيل
محافظة على فوايد الاجمال والتفصيل ولانه يحتمل الزيادة
والنقص وبذكر العدد ينتفي او يندفع ذلك الاحتمال
وللاشارة الى ان الخبر مجموع رفع وما عطف عليه كما مرت
الاشارة لنظيره قوله بالاستقراء اي لا العقل قوله وهي
رفع جعل قوله رفع وما عطف عليه خبر لمبتدا محذوف
والظاهر انه بدل مفصل من مجمل وعلى كل يحتاج لجعل
العطف سابقا على الاخبار او البدلية على ما علم مما مر
في نظايره ثم الاولى وهو بالتذكير مراعاة للخبر قوله حركة
او حرف اي يتحقق ويتصور بهما فلا ينافي ان الرفع
هو الحركة والحرف على الاصح من ان الاعراب لفظي وكان الظاهر
ان يقول وهو الحركة والحرف على وجه مخصوص وقس عليه
ما بعده واو للتنويع فاندفع ما قيل ان الرفع ليس احد
الامرين من غير تعيين ومثله ما بعده قوله بذلك اي المذكور
وليس افراد الاشارة لانها بعد العطف باو لان او التي
يفرد بعدها نحو الاشارة التي للشك لا التي للتنويع كما هنا
قوله او حذف اي للنون قوله وكلاهما يوجد ظاهره انه
جعل قوله في اسم وفعل خبر لمبتدا محذوف وهو غير متعين
لجواز جعله صفة لرفع ونصب والمزج لا يضر المجموع كلاما
واحدا حقيقة بل يصيره كالكلام الواحد فلا يضر التصريح

قوله لجعل العطف الخ ولا شك ان
العطف سابق على الاخبار او البدل
لان الخبر مجموع المعاطيف ونفرا
المجموع من حيث هو مجموع متاخر عنه
كل فرد وكذلك البدل

بمتعلق الجر مع كونها كونا عاما في المدخ على ان ما ذكره بمنزلة
ان يقول الجر متعلق بمحذوفه وجوبا تقديره يوجد بهذا
وقدر في التصريح هنا يشتركان وفيما بعده يختص فقال
رفع ونصب يشتركان في اسم وجر مختص بمعنى في اسم
وجزم مختص بمعنى في فعل انتهى وذلك هو المناسب
لانه انما يقدر المتعلق عاما حيث لم تقم قرينة على الخصوص
وكان الشارح عدل عنه لان الرفع والنصب لا يشتركان في
الاسم والفعل بل الامر بالعكس ثم انه قدر اولا الفعل
وثانيا الاسم اشارة لجواز الامرين واما تقديره ثانيا
بمعنى فلان الاختصاص لا يتعدى بفي بل بالبا **قوله**
نحو زيد يقوم اي نحو الرفع في ذلك وقس عليه ما بعده
قوله ولان كل مجرور اي بحرف او بالمضاف فلا حاجة الى
زيادة ان المضاف اليه في الاضافة المعنوية الغرض منه
تعريف المضاف اليه او تخصيصه وهما من خواص الاسم
والاضافة اللفظية فرع المعنوية ومحمولة عليها **قوله**
بسكون وهو حذف الحركة **قوله** او حذف لحرف العلة من المعتل
والنون من الافعال الخمسة ولو قال وجزم بحذف كان
اخصر **قوله** وقيل انما اختص الخ نقله ابن مالك وذكر قبله
ما نصه انما اختص الجر بالاسم لامتناع دخول عامله على
الفعل وانما اختص الجزم بالفعل لامتناع دخول عامله
على الاسم **قوله** وقيل الخ انما بينا ولعل وجه التمريض ان الاسم
انه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه وذلك لان التقا
الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يودي وجوده الى

عدمه

عدمه وذلك لان التقا الساكنين يندفع بتحريك التنوين فلا يودي
وجوده الى عدمه وايضا فتحريكه يودي الى عدمه في اللفظ لا في
التقدير نحو لم يكن الذين كفروا قال شيخنا الغنيمي ويمكن
ان يوجه بانه لو جوز دخوله حيث لا يودي الى محذور بان
يدخل الاسماء التي لا تنوين فيها كما ان الجر بالكسرة لا يدخل
كل الاسماء وانما يدخل المنصرف منها لوجود المانع من
الدخول فتامله **قوله** فيحرك الساكن الاول يعني كما هو الغا
قوله لعدم استغنا الكلام عنه اي بالنسبة الى النصب والجر
فاندفع ما قيل ان الكلام قد يتالف من كلمتين مبنيتين
وان اجيب عنه بان المراد بالرفع ولو حكما واندفع ايضا
ايراد نحو الاما فانه كلام ولا رفع فيه **قوله** لاشتراك الاسم
والفعل فيه اي فهو اعم والاعم اقدم واسبق الى الفهم فناسب
ان يقدم في الذكر لكن فيه ان المشترك كالمركب والمختص
كالبسيط والمركب من شيئين يوخر عنهما واجاب بان النكات
لا تتزاحم **قوله** وكون الحركات اي والحروف والحذف **قوله** ما اختلف
به اخر المعرب الخ ما عبارة عن حركة او حرف او سكون او حذف
فاندفع النقض بالعامل والمقتضي والاسناد والكلم والسكون
المتقدم او اللاحق والمركب منها ومن الحركة فان كلا منها
وان كان سببا للاختلاف لكن ليس الحركة والحرف وبقي النقض
بما اذا كان العامل حرفا واحدا كحرف الجر فلو اريد بحرف حرف
المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة اولا ان يراد حرف
اخر لم يتجه ورود ذلك ولو جعلت ما على عمومها خرج العامل
وما بعده بالسببية القريبة المفهومة من البا وان نوزع فيه

وبفعل

بالنسبة للمركب منها ومن الحركة لان سببه قريب وخرج بقيد
الاخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءني امرفان ما قبل الاخر
تابع للاخر وباضافة الاخر الى المعرب ما به يختلف آخر
الاسم المبني نحو مَنْ أَبِيكَ ومَنُ أبُوكَ وآخر الحروف نحو مِنِ ابيك
ومن البصرة ومن ثم لا يقال اذا كانت الحركات والحروف
انواع الاعراب وقد تقرر ايضا انها انواع البنا لزم اجتماع
الاعراب والبنا على ذات واحدة وهو مستحيل لانهما ضدان
لانا نقول ليست المذكورات بمجردها اعرابا ولا بناء حتى يلزم
ما ذكر بل ان كانت مجلوبة للعامل فهي اعراب والا فان لزمت
الاخر فهي بناء والا فهي اعم من الاعراب والبناء والرفع
والنصب والجر والجزم مخصوص عند البصريين بالاعراب
والضم والفتح والكسر بالبناء واما الضمة والفتحة والكسرة
فتعم الحركات الاعرابية والبنائية وعز هذا كالضمة قاف
قفل والكوفي يطلق كلا على كل فان قيل جعل المذكورات
انواعا ينافي جعل بعضها اصولا وبعضها فروعا لان
الاصالة والفرعية لا تعقل في الانواع بخلاف العلامات
قلت الانواع التي لا تعقل فيها ذلك المنطقية وليست
مرادة ولو سلم ارادتها فالممتنع تفرع بعض افراد النوع
على بعض من حيث كونها افرادا لذلك النوع والمراد بالاصالة
هنا ان تكون بعض الافراد اكثر استعمالا او اغلب او ارجح في
نظر الواضع وقيل هذا معقول في الانواع ودايما في جميع
الاوقات بخلاف النصب والجر فيستغني عنهما دايما وخرج
ما به اختلاف اخر غلامي وبُصْرِيِّ ومشاربه بما خرج به

اختلاف

اختلاف اخر الاسم المبني لان كسر اخر الغلام وراء بصري وفتح
اخرهما ربه كان قبل التركيب فاختلف به اخر المبني ومن قال
لا بد من تقييد الاختلاف بالحيثية اي اختلف اخر المعرب
من حيث انه معرب لاخراج هو لم يتنبه لذلك فان قلت
لا يصدق التعريف على حرف الاعراب لانه اخر الكلمة ولا يكون
الشي سببا لاختلاف نفسه قلت الاخر اعم من كل حرف
مخصوص فالالف سبب لتبديل اخر الاسم من كونه باليا كونه
الفا ولولاها لكان بحاله فان قيل لا يحصل الاختلاف الا بحركتين
او حرفين فلا يصدق على كل منهما ولا على اعراب المعرب ابتدا
اذ لا اختلاف فيه اجيب بان المراد بالسببية ان يكون
له دخل في الاختلاف اما الحصول لحصوله بلا اختلاف الى شي
بعده وكل حركة كذلك في نفس الامر ولو في بعض المواضع
لا بالفعل او بالفعل لانه انتقل اليها من اعراب او سكون
قوله لاجله اي الاعراب قوله اختلاف اخر المعرب اي تغيره ذاتا
او صفة حقيقة او حكما وبقي من التعريف لاختلاف
العوامل لفظا او تقديرا وشرحه يعلم مما مر قوله لان
الاعراب عنده لفظي قال شيخنا الغنيمي يعني فيكون
الرفع نفسه وكذا ما بعده هو الاعراب لا لقب على الاعراب
هذا معنى كلامه ولك فيه نظر وهو انه يجوز ان يكون لفظ
الرفع وما بعده لقبه على الاعراب يعني على انواعه وهي
الاثار المخصوصة وذلك عرضا لكون الاعراب لفظيا
خلافا لما فهمه الشيخ ويتامل ما قررنا يندفع قوله ولان من
حق اللقب الا فان المراد بقوله والقاب الاعراب القاب انواع

قوله اي بتنبيه لو الكلام الاخير قوله ومن قال

فكلامه على حذف مضاف كما هو واضح وبعبارة اخرى من قال ان الاعراب لفظي فسر الرفع وما بعده بانه اثر مخصوص ومن قال انه معنوي فسره بانه تغيير مخصوص وح فلا فرق بين التعبير بانواع الاعراب والقاب الاعراب اذ من البين ان ليس المراد بالانواع لفظ الرفع وما بعده بل معناه نعم من عبر بالقاب الاعراب اراد لفظ الرفع مثلا لقب على النوع وتفسيره ح تابع للتفسير فان فسر بانه لفظي فسر مسمى اللقب وهو الرفع مثلا بانه اثر مخصوص وان فسر بانه معنوي فسر بانه تغيير مخصوص فتامله انتهى قوله اي المرفوع اشارة الى ان نايب الفاعل ضمير يعود الى المرفوع الذي استلزمه يرفع واراد بالمرفوع ما يصح رفعه لا المرفوع بالفعل حتى يلزم تحصيل الحاصل او اراد بيرفع معنى يوجد ويتحقق ويصح ان يكون نايب الفاعل ضميرا عائدا على اسم وفعل بتاويلهما بما ذكر ولا يجوز ان يكون نايب الفاعل قوله بضمة اي يوجد الرفع ويتحقق بوجود الضمة من تحقق الكلي في جزئيه لكن لا يناسب المستثنى الاتي ويحتمل ان يقرا يرفع بالبنا للفاعل على انه مسند لضمير المخاطب وقس على جميع ذلك نظايره بعده قوله ولهذه الانواع الاربعة علامات الخ بانه انما يتجه على القول بان الاعراب معنوي لا لفظي فالضمة علم ومسماه الرفع اشار الى دفع الاعتراض على قوله تبعا للقوم واجيب ايضا عن الاعتراض بانه لا منافاة بين جعل هذه الاشيا اعرابا وجعلها علامات اعراب وهذا الدفع ماخوذ من قول الشيخ خالد العلامات

جمع

جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم الذكور [illegible] بما حاصله انه ان اراد علم الجنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتانيث مع انه مصروف قطعا او علم الشخص فكذلك مع عدم تناولها لسائر افراد الرفع فهي اعراب من حيث عموم كونها اثرا اجلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص وبان العلامات هي الحركات والسكنات البنائية وهي الضم والفتح والكسر والسكون وذا العلامة هي الحركات والجزمات الاعرابية وهي الرفع والنصب والجر والجزم وان اتحدا في الخارج كما في الحد والمحدود وهذا ان رد الى ما قبله فذاك والا فالحركات البنائية يعتبر فيها ان لا تكون مجلوبة للعامل والحركات الاعرابية يعتبر فيها ان تكون مجلوبة له وشي واحد لا يكون مجلوبا وغير مجلوب فكيف يتصور اتحادها في الخارج وايضا فالاعراب هو الاثر الخارجي والقصد من وضع العلامة تمييز والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصور تمييز ولا دليل ومدلول واختار بعضهم في الجواب ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوي جرت على السنة المتاخرين المخالفين لهم في ذلك من غير قصد قوله لان الاعراب الخ هذا لا يفيد اصالة الفتحة بالنسبة لكسرة في الجمع بالف وتاء ولا اصالة الكسرة بالنسبة الى حذف النون في الافعال الخمسة الا عند تعذرها فقد يقال ما اعرب بالحروف لا يتعذر فيه الاعراب بالحركات لجواز تقدير الحركات ولهذا ذهب بعضهم الى تقدير الاعراب بالحركات فيه وقد صرح في الاسماء الستة بان اعرابها بالحركات ممكن قوله باعتبار المحل اي المواضع

التي تقع فيها النيابة قوله لا النايب الخ اما باعتباره فعشرة ثلاثة
تنوب عن الضمة واربعة عن الفتحة واثنان عن الكسرة وواحد
عن السكون قوله لشبهه بالفعل الخ توجيه تاخيره عما قبله واما
تقديمه على الامثلة الخمسة فلانه اشرف منها لانه اسم قوله
فكان ينبغي الخ فيه ان النكات لا تتزاحم وقد اسلف ان
تاخيره لشبهه بالفعل قوله وان لزم منه الفصل الخ به يعلم
ان الش لم يبال بقطع النظير عن نظيره فسقط ما قيل ان
المص ذكر المثنى وجمع المذكر السالم الى جانب الاسماء الستة
لانهما شريكاها في الاعراب بالحروف فتاخيرهما عنها قطع
للنظير عن نظيره ثم ان المص لم يذكر شيئا من احكام ما ناب
فيه حركة عن حركة من جهة النيابة فلا معنى للقول بانه
يلزم على ما قاله الش القطع في الاحكام وانما كان يظهر لو
تكلم المص على شيء من احكامهما كضابط ما يجمع بالالف والتا
وذكر احكام ما لا ينصرف الاتية بعد اوليس في كلام الش
ما يقتضي انه كان المناسب تقديم ما لا ينصرف فقط ثم
يذكر بعده المثنى ليلزم عليه الفصل بين ما لا ينصرف
وجمع المؤنث وهما نظيران في الاعراب بالحركات ونسلم انه
اراد ذلك فهو لا يبالي بالفصل بين النظائر قوله الا الاسما
الستة اي في احدى لغاتها قوله وما عطف عليها اي القول
قوله منصوب على الاستثنا لا يخفى ان المنصوب عليه الاسماء
الستة لا الا الاسماء الستة ومنصوب خبر عن المبتدا وهو قوله
بمعنى مقول وما بعده وهو قوله الا الاسما الستة بدل او
بيان مما قبله وهو قوله اسم وفعل مراد بكل منها النوع

بقرينة

86

بقرينة الاستثناء لان النكرة في الاثبات قد تعم نحو علمت نفس
ما قدمت واخرت اي الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ثابت
في كل اسم والجزم بحذف حركة ثابت في كل فعل الا الاسماء الستة
وما عطف عليها قوله بنقص الهن قال شيخنا الغنيمي لم يقل
باسقاط الهن لما في التعبير بما ذكره من التورية اللطيفة
والمقابلة اللطيفة قوله جواز اتمامه اي اثبات لامه واعرابه
بالحروف قوله على هذه الامثلة اي على كلماتها قوله وان اطلقت
على غيرها هل الضمير يرجع الى العشرة او العبادلة او الاسماء الستة
كان اطلقت على ما يشمل ذو الطائية قوله على اقارب الزوج
وعليه فيضاف للمذكر ويقال حموه اي اقارب زوجته قوله يكنى
به عن اسماء الاجناس فاذا لم يضف كان كناية عن النكرات وكذا
واذا اضيف كان كناية عن المعارف المضافة وقد زعم بعضهم
انه اذا لم يضف يكنى به عن العلم بدليل قول ابن هرمة يخاطب
حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما
مضى وهن يعني حسينا وعبد الله وابراهيم بن حسن وقيل
المراد بالهن في كلامه الحقير وظاهر كلام الش كالمص في الشرح
انه كناية عن الالفاظ الدالة على الاجناس وهو ظاهر قول
بعضهم انها تكون كناية عن العلم لكن في الصحاح انها
كناية عن نفس الشيء لا عن لفظه ويمكن ارجاع القولين
لمعنى قوله لما يستقبح التصريح به اي من العورة والافعال
القبيحة قوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس ظاهر الراي
المضافة لزوما لانها ملازمة للاضافة لغير اليا كما في الاوضح
ومثل مبتدا خبره قوله ذو المضافة وقوله او وصف عطف على

علم وقوله او جملة عطف على علم ايضا ومراده بالوصف المعنى القايم
بالغير لا الوصف النحوي ومراده ايضا غير المشتق كما مثله بقوله
وفوق كل ذي علم عليم لا المشتق فانها لا تضاف اليه لانه اجنبيها
وعلة لما لا يصح الوصف فيه نحو العلم والحسن والمال والذهب
والفضة وجوز بعضهم اضافتها للمشتق وخرج عليه قراة
ابن مسعود وفوق كل ذي عالم عليم واجاب الاكثرون عنها
بان العالم هنا مصدر كالباطل اوبان ذي زايدة والمراد باسم
الجنس ما يقابل الصفة كما قاله الفهامة الدماميني في
شرح التسهيل فان عبارة المتن ولا يضاف اي ذو وفروعه
الا الى اسم جنس ظاهر اي لان اسم الجنس بهذا المعنى يشمل
المضمر ولو اريد باسم الجنس النكرة لم يحتج لقوله ظاهر لان
المضمر ليس باسم جنس فهو خارج قال في الشرح اي
يشترط في الاسم الذي يضاف اليه ان يكون ظاهرا احترازا
من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف وذكره ثم قال واعلم
ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة ولهذا صح قوله بعد ذلك
ظاهر فلا يقال ذو عاقل وعلل ذلك ثم قال وقد توهم
بعض الاغبياء ان المراد باسم الجنس النكرة واستشكل بسبب
هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث ان تصل ذا رحمك
وغاب عنه مواضع في التنزيل والله ذو الفضل العظيم
ذو العرش المجيد ذي الطول ذي الجلال والاكرام انتهى كلامه
مفرقا وتتعين مراجعته ليعلم منه ما وقع للشارح هنا
من الاختصار المخل فان قوله ومثل ذو المضافة الى اسم جنس
ظاهر ذو المضافة الخ ان اراد انها مثلها في مطلق الاعراب

بتلك

بتلك الحروف فهو مسلم لكن يرد عليه ان قوله او وصف نحو وفوق
كل ذي علم عليم يقتضي انه ليس باسم جنس ظاهر وقد علمت
كلام الدماميني ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة وحينئذ
فيدخل فيه نحو وفوق كل ذي علم عليم وقد مثل في شرحه
لاسم الجنس بقوله نحو ذو علم وذات حسن وحينئذ فلا حاجة
الى قوله هنا او وصف المقتضي للمغايرة او تشبيه الشي بنفسه
او ما يصدق عليه فتامل وان اراد بقوله ومثل ذو المضافة
الى اسم جنس ظاهر ذو المضافة الى العلم الخ ان المثلية فيما ذكره
كما ان اضافتها الى اسم جنس باطراد فهو مع اقتضايه ذلك
ممنوع فان الاضافة الى المذكورات ليست قياسية مطردة كما
صرح به ايضا الدماميني زادا على ابي حيان ومن تبعه هذا
ما حرره شيخنا العلامة الغنيمي قال وما كشف عني غمة
هذا المحل الا البدر الدماميني وذكر الرضي انه انما جازت
الاضافة الى العلم في ذو زيد وذوي ال محمد لتاويل العلم بالجنس
اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قوله اذهب بذي
تسلم اي في وقت صاحب سلامة فالباء ظرفية وذي صفة
لزمن محذوف نكرة وهي بمعنى صاحب وقيل بمعنى الذي
والموصوف معرفة والجملة صلته والاصل اذهب في الوقت
الذي تسلم فيه ورده في الباب الثاني من المغني وقيل
الباء للمصاحبة اي اذهب مقرونا بسلامتك كما تقول
افعله مقرونا بسعادتك وقيل للقسم وهو خبر في معنى
الدعاء اي والله يسلمك قوله لكان احسن لشموله للمضافة
للعلم وما بعده قال شيخنا وفيه ان المض كغيره اكتفى بالنطق

بها كذلك عن ذكر الشروط على ان الكلام في الاسماء المعربة التي خرجت
عن الاصل فتامل اقول تاملناه فوجدناه غير ظاهر لان المصنف
نطق بذي مضافة لاسم الجنس واعرابها المذكور لا يتقيد بذلك
وقوله على ان الكلام الخ لم يظهر معناه قوله والتقييد بالمعرب الخ قال
شيخنا لا حاجة للمص بهذا القيد فانه نطق بها مضافة
وتلك غير مضافة واقول هو لم يدع الاحتياج للاخراج بل
الشمول وبعد ذلك حصل الاخراج قوله ذو الطائية فانها
موصولة بمعنى الذي واخواته والفرق بينها وبين ذو
بمعنى صاحب ان التي بمعنى الذي لا تقع صفة الا لمعرفة
لانها معرفة بالصلة والتي بمعنى صاحب يوصف بها
النكرة اذا اضيفت لنكرة والمعرفة ان اضيفت لمعرفة قوله
فان المشهور بناؤها اي على السكون كما في الشذور وسائر
في الشرح في الموصولات ولزوم الواو في الاحوال كلها غالبا
وفي الهمع انها مبنية على الواو وقيل مبنية على الضم
قال الشارح في الموصولات وهو وهم اذ ليست حرفا واحدا بل
حرفان قوله وقد تعرب الخ اي فتكون مرفوعة بالواو ومنصوبة
بالالف ومجرورة بالياء ولا يشكل اعرابها على كون الشبه
الافتقاري موجبا للبناء اما لان ذلك في المشهور ولغة
الجمهور او لان افتقارها ليس متاصلا ولا تعلق حصر
ابواب النيابة في سبع لان من اعربها ادرجها في تلك
الابواب كما يوجد في قول الشارح فالاسماء سبعة وتجري ما ذكر
في اعراب الذين رفعا عند بعضهم قوله فالاسماء الخ اي التي
تعرب الاعراب المذكور لا الاسماء الستة قال شيخنا الغنيمي

ويمكن

ويمكن ان يقال ان الاسماء الستة حيث كانت علما بالغلبة على ما اعرب
بهذه الحروف صح ان يكون مراده الاسماء الستة غاية الامر انها
ستة بحسب اللفظ وان كانت معانيها اكثر وقريب من ذلك
ما قيل في الافعال الخمسة قوله فترفع بالواو وعلة لكون باب
الاسماء الستة من ابواب النيابة ولو قال فان رفعها بالواو كان
اولى قوله فلو ثنيت الخ نحو ابوان واخوان وحموان وبه استدل على ان
لامه واو وقيل ياء من الحماية لان احماء المراة يحمونها وذو ماله
وهنوان وفوا الزيدين قوله وذلك المجموع الخ ظاهر كلامه انها
تجمع بالالف والتاء وفي الحاشية وان جمعت بالالف والتاء بان
اريد بالاب وما ذكر معه مما يجمع بالواو والنون من لا يعقل
اعربت اعراب الجمع بالالف والتاء انتهى قال شيخنا الغنيمي وعموم
كلامه شامل للحم والهن فليحرر قال المص في شرحه لم يجمع
منها جمع تصحيح الا الاب والاخ والحم انتهى فظاهره سماع
هذا الجمع في الحم قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع
لكن لا اعلم انه سمع قال ابو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس
يأباه وحكى بعضهم سماع هنون وذوون وعن ثعلب انه
يقال في فم فمون وفمين قال ابو حيان وهذا في غاية الغرابة
قوله لغير ياء المتكلم التقييد بالمتكلم ايضاح لان الياء المضاف
اليها لا تكون لغيره ودخل في كلامه لا اباك زيد فانه جائز بدون
شذوذ لانه مضاف واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه
عند سيبويه والخليل والجمهور غير معتد بها ولهذا اعرب
ما قبلها بدليل ثبوت الالف وانما يعرب باسم لا اذا كان مضافا
او شبيها بالمضاف ويشكل عليهم لا ابالي وانما تعرب الاسماء

السنة بالاحرف اذا كانت مضافة لا لليا ولكنها معنى من جهة ان اسم
لا النكرة لا يضاف لمعرفة **قوله** ولو تقديرا هو ما جوزه ابن مالك
تبعا للاخفش والكسائي وخصه البصريون بالضرورة **قوله**
كقوله اي العجاج وجار الاضمار بناء على شهرة الكلام المحكي له
قوله على الافصح بحركات مقدرة اي كسائر الاسما المضافة الى
اليا وقال المبرد والكوفيون وابن مالك تجوز رد ما حذف منها
وقلبه يا وادغامه فيقال ابي بالتشديد قال فلا وابي لا انساك
حتى ينسي الوالد الصب الحسنا وهو مخصوص عند البصريين
بالشعر ولا دليل في البيت لاحتمال ان يكون جمع ابا جمع
سلامة وذكر ابن مالك ان المبرد جوز ذلك حتى في الحم والهن
فلا عبرة بما ذكره ابن الحاجب كالزمخشري من انه لا يجوز الرد
في الحم والهن قطعا لان الاثبات في كلام الثقات مقدم على
النفي ويقال في فم في الاكثر وتجوز فمي واصله فوه
بالفتح والسكون حذفت الها وابدلت الواو ميما لانهما
شفويان حذرا من سقوطها وبقا الاسم على حرف واذا اضيف
ردت الواو وقلبت يا وكسر ما قبلها قال الشهاب ابن
قاسم في حواشي ابن الناظم والثاني يعني من الامرين ان
هذه يعني اخي وابي وفي بالادغام ورد المحذوف اذا وقعت
مرفوعة هل يكون رفعها بالواو المقدرة لانقلاب واوها
يا واليا لا تصلح للرفع كما قالوا في جمع المذكر السالم اذا اضيف
لليا نحو جاء مسلمي فيه نظر ولا يبعد انه كذلك ولا ينافيه
قول المص اول الكتاب وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا
لانه مبني على عدم رد هذه الاسما عند الاضافة الى اليا انتهى

واعلم

واعلم ان كلامه مفروض على مذهب المبرد ومن وافقه وانما اقتصر
على الثلاثة لانها محل وفاق والا فما قاله يجري في الحم والهن على
ما نقله ابن مالك والذي لم يستبعده كلامهم يصرح به كيف وقد
جعل ذلك المذهب مقابلا للصحيح من ان الاعراب بحركات مقدرة
فقوله على الاصح متعلق بقوله بحركات مقدرة او باعربت باعتبار
تعلق الظرف به لا باعربت بقطع النظر عن ذلك ليكون اشارة
الى القول بانها مبنية او لان ذلك معلوم من الخلاف في مطلق
المضاف الذي من افراده ما هنا شيء وهو ان الفم اذا اضيف الى بقي هنا مي
اليا ردت له الواو وقلبت يا عند الجمهور ايضا فهل يقال انه
معرب بالحروف المقدرة رفعا ونصبا للثقل والظاهرة جرا
او معرب بحركات مقدرة كما هو الظاهر من اطلاقهم انها اذا
اضيفت الى يا المتكلم اعربت بالحركات المقدرة قال العصام
القول بان الاعراب بالحركة لا يظهر اذ الفرق بينه وبين مسلمي
بحكم الا ان يقال لو قيل في حال النصب فاي لوجب الحكم بان
اليا في في اعراب فلما قيل في مطلقا علم ان اليا المدغمة في
الاحوال الثلاثة على نحو واحد وان اعرابه ما كان عليه في حال
افراده دون اضافته انتهى وحاصله انه لو كان معربا بالحروف
لظهرت الالف حال النصب ولم تقلب يا لعدم المقتضي لقلبها
كما لم تقلب الف التثنية لكن نقل في الاشباه والنظائر عن
ابن يعيش الفرق بين الالفين لانه وجد في الف التثنية
سبب واحد يقتضي قلبها وعارضه الاخلال بالاعراب وهنا
وجد سببان لقلبها يا وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار
ما قبلها في التقدير من حيث ان الالف تكون تابعة لما بعدها

فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالعارض قوله الا ذو فانها لا تضاف الى
للضمير مطلقا بل تلزم الاضافة الى اسم جنس غير صفة فلا
ينافي كلام الشرح السابق وذهب بعضهم الى جواز اضافتها
الى المضمر واحتج بكثرة ما جاء من ذلك ويدل على شذوذه
انه لم يستعمل مضافا الى مضمر الا جمعا لا مفردا قوله باشتراط
الاضافة اذ لا توجد الاضافة مع النسبة واما ابوي فالمضاف
فيه الشخص المنسوب الى الاب لا الاب الذي هو من الاسماء
الخمسة قوله واستغنى عن التصريح بذكرها الى الاتكال عليه
لاستغنائها عنه فيما عدا كونهما مضافة لغير ياء المتكلم فان
المفهوم من النطق بها مضافة اما خصوص ما اضيفت
اليه وح فيلزم ان يختص اعرابها بالحروف فيما اذا كانت
المضاف اليه ضمير غيبة لانه المنطوق به واما عمومه
فيشمل ما اذا اضيفت الى ياء المتكلم وقد تقرر عدم اعرابها
بالحروف في تلك الحالة ولهذا نص بعضهم على اشتراط اضافتها
لغير ياء المتكلم واحال بقية الشروط على النطق بها كذلك
قوله كما استغنى الخ وذلك لانه نطق بفو خاليا من الميم
وبذو مضافا وذو لا بمعنى صاحب لا تضاف واعلم ان
صاحب اعم من ذو فانها تضاف الى اسم الجنس وغيره قوله
ودونه اي التضعيف وقوله منقوصا اي محذوف الآخر
حال من ضميره وان كان مضافا لان المضاف جزؤه
قوله والحركات عطف على حركات السابق قوله قصرا ونقصا الا
قيل كان ينبغي ان يقول وتضعيفا فانه من اللغات العشر
تثليث الفاء مع التضعيف وهو وهم سرى من قوله

التسهيل

التسهيل وتضعف مفتوح الفاء ومضمومها بعد قوله
بتثليث فاء الحم مقصورا او منقوصا فتوهم منه ان المضعف ليس
منقوصا وليس كذلك وعذر ابن مالك في افراد المضعف عن
المقصور والمنقوص انه لم يذكر في المضعف اللغات الثلاث
في المقصور والمنقوص والشرح ذكرها في المضعف قاله شيخنا
قوله واتباعها الميم لم يقل فحركة اعرابه ليدخل مثل هذا فمي
بكسر الفاء تبعها لحرف الاعراب باعتبار حركته التي ليست اعرابية
قوله افصحها اي الفصحى من بينها قوله واقتصر في التسهيل
الخ لانه اسقط الكسر مع التضعيف وهي اضعف اللغات
وحكاها صاحب اليواقيت قوله لان الحروف وان كانت
الخ مثل بهذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع الا
والا ولكن ليستا جزءين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع
الجزء والجزء مقدر حسب ما يقتضيه المقام فاختاروا هذه
الاسماء لو قال الاسماء الستة كان اولى لقوله بعد وخصوا هذه الاسماء
الخ قوله لان في اخرها حرفا يصلح للاعراب اي سيما بخلاف علة مر
سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد فانه لم يسمع فيها اعادة
المحذوف عند الاعراب والمراد ان في اخرها ذلك في الجملة
ونظرا الى المجموع فلا يرد ان الحم ليس لامه حرف علة وانما
هي ياء حذفت اعتباطا او ان المراد اخرها حرف علة اي
الموجود المنطوق به وان لم تكن لاما وعبارة بعضهم
وخصوها من بين المفردات المشابهة للمثنى لصلاحية
لام بعضها وعين الآخر انتهى وهو احسن من عبارة الشـ
قوله وفي استلزام كل منها الخ اي معا في كل منها لان كلا من

المثنى والمجموع لفظا لامعنى والاستلزام المذكور فيهما سوى
الفم والهن ظاهر واما فيهما ففيه خفاء ثم ان ظاهر كلامه
جعل كل وجها للشبه وفيه ان الوالد والولد والقريب
الى غير ذلك مستلزمة لذات اخرى فالاولى واستلزام بدون
اعادة فى ولا يرد ان مجموعهما يوجد فى ابن لان همزة الوصل
فيه بدل من اللام فكانها ليست حرف علة ثم الاولى ان يجعل
وجه الشبه ان فيهما حرفا بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم
بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام
هذا وقد بين الجامى وجه الشبه بغير ما ذكره الشارح وذكر
وجه اختيار كونها ستة فليراجع وقال العصام الاقرب
ان يقال المعرب بالحروف الفروع والملحق به ستة المثنى
كلا واثنان والجمع واولوا وعشرون فجعلوا فى مقابلة
كل فرع اصلا انتهى وفيه ان الفروع ان يدرك بعلم من
الاوضح وغيره قوله لتظهر تلك اللام الزائدة فيه امران
الاول ليس المراد بالزائد هنا الزائد وصفا اللام الثانية
ان كونه محذوفة اما فوه فاصله فوه بحا وزن فوز يدل على
ذلك قولهم فى الجمع افواه وفى التصغير فويه وتفوه فلان
بكذا وهذا افوه من هذا وافواه لا يدل على تحريك عينه
لان فعلا اذا كان عينه حرف علة ساكنة جمع على افعال
نحو حوض واحواض فحذفت الهاء حذفا اعتباطا غير مطرد
وقلبت الواو ميما لانها لو لم تقلب لانقلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحينئذ يلتقى ساكنان الالف والتنوين
فتحذف الالف لذلك فيبقى الاسم المتمكن على حرف واحد

وذلك

وذلك غير جائز وحكاية الكوفيين شربت ما بالقصر فلا يعتد بها
وكان القلب الى الميم لانهما من احرف الزيادة وهى من مخرج الواو
وفيها غنة كما فى الواو ولهذا كانت اولى من غيرها من الحروف كذا بخط
شيخنا العلامة الغنيمى والامران فى الحاشية فاقول فى الرضى ما
نصه وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى
المشابهة انتهى المقصود منه وحينئذ فما فى الشرح تحريف وصوابه
لتظهر تلك الذات اللازمة فيسقط الامران واما ما فرعه
عليه بقوله فيقوى المشابهة فيجرى على الكلامين لان قوة
المشابهة بظهور اللام التى هى حرف علة وبظهور اللازم الذى
هو الذات الاخرى بقى هنا شىء وهو انه على ما فى نسخ الشرح
يقتضى انها لو لم تضف لم تظهر اللام الزائدة بل تقدر مع
الاعراب بالحروف ووجه ذلك ما قاله بعضهم فى توجيه اعرابها
بالحروف حين الاضافة انه يلزم اجتماع الساكنين فى المنكر
مطلقا وفى المعرف حال كونه موصوفا نحو الابو الكريم والابا الكريم
والابى الكريم واما فى حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما
فى مثل ابو العلاء الا انه قليل بالنسبة الى ما يلزم من حال
غير الاضافة قوله هو المشهور من اقوال عشرة نصره
ابن مالك بان الاعراب انما جىء به لبيان مقتضى العامل ولا
فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا والظاهر واف
بالدلالة المطلوبة قوله ورد بان الاعراب الخ ردا ايضا بثبوت الواو
قبل العامل واجيب بان ذلك لا يمنع من كونها اعرابا قوله
بانه لا محذور الخ اى فلم يبق الكلمة على حرف واحد وزيادة
الاعراب هنا بالاعتبار لا يقتضى بقاء الكلمة على حرف واحد

فقول المرادي الاعراب ايد على الكلمة ان اراد به زيادته تحقيقا
دايما فممنوع وان اراد ولو اعتبارا فمسلم لكنه لا يستلزم ما ذكره
من البقا على حرف واحد قوله واتبع فيها ما قبل الاخر رفعا
وجرا اي بعد سكن الاخر لانه بعد الاتباع واستثقلت الضمة
والكسرة على الواو فحذفت ثم قلبت الواو في حالة الجر بالسكون
بعد كسرة وقيد بقوله رفعا وجرا لانه قيل في حالة النصب
ان الواو تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ذهبت
حركة اليا ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو الفا وقيل
وهذا اولى لتتوافق الحالات كلها في الاتباع فان قلت حركة
اليا عارضة فلا ينهض توجيه لقلب الواو المتحركة الفا
قلت حركة اليا في الاصل غير عارضة لبنا الكلمة عليها غير
انهم قدروا حذفها والاتيان بحركة الاتباع ليجري الباب
كله على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة
الاصلية في ايجابها لقلب حرف العلة المحرك بعدها فلحظت
فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة الاصالة من
حيث نيابتها عن الحركة الاصلية قوله وصحح المضاف اي في غير
هذا الكتاب واما فيه فظاهر كلامه بل هو صريح يوافق القول
المشهور ويحتمل انه تسامح في جعل الاعراب بالحروف لكون
الحركات لا تظهر والحروف تفيد ما تفيده الحركات لو ظهرت
قوله ويعجم بغير ذلك الخ حيث قال ولهذا القول مرجح
اخر وهو ان من الاسماء الستة ما يعرب عن استعماله دون عامل
فيكون بالواو كقوله ابو جاد هواز فلو كانت الواو من الاسماء
المذكورة قائمة مقام ضمة الاعراب لمساواتها في التوقف على

عامل وفي عدمه ذلك دليل على ان الامر بخلاف ذلك وهذا الرد
ايضا وارد على ادعا ان اعراب الاسما المذكورة هو الحروف مع
الحركات او الحركات دون الحروف لان ذلك كله غير متوقف على عامله
في المثال المذكور وما اشبهه واذا بطلت الاقوال صح ما اختاره
الش وتعين المصير اليه ولعل الش اراد بما تعقبه به ما نصره
القول المشهور وابن مالك قدم ذكره قبل ذلك فتم في كلام
الش للترتيب في الاخبار قوله مضافا اي لغيرها لا علم مما مر
ومضافا حال من هن لان المضاف عامل في المضاف اليه
لكونه مصدرا وقيد بذلك لانه اذا كان مفردا كان النقص
واجبا لا افصح قوله اي منقوص معرب الظاهر ما في بعض
النسخ اي منقوصا معربا الخ لان المراد اللفظ فهو معرفة
وما بعده اي عطف بيان على ما قبلها والشرط فيه موافقة
متبوعه في التعريف والتنكير كالنعت كذا بخط شيخنا الغنيمي
وفيه نظر ظاهر لانه لا موافقة فيما ذكر على النسختين نعم
الاولى ما في بعض النسخ لان التفسير لمجموع الجار والمجرور لا
ل
للمجرور فقط والمجموع في محل النصب على انه مفعول ثان لاستعمل
فان قيل فكيف يخالف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا قلنا
معرب ما بعده اي هنا بدلا لا بيانا لانهم جوزوا فيه الامرين
والبدل يجوز تخالفه مع المبدل منه في ذلك قوله مما حذفت
لامه اي من فيه للبيان لكن على تقدير مضاف اي من باقي ما
حذفت لامه فلا يقال يلزم عليه ان البيان اعم من المبين
قوله اعتباطا اي لا لعلة موجبة للحذف قوله من تعريه الخ
عطف بيان او بدل كل من الحديث ومعنى تعريه انتسب

وانتمى وهو الذي يقول يا لَفُلان وقوله فأعضوه بهمزة مفتوحة
وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض
استهزائه ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده ولا تكنوا بفتح التا
وسكون الكاف ومعنى لا تكنوا الذكر والمصرح اسم الذكر قوله
واعلم ان لغة النقص الخ جواب عما قد يقال لغة النقص وان
كانت افصح بمعنى اكثر استعمالا الا انها ليست افصح بمعنى انها
غير مخالفة للقياس لان القياس يقتضي رد اللام المحذوفة
عند الاضافة لان الاضافة ترد الكلمة الى اصلها وحاصل
الجواب ان الاضافة لا ترد كل اصل بل الذي حذف لعلة والذي
لم يحذف لعلة كيد حقه ان يبقى على نقصه حال الاضافة لكن
بقي انها مخالفة للقياس من وجه اخر وذلك عدم انقلاب
الواو مع تحركها وانفتاح ما قبلها وهذا مشارك لغة النقص
في لغة الاتمام في هنو في باقي الاسماء الستة وبه يعلم ان النقص
في باب اخ وحم جا على وفق هذا القياس وان الاتمام في بعض
مخالف لقياسين هذا والمذكور في الشرح والاستعمال الكثير
فتدبر وبهذا الكلام من الشارح وقوله الاتي وفي كلامه اشارة الخ
يدل على تفسير الفصاحة بكثرة الاستعمال وهو اصطلاح
نحوي والا لم يكن لهذا الكلام موقع ولم تصح الاشارة اذ لولا
ذلك لم يشر بكلامه الى ان اعرابه بالحروف غير فصيح لا قليل ومنه
يعلم ان قول المص والافصح الخ الدال على انه في الحالين فصيح مع
ان حد الفصاحة باصطلاح المعاني لا ينطبق على المنقوص
لمخالفته لقياس قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
لا حذفها ولا على التمام لمخالفته للقياس المذكور في الشرح وقد

يقال

يقال بمخالفته القياس المخرج عن الفصاحة عند اهل المعاني ما لا
يكون على وفق ما ثبت عن الواضع وما ثبت عنه فصيح نحو أبَى
بابي كما في المختصر والمطول فلا حاجة لدعوى ثبوت
اصطلاح للفصاحة نحوي قوله فحقه ان يبقى اي ما ينبغي ان
يكون عليه قوله الى ان اعرابه بالحروف لو قال الى ان اتمامه لغة
قليلة يعني سواء كان معربا بالحروف او بحركات مقدرة عليها
او غير ذلك من الاقوال لكان اولى قوله النقص اللغوي اي
احد ما صدقات النقص اللغوي وقد يقال يدخل فيه قوله
وذو ومال لان الاخر فيهما محذوف والموجود انما هو العين
كما صرح به الرضي واحترز باللغوي عن الاصطلاحي كقاضي
قوله ومنه قوله بأبه الخ اي ومن النقص في الثلاثة المذكورة
النقص في ابه وابه واخه وحمه في قول رؤبة يمدح عدي بن
حاتم الطائي وما عطف عليه واختلف في معنى نفي الظلم
فقيل ما ظلم في وضع الشيء موضعه وقيل ما ظلم ابوه حيث
وضع زرعه حيث اوى اليه الشبه وقيل ما ظلمت امه حيث
لم تزن بدليل مشابهة الولد لابيه قوله وهو التزام الالف مطلقا
اي المنقلبة عن لام في الاحوال الثلاثة فتعرب بحركات
مقدرة قوله فدل ذلك على انه لغة لا ضرورة فيه رد لقول بعضهم
انه حذف في البيت الاول اليا من الاول والالف من الثاني للضرورة
فان نقل احد من الائمة انه لغة فذلك والا لم يثبت نقص اب
بهذا الشاهد ومعلوم انه لا قائل بالتفرقة بين اب واخ وحم
في ان النقص فيهن لغة وقد يجاب ايضا بان المسئلة ظنية
ولا شك ان الظاهر النقص قوله ان اباها الخ صدره قاله ابو النجم

بجزه قد يلفا في المجد غايتاها والشاهد في ابا في المواضع الثلاثة
لانه لو اثبت القصر في الثالث قطعا علم انه قصر فيما قبله وان
كانت إن بمعني نعم فالقصر قطعا في الجميع والف غايتاها
للاشباع اذ لا معني للتثنية والضمير المتصل به للمجد وانثه حملا
له علي معني الرفعة واحتمل انها للتثنية وجاء علي لغة من يعرب
المثني بالحركات المقدرة علي الالف وضمير غايتاها للسلمي
في قوله واها لسلمي واراد غاية المجد من جهة ابيها وغايته
من جهة امها قوله منكره اخاك لا يبطل منكره خبر مقدم واخاك
مبتدا موخر مرفوع بضمة مقدرة علي الالف وذكر الاخ للاستعطاف
ولا يجوز ان يكون منكره مبتدا واخاك نايب فاعل سد مسد
الخبر لعدم اعتماده ويبطل معطوف بلا علي منكره كما اعرب به
غير واحد قال شيخنا وهل يشكل عليه قولهم شرط العطف
بلا ان لا يصدق احد متعاطفيها علي الاخر ويمكن ان يجاب
بعد التسليم ان منكره في قوة قولك جبان فلم يصدق احد
متعاطفيها علي الاخر قوله انه يقال للمراة حماة استدلالا
علي القصر في الحم ووجهه انه اذا قيل للمراة ما ذكر استدعي
ان يقال للرجل حما لان صيغة المونث هي صيغة المذكر بزيادة
تا التانيث فلما اتصلت التا نقل الاعراب من الالف اليها
وظهر لانها حرف صحيح والمذكر علي اصله فيقدر الاعراب فيه
ونظير ذلك فتي وفتاة قوله والا المثني اي في احدي لغاته
لما سياتي انه في بعض لغاته معرب بالحركات قوله وهو ما دل
الخ اي اسم دل وضعا علي شيئين مذكرين او مونثين او مذكرا
ومونثا واغني عن المتعاطفين فما دل جنس وعلي اثنين

اثنين صح

فصل

94

فصل اول مخرج لما دل علي اقل كرجال وحلمان او اكثر كصنوان
ومنه فارجع البصر كرتين لان المعني كرات كثيرة اذ البصر لا ينقلب
خاسيا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة فليس مثني
وانما هو ملحق به كلبيك وسعديك ودواليك ودلالته للفصل في التعريف
علي زمان فلا نقض بما سمي به من المثني وقوله اغني عن المتعاطفين
فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا وا ما توتر في كلت رجليها سلامي
زايدة فالالف محذوفة للضرورة وشفع وزوج بالتنوين اسم
للشيئين بناء علي قول البدر بنهما لكن انهما يدلان علي الشيئين
وفيه نظر لانهما يصدقان علي اثنين لا يدلان عليهما لان شفعا
مقابل الفرد وهذا اعم من اثنين والاعم يصدق علي الاخص
ولا يدل عليه فخرجا بالفصل الاول وان اجيب بانه يدل
عموما لا خصوصا واورد علي التعريف انه صادق علي الضمير
في انتما قايمان وعلي اثنين واثنتين اذ هي مغنية عن انت
وانت ورجل ورجل وامراة وامراة واجيب عن الاول بان
المراد متعاطفين معربين اخذا من الشروط كما اجاب الشيخ
بنظره عن باب التغليب او المراد بما في قوله ما دل اسم معرب
بقرينة ان الكلام في المعربات وعن الثاني بان المراد كما هو ظاهر
متعاطفين من لفظه لا من معناه قوله فعدلوا عنه كراهية
التطويل والتكرار اي عدلوا عن اصله لذلك ومثله الجمع
ولا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الي اصل مرفوض ممنوع
الا في الضرورة كقوله كان بين فكها والفك ورجما جا في النثر
شذوذا او لقصد التكثير كقوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم ميتا
او فصل ظاهر نحو جاني رجل طويل ورجل قصير او مقدر كقوله

الحاج انا الله محمود ومحمد في يوم اراد محمد ابي ومحمد اخي قال الرضي وقد
تكرر للتكثير بدون عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وكراهية بـا
مخففة قوله لشموله لنحو العمرين فانه لا يغني عن المتعاطفين
المتفقين في اللفظ بل يقال ابو بكر وعمر هذا والشمول
عند المص غير ظاهر لان باب التغليب عنده مثنى حقيقة
ثم في اصله تجوز ولينظر كلامه مع قولهم بعدم تثنية الحقيقة
والمجاز لعدم الاتحاد في المعنى الا ان كان لا يشترط ذلك الاتحاد
كما هو مختار ابن مالك كما ياتي بل في كلام السعد ما يقتضي
وجود ذلك الاتحاد عند التجوز فليراجع مع التامل قوله ثمانية
شروط قيل بقي شرطان اخران احدهما ان يكون فيه فايدة
فلا يثنى كل ولا يجمع لعدم الفايدة فيهما وكذا الاسما المختصة
بالنفي كاحد وعريب لافادتها العموم وكذا اسم الشرط وان
كان معربا لافادته ثانيهما ان لا يشبه الفعل فلا يثنى ولا يجمع
افعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قايم من اقايم الزيدان
او الزيدون الا على لغة اكلوني البراغيث قال شيخنا الغنيمي
يمكن ان يقال اشتراط الفايدة معلوم من قوله واتفاق
المعنى فانه يقتضي تعدده وفي تثنية كل المعنى واحد لا تعدد
فيه بل هو في التثنية والافراد سواء فان قلت قد يكون متعددا
وذلك فيما اذا اريد بكل مثلا مجموع الرجال وبكل اخرى مجموع
النساء فيقول في التثنية كلان عندي من الرجال والنساء
قلت الذي يظهر لي الان صحة التثنية لوجود الفايدة كما رايت
ويؤيد ذلك قولهم في اسم الجنس لا يثنى الا اذا تجوز به فاطلق
على بعضه نحو قرابين وما ابي ابيض بين منها واما الاشتراط

الثاني فالمانع فيه عارض نشا من التركيب فلا يعتد به اذ هو
في حد ذاته يصح ان يثنى قوله الافراد فلا يجوز تثنية وجمع
المثنى ولا الجمع السالم لاستلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة
واحدة ومنهما ما سمي به منهما اذا اعرب اعرابهما للزوم المحذور
فيه فان اعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة
احرف تقول في رجلان ويدان رجلانان ويدانان لانه لا يخرج
بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهو سبعة احرف وان اجتمع في
اخره اربع زوايد بخلاف ما جاوز خمسة احرف فانه يخرج عن
منهاج كلامهم مع اجتماع ما ذكر ونحو مستخرجان وان جاوز
الاصول لم يجتمع في اخره ذلك ولا المكسر المتناهي لعدم شبه
الواحد اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم
الجنس الا ان تجوز به فاطلق على بعضه نحو قرابين وما ابي ابي
ضر بين منها وندر قولهم في الجمع لقاحان سودا وقولهم عند
التفرق في الهيجا جمالين وفي اسمه قوله قوما هما اخوان وجوز
ابن مالك تثنية اسم الجمع قال ومنها قد كان لكم اية في فيتين
ثم التقى الجمعان قال ومقتضي الدليل انه لا يثنى ما دل على
جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا ان الحاجة داعية الى عطف
واحد على واحد فاستغني عن العطف بالتثنية حيث لا محذور
قوله والاعراب فلا يثنى ولا يجمع المبني خلافا للمبرد ومنه
اسما الشرط والاستفهام واسما الافعال والزيادة في منان
ومنوه للحكاية لا للتثنية والجمع بدليل حذفهما وصلا وكل من
التثنية والجمع في بابي لا والنداء سابق على البناء نحو ذات
واللذان وضع للمثنى وليس منه او للمثنى اعرب واللذون فبـ اللذون وضع للجمع اتفاقا

وضعي للجمع اتفاقا قوله وعدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد
نحو تأبط شرا ولا يجمع اتفاقا ولا المزجي خلافا للكوفيين ومن تبعهم
ولا المختوم بويه خلافا لبعضهم واختاره السيوطي فان ثنيت
او جمعت المزجي على من جعل الاعراب في الآخر قلت حضرموتان
وحضرموتون والمختوم بويه يلحقه العلامة بلا حذف وقيل
يحذف عجزه واما الاعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف
وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما فيقول ابو البكرين
وابا البكرين ويتوصل الى تثنية ما منع منه وجمعه بذوا وذوي
قال الرضي واضافة ذو بما ثنيا وجمع فانه من اضافة المسمى
الى الاسم كما في ذات مرة واستشكل بما تقرر من ان ذو لا تضاف
الا لاسم جنس بتثنية صاحب وجمعه وذكر الجوهري انه يتوصل
الى التثنية بكلا والى الجمع بكل هذا ولم يستغن عن هذا باشتراط
الافراد بان يراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا مركبا لان المفرد
يطلق على ما قابل كلا من المثنى والمجموع والاسماء الخمسة ومن
المركب الى غير ذلك من الاطلاقات وليس له اطلاق عليهما يشمل
الاعم قوله والتنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على علميته
بل اذا اريد ذلك قدر تنكيره ولهذا كان الاجود ان يحلى بال
عوضا عما سلب من تعريف العلمية وان اختلف التعريفان
لانه غاية المجهود في الخلاص من التنكير الشنيع وطريق تنكيره
ان يؤول بواحد من الامة المسماة به او يكون صاحبه قد اشتهر
بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو
قولهم لكل فرعون موسى والطريق الثاني لا يجري في اعلام
الاجناس لان من شرطه ان يوجد اشتراك في التسمية والمسمى

بعلم

بعلم الجنس واحد لا تعدد فيه الا ان يوجد اسم مشترك المطلق بحسب
الاشتراك على نوعين مختلفين ثم يرد الاستعمال فيه مرادا به واحد
من المسميين به وليثنى ويجمع ما لا يقبل التنكير كالكنايات عن الاعلام
نحو فلان وفلانة واسماء الاشارة والموصولات لملازمتها التعريف
ونوزع فيه ويستثنى من سلب التثنية والجمع العلمية نحو جماد
من اسماء الشهور وعمايتين اسمي جبلين واذرعات وعرفات
فلا تسلب العلمية ولذا لم تدخلها ال ولم تضف وقضية الاستثنا
ان اشتراط التنكير لا يختص بالمثنى وجمع المذكر فافهم قوله
واتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الاسماء الواقعة على ما لا ثاني
له في الوجود كشمس وقمر والثريا اذا قصدت الحقيقة واما قولهم
شموس واقمار فلتكاثر مطالعها جعلوها متكاثرة واما قولهم
قمران للشمس والقمر فتغليب ومر ما فيه والكلام على
تعريفه وشروطه ومجازيته تطلب من رسالتنا الموضوعة
في ذلك قوله واتفاق المعنى هذا احد اقوال ثلاثة وعليه فيمتنع
تثنية المجاز والمشترك وجمعهما باعتبار مدلولاتهما المختلفة
والثاني عدم اشتراطه فيجوز ذلك قياسا على العطف ولوروده
في واله آبائك ابراهيم واسمعيل واسحاق والاب في ثلاثة
والقلم احد اللسانين والثالث الجواز ان اتفقا في المعنى
الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع
قوله ووجود ثان له في الخارج فلا يثنى ولا يجمع نحو شمس
وقمر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتفاق اللفظ قوله
وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته الاولى ان يقال وان لا
يستغنى بغيره عن تثنيته فلا يثنى بعض وسواء ومنهما اسم

اسم المذكر للاستغناء بجز ان تثنية جز وسيان تثنية سي وبضبعان
تثنية ضبع اسم المؤنث على انه حكي ضبعانان وسيوان ولا يثنى
ولا يجمع اسماء العدد خلافا للاخفش غير مائة والف لانه يغني
عن تثنية ثلاثة وجمعها ستة وتسعة ولما لم يكن لفظ يغني
عن تثنية مائة والف جمعهما مئتا وجمعا ولا يثنى اجمع وجمعا
على راي البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولا يجمع يسار
استغناء عن جمع شمال قوله فاذا توفرت الخ لو قال فاذا ثني ما
توفرت فيه هذه الشروط كان اظهر قوله بنصب الميم فيه تسامح
لان الميم حرف مبني ليس بكلمة فضلا عن كونه منصوبا وانما
هو محل يظهر فيه النصب وفي نسخة بنصب السالم اي على
انه صفة جمع اي السالم مفرده من التغيير ولا يتعين ذلك
بل يجوز جره على انه صفة للمذكر بل هو اولى لانه الموصوف
بالسلامة حقيقة قوله وعطفه على ما قبله اي وهو الاسماء
الستة على الراجح وعلى المثنى على غيره قوله ليجمعها الخ علة في
الحقيقة لعدم انتهاء الكلام تامل قوله على اكثر من اثنين
خرج به جمع المؤنث فانه انما دل على اكثر من اثنين قوله مع
سلامة بناء واحده اي لفظا وتقديرا خرج به جمع التكسير
المتغير واحده لفظا كرجال او تقديرا كصنوان والمراد
مع سلامة ما ذكر لغير اعلال ليلا يخرج منه ما تغير فيه
بناء واحده للاعلال نحو قاضون والاعلون قوله ما اشترط
في المثنى قد بينا فيما تقدم على ذلك ومن جملة ما اشترط في
المثنى التنكير وحينئذ فلا بد من اشتراط تنكير العلم اذا جمع
مع انهم اشترطوا لمفرد الجمع اذا لم يكن صفة ان يكون علما

كما ذكره

كما ذكره الشارح ومن هنا اتضح قول الدماميني
فيا سائلا ما امر شرطتم وجوده ۝ لامر فلم تقتض النحاة بردة
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا ۝ ابيتم حصول الحكم الا بفقده
والجواب ان العلمية شرط للاقدام على جمعه والتنكير شرط لثبوت
الجمع بالفعل قوله علما اي غير معدول عند المازني فانه منع
تثنية عمر وجمعه تصحيحا وتكسيرا وقال اقول جاءني رجلان
كلاهما عمر وكلهم عمر قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه مع قول
العرب عمران وكالعلم المصغر وان لم يكن علما كرجيل وغليم
وسكيران قوله لمذكر عاقل اي فلا اعتبار باللفظ اذ لا خلاف
انك لو سميت رجلا بزينب او سلمى جمعته بالواو والنون واذا
اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر الا ما شذ من ضبعان والقياس
ضبعانان او عاقل وغيره غلب العاقل فيقال زيد والهندات
مقبلون وزيد والحمير منطلقون فالشرط ان يكون بعض الاحاد
مذكرا عاقلا والتعبير بالعاقل اولى من التعبير بعالم لانه ادل
على المقصود ولا يرد جمع اسمائه تعالى لان اسماءه توقيفية
وما جمع منها مقصور على السماع وليس لاحد غيره ان يجمع
شيئا منها وكذا لا يرد جمع صفاته تعالى على قوله بعد او صفة
لمذكر عاقل لان الجمع فيها ايضا لا ينقاس ولا يرد على التعبير
بهما جمع صفات من لا يعقل ولا يعلم نحو ائتينا طائعين
لان ذلك لتشبيه غير اولي العلم بهم في الصفات لكونه مصدر
تلك الصفات من افعال العقلاء ومثله في العقل وكل في فلك
يسبحون هذا تحرير المقام وخص اولي العلم بالجمع المصحح بالواو
والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير

قوله خال صوابه خاليا لانه صفة لعلما ويمكن ان يقال انه نعت مقطوع ونعت النكرة يقطع اذا كان قبله نعت والامر هنا كذلك فهو مرفوع ويمكن ان يكون مجرورا على الجوار قوله من تا التانيث احترز به عن الف التانيث فيجوز جمع حبلى وسلمى واسما وحمرا اعلاما لرجال وعن بنا التانيث دون هائه ليشمل نحو اخت وبنت ومسلمات اعلام رجال ثم العلة فيما ذكر انه لا يخلو اما ان يحذف له التا اولا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى وقد صارت لازمة بالعلمية لان الاعلام تصان عن التغيير وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذي التا هذا الجمع فقالوا طلحون لانه سمع علانون وربعون في جمع علانية للرجل المشهور وربعة لمعتدل القامة وقياسا على ما ورد من جمعه جمع تكسير وان ادى الى حذف التا كقوله وعقبة الاعقاب في الشهر الاصم واجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بان جمع التكسير تعقب تانيثه التا المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة تعقبها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى البيت فلا يقاس عليه مع امكان ان يجعل الاعقاب جمع عقب بمعنى الاعقاب لا العلم قوله المغايرة لتا في عدة وثبة ابه ونحوها من كل علم ثلاثي عوض من فائه تا التانيث فانه يجمع هذا الجمع وترك بعضهم هذا القيد لان جمع ذلك ليس بجمع تصحيح بل ملحق به كما سياتي قوله او صفة الا عطف على علما وانما خص من بين العقلا العلم والوصف دون غيرهما نحو رجل وانسان جرا للعلم بالتصحيح لما فاته من زوال التعريف

العلمي

العلمي وصونا له عن جمع المكسر الذي يكثر فيه التغيير المنافي لمنصب العلمية ولتكون العلامة الدالة على صاحب الوصف الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل الذي وضع الوصف مشابها له مؤديا معناه معلا باعلاله مصححا بتصحيحه وهي في الفعل واو فكذا في الوصف وان كانت واو الاسم حرفا وواو الفعل اسما قوله قابلة لها اي لتا التانيث والاولى ان يجعل الضمير للمضاف بدون المضاف اليه اي قابلة للتا وان لم تكن للتانيث فلا يجمع هذا الجمع صفة لا تقبل التا ولا صفة تقبلها لا لمعنى التانيث بان تكون للمبالغة وقضية الضبط بقبول التا دخول نحو رحيم لانه يقال امراة رحيمة كما مر جوابه واما رحمن فينبغي امتناع جمعه لانه مختص بالله تعالى واسماؤه توقيفية لكن مر جوابا نه لا يقال الرحيمون ولا الحليمون لما ذكر ويوخذ من ذلك الجواز في الرحيم اذا اريد به غيره تعالى ويبقى النظر فيما اذا اطلق على الله وعلى فرد من اخرين قال ابو حيان نعم يبقى صفة لا تقبل التا وتجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي قال المرادي اذ لا يقصد به معنى التانيث ولا بد ان يكون قبول التا مطردا احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا مسكينة على غير قياس فلا يقال مسكينون بقياس قوله او دالة على التفضيل اي ولو لم تقبلها لكن تدل على التفضيل يعني وهي معرفة بال او مضافة الى نكرة نحو الافضلون وافضلوا بني فلان بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك فلا يجمع بل يلزم التوحيد وهذا معلوم من باب افعل التفضيل فلا اعتراض على اطلاق قوله او دالة على

التفضيل فان قيل الشرطان منقوضان بجمع ذو وقلت جمع ذو شاذ
لانه ليس بعلم ولا صفة فهو من الملحق فتامل وانما اعتبر
في الصفات قبول التاء لان المقابلة للتاء شبيهة بالفعل فانه
يقبل التاء عند قصد التانيث نحو قامت ويعري منها عند
التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما اشبه الفعل الحاقا
به في انه اذا وصف به المذكر لحقه بعد سلامة لفظه الواو
نحو قاموا ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد وانما جمع
الافضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فاشبه
الفعل في الفرعية فحمل عليه وجوز الكوفيون ان يجمع هذا
الجمع من الصفات ما لا يقبل التاء واستدلوا بقوله .
منا الذي هو ما ان طر شاربه . والعانسون ومنا المرد والشيب
فجمع عانسا وهو من الصفات التي تقع علي المذكر والمؤنث
بلفظ واحد وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس
عليه قوله نحو رجل اي مما ليس بعلم ولا صفة فان جعل علما
لمذكر عاقل جمع هذا الجمع قوله وزينب اي ونحو زينب مما
كان علما لمؤنث فان جعل علما لمذكر جمع هذا الجمع قال البدر
الدماميني وانظر لاي شيء قيل زينبون فلم ترد التاء في التصغير
تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التانيث ولم يقل في زينب
منقولا الي المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة قوله وواشق
اي ونحو واشق مما كان علما لغير عاقل فان جعل علما لعاقل
جمع هذا الجمع قوله وطلحة اي من كل علم فيه تاء التانيث
قال الدماميني وانظر لاي شيء امتنع نحو طلحون وقيل طلحات
فاعطي حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات

بالحاق

طلحات بالحاق عدده حرف التاء فدل علي اعطايه حكم المذكر اعتبارا
بمعناه انتهى قال بعض الافاضل المراعي المعتبر عندهم اولا
وبالذات انما هو المعنى فاذا وجد ما يمنع من مراعاته روعي
اللفظ ثانيا وبالعرض ففي باب العدد ليس هناك ما يمنع
مراعاة المعنى في طلحات فراعوه وفي بابه جمع المذكر السالم هناك
ما يمنع من مراعاة المعنى في طلحة وهو تاء التانيث فلم يقولوا طلحون
وراعوا اللفظ وجمعوه جمع المؤنث لئلا يفوته المعنيان قوله
وسيبويه وبرق نحره لا وجه لذكر ذلك هنا لانه بصدد بيان
ما زاد من الشروط علي ما سبق في المثنى والاذكر بقية محترزات
الشروط السابقة وبرق بفتح الراء بمعنى لمع قوله ولا نحو حايض
اي مما كان صفة لمؤنث فهذا شروع في محترزات قوله او صفة
وما ذكر قبله محترز قوله ان يكون مفرده علما قوله وسابق
اي ونحو سابق مما كان صفة لغير عاقل قوله وعلامة اي ونحو
علامة من كل ما فيه التاء وليست للتانيث بل للمبالغة نحو ملول
وملولة وفروق وفروقة وراوو وراوية قوله وجريح الخ اي
ونحو جريح وما عطف عليه من كل ما لا يقبل التاء ولا يدل
علي التفضيل لكونه علي وزن فعيل بمعنى مفعول فانه يستوي
فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف فرقا بينه وبين ما
هو بمعنى فاعل ولم يعكس لان الفاعل اصل بالنسبة للمفعول
والتمييز بين المذكر والمؤنث اصل فاعطي الاصل للاصل
والفرع للفرع والحاصل ان المذكور انه غالبا ويوخذ مما تقرر
ان محل منع جمع ما ذكر اذا ذكر الموصوف لانه انما يستوي
المذكر والمؤنث ح اما اذا لم يذكر فينبغي ان يجمع هذا الجمع

فليحرر او فعول بمعنى فاعل فان كان بمعنى مفعول لحقته التا
نحو ناقة ركوبة او صفة مؤنثها على فعل فانها لا تقبل التا الا عند
بني اسد او مؤنثها على فعلى قوله فاذا توفرت هذه الشروط
الاولى فاذا جمع ما توفرت فيه الشروط قوله كل من الاسم وتلك
الصفة اي من جمعهما قوله ولو تقديرا نحو جا مصطفون بفتحة
قبل الواو واصله مصطفيون استثقلت الضمة فحذفت ثم اليا للساكنين
ويبعد ان يرجع قوله ولو تقديرا الى الرفع بالواو ايضا لانه لم يذكره
في المثنى قوله والجر ان قدم الجر لما سياتي من ان النصب محمول
عليه قوله ولو تقديرا نحو مررت ورايت المصطفين واصله
مصطفيين استثقلت الكسرة على اليا فحذفت ثم اليا للساكنين
وهل التقدير يجري في المثنى ام لا فليحرر قوله وفي المثنى
بالعكس اي والنون في المثنى ملتبسة بالعكس او ماذكر في
المثنى كاين بالعكس فيفتح ما قبل اليا وتكسر النون قوله حملا
للنصب على الجر ولم يعكس لما سياتي في قوله وانما الخ قوله في
كون كل منهما فضلة اي اعراب فضلة كالمفعول والمراد انهما
كذلك في الجملة وبحسب الاصل فلا يرد جر كان واسم ان ومفعول
ظن ولا يخالفه قول ابن مالك في التسهيل ان النصب للفضلة
والجر لما بين العمدة والفضلة لانه تارة يكمل العمدة نحو جاء
غلام زيد وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد ويقع
في موضع العمدة نحو يعجبني قيام زيد وفي موضع الفضلة
نحو هذا ضارب عمرو قوله وانما كان النصب للفضلة لان
علامته الاصلية الفتحة وهي اخف الحركات والفضلة اكثر ورودا
فناسب ان يجعل لها النصب لخفة علامته والجر لما بينهما لان

علامة

علامته الاصلية الكسرة وهي متوسطة بين الخفة والثقل فناسب
جعلها للمتوسط بين المرتبتين وهو المضاف بواسطة حرف جر
ملفوظ به او مقدر قوله فانه عمدة اي اعراب ما هو عمدة
كالفاعل قوله بالنسبة اليها وكذا بالنسبة لليا لان اليا اخف من
الواو قوله وحرك ما بعد علامة التثنية ما نايب فاعل حرك وهي
عبارة عن النون قوله المزيد لدفع توهم الخ برفع المزيد على انه
صفة لما اما توهم الاضافة ففي نحو جا خليلان موسى وعيسى
اذ لولا النون لتوهمت الاضافة واما توهم الافراد ففي نحو جاني
هذان اذ لولا النون لتوهم الافراد كذا مثل المرادي وليس
بجلي لان هذان ليس مثنى حقيقة فالاولى التمثيل بنحو الخوزلان
تثنية الخوزلى في لغة والاكثر قلب الالف اذا كانت زايدة
على ثلاثة يا ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد
ليجري الباب على سنن واحد وقوله لدفع الخ علة لقوله المزيد
وقوله فرارا علة قوله وحرك قوله بالحركة الاصلية يعني ان اصل
هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انها حركت
لالتقا الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر وكونها
حركت لذلك لا ينافي انها حركت لكونها على حرف واحد وقوله في
ذلك اي في الفرار من التقا الساكنين قوله وربما فتح اي ما
بعد علامة التثنية وهو النون قوله مع اليا هو لغة لبني اسد
كقوله على احوذيين استقلت عشية الرواية بفتح النون
وقيل لا يختص فتح النون بمصاحبة اليا بل يكون معها ومع الالف
في لغة من يلزم المثنى الالف ويعربه بحركات مقدرة عليها
كالمقصور كما قيد بذلك ابن عصفور لكن المصنف اطلق في الاوضح

ولا يخفى ان الشارح لم يتعرض للفتح مع الالف فقول المحشي اه ظاهر
كلامه كالاوضح ان الفتح الجري مع الالف اذا كانت علامة للرفع انتهى
امر عجيب بقي انهم استشهدوا على الفتح مع الالف بقوله :
أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا ..
ورووه هكذا ومنخرين بالياء وهو يدل على عدم اختصاص
الفتح مع الالف بلغة من يلزمه الالف فتدبر قوله وضم مع
الالف هو كما قال الشيباني لغة لانها شبهت بالف غضبان
ومنه قوله يا ابتي ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان
قوله وفتح ما قبلها عطف على حركه لا فتح كما قد يتوهم قوله دليل
على شدة الامتزاج يقتضي بظاهره ان اصل الامتزاج حاصل
مع غير الضم والكسر وقد يوجه ذلك بان اصل الاعراب
بالحركات لم تتفرع عليها الحروف المجانسة لها الماخوذة منها
فاذا وجدت تلك الحروف كان هناك امتزاج في الجملة فاذا كان
قبلها ما يجانسها من الحركات حصل شدة الامتزاج فتامل
كذا بخط شيخنا الغنيمي قوله وليسلما اي الواو والياء من
التغيير عما هو المناسب لهما وقوله والانقلاب من عطف الاخص
على الاعم وذلك لانه لو كسر ما قبل الواو لانقلبت ياء او الالف كل
ياء وقعت ساكنة بعد ضمة تقلب واوا قوله وحركت نون
الجمع المزيدة الخ اما توهم الاضافة ففي نحو مررت ببنين كرام
وكرماء اذ لولا النون لتوهمت الاضافة واما توهم الافراد
ففي نحو مررت بالمهتدين وبالقاضين وبالمتقين اذ لولا
النون لتوهم الافراد ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم
على ما وجد ليجري الباب على سنن واحد وما ذكره من ان

النون في المثنى والجمع زيدت لما ذكروه وما اختاره ابن مالك واورد
عليه انه لو اعتبر توهم الافراد لامتنعت اضافة الجمع المنقوص
المنصوب او المجرور كرايت قاضيك ومررت بقاضيك لالتباسه
بالمفرد واجيب بان ما هنا يمكن دفع الالتباس فيه بالوقف
على المضاف دون المضاف اليه لانه يتوقف عليه حتى يرد النون
ولا كذلك فيما نحن فيه على ذلك التقدير لانه لو لم ترد النون
لم يمكن دفع الالتباس لاستواء حالتي وصله ووقفه على هذا
التقدير والحاصل ان سقوط النون الذي به الالتباس عارض
يمكن زواله بالوقف ولا كذلك ما نحن فيه على ذلك التقدير
وقال سيبويه النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه اي لفظا
كالزيدين او تقديرا كالاحمرين والحركة وان كانت مقدرة
على الحرف لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة
مع اللام فثبتت النون معها لثبات الحركة وجانب التنوين
مع الاضافة فحذفت معها ولم يعكس لئلا يلزم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه وهو قليل منعه بعضهم بغير الظرف
لا يقال في القول بان الاحرف قائمة مقام الحركات جمع بين
عوضين وهو غير جائز لانا نقول الاحرف عوض عما فات
من الاعراب بالحركات والنون عوض عنه وعن دخول التنوين
معا قوله هربا الخ علة لقوله وحركت والتعبير هنا بهربا وفيما
تقدم بفرارا الظاهر انه تفنن كقوله هنا وحركت نون الجمع وفيما
تقدم وحرك ما بعد علامة التثنية قوله وفتحت تخفيفا في
اللفظ علله بعضهم بطلب الفرق ثم قال وانما لم يكتف
بحركة ما قبل الياء فارقا لتخلفه في نحو المصطفين انتهى وفيه

نظر اذ لقايل ان يقول هذا التخلف لا يضر لحصول التمييز في نحو
المصطفين بين المثنى والجمع بغير حركة ما قبل الاخر لان الالف
في نحو المصطفي تحذف في الجمع وتقلب يا في المثنى ففي الجمع
يقال جا المصطفون وفي المثنى المصطفيان كما سياتي وح
يقال في النصب والجر في الجمع المصطفين بيا ثم النون
وفي المثنى المصطفيين بياين بينهما لان الف المثنى تقلب
يا فلا اشتباه فيهما على انه اذا كان الفرق بحركة ما قبل الاخر
في نحو المصطفين ورد عليه حال اضافة المصطفين لسقوط
النون الذي فرق بحركتها وكان يكفي ان يقال لم يكتف بها اكر
مبالغة في الفرق قوله لثقل اللفظ جرا اي ثقلا بليغا
فجدا منصوب على انه مفعول مطلق ضرورة الجرا اي وليس
بلغة خلافا لابن مالك وذلك كقوله عرفنا جعفرا وبني
ابيه وانكرنا زعانف اخرين قوله ثم الاسم اي المتقدم المستوفي
للشروط وقوله اذا ثني اي اريد تثنيته قوله وكان صحيحا
وهو ما ليس اخره حرف علة كزيد ورجل هذا هو المصطلح
عليه لكن عطف قوله او مهموزا الخ يقتضي تخصيصه قوله
او معتلا جاريا مجراه وهو ما كان اخره واوا ويا قبلهما
ساكن كظبي ودلو وعلي ومرمي ومغزو قوله او منقوصا
قيل المراد به النقص اللغوي حتى يشمل ابوان وفيه نظر
ظاهر لان قوله بعد ذلك ورد يا المنقوص يعني ان المراد
به المنقوص اصطلاحا لكنه بغير المعنى ورده ها ان كانت
محذوفة كقاضي منكرا وعلى العموم فشذ ابان واخان وفي
شرح الكافية لابن مالك اذا ثني ما ليس مقصورا وما

قوله صح

ممدودا

ممدودا لم يرد اليه ما حذف منه ان كان يرد في الاضافة والا فلا
فيرد نحو قاض واب واخ وحم وهن لا اسم وابن ويد ودم وحر
وغد وفم قوله او مهموزا غير ممدود كرشا ودخل فيه نحو ماء فان
اصله موه قلبت الواو الفا والها همزة فلا يسمى ممدودا
كما نص عليه الفارسي لعروض المدفيه اذ الفه واو في الاصل
قوله او ممدودا همزته اصلية كقرا ووضا القرا الناسك والوضا
الوضي وخرج ما اذا كانت الهمزة غير اصلية فان كانت عوض
من الف التانيث كحمرا قلبت واوا لكونها زايدة محضة فهي
بالابدال الذي يناسب الحذف اولى من غيره وانما لم تقلب يا لما
بين الهمزة والواو من التقارب في الثقل وحملا على النسب
وان كانت بدلا من اصل ككسا فان اصله كساو قلبت الواو
همزة لتطرفها اثر الف زايدة ترجح اقرار الهمزة على ما قبلها
واوا نظرا للصورة الاصلية وان كانت بدلا من حرف الالحاق
كعلبا اصله علباي بيا زايدة للالحاق بقرطاس ثم ابدلت
اليا همزة ترجح الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح
تشبيها بهمزة حمرا من جهة ان كلا بدل من حرف زايد وغير
اصلي وكل ذلك باعتبار الاصل المطرد قوله من غير تغيير
الخ وشذ في الية وخصية اليان وخصيان والقياس اليتان
وخصيتان وقيل هما تثنية الي وخصي المذكرين وشذ
قراوان بقلب الهمزة الاصلية واوا وفي كلام بعضهم ما
يقتضي انه لم يسمع واما قولهم قايمان في قايم وقايمة فلان
العلامة انما لحقت قايم لانه المقلب قوله واما المقصور
الخ يات لا ما يمعادل الظاهر وان كان مقصورا قوله فالفه

ان كانت زايدة الخامي بان تكون رابعة كحبلي وملهي او خامسة كمعطي
او سادسة كمستدعي فتقلب الالف يا فتقول حبليان وملهيان
ومعطيان ومستدعيان وشذ قولهم مذروان لطرفي الالية والاصل
مذريان لانه تثنية مذري في التقدير لكنه علة تقضي بحيث انه لم
يستعمل الا مثني فلم تثبت الفه قط في مفرده حتي تقلب فهم قراني
وخوزلان بالحذف قوله او بدلا يعني ولم تكن زايدة لكن كانت
بدلا عن يا كفتي فترجع الى اصلها في التثنية قال الله تعالى
ودخل معه السجن فتيان وشذ في تثنية حمى بكسر الحا المهملة
حموان حكاه الفرا فان الفه مبدلة من يا يقول حميت المكان
حماية والقياس حميان وقد يكون للالف اصلان باعتبار
لغتين فيجوز فيها وجهان كرحي فانها يائية في لغة من قال
رحيت وواوية في لغة من قال رحوت فيجوز رحيان ورحوان
واليا اكثر قوله او مجهولة الاصل او اصلية واميلت اي او
ثالثة مجهولة الاصل واميلت او ثالثة اصلية واميلت
فقوله واميلت راجع للاصلية والمجهولة قال الرضي وان
كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شيء كمتي وعلي
واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البنا اصل
او كانت مجهولة الاصل وذلك بان تقع في متمكن الاصل
ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك
سبب للامالة غير انقلاب الالف عن اليا وجب قلبها يا
وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل اليا في
النوعين اولي سمعت الامالة اولا لكونه اخف من الواو
انتهي وصرح الدماميني برجوع القيد لهما لكنه لم يمثل

المجهولة الممالة فلينظر قوله والا فواوا اي وان لم يكن كذلك تقلب
واوا وذلك بان كانت ثالثة بدلا من واو نحو قفا وعصا فتقول
قفوان وعصوان او كانت مجهولة الاصل ولم تمل نحو ددا وهو
اللهو فانه استعمل منقوصا كما في الحديث لست من الدد ولا الدد
مني ومتمما بالنون ددن ومقصورا فلا يدري هل الفه عن
واو او عن يا لان الالف في الثلاثي المعرب لابد ان تكون عن
احدهما والثاني اكثر فتقول ددوان حملا على الاكثر او كانت
اصلية ولم تمل نحو علي واذا مسمى بهما فتقول علوان واذوان
وهذا مذهب سيبويه وهناك اقوال اخر منها ان الالف الاصلية
والمجهولة تقلب يا مطلقا قوله وحكمه اي حكم الاسم قوله من غير
تغيير اي زايد على المثنى فلابد ان الممدود الذي همزته
غير اصلية تغير قوله ولا يستثنى الا المقصور والمنقوص من
الحذف في جمع التذكير ويلي علامته فتحة المقصور مطلقا
قال الدماميني اي سوا كانت منقلبة عن اصل نحو ملهى او
زايدة كالف ارطى وحبلى اذا سمي بهما وعلم من قوله في جمع
التذكير ان اخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التانيث
ووجه الفرق ان علامة جمع التذكير ثقيلة وهي الواو واليا
فلا تجامع يا المنقوص ولا اليا والواو المنقلبتين عن الف المقصور
وعلامة التثنية وعلامة الجمع المؤنث خفيفة فجاز ان تجامعه
اما علامة جمع تصحيح المؤنث فالالف مطلقا ولا حرف اخف
منها واما علامة التثنية فالالف رفعا واليا المفتوح ما
قبلها جرا ونصبا بخلاف يا الجمع فانها مكسور ما قبلها انتهى
وقيل انما قلبت في المثنى ولم تحذف مع التقا الساكنين فيه

قال في التسهيل الا ان اخر
المنقوص والمقصور [illegible]

لئلا يلتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاني اعلا اخونك
بخلاف الجمع فانك تقول اعلوا اخونك و اعليهم فلا يلتبس به
قوله فان اخرهما وهو الالف في المقصور والياء في المنقوص
قوله يحذف لالتقاء الساكنين كما في وانتم الاعلون في المقصور
فان اصله الاعليون تحركت الياء المبدلة من واو في الاصل لانه
من العلو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت للساكنين
وبقيت الفتحة دليلا عليها وهذا خلاف المثنى فان ذلك
لا حذف فيه بل فيه قلب في المقصور وزيادة ياء المنقوص
ان كانت محذوفة نحو قاض قوله ويضم ما قبل اخر المنقوص
فتقول في جمع القاضي مما ياؤه اصلية والداعي مما
ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل
فيها القاضيون والداعيون حذفت ضمة الياء للاستثقال
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت
قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة اثر كسرة
ثم عوض منه الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت قلت
استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها الى ما قبلها
بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين قوله
وان لم يكن منهما حال اي والحال انهما لم تكن منهما قوله منها
متعلق بقوله بنفقد قوله ههنا اي في هذا الكتاب وانما قيد به
لان ما الحق لا ينحصر في الاربعة المذكورة بل ضم ما سمي به كما سيأتي
في الشرح وغير ذلك كما انظر النكت وغيرها وما ذكره في كلا وكلتا
هو اللغة المشهورة وكنانة يعربونهما مضافين الى المظهر
ايضا اعراب المثنى ومن العرب من يلزمهما الالف في الاحوال

كلهما اضيفا الى المضمر والمظهر نقله صاحب الهمع قال الرضي
ولا ادري ما حجته قوله وفيها كلا وكلتا فيه تغيير لاعراب المتن
فان كلا وكلتا مبتدا ومعطوف عليه والخبر كالمثنى وكذا جعله
مع المضمر خبر لكان المحذوفة مع اسمها وانما هو حال من ضمير
كلا وكلتا المستتر في الخبر مع ان حذف كان ههنا غير مشهور وتقدم
ما فيه والف كلا اصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عليها عند
س لانه الغالب في المتطرفة ولانها اميلت وقيل عن واو لئلا
يختلف مع كلتا فان لامها عن واو وشكل نحاه وبنت واخت لا عن
ياء كلتان اذ لا ثاني له واما الامالة فللكسرة او للرجوع الى الياء
جرا ونصبا والف كلتا عند س للتانيث والتاء عن الواو وقال عوضهم
الجرمي الالف لام والتاء للتانيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند
س وانصرف عند الجرمي ويرد عليه ويرده بعضهم انه لا يعرف وزن
فعتل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال ابو علي
انما ابدلوا الام كلتا لانها وقعت قبل الف التانيث ولا بد من
اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت الفا الا
ترى انهم قالوا احمر واحمرى واما اللذان لا يكون بينهما اختلاف
في غير العلامة فيهما المذكر والمؤنث الذي علامة تانيثه التاء
قوله ولا ينفكان عن الاضافة الخ قال الرضي واعلم ان كلا وكلتا
لا يضافان الا الى المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب
ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو
كلانا ولا يجوز تفريق المعنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو
الحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث فصيح من تجريده نحو كلا المرتين
انثى وفي المغني نحوه مع بسط ونقل في المغني الا ابن الانبار ب

اجاز اضافة كلا الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان
واجاز الكوفيون اضافتهما الى النكرة نحو كلا رجلين عندك محسنان
فان رجلين قد تخصص بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين
عندك مقطوع يدها اي تاركة للغزل وبه يعلم ما في اطلاق
الشارح حيث لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير
بالدلالة على اثنين قوله مع المضمر قال الرضي وهو لازم اشباع
كلاهما وكلاكما وكلاهما انتهى وهو ظاهر كما في المغني ايضا في
امتناع كلاكم لانه جمع اللهم الا اذا تجوز به عن الاثنين قوله لانهما
في الاغلب ومن غير الغالب ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر
شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا وهل
يقال ان من غير الاغلب ايضا زيد وعمرو كلاهما قوله ثم طرد
ذلك فيما اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب نحو جئنا
كلانا وجئتما كلاكما فانهما والحال ما ذكر وان كانا تابعين للضمير
وهو مثنى من حيث المعنى الا انه لا يسمى مثنى في الاصطلاح
لان شرطه كما تقدم ان يكون مفرده معربا فلا يقع في ذلك
ان يكون كلا تابعة لاعراب ما قبلها اذ هو مبني فتخيل
بالطرد هذا معنى كلامه وح فلا يخالف قول الرضي انهما في
هذه الحالة جاريان على المثنى لانه اراد بالمثنى ما دل على
اثنين لا المثنى في الاصطلاح قال شيخنا الغنيمي لكن
قضيته وقضية كلام الرضي انه اذا اضيفا الى ضمير المخاطب
لا يكونان تابعين للمثنى المعرب واقول قد صرحوا في باب
النداء انه يقال يا تميم كلهم وكلكم ومثله يا غلاما زيد
كلاكما وكلاهما على الاصل وح ففي هذه الصورة قد تبع

المثنى المعرب مع الاضافة الى ضمير المخاطب اللهم الا ان يقال ان
ذلك عارض وخلاف الاصل فلم ينظر اليه قوله فانهما لا يجريان
على المثنى اصلا قال الرضي لا يقال جاءني اخوان كلا اخويك انتهى
قوله وكذا اثنان واثنتان اي ومثل المذكور من كلا وكلتا في
انهما كالمثنى اثنان بالمثلثة للمذكرين والمذكر والمؤنث واثنتان ن
بالمثلثة للمؤنثتين ومثله ثنتان في لغة تميم وهما من اسماء
التثنية وقيل انهما مثنيان حقيقة قوله مطلقا اي حال
كل منهما غير مقيد بكونه مع الضمير فيشمل ما قاله الشارح قوله الى
ظاهر اي غير مثنى قال في التوضيح في باب العدد ولا يجمع بينهما
اي بين الواحد والاثنين وبين المعدود فلا تقول واحد رجل
ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك
رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما
انتهى وقضية كلامه انه اذا لم يكن رجلين معدودا لكان
المراد من اثنين شخصان مضافان الى شخصين اخرين وهو
المعبر عنهما برجلين جازت الاضافة لانتفاء اضافة الشيء
الى نفسه وهو ظاهر المعنى وكذلك في اضافتهما الى ضمير
المثنى ويتعين ذلك في الاضافة الى المفرد ويوخذ من كلام
الاوضح ان محل الامتناع اذا اضيفا الى المعدود واما اذا اضيفا
الى صاحبه فلا منع نحو جاء اثناها اي غلاماها قوله فيعربان
اعرابه الفا للسببية والمعنى لان وضعهما وضع المثنى فسبب
ذلك يعربان اعراب المثنى وليست هي الفاء التي ينتصب المضارع
بعدها اذا تقدم نفي كما يقع في الوهم لفساده قوله وكلامه
يوهم الخ يقال عليه هذا الايهام بعينه لازم له حيث اطلقه

الاضافة الى الظاهر وليس كذلك فان اضافتها الى المثنى ممتنعة
كما تقدم **قوله** فان اضافتها الى ضمير التثنية ممتنعة قضية
ذلك صحة اضافتهما الى ضمير المفرد والى ضمير الجمع فيقال مثلا
اثناه واثناهم وهو ظاهر ان كان المراد بالمضاف اليه غير المضاف
وح فيقول وكذا القول في الاضافة الى ضمير التثنية فلا
معنى لاستثنائهم والذي تحرر عندي في تحرير المسئلة ولم اره
منقولا انه اذا اريد بالمضاف غير المضاف اليه صحت الاضافة
مطلقا لافرق بين المثنى وغيره من ضميره وغيره وان اريد
بالمضاف والمضاف اليه كان العرض شيخنا الغنيمي **قوله**
نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ
الى نفسه ويوخذ منه امتناع اضافتها الى ما دل على
اثنين بالنص **قوله** فكان الاولى ذكره كما ذكر الخ قد يقال
لم يذكره لانه اراد بالمثنى ما يسمى مثنى ولو فيما مضى فلا
حاجة الى ذكره فيما الحق بالمثنى كذا قيل ولا يخفى انه لا يدفع
الاولوية الموجهة بالقياس على الجمع **قوله** فيرفع بالالف
الخ هذا واضح اذا سمي بصورته حال الرفع فهل كذلك اذا سمي
بصورته حال النصب او الجر حتى يجوز ح ان يرفع بالالف
كلام بعضهم يشمل ذلك ويؤيده انهم اذا جوزوا مع التسمية
بصورة المرفوع ان ينصب ويجر فكذا اذا سمي بغير المرفوع
يجوز ان يرفع بالالف وهل يجوز ايضا مع التسمية بصورة
المنصوب ان يعرب اعراب ما لا ينصرف بان يحول الى صورة
المرفوع ويعرب بالحركات على النون فيه نظر والجواز بعيد
قوله فيعرب اعراب ما لا ينصرف قيده في التسهيل بانه لا

تجاوز سبعة احرف فان جاوزها كاشهيبابان لم يجز اعرابه
بالحركات **قوله** واذا دخل عليه ال كذا في التصريح وهل يوخذ منه اذا
سمي به مقرونا بال يمنع من الصرف لان ال جزء كلمة محل نظر **قوله**
الادبار الحي بالسبعان صدر بيت تمامه املي عليها بالبلا الملوان
قاله تميم ابن ابي مقبل والشاهد في السبعان فانه في الاصل
تثنية سبع فاجراه مجرى التثنية يقال بالسبعين وهو اسم موضع
قوله وهي ما لا واحد لها من لفظها اي غالبا فلا يرد ان العالمين
اسم جمع لعالم **قوله** لا واحد له من لفظه لانه لم يات اول في المفرد
بخلاف ذوو فانه جمع ذو وحقيقة **قوله** بفتح العين والشين
فان قيل ان شين عشرة ساكنة في لغة الحجاز وتكسر في لغة
تميم او تفتح قلت هذا في التركيب نحو اثنا عشرة عينا قرية
بالسكون والكسر واما في غير التركيب فمفتوح الشين والميم
كما ذكره الشارح فالقياس في جمعه كذلك **قوله** لاختصاصه بمن
يعقل منع بعضهم ذلك ونقل عن الراغب انه يشمل غيره
ايضا وانما غلبوا في جمعهم بالواو والنون لشرفهم ويؤيده
انه سلم ان كون العقل لبعض المجموع كاف وبتقدير الاختصا
فهو جمع لعالم مرادا به العاقل وعلى التقديرين لا يكون
الجمع اخص من مفرده بل اما مساو او اوسع دايرة لان عموم
شمولي وعموم المفرد بدلي لكن هذا لا يقتضي كونه جمعا حقيقة
وان وقع ذلك في شرح التوضيح لان المفرد ليس علما ولا
صفة بل اسم جنس فهو من الجموع التي لم تستوف الشروط
كما قال الشارح الان يقال انه اسم جرى مجرى الصفة هذا وقال
بعضهم ان الجمع قد يكون اخص من المفرد اذ قايمون اخص

سلمان اذلو اجراه مجرى صح

من قايم اذ قايم يطلق على غير العاقل بحسب مفهومه **قوله** اي شق
اي استفع **قوله** يعم الحاضرين والبادين الحاضرون وهي المدن
والقرى والريف وهي ارض فيها زرع وخصب والبادون سكان
البادية وهي خلاف الحاضرة **قوله** والاعراب خاص بالبادين
ان كان المراد البادين من العرب فالامر ظاهر وان كان المراد
ان الاعراب خاص بالبادين سواء كانوا من العرب او العجم كما قيل
به فيكون بين الاعراب والعرب عموم وخصوص من وجه **قوله**
يكون جمع تصحيح الخ وذلك باحد الطريقتين المتقدمتين
اما منع اختصاص الجمع بالعقلا وسوغه التغليب او ادعا ان
المراد بالمفرد العقلا فقط فتدبر **قوله** ليسا علمين ولا صفتين
اعترض بان الاول صفة لقولهم الحمد لله اهل الحمد واجيب بان
الكلام في الاهل بمعنى ذي القرابة لا بمعنى المستحق للشيء
ولو سلم ان الكلام فيه فهو لا يقبل التا المقصود بها التانيث
ولا يدل على التفضيل **قوله** وهي ما لم يسلم فيها بنا واحدها
اي لغير اعلال فلا نقض بنحو الاعلون من جمع التصحيح
المتغير للاعلال والمراد عدم السلامة اما لفظا او تقديرا
فيدخل نحو صنوان جمع صنو مما تغير تقديرا بان تقدر حركة
صنو وسكونه مثلها في سلم وحركة صنوان وسكونه مثلهما في
في غلمان واما دعوى التغير بالزيادة فيه دون جمع
التصحيح فتحكم الا ان يفرق بان تلك زايدة على حقيقة
الجمع لتغني لخلافها في التكسير والقول بان نحو صنوان جمع
تصحيح لكن ليس كل جمع تصحيح يعرب بالحروف لتخلف
ذلك فيما لم يستوف الشروط لا يخفي ما فيه **قوله** منها ارضون

اعلم

107

منها ارضون اعلم ان ارضون من ما شذ من باب سنين لان
مفرده ارض وهي لفظ ثلاثي لم يحذف منه شي فكان ينبغي
تاخير ارضين عن سنين وذكره مع بنين لينبه على شذوذهما
قوله بفتح الرا انما فتحت لانه ناب عن ارضات قال المص وتجوز
اسكانها في الشعر وعبارة الدماميني وحكي اسكانها وانما
كان الاصل ارضات لان الارض مؤنثة ان الارض لله يورثها
من يشاء من عباده وقولهم في تصغيرها اريضة **قوله** ولا مرها
واو وها او فيه للشك العارض منه الجمع ومن مجي الفصل على
ما ذكر **قوله** لقولهم في الجمع الخ اي لان الجمع يرد الاشيا الى اصولها
واعترض بان فيه دورا لان الجمع فرع الافراد وقد توقف العلم
باصالة ذلك الحرف في المفرد على اصالته في الجمع واجيب بمنع
الدور لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف
علم وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود
فلم تتحد جهة التوقف **قوله** ولمجي الفصل الخ اي والفعل المسند
المسند الى ضمير متكلم او مخاطب يرد الاشيا الى اصولها وانما حذفوا
الواو والها وعوضوا عنه التا في محل المعوض منه على القياس
كراهة تعاقب حركات الاعراب على الواو ولا علالها وعلى الها
لخفايها وقد يقال لا دلالة في الجمع ومجي الفصل على ما ذكر على
نفس احدهما كما هو المشهور لجواز ان يكون له اصلان
باعتبارهما اختلاف الجمع ومجي الفصل على ما ذكر **قوله** جمعا
لثلاثي عبارة ابن الناظم ثلاثي في الاصل وفي بعض النسخ
ثلاثي الاصول وقضيتها ان منه مزيد الثلاثي لانه لم يتعرض
لسلب الزيادة وحاصل ما ذكره من هذا النوع الذي هو محذوف

اللام ثلاثة انواع مفتوح الفا كسنة فتكسر في الجمع وقد تضم
حكى ابن مالك سنون بضم ومكسورها كعضة فيسلم في جمعه
غالبا وقد تضم نقله الصاغاني في عزين ومضمومها كثبة فيجوز
في الجمع ضمها وكسرها **قوله** ولم تكسر اي تكسيرا يعرب بالحركات
فلا ينافي قوله اولا والثالث جموع تكسير **قوله** كعزة بكسر
العين المهملة وفتح الزاي الفرقة من الناس واصلها عزي فالها
عوض من اليا التي هي لامها وتجمع على عزي وعزين والعزين
الفرق من الناس المختلفة لان كل فرقة تعتزي الي غير من
تعتزي اليه الاخرى **قوله** وعضة اصله عضه بالها من العضه
وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا
فلامها ها وقيل اصلها عضوة من قولهم عضيته تعضية اذا
فرقته فلامها واو ويدل للاول تصغيرها على عضيهة
وللثاني جمعها على عضوات لان كلا من التصغير والجمع
يرد الشي الي اصله **قوله** بخلاف تمرة اي وبخلاف الرباعي **قوله**
ونحو عدة وزنة اي من كل ما كانت الها فيه عوضا من الفا و
اصلها وعدو وزنة بكسر اولها وسكون ثانيها فاستثقلت
الكسرة على الفا فنقلت الي ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض
منها الها وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهي المساوي
في السن ومحل ما ذكر اذا لم يكونا علمين لمذكر فان كانا
علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون وهذا
بخلاف شفة وشاة اذا جعلا علمين فلا يجمعا هذا الجمع
لما شرطه بعضهم من كون العلم لا تكسر له قبل العلمية
كما صرح به الدماميني وكان ينبغي للشارح ان يذكر محذوف

العين في المحترز عنه **قوله** ونحو يد ودم اي مما حذفت لامه
ولم يعوض منها شي واصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم
وذهب الكوفيون الي فتح الدال والمبرد الي فتح الميم **قوله** وشذ
ابون اي لعدم التعويض ولو قال فشذ با لفا لكان اولي
وكابين ما جمع بالواو والنون من الاسما الستة على ما مر **قوله**
لان العوض غير الها وهي همزة الوصل في اسم وتا التانيث في بنت
والفرق بين التا والها ان تا التانيث لا تبدل في الوقف ها
وتكتب مجرورة وها التانيث يوقف عليها بالها وتكتب مربوطة
وقيل ان التا في بنت واخت ليست للتانيث لان قبلها ساكن
صحيح والصيغة لهما للتانيث وقيل للالحاق بجذع او للثاني
بالثلاثي ولو سمي باخت وبنت مذكر لم يجمعا هذا الجمع خلافا
للفرا فانه اجاز حذف التا وجمعهما بالواو والنون **قوله** ونحو
شاة وشفة اصل شاة شوهة بسكون الواو فلما نقلت
الواو الها لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصارت شاهة
فحذفت لامها وهي الها وعوض منها ها التانيث واصل
شاه شواه قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها واصل شفة
شفهة حذفت لامها وهي الها ايضا وعوض منها ها التانيث
والدليل على ان اللام ها التصغير والتكسير وانما لم يجمعا
بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرها عن تصحيحها وشذ
ثبون جمع ثبة مع انهم كسروها على ثبي ولام ثبة المحذوفة
واو قالوا ثبوته اذا كبسته بالثبة وهي طرف السيف **قوله**
وبنون لم يذكر الشيخ غرض المصنف من هذه الكلمة وهي ليست
من الانواع الاربعة ولعله قصد بها الاشارة الي انها

فا

خالفت باب سنين ولو جعلها اسماً مما خرج بتقييدها بالتانيث وقال بعد
اسم وشذ بنون الجاد قوله لعلة تصريفية الاقيل هي خفة التثنية
وثقل الجمع وقال الشهاب القاسمي في شرحه وبنون جمع ابن
وقياسه ابنون لكنه جمع على اصل ابن وهو بنو بحذف اللام
نسيا منسيا في الجمع كما حذفت في الواحد وان جاءت تثنيته
على القياس حيث قيل ابنان كانهم ارادوا ان ينبهوا عليه
ان الفا في الاصل مفتوحة انتهى وهو ماخوذ من كلام
الدماميني في شرح التسهيل وكتب شيخنا العنيمي قد
يقال ولم ارة منقولا هي ان صورة المعوض عنه وهي الواو
موجودة في الجمع ولا كذلك في التثنية او يقال لم تحذف
في التثنية ويقال بنان لوجود اللبس بالبنان وهي الاصابع
انتهى وكتب شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش نسخته شرح
التوضيح ما نصه وذلك لان ابن اصله بنو حذفت لامه للتخفيف
وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى اصولها فلما
جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو
لعلة والمحذوف لعلة كالثابت فلم تات الهمزة واما في
التثنية فلو رجعت الواو ولم يكن هناك ما يقتضي حذفها
لانها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت اولا لغرض
التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو
رجعت ومن قلبها الفا سكون ما بعدها كما في بناة ولو
حذفت لحصل اللفظ بنان الكف بخلاف بنون قوله فهو
عليون اي مما سمي بالملحق وانظر حكمة التمثيل به دون ان
يمثل بما سمي به من الجمع قوله اسما على الجنة استدل على ذلك

في التنزيل بقوله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وفيه ان بقية
الاية تدل على ان عليين اسم للكتاب المرقوم الا ان يصار الى اضمار
والتقدير محل كتاب وفي الرضي وهو اسم لديوان الخير على ما
فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى
هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب
اليها على ككرسي في المنسوب الى كرسي وان كان عليون غير علم
بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليها بمعنى الاماكن المرتفعة
على ان معنى قوله كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم فهو شاذ
لعدم العقل قوله جمع علي الخ لم يستوف الشروط فهو ملحق بالجمع
قبل ان يجعل علما فان قيل ما سند الشارح في ان المص اراد
عليون المسمى به اذ يحتمل انه من جموع التصحيح التي لم تستوف
الشروط لانه مفرد ليس بعلم ولا صفة قلت لو اراد ذلك
لذكره مع اهلين ولم يفصل بينهما بسنون وبابه ومعلوم
انه ليس من باب سنين لعدم تغيير واحده قوله وشبهه
معطوف على الاول وهو قوله اولو او الضمير يرجع للجمع وهل
يصح ان يرجع الضمير الى عليين مع العطف عليه او على اولو
تامل قوله فهذا وما قبله الخ اشارة الى ان قوله كالجمع خبر عن
قوله اولو او ما عطف عليه قوله ويجوز في هذا ان يجري مجرى
غسلين اي يجوز في هذا النوع الرابع ان يجري مجرى غسلين
والغسلين هو ما يسيل من جلود اهل النار وصديدهم
وبعضهم يطرد هذه اللغة في الجمع نفسه لا الملحق به والشرط
في الاجراء المذكور ان لا يتجاوز سبعة احرف كاشهيباب فان
تجاوزها اعرب بالحروف قوله من اربعة مذاهب الخ فالاول

ووجه الفرق في القياس ان يقال في المنسوب ابهام

اعرابها بالحروف ومما استشكل به ان الاصل الاعراب بالحركة فيمكن
تقديرها من غير خروج عن الاصل الثاني ان الاعراب
مقدر فيما قبلها وهو الدال وهو راي الاخفش ومن جملة
ما رد به انه تقدير في غير الاخر والاعراب لا يكون الا اخرا
وبانه لم يحتج الى تغييرها كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب
المقدر قبل يا المتكلم الثالث ان الحروف دلائل الاعراب بمعنى
انك اذا رايتها فكانك رايت الاعراب وبه فسر ابو علي مذهب
الاخفش واستشكل بانه يؤدي الى ان تكون الكلمة معربة
وليس لها حرف اعراب وذلك غير موجود في الاسما الرابع
ان الاعراب ببقاء الالف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا
وعليه الجرمي وطايفة وهو مبني على ان الاعراب معنوي
قال ابن عصفور لان الاصل قبل دخول العامل زيدان
وزيدون فلما دخل العامل لم يحذف شيئا فكان ترك العلامة
يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب والجر قلب
الالف والواو فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو
الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه
مخالفة النظاير اذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له
علامة وبهذا التقرير تعلم ان قول المحشي ومذهب الخليل
وسيبويه خارج عن المذاهب الاربعة خلافا لمن خلط وخبط
قاله شيخنا قوله مقدر فيها هو مذكور الخ قال الرضي وفهم الاعراب
من هذه الحروف يضعف هذا القول ورده ابن مالك ايضا
بلزوم ظهور النصب في اليا وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور
بالالف لتحرك اليا وانفتاح ما قبلها واجاب ابو حيان

عن الاول بانهم لما حملوا النصب على حالة الجر اجروا الحكم على اليا
حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تخفيفا للحمل وعن
الثاني بان المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى المذكر
وغيره وان كان القياس ما ذكر من القلب ولذلك لا احفظه من العرب
من يجري المثنى بالالف مطلقا انتهى واجيب ايضا بانه ليس
للمقدر حكم الملفوظ قوله ورده الرضي الخ بانه لم يحذف المعطوف
في خمسة عشر بل حذف حرف العطف فبني اما المثنى والمجموع
فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا
بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال
بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى
حرف العطف لوقوعه على الشيئين او الاشيا وعلامة التثنية
دليل تضمن ذلك المفرد واوا واحدة وعلامة الجمع دليل
تضمنه اكثر من واو قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا
ان اصله كان كذلك وجعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين
بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظة كلا الا ان كلا لما لم
تقع على المفرد لم تحتج الى علامة المثنى لعدم اللبس بخلاف
رجل وكذا جعل المفرد في الجمع واقعا على اشيا كلفظة كل الا
ان كل لم تحتج الى علامة الجمع اذ لا تلتبس بالمفرد لانها
لم توضع له وليس كل لفظ مفرد يطلق على ذي اجزاء
متضمنا لواو العطف والا وجب بنا الفاظ العدد كخمسة
ونحو كل ورجال بل اذا لم توضع كلمة واحدة للمجموع ويبطل
مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا
مع اطراد ما ذكر فيهما انتهى ملخصا قوله كالمقصور الخ واما

نونه في هذه الحالة فظاهر كلامه انها مكسورة وقال ابن
عصفور بجواز فتحها على هذه اللغة قوله ويعربه بحركات
ظاهرة الذي حكى الشيباني هذان خليلان قوله والا اولات
قيل انما قدمه مع كونه ملحقا لعله لقطعهم باعرابه كذلك ولا
يخفي ما فيه اذ في جمع المذكر السالم نطق بكثير من الملحقات ومع
ذلك فاخرها الا ان يقال هذا امر مناسب بعد الوقوع فلا ينبغي
نقضه وقال بعض الافاضل انما قدمه ليتصل بالملحقات
قبله وان لم يكن من جنسه ويمكن ان يقال انما قدمه على قوله
وما جمع كيلا يقع في الوهم ان قوله وما جمع عطف على مدخول
الكاف في قوله كالجمع فيتوهم انه من الملحق بجمع المذكر وان قوله
فينصب بالكسرة مختص باولات شيخنا واصل اولات اولي
بضم الهمزة وفتح اللام قلبت اليا الفا ثم حذفت لاجتماعها
مع الالف واليا المزيدتين ووزنه فعات وهو كذو يلزم
الاضافة الي اسم جنس ظاهر قوله ولم يذكر الذي اي بناء على ما
في بعض النسخ والذي في غالبها ذكر وما سمي به منها اي من
اولات وما جمع بالف وتا بعد وما جمع بالف وتاء مزيدتين
قوله كاذرعات وعرفات قيل في التمثيل بذلك نظر اذ لا
واحد لكل منهما فانه لم يوجد اذرعة وعرفة وقول الناس
عرفة شبيه بمولد وليس بعربي محض كما في الصحاح عن الفرا
واجاب بان ما في الصحاح عجيب فقد ثبت في الحديث الصحيح
عرفة وعرفة كلها موقف لكنه يبقي النظر بالنسبة لاذرعات
ويمكن الجواب عنا بعد بان الضمير في قوله منه راجع على ما
من قوله مما حمل عليه او راجع الي جمع المؤنث السالم بناء على

ناله

انه علم او كالعلم على ما اعرب بالاعراب المخصوص وان لم يكن جمعا ويكون
في الكلام شبه استخدام وقوله فيما كان مثال للغير اولات وجملة ومثله
ما سمي به منه معترضة والظاهر للجمع غاية الامر انه لم يمثل له لظهوره
قوله بالتنوين فيهما وهو للمقابلة فلا يرد ان حقهما منع الصرف
قوله مراعاة للعلمية والتانيث اي مع اعرابه بما كان يعرب به
قبل التسمية ففي ذلك مراعاة الجمع في الاعراب وما لا ينصرف في حذف
التنوين وان لم يكن للصرف لكونه شبيها له في الصورة قال الاشموني
في شرح التوضيح وتكون الكسرة في حالة الجر نائبة عن الفتحة لانه
عند هولاء غير منصرف للعلمية والتانيث انتهي وقضية ذلك انه
لو سمي به مذكر كان مصروفا ووجهه ان التانيث اللفظي هنا
غير معتبر لانهم صرحوا بان مثل هذه التاء ليست للتانيث وبان
تاء التانيث التي تمنع الصرف هي التي تقلب في الوقف هاء انها اتفقا
كلام ابن عقيل في شرح التسهيل من انه لا فرق حيث مثل له
بمسلمات علم رجل او امراة محل نظر الاعلى قول غير الجمهور انها
كهاء التانيث قوله تنورتها من اذرعات واهلها صدر بيت
لامرء القيس الكندي في محبوبته عجزه بيثرب ادني دارها نظر عال
ومعني تنورتها نظرت الي نارها بقلبي وادني اقرب الي الارض وهي
مبتدا خبره نظر اي منظور او ذو نظر قوله بالف وتاء مزيدتين
على مفرده اي بان لا يكونا في المفرد او يكونا لكن لا يقابلان بالف
والعين واللام كفاطمة وبنت واخت كما نبه عليه الدماميني في
شرح لامية العجم ردا على الصفدي وانما وجبت لهما الاشتراك
ليكونا كزيادتي جمع المذكر وخصت الزيادة بالالف والتاء لانه
عرف فيه الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين يدل

على كل من المعنيين كرجال وسلمى والجمال وضاربه لكن قال الراعي
في شرح الالفية دلالة الالف والتا على التانيث مسلمة دون الجمعية
وانما تفهم الجمعية من ابنية الجموع قوله وان كان جريا على الغالب
وقد يقال انه صار في الاصطلاح اسما لما جمع بالف وتا مزيدتين
ومع ذلك فتعبير المص اولى لانه لا ايهام فيه قوله كحمامات لو قال
كطلحات كان اولى لان جمع حمام على حمامات غير مطرد على ما ياتي
قوله كما ذكر في قوله خلق الله السموات قوله كسجدات بفتح الجيم
جمع سجدة بسكونها وكحبلى وحبليات وصحرا وصحراوات الاترى
ان الالف قلبت يا والهمزة قلبت واوا كغرفة وغرفات بضم الرا
وفتحها وسدرة وسدرات بكسر الدال وفتحها قوله فهو المفرد الخ
انت خبير بان المفرد بوصف الضم ليس هو المعرب بهذا الاعراب
بل المعرب هذا الاعراب مجموع المضموم والمضموم اليه فالاولى
الجواب بان المراد الجمع الذي جمع بهما اي الذي الحقتهما
الحاقهما قوله مع غيره وهو الالف والتا قوله لا المفرد فقط مع غيره
اذ لا يصدق عليه والحال ما ذكر انه جمع بهما بخلافه مع اعتبار
الضم اليه وماله ان الذي يعرب هذا الاعراب هو المسمى بالجمع
بهما يعني ما يطلق عليه ذلك تامل قوله اصليتان وهي اليا
في الاول والواو في الثاني لانقلاب الالف قضاة وغزاة عن اصل
فان اصلهما قضية وغزوة بفتح القاف والغين كساحر وسحرة
فضموهما بعد قلب اللام الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها فرقا
بينها وبين المفرد كفتاة وانما قدروا كذلك لانهم لم يروا جمعا
على هذا الوزن في الصحيح والمعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح
وهذا عند غير ابن مالك واما هو فقال ان فاعل المعتل يجمع على

فعل

فعل قوله قال جدي الخ اي تبعا لغيره من شراح الالفية وغيرها وهو
مبني على ان البا صلة جمع وذلك لانه يوخذ من باء الالة المتعلقة
بجمع زيادة الالف والتا فلا حاجة للتقييد بزيادتهما وما هنا تبعا
للتسهيل مبني على ان البا للملابسة وهو مع مجرورها في موضع
الحال من فاعل جمع اي ما جمع ملتبسا بذلك فقيد مزيدتين
لا بد منه فكلا الامرين صحيح والمقدح من هذا ان تحقق الاحتراز
يتوقف على تلك الزيادة لان خروج المحترز عنه بدونها مبني على
امر غير متفق لاحتمال غيره على انه قد يمنع ان المحترز عنه خارج
لم يدل على جمعيتها بالالف والتا واصالة احدهما لا تنافي ذلك
قوله لان ذلك اي قضاة وابيات قوله قياسا مطردا اي جمعا
مقتبسا او ذا قياس وقوله مطردا مفيد للتاكيد قوله خمسة ومفاهيم
انواع اي وما سواها مقصور على السماع كسموات وارضات
وسجلات وحمامات وسرادقات وهو ما قاله ابن مالك وقضية
كلام الجامع انه مطرد فيما لم يكسر من نحو سرادق وحمام وهو ما
نقله الرضي عن الفرا في كل خماسي اصلي الحروف لا استكراه تكسيره
قوله ذو التا مطلقا اي تا التانيث المبدلة في الوقف هاء
كتمرة والساكنة ما قبلها كبنت واخت وكذا كيت وذيت لو سمي
بهما ولو مذكرا وشمل قوله مطلقا العلم واسم الجنس والمدلول
فيه بالتا على تانيث او مبالغة كنسابات قوله وعلم المؤنث كذلك
اي مطلقا سوا كانت ظاهرة كتمرة وسلمى وخنسا او مقدرة
كزينب وهند وسوا كان لعاقل او غيره وقول ابن ابي الربيع
شرطه ان يكون لعاقل لا يعرف لغيره قوله الا ما استثني منهما
اما الاول فاستثني منه المرادي شفة ومثناة وامة واماة

ومعنى اثنان عطف على ان [illegible] المبنى للمفعول [illegible] للمجهول [illegible]

اعلم ان الالف في الجمع ليس زائدة منه بل هي الالف الموجودة فيه [illegible] كما تعرف من ان اصله قضية [illegible] زائدة للتانيث [illegible] الجمع [illegible] التا في الجمعية زائدة [illegible]

وسراة قلة في المذا فلا تجمع هذا الجمع استغنا بتكسيرها وثار زعم
الدماميني فنقل ما يصرح بجمع شفه علي شفهات لا شفاف
برد ما تذهب في الواحد كما في فصل في التكسير وفي الصحاح
ان الناقص من شفه الواو لانه يقال شفوات وحكي في المحكم
جمع امة امثلة منها اموات واما الثاني فيستثني منه ما تقدم
اذا كانت اعلاما وباب قطام في لغة اهل الحجاز قوله وصفة مذكر
لا يعقل كجبال راسيات وايام معدودات فلا حاجة لقول ابي البقا
انه اجري معدودات علي لفظ ايام وقابل الجمع بالجمع مجازا والاصل
معدودة كما قال سبحانه الا اياما معدودة او جعل الجمع علي معني
ساعات الايام لان الايام تشتمل علي الساعات لانه بناه علي
ان معدودات واحدها معدودة واليوم الذي هو واحد
الايام لا يوصف بمعدودة وانت قد علمت ان واحد معدودات
معدود وان صفة ما لا يعقل تجمع بالالف والتا بخلاف صفة
المؤنث كحايض والعاقل كعالم نعم ان كانت صفة المؤنث
خماسية الاصول جمعت كما في الرضي قوله ومصغره اي مصغر
المذكر الذي لا يعقل نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات
وخرج بذلك مصغر المؤنث نحو زنيب وخنيصر تصغير زينب
وخنصر وهما مؤنثان قوله واسم جنس مؤنث بالالف اي
المقصورة او الممدودة اسما او صفة وخرج باسم الجنس العلم
كموسي وزكريا وبمؤنث اسم جنس لمذكر لم يجمع جمع تكسير
فالجمهور علي عدم اطراده كحمامات وسرادقات خلافا للفرا
في اطراده وقوله بالالف اخرج المؤنث بالتا فقد تقدم انه
يجوز مطلقا والمؤنث بغير علامة فانه لا يجوز مطلقا كعين

وسن

113

وسن فلا تجمع بالالف والتا وشذ من ذلك أم حيث جمعت بهما قوله
الا ما استثني منه وذلك فعلى فعلان كسكري مؤنث سكران وفعلا
افعل نحو حمرا مؤنث احمر كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون ثم انه
جمع سكري وحمرا علمين جمعا بهذا الجمع ولو كانت العلمية حكما
نحو بطحا فانه في الاصل صفة مقابلة لا ابطح الا انها غلب استعمالها
بدون موصوف فاشبهت الاسما فجمعت جمعا فقيل بطحاوات
قوله وتحذف له التاي وجوبا استغنا بتا الجمع ولئلا يجمع بين
علامتي تانيث قوله فان كان قبلها الف اي قبل التا المحذوفة
ولا يختص الحكم بذلك بل حكم المقصور والممدود تقدمه تا او لا
حكم التثنية فان كان قبلها الف وهمزة قلبت الالف يا في نحو
فتاة وواوا في نحو قناة واقرت الهمزة في نحو سقاة او قلبت
واوا فتقول فتيات وقنوات وسقاات وسقاوات وتقول في
حبلي حبليات وفي مثني سمي به انثي مثنيات بالتا وفي عصي
واذا سمي بهما انثي عصوات واذوات بالواو والهمزة التي تلي
الالف الزايدة تصحح ان كانت اصلية نحو قراة وقراات ويجوز فيها
القلب والتصحيح ان كانت بدلا من اصل نحو نباة ونباات
ونباوات وانما قيد الحكم بما ذكره لئلا يفهم انه مخالف للتثنية
لانه لم يبينه في التثنية قوله وتجمع حروف المعجم اي اسما حروف
الخط المعجم التي وقع عليها الاعجام فالمعجم كالمدخل والمخرج
وهو النقط واطلاقه عليها تغليب لان النقط في بعضها
او المعني حروف الاعجام اي ازالة العجمة وذلك بالنقط وانما
يتم هذا اذا جعل الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه
الكلمة وعلل في الهمع جمعها بانها اعلام وفيه نظر فقد صرح

بانه

الرضي وغيره بانها نكرات بدليل وصفها بالنكرات نحو هذه يا اتت
و دخول الالف واللام عليها كاليا والتا قوله فما كان فيه الواي
فيما كان اخره الفا نحو دال دال صاد صاد قوله جاز قصره
ومده فيقال على القصر بيات بقلب الالف المقصورة يا
وعلى المد يا ات بالاقرار للهمزة قوله فينصب الخ صرح في اعراب
وزعم الاخفش انه مبني في حالة النصب وهو فاسد اذ لا
موجب لبنائه قوله وذهب بعض النحاة وهو هشام من
الكوفيين واجاز غيره منهم نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا
قوله اذا لم ترد اليه لامه الخ فان ردت في الجمع كسنوات او سنهات
نصب بالكسرة نحو اعتكفت سنوات او سنهات وسمع رايت
بناتك بفتح التا [illegible] حكاها ابن سيده قوله وانما تختلف
الفرع الخ جواب عما يقال قد كملت مزية كون جمع المؤنث السالم
معربا بالحركات فهلا كملت مزية نصبه بالفتحة ايضا قوله
ليس في اخره لو قال ليس اخره كان اخصر واظهر ولعل وجه
ما قاله ان المراد في موضع اخره حروف تصلح للاعراب او اخره
اعم من الحروف المذكورة والعام يصلح ان يكون ظرفا للخاص
قوله ما كان موجودا قبل قبل الفعل الخ اي فايقاع الخلق
اي الايجاد عليه يستحيل اذ فيه تحصيل الحاصل وفيه نظر اذ
ايقاعه عليه انما يقتضي وجود الموقع عليه حال الايقاع
وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل ولا استحالة
فيه انما المستحيل تحصيله بحصول سابق عليه وذلك غير
لازم وقال الاصفهاني في شرح الحاجبية المفعول به بالنسبة
الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد

الفاعل فيه الخ فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف
اولا واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا
ثم اوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا
كان تحصيلا للحاصل قوله والاما لا ينصرف اي ما يصدق عليه
ما لا ينصرف اي الاسم الفاقد للصرف وهو الفضل والزيادة
على علامة الاعراب وهي التنوين او غير ذلك قوله وهو الاسم
المعرب اي بالحركات قال الرضي وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى
وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين في نحو احمران وعمران
علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكين كما ذكرنا حتى
تحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر
فلم يتبع النصب بل ان سمي بهما واعرب باعراب المفرد اي جعل
النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما
تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر قوله الذي هو التنوين
اي المعهود وهو تنوين التمكين الدال على معنى يكون الاسم
به امكن وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف والفعل فدخل
جوار واعيم تصغير اعمى قوله وحده اي دون الجر بالكسرة
عند المحققين لوجوه منها انه مطابق للاشتقاق من الصرف
الذي بمعنى التصويت اذ لا صوت في اخر الاسم الا التنوين
ومنها ان الشاعر متى اضطر الى صرف المرفوع او المنصوب
نونه وقيل صرفه للضرورة مع انه لا جر فيه ومنها غير ذلك
وقال بعضهم الصرف عبارة عن الجر والتنوين بدليل صحة
الاشتقاق من الصرف الذي بمعنى التصرف والتقلب في
الجهات والجر زيادة تقلب وتصرف ولذلك قيل انه امكن

اي اشد تصرفا في حركات الاعراب من غير المنصرف وتنوين م فيه
بانه ان سلم انه مشتق من التصرف في الجهات مع امكان منعه لكن
يلزم منه ان لا يكون التنوين من جملة الصرف لانه لا يزداد تصرفه
به في الحركات قوله لوجود علتين الخ اي شيئين مسميين بالعلتين
منع الصرف معتبرتين فلا يشكل بمثل اذا صرف والعلة في اللغة
عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح
النحاة ليست بمعنى للموجب بل بمعنى ما ينبغي اي يختار
المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى
بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لانه
كل واحد جزء علة لا علة تامة اذ الحكم انما يحصل باجتماع اثنين
او ما يقوم مقامهما وادعى العصام ان اطلاق العلة على المجموع
هو المجاز وان كل واحد يطلق عليه علة حقيقة ويدخل
في التعريف المذكور ما دخله الكسر والتنوين للضرورة
او التناسب وما جمع بالف وتاء مزيدتين علما كاذرعات
وما جمع بواو ونون علما للمؤنث كسلمون وان لم يحذف
منها الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ولم تبن
الاسم لمشابهتهم للفعل في علتين مما ذكر لضعفهما اذ لم
يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا ولم يعطها عمل
الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول
وانما لم يمتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة
لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ
الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج
في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء

بسبب

بسبب هذه العلل غير ظاهرة كما يجي فلم يكتف بواحدة منها الا اذا
قامت مقام اثنين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس
مع ان الاسم لما شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم
تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس كذلك
لمطلق المناسبة وحصر العلل في التسع استقرائي قوله بدليل
ان الشاعر الخ قيل في توجيه ذلك لان الجر بالكسرة عاد في
حالة الضرورة مع انه لا حاجة داعية الى اعادته اذ الوزن
يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع
الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب
الا قدر الحاجة قوله وانما حذف الخ عطف على قوله فليس
داخلا الخ وضمير حذف للجر بالكسرة قال الرضي وقووا
هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى
يحذف لمنع الصرف فلم يسقط الكسر وظهر ان سقوطه لتبعية
التنوين لا بالاصالة انتهى وقال بعضهم الصرف هو الجر
والتنوين معا فحذفهما للعلتين او ما يقوم مقامهما هو
منع الصرف وعلى الجملة فالكلام ان غير المنصرف لا يدخله
التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه معا
بطريق الاصالة او الممنوع منها انما هو التنوين والكسر
بطريق التبع قوله لا التبس بالمبني على الكسر لان الكسرة
لا تكون اعرابا الا مع التنوين او الالف واللام او الاضافة
وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى يا المتكلم وانما حذفت واجتزئ
بالكسرة كما في هذا غلام بالكسر من غير يا فقد حكى ابو عثمان
انها لغة في غير النداء وعليه انشد شرفت دموع بهن فهي

سجوم اراد دموعي وقيل لان التنوين خاص بالاسم والجر خاص
ايضا فتبع الخاص الخاص قوله فيجر بالفتحة لا نقض بما سمي به
مؤنث من الجمع بالف وتاء وما الحق به على انه يعرب اعراب اصله
لانا لا نسلم انه غير منصرف كما ذهب اليه الزمخشري اولا يوصف
بالانصراف وعدمه سلمنا ولكن ما سبق تخصيص ما هنا
فانه يفيد انه على اللغة الفصحى يعرب باعراب جمع المؤنث السالم
قوله الا مع ال استثنا من محذوف والتقدير فيجر بالفتحة في
ساير احواله الا في حالة كونه مع ال او مع الاضافة قوله او بدلها
كام في لغة حمير قوله موصولة كقوله وهن الشافيات الحوايم
تخفض الحوايم بالكسرة لدخول ال الموصولة عليه وهي جمع
حايمة قوله بالافضل مثال لما فيه ال المعرفة فان ال الداخلة
على افعل التفضيل معرفة وكذا الداخلة على الصفة المشبهة
كالاعمى والاصم والقطان على الاصح كما في المغني وغيره قوله
وباليزيد مثال للزايدة وهو كلمة من بيت وهو رايت الوليد
ابن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله تخفض
يزيد لدخول ال الزايدة عليه بناء على انه باق على علميته
ويحتمل انه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل ال عليه
للتعريف كما قال الشـ في شرحه وعليه فلا شاهد قوله تبيت
بليل التمام مثال لما معه بدل ال اي تبيت بليل الارمد
والاولى شبه المجنون قوله نحو بافضلكم التمثيل به اولى من
بعثمانا لان الاعلام لا تضاف حتى تنكر واذا صار نحو عثمان
نكرة زالت منه احدى العلتين ودخل في باب ما ينصرف
وليس الكلام فيه ولم يذكر المص جواز الصرف للضرورة

والتناسب لقلته وانما يتعرض في المختصرات للامور المشهورات
قوله وظاهر كلامه الخ فان الحكم الثابت للمستثنى نقيض ما قبله
وما قبله هو الجر بالفتحة فيكون الثابت لما بعد الا هو عدم الجر
بالفتحة والظاهر بقاؤه على ما كان من كونه غير منصرف قوله
ثلاثة اقوال قال بعضهم لا ثمرة لهذا الخلاف وبعد هذا فبنا الذي
ذكره الشـ يضعف الخلاف بالكلية قوله الصرف مطلقا الخ وذلك
لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه
المشابهة بدخول ما ذكر قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله
الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجامع
ال ولا الاضافة قوله لفقد التنوين لم يقل كسابقه بناء على ان
الصرف هو التنوين لعله لان القول بالمنع مطلقا يتمشى
على القول بان الصرف هو التنوين وحده او مع الجر وذلك لان
الممنوع بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب منع
الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر الا في سقوط التنوين
دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين
لمنع الصرف لا يقال حرف الجر ايضا من خصايص الاسماء لانا
نقول هو ليس من الخصايص الممتزجة بالاسم الصايرة
معه كلمة واحدة بخلاف ما ذكر الا ترى ان العامل يتخطى
ال ويعمل فيما هو مدخولها وان المضاف مكتسب من
المضاف اليه التعريف وغيره ويصير المضاف اليه علامة
تمامه قوله والتفصيل ان زالت الخ قال الاستاذ الصفوي
وفي وجه الخلاف احتمال لان الظاهر منه ان منهم من قال

انه غير منصرف سواء بقي العلتان اولا واذا لم تبق العلتان فما وجه
القول بمنع الصرف اذ لابد في منع الصرف من العلتين ولو
اكتفوا بالعلتين قبل اللام والاضافة لزمهم الاكتفاء بالعلل
الاصلية كالعلمية والعجمة والتانيث وان زالت انتهى وقوله
وان زالت كان يقال مثلا في ابراهيم الانكرانه غير منصرف لان
العلتين فيه قبل التنكير وقد يلتزم ذلك القايل هذا المقدر
بالنسبة للتسمية بذلك لا لاجراء حكم ما لا ينصرف عليه فتامل
وقال ابن جماعة الحق انه لا خلاف وتخرج القولين المطلقين
على هذين الحالين قوله ودخول ال المعرفة الزايدة لا تزول بها
العلمية قوله والامثلة الخمسة اي ما يصدق عليه الامثلة
الخمسة لا نفسها قوله لانها ليست الخ انظر هل هذا يقتضي
منع ان يقال لها ذلك وعبر به كثير قوله والاحسن ان تعد
ستة قال الشهاب القاسمي واقول على قياسه تكون سبعة
لا ستة نظرا للغايبتين كما تعرفه قوله قال المص الخ اي ما ذكر
من قوله سميت بذلك الى هنا قوله وهي كل فعل مضارع الخ
اعترض على من ادخل كلا في التعريف بوجهين الاول ان التعريف
للماهية وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جايز والثاني
انه يفهم ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فيحمل بصدق
الحد على المحدود واجيب بان التعريف بما بعد كل وانما جيء
بها لبيان الاطراد وبان المحدود في الحقيقة واحد الامثلة
الخمسة قوله الف اثنين اي شخصين اثنين مخاطبين
كانا نحو انتما تفعلان او مخاطبتين نحو انتما يا هندان
تفعلان او غايبين او غايبتين نحو الزيدان يفعلان

لعل الامثلة الخمسة معم انه لا يقال

قوله وانا ينبغي نعم ان يعبر بفعل للمراد الكتابية اللغوية بدلا عكا رجة لا تفعلا لا تفتهر بعلة كما للاخفى قوله وسميت خمسة لانه المكلا بين لمراده والموافق لقوله بعد والاحسن ان تعد ستة

والهندان

117 والهندان تفعلان وتعبيره بالف اثنين احسن من التعبير
بالف المثنى لشموله لنحو زيد وعمرو يقومان قوله او واو جماعة
اي جماعة الذكور حاضرة نحو انتم تقومون او غايبة نحو الزيدون
يقومون والتعبير بالجماعة احسن من التعبير بالجمع لشموله
لنحو زيد وعمرو وبكر يقومون قوله للغايبين اي المذكرين
نحو الزيدان يفعلان قوله للغايبين اي المذكرين نحو الزيدون
يقومون والمراد بالغايب غير المخاطب قوله للمخاطبين
اي المذكرين نحو انتما يا زيدان تقومان وكذلك المؤنثين نحو انتما
يا هندان تقومان المخاطبتين وكذلك الغايبتين المؤنثتين
نحو الهندان تقومان فانه مغاير لما قبله لان التاء فيه للتانيث
دون الخطاب لان الفاعل غايب وفي الاول للخطاب لان
الفاعل مخاطب بقي لو كانت الغايبتان بلفظ ضمير الغيبة
فهل تقول هما تفعلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر
ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضماير ترد الاشيا الى اصولها
او يفعلان بالتحتية رعيا للفظ فهذا اللفظ يكون
للمذكرين ذهب الى الاول ابن ابي العافية وهو المرجح وبه
جاء السماع والى الثاني ابن الباذش فظهر ان المعاني سبعة
والالفاظ خمسة قوله ولا فرق بين ان تكون الاثنين الخ ولهذا
كان تعبيره فيما سلف بالف اثنين الخ اولى من تعبير غيره
بضمير الخ قوله او علامة اي حرفا دالا على التثنية والجمع وذلك
في فعل الاثنين الغايبين والتثنية الغايبتين والجمع
المذكر الغايب وقد مثل الشارح للغايبين والجمع الغايبين
وبقي عليه المؤنثتين الغايبتين نحو تقومان الهندان وكان

ينبغي ذكر ذلك لخفايه وشهرة ما ذكره وليكون توطية لما ياتي عن الكوفيين
قوله فلا يكون الا ضميرا على الاصح وقيل انها حرف خطاب عند
المازني والاخفش قوله واذا بسطت من حيث كونه الالف والواو
علامة وضميرا كانت ثمانية لان الواو تكون علامة في جمع المذكر
والالف تكون علامة في مثنى الغايب المذكر وفي مثنى الغايبتين
فهذه ثلاثة مع الخمسة المجموع ثمانية وعلى ما قاله المص وابن
القاسم فهي عشرة كاملة ولا يخفى انها قد تزيد بالنظر الى انه
قد يغلب مذكر على مؤنث وان المؤنث اكثر ويخاطب على
غايب نحو انت والزيدان تفعلون بالتا الفوقية وانظر لو كان
المخاطب مؤنثا نحو انتما يا هندان والزيدان فهل يقال
تفعلون بالفوقية تغليبا للمخاطبين على الغايبين وان
كانا مذكرين او محل الكلام فيما اذا اتحدا تذكيرا او تانيثا
وح فيقال في المثال المذكور يفعلون بالتحتية تغليبا
للمذكور وغير ذلك والى انقسام المؤنث الى حقيقي التانيث
ومجازيه وما تانيثه باعتبار اللفظ وما تانيثه بالتاويل
نحو الكتاب يان تجيان على تاويلهما بالصحيفتين وقد يقال
ان العد باعتبار النظر الى مجرد الالفاظ لا الى معانيها
فليتامل قوله بثبوت النون اي بالنون الثابتة وانما اعربت
هذا الاعراب لانهم ارادوا ان يعربوها بالحروف كما اعربوا
نظيرها من الاسما لانها مثل ضاربون وضاربان وضاربين
في مطلق الحركات والسكنات ولا يمكنهم جعل الواو والالف
والتا علامة فيها لادايه الى اجتماع مثلين فجعلوا النون
علامة لانها شديدة الشبه بحروف العلة وكذا تزاد في الواو

واليا

والياو ريدت ساكنة في نحو جحنفل كما زيدت واوا في كوكس وياء
سميدع والفا عن الغو وابدلت منها الالف في نحو رايت زيدا وحذفت
في نحو قل هو الله احد الله الصمد ثم حذفوها لاجل الجازم ثم
حملوا النصب عليه كما حملوه على الجر في نظيره من الاسما لان الجزم
نظير الجر في الاختصاص وانما جاز وقوع علامة الرفع بعد
الفاعل لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء منها اذا كان على
حرف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين
وعمار واعرابها بما ذكر هو المشهور وقيل انها معربة بالالف
والواو واليا كما انها في المثنى كذلك وعليه فهي حروف
والفاعل يستتر فليحرر وقيل الاعراب مقدر قبل هذه
الاحرف قوله المكسورة بعد الالف اي على الاصل في التخلص
من التقاء الساكنين وقيل تشبيها بالمثنى قوله غالبا وقد
تفتح بعد الالف قرئ اتعدانني ان اخرج وقد تضم معها كما
ذكره ابن فلاح في تفسيره واستدل بما قرئ شاذا اطعام
ترزقانه بضم النون قوله المفتوحة بعد اختيها اي الواو
واليا للخفة وقيل تشبيها بالجمع قوله لانها تشبه بالواو وهذا
انما يظهر في ما كان متصلا بالواو والمحتاج قياس ما كان
متصلا بالالف واليا عليه وما ذكرناه فيما سلف في وجه
الشبه بين النون وحروف العلة العامة لا يحوج الى القياس
فهو اظهر وان اقتصر الرضي واتباعه على التخصيص قوله فان لم
تفعلوا تفعلوا مجزوم بلم ولم تفعلوا في محل جزم بان
وعدم اعراب الحروف انما هو حيث لم تنضم لغيره فليس احد
الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلاهما عاملا في تفعلوا على جهة

التنازع اذ لا يتنازع في الحرف الاعلى قول ابن العلج قوله انت تدعين
اصله تدعوين حذفت حركة اللام التي هي الواو ثم حذفت لالتقاء
الساكنين وقلبت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة لمناسبتها
الياء ولئلا تنقلب الواو ياء فصار وزنه تفعين بعد ان كان تفعلين
قوله واما نحو اتحاجوني جواب لسؤال مقدر نشأ من ان الافعال
الخمسة ترفع بثبوت النون فما بالها حذفت فاجاب بان المحذوف
انما هو نون الوقاية والموجود نون الرفع واعلم انه اذا اجتمع
نون الوقاية مع نون الرفع جاز الحذف والاثبات مع الادغام
والفك وقرأ نافع بالحذف في تأمروني اعبد ايها الجاهلون وقرأ
ابن عامر تأمرونني بالفك وقرأ الباقون بالادغام واراد
بنحو اتحاجوني ما اجتمع فيه نون الاعراب مع نون الوقاية
واحترزنا بنون الاعراب عن نون الضمير ونوني التوكيد فانه
لا يجوز حذفها مع احدها واقامتها مقامه لان نون الاعراب
كنون الوقاية بمنزلة الكل واحد منهما لامر لفظي بخلاف نون الضمير
ونوني التوكيد قوله لان نون الرفع الخ ولان نون الرفع علامة
الاعراب فينبغي المحافظة عليها ولان نون الوقاية هي التي
حصل بها الثقل والتكرار فكانت اولى بالحذف قوله فصحح
ان المحذوف نون الرفع لامور منها ان نون الرفع قد تحذف
بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد
حذفه اولى وعلى هذا اذا دخل الجازم عليه فاعرابه مقدر
قوله وقد تقدم اي في نحو لتسمعن بضم العين والحذف لتوالي
الامثال واجب ولتوالي المثلين كما هنا جائز قوله فشاذ
فلا يقاس عليه في الاختيار قوله نثر الكتوله تعالى في

قراءة

قراءة ساحران تظاهرا اي انتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدأ وادغم
التاء في الظاء وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا
حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا قوله كقوله ابيت اسري
الخ ابيت مضارع بات الناقصة واسمها مستتر وجوبا وجملة
اسري في محل نصب خبر والشاهد في تبيتي و تدلكي ان كان
المقصود مجرد الاخبار وان كان المقصود انكار حالها او التعجب
وهمزة الاستفهام محذوفة فيكون قوله تبيتي منصوبا بان مضمرة
بعد واو المعية في جواب الاستفهام والتقدير أأبيت اسري
وتبيتي تدلكين انكر قضية الجمع بين الحالين او التعجب
منها فالشاهد اذن في تدلكي فقط اذ هو مرفوع قطعا قاله
الدماميني قال شيخنا الغنيمي لا يجوز ان يكون بدلا من الفعل
المنصوب فلا شاهد فيه قطعا فتامل بلطف قوله المعتل
فيه لطف في التعبير يدركه الذوق الاخر باضافة المعتل
الى الاخر اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره فهو من اضافة
الوصف الى فاعله والدليل على ان اضافته لفظية وقوعه
صفة للنكرة نحو هذا فعل معتل الاخر فقوله بدل او نعت
مقطوع ولا يصح كونه عطف بيان او نعت غير مقطوع
لانه تابع لمعرفة قوله وهو ما اخره اي فعل اخره في اللفظ
ما ذكر انه كان الضمير راجعا للفعل المعتل بقيد كونه
كونه مضارعا ويصح رجوعه للمعتل الاخر لا بقيد كونه
فعلا مضارعا فيدخل فيه الاسم والفعل باقسامه
ومثل للمضارع فقط لانه المقصود قوله الم ياتيك الخ
البيت لقيس ابن زهير والانباء جمع نبإ وهو الخبر وتمي بفتح

المعتل الاخر هو

التا الفوقية تنتشر في الاطراف وفاعله مالاقت والبا زايدة فيه
وجملة والانبا تنمي معترضة بين الفعل وفاعله او ضمير يعود على
ما بنا على ان ياتي وتنمي تنازعاما فاعمل الثاني واضمر الفاعل
في الاول فلا اعتراض ولا زيادة والمعنى على الاول أوجه اذ
الانبا من شانها ان تنمي بهذا وتغير واللبون جماعة الابل
ذات اللبن والشاهد في ياتي حيث اثبت اليا مقدرا جزمها
ونحو لم تهجو ولا ترضاها فاثبت الواو والالف مقدرا
جزمهما ومنع بعضهم ذلك في الالف محتجا بان الواو واليا
تحركان نصبا في النثر ورفعا في الشعر قياسا للرفع على
النصب عند الضرورة واذا دخل الجازم اسقط تلك الضمة
وسلم الحرف المعتل من الحذف ولا ثبات ذلك في الالف لانها
لا تحرك وسبب الخلاف اختلافهم فيما حذفه الجازم فقيل
الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز اقرار الالف لانه لا ضمة
فيها ظاهرة وقيل المقدرة وعليه فيجوز اقرار الالف وشاهده
قوله ولا ترضاها والاول تاوله على الحال او الاستيناف
وربما يتوهم من تعبير الشارح كالدماميني ان السكون مقدر
على احرف العلة ويكون فيها سكونان وخصوصا في الالف
ظاهر ومقدر لاجل الاعراب والظاهر خلافه وعبارة الرضي
فتقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم **قوله** ولغة
عند ابن مالك لعله في غير التسهيل اما فيه فقال فيقدر
لاجلها اي الضرورة جزمها وقيل ان الجازم حذف الحروف
التي هي اللامات والحروف الموجودة حروف اشباع تولدت
عن الحركات **قوله** وهو محل الاعراب اي اخر الكلمة المطلقة ويحتمل

تنتشر

ويغير

اخر

اخر الكلمة المعتلة لان الكلام فيها وقوله ظاهرا ومقدرا المتبادر
رجوعه الى الاعراب ويحتمل رجوعه للمحل ايضا تامل **قوله** مؤول
بما قاله في شرح التسهيل ان من موصولة لا شرطية فاثبات
يا يتقي جايز بل هو الواجب واسكان الرا ليس جزما وانما
تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الرا وهو فصيح
وان كان قليلا والظاهر تخريج التنزيل عليه انتهى ودخلت
الفا في الخبر لان المبتدا اشبه الشرط في العموم وقيل انه جار على
القول بان الاثبات مع الجازم لغة وعليه خرج لا تخاف دركا
ولا تخشى **قوله** اذا كان اصليا اي ليس مبدلا من همزة فلا يرد
ان الف تخشى ليس اصليا بل هو مبدل من يا ونحا بقيد العارض
وهو ما يكون مبدلا من همزة مفتوح ما قبلها او مكسور
او مضموم **قوله** واجازه ابن عصفور الخ اعلم ان الابدال قبل
دخول الجازم شاذ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة
عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها
شاذ وقد قال ابن عصفور وتبعه المص في الاوضح في هذه الحالة
بجواز الحذف والاثبات بناء على الاعتداد بالعارض وهو الابدال
وعدم الاعتداد بالعروض فعلى الاول يحذف حرف العلة للجازم
لانه كالاصلي وعلى الثاني يثبت حرف العلة لانه لا يحذف الا
الحرف الاصلي وعدم الاعتداد هو الاكثر في كلامهم وعليه
الاكثرون واما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فهو ابدال
قياسي لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة
الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي وحينئذ فيمتنع الحذف
لاستيفا الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة

نحو ويح امه الماطل ... على ان ويح مرفوع ونصب مجرور ... بالعطف على ... حواشي الدلاصية ... على رفعه ... الله تعالى ... وعلم التصريح ... والشيخ رجع ... عن ... لا يلزم على الرفع ان لا يوجد ... بعض ... المعتمد وهو الذي ...

موجودة قبل الابدال فلا تحذف شيئا اخر هذا ما في الاوضح وشرحه قال شيخنا وبتامله يظهر ما في كلام الشم من الايجاز المخل فان ظاهره انه لا يحذف عند الاكثر فيما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم ويمكن حمله بعد ان يكون قوله فيما اذا كان الابدال الخ متعلق بقوله فلا تحذف عند الاكثر فتامله واذا اثبت حرف العلة المبدل قبل الجازم شذوذا مع الجازم يكون الجزم بسكون مقدر كما قالوه لكن هل يقدر على الالف مثلا او على ما قبلها وهل تقديره للثقل او التعذر قوله انما يتمشى على قول ابن السراج الخ كلام الرضي يدل على انه يتمشى على غير قوله لانه ذكر في تعليل حذف الاخر للجزم وليس علامة للرفع ما نصه لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال اي او التعذر فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الا حرف علة مشابها للحركة فحذفه انتهى لكنه لا ياتي في كلام المص لتصريحه في شرح اللمحة بان الجازم على قول ش لما دخل حذف الضمة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت الخ واورد على ما قاله الرضي انه هلا حذف الحركة المقدرة التي هي علامة الرفع قوله فلا حاجة لتقديره يعني مع كون الفعل معربا وهو مشكل كذا بخط شيخنا القنيمي اي لانه اذا لم يقدر الاعراب فما الاعراب ولهذا قيل انها عنده مبنية وقيل معربة ولا اعراب لها والذي يلوح في المقام اخذا من تحقيق ابي حيان انها عند ابن السراج مرفوعة بنفس الاحرف لكن يبقى النظر فيها عنده في حالة النصب قوله وذهب ش الخ ايده ابو حيان بان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة

للرفع

121

للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذفها فالقياس انه حذف الضمة المقدرة ثم حذف الحروف للفرق المذكور ومنع الشهاب القاسمي ما قاله اذ ما المانع ان يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع ولا يجب ان يتفرع الجازم على الرفع لان الاعراب قد لا يكون زائدا كما في الاسماء الستة ولا مانع من حذف الاصلي كما جاز جعله اعرابا كما في الاسماء الستة ومما يدل على ان الحذف ليس للتمييز انهم لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه ايضا ولو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا لتمييز المرفوع عن المجزوم لان عامل احدهما لفظي والاخر معنوي الان يقال قد بني حذف العامل

فصل

في الاعراب التقديري قوله اما جميع حركاته لم يقل جميع الحركات بل اتى به مضافا لما سياتي ان نحو غلامي تقدر فيه حركاته الممكنة فيه لا جميع الحركات الثلاث قوله شيئان هما الخ في نسخة بدل هما هنا وهي حسنة لما فيها من الاشارة الى ان الذي يقدر فيه الحركات غير منحصر فيما ذكر قوله نحو غلامي الخ دخل فيه ما يشبه الصحيح نحو دلو وظبي وكرسي فتقدر فيه الحركات الثلاث عند اضافته الى يا المتكلم وهو كذلك قوله الى يا المتكلم اي ملفوظة كانت او مقدرة كيا غلام وليدخل اليا حكما نحو يا غلاما بقلب اليا الفا ويا ابت ويا امتا ويا ابنا ويا امنا والتعليل الاتي وان لان مراده بحركة المناسبة ما يعم الكسرة والفتحة نعم من قال بكسرة المناسبة كلامه قاصر وكان التعبير بذلك وقع في بعض النسخ الشرح واعترضه المحشي بالقصور قوله وليس مبني

ولو مقصورا او منقوصا اما المثنى فيعرب بالالف رفعا وباليا
جرا ونصبا من غير تقدير تقول جا مسلمان ورايت مسلمين ومررت
بمسلمين وقوله ولا مجموعا الخ ولو مقصورا او منقوصا ايضا
اما الجمع فتقدر فيه الواو حالة الرفع للاستثقال تقول جا
مسلمي وتظهر اليا جرا ونصبا نحو رايت مسلمي ومررت بمسلمي
وخرج بقوله جمع سلامة التكسير وظاهره ان الحركات الثلاث
تقدر فيه عند اضافته الى يا المتكلم مطلقا لاشتغال المحل
وليس كذلك فان جمع التكسير المنقوص نحو جوار وغواش
وليال اذا اضيف الى يا المتكلم وكذلك جمع التكسير المقصور
نحو حبالى جمع حبلى تقدر فيه الحركات الثلاث لكن للتعذر
في الاول لاجل الادغام وفي الثاني كذلك لكن لاجل ان ذات
الالف لا تقبل الحركة فتقول فيه حبالاي والحاصل ان جمع
التكسير فيه تفصيل فمنه ما تقدر فيه الحركات الثلاث
لاجل اشتغال محله بحركة المناسبة نحو رجالي وغلماني ومنه
ما تقدر لغير ذلك كما تقدم واما جمع المؤنث السالم فهو
خارج بقوله جمع سلامة لمذكر وداخل في المستثنى منه
فتقدر فيه الحركات الثلاث لاشتغال محله بحركة المناسبة
كغلامي فتقول فيه مسلماتي وهنداتي في الاحوال الثلاث
ولا تفصيل فيه لصحة آخره بخلاف جمع التكسير ففيه التفصيل
كما سبق وخ قوله ولا منقوصا ولا مقصورا يمكن ان يكون
مقيدا لمفهوم قوله ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر في الجملة
لما علمت من التفصيل في جمع التكسير وقوله وخ منقو
اما لو كان منقوصا فانه يقدر فيه الحركات الثلاث للتعذر

ل

فتقول جا قاضي بادغام اليا في يا المتكلم وكذا رايت قاضي ومررت
بقاضي ووجه استثنايه ظاهر لان التقدير فيه ليس لاشتغال
محل الاعراب بالحركة المناسبة لليا بل المحذوف منه حركة الكسرة
التي اقتضتها اليا لا حركة الاعراب وايضا المص جعل المضاف
الى يا المتكلم قسما مقابلا لكل من المقصور والمنقوص فهو يوجب
ان لا يكون شاملا لهما لان الاصل تباين الاقسام واما المقصور
نحو جا فتاي ورايت فتاي ومررت بفتاي فيقدر الاعراب
فيه قبل الاضافة وبقي معها على ما كان فلم تكن الاضافة
سببا لتقدير الاعراب فيه باشتغال محل الاعراب بحركة
المناسبة والظاهر عدم تقدير حركة المناسبة على الف هاو على
يا المنقوص نحو داعي **قوله** لاشتغال المحل بحركة المناسبة المتقدمة
على العامل لوجود مقتضيها وهو الاضافة الى اليا والعامل
انما يدخل على الاسم بعد ثبوته في نفسه ولا يمكن ان تكون
هذه الكسرة اثر العامل والا لزم تحصيل الحاصل وانما
جاز جعل علامة التثنية والجمع اعرابا لانها احد الامرين
وهما الالف واليا في التثنية والواو واليا في الجمع ومعنى
التثنية والجمع لتحصيل احدهما على التعيين والعامل
لتحصيل خصوصية احدهما قيل والمراد لاشتغال محله بحركة
المناسبة حيث تقبل الحركة ليخرج نحو فتاي وداعي فيكون التقدير
فيهما للتعذر لسكون ما قبل الاخر فيهما والظاهر انه لا تقدير
الكسرة فيهما المناسبة اليا وفيه انه انما يحتاج للحيثية لو كان
المقصور والمنقوص تختلف اعرابهما عند الاضافة ليا
المتكلم وادخلا في الاسم المضاف اليها في بيانه نحو غلامي لكن

الشارح جمعها كما ترى فلا حاجة لتقييدها **قوله** وربما انهما
مستحقة قبل التركيب قال شيخنا وقد يستشكل بان الالف في المثنى
والواو في الجمع مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيهما
تقدير الالف والواو انتهى ومر جوابه فان قيل لم لا يجوز في حال
الجر زوال الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها مع
بقاء سببها مع ان الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية
بكثرة المناسبة اكثر خصوصا اذا لم يفت جانب الاعراب
بالكلية لجواز تقديره **قوله** من كل اسم معرب خرج بالاسم
الفعل نحو يخشى والحرف نحو على والى وبالمعرب المبني نحو اذا وهذا
وما ومتى **قوله** آخره اي في اللفظ **قوله** لازمة المراد باللزوم
في الالف والياء لزوم الياء في احوال الاعراب كلها لفظا كالفتى
والقاضي او تقديرا كفتى وقاض لكنه يشكل بخروج ما فيه
الالف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرى
والمقري اسمي مفعول وفاعل من يقري مضارع اقرا فان
التقدير المذكور موجود فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق
بالهمزة التي هي الاصل وقد يقال ان ابدال الهمزة المتحركة
من جنس حركة ما قبلها شاذ والنقض بالشاذ شاذ **قوله**
لتعذر تحريك الالف الخ لانها هوائية تجري مع النفس لا اعتماد
لها في الفم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن
الاستطالة فلم يجتمعا ولهذا اذا حركت الالف انقلبت همزة
قوله لامتناع مدة لانه مع المد لان صوت الالف بغير همزة
بعدها اقصر من صوتها اذا كانت الهمزة بعدها ويقابلها
الممدود وهو ما حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة ولذلك

لا يسمى

لا يسمى نحو دعا مقصورا اذ ليس في الفعل ممدود لان الالف
التي قبل الهمزة اصلية منقلبة عن العين **قوله** او لانه قصر
الخ قال في شرح الحدود فان قلت مقتضى هذا التعليل ان نحو
يخشى يسمى مقصورا قلت لا يلزم ذلك لان المناسبة لا يلزم
اطرادها كالقارورة للزجاجة المعروفة سميت بذلك لتقرر
المائع فيها اي اجتماعه ولا يلزم منه تسمية الزير ونحوه قارورة
انتهى ولو ذكر بدل نحو يخشى المضاف كان اولى لانه اسم وبالجملة
فالتعليل الاول اولى **قوله** وشمله المدغم اي المدغم آخره فيما
بعده نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى
والعاديات ضبحا **قوله** والمحكي بهذا الوجه ترك التقييد بما
لان مما تقدر فيه الاعراب الجملة اذا جعلت علما نحو تأبط
شرا فان الذي رجحه السيد انه معرب تقديرا والمحكي في نحو قولك
في الاعراب زيد مفعول به قال في جمع الجوامع كالتسهيل
ويحكي المفرد المنسوب للفظه حكما او يجري معربا بوجوه
الاعراب اسما للكلمة او للفظ انتهى فاندفع ان في الاوضح وشرح
ان حكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة وح فهو مقصور على
ما سمع ومعلوم ان مثل ذلك الاعراب الواقع في كلام المصنف
لم يقع منه وان فرض وقوع جزئي منه في كلام من يوثق بعربيته
فالامر مقصور على ذلك الجزئي فلا يقاس عليه غيره تتمة
اقتصار الش على ما ذكر مما يقدر فيه الحركات من غير زيادة لعدم
الحصر تقتضي فيما تقدر فيه الحركات ايضا ما سكن آخره وقفا
والتقدير فيه للثقل لا للتعذر كما صرح به الرضي وان وقع
للمصنف خلافه فان قيل اذا وقف بالسكون تعذر ظهور الحركة

معه لانهما نقيضان قلت الوقف بالسكون ليس متعينا
لانه قد يروم الحركة فيقف بالروم وهو الاتيان ببعض الحركة
لكن الاتيان بالحركة ولو ببعضها فيه ثقل بالنسبة الي السكون
وما اشتغل اخره بحركة الاتباع وما سكن اخره للتخفيف
والتقدير فيه للاستثقال كما صرح به المحشي في حواشي الازهرية
وان وقع لذلك البعض انه للتعذر ثم ان الحركات كما تقدر
في الفعل المعتل تقدر في غيره وكذا السكون يقدر في الفعل
في مواضع خلافا لما يوهمه اقتصار المص والش اذ ما سكن
فيقدر الحركة في الفعل الصحيح اخره للادغام نحو يضرب بكر
واما لم يضرب بكر فلا يقدر فيه سكون الجزم لان الجازم قد
استوفى مقتضاه فلا حاجة الي تقديره وانظر اذا دخل
الجازم عليه وهو مدغم وما سكن اخره للتخفيف نحو ان الله
يامركم بسكون الراء وهو قراءة وبعولتهن بسكون التاء وهو
يدل علي جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسما والافعال
في النثر كالشعر كما ذهب اليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه
عن لغة تميم خلافا لمن منعه مطلقا ولمن منعه في النثر
ويقدر السكون فيما كسر اخره لالتقاء الساكنين نحو لم يكن
الذين كفروا وفي المهموز اذا ابدل لينا محضا على اللغة
الضعيفة وفي نحو لم يلد مضارع ولد اذا سكن لامه وفتحت
الدال لالتقاء الساكنين او وصل بضمير وفتحت الدال او كسرت
نحو لم يلده ابوان وفيما كان الحرف الاخير منه مدغما فيه نحو لم
يشد وهل التقدير في ذلك للتعذر او للثقل وما حرك في
الوقف من القوافي وتقدم انه يقدر فيما ثبت فيه حرف العلة

للضرورة قوله ولا ثقل مع التقدير قال المحشي رد بان الفتحة ثقلت
لنيابتها عن ثقيل اشتي وهذا مما يتعجب منه وكانه القياس لان
هذا قاله في بيان تقدير الفتحة في نحو مررت بجوار ولا يصح القول
به هنا لانه اذا لم يقدر الفتحة في نحو مررت بموسى لنيابتها عن
الكسرة فمعلوم ان الكسرة لا تقدر فما ذا تقدر ومن الغريب
ان شيخنا العلامة الغنيمي لم يتعرض لهذا المحل بشيء في هامش
الحاشية ولا الش قوله من كل اسم الخ خرج بالاسم الفعل والحرف نحو
يرمي وبالمعرب المبني نحو الذي وذي وباللازم عرضها كيا
المثني جرا ونصبا وبقلبها كسرة نحو ظبي قوله لثقلهما على اليا
اي اليا المذكورة وهي المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف
اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن
ما قبلها لم تستثقل الحركات كظبي وكرسي قوله هذا اذا لم يكن
الخ اما لو كان على صيغة منتهى الجموع فلا تقدر الكسرة بل
الفتحة نحو مررت بجوار بالتنوين للعوض وهو مجرور وعلامة مة
جره فتحة مقدرة علي اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض
عنها التنوين ولا يختص هذا بصيغة الجمع بل كل منقوص
مستحق لمنع الصرف كذلك نحو اعيم تصغير اعمى فان مانعه من
الصرف الوصف ووزن الفعل وكذا نحو قاض علم امراة فان
مانعه من الصرف العلمية والتانيث وكذا نحو يرمي علما فان
مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل فتقول جاءني جوار
واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين
وحذف اليا في الجميع في حالة الرفع والجر وتظهر الفتحة في
حالة النصب هذا هو الصحيح ولو قال هذا اذا كان منصرفا

لكان اشمل وربما اشار الشارح بقوله كما مر في المقصور يعني
من كونه مخصوصا بالمنصرف اي هذا التعميم ويمكن حمل كلام المصنف
على المنصرف بتخصيص كلامه هنا بما تقدم له فيما لا ينصرف **قوله**
كذا قيل يرجع لكل ما سبق قال في التصريح وكلا التعليلين
لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه
بعض الحركات وهو لا يسمي منقوصا واما الثاني فلان نحو
فتى حذف لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا اتفاقا ومر ما يوخذ
منه الجواب وهو ان وجه التسمية لا يلزم اطراده **قوله** وتظهر
الفتحة في المنقوص ويستثنى منه المركب المزجي اذا اعرب
اعراب المتضايفين وكان اخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب
فلا يظهر في اخر الاول الفتحة بلا خلاف استصحابا لحكمها
حالتي البنا ومنع الصرف قاله ابو حيان ونقل الدماميني
عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها حالة
النصب **قوله** كالواو في جمع المذكر السالم الخ وكالواو والياء
فيه اذا كان الاعراب مقدرة ولا في ساكنا سواء كان مضافا
او لا نحو والمقيمي الصلاة بنصب الصلاة فخرج نحو مصطفوا
الناس فان اعرابه بالواو الواقعة بعد فتحة الفا وحذفت
نونه للاضافة واعرابه ليس مقدرة لفتح ما قبلها ولاجل ذلك
لم يحذف حرف اعرابه بل حرك والالف في المثنى اذا لاقى
ساكنا كخلاف الياء فلا تقدر لانها لا تحذف لعدم ما يدل
عليها بل تبقى وتحرك بالكسر والاحرف الثلاثة في الاسماء
الستة اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكن والتقدير في كل ذلك
للاستثقال كما صرح به ابن الحاجب واعترض عليه بان

التلفظ باعراب مسلمي قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر
فلم جعل اعراب نحو الفتى من المتعذر ونحو مسلمي من المستثقل واجيب
بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال بالحركة وثقلها يوجب ابدال حرف
باخر فلما قلبت الياء او الواو الفا تعذر الاعراب لعدم قبول الالف
شيا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى للتعذر لا لاستثقال الحركة
لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف اخر فجعل
ما تعذر واما مسلمي فاعرابه قبل الاعلال بالحرف وثقله يوجب
تقديره فالتقدير في مسلمي للاستثقال لا للتعذر فان قيل
ثقل الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يصح
قولك وثقلها يوجب ابدال الحرف لا الاسكان اجيب بان المراد
الثقل المعهود وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة
وانفتاح ما قبله ويجري كل من الاعتراض والجواب في تقدير
اعراب المقصور للتعذر والمنقوص للاستثقال مع انه فيهما
قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وكالمثنى والجمع حال
الحكاية فانه يتعذر اعرابهما للتعذر كقولهم دعنا من تمرتان
في جواب الك تمرتان او نحو ذلك ومعناه دعني من هذا الحديث
ولو قيل من تمرتين لم يؤد هذا المعنى وكقولك من الزيدين
لمن قال ضربت الزيدين واما الاسماء ففيها تفصيل فتارة
تكون علما نحو ابو بكر فتحكى بمن وتارة تكون مضافة الى معرفة
نحو ابو زيد وفي حكايتها خلاف وتارة مضافة الى نكرة فراجع
باب الحكاية **قوله** والنون في نحو لتضربان الخ اي من كل مضارع
اتصل به الف الاثنين او واو الجماعة او ياء المخاطبة واكد بالنون
الثقيلة او ما عدا الف الاثنين واكد بالخفيفة وانما حذفت

النون في الاول لتوالي الامثال والثاني حملا للخفيفة على
الثقيلة قوله مطلقا اي وصلا ووقفا قوله وصلا خرج الوقف
لان نون التوكيد الخفيفة لا تقدر فيه لانها اذا وقعت بعد
ضمة او كسرة يجب حذفها في الوقف ورد ما كان حذف لاجلها
فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند اذا وقفت عليهما
اضربوا واضربي برد واو الضمير ويائه وتقول في نحو هل
تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل
تضربين برد الواو والياء والنون هذا وقال ابو حيان الذي
يظهر لي ان دخولها في الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعنى
التوكيد فتحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت
به انتهى واما اذا وقعت بعد فتحة فانه يجب ابدالها الفا
كما تقول في قفن اذا وقفت قفا فصل برفع المضارع الخ
قضية صنيعه حيث قال في المنصوب ينصب بكذا وفي المجزوم
يجزم بكذا ولم يقل في المضارع يرفع لخلوه مثلا ان
الرافع له ليس هو التجرد قلت لعل وجه عدوله ليكون
جاريا على كل المذاهب مع ما فيه من الايماء الى ما اختاره
من ان رافعه التجرد عملا بما في الاوضح لان تعليق الحكم على
الوصف يشعر بالعلية قوله اذا سلم الخ لم يقيد المص بذلك
اكتفاء بما اسلفه او اراد بيان رفعه ولو محلا وقدم الرفع
لكونه اقوى الحركات والانسب بتوقفه على معرفة الناصب
والجازم تأخره عن النصب والجزم قوله وكان مع ذلك خاليا
اشار الى ان خاليا خبر لكان محذوفة وفيه انه من غير
الاكثر والاولى جعله حالا من المضارع قوله من ناصب

126 ينصبه وجازم يجزمه احترز بقوله ينصبه ويجزمه عن الناصب
والجازم المهملين نحو ان تقرآن ولم يوفون والمضارع يحتج للتقييد
لان الوصف حقيقة في المتلبس بالفعل قوله محمد تفد الخ محمد
منادى حذف منه حرف النداء ونفسك مفعول لتفد وكل فاعل
مضاف ونفس مضاف اليه والتبال الوبال ابدلت الواو تاء كما
في تراث وتجاه وقال العيني الفساد وقيل الحقد والعداوة
قوله فالجازم فيه مقدر اي فلا يرد عليه قول المص بان المضارع
يرفع اذا خلا عن الناصب والجازم لان المراد اذا خلا لفظا
وتقديرا وتفعل خال من الجازم تقديرا قوله فاليوم اشرب
الخ صدر بيت عجزه اثما من الله ولا واغل قوله فضرورة اي
والضرورة لا ترد نقضا وقضيته انه مجزوم مع خلوه مما ذكر
والذي قاله المص وغيره انه مرفوع ولكن حذفت الضمة
للضرورة او على تنزيل ربغ منزلة عضد لانهم قد يجرون
المنفصل مجرى المتصل كما في الشذور والقول بان الحذف للضرورة
احد اقوال ثلاثة اصحها الجواز في السعة كما اختاره ابن مالك
قوله وهو الاصح ايد بان رفعه يدور مع ذلك التجرد وجودا وعدما
والدوران يشعر بالعلية قوله بل هو الاثبات الذي هو اولى من قول
البدر ابن مالك انه عبارة عن استعمال المضارع على اول
احواله مخلصا عن لفظ يقتضي تغيره اذ الوجودي له
معنيان احدهما الموجود ثانيهما ما ليس في مفهومه
سلب والعدمي يقابله فيهما والتجرد بالمعنى الذي ذكره ليس
وجوديا بواحد من المعنيين اما الاول فظاهر واما الثاني
فلان في مفهومه سلبا لان التخلص فيه معنى النفي ونحوه

ما في التصريح من انه كون المضارع خاليا من ناصب وجازم لان
الخلو فيه معنى النفي ولو سلم ان التجرد بالمعنى الخفي قالا ك
وجودي بالمعنى الثاني لكن الجواب يتوقف على صحة تعليل
الوجودي بالمعنى الاول بالوجودي بالمعنى الثاني فانه
موجود لانه عبارة عن الضمة او النون على وجه مخصوص
وكل منها امر موجود قوله لانه هنا علامة لا مؤثر اي حقيقة
فلا يرد ان الرضي صرح بان عوامل النحو عندهم بمنزلة المؤثرات
الحقيقية ولهذا منعوا من اجتماع عاملين على معمول واحد
قوله وقيل رافعه حلوله محل الاسم هو قول البصريين
سواء وقع موقع اسم مرفوع او مجرور او منصوب لانه
ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم لا من حيث
هو مرفوع وانما ارتفع لحلوله محل الاسم لانه يكون اذن
كالاسم فاعطي اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع ولم يؤثر ذلك
في الماضي وان وجد فيه لانه مبني الاصل فلا يؤثر فيه
العامل واعترض على هذا القول بان المضارع يرتفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب ولو يقوم وفي نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان وفي نحو هلا تضرب فان الاسم لا يقع بعد التحضيض
ويمكن الجواب عنها كلها ما عدا يقوم الزيدان بان الرفع
استقر قبل دخول تلك الامور فلم تغيره اذا شد العامل
لا يغيره الا عامل اخر واما يقوم الزيدان فاجاب عنه
الرضي بما فيه تكلف واجاب في المفصل بانه من مظان
صحة وقوع الاسماء لانه من ابتداء كلام مستقل الى النطق

عن الصمت لم يلزم ان يكون اول كلمة يتفوه بها اسما او فعلا
بل مبدا كلامه موضع جزء في اي قبيل شاء قوله وقيل غير ذلك
من الغير قول الكسائي ان رافعه حروف المضارعة ورد بان
جزء الشيء لا يعمل فيه وبانه يلزم ان يكون مرفوعا ابدا اورد
بان عامل النصب والجزم اقوى فعزله عن عمله قال ابو حيان
ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم لفظي قوله وعامل الرفع
معنوي فيه قصور بالنسبة لقول الكسائي ان العامل احرف
المضارعة لانها ليست من العامل المعنوي فلو اقتصر على
قوله لكونه قويا كان اولى الا ان يقال لم يعتد بمذهبه
لكنه لا ينبغي لان الرضي قواه على مذهب البصريين فذكر
ما حاصله ان الرفع حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها
اولى من احالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين
بقي هنا شبهة سنحت بالبال وهي ان الترجيح انما يظهر عند
اجتماع العاملين وهما لا يجتمعان على القول بان الرافع
التجرد لا الحلول محل الاسم اذ بدخول عامل النصب
والجزم انتفى كل منهما كما لا يخفى ودخول العامل بعد
العامل لا ترجيح فيه كدخول عامل الجزم بعد عامل النصب
قوله لملازمتها النصب اي في الاكثر المشهور ولغة الجمهور
والا فقد حكى الكسائي ان الجزم بها لغة لبعض العرب كما قاله
ابن مالك وخرج عليه ما وقع في صحيح البخاري من قول
الملك في النوم لعبد الله بن عمر لن ترع لن ترع بحذف الالف
وقضية كلام الش ان الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب
وفيه انه قيد كي بكونها مصدرية وهي لا تكون الا ناصبة فالاولى

تقديمها المشاركتها لن في ذلك وتميزها بالاتفاق على اساطنتها
خلاف لن فقيل انها مركبة قوله وهي حرف نفي الخ اي انتفا
الحدث في الزمان المستقبل فالمراد بالنفي الحاصل بالمصدر او هو
مصدر المبني للمفعول ولا يخفى ان النصب ليس معنى لها بل
حكم من احكامها وليس المراد ان كلا من هذه الثلاثة داخل
في معناها كما يتوهم من هذه العبارة قوله هي للتاكيد الخ اراد
بالتاكيد ما يشمل التابيد الذي هو نهاية التاكيد ولا ينبغي
ان يحمل على تاكيد لا يشمل التابيد قوله وفي الانموذج اي
في بعض نسخه وفي بعضها على التاكيد وانتصر الحفيد
للزمخشري فقال واعلم ان قول النحويين لن ليست لتابيد
المنفي مع انها نفي سيفعل متناقض وذلك لان سيفعل
مطلقة ونقيضه لن يفعل الدائمة فلو لم يكن لتابيد
النفي لم يكن قولنا لن نفعل مناقضا لقولهم سيفعل لانه
على ما قالوه من عدم التابيد يجوز ان يكون محل حالة
والاثبات على اخرى فالحق انها التابيد النفي كما ذكره الزمخشري
ولا سيما ومدلولات الالفاظ ليست راجعة الى اعتقاد احد
وهو عدل وقد نقله انتهى واعترض بانا نسلم الملازمة
ولا نسلم بطلان التالي ومن اين وجب ان يكون لن يفعل
مناقضا لسيفعل حتى يلزم ان تكون لن لتابيد النفي
بل نقيضه لن يفعل ابدا وكانه ظن ان نقيض الموجبة
سالبتها مطلقا وليس كذلك بل نقيضها السالبة على وجه
مخصوص ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الانسان جمادا
نقيضا لبعض الانسان جماد فيبطل قوله فالحق الخ واما

قوله وهو عدل الخ فجوابه انه فعل بحسب ما فهمه وغيره عدل
نقل خلافه مع ان ما نقده لا ينافي نقل غيره لجواز ان يكون استعمالهم
لها في التابيد لكونه من افراد معناها الذي هو النفي على الاطلاق
قاله الشهاب القاسمي قوله فلا خلاف بينهم الخ قال شيخنا الفنيمي
لم يظهر لي وجه هذا الكلام الى الخلاف بين الزمخشري وغيره انما
هو في موضوع لن لغة فالزمخشري فهم عن اللغة ان معناها
الحقيقي هو التابيد فاذا استعملت في غيره كما في الاية كانت من باب
المجاز وغير الزمخشري فهم انها موضوعة لمطلق النفي فاستعمالها
في الاية المذكورة ونحوها من استعمال الشيء في بعض ما صدقاته
فمرجع الخلاف بينهم في تعيين معنى لن في اللغة حقيقة
فلا يحسن تعيين محل الخلاف اصلا بما ذكره اللهم الا ان يثبت
عن الزمخشري انه يقول ان لها في حالة الاطلاق وضع
وفي حالة التقييد وضع اخر فيتجه الخلاف حينئذ لكن لم نره عن
الزمخشري والظاهر خلافه فمرامه دعوى الاشتراك في
الحرف قوله منه رد الخ كلي في حاشية الاوضح وقال لو كانت
لن للتابيد كان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا انتهى
قال الشمني ولقائل ان يقول ليس هذا تكرارا باللفظ
وهو ظاهر ولا بالمرادف لان ابدا لا يرادف الحرف ولان التابيد
نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالته
بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن وله هنا فائدة وهي رفع
ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي تمني الموت
منهم على جهة التابيد قوله اعتقاده الباطل الخ نظر فيه بعضهم
بان الاعتقادات لا دخل لها في الاوضاع اللغوية اذ هو

تفة في النقل هذا وقد يقال النفي على التابيد هو الرؤية على وجه
اتصال شعاع من الباصرة متعلق بالمرئي في محل او نحو ذلك
مما يستحيل فليتامل قوله كما قيل خلاف الظاهر القايل مكي
كما علمت الا انه عبر بقوله للتكثير ووجه كونه خلاف الظاهر
ما عرفت قوله وهي تاتي للدعا اي يكون الفعل الذي بعدها
للدعا وليس المراد انها موضوعة للدعا وليس في كلامه
ما يدل على اختصاصها بهذا المعنى ليعترض عليه بان هذا
ليس خاصا بها بل جميع ادوات النفي كذلك نحو لا زلت
منصورا على الاعدا على ان دعواه العموم غير صحيحة فلم يات
لذلك غير لا قوله والحجة في قوله لن تزالوا الخ اي لان المعطوف
ثم في البيت دعا لا خبر وعطف الانشا على الانشا هو
اللائق للمناسبة وان لم يتعين كون المعطوف عليه دعا
والمسئلة ظنية فاندفع ما للدماميني وقول بعضهم
ان الفرا قايل بجواز الاستيناف بثم فيمكن الحمل هنا على
مذهبه وايضا كون المعطوف عليه دعا يغني عن التاويل
ان قيل بامتناع عطف الانشا على الخبر بان يقدر القول
بعد ثم اي ثم اقول لا زلت لكم اي ثم اسال الله ذلك فيرجع
لعطف الخبر على مثله او اول اي اقول لن تزالوا وكان خبرا
لكان المنفي في الاستقبال ولا معنى له هنا ويجاب بان
معناه الاخبار ببقايهم على هذه الحال التي هم عليها
الان بنا على ما عرفه من القراين المقتضية للعادة
اي انتم لا تزول عنكم في المستقبل هذه الحال الموجودة
الان بل تستمر معكم في المستقبل وهذا معنى صحيح قوله والاصح

انها

انها بسيطة لان الاصل عدم التركيب وانما يصار اليه لدليل
ظاهر ولا دليل على ذلك واستدل سيبويه على بساطتها بجواز
تقديم معمول معمولها نحو زيدا لن اضربه وظاهر ان الكلام
في غير الفاعل ومنه التمييز فيجوز تقديمه عليها بقلة
وان قال ابو حيان كان ينبغي استثناؤه من الجواز هذا ووجه
الاستدلال انه ممتنع تقديم معمول معمول ان عليها ونوقش
في الدليل بانه يجوز ان يتغير حكم الشي بالتركيب ومنع الاخفش
جواز التقديم لان النفي له صدر الكلام وقيل مركبة من لا النافية
نظرا لمعناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة
تخفيفا والالف للساكنين ورد بامور اقواها انه انما يصح
التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر احدهما
كما قال الشلوبين قوله على وضعها الاصلي وقال الفرا اصلها
لا النافية فابدلت الالف نونا ورد بان الابدال لا يغير حكم
المهمل فيجعله معملا وبان المعهود ابدال النون الفا كنسفعا
لا العكس قوله ولا يفصل الخ اي والاصح انها لا تفصل لانها
محمولة على سيفعل ولذلك لم تجز لن تفعل ولا تضرب زيدا
بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها
وبين الفعل بلا كما يقال ان لا تضرب زيدا هذا مذهب
البصريين وهشام وجوز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول
الفعل والفرا بالاول والظن والشرط قوله لما رايت الخ اصله لن
ما ادغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز
وانما حقهما ان يكتبا منفصلين والالغاز فيه ان يقال ابن جواب
لما وبم انتصب ادع وجوابه علم وقوله ادع منصوب بلن المدغم

نونها في ما وفصل بينها وبين معمولها بالظرفية وصلتها للمراد
فان ادع عامل في ما وصلتها والتقدير لن ادع القتال مدة
رويتي ابا يزيد مقاتلا وحينئذ كيف اجتمع قوله لن ادع مع قوله
لن اشهد الهيجا وجوابه ان اشهد بالنصب ليس عطفا على ادع
بل منصوب بان مضمرة بعد حرف العطف وان والفعل عطف
على القتال اي لن ادع القتال وشهود الهيجا على حد ولبس
عباءة وتقر عيني **قوله** واتبعها عطف على بدا **قوله** بكي المصدرية
بمعنى التي بمعنى ان **قوله** تقدم اللام عليها لفظا او تقديرا **قوله**
لان حرف الجر لا يباشر مثله لعل المراد في الفصيح او مع امكان الاحتراز
عنه بدليل ما يأتي **قوله** يخرج كي التعليلية فان النصب
بان مضمرة وجوبا بعدها عند البصريين ولا يظهر الا ضرورة
والجر عند الكوفيين **قوله** وعلامتها ظهور ان الى آخره مع
اللام قبلها كما سيأتي **قوله** كي ان تكرمني قال ابو حيان والنحو
اظهار ان يحكي الموصوف بها كقوله ان تغر وتخدعا ولا يحفظ
من كلامهم جئت كي ان تكرمني **قوله** او اللام الى آخره يجي كي قبل اللام
نادر **قوله** اما في الاولى وهو ما اذا ظهرت ان بعدها **قوله** والحرف
المصدري لا يباشر مثله اي مع امكان التحرز عنه بدليل
ما يأتي **قوله** واما في الثانية الى آخره وهي ما اذا ظهرت اللام بعد
كي فلا يجوز كون كي مصدرية لما ذكره الشارح فتعين انها جارة
وهي داخلة على اللام الجارة للتوكيد وحينئذ يشكل هذا على
قول الشارح السابق لان حرف الجر لا يباشر مثله واقول لعل السر
والله اعلم في جواز دخول الجار على الجار ههنا وعدم جوازه فيما
اذا تاخرت عن ان كي عند التاخر يصح ان تكون ناصبة بنفسها

مصدرية فلا مرد الى جعلها جارة مؤكدة واما في صورة تاخر
اللام عنها اضطررنا الى جعلها حرف جر اذ لا يصح ان تكون
ناصبة للفعل باللام ولا يصح ان تكون اللام ناصبة مؤكدة لها
لان اللام ليست ناصبة فتعين انها جارة واللام مؤكدة لها
فتامل كذا افاده شيخنا وهو شرح لقولهم المراد لا يباشر مثله
مع امكان الاحتراز عنه المقصود به الجواب عما اجازوه ههنا
وفيما يأتي فيما اذا ظهرت اللام قبلها وان بعدها بما او صحه
شيخنا واشار الى جواب اخر بالنسبة لما هنا وهو ان المراد نفي
المباشرة في الفصيح ومجي اللام قبل كي نادر كما عرفت **قوله**
فلئلا يلزم الى آخره ودعوى زيادة كي مردودة بانه لم يعهد زيادتها
في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه **قوله** اردت لكيما الى آخره صدر
بيت عجزه فتتركها شنا ببيداء بلقع يقال طار به اذا ذهب
به سريعا وتتركها بالنصب عطف على تطير والشن بفتح
الشين المعجمة القربة الخلق مفعول ثان لتترك وقيل حال من مفعوله
والبيداء الارض القفر التي تبيد تهلك من يدخل فيها والبلقع
الارض التي لا شيء فيها **قوله** جاز الامران جواب المسئلتين اما
جواز الامرين في الاولى فظاهر ولا محذور فيه فان جعلت كي
مصدرية قدرت اللام قبلها وان جعلتها تعليلية قدرت
ان بعدها عند البصريين قال ابو حيان وانبني على هذا فرع
وهو انا ان قدرناها الجارة فلا يجوز دخولها على لا وان
قدرناها الناصبة جاز واما جواز الامرين في الثانية
فيلزم ارتكاب احد محذورين اما دخول حرف مصدري
على مثله واما دخول حرف جر على مثله لكن اغتفر ذلك

لعدم الاحتراز عنه كما علم مما مر فان جعلت مصدرية فان موكدة
لمعنى السبك او تعليلية فهي موكدة للام قبلها قوله والثاني
ان تحج الخ انما ترجح كون ان ناصبة في هذه الحالة لانها ام الباب
فاعتني بشانها ولان ما كان اصلا لا ينبغي ان يجعل توكيدا
لغيره ولانه ان وليت الفعل فكانت احق بالعمل لمجاورتها
بخلاف البعيد قاله المص في الحواشي ولان توكيد الجار بجار اسهل
من توكيد حرف مصدري بمثله وسكت الش عن الترجيح في
المسئلة الاولى ونقل في التصريح عن المص في باب حروف الجر ان
الاولى ان تكون مصدرية ناصبة بتقدير اللام قبلها لان
تقدير اللام قبلها اكثر من ظهور ان بعدها والحمل على الغالب
عند التردد اولى قوله كي تجنحون اي كيف تجنحون اي تميلون
والسلم بالكسر والفتح الصلح وثئرت مبني للمجهول من ثأرت
القتيل قتلت قاتله ولظى مبتدا وجملة تضطرم الخ وهي مع
المبتدا حال قوله لطول الكلام عليها اي ان هذا انما يناسب
ان تكون علة لتاخر ان لا لما ذكره وقد يقال انه علة له
باعتبار ما تضمنه من تاخر ان قوله وهي حرف جواب وجزاء
اي معناها الجواب والجزاء ومعنى كونها جوابا انها لا تقع
الا في كلام تجاب به من تكلم بكلام اخر اما تحقيقا واما
تقديرا فلا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير ان
يكون هناك ما يقتضي الجواب لا لفظا ولا تقديرا والجواب
في الحقيقة هو الجملة التي وقعت اذن فيها لا اذن وحدها
ومعنى كونها جزاء ان مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون
اخر كما قاله الدماميني ردا على ما تردد به المص في حواشي

مربوع

ان التصحيف

التسهيل وتظهر ثمرة الخلاف في المثال الاتي ان كنت قلت
ذلك حقيقة صدقتك قوله احبك اي انا متصف الان بمحبتي
لك قوله اذن اصدقك اي او اظنك صادقا ومدخول اذن فيه
لانتفا استقبال المشروط في نصبها قوله ولا يتصور هنا الجزا
الضرورة او ظن الصدق مثلا واقع في الحال ولا يصلح ان يكون
جزاء لذلك الفعل اذ الشرط والجزا كما قال الرضي اما في المستقبل
او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال قوله والاصح انها حرف هو
مذهب الجمهور وقال بعض الكوفيين انها اسم والاصل في اذن
اكرمك برفع اكرم ثم حذفت الجملة التي اضيفت اذا اليها
وعوض عنها التنوين كما في حينئذ واضمرت ان فانتصب
الفعل الواقع صدرا للجملة الجوابية وتحل المفرد المأول بان
عنده فاعل اي اذا جئتني وقع اكرامك لاستدا وخبره محذوف
اي حاصل والا وجبت الفا الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية
كما لو قلت اذا جئتني فاكرامك حاصل قوله وعليه فالاصح
انها بسيطة اي لا مركبة من اذ وان ثم خففت الهمزة ونقلت
حركتها الى الذال الساكنة قبلها وحذفت خلافا للخليل في احد
اقواله قوله وانها الناصبة بنفسها اي لا بان مضمرة بعدها
خلافا للخليل فيما رواه عنه جماعة منهم الفارسي ولما جرت
عادتهم ان يقولوا ناصب بان مضمرة بعده وان كان كلاما
غير محقق لان الذي اضمرت ان بعده ليس الناصب وانما
الناصب ان صرحوا بقولهم بنفسها دفعا لهذا قوله لعدم
اختصاصها قال المص في بعض تعاليقه ووجه الضعف الذي
لاذن انها غير مختصة كذا قال الناظم ولا اعرفه لغيره وكانه نظر

الى نحو لن تفلحوا اذا ان ابدا فبرا لفظة اذن دخلت على الاسم فحكم بعدم الاختصاص وفيه نظر انتهى ومن خطه نقلته قوله وتركها اعمالها الى الغاؤها مع استيفاء الشروط لغة حكاها عيسى ابن عمرو وتلقاها البصريون بالقبول الا انها نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفرا قوله بان كان ما بعدها الى ما يأتي ان الاهمال لا ينحصر في هذه الصور الثلاث كما هو ظاهر عبارته وذلك فيما اذا تقدمها العاطف اللهم الا ان يقال ان المراد انه في هذه الصورة يتعين الاهمال ولا يجوز غيره وفيما سيأتي يجوز الوجهان وان كان بالنظر الى الاعتبار فتعين الاهمال او الاعمال وقضية الحصر في هذه الثلاثة العمل في نحو ازيدا اذن اكرمك بل وقضيته ايضا الاعمال فيما اذا تقدم المعمول نحو زيدا اذن اكرم وفي المسئلة خلاف فذهب الفرا الى انه يبطل عملها واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها ان لا تعمل ويحتمل ان يقال تعمل لانها مصدرة في النية لان النية في المعمول التأخير انتهى ويؤخذ من تعليله الثاني عدم العمل قطعا عند البصريين في نحو ازيدا اذن اكرمك قوله اهملت لضعفها بسبب وقوعها حشوا قوله جزءا لما قبلها اي في الاصل او في الحال كما اشار اليه بالمثالين قوله ان يكون جزء الشرط الذي قبلها اي صناعة لا معنى فلا يرد ان اذن اكرمك جوابا لمن قال ازورك غدا جزء الشرط مقدر اي ان تزرني غدا اذن اكرمك لانه انما هو جواب لشرط

مقدر

مقدر من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها صناعة لا معنى قوله وقوله اي ونحو قول كثير عزة قوله لئن عاد لي الى اخر الكلام موطئة لمجيء الجواب للقسم السابق في البيت قبله وهو حلفت برب الراقصات الى منى تغول الفيافي نصها وذميلها والضمير في مثلها ومنها يعود للمقالة الاولى وذلك ان كثيرا مدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال احتكم علي فاعطك فقال اكون كاتبك فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة كذا قاله غير واحد لكنه لا يناسب قوله في هذه القصيدة عجبت لتركي خطة المجد بعد ما بدا لي من عبد العزيز قبولها فانه يدل ان كثيرا لم يرض مع اجابة عبد العزيز وجملة اذن لا اقيلها جواب القسم السابق وجواب الشرط محذوف وجعل في المغني الجملة جواب الشرط وجواب القسم محذوف وهو مخالف للقاعدة المشهورة اذا توالى شرط وقسم فالجواب للاسبق لكن ما قاله جائز ايضا ولم تجزم الجواب لان الشرط ماض قوله ثم ان تقدمها واو او فاء اطلق السيوطي وغيره العاطف ولم يقيده بالفاء والواو وصرح بعضهم بجواز الفصل بينها او المضمرة ان بعدها وجوبا وبين المنصوب باذن نحو لا لزمنك او تقضيني حقي قوله جاز النصب بها على قلة اي وجاز الرفع والجزم ان اقتضاه الحال وانما اقتصر الشارح على النصب لان الكلام فيه قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف

قوله تغول بغين معجمة اي تهلك وقوله نصها وذميلها نوعان من سير الابل

قال الله ما لك وبعدها ان يجمعكم الجر احسن

وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف اولان المعطوف
على الاول الانتهي ووجه جواز الامرين عند تقدم العاطف النظر
الى امرين فمن حيث ان اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر
فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها
بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض هو متوسط
فيرتفع لفقد الشرط ومثل ذلك ان يزرني ازرك واذن احسن
اليك ان عطفت على الفعلية رفعت قولا واحدا او على الاسمية
جاز الرفع والنصب باعتبارين كما صرح به في المغني ايضا
قوله مستقبل انظر استقباليته بالنظر الى ما قبلها كما اذا
قال شخص جاءني زيد امس فقلت واذن اكرمه وكان الاكرام
وقع عقب مجيئه في الامس والتكلم بذلك حالا وحرره قوله
لان نواصب الفعل الخ فيه شيء اذ لا يكفي ذلك في اشتراط
الاستقبال في اذن قوله وما اوهم خلاف ذلك الخ كان ينبغي
ان يذكره قبل الشرط الثاني فانه مذكور في كلامهم بعد الشرط
الاول فمن ذلك قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او
اطيرا فنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان
وخبرها فهو اما ضرورة او مؤول على حذف خبر ان اي لا استطيع
ذلك او نحوه ثم استانف ما بعده بالنصب لتحقق شرطه قوله
بقسم قال في الارتشاف الا ان كان بقسم محذوف الجواب قوله
او بلا النافية او بهما معا كما يوخذ من كلامهم والصحيح
منعه بغيرها اذ لم يسمع وان كان التعليل الاتي يفيد جواز
الفصل بكل نافٍ قوله نزمهم جواب اذن وجواب القسم محذوف
على ما هو القاعدة من اجتماع شرط وقسم واذن هنا كسائر

ادوات الجزم قوله بالنداء نحو اذن يا عبد الله اكرمك وزاد ابو حيان
نقلا عن ابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء نحو اذن يغفر الله لك
يدخلك الجنة قوله بالظرف وشبهه الجار والمجرور نحو اذن يوم
الجمعة او في الدار اكرمك واما الفصل بمعمول الفعل نحو اذن
زيدا اكرم فالارجح عند الكسائي النصب وهشام الرفع
لضعف عملها بوجود الفاصل وكان القياس بطلان العمل
فلا اقل من ان يكون مرجوحا وتقدم عن الكسائي بطلان العمل
في الفصل بين كي والفعل بمعموله ويمكن الفرق بشدة اقتضاء
كي المصدرية الاتصال بالفعل لانهما اسم واحد قال ابو حيان
والصحيح انه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه وقيل في توجيهه
فانه جزء من الجملة فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها
وانظر هل صورة المسئلة ان يكون الظرف معمول الفعل اذن
او ولو كان معمولا لمعمولها في الرضي ما يقتضي الاول فليراجع
قوله المنسبكة مع مدخولها لا يخفى ان كلمة مع تدل على
المتبوعية والاصالة الا ترى انهم يقولون جاء الوزير مع
السلطان ولا يقولون جاء السلطان مع الوزير فلا توهم
العبارة ان المنسبك هو ان وحدها خلافا لمن وهم فيه بل
تفيد ان المنسبك هو المجموع والاصل ما بعدها وهو الموافق
للواقع قوله مخرج للمفسرة الخ اخراجه لما ذكرنا في اخراجه
لغيره ايضا لانه مخرج لان الاسمية فانها ترد ضميرا للمتكلم
في قول بعض العرب انْ فعلت وضميرا للمخاطب في نحو انتَ وانت
الخ قوله هي المسبوقة بجملة الخ خرج بقوله المسبوقة بجملة نحو قوله
تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فانه مبتدا ودعواهم

مضاف اليه وان مخففة من الثقيلة وهي عاملة في ضمير شان
مقدر وجملة الحمد لله من المبتدا والخبر خبر ان وهي وخبرها خبر اخر
دعواهم ويقوله فيها معنى القول نحو قلت له ان افعل لوجود
حروف القول فلا يقال لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير
وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز ان تكون زائدة وفي
شرح الجمل انها تكون مفسرة بعد صريح القول قال الدماميني
ولم اقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح قال
شيخنا الغنيمي قال السيد في شرح اللباب عند قول المتن
وتختص اي ان التفسيرية بما فيه معنى القول دون
صريحه ما نصه اي صريح القول لان صريح القول لا يحتاج
الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول ولقوله
المتاخر عنها جملة نحو ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تاخر الجملة
بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير ومقوله ولم تقترن
بجار نحو كتبت اليه بان افعل وكتبت اليه ان افعل اذا قدرت
معها الجار وهو الباء فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر
لا يدخل الا على اسم صريح او مؤول **قوله** واوحينا اليه ان اصنع الجملة
مفسرة فلا محل لها من الاعراب لكن قال المص انها مفسرة للفعل
وخالفه بعضهم فقال انها مفسرة لمفعول محذوف او مذكور قال
الكافيجي والظاهر ان الاحكام متعلق بها ههنا تعلق مفعولية
فتكون منصوبة المحل انتهى فتامل **قوله** الثالثة للماء اي التوقيتية
كما في المغني احترازا من النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي
بمعنى الا **قوله** كانت ظبية الخ وعجزه ويوما توافينا بوجه مقسم
والبيت لارقم اليشكري وتعطوا تتطاول الى الشجر لتتناول منه

والوارق

والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورث يرث اي صار ذا ورق
والسلم بفتحتين شجر والشاهد في كان ظبية وان زائدة بين الجار
والمجرور وروي نصب ظبية على انها اسم كان المخففة من كان
ورفعها على انها مهملة او عاملة في ضمير محذوف اي كانها
ظبية **قوله** فاقسم ان لو التقينا لكان لكم يوم من الشر مظلم واكا عهد
فيه واضح وقوله لكان الخ جواب القسم على ما هو القاعدة المعروفة
من انه اذا توالى شرط وقسم وليس هناك الا جواب واحد فهو
للسابق منهما لا فرق في ذلك بين الشرط الامتناعي وغيره عند
جماعة واضطرب كلام ابن مالك في التسهيل في الشرط الامتناعي
فدل كلامه في الجوازم على ان جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب
لو وفي باب القسم ان الجواب للو وانها مع جوابها جواب القسم **قوله**
فاعطاه الخ المعاطاة المناولة واللجة بضم اللام والجيم معظم الماء
وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء
اذا غطاه ونعاطي خبر كان وفي لجة متعلق بغامر وغامر صفة
لمعاطي والمعنى انه ترك هذا الرجل وتمهل في انقاذه مما كان فيه
الى ان وصل الى حالة انه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده
ليتناول من ينقذه وهذه حالة الغريق والشاهد في البيت
ظاهر **قوله** وان لم يكن بلفظ العلم نحو رأى وتحقق وتيقن وتبين
وظن مستعملا في العلم وخرج بتفسير العلم بما ذكر ما اذا اول
العلم بغيره فانه يجوز وقوع الناصبة بعده ولذلك اجاز سيبويه ما
علمت الا ان تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة
فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم او كان بمعنى الظن
كقراءة بعضهم افلا يرون الا يرجع بالنصب **قوله** اهملت اي لم

تعمل النصب في المضارع ولو عبر به كان اولى اذ هي لم تهمل بالكلية
بل اسمها ضمير شان محذوف غالبا فيها والجملة خبرها والظاهر
ان الضمير في قوله ما لم تسبق يرجع الى ان المصدرية لا بقيد
الناصبة للمضارع فان تلك ثنائية الوضع والمسبوقة بعلم
ثلاثية الوضع لانها مخففة كذا حرره شيخنا العلامة الغنيمي
وبهذا يندفع ان كلامه يوهم انها بعد العلم هي ان الناصبة
واهملت وليس كذلك وانما هي المخففة من الثقيلة وانما
اهملت لان الناصبة تدخل على ما لم يستقر ولا ثابت لان ذا بها
انه تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد افعال التحقق بخلاف
المخففة فانها تقتضي تاكيد الشيء وثبوته وقال في المتوسط
وليست يعني المخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للفعل
المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة
للرجا والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق
وكون العلم دالا على ان ما بعدها معلوم التحقق انتهى
يعني فيلزم التنافي قوله وتسمى حينئذ مخففة من الثقيلة
وهي ثلاثية الوضع اذ هي مخففة من الثقيلة وهي مصدرية
ايضا كما صرح به الشارح حيث قال ومحل النصب بان المصدرية
ما لم تسبق كما ان اصلها المخففة هي منه كذلك وكما ان الثنائية
الوضع التي تنصب المضارع وتوصل به وبالماضي والامر
مصدرية قوله فان سبقت بظن الخ اي لم يكن هناك فاصل
عربا فان كان هناك فاصل غير لا نحو حلت ان ستكون او حلت
ان لن تقوم لم يجز النصب للفصل وتعين المخففة قوله وان لم
يكن بلفظ الظن كان كان بلفظ العلم مثلا لكن استعمل

في

في معنى الظن الغالب القريب من العلم او جرى مجرى الاستقرار ع
كما علم مما مر قوله اجرا للظن مجرى العلم اي لتاويله به بان يحمل
الظن على الغالب القريب من العلم ولو بطريق الادعاء والمبالغة
قوله وهو ان يجي اي في القياس لانه الاصل والاكثر في كلامهم
تتمة افهم كلام المص تعين النصب ان كان الفعل السابق
على ان عاريا من كونه فعل علم او ظن ومثله في كلام ابن الحاجب
واعترض عليه بانه اذا كان عاريا عنهما يكون على وجهين لان
الفعل في هذا القسم اما ان يكون عاليا للتخفيفة كافعال الرجاء
والطمع او لا يكون فان كان منافيا تكون ان ناصبة وان لم يكن
منافيا يجوز الوجهان قاله النجم سعيد وبجواز الوجهين فيه صرح
ابو حيان قوله ومنه العرب من يجزم الخ قال في المغني نقله اللحياني
عن بعض بني صباح قوله الخ اذا ما غدونا الخ البيت لامرء القيس
وعدونا بكرنا والحطب بكسر الطاء المهملة مضارع حطب جمع
الحطب قوله حملا على ما اختيها اي المصدرية بجامع ان كلا منهما
حرف مصدري ثنائي وظاهر كلامه اختصاصها من الاعمال بها وعليه
فيقال لم اختصت بهذا الحكم دون ع ان الاخرى مصدرية
قوله ان تقرآن الخ ان تقرآن في محل نصب بدلا من ان تحملا
او من حاجة في قوله قبله وفي لا حاجة لي خف محملها او تصنعا
نعمة عندي بها ويدا واما في محل رفع خبر مبتدا محذوف عائد
الى الحاجة اي هي ان تقرآن قال المص والظاهر في ان الاولى وليست
مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعترض بانه
لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها
اذ هو عطف مصدر على مصدر قوله نحو ما روي في الحديث كذا في

المغني قال الدماميني ولا حاجة الى ان تجعل ما ههنا ناصبة فان ذلك اثبات حكم لها لم يثبت في غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما الى ان قال ولا داعي الى ارتكاب امر لم يثبت قال في المغني والمعروف في الرواية كما تكونون وفي الرضي وتجي ما الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى فلا تقتضي الكاف ما تتعلق به لان الجار انما يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا والمفعول لابد له من فعل او معناه الى ان قال ومنه قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونون يولى عليكم شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكرو اي بحالهم المكروه ثم ذكر انه يجوز ان يكون ما فيه وما اشبهه مصدرية قوله اما جوازا او وجوبا اي جايزا او واجبا او ذا جوا قوله وهو هذا الخ اي لانه لم يسمع النصب الا مع الاربعة قال ابو حيان ولا يجوز في غيرها قوله باسم خالص الخ اي سواء كان ذلك الاسم مصدرا كما مثل او غير مصدر كقوله ولولا رجال من رزام العزة وال سبيع او اسوء علقتها فاسوء معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل قوله الشفوف في الاصل مصدر والمراد الثوب الرقيق الذي لا يحجب عن ادراك ما وراءه قوله فتقر منصوب ويجوز رفعه تنزيلا له منزلة المصدر نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله لولا توقع معتر الخ صدر بيت عجزه ما كنت اوثر اترابا على ترب المعتر بالعين المهملة والتا المثناة فوقه السائل او المتعرض للسؤال وارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان ارضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع

ليس

ليس في تاويل الفعل والاتراب جمع ترب بكسر التا المثناة فوق وسكون الرا وترب الرجل لدته وهو الذي يولد في الوقت الذي ولد فيه قوله اني وقتلي سليكا صدر بيت لانس ابن مدركة الخثعمي عجزه كالثور يضرب لما عافت البقر وسليكا اسم رجل مفعول قتلي المضاف الى فاعله واعقله مضارع عقل القتيل اعطى ديته منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان اعقل في تاويل مصدر معطوف على قتلي وهو ليس في تاويل الفعل وكونه عاملا وشرط العمل ان يصح حلول ان او ما والفعل محله لا يقتضي تاويله بالفعل كما لا يخفى وكالثور خبر ان والمراد بالثور ثور البقر وقيل ثور الطحلب وهو الذي يعلو الماء قوله عطفا على وحيا اي من قوله وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا كانه قيل وما صح له ان يكلمه الله الا موحيا او مسمعا من وراء حجاب او مرسلا فيكون الكل مصادر وقعت احوالا من الفاعل اما الوحي والارسال فامرهما هين واما من وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف كانه قيل او اسماعا من وراء حجاب او قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او اسماعا من وراء حجاب او ارسالا فيكون كل واحد منهما مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز ايضا ان يكون المعنى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا بان يوحي او بان يسمع من وراء حجاب او بان يرسل رسولا فيكون كل منها مفعولا به بواسطة حرف الجر واما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير واما قول من قال الاستثناء ههنا استثناء منقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوي لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام وظاهر كلام المص وجوب النصب بعد العاطف المذكور

ويشكل عليه القراءة بالرفع في او يرسل والجواب انه خبر مستانف
والفعل خبر لمبتدا محذوف لا معطوف على الاسم ويلزمه ان تكون
او للاستيناف والاستيناف بعد الواو والفاء جزم في الاخبار واما
بعد او ففيه نوع ما من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا او
يقضيك حقك وجعلته مستانفا فالمعنى او هو يقضيك حقك
اي يقضيك على كل حال سواء الزمته ام لم تلزمه فكانه قال بل
يقضيك قوله وخرج بقوله خالص الخ لم يذكر ما خرج بقوله
اسم وذلك ان يكون معطوفا على فعل كقوله تعالى ان تضل
احداهما فتذكر في قراءة من نصب وقوله تعالى يريد الله ليبين
لكم ويهديكم وقولهم اما ان تنطق بالحق او تسكت فان النصب
فيما ذكر ليس بان مضمرة جوازا وانما هو بالعطف على
ما قبله ولعل الشارح لم يذكر هذا لانه معلوم من باب العطف
كما هو ظاهر ولا خرج العطف على مصدر متوهم من
الكلام السابق بقوله خالص كما صنع المرادي فانه يجب
فيه اضمار ان بخلاف مسئلتنا فان الاظهار جائز بل نص
في شرح العمدة على ان الاظهار احسن وقيد في [illegible]
بكونه مع الحال الاخراجي ذلك قوله الطائر فيغضب الخ ال اسم
موصول مبتدا نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها بصورة
الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة ال ولعطفها بالفا
لم تحتج الى رابط والذباب خبر المبتدا كذا في التصريح قال شيخنا
اذا كان من عطف الجمل ففي اخراجه نظر لان المحترز عنه انما
هو الفعل المعطوف على اسم غير خالص لا الجملة فتامله هذا
وقال الشاطبي واما اسم الفاعل فله جهتان جهة الاسمية

الى الصة اذا قدرتها فيه بحيث يكون نحو قايم في حكم كاهل وغارب فلا
شك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده نحو يعجبني فاضل
وتكرمه وعلى هذا التقدير يصح قولك عجبت من رجل غارب
ويشتم بالنصب والاخرى جهة معنى الفعل والعطف فيها في
المعنى من باب عطف الفعل على الفعل وقد تقدم ان الفعل
يعطف على الاسم الذي يعطي معنى الفعل اعمالا لمعناه
واهمالا للفظه فكانه ليس باسم صريح بذلك الاعتبار فخرج
له عن الحكم بالنصب انتهى وبه يعلم جواب قول المحشي هلا امكن
ان ينصب ويحصل ان والفعل في تاويل مصدر معطوف على
مصدر متاول من اسم الفاعل فكانه كالفعل في دلالته على
الحدث وسياتي ان الفعل يتاول منه المصدر معمولا لكون
محذوف والتقدير هنا الذي يكون منه طيران فيغضب زيد
الذباب قوله ليغفر لك الله علة لاجتماع الامور الاربعة
في الاية للنبي صلى الله عليه وسلم وذلك حين فتح الله له مكة قوله
ام للعاقبة الخ قال ابو حيان في شرح التسهيل وهذا الذي
ذكره المص ليس مذهبا للبصريين وانما هو مذهب الكوفيين
وقد عزاه بعضهم الى الاخفش وتاول البصريون ذلك على
انها لام السبب على جهة المجاز لانه لما كان ناشئا عن التقاط
كونه صار عدوا صار كانه التقط لذلك وان كان التقاط
في الحقيقة انما كان لان يكون لهم حبيبا وابنا وهذا احسن
لانه اذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متحد كان المجاز
اولى لان الوضع يؤول فيه الحرف الى الاشتراك والمجاز ليس
كذلك قوله ام للتاكيد وهي الزائدة وبعضهم ادخلها في لام التعليل

قوله فان مضمرة جوازا واجاز ابن كيسان والسيرافي ان يكون
النصب بعد اللام باضمار كي لانه يصح النطق بعدها نحو جئت
لكي اكرمك ومذهب الجمهور ان كي لا تضمر لانه لم يثبت اضمارها
في غير هذا الموضع قوله بعدها اي اللام قوله بلا ولا يجوز الفصل
بين اللام والفعل الا بلا وانما ساغ ذلك لان اللام حرف جر
ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت
من لا شيء وجيت بلا زاد ويجب ادغام النون في لا نافية او زائدة
لتقارب مخرجيهما قوله كراهة اجتماع لامين لان التلفظ
به قبيح جدا قوله بكون اي ناقص كما هو المتبادر ويعلم من
كلامه الاتي اختصاصه بذلك دون بقية اخواته كاصبح ودون
غيرها كاباب ظن لانه لم يسمع وان اجاز كلا بعض واجازه
بعضهم في كل فعل منفي تقدمه نحو ما جئتني لتكرمني وهو
فاسد لان هذه لام كي قوله ماض فلا يجوز لن يكون ليفعل بخلاف
لام كي فتقول سأتوب ليغفر الله لي قال ابو حيان ان الفعل
المنفي لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب
عمرا بخلاف لام كي وظاهره ولو كان غير ظرف زمان نحو ما كان زيد
في الدار ليقوم فانظر علته وحرره قوله ولو معنى هو المضارع
المنفي بلم قوله منفي بما او لم يعني ما لم ينتقض فلا يجوز ما
كان زيد الا ليضرب عمرا ونحو ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا
ليضرب عمرا كما قاله ابو حيان قال والفرق ان النفي مسلط
مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به
اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وذلك على مذهب
البصريين وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد

ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفا
وخرج بالتقييد بفقط لن لانها تختص بالمستقبل ولا كذلك اذ
نفي غيرها قليل ولما لانها وان نفت الماضي لكنها تدل على اتصاله
نفيه بالحال بخلاف لم واما إن ففيها خلاف قوي واستدل المرادي
على وقوع لام الجحود بعد المنفي بها بقراءة الكسائي وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال ونظر فيه في المغني واستظهر انها لام كي وان
شرطية قوله لما اسند اليه الخ فلو لم يكن مسندا على ذلك الوجه لم تكن
لام الجحود نحو ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز ذلك في لام كي نحو ما
قام زيد ليذهب عمرو قوله فتضمر وجوبا علل بان ما كان زيد
سيفعل او سوف يفعل والموجب ليس معه ان لا ظاهرة ولا
مقدرة فارادوا المطابقة لفظا بينهما فكما لا يجمع بين ان
والسين وسوف لا يجمع بين ان واللام واجاز بعض النحويين
حذف اللام واظهار ان نحو وما كان هذا القران ان يفترى
اي ليفترى واجيب بانه لا حجة في الاية لان ان وما بعدها في
تاويل المصدر والقران ايضا مصدر فاخبر عن المصدر بمصدر
وهو بمعنى المفترى والا فالقران هنا بمعنى المقروء فلا داعي
لتقدير اللام قوله بالخاص اي باسم الخاص لان الجحد في اللغة
انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وبهذا يندفع قول ابن
النحاس الصواب تسميتها لام النفي قوله الى انه خبر كان كما
تقول ما كان زيد يقوم فالنفي مسلط على المنصوب قوله
واللام للتوكيد اي زائدة فلا تتعلق بشيء لان الزائد لو
كان جارا لا تتعلق فكيف وهي عندهم ان اصل ما كان
ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام في ما زيد بقائم فهي

عندهم حرف زائد موكد ناصب بنفسه واعترض قولهم بان اللام
الزائدة تعمل الجر في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال
واجيب بانهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية وتظهر فائدة
الخلاف بين البصري والكوفي في قولك ما كان محمد طعامك ليأكل
فانه لا يجوز على رأي البصري لان ما في خبر كان لا يعمل فيما قبلها
ويجوز على رأي الكوفي لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها قوله
وجرى عليه ابن مالك اي على كون الفعل خبر كان واللام للتوكيد
قوله لكنه يقول الخ اي فتلخص ان تكون اللام جارة زائدة كما
يقتضيه قوله انها مؤكدة وبه صرح ولده لكنه قال في شرحه
على التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لانها زائدة
اذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما
هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا
أو هاما لان يفعل انتهى وحينئذ فقد يقال ما قاله لا يخالف قول
البصريين فليتأمل فان قلت اذا كانت ان مقدرة بعد اللام
يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز اجيب
بان الاخبار بالفعل المقدر بالمصدر عن الجثة جائز وان لم
يجز الاخبار بالمصدر عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل
ولزمانه بخلاف المصدر لاسيما وقد التزم اضمار ان فصار
منسيا فسلك الفعل على انه يحتمل ان يكون في الكلام حذف
كما لا يخفى على عارف نحوه هذا وقال المص في الحواشي قد يكون
ما ذهب اليه ابن مالك كقولنا في الظرف والمجرور انه خبر تجوزا
لا تحقيقا قوله وان هذه اللام متعلقة الخ اي فهي عندهم
حرف جر معد لمتعلق الجر وقال المرادي قوله متعلقة

بالجر

بالجر يقتضي انها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضي انها
زائدة تقوية للعامل انتهى وفي المغني ان المقوية ليست زائدة
لا معدية محضة بل هي بينهما وفيه وجه كونها للتاكيد عند
البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل
ابلغ من نفيه واستشكله الدماميني بان التوكيد لم يستفد
من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة نفي المسبب قوله
ولم تكن اهلا لتسموها للكوفيين ان يقولوا ان ذلك ضرورة
او شاذ او انهم لا يدعون ان الفعل خبر الا حيث لم يوجد خبر
غيره قوله ففي خمسة مواضع مثل ذلك في التوضيح واقره شارحه
ولم يذكر منها الاضمار الواجب اضمار ان بعد كي التعليلية قوله
احدها هذا وهو الاضمار بعد لام الجحود المتقدمة قوله حتى
مطلع الفجر اي الى مطلع والجار والمجرور متعلق بسلام ويجوز
ان يتعلق بتنزل وجملة سلام هي ليست اجنبية لانها متصلة
بالكلام ومسددة له فلذا فصلت بين العامل والمعمول او هي
في موضع الحال من الضمير في تنزل وهي مبتدا وسلام خبره
قدم عليه للتخصيص او حتى مطلع الفجر خبر لانه لما اختصت
ليلة القدر من بين الليالي بفضلها بل كانت مظنة لتغاير حالها
لحال سايرها فاخبر عنها بانها على حال غيرها فحصلت الفائدة
ويجوز ان ترتفع هي على الفاعلية بسلام لكونه مصدرا
كما تقول ضرب زيد قوله لاسيرن حتى تطلع الشمس اي الى
ان تطلع الشمس وظاهره انه لا يصح في هذا المثال ان تكون
حتى فيه بمعنى كي لان السير لا يكون سببا لطلوع الشمس قوله
وتارة بمعنى كي وذلك عند بعضهم مجاز وعند المتاخرين

حقيقة وضعف واختلف في علامة المجاز فقيل انتها الحكم بما بعده
لان الفعل الذي هو السبب ينتهي بوجود الجز والمسبب كما ينتهي
بوجود الغاية وتعقبه السعد بانه لو صح ذلك لكان حتي للغاية
حقيقة حيث احتمل الصدر الامتداد وهو السبب والاخر اعني
المسبب الانتها اليه واختار ان العلاقة مقصودية اي كون ما
بعدها مقصودا اما قبلها بمنزلة الغاية من المغيا ونوقش فيه
بان الغاية لاتستلزمه بدليل اكلت السمكة حتي راسها ونحوه فان
الراس ليس مقصودا بالاكل واستوجه ابن الهمام الاول قوله علة
لما بعدها اي مفضيا الي المقصود في الجملة وان لم يكن مستلزما
له وذلك بان لا يصلح الصدر قبلها الي الامتداد الي ما بعدها
ولا يصلح ما بعدها دليلا علي امتداد ذلك الامر الممتد وانقطاعه
عنده نعم ان اريد بالاسلام الثبات عليه واستمراره في الدنيا
يكون الدخول منتهاه وصح حتي للغاية قوله اسلم حتي تدخل
الجنة فالامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة وعدم
الفصل قطعا عند البصريين في نحو اريد اذن اكرمك قوله
حتي تفيء فحتي حرف جر وان والفعل في محل جر بها متعلق بقاتلوا
اما تعلق الغاية اي الي ان تفيء وهو الظاهر المناسب لسياق الاية
واما تعلق التعليل اي كي تفيء فتكون للتعليل قوله بمعني
الا ان كذا في النسخ والصواب حذف ان لان حتي بمعنى الا
الاستثنائية استثناء منقطعا كما ذكره ابن مالك وابن هشام
الخضراوي وان مضمرة بعدها وقال الدماميني وسوا كان
الاستثنا متصلا او منقطعا وجعل الاستثنا في والله لا افعل
الا ان تفعل متصلا مفرغا بالنسبة الي الظرف اذ المعني لا افعل
وقتا

وقتا من الاوقات الا وقت فعلك وفي البيت الاتي منقطعا كما ستعرف
ولا يصح كونها جارة مع انها بمعني الا لان عمل الجر ثبت مع افادة
الاستثنا كحاشا وخلا عند الجر بهما قوله في قوله ليس العطا الخ العطا
اسم بمعني الاعطا وهو المراد هنا وقد يجي بمعني العطية اسم ليس
ومن الفضول متعلق بالعطا والفضول جمع فَضْل وهو الزيادة
والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه وسماحة خبر
ليس والسماحة الجود وان والفعل اسم تاويلا في محل جر بحتي
متعلق بليس والمعني ان اعطاك من زيادات مالك لا يعد
سماحة الا ان تعطي في حال قلة المال والاستثنا علي هذا منقطع
والواو في وما لديك واو الحال وما مبتدا موصولة او موصوفة ولديك
صلته او صفته وقليل خبرها والجملة حال من مفعول تجود
المحذوف اي حتي تجود بشيء حال كونه قليلا عندك ويجوز ان يكون
حالا من المفعول والفاعل او منه الفاعل وزعم بعضهم ان حتي
تجود بدل من سماحة في محل نصب او مستثني منها ورد بانه خارج
عن موارد استعمالها وعن قانونها قوله مع ان احتمال الاول هنا
لا ينافي استظهاره المصنف لانه احتمال مرجوح وانما ينافي الاستظهار
الاحتمال اذا كان راجحا وقول المحشي وانما ينافيه القطع يوهم
ان الاحتمال ولو راجحا لا ينافي الاستظهار وفساده لا يخفي
علي ذوي الابصار والمعني علي الغاية ان انتفا كون اعطائك
معدودا من السماحة ممتد الي زمن اعطائك في حالة قلة
مالك فاذا اعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك والمعني علي
التعليل انا احكم بان اعطاءك من فضول المال ليس سماحة
لاجل ان ابعثك علي الاعطا حالة الاقلال من المال قوله لانها

اي بنفسها سواء كانت جارة باضمار ان كما ذهب اليه الكسائي
عكس مذهب البصريين ام بنفسها كما ذهب اليه بعض الكوفيين
لشبهها بالي **قوله** لا يكون عوامل في الافعال اي من جهة واحدة
فلا يرد ان حتى في اي رجل تضرب اضرب فان الجهة في اي مختلفة فان جزمها
من جهة تضمنها معنى الشرط وجرها من جهة الاضافة ومع
اتحاد المعنى فلا ترد اللام لان الجازمة طلبية بخلاف الجارة
ويتقدم قريبا في لام الجحود ان الكوفي لا يرى كلية هذه القاعدة
قوله والاشتراك خلاف الاصل كانه جواب سؤال تقديره ان
الاصل عدم الاضمار وهلا كانت ناصبة بنفسها فتكون
مشتركة بين الاسماء والافعال فاجاب بان الاشتراك خلاف
الاصل **قوله** ولانها بمعنى واحد تعليل لان يستفاد منه الفرق
وحاصله انه لم يمكن ان تكون ناصبة للفعل وجارة للاسم
لان معناها مع الاسماء غير معناها مع الافعال فلم يلزم
ان عوامل الاسماء تكون عوامل الافعال **قوله** الا ان كان مستقبلا
لان نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال نحو لن
نبرح عليه عاكفين مثل به شيخنا الغزي لما كان مستقبلا
باعتبار زمن التكلم ايضا وفيه تقييد لان هذا من القسم الثاني
فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن
النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد
الزلزال وقول الرسول في الاية الاتية واجيب بان قوله قالوا لن
نبرح عليه عاكفين فيه حكاية لكلامهم وعباراتهم الصادرة
منهم فالمنظور فيه حكاية كلامهم اذ ذاك لا الان ولا شك ان
رجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن قولهم ذلك علينا

علي

علي وجه الحكاية بخلاف اية الزلزال فليس فيها حكاية لقول اخر وانما
هو اخبار من الله سبحانه او امر منه فالمنظور فيه انما هو زمن النزول
لا زمن التكلم بالنسبة اليه فتامل وحتى يرجع متعلق بنبرح على
تقدير مضاف اي زمان رجوع موسى **قوله** وزلزلوا اي ازعجوا ازعاجا
شديدا شبيها بالزلزلة لما اصابهم من الاهوال **قوله** في قراءة غير
نافع واما قراءة نافع بالرفع فالجملة مستانفة لا تتعلق من حيث
الاعراب بما قبلها والفعل يؤول بالحال اي حتى حالة الرسول والذين
امنوا معه انهم يقولون ذلك **قوله** بالنظر الى زمن التكلم اي قصص
ذلك علينا والمراد بزمن التكلم في الاية السابقة ليس زمن
القص بل زمن تكلم المحكي عنهم **قوله** بالنظر الى زلزالهم اي
الماضي الذي اخبر الله عنه الان **قوله** كقوله حتى يكون الخ قبله
من تكرمهم في المحل انهم لا يعلم الجار فيهم انهم جاره وقوله حتى
متعلق بالمعنى الذي دل عليه قوله لا يعلم الجار الخ اي يعاملونه
هذه المعاملة الى ان يكون عزيزا بمثابة واحد من انفسهم
او يختار مفارقتهم وقوله او ان تبين جميعا اي تفارق وهو
مجتمع الحال غير منتشرها محتاج لذلك غير مضطر **قوله** قال
ابو حيان الا قال شيخنا وقد وقفت عليه في شرح التسهيل ورايت
فيه ايضا قبل هذا الكلام بيسير ما نصه ومع قول الكوفيين
انها الناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا لو قلت
لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى
وان توكيدا كما اجازوا ذلك في لام الجحود انتهى فهل بعد
ذلك فيه دليل على ما ادعاه فتامل ثم اقول ايضا ما المانع من
ان يكون الناصب والمنصوب وهو ان تبين عطف على الناصب

والمنصوب وهو حتى تكون على طريق البصريين انها ناصبة
بنفسها وذلك كما تقول جيت لكي تكرمني وان تحسن الي فهل
يمتنع عطف ان تحسن الي على كي تكرمني فخرره قوله لان النواحي
تحمل الى ادعي بعضهم ان ان في البيت زايدة فيكون النصب
بالعطف لا بان وجوز بعضهم ان تكون مصدرية لكن ليس
العطف على ما بعد حتى بل على الجر يكون وهو عزيزا على تاويل
المصدر باسم الفاعل اي كي يكون عزيزا او باينا قوله والابتدائية
اي التي تبتدأ الجمل اي تستانف بعدها لا التي يلزم وقوع
المبتدا والخبر بعدها لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية
التي فعلها مضارع كما يعلم من كلام الشارح ولكون ما بعدها جملة
لفظا ومعنى امتنع كونها حرف جر لانه لا يدخل الا على المفردات
او ما في تاويلها خلافا للزجاج وابن درستويه حيث زعما انها
جارة وان الجملة في محل جر بها ومما يبطل ما زعماه انهم اذا
اوقعوا ان بعدها كسروا همزتها قوله حتى ماء دجلة اشكل
عجز بيت لجرير صدره فما زالت القتلى تمج دماءها والاشكل
الذي فيه بياض وحمرة مختلطان قوله او مؤولا به قال المص
لان الحال تارة تكون تحقيقا وتارة تكون تقديرا فالاول كقوله
سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني
كالمثال المذكور اذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك اردت
حكاية الحال قوله فانه يتعين ان يكون مستقبلا [illegible]
ذلك فلم يشترطوا في حتى ان يكون مستقبلا وحيث شرطوه فيها
[illegible] كما في [illegible] يتعقب بعدها [illegible] مستقبلا
قوله فان انتفي وجب الرفع ظاهر كلام المص بل صريحه ان الفعل

[illegible] ذكرنا من ان النصب بعدها باظهار ان [illegible] الاستقبال [illegible] [illegible] المعنى [illegible] النصب بعدها [illegible]

الخالي لا يكون الا مرفوعا وانه لا يدخله التاويل بالمستقبل حتى
ينصب ويوافقه كلام الدماميني حيث قال وتلخيص مسئلة
حتى بايسهل طريقة انه يقال ان على المضارع بعدها لو وقع
الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول
والاية كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى يعني
بالنسبة الي زمن التكلم فانه الذي يجب نصبه كما صرح به في المغني
واما ان كان استقباله بالنظر الي ما قبلها فالوجهان واذا تقرر
هذا فقول الش وقد علم معنى كلامه المشكل لانه ان اراد
الاستقبال بقسميه الذي قدمه في شرح قوله مستقبلا شرطا في
وجوب النصب فيخالفه كلام المغني وان اراد ان الاستقبال
الذي هو شرط للوجوب انما هو الاستقبال بالنظر الي زمن التكلم
بخصوص هذا لم يعلم من كلامه ويشكل عليه ايضا قوله فان
انتفي وجب الرفع اذ وجوب الرفع مخصوص بصورة واحدة
قوله مسببا عما قبلها الا انه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما
لمانع وجب الاتصال المعنوي جبرا لما فات ولتحقق الغاية التي
هي مدلولها نحو ايهم سار حتى يدخلها لان الاستفهام عن السائر
لا عن السير فانه محقق واما قلما سرت حتى ادخلها فان اردت نفي
السير وهو الاغلب في كلامهم وجب النصب وان اردت الحكم بوقوع
سير قليل جاز الرفع على ضعف فراجع الرضي ولو لم يكن الفعل
مسببا عما قبلها نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس وما سرت الى
البلد حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها وجب النصب اذ طلوع
الشمس لا يتسبب عن السير في الاول ودخول البلد لا يتسبب
عن عدم السير في الثاني واما الثالث فلان السير لا يتحقق

وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها
سببا له وذلك لا يصلح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب
مع نفي السبب او الشك فيه واجاز الاخفش الرفع بعد النفي
على ان يكون الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره
لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى
على شخص لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على
السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك قال بعضهم ويجري مثل
ذلك في الاستفهام قال الرضي ولا يجوز ماسرت الا يوما حتى ادخلها
بالرفع وماسرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا واما نحو انما سرت
حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل لمعنيين اما الحصر الشيء كقولك
انما سرت او قعدت اذا حصرت سيرك فيجوز الرفع لان الحصر كالنفي علي نسخ
واما لا قتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم انما انت
شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع بلا قبح وقوله
فلو لم يكن فضلة وجب النصب نحو سيري حتى ادخلها فان
سيري مبتدا وحتى ادخلها خبر ولو لا رفع الفعل لصار المبتدا
بلا خبر لان حتى ح حرف ابتداء والجملة بعدها مستانفة فيخلو المبتدا
عن الخبر لفظا وهو ظاهر وتقديرا لانه لا دليل عليه فسقط
ما قيل انه يمكن تقدير الخبر اي سيري حاصل وكذلك كان سيري
امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر
ولم يقدر الظرف وهو امس خبر الكان فان قدرت كان تامة
وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا بمحذوف
على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى ح حال مسبب فضلة
وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية

جعل الغاية في موضع حتى قوله مرض زيد حتى انهم لا يرجونه فلا يرجو
حال لانه في قوة قولك فهو الان لا يرجى ومسببا عما قبلها لان عدم
الرجا مسبب عن المرض وفضله لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية
ويحتمل انه مثال للحال التاويلي على معنى انه بحيث لم يرجوه في
الماضي والتعبير بالمضارع كانك قلت حتى قلنا لا يرجونه
قوله العاطفة اي لمصدر مؤول من ان والفعل بعدها على
مصدر متصيد مما قبلها كما اشار اليه الش فيما ياتي وكون
النصب بان مضمرة هو الصحيح لان او حرف عطف لا عمل لها
ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينه وبين
الفعل لكن انظر الفصل بالقسم ومما قيل بجواز الفصل به
في اذن ونقل ابن مالك عن الاخفش انه يجوز الفصل بالشرط
وذهب الكسائي الى ان او ناصبة بنفسها والفرا الى ان النصب
بالمخالفة قوله الصالح في موضعها الى او الا اجود من قول بعضهم
التي بمعنى الى او الا كما وقع في بعض نسخ المتن فانه يوهم ان او
ترادف الحرفين وليس كذلك بل هي العاطفة واحسن منه قول
الخلاصة ان يصلح في موضعها حتى او الا لان لحتى معنيين كلاهما
يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثاني التعليل مثل كي فيشمل
كلامه نحو لارغمنك الله او يغفر لي ولا يناسب هنا معنى الى وهو
معنى الا لانه يوهم انقطاع الرغم اذا حصل الغفران فيتعين
هنا التعليل وتتعين الغاية في لانتظرنه او ياتي والاستثناء
في لا تقتلن الكافر او يسلم ويصلح للتقديرات الثلاث لالزمنك
او تقضيني حقي وخرج بقوله الصالح الخ التي لا يصلح في موضعها
واحدة منها فان الفعل بعدها منصوب بان مضمرة جوازا

كما تقدم لكن يرد عليه للصالح في موضعها كما عرفت قوله لاستعمال
الحضرمي بيت بحرزه فيما انقادت الامال الالصابر وجوز ابو حيان
كونها في هذا البيت بمعنى الاقال الدماميني وليس بشيء وفيه
نظر لان كونها او بمعنى الا مجمع عليه كما في شرح العمدة وهو
الذي اقتصر عليه ثم قال الرضي او في الاصل لاحد الشيئين
فاذا قصد مع افادتها هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين
التنصيص على حصول احدهما عقب الاخر وان الاول امتد
الى حصول الثاني نصبت ما بعدها وفسيبويه فسره بالا وغيره
بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف
بعده محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني
فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او عند من فسره
بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى انتهى
ومع هذا الاتقال ان كلام ابي حيان ليس بشيء وقول الرضي
ان الى با وخلاف ما عليه الجماعة من انها عاطفة فكانه جعل
تقديرها بالا والى تقدير معنى واعراب ونص ابن مالك في
شرح الكافية على انه تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب
والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او
مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر
معطوف باو على المقدر قبلها قوله متصيد من الفعل
السابق ليس المراد به الفعل الاصطلاحي بل ما يشمل الجار
والمجرور مما يؤول منه المصدر قوله بعد فاء السببية او واو المعية
اي العاطفتين كما يعلم من متن التوضيح وغيره والحق الكوفيون
بذلك لفظة ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء

الدايم

144 الدايم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب
ورد بانه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس
الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز
فيه الجزم ايضا قوله وهي التي قصد اي التي قصد بها سببية ما
قبلها لما بعدها لان العدول عن العطف الى النصب للتنصيص
على السببية حتى يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم
تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها قال المص في بعض
تعاليقه انما نصبوا بعد الفا في تلك المواطن لانهم لما قالوا (فعل على نصب الفعل بعد الفا)
لا تنقطع عنا فنجفوك لم يمكن عطف نجفوك على تنقطع والا
لجزم فيصير المعنى ولا تجفك والمراد ان ينبهوا على ان الانقطاع
سبب الجفا فنزلوا لا تنقطع منزلة مصدر وعطفوا الفعل
بتقدير ان عليه فصار عطف اسم على اسم اي لا يكن منك
انقطاع فجفاؤنا فهذا يدل على السببية وهكذا الكلام في
اخواتها لو شاركوا الثاني مع الاول في اعرابه علم انه داخل في
معناه ولما عدل به عن اعرابه علم انه غير داخل وبهذا علم
انه لا يغني عن ان ياتوا بالفعل اتيانهم بالمصدر لانهم لو قالوا
لا يكن منك اتيان فاعطائنا جاز ان يظن انك تنفي كلا المصدرين
بخلاف ما اذا اتيت بالفعلين وخالفت بين اعرابهما وعلى هذا
اذا كان الفعل موجبا نحو يطير الذباب فيغضب زيد لا يحتاج
الى اضمار ان لان دخول الثاني في اعراب الاول لا يغير معناه فاذا
صح المراد لم يكن للعدول عن الاصل وجه فاما فالحق بالحجاز فاستريحا
فضرورة واذا كان الفعل الثاني موافقا للاول في المعنى يجوز
النصب نحو ما اقوم فاحدثك اذا اردت نفي الفعلين وانما ينصب

اذا كان مخالفا له في معناه ولا يصح عطفه عليه قوله وهي المفيدة معنى
مع اي التي قصد مصاحبة ما قبلها لما بعدها في زمان واحد وعلم
بذلك ان النصب بعد الواو ليس على معنى النصب بعد الفاء وقولهم
تقع الواو في جواب كذا وكذا تجوز ظاهر لان الكلام بالعطف
جملة واحدة كساير المعطوفات لكن الثاني يترتب على حصول
الاول كالجزاء قوله فخرج الم تاتنا فتكرمنا اي من كل نفي دخل
عليه اداة استفهام واريد التقرير لا الاستفهام الحقيقي فان
الاستفهام التقريري لايجاب ولهذا لم ينصب جواب في قوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وهذا ما في
التوضيح لكن صرح بعضهم في هذا بجواز النصب بل والجزم ايضا
ويوافقه انهم استشهدوا على النصب في جواب الاستفهام
الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم ولا شك ان المراد بالاستفهام
فيه التقرير ومثله قوله تعالى اولم يسيروا في الارض فتكون
لهم قلوب وتوجيهه ان هذا الاستفهام له لفظ وهو الايجاب
فيجوز ان يراعي لفظه فينصب وان يراعي معناه فلا ينصب
وقيل ان عدم النصب في فتصبح لعدم السببية لان الروية ليست
سببا لاصباح الارض مخضرة وانما السبب نزول المطر فان
قلت فعل الروية عندهم في مثل هذا ملغى وكذا الجار والبدل
في ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد دون ما جاءني احد الا زيد
فالم تر في معنى الم ينزل الله قلت ذلك وان صح في فعل الروية
الا انه ليس على سبيل الوجوب والمراد صحة الرفع في الاية وهو
يحصل بالوجه المذكور ولا يخفى ان هذا كله يؤدي الى ان
المحكوم بالنصب في جوابها وبانه لايجاب الاستفهام نفسه

واصل

واصل المسئلة مفروض في جواب النفي وانه هل يجاب اذا تقدمه
الاستفهام المذكور ام لا فليحرر ثم هل يمكن ان يقال ان قصد
جواب الاستفهام المذكور نصب او النفي اجيب فالوجهان
بالاعتبارين فليحرر قوله وما تزال تاتينا فتحدثنا فانه بمعنى
الايجاب وكذا ما جرى مجراه في الاستعمال نحو قلما تلقاني فاكرمك
قوله وما تاتينا الا فتحدثنا اي مما انتقض النفي فيه بالا قبل
الفعل بخلاف المنتقض بالا بعده نحو ما تاتينا فتحدثنا الا
في الدار كما يات في كلام الش فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا
لابن مالك وولده حيث اوجبا الرفع ويتفرع على ذلك ما لو
قلت ما جاءني احد الا زيد فاكرمه فان جعلت الا لاحد نصبت
لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت
لتاخره عنه قوله او طلب بالفعل لا يخفى انه ليس المراد بالطلب
بالفعل الطلب بصيغة الفعل لان بعض انواع الطلب
ليس بصيغته قوله حسبك فينام الناس الجمهور على ان
ضمة حسب ضمة اعراب وانه مبتدا خبره محذوف اي حسبك السكوت
وهو لا يظهر وقيل انه مبتدا لا خبر له لانه في معنى ما لا يخبر عنه وهو
اكتف وقيل ان الضمة ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل وبني
على الضم لانه كان معربا واجاز الكسائي النصب بعد الطلب
بلفظ الخبر قوله وبالمصدر قال المص في تعليقته الحق ان
المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وينبغي
ان يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه
قوله وباسم الفعل هذا قول الجمهور لان الفعل لا يدل على
مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق وخالفهم الكسائي فاجاز

النصب مطلقا وفصل ابن جني وابن عصفور فاجازاه اذا كان
اسم الفعل من لفظ الفعل نحو نزال فنحدثك ومنعاه اذا لم يكن
من لفظه نحو صه فنكرمك قال في شرح الشذور وما اجدر هذا
القول بان يكون صوابا **قوله** على معنى الفعل فان الفا المجرد للعطف
من غير سببية نحو ما تاتينا فتحدثنا فيجب الرفع اي فما تحدثنا
وكذا الواو نحو لا تاكل السمك وتشربُ اللبن اذا جزمت تشرب **قوله**
والمستانفتان فان الفا المجرد السببية ح لا للعطف نحو ما تاتيني
فاكرمك بمعنى فانا اكرمك لكونك لم تاتني وذلك اذا كنت كارها
لاتيانه والواو المجرد الاستيناف لا للعطف نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن اذا رفعت تشرب وظاهر هذا انه اذا نصب تشرب تكون
الواو عاطفة ويوافقه ما صرح به في شرح اللمحة انه لا يصح
كونه مفعولا معه لانه لا يكفي فيه الاسم تاويلا لكن قال
حفيد الموضح كغيره انه مفعول معه وح فالواو ليست للعطف
فكيف تضمر ان بعدها وانما تضمر بعد العاطفة كما هو جواب
فليحرر **قوله** نحو لا يقضى عليهم فيموتوا على معنى لا يقضى
عليهم فكيف يموتون لا على معنى لا يقضى عليهم مستمرا
بل غير ميتين اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون اي لا يكن
قضاء عليهم فموتهم وانما قدر وا هذا التقدير فيه وفيما ياتي
لان ان تجعل ما بعدها في حكم المصدر فيكون مفردا فيجب
ان يكون المعطوف عليه وهو ما قبل الفا في تاويل المفرد
لعدم جواز عطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الاعراب
قوله وبالفعل هل يشترط في ذلك ان لا يكون الخ جامدا لما
ياتي في الاستفهام **قوله** وبالاسم نحو عرات فتحدثنا بالنصب

نظرا الى انه غير قايم مقام النفي في المعنى وهذا مذهب الكوفيين
واختاره ابن مالك والاكثرون على المنع نظرا الى انه لا يجري مجراه
في الاستعمال بخلاف نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا قل رجل واقل
رجل لان هذه الكلمات تجري مجرى النفي الصرف في الاستعمال **قوله**
ولما يعلم الله الخ قال في شرح الشذور والمعنى والله اعلم اتكم تجاهدون
ولا تصبرون وتطمعون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع في
ذلك اذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله ح
ذلك واقعا منكم والواو في قوله تعالى ولما واو الحال والتقدير
بل حسبتم ان تدخلوا الجنة وحالتكم هذه الحالة انتهى وحاصل
ما اشار اليه ان العلم في الآية مجاز عن المعلوم وانه انتفى لعدم
وقوعه وبذلك يعلم ان الواجب والجايز والمستحيل فتدبر **قوله** وشمل
قوله او طلب الخ في شموله للاستفهام والعرض والتحضيض نظر
وقد يقال لعله اراد بالفعل مقابل الاسم فيدخل فيه الحرف
ولينظر لم كان الطلب بهذه المذكورات من اسم الفعل والخبر
ليس محضا وكان بنحو ليت ولعل طلبا محضا مع انه قد قيل
انهما ليسا بموضوعين للطلب بل لحالة تستلزمه فان اريد انه
في المذكورات ليس بالوضع فهو مشكل في اسم الفعل على القول
بانه موضوع لمعنى الفعل وهي المعبر عنها بالاجوبة الثمانية
فيه تجوز والاصل المعبر عن اجوبتها بالاجوبة الثمانية او المعبر
عنها بذي الاجوبة **قوله** قول الشاعر اي النصب في قوله
وهكذا ما بعده والشاعر المذكور ابو النجم العجلي **قوله** يا ناق
الخ ناق منادى مرخم اي يا ناقة والعنق بفتحتين ضرب من
السير ونصبه على انه ناب عن المصدر او صفة مصدر محذوف

اي سيرا منتقا والفسيح الواسع نعت قوله فعلت ادعي الا قالر الاعشي
وتحيل عبرة ادعي مثل اخرجي فاستثقل في الفعل واو مكسورة
مضموم ماقبلها فحذفت الواو ثم كسرت العين لمجاورة اليا واذا
ابتديت بالفعل فقال البدر بن مالك نضم الهمزة نظر الى ضم
الثالث في اصل الامر وانه يجوز الكسر ذكره في فصل همزة الوصل
وكذا قال ابوه في شرح الكافية وفي ايضاح ابي علي ما نصه وتقول
للمراة اغزي ادعي فتشم الزاي والعين الضمة وتضم الهمزة
لان الضمة في حكم الثابت وقوله وادعو محل الشاهد وانديه ابعد
صوتا والندا بعد الصوت واندى خبر مقدم وان ينادي في
تاويل مصدر مرفوع على انه خبر ونظيره في مجئ اسم أن نكرة
وخبرها معرفة قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي
ببكة قوله وفي جواب النهي الخ شرط النهي عدم النقض
بالا قال في شرح الشذور ولو نقض النهي بالا قبل الفا لم
تنصب نحو لا تضرب الا زيدا فيغضب فيجب في يغضب الرفع
ويمتنع النصب انتهى فان نقض بعدها لم يمتنع النصب
نحو لا تضرب زيدا فيغضب عليك الا تاديبا وانظر تقييده
بالا هل الخ جرى عن بها قوله لا تنه عن خلق الخ صدر بيت لابي
الاسود الدؤلي عجزه عار عليك اذا فعلت عظيم والشاهد
في وتاتي وعار خبر مبتدا محذوف اي ذلك عار عليك وعظيم
صفته واذا فعلت معترض بينهما والخلق بضم اللام ملكة
تصدر بها الافعال بسهولة قوله وفي جواب الدعا بشرط
ان يكون بفعل اصلي فخرج الدعا بالاسم نحو سقيا لك والدعا
بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخل الجنة قوله هل لنا من

شفعا الخ من مزيدة في المبتدا ولنا خبر مقدم ويجوز ان يكون
شفعا فاعلا ومن مزيدة لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام
والفاء عاطفة للمصدر المؤول على المصدر المتصيد مما قبلها اي
هل حصول شفعا فشفاعة منهم لنا قوله ابتيت ريان الجفون
الخ كذا انشده بعض النحاة قال ابو حيان ولا ادري اهو مسموع
او مصنوع انتهى اقول هو من كلام الشريف الرضي نقيب الطالبين
وهو وان كان اشعر الطالبين بل القرشيين كما قال صاحب
اليتيمة لكنه من المولدين كما يعرف من ترجمته في اليتيمة
والريان ضد الظمان والكري النعاس والمراد به في البيت النوم
والملسوع اسم مفعول من لسعته الحية والعقرب وليلة الملسوع
كناية عن ليلة السهر قال في المغني وذكر لي رجل عن كثير ممن
الرضي يقرا علم العربية انه استشكل قول الشريف هذا البيت وقال
كيف ضم التا من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت
وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكي ان الفعلين مضارعان
وان التا فيهما لام الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تا
المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة وان الاول
مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد
واو المصاحبة قوله لكن يشترط فيه الخ ويشترط في الاستفهام
ايضا ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربت فيجازيك فان
الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه قال ابن مالك
اخذا من رد ابي علي تجويز الفارسي والزجاج وتكتمون من قوله
تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون من قوله تعالى لم تلبسون
الحق بالباطل وتكتمون الحق وانتم تعلمون السبب فتسقط

النون من حيث العربية على معنى لم تجمعون ذا وذا فان اصله ان هذا
قبيح لان تكتمون معطوف على موجب مقدر وليس بمستفهم
عنه وانما استفهم عن السبب في اللبس واللبس موجب قال
ابو حيان وهذا لم يشترطه احد من اصحابنا بل اذا تقدر سبك
مصدر مما قبله اما لكونه ليس ثم فعل ولا في معناه واما
لاستحالة مصدر يراد استقباله لاجل معنى الفعل فانما يقدر
فيه مصدر استقباله مما يدل على المعنى فاذا قيل
لم ضربت زيدا فاضربك اي ليكن منك تعريف بضرب زيد
فضرب منا وتقدم الكلام على الاستفهام التقريري قوله
يا ابن الكرام الخ الشاهد في فتبصر والاداة عرض وما موصولة
والعايد محذوف تقديره ما حدثوك به والفا في فما للتعليل
وراء مبتدا خبره كمن سمعا اي كمن سمعه والفه للاطلاق
قوله وفي جواب التمني الخ سواء كان الفعل المنصوب بعد
الفا المنسوب لفاعل الفعل الاول او لغيره نحو ليتك تاتينا فتحدثنا
وليته ياتينا فيحدثنا اذ التقدير ليت اتيانا منك فحديثا
منا وليت اتيانا منه فحديثا منه ولا يجوز ان يكون التقدير
ليته كان منه اتيان فحديث لان ذلك زيادة متجاوزة الحد
واما اذا كانت ليت داخلة على ضمير الشان وكان المنصوب
لمن له الاول فيجوز الوجهان نحو ليته ياتيني فيكرمني فيصح لغير من
ان يقال انه في تقدير ليت الشان يكون منك اتيان فاكرام
وليت الشان يفعل اتيانا فاكراما والتقدير في الاية
يا ليت لي كونا معهم ففوزا قوله في قراة النصب واما في قراة
الرفع فليس مما نحن فيه قوله عند القايل به وهو القرافي
قال

قال في الباب الخامس من المغني وهذا لا يحرز ممري ويتاولون قراة
حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على
الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني او على معنى ما
يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله ولا سابق شيا اذا كان
جائيا ثم ان نصب قول القران جواب الترجي منصوب لجواب
التمني فهو قليل فكيف يخرج عليه القراة المجمع عليها انتهى وظاهر
ان النصب الجواب على حد ولا سابق غير قليل وهو كذلك لانه وقع في القران
كثيرا كما يعلم من كلامه في العطف على المعنى من الباب الرابع قوله
واجازه بعضهم اي بعض المغاربة قوله فان سقطت الفا
الخ اي لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبق
وجود قوله ولو بلفظ الخبر اشار الى انه ليس المراد الطلب
المتقدم بخصوصه كما يوهمه اعادة النكرة معرفة الغالبة
في التوافق بل ما يعمه وغيره كاسم الفعل والجملة الاسمية
الموضوعة للطلب والخبرية اذا اريد بها الطلب وقال بعضهم
الفعل الخبري بلفظ الامر في معنى لا ينقاس والمسموع اتقى
الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وجعل بعضهم منه قوله تعالى
هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم الى قوله يغفر لكم
ذنوبكم فان الجزم في جواب تومنون بالله وتجاهدون لانهما
مستانفة معناها الطلب اي امنوا وجاهدوا وليس الجزم
في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس
الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا
للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال قوله وقصد
به اي بالمضارع قوله للطلب السابق اي للمطلوب بالطلب

المذكور قوله جزم انهم الجازم ليجري كلامه علي كل الاقوال الاتية
وفي شرح الكافية الجزم عند الشعري من الفاجايز بالاجماع قوله
باداة شرط مقدرة اي بعد الطلب مدلولا عليها به ونقل
يتعين تقديران قال الرضي ولعل ذلك لاستبعادهم اسناد الجزم
للفعل وليس ما استبعدوه بعيد لانه اذا جاز ان يجزم
الاسم المتضمن معني ان فعلين فما المانع من جزم الفعل
المتضمن معناها فعلا واحدا انتهي وفيه ان تضمن الفعل
معني الحرف اما غير واقع او غير كثير كما ياتي قوله فان تاتوني الخ
قال في شرح الشذور ولا يجوز ان تقدر فان تتعالوا لان
تعال فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتي توهم بعضهم
انه اسم فعل قوله اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك قوله
وحسبك حديث ينم الناس اي ان تكف عن الحديث ينم الناس
وذكر لفظ حديث وقع في النسخ ثابتا وفي خط المحشي وهو
يوافق ما مر من انه محذوف وجوبا قوله مكانك تحمدي الخ
عجز بيت لعمرو بن الاطنابة صدره وقولي كلما جشأت وجاشت
اضطربت وجاشت خافت ومكانك اسم فعل والمعني الزمي
مكانك تحمدي بالشجاعة او تستريحي بالقتل من الام الدنيا
قوله يمل مضارع مجزوم في جواب الترجي وعلامة جزمه السكون
قوله وهذا دليل الخ فيه انه لا يلزم من الجزم بعد اسقاط
الفا النصب مع سكونها بدليل الجزم بعد اسم الفعل والخبري
لفظا الامري معني قوله وهو الخبر المثبت والمنفي لان الجزم
يتوقف علي السببية وهي مفقودة فيهما اما الاول فظاهر
واما الثاني فلانك اذا قلت ما تاتينا فتحدثنا لا يكون انتفاء

الاتيان سببا للحديث ولهذا رد علي الكوفيين والزجاجي في اجازة
الجزم في جواب النفي بانه لا سماع معهم ولا قياس لكن قد يقال
المنفي قد يكون سببا نحو ما تقطعنا نهينك قوله وجب الرفع اما
علي الوصفية ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال نحو فهب لي من لدنك وليا
يرثني علي قراءة الرفع او علي الحال ان كان ما قبله معرفة يصح مجيء
الحال منها نحو ولا تمنن تستكثر او علي الاستيناف نحو فاتت
رايهم ام سواتر او لهما او علي العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون
اذ المعني نفي الاذن معناه نفي الاذن في الاعتذار قوله لا تعتذروا
اليوم قوله وهو الاصح كما في المغني قال فيه لان الحذف والتضمين
وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين معني الحل
ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معني الحرف اما غير
واقع او غير كثير ولان نايب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي
معني الشرط ومراده بالحرف في قوله تضمين معني الحرف الحرف
الموجود كما هو الظاهر لا ما هو اعم منه ومما حقه ان يوجد فلا
يرد عليه ان افعال الانشاء كعسي ونعم متضمنة لمعني الحرف
الذي هو الانشاء ان يؤدي به واعترض ابن مالك القول بان
الجزم باداة شرط مقدرة بقوله تعالي قل لعبادي الذين امنوا
يقيموا الصلاة لانه لو كان التقدير ان تقل لهم يقيموا الصلاة
يقيموها استلزم ان لا يتخلف احد من المقول
له ذلك عن الامتثال والتخلف واقع واجيب عنه باجوبة
احسنها ان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء لجواز ان
يتوقف علي امر اخر كالتوفيق هنا قوله كما ان النصب بعد الفا الخ
هو الاصح كما في التسهيل وبعضهم يري انه منصوب بالفعل

المحذوف اي اضرب زيدا وقيل الجزم بلام مقدرة قوله وشرط الجزم
بعد الامر غير الامر من انواع الطلب ما عدا النهي كالامر في الشروط
المذكورة نحو اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك بخلاف قولك
اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا يصح تقولك ان تعرفنيه
اضرب زيدا في السوق وقس الباقي قوله ولهذا اجمعت السبعة
الخ واما قراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم فاجاب عنها المصنف
في الشرح بثلاثة اجوبة منها ان يكون بدلا من تمنن كانه قيل
لا تستكثر اي لا ترى ما تعطيه كثيرا وهو وان رجحه ابو حيان
واستظهره الشمني نوزع فيه باختلاف معنييهما وعدم دلالة
الاول على الثاني قوله واما قوله عليه السلام جواب عما احتج به
الكسائي ومثله في الاحتجاج والجواب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا
بعدي كفارا يضرب بعضكم بعض ويحتمل ان يكون تسكين البا
من الادغام نحو يجعل لكم لا للجزم قوله محتجا بالسماع والقياس
اما السماع فالحديثين المتقدمين واما القياس فهو ان
المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك فكذلك اذا اسقطت الفا
نحو قوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب لان المعنى
ان تفتروا وامر الجواب عن السماع واما القياس على المنصوب
بعد الفا فلا يحسن لان الفا قد تكون في النفي ولا جزم فيه ورد
بان الكوفيين يجوزون الجزم بعد النفي ايضا قال العصام
والاظهر ان الخلاف لفظي اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت
بعد وقوعه بعد النهي والكسائي اثبتها عند قرينة تقدير
المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف
الشرط بقرينة كما لا نزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير

المثبت

المثبت قوله توهم اجرا الخ فيجوز عنده ايضا اسلم تدخل النار بمعنى
ان لم تسلم تدخل النار قوله ايضا اي كما يجزم في جواب الطلب قوله
حرف جزم اي حرف يعمل الجزم قوله لنفي المضارع اي لانتفاء حدث
في الكلام ايجاز بحذف المضاف ومجاز باطلاق المصدر وارادة
الحاصل به او النفي مصدر المبني للمفعول قوله وقلبه الى زمانه
ماضيا المضارع اذا انقلب ماضيا لا يكون حقيقة في المعنى
الاول بل يكون منقولا حقيقة في المعنى الثاني وتسميته
مضارعا باعتبار ابقاء الشيء على ما كان وهذا الاعتبار يجوز
ان يكون حقيقة في المعنى الاول لاسيما ان الاثبات هو الاصل
في الاستعمال والنفي فرع له ولما كان القلب من لوازم لم نزل منزلة
المعنى المستفاد منها والا فمعنى لم هو النفي لا غير قوله وقد
يهمل كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون
بالجار قوله حملا على ما اي كما يقول الجمهور وقوله او لا كما يقول
ابن مالك وقولهم اولى لان ما تنفي الماضي كثيرا وهو بلا قليل قوله
لكن يحمل الخ القول بانه ضرورة هو ما ذهب اليه السعد وظاهر
كلام ابن مالك انه لغة قوله حكاها اللحياني بكسر اللام وسكون
الحا قوله وقرئ الم نشرح قال في المغني اعطاء لم حكم لن في عمل
النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم الم نشرح
بفتح الحا وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح او يحسن حمل
الشيء على ما يحل محله وقيل اصله نشرحن ثم حذفت النون
الخفيفة وابقي الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد
المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي وحذف النون لغير مقتضي
مع ان المؤكد لا يليق به الحذف وقال الدماميني ان حركة الحا

قوله يحتمل ان تكون اتباعا لحركة الرا التي قبلها او اللام التي بعدها
انتهى احترازا عن الوجودية والتي بمعنى الا وانتقد بانا نحن
لا نحفظ دخولها على المضارع فلا حاجة للاحتراز لخروجها
بقوله لنفي المضارع الا ان يكون المراد الاحتراز في المحكوم
عليه بهذا الحكم اعني نفي المضارع لئلا يفهم عموم هذا الحكم
لافرادها فيفي هذا الاحتراز تقييد المحكوم عليه ليصح اطلاق
الحكم وتنبيه على انتفائه عن لما غير النافية قوله من لم اي الجازمة
وما اي النافية وهذا مذهب الجمهور وقيل انها بسيطة قوله
متوقعا ثبوته بفتح القاف اي منتظرا وقوع حصول الفعل
وذلك لان لما لنفي قد فعل بخلاف لم فانها لنفي فعل وجعل
الرضي نفي لما المتوقع غالبا قال وقد تستعمل في غير المتوقع
ايضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم قوله لما يقضي ما امره
اي لم يفعل ما امره به ربه وما موصولة والعائد محذوف فان
قدر مجرورا اي ما امره به ورد ان شرط حذف المجرور ان يجر
الموصول بمثل ما جر به وان قدر غير مجرور لان امر قد
يتعدى للثاني بنفسه فان قدر متصلا لزم اتصال الضميرين
مع اتحاد الرتبة وهو واجب الانفصال او منفصلا فهو لا يحذف
لان حذفه مفوت للغرض الذي انفصل له ويجاب عن الاول بانه
لا يلزم من منع ذلك ملفوظا به منعه مقدرا لزوال القبح
اللفظي وعن الثاني بانه انما يمتنع لاجل اللبس الحاصل ولا لبس
هنا قوله وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما دخولها على لم
اكثر من دخولها على لما والاكثر كون الهمزة الداخلة على لم للتقرير
والاعتراف بما بعد النفي فيجاب ببلى وقد تاتي لغير ذلك كالابطا

فهو بمعنى لم ... الانفا ... لنفي فعل ... الذي ... لا ... يقطعه ... الاستمرار ... انها ... زمن المضارع ... ولكن ... لمناسبتها لقول سيبويه ... قول المحشي ... النفي

نحو

... ...

ونحو الم يان للذين امنوا قوله بمصاحبة اداة الشرط اي بجوازها قال
الرضي وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه
ومعموله بريد بشبه الحرفي اسما الشرط كمن تنوك من لم يكرمني اهنه
ولا تقول من لما قال الدماميني هذا تصريح من الرضي بان حرف الشرط
هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي وليس
كذلك وقال الشمني في اعراب فان لم تفعلوا الايتان الشرطية
داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم قوله نحو هل اتي
الى اخره مثل ابو حيان واعترضه تلميذه البها السبكي في العروس
لان الحال هنا مقيدة بالحين المقدر لم يكن فيه شيا مذكورا ولم
ينقطع ذلك اصلا كقولك لم يقم زيد امس والتحقيق
ان النفي الذي نتكلم في انقطاعه هو نفي الحدث المحكوم بنفيه
فاذا كان مقيدا بظرف فاتصاله باستغراقه النفي الظرف
كقولك لم يقم زيد امس فهذا نفي متصل واما القيام فيما
بعد امس فلا تعرض في النفي اليه لا بنفي ولا اثبات بخلاف
النفي الذي يتقيد بظرف فانه يستغرق الاوقات التي هي غاية
نهاية الى زمن النطق قوله ومن ثم اي من اجل انفرادها بما ذكر
اللازم منه ان لما لا يجوز انقطاع نفي منفيها وجواز لم يكن
ثم كان مترتب على الحكم المصرح به وامتناع لما لم يكن ثم كان
مترتب على اللازم فتامل قوله بجواز حذف مجزومها اي لدليل
كما في المغني والتسهيل لان لما لنفي قد فعل وقد يجوز حذف
مدخولها كقوله وكان قد يحمل النفي على الاثبات واورد الدماميني
ان لم لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه لدليل يوم الاعان الخ
يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والرا

المهملة بمعنى التباعد قوله فمن ورثة اي فلا تنقصنا قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم جملة مستانفة او حال من الضمير في قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تومنوا لان فايدة لم تومنوا تكذيب دعواهم وقوله ولما يدخل توقيت لما امروا به ان يقولوه قال الزمخشري وما في لما من معنى التوقع دليل على ان هولاء قد امنوا بعد قال ابو حيان ولا ادري من اي وجه يكون المنفي بلما يقع بعد وربما نها النفي قد فعل وقد للتوقع قوله وتوقع المستحيل محال فيه نظر لان المحال وقوع المستحيل واما توقعه فليس بمستحيل الا ترى ان المحال قد يتمنى قوله الدالتين على الطلب لو قال الموضوعتين كان اولى فان اللام قد يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا والتهديد نحو من شا فليكفر ولا قد تستعمل في التهديد كقولك لعبدك لا تطعني واما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيحتمل فيه اللامان التعليل فيكون ما بعدها منصوب والتهديد فيكون مجزوما ولكن اللام موضوعة لطلب الفعل ولا موضوعة لطلب الترك وخرج بهما غيرها كلامي التعليل والجحود ولا النافية والزايدة وهي عن الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جيته لا يكن له علي حجة وهو قليل ولهذا لم يتعرض له قوله فدخل في ذلك الى دخول ما ذكر لا ينافي دخول غيره كالالتماس كقولك لمساويك ليفعل فلان كذا وما ذكر من انقسام الطلب لما ذكر طا على القول المرجوح في الاصول والراجح ان كل ذلك يسمى امرا ويحتمل انه جار على ذلك وانما عبر بذلك تادبا قوله وفي الارتشاف

مر

152

ما في الفم وهو ان الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغايب كالمتكلم ومن امثلته فلا يسرف في القتل قوله فقليل جدا منه نحو لا اعرف ربربا حورا مدامعها وهو مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا يكن ربرب فاعرفه والربرب القطيع من البقر الوحشي وانما كان قليلا لان الانسان لا ينهى نفسه الا تجوزا وتنزيلا لها منزلة المخاطب قوله قليل نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم وقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء زايدة وانما كان قليلا لنحو ما مر في النهي قوله واقل منه الخ وذلك لانه له صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص المخاطب المذكور بالامر بالصيغة وغيره باللام لان امر المخاطب اكثر استعمالا فكان التخفيف فيه اولى قوله فعلا واحدا اي بالاصالة والا فقد يتعدد المجزوم بها بعطف او غيره نحو لا تضرب زيدا وتشتم عمرا قوله تجزم فعلين لعله اراد بالثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيله الاتي ثم هذا الحكم بالنظر الى الغالب فاذا جي بها في مقام التوكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط لم تجزم فعلا واحدا ولا تحتاج الى جزا نحو زيد وان كثر ماله بخيل وكذلك اذا كان الشرط ماضيا وجا بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع قوله كمضارعين اي معربين والكاف للافراد الذهنية وكان الاولى فان كانا مستقبلين مضارعين لظهور تاثير العمل فيهما ثم ما ضمنه المصالحة في عدم التاثير ثم ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التاثير الى التاثير واما عكسه فالجمهور خصوه بالضرورة وجوزه ابن مالك تبعا للفرا اختيارا قوله وعكسه

يعني ان الرابطة قد تحذف [illegible]

لا حاجة اليه مع التعبير في سابقه بالواو دون الفاء وثم قوله
ايمانا اي تصديقا بانها حق وطاعة واحتسابا اي طلبا للرضى الله
وثوابه لا للريا ونحوه قوله للدلالة على مجرد الخ اللام للتعليل
والغاية لا صلة للوضع لان ما وضع لم يجرد التعليق لا الدلالة
عليه وقس ما اشبهه قوله بحسب ما يضاف اليه لعل المراد
باعتبار ما يضاف اليه بمعنى انه موضوع لشيء يكون من جنس
ما يضاف اليه قوله لما لا يعقل ومنه الحدك نحو اي ضرب تضرب
اضرب قوله معنى الشرط اي معنى هو الشرط الذي هو
التعليق او ضمنا معنى حرف الشرط فان الشرط قد يطلق
على اداته قوله وهما موضوعان الخ ظاهره انهما مستويان وذكر
البدر بن مالك ان مهما اعم من ما قوله نحو ان يسا يذهبكم
اي نحو جزم ما ذكر والجزم بمعنى المجزوم وقس عليه قوله
وانك اذ ما الخ الشاهد فيه ظاهر وتات واتيا من الاتيان
وتلفى من الفي اذا وجد قوله اياما تدعوا الخ اي اسم تسموا
فاي واقعة على الاسما مفعول مقدم لتدعوا بمعنى تسموا
وما زائدة قوله خليلي الخ الشاهد فيه ظاهر وغير منصوب
بيحاول من حاولت الشيء اردته قوله ايان الخ صدر بيت عجزه
واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا والشاهد فيه ظاهر ومنا
حال ولم تزل جواب اذا وحذرا بفتح الحاء المهملة وكسر الذال المعجمة
خبر لم تزل قوله متى تاته الخ الشاهد فيه ظاهر وتعشو من عشى
يعشو اذا اتى نارا وجملة تعشو من الفعل والفاعل المستتر
حال اي عاشيا قوله مهما تاتنا الخ الضميران في به وبها عايدان
كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ وحملا على المعنى لانها بمعنى

المغني

الاية

الاية والاولى كما في المغني ان يعود ضمير بها الى الاية ومن اية في موضع
نصب على الحال من الهاء في به فان قلت اذا كان الجار والمجرور حالا
من الضمير في به يكون العامل فيه تات لان العامل في الحال هو
العامل في صاحبها مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا
ولا صفة قلت اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مسامحة
من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل او اسم المتعلق على المتعلق
وهذا الجواب يؤدي الى الغاء ما هو جوابه اذ لا يقع الجار والمجرور
حالا حقيقة وما في فما بعد لكن بمومنين مجازية والجار والمجرور
في محل نصب بمجي الخبرية لها لان الخبر لم يجى في التنزيل مجردا من
الباء بعد ما الا وهو منصوب قوله ما ننسخ من اية الخ من
للتبعيض متعلقة بمحذوف لانها صفة لاسم الشرط
وبضعف جعلها حالا واية مفرد وقع موقع الجمع اي اي شيء
ننسخ من الايات وهذا المجرور هو المخصص والمبين لاسم الشرط
والمزيل لابهامه الحاصل من عمومه قوله حيثما تستقم الخ
الشاهد فيه ظاهر قال في المغني وهذا البيت دليل عندي
على مجيئها للزمان وان لم يكن قاطعا هذا مراده فلا اعتراض
عليه باحتمال خلافه قوله ولها صدر الكلام لانها كادوات
الاستفهام والعرض والتمني تغير معنى الكلام والسامع
يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان
يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو
راجع الى ما قبله بالتغيير ام مغير لما يجيء بعده من الكلام
فيتشوش لذلك ذهنه ويكون لها الصدر لا يتقدم عاملها
عليها واما قوله ان من لام في بني بنت حسان الم واعصه في

المطلوب فهي ان ضمير الشان ومن مبتدا **قوله** بالنظر الي الخلاف في
حقيقتها اي والاتفاق عليها **قوله** فظرف محله مالم يدخل عليه
حرف او مضاف والناصب لما كان ظرفا فعل الشرط **قوله** او حدث
فمفعول مطلق للحدث نحو اي ضرب تضرب اضرب وفي ما لانها
موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث وقد جوز في ما من قوله
تعالى ما ننسخ من اية ان يكون مفعولا به لننسخ اي اي شي ننسخ
وان يكون واقعة موقع المصدر ومن اية هو المفعول به والتقدير
اي نسخ ننسخ اية قاله ابو البقا وغيره وقالوا مجي ما مصدرا جائز
ولكن رد على هذا القول بانه يخلو جملة الجزا من ضمير يعود على اسم
الشرط وانه من لا تزاد في الموجب والشرط موجب **قوله** على ما صحح
في المغني قال فيه لان الفايدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه
اليه على الاصح ولان نظيره هو الجزء الذي يأتيني فله درهم انتهى
وقال في المباحث المضية المتعلقة بمن الشرطية ويشهد لما
ذكرناه من ان الخبر هو فعل الشرط لا فعل الجواب وانه لا يفتقر
صحة الكلام الي ضمير يرجع من الجواب الي الشرط الحديث الذي اخرجه
الامام احمد من ملك ذا رحم محرم فهو حر فان ضمير هو حر انما
يعود الي المملوك لا الي من الواقعة على المالك وممن ذهب الي
انه لا يلزم عود ضمير من جملة الجواب الي اسم الشرط ابو البقا العكبري
في اللباب وساق عبارته وتعليل ما صحح في المغني ان الخبر
فعل الشرط او جزاه او مجموعهما **قوله** او على ضميره او متعلقه
فاشتغال فالاول نحو من رايته فاكرمه والمحتمل ان يكون منه
مهما تاتنا به والتقدير مهما تحضر تاتنا به فتاتنا مفسر
لتحضر لانه من معناه والثاني نحو من رايت اخاه فاكرمه واذا

جرى

154

جري الاشتغال فيما له الصدر قدر المحذوف موخرا عنه كما اشرنا اليه
في الاية هذا وبقي ما لو وقع بعد ما لا يكون واقعا على زمان او
مكان فعل ناقص فانه لا ينصب بنعمه ولا لزوم فلا يكون اسم الشرط
مفعولا به ولا مبتدا بل يكون في محل نصب على الخبرية لذلك الفعل
نحو من كان ابوك واما لو وقع الناقص بعد ما هو واقع على
الزمان او المكان فهو باق على انه ظرف وهو مع ذلك خبر
وكونه ظرفا لا ينافي كونه خبرا كما قالوه في اينما تكونوا يدرككم
الموت وبقي ايضا ما اذا وقع بعده فعل متعد لكنه عمل في
غيره ولم يتسلط عليه ولا عمل في ضميره فانه في هذه الحالة يكون
مبتدا كما في من يعمل سوا يجز به وجوزوا في مهما تاتنا به منه
اية ان تكون مهما في محل رفع على الابتدا **قوله** لتعليق الحكم عليه
لو قال لانه شرط لتحقق الثاني لكان اولى والمراد ان الادلة دلت
على جعله شرطا وان الثاني مسبب له اذا كان على صورته الطبيعية
وليس المراد سببيته في الخارج لان قولك ان وجد النهار
طلعت الشمس بالنظر الي الخارج عكس ما قيل واحترزنا
بقولنا اذا كان على صورته الطبيعية من نحو انت طالق ان
دخلت الدار فانها شرطية مع الثاني ليس بمسبب والحاصل
ان معنى شرطية الاول ان الفعل يحكم بوجود الثاني عند
وجود الاول معلقا عليه لانه شرط في الواقع يتوقف عليه
وجود الشي كما في المطول وعبارة بعضهم ادوات الشرط
ما تدخل على شيئين فتجعل اولهما سببا لثانيهما والمراد
بجعلها الشي سببا ان المتكلم اعتبر سببية شي لشي اخر بل
ملزومية شي لشي اخر وجعلها دالة عليه ولا يلزم ان يكون

الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي
ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح ان يوردها في صورة السبب
بل اللازم والملزوم كقولك ان تشتمني اكرمتك فالشتم
ليس سببا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهار المكارم الاخلاق
يعني انه منا بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة
عند الناس سبب الاكرام عنده قوله جوابا وجزاء قال الدماميني
فيهما عندهم لفظان مترادفان وشرط الجواب الافادة كخبر
المبتدا فلا يجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه
للافادة جاز ومنه من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته
الى الله ورسوله قوله لان مضمونه الخ فهو مبني على الاول
ابتنا الجزا على الفعل قوله وتسميته جوابا الخ هو ما قاله
ابو حيان وقد يمنع كونها مجازا اصطلاحا بل هو حقيقة
اصطلاحية ثم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة قوله
لا تجزم الا في الشعر خاصة لانها موضوعة لزمن معين واجب
الوقوع والشرط المقتضي للجزم لا يكون الا فيما يحتمل
الوقوع وعدمه وهذا ما جرى عليه ابن مالك في الكافية
وظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة وهو
ما صرح به في التوضيح فقال هو في النثر نادر وفي الشعر
كثير وجعل منه قوله عليه السلام لعلي وفاطمة رضي الله
تعالى عنهما اذا اخذتما مضاجعكما تكبرا اربعا وثلاثين
الحديث وذهب بعضهم الى انها تجزم في النثر اذا زيد بعدها
ما قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا استعملت اذا شرطا
فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون

مضافة وعملت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست
مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان
الفعل من تمامها فلا يحصل بها ربط وقال ويبنى على ذلك
الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزا ولا بد ومن
منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الادوات انتهى وظاهره
ان الخلاف جار فيها وان كانت جازمة وهو خلاف ما في المغني
فليراجع قوله واذا تصبك الخ الشاهد فيه ظاهر قوله قياسا
على غيرها ورد بان معنى ادوات الشرط تعليق فعل بفعل
وكيف لو علقت لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال اخرى
والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره والحال لا يمكن فيها ذلك
لخفائها وبان من الافعال ما لا يدخل تحت الاختيار فلا يصح
ان تعلق عليه حال ووافق قطرب الكوفيين ومذهب
سائر البصريين المجازاة بها معنى لا عملا لمخالفتها الادوات
الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها قال في المغني قالوا
من ورودها شرطا قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم
في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها
وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها
انتهى قوله ومن اجازه هو ابن الشجري كما في المغني قوله لو يشا
الخ الضمير في يشا عائد الى فرس في البيت قبله والسقة
النشاط واول جري الفرس واللاحق الضامر والاطال جمع
اطل بكسر الهمزة وسكون الطا المهملة وهي الخاصرة والنهد
بفتح النون وسكون الها اي جسيم مشرف وخصل جمع خصلة
بضم الخا المعجمة وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف وهي لفيفة

حيث قال بعضهم انه كمران ناصب
شرطها عند المحققين ومعمول
الا الفعل انه صرح وبه ظهر ان الظرف
اليه لا للفعل مع الظرف وغير
وارد الان لانه اعني بعضهم لا
غير مضافة كما يعرف الجميع اذا
ترتيب

من شعره وخرجه المانعون للجزم بلو هذا البيت على لغة من يقول
شايشا بالالف ثم ابدلت الالف همزة على حد قولهم العالم والخاتم
وبويده انه لا يجوز مجي ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار
عما مضي فالمعني لو شا قوله وهو الاصح لانه لم يسمع فيهما الا
مقرونين بها وقال الفرا يجوز الجزم بهما دونها قياسا على ايه
واخواتها قوله وهو اينه في نسخة بدل اينه اي وينبغي ذكرهما
لان حكمهما في ذلك واحد قوله لما كان لتحقيق حكم الجزاء اي فهو
مقتضي للفعلين قوله واختاره ابن مالك وذلك لان فعل
الشرط مستدع للجواب بما احدثت فيه الاداة من المعني
والاستلزام والاداة ضعيفة عن عمليه ورد باستقراب
عمل الفعل الجزم واما ضعف الاداة عن عملين فاجيب
عنه بان ذلك يجوز اذا اقتضت شيئين كان وما قوله كلاهما
جزم الجواب لارتباطها ولان حرف الشرط لا يقدر على عملين
فيتقوي بالثاني كما ذكره في عامل الجر ورد بان العامل المركب
لا يحذف احد جزئيه ويبقي الاخر كاذما وحيثما وفعل الشرط
قد يحذف وبان العامل لا يفصل بين جزئيه وقد جا
الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب
عن الثاني بان الشرط هو المحذوف وهذا انفسره ورد ايضا
بان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان
العامل مجموع الاداة والشرط لزم بقا الجازم مع حذف
معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة لبقا احد
معموليها فيكتفي به قوله جملة اسمية اورد عليه نحو وان
اطعتموهم انكم لمشركون واشار الرضي الي الجواب بان القسم

مقدر قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير لام مقدرة لا
يقال سلمنا ان الجواب المذكور للقسم لكنه دال على جواب مثله للشرط
وهو بغير فا فيكون المقدر كذلك فيبقي الايراد لان الجواب المذكور
انما يدل على جواب مثله من غير اعتبار لوجود الفا وعدمها اذا اعتبار
ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الي خصوصية ذي الجواب قوله بغير
لا ولم اي بغير المضارع المنفي بهما اما المضارع المنفي بهما فيجي
شرطا اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا
مال واما لم فلتغييرها معني المضارع الي الماضي المنفي بلا فنص
الرضي على انه لا يصير شرطا فلا يجوز ان لا اضرب والا شتم لقلة
دخولها في الماضي فاذا وقع جوابا وجبت الفا قوله او مقرونا بقد
ماضيا او مضارعا قوله قرن بالفا في كلام الجماعة وصرح به
في المغني في محال ان المحل لمجموع الفا وما بعدها ويستثني من
وجوب القرن بالفا اذا كان الجواب مصدرا بهمزة الاستفهام
سواء كانت الجملة فعلية او اسمية فلا تدخل الفا لان الهمزة
من بين ما تغير معني الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر
تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني
كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قال الله تعالي ارايت الذي كذب
الاية واما غير الهمزة فيجوز حمله عليها لانها الاصل فيجوز دخول
الفا فيه لعدم عراقته فليراجع الرضي قوله او منفيا بلا اما
المنفي بلم فلا تدخله الفا اصلا على القاعدة لانه يقع شرطا
كما مر وقال ابو جعفر يجوز دخول الفا وتركه ولم يثبت قوله
وجزم به الرضي قال اما الفا فلانهما كانا قبل اداة الشرط
صالحين للاستقبال فلا تؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما

اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما لانهما
كانا صالحين للحال والاستقبال والاداة خلصتهما للاستقبال
وهو نوع تاثير قوله احسن واقرب الى العقل وجه ذلك انه اخص
ولان تعليق حكم باصل ادعى من تعليقه بالفاظ عينت بالتقدا
لجواز الغفلة في الثاني عن بعضها قوله نحو ان يمسسك الخ
هذا جري على ما هو الظاهر والتحقيق على ما في المغني في الباب
الخامس ان الجواب في هذا محذوف لان الجواب مسبب عن الشرط
وكون الله على كل شيء قدير ثابت مسّ او وجد لا مساس نحو
اولا قوله فلن تكفروه وضمن كفر معنى حرم فلذا عداه لاثنين
اولهما قام مقام الفاعل وهو انما يتعدى لواحد قوله فقد
سرق اخ له من قبل اورد على جعله جوابا ان الماضي بقد
محقق معنى فيقتضي تقديم سرقة اخ له فلا يصح ان يكون
جوابا الشرط مستقبل واجيب بان المراد فقد حكمنا بانه
قد سرق ورد بانه لا يفيد في دفع الايراد كما لا يخفى والاظهر
الجواب بان حرف الشرط خلص الماضي الداخل عليه قد
للاستقبال وفايدة قد تحقق ترتب نسبة السرقة الى اخ
له لكن لا بد من التاويل لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل
لان السرقة المنسوبة الى الاخ مقدمة في نفس الامر والمعنى
فقد حكمنا بانه سرق اخ له من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا
قبل قد والمعنى ان يسرق فحكمنا بانه قد سرق قوله من
يفعل صدر بيت لعبد الرحمن بن حسان عجزه والشر بالشر
عند الله سيان ويروى مثلان والظاهر والشر مبتدا خبره
بالشر وسيان او مثلان خبر مبتدا محذوف تقديره هما

قوله والاستمتع بها قال ابن مالك تضمنت هذه الرواية حذف
جواب إن الاولى وحذف شرط ان الثانية وحذف الفاء من جوابها
والاصل فان جاء صاحبها فادفعها اليه وان لا يجيء فاستمتع بها والضمير
في صاحبها عايد الى اللقطة قوله ومن لا يزال الى الغي الضلال والشقا
في سنلقي وزاد ما مفعول ثان قوله بما قبلها لعله تحريف من الناسخ
وصوابه بما بعدها ويجوز ان يقرا قوله قبلها بفتح القاف وكسر
الباء فساوى ما ذكر قوله واستغنى عن ذكرها الخ لكنه لا يعطي
اشتراطها فكان ينبغي ان يبينه واعتذر عنه في الشرح بقوله
وانما لم اقيد في الاصل اذا الفجائية بالجملة الاسمية لانها لا تدخل
الا عليها واغناني ذلك عن الاشتراط قوله ووقع في بعض نسخ
التسهيل الخ كلامه في التسهيل في الشروط الجازمة فلا يرد عليه
انه ورد الربط باذا الفجائية بعد اذا الشرطية قوله لانها عوض
عن الفا فلا يجتمعان يوخذ من التعليل ان محل المنع اذا كانت
نايبة عن الفا وعوضا عنها فلا يجتمعان حينئذ وانما يجتمعان اذا
كانت مقوية ومؤكدة لها لا نايبة عنها فسقط قول بعضهم قضية
هذا انها لا تجامعها وقد قال صاحب الكشاف عند قوله تعالى
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا هي اذا الفجائية وهي
تقع في المجازاة سادة مسد الفا كقوله تعالى اذا هم يقنطون
فاذا جاءت الفا معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتاكد ولو قيل
اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا فصل قوله
بحسب التنكير والتعريف اي باعتبارهما قوله فقط هو ما
ذهب اليه الجمهور من انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة
وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن

لاندراج كل معرفة تحتهما اذ انكر النكرات شيء ومعلوم وكل موجود
ومعلوم يندرج تحتهما والاندراج دليل على الاصالة كاصالة العام
بالنسبة الى الخاص ولاصالة النكرة قدمت على المعرفة وان كانت
المعرفة اشرف لان النكات لا تتزاحم وهذا مذهب س والجمهور وخالف
الكوفيون وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لزم التعريف كالمضمرات
وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر وقال الشلوبين
لم يثبت هذا سيبويه الا حال الوجود لان التنكير قبل التعريف
لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضعها على التنكير اذا كان
الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف
لاختلاط بعضها ببعض ولا يخفى ان ما قاله الشلوبين هو الذي
اشار اليه الشارح بقوله ولان الشيء اول وجوده الخ فكان ينبغي
ان يسقط العاطف فيكون تعليلا لقوله لاندراج الخ لا تعليلا
ثانيا للاصالة فتدبر قوله اي الاسم النكرة لا حاجة في تذكير
الضمير الى جعله راجعا الى موصوف النكرة لان الضمير اذا عاد
الى مؤنث واخبر عنه بمذكر او بالعكس جاز مطابقته للخبر كما يجوز
مطابقته لما عاد اليه والاولى مراعاة الخبر من كانت امك قوله
ما شاع في جنس الظاهر صنيع الشارح ان لفظ النكرة شايع في
الجنس نفسه وان الموصوف بالوجود تعدد الجنس والحق
ان الشياع في افراد الجنس اي المفهوم الكلي الصادق بالنوع
والصنف وغيرهما لا خصوص الجنس المنطقي لا في الجنس نفسه
لانه شيء واحد ومعنى الشياع في الافراد ان لفظ النكرة موضوع
للمفهوم الصادق على كل من تلك الافراد لا يخص بعضها
دون بعض بل يستعمل في كل منها استعمالا حقيقيا فلفظ

رجل مثلا شايع في زيد وعمرو وغيرهما من الافراد لمفهوم الادمي
الموضوع له هذا اللفظ فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من
حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه وحينئذ ففي كلام المصنف
مضاف مقدر اي ما شاع في افراد جنس والحق ايضا ان الموصوف
بالوجود في الخارج هو افراد الجنس لا هو وانما يحصل في الخارج
في ضمن افراده على نزاع كبير فيه في محله واما الحصول الذهني
فهو ثابت لسائر الاجناس فالمراد بالجنس الموجود افراد المفهوم
الحاصلة في نفس الامر سواء كانت مما لم تحقق في الاعيان اولا
وبالمقدر افراد المفهوم التي لا حصول لها في نفس الامر لكنها
بحيث لو وجد ما فرض منها صدق عليه فان اراد الشارح بما قاله ظاهره
ورد عليه ان تعدد الجنس امر معنوي لا وجود له وان اراد الافراد
فكان اللايق تقدير لفظ الافراد اولا وثانيا فتدبر هذا وتعريف
النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غيرها من المعارف بناء على
مختار السعد انها كليات وضعا كما لا يخفى واسم جار علمية
كما تعرفه قوله واما جمعهما جواب عما يرد على قوله وان لم يوجد في
الخارج منه غير هذا الفرد قوله ما يقبل ال المؤثرة الخ فالاول كرجل
وامراة والثاني كمن بمعنى انسان وما بمعنى شيء فانهما لا يقبلان
ال ولكنهما واقعان موقع ما يقبلها وهو انسان وشيء والمراد
القبول باعتبار الوضع فلا ترد النكرات اللازمة التنكير
كاحد وعريب لانها تقبل التعريف بحسب اصل الوضع وعدم
القبول عارض من جهة التزام الواضع استعمالها على وجه
التنكير واحترز بكون ال مؤثرة التعريف من العلم المنقول
من صفة او مصدر كفضل وحارث فانه قابل لال الا انها لم

توثر فيه التعريف بل مدلول فضل والفضل سواء واعلم ان القبول بزوال
حصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف باللام واما اسماء الفاعل
والمفعول المجردان من ال فكل منهما نكرة ويقبل ال الموصولة وهي
معرفة لا معرفة ولكن كل منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب
مثلا او واقع عليه وكذا المقرونان بال نكرتان ايضا ولا يقبلان
ال المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها النقض على انهما مع ال
فعل في صورة الاسم واجيب بان اسم الفاعل واقع موقع شخص
صدر منه الفعل او قام به وهو يقبل ال المؤثرة التعريف فيقال
الشخص الذي صدر منه الفعل او قام به وبان المراد بتاثير
التعريف الدلالة عليه ولو مع غيره فيدخل الموصولة لانها تدل
مع التعريف على الذات ايضا قوله فانكرها شيء قيل عليه الشيء عند
اهل السنة خاص بالموجود فالاظهر ان انكر النكرات معلوم
لشموله للموجود والمعدوم قوله ثم متحيز اي لشموله للجسم
وهو المركب من اجزاء لا تتجزى وللجوهر الفرد الذي لا ينقسم فليس
جسما قوله ثم حيوان لشموله لما ليس بناطق من الحيوانات كالسمك
قوله ما وضع ليستعمل في معين كذا في المطول قال السيد اي المعتبر
في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج
فيها الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات
وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص
معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست
موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد
منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم
فوجب ان يكون موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما

فلا

فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع
ولو صح ما يتوهمونه لكانت انا وانت وهذا مجازات لا حقائق لها
بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو
كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة
ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة
نادرة انتهى واورد على التعريف المعرف بلام العهد الذهني
فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين واجيب بانه في حكم
النكرة والكلام فيما هو معرفة ليست في حكمها وبانه يستعمل في
الجنس والجنس معين في نفسه تعيينا معتبرا بخلاف النكرة
فان تعيينها غير معتبر على القول بانها موضوعة للجنس وان
كان باعتبار وجوده في فرد ما غير معين قوله والمضاف الى واحد
منها اي اضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الابهام كما
سيأتي وسواء كان مضافا بلا واسطة او بواسطة فيدخل
المضاف الى المضاف الى معرفة قوله وهو المنادى اي بناء على
ما صح من ان تعريفه بالقصد لا بال المحذوفة والا لم يحتج لزيادته
قوله ويقال له المضمر تسميته مضمرا اجري على قياس التعريف
لانه من اضمرته اي اخفيته فهو مضمر واما الضمير فعلى حد قولهم
عقدت العسل فهو عقيد اي منعقد قوله ليس بصريح اي باسم
صريح قوله لانه اعرف المعارف على الاصح قال المص في بعض تعاليقه
مراد النحاة بقولهم بعض المعارف اعرف من بعض ان ما تطرق
الاحتمال اليه اقل اعرف من الذي تطرق الاحتمال اليه اكثر وبهذا
ينحل ما اعترض به عليهم ابو محمد بن حزم حيث قال المعارف
كلها سواء في رتبة التعريف ولا يقال بعضها اعرف من بعض

لانك لا تقول عرفت هذا اكثر من هذا انتهى هذا واورد على التعبير
باعرف ان افعل التفضيل لا يبنى مما لا يقبل التفاضل قياسا
فاللايق التعبير بارفع ومقابل الاصح اقوال مشهورة في محلها
ستعرف بعضها واعلم انه كما تفاوتت انواع المعرفة في التعريف
فافراد تلك الانواع متفاوتة ايضا فضمير المتكلم اعرف من
ضمير المخاطب وهو اعرف من ضمير الغايب واعرف الاعلام اسماء
الاماكن ثم اسماء الاناس ثم اسماء الاجناس واعرف الاشارات ما
كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد واعرف ذي الاداة ما كانت
فيه للحضور ثم للعهد الشخصي ثم للجنس بقي هنا امران
الاول جعل الضمير اعرف المعارف ثم مع القول بانه كلي وضعا
جزئي استعمالا كما مشى عليه طايفة منهم السيد كما مر في غاية
الاشكال بل ولو قيل بانه جزئي وضعا لا ينبغي القول بانه
اعرف من العلم للاتفاق على ان العلم جزئي وضعا كذا فيه [illegible]
وقد يوخذ من كلام المصنف السالف في بيان مراد النحاة بالاعرفية
دفع الاشكال فليتامل الثاني جعل الموصولات من المعارف
مخالف لما ذكره الاصوليون من انها من الفاظ العموم وقد
تدفع المخالفة بان لها استعمالين ذكر الاصوليون احدهما
والنحويون الاخر لكن ذكر الاصوليون خلافا في ان الصيغ المذكورة
للعموم هل هي حقيقة فيه او في الخصوص او مشتركة بين
العموم والخصوص او لا يدرى الحال فيها ورجح السبكي الاول
وقضيته انه ليس لها الا استعمال واحد حقيقي وهو العموم
وان الخصوص معنى مجازي لها فالاشكال بحاله وحمل كلام
النحويين على بيان معنى مجازي للموصولات في غاية البعد
بل

بل لا يصح فقد قال الرضي الموصولات معارف وضعا لما قلنا ان
وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه
خاصة المعارف انتهى ولعل الاقرب ان يجاب بان النحويين ثبت
عندهم وضعها للخصوص وهو القول الثاني او على الاشتراك وهو
القول الثالث فذكروا احد المعنيين وهو الخصوص في هذا الباب
ويويد انها عندهم موضوعة على الاشتراك انهم في باب المبتدا
قالوا ان المبتدا اذا اشبه الشرط في العموم دخلت الفا في خبره ومثلوا
ذلك بالموصول نحو الذي ياتيني فله درهم وهذا يدل على ان الموصولات
عندهم تاتي للعموم ثم رايت في شرح الغنية البرما ويجه له ما نصه
استشكل جعل الموصولات من صيغ العموم مع اشتراطهم في الصلة
ان تكون معهودة معلومة للمخاطب الا اذا قصد الابهام تهويلا
لتذهب نفس السامع كل مذهب كقوله تعالى فغشيهم من اليم
ما غشيهم ولهذا كانت الصلة هي المعرفة للموصول خلافا لمن
قال ان المعرف له هو ال ظاهرة او مقدرة فيما ليست فيه كمن وما
والعهد ينافي العموم كما سياتي وصرح به ابن الحاجب وغيره
قلت قد يجاب بان العهد ليس في نفس الموصول المدعى عمومه
بل في قيده وقيد العام انما يخصص محل عمومه ولا يسقط عمومه
كما عددت لعبادي الصالحين ما لا عين رات الحديث فوصفهم
بالصلاح لم يخرج عبادي عن العموم بالكلية فان قلت العهد
يجعل المدلول معينا والعموم استغراق بلا حصر بخلاف ما ذكرت
من قيد الوصفية ونحوها قلت لم يجعله الا معينا في الذهن لا في
الخارج فاذا اريد تعيينه بحسبه فذاك بحسب الواقع ولهذا
قال البيانيون في التعريف بالموصولية انه قد يكون لتنبيه المخاطب

المخاطب علي خطابه نحو ان الذين تروثهم اخوانكم يشفي غليلك صدورهم
ان تصرعوا فانه ليس المقصود معينا في الخارج بل كل من ظفت
بهذه الصفة وقد يكون بالايما الي وجه بنا الخبر نحو ان الذين يستكبرون
الاية ليس المراد قوما باعيانهم ولهذا التقرير يعلم ان نحو فغشيهم
من اليم ما غشيهم لم يخرج عن العهد لان كل ما يتخيله المخاطب في
ذهنه يصير به عهدا بخلاف ما لم تعهد فيه الصلة لا عهدا خارجيا
ولا ذهنيا فانه مخصوص حقيقة او تقديرا فتامله فان قيل
الحكم بانه معهود في المحلي بال انما هو في الاسم الداخل عليه ال وهو
الذي يقضي بعمومه حيث لا عهد فلم لا قيل بعمومه ولو كان فيه
عهد كما في الموصول قلت المعهود هو الاسم وال قرينة العهد
واما المعهود في الموصول فهو الصلة والموصول ليس فيه عهد بل
مقيد بما فيه العهد انتهي سقناه برمته لنفاسته وكثرة فوايده
قوله وهكذا الذي ومثل هذا القول وعلى قياسه يقال قوله منتهيا
الي اخرها بان يقال ثم الموصول ثم المعرف بال وسياتي ان المضاف في
رتبة ما اضيف اليه الا المضاف الي الضمير فانه في رتبة العلم ويحتمل
ان ها ليست حرف تنبيه بل اسم فعل بمعنى خذ فيتعلق به كذا اي
وخذ الباقي وغيره كذا اي كالمذكورات وانت في العدد والاخذ الي اخر
المعارف قوله وضعا خرج به قول من اسمه زيد زيد يضرب وقولك لزيد
يا زيد افعل كذا وقولك عن زيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ
زيد وان اطلق علي المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس
موضوعا لذلك قوله علي المتكلم اي شخص يحكي به عن نفسه فخرج
لفظ متكلم وقوله او مخاطب اي شخص توجه اليه الخطاب به فخرج
لفظ مخاطب وقوله او غايب اي شخص غير متكلم ولا مخاطب بالمعني

المذكور

المذكور وخرج بقوله متكلم فهي حروف دالة علي المعاني ولا دلالة لها علي
الذات البتة ونحوها حروف المضارعة وكذا الكاف اللاحقة لاسم
الاشارة وليس قول الشم كانا وما بعده من جر الكاف للضمير
المنفصل علي حد ما انا كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير
الذي هو كناية عن الذات قوله متقدم اي ليعلم المعني بالضمير عند
ذكره قوله انا انزلناه الضمير للقران فخم باضماره من غير ذكر شهادة
له بالنباهة المغنية عن التصريح كما عظمه بان اسند انزاله اليه ونقل
بعضهم ان الضمير لجبريل وقيل لغيره فدعوي الامام اتفاق
المفسرين علي انه للقران محل نظر ثم انه يرد علي كونه للقران ان من
القران نفس انا انزلناه فيلزم الاخبار عن الشي بنفسه لانه قد
اخبر بلفظ انا انزلناه عن لفظ انا انزلناه لانه من القران المخبر
عنه بالانزال واجيب بانه لا محذور في ذلك علي جواز مثل اتكلم
مخبرا عن تكلم حاصل بهذا اللفظ وبان الضمير راجع للقران
باعتبار جملته لا باعتبار اجزايه علي التفصيل فيكون الاخبار
بلفظ انا انزلناه علي جملة القران وان كان منه انا انزلناه الا ان
الاخبار عنه حصل في ضمن الجملة لا علي التفصيل وحاصله انه يجوز ان
يكون الشي اشارة الي نفسه في ضمن غيره لا مستقلا وبان الضمير
راجع للقران ما عدا انا انزلناه قوله نحو واذ ابتلي ابراهيم فان
ابراهيم المفسر للضمير متقدم لفظا متاخر رتبة لانه مفعول
ورتبته التاخر عن الفاعل قوله فاوجس الخ فان موسي علي
المفعول وغيره من الفضلات وقيل فاعل اوجس ضمير مستتر
وموسي بدل منه فلا دليل في الاية لا يقال البدل حقه ان يتصل
بالمبدل منه فهو متقدم رتبة لانا نقول هو علي نية تكرار العامل

المفسر للضمير متاخر

فهو من جملة اخري قوله ذكرها في المغني والشذور وهي ضمير الشان
والقصة والضمير المخبر عنه بمفسره نحو ما هي الا حياتنا الدنيا اي
ما الحياة الا حياتنا الدنيا والضمير في باب نعم ورب وباب التنازع
اذا اعملت الثاني واحتاج الاول لمرفوع والمبدل منه ما بعده
والمتصل بالفاعل المقدم على المفعول المؤخر قوله مختصا اي معرفة
قوله مطلقا اي سواء عاد الي واجب التنكير او جائزه قوله وقيل نكرة
مطلقا لانه لا يختص من عاد اليه من بين امته ولذا دخلت عليه
رب نحو ربه رجلا واجيب بانه مخصص من حيث هو مذكور
واعترض بانه انما يتم اذا كان المعود اليه مخصوصا قبل الحكم نحو
جاءني رجل فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص بشيء قبله كربه رجلا
فينبغي ان تكون نكرة قوله نحو جاءني رجل فاكرمته انما كان المرجع
فيه جائز التنكير لانه فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة قوله
ربه رجلا الخ انما كان المرجع فيه واجب التنكير لانه في المثال
الاول تمييز وهو لا يكون الا نكرة وفي الثاني مجرور برب وهو لا
يكون في الفصيح الا نكرة قوله اما مستتر انما بدا به لانه اصل الضماير
المتصل المستتر لانه اخص ثم المتصل البارز عند خوف اللبس
بالاستتار لكونه اخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال
قوله ولا يكون الا مرفوعا لانه فاعل وهو كجزء الفعل خصوصا
المتصل والمنصوب والمجرور فضلة لانها مفعولات فجوزوا في الضماير
المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا
بلفظ الفعل كما حذف من اخر الكلمة المشتهرة بشيء يكون فيما
بقي دليل على ما الغي قوله ما ليس له صورة في اللفظ اي ضمير
ليس له صورة وهيئة في اللفظ اي التلفظ وانما له صورة
في

في العقل ويجوز ان يراد باللفظ الملفوظ لكنه حالة الاستتار لا
صورة له واذا برز صار ظاهرا فلا يصح ان له صورة في اللفظ على
ان التحقيق ان الضمير المستتر نفسه لا يبرز لان العرب لم تضع
له لفظا كما قاله الرضي وقول النحويين اي هو مثلا لتطبيق العبارة
عبروا عنه بالمرادف واوردوا انهم اذا لم يضعوا له لفظا فلا يدل
على شيء لان الدلالة تابعة للفظ ويلزم ان يكون الكلام من كلمة
واحدة وان تنتفي المرادفة لان الترادف انما يكون باعتبار وضع
اللفظ لمعنى واحد ويمكن دفع الكل بالتامل ولا ينصرف التعريف
على المحذوف لما سياتي قوله وجوبا اي تقديرا وجوبا اي ذا وجوب
او تقديرا واجبا فهو وصف مصدر محذوف لا تمييز والا كان
محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف بالتقدير الوجوب وهو
فاسد قوله وهو ما لا يخلفه الخ اي ما لا يصح ان يخلفه ذلك في
اعرابه والوقوع موقعه قوله المبدو بالهمزة اي همزة المتكلم
واطلقها لان المضارع لا يبدا بهمزة الا بها وكذا قوله والنون
وانما كان الاستتار واجبا في هذه الامكنة لان معه ما يرشد الى
الضمير فكان الضمير بارزا لان الاتيان بالبارز انما هو للدلالة
على معناه فلما كانت القرينة موجودة في الفعل كان التكلم مثلا
يغني عن الضمير فكانه بارز قوله بتاء الخطاب الواحد خرج
المبدو بالياء التحتية والمبدو بتاء الغيبة كهند تقوم فانه
يستتر فيه جوازا والمبدو بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع
فانه يبرز ولا يستتر قوله المسند الى الواحد خرج المسند الى الواحدة
كقومي والمسند الى الاثنين والجماعة كقوما وقوموا فانه يبرز
ولا يستتر قوله افعال الاستثناء قال ابن مالك وانما التزم الاضمار

فهو عطف علي اعراب قوله وجوبا

وهو عطف على المبدو بتاء الخطاب
الواحدة

في هذه الافعال الخمسة لجر بانها مجرى اداة الاستثنا التي هي اصل
فيه وهي الا فكما انه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد فكذلك بعد ما
جرى مجراها انتهى قوله ونحوها العل من فوايد العطف مع وقوع
المعطوف عليه في جر الكاف بيان عدم الانحصار في المجرور اذ
الكاف ربما تكون باعتبار الافراد الذهنية قوله افعل في التعجب
لعله لم يضعفه لمحاكاة هيئة ما كني به عنه قوله بمعناه اما الماضي
فيرفع الظاهر نحو هيهات العقيق فلا يكون الاستتار واجبا
وغير نصب على الاستثنا او الحال قوله المحضة اي الباقية على الوصفية
ويشمل افعل التفضيل واحترز بها عما غلبت عليها الاسمية
كالابطح والاجرع والصاحب وكالصفات المذكورة ذو بمعنى
صاحب والمنسوب كدمشقي قوله نحو زيد هيهات يعني في
هيهات ضمير مستتر جوازا عايد على زيد وهيهات خبر
فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل اثر فيه محلا
وفيه مخالفة لكلامهم فالاولى التمثيل بهيهات العقيق
هيهات وهو مع من تاكيد الجمل وقد يقال الواقع خبر الجملة والذين
قالوا ان اسم الفعل وحده لا يتاثر بالعوامل ونظروا انهم اجمعوا
على ان الحرف لا حظ له في الاعراب ومرادهم لا حظ له فيه وحده
فلا ينافي حكمهم في مواضع حرف الجر مع مجروره بانه مفعول
او نايب فاعل هذا وقد اشار في شرح التوضيح في باب اسماء
الافعال ان المراد من كون اسما الافعال ابدا عاملة غير
معمولة انها غير معمولة لعامل فيقتضي الفاعلية او المفعولية
فلا ينافي انها تكون معمولة لعامل لا يقتضي ذلك كالمبتدا
فاحفظه ومنه المستتر جوازا المرفوع بوصف نحو زيد

ضارب

163 ضارب وعمرو مضروب وبكر حسن والظرف نحو زيد عندك وعمرو
في الدار وتقسيم الضمير المستتر الى ما ذكر تقسيم ابن مالك وغيره
ونظر فيه في الاوضح فليراجع مع ما يتعلق به قوله فهو قسيم
له ظاهر هذا ان المستتر ليس بمتصل لان المتصل قسم من البارز
وقسم قسيم الشي قسيم للشي وقد جعل في الاوضح في باب العطف
المتصل مقسما وقسمه الى مستتر وبارز الا ان يقال المتصل
الذي هو قسم من البارز نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل
فجاز ان يكون ذلك المفهوم الواقع على ذلك النوع اعم منه صادقا
به وبالمستتر فلا يلزم من كون المستتر متصلا كونه القسم قسيما
قوله ماله صورة في اللفظ اي ظهر له صورة في التلفظ او الملفوظ
به وينبغي ان يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول
الحذف البارز المحذوف والفرق بين المحذوف والمستتر ان المستتر
اللفظ القايم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف فان
قلت فالمحذوف احسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولذا اختص
المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف
زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها
اضعف من دلالتها كذا قاله الناصر اللقاني وفيه ان الاتيان
به ثم حذفه غير لازم لجواز ان يترك ابتدا على ان المستتر ليس
لفظا على ما مر فيكفي في الفرق ان المحذوف لفظ موضوع يمكن
النطق به بخلاف المستتر قوله وهو ما لا يبتدا به الا اي ضمير
لا يصح ان يبتدا به بحسب وضع العرب لا بحسب العقل لان النطق
بالمتصل في الافتتاح ممكن عقلا وفايدة الوصفين مع ان
احدهما كاف بيان ان الضمير المتصل لا يستغني عن مباشرة الفعل

من اخره لفظا وتحصيلا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبدوا به الكلام
ولا بعد الفعل مفصولا عنه ومراده المتصل من حيث هو ولا
القسم من البارز فلا ينتقض التعريف بالمستتر ولا يرد على دخول
المستتر في التعريف تحديرهم له بنحو انت وحكمهم بانه يبرز
في نحو زيد هند ضاربها هو حتى صرح البدر بن مالك بانه
فاعل الوصف لما مر من التقدير بما ذكر لضيق العبارة ولان
البارز ليس بفاعل بل توكيد فان قلت يرد على الحد ضمير الغائب
نحو زيد يقوم فانه يبتدأ به نحو قولك هو فعلوا قلت المراد ان المتصل
ما لا يقع في اول الكلام على معناه الذي كان عليه قبل وقوعه
في اول الكلام فخرج الضمير المذكور لانه في نحو زيد يقوم مفعول
به واذا قيل هو ضربوا لا يكون مفعولا به بل مبتدا وانما يرد لو صح
ان يقال هو ضربت على ان هو مفعول به لضربت لكن يلزم ان
يكون صيغة مشتركة بين الاتصال والانفصال ولا نظير له في
الضمائر بل شانها مخالفة صيغة المتصل لصيغة المنفصل فالاولى
الجواب بان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة
له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع وفي هم كلمة هم بتمامها
قوله اختيار الخلاف الضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار قال
في التسهيل هنا وشذ الاك فلا يقاس عليه وذكر في شرحه في باب
الاستثناء انه يليها اختيارا والصواب المذكور هنا قوله وينقسم
الى مرفوع الخ ان قيل المرفوع وما بعده من اقسام المعرب
والضمير من اقسام المبني فكيف يصح ان يقال فيه مرفوع
ونحوه قلت ذلك مجاز وقرينة التنصيص على ان الضمائر كلها
مبنية والمراد ان بعض الضمائر موضوع لان تقوم مقام المرفوع

وهكذا

164

وهكذا وقال الناصر اللقاني الاسناد في قولهم الضمير مرفوع حقيقي
اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع
هو محله قوله مواقع الاعراب اي انواع جمع موقع اي اماكن وسميت
مواقع لان المبني يقع فيها وقال الناصر اللقاني الاضافة بيانية
اي مواقع هي الاعراب كما في قولهم محل الرفع قوله ما يختص بمحل
الرفع اي ضمير متصل يختص بمحل الرفع فلا يوجد في غيره ولا يخفى
ان المراد بالاختصاص المذكور انه حيث كان له محل فلا يكون الا
الرفع فلا ينافي انه قد لا يكون له محل كما لو كان فصلا وقلنا انه
لا محل له وهو الاصح وهو من قصر الموصوف على الصفة قوله وهو
اربعة صوابه خمسة كما في الاوضح بزيادة ياء المخاطبة قوله الينا
اي نا الفاعل او نائبه واطلقها ليعم نا المتكلم والمخاطبة وتنبيها
على الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو الالف وما اتصل بها حروف
دالة على التثنية والجمع قوله مشترك قياسه مشترك فيه
لان فعله انما يتعدى الى المفعول بفي فاسم مفعوله كذلك
كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار
للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه قوله وهو نا خاصة
يرد عليه ان الضمائر الثلاثة المشتركة بين محلي النصب والجر
قد تقع في محل رفع ايضا نحو عجبت من كونها وكونك او كونه قائما
ولك ان تقول ان وقوع الضمير فيما ذكر في محل رفع عارض
والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصالة
تواردي لانها في حالة الرفع للمخاطبة وفي حالة النصب والجر
للمتكلم وخاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية
منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره اخص على الاصح

من جواز حذف عامل المؤكد وينبغي منع الحالية لانك تقول جا الرجال
او الزيدون خاصة قوله وهو ما يبتدأ به الخ يعلم بالقياس على ما
مر في المتصل والقياس عليه وهو نا حالة كونها مخصوصة
بالاشتراك المذكور قوله ومعه غيره صادق بكون المشارك له المتكلم
لكن مشروط بمصاحبة غيره والاظهر ان الموضوع له مجموع المتكلم
وغيره قوله مطلقا اي مذكرين كانا او مؤنثين قوله الغايب المراد به
غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه
بضمير الغيبة وكذا يكنى عن الله تعالى به مع ان الغايب لا
يطلق عليه تعالى لان الغيبة تستلزم الاختصاص بحيز دون
آخر فتستحيل على من هو في كل مكان قوله وفروعها اي الخ جعل
المنصوب على وتيرة المرفوع في الاصول والفروع ويمكن كما
قال بعضهم ان يكون اصل صيغ المنصوب كلها اياي لان اللواحق
كلها فيه لاحقة لصيغة غير مختلفة وهي ايا بخلاف المرفوع
فان انا وانت وهو صيغ مختلفة تدبر قوله ولا يكون الضمير
المنفصل مجرورا اي بطريق الاصالة والافقد يستعار ضمير
الرفع مكان ضمير الجر نحو ما انا كانت ولا انت كانا قوله لئلا
يلزم الخ عبارة غيره لانه ما يصح الابتداء به والمخفوض لا يصح
الابتداء به لان خافضه اما حرف او مضاف ولا يتقدم المجرور
على الجار والمضاف اليه على المضاف قوله والضمير على المختار
الخ اراد بالضمير أن في انت وفروعه لا في انا لقوله وما عداهما
حروف تبين الخ اذ ليس في أنا الذي للمتكلم حرف تبين الحال
وانما فيه الالف وهي زايدة عند البصريين ومن جملة الضمير
عند الكوفيين وايضا نون انا مفتوحة لا ساكنة زيدت بعدها

الالف لفتحها لكن كلام المغني يقتضي ان الضمير في انا ايضا هو
النون الساكنة فتامل ان قيل كون الضمير هو ان او انا واللواحق
حروف تبين الحال يوجب عدم صدق تعريف الضمير على نحو انا
اجيب بانها على هذا وضعا بالاشتراك للمتكلم والمخاطب والغايب
وكل مشترك دال على معناه غاية الامر انه يحتاج الى قرينة
معينة فلتكن القرينة تلك اللواحق والقرينة لا يتوقف
عليها اصل الدلالة بل تعيين المدلول فان قلت قد يفهم من
كلامهم ان التكلم والخطاب والغيبة مدلول تلك اللواحق فلا
يكون الضمير دالا على متكلم او مخاطب او غايب بل على مجرد
الذات فلا يصدق التعريف قلت الوجه حمل كلامهم على ما
ذكرنا وعلى هذا فأن من نحو انت دال على المخاطب بشرط اقترانه
باللواحق لان الخطاب مدلول اللواحق والا لم يصدق التعريف
عليه حج فتامل ومقابل المختار ما ذهب الخليل والمازني
واختاره ابن مالك ان اللواحق اسما مضمرة اضيف اليها
الضمير الذي هو ايا لظهور الاضافة في قوله فاياه وايا الشواب
فايا ضميران احدهما مضاف الى الآخر وهو مردود بشذوذه ولم
نعهد اضافة الضماير ولو كانت ايا مضافة لزم اعرابها لانها
ملازمة لما ادعوا اضافتها اليه والمبني اذا لزم الاضافة
اعرب وما ذهب اليه الفراء من ان اللواحق هي الضماير وايا
حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل
وما ذهب اليه الكوفيون من انه مجموع ايا ولواحقها هو الضمير
قوله امار برأسه لما كان الراس في كل شيء اصله الذي يبتني
عليه سايره عبر به عنه والبا الداخلة عليه للملابسة في محل

نصب على الحال ويجوز ان تكون للسببية والراس بمعنى النفس
من التعبير باسم البعض عن الكل مجازا اي اصله بالنظر الى
نفسها لا الى شيء اخر قوله وذهب بعضهم الخ هو مذهب
الجمهور قوله وقيل لشبهها به الخ وقيل غير ذلك قال بعضهم
ولا مانع من ان يقال ان الضمير بني لهذه العلل كلها قوله
فضمير المتكلم الخ انما كان احسن هذا لو سلف اختلاف مرتبة
الضمير في التعريف قوله غلب الاخص الخ فيقال أنا وأنتَ
فعلنا وانا وهو فعلنا ولا يقال فعلتما
ولا فعلا ويقال انتَ وهو فعلتما ولا يقال
فعلا قوله مع امكان الاتيان الخ احترز به عما لا يمكن فيه الاتصال
من المسايل الاتية اخر الباب في قوله ويتعين الانفصال
ان الخ قوله نحو قمت واكرمتك مبتدا خبره لا يقال فيهما الخ
والعايد محذوف اي لا يقال فيهما منه اي من نحو اني
بالفالان معرفة هذا مناسبة عما سبق فهو مسبب عنه قوله
واما قوله وما اصاحب الخ محترز قوله في الاختيار والبيت لزياد
التميمي ومن زايدة وقوم مفعول وفا ذكرهم بالنصب جواب
النفي ويجوز الرفع عطفا على اصاحب وحبا من خبّب بمجهول
لوصله باني والالف صلة بلام او قسم مفعول ثان ليزيد وسقط
النون لان فاعله ليس واو ولا الفا ولا يا وهم في يزيدهم مفعول
اول ليزيدوهم في اخر البيت فاعل يزيد وفيه الشاهد حيث
فصله للضرورة وهل الاصل الا يزيدون انفسهم والا يزيدونهم
خلاف بين ابن مالك والمصنف مبني على ان الضميرين لشي واحد
فلا يجمع بينهما في فعل واحد من غير افعال القلوب او ليسا له

فليراجع

165

بذلك عالم كاه في كما هو قبل الوصل نحو العبد سال زيد اياي او كان عاملا به الضمير

فليراجع المغني في بحث ظني قوله في ضمير اخراعرف منه الخ ما بعد ضمير يعني لهو خرج
عن اعرف فيجب الفصل نحو اعطاه اياك او اياي واعطاك اياي او كان
اعرف لكنه مرفوع فيجب الوصل نحو ضربته قوله سلنيه اي اعطنيه
فهو من سال بمعنى استعطي لا بمعنى استفهم قوله لكنه قد الخ قد
يقال الاتصال الارجح لم يخرج منه من ذاك فدل على انه ليس
مرجحا للانفصال وايضا يشكل بقوله الاتي ولا مرجح لغيره
قوله ان سالكموها السؤال هنا طلب الاعطا والواو في هذا
ونحوه تولدت من اشباع الضمة قوله انلزمكموها الاستفهام
فيه للانكار التوبيخي اي لا ينبغي ان يكون اي انلزمكم تلك
السعادة او الحجة بمعنى انلزمكم على قبولها ونجبركم على الاهتدا
بها والحال انكم لها كارهون بمعنى لا يكون هذا الالزام قوله اللهم
الا ان يكون العامل اسما دخل في الاسم الوصف نحو الدرهم
انا معطيكه ومعطيك اياه والمصدر وسواء كان الاول مجرورا
او منصوبا ولا يكون منصوبا الا عند هشام والاخفش كما ذكره
الرضي وانما كان الفصل ارجح لان الانفصال فيما ولي الضمير
المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل
اقعد في اتصال الضمير من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب
الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وما ذكره الشارح في
الاسم هو في اسم من فعل غير ناسخ بدليل انه ذكره عقبه قبل ذكر
الناسخ وسكت عن الاسم من الفعل الناسخ والمحتمل ان يلحق
به كالحق اسم غير الناسخ به وهاهنا شبهة وهي ان الضمير المتقدم
في حبي اياه كما انه مجرور محلا بالاضافة مرفوع محلا على الفاعلية
وشرط هذه الصورة ان لا يكون الضمير المتقدم مرفوعا فكيف

يدخل مثل هذا المثال في ضابط هذه الصورة الا ان يقال المراد ان لا
يكون مرفوعا فقط **قوله** اني حسبتك الخ اي مبتدا اما اخره ما بعده
واما مفعول ثان لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده وليس
منادي بحذف حرف النداكما زعم العيني اذ كيف يناديه بالاخوة
وهو يخبر ان نواحي صدره ملئت بما ذكر والارجا النواحي جمع
رجا بوزن عصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد وهو
الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحا جمع احنة بكسر الهمزة
وهي الحقد ايضا فهو من عطف المرادف **قوله** اذ يريكهم الله
اشار به الي ان تعليل الجمهور لا ينافي في ذلك لانه ليس خبرا
في الاصل بل هو مبتدا والخبر في الاصل هو قوله قليلا **قوله**
بلغت صنع امري الخ صدر بيت عجزه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا
اي حاذق واخالكه بكسر الهمزة وهو الافصح وان كان القياس
فتحها وفيه الشاهد حيث لم يقل اخالك اياه **قوله** فتارة وافق
الخ وافقهم في التسهيل وفرق بينه وبين باب كان بان المضمر
هنا حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنته فانه لم يحجزه
الا مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل هنا باشره فهو
شبيه بها ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن
واتصال باب كان اكثر من خلافهما وخالفهم في الخلاصة
فاختار فيهما الاتصال وعلي ما فيهما فالمسايل ثلاث باب
سلنيه باب خلتنيه باب كنته وقد ذكر الشارح وجه مغايرة
باب كان لباب سلنيه وبذلك تغاير خلتنيه ويغايره ايضا
بما مر عن ابن مالك ووجه مغايرة باب خلتنيه لسلنيه ان
الفعل في باب سلنيه يشترط ان لا يكون ناسخا **قوله** بانه ذلك يقتضي

الخ اي لان الاول مبتدا في الاصل وحق المبتدا الانفصال واجيب
بانه عارض ذلك قرب الاول من الفعل فلذا وجب اتصاله **قوله**
والصورة الثانية ان يكون الخ اي ذات ان يكون ليطابق قوله الصورة
الثانية فانه واقع علي المسئلة وهي القضية وهذا الكون وصف
للقضية فلا يخبر به عنها والمراد الضمير الذي ينا في اتصاله
قوله او احدي اخواتها هو ما في شرح الكافية لابن مالك وكافية
ابن الحاجب والذي جزم به ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن
الصحيح والغرة ان ذلك خاص بكان وان المنفصل متعين في اخواتها
وقولهم ليسني وليسك شاذ وعلي الاول لا تدخل كاد لان خبرها ينبغي
كونه مضارعا والنادر ان يكون ماضيا فسقط مورد الشهاب
القاسمي في ذلك **قوله** نحو الصديق كنته اي نحو الضمير الذي
يتحقق في هذا الكلام ولك في الصديق الرفع والنصب علي حد
زيدا ضربته **قوله** لئن كان الخ قايله عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة
المخزومي واللام موطئة للقسم والمراد بالانسان الانسان الكامل
لا مطلق الانسان ليدخل غيره بالطريق الاولي والتعبير بها ظنك
بغيره والسنا هو ظاهر **قوله** الوصل ارجح لكون الاسم كالفاعل
والخبر كالمفعول فكنته كضربته **قوله** ويتعين الانفصال اي انفصال
الضمير العامل للمنفصل واذا انتقض بنحو انما مررت بك **قوله**
بالامثاله امران لا تعبدوا الا اياه **قوله** وانما هو ما قاله ابن مالك
ومثاله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي وذلك بناء علي ان
ما كافة وقد يقال انها موصولة وانا خبر وفاعل يدافع ضمير
مستتر عايد علي ما ولا يضر فوات الحصر المستفاد من انما
لحصوله علي طريق المنطلق زيد لكن فيه اطلاق ما علي من يعقل

لغير ضرورة وغلط ابو حيان بن مالك في هذا الموضع وتلي ايات
شريفة نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله قال ولو كان كما زعم لكان
التركيب انما اشكو بثي وحزني انا قال ابنه السبكي والصواب مع ابن
مالك ولسان حاله يتلو انما اشكو بثي وحزني الى الله وذلك لانه بني
كلامه على ان انما للحصر وان المحصور بها هو الاخير لفظا والاول
عليه اكثر الناس والثاني اجمع عليه البيانيون وحينئذ فصح ما
ادعاه لان الوصل يؤدي الى الالتباس وبين ذلك بما هو ظاهر
لا يخفى قوله او رفع بمصدر الخ كقوله بنصركم نحن كنا ظاهرين
فقد اغري العدا بكم استسلامكم فشلا فلو نصب بمصدر مضاف
الي المرفوع لم يجب فصله بل يترجح نحو عجبت من ضربكه ومن
ضربك اياه ولا يجب الفصل اذا اضيف المصدر لمرفوعه الظاهر
نحو عجبت من ضرب الامير اياه حتى يرد على مفهوم كلام الشـ
ويحتاج لتقييد كلامه بان يكون المرفوع ضميرا لجواز اتصاله
بان يفصل بين المتضايفين نحو عجبت من ضربه الامير بجر
الامير كقوله فان نكاحها مطر حرام في رواية جر مطر وكقراءة
قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر شركائهم على ان المفهوم
اذا كان فيه تفصيل لا اعتراض عليه قوله او صفة جرت على
غير صاحبها كقولك زيد هند ضاربها هو وتحتمل ان الصفة
مسندة الى الضمير المنفصل كما في كافية ابن الحاجب ولان
يكون مسندة الى المستكن والبارز تاكيد له اذ رفعه صادق
بالامرين وكالصفة الفعل اذا حصل اللبس نحو زيد عمرو
يضربه هو كما قاله ابن مالك واطلاق الصفة مردود بمسئلة
زيد قايم ابواه لا قاعدان فقد جرت الصفة على غير صاحبها

ولم يفصل الضمير قوله او اضمر عامله نحو اياه لمن قال من اضرب ومنه
اياك اياك المرا قوله او اخر نحو اياك نعبد واياك نستعين قوله او كان
معنويا المراد بالعامل المعنوي الابتداء نحو انت تقوم قوله او حرف
نفي اي او كان العامل حرف نفي نحو ما هن امهاتهم وما انتم
بمعجزين قوله او فصله متبوع اي فصل العامل عن الاتصال
متبوعه نحو يخرجون الرسول واياكم واكرمتهم حتى اياك فان اردت
بحتى الجارة لم يجز لانها لا تجر الضمير والمبرد يجيزه فيظهر الفرق
بين العاطفة والجارة بالفصل والوصل ولم يقل او كان
الضمير تابعا للعلة ليشمل مسئلة غريبة ذكرها ابو حيان في تفسيره
في قوله تعالى واياي فاتقون فانه جعل اياي مفعولا مقدما والياء
في اتقوني توكيدا فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ولم يفصل
لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل
منفصلا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل قوله
او ولي واو مع كقوله فآليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها
بها مثلا بعدي قوله او اما اي او ولي الضمير اما كقولك قام اما
انا واما انت قوله او الا ما فارقة كقوله ان وجدت الصديق
حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا ولم يقل لام ابتدا وان شمل
نحو ان الكريم لانت لان الفارقة ليست لام ابتدا عند ابي علي
الفارسي وابن جني فلا تشملها لام الابتدا ولان الفصل في نحو ان
الكريم لانت ليس من جهة اللام لحصوله قبلها من جهة كونه
خبرا لان قوله ان اتحدا رتبة وذلك بان يكونا ضميري متكلم او
مخاطب او غايب نحو علمتني اياي وعلمتك اياك وعلمته اياه
فان كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يجز الفصل

قوله وربما اتصلا الخ من ذلك ما حكاه الكسائي من قول بعض العرب
هم احسن الناس وجوها وانضرهموها وهو قليل جدا والوجه
الانفصال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير او التانيث وفي الافراد
والتثنية او الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثاني بلفظ
الانفصال نحو فاعطاه اياه واعطاهما اياهما وهكذا العلم هذا
ثاني المعارف وعن الكوفيين وابن السراج انه اولها واختاره
ابن معطي ووجهه ان الاشتراك في العلم بطريق العروض ولا كذلك
الضمير حتى قيل انه كلي لا جزئي وان الضمير المحتاج الى ما
يعينه ولانه يعود على النكرة ولانه قد يجر برب قوله ما وضع لمعين
الذي تعينا خارجيا او ذهنيا فيتناول علم الشخص وعلم الجنس
وناقل العلم واضع بالنسبة اليه فيدخل المنقول من غير احتياج
الى التعبير بعلق بدل وضع والمراد عدم التناول من حيث الوضع
له كما سياتي في تعريف العلم الشخصي فلا تخرج الاعلام المشتركة
فان تناولها غيرها باوضاع متعددة والامور التي تختلف
بالاعتبار قيد الحيثية مراد في تعريفها فلا حاجة الى زيادة بعضهم
بوضع واحد ودخل في التعريف العلم بالغلبة لان المراد الوضع
حقيقة او تنزيلا وحكما وغلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب بغير معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك ولا ينتقض
التعريف بالمعرف بلام الحقيقة لان الانتقاض يتوقف
على كونه موضوعا باوضاع متعددة للخصوصيات وهو ممنوع
لا دليل عليه لاحتمال انه موضوع للمفهوم الكلي او للخصوصيات
بوضع واحد ومن ادعى خلاف ذلك فعليه اثباته ودون ذلك

بغيره

حرء

خرط القتاد قوله فخرج بالمعين النكرات لانها لا تعين مسماها من
حيث الوضع وان وضعت لمعين لم يرد تعيينها قوله وال صالحة
الخ المناسب لقوله وما بعده بقية المعارف الخ ان يقول والمعرف
بال صالح لكل واحد من افراده فاذا استعمل في واحد عرفه وفهم
على شيء بعينه وقوله التوضيح فنحو الرجل انما يعين مسماه ما دامت
فيه ال مفهومه ان المعين للمسمى هو لفظ رجل في قولك الرجل
لا ال ولا مجموعهما بل القرينة فقط قوله وهذا مبني على الجاري
قول بعضهم ومر ما فيه وبيان القول الاخر قوله باعتبار تشخصه
الذاي تشخص مسماه وعدمه والتشخص ما به يصير الشيء بحيث يمنع
العقل عن فرض الشركة فيه قوله وهو قسمان اي على الاصح وقيل
الاعلام كلها منقولة وقيل كلها مرتجلة قال ابو حيان التقسيم
اليهما في العلم الوضعي واما العلم بالغلبة فخارج عنه انتهى
وقد يدعى ان تعريفهم المنقول يشمل هذا القسم قوله وهو ما
استعمل الخ اشعر قوله استعمل انه لا بد في العلم من ان يستعمل وكلام
السعد ظاهر في عدم اشتراط الاستعمال واورد على الحد انه
غير مانع لصدقه بما استعمل علما ثم نقل علما ايضا كاسامة فانه
فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم شخص مع انه منقول لا
مرتجل قوله كسعاد الخ اشار الى ان المرتجل اما مقيس بان
يكون موافقا حكم نظيره من النكرات وهو كثير كسعاد وفقعس
قال في القاموس فقعس بن طريف ابو حي منا اسد علم مرتجل
قياسي واما شاذ بان يكون مخالفا حكم نظيره من النكرات كموهب
فانه مفعل من وهب فالقياس يقتضي ان يكون موهبا بكسر
الهاء لان ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة وفي

وان عرض بعد الوضع امر عارض كشمس ونسر فلا حاجة الى اخراج نحو ذلك لزيادة قيد على وجه يمنع الشركة وان ورد اذا الواضع وضع لمعين وان بيد بان المراد وضع لمعين باعتبار تعينه والنكرة وان وضعت

التسهيل العلم المرتجل اما مقيس واما شاذ فمنه مايدغم اوفتح ما
يكسر اوكسر ما يفتح اوتصحيح ما يعل اواعلال ما يصح انتهى فالشاذ
بالفك كمحبب فانه مفعل من الحب فالقياس يقتضي ان يكون
محبا بالادغام لان ذلك حكم مفعل مما عينه ولامه صحيحان من
مخرج واحد والشاذ بكسر ما يفتح كمعدي كرب فان القياس يقتضي
ان يكون معدى لان نظيره من المنكرات المعتلة اللام يلزمه
الفتح كمرمى ومسعى والشاذ بتصحيح ما يعل كمدين ومكوزة
فان القياس يقتضي اعلالهما بقلب الواو والياء الفا والشاذ
باعلال ما حقه التصحيح كداران وماهان والقياس دوران
وموهان كجولان وطوفان لاداران **قوله** كزيد الخ الاول منقول
من مصدر والثاني من اسم عين والثالث من صفة والرابع
من فعل ماض والخامس من فعل مضارع والسادس من
فعل امر وفي شرح التسهيل لمصنفه ان هذا غير صحيح
لوجهين فالذي من اصمت مفتوح الهمزة والذي منه
صمت مضموميها ومضموم الميم واصمت بخلاف ذلك والمنقول
لا يغير والثاني انه قد قيل فيه اصمتة بهاء التانيث ولو
كان فعل امر لم يلحقه هاء التانيث واذا انتفى كونه منقولا
من فعل امر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه
مرتجلا انتهى واجاب بانه جاء فيه صمت بصمته بكسر الميم
ايضا ولا حاجة لدعوى انه من تغييرات التسمية لان الاعلام
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل ولحاق الهاء الاعلام بانه فارق
موضعه من الفعلية والسابع من جملة اسمية ولم تقع
التسمية بالمنقول من الاسمية وانما قاسه النحاة بقي ان

حكم

حكم المنقول من جملة الحكاية كما في الاوضح وغيره من حواشي المتوسط
للسيد ما نصه جعل الشيء مثل تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية
على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما
مبنية بل عدته قسما برأسها من مبني الاصل فان كانت اجزاؤها
معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا
لان يجري الاعراب على اخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط
شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع من ظهور
الاعراب فيه لفظا وصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات
التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعدد في اجزاء
الجملة فلا يلاحظ مع ذلك كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع
الصرف فخرج ما خرج بتلك الزيادة من بقية المعارف ويخرج
علم الشخص ايضا **قوله** اي ملاحظ الوجود فيه خرج به ساير
الصور الذهنية ضرورة عدم اعتبار الملاحظة فيه ومنع اسماء
الاجناس النكرات وقد قال بعضهم في الفرق بين علم الجنس
واسمه ما نصه في اسم الجنس النكرة مذهبان احدهما انه موضوع
للفرد المنتشر وعلى هذا الاشكال لان علم الجنس ليس موضوعا
للفرد بل للحقيقة وثانيهما انه موضوع للماهية وحينئذ يحصل
الاشكال والجواب انه في علم الجنس لوحظ الحضور الذهني
وفي اسم الجنس لم يلاحظ فان قلت الواضع اذا وضع لفظه
بازاء معنى لابد وان يلاحظ المعنى وكذلك القايل جاءني رجل
لابد وان يلاحظ معناه قلت قوله لم يلاحظ فيه الجواب
لان الحضور الذهني وان كان حاصلا لم يلاحظ في النكرة
بخلاف المعرفة فان الملاحظة واجبة فيه وعدم اعتبار الشيء

ليس اعتبار العدم انتهى قوله ودليل اعتبار الوجه الدلالة انه
الاحكام المذكورة تستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستلزم ثبوت
اللازم ومعنى اعتبار التعيين اعتبار ملاحظة الوجود في
الذهن فيوافق قوله السابق ملاحظ الوجود في الذهن وليس
مخالفا له دالا على ان الصفات الذهنية اذ الوجود في الذهن مشترك
بين الجميع لان هذا غفلة عن قوله ملاحظ الوجود وانما كان
يصح لو قيل اي موجود الوجود فتدبر قوله يقال اسد اجراء
من ثعلب جعل الجراة نظرا الى نفس الماهية بدون الملاحظة
للافراد لا يخلو عن خفاء قوله اي بلا تعيين اي بلا ملاحظة تعيين
كما علم مما مر قوله بلا قيد اي بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها
ودخل في غيرها قيد التعيين الذهني فانه قيد في علم الجنس
دون اسمه قوله بالاعتبار اي اعتبار الواضع لان الدلالة
انما تتوقف على اعتباره دون اعتبار المتكلم لان اللفظ اذا اطلق
دل على معناه الوضعي اعتبره المتكلم واراده ام لا قوله ومثلها في
الابهام الى الاذان النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة
الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف فنحو ادخل السوق فان المراد
به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول
مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر
الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان قوله ان كان
من حيث اشتماله على الماهية اي مع قطع النظر عن التشخص
قوله فحقيقة اي لانه استعمال اللفظ فيما وضع له ابتداء وهذا
مبني على المرجح من ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث
هي اما على مقابله وهو انه وضع لفرد مبهم فليس استعماله

فلاحظ له دالا على ان الصواب ان يقول فيما
تقدم اي ملاحظ التفتيش للتمييز على

معرفا

معرفا بلام الحقيقة حقيقة كما حققه السيد معترضا به اطلاق
السعد انه حقيقي لانه اذا كان موضوعا لفرد مبهم من افراد جنسه
ثم عرف بلام الحقيقة اريد به مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق
عليه من الافراد فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعا
وفيما ذكره السيد بحث وهو ان التعيين الذهني معتبر في وضع
علم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولم يوجد مع الفرد فكيف يكون
فيه حقيقة والجواب ان الفرق ان الاطلاق من حيث الحقيقة
بشرطها كما هو حسب عبارته ولا يخفى ان مثال هذا هو الاطلاق
على الحقيقة بشرطها في ضمن الفرد المعين او المبهم فلا اشكال له
واورد ان قضية توقف كون الاستعمال حقيقيا حيث كان هناك
حمل على الحيثية مجازية زيد في الحمل نحو زيد حيوان حيث لوحظ
زيد من حيث خصوصه لا من حيث اشتماله على ماهية الحيوان
وهو في غاية البعد واجيب بمنع اقتضائه ذلك بل انما يقتضي
مجازية لفظ الحيوان في زيد منه حيث خصوصه لا مجازية
استعمال لفظ زيد فيه من حيث خصوصه قوله كفلان وفلانة
هما علمان لاعلام الاناسي من باب اسامة لانطلاقهما على كل علم
منها فهما موضوعان لحقيقة اعلام اناسي من يعقل فان لها
حقيقة ذهنية كما ان الجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسامة
واستشكل كونهما علمين لما ذكر بانه الفاظ فاذا قلت قال زيد
جاءني فلان فمعناه جاءني مسمى فلان وانما مسماه لفظ وليس
هذا كزيد في جاءني زيد لان مسماه ذات واجيب بان معنى
جاءني مسمى فلان فكما صح الاسناد الى لفظ زيد والمراد
مسماه صح الاسناد الى فلان والمراد مسمى مسماه قوله وكذا

بعض الاعلام الاعداد المطلقة اي التي لم تقيد بمعدود مذكور
او محذوف وانما دل بها على مجرد العدد والدليل على علميتها
ان كلا منها يدل على حقيقة معينة خالية عن الشركة فاذا
انضم الى العلمية ما يتم به منع الصرف امتنع الصرف نحو ستة
ضعف ثلاثة واربعة نصف ثمانية قوله والاصح ان اسما الايام
الخ هذا مذهب الجمهور فانهم قالوا انها اعلام توهمت
فيها الصفة فدخلت عليها ال التي للمح الصفة ثم غلبت
فصارت كالدبران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة
من الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع
والخامس وقال المبرد انها غير اعلام ولامها للتعريف فاذا
زالت صارت نكرات قوله وان التصغير الخ اي والاصح ان
التصغير مطلقا لا يبطلها وقيل يبطلها تصغير الترخيم
ورده ابن جني بقوله وكان حريث في عطا جاهدا بريد الحارث
ابن وعلة قال فلو كان منكرا لادخل عليه ال قوله او جنسيا
لا يلزم جريان جميع الاقسام فيه فقد قال الشيخ في حواشي
الالفية ما نصه وفهم من هذا اعني الاقتصار على التمثيل
بالكنية والاسم ان اسم الجنس لم يوضع له لقب وكذلك فعل
غيره من النحويين انتهى المراد منه قوله وهو ما اشعر الخ اي
باعتبار مفهومه الاصلي فان ذلك قد يقصد تبعا قال السيد
في حواشي الاصول واراد بذلك كما قال ان اشعار اللقب بالمدح
انما هو من جهة ان له مفهوما اخر يلاحظ في الجملة ويلتفت
الذهن اليه وان لم يكن مقصودا عند الاطلاق بل المقصود
هو المعنى العلمي وهو الذات التي وضع لها حتى لو لم يكن للعلم

مفهوم اخر غير علمي لم يتصور فيه اشعار فاندفع ما يرد على
ظاهر التعريف من انه اذا اشتهر زيد بصفة كمال كما اشتهر
حاتم بالجود فانه يشعر بذلك الكمال فيلزم ان يكون لقبا والزامه
بعيد نعم اذا سمي شخص اخر بزيد بعد ذلك الاشتهار لا مانع
من كونه لقبا وبهذا يعلم وجه التعبير باشعر دون دل او وضع
لان العلم انما وضع لتعيين الذات والمراد اشعار قوي
بحيث يقصد عادة ولذا قال الرضي وهو ما يقصد به المدح
ولا يخفى ان كلا من تفسير اللقب والكنية صادق على نحو ابي
الخير وابي لهب فيلزم ان يكون بينهما عموم وجهي لاجتماعهما
في ذلك وانفراد اللقب في نحو كرز والكنية في نحو ابي بكر ولا
مانع من ذلك ويوافقه قول بعضهم والفرق بين الكنية
واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم لا ينافي
فقول الشيخ والفرق بينها وبين اللقب الخ محمول على غير ما دل على
الاجتماع بقي هنا شيء وهو ان ظاهر كلامهم ان ما اشعر بمدح او ذم
لقب وما صدر باب او ام كنية وان وضعه الابوان ونحوهما ابتدا
والظاهر ان ما وضع ابتدا اسم مطلقا ويؤيده ما حكاه ابن عرفه
فيمن اعترض على امراة بقية في تكنيته بابي القرميع المنهي عنه فاجا
بان اسمه لا كنيته وقد يقال ان الفرق بين الاسم وبينهما اعتباري
ايضا ويؤيده قول بعضهم ويدخل في تعريف اللقب نحو محمد واحمد
وصالح وعلي اي لاشعارها بالمدح اشعارا قويا وقد يدعى ان
ما وضع اولا اسم مطلقا ثم ما صدر باب او ام كنية مطلقا ثم يعتبر
الاشعار وعليه تعريف الاخير فتفطن قوله وهي ما صدر باب
او ام اي علم مركب مضاف صدر بذلك فخرج بالمضاف نحو قولك اب

لزيد جا إذا سميت به او ابو زيد قايم اذا سميت به فان الاول لا اضافة
فيه والثاني الاضافة لجزء العلم لا لكله وزاد النجم الرازي في العلم
الجنسي ما صدر بابن اوبنت كابن داية للغراب وبنت طبق لنوع
من الحيات قوله تعرض بتلقيب الاناث فيه نظر فقد صرحوا في قول
امرء القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة بان عنيزة لقب فاطمة
المنادى على طريق الترخيم في قوله افاطم مهلا وبان ما السما لقب
ام المنذر اشتهر به وورد ان لقب الصديقة رضي الله عنها حميرا
قوله ويوخر اللقب الخ لانه في الغالب منقول من اسم غير انسان
كبطه فلو قدم يوهم ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتاخره
فلم يعدل عنه ولانه اشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شيء من
معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم ومقتضى ما ذكر وجوب
تاخره عن الكنية ايضا واختاره بعضهم وقضيته ايضا ان الكنية
التي من افراد اللقب كابي الخير على ما مر تجري فيها ما تقرر في اللقب
المحض قياسا على تقديم المانع اذا اجتمع مع المقتضي قوله غالبا
احترازا عن قوله بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا فانه قدم اللقب
وعما اذا اشتهر اللقب على الاسم فانه يقدم على الاسم كما نص
عليه ابن الانباري ومنه انما المسيح عيسى بن مريم وقول الكاتبي
وقالون عيسى قوله بدلا او عطف بيان قال شيخنا العلامة او
توكيدا ولم ار من صرح به وذلك داخل في تعريف التوكيد اللفظي
حيث قالوا فيه اعادة الاول بلفظه او مرادفه واللقب مرادف
للاسم قال لي بعض مشايخنا لعل اللقب لما اشعر بمدح او ذم كان
غير مرادف له فلم يعربوه توكيدا فاورد عليه الكنية التي لم تشعر بشيء
من ذلك فالتزم اعرابها توكيدا بل كاد ان يعين فيها ذلك ولا يجوز

فيهما البدلية ولا عطف البيان قال اللهم الا ان يكون اشهر من الاسم
فيعرب كذلك وبعد فالمسئلة تحتاج الى تحرير قوله يجوز القطع الى اخره
ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان وسياتي في باب البدل النص
على انه يقطع جوازا ووجوبا واستحسانا واما البيان فلم ار نصا فيه
والظاهر انه كالبدل لانه اخوه فلا وجه لقول بعضهم انه ليس
قطعا اصطلاحيا بل برفع رفعا مستقلا او ينصب كذلك اذ البدل
والبيان لا يقطعان الا شيا يحكي عن بعضهم في البيان ومثله
في البدل انتهى وانظر ما معنى قوله برفع الخ وهل ذلك الا معنى
القطع الاصطلاحي قوله محذوف جوازا قياس ما قالوه في النعت
المقطوع ان يكون المبتدا محذوفا وجوبا وكذا الفعل وان
سكت الشارح عن وجوب حذف الفعل قوله او مخفوضا باضافته
اي بسبب اضافة الاسم اليه فلا ينافي ان الخافض على الصحيح
هو المضاف لان السبب اعم من العامل والاعم لا يلزم ان يصدق
باخص قوله مرادا بالاول الاسم اي فهو من اضافة المسمى الى الاسم
فمعنى جاء سعيد كرز جاءني ملقب هذا اللقب وانما لم
يعكس ويجعل من اضافة الاسم الى المسمى قال الرضي لانهم
ينسبون الى الاول ما لا تصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد
كرز انتهى قال الشهاب القاسمي وقد ينسبون الى الاول ما لا تصح
نسبته الى المضاف نحو هلك سعيد كرز فليتامل اقول هذا
شيء خارج عن القاعدة ناشئ من القرينة الخارجية كما يشهد
به قولهم كل حكم ورد على اسم فهو على مدلوله الا لقرينة قوله ان افردا
قضية امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثاني مركبا والوجه
خلافه وفاقا للرضي حيث قال وان كانا مفردين او اولهما جاز

اضافة الاسم الي اللقب انتهي وذلك لان المضاف اليه يجوز ان يكون
مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف قوله كسعيد كرز الكرز
اللئيم والحاذق قوله وهو الاقيس لعل وجه الاقيسية ما يلزم علي
الاضافة من المحذور الاتي في رد ايجاب الاضافة قوله حيث لا مانع
منها فان كان مانع من الاضافة بان كان في الاول ال فليس
الا الاتباع وفاقا نحو الحارث كرز ذكره ابن الحاجب وغيره والحصر اضافي
اي لا الاضافة والا فالقطع جائز كما هو صريح كلام الش اذ لا مانع
منه قوله بين شيء جوابه لما في قوله بان الاضافة لما كانت الخ قوله
كنت في تقديم احدهما بالخيار الخ تقدم ان مقتضي تعليل تقديم
الاسم علي اللقب امتناع تقديم اللقب علي الكنية وان الكنية التي من
افراد اللقب كاللقب المحض الاشارة هذا اول المعارف
وزعم ابن السراج انه اولها لانه تعريفه بالعين والقلب وغيره
لا يتعرف الا بوجه واحد ولانه لا يقبل التنكير مطلقا بخلاف غيره
المضمر والعلم قوله علي حذف مضاف لام وره الي ذلك لان
الاتية كما تسمي باسماء الاشارة تسمي بالاشارة فلها اسمان قوله واشارة
اليه اي حسية بالجوارح لا عقلية لان مطلق الاشارة حقيقة
في الاولي فلا يرد ان المضمر يشار به الي المعود عليه والمظهر
النكرة يشار به الي واحد من الجنس غير معين والمعرفة الي واحد
معين فلا يطرد التعريف لكن قضية هذا ان تكون الاشارة
الحسية من جملة الموضوع له وفيه نظر لانها قرينة خارجة عن
الموضوع له كما يدل عليه اخراج اسم الاشارة مطلقا من تعريف
العلم باسم بعض المسمي مطلقا ولو كانت من جملة الموضوع
له لم يصلح لذلك لان جزء الشيء لا يكون قرينة علي تعيين اللفظ لجزئه

الاخ

174

الاخريم ان قضية التعريف ان يكون الاصل الاشارة بهذه الاسماء الا
الي مشاهد محسوس فان اشير بها الي غير محسوس او محسوس
غير مشاهد فلتنصيره كالمشاهد قال الرضي اسم الاشارة لما كان
موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا تدركه الاشارة
كالشخص البعيد مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية
مجاز لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد
اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغايب يحتاج الي مذكور قبل او
محسوس قبل حتي يشار اليه كضمير راجع الي ما قبله انتهي
ولينا ضبط الشارح بالوضع له الا ان يكون ممن يريد الوضع في
المجاز والاشارة المحدودة الاصطلاحية والواقعة في التعريف
لغوية فلا دور قوله اما المفرد الخ استعماله المفرد وما عطف عليه
في المعني كما هنا قليل والغالب استعمال ذلك في اللفظ كزيد
وهند ونحو ذلك قوله للمذكر المفرد ولو حكما لتصح قولك ذا الجمع
وذا الفريق وقال المص في حواشي الالفية وقد يشار بها الي
الاثنين نحو عوان بين ذلك والي الجمع كقوله وسؤال هذا الناس
كيف لبيد والي كل شيء وذلك في جميعها علي القول بان كلا منهما باق
علي اصله ولا يرد علي كونها للمذكر قوله نبئت نعمي علي الهجران زائرة
سقيا ورعيا لذاك الغائب الزائر لان المعني لذلك الشخص او
الانسان وقول الزمخشري الاشارة للصفة مثل ذلك الكتاب
مردود فيا بان الصفة ذكرت قوله وذي بكسر الذال ثم يا ساكنة
منقلبة عن الف ذا قوله وذه بقلب يا ذي ها وقفا لبيان اليا
ثم اجري الوصل مجراه قوله وتي بتا مكسورة مقلوبة عن ذال
ذي فيا ساكنة ففيه الجمع بين البدلين التا واليا قوله وته بتا

الشاعر

مكسورة مقلوبة عن ذال الهجا قوله وتا يقلب ذال ذا تا قوله بالاختلاس
اي بالكسرة من غير صلة والمراد به عدم الاشباع قوله بالضم قال المص
في حواشي التسهيل هي في النسخ مضبوطة بكسر التا على تعين من ذلك
فان صح فيكون حركة التقا الساكنين ونحوها من كتاف وقال ايضا
الاشارة ذا ونا للتانيث وهي التا في امراة ونحوه مما فيه تا الترقي
وليست بصفة قوله المفرد اي ولو حكما الصحة قولك ذي الجماعة
وذي الغرفة وذي الطايفة قوله وذان وتان اما ذان فتثنية
ذا واما تان فتثنية تا لامرين احدهما ان يكون المؤنث كالمذكر
وتا نظيره ذا فلتكن هي المثناة دون غيرها والثاني انها التي
تثنيتها اقل عملا فلا تحتاج الي اكثر من حذف الالف للساكنين
وزعم السيرافي انه يصلح ان تكون تثنية لتا وتي وته وانهم لم يثنوا
ذي وذه لئلا يلتبس المؤنثان بالمذكرين قوله ويشار بالاول
منهما للمثني الخ جعل المثني في كلام المص بمعني الاثنين والمعني
وذان وتان مشار بهما للاثنين حالة كونهما مرفوعين
في الاول ومجرورين او منصوبين في الثاني ويحتمل ان المعني
وذان وتان كاينان للمثني الخ في حالة الرفع وذين وتين كاينان
له في حالتي الجر والنصب او حالة كونه الناجي ونصبا ثبوت
الجر لطلبه قوله والاصح اي لقيام علة البنا فيهما كما في المفرد
والجمع وهي صيغ مرتجلة غير مبنية علي الواحد ولو ثنيت عليه
لقيل ذتان والجواب انهم خالفوا تثنية هذا المبني حيث لم
يبنوها علي الواحد تثنية المعرب المبنية عليه تمييزا بينهما فهي
صيغ مبنية علي الواحد لا مرتجلة لانه خلاف الظاهر ولا مستند له اما ذكر
وقد علمت جوابه وحيث كان صيغ تثنية فالتثنية التي هي من خواص

الاسم معارضة لشبه الحرف كما عارضت اضافة اي بشبه فاعربت ودعوي
ان هذه الاسماء مما توغل في شبه الحرف وما شابه ذلك بمعزل عن الاعراب
ممنوعة لانها فارقت ساير المبنيات ببعض تصرف فيها الا تري انها
تنعت وينعت بها وتصغر قوله واسما الاشارة ملازمة للتعريف
لاين ما كان بمنع انها لا تقبل تقدير التنكير وانه لم تقبل التنكير
قوله وكلامه في الاوضح الخ حاصل الاعتراض عليه بان ما ذكره ملفق
من قولين والجواب بان الوصف بصورة المثني لا ينافي انه مثني
حقيقة اذ يصدق علي فرد المثني انه علي صورته وغاية الامر انه
بوهم فالتلفيق ممنوع قوله ممدود او مقصور احالان من
اولي ومجي حالين من لفظ واحد باعتبارين صحيح والمقصور
والممدود ضربان من ضروب الاسما المتمكنة لا حالان في الافعال
والحروف فقولهم في هولا مقصور وممدود تسمح في العبارة
كانه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا ذلك مع ما في اسما الاشارة
من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها
قوله لجمعهما اي موضوع لجماعة الذكور والاناث فالمراد بالجمع
الجماعة وهي الاحاد المجتمعة لئلا يتوهم ان اولا جمع او المراد
جمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لان اولا ليس
جمعا وان اطلق عليه الجمع مجازا قوله والعكس الخ بيت
لجرير صدره ذم المنازل بعد منزلة اللوا وبعد متعلق
بمحذوف حال من المنازل علي تقدير مضاف بين الظرف ومجروره
اي كاينة بعد مفارقة منزلة اللوا واللوا ممدود وقصره للضرورة
والشاهد في اوليك حيث استعمله في غير العقلا وهو الايام ويروي
الاقوام فلا شاهد قوله لكن ملحقة وجوبا بالكاف فقضية اطلاقه

ان الكاف تلحق جميع اشارات المؤنث لكن صرح غيره بانها لا يلحق منها
الا تا وتي وذي قالوا تيك وتاك وتلك بكسر الثاني الثلاثة وتيك
وتيك بفتح التا فيهما وتايك وذيك نقلها وردها الزمخشري وابن
مالك وفي الصحاح لا تقل ذلك فانه خطأ واعلم انه قد يستعار
للقريب لعظمة المشير اليه نحو وما تلك بيمينك يا موسى ولعظمة
المشار اليه ذلكم الله ربي ويستعار للبعيد المجرد لحكاية الحال
نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه ونحو فذلكن الذي لمتنني
فيه بعد ان قلن ما هذا بشرا او الجليس واحد لانها كانت
عندها اعظم منزلة منه عندهن وقد يتعاقبان مشارا بهما
الى ما وليناه كقوله تعالى ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو
القصص كذا في الجامع وفي الرضي وقد ينزل الحاضر منزلة الغايب
البعيد فيورد اسم الاشارة بلفظ الغايب وذلك اذا كان
المشار اليه لفظا مسموعا لانه بالتلفظ به زال سماعه
كقوله تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم والمشار اليه
ضرب المثل الحاضر وقد يذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا
لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت **قوله** تعرف الكاف
الاسمية وربما استغني عن الميم باشباع ضمة الكاف كقوله وهل
يكون القول الا ذلك **قوله** غالبا اشارة الى اللغتين الاتيتين
قوله خمسة احوال اي وان كان اصلها ستة وقوله فذلك
خمسة وعشرون اي حاصلة من خمسة احوال المشار اليه
الخارجية في خمسة احوال المخاطب الخارجية ولا شك ان الاحوال
الخارجية خمسة وعشرون لكن هذا اذا اعتبرت الاحوال الخارجية
للمشار اليه في الاحوال الخارجية للمخاطب فلو ضربت الاحوال

العقلية

176

العقلية لاحدهما في الاحوال العقلية للاخر واسقطت القسمين
المتداخلين لزم ان تكون الاحوال الخارجية اربعة وعشرين وعلى
ذلك جرى بعضهم وذلك لانه اذا ضربت الستة في مثلها حصل ستة
وثلاثون يسقط منها اثنان مضروبة في ستة باثني عشر فليتامل
ذلك فان هذه طريقة صحيحة في الحساب فما الموجب لاختلالها
وقد اجتمع جماعة من الفضلاء في ذلك فلم يجب بشيء وغاية
ما قال ان الاثنين لا تضرب في الستة بل في خمسة فعلت يلزم
ان تكون الاقسام الخارجية ستة وعشرين والله اعلم **قوله** وانما
حكموا الى فالحكم نظر فقد قال بعضهم والحامل للجماعة على دعوى
الحرفية فيها انها تجردت عن معنى الاسمية ودخلها معنى
الحرفية في افادتها معنى في غيرها وتلك الفايدة هي كون اسم
الاشارة الذي قبلها مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا فصارت حرفا مع انه قد بقي فيه التصرف الذي كان
له في حالة الاسمية واورد الرضي عليه ان لنا اسما كثيرة مفيدة
للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في
نفسها ودالة على معنى في غيرها مع بقائها على الاسمية فهلا
كان كاف الخطاب كذلك واجاب بان بينهما فرقا لان اسماء
الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها وعلى معنى في
غيرها وقد تقرر ان الحد الصحيح للحرف هو الذي لا يدل الا على
معنى في غيره وقال ايضا ويؤيد القول بالحرفية من حيث الظاهر
امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في
كاف ضربتك **قوله** الثانية افرادها مفتوحة الخ منه ذلكم خير
لكم ووجه الافراد انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته

مع ان المراد الجميع اوانهم خوطبوا كلهم علي معني اسم مفرد يشملهم
فكانه قيل يا فريق اويا جمع وعلي هذا فيجوز الافراد والتانيث
بتاويل الفئة والفرقة وقال الرضي وقد يستعمل ذلك في موضع
ذلكم كقوله ذلك لمن خشي العنت منكم ذلك ادني الا تعولوا
كما يشار بها للواحد الي الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك
والي الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتاويل المثني والجمع
بالمذكور قوله بها اي باللام وانما حركت اللام بالكسر في ذلك
وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت
بالكسر للساكنين وكذلك في تيلك لان اليا التي بعد الفتحة قريبة
من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها علي تي ولم تحرك
اليا بالكسر لاجتماع الكسرتين واليا اذن بل بقيت علي سكونها
فحذفت اليا للساكنين واما تالك بحذف الف تا فلغة قليلة
واعلم ان كيفية اعراب ذلك علي قول ابن مالك مشكل لانك تقول
ان ذا اشارة والكاف حرف خطاب واللام ان قلت حرف زايد
دال علي البعد كما تقوله الجماعة وقعت في قولهم ولزمك ان لا
تقول ذاك للبعيد لان الذي افاد البعد ولكنه لا يراه فان
قلت ولاي شي علي مذهبه لم يستعمل الخطاب الا مع البعيد قلت
ولاي شي علي مذهبهم لم يستعمل الا معه ومع المتوسط ولم يستعمل
مع القريب جوابهم واحد وهو ان غير القريب مما ينبغي ان
يوتي في الاشارة اليه بحرف الخطاب ليستيقظ له وينتبه لمحله فالكاف
في ذلك بمنزلة ان تقول ذا يا زيد فافهمه كذا في التذكرة للمص
وفي قوله ان قلت حرف زايد دال علي البعد نظر لان الزايد
لا يدل علي معني غير التوكيد فالوجه ان يقال علي قوله حرف زايد

موكد للبعد الحاصل بالكاف وقد قال في حواشي ابن الناظم ما نصه
ومن ثم اتجه للناظم في التصريف الحكم بان اللام زايدة ولو كانت
للبعد كما قيل كانت حرف معني بمنزلة الكاف ويتحرر علي هذا
ان الكاف كلمة واللام جزء كلمة وعلي القول الاخر كل منهما كلمة
وذكر النيلي قولا غريبا ان اللام لبعد المشار اليه فهذه ثلاثة
اقوال لمجرد التوكيد لبعد المشار اليه لبعد المخاطب انتهي وقوله
ان اللام جزء كلمة مبني علي انها لا تدل علي معني اصلا ولا التاكيد
قوله لا ياتون باللام مطلقا يستثني منه الجمع كما صرح به الاشموني
في شرح التوضيح قوله بالف غير مهموزة قال الدماميني ها
المذكور ليس بعد الفه همزة وانما هو علم علي الكلمة المركبة
من ها فالف ثم نكر واضيف الي التنبيه ليتضح المراد به كقوله
علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ولا يصح ان يضبط بهمزة بعد
الالف اذ ليس لنا ما تكون للتنبيه اصلا واعلم ان دخول ها
التنبيه المجرد من الكاف كثير والمقرون بها قليل وانها لا تدخل
جميع الاشارات كما قاله ابن مالك وافهمه كلام المص كما لا يخفي
فلا تدخل علي المقرون بالكاف في المثني والجمع فلا يقال هذانك
ولا هولايك قال ابو حيان وهذا بنا علي ما اختاره انه ليس
للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله
من هوليائكن الضال والسمر وهو تصغير هولا وقد يجاب بان
كلام ابن مالك فيما يكون مطردا وهذا لا يرد لورود بيت
بخلافه وانه يجوز فصل ها التنبيه من اسم الاشارة المجرد من
كاف الخطاب بانا واخواته من الضماير كثير نحو ها انتم اولاء
ولا يقال ها انا ذاك لانه غير مجرد ولحاق ها له قليل واما ها انا ذلك

فممتنع من اصله وكذا وقع الفصل كثيرا بالكاف نحو هكذا عرشك
وما هكذا يا سعد تورد الابل ويستعمل على الاصل كقوله ولا كهذا كثيرا
الذي هو مطلوب وباسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر
منه نحو لاها الله ذا يقال بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات
الالف من ها وحذفها وبغير ذلك قليل على ما قاله الدماميني والذي
في الرضي والتسهيل ان الفصل بغير الضمير قليل قوله كراهة كثرة
الزوايد علة امتناع اللام في هذه المواضع الثلاثة وقيل علته
لان ها تدل على قرب المشار اليه واللام على بعده وهو منتقض
بالكاف فانها تجمع مع ها وهي المتوسط او البعد وقيل لانه
يتوهم انهما كلمتان بهذه الكلمة وذلك كلمة قوله لكن الجمهور الخ
رده ابن مالك باشيائها ان الشاعر قال اوليك قومي لم يكونوا اشابة ولم يحفظ الخليل الا اوليك
فاشار باوليك والايك الى شيء واحد وهم قومه فلو كان ذو اللام
للبعد وذو الكاف دون اللام للتوسط لزم التناقض
في العبارة فالتناقض باطل فدل على الترادف ومنها ان
الحجازيين لا ياتون بهما معا فلو كان كما قال الاكثر لم يسغ ذلك
واما غيرهم فمشكوك فيه لا يعلم حاله في وسط ولا بعد
وقال المرادي هذا الوجه اقواها قال بعضهم وفيه نظر لانه
لا يلزم من عدم علم نحو لا حال غير الحجازيين والتميميين
ان لا يعلمه غيرهم قوله وبالنون المشددة الخ صرح بان
التشديد دال على البعد فلعله مانع منه ذلك وكونه تعويضا
عن الالف المحذوفة من المفرد كما قال في الالفية والنون من
ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا قوله الموصول
[illegible] ابع المعارف لان وضع الموصولات على ان يطلقها

المتكلم

178

المتكلم على المعلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة لاشتراط
كونها معهودة له بخلاف النكرة الموصوفة بجملة لعدم اشتراط
العهد فيها فتخصيصها ليس بالوضع فمعنى لقيت من ضربته
على الموصولية لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وعلى
الموصوفية لقيت انسانا مضروبا لك فتخصيصه بكونه مضروبا
لك لا بالوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه فان قلت
الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات قلت لا نسلم تنكير الجمل ولو سلم
فالمخصص في الحقيقة التقييد بالصلة كما ان رجلا وطويلا لا
تخصيص في كل منهما منفردا بل مع التقييد والمراد بالمعلوم اعم
من ان يكون خصه بعينه من الجنس ومن ان يكون نفس الجنس
اعم من ان يكون من حيث هو او في ضمن جميع الافراد او بعضها
فلا ينافي ان الموصول ينقسم انقسام المعرف بال وان انقسامه
كذلك لا يخرجه عن كونه معرفة كالمعرف والموصول في الاصل اسم
مفعول واصطلاحا ما سياتي قوله حرفي قدمه لانه اشبه من الاسمي
بكونه موصولا لان الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما ان
الموصولات كذلك وقدم غيره الاسمي لانه اكثر استعمالا قوله وهو
ما اول الخ اي ما صح ان يؤول ان لم يؤول وقوله ما اول جنس
يتناول نحو صه فانه يؤول بمصدر معرفة ان لم ينون ونكرة
ان نون والفعل المضاف اليه ونحو هو من اعدلوا هو اقرب
للتقوى ويخرج بقوله مع صلته بمصدر لانها مؤولة لا مع شيء
يليها واورد على الحد همزة التسوية واجيب بان المراد بصلته
ما يسمى عند النحاة صلة وما بعد همزة التسوية لا يسمى صلة والجواب
بان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع الهمزة بدليل ان الانذار

لا استفهام فيه وفيها استفهام لا يخفى ما فيه واورد ان العلم بالصلة
متاخر عن العلم بالموصول فيلزم الدور واجيب بان المراد الصلة
اللغوية اي ما اتصل به وبانه تعريف لفظي واحترز بقوله ولم يحتج
الخ عن الذي الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذي خاضوا
اذا قيل التقدير كالخوض الذي خاضوه ويظهر من هذا انه ليس
المراد التاويل السبكي بل التفسير والمراد انه يقال دخل
ضمير المصدر وغير ذلك مما مر يفيد ان عدم الاحتياج الى العائد
لا ينفي صحة تعلق العائد به والمراد الثاني لا الاول وكان الاولى
التعبير بما يقتضيه وان الظاهر ان المؤول بالمصدر الصلة
فقط لا هو مصحوبا بصلته قوله وهو ان اي بفتح الهمزة
وتشديد النون ويتوصل بمعموليها وتؤول بمصدر خبرها مضافا
الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا ذاهب بلغني ذهاب زيد
وكذا بلغني انك في الدار اي استقرارك فيها لان الخبر في الحقيقة
هو المحذوف وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك
فان يا النسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التا افادت معنى
المصدر نحو الفروسية وقال المص يقدر بالكون وحكم المخففة
من الثقيلة حكم المشددة قوله وان اي المفتوحة الهمزة
الساكنة النون الناصبة للمضارع لا المخففة ولا المفسرة ولا
الزايدة وتوصل بفعل متصرف ولو امرا فانظر المغني قوله وما
وتوصل بفعل متصرف غير امر والاكثر ما يكون ماضيا ولا يشترط
ان يكون عاما نحو عجبني ما صنعت لا خاصا نحو ما جلست
بزيد قوله تعالى بما رحبت خلافا للسهيلي وشذ وصلها بليس
في قوله اليس اميري في الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر

وتوصل

وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفا للجمهور واستدل لهم
بقوله كما دماؤكم تشفي من الكلب فان الحكم على ما هذه بالمصدرية
اولى من جعلها كافة لانها تكون مع صلتها في موضع جر فلم يخرج
شيء عما هو له بخلاف ما اذا جعلت كافة ولان ما المصدرية تنوب
عن الظرف الزماني وهو يوصل بالجملتين مضافا اليهما فاذا
وصلت بالجملتين كان في ذلك اعطاؤها حكم ما هي مناسبة له حيث
انها نابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جوازه في
غيرها قوله وكي وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظا او تقديرا
قوله ولو قال في التسهيل وصلتها بفعل منفي نحو وددت لو لم تقم
قال المص وقد اختار ابن مالك ان ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ
ذلك في لو فينبغي ان يقيد ومراده انها لم توصل باسمية نصه
لانها قد وقع بعدها ان وصلتها نحو لو انهم بادون في الاعراب
وقد قيل ان موضع ان وصلتها رفع بالابتدا والخبر محذوف فقد
وصلت بالاسمية هنا على هذا الذي قوله وهو ما افتقر الخ اي ما
احتاج دايما الى جملة تكون له يفتقر الى عايد قوله نص اي تخصيص
بمعنى وضعي لا بقرينة مقابله قوله الذي اصله عند البصريين
لذي زيدت اللام لئلا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة
لان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كانت زنة وزنة الصفات
جاز ان تكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكلت ذو بمعنى
صاحب جاز ان تكون صفة بخلاف ساير الموصولات وفي الذي
والتي خمس لغات منها ثبوت اليا مشددة جارية بوجوه
الاعراب كما في التصريح وظاهره انها تعرب على هذه اللغة وبذلك
صرح الجزولي وهو مشكل لوجود المقتضي لبنايهما وليس التشديد

موجبا له كما قاله الرضي **قوله** للمفرد وان دل على جماعة كالفريق والجمع والركب
كذا قيل وانما يأتي لو اريد بالمفرد اللفظ لا الواحد كما هو الظاهر
قوله للمفرد العالم وقع في عبارة بعضهم للمفرد المذكر العالم ولا يخفى
انه بعد التعيين بالمذكر المستحيل اتصافه به تعالى لا فرق بين التعبير
بالعالم والعاقل ويكون الكلام في استعمال اللفظ في الحادث فعدول
الش الى قوله للمفرد حسن لوجهين لسلامته من اطلاق المذكر
على الله تعالى وليكون للتعبير بالعالم فائدة **قوله** والاصح انهما
مبنيان يجي فيه ما تقدم في ذان وتان **قوله** لما مر من ان شرط
التثنية قبول التنكير ومر ما فيه **قوله** وكلامه في الاوضح الخ مر ما
فيه **قوله** على بصيرة اي نفس شديدة الابصار او على تبصر
قوله ولجمع المذكر اي لجماعته **قوله** باليا مطلقا اي ملتبسا باليا حال
كونه مطلقا عن التقييد بحالتي الجر والنصب اي في احواله كلها
لبنايه عند اكثر العرب على الفتح **قوله** نحن اللذون صدر بيت
للعقيلي عجزه يوم النخيل غارة ملحاحا اللذون خبر نحن
وصبحوا جعلوا والصباحا مفعول اول ويوم النخيل موضع
بالشام وغارة مفعول ثان وانما كتب اللذون على هذه اللغة
بلامين دون لغة من الزمه اليا لانه حالة بنايه شبيه بالحرف
واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه
بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا حال البنا
لئلا يرى حرف التعريف او شبيهه فيما هو شبيه بالحرف واظهروه
حال الاعراب لالغا شبه الاعراب لكن المقرر في علم الرسم لان لام
التعريف تحذف من الموصول الا في الذي خاصة فتثبت
فيه فرقا بينه وبين الجمع **قوله** لعدم مجيئه على سنن الجمع

ظاهره

180 ظاهره ان اللذان واللتان جاءا على سنن المثناة لفظا ومعنى وبذلك
صرح في التصريح وانما يظهر ذلك على القول بانهما تثنيتا الذ
والت لا الذي والتي والا فلم يأتيا على سننها لفظا اذ القياس
اللذيان واللتيان **قوله** كذا قيل قايله ابن مالك وهو معارض
كما قال الدماميني لمنعه كون العالمين جمع العالم ويرد عليه
في الجلين ان المفرد يختص بالعاقل بخ الجمع وان غلب العاقل على
غيره فجمع الجمع جمع العقلا كما قاله ابن مالك نفسه في باب النعت
فان قيل فلم لم يعرب ح قلت لانه ذلك لا يخرجه عن مخالفته
سنن الجموع لان شانها ان لا يكون الواحد اعم في نفسه منها
حتى يحتاج لمخصص او نحوه عند جمعه وعلل بعضهم كونه
اسم جمع لا جمعا واطلاق الجمع عليه لغوي لا اصطلاحي بان
الجمع يستدعي سبق التنكير والذي معرفة بصلتها وهي لا تفارق
وبان الجمع من علامات الاعراب والموصولات مبنية لاحظ لها
فيه ويرد عليه بان اللذان واللتان من المثنى اتفاقا والمثنى
كالجمع فيما ذكر ولا يمكن ان يقال نظير ما مر لا مانع من تقدير
التنكير بان يقدر عدم عهدية الصلة لان المثنى والجمع هنا
من المعارف فيلزم ان الصلة قدر عدم عهديتها ثم اعيد
عهديتها وهو بعيد لا فائدة فيه **قوله** وحذف النون لغة قال
الرضي وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال قومي اللذو
بعكاظ ومن الذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم
ونحوه فيجوز في هذا البيت ان يكون مفرد او صفة به مقدر مفرد اللفظ
مجموع المعنى اي وان الجمع الذي كقوله كمثل الذي استوقد نارا
اي الجمع الذي فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى

فيها

ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد العايد اليه قوله وكذا
حذف ال منه كما قرئ صراط الذين وفي التسهيل انها تحذف ايضا
من الذي واللذان والتي واللتان واللواتي وثار عم ابو حيان فانه
لم يذكر شاهدا الجمع ذلك ولا ينبغي القياس في مثله قوله الالي تكتب
بغير واو بخلاف الموصولة قوله ايضا اي كالجمع المذكر وليس
في كلامه ما يدل على الحصر فلا ينافي ان الجمع المؤنث ثلاثة عشر
جمعا وان يرد والمراد الجمع اللغوي لا الصناعي قوله وقد تحذف
اي اليا احترازا بالكسرة قوله وقد يتعارض الذاي يقع كل منهما
مكان الاخري ويتعين المراد منهما عود الضمير اليهما من الصلة
قوله محي حبها صدر بيت لمجنون ليلي عجزه وحلت مكانا
لم يكن حل من قبل والشاهد في الاولي حيث اوقعه موقع
اللاتي بدليل عود ضمير المؤنث عليها وحل اما مبني للمفعول
ونايب فاعله مستتر فيه او مبني للفاعل ومن فاعله اي لم
يكن حل فيه من قبلها قوله فما اباونا الاء ما بمعني ليس وبا من
جر والبا زايدة والضمير في منه راجع للمهد وحي والشاهد
في اللاي حيث اوقعه موقع الالي قوله بمعني الجميع حال مما
بعده اي حال كونه ملتبسا بمعني كل واحد من الصيغ المذكورة
لكونه موضوعا له قوله للعالم بكسر اللام عدل عن التعبير بالعا
لان من تطلق على الله كقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق
ومن عنده علم الكتاب ولا يوصف الباري تعالى بالعقل
لعدم الاذن لايهامه ولهذا يقسمون العقلا الى ثلاثة انواع
فقط الملايكة والانس والجن ولهذا يعلم ان الكتاب العزيز
وردبا طلاق المبهمات عليه فلا حاجة لما تكلفه الحفيد او ك

حاشية

قوله ذا اي الموصولة صوابه اسم الاشارة

181

حاشية المختصر من الاستدلال له بما في بعض الروايات قوله وقد تاتي لغيره
في ثلاث مسايل هي فيها مجاز لا تستعملها الهلفي عزما وصفت له الاولى
من مجاز الاستعارة والاخريين من مجاز التغليب قوله ان ينزل الخ
هذا التنزيل اعم من ان يكون من المتكلم او من غيره وحقيقة
المسئلة انه متى نسب الى المسمي شيء في ذلك الكلام شانه ان لا ينسب
نفيا او اثباتا الا الى العقلا اجري عليه حكم العاقل ولا مدخل في
تعيين المعتقد لذلك فيه قوله فصل بمن اي الموصولة ومِن بكسر
الميم قوله فمنهم من يمشي على بطنه انما لم يذكر ومنهم من يمشي على
رجلين لانه اجتمع مع العالم كالادمي فيما وقعت عليه من وقد
تقدم وكان ينبغي ان يذكر قوله ومنهم من يمشي على اربع لانه مثل
من يمشي على بطنه والغرض التمثيل فلا ينافي ذلك احتمال ان من
فيهما نكرة موصوفة بالجملة بعدها قوله وهو موضوع لغير العالم
ذهب جماعة الى انها تطلق على من يعقل بلا شرط وادعى ابن
خروف انه مذهب س وفي التلويح كون ما لغير العقلا قول بعض
ايمة اللغة والاكثرون على انه للعقلا وغيرهم قوله وقد تاتي له مع العالم
لو قال وقد تاتي للعالم مع غيره كان جيدا فان الذي يحتاج الى الاعتذار
عنه اطلاقها على العالم واطلاقها على غيره على اصلها وقد تقدم
فالاختلاط انما كان سببا في اطلاقها على العالم قال في الفواكه الجنية
والظاهر ان هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز انتهى اقول
بل الظاهر ان هذا من مجاز التغليب والظاهر ايضا انه يصح
استعمال من هنا نظرا للعاقل ويكون ايضا من مجاز التغليب
قال في الطافية وعند الاختلاط خير منه نطق في انه يجي منهما بما
اتفق فاما ان يغلب الاكثر او الاشرف ويدل على ذلك استعمال

من في المسئلة الثانية من المسايل الثلاث السابقة وبه يعلم ما في
قول الزمخشري عند قوله تعالى ولله يسجد ما في السموات وما في الارض
فان قلت فهلا جيء بمن تغليبا للعقلاء قلت لو جيء بمن لم يكن فيه
دليل على ارادة غير العقلاء بل كان متناولهم خاصة فجيء بما هو
صالح للعقلاء ولغيرهم ارادة للعموم **قوله** وللمبهم امره الى استعمال
في هذا والذي بعده حقيقة ولا يجوز استعمال من فيهما لانهما
ليسا من اماكن استعمالها كما هو ظاهر وقوله لا يدري ما هو اي
لا تعرف انسانيته وعدم انسانيته وكذا لو عرف انسانيته
واستبهم عن حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه اني نذرت لك
ما في بطني محررا يعني ان الظاهر ان يقال بدل وللمبهم امره
ولما لا يكون للمتكلم التفات الا اليه من حيث هو فيجعله متعلق
الحكم من غير اعتبار وصف زايد ليتناول نحو لما خلقت بيدي
فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود
له عاقلا **قوله** وللانواع من يعقل عبارة غيره ولصفات من
يعقل وفيه نظر كما في التصريح قال في شرح الجمل اي انكحوا الانواع
الطيب لكم اي الابكار او الثيب او الصغار او الكبار او الحراير
او الاما واعلم ان بعضهم زاد كونها لاحاد من يعقل واستدل
بقوله تعالى ولا انتم عابدون ما اعبد وعبر عن ذلك السهيلي
بقوله وتقع على من يعلم اذا اريد تعظيمه كقوله تعالى والسماء
وما بناها واجاب بان ما فيهما مصدرية ولا يرد في الاية الثانية
ضمير الفعل لاحتياجه الى من يرجع اليه لانه راجع الى الجمع المذكور
مثل ما ترك على ظهرها من دابة ومن اقسام المصدرية سبحان
ما سخركن لنا سبحان ما سبح الرعد بحمده لكنها ظرفية وحذف تنوين

سبحان

سبحان للعلمية او تقدير مضاف فان قيل ليس المراد التسبيح في هذه
المرة فقط قلنا انما معناه ما دام متصفا بذلك **قوله** الى معرفة
قال الرضي لتكون معرفة انتهى واستشكل على القول بان تعريف
الموصولات بصلتها وان ال فيما فيه ال زايدة واجيب بان ايا
محتاجة الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف اليه
وما يعرفه عينه وهو الصلة بخلاف بقية الموصولات فانها
تحتاج الى الثاني فقط وحاصله ان الموصولات ليس فيها ما
معناه شيء سوى اي فهي مفتقرة الى المضاف اليه ليوضح المعنى
نسبي
الذي وقعت عليه بالنظر الى جنسه ومفتقرة الى الصلة لتوضحه
بالنظر الى شخصه وهذا من غرايب العربية ان اسما يحتاج الى
فهـ
اسما يحتاج لمعرفتين
معرفتين ولكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعضهم القياس
يقتضي جواز اضافة اي الى نكرة لان تعريفها لحصوله بالصلة بل
لبيان الجنس التي هي بعض منه لحصوله بالنكرة فكانهم ارادوا التزام
كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ كي لا يضاف ما اريد به
التعريف الى ما هو نكرة فيحصل تدافع في الظاهر فان قلت
يلزم من تعريفها بالصلة تعريف جنسها فانه اذا تشخص معنا
ها
علم جنسه قلت ممنوع فان الفرد قد يتشخص ببعض صفاته
مع الجهل بجنسه الا ترى انك قد تشاهد شخصا متميزا عندك
ببعض الصفات ولا تعرف من اي جنس هو فعلم هذا اذا جعلت
الصفة المميزة صلة عرفته مع الجهل بجنسه **قوله** خلافا للبصري
المنقول عن البصريين انه لا يشترط التقدم بل يجوز عندهم
ان يتقدم العامل وان يتاخر نحو اكرم ايهم جاء وايهم جاء اكرم
قوله فلم تجز الصلة الى اذ ادعى ابن السراج ان الصلة لاحت له وان مراده

بقوله اي كذا خلقت انها جعلت على العموم والابهام وجرى على الوضع
بالخلق مجازا والمضارع مناسب لها بخلاف الماضي فهو معنى
الجواب الذي بعده قوله واجاب عنه الخ اجاب ابن الباذش ايضا
بان ايا موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل
الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فانهما
محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت
معه اي الموضوعة على الابهام ورد الجواب بانه لا اختلاف في الابهامين
ولا تعلق لاحدهما بالاخر قوله تعرب في ثلاث منها هو مذهب
س وذهب الخليل ويونس والكوفيون الى اعرابها مطلقا قال
ابن الناظم فاعربت اي دون اخواتها لان شبهها بالحروف في
الافتقار الى الجملة معارض بلزوم الاضافة في المعنى فبقيت
على مقتضى الاصل في الاسماء انتهى اي من الاعراب قال العزيزي
وفي هذا اشارة الى تحقيق نفيس لما تلقيناه من الاشياخ
من ان محل قول ائمة الاصول المانع مقدم على المقتضي اذا لم يتقدم
المقتضي والا فالمقتضي مقدم لسلامته من المانع انتهى
وكان المراد بالمقتضي المتقدم هنا الاسمية ولزوم الاضافة
قوله وتبنى في الرابعة قال الزجاج ما تبين لي ان س غلط الا في
موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف
يقول ببنائها اذا اضيفت قال الشهاب القاسمي قد يفرق بانها
عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج لدلالة الاضافة لفظا
على الاحتياج والاحتياج الظاهر اشد تاثيرا من الخفي اي
فهو اظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم الاحتياج
اليه اقوى من الاحتياج اليه مع وجوده لوجود دافع ضرره

الاحتياج

183

الاحتياج في الثاني دون الاول لانا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج
لوجود المحتاج اليه بل الاحتياج اليه ثابت قطعا مع وجوده
ويزيد بظهور احتياجه اليه فليتامل الحق لا يخفى ان هذا يقتضي
بناءها حيث اضيفت مطلقا والغرض حكمة تخصيص بنائها
بما اذا اضيفت وحذف صدر صلتها فظهر ما ذكر قول بعضهم
انما بنيت في الحالة هذه لانها كالمنقطعة عن الاضافة لفظا
وفيه مع قيام موجب البناء وهو الافتقار الى جملة اما لفظا
فلقيام ما هي مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر الصلة
لكون ما بعده في اللفظ غير صالح للوصل لانه مفرد واما معنى
فلانه لا ينوى المضاف اليه الا عند فقده من اللفظ وهو موجود
قوله تشبيها بالغايات لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه
كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف قوله
وبها رد على ثعلب اي بالاية والبيت لانها لو لم تكن فيهما موصولة
لكانت استفهامية اذ لا يصلح هنا غيرهما ويمنع من استفهاميتها
في الاية ان ننزع ليس بفعل قلبي حتى يعلق وانما هي موصولة
وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا والجملة
صلة ويمنع من استفهاميتها في البيت رفعها بعد الجار لان
حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له
الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولة وله ان يقول
هي استفهامية مرفوعة على الحكاية بقول محذوف نعتا للمجرور
بقلي محذوفا ايضا اي سلم على شخص مقول فيه اي في طلبه
ايهم افضل كما قيل في ما ليلي بنائم صاحبه واعلم انه كما رد بالاية
والبيت على ثعلب رد على الخليل ويونس حيث ذهبا الى ان ايا

فيهما استفهامية معربة ثم قال الخليل مفعول ننزعن في الاية
محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم ايهم اشد
ويرد كانه لا يجوز ان يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير
الذي يقال فيه الفاسق وقال يونس الجملة ثم معلق ننزعن عن
العمل لتضمن الاستفهام ورد بما مر لكن نقل الرضي انه يجوز التعليق
في غير افعال القلوب نحو اضرب او اقتل ايهم افضل وقال انه ليس
بشيء لان المعلق يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب
او اقتل لا يكون جملة والمعلق انما استعمل لو يكون لام الابتدا
او اي نحو اضرب او اقتل لا يكون جملة اذ لا معنى لها على وجه
الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده ويبطل مذهبهما
جميعا قوله فسلم على ايهم افضل في رواية من رواه بضم ايهم
لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار
على معمول صلته قوله والمذهب الجمهور ان اللام من الموصول
اسم موضوع براسه وفي الكشاف عند قوله تعالى كمثل الذي
استوقد نارا ان ال في الصفات بمعنى الذي وانه لكثرة الاستعمال
متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا
تارة اليا وحدها وتارة اليا والكسرة وتارة اقتصروا على ال
قال الرضي والاولى ان يقال ان اللام الموصولة غير لام الذي
لان لام الذي زايدة بخلاف اللام الموصولة وقال لان حق
الاعراب ان يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية
في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكاينة
بمعنى غير انتهى وبذلك اجاب عن المازني لكونها موصولة
حرفيا والاخفش لكونها حرف تعريف بان العامل يتخطاها

الي

الي ما بعدها ولا موضع لها ولو كانت اسما لكان لها موضع قيل
ويشكل على ذلك ان ال اسم مركب يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك
معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك
غير معرب ولا تخلص من ذلك الا بان يدعى ان اللام تنزلت مع الوصف
منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسما واحدا معربا بحسب العوامل
وفي الرضي اشارة اليه بقي ان كون الكلمة على صورة الحرف لا يقتضي
نقل اعرابها الى ما بعدها بل بناوها وكونها في محل اعراب وقول ابن
مالك مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول في اخر الصلة لانه
شبيها منه بنسبة عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة
والجملة لا تتاثر بالعوامل فلما كانت صلة ال مفردا جي بالاعراب فيه
على مقتضى الدليل لعدم المانع مردود بان حق الاعراب ان يدور
على الموصول وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعرا ب
في اي الموصولة وفي اللذان واللتان واللذون على راي اعرابهن
قوله في وصف اي مع وصف قوله كاسمي الفاعل والمفعول اي
المراد بهما الحدوث فان اريد بهما الثبوت كالمومن والصايم كانت
ال الداخلة عليهما حرف تعريف كما في المطول وقال لان كلام صاحبي
الكشاف والمفتاح يفصح عنه في غير ما موضع اقول عند ارادة
الثبوت خرجا عن كونهما اسمي فاعل ومفعول وصارا صفة
مشبهة كما يعلم من حد اسمي الفاعل والمفعول وحد الصفة
المشبهة وتفصيل المقام يطلب من رسالتنا الموضوعة في ذلك قوله
كالابطح والاجرع معنى الابطح في الاصل ذات ما ثبت لها البطح
6 ثم صار مختصا بالمسيل الواسع الذي فيه دقاق الحصا والاجرع معناه
في الاصل ذات ما ثبت لها الجرع ثم صار مختصا بالارض المستوية

قوله ويشكل على ذلك ان ال اسم ما ذهب اليه المازني والاخفش من انها لو كانت اسما لكان لها موضع الخ

قوله وقول ابن مالك الخ مبتدا وقوله بعد مردود الخ خبره

خبر مقدم — مبتدا موخر

ذات الرحل التي لا تنبت شيئا قوله بدليل عود الضمير الخ اي والضمير
بالاستقراء انما يعود على الاسماء وقول الماتن في يرجع الى الموصوف
المقدر مردود بان لحذف الموصوف مظانا لا يحذف في غيرها
الا ضرورة وليس هذا منها وبان حذف الموصوف لو جاز مع
تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل اولى لان حذف المنكر اكثر
قوله لما مر اي من عود الضمير عليها قوله ولانها لا يؤول الخ اي ولو
كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها بالمصدر عملا بالاستقرا
واللازم باطل قوله لعدم تقدم الخ اي لعدم جواز ذلك ولو كانت
حرف تعريف لجاز ورد ايضا القول بانها حرف تعريف بدخولها
على المضارع نحو الترضى والتجدع قوله ولجواز عطف الفعل
الخ نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به ان المصدقين والمصدقات واقرضوا
وفيه انه يجوز عطف الفعل على اسم يشبهه وان لم تكن ال
وبالعكس كما قال في الخلاصة واعطف على اسم الخ واشد لوالم
بما من جملته فالق الاصباح وجعل الليل سكنا قوله وابطل لو
كانت حرف تعريف الخ اجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان
اسم الفاعل لا يعمل مع ال قوله من لا يزال الخ صدر بيت عجزه فهو
حري بعيشة ذات سعة والشاهد فيه ظاهر اي الذي معه ومن
مبتدا او خبره فهو حري ودخلت الفا لتضمن المبتدا معنى الشرط
وحري بفتح الحا المهملة وكسر الرا فهو جدير بعيشة واسعة واعلم
انه ينبغي بل يجب تقدير متعلق الظرف اسما ويستثنى ذلك من
قولهم ان الظرف اذا وقع صلة قدر بالفعل لا بالاسم قوله من
القوم الخ صدر بيت عجزه لهم دانت رقاب بني معد والشاهد
فيه ظاهر حيث وصل فيه اللام بالجملة الاسمية لان الرسول مبتدا

ومنهم

ومنهم خبره اي من القوم الذين رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ولهم بدل من القوم
وقيل اللام من الذين مبقاة والباقي محذوف للضرورة قوله
ضرورة فيه ان اللام دخلت على الاسمية في غير الشعر على ما حكي
الفراء ان رجلا اقبل فقال آخر ها هو ذا فقال السامع نعم الها
هو ذا قوله ما انت بالحكم الخ صدر بيت للفرزدق عجزه ولا الاصيل
ولا ذي الراي والجدل والشاهد فيه ظاهر حيث ادخل اللام على
ترضى وهو مضارع تنبيه قال الدماميني في حاشية المغني ان
الجماعة اطلقوا القول بان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وينبغي
ان يستثنى من ذلك الجملة التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك
لا يكون الا للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بان ذلك يجوز
في السعة قليلا ان كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الاخفش
وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل الاعراب
لوقوعها موقع المفرد وتعقبه الشمني بقوله لا نسلم ان كل جملة
واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب وانما ذلك للواقعة موقع
المفرد بالاصالة والموقع بعد ال ليس للمفرد بطريق الاصالة لانهم
قالوا ان صلة ال فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل بمعنى الماضي ولو
سلم فانما ذلك للواقعة موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو
صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية من ال فانها
لما كانت في صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية
كما في الا بمعنى غير انتهى المراد منه وعليه فاذا قلت جاء الضارب
يضرب وهو واضح ويلزم على كلام الدماميني وقوع الجملة غير
مراد بها لفظها فاعلا وذلك ممتنع ويؤخذ مما قرره الشمني
ان صلة ال اذا كانت وصفا جملة في المعنى وبه صرح صاحب

الشاهد في قوله نعم الها هو

فع صلة ال لا محل لها من الاعراب

الضارب فالفاعل اسم الضارب وبعض ما بعده في محل رفع كما نبه عليه

ميه

يؤخذ مما تقرر

المنفصل وتبعه السعد في المطول في بحث تقديم المسند اليه
لكن رد ذلك السخاوي في شرح المفصل وتعقبه الشهاب ابن
ابن قاسم في حواشي ابن الناظم ان الوصف من شبه الجملة وعلي كل
فهنا بلغة للجملة وشبهها في قولهم صلة ال الوصف الصريح وصلة
غيرها جملة او شبهها باعتبار اللفظ فتفطن قوله علي المختار
في تفسير الضرورة وهو انه ما لا يوجد الا في الشعر كان للشاعر
عنه مندوحة او لم يكن بخلاف ما اذا فسرت بما لا مندوحة
للشاعر لتمكن قائل البيت المذكور ان يقول المرضي حكومته
وانما كان المختار التفسير الاول لان الثاني يكاد يسد باب الضرورة
اذ كل ما يدعى انه ضرورة يمكن ان يدعى تمكن الشاعر من تغييره
لكن يلزم تحكم الشاعر جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود
بها ولا يخفى ما فيه قوله خاصة اي موصوليتها خاصا بطيء لانهم
الذين يستعملونها كذلك وطيء كعلي وزنا وسيدا ابو قبيلة من اليمن
قوله من العرب الخ احترز به عمن تشبه بطيء من المولدين قوله
وبئري الخ الحفر معروف والطي بناء البئر بالحجارة والشاهد في
ذو حيث جاءت موصولة بمعنى التي اي التي حفرتها والتي
طويتها وزعم ابن عصفور انه ذكر البئر علي معنى القليب
قوله والمشهور عندهم افرادها الخ اي في كل الاحوال ويظهر
المعنى بالعائد فعدها من المشترك باعتبار المشهور قوله
ومنهم من يعربها الخ تشبيها بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم
ان هذه منقولة منها لاشتراكهما في التوصل الى الوصف بهما
قوله بل حرفين صوابه بل حرفان قوله انما يكون في الآخر فيظهر هذا
مع قولهم الجزء الاول من بعلبك بني لانه وسط الكلمة الا ان يقال

ضرورة الآخر وسطا بطريق العروض لا بناء في البناء قوله فحسبي الخ تقدم
نظير تقدم الكلام عليه ايجو
باب المعرب والمبني
الكلام عليه قوله واشكل الخ يمكن الجواب بما اسلفناه في الاسماء
الستة وبان الافتقار الى جملة عارض لزومها للاضافة في المعنى
بعض اهله خوو
فبنيت علي مقتضى الاصل في الاسماء وهو الاعراب قوله ومنهم من
يعرفهما ويعربهما صريح في ان تعريف ذو الطائية تعريف ذو بمعنى
صاحب خاص بحالة الاعراب ومثله في الرضي لكن كلام ابن مالك
وشراحه يدل علي ان التعريف يجري علي البناء ايضا ويوافقهم نسخ
الجامع الصحيحة من قوله ومنهم من يعرفهما ويعربهما ثم الظاهر
علي التعريف والاعراب تنوين المفرد وجمع المؤنث ونصبه بالكسرة
اذ لا مقتضي لسقوط التنوين وان سقط في ذي بمعنى صاحب
للاضافة اذ لا اضافة هنا الا ان سلم ان ذو الطائية ملازمة
للاضافة معنى ثم الظاهر ان كلا من التثنية وجمع المذكر يختم
بالنون فيقال ذوان وذوين وذواتان وذواتين وذوون
وذوين وانه علي لغة التعريف والبناء يكون كل من التثنية
وجمع المذكر معربا وان كان المفرد مبنيا وجمع الذي مبنيا
لان اعراب الجمع هنا حملا علي جمع ذو بمعنى صاحب قوله فحكى
العموم الخ اي بقوله ومنه يستعمل ذو للجميع قوله بعدما اي
واقعا بعدها قوله علي الاصح فان مقابلة الاصح في ذا كونها
للاشارة فلما دخلت عليها ما وهي في غاية الابهام جردتها
عن معنى الاشارة وجذبتها الى الابهام فجعلت موصولة
ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل وليس فيها الابهام
الذي في ما قوله وقصيدة الخ الشاهد فيه لما ظهر حيث استعمل
من ذا بمعنى الذي اي من الذي قالها قوله امنت الخ عجز بيت

صدره عدس ما لعباد عليك امارة وعدس ان كان اسما للبغل
فهو منادى حذف منه حرف النداء وان كان زجرا للبغل فلا محل
له من الاعراب وامارة بكسر الهمزة اي حكم مبتدا خبره ما لعباد
واحتجوا ايضا بقوله ثم انتم هؤلاء تقتلون وبقوله وما تلك
بيمينك واجيب بان جملة تقتلون حال وكذا بيمينك وجوز
ابن عصفور تعلق بيمينك باعني محذوفا ولا ينبغي ان
يعول عليه لان اعني متعد بنفسه لا بالبا قوله ولا حجة فيه
لان الظاهر ان ذا اسم اشارة بدليل دخول ها التنبيه عليه
مبتدا وطليق خبر وتحملين حال من ضميره والتقدير وهذا
طليق محمولا لك او خبرا اول وطليق خبر ثان وهو الظاهر لان
طليق صفة مشبهة وبعضهم منع تقديم الحال على عاملها
اذا كان صفة مشبهة هذا وقد قال المص في حواشي الالفية وهذا
يعني ما قيل في تخريج البيت وان ذا للاشارة لا يمشي لان
الطليق المحمول هو البغل فكيف يقول هذا او يشير
به الى نفسه لا اظن احدا يقول ذلك ولا يفوه به ولو ان يقول
الذي كتب هذا الكتاب عرف ما يكتب ويكون ذلك الكتاب
خطه انتهى وفي شرح الالفية للجلال الاسيوطي وقال السراج
البلقيني يجوز ان يكون مما حذف فيه الموصول من غرائب
يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذي تحملين على حد
قوله فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل رفق ولا متقارب
اي ما الذي نلتم قال ولم ار احدا خرجه انتهى اقول نص في
المغني على ان حذف الموصول الاسمي مذهب الكوفيين وان
ابن مالك تابعهم لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على

موصول

موصول آخر وانت خبير بان المقصود تخريج البيت على طريق البصريين
قوله بل جميع اسماء الاشارة الخ قد قدمنا انهم احتجوا بما ظاهره مجيء
هؤلاء وتلك من الموصولات قوله وابلغ من ذلك الخ من الموصولات
عندهم ايضا الاسماء المضافة نحو بدار مية بالعلياء فالسند فالعلياء
صلة لدار مية والنكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته وضربته
صلة لرجل قال ابو حيان ولينظر على مذهبهم في الاسماء المذكورة
هل هي مبنية او معربة وعلى الاعراب يشكل بان سبب البنا
موجود مع عدم المعارض قوله الا على الاستفهام فيه ان الالغا
لا ينحصر في الاستفهام فقد ذكر الدماميني ان لها حين الالغا
معنيان احدهما الاستفهام والثاني ان يكون المجموع اسما واحدا
موصولا او نكرة موصوفة وعليه بيت الكتاب دعي ماذا علمت
سأتقيه فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم قال السيرافي
وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى
شيء لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات وقد يقال
عدم ذكر الشيء له لقلته حتى قيل انه لا يوجد الا في الشعر قوله
لا يعمل فيه متقدم بذلك رد ابن عصفور كون ماذا في قوله
دعي ماذا علمت مفعولا لدعي بناء على انها للاستفهام لكن صرح
بعضهم بان ماذا من بين ادوات الاستفهام مخصوصة بجواز
عمل ما قبلها فيها وقد ذكر ابن مالك هذه المسئلة في توضيحه
واستشهد عليها بقول عائشة رضي الله عنها في حديث
الافك اقول ماذا وقول بعض الصحابة رضي الله عنهم
فلان ماذا اكن بهذا على تقدير تسليمه لا يصلح في البيت لان
المعنى ليس عليه قوله فذا غير ملغاة لانه بدل من ما وهو

قوله لعمرك انت الذي [illegible] الداعي للكوفيين على جعل الذي في هذا البيت اسم موصول لانه لا يصح الاخبار به عن انت [illegible] جعل اسما معربا [illegible] حذف مضاف اي انت صاحب البيت ونحوه وجوز [illegible] اي انت الذي [illegible] لان [illegible]

الا جملة كلية بعض النسخ من ضبط اجمل التفصيل وافاد به الى العلم كما ينبغي جميع

كانت ملغاة لانه حج بدل من من ذا لانه
مبتدا وذا او صلته جر قوله
منصوب علي انه مفعول مقدم قوله مع دخول الجار الخ اي لتوسطها
في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان الاستفهام
اذا دخل عليها الجار حذفت الفها لتطرفها فرقا بينها وبين
الموصولة نحو عما يتسألون لان الصلة والموصول كالاسم الواحد
الامانة كما ورد في صحيح مسلم واقول يرد الخرج من سقط لحذف
الالف مع كون ما تركبته مع ذا قوله وكذا ان كانت للاشارة الخ تلخيص
ما ذكره الش ان ماذا لها ثلاث استعمالات وبقي عليه رابع
وهو احد قسمي الاول وهو ان يكون اسما واحدا موصولا وقد
ذكرناه وتفصيل ذلك يطلب من المغني وحواشيه قوله لانها
حج تدخل علي المفرد اي وهو لا يكون صلة لغير ال قال الناصر
اللقاني لا يخفي ان ذا مشتركة بين الاشارة والموصولة وقد نص
الاصوليون علي اطلاقه المشترك علي معنييه معا حقيقة
علي الصحيح فاشتراط ان لا يكون ذا للاشارة انما ينبني علي
المرجوح اذ لا استحالة في اجتماع معرفين علي شيء واحد
باعتبارين مختلفين القول الاشتراك المذكور ملتبس مبنيا
علي ما ذكر بل ان الموصولة توصل بالجملة وما بعد الاشارة مفرد
كما يوخذ من كلام الش قوله وشرطها الخ قال ابن مالك في شرح
الكافية ولا يوصل بجملة لا يجهل معناها احد نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه قوله خبرية الخ يجب ان يكون مضمون الصلة
حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية
لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قوله واني لراجم
نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها ففي اضمار

القول

القول اي التي اقول لعلي او الصلة جملة ازورها وخبر لعل محذوف
كذا في المغني في بحث الجملة المعترضة وقال في حواشي الالفية وقوله
قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها عندي كقولهم ان جئتني
لاكرمنك اعني انه في نية التقديم في قوله لاكرمنك وما قبله وهو
ان جئتني علي تقدير حذف شيء مدلول عليه بالموخر واصله قبل التي
ازورها ولكنه قدم الترجيح واما تقدير القول فلا يذوقه عاقل
وتقع القسمية صلة نحو وان منكم لمن ليبطئن فهي مستثناة
من الانشائية وقيل الصلة جملة الجواب وهي خبرية وجملة القسم
وان كانت انشائية فلم تذكر لذاتها بل لتقوية ما بعدها
وتاكيده ويستثني من الخبرية التعجبية بناء علي انها خبرية فلا
يوصل لها لانه عرض فيها معني يناقض الصلة لان التعجب
انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة
من التبيين والتوضيح قوله وهي المحتملة الخ مر في بحث الكلام
ما يتعلق به قوله فيحسن ابهامها الا يخفي ان المبهمة ضد المفصلة
والمجهولة ضد المعهودة فاستشكل المبهمة من المعهودة ليس علي
ما ينبغي اذ المبهمة معلومة للمخاطب علي سبيل الاجمال ولو
من الكلام الذي قبل الموصول فالوجه ان يقول معهودة
مفصلة الا في مقام الخ فان قيل الموصول معرفة معهودة للمخا طب
باعتبار الصلة فلا ابهام قلنا ذلك بالنظر الي اصل الوضع
لكن قد يعدل عنه كما في المعرف بلام العهد الذهني قيل
وردت ايضا غير معهودة في غير ذلك كقوله تعالي واتقوا النار م
التي وقودها الناس والحجارة وكون النار توقد بالناس والحجارة
غير معلوم عندهم وقد يجاب باحتمال انه تقدم لهم سماع بذلك

من اهل الكتاب او من النبي صلى الله عليه وسلم او سمعوه قبل هذه
الاية من اية التحريم قوله فلا يقال جاء الذي لكنه الا ولا جاء الذي
حتى ابوه قايم لان فيه استعمال حتى من غير تقدم مغيا وقس على
ذلك [illegible] في الدار [illegible] [illegible] الخبر المعطوف وجهه
[illegible] ما اشبهه قوله غالبا من غير
الغالب ما اشار اليه بقوله وقد يخلفه الظاهر وبقوله واجاز
ابن الصايغ الخ قوله طبق الموصول المراد بالمطابقة ما يشمل مطابقة
اللفظ والمعنى حيث يجوز الامران او يتعين احدهما على ما ياتي
قوله ليربطها بالموصول لان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق
بالموصول هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر
نايب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه
بنايبه وذلك النايب هو الضمير ولو لم يذكر في الصلة لبقي الحكم
اجنبيا لان الجمل مستقلة بانفسها قوله وقد يخلفه الظاهر
ليس هذا تكرارا مع قوله اول الباب او خلفه بان المراد بالخلف
العايد هو الاسم الظاهر اذ لم يستفد من ذلك قلة وجود الخلف
قوله سعاد الذي اضناك حب سعاد واعراضها عنك استمر وزاد
ومثله وانت الذي في رحمة الله اطمع قال بعضهم وسبوه
لا يجيز هذا في خبر المبتدا فاحريه ان لا يجيزه في الصلة قوله
ولابد للموصول من الصلة اي ملفوظة او منوية بدليل قوله
ويجوز حذفها الا وانما افتقر الموصول اليها ليتعرف بالعهد
الذي فيها كما مر قوله ومن تاخرها عنه الخ فلا يجوز تقدمها
ولا شيء من اجزايها على الموصول لان الموصول كصدر الصلة
والصلة كعجزها فحقيق ان يتصلا ولا تتقدم الصلة ولا شيء

يتعلق بها واما وكانوا فيه من الزاهدين اي انهم كانوا من القايلين
اني لكما لمن الناصحين وانا على ذلكم من الشاهدين فحرف الجر في ذلك
وامثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة والتقدير مثلا
زاهدين فيه من الزاهدين لا اعني من الزاهدين كما يقول
المبرد لان اعني لا يتعدى بحرف الجر وهل من الزاهدين صفة
لزاهدين موكدة كما تقول عالم من العلما او صفة مبينة اي زاهدين
بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا في الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون
عريقا في الزهد بحيث يعد في الزاهدين اذا عدوا او يكون خبرا
ثانيا كل محتمل وذهب ابن الحاجب في الامالي الى ان الظرف في ذلك
كله متعلق بنفس الصلة لان ال لما كانت صورتها صورة الحرف
المنزل جزا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزا التي لا يمتنع التقدم
فيها ولهذا فارقت غيرها بجعل صلتها الوصف الصريح ليكون
معها كالاسم الواحد قوله ولهذا يسمى ناقصا لاجل ان الصلة من كمال
الخ قوله ولا يجوز الفصل بينها وبينه بفاصل وكذا بينها وبين
معمولها وبين بعض الصلة وبعض والمراد فاصل اجنبي
ومنه تابع الموصول وما استثني منه بخلاف غيره كمعمول الصلة
فيجوز الفصل به نحو الذي اياه ضربت ومثله الجملة الاعتراضية
كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا لانها تفيد الكلام تقوية
فليست كالاجنبي وشذ الفصل بالاجنبي كقوله وابغض
من وضعت الى فيه لساني معشر عنهم اذود فالى متعلق بابغض
وقد فصل به بين الصلة ومعمولها وهو لساني وفيه وهو
اجنبي من وضعت الذي هو صلة وما عملت فيه لتعلقه
بالمضاف الى الموصول وهو ابغض والاصل تاخيره بعد لساني

اي وابعض من وصفت فيه لساني الي معشر و يستثني من الموصول
ال فلا تفصل من صلتها ولا بغير اجنبي كالموصول الحرفي قوله (الحرف)
ويجوز حذفها الاعبارة التسهيل وقد يحذف ما علم من موصول
غير الالف واللام ومن صلة غيرها انتهى وفيها استثناء الالف
واللام من الموصول وصلتها من الصلة واشتراط الدليل لحذف
الموصول كالصلة وعبارة الشرح لا تفيد هذين الامرين ثم ان
هذا مذهب الكوفيين والبغداديين والاخفش ومذهبا البصريين
المنع وما ورد مخصوص بالشعر واما قوله تعالى امنا بالذي انزل
الينا وانزل اليكم فانزل اليكم معطوف على الصلة المتقدمة والموصول
واحد ولا يكون المنزل كتابا واحدا لان المراد كل مكتوب والالف
واللام في الكتاب للجنس لا للعهد هذا ومراده بالجواز مقابل
الامتناع فيصدق بالوجوب فقد التزم حذف الصلة مع اللتيا
معطوفا عليها التي اذا قصد الدواهي ليفيد حذفها ان الداهية
الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد لا يمكن شرحه فلذا انزلتا
على ابهامهما بغير صلة مبينة قوله جار في العائد وجهان
تستثني منه ال فيلزم في ضميرها اعتبار المعنى كما في الجامع
كالضارب والضاربان والضاربون لانهم لما انزلوا صلتها
منزلة الموصول في الاعراب نزلوها منزلته في المعنى
والمراد بالعائد ما يعود الى الموصول المذكور سواء كان
هو العائد اصطلاحا او كان غيره ولا يختص هذا الحكم
بالموصول بل كل شيء له لفظ ومعنى مخالفان يجوز رعاية
لفظه ورعاية معناه نحو كم وكاين ومن وما الشرطيتين واعلم
انه قد يجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى قال في الجامع فتقديم

مراعاة اللفظ نحو بلى من اسلم وجهه الاية اولى من تاخيرها نحو لانت
الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به انتهى اي فراعي معنى الذي فقال
كنت بالخطاب ثم لفظه فقال به بالغيبة وفي التمثيل بالبيت
نظر لانه ليس موصولا مشتركا كما هو موضوع المسئلة فالاولى
التمثيل بنحو قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث
ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا اولئك لهم عذاب
مهين واذا تتلى عليه اياتنا وبه يعلم ما في قول العالم العراقي ولم يجئ
في القران المراعاة بالحمل على المعنى الا في موضع واحد وهو قوله
تعالى وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم
على ازواجنا فانث خالصة حملا على معنى ما ثم راعى اللفظ فذكر
وقال محرم انتهى وقد يقال كلام العراقي فيما اذا لم يكن الا مراعاة
لفظ ومعنى مرة واحدة وهنا روعي اللفظ اولا في يشتري
ثم المعنى في اولئك ثم اللفظ في عليه ففي الحقيقة المتقدم مراعاة
اللفظ تامل وفي التسهيل ما يدل لذلك وعبارته ويعتبر
المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك
انتهى وفي شرحه للدماميني والرضي ما ينبغي مراجعته قوله
ولا يقال من سالك اذ لو لم تلحق علامة التانيث مع ارادة المونث
حصل الالباس بالمذكر فان قيل الالباس بالمفرد موجود لو قيل
فيما سلف يستمع فهلا روعي رفعه اجيب بان في الاية ما يدل
على المراد كما يظهر بالتامل في سياقها فلا لبس قوله او قبح نحو من
هي الخ لانه لو قيل من هي احمر امك او من هو احمر امك لزم التخالف
في جملة الصلة بالمذكر مع المونث وبالعكس ولو قيل من هو
احمر امك لزم تخالف الموصول وجزئه لان الصلة والموصول كشيء

واحد فظا نك ح اخرت عن موصول مذكر بمؤنث فظاهر اطلاقه انه
لا فرق في الوصف الواقع خبرا في جملة الصلة بين ان يكون مما لا يستوي
فيه المذكر والمونث او مما يستوي واجاز ابن السراج رعاية اللفظ
اذا كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو من هو محسن امك لان
محسنا شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ
خال من العلامة وهو مردود بانه قريب في القبح من قولنا من هي
احمر امك نعم قال في التسهيل ان حذف هي سهل التذكير فتقول
من محسن امك اذ ليس فيها من القبح ما في الذي قبلها قال
بعضهم وينبغي ان يجوز عنده من هي ظريف ومن هي كريم امك
لشبه ظريف وكريم بجريح بل يلزمه ان يجيز من هي احمر لشبهه
بمن هو افضل لكنه منعها واعلم ان المص في الجامع ذكر هذه
المسئلة في قاعدة اجتماع الحملين وجعلها مستثناة من جواز
اجتماعهما وضم اليها مسئلة اخرى واشار لصحة كلام ابن السراج
فقال ويمتنع اي من جواز اجتماع الحملين ما ادي الي مخالفة
الخبر الفعلي للمخبر عنه نحو من كانت يقومان اخواك بخلاف الا من
كان هو ذا والي ايقاع ما للمؤنث بالتامن وصف خاص بالمذكر
على المونث او بالعكس نحو من كانت احمر او شيخا جاريتك ومن كان
حمرا او عجوزا امك انتهى **قوله** سابق اي سابق على الضمير سواء
سبق على الموصول كما في البيت او لا كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله
ورسوله وتعمل صالحا فيمن انث تعمل وانما اختير مراعاة المعنى
هنا للحصر من الاعتقاد الذي قوي جانبه ولكن لم ينشأ عن
ترك مراعاته محذور فلم ينته الى رتبة الوجوب **قوله** كقوله واذ من
النسوان الا فان قوله من النسوان عاضد لمعنى التانيث في هي وبقال

هاج

هاج البيت بسي وكذا انتفي بح **قوله** ان كان فاعلا الخ فلا يجوز الحذف
في نحو جاء اللذان قاما ومررت بالتي ضربت بالمفعول ولا في نحو جاء الذي
القائم هو ولا في نحو جاء الذي ان عمرا هو ولا في نحو جاء الذي ما هو
منطلق ولا في نحو جاء اللذان كانا منطلقين لان الفاعل ونائبه
لا يحذفان وكون الضمير خبر مبتدا قليل ولا يكون في الكلام دليل
على ان خبر المبتدا هو المحذوف بل يحتمل على ان المحذوف هو المبتدا
لكثرة وقوعه ضميرا وحكم خبر الناسخ حكم خبر المبتدا واسم الناسخ
كالفاعل كذا قالوا برمتهم قال شيخنا العلامة انت خبير بان الفاعل
الحذف في مسايل فينبغي تقييد عدم حذف الضمير اذا كان
فاعلا بغيرها اخذا من التعليل وان اقتضى اطلاقهم خلافه
فيجوز جاء الذي ضرب زيد يحسن على انه مصدر مضاف الى المفعول
اي الذي ضربه زيد يحسن على انه مصدر مضاف الى المفعول اي
الذي ضربه زيد يحسنه كضرب زيد المضاف الي الفاعل وهو
الهاء العايدة على الموصول وزيد مفعول وحسن خبر فليحرر
قوله ان اخبر عنه بمفرد احترز به عن نحو جاء الذي هو يقوم او هو
في الدار او هو عندك فلا يجوز حذف الضمير مع ارادته لان
الخبر غير مفرد صالح لكونه صلة تامة فلم يكن فيما ابقى دليل
على ما الغي وقضية ذلك جواز الحذف اذا كان الخبر جملة لا تصلح
لان تكون صلة لعدم العايد وبه صرح بعضهم **قوله** ولم يكن بعد
نفي الخ احترز به عن نحو جاء الذي ما هو ما فروا الذي ما قايم الا هو
والذي انما في الدار هو والذي زيد وهو منطلقان والذي هو
وزيد منطلقان لان حذفه وحده في الاول من هذين يودي
الي بقاء العاطف بدون معطوف وهو قبيح ومع العاطف فيه

صورة الاخبار عن مفرد بمثنى وحذفه في الثاني يؤدي الى وقوع
حرف العطف صدرا ويشترط ايضا ان لا يكون بعد لولا نحو جاء
الذي لولا هو لقمت لان الخبر بعد لولا محذوف فلو حذف المبتدا
وقع الاجحاف قوله الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره
سوا تقدم المعمول على الخبر كالاية او تاخر نحو ما انا بالذي قايل
لك سوا وانما لم يشترطوا الطول في صلة اي لانها ملازمة
للاضافة لفظا ومعنى قايم مقام الطول قوله نحو وهو الذي في
السما اله اي لطول الصلة بالعطف وبالمعمول وانما احتيج الى
الاضمار في الاية لان المرفوع ان قدر فاعلا بالظرف فلا ضمير
البتة او مبتدا مخبرا بالظرف ضمير للمبتدا لا للموصول قال في
الباب الثالث من المغنى ولا يحسن تقدير الظرف صلة والاله
بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله كذلك
لتضمنه الابدال من ضمير العايد بدمرتين وفيه بعد حتى قيل
بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه
التخلص من محذور فاما ان يكون هو موقعا فيما يحوج الى تاويل
فلا ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبرا
لئلا يلزم فساد المعنى ان استونف وخلو الصلة من عايد ان
عطف قوله فقليل شاذ كما قدم على قوله شاذ كفي وعبارة الجامع
ونحو مثلا ما بعوضة شاذ انتهت ومن ذلك قراة يحيى بن يعمر
تماما على الذي احسن بضم النون اي على الذي هو احسن دينا
واي مثاه وقيل الاية مما طالت فيه الصلة اي على الذي احسن
من غيره قوله لا سيما زيد بالرفع اي بناء على ان ما موصولة لا نكرة
موصوفة والاصل لا مثل الذي هو زيد لا مثل شي هو زيد قوله ان

كان

كان منفصلا لم يجز حذفه لان المنفصل قايم بنفسه فجرى مجرى الظاهر
وايضا لو حذف فاتت فايدة الانفصال من الدلالة على
الاختصاص والاهتمام قال في التصريح وانما حذف منفصلا من
من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان
تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدى الرتبة
في ضمير الغيبة وهو قليل انتهى وانت خبير بان هذا انما يصحح حكمه
لتقديره منفصلا لا لحذفه الا ان يقال مراده ان هذا المنفصل
في قوة المتصل لان المقام للاتصال وانما عدل عنه حقيقة ما ذكر
وهو امر لفظي فليتامل وهذا مبني على مسئلة هي ان المتصل
هل يمنع حذفه مطلقا او ان كان لغرض معنوي كالحصر في
قولك جا الذي لم اضرب الا اياه والخصوص بقولك جا الذي اياه
لم اضرب لان حذف الاول يستلزم حذف الا فيستوهم نفي الفعل
عن المذكور والمراد نفيه عن غيره والثاني مفوت للاختصاص
لان عند الحذف يتبادر الذهن في تقديره مؤخرا ظاهر التقليل
الاول الحكم وهو ظاهر اطلاقه التسهيل وشروحه والاوضح وظاهر
التعليل الثاني الثاني وبه صرح المص في الجامع فقال وهو اما
متصل او منفصل لغرض لفظي نحو فاكهين بما اتاهم ربهم انتهى
اي بالذي اياه ولا يقدر اتاهموه لما قال في التصريح فالفصل
في ذلك لدفع تنافر اللفظ وقبحه وصرح الرضي بان الممتنع حذفه
هو المنفصل بالا فقط قوله متعينا للربط كذا ذكره ابن عصفور
وغيره وهو احتراز عن نحو الذي ضربته في داره زيد فلا يجوز
حذف الضمير المنصوب ان يستغني عنه بالمجرور ولا يدري
حينئذ اهو المجرور ام غيره وبذلك علم ان محل الامتناع اذا لم

حذفه مع ملاحظة كونه رابطا التوقف المقصود بالكلام على ذلك فاندفع
ما لبعضهم في المقام وقول المص في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان
العايد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى ووجه
دفعه ان ملاحظة المجرور للربط بحسب الظاهر لا ينافي تعين
المنصوب باعتبار ما قصد من الكلام قوله وناصبه فعل تام او
وصف لان الضمير ح فضلة وخرج بالتام الناقص
نحو جا الذي ليس هو زيدا او كان زيدا وينبغي اعتبار
التمام في الوصف وخرج بالفعل والوصف ما ناصبه
حرف فلا يحذف لعدم فضليته ولعدم استقلال الحرف بدونه
ان لم يحذف معه وعدم ما يدل عليه ان حذف معه
ولا يشكل على ذلك تجويزهم في اين شركائي الذين كنتم تزعمون
ان يكون التقدير تزعمونهم انهم شركا لان الذي اعتمد بالحذف
المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف وان
شمل الجواز تبعا ولا يجوز مستقلا لحذف الفاعل تبعا للفعل
في زيدا ضربته هذا ولقايل حمل ما ذكر من الشروط اذا لم يكن [ان يدل]
العايد بعض معمول الصلة والا جاز حذفه مطلقا بلا
شرط نحو ابن الرجل الذي قلت انه [illegible] ياتي او نحوه
نص عليه ابن مالك وزاد بعضهم لجواز حذف المنصوب
شروطا منها ان يكون غير متعين فلا يجوز الحذف في نحو جا الذي
ضربته نفسه او زيدا قوله غير صلة ال العايد اليها نحو جا
الضارب زيد فلا يجوز حذفه لخفا موصوليتها والضمير
احد الدلايل عليها واحترز بقوله العايد اليها عما لو عاد
لموصول قبلها نحو جا الذي انا الضاربه فان العايد المنصوب

ليس عايدا لال بل للذي فلا يمتنع حذفه والعايد لال الضمير
المستتر في الوصف قوله المنصوب لا حاجة اليه لانه موضوع المسئلة
قوله ما عملت ايديهم مثال لما نصبه فعل قوله ما الله موليك
الخ مثال لما نصبه وصف غير صلة ال وهو صدر بيت عجزه فما لدى
غيره نفع ولا ضرر فما موصولة اسمي مبتدا خبره فضل والله
موليك صلة ما والعايد محذوف قوله واما قوله ما المستقر الخ جواب
عما يقال ان في هذا البيت حذف العايد المنصوب بوصف هو
صلة لال وتقرير الجواب ان البيت شاذ فلا يرد نقضا ونص البيت
ولو اتيح له صفو بلا كدر والمستقر بمعنى المستحق اسم ما ان
قدرت حجازية وخبرها المحمود واتيح بمعنى قدر والمعنى ليس
الذي استحقه الهوى محمود عواقبه ولو قدر له صفو خال من
الكدر قاله الحفيد ويمكن ان يقال لا حذف في البيت بان يقال
في مستقر ضمير مستتر فاعل به والهوى مفعول والمستقر
بمعنى المختبر قوله كثير لان الاصل في العمل للفعل فكثر تصرفه
في معموله بالحذف قوله كما توهمه عبارة الالفية توهم ايضا
التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة لال والذي هو صلتها
مع ان منصوب صلة ال لا يحذف وما ذكره الش من قلة حذف
المنصوب بغير صلة ال هو ما في الاوضح وكلام شيخ الاسلام
زكريا والسيوطي صريح في تسليم كثرة حذفه قوله وصفا عاملا
اي ناصبا للعايد تقديرا بان توجد فيه شروط العمل لان
اضافته ح كلا اضافة فالضمير في محل نصب فهو مثل المنصوب
في المعنى قوله ليس اسم مفعول لو قال بدله وليس نايبا عن
الفاعل كما عبر في المحترز كان اولى لان الوصف قد يكون اسم مفعول

مما يتعدى الى اثنين او ثلاثة ولا يكون المضاف اليه نائبا عن الفاعل
فلا يمتنع حذفه قوله فاقض ما انت قاض اي ما انت قاضيه ويجوز
عند الرضي ان يكون الاصل قاضيه اياه لانه انما يمتنع حذف المنفصل
الواقع بعد الا وقولهم متى تأتى الاتصال لا يعدل عنه الى
الانفصال محمول على الاستعمال بالفعل لا التقدير قال المصرح في
الحواشي وما هذه يحتمل ان تكون مصدرية اي اقض قضاءك
او مدة قضائك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا قوله ما الله
مانع اي ما الله مانعه قوله ان تعين الربط لانه لا بد بعد
حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جر بلا
مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره والا لما
حذف وان لم يتعين نحو الذي مررت بزيد اي مررت به وان
احتمل مررت له او معه ومذهب الكسائي في مثله التدريج
في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير
بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب س والاخفش
حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز
له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما
مع المجرور بها قوله وكان الموصول الخ ستاتي امثلتها على
الترتيب واعلم ان هذه شروط للحذف القياسي فلا يرد علينا ما
قالوه نحو ذلك الذي يبشر الله عباده حيث حذف الضمير المجرور
مع انتفاء جر الموصول لان الحذف فيه جائز غير قياسي وانما
كان جائزا لان الحرف متعين والحرف اذا كان متعينا جاز الحذف
سماعا لا قياسا كما قاله ابن مالك ونازعه ابو حيان بانهم انما
ذكروا ذلك في الجر لا الصلة فلا يذهب اليه الا بسماع ولا ينبغي

القياس

القياس وذهب يونس ومن تبعه الى ان الذي في الاية موصول
حرفي ولا حذف وانما كان حذفه عند الشروط المذكورة قياسا
لان الضمير عبارة عن الموصول والجار لهما من جهة المعنى
واحد فاذا حذف الجار مع المجرور كان في الكلام ما يدل عليهما
وما كان يدل عنهما قوله او المضاف للموصول اي لان المضاف
والمضاف اليه كالشيء الواحد ويحتمل ان المضاف للموصوف
بالموصول كذلك نحو مررت بغلام الرجل الذي مررت به ولان
المجرور نائب عن الفاعل والغرض عدم تداخل امثلة المنع
او الموصوف بالموصول انما اقيم الموصوف بالموصول مقامه لانه
نفسه في المعنى قوله معنى اي سواء تماثلا لفظا ومعنى او معنى
فقط نحو قوله فاصدع بما تؤمر وهو يصدق على نحو قولك انا
اشرب بالماء الذي شربت منه فان كلا من البا ومن للتبعيض
فيهما متماثلان معنى ومتعلقا وان اختلف لفظهما وقال
المرادي وان تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف فاشترط
المماثلة في اللفظ وكان الش لم يعتبره لان ظاهر كلامهم يخالفه
كيف وقد مثلوا بمثل فتح الآن مِنّا بالذي أنتَ بائح ومثل في
الالفية بمر بالذي مررت وجوز ط في الاول ان يكون مبنيا للفاعل
وان يكون مبنيا للمفعول قوله اي منه ولا يقدر يشربونه اذ
الذي يستقر شربا لهم لا يشرب به احد قوله لا تركنن الى قائله
كعب بن زهير والامر الغرار من القتل ويعمر بمهملات بوزن
ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من
باهلة قوله بالذي مررت به التمثيل به اولى من التمثيل بمر
ليكون اختلاف الجار معنى مستقلا بمنع الحذف فانه في مر ممتنع

لذلك قوله لان احد الحرفين للسببية اي والاخر للالصاق قوله او كان
محصورا لان حذفه حينئذ يفسد المعنى قوله او نايبا عن الفاعل لان نايب
الفاعل لا يحذف مع ان نايب الفاعل في المثال المذكور انما هو الجار
والمجرور قوله او حذفه ملبسا كرغبت الا فانه لو حذف لتبادر
الذهن ان المحذوف عنه قوله لم يجز الحذف اجاز ابن مالك في الكافية
حذف العايد المجرور بحرف جر بمثله عايد على الموصول نعته
الصلة كقوله لو ان ما عالجت فؤادها فقسا استليت به تلان
الجندل اي عالجت به وذكر غيره انه ضرورة قوله من حيث هو اي لا
من حيث كونه مجرورا اي سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
قوله فانها جامعة للشروط فيه ان من جملة شروط حذف
المنصوب ان يكون ناصبه فعلا او وصفا والمجرور ان يكون
الموصول او المضاف الى الموصول او الموصوف مجرورا بمثل ما جر به
العايد واعتذر بعضهم عن تركها بانه انما التزم ان يذكر
من الشروط ما هو خاص بهذا الباب وقد علم ان كل ما اوقع
في لبس امتنع حذفه وان نايب الفاعل كالفاعل في احكامه
ومنها امتناع حذفه وان الفضلة اذا حصرت امتنع حذفها
قوله اي تتم بها الفايدة اي بدون ملاحظة المتعلق والا فنحو
جاء الذي بك وجاء الذي امس من امثلة غير التامة تتم بهما
الفايدة اذا لوحظ ان التقدير حصل بك او استقر امس وقال
ابو حيان ضابط التمام ان يكون تعلقهما بالكون العام لحصول
به فايدة نحو زيد في الدار وزيد عندك قوله بما لا يكون كذلك
اي تاما فلا يقال مررت بالذي اليوم ولا بالذي في مكان لان
الصلة اتي بها ليحصل للمخاطب العلم بها المزيلة للابهام حتى

تحصل له البيان ولا يقع البيان بهما اذا كانا ناقصين قوله ويشبههما
من حصل وثبت ونحوهما مما سموه عاما او مطلقا بخلاف الخاص
نحو قام فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ما لم يعمل مثله في الموصول
نحو نزلنا الذي البارحة او في موصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل
البارحة وذهب بعض المتاخرين الى تقييد وجوب ذكر الخاص
بما اذا لم يقم الدليل عليه والا لم يجب ذكره كان يقال اعتكف زيد
في الجامع وعمرو في المسجد فتقول بل رايت الذي في المسجد وعمرو
الذي في الجامع وهو قياس ما ذكروه في خبر المبتدا قوله محذوفا
والمراد فاعلم المنتقل الى الظرف نحو جاء الذي عندك او في الدار
او ما لابسه فاعلم نحو جاء الذي عندك اخوه والذي في الدار ابوه
قوله لاطراده قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة
ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف
على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك
واطراده هذا قال الدماميني ينبغي ان يعلل المنع بان شرط
الحذف من الصلة ان لا يكون الباقي صالحا للوصل به وهو متخلف
في قولك جاء الذي في الدار ضرورة انك جعلت الجار والمجرور خبر
محذوف كنت قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل به اذ الجار والمجرور
يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس على هذا التقدير وهذا خير
من التعليل بقلة ذلك واطراد هذا قوله اي اداة التعريف اي
ال واداة التعريف تنصرف الى ال فهو في حكم المتميز فلا يقال
هذا الطلاق في محل التقييد قوله وشذ الخالفة الى حاصل
قوله ان ال بجملتها معرفة وان الهمزة زايدة لا اصلية وفي صحة
هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لان ال بجملتها معرف

الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زايدة
الا ان يجاب بان المنافي لوضع ال للتعريف كون الهمزة زايدة على
حرف التعريف لا زايدة في حرف التعريف بمعنى انها ليست حرفا
اصليا بدليل سقوطها ولذلك نظاير منها استفعل فانه
موضوع للطلب مع ان الهمزة والسين والتا فيه زوايد ومنها
لعل فانها موضوعة للترجيه مع ان لامها الاولى زايدة ومنها
العلم الذي قارنت ال وضعه فانها زايدة فيه قوله واستدل على صحته
بوجوه قال الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه
كثيرة مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظير احدها تصدير
زيادة فيما لا اهلية فيه للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة
مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك الثالث
افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك الرابع لزوم فتح همزة
وصل بلا سبب ولا نظير لذلك قال واحترزنا باللزوم ونفي السبب
من همزة ايمن في القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل وفتحها
لئلا ينتقل من كسر الى ضمتين دون حاجز حصين الخامس ان
المعروف الاستغنا بالحركة المنقولة الى الساكن عن الهمزة ولم يفعل
ذلك بلام التعريف الا شذوذا السادس انها لو كانت همزة لم تقطع
في قولهم يا الله ولا في قول بعضهم ا الله لافعلن قوله ونازعه
ابو حيان الخ وذلك لانه اعترض الاول بلحل فان اللام الاولى زايدة
وفي الثاني بانه لا يلزم شيئا انما يلزم من قال ان اداة التعريف وحدها
والثالث بانه مشترك الالزام لان عدم النظير يلزم على مذهب
الخليل لانه لا توجد همزة قطع التزم وصلها والرابع ان سبب فتحها
التخفيف لكثرة دورها والخامس بان اقرار الهمزة وحذفها مع اللام

طريقان

196 طريقان للعرب ليس احدهما شاذا وان كان الاقرار اشهر وقرا بهما ورش
واعتبرنا والسادس بان قطعها في هذين الموضعين ليس بحجة لقلة ذلك وانما
العمل بالاكثر قوله وضعت ساكنة الخ فان قيل ما فايدة وضع اللفظ
ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء
الكلام فالجواب حصول الخفة في اثنا التركيب بحذف الهمزة مع
سهولة الكلام قوله ورجحه ابن مالك في سبك المنظوم ورجح فيه
مخالفة الخليل وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا بخلاف ما رجحه في ساير
كتبه لانه قصد فيه تلخيص المفصل فاتى بما فيه من غير زيادة
ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتنبه لذلك قوله وهو ظاهر عبارته
هنا فيه ان كلام الناظم هنا مرتج في ذلك لقوله لا اللام وحدها
قوله فلا نظير الا تردم في لغة من ضم الميم وقيل لا نظير فيهما قوله
وتكون ال للعهد اي لتعريف ذي العهد اي الشي المعهود
في كلامه حذف مضافين قوله التي عهد مصحوبها اي
مسمى الاسم الذي صحبته قوله اما ذكرا وذلك بتقدم ذكره صريحا
كما مثل او كناية كما في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فال في الذكر
اشارة الى ما سبق كناية في رب اني نذرت لك ما في بطني محررا
قوله لتوهم انه غيره لان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى
غالبا فانظر المغني في الباب السادس قوله او ذهنا ادرج هذا
القسم اهل المعاني مع العهد الذكري تحت العهد الخارجي
وجعلوا الذهني ان تكون الاشارة باللام الى الحقيقة من
حيث وجودها في ضمن بعض الافراد ولعل هذا هو مراد
النحاة بالمعرف بلام الجنس الذي ذكروا في باب النعت انه
يجوز ان ينعت بالجمل الخبرية بدليل وصفهم له بانه نكرة معنى لا لفظا

ح
عطف مدلول مصحوبها اي

وعلى

ويحتمل ان تركهم له ههنا لذلك اعني كونه نكرة في المعني والكلام في
المعارف قوله اوحضورا ظاهر صنيعهم هنا ان مصحوب ال الحضورية
كغيره مما عرف بال في المرتبة الخامسة من التعريف ومقتضي ما
نقله المص في المغني في بحث ال وفي الباب الخامس في جواب
اشكال بتجويزهم في مررت بهذا الرجل كونه نعتا وبيانا والنعت
لايكون اعرف من المنعوت والبيان لايكون الا بالا عرف من ان
ال اذا جعلت للحضور فمصحوبها بيانا لان مصحوب ال الحضورية
اعرف من اسم الاشارة وان كانت للجنس فمصحوبها نعت فليحرر
فلم ار من تعرض لذلك قوله اوللجنس اي لتعريفه قوله وهي التي
لم يعهد مصحوبها اي مدلول مصحوبها اي مسمي الاسم الذي
صحبته قوله اي لاباعتبار شئ تفسير لقوله من حيث هي ولا
يخفي انه لايلزم من عدم اعتبار الشئ عدمه فصح حمل بعضهم
العهد الذهني با صطلاح المعاني فردا من تعريف الحقيقة
وتفصيل المقام ان المعرف بلام الجنس اي المشار به الي الطبيعة
والحقيقة قد يعتبر بواسطة القرينة وجوده اما في ضمن
بعض الافراد كما في العهد الذهني اوفي ضمن الكل كما في
الاستغراق فصارت الماهية مشروطة بشرط وقد لا يعتبر
الوجود فاما ان يعتبر عدم الوجود خارجا كما في قولنا الانسان
نوع اولا يعتبر الوجود والعدم اصلا كما في المعرفات فان
التعريف صادق علي الافراد كلا وبعضا قوله من المال فيه لحقيقة
ما صدق عليه ما ولو مثل بالرجل خير من المراة كان اظهر فان
الحقيقة لاوجود لها في الخارج قوله المعروفه اي لانه كل شئ
اسمه ما قول وهذه لاتخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نقض بنحو

قوله

قولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص اي ادخل سوقا
فان كلا لايخلف ال فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها
فرد مبهم وستعرف جوابه واعلم انه لا يصح الاستثنا من المعرف
بلام الحقيقة قطعا لان النظر فيه الي الحقيقة والماهية من حيث
هي لا الافراد حتي يخرج منها فرد او اكثر قوله اولاستغراق افراده
اي لتعريف الجنس الذي اريد به استغراق افراده بان اريد
هو في ضمن جميعها والمراد بالافراد المستغرقة فيما اذا كان
مصحوبها جمعا هو الاحاد لا المجموع علي ما شرح التلخيص
واستدل له بصحة جاني القوم او العلماء الا زيدا وامتناع جاني
كل جماعة من العلماء الا زيدا علي سبيل الاستثناء المتصل لكن
في التلويح في بحث الفاظ العام انه يصح الاستثناء في قولنا جاء
القوم الا زيدا مع انه لا يتناول كل فرد باعتبار ان معني المجموع
لا يتصور بدون كل فرد وبذلك قال السيد في حواشي التلويح في
بحث الاستثناء ومما يويد ذلك انه يصح الاستثناء في اسماء العدد
وفي قولنا الكلمة الثلاثة الا اسما مع ان المستثني جزء لا فرد فلا
يلزم ان تبطل الجمعية ويكون استغراق الجمع بمعني استغراق الفرد
قوله حقيقة حال من فاعل كل واعلم انه اذا افرد مصحوب ال
هذه فاعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره اولي من اعتبار معناه
فاعتبار اللفظ في النعت نحو والجار ذي القربي والجار الجنب
لا يصلاها الا الاشقي الذي كذب وتولي وقد يقال انه ان في ذلك
لتعريف الماهية فاعتبار المعني كما هلك الناس الدينار
الصفر والدرهم البيض كذا مثل به بعضهم وفيه نظر اذ ليس
المراد اهلك الناس كل دينار وكل درهم ولا دلالة في قوله

تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على ذلك لان
الطفل يستعمل باصل الوضع للجمع واعتبار اللفظ في نحو النعت
نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل انسان فاعتبر لفظ في الحال
الواقعة منه فافرد واما اعتبار المعنى فيه فكقوله تعالى يا ايها
الانسان انك كادح ثم قال التركيبين بفتح الباء على خطاب الانسان وبالضم
على خطاب الجنس فاعتبر المعنى واتى بضمير الجمع وان كان
مصحوبها مثنى نحو نعم الرجلان الزيدان او مجموعا كقوله تعالى قد
افلح المومنون لم يجر فيهما من نعت وغيره الا اعتبار اللفظ قوله
الا الذين امنوا قد بين الرضي ان المفرد المعرف بلام الاستغراق
يعم جميع المفرد والمثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فالمعنى
ان كل انسان لفي خسر في مساعيه وصرف عمره في مطالبه الا كل
واحد من الذين امنوا قوله او لاستغراق صفاته اي او لتعريف
الجنس الذي اريد به استغراق صفاته مبالغة في المدح او الذم
قوله وهي التي تخلفها كل مجازا اعترض بانه يصدق على الاستغراق
العرفي نحو جمع الامير الصاغة فان كلا تخلف الاداة فيه
بتجوز وليست لشمول الخصايص بل لشمول بعض ما يصلح له
اللفظ واجيب بان الاستغراق العرفي ان يراد كل فرد مما يتناوله
اللفظ بحسب اللغة فلم تخلف كلا في الاستغراق العرفي اللام مجازا
بل حقيقة وبان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تمييزه
عن شيء معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه وكانه تجويز
التعريف بالاعم عند الادبا قوله اي الجامع لصفات الرجال
الخ بيان لحاصل المعنى المراد لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله انت
كل رجل مبالغة ثم التمييز في انت الرجل علما ينافي ان ال

صح قوله اشاره
وليست ال موصولة بل
معرفة خلافا [illegible]

لخصايص

198

لخصايص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا وغيره
والمميز اذا كان هو خصايص الجنس العلم والكتابة وغيرهما
والتمييز نوع منه فالصواب ان ال في نحوه للجنس اي لها هيئة مبالغة
فيه قال في التلخيص في تعريفه المسند باللام وقد يقصد قصر
الجنس تحقيقا نحو زيد الامير او مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع
وقد يقال المراد انها لشمول خصايص الجنس باعتبار العنوان
الذي عبر به عن مصحوبها وما يتعلق به فان الجنة هي المأوى
وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلو لم تكن ال في المأوى
نايبة عن الضمير خلت الجملة الواقعة خبرا عن عايد المبتدا قوله
بغير الصلة نحو جا زيد الذي ضربت الظهر والبطن اي ظهره
وبطنه وكثير لم يتعرض لذلك فلا تقوم ال عنده فيهما مقام الضمير
واما قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه فلا يطرد
قوله وجوز الزمخشري الخ فانه قال في وعلم ادم الاسماء كلها اي
اسماء المسميات فحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلولا عليه
بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من مسمى وعوض عنه اللام كقوله
تعالى واشتعل الراس شيبا قال السعد انما احتاج الى هذا
الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه انبوني
باسماء هولاء ولم يجعل المحذوف مضافا اي مسميات الاسماء
لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر بعد التعليم ثم قال وقد
نفى ان تكون ال نايبة عن المضاف اليه في قوله تعالى فان الجحيم
هي المأوى فوجب ان يحمل كلامه هنا على ان الاصل اسماء المسميات
وان الاسماء اريد بها اسماء معروفة معهودة فاتى بالتعريف اللامي
نايبا مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف

اليه توفيقا بين كلاميه قوله وابو شامة نبا بنها الخفا فانه قال في قوله
بدأت ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي ولا يخفى ان ما اجازه
ابو شامة اجازه الزمخشري كما يقتضيه قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا لان الاصل راسي قوله وقد تكون ال زايدة المراد بالزايدة غير
المؤثرة للتعريف لا الصالحة للسقوط لانها قد تكون لازمة واللازمة
لا تصلح للسقوط لانها قد تكون لازمة والّا لازمة لا تصلح للسقوط
فاندفع بذلك قول الدماميني العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها
فهي كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال انه زايد قوله كاللات تحرزم
في التصريح بان اللات مخفف اللاتي بالتشديد اليا وهذا لمع قوله
انه علم مؤنث محل نظر ظاهر قوله ونحو ادخلوا الاول فالاول اعلم
انه ان قصد المتكلم به الاشارة الى الاول في علم المخاطبين ثم الاول
بعده في علمهما ايضا فاللام فيهما للعهد الذهني لا زايدة ثم لما
كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير اولوا ذلك بوصف نكرة يفيد
المراد وهو مترتبين ومر الكلام على اول في المبني على الضم قوله
لغة حميرية اي منسوبة الى حمير قبيلة باليمن وزعم بعضهم
ان ابدال اللام ميما مختصة بالاسما التي لا تدغم لام التعريف
في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف نحو رجل وناس قال المص ولعل
ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين
في قوله صلى الله عليه وسلم قوله ذاك خليلي الاذاك مبتدا خبره ليس الاسم
خليلي اي صاحبي وسَلِم هنا بكسر اللام وهي واحدة السلام وهي
الحجارة كما في الصحاح قوله اضافة محضة خرج ما اضافته لفظية
كضارب زيد الآن او غدا فانه لا يتعرف بالاضافة الى ما ذكر لان
اضافته في نية الانفصال قوله ولو بواسطة فيه خفا لان قولك

جاء

جاء غلام ابيك ليس الغلام مضافا الى الضمير ولا بواسطة وانما هو
مضاف الى المضمير بواسطة ياء بيني قوله كغير ومثل اي اذا اريد بهما
مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما لان صفات المخاطب المشتمل
هو عليها معلومة فاذا اريد كمالهما التخصص او ثبوت اضدادها
كلها تخصص فقد تتعين ومثلهما ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك
وسواك وشبههما وقال ابن بري اذا اضيفت غير الى معرفة لها ضد واحد
فقط تعرف عن الخصار حج فقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله
تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل والجواب انه على البدل لا الصفة
قوله وانما هو كالعلم يستثنى من ذلك المصدر المتقدم من ان وان
فانهم حكموا له بحكم الضمير كما في الباب الرابع من المغني واقتضى
كلامه انه في حكم الضمير سواء اضيف الى ضمير او غيره كما سينبه في باب
النواسخ فقولهم ان المضاف الى الضمير في مرتبة العلم وما اضيف الى
معرفة في رتبتها مخصوص بغير ذلك فتفطن له قوله والا لما صح نحو
مررت الى كذا في شرح الشذور ولك ان تقول لا دليل في ذلك لجواز
ان يكون صاحبك بدلا لا نعتا وقد ذكروا في باب النعت ان نحو بالرجل
صاحبك بدل فليكن هذا كذلك فليحرر قوله اذ الصفة لا تكون
اعرف من الموصوف وذلك لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو
اعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاده من
النعت ما يزداد به المخاطب معرفة وهذا انما هو على راي الجمهور
وصحح ابن مالك جواز نعت المعرفة بما هو اخص اي اعرف من
المنعوت نحو بالرجل هذا كما يجوز نعت النكرة بالاخص اي الاقل
شيوعا نحو رجل فصيح وايده بعضهم بقول ابن خروف توصف كل معرفة
بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور

لادليل عليه انتهى وح فلينظر ماوجه ان المضاف الي الضمير في رتبة
العلم عند هولاء فلم ينقل عنهم خلاف هنا قوله قال المص ويدل
على بطلانه الخ قد يقال مراده في رتبة ملحقة ان كان لها محل والا
فالمضاف اليها في رتبتها فلا يبطل ما قاله المص رحمه الله لان ذا
الاداة لا محل له فالمضاف اليه في رتبته وح فانما وصفه بما هو في
رتبته لا باعرف فتامله قوله كخذروف الخ الخذروف بالذال المعجمة
شيء يدوره الصبي وهو المراد بالوليد بخيط في يده فيسمع له دوي
كذا في الصحاح وذكر بعضهم انه خشبة مستطيلة فيها ثقب فيه
خيط وتدور تلك الخشبة بذلك الخيط باب المبتدا والخبر
قوله هو الاسم اي الصريح او المؤول ومنه تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه لانه على تقدير ان وقيل الفعل اذا اريد به مجرد الحدث
صح ان يسند اليه ويضاف اليه وهو اسم حكما فالاسم اعم من الحقيقي
والحكمي قوله المجرد من العوامل اللفظية اي لم يدخل عليه
مقتضى العمل فيه واللفظية صفة للعوامل اي المنسوبة الى
اللفظ نسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ او
الجزئيات الى الكليات فاللفظ بمعنى الملفوظ اي العوامل
المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل
بعض جزئياتها ولا يرد ان التجرد عن العوامل يقتضي
سبق وجودها ولم يوجد في المبتدا عامل لفظي قط لانه
بتسليم ذلك قد ينزل الامكان منزلة الوجود كضيق فم البير
واللام في العوامل للجنس فتبطل معنى الجمعية فلا يرد ان
التجرد نفي الوجود من حيث المعنى فيكون التقدير المبتدا
اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكل يوجب نفي العموم

لا عموم النفي ونفي العموم لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه الكل بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل
ووجود البعض على ان نفي العموم يحتمل شمول العدم والافتراق
ويتعين الاول بالدليل كما في ان الله لا يحب كل مختال فخور والدليل
هنا شهرة الاصطلاح هذا كله ان سلم ان التجرد بمعنى السلب
البسيط وقد يمنع بل هو سلبي كما وجه العدول اذ النسبة هنا ايجابية
واثبات التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد عامل على سبيل عموم النفي
او شبهه واورد على الحد اسم ان ولا النافية للجنس فانه يجوز رفع
صفته على المحل فهو مبتدا ولا يمكن الجواب في لا بانها بمنزلة الزائد
وان امكن في ان لان لا تغير المعنى قطعا وان لا تغيره وانما هي
مقوية له ولا يصح الجواب بان الصفة المرفوعة محمولة على محل المركب
من لا مع اسمها لا على الاسم وحده والمركب مجرد عن العوامل
لان المركب ليس باسم بل حرف مع اسم الا ان يدعى انه صار كالاسم
اذا كان مضافا ولا يصح دعوى التركيب هنا وابطل بعضهم اعتبار
كون المحل للمجموع بان القضية سالبة لا معدولة والوجه ان يجاب
بان كلا من اسم ان ولا باعتبار الرفع مجرد لان الحرف كالعدم باعتبار
وانما يعتد به اذا اعتبر النصب قوله او حكما كالداخل عليه عامل
زائد او شبهه من ذلك قول العرب ناهيك بزيد بناء على ان ناهيك
مبتدا زيدت فيه البا وناهيك خبر وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا
ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل ان يكون ناهيك
مبتدا وبزيد خبره ويحتمل ان البا متعلقة بمحذوف وهي مع مدخولها
خبر ناهيك اي ناهيك حاصل بزيد ومنه ذلك هل من خالق غير الله
يرزقكم فان خالق مبتدا خبره محذوف تقديره لكم ويرزقكم صفة

والحد لا كز يبفي الاعتراض على من
اجاز رفع صفة الاسم مع

لمخالفة لاجر لان هل لاتدخل على مبتدا خبره فعل فان قلت كيف يجوز
وصف الخالق غير الله بالرازقية قلت التوصيف هاهنا مجرد تصوير
للمنفي لاللاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض
ليعلم امتناعه وقال المحلي يرزقكم هو الخبر ولعل محل ما ذكر اذا كانت هل
مستعملة في الاستفهام **قوله** مخبرا عنه او وصفا اي حالا او معطوفا عليه
من الاسم بناء على مجيء الحال من الخبر او خبر الكائن المحذوفة من خلاف
المشهور واو للتقسيم والمراد ان المبتدا اما ذو خبر او ذو مرفوع يغني
عن الخبر فخرج نحو نزال لانه ليس واحدا منهما وكذا الاعداد المسرودة
وعلم منه عدم اشتراط التجرد في الوصف بخلاف صنيع الاوضح
فخرج من الحد نحو لاهية قلوبهم والمراد بالوصف ما يأتي والاولى
اسقاطه وان كان ذلك انما يطرد فيه لانه قد يأتي في غيره نحو لانولك
ان تفعل فانهم اعربوا نولك مبتدا وان تفعل فاعله اغني عن الخبر
ونحو غير قائم الزيدان الا ان يراد الوصف ولو بالتاويل ويدعي ان
المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد يقال انهم قالوا اقل رجل يقول
ذلك وجاز هذا لانه في معنى قل رجل فههنا لا وصف ولا فاعل بل
صفة النكرة بعده مغنية عن الخبر كما صرح به في التسهيل واشار لقول
اخر انها تجعل خبرا وقوله رافعا اي من حيث انه وصف فيخرج الحسن
وجهه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفي به لان الحسن قائم
مقام موصوفه وهو الشيء لكن رفعه له من حيث انه مبتدا
لا من حيث انه وصف على انه لا حاجة لذلك لان مرفوع الوصف
خبر لا يغني عنه وقوله لما انفصل اي لاسم مستقل غير مفتقر
للاتصال لغيره فخرج الضمير المتصل بانه لا يسد مسد الخبر
فلا يقال في اقائم زيد وقاعدان قاعدا مبتدا والضمير المستتر

فيه

فيه سد مسد الخبر قال المص في الحواشي خرج عن قوله ما انفصل حكاية المازني
اقائم اخواك ام قاعدان فقاعدان مبتدا لانه عطف بام المتصلة على
المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون
في الثواني ثم قال وقد يقال ان التقدير ام هما قاعدان وان المعطوف
الجملة انتهى والوجه انه مما اغني فيه فاعل المبتدا عن الخبر وان لم يكن
بارزا وتقييده بالبارز جري على الغالب او بناء على ان المراد البارز
ولو حكما والضمير المستتر في ما ذكر بمنزلة البارز لمكان التنازع
والعطف ودخل فيما انفصل الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولو
عبر بقوله لما استقل كان اظهر لئلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل
وذلك غير متعين اتفاقا بل صرح ابن الحاجب في الامالي بان
الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحكي الاجماع في ذلك لكن نسب
الي الوهم فقد ورد السماع بالجواز وقوله واغني اي ذلك المنفصل
عن الخبر احترازا من نحو اقائم ابواه زيد فقائم ليس مبتدا اذ لا يغني
مرفوعه وهو ابواه عن الخبر من جهة انه لا يحسن السكوت عليه
ضرورة التباسه بالضمير المفتقر الي زيد المعود عليه فيتعين
كون زيد في المثال المذكور مبتدا وقائم خبر مقدم عليه وابواه
مرفوع بقائم وفيه نظر اذ علم المرجع كما اذا جرى ذكر زيد
فقيل اقائم ابواه اذ هو بمنزلة اقائم ابو زيد وذلك يحسن
السكوت عليه قطعا والاغنا لا يستلزم ان يكون له خبر بالفعل
بل يكفي فيه انه يكون بواسطته وحصول التمام به استغني المبتدا
عن ان يكون له خبر والاستغنا بهذا المعنى صادق مع عدم الامكان
فاندفع انتقاد الدماميني في شرح التسهيل حيث قال انه
لم يكن لهذا المبتدا الخاص من خبر اصلا حتي الحذف وينفي عنه

غيره او بعد مسنده ولو تكلف له تقدير خبر لم يات اذ هو في المعنى
كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم نبه عليه كلاما وزعم بعضهم ان
خبر هذا الوصف محذوف ورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام بدونه
وزعم اخر انه الذي يليه قوله والخبر الجار ورد بانه يلزم الدور اذ الخبر حينئذ
متوقف على المبتدا والمبتدا متوقف على الخبر لان من تعريفه مخبرا
عنه وهو مشتق من الخبر واجيب بالمنع اذ المراد من الخبر
الاخبار اللغوي والتعريف صادق على نحو القائم جارية لحصول
الفائدة فيه باصل الوضع وعلى نحو شعري شعري لانه متاول
شعري الان شعري الذي تعهده وعلى خبر المبتدا الثاني
لحصول الفائدة به بحسب الاصل قبل ان يجعل جملة خبرا ولا يرد
ان الجملة الواقعة خبرا الاسناد فيها فلا تكون فيها الفائدة
التامة المرادة هنا ولا يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه
لانه خارج بالحصر المتبادر من التعريف وهو ان لا يكون لغيرها
مدخل فاندفع انه حصلت به الفائدة مع مبتدا وليس خبرا
بل الخبر الجملة بقي ان التعريف منتقض بنحو ذاهبة منه زيد جاريته
ذاهبة اذ لا يحصل به الفائدة وحده مع مبتدائه لاشتماله على
ضمير الغائب قوله لمن يرى انه اصل المرفوعات وممن يرى ذلك
ش ووجهه انه مبدو به في الكلام وانه لا يزول عن كونه مبتدا
وان تاخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل معمول
والفاعل معمول لا غير قوله نظرا الى انه اصلها بمعنى القول
بذلك للخليل ووجهه ان عامله لفظي وهو اقوى من عامل
المبتدا المعنوي وانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول
وليس المبتدا كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين

المعاني قوله لا يجري فايدة تعقبه الدماميني بان فايدته تظهر
في اولوية المقدر عند الاحتمال نحو اذا وجدنا ما يصلح لهما كما اذا
قيل من قام فيقول في جوابه زيد فانه يحتمل كونه مبتدا او كونه
فاعلا فحينئذ يترجح تقدير ما قيل انه اصل منهما اورد ان الترجيح
هنا بمطابقة السؤال فانه جملة اسمية واجاب بانه اسمية
في الصورة وفعلية في الحقيقة وبين ذلك وقد يقال لا مانع
من تعدد المرجح فكون الترجيح بالاسمية لا ينافي الترجيح بغيرها
فتدبر قوله لمن اعتقد عدم ايمانه اي كقول الشخص للمخاطب
الذي اعتقد عدم ايمانه القايل ما ذكر ولعل هذا مبني على مذهب من
يشترط في الكلام الفائدة الجديدة ولا يكتفي بالفائدة الوضعية
او المقصود بيان الكلام المقيد به لا مطلق الكلام قوله اسمها
الخ ابهم المص الرافع ليكون جاريا على كل الاقوال قوله وهو التجرد
الخ مر في رافع المضارع ما يتعلق بكون التجرد عاملا والمراد
للاسناد كما في الخبر كالوصف واسناد غيره اليه كالاسم وال في التجرد
للعهد اي التجرد المعلوم وهو تجرد الاسم عن العوامل اللفظية
حقيقة او حكما فدخل ابتدا المبتدا المقرون بالحرف الزايد
وما اشبهه وخرج تجرد المضارع وقيل انه تجرد للاسناد فهو الحفصي
ابتدا ولا يستلزم ذلك ان المضارع واقع مبتدا بقي ان التعريف
لا يتناول ابتدا المبتدا الذي لا خبر له ولا مرفوع يغني عن الخبر
نحو غير قايم الزيدان واقل رجل يقول ذلك الا زيد قوله وهو رافعه
به الخ جواب عما اعترض به على القول بان الرافع المبتدا واعترضه
ايضا ابن عصفور بان العامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم
معموله عليه والمبتدا يجوز تقديم الخبر عليه واجيب بان ذاك انما

يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه للفعل والحمل عليه وعمل المبتدا بطريق
الاصالة وبان المبتدا قد يرفع فاعلا نحو القايم ابوه ما حبك فلو كان
رافعا للخبر ادي الي اعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير
تبعية ولا نظير لذلك واجيب بان ذلك انما يمتنع اذا اتحدت
الجهة وهي هنا مختلفة لان طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر
قوله يعمل فيه عند مطابقة اي وان كان الفعل لا يعمل في الفعل
لكن يرد على هذا القياس انه غير متفق عليه قوله واعلم ان
الاصل في المبتدا ان يكون معرفة واما الخبر فالاصل تنكيره لانه
مسند فاشبه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير
اذ هما من عوارض الاسم ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه
مما يطرا او يحتاج الي علامة وهو التعريف ونفيناه على
الاصل وهو التنكير واما التعليل بانه مسند فينبغي ان
يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما
والذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الي
المسند اليه قوله والاخبار عن غير معين لا يفيد اي غالبا
واورد ان هذه العلة لا تقتضي خصوص التعريف بل ان يكون
معلوما بوجه ما بحيث يفيد الحكم عليه والكلام في مبتدا
اخبر عنه كما يدل الكلام اذ الوصف الرافع لمكتفى به لا ينفك
عن كونه نكرة قوله مخصوص بالحكم المتقدم عليه اورد انه يقتضي
ان يجوز الابتدا بالنكرة عند تقدم الخبر وان لم يكن مختصا واجاب
بانه اذا لم يكن في الخبر المتقدم تخصيص ينفر السامع من استماعه
ويستمر على انصرافه لان الاسم لم يوضع اصالة لينسب الي غيره
فلا يكون متعينا لان يكون حديثا عما بعده فيفوت المقصود

واما

واما الفعل فوضع اصالة لينسب الي غيره ولا يصلح لذلك فلا ينفر
السامع عند سماعه لعلمه بانه حديث عن الاتي بعده فينتظره
نحو بقرة تكلمت وحصاة سبحت فانه صحيح مع تقدم المبتدا النكرة
المحضة لان الحكم لما كان غريبا عادت النفس الي الاصغا فيحصل المقصود
خلافه قوله وهذا وهم الخ اعترض بان الحاكم هو المتكلم وهو عالم به
قطعا والجاهل انما هو السامع اذ هو الذي يختلف الحال بالنسبة
اليه في التعريف والتنكير قوله والفايدة تحصل ينبغي ان يكون
الشرط هو العلم بحصول الفايدة لا الحصول لتاخره عن الابتدا والشرط
مقارن قوله في الغالب ومن غير الغالب اذا لم يعلم كون رجل ما من
الرجال قايما في الدار فان الفايدة تحصل بقولك رجل قايم في
الدار ولا تخصص ولهذا قال ابن الدهان اذا حصلت الفايدة
جاز الاخبار سوا تخصص المحكوم عليه بشيء ام لا واستحسنه
الرضي وقال صاحب ط يجوز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل
بشيء واحد قوله الا اذا تخصصت اي تعينت وقد اشتركا
وانهما اعم من ان يكون التخصيص حقيقيا في النكرة الموصوفة
او حكميا كما في النكرة المقدم عليها حكمها قوله الي نيف وثلاثين
موضعا في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف
حتى يبلغ العقد الثاني وهو مشدد اليا وتخفف وهو واوي
العين من ناف ينوف قوله وذكر بعضهم الخ هو ابو حيان قال في
منظومته وكلما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم
وذكر المص في الشرح عقب ذلك قوله فليتامل ويحتمل ان مقصوده
التوصية على الاعتنا بذلك لما في رجوع كثير منها الي ذلك من الخفاء
وان يكون مقصوده النظر فيه لما فيه من التكلف والاول اوفق بجزمه

في المتن به واورد ان العموم ضد الخصوص فكيف يصح ان يقال حصل
بالتعميم تخصيص واجيب بانه ليس المعني بالعموم ما هو ضد الخصوص
وهو ان يجعل لبعض الجملة شيا ليس لسائر امثاله بل المراد به
قطع الاحتمالات وتقليلها فيه كما ينبي عنه قول الشارح الاتي فاشبهت
الخ ولا شك ان بذلك تنقطع الاحتمالات ويتعين ان المحكوم عليه كل
فرد قوله ان عم الخ اي بذاته كاسما الشرط والاستفهام او بغيره كالنكرة
في حيز النفي والاستفهام الانكاري وسوا كان العموم شموليا او بدليا
كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري ولا يلزم صحة الابتدا
بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لان عمومها متوهم لخلافه فيما ذكر
فانه نص قوله فاشبهت المعرف بال الجنسية عبارة التصريح الاستغرا
وهي اظهر لان الجنسية اعم فان قيل ما الفرق بين المبتدا المحلي
بلام الاستغراق والمبتدا العام الواقع في سياق النفي من حيث
ان الاول معرفة والثاني نكرة مع تساويهما في المعني قلت
الفرق من حيث الوضع فكل ما كان موضوعا لمعين فهو معرفة
وما لم يكن موضوعا لمعين فهو نكرة سوا تعين لعارض او لم يتعين
واللام وضعت للتعريف والنفي لم يوضع لذلك قوله ومنه االه
مع الله لعل وجه الفصل الاشارة الي الخلاف في نحو المثال لان
ابن الحاجب اشترط في الاستفهام المسوغ للابتدا ان يكون بالهمزة
المعادلة بام قوله ولعبد مومن قال المص في تذكرة الاولي جعل
المسوغ في ولعبد مومن لام الابتدا قوله لان الوصف الخ اقتضي المقام
جواز حيوان ادمي في الدار لان المبتدا موصوف وامتناع ادمي
في الدار لعدم الوصف ولا معني لذلك مع اتحاد معناهما واجاب
الدماميني الصفوي بنقل العلامة بان العرب اعتبروا التعريف والتخصيص لنكتة توجب في بعض

المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر اثرها فالفرق
بين ما ذكر لنا امر معنوي بل لقاعدة حكموا بها يظهر اثرها في موضع
اخر طردا للباب انتهي وفي التصريح ولا بد في هذه المسوغات من
مراعاة معني صحيح مقصود والا ورد عليه الظرف والمجرور عند
الناس درهم وفي الدينار رجل وعلي الموصوف رجل ذكر واضح وعلي
العامل عرب للماء نافع وغلام انسان موجود فهذه كلها لا تصلح
ان تكون امثلة لحصول الفايدة مع انها مشتملة علي المسوغات
المذكورة هذا الامر فتامله مع كلام الصفوي قوله ويحتمل ان يكون
من الاول اشارة الي كلام ابن الحاجب فانه جعل المسوغ في الاية
كون النكرة في معني العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة والحال
في بيان ذلك كما نقله الدماميني قوله كتبهن اي اوجبهن
يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والجر قوله في اليوم والليلة وهذا
اولي اذ يلزم علي الاول ان في اليوم متعلق بكتب والكتب
وهو الفرض سابق علي اليوم والليلة الا ان يجعل الجار والمجرور
علي هذا التقدير خبرا ثانيا قوله امر بمعروف صدقة التخصيص
فيه بالعمل اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر قوله رجيل جاءني ليس
فيه صفة مقدرة حتي يكون مما تقدم قوله ويقع الخبر مفردا
المراد به ما ليس بجملة بقرينة مقابلته بها فيشمل المثني والجمع
والمركب باقسامه والوصف مع مرفوعه وعرفه بعضهم بما لعوامل
الاسما تسلط علي لفظه عاريا من اضافة وشبهها او متلبسا
باحدهما نحو زيد منطلق وعمرو قايم ابوه وذكر ابن مالك ان قولك
قايم ابوه من هذا المثال ونحوه ليس بجملة عند المحققين ومر
بيانه في بحث الكلام بما لا مزيد عليه وقدم المفرد لانه الاصل في خبر

المبتدا لانه الخبر متحد بالمبتدا ذاتا ولا يتصور الاتحاد بلا تاويل
الا في المفرد قوله جامد فلا يتحمل ضمير المبتدا المراد بالجامد ما ليس
صفة تتضمن معنى فعل وحروفه نحو هذا زيد وهذا اسد مشيرا
الى السبع فاسد اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يوول بالمشتق لان
الجامد لا يصلح لتحمل الضمير الا على تاويله بالمشتق والجامد اذا
كان خبرا لا يحتاج الى ذلك لانه يكفي في صحة الاخبار كونه صادقا
على ما صدق عليه المبتدا وخالف الكسائي في ذلك فذهب
الى ان الجامد كله متحمل للضمير واستبعده ابن مالك اطلاقه
وقال الاشبه ان يكون حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى
ملازم لا ينفك عنه كالاقدام والقوة للاسد وهذا يرجع
للوفاق في المسئلة لانه ما قيد به معنى التاويل بالمشتق ونقل
ابنه هذا القول عن الكوفيين وسبقه الى ذلك صاحب البسيط
وزاد نقله عن الرماني قال ابو حيان وقد ورد بانه لو تحمل
ضمير الجاز العطف عليه موكدا فيقال هذا اخوك هو وزيد
كما تقول زيد قايم هو وعمرو قوله او مشتقا فيتحمله المراد
بالمشتق ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات كذا في شرح
الكافية لابن مالك وفي تعليق المص اراد بالجامد في هذا الباب
وباب النعت ما لم يوجد من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه
فتدخل اسما الزمان والمكان والالة وبالمشتق ما اخذ من
مصدر لذلك قال ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد
فلا يتحمل ضميرا نحو هذه البطحا وانما تحمل المشتق الضمير لانه
بمنزلة الفعل في المعنى فلا بد له من مرفوع به فاعل او نايب
فاعل اما ظاهر واما مضمر ولا يتحمل الا ضميرا واحدا وقيل ان

قدر

قدر خلفا من موصوف استتر فيه ضميران احدهما للمبتدا والاخر
للموصوف الذي صار خلفا عنه نحو زيد ضارب اي رجل ضارب
وان كان صلة ال ففيه ثلاث ضماير للمبتدا وللموصوف الذي صار
خلفا عنه ولال فاذا اكد قيل فيه زيد القايم نفسه نفسه نفسه
قوله ما لم يرفع ظاهرا اي لفظا نحو الزيدان قايم ابواهما او محلا نحو
الكافر مغضوب عليه اما اذا رفع ظاهرا فانه لا يرفع ضميرا قوله
او ضميرا بارزا فان رفع ضميرا بارزا لم يتحمل ضميرا نحو زيد ما قايم
الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقايم لا مبتدا اي بدلا منه ومنه ما
سياتي في قوله واجب ابراز المتحمل قوله [illegible] بفتح الميم محـ
الخبر الجاري الوصف على غير من هو له اي على مبتدا غير الاسم الذي
الخبر له مثاله ما التبس غلام زيد ضاربه هو اذا كانت الهاء
للغلام فان كانت لزيد فقد جرى الوصف على من هو له وانما
وجب الابراز اذا كان اللبس مامونا نحو غلام هند ضاربها
هو اجرا لهذا النوع من الخبر على سنن واحد وما ذكر من ابراز المتحمل
لا يابى على قول الرضي ان البارز تاكيد للمستتر اما اذا جرى الخبر
على من هو له فمستتر فيه وجوبا لان الابراز موضوع لكون الخبر
لغير من هو له فاذا وقع الابراز مع كون الخبر لمن هو له لم يفهم
منه الا كون الخبر لغير من هو له هذا حيث يتاتى الالباس اما
حيث لا يتاتى نحو زيد هند ضاربته هي فينبغي ابراز هي على
الفاعلية على ما اجازه ش في مررت برجل مكرمك هو من جواز
فاعلية هو وهذا تحرير المقام ومثل الوصف فيما ذكر الفعل
كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابن عقيل في شرحه
انه الحق وان قال الرضي واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب

تاكيد ضميره البسب او لم يلبسه انتهى لمخالفته للمنقول وانما
اقتصر على الوصف لان كلامه في الخبر المفرد وحكم المثنى اذا وقع
حالا او نعتا كحكمه اذا وقع خبرا قال ابو حيان الا في مسئلة واحدة
وهي مررت برجل حسن ابواه جميلين فجميلين صفة جارية
على رجل وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيهما بان يقال
جميلين هما وسوغ ذلك كونه عائدا على الابوين المضافين الى
ضميره فصار كانه قال مررت برجل حسن ابواه جميل ابواه ولك
ان تقول يتصور نظير ذلك في الخبر بان يقال زيد حسن ابواه
جميلان فليتامل قوله ويقع الخبر جملة لتضمنها الحكم المطلوب
من الخبر كتضمن المفرد له قال في المغني وهي عبارة عن الفعل
وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة
احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته
قائما وللدماميني في المقام ما ينبغي مراجعته وقضية اطلاقه
انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية او انشائية او قسمية
او مصدرة بأن او حرف تنفيس حتى يصح زيد اضربه وعلى ان
الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك خلافا لابن
الانباري حيث منع وقوع الطلبية خبرا لانها لا تحتمل الصدق
والكذب والخبر حقه ذلك ورد بان الخبر الذي حقه ذلك ما قابل
الانشاء لا خبر المبتدا بل هو ما اسند للمبتدا الا ترى انه يقع
مفردا اجماعا وهو لا يحتمل ذلك وقال ابن السراج اذا وقعت
خبرا فالقول قبلها مقدر وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله
وادعى في المطول ان تقدير القول تعسف ونازعه السيد
بما حاصله انك اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة

قايمة بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه
مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في
وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او
مقول في حقه لا على معنى الحكاية بل على معنى انه مستحق ان يقال
فيه فيستفاد من لفظة اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتدا معنى
اخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق
والكذب بحسب الاول اي طلب ضربه لا ينافي احتمالها بحسب المعنى
الثاني وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه
قال الرضي والاولى الجواز اذ لا منع وفي المغني ان المانع عنده
اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا
ليستا كجملتي الشرط والجزا لان الجملة الثانية ليست معمولة لشي من
الجملة الاولى واما كون جملة القسم انشائية ثم رد كلا من التعليلين
بما ينبغي الوقوف عليه فانظره في الباب الثالث قوله فيها رابط
الى انما احتاجت اليه لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد
جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط يربطها بالجزء الاخر قوله اسمية
كانت او فعلية تعريفهما لا يخفى على من له ادنى ممارسة قوله ويجوز
حذفه ان علم بقرينة واحترز به من نحو زيد الكرمة في داره
فلا يجوز الكرمة في داره ولا اكرمة في دار ومنه نحو الرغيف
اكلته منه وكان ينبغي ذكر هذا بعد الضمير لانه الذي يحذف قوله
ونصب بفعل الحسباني في كلامه مثال ما نصب بفعل ومثال
المنصوب بوصف الدرهم انا معطيك اي معطيكه ومثال المجرور
باسم الفاعل وما الله وافي منى انا عارف وافهم كلامه ان العائد
اذا كان مرفوعا لا يجوز حذفه سواء رفع بفعل نحو الزيدان قاما

او بغيره نحو زيد هو القايم او زيد القايم هو وبه صرح الرضي ويشمل هذا اسم كان المحذوفة او المذكورة نحو زيد ان كان قايما يقوم عمرو فلا يقول زيد ان قايما يقوم عمرو مثلا لانه انما يكثر حذف كان بعد ها وابقا الخبر هذا وفي المغني ما نصه محذوفا ومرفوعا اي قلنا هذا يربط به محذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا الا وافهم ايضا ان المجرور بحرفه تبعيض اذ الناس اذ ذاك من عز بز اي منهم والمجرور بحرف ظرفية ويوم نسا ويوم نسر اي فيه ومثال المجرور بالمسبوق المذكور ذكره الشارح فانظر حكمة التمثيل لاول الصور واخرها وافهم ان المجرور بحرف غير ذلك لا يحذف نحو زيد مررت به ووقع لابي البقا في قوله تعالى في سورة الاعراف والذين عملوا السيات ثم تابوا من بعدها وامنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ان الذين مبتدا وما بعدها خبر والعايد محذوف اي لغفور لهم ورحيم بهم ولم تدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور المذكورة واعلم ان في التسهيل بعد ان قال وقد الحذف الا قاد ما نصه وقد يحذف باجماع ان كان منصوبا به والمبتدا كل او شبهه في العموم والافتقار ويضعف ان كان المبتدا غير ذلك ونازعه الدماميني في الاجماع لكن صنيعه يقتضي ان حكم كل مغاير لما قبله فلا ينبغي ادراجه فيما صنع الشارح انه على كلام التسهيل ينظر ما مثال المنصوب بالفعل فقد مثله المرادي بثلاث كلهن قتلت عمدا وبقوله تعالى افحكم الجاهلية يبغون قال الدماميني وفيهما نظر لان كلا من المثالين شاذ ولم يحقق الا انه لم مثالا سالما من النظر فحرره

وان

وان الحذف في غير مسئلة كل وشبهها ضعيف وهو خلاف ما يفهمه قول الشارح ويجوز حذفه الخ **قوله** واقتصر هنا على اربعة الخامسة اعادة المبتدا بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له السادسة ان يعطف بفا السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس السابعة ان يعطف بالواو ومثل ذلك الثامنة شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسعة ال النايبة عن الضمير العاشرة كون الجملة نفس المبتدا في المعني **قوله** اي الخ صدر بيت تمامه فلا تك الا في الجلال منافسا والشاهد فيه ظاهر حيث حذف العايد المجرور لكونه قد جر بحرف سابق عليه مماثل للجار لفظا ومعنى واتحاد اسمهما **قوله** وهو الاصل في الربط اذ هو موضوع لمثل هذا الغرض قال في المغني قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل ربط وذلك في ثلاث مسايل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العايد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من يجعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان تصح المسئلة **قوله** ومن ثم يرتبط به الخ واما غيره فلا يرتبط به الا مذكور الان وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير **قوله** ولباس التقوى الخ اشارة الى رد قول ابن الحاجب ان المسئلة مخصوصة بما اذا كان المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد ثم التمثيل بالاية على قراءة الرفع وقرا نافع

فيه وجود الضمير من غير ربط

فلعله لما اعاد عامل الحسن لم يطابق الى الجملة كانه قال حسنه

وابن عامر والكسائي بالنصب نسقا على لباسا اي انزلنا لباسا وريا
وزينة وانزلنا ايضا لباس التقوى قوله بدل او عطف بيان اي
لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف
من المنعوت قوله اعادة المبتدا بلفظه اي ومعناه كما في الاوضح
قوله في مقام التهويل الخ اي فوضع الظاهر موضع المضمر لهذا
السبب وهو في معرض ذلك جائز قياسا وفي غيره يجوز عند س في
الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز
في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر
اذا كان ابو طاهر كنية زيد قوله التهويل اي التخويف قوله
والقارعة خبره الخ يجوز ان يكون القارعة مبتدا وما خبره تقدم عليه
لما فيه من معنى الاستفهام كانه قيل القارعة اي شيء هي قوله
والتفخيم عطف تفسير قوله ابهم من المبتدا اراد باعميته
منه صدقه عليه حتى لا ينافي قوله تعالى فأل في الرجل للجنس
ولما قرروه في باب نعم وبئس من ان أل في فاعلهما للجنس
دون الاستغراق قوله وهو مشتمل على كل افراده اي ما صدق عليه
قوله كالمشتري منه حيث قال كذا قاله الواو ويلزمه الخ قوله بما هو
مذكور فيه هو ان الرابط في المثال اعادة المبتدا بمعناه
بناء على انه من الروابط كما اجازه ابو الحسن مستدلا بقوله
تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع
اجر المصلحين واجيب بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف
على الذين يتقون الى غير ذلك وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس
للعهد لا للجنس وفي البيت اعادة المبتدا بلفظه وليس العموم
فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شيء انتهى قال

الدماميني

208

الدماميني ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق
قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد
صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد ما يطابق
هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط انتهى بقي انه قد يقال
العموم باعتبار انه ليس لاحد عنها صبر وفي العيني والشاهد
فيه حيث سد العموم ههنا مسد الضمير الراجع الى المبتدا لان
قوله فلا صبر انفى ان يكون لاحد صبر عنها وهو عام فصبره داخل
فيه هذا وفي التصريح والمطرد من هذه الروابط هو الضمير
لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج
اولئك واما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة
المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص س على ضعفه وهو مخصوص
بموضعين اما النسبة فهو غيره وثانيهما حيث قصد التهويل
والتعظيم واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال
وهند نعمت النساء ثم اورد البيت واجاب عنه وحاصل هذا انه
لا بد في هذه الروابط من مراعاة معنى صحيح مقصود وكان
المناسب لما ذكره في مسوغات الابتدا بالنكرة ان يقيد الربط بذلك
ثم يقول والا لورد على الربط بالاشارة كذا الخ فان ما سلكه هنا
يوهم ضعف الربط بما عدا الضمير واعلم انه قال في الجامع واعادة
المبتدا بلفظه الاصح انه ليس ضعيفا ولا خاصا بالشعر ولا بموضع
التفخيم نحو الحاقة ما الحاقة لا جار بيتم أمر زيد أمر زيد انتهى
قوله نفس المبتدا في المعنى المراد بالنفس ههنا ذات الشيء والمراد
بكون الجملة نفس المبتدا في المعنى انها وقعت خبرا عن مفرد
مدلوله جملة كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل فاندفع

اذ ان كان المراد انها نفسه بحسب المفهوم فلا يصح لعدم
الفايدة او الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل والحاصل ان حق
الخبر ان يكون صادقا على المبتدا على معنى ان ما يقال له المبتدا
يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو هو وهذا يقتضي اتحادهما
ذاتا وتغايرهما مفهوما فان تغاير الذات ينافي هو هو واتحاد
المفهوم يمنع اسناد احدهما الى الاخر فان الاسناد نسبة والنسبة
مستدعية للمنتسبين المستلزمة للاثنينية المنافية لاتحاد
المفهوم على انه يمكن اختيار الثاني وكون كل خبر كذلك ممنوع
اذ الجملة في زيد يقوم ابوه مضمونها اسناد القيام الى الاب
وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق
مغاير للمبتدا لفظا والا لزم الغاء الحمل لاتحادهما معنى والا لزم حمل
احد المتباينين على الاخر حمل هو هو ومتحد به لفظا دال على
الشهرة وعدم التغير كقوله وشعري شعري اي شعري على
ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك وقال ابن الحاجب
انه على تقدير مضاف وهو مثل وهو تشبيه الشيء بنفسه
باعتبارين اي وشعري الان مثل شعري فيما مضى او لكل
منهما متعلق مغاير لمتعلق الاخر نحو والسابقون السابقون
اي الى الخيرات والى الجنات ومغاير له لفظا ومعنى دال على
التساوي حقيقة نحو وازواجه امهاتهم اي مساويات
لامهاتهم في التحريم والاحترام او مجازا كقوله وما يبعث قصب
حوت اجوافها لو ينفخون من الخورة طار وا اي مساوون
للقصب الخاوية الاجواف في طيرانها بالنفخ او قايم مقام مضاف
نحو هم درجات عند الله اي ذو درجات او مشعر بلزوم

حال

حال تلحق مجازا العين بالمعنى نحو زيد صوم جعله نفس الصوم
مبالغة وليس بتقدير ذو لانه يصدق على القليل والكثير
ولا يقال زيد صوم الا اذا اكثر من الصوم والمعنى بالعكس نحو نهاره
صايم قوله ضمير المسؤول وهو الله عز وجل قوله او بدلا اي بناء
على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة اذا استفيد
منها ما لم يستفد من المبدل منه واجاز الزمخشري ان يكون خبر مبتدا
محذوف وابو البقا ان يكون الله بدلا من هو واحد خبر هو ويعتبر
الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب
واستحقاق العبادة ونظايرها او بحسب الذات اي لا تركيب فيه
اصلا وعلى الوجهين تظهر فايدة حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون
مثل زيد احد ولو بوجود العاطف بين الجملتين لكمال الازدواج
بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد مع تنكير
احد لعلمه بصمديته بخلاف احديته قوله والتحقيق ان هذا
لا هو واضح في خبر الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان اذ من المعلوم
انه ليس المراد بها اللفظ ولا يخفى ان المص لم يمثل الا بها ولم يذكر
الش مثالا غيرها فلا وجه لايراد الش هذا التحقيق عند اهله هنا
ويمكن الاعتذار بانهم نظروا للاصل فاطلقوا انه جملة باعتبار
انه مركب اسنادي غايته التجوز قوله بل بالمفرد يؤيده ما صرح
به في المغني ان الجملة التي يراد بها لفظها يحكم بها بحكم المفردات
ولهذا تقع فاعلا قوله ويسمى الجر الخ اي في الظاهر قال بعضهم
تسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز لانه ليس نفس المبتدا ولا
مشبها به المبتدا ولان الظرف ليس بمرفوع انتهى وقد يقال انه

حقيقة اصطلاحية لكنه لا يناسب اعتماد المص ان الخبر المتعلق المقدر
قوله ايضا اي كما يقع جملة قوله منصوبا قيد بذلك وان كان الظرف
من حيث كونه ظرفا لا ينفك عن النصب لئلا يتوهم انه لا يقع خبرا
مادام منصوبا فيختص بالظرف المتصرف المتحد مع المبتدا معنى
وليحترز عن المرفوع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا تركه في هذا
المختصر وشرحه وقوله لفظا اي ان كان معربا وان كان مبنيا
كان منصوبا محلا قوله بما تعلق به هو الاصح وقيل الناصب له المبتدا
او انه عمل فيه النصب لا الرفع لانه ليس الاول في المعنى ورد
بمخالفته المشهور من غير دليل وبانه يلزم منه تركيب الكلام
من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة ورد بانها
معنى لا تختص بالاسماء دون الافعال فلا يصح ان تكون عاملة
لان العامل اللفظي شرطه انه يكون مختصا فالمعنوي الاضعف
اولى قوله منصوبا ايضا كذلك محلا بذلك اي بما يقع خبرا والتحقيق
ان الذي في محل نصب هو المجرور وحده لان الجار هو الموصل
للعامل اليه كالهمزة والتضعيف لكن لما كانت الهمزة والتضعيف
من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول
توسعوا في اللفظ وقالوا انهما في محل نصب قوله كالحمد لله توهم
بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على عمل الظرف
وان لم يعتمد وان الفاعل تقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم
ان المجرور معمول للمصدر واللام للتقوية كما في قولك احمد
الحمد لله قوله بالمعنى المتقدم اي في التقييد بالتمام يمكن
ان يستفاد من تعريف الخبر ومن قوله ولا يبتدا بالنكرة الا ان
عمت او خصت الذي هو عبارة عن حصول الفايدة وكانه

لذلك

لذلك حذف المص هذا القيد هنا بخلافه في الموصول قوله فلا يجوز زيد
امس الخ ظاهره ولو مع قرينة تدل على المتعلق الخاص اي سافر
امس وواثق بك لكن التعليل لعدم الفايدة يوخذ منه جواز
الاخبار مع القرينة قوله ونحوه نبه به على ان تعبيره بمستقر للتمثيل
لا للتقييد قوله بان المحذوف هو الخبر هو الاصح وقيل الخبر هو الظرف
والمجرور والعامل صار نسيا منسيا وقيل مجموعهما لان المقصود
الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعضه لزوما
وسموا الباقي باسم الخبر مجازا وقال شيخ الاسلام الخلاف لفظي
لان القايل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو
مقيد بقيد لابد من اعتباره والقايل بانه المذكور نظر الى
الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لابد من اعتباره والقا
الخ لك ان تمنع دلالته هنا على الاولوية بل غايته الدلالة
على مجرد الجواز قوله فانت لدى بحبوحة الخ عجز بيت صدره لك
العز ان مولاك عز وان يهن والهون بالضم الهوان والذل وبحبوحة
الشيء بحايين مهملتين وبايين مضمومتين وسطه قاله الدماميني
ولقايل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكاين بل بمحذوف وهو كاين
الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق بكاين
الا ان كاينا في البيت كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو
اسم فاعل من كان بمعنى ثبت وحصل لا شاهد في البيت وقال
الشمني الكون بمعنى الثبوت هو الكون العام الذي يقدر انتهى
وهذا لا يدفع كلام الدماميني لانه لم يجعله بمعنى مطلق الثبوت
بل بمعنى الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل قوله
لامتناع ايلائهما الفعل اي لا ظاهرا ولا مقدرا ورد بانه لا يلزم

تامل بان مجموعهما نظر الى
المعنى المقصود فكل منهما الخ
اجتماع
منه

من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما والفا بغير المفرد
او جملة الشرط لانه لا يلزم الحذف وهم يغتفرون في المقدرات ما لا
يغتفرون في الملفوظات كما اجاب به الزمخشري ابن جني لما اجاز
النصب في فاذا زيد ضربته وقال له ابن جني يلزمك ايلاء اذا
الفجائية الفعل ولو سلم ان المحذوف اعم من ذلك فلا يلزم منه
جواز الفصل وانما يلزم لو قدر قبل معموله اما لو قدر بعد المبتدا
بان يقال اما في الدار فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا قوله
والاصل في العامل ان يكون فعلا لان العامل انما يعمل لافتقاره
الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا
ومحلا وزمنا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن
جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني قوله والحق عندي الخ
اي لان المسئلة متجاذبة الاطراف لان اصالة افراد الخبر واصالة
الفعل في العمل متقابلان وتعين الاسم بعد اما واذا والفعل
بعد الموصول متكافيات وكل منهما لخصوص المحل فلا يصلح واحد
منهما مرجحا وقول بعضهم في ترجيح الاسم بعدها ذكر تعين
اسم الفاعل فيما ذكرنا نصه واذا تعين اسم الفاعل في بعض
المواضع ولم يتعين فيه ليجري الباب على سنن واحد عن جار
على سنن الصواب لما علمت من تعين الفعل في الصلة قوله
وان جهلت المعنى الخ معنى كلام المغني كما يعلم بمراجعته
ان جهلت المعنى بان لم تدر هل اريد المضي او الحال او الاستقبال
وليس معناه هل جهلت المعنى بان لم تدر هل اريد معنى
الوصف او معنى الفعل وبه يعلم ما في كلام الشمني هنا وقال
الدماميني كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو

من

من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال الشمني لا تهافت لان
تقدير الوصف انما هو لصلاحه للازمنة كلها دون غيره انتهى بقي ان
كلا منهما يقتضي ان المراد به الحال في قولهم الوصف حقيقة في الحال
الحال الذي هو احد الازمنة وهو ما جنح اليه الشهاب القرافي
وبنى عليه الاشكال المشهور في المشتقات الواقعة في القرآن
والحق كما بينه التقي السبكي ان المراد به حال التلبس فلا اشكال في
كلام المغني قوله وجوبا لقيام القرينة وسد الظرف مسده قوله
الا شذوذا منه فانت لدي بحبوحة الهون كائن قوله ويجوز حذفه
اي لدليل قال فيه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص
ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل
وعدم وجود المعمول ما نعا من الحذف مع انه اما ان يكون مع
الدليل او مقويا للدليل قوله وقد يعرض الخ فالاول نحو في الدار
زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني
نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها وهذا ما ذكره في
المغني في الباب الثالث لكنه رجع عنه في الباب الخامس فقال
وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر موخرا
عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر
لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل
في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول الا ان يقدر
المتعلق فعلا الخ قوله ويلزم من قدر الخ لان الخبر اذا كان فعلا
لا يتقدم على المبتدا وفيه نظر لان العلة في امتناع تقديم الخبر
اذا كان فعليا في باب المبتدا هي خشية التباس الاسمية
بالفعلية وذلك مع التلفظ به لا مع الحذف والتقدير واجيب

مفعوله بكيف يكون

(المشتقات الواقعة في القرآن)

بان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فامتنع المقدر وان كان عدم
المنع لانوجد في المقدر قوله وتسلسل التقديرات قال بعضهما
لك ان تقول لا يلزم تقدير كان في الثاني بل حصل ونحوه فلا
تسلسل قوله ما كان متعلقه خاصا يدخل فيه ما كان
متعلقه مذكورا قوله انتقل الضمير الخ هو مذهب البصريين
وقيل لا ضمير في الظرف مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف
مع المتعلق ثم الظاهر ان الانتقال مع الحذف والمحتمل انه قبله
ولا يضر انه يلزم تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع لانا
لانسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ الا ان يقال انه
بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغه
منه بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه بعده وهو ظاهر كلام الشـ
ولا يضر انه يلزم حذف العامل لانه امر اعتباري تقديري
غير مستعمل قوله لاستقرار الضمير فيه قضيته انه لا يسمى
بذلك اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عنده
اخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير فيه الا ان يريد
ما من شانه ان يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحرر
على انه لا ياتي على قول من يقول بحذف الضمير مطلقا او اذا
تقدم وقد جعل السيد الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف
مفهوما منه وان كان كونا خاصا وعلله بانه استقر فيه معنى
عامله قوله ليس بزائد اي حقيقة او حكما فشمل الباء من
في كفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله ولعل في لغة
عقيل نحو لعل ابي المغوار منك قريب ولولا في من قال لولاي
ولولاك ولولاه على قول س ان لولا جارة للضمير وانما لم يحتج الزايد

لمتعلق لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا
قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزايد انما دخل
في الكلام تقوية له ولم يدخل للربط قوله ولا مما يستثنى به
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض وحينئذ فهو في موضع الجر ونصب
لانه مستثنى بعد تمام الكلام فينتصب كما ينتصب في قام القوم
الا زيدا وترك عد كاف التشبيه من ذلك وان قال الاخفش وابن
عصفور بانها لا تتعلق لانه اذا قيل زيد كعمرو فان قدر
المتعلق استقر فلا دليل للكاف عليه او فعلا مناسبا للكاف
وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف لما قال في المغني والحق
ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر تدل على الاستقرار
قوله لابد ان يتعلق بالفعل او ما يشبهه كقوله تعالى انعمت
عليهم غير المغضوب عليهم قوله او ما اول بما يشبهه كقوله
تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي هو اله في السماء
ففي السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف
ولا يوصف به وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود قوله او
بما يشير الى معناه عبارة المغني او بما فيه رائحة الفعل
كقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية
اذا جد النقر فتعلق بعض واذا بالاسمين العلمين لا لتاولهما
باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد قوله
في ثمانية مواضع احدها ان يقع صفة نحو او كصيب من السماء
الثاني ان يقع حالا نحو فخرج على قومه في زينته واما فلما رآه
مستقرا عنده فمعناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول
فهو كون خاص الثالث ان يقع صلة نحو وله من في السموات

والارض الرابع ان يقعا جزا الخامس ان يرفعا الاسم الظاهر نحو
افي الله شك السادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل
اوشبهه كقولك لمن ذكر ما تقادم عهده حينئذ الان واصله
كان ذلك حينئذ واسمع الان السابع ان يكون المتعلق محذوفا
علي شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه الثامن القسم
بغير البا نحو والليل اذا يغشي وتالله لاكيدن اصنامكم وقولهم
لله لا يؤخر الاجل ولو صرح بالفعل في ذلك وجبت البا **قوله**
ولا يخبر باسم الزمان اي منصوبا كان او مجرورا بفي او مرفوعا
فالمراد باسم الزمان اعم من الظرف اصطلاحا وهذا تعميمه
وتفصيل لقوله ويقع الخبر ظرفا وزيادة فايدة **قول** المعبر عنه
اي عن اللفظ الدال عليه والغرض منه هذا انه ليس المراد بالجوهر
هنا ما اشتهر استعماله في الالفاظ مما يقابل الصورة فيقال
هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره وما دته **قوله** لعدم الفايدة
لان من شان الذوات الاستمرار في جميع الازمنة فلا فايدة
في الاخبار عنها بزمن مخصوص لانه لا فايدة لتخصيص حصول
شي بزمان هو في غيره حاصل مثله والتعليل بعدم الفايدة
اما بنا علي انه يشترط في الكلام الفايدة الجديدة والمقصود
بيان الكلام المقيد به لا مطلق الكلام او بنا علي انه يعتبر
في الفايدة الوصفية ان يكون الحكم مظنة ان يجهل ويقصد
افادته والذوات التي لا تتجدد لكونها معلومة الوجود
في ساير الازمنة ليست كذلك بخلاف ما يتجدد كالحوادث بخلافها
باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة
قوله كان يكون المبتدا الخ اقربوجه لحصول الفايدة في ذلك
بان

بان اجتماع الذوات في الوقت الخاص ليس من لازم وجودها اذ قد
ينتفي الاجتماع فيه بموت البعض وقضيته ان يراد بالعموم م
مطلق التعدد حتي يصح قول الاثنين نحن في شهر كذا **قوله**
نحن في شهر كذا الخ قال الدماميني لا ادري كيف يصح التمثيل
بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الي الان انتهي
وقيل وجه العموم صلاحية نحن لكل متكلم لعدم اختصاصه
بمتكلم دون اخر وقيل شموله المتكلم دون اخر وقيل شموله
المتكلم وجميع من سواه من الموجودين في ذلك الزمان ويمكن
تخريج هذا المثال علي حذف الخبر الخاص لقرينة حالية اي
داخلون في شهر كذا هذا وقد رايت بخط المص في هامش ابن
الناظم ما نصه سال طالب النحو نحن في شهر كذا او يوم كذا او عام
كذا يريدون في أم نَتَعَيَّن في فقلت مقتفي ما يطيم النحو
وظاهر امثلتهم انه لا يجوز لانهم مثلوا بعده امثلة التزموا
فيها ذكر في **قوله** وفهم منه ان المكان الي قوله وهو كذلك اي ان ابم صح
افاد فان لم يفد الاخبار بالمكان عن الذات او المعني امتنع
نحو زيد مكانا والقتال مكانا وان لم يفد الاخبار بالزمان
عن المعني نحو القتال زمانا او حينا امتنع ولهذا قال الشاطبي
التقييد باسم الزمان وباسم الجوهر بالنظر للغالب من ان اسم
الزمان لا يفيد الاخبار به عن الذات ويفيد الاخبار به عن
المعني وان اسم المكان يفيد الاخبار به عن الذات وعن المعني
هذا وينبغي ان يلحق المعاني المستمرة كالالوان والطعوم
الاصلية وقد يعرض للشي طعم ولا يستمر فينبغي جواز الاخبار
عنه بالزمان وكذا يقال في النعومة والخشونة اللذين يعرضان

جواز الاخبار بالزمان عن الحركات

وبزولان والحركات التي لا استمرار لها فينبغي جواز الاخبار عنها
بالزمان وشمل اسم المعنى اسما الايام فيجوز الاخبار عنها باسماء
الزمان والاولى فيما يتضمن عملا كالجمعة والسبت والعيد والفطر
والاضحى الرفع لغلبتها في معنى الايام ويجوز النصب نظرا
للعمل كالاجتماع والسكون والقعود بخلاف ما لا يتضمن
العمل كالاحد فيجب فيه الرفع ولا يجوز النصب لانه بمعنى
اليوم واليوم لا يكون في اليوم واجاز الفراء وهشام النصب
لتاويلهما اليوم بالان فمعنى اليوم الاحد الان الاحد والان
اعم فصح ان يكون ظرفه قال ابو حيان ومقتضى قواعد
البصريين في غير اسماء الايام من اسماء الشهور ونحوها الرفع
فقط نحو اول السنة المحرم فائدة اذا اخبر بالزمان عن
المعنى واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان او الاكثر وكان
الزمان نكرة رفع غالبا نحو وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
والصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه
باستغراقه اياه كانه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية
ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي خلافا للكوفيين
وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع
غالبا واوجب الكوفيون النصب وان وقع في الاكثر فالاغلب
نصبه او جره بفي وقد يقع معرفا كان الزمان او منكرا نحو
الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة
واما الحج اشهر معلومات فلتاكد امر الحج ودعاء الناس الى
الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر
الثلاثة وربما رفع نحو موعدكم يوم الزينة واذا اخبر بالمكان

عن

عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولا فان كان غير متصرف نحو زيد
عندك امتنع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح
نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق
على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا
اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان
قريب وان كان معرفة مرجوح نحو زيد خلفك ويكثر رفع
المحدود المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدرا اضافته بعد
اليه نحو زيد مني يومان او فرسخان واما المبهم نحو انت مني زمانا
فلا يجوز رفعا ولا نصبا وكذا المختص نحو زيد دارك وبستانك
وغير المتصرف نحو صحوة يلزم النصب على الظرفية ويتعين
النصب في نحو انت مني فرسخين اي من اشياعي ما سرنا فرسخين
وهذا تفسير معنى لا لفظ فلا يرد عليه انه لا دليل على المحذوف
وانه يلزم حذف الموصول وصلته وغير ذلك مما اوردوه وان
اردت تفصيل المقام فارجع الى الرضي وشروح التسهيل **قوله**
والمراد بالوصف الذي مثل اسمي الفاعل والمفعول ومثال الصفة
المشبهة ما أَحْسَنَ وَجْهُهُ ومثال اسم التفضيل ما أَفْضَلُ مِنْكَ أَحَدٌ
وهل أحسن في عينه زيد الكحل منه في عين عمرو ومثال المنسوب
ما قرشي ابواك وأقرشي أبواك والمعنى امنسوب الى قريش ابواك
قوله ليصح الاكتفاء بالمرفوع هذا ما رجحه في المغني وقيل
هو شرط للعمل **قوله** حرفا كانت او اسما وقوله او اداة نفي كذلك
اي حرفا او اسما هكذا عمم ابن مالك قياسا على سماع ما والهمزة
وتبعه ابو حيان عليهما اذ لم يسمع سواهما لكن لا بد ان يكون
الباقي صالحا لمباشرة الاسم بخلاف لم ولن **قوله** اقائم الزيدان

عجزًا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا والقطن الاقامة
والظعن الرحيل والظاهر ان العطف في ام نووا من عطف
الفعلية على الاسمية والشاهد في البيت ظاهر قوله ليس
قايم الزيدان الوصف بعد ليس مرفوع على انه اسمها وفاعله
سد مسد خبرها وفي شرح العمدة ان النواسخ لا تدخل على
المبتدا الذي له مرفوع يغني عن الخبر لانه منزل منزلة الفعل
فلا يعمل فيه عوامل الاسماء كما لا تعمل في الفعل ومقتضى
هذا ان لا يعمل فيه الابتدا لانه من عوامل الاسماء الا انه معنى
فاشبه المعنى الذي يرفع به الفعل اذا قيل ايقوم زيد فجاز ان
يعمل فيه قوله غير ماسوف الخ قايله ابو نواس وغير مبتدا وهو في
معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا بالاضافة وهو في
قوة المرفوع بالابتدا فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي
مصاحبا للهم والحزن والنايب عن الفاعل الظرف وهذا ما قاله
ابن الشجري وتبعه ابن مالك وفي البيت اعرابان اخران ذكرهما
المص في المغني في بحث غير قوله خليلي الخ صدر بيت عجزه اذا لم
تكونا لي على من اقاطع والشاهد في انتما السد مسد الخبر بعد
النفي وهو ضمير منفصل قوله وقوله تعالى اراغب انت عن
الهتي يا ابراهيم مما يقطع به على مذهب البصريين لرفع
الوصف المذكور ضميرا منفصلا على انه فاعل به لان القول بان
الضمير مبتدا يودي في البيت الى الاخبار عن المثنى بالواحد
وفي الاية الى فصل العامل من معموله باجنبي انتهى واجيب
عن الاول باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية
بعده مع الجواب المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي انتما يا
خليلي

خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف بعهدي وعن
الثاني بان عن الهتي متعلق بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب
عن الهتي وما اجاب به في التصريح من ان المراد بالظهور منه
الاستتار لا يجدي لما صرح في الامالي من ان الصفة لا ترفع ضميرا
منفصلا كما مر قوله شرط لا نزم الخ جوز الاخفش والكوفيون
وقوع الوصف المذكور مبتدا من غير اعتماد قوله وما اوهم الخ
منه قوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت
فخبير مبتدا وبنو لهب فاعل به لا خبر والا لزم عدم المطابقة
وتاويلهم ان فعيلا يستوي فيه المذكر وغيره على حد والملائكة
بعد ذلك ظهير قوله الابتدائية اي فيكون المرفوع مبتدا
موخرا قوله الا في نحو الخ لانه يلزم على الثاني عدم تطابق المبتدا
والخبر في التذكير والتانيث وتذكير الوصف الرافع لضمير المونث
الحقيقي وذلك لا يجوز وافهم الحصر انه لا يتعين في اراغب انت
عن الهتي خلافا لما عينه وعلله بانه على الثاني يلزم الفصل
بين اراغب ومعموله وهو الظرف باجنبي لان اللزوم ممنوع
كما عرفت ولا في اقايم رجل كما قيل لانه على الثاني يلزم وقوع النكرة
مبتدا بلا مسوغ وذلك لان الوقوع بعد الاستفهام مخصص قوله
وهذا يقدح الخ اي جواز الوجهين واجيب عن القدح بان
اللازم هنا الاجمال لا اللبس لان كلا الوجهين هنا مخالف
للاصل لان جعل المبتدا مسندا وتاخيره خلاف الاصل بخلاف
الوجهين في قام زيد فان كون زيد فاعلا موافق للاصل فيسبق
الذهن اليه فيحصل الالتباس واورد انهم اجازوا في جيت
انا وزيد وجهين مع ان اصل الواو ان تكون للعطف واجيب

بان الحمل علي الوجهين انما يمتنع اذا لم يكن عند قصد احدهما قرينة
والنصب يدل على المفعولية والرفع على العطف واعترض تمثيل
حيث انا وموسي واجيب بتقييد المسئلة بما يمكن التنصيص
فيه على المصاحبة بنصب ما بعد الواو واجاب بعضهم عن
القدح بانه لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتي يرتكب الالتبا
لاجلها وفي اقايم زيد يجب تقديم قايم لتضمنه الاستفهام به
والمتصل علي الاستفهام يجب تقديمه فان قلت الضرورة قايمة
في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز زيدا قام بخلاف زيدا قايم
قوله وجمعا اي جمع تصحيح كما يدل عليه المثال ونص الشاطبي
علي ان جمع التكسير مثله وقال السيوطي الجمع المكسر كالمفرد
وكذا الوصف المنطلق على المثني والجمع والمفرد بصيغة واحدة
نحو اجنب الزيدان قوله علي اللغة الفصحي احترازا من اللغة
الضعيفة وهي لغة اكلوني البراغيث فانه لا يتعين عليها
خبرية الوصف بل يجوز الوجهان فمن اطلق التعيين مراده
علي اللغة الفصحي بدليل ما في باب الفاعل قوله لتحمله الضمير
وتحمله الضمير يمنع كونه مبتدا قاله المص في حواشي ابن الناظم
وجه الامتناع ان الضمير يعود على متاخر لفظا ورتبة ولك
ان تقول لا يجوز كونه مبتدا مخبرا عنه بما بعده علي قول س في خير
منه ابوه ومفسرا لضمير موصوف مقدر انتهي ويلزم على
ما جوزه الاخبار عن النكرة بالمعرفة في غير ما استثني الا ان يجاب
بان ابن مالك اجاز ذلك هنا حيث جوز في اقايم ابوه زيد
كون زيد خبرا عن قايم قوله وقد يتعدد الخبر اي في الحال او الاصل
ومنه يعلم جواز تعدد المعمول الثاني لكل ما ينسخ الابتدا او الاط

يشمل التعدد مع اختلاف الجنس بالافراد والجملة كما اشار اليه الشم
بقوله وان اختلف الجنس ولو قدمه علي قوله علي الاصح كان اولي
ومقابل الاصح المنع مطلقا واختاره ابن عصفور وكثير من
المغاربة مقدرين في صور التعدد لما عدا الخبر الاول مبتدا
وهو تكلف والمنع عند الاختلاف وهو قول ابي علي قوله فاذا هي
حية تسعي يجوز ان تكون جملة تسعي صفة لحية قوله ثانيهما ان
يتعدد الخ ضابط هذا النوع ان لا يتعدد الاخبار ببعضه
عن المبتدا وهذا الضابط يتناول نحو قولك للابلق هذا ابيض
اسود لانه لا يصح الاخبار ببعضه عن المبتدا حقيقة اذ لو
اريد صحة الاخبار ولو مجازا اخرج نحو هذا حلو حامض عنه
وقضية ذلك امتناع العطف فيه لكن صرح الرضي بجواز العطف
فيه وهو قضية تصريحه ايضا بانه مثل قولك هذا عالم وجاهل
بل قضية وجوب العطف قال السيد ان نظر الي تاويله بالابلق
كان الاولي تركه اي العاطف وان نظر الي ان الخبر والمبتدا متعدد
ان معني اي بعضه ابيض وبعضه اسود كان الاولي ان يوتي
به قوله لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد ان قلت اذا كان
المجموع في المعني خبرا واحدا بمنزلة مفرد لزم خلو كل منهما علي
انفراده من الضمير فيلزم خلو الخبر المستقر عن الضمير على انه
يبطله وجوب التثنية في قولك هذان حلوان حامضان
واجيب بان في كل منهما ضميرا استحقه المجموع كما جري على كل منهما
اعراب استحقه المجموع دفعا للتحكم لان المجموع من حيث هو مجموع
لا يمكن تحمله للضمير ولا اعرابه وتحمل احدهما للضمير واعرابه دون
الاخر تحكم وبان في كل منهما ضميرا صرح به الرضي وغيره ونقل عن ابي

على ان المتحمل للضمير هو الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة
الجزء وفي المقام تطويل لا يناسب المرام قوله ولا يجوز في هذا
العطف الخ وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما
ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما يناقضه ونقل عن الاخفش
جواز الصفة على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا
نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب القاتل ورد بان
الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير
وهو جائز بلا خلاف ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه
جمع الطعمين قوله اذ المعنى هذا مز اي بضم الميم وهو
المتوسط بين الحلاوة والحموضة والمراد كيفية متوسطة
بين الحلاوة والحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود
فيه طعم بين بين قوله ولهذا يمتنع توسط اي لكونه
مجموعه بمنزلة خبر واحد لكن كونه هذا سببا لامتناع العطف
والتوسط ظاهر لان بعض الكلمة لا يعطف على بعض
ولا يتقدم على اخر واما كونه سببا لمنع تقدمها عليه فغير
ظاهر وانما علله بعضهم بان الرمان حلو حامض جار مجرى
المثل قوله بنوعي الخ اعلم ان تعدد الصاحب حقيقة له
صورتان احداهما ان يكون اسما مشتقا طبقه الثانية ان تكون
مثنى او مجموعا فاذا اختلف الاخبار فالعطف بالواو وقالوا
ولا يجوز غير ذلك قوله يدل الخ انشده الخليل وقيل انه لطرفة
قوله وهذا النوع فيه العطف لا بد ان يتقدم في مثل العطف
سابقا على الاخبار وان كل جزء اعرب بما يستحقه المجموع دفعا
للتحكم قوله لا يقال الاعجاز ابوافقه ما في الاوضح حيث اعترض

على ابن الناظم في جعله النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر
بما حاصله ان نحو حلو حامض في معنى خبر واحد وان قوله يداك
الخ في قوة مبتدائين لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة الدنيا لهو
ولعب الثاني تابع لا خبر ونظر فيه الاشموني فقال اما ما قاله
في الاول فليس بشيء اذ لم يصادم كلام الش بل عينه لانه انما
جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكره هنا بطابانه لا
يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا واما الثاني فهو ان كونه
يداك في قوة مبتدائين لا ينافي كونه بحسب اللفظ واحدا او متعددا
الى اللفظ لا الى المعنى واما الثالث فلانه لا منافاة بين كونه
تابعا وكونه خبرا هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين
متبوعه من حيث عطفه على الخبر فان المعطوف على الخبر خبر
كما ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدا
انتهى في الجهة الاولى من الباب الخامس من مغني اللبيب في اثنا
كلام ما نصه واما حينا فعطف على الحال لا حال انتهى فلعله
لا يسلم الجواب عن الاعتراض والحاصل ان الاختلاف لفظي كما يعلم
من كلام ش التسهيل قوله فما في الشرح الخ الذي في الشرح
حكاية عن عدم التعدد ولا يصح ان يكون لفظ عدم محذوفا
من سبق القلم في عبارة الش لانه لا يظهر صحة النظر ولا الجواب بقوله
اللهم الخ لان قضية الجواب على هذا التقدير ان ابن مالك يخالف
من تقدم في دعوى عدم التعدد قوله والمعنى انه اخي الخ في شرح
القواعد للكافيجي في زيد ابوه غلامه منطلق فحاصل المعنى
زيد غلام ابيه منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير
غلام ابي زيد منطلق فقد سهى معنى ونقلا فتامل انتهى

وقياسه ان ما ذكره الشارح كذلك والصواب زيد خاله اخوه ابيه قائم
ولعل وجه ذلك ان الاسناد التام انما هو بين المبتدا الاول وخبره
خلاف غيره فان ما فيه اسناد تام يستحيل ربطه بغيره قوله فالثاني مع
خبر الاخير الى آخره هذه عبارة التسهيل وقوله وتالي المتلو الا يفي لفظه
بمراده بل لا بد ان يقال وكذا المتلو في الباقي الى ان تنتهي
المبتدات ولكنه ترك ذلك لوضوحه فاشارة الى انه لا يتعين الترتيب
المذكور اذا امن اللبس فلو قيل زيد هند الغلامان احسنت
اليهما عنده في دارها لم يمتنع وكذا احسنت في دارها اليهما عنده
قوله زيد الاخوان الى آخره يتفرع من هذين الطريقين طريقة
ثالثة مركبة منهما وهي ان يجعل بعض الروابط مع المبتدا
وبعضها مع الخبر نحو زيد عبداه الزيدون ضاربوهما قوله الاصل
في الخبر اي الاول قوله لانه وصف له في المعنى اي غالبا فلا نقض
بالمنطلق زيد والمراد لان معناه وصف لمعناه لان المبتدا
والخبر لفظ زيد ولفظ قائم مثلا ويمكن ان يكون وصف اللفظ
بصفة معناه المطابقي واورد ان الدليل جار في الفاعل ولم
يتقدم واجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا
في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر
الامر اللفظي دون المعنوي لان اللفظي طارئ والاعتبار
بالطارئ دون المطروء عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم
والاسم مستغنٍ عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما
تتميم الناقص بالكامل قوله فحقه ان يتاخر الى آخره اي اللائق
والمناسب ان يتاخر عنه ذكرا لانه تعقل الذات قبل الوصف
هو المناسب ولا شك ان ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني

امر لا يقبل قوله حيث لا مانع اي من التقديم وذلك في الصور التي
يجب فيها تقديم المبتدا واهمل المصنف ذكرها وهي مذكورة في الالفية
قوله اما جوازا اي تقدما جائزا اي ذا جواز قوله في الدار زيد الجمهور
يوجبون في نحو هذا الابتدا والاخفش والكوفيون يجيزون ذلك
وان يكون المرفوع فاعلا لان الاعتماد عندهم ليس بشرط قوله
بان يكون له صدر الكلام شرطه كما قال ابن مالك في الكافية
الكبرى وابن الحاجب ان يكون مفردا فلو كان جملة جاز تاخيره
نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارته لان خبر المبتدا
الاول ليس له الصدر بل الخبر به وهو اين لان ما يقتضي صدر
الكلام يكفيه ان يقع صدر الجملة بحيث لا يتقدم عليه شيء
من ركني تلك الجملة ولا ما هو من تمامها من الكلم المغيرة
لمعناها كان ونايبها ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي
التي تدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه وانما جاز الذي ان
تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في صلته معنى قوله اين زيد
فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف لا يقال
الخبر على الصحيح متعلقه المحذوف وليس له صدر الكلام لان
الخبر هو الظرف في الصورة وانما جاز تقديم الخبر في هذه
الصورة مع التباس المبتدا بالفاعل لان الضرورات تبيح
المحظورات ولا ضرورة في التقديم في زيد قائم بخلاف اين زيد
على انه مثل اقائم زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قائم
بخلاف ابن الحاجب مثل بهذا المثال للخبر المفرد الذي له الصدر
واورد عليه ان قوله اذ اين هنا مفرد يناقض قوله قبل وما
وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة واجاب الرضي بان لفظ اين اسم

مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة ام بالمفرد وهو المراد هنا انتهى وانظره
مع قوله المزيد في هذا الباب ما قابل الجملة وشبهها وشبهها الظرف
وعديله قوله نحو صبيحة اي يوم سفرك لان الاستفهام له
الصدر والمضاف اليه يسري اليه ويصير المجموع ككلمة واحدة
قوله لتوهم انه صفة للنكرة اي ابتداء والتفتا النظر في الكلام
وعدم ذكر الخبر يعلم ان الظرف هو الخبر ووجه التوهم ابتداءات
حاجة النكرة المحضة الى الصفة ليفيد الاخبار عنها فائدة
يعتد بها اكثر من حاجتها الى الخبر لتوقف الاخبار على
حصول الفائدة ولهذا لو كان المبتدا معرفة او نكرة مختصة
كما في نحو زيد عندك ورجل تميمي في الدار جاز فيه التقديم
والتاخير وان قيل مع تقديم الخبر يلتبس ايضا بالحال فينبغي
امتناع التقديم اجيب بانه احتمال في غاية البعد فلا
التفات اليه وبذلك يندفع ما في حواشي الشهاب ابن قاسم
على المختصر من ان التقديم وان دفع التباس الصفة لكن
احتمال الحالية باق لان نعت النكرة اذا تقدم كان حالا
قوله اذ لو اخر لتوهم الخ وانما لم يتقدم المحصور بالا معها وان
انتفى المحذور حملا على المحصور بانما وطرد الباب قوله او
يعود ضمير الخ انما قال بعض متعلق الخبر في الحقيقة في المثال
متعلق الجار والمجرور والمراد متصل بالمبتدا الذي يمتنع
تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل اذ لا يجب التاخير
فيه ونوزع في صحة المثال للفصل بين العامل وهو متوكل
والمعمول وهو على الله باجنبي وهو عبده اذ المبتدا اجنبي
من الخبر واجيب بان الفصل بالاجنبي انما يمتنع اذا لم يكن

مستقرا

مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تاخذ ان
يكون الضمير في كانت القصة والحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا
مفعول تاخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي
في الوجه الاول مستقر في مركزه بخلافه في الوجه الثاني وخرج
عليه بعضهم قوله تعالى وهم بالاخرة هم يوقنون ونازع اللهدي
في ذلك بما يضيق عنه المقام ولو قال او يعود ضمير ملتبس بالمبتدا
على بعض متعلق الخبر لكان اولى لان الضمير في عبد هند من يحبها
ليس متصلا بالمبتدا بل بما يتعلق به قوله على التمرة مثلها زبدا
قوله ملء عين حبيبها عجز بيت لنصيب ابن رباح الاكبر صدره
اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن والشاهد في ملء عين
حبيبها حيث وجب فيه تقديم الخبر لما ذكر قوله للعلم به وذلك
بان يدل عليه دليل حالي او مقالي ثم الكلية منتقضة بنحو ان
يقال ان زيد حسن جميل فيقال ما احسنه وما اجمله فلا
يجوز ان يقتصر على ما ولا ان تحذف لان المثل وشبهه لا يتغير
لكن الصورة الثانية لا تنقض بها لان الحذف بلا دليل ولم يذكر
الدواعي المقتضية للحذف لانها وظيفة اهل المعاني قوله واذا
دار الامر الخ جاز في الكلام الواحد ان يحتمل ذلك مع انه لا بد
في الحذف من استحضار المحذوف ضرورة انه لا بد من القرينة
المرشدة اليه باعتبار تعارض القراين فباعتبار كل قرينة
يتعين محذوف ويوضح ذلك ما ذكر في التلخيص في باب
الايجاز في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه من انه يحتمل في
في حبه لقوله قد شغفها حبا او في مراودته لقوله تراود فتاها
فلا حاجة لما قيل انه في صورة الاحتمال احدى القرينتين

كاذبة لانها دلت على ارادة غير المراد ولا يضر ذلك لان القرينة امر
ظني والظني يجوز تخلف مدلوله عنه قوله وفي المحذوف الا ذهب
شتى والمازني الى ان المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وابن
السراج وعصفور الى عكسه واخرون الى التخيير وفي المغني
ان مذهب شتى ان الحذف فيه من الاول لسلامته من الفصل
ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور مع ان مذهبه في يا زيد زيد
اليعملات ان الحذف من الثاني انتهى وعليه يتخرج قول
المنهاج الاذان والاقامة سنة فلا حاجة ان يقال التقدير
كل منهما سنة والخلاف انما هو عند التردد والا فلا خلاف
ان الحذف من الاول في نحو نحن بما عندنا وانت بما عندك
راض والراي مختلف وان تطلف بعضهم خلافه ومن الثاني
في قوله فاني وقيار بها لغريب قوله بنعت مقطوع اي بنعت
في الاصل والا فهو في حال كونه خبرا لا يكون نعتا وانما وجب
الحذف حينئذ لانهم ارادوا ان يستصحبوا الحالة التي كان عليها
قبل جعله وهو ايذانه المنعوت ولا كذلك لو صرح بالمبتدا
وقيل غير ذلك قوله موخر عنهما فهذا القيد وان كان لا يضر لكنه
غير محتاج اليه اذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص خبر مبتدا
ولا يكون كذلك متقدما قوله او بصريح القسم نحو الا اعترض
بان هذا ليس صريحا في القسم لانه يقال في ذمتي مال وانما
يتعين له بقوله لافعلن وسياتي ان الصريح ما يعلم بمجرد لفظه
كون الناطق مقسما به وفي بعض النسخ او بما يدل على القسم
وهو اولى ثم ان قوله نحو في ذمتي يقتضي ان للمسئلة افرادا غير
هذا او ظاهر قول الاوضح في قولهم في ذمتي لافعلن بالغه وانما

وجب

وجب الحذف هنا لان جواب القسم سد مسده وان كان ذلك لا يلزم
في وجوب حذف المبتدا قوله بدلا من اللفظ بفعله اي بدلا من
التلفظ بفعله فلا يجمع بينهما اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض
فاصل صبر جميل اصبر صبرا جميلا ثم حذف الفعل وعوض عنه
المصدر ثم عدل عن النصب الى الرفع ليفيد الدوام والثبوت
واوجبوا حذف المبتدا استصحابا لحالة النصب واجراء للحالة الفرعية
مجرى الحالة الاصلية قوله كصبر جميل اي بناء على ان المحذوف المبتدا وقيل
المحذوف الخبر والتقدير صبر جميل امثل من غيره ولكل مرجحات
فانظر المطولات وبقي صور يحذف فيها المبتدا وجوبا مذكورة في
النكت وغيرها قوله في اربع مسائل اي على ما في كلام المص وبقي
صور اخر ذكرها النكت وغيره منها خبر من في حكاية النكرات
اذا الحقتها علامة الاعراب فقيل منو ومنا ومني فتلك العلامة
دليل الاعراب في الاسم السابق ومن مبتدا واغنت تلك العلامة
عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل
بل منو او من الرجل ويلغز في هذه المسئلة فيقال ما الذي تبني
وفي اخره دليل الاعراب وقد اشار الى ذلك ابو سعيد فرج بن لب
الاندلسي في نونيته باربعة ابيات يمكن اختصارها ببيت
واحد وهو وما حرف اعراب بمبني وقد ناب عن اسم حل في المكان
قوله الامتناعية احترازا عن التحضيضية فايدته التنبيه على
بيان المحل الذي يقع فيه المبتدا المذكور والا فالتحضيضية
لا تدخل الا على الافعال فلا حاجة للاحتراز وما ذكره المص
مفرع على ان الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها وهو مذهب
الجمهور وورد اقوال منتشرة قوله الدالة على امتناع الخ وهي

الداخلة على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود
الاولي قال الرضي وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قالت
امامة لماجيت زايرها هلا رميت ببعض الاسهم السود لادر درك
اني قدر ميتهم لولا حدرت ولا عذر لمحدود اي لولا الحدو هو
الحرمان قوله لعمرك الاصل تعمرك ففيه زيادتان التاء واليا
فحذفتا ومعناه البقا قال في القاموس العمر بالضم والفتح
البقا وبالفتح الدين ايضا ومنه لعمرك قوله وايمن الله بفتح
همزة ايمن وضم ميمه وفيه لغات اخري من اليمن وهو
البركة ونظر بعضهم في هذا المثال انه لا يتعين كون المحذوف
فيه الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف والتقدير قسمي ايمن
الله بخلاف المثال الاول لمكان لام الابتدا انتهى ويجاب
بان المثال يكفيه الاحتمال ولعل الحذف ح غير واجب
اذ لم يسد الجواب مسده وان اقتضى كلام ابن الناظم الوجوب وقول
المنظ لمكان اللام فيه انه يجوز ان تكون اللام داخلة على
المبتدا المقدر بينها وبين عمرك كما قالوا في ام الحليس
لعجوز قوله وامانة الله المراد بها ما فرض الله على الخلق من
طاعته كانها امانة لله تعالى يجب عليهم ان يودوها اليه قوله
نحو عهد الله فانه يستعمل غير قسم نحو عهد الله يجب الوفاء وعهد
الله ايصاوه وايحاؤه ومنه ولقد عهدنا الى ادم وكلامه الذي
يوحيه الى عباده من اطلاق المصدر على المفعول وهو الذي
يقسم به وعليهما فعهد الله من اضافة المصدر للفاعل
صورة ومعنى او صورة فقط وقد يكون الله من قولك عاهدت
الله اي اقسمت لم بعهده فهو مضاف للمفعول قوله فهذا

الجوز

221 الجوز فيه الاثبات والحذف فتقول على عهد الله لافعلن كذا وعهد الله
لافعلن كذا وذلك ان مقول القياس وجوب الحذف ايضا عند القرينة
لتحقق شرطي الوجوب من الدلالة عليه وسد لفظ مسده ويمكن
ان يجاب بانهم لم يكتفوا في وجوب الحذف بمجرد ذلك بل اعتبروا
معه ان يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لا من قرينة خارجية
عن الكلام اعتنا بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفايدة
وقضية اطلاق ابن الحاجب هنا وفيما ياتي في ضبط الوجوب
بما وضعته عمرك الوجوب في عهد الله لافعلن لان الجواب في الخبر موضع
ويجاب ايضا بان المنظ لعله لا يشترط ان يكون ذلك الغير
متعينا لكونه في ذلك الموضع بخلاف عهد الله لافعلن فان
الجواب فيه غير متعين لذلك الموضع لجواز ان لا يستعمل عهد الله
قسما وكذا يقال في الخبر قبل جواب لولا اذا كان كونا خاصا وفي
الواو التي ليست نصا في المعية نحو زيد وعمرو جاليان معا قوله على
نفس المبتدا اي وجوده اذ المبتدا ذات والذات لا تعلق بها
قوله كونا مطلقا هو الذي لا يخلو عنه الشيء وهو مجرد الوجود والحصول
ونحوها من الافعال العامة التي لا يخلو منها فعل والمقيد
هو الكون الخاص كقيام وحراسة عهد ولعل المنظ لم يقيدها هنا
بالكون المطلق وان قيد به في الاوضح لانه جرى على مذهب الجمهور
حيث قالوا يذكر الخبر بعد لولا وجوبا جعل الكون الخاص
مبتدا فيقال لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة قوله فان
تعلق على نسبة الخبر الخ لا ريب انها هاهنا وفيما مر تتعلق الوجود
على نسبة الخبر الى المبتدا لكن المراد فيما مر النسبة المطلقة وههنا
النسبة المقيدة بامر خاص ومن ههنا عبر بعضهم بان يكون الخبر

كونا مطلقا وفي هذا بان يكون كونا مقيدا **قوله** وقيل الحال لا فرق
فيها بين ان تكون اسما او فعلا ماضيا او مضارعا او جملة
اسمية سواء كانت مقرونة بالواو او مجردة عنها لورود السماع
بذلك خلافا لمن منع بعض ذلك **قوله** بان يكون المبتدا مصدرا
وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او
ضربي زيدا الشديد قائما اختار ابن مالك وفاقا للكسائي
الجواز ولم يذكر عليه شاهدا وقيل بالمنع لغلبة معنى الفعل
عليه لا سيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء حتى ذهب ابن
درستويه الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب
زيدا الا قائما وهل يجوز ادخال كان الناقصة عليه نحو كان
ضربي زيدا قائما اختار السيرافي وابن السراج الجواز وابن
عصفور المنع ووجهه ان تعويض الحال عن الخبر انما يكون
بعد حذفه وحذف خبر كان قبيح **قوله** عاملا في مفسر [صاحب] الحال اي
عاملا في اسم مفسر لضمير هو صاحب الحال وشمل كلامه كون
المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيامي زيد
ضاحكا وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا وكونه فاعلا
ومفعولا نحو تضاربنا قائمين ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل
والمفعول معا لا تمكن لان المراد بالاضافة النسبة وشمل ايضا
نحو ضرب زيد عمرا قائما بلا اضافة واورد على الضابط المذكور
ضربي قائما شديد فان المصدر لم يعمل في مفسر صاحب الحال
لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع **قوله** او مضافا
الى المصدر المذكور اي او يكون المبتدا مضافا الى مصدر عامل
في مفسر صاحب الحال المذكورة اضافة بعض لكل او كل للجميع

قوله

222 **قوله** اخطب ما يكون الخ ما مصدرية عند الجمهور والتقدير
اخطب اكوان الامير وانما قدرناه بالاكوان لاجل اضافة افعل
التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه فلا بد من تعدده
ولا يقدر بين ما والمصدر شيء وبعضهم يقدر محذوفا اي
اخطب ازمان كون الامير قائما وقيل ما نكرة موصوفة بالجملة
بعدها وهي يكون الامير والضمير الرابط بين الصفة والموصو ف
محذوف التقدير اخطب شيء يكون الامير فيه خطيبا اذا
كان قائما ففيه الذي قدرته خبر يكون والهاء من فيه هو العائد
الى الموصوف المذكور **قوله** ولا يجوز تقديم الخ سواء تعدى المصدر
ام كان لازما وقيل يمتنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر
او مضمر وقيل يجوز اذا كانت من مضمر وعليه الكسائي
وهشام وقيل يجوز اذا كان المصدر لازما **قوله** وتوسط
معمول الخ عليه البصريون والكسائي نحو ضربي زيدا فرسا راكبا
وانما جاز ذلك لعدم الفصل بين المصدر ومعموله وقيل
يمتنع وعليه الفراء **قوله** لا توسطها بين المصدر ومعموله
اي لا يجوز نحو شربي ملتوتا السويق وهذا ما عليه الكسائي
وهشام والفراء **قوله** وخرج بقوله الممتنع الخ وخرج بكون المصدر
عاملا في مفسر صاحب الحال ما لو قدر المصدر عاملا في صاحب
الحال نفسه لا في مفسره فانه لا يغني الحال ح عن الخبر نحو ضربي
زيدا قائما على جعل قائما حالا من زيد فالعامل في الحال هو
العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني الحال عن الخبر لانه من
صلة المصدر بخلاف ما اذا كان عاملا في المفسر **قوله** فالرفع
فيه واجب كضربي زيدا شديد فلا يصح النصب لانه يسد

مسد الخبر لانه ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال
ولان شديدا يصح ان يوصف به الضرب فيكون الخبر بنفسه
فيتعين رفعه ولا وجه لنصبه واذا الا ان الخبر ملفوظا به
فليس هناك خبر محذوف ويكون المعنى وصف الضرب
بالشدة وليس هذا هو المعنى المراد بل المراد تقييد الضرب
بالزمان الذي وقعت فيه الحال المذكورة فالمعنيان مختلفان
وفي مثال الشارح نظر لان شديدا وان كان صالحا لان يكون خبرا عن
ضربي لا معنى لصلاحيته لكونه حالا من ضمير زيد وقد
مثلها ابن مالك بقول الراجز ما البحار مشبها وتبدا وقولهم
حكمك مسمطا والاولى في مثلها ان يذكر العامل او يجاء بالمنصوب
مرفوعا ومقتضى كلامه انه لا يجوز رفع الحال في الصورة
الاولى اختيارا وهو كذلك واذا اضطر الى الرفع رفع لا على
انه خبر ضربي بل خبر مبتدا محذوف فاذا قيل ضربي زيدا
قائم فالتقدير ضربي زيدا وهو قائم والجملة حال سدت
مسد الخبر وجوز الاخفش الرفع بعد افعل مضافا الى ما
الموصولة بكان او يكون كالامير قائم ووافقه ابن مالك وقال
فيه مجازان احدهما اضافة اخطب مع انه من صفات الاعيان
الى ما يكون وهو في تاويل الكون والثاني الاخبار بقائم مع
انه في الاصل من صفات الاعيان عن اخطب ما يكون مع انه
من المعاني لان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه
والحامل على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابها باول الجملة
فتعضدت باخرها مرفوعا وحتى فلعل الحكم بامتناع كون الحال
خبرا باعتبار الحقيقة فلا ينافي انه يجوز مجازا لكن قد يقال

[في الهامش: اي الخطب ماكان او يكون ع]

حيث

حيث كان الرفع على المجاز ما وجه الاختلاف فيه وما وجه المنع
في المصدر الصريح وان لم يوجد مجاز لان باب المجاز لا حجر فيه
ولا يشترط السماع في شخصه ولا يتقيد المجاز بسبق مثله بل
المدار على تحقق العلاقة المعتبرة قوله فشاذ وشذوذه
من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال
ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر
المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها
في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ قوله الصريحة في معنى
المصاحبة بان يكون نصا في المعية الظاهر انهم ارادوا بالصريح
والنص هنا على معنى الظاهر والمتبادر لا معنى النص
المشهور والا فالواو في مثالهم تحتمل العطف والمعنى كل
رجل وضيعته مخلوقان او معلومان له تعالى او نحو ذلك
وقوله الصريحة صفة الواو اي الصريحة في المصاحبة بان لا
تحتمل غيرها والمصاحبة فهو من باب عيشة راضية والمعنى
المصرح بها بالواو بان لا تحتمل غيرها قوله فالاولى الخ يمكن ان
يكون الخبر فيه كونا مطلقا وهو موجودون فيكون محذوفا
وجوبا قوله لسد الجواب مسده اي وان كان محذوفا
قوله وهو ساد مسد الخبر هذا بيان لكون الحذف واجبا
ولم يتعرض لبيان وجه الحذف كبقية المواضع وقال في الفواكه
الجنية فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي هو اذ او اذا
كان عليه لان الحال يشبه ظرف الزمان الا ترى ان معنى جاء في
زيد راكبا جاء في زمان ركوبه فالحال دالة على هذا الخبر بواسطة
انتهى وقال بعضهم وجه تقدير الظرف دون غيره ان الحذف

توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لان المبتدا هنا
حدث والزمان أجدر به ولعل وجهه ان الحدث يتصف حقيقة
بالمظروفية في الزمان دون المكان وخص اذ واذا من الظروف
الزمانية لان الكلام للشرط وفيهما معنى فيه معنى الشرط
لانه في قوة انما اضرب زيدا بشرط ان يكون قايما قوله والاصل
حاصل اذا كان او اذ كان قايما هذا هو مذهب جمهور البصريين
وورد اقوال كثيرة قال الاستاذ الصفوي واقول في المثال
شبهة سانحة منذ سنين وهو ان مذهب البصريين ان الظرف
اذا وقع خبرا فالاصل والاولى ان يكون الخبر المقدر فعلا فما
بالهم اطبقوا هنهنا على تقدير اسم الفاعل ويمكن ان يقال
ان الخلاف اذا لم تكن قرينة او امر مرجح لاحدهما وفي المثال
المذكور لم يرد منه خصوص احد الازمنة او المراد مجهول
واللايق حينئذ تقدير الصفة قال في المغني واذا جهلت المعنى
فقدر الوصف لانه صالح للازمنة وان كان حقيقة في الحال
انتهى ويشكل على قوله لم يرد منه خصوص احد الازمنة قول
المغني في الاوضح ونحو ذلك مقدر باذا كان او اذ كان عند جمهور
البصريين انتهى لظهور ان اذ كان لخصوص الزمان الماضي واذا
كان لخصوص المستقبل او للاستمرار كما قال الرضي نحو واذا قيل
لهم لا تفسدوا في الارض واذا ما غضبوا هم يغفرون وعليه
فيقدر اذا اريد الحال ايضا قوله الثاني وقوع الجملة الاسمية
لان الخبر ليس من مداخل الواو والاصح وجه التشبيه بالحال
على خلاف الاصل كقوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان قوله
كل رجل وضيعته استشكل بانه لا يصح ان يعود الضمير من

ضيعته

ضيعته الى كل اذ لم تقترن ضيعة كل رجل بكل رجل ولا الى
رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون بضيعة رجل ما
والجواب ان كل رجل ناب عن اسما ظاهرة كثيرة وضميره ناب
عن ضماير كثيرة فضمير ضيعة ناب عن ضماير متعددة كل ضمير
في هذا المحل راجع الى الظاهر في ذلك المحل فكانه قيل زيد وضيعته
وهكذا الى ما لا يحصى هذا وقال الرضي والظاهر ان الحذف في هذا
الباب غالب لا واجب لقول عمر رضي الله عنه انتم والساعة في قرن
والقرن الجمعة وحمل يشهد به بعراه وفيه انا لا نسلم انه
قصد بالواو المقارنة بل افادته بقوله في قرن خبرا بل حال البيان
مقدار المقارنة على ان الساعة ليست نصا في المقارنة كالضيعة
قوله ووجب لقيام الواو مقامه هذا مشكل فان الخبر ليس مع
حتى اذا قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف واجبا
وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذي قدر بعد المعطوف والمعطو ف
عليه وليس ثم شيء سد مسده وقال بعضهم انما وجب الحذف
لقيام المعطوف مقامه قال في الفواكه الجنية واستشكل بانه
من تتمة المبتدا فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه وليس لك ان
تقول ان التقدير كل رجل مقترن بضيعته وضيعته
مقترنة به ويكون الكلام على هذا جملتين لانه لا يجديك نفعا
في وجوب حذف خبر المعطوف وهو ضيعته لعدم سد شيء
مسده انتهى واجاب بعضهم بان المبتدا الثاني يسد مسد
الخبر من حيث هو خبر الاول فيجب حذفه من هذا الوجه
وان كان لا يسد مسده من حيث انه خبره ولا يشترط لوجوب
الحذف سد الشيء مسده من كل وجه وقال الكوفيون الخبر ضيعته

لانه بمنزلة مع صنعته فكما يتم الكلام في كل رجل مع صنعته بدون
تقدير فكذا هذا ورفع صنعته للجزئية لا لكونها تابعة لكن
مستحقة للواو لانه الخبر في الحقيقة الا انه امتنع اعراب ما كان حرفا
واجري على ما بعده وتحقيق المقام يضيق عنه نطاق الكلام
والله الموفق لنيل المرام والمامول من فيض فضله حسن الختام
بجاه سيدنا محمد عليه وعلى آله وصحبه افضل الصلاة والسلام

باب النواسخ قوله النواسخ الاجمع ناسخ لانه
فاعلا وصف لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا
لعاقل ولفظ باب يقرا بالضم والتنوين ويجوز ترك التنوين
على الاضافة ولا يرد ان الباب ليس مما يضاف للجمل لان
المراد من الجملة ههنا لفظها ويجوز الوقف على سبيل التعداد
قوله من حيث العمل واما من حيث الفعلية والحرفية
فنوعان قوله واخواتها اي التي جرت عادتهم بذكرها
مع كان في ترجمة واحدة ولهذا احتاج الى قوله وما جهل
الخ وان كان ذلك من الاخوات في العمل الخاص وهو رفع الاسم
ونصب الخبر وقصر ما بعده ومجرد اختصاص ما احل باحكام
لا يقتضي العطف على الاخوات كان ما ذكر في هذا الباب
مختلف الاحكام كما لا يخفى قوله على ثلاثة اقسام اي صادقة
عليها ولو اسقط على كان اخصر واظهر قوله ما يعمل هذا
العمل من غير شرط اي مما سبق في تقدم النفي وشبهه
وبالمصدرية الظرفية فلا ينافي ما سياتي من الشروط العامة
لافعال هذا الباب والخاصة ببعض منها قوله وفي معنى
صار امسى الخ كقوله رعيته حتى اذا تمهد دواكي بهذا كالحماه

اجردا

اجردا وقوله ورجعن من دارين بجر الحقائب وقوله وكان مضلي من
هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد آمرا ثني العداوة تستحيل مودة
بتدارك الهفوات بالحسنات وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور
رمادا بعد ان هو ساطع وقولك راح عبد الله منطلقا وقوله
لعل منايانا تحولن ابؤسا ومن النحويين من منع ذلك في اضحى وعاد
محتجا بانهما فعلان تامان يتعديان بالي والمنصوب بعدهما
حال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقوله يعد فيكم جزر الجزور
رماحنا الا ان يكون التقدير مثل جزر الجزور وما كان من المعرفة
على معنى مثل فقد تجعله العرب حالا في الشعر وكون راح بمعنى
صار او وقع فعله في وقت الرواح هو ما عليه جمع والحقوا
بافعال الباب غدا بمعنى صار او بمعنى وقع فعله وقت الغدا
واستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم تغدو خماصا وتروح بطانا
ومنع الجمهور الحاقه بصار وقالوا المنصوب حال اذ لا يوجد
الا نكرة والحق ايضا افعال اخر مذكورة في المطولات منها قعد
في قعدت كانها حربة وجاء في قولهم ما جاءت حاجتك وحاجتك
يروى بالرفع فما استفهامية مبتدا نصب على انها خبر مقدم
لاجل الاستفهام والتقدير اية حاجة صارت حاجتك ويروى
بالنصب على انها خبر جاءت واسمها ضمير ما وصح تانيثه للاخبار [وما مبتدا]
عنه بالحاجة مثل من كانت امك ومقتضى كلام ابن الحاجب انه
لا يقتصر على هذا التركيب مجيء جا بمعنى صار فانه قال الاولى
في جاء البر قفيزين ان يكون قفيزين خبرا لان الحال فضلة والمعنى
على الضم وبه والخبر محط الفائدة ونظر فيه تلميذه ان لم يقصد
ضرورة على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل القصد انه جاء مفصلا

وجعل انتقاله من الجهل الى العلم مجيا الى العالم بمحبته فعنى بين
وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المجي على التغيير قوله بشرط
تقدم نفي الخ انما اشترط فيها تقدم ما ذكر لانها بمعنى النفي فلما
دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما
هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد
الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما قوله ما زال الخ اي وما تصرف
منها اي المواد وهو مادة اربعة فاندفع ان المذكورة افعال
ماضية والنهي لا يدخل على الماضي قوله ما يزال زال هذه
واوية العين وهي فعل بكسر العين يفعل بفتحها كخاف
يخاف قوله لا ما يزيل بفتح اليا وكان عليه ان يقول لا ماضي
يزيل بمعنى ماز لان الكسائي والفرا حكيا لزال الناقصة
مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والنا قمي
ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة كما ترك هنا الاحتراز
في بقية الافعال عنها اذا وردت تامة واخر ذلك لما بعد
هذا قوله متعد الى واحد ومعناه ماز اي ميز قوله ومصدره
الزيل بفتح الزاي لانه من باب ضرب ولم يذكر لزال التي من
هذا الباب مصدرا لانه لا مصدر لها ولا امر قوله والثاني
قاصر وزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب نصر ينصر
ومعناه الانتقال ولا يخفى ان الانتقال معنى زال ماضي
يزال واما قولهم معناه الاستمرار فهو معنى ما زال بواسطة
النفي الداخل عليها اذ نفي النفي يستلزم الاثبات اي استمرار
ثبوت الخبر وانما صارت الاولى تامة والثانية ناقصة لان
الاولى قصد فيها نفي انتقال النسبة التي هي مضمون الجملة

بعدها

بعدها فلا بد من ذكر الجملة والثانية قصد فيها نفي الانتقال عن
الفرد لزيد مثلا في قولك ما زال زيد فكانت تامة اي مستغنية
بمرفوعها قوله ومصدره الزوال اي الانتقال قوله وهذه
الاربعة معانيها متفقة لانها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها
لفاعلها منذ قبلة اي من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف
بالخبر عرفا قوله ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا قوله فلا وابي عزيزة
دهقانا زالت عزيزة اي لا زالت لان الحذف لم يسمع الا في مضارع ساكنة
فتئ بل هذا من الفصل بين لا والفعل بالجملة القسمية وان كان
خلاف الاولى قال الرضي والاولى ان لا يفصل بين لا وما وبينها
بظرف وشبهه وان جاز في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني
ولا امس وذلك لتركب حرف النفي معها لافادة الاثبات قوله ان
الاصل لا تفتؤ الخ انما جاز حذف لا لعدم اللبس اذ قد تقرر
انها لا تكون ناقصة الا معها ولانه لو كان اثباتا لم يكن بد من
اللام والنون والحذف في جواب القسم كثير لانه ثابت في غير هذه
الافعال نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها قوله فقلت يمين
الله الخ صدر بيت لامرء القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك
واوصالي ويمين الله مبتدا خبره محذوف اي علي ويجوز النصب
لان الحرف لما حذف وصل فعل القسم بنفسه الى المقسم به
ثم حلف واليمين القسم والجمع ايمن والاوصال المفاصل ولا ابرح
جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير
ولو قطعوا راسي لا ابرح قوله ولا زال منهلا عجز بيت للرمة
صدره الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ومنهلا سائلا بشدة خبرها
مقدم والقطر اسمها مؤخر والجرعا تانيث الاجرع رملة مستوية

لا تنبت بناً قوله وقيده الخ اي بنا على ان لن لا ترد للدعا قوله
كاعط ما دمت مصيبا درهما نصب لان ما مع صلتها نابت عن
ظرف فاستحقت اعرابه كما يصرح به كلام المغني فانه قال والزمانية
نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته
ما وصلتها كما في المصدر الصريح نحو جئتك صلاة العصر ثم قال
وانما عدل بعض عن قولهم ظرفية الي قولي زمانية ليشمل نحو كلما اضاء لهم
مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة
والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤول ينوب
عن اسم الزمان فان كان مستحقا للنصب على الظرفية خلفه
فيها والخفض بالاضافة فكذلك ولنيابة ما هذه عن الظرف افتقر
الكلام الي عامل فيها تتم به الجملة لان الظرف فضلة ومن هنا
امتنع ان يقول ابتدا ما دام زيد مقيما لانه عند التاويل
لا يكون الظرف عامل قوله لم تعمل اي العمل المذكور اي
بنا في انها ترفع الفاعل ما دامت السموات والارض اي بقيت
وقد يقال ان دام في الاية تامة وسياتي ان غير دام مما لم يشترط
فيه شرط خاص يستعمل تاما ايضا قوله فان الفارسي ومن
تبعه يذهب الخ هو نظير زيد عمرو قايم فسقط ما قيل
الاولى يذهبان وانه يتاول كل قوله هذه الافعال
لو قال اي هذه الافعال كان اولى قوله وكذا ما تصرف منها
التصريف هنا وفي قولهم المصدر ما يجي ثالثا في تصريف
الفعل عبارة عن تحويل الفعل الي امثلة اخرى من المصدر
وغيره اما على طريقة الكوفيين او بطريقة الاشتراك بينه
ذلك وبسبب تحويل المصدر وهي في التصريف ثلاثة اقسام

ما لا يتصرف بحال وهو ليس اتفاقا ودام عند الفرا ومن تبعه
والتصريف المراد هنا بقية المشتقات عاملة ذلك العمل فلا
اشكال في الحكم بان دام غير متصرفة مع ثبوت يدوم ودايم
والدوام وغيرها خلافا للتفتازاني حيث استشكل ذلك وقال تخلف
العمل لا يوجب تخلف التصرف لان افعل التفضيل من
المتعدي مشتق منه وان لم يعمل عمله انتهى على انا لا نسلم
اتحاد المعنى ما دام الناقصة وغيرها كما ذكر فتدبر وما يتصرف
تصرفا تاما وهو باقيها ولينظر اذا قيل ما منفك عمرو قايما
مثلا فمنفك مبتدا لانه وصف معتمد وعمرو اسمه وقايما
خبره لكنه يحتاج لما يغني عن خبره من حيث الابتدا فهو هل
مجموع اسمه وخبره او اسمه فقط ويشكل الاول بانه يلزم ان يقوم
مرفوع ومنصوب عن مرفوع ويشكل الثاني بان الفايدة تحصل
بمجرد الاسم فقط فليتامل وكذا في قولك ما كان زيد قايما فكان
مبتدا او المغني عن الخبر هذا قوله وفاعلا مجازا للشبهه به وتسمية
المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية
عن المعنى اذ المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما اصطلحوا
على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة وانما
هو خبر اسمها حقيقة فلا حاجة الي تقدير مضاف اي خبر اسمها
واندفع بذلك ما قيل من ان المرفوع ليس اسمها وانما هو اسم
للذي وضع له واعلم ان دخول هذه الافعال على المبتدا والخبر
على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانيها
الي المفرد لا الي الجمل فان ذلك للحروف ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا
معانيها الي الجمل ورفعوا بها ونصبوا وكان القياس ان لا تعمل 227

لانها ليست بافعال حقيقة فانها دخلت لتدل على تقييد الخبر
بالزمان الذي ثبت له فاشبهت بذلك الحرف فاذا قلت كان زيد
قايما فهو في قوة امس زيد قايما واذا قلت يكون زيد قايما في
قوة غدا زيد قايما الا انه لما جي بها اتصرت المبتدا على صفة وهي الخبر
وجوز الجمهور رفع الاسمين بعدها وانكره الفرا ورد بالسماع قال اذا
مت كان الناس صنفان شامت واخر مثنى بالذي كنت اصنع
ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على انه في كان ضمير الشان
اسمها والجملة في موضع نصب على الخبر وقيل كان ملغاة لا عمل لها
قوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية فان اخبر عنه بهما لم تدخل
عليه فلا يقال كان زيد اضربه او لا تهنه او غفر الله له للمنافاة
الجملة المذكورة لهذه الافعال لما عرف من معانيها وبين ذلك
الرضي كما ينبغي مراجعته ونص كلامه ان الطلب قسيم للانشا
والصحيح انه قسم منه كما مر واما اذا كان الخبر مفردا مشتملا
على ماله صدر الكلام جاز اذا لم تتقدم هذه الافعال لما ان ذلك المفرد
يجب تقديمه كما ياتي نحو اين تكن اكن واين كنت قوله وان لا يلزم
التصدير فما لزم التصدير كاسما الشرط والاستفهام وما اضيف
اليها والمقرون بلام الابتدا وكذا كم الخبرية على الصحيح لا تدخل
عليه وانما لم يجز ان يكون الاسم مماله الصدر ويذكر متقدما كما
جاز في الخبر مفردا طلبيا لان الاسم يمتنع تقديم الفاعل لالتباسه
بالمبتدا بخلاف الخبر قوله ولا الحذف فما لزم الحذف كالمخبر عنه
بنعت مقطوع نحو الحمد لله اهل الحمد برفع اهل لا تدخل عليه
قوله ولا عدم التصرف اي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان
يصغر ويثنى ويجمع وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور

في

في الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من اوجه
الاعراب كما توهمه جماعة لئلا يلزم التكرار لما بعده هذا الشرط وعلل
الرضي اشتراط ذلك بان الاسم الجامد مشبه للحرف والناسخ لا يدخل
على الحرف فكذا ما اشبهه ونظر فيه لما يلزم من ان من وما الموصولتين
لا تدخل عليهما هذه النواسخ وبطلانه مقطوع به ومن ذلك ايمن
الله في القسم وطوبى للمومن وويل للكافر وما التعجبية قوله سواء
كانت لنفسه نحو قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيدا وقولهم نولك
ان تفعل كذا كما مثل به ابن مالك ورده ابو حيان بقول النابغة
فلم يك نولكم ان تشقذوني وناز عه ابن هشام واعترض على المثالين
لانهما انما امتنع لمانع معنوي لانهم اقاموهما مقام لا تدخل
عليه النواسخ لانه اقل بمعنى ما يقول ذلك الرجل والثاني
بمعنى ينبغي لك ان تفعل قوله ام للمصحوب لفظي مثله ايه
تاسم بما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية وفيه نظر اذ لا يمتنع
في لولا زيد سالم لهلك ان يقال لولا كون زيد سالما ولعل المراد
امتناع دخول الناسخ الفعلي قوله او معنوي نحو ما احسن
زيدا ولله دره ومثل ابن مالك لذلك بقولهم الكلاب على
البقر وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير ارسل
فانه لزوم الابتدائية الا ان يريد انه اذا رفع لزم الابتدائية
واعلم ان شرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفي بما زيادة
على ما سبق ان لا يكون خبره مفردا طلبيا لان له الصدر وهذه
لا يتقدم خبرها وقد مرت الاشارة اليه وسياتي ان شرط ما
تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال واخواتها ان لا يكون
خبره فعلا ماضيا وتبين ما يتعلق به قوله وكونه الخ صدر بيت

بحري ٥ وذلي ذل ما جرة ضياع فنادى ومع نذوره هو مؤول بالجر
نحل فليمدد له الرحمن مدا اي كوني تذكروني قوله وبهذا لا يعهد
في الافعال واما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كما ذكر
في باب الفاعل فشاذ فلا يرد نقضا قوله كما في باب المبتدا والخبر
الذي في باب المبتدا فان الاصل فيه التاخير وقد يتوسط الخبر
اي يدخل بينهما فلفظ التوسط مجرد عن بعض معناه والمراد
به مجرد الدخول ويتوسط يحتمل الزماني والمكاني وخصه
بالمكاني قوله بين الاسم والفعل والا فهذه يدخل والتعبير
بالفعل ذكره غيره وانظر هل هو لان الحكم مختص به او لانه
الاصل وغيره مثله قوله على الاصح راجع لقوله مع جميعها
وقوله ولو جملة الخ هو مذهب البصريين ومنعه الكوفيون كان مع
في الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه
وابن معط في دام وبعضهم في ليس نقله ابو حيان عن
حكاية ابن درستويه ولم يطلع به من حكى الاجماع على الجواز
فيهما كابن مالك ولا فرق في الجملة الاسمية والفعلية
بين التي فعلها رافع لضمير الاسم او لا خلافا لمن منع مطلقا
ولا لمن منع اذا كان رافعا لضمير الاسم نحو كان زيد يقوم
وهم ابن عصفور قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا
حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها
في ما ذكر عاد الى يقوم خبرا مقدما لم يرجعا الى ذلك قوله
وليس سواء عالم وجهول عجز بيت للسموءل صدره سلي
ان جهلت الناس عنا وعنهم والشاهد فيه ظاهر قوله
وتارة يكون واجبا من ذلك اذا كان المقصود حصر الخبر

في

في الاسم نحو ليس قائما الا زيد وهذا واضح في ليس لان خبرها
لا يتقدم عليها وانظر لو كان الناسخ غيرها نحو ما كان قائما الا زيد
هل يجوز تقديم الخبر على الناسخ وتاخيره على ما يقال ما قائما
كان الا زيد او يفرق بين ما يشترط في عمله تقدم النافي وبين
غيره صرح في الاوضح في غير مسئلة الحصر بالجواز مطلقا والظاهر
جريانه فيها وصرح الرضي بالاتفاق على المنع فيما اشترط
لعمله تقدم نفي وعلله بان النافي نزل معه منزلة الجزء منه
واما تقدمه على النافي فغير جائز لما ياتي من ذلك اذا كان
الخبر ضميرا متصلا نحو كانه زيد كما في النكت ونقله المص عن
المغرب ورده بان المنفصل هنا جائز اتفاقا بخلافه ضربته
زيد قوله نحو يعجبني الخ مثله اتيك ما دام في الدار صاحبها كان
كما مثل به ابن الناظم لان ما مصدرية فيجري فيها التعليل
الذي علل به الش لاجل الحرف المصدري شامل لتقديم قوله
الخبر الذي هو في الدار على الناسخ دون الحرف المصدري الذي
هو ان وعليهما جميعا لان الحرف المصدري لا يجوز ان يليه
معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولا ان يتقدم
عليه لان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله قوله لاجل
الضمير لانه لو قيل كان يعجبني ان يكون صاحبها في الدار
لزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة قوله فليس بصحيح
اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم
يمتنع وجوابه انهم ارادوا بوجوب التوسط الوجوب الاضافي
اي بالنسبة للتاخير لا مطلق الوجوب او ارادوا انه يجب التوسط
عند تاخير الخبر عن الفاعل قوله كحصر الخبر لان المحصور فيه يجب

في

تاخره عن المحصور ولولا ان الحصر بالا فان قيل ما المانع من تقديم
الخبر الا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بان يقال الا قايما لم يكن
زيد قلت لامتناع تصدير الا قوله ومخفا اعرابه الحروف التابع
الاسم بالخبر قوله وكتاخر مرفوع الخبر اما تاخر المنصوب نحو الا
كان زيد طعامك فلا يمتنع تقديمه لكن يقبح ما لم يكن ظرفا
نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك والا فلا
قبح قوله على الاصح راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة اي
وجميع ما مر في التوسط يجيء هنا ومما يدل على جواز تقديم
الخبر وهو جملة الاية التي استدل بها الش قوله كذا قيل فتامله
ابن مالك في شرح التسهيل تبعا للفارسي وابن جني
وغيرهما من البصريين وابن مالك وان اطلق القاعدة
مراده ان ذلك هو الاغلب بدليل انه صرح بذلك في الشرح
فقال وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالبا واحترز
بقوله غالبا عما ذكره الش في بيان عدم اللزوم قوله بدليل
فاما اليتيم فلا تقهر لانه تقدم معمول الفعل مع عدم
جواز تقدمه لان اما لا يليها فعل قوله وجواز نحو زيدا لم اضرب
انما امتنع تقدم اضرب لانه معمول العامل ضعيف فكونه يصلح
هذا جوابا عن اللزوم كما لا يخفى قوله كان يكون له صدر
الكلام اي ما لم يصدر الناسخ بها كما مر قوله مما مر في وجوب
التوسط من هذه الافعال قوله لجواز ان يكون الخ ولجواز
ان لا يكون يوم منصوبا بل مبني على الفتح لاضافته الى الفعل
وهو مرفوع المحل على الابتداء وليس مصروفا عنه كما قاله ابن
الانباري والنحاة على هذا الى تقدير العايد او ان يكون ظرفا

وجاز تقديم زيد [illegible]

ليس

لليس لما فيها من معنى النفي كما قال الدماميني تبعا للرضي قوله
وقد اطلقوا منعه قال شيخنا ليس الامر كذلك بدليل قوله فيما
سبق الا خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح فقد حكى
فيه الخلاف وامره سهل اللهم الا ان يقال مراده ان المصححين
لعدم الجواز في الخبر يجيزون تقديم معموله اذا كان ظرفا بناء
على صحة تلك القاعدة وهي انهم يتوسعون في الظروف والمجرورات
ما لا يتوسع في غيرها فلعل هذا من جملة من اتسع فيه في الاية
الا ترى انهم يقولون ان بكر زيدا ماخوذ وان غدا اخاك راحل
فيتقدم الظرف والمجرور وهما معمولا الخبر على الاسم ان الخبر
لا يجوز تقديمه البتة عندهم لا فرق في ذلك بين الجار والمجرور
وغيره لان من جملة ادلة المانع من تقديمه اذ ليس اشبهت
انتهاما وما لا يتقدم خبرها عليها مطلقا واما تلك القاعدة
وهي ان تقديم المعمول لا يجوز الا حيث يجوز تقدم العامل
فهي متنازع فيها ولا يقول بها القايل بعدم تقديم خبر ليس
كابن مالك والجواب عنها بما ذكر انما هو بعد التسليم على وجه
الاحتمال كما قرره الشاطبي بما لا مزيد عليه قوله بعلتين
هما عدم تصرف دام ولزوم الفصل قوله وكل منهما الخ بدليل
اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها واجاز
كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته اذا كان غير عامل
كما المصدرية [illegible] وقد يقال اختلافهم في ليس لا ينافي
الاتفاق في دام لمدرك يخصها وايضا لا يلزم من الاختلاف
في الفصل المذكور في الجملة الاختلاف فيه هنا وقد يقال
ايضا لعله لم يعتد بالخلاف او يتعلمه هنا وفي شرح التوضيح

عند قوله الاخبر دام اتفاقا مانصه فلا يجوز تقديمه على ما دام اتفاقا لان
معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام
على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدري لا يفصل من صلته بمعمولها
وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان
قلنا بعدم تصرف دام ينبغي ان لا يجري فيه الخلاف الذي في ليس
وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجري قطعا قاله الموضح في حواشيه
انتهى ومن ذلك يعلم ان تشبيه الشارح هنا الفعل المنفي بما دام مع
قوله لا توسطه لا يخلو عن احتمال وابهام فليتامل في تفصيله
وتحريره قوله واذا نفي الفعل بما الخ هذا مذهب البصريين
والفرا ولا فرق في ذلك ان يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله
تقدم النفي اولا ويترتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لان
له الصدر ولا يمكن تصدره لفوات تصدرها قاله شيخنا وهل
يمكن توسطه لفوات تصدر ما قال شيخنا وهل يمكن توسطه
الظاهر الان لا لانه بالتوسط يفوت صدارته وعموم قول الشارح
توسطه يقتضي خلافه ولكن في الرضي ما يخالفه فينبغي تقييده
وخرج بما غيرها كلن ولم ولا وان وجرى عليه السيوطي وقال
المرادي ينبغي ان لا تكون ان كالا لان لها الصدر بدليل انها
تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا انتهى واطلق ابن
مالك ان لا تعلق فالقياس الحاقها بما عصره وفي المغني في بحث
اذ ان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا
في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر
مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول نحو ان لا ينتم اقم وجاء
بلا زاد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر

حلولها

لحلولها محل ادوات الصدر والا فلا وهذا هو الصحيح قوله لا توسطه
بينها وبين الفعل اي بين ما والفعل ومنعه بعضهم والصحيح الجواز
ووجه فالتشبيه بدام انما هو في التقدم في الجملة فافهم ثم لا فرق في الفعل
بين ان يكون الفعل شرطا في عمله تقدم النفي اولا كما في منع التقدم
فيجوز التوسط في ما زال نحو ما قايما زال زيد كما في التصريح وقال
الشاطبي واما ما كان النفي من شرط دخوله في هذا الباب
فالجواز فيه غير مسلم قال شيخنا ويمنع عند الكل توسطه بين
الفعل وحرف النفي لانهما لما تلازما صارا كالشي الواحد انتهى
وهذا ليس خاصا بما وحدها بل عام في ساير حروف النفي فلا
يصح ان يقال لا قايما زال زيد وما خارجا انفك عمرو انتهى
المراد نقله منه بحروفه قوله في جواز تقدمه الخ اي الا في حذفه
فانه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم اختصارا ولا اقتصارا كما نقله
ابو حيان عن اصحابنا اما الاسم فلانه يشبه الفاعل واما الخبر فلانه
صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا
كون من اكوان زيد والاعواض لا يسوغ حذفها اذ القيام ... لا يجوز
حذفها قالوا وقد يحذف في الضرورة ومن النحويين من اجاز
حذفه اختصارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس
اذا كان اسمها نكرة عامة فيحذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة
تشبيها بلا ولا يشكل على منع حذف الخبر ما قالوه في انه خبر
فجر لانه مخصوص بذلك والحذف للجر وحده اذ رب شي يجوز تبعا
ولا يجوز وحده ويخالف الخبر كان خبر المبتدا في اقترانه بالواو
واذا كان جملة تشبيها بالجملة الحالية نحو وامسى وهو عريان
قوله حالا ثم بلاث اي قوله مطلقا اي سوا كان اعرف اولا فالاسم هو قوله

الاعرف على المختار اي وجعل الاسم غير الاعرف ضعيف كما يصرح بذلك
قول المغني واعلم انهم حكموا لان وأن المقدرتين بمصدر معرف
بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرأ السبعة
ما كان حجتهم الا ان قالوا انما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع
ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى
وبين هذا وما اجازه ابن مالك من الاخبار بالمعرفة
عن النكرة المحضة في باب النواسخ كما سيأتي بون عظيم
ويؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى فان حسبك الله ومقابل
المختار التخيير كما لو استويا تعريفا وتعيينا وتفسيره في المغني بأنَّ
وأنْ اتفاقي لا للاحتراز بدليل اطلاقه في الجهة السادسة
من الباب الخامس ان الحرف المصدري وصلته في نحو ذلك
معرفة فلا تقع صفة للنكرة ولم تخص بأنَّ وأنْ وقد يقال
فرق بين مطلق التعريف وكونه في حكم الضمير كما لا يخفى
وقوله معرف يقتضي انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر
لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل اعجبني
ما صنع رجل حسن ولكن يمنع هذا ان تجعل الصفة للمصدر
المقدر اي صنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم من عدم
ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف
اعم من مرتبة الضمير هذا واورد ان كونه لا يوصف لا يقتضي
تنزيله منزلة الضمير فكم اسم لا يوصف وليس بتلك المنزلة
واجيب بانه جاز ان يكون في ذلك الاسم مانع من جعله
بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزءا من المقتضي
ولا شرطا في وجوده واقتضى ان المصدر المقدر بما ذكر المعرف

بالاضافة

بالاضافة سواء اضيف الى ضمير او غيره بمثابة الضمير ولم ينقل
عن احد من الائمة ما يخالفه والامام ابن هشام نقله بقيل منه
ما يقبلوا اذ لم يخالف المنقول وليس في كلامه ما يقتضي ان
المضاف الى ذي الاداة اذا كان عن مصدر مسبوك بمنزلة
الضمير خلافا للدماميني قوله فان علمهما الخ فيه اشارة الى ان
كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا لان
العلم بهما لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر لان
السامع علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج
فاستفاد انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات
قوله ما لم يكن احدهما الخ فان كان احدهما اسم اشارة اتصل
به ما ذكر تعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فيقال
كان هذا اخاك وكان هذا زيد الاسمى الضمير فان الافصح
في باب المبتدا ان تجعله المبتدا ويدخل التنبيه عليه فتقول
ها انا ذا ولا بنا في ذلك في باب النواسخ لان الضمير متصل
بالعامل فلا دينا في دخول التنبيه عليه يحكى انه سمع قليلا
في باب المبتدا هذا انا قوله فان لم يكن احدهما اعرف فالتخيير
فتقول كان زيدا اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا قوله وكذا ان كانا
الخ اي مثل ذلك في التخيير فتقول كان خير منه زيد شرا من عمرو
فعكس قوله وان كان لاحدهما الخ نحو كان خير من زيد امراة
قوله وان اختلفا الخ نحو كان زيد قائما واما اذا كان للنكرة
مسوغ فما احسن كما قالوا ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا
صالحا ولك ان تجعلها الاسم فتعكس قوله ولا يعكس الا في
الضرورة كقوله ولا يك موقف منك الوداعا والبيت الاتي واما

قراءة ابن عامر ولم تكن لهم آية ان يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان
قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وان يعلمه
بدل من آية او خبر لمحذوف اي هي ان يعلمه وان قدرتها ناقصة
فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدا وآية خبره والجملة خبر
كان او آية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل او خبر لمحذوف
فاما تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه خبرها فرده
لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم كذا في المغني
قوله اختيارا بناء على طريقته في تفسير الضرورة لامكان
الشاعر منه ان يقول موقعي بالبيا ويرفع مزاجها عجلان كان
ثانية وقيل البيتان ونحوهما من القلب قوله غير صفة
محضة فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قرشي زيدا
قوله وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار فيفيد التقرير
بالوجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها
ولا يكون خبرها فعلا ماضيا كما قاله السيوطي وغيره واما مجيء
بات بمعنى صار وان ذكره صاحب الكشاف فليس بصحيح
لعدم شاهد عليه واما آية باتت بدره والنوم قد كان بالنهار
فيحتمل ان يقال انها خرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان
غالب النوم بالليل قوله اما باعتبار العوارض نحو صار زيد
غنيا فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هي الفقر الى صفة
اخرى عارضة هي الغنا قوله او الحقائق بان يكون الانتقال من
حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الطين خزفا وتكون ايضا
للانتقال من مكان الى مكان نحو صار زيد الى عمرو وانظر
هل يكون للانتقال في الزمان كان تقول مثلا صار الربيع

الى

233 الى الصيف ام لا يتصور او صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء
فخرج بالنقل قوله فكانت هباء منبثا اي صارت غبارا منتشرا قوله
امست خلاء الخ صدر بيت عجزه اخنى عليها الذي اخنى على لبد
والاستشهاد انما هو باعتبار امست خلاء لا باعتبار امسى اهلها
احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا اخنى عليها اي
اتى عليها واهلكه ولبد احد نسور لقمان وهو منصرف لانه ليس
بمعدول قوله اضحى الخ صدر بيت عجزه ابعد شيبي يبغي عندي
الادبا قوله وما بعدها وهي ما زال وما فتي وما انفك وما برح
وما دام وكذا ما بمعنى صار كما مر وان اوهم كلام الشيخ خلافه
واما بقية افعال هذا الباب فالبصريون على جواز كونه فعلا
ماضيا وان كان بدون قد وشرط الكوفيون اقترانه بقد ظاهرة
او مقدرة وهو الصحيح خلافا لما يوهم كلام السعد في حاشية
الكشاف مشيرا الى انه مذهب النحاة قاطبة وذلك انه قال الجمل
خبر كان فعلا ماضيا من غير قد يأباه النحاة لكنه في التنزيل
~~نحو ان كان قميصه قد من قبل فلا وجه للمنع~~ لكنه واقع في التنزيل
نحو ان كان قميصه قد من قبل فلا وجه للمنع انتهى وقد
علمت التفصيل في المسئلة فائدة قال في المنهل وشرحه
ويقع خبر الكان نحو كان زيد اصبح صاحبا بلا عكس فلا يجوز
اصبح زيد كان صاحبا وذلك لان كان تدل على كون مطلق
واخواتها تدل على كون مقيد ففي وقوعها خبرا لكان فائدة
تحصل لجواز الاخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة
المسوغ للاخبار اذ الكون المطلق التي تدل عليه كان في ضمن
الكون المقيد التي تدل عليه اخواتها وانظر في عموم قول المتن

ويتعين جر الكان بلا عكس فانه يشمل ما زال واخواتها والظاهر
انه ليس مرادا قوله وتختص غير ليس الخ يشمل ظل وبه صرح ابن
مالك وقال تكون تامة بمعنى طال او دام وقال الرضي قالوا ولم
يستعمل ظل الا ناقصة انتهى ونقل عن المها بادي قال ابو حيان
وهو مخالف لنقل ائمة اللغة والنحو انها تكون تامة قوله والصحيح
انها الخ لانها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف الا الحدث
فتعين انه مدلولها قاله اللقاني وفيه بحث لان الازمنة الماضية
مختلفة في نفسها بالصباح والمساء والضحى والليلة والنهار
فلم لا يجوز الاختلاف بها انفسها وايضا فاذا كانت هذه الافعال
الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص كان التامة بتفسيرها
بحصل ودام التامة ببقي وهكذا الا ان يقال اذا كانت ناقصة
فالمراد بمعانيها هي النسبة لا المرفوع بعدها واذا كانت تامة
فهو المرفوع وحده وح فلا اشكال في التخصيص ويدفع البحث
بان هذا لا يطرد لانه ان ظهر في نحو اصبح زيد مقيما وامسى
مسافرا حيث يقال ان الزمان اختلف فيهما لانه في الاول ماض
صباحي وفي الثاني ماض مسائي لا يظهر في نحو كان زيد غنيا
وصار زيد غنيا اذ الماضي في احدهما لم يتميز عنه في الاخر فان
قلت اذا كانت دالة على الحدث فاين فاعله قلت مصدر جرها
مضافا الى اسمها وقولكم الا ليس اي فانها لا تدل على الحدث
والمراد انها لا تدل عليه استعمالا والا فهي فعل يدل على
الحدث وضعا وحينئذ فلا ينافي قول الرضي انها تدل على الحدث
لان المراد بها تدل عليه وضعا فتفطن قوله بعشرة امور
احدها ان الحكم بكونها افعالا يستلزم دلالتها على الحدث لان

الحدث

الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لو دلت على الزمان فقط لامكن
تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى الثالث لو لم تكن دالة
على الحدث لم يتميز بعضها عن بعض الرابع لو لم تكن دالة عليه
لم تدخل عليها ان المصدرية نحو الا ان تكونا ملكين ولم ينطق
في بعضها بالمصدر الصريح الخامس لو لم تدل عليه لم يبن منها اسم
فاعل لانه لا دلالة له على الزمان بل الحدث السادس انها لو لم
تدل عليه لم يبن منها امر لانه لا يبنى مما لا دلالة له على الحدث
السابع ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان
لان الاولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالاولى اولى بالبقاء
الثامن ان من جملتها دام ومن شرط اعمالها تقدم ما المصدرية
ومن لوازم ذلك تقدير المصدر التاسع من جملتها انفك ولا
بد معها من ناف فلو لم تدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم
ان يكون معنى ما انفك زيد غنيا في وقت من الاوقات
الماضية وذلك يقتضي الى عكس المراد العاشر الاصل في كل فعل
الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل بلا دليل
ولا يخفى ما في بعضها من النظر قوله هل يتعلق بها الظرف
الخ حكى ابو حيان الخلاف في عملها في الحال واما نصبها المصدر
فالاصح منعه على القول باثباته لها لانهم عوضوا عن النطق
به الخبر واجازه السيرافي وطائفة فيقال كان زيد قائما
كونا قال في المغني واستدل لمثبتي التعلق بقوله اكان
للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه
مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولا بمحذوف لان
وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في تقدير حرف

موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان يكون
متعلقا بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا
طلل وقوله وقد مضى عن قريب اي في الكلام على قوله وهو
الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم فانه يجوز
تعلق في الارض بسركم وجهركم ولا يرد فيه تقديم معمول
المصدر لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري
وصلته والغرض من ذلك المناقشة في منع الظرف بعجبا
واعلم ان المصنف يفصح في المغني عن سر عدم تقدير المصدر
بما ذكر بان والفعل وبينه كما قال في شرح القصيدة انه
ليس في معنى الحدوث وقال فيه ولا يقدح ذلك عمله لان
الظرف يعمل فيه رائحة الفعل وبذلك يسقط قول
الدماميني لم لا يجوز ان يكون مقدرا بما تسرون وما تعلنون
قوله كانت بمعنى فعل لازم كذا في شرح التوضيح لكن يرد
عليه ان ابن مالك في شرح الكافية ومتن التسهيل ذكر ان
كان ياتي بمعنى كفل وبمعنى غزل نحو كان فلان الصبي
اذا كفله وكان الصوف اذا غزله وان صار تاتي بمعنى ضم
نحو صار فلان الشيء بمعنى ضمه اليه وزاد في التسهيل ان
صار تاتي بمعنى قطع ولعل المراد ان الاغلب كونها بمعنى
فعل لازم قوله بمعنى حصل عبر ابن مالك بثبت وقال
ثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله
ولا شيء معه وتارة بحدث نحو اذا كان الشتاء فادفئوني وتارة
بحصل وان كان ذو عسرة وتارة بقدر او وقع نحو ما شاء الله
كان انتهى قيل فالتعبير بقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قدر

فبحذ

فبحذف السبب والمسبب انتهى وفيه نظر كما قال شيخنا لان شاء بمعنى
اراد كما هو مقرر في الاصول قوله بمعنى بقي اي او سكن ومنه
في الملا الدائم قوله بمعنى عرس بمهملات والراء مشددة والتعريس
نزول استراحة بغير اقامة واكثر ما يكون في اخر الليل وخصه
بذلك الاصمعي وابو زيد قوله بمعنى نزل اي ليلا بدليل ما بعده
قوله قالوا بات الخ وقالوا باتت فلان القوم ولا ينبغي ان تفسر
هذه بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل بالبا بل ياتي قوله بمعنى
دام واستمر العطف تفسيري قوله بمعنى ذهب اي او ظهر كما
في التسهيل وفي الصحاح ذهب الحق اي ظهر الامر كانه ذهب
السرور زال فجمع بينهما قوله بمعنى انفصل اي او خلص قالوا
فككت الاسير فانفك اي خلص وانفك فيهما مطاوع لفك
بخلاف الناقصة فانها كانطلق ومعناها زال وتختص
بالجحد فهذه فروق ثلاثة قوله وفتئ بكسر التا اذ هي الملازمة
للنقص واما فتا بفتح التا فتستعمل تامة بمعنى كسر او اطفا
كما في شرح التسهيل عن الفراء يقال فتات عن الامر كسرته
والنار اطفاتها وتوهم ابو حيان انه تصحيف من ابن مالك
وانما ذلك فثات بالثا المثلثة وفيه انه ليس بممتنع ان
تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى لابن مالك كتاب
سماه ما اختلف اعجامه واتفق افهامه وقد انتصر صاحب
القاموس لابن مالك وانظر لم لزم فتئ وزال النقص دون
انفك وبرح مع ان المعنى واحد وما فسره به السماع قوله وما
اوهم خلاف ذلك يؤول نحو قول الراجز وفي حيا بغية يجس
ولا يزال وهو الوي اليبس فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتاويله

ان الخبر محذوف والتقدير ولا يزال منتجيا وهو الوي اليبس والنحس
النكبر والاليس الشجاع وقوله انما الجزي الفتي ليس الجمل وتاويله
علي جعل الجمل اسم ليس وخبرها ضميرا متصلا عايدا علي الفتي
اي ليس هو الجمل ثم حذف لاتصاله قوله ويختص كان لكن
اي هذه اللفظة من حيث هي لا الناقصة بخصوصها لان من
جملة الخصايص الزيادة والزايدة فيسميها لا قسم منها والمراد
انها تختص بكل واحدة من الخصايص التي تذكر لا جميعها
فلا يشاركها غيرها في شي منها لا بشرط ولا بغير شرط ولا ان
غيرها تختص بامور كما لا يخفي قوله بمرادفة لم يزل فيه نظر
اذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل والذي يظهر
ان يقال تختص كان بافادة استمرار خبرها لاسمها والاصل
في كان ان لا تدل علي استمرار ولا انقطاع بل ذلك الي القرينة
ولا يلزم من دلالتها علي المضي الانقطاع خلافا لابي حيان
لانه لا ملازمة بين مضي الشرط وانقطاعه قوله متوسطة
اي داخلة كما مر واطلق قوم منهم الجوهري الزيادة عليها
في مثل وكان الله غفورا رحيما مع تصدرها قوله لساجارا
ونحو ورا فلا تزاد بينهما لشدة الاتصال بينهما فكانهما كلمة
واحدة ونحو على كان المسومة العراب ضرورة اوشاذ خلافا
للمبرد ابن مالك والرضي قوله ومعنى زيادتها انها الخ اي
والا فهي دالة علي الماضي مع التاكيد او موكدة فقط من غير
دلالة علي الماضي نحو من كان في المهد صبيا والافاين المعجزة وصبيا
علي هذا حال وذكر في الرضي ما حاصله ان كان الزايدة لا تدل
علي الزمن الماضي وانما تدل عليه كالزايدة نحو ما كان احسن زيدا

فالحكم

فالحكم بزيادتها فيه تجوز لدلالتها علي الزمن الماضي وانها جردت
عن الدلالة علي الحدث ووجه بذلك عدم عملها لانها اذا جردت
عن ذلك لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا
فيثبت كالظرف قال الشهاب القاسمي ان تجردها عن ذلك غير
ضروري بل لا مانع من بقا تلك الدلالة ويويده ان من قال
بزيادتها في قوله وجيران لنا كانوا كرام وقالوا ان عملها في الضمير
ليس مانعا من زيادتها ولا فرق بين الضمير والظاهر بل
جوز ابن مالك في نحو اتاك اتاك اللاحقون الغا الثاني ونسبة
العمل لهما واذا جاز الغاوه مع الظاهر الذي لا يتاتي معه
دعوي التجرد عن الحدث فلتجرد زيادة كان مع بقا دلالتها
علي الحدث انتهى لكن نقل في المغني في بحث العطف في الكلام علي
هذا البيت ان الجمهور علي ان الزايد لا يعمل قوله بلفظ الماضي
لخفته قوله وما ورد بخلاف ذلك فشاذ نحو قولهم ما اصبح
ابردها وما امسى ادفاها اي العشية وقيل الضميران للدنيا
ونحو قول ام عقيل انت تكون ماجد نبيل قوله وجوز الفرا
الخ واجاز ايضا زيادة افعال ساير هذا الباب وكل فعل
لازم من غيره اذا لم ينتقض المعنى قوله نون مضارعها
الخ لم يقل نون يكون ليجوز حذفها لان المقصود ذكر
خواص كان ولا يفيده ما ذكر الا بتاويل بخلاف ما اذا
اضيف المضارع الي ضمير كان وحذف هذه النون شاذ
في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعما ل
وشبه النون بحرف العلة قوله من غير المجزوم وهو المرفوع نحو
من تكون له عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبريا

وانما اشترط كونه مجزوما لان الجزم يكون بحذف حرف العلة او
النون او الحركة والحذف يونس بالحذف ولان النون في غير
المجزوم متحركة فهي متعاصية على الحذف لتقويها بالحركة ولا
يخفى ان شرط الجزم يخرج نحو النسوة لم تكن قايمات اذ هو
مبني وليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم قوله والمجزوم
بالحذف انما اشترط ان يكون الجزم بالسكون لانه لو كان
بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لكونها اخرا ولما
اتصل الفعل بالمرفوع لم تكن النون اخرا لان مرفوع الفعل
منزل منزلة جزيه قوله لان الفعل الخ ما قاله الش تبعا للمص
هنا مخالف لقوله في الاوضح قال الناظم وكذا اي يجب هذا
السكت في الفعل اذا بقي على حرفين احدهما زايد نحو لم يعه
انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف
اذا ارادوا على نحو فلم اك ومن تق بترك الها انتهى وعلل ذلك
بخوف الالتباس بالضمير المنصوب قوله اذا لم تك الخ صدر
بيت عجزه فليس بمغني عنك عقد التمايم والشاهد فيه
ظاهر قوله ونحو كقوله اذا لم تك المراة ابدت وسامة فقد ابدت
المراة جبهة ضيغم قوله ولاك اسقني الخ عجز بيت للنجاشي يصف
حاله مع ذيب عرض له في السفر صدره فلست باتيه ولا
استطيعه والشاهد فيه انه حذف النون من لكن وهي
متحركة قوله ترد الاشيا الى اصولها اي ترد الاشيا التي استعملت
على غير الاصل الى اصولها المستعملة فلا يرد مثل يدك ودمك
وفيك لان اليد واخويه اصله غير مستعمل قوله بكان الناقصة
اي بمضارعها لكن الحذف في التامة اقل قوله بعد الحذف

اشار

237

اشار به الى ان تعويضها حال منتظرة من ها قوله ما الزايدة وخصت
ما بالزيادة لجيئها زايدة في قوله تعالى فبما رحمة من الله ولكثرة
مشابهتها باخت كان وهو ليس وما ذكره من ان المحذوف كان
[illegible] الناقصة والباقي اسمها
وخبرها وما زايدة للتعويض هو الصحيح وبقي فيها اقوال
مذكورة في المطولات قوله اما انت الخ اشار الى ان الجار متعلق
بمحذوف تدل عليه القرينة وقال الفاضل تقدير افتخرت بورث في
التركيب ركاكة وفي المعنى فسادا اذ لا يتجه ان يقال افتخرت
لكونك ذا نفر لان قومي لم تاكلهم الضبع بل المتجه ان يقال مهما
تذكرت في حال كونك مذكورا بالنفر فاني مثلك ذو نفر
ان قومي لم تاكلهم سنة الجدب حتى تتوقع على بقومك ونفرك
وهذا بنا على ان تكون اما نايبة عن مهما كما مر انتهى ويجوز
ان يكون فان قومي تعليلا لمحذوف اي ولا اعتبار بنفرك فان
قومي لم ياكلهم الضبع وبعضهم حمل التقدير لا نتجي والتعليل
[illegible] وانما بين تقدير هذا المثال بقوله لان كنت الخ للرد
على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة كلمة شرط كالمكسورة
ورجح في المغني مذهبهم وللتنبيه على ان اما هذه مفتوحة
قوله لافادة الاختصاص اي والاهتمام قوله فانفصل
الضمير لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به قوله وجوزه
المبرد اي جوز الجمع بين ما وكان على ان كان زايدة لا عوض
ولم يرد مستندا من جهة السماع قوله وجرى عليه في التسهيل كلامه
ليس صريحا في الجواز المقابل للوجوب لجواز ان يكون مراده
مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقرينة ترجح بان

مارايت عوضا قوله وتختص ايضا بجواز حذفها هذا خاص بمادة
كان لا بصيغة الماضي لما يذكر وكلامه يفهم انها لا تحذف وحدها
جوازا وفي الاشموني عند قول الخلاصة ويحذفونها ويبقون
الخبر ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها وحدها اومع
الاسم انتهى ولا شك ان كلام الخلاصة صالح لذلك اذ بقا
الخبر لا ينافي بقا الاسم قوله ضميرا كان او ظاهرا دخل ضمير
المتكلم نحو لان تحلق ان فارسا وان راجلا والمخاطب كقوله
انطق بحق ولو مستخرجا احنا والغايب كاطلب العلم ولو
بالصين ولا يجوز عند عدم اظهار الفعل الا النصب وربما
يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن فيه تقدير فيه او معه
او نحو ذلك والثاني بعدان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور
بحرف سوا اقترن ان بلا او لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا
صالح فطالح وقيد السهيلي اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود
من تفردانه قوله وذلك مطرد بعدان ولو الشرطيتين قيل
لانهما من الادوات الطالبة للفعلين فيطول الكلام فخفف
بالحذف وخص بان ولو لان الاولى ام الادوات الجازمة
والثانية ام غير الجازمة وفيه انهم قالوا ام غير الجازمة اذا
قال في التصريح الغالب في ان ان تكون تنويعية ومثال غير
التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا انتهى وحقه
ان يقيد لو بالتي يندرج ما بعدها فيما قبلها وغاية لم
فيه كما تقدم بداية ولو جارا و يقل حذف كان مع اسمها بدون
ذلك قال المحشي وذلك في ثلاث صور بعد هلا والا ولدن اقول
وبقي صورة رابعة وهي بعد لكن نحو لكن رسول الله اي ولكن

كان

كان رسول الله قالوا وعاطفة لمفرد بن على مفرد بن لان معطوفيها
المفردين لا يختلفان سلبا وايجابا قوله الناس مجزيون باعمالهم
فيه حذف مضاف اي بجنس اعمالهم اذ الاعمال لا يجازى عليها
بها قوله خيرا وهو خير اي فالذي يجزون به خير واشار به الى ان خير
خبر مبتدا محذوف قوله لا يامن الخ لا نافية فما بعدها مرفوع
ويحتمل ان تكون ناهية فما بعدها مجزوم وكسر لالتقا الساكنين
والدهر منصوب على الظرفية اي لا يامن في الدهر الحوادث او
المفعولية اي لا يامن غدرات الدهر واشار هذا في ولو ملكا
حيث حذف كان واسمها بعد لو وجنوده مبتدا والجملة بعده
خبر والجملة من المبتدا وخبره في محل نصب على انها صفة
ملكا وفي البيت وقولهم الا حشف ولو تمرا رد على ابي حيان
حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك
اعلى مما قبله والتمر اعم قوله واما حذف كان الخ هذا خاص
بمادة كان لا بصيغة الماضي ووجه الضعف ان الخبر منصوب
ففي بقايه دلالة على كان المحذوفة بخلاف بقا الاسم قيل ولما
فيه من كثرة الحذف وفيه انه يقتضي ضعف حذفها مع الاسم
قصد المحافظة من كثرة الحذف وفيه انه يقتضي ضعف حذفها
مع الاسم الا ان يقال الخبر في صورة الفضلة والاسم كالجزء لاسيما
اذا كان ضميرا متصلا وجواز حذف الخبر في خصوص هذا ضعف
معنوي لانه اذا كان في العمل خير لا يلزم ان يكون خير اجميع
الاعمال خيرا قوله اي ان كان في عملهم خير كما هو المتبادر الا ان
يقال انه على التجريد فيكون الكلام مثل لهم فيها دار
الخلد والمعنى انه كان عملهم خيرا كان المعنى انها نفسها دار

الخلد قال في التسهيل واضمار كان الناقصة قبل الفا اولى من اضمار التامة
انتهى فتقدير ان كان في عملهم خير اولى من تقدير ان كان خير وان
كان اقل لان كان التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف الا الكثير الاستعمال
للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف وايضا فيضعف
تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كانه اجنبي عن الاول
والمعنى على تعلقه به قوله وقد تحذف الا اشار الى قلته
وصرح بذلك في التسهيل قوله اي ان كنت الخ قال الدماميني ولا تحذ
الفعل مع المكسورة معوضا عنه الا في هذا فلو قلت اما كنت
منطلقا انطلقت كانت ما زايدة ولا يجوز اما انت منطلقا
انطلقت قال اللقاني ولا حاجة لما تكلفوه بلا دليل اذ الظا
ان ما مزيدة لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر
ولا ومثلها هو الشرط فان اداة شرط مؤكدة بما نظيرها اما في
قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة
ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير فطلقها فلست لها بكفو
والا يعل مفرقك الحسام والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره
وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وان افتاك
الناس وافتوك قوله ولا هي النافية للجنس كذا في الاوضح والظا
ان الجزء هو المجموع النافي والمنفي جزء الجزء وجواب الشرط محذو
لدلالة ما قبله عليه وتقديره فافعله قوله تشبيها بها في
نفي الحال الخ الصحيح من مذاهب اربعة انه لا يلزم حالية
المنفي بها وليس نعم الاصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا
بزمان فحصه هذا وقد يقال انما يتوجه الالحاق ويظهر التوجيه
به لو كان عمل ليس لما فيها من النفي وليس كذلك بدليل

عملها

عملها مع انتقاض نفيها الا ان يقال يصح الالحاق بسبب المشابهة
في النفي وان لم يكن بسبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة
والقياس في اللغة انما يمتنع في المدلولات اما في الاحكام كما هنا
فلا يمتنع نبه عليه العز بن جماعة على انا لا نسلم ان ذلك من القياس
لجواز ان يكون من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق له وفي دخول
الباء في الخبر وفي الجمع الذاتي وفي زيادة الباء بعد ما التميمية خلاف
منع الفارسي والزمخشري والصحيح الجواز لسماعه في اشعار
بني تميم قوله وبنو تميم لا يعملونها الخ لم يقرا على لغتهم
الا ما اذا روي المفضل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع واما قول
ش وبنو تميم يرفعون الا من درى كيف هي في المصحف فانه
يؤذن بان لكل احد ان يقرا على حسب لغته من غير توقيف
وذلك لا يحل قاله ابن فلاح وانظر كيف يتاتى لمن درى ان
ينطق بغير لغته مع ان العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل
لكن الحق خلافه وانه انما يمتنع نطقه بالخطا قوله ولما كان
عملها الخ اي فانحطت عن ليس فليس تعمل دون شرط
منها والاصل اقوى من الفرع فيعمل وان توسط خبرها وكذا
ان تقدم على قول غير ابن مالك من البصريين واما عدم السبق
بان فامر لازم ومعمول الخبر فان ولي ليس فلا عمل لها وان
ورد شي منه كانت شاذة وان سبق على نفسه ليس ففيه
اضطراب فليحرر مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها
عند ابن مالك ويتقدم عند غيره من البصريين وتعمل وان
سبق الخبر بالا عند الحجازيين دون التميميين نحو ليس الطيب
الا المسك فانظر المغني في بحث ليس قوله ان تقدم الخ لانها

عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حالة
تقدم الخبر وقيد بقوله على الخبر لانه لا يجوز تقديمه عليها لان ما
لها الصدر فلا يتقدم ما في خبرها عليها فلا يجوز قايما ما زيد
ولو كان الخبر ظرفا قوله ما صبي الخ يحتمل ان صبي مبتدا وما
بعده فاعل اغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمقتضب الذي عاد
الى مسترك بعدما اسا لك قوله ولم يسبق الاسم بان هو ان صدق
بسبق ان على ما فيه مراد ذلك الصدق قطعا والمدار اخذا من
التعليل على وجود ان وان اقترن باحدهما دون الاخر فيما
اذا فصل بين ما والاسم بمعمول الخبر ولو عبر بالمرفوع كان اولى
اذ المقترن بها ليس باسم لها قوله الزايدة بخلاف النافية كما يدل
عليه قوله الاتي واول على ان ان نافية الخ قوله بطل عملها وجوبا
عند البصريين بوهم انه لا يبطل عملها عند الكوفيين وليس
كذلك فانها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدا وخبر وانتصاب
الثاني بنزع الخافض قوله واول على ان ان نافية الخ هذا
التخريج انما ياتي على قول الكوفيين ان ان المقترنة بما هي النافية
جي بها توكيدا قال ابن مالك في شرح التسهيل والذي زعموه
مردود بوجهين احدهما انها لو كانت نافية موكدة لم يتغير
العمل كما لا يتغير بتكرير ما كما قال لا ينسك الاسى تاسيا
فما من حمام احد معتصما فكرر ما الثانية توكيدا وابقى عملها
الثاني ان العرب قد استعملت ان زايدة بعد ما التي بمعنى
الذي وبعد ما المصدرية التوقيتية لشبهها في اللفظ بما
النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زايدة لم يكن لزيادتها
بعد الموصولتين مسوغ انتهى وفيه امور الاول يتامل في الردمع

انه

انه نقل عنهم انهم يقولون ان ما لا عمل لها الثاني دل كلامه على
ان ما اذا كررت لا يبطل العمل وفي كلام ابن عقيل والاشموني في
شرح التوضيح خلافه كما ياتي الثالث انهم نقلوا ان ان تزاد بعد
الا الاستفتاحية ومدة الانكار وح فلا ينحصر المسوغ للزيادة
في المشابهة قوله ولا بمعمول الخبر يعني ولم يسبق بمعمول الخبر ويفهم
منه انه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم وان لم يكن ظرفا او مجرورا
وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبر عليه دون الاسم
جاز اعمالها كقولك ما زيد طعامك اكلا الا ان يكون الخبر موجبا
بالا فلا يجوز اعمالها خلافا للكسائي والفرا كقولك ما زيد
طعامك الا اكل وان كان غير ظرف وكان معمولا لا شبهها امتنع تقدمه على الاسم كقولك ما زيدا ضارب قائما
مطلقا وعبارة اللباب وشرحه ربما افهمت خلافه ونصها و
يجوز الفصل باجنبي بينه اي بين اسم لا وما وبين عامله وهو
ما ولا تقول ما زيدا ضارب قائما بنصب قائما انتهى وانظر
حكم معمول الخبر قوله وما كل من وافى منى الخ عجز بيت لمزاحم ابن
الحارث العقيلي صدره وقالوا تعرفها المنازل من منى والشاهد
فيه حيث ابطل عمل ما بايلايها معمول خبرها الذي ليس
بظرف ولا جار ومجرور وهذا على رواية نصب كل واما من
روى رفع كل فهو على الحجازية والجملة في موضع نصب على خبر
ما والعايد محذوف اي عارفه قوله لقتضيها الخ قضية
التعليل عدم تقدمه على ما نفسها بالاولى وامتناع
الفصل بين ما واسمها بمعمول اسمها نحو ما زيدا ضارب
قايما وقضيته ايضا منع الفصل بما ليس معمولا لاسمها ولا
لخبرها وقضيته كلام المص الجواز وقضيته ايضا انه يجوز تقديم معمول

والخبر

الخبر عليه اذا توسط بينه وبين الاسم وسياتي جواز توسط معمول
الخبر عليه بين اسمها وخبرها اذا كان غير ظرف وجار ومجرور الا ان
اقوى [illegible] كما ياتي بيانه قوله بالتقديم انظر في حالة التوسط
قوله الا ان كان ظرفا الخ اي فانه لا يبطل ولو اجتمع الامران
فهل يجوز الفصل بهما لا يبعد الجواز اذا تعدد الظرف او الجار
والمجرور قوله ولم يسبق الخبر بالا فيه اشارة الى انه لا يضر
انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد مقيما الا عند عمرو والا
في الدار وهو ظاهر لانه غير معمول لها فلا حاجة لبقا نفيها
بالنسبة اليه وان انتقض نفي خبرها بغير الا وجب النصب
عند البصريين نحو ما زيد غير قايم واجاز الفرا الرفع بقي ان
المتبادر من الكلام انها تكون لايجاب الخبر وحج فلو كانت
سابقة على الخبر لكنها من تعلقات الاسم نحو ما القوم الا زيدا
قايمون ينبغي ان لا يبطل عملها لان معنى ليس موجود في
هذه الحالة ثم ان النقض بانما كالنقض بالا على ما في جمع الجوامع
ولم يمثل في شرحه له فانظر مثاله قوله ان لا تتكرر فان تكررت
بطل عملها ومر عن ابن مالك خلافه قوله وان لا يبدل الى اخره
وذلك لاتحاد حكم البدل في المبدل منه وما لا يتقدم عامله
بعده قصد الاثبات لان عملها لمشابهتها ليس في النفي
وقد انتقض النفي بالا اي لم يبق لمعناه بعد الا لان الاستثنا
من النفي اثبات للمنفي لما بعد الا ولما انتفت المشابهة
بالنظر الى المستثنى لم يمكن عملها فيه ومقتضى هذا التعليل
ان النعت وعطف البيان كالبدل فالاول نحو ما زيد رجل
الا كريم والثاني نحو ما هذا عمرو الا ابو حفص ولم ار من جوز

اقتران

اقتران عطف البيان بالا قوله ما زيد بشي الخ اي هو ملحق بالمعدومات
فليس شيا حقيرا فضلا عن العظيم وقوله الا شي حقير لان التنكير
للتحقير وقوله لا يعبا به اي لا يبالي به ولا يلتفت اليه وهو صفة
لشي والظاهر انه من تاكيد الذم بما يشبه المدح وشي بالرفع بدل من
شي وهو جر على زيد فهو مرفوع المحل فاعرب البدل باعرابه
ولا يجوز ان يعرب البدل باعراب المبدل منه اللفظي لان شي حينئذ
يكون مجرورا بالبا كالمبدل منه فتكون البا مقدرة عليه حقيقة
كما هو مذهب الجمهور او حكما لظهور اثره فيه والمقدر كالملفوظ
والبا هذه زايدة اذ المعنى ما زيد شي الا شي لا يعبا به فانه
اثبت له الشيئية فقوله الا شي يفيد الاثبات فيلزم زيادة البا في
خبر مبتدا وهي لا تزاد قياسا الا في خبر مبتدا في الحال او الاصل
ويكون في الكلام استفهام بهل او نفي قوله تعين في المعطوف
الرفع اي على انه خبر مبتدا محذوف كذا قال الشيخ عبد القاهر
وحج فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهذا من
باب القطع والاستيناف لان بل ولكن لا يعطفان الجمل وقد
ذهب بعضهم الى ان الرفع حملا على محل الجر اذ هو مرفوع نظرا
الى الاصل وكلامه يوهم تساوي بل ولكن وهو في بل مسموع
وفي لكن بالقياس وتعين الرفع لا ينافي ما سياتي في باب
العطف لان العطف هنا ممتنع لعارض فلا ينافي ثبوت
العطف لهما بشرطه قوله لان المعطوف بهما موجب هذا
راي الجمهور واما على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز فيه
النصب لانه منفي لان بل عنده تنقل النفي جوازا من الاول
الى الثاني فقياسه انه يجوز ما زيد قايما بل قاعدا واختلف

المعنى بخلاف الرفع والنصب وقياس قول يونس الا ان يقع
نصب المعطوف ببل ولكن لانه يرى ان بقاء النفي شرط في عملها
لانه اجاز اعمالها مع انتقاض النفي بالا قوله واما المعطوف
بغيرها الخ اما النصب فبالعطف على خبرها واما الرافع فعلى
اضمار هو وقيل اتباعا على المحل وفيه ان الرفع منسوخ
فلا محل للرفع ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز
اى الطالب لذلك المحل تتمة لا يجوز حذف اسمها قياسا
ولا خبرها كذلك فان كفت بان جاز تشبيها بلا نحو فما ان من
حدث ولا اهال التقدير فما ذي حديث ولا اهال مثنيه
واذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغيرها عن العمل
واجاز الكسائي اعمالها وانشد فقلت والله يدري
مسافر اي ما يدري ومنعه البصريون وشذ بناء النكرة
معها تشبيها بلا سمع ما باس عليك ولا يغني عن اسمها
بدا هو حيث خلافا للاخفش قوله عند الحجازيين قال
ابو حيان لم يصرح احد بان اعمال لا عمل ليس بالنسبة
الى لغة مخصوصة الا المطرزي فانه قال بنو تميم لا يعملونها
وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري اهل الحجاز يعملونها
دون طيء وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اعمالها
ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز قوله كليس فيما
تقدم اي رفع الاسم ونصب الخبر وهو احد اقوال ثلاثة
ثانيها انها عاملة في الاسم وهما جميعا في موضع الابتدا
ولا تعمل في الخبر اصلا وثالثها انها غير عاملة واختاره
الرضي وسماع نصب الخبر يبطلهما قوله الا في الشعر لم يقيه

ابن

ابن الحاجب بقوله وهو اي عمل ليس في لا شاذ قال الجامي
فيقتصر عملها على مورد السماع انتهى ولا يخفى انه حيث
كان سماعيا فلا حاجة لتقييده بالشعر وقول التسهيل ويلحق
بها ان النافية قليلا ولا كثيرا ظاهره يخالف ذلك ولكن ابو حيان
قال الصواب العكس فليحرر وعلى كل حال لا تعمل الا بالشروط
المذكورة قوله فلا يتوهم ان الشعر محل ضرورة فلا تعتبر
فيه الشروط قوله ما عدا الثاني منها وهو قوله ولم يسبق الاسم
بان الزايدة قال الشاطبي لانها لا يتاتى معها دخول ان في
الاسم القياس وان دخلت عليها فالحكم الاهمال انتهى
وحينئذ فهذا الشرط لا يحتاج اليه وان صح اعتباره قوله تنكير
معموليها لعل وجه ذلك انها لنفي الجنس راجحا ونفي الوحدة
المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات انسب وانظر هل يكون
الخبر جملة لانها نكرة في المعنى ولم يذكر من الشروط ان لا
يدخل عليها جار كما ذكر ذلك في لا العاملة عمل ان فانظر
سر ذلك قوله فلا تعمل في معرفة لنقصان مشابهتها
بليس لان لا للنفي المطلق بخلاف ما قوله مع تصريحه
في التسهيل بالندور اي والنادر لا يقاس عليه وقد قاس
عليه المتنبي في قوله فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فان قيل
كيف يجعل نادرا وفي مثل شب مارن يبرد ذاهبا ولا اخوة قاعدا
قيل لا عمل للا بل هي زايدة والاسمان تابعان لمعمولي ما
قوله نصب على الحال اي لا على انه خبر فلا دليل فيه قوله
لا ارى بانا المفعول واول ايضا بانه على حذف مضاف اي
لا مثلي باغيا فهو حول لا نكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة

ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتي به منفصلا
مرفوعا كما قيل في لا التثريب في قضية ولا ابا حسن لها ويحتمل
ان هذا مراد ابن جني وقصده تعمل لا في المعرفة عملها لا بطريق
الاصالة بل بطريق النيابة قوله حتي قيل بلزومه قد يستشكل
وجه الغاية هنا وجوابه ان ما بعد حتي ليس نهاية لما قبلها
بل مسبب عنه قوله تغن الخ قد يقال لا دلالة فيه لامكان ان
باقيا وواقيا حالان قوله خلافا للاخفش حيث قال ان
المنصوب بعدها بتقدير فعل فمعني لات حين مناص
لا اري حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر
قوله لتانيث اللفظ وعلي هذا فهي ساكنة وحركت لما ذكر
وقيل زيدت التا للمبالغة في النفي وعليه فهي محركة في الاصل
قيل اولهما وفيه انه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متنافيين
وضعا وهما السكون والتحرك قوله وحركت الخ قال الاشموني
حركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل وليس لالتقاء
الساكنين بدليل ربت وثمت فانها فيهما محركة مع تحرك
ما قبلها قوله وعملها باجماع من العرب انظر هذا مع ما سبق
من خلاف الاخفش ولا يصح جواب اللقاني بانه لا ينقض
دعوى الاجماع علي العمل ان ورد النصب بعدها وقد يجاب
بان الاجماع علي جواز الاعمال لا وجوبه قوله وعليه قري شاذا
اي قرانا شاذا فشاذا صفة مصدر محذوف يقال قرا يقرا
قرانا وقراءة وليس حالا لان تقدم الحال علي صاحبها المجرور
اما ممتنع او ضعيف قوله والغالب حذف اسمها الخ لان الخبر
محط الفايدة قوله وافهم كلامه الخ لانه انما تعرض لشرطين

كون

كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما وما افهمه كلامه
غير مراد لان لات لا تزيد علي ما ولا فالظاهر انه يشترط لعملها
تنكير ما يذكر من جزئيها وهو مراد الاشموني بقوله انها انما
تعمل في نكرة فلا تنافي قول ابن مالك في قراءة النصب ولا
بد من تقدير المحذوف معرفة لان المراد نفي كون الحين الخاص
حينا ينوصون فيه اي يهربون او يتاخرون وليس المراد نفي
جنس حين المناص والترتيب وبقا النفي وفي كلام السيوطي
ما يدل علي اشتراط هذا الاخير حيث قال والعطف علي خبر لات
العاملة كالعطف علي ما فتنصب وترفع في نحو لات حين
جوع ولات حين طيشه ويتعين الرفع في لات حين قلق
بل حين صبر ولكن حين صبر قوله بتعا لابن مالك وقال
ابو حيان الصواب ان اعمالها كثير لوروده نظما ونثرا ولمشاركتها
لما في النفي وكونه للحال قوله الي المنع لعدم اختصاصها قوله
العالية بالعين المهملة واليا المثناة ما فوق نجد الي ارض
تهامة والي ما ورا مكة وما والاها ولم يذكر شرط عملها عدم
وشرط في الشذور نفي الخبر وتاخره وان لا يليها معموله وليس
ظرفا ولا مجرورا وظاهره لا يشترط عدم تكرارها ويحتمل ان
يجري فيه ما جرى في تكرار ما وانه لا يشترط تنكير ما يعمل فيه
وذكر في التحفة انها لا تعمل الا في اسم معرفة عكس لا وان
ما يعمل في المعرفة والنكرة انتهى وانظر قوله انها لا تعمل الا في
معرفة مع تمثيلهم بان احد الخ وكذا في اشتراط الشذور نفي
الخبر مع انتقاضه في هذا المثال والبيت قوله وهما موضعان
للتاكيد اشار الي ان قوله خبر لمبتدا محذوف ويجوز ان يكون
هما موضعان

في موضع نصب على انه اي موضوعين للتاكيد **قوله** اي لتاكيد
الحكم اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه المحذوف
على راي الكوفيين واما على راي البصريين فالتقدير للتاكيد
للحكم ولا اشكال على كونها للتاكيد انك توم حت بالمصدر
المنسبك لم يفد توكيدا لان كون الشي بمعنى الشي لا يستلزم
ان يساويه في كل ما يفيده **قوله** ونفي الشك عنه والانكار
له الاوفق ان تقول الشك فيه او الانكار عنه لان الجار ان
تعلق بالنفي فيهما فالتعدية بعن او بالانكار فالتعدية
بفي او اللام وعطف نفي الشك الخ على توكيد الحكم من عطف
المسبب على السبب **قوله** من الحكم اي الايقاع والانتزاع
ويعبر عنه بادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
وقوله والتردد فيه اي الحكم وهو النسبة ففي الكلام
استخدام وليس المراد بالحكم النسبة في الموضعين لير دان
الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه **قوله** ولهذا
تقع الخ ظاهره يقتضي ان الواقع موقع ما ذكر ما بعدها
بدونها وليس كذلك وذكر الفاعل والمفعول والمجرور
للتمثيل فان ما ذكر ما يقع نايبا عن الفاعل واسما لهذه
الاحرف بشرط الفصل بالخبر الا ليت فبلا شرط نحو ليت
انك عندي فتكون ان ومعمولاها سادة مسد جزي ليت
وهي في محل نصب ورفع باعتبار قيامها مقام مرفوع
ومنصوب ولا مانع من اثبات محلين مختلفين لشي واحد
باعتبارين **قوله** وظاهر اطلاقه الخ بذلك صرح المص في المغني
في بحث انما **قوله** ويشهد له الخ يمكن ان يجعل ذلك من قبيل

الغفلة

القضية المعدولة لكن فيه بعد من اصطلاح النحويين كما قاله 244
حفيد المصنف ثم الظاهر ان ان المفتوحة كالمكسورة **قوله**
للاستدراك اي التدارك **قوله** رفعا لما يشبهها الخ لان قوله لكنه
بخيل بمعنى الا انه بخيل **قوله** وقد تاتي للتوكيد ينبغي ان يكون
منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك وعلى القول بانها
للاستدراك فيه فلعل وجه كون هذا استدراكا مع ان مبناه
على توهم الخلاف انه قد يذهل عن مناقضة الحركة للسكون
فيتوهم انتفا التحرك ايضا عند انتفا السكون لتوهم امكان
الواسطة **قوله** نحو لو جاني الخ وذلك لان امتناع المجي مفهوم من لو لانها
حرف يقتضي امتناع ما يليه فقوله بعد ذلك لكنه لم يجي توكيد
لما دل عليه الكلام السابق وهذا مبني على عرف اهل العربية
من ان لو للدلالة على ان سبب انتفا الجزا هو انتفا الشرط واما
على عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين
مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي
او بانتفا التالي على انتفا المقدم فلا تدل عندهم على
وجود مقدمها ولا انتفايه وكذا تاليها وقد صرح السيد
الجرجاني بان كلا من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة
بالمعنى الذي بينه غيره اذ الجميع يبحثون عن احكام اللغة
العربية **قوله** للتشبيه المؤكد اي لا نشا تشبيه اسمها بخبرها
اي لبيان ان اسمها مشبه بخبرها ان قلت الذي يفهم من كانه
على القول بالتركيب التاكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف
تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التاكيد المستفاد
بان قلت قد ادعى ان اصل كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد

وهذا تشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف ايذانا بان الكلام مبني على
التشبيه من اول الامر قوله لتركبها الخ اي وانما كان التشبيه
الموكد لتركبها الخ قوله سواء كان خبرها الخ وقال الزجاجي والكوفيون ن
هي للتشبيه إن كان الخبر جامدا نحو كأنّ زيدا اسد وللشك
ويعبر عنه بالظن إن كان مشتقا نحو كانك قايم لان الخبر
هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وجوابه ان المعنى كانك
شخص قايم وانما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل
الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير
في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا يقولون
كاني امشي وكانك تمشي واجاب بعضهم بان الشيء يشبه
في حالة ما به في حالة اخرى فكانك شبهت زيدا وهو غير
قايم به قايما والتقدير كان هيئة زيد هيئة قايمة قوله
وفتحت همزة كان لو قال إنّ كان اخصر واختلف على هذا هل
تتعلق هذه الكاف بشيء على قولين احدهما لا لانها فارقت
الموضع الذي يمكن ان تتعلق فيه بمحذوف فزال ما كان
لها من التعلق قوله فهو مؤول به قدم ما يتعلق بالظن
ومثال ما قيل انه للتحقيق قوله كان الارض ليس بها
هشام اذ لا يكون للتشبيه لانه ليس في الارض حقيقة وتاو بلد
ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها
فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يغتر ببطن مكة مع دفن
هشام فيها لانه كالغيث لها ومثال التقريب كانك بالدنيا
لم تكن وبالاخرة لم تزل وتاويله من وجوه منها الكاف حرف
خطاب والباء زايدة في اسم كانّ قوله وليت يقال فيها لت

بابدال

 ثه

بابدال اليا تاء وادغامها في التا قوله للتمني اي لانشايه واحدا
لا للاخبار بان التمني حاصل وقس عليه ما بعده قوله وهو
طلب ما لا طمع الخ لا يخفى ان هذا التعريف يتناول ساير انواع
الطلب من الامر والنهي والترجي وغيرها مع المحبة او كون
المطلوب لا طمع فيه او فيه عسر فاما انه تعريف بالاعم على
راي المتقدمين او المراد ان التعبير في مفهومه هو ما ذكر
فقط وغيره يعتبر فيه زيادة مع هذا كالاستعلاء في الامر ولا
يعتبر فيه هذا بل بعضه كالنداء لا يعتبر فيه المحبة بقي ان
التحقيق ان التمني اسم لحالة نفسانية يلزمها الطلب
والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود سواء
امكن الحصول اولا فلا يرد ان التمني قد يكون محالا معلوم
الاستحالة والعاقل لا يطلب ما علم استحالته وقس عليه
الترجي قوله فان عودة الخ اي ان فسر بعود القوة والنشاط
الحاصلين قبل الشيخوخة والقول بانه غير ممكن عقلا
مبني على تفسيره بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين سنة
فامكان عوده يستلزم الجمع بين النقيضين قوله نحو ليت لي
مالا الخ عبارة المغني وقول منقطع الرجا ليت الخ فان قلت هذا
من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجا في الحج قلت
المراد بما لا طمع فيه ما شانه ان لا يطمع فيه والمال الذي لم
يتعلق به الاطماع غالبا قوله ولا يكون في الواجب فيمتنع
تمني وقوعه في وقته بقرينة قولهم فلا يقال ليت غدا يجيء
فلا ترد تمني الموت في قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من
قبل ان تلقوه قوله وطماعية بتخفيف اليا على وزن كراهية

مصدر يقال فيه طمع طمعا وطماعية فهو طمع وطمِع بكسر
الميم وضمها والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ ولذا
اخر الطماعية ويستعمل في الاول لعل وفي الثاني عسى **قوله**
والادماء ترجيا يؤخذ منه ان الترجي والتمني متباينان وصرح
بذلك **قوله** وهو توقع الخ يؤخذ منه ان الترجي ليس بطلب
بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق **قوله** او الاشفاق اي الخوف
اذا عدي بمن فان عدي بعلي كان بمعنى العطف **قوله** لعلك باخع
نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها
حسرة على ما فاتك من اسلام قومك **قوله** لما ذكر اي من الترجي
او الاشفاق قال التفتازاني في حواشي الكشاف والتوقع
على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد
يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال **قوله** للترجي اي
مصروفا للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما **قوله** وترد للاستفهام
ولهذا علق الفعل في الاية المذكورة وفي لا تدري لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا والتعليق لا تدري الله يحدث وما يدريك
ايزكى والمعنى لا تدري جواب ذلك لكن قال صاحب الكشاف
في وما يدريك لعله يزكى واي شيء يجعلك داريا بحال هذا
الاعمى لعله يزكى اي يطهر بما يتلقى اليك من الشرايع وحينئذ
فيدريك ليس متعلقا بما بعد لعل حتى يعلق عنه
لانه جعل معموله بحال هذا الاعمى وبه يبطل كون لعل بمعنى
اداة الاستفهام **قوله** وعقيل يجر الخ مقتضاه ان غيرهم وهو
الناصب بها لا يوافقهم في مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم
في كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات **قوله** وخبر اسمها اي فالجر

بها

بها لغة وليس شاذا ولا على سبيل الحكاية كما قيل وانما جروا بها
تشبيها على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسماء ان تعمل العمل الخاص
بها **قوله** فينصبن الخ اي في المشهور وبعض العرب ينصب
بهن الجزئين كقوله ان حراسنا اسدا وقوله كان اذنيه اذا تشوفا
قادمة وقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وقد يرتفع بعدهن
المبتدا فيكون الاسم ضمير شان محذوف كقوله عليه الصلاة
والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون اي انه
من اشد والمصورون مبتدا اخره الظرف المتقدم ويجوز
حذف ضمير الشان نظما ونثرا عند ابن مالك بلا ضعف
خلافا لابن الحاجب واعلم انه قال في التسهيل وللجزئين بعد
دخولهن ما لهن مجردين انتهى قال شراحه من كون المبتدا
عينا ومعنى وكون الخبر مفردا او جملة الى غير ذلك مما يسوغ
وبقي انه يقتضي جواز تعدد خبر هذه الاحرف وقال
ابو حيان الذي يلوح من مذهب س المنع وهو الذي
يقتضيه القياس لانها عملت تشبيها بالفعل والفعل
لا يقتضي مرفوعين مع انه لم يسمع وانه يقتضي جواز
الاتيان بخبر واحد من متعاطفين بتكرير ان نحو ان زيدا
وان عمرا منطلقان ومنعه السيوطي لان الخبر يكون معمولا
لعاملين لكن نص الرضي في باب لا على جواز ذلك لكن العاملين
متماثلين **قوله** هذه الاحرف لو قال اي هذه الاحرف لكان
اظهر وتعبير س بالحروف والنعت واعتذر عنه بانه من وضع
الكثرة موضع جمع القلة مجازا ولا حاجة اليه على ما قاله
السعد من ان الجمعين انما يفترقان في الغاية لا المبدا فجمع القلة

مختص بالعشرة فما دونها والكثرة غير مختص الا انه مختص
بما فوق العشرة قال وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه
كثير من الثقات واستدل على ذلك بان القوم لم يفرقوا في
مقام التعريف بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلا
من اقتلوا المشركين واكرم العلما حيث جعلوا كلا شاملا
للثلاثة وما فوقها فدل على ان الفرق بينهما منكرين انما
هو في جانب الزيادة وبذلك ينحل الاشكال عما لو اقر بدراهم
حيث يقبل تفسيره بثلاثة واما الجواب بان جمع الكثرة
قد يطلق على القلة مجازا ففيه انه لا يقبل من اللافظ
لحقايق الالفاظ في الاقارير التفسير بالمجاز الا ترى ان من
اقر بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد مع صحة
اطلاق الجمع على الواحد مجازا قوله لكن يشترط الخ فلا
تدخل على المبتدا اخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية الخ ما
تقدم ومن هنا يعلم ان جملتي نعم وبيس خبريتان لا انشا بنا
لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم سا ما
يعملون وربما دخلت ان على ما خبره نهي فيؤول نحو ان الذين
قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا الليل عن ليلهم ناما وقد يكون
خبر المخففة من الثقيلة طلبا ذكر ابو حيان في تفسير ان
غضب الله عليها انها مخففة من الثقيلة ورد بان المشهور
ان الطلبية لا تقع خبرا لان وكذا او لو ان الذين قتلتم البيت
اني عسيت صايما وفي الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة
لانه لا بد من قد وقال بعضهم الحق ان الطلبية بمعنى الخبرية
لفظا تجوز ومنع مبرمان وتبعه الحريري وقوع الماضي خبرا

عن

عن لعل لان لعل للترجي وهو انما يتعلق بالمستقبل ويرده وما
يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر الحديث ومنع الاخفش
وقوع سوف خبرا لليت لان ليت لما لم يثبت وسوف لما يثبت قوله
في لزوم دخولهن خرج باللزوم لا ولما الاستفتاحيتان لانهما
يدخلان على الاسمية تارة وعلى الفعلية اخرى قوله والاستغنا بهما
اي عن دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام ولا يحتاج معهما
الى شي اخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية واذا الفجائية
فانهما وان اشبها كان في لزوم المبتدا والخبر نفارقاهما من حيث
افتقار لولا الى الجواب واذا الى كلام سابق قوله في تقرير العلة
اي جنسها الصادق بالعلتين قوله لانتفا ذلك لان الواقع
المبتدا لا يجي قوله ما الحرفية الزايدة ما ذكره من ان ما هذه حرفية
زايدة كافة هو المعروف وقيل ما مع هذه الحروف اسم مبهم
بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي ان الجملة بعده
مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده انها لا تصلح للابتدا بها
ولا لدخول ناسخ غير ان واخواتها وقيل انها نافية وان ذلك
سبب افادتها الحصر ورده في المغني قوله لعلما الخ صدره اعد
نظرا يا عبد قيس وغرض الشاعر هجا عبد قيس بانه يفعل
في الحمار الفعلة الشنعا قوله على الاصح مقابله ما ذهب اليه
ابن ابي الربيع والطاهر والقزويني من جواز ليتما قام زيد
فيجوز ليتما زيدا القاه على الاعمال ويمتنع على اضمار فعل
على شريطة التفسير لان ذلك يزيل اختصاصها بالاسم وينبغي
ان يجوز عند ابن ابي الربيع وطاهر واذا علمت ان ما لمجرد
الزيادة قوله حملا على اخواتها قد يتوقف في صحة الحمل لعدم

مشاركتها لاخواتها في علة الاهمال التي هي زوال الاختصاص
قوله وهو الارجح ظاهر كلام المص استواء الوجهين وبه صرح بعضهم
قوله ورفعه اقيس في المغني واما قول النابغة قالت الا ليتما
هذا الحمام لنا فيمن نصب الحمام وهو الارجح عند النحويين
في ليتما زيد قايم فما زايدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر
قال ش وكان روبة العجاج ينشده رفعا انتهى فعلي هذا
تحتمل ان تكون ما كافة وهذا مبتدا او تحتمل ان تكون
موصولة وهذا خبر لمحذوف اي ليت الذي هو هذا الحمام وهو
ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول
الصلة وقوي لتضمنه ابقا الاعمال قوله وقيل بجوازه في الكل
اي قياسا علي ما سمع وان كان نادرا قال الجاربردي المراد بالشاذ
في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الي قلة وجوده
وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف
القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس
بالضم انتهى فعلم من كلامه ان النادر يقاس عليه وان بينه
وبين الشاذ عموما وخصوصا من وجه فتامل ولانه يكفي
في صحة الاعمال قليلا الاختصاص الاصلي ولا يضر عروض زواله
ولذلك نظاير اعتبر فيها الاصل منها ان المكسورة المخففة
قوله وقيل بوجوب الاعمال في ليت يشكل علي قول ابن مالك
ان جواز الامرين فيها اجماع قوله ولكنما يقضي الخ عجز بيت
صدره فوالله ما فارقتكم قاليا لكم والدليل علي ان ما فيه
موصولة عود الضمير المستتر في يقضي عليها ودخول الفا
علي حرف التنفيس المصدر به خبرها لشبه الموصول بالشرط

في

في عمومه واستقبال الفعل بعده قوله ويحتملهما اي الاسمية
والمصدرية وقضيته ان ما سبق لا يحتملهما وفيه ان انما فعلت
حسن يحتمل الاسمية ايضا اي ان الذي فعلته حسن قوله انما
صنعوا كيد ساحر محل احتماله لهما في قراءة رفع كيد فان عاملة
وما موصول يحتمل للاسمي والحرفي اي ان الذي صنعوه او ان
صنعهم ومن نصب فما كافة كما اشار اليه الش قوله وهو غير
ظاهر لما مر انها فيه موصولة قوله لزوال اختصاصها الخ مقتضية
كلامه هنا وفيما ياتي ان المقتضي لعمل هذه الادوات الاختصاص ص
وفيه انه مخالف لما قالوه من ان علة هذا العمل كونها اشبهت
الافعال لفظا ومعني وهو المناسب لما سياتي عن ابن مالك
من الفرق بين ان المخففة المكسورة والمفتوحة وان الاختصاص
انما يقتضي العمل الخاص ولهذا اجرت عقيل بلعل لا بهذا العمل
فتدبر قوله وانما اعملت قليلا الخ انما جاز اعمالها قليلا وبطل
فيما اذا كفت بها علي مذهب ش مع ان العلة في الموضعين
زوال الاختصاص لان الزوال هناك اقوي لكونه بواسطة
امر اجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط
بعضها ومحل جواز الاعمال والاهمال ان وليها اسم فان
وليها فعل فالواجب اهمالها ولا يجوز ادعا الاعمال باضمار
ضمير قاله شيخ الاسلام وظاهره ان المهملة في ظاهر اللفظ
لا في نفس الامر اذا وليها اسم يجوز معها تقدير ضمير الشان
كالمفتوحة فتكون عاملة وهو ما جوزه بعضهم ومنعه
ابو علي بل ظاهر اطلاق الرضي ان ذلك البعض يجوز ذلك
فيما اذا وليها الفعل ايضا قوله ويكثر كون الفعل الخ انما كثر

كونه ناسخا لانهم لما اخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل
اثروا في ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدا والخبر ليلا
يزول عنها وضعها بالكلية لانها اذا دخلت عليه يكون
مقتضاها موخرا عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها لانك
اذا قلت ان كان زيد قايما فمعناه ان زيدا القايم وانما كان
الاكثر لكونه ماضيا لان ان واخواتها مشابهة للفعل لفظا
ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها ان يدخلوها غالبا على ما هو
غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الماضي ولان
الماضي اشبه بالتاكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول
فيما مضى دون المضارع وشرط الناسخ كونه غير نافي كليس
وغير منفي كزال واخواتها وغير صلة كما دام وافهم قوله والاكثر
انه يكثر كونه مضارعا والمراد انه كثير في نفسه ولا ينافي
كونه قليلا كما صرح ابن الناظم ومع قلته ينقاس عليه
خلافا لابن مالك في شرح التسهيل وهو مع قوله في متنه
ويقاس على نحو ان قتلت لمسلما عجيب لورود الاول في
القران نحو وان نظنك لمن الكاذبين بخلاف الثاني قوله
ان يزينك الخ بفتح حرف المضارعة من يزينك ويشينك والهاء
من لهيه للسكت ولا يقاس على مثل هذا التركيب باجماع قوله
واما لكن الخ اعلم ان لكن تكون خفيفة باصل الوضع وانظر
تتميز المخففة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية
عن الخفيفة باصل الوضع قوله لانها اشبه بالفعل لان لفظها
كلفظ فعل مقصود به المضي او الامر والمكسورة لا تشبه
الا الامر كخذ وفرق الرضي بما حاصله ان المفتوحة لكونها

مصدرية

249

مصدرية بعض حروف المفرد بخلاف المكسورة وحاصله انه لما
كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوي
ارادوا ان يكون بينهما ارتباط لفظي ليتطابق اللفظي والمعنوي
وبهذا يندفع ما قيل ما وجه التفرقة بين المفتوحة والمكسورة
وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظا ومعنى وبالتخفيف زال اللفظي
وانه حيث فرقوا فينبغي ان تكون التفرقة على العكس لان
المكسورة اصل والاصل اقوى من الفرع ووجه دفع الاول
ظاهر والثاني انه لا يبعد في اختصاص الفرع لما لم يوجد في اصله
قوله وكونه الخ فيه اشارة الى تقدير معطوف وهو كون وان ضمير
شان خبر المعطوف المقدر لا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو
مخالف لظاهر كلام الاوضح قوله تبع في هذا الخ فيه نظر اذ ليس
في كلامه ظاهرا ولا صريحا ذلك بل ظاهره خلاف ذلك ومن
قوله ضمير شان حال من المضاف اليه قال ابن الحاجب في شرح
المفصل والذي يدل على تقدير ضمير الشان مع المفتوحة
ان العرب تقصده قوله في فتية كسيوف الهند قد علموا ان
هالك كل من يحفى وينتعل فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم
تقديم الخبر هاهنا فالذي سوغ التقديم كونه هاهنا فالذي
سوغ التقديم كونه جملة واقعة خبرا فان زعم زاعم ان التقديم
انما جاز لبطلان عملها فصار مبتدا وخبرا والخبر يسوغ فيه
التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق لزيد فدل على انهم
يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه من
التشديد وانما اوجبوا عملها في مقدر لا بظاهر وحيث جرى
واعمل المكسورة اعملوها في ظاهر لا مقدر لانه لما كانت المفتوحة

فرعا كان في التزام اعمالها في الظاهر مزية للفرع على اصله في
الظاهر فجملوها في الظاهر كالملغاة واعملوا المكسورة في اسم
ظاهر ليروا في الظاهر انه قد ربا لاصل على الفرع اذ العمل في
الظاهر اقوى من العمل في مقدر لما يظهر وبهذا يظهر وجه
اختصاص عملها في الضمير لانه فرع عن الظاهر الذي فسره
قوله حيث لم يذكر الاسم واما اذا ذكر فيجوز ان يكون مفردا
كما ياتي قوله كقوله اي القايل او الشخص لان البيت لجنوب
اخت عمرو ذي الكلب وقبله لقد علم الضيف والمرملون
اذا اغبر افق وهبت شمالا وبذلك صح الاستشهاد به على
المخففة لانها لا ابدان يتقدم عليها لفظ دال على اليقين
والغيث المطر او الكلا ومريع بضم الميم على الاول وبفتحها
على الثاني والثمال بكسر المثلثة الغياث قوله وكون الجملة
مفصولة الخ انما احتيج الى ذلك للتمييز بين المصدرية
والمخففة لان المصدرية مع الفعل بتاويل مصدر فلا يفصل
بينها وبين ما توثر فيه لضعفها ولما كانت المصدرية
لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية ولا التي
فعلها جامد او دعا لم يحتج مع ذلك الى فارق اخر كذا قالوا
ويرد عليهم ان لا النافية تفصل بين المصدرية والفعل
المنصوب وانما المحوج الى المميز اذا تقدم على المخففة
ما يدل على اليقين فانها لا تشتبه بالمصدرية الا ان يقال
لما احتمل اتت وبجذا احتاجوا لذلك ولبعضهم هنا كلام لا
يخلو نفعا في المرام قوله اما بقد الخ زاد في التسهيل والسعد
او اداة شرط قال المرادي مثل وقد نزل عليكم في الكتاب

ان

251 ان اذا سمعتم ايات الله قال الدماميني هذه فعلية والكلام في الاسمية
نحو علم من زيد ان من يسلمه فهو محسن عليه والظاهر ان في الاية
مفسرة لان نزل عليكم متضمن لمعنى القول وفي التسهيل والجامع
او برب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خاينا امين وخوان يخال امينا قوله
علموا الخ صدر بيت عجزه قبل ان يسالوا باعظم سول والشاهد
ظاهر والسول بمعنى المسؤول قوله فاقتضى انه المقصور على احدها
قال حفيده ولم اعلم له مخالفا وينبغي ان يتامل وجه الاقتصار
على هذه فان فيه دقة قوله واخر دعوانا الخ يتامل في التمثيل بذلك
للمخففة مع انه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين الا ان يقال
اشتراط تقدمه اغلبي كما في التصريح قوله فتعمل وجوبا عند
الجمهور وقيل تهمل وعليه الكوفيون وقيل تعمل في المضمر لا البارز
واستظهر الحفيد القول بالمعلبية اهمالها لان الحاقها بالمكسورة
اولى لمشابهتها لها بحصول الفايدة بكل منهما مع مدخوله
بخلاف المفتوحة لانها مع معموليها بمنزلة المفرد قوله لا يجب كونه
ضمير شان بل قد يكون ضمير شان كقوله وصدر مشرق النحر
كان ثدياه حقان كذا قيل ولا يظهر تعينه لجواز كونه ضميرا
عايدا الى المتقدم ذكرا اي كان الصدر وقد يكون غيره كالبيت
المذكور في الشرح على رفع ظبية قوله كان ظبية عجز بيت لعلبا
ابن ارقم اليشكري صدره ويوما توافينا بوجه مقسم والموافاة
الاتيان والمقسم الحسن قوله في رواية نصب ظبية على انها
الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف اي كان ظبية عاطية
هذه المراة على عكس التشبيه وقيل غير ذلك قوله ويفصل
الفعل الخ اي ليحصل الفرق بين ان المخففة من الثقيلة

وبين كان المركبة من كاف الجر وان الناصبة للمضارع لكن لم يفصلوا
في الفصل المذكور بين كونه دعائيا او لا وكان قياس ما تقدم في ان
ذلك قوله بلم ذكر الجلال السيوطي ان مثلها لما لكن ابو حيان قال لم
يحفظ الفصل بلما وينبغي ان يتوقف في جوازه قوله محذورها
كان الا قبله لا يهولنك اصطلا لظى الحرب والشاهد فيه ظاهر
قوله لضعفهن الا على ايضا بان التوسط يذهب صورة ما
ارادكه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا
تركوا شيئا لا يعودون اليه قوله ولو ظرفا اراد بالظرف ما يشمل
الجار والمجرور قوله لذلك اي لضعفهن في العمل وعلل ايضا
بان لهذه الاحرف صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها
ولم تجز تقديم خبر المفتوحة حملا لها على المكسورة فانها فرعها
قوله فيجوز توسطه ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم
على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره
بخلاف العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل
الوجوب ليدخل ما اذا وجب التوسط كما سياتي قال في
الغرة ويجب ان يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر
الخبر وهو عين الظرف وسكله في المغني وقيل يقدر قبل الظرف
لانه الاصل في العامل ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع
الاظهار قوله وقد يجب ذلك اي التوسط وقوله لعارض وهو
لزوم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة فيما مثل به بقي
انه قد يجب تاخير الخبر مع كونه ظرفا نحو ان زيدا لفي الدار
بقيد كون اللام داخلة على الخبر وحينئذ فللخبر الظرفي ثلاث
حالات قوله مطلقا اي سواء كان ظرفا او مجرورا ام لا وعليه ما

تقدم

251 تقدم قوله الا اذا كان ظرفا كقوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك
مصاب القلب جم بلابله ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره
على السماع وان كان حالا فالجمهور على المنع وظاهره ولو ظرفا
او مجرورا واجازه الجلولي قال لانهم اجروا الحال مجرى الظرف
وقد يشعر هذا بان الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمهور فليحرر
وبقي معمول اسمها نحو ان عندي زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد
ومعمول صفة اسمها او خبرها نحو ان رجلا ضاربا زيدا
الان حاضر وان زيدا رجل ضارب غدا عند عمرو وبقي انه ينظر
هل يجوز ايلاؤه فليحرر ويظهر ان معمول الصفة لا يجوز ايلاؤه
لها لان معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف قوله
ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا اي سواء كان الاسم معرفة
بعض مر او نكرة كررت ان ام لا وذهب الى انه لا يحذف الا اذا كان نكرة نحو ان
محلا وان مرتحلا والفراء الى انه لا يحذف مطلقا الا اذا كررت
ان كليت ورد المذهبان بالسماع ففي التنزيل ان الذين كفروا
بالذكر لما جاءهم الاية وان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله
فالخبر محذوف وليس الاسم نكرة ولم تتكرر ان اي لهم عذاب
شديد ويجوز تقديره في الاية الثانية هلكوا وقيل الخبر
يصدون والواو زائدة فان قيل تقدم امتناع حذف خبر كان
مطلقا فما الفرق قلت لما منع تقديم الخبر في هذا الباب جبر
بجواز حذفه قوله اذا اسد مسده واو المصاحبة حكى سيبويه انك
ما وخيرا اي انك مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجوبا وحكى
الكسائي ان كل ثوب وثمنه بادخال الواو على ثمنه قوله او حال
سيرا مر نحو ان ضربي زيدا قائما قوله او مصدر مكرر نحو ان زيدا سيرا سيرا اي

اي يسير سيرا قوله وبعد ليت شعري الخ الشعر بمعنى الفطنة
مصدر قولك شعرت اشعر كنصرت انصر والمعنى ليت علمي
جواب هذا الاستفهام حاصل فحذف الخبر لكونه في معنى ليت
اشعر والتزم الحذف لان الاستفهام سد مسد الخبر وجملة الاستفهام
في موضع النصب بشعري على المصدرية لكن استشكل الرضي
ذلك بان يجعل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله
من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام في مقام الخبر
ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة
الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى ان جملة الاستفهام
في محل رفع خبر ليت ونسبه في الايضاح الى س قال وتحقيقه
ان شعري بمعنى مشعوري فالجملة نفس المبتدا فلا تحتاج
الى رابط والذي ينبغي على تقدير كون شعري بمعنى مشعوري
ان يكون الاصل ليت مشعوري جواب هل زيد قايم والجملة
مراد بها لفظها اي جواب هذا اللفظ ثم حذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلومي قيام زيد
او عدم قيامه لان احد هذين الامرين هو جواب هذا الاستفهام
والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا وبهذا يندفع
ان ذلك يؤدي الى الاخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية قوله
قاله في الكافية الكبرى وكذا في التسهيل قوله ومن جوزه
الخ هذه احد اقوال منها انه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه
الى ان يلي ان واخواتها فعل فان ادى قبح ومنها انه حسن
فيهما ان لم يؤد الحذف الى ان يلي ان واخواتها اسم يصح عملها
فيه ومنها ان الحذف خاص بان قوله غالبا من غير الغالب ولكن

اختصارا م

لا نجي

لا نجي عظيم المسافر اي ولكنك وليت دفعت الهم عني ساعة
اي لكنك تتمة سكتوا عن التعرض للنص على حذف هذه
الاحرف اما وحدها او مع الاسم او مع الخبر او معهما مع بقاء العمل
وفي كلام المص ما يقتضي جواز عمل ليت محذوفة وذكر الدماميني
في الكلام على قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا ان الاصل ان الغمد
ثم حذفت ان وان تقع الاسم بعدها وفيه اشعار بانها اذا
حذفت لا تعمل ثم رايت الشاطبي وابا البقا وجها قراءة حمزة
والكسائي بنصب ايات في سورة الجاثية بكون ان مضمرة وهي
العاملة للنصب ورده الصفاقسي بانه لا يصح لان ان لا تعمل
مضمرة واذا لم تضمر ان وهي ام الباب فغيرها لا يضمر بالاولى نعم
ورده المص في بحث العطف على معمولي عاملين بقوله واضمار
ان بعيد وكان الصفاقسي اراد عدم الصحة عند الجمهور فقد
ذكروا في باب الاستثناء ان السيرافي حكى عن الكسائي ان ناصب
المستثنى ان بفتح الهمزة وتشديد النون المحذوفة هي وخبرها
وفي المغني وغيره وتجوز ان يكون تقديره انهم شركاء اي الذين
كنتم تزعمون انهم شركاء وفيه حذف ان ومعمولها واما
حذف الاسم والخبر وبقاء الحرف فقال في المغني في بحث ان
المكسورة انه لا يجوز اي بذلك الكوفيان في قول ابن الزبير رضي
الله عنه ان وراكبها بمعنى نعم لكن يرد عليه قوله قالت وان
وقوله وكان قوله ان لم يسد المصدر الخ قال اللقاني لقايل
ان يقول ان اريد سد المصدر مع تمام الفايدة من غير
تقدير شيء اخر انتقض بالواقعة بعد فا الجزا فانها تمتنع
جواز الا انها تسد مسد مصدر هو مبتدا مقدر له خبر

كما سيجي وان اريد به سد المصدر اعم من ان تتم الفايدة بما ذكر او به
مع تقدير شي فما المانع من وقوع المصدر في اكثر المواضع المعدة
موقعها على انه مبتدا حذف خبره وقد يجاب بان الجملة المقرونة
بان ان قصد بها ارادة نسبة اسنادية تامة موكدة لم يجز ان يقع
المصدر موقعها وان قصد بها نسبة تقييدية مسندة او مسندا
اليها او مفعولا او غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت
الفايدة بالمذكور وحده او مع مقدر وفيه نظر اذ يعود
الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعمولها في المواضع
المذكورة النسبة التقييدية الخ انتهى قال الشهاب القاسمي
وقد يجاب بانه لما لم يكف المصدر وحده نفس الكسر لاحتياجه
عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير انتهى فتامل
فلم يظهر منه ما يدفع الاشكال مهما امكن لان الاختصار
مهما امكن مطلوب هذا وانما قال المصدر ولم يقل المفرد
لانها اذا اولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت
زيدا انه قايم فهي هنا واجبة الكسر وان كانت في موضع مفرد
وهو المفعول الثاني كذا قيل واعترضه بعضهم بقوله اما
انها مع جزئيها في محل مفرد فصحيح واما انها موولة معها
بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفرد ان
يؤول به والتاويل انما يكون في المصدرية انتهى ولا يخفى
ان حاصل الاعتراض المنازعة في التعبير بالتاويل
والشيخ كابن مالك انما عبر بالسد حيث قال لم يقل المفرد
لانها اذا سدت مسد مفرد غير مصدر لم تفتح كظننت
زيدا الخ تامل قوله الاعتباران اي السد وعدمه فالاعتباران

بمعنى

253

بمعنى المعتبرين قوله اي في ابتدا الكلام اي لا التجرد للاسناد
فان الواقعة فيه مفتوحة قال ابو حيان وليس وجوب كسرها
مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتدا بان
المفتوحة اول الكلام فتقول أَنَّ زيدا قايم عندي قوله نحو انا
انزلناه مثال للابتدا الحقيقي وقد يتوقف فيه لسبق البسملة
عليه وخصوصا على القول بان البسملة اية من كل سورة وتقدم
الكلام على الاية في بحث الضمير قوله الا ان اولياء الله مثال للا بتدا
الحكمي لتقدم الا الاستفتاحية عليها ومن الابتدا الحكمي الواقعة
وسط كلام المتكلم اذا كانت ابتدا كلام اخر نحو الزم زيدا
انه فاعل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى
فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا قوله بان تقع جوابا للراي
للاسم المقسم به وما ذكر مذهب البصريين وقيل تختار الفتح
وقيل يجب واصل الخلاف ان جملة القسم والمقسم عليه هل
احداهما معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل
القسم اولا فمن قال نعم فتح ومن قال لا وانما هي تاكيد للمقسم
عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين
قوله والكتاب المبين الواو للعطف انه كان حرما مقسما به
باما بحرف القسم لا للمقسم حتى لا يلزم اجتماع قسمين على
مقسم واحد والا فالقسم وجواب القسم انا انزلناه لا اعتراض
تعينها المقسم به والجواب انا كنا منذرين خلافا لابن عطية
للسبق ولسلامته عن الفك فان قوله يفرق الاية من تتمة
الاعتراض وقد تخلل بينهما المقسم عليه قوله لم يجعلها جوابا
القسم وانما يجعلها مع معمولها مفعولا لفعل القسم وهو تحلفي

بواسطة نزع الخافض اي على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه
والمجرور هنا هو المحلوف عليه وفي الشرح ان الفعل على الفتح اخبار
بمعنى الطلب للقسم لا تقسم اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكورا
والمفتوحة لا تصلح له لانها في تاويل مفرد وجواب القسم لا يكون الا
جملة قال الشهاب القاسمي وكونه ليس قسما واضح في مثل هذا
البيت اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره
ان يقسم واما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع ان يكون
قسما ولهذا قال فقهاؤنا في حلفت او احلف او اقسمت او اقسم
انه يمين ان نواها او اطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لان الجار
والمجرور يقوم مقامه وان لم يكن الجواب اصطلاحا **قوله** محكية
به او بما فيه معنى القول نحو ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم
فيه لما تخيرون اي تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا
هذا الكلام وذلك اما على ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب
على زعمهم او الاصل ان لهم فيما تتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند
مواجهتهم **قوله** قال ابي عبد الله الظاهر ان مقول القول ابي عبد الله
الى قوله حيا والتعبير بقال اما باعتبار ما سبق في قضائه
او بجعل المحقق وقوعه كالواقع وقيل اكمل الله عقله واستنباه
طفلا **قوله** او ما يودي معناها او المفرد اذا اريد لفظه كما يدل
عليه قوله تعالى يقال له ابراهيم ونايب الفاعل فاعل في المعنى
قوله نحو ولا يحزنك الخ فان الفرق الا ليس محكيا لفساد المعنى
لان ذلك ليس من مقولهم لانه لا يحزنه قولهم ذلك وكونه من
مقولهم على جهة السخرية فيحزن خلاف الظاهر ولا قرينة عليه
قوله في نحو اخصك الخ فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل

وفي

254

وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن **قوله** وقبل اللام الخ سكت عن
بقية المعلقات التي يتصور معها ان هذا وقال الرضي وتكسر ايضا
اذا دخلت في مبتدا او في خبره لام الابتدا فانها لا تجامع الا المكسورة
لان وضع لام الابتدا لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما
سوا في المعنى انتهى وعلى هذا كان الاولى ابقاء المتن على اطلاقه
لان اللام اتم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بافعال القلوب
وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا لقد قعد لان اللام ليست للابتدا
لدخولها على الفعل الماضي من غير قد ظاهرة او مقدرة **قوله** وهذه
اللام الخ انما اخرت لئلا يجتمع حرفا التوكيد على مثله ولم تؤخر ان
لقوتها بالعمل **قوله** وتكسر ايضا الخ قد يقال جميع ذلك
داخل في قول المتن وتكسر في الابتدا او امثلته الواقعة بعد
كلا وحتى الابتدائية في اول الجملة الخ انما وجب الكسر في ذلك
لان المصدر لا يخبر به عن اسما الذوات الا بتاويل وذلك ممتنع
مع ان وجوب الكسر مبني على اجازة ذلك وهو راي البصريين
والكوفيون يمنعون صحة التركيب اصلا والخلاف عائد الى
اصل المسئلة لا الكسر وهما متلازمان واما الواقعة خبرا عن اسم
المعنى فتفتح نحو اعتقادي انك فاضل **قوله** وفي اول الصلة
اي صورة ولفظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمي والحرفي
وانما وجب الكسر لان الصلة لا تكون الا جملة بخلاف الواقعة
في حشو الصلة صورة ولفظا نحو جا الذي عندي انه فاضل
والاولى واقعة في اولها بحسب المرتبة لانها في الحقيقة
اول الصلة لوقوعها مع معموليها في محل المبتدا والظرف قبله
خبره وانما وجب كسرها في نحو اعجبني الذي ابوه انه فاضل مع

فلينظر الفرق بين اللام وغيره من بقية المعلقات

وقوعها حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين قوله والصفة اي
وتكسر ايضا اذا وقعت ان مع معموليها في اول صفة قال في
التصريح لاسم عين قال شيخنا وانظر هل له محترز وانما وجب
الكسر لان الفتح يودي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر
وهي لا توصف بها الا بتاويل مفقود مع ان واما الواقعة
في حشو الصفة لفظا وصورة فتفتح نحو مررت برجل عندي
انه فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر قوله والجملة الحالية
اي وتكسر ايضا اذا وقعت في اول الجملة الحالية لفظا وصورة
سواء وقعت بعد واو الحال ام لا لان الجملة تقع حالا ولا دليل
على كونها في تاويل المفرد فان قلت افتحها لتكون في
تاويل المصدر والمصدر يقع حالا قلت ذاك اذا كان صريح
المصدر لا المؤول به لانه يؤول بمعرفة وشرط الحال التنكير
لكن ذكر السيرافي ان موضع الموصول وصلته في نحو قاموا
ما خلا زيدا نصب على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو
ارسلها العراك وهذا لا يحتاج اليه مع الواو ولان الحال المفردة
لا تقع بعد الواو قوله قال بعض العلماء هو ابو عبد الله
القابابي ويوخذ من التعليل ان جواز الوجهين لا يختص
بحيث قوله اذا وقعت فاعلا اي اذا وقعت هي ومعمولاها
فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا او نائب فاعل نحو قل اوحي
الي انه استمع نفر من الجن لان الفاعل ونائبه لا يكونان
الا مفردين قوله او مفعولا لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم
لان المفعول لا يكون الا مفردا والاولى ان لا يقيد بقوله
به ليدخل الواقعة مفعولا له نحو جيتك اني احبك ومفعولا

معه

معه كما قال ابن الخباز نحو يعجبني جلوسك عندنا وانك تحدثنا
قوله غير محكية كان عليه ان يقول وغير خبر للاخر اي من نحو ظننت
زيدا انه قائم فيجب الكسر هنا قوله او مبتدا اي في الحال نحو ومن
اياته انك ترى الارض او في الاصل نحو كان عندي انك فاضل
لان المبتدا لا يكون الا مفردا قوله او خبرا عن اسم معنى غير قول
ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل فيجب الفتح
ولا يجوز الكسر لانه يودي الى وقوع الجملة خبرا من غير رابط بخلاف
قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه حق فيجب الكسر لان الجملة في
الاول قصد حكاية لفظها فهي نفس المبتدا فلا تحتاج لرابط
اي قولي هذا اللفظ لا غيره وفي الثاني الرابط اسم ان وقال مكي
لا يظهر وجه الكسر في هذا الاخير ولعله لذلك اسقطه الش
ولانه يرد عليه نحو عملي اني احمد الله فان حمد الله صادق
على عملي مع ان الفتح واجب وتحرير المقام يطلب من حواشي
التوضيح قوله او مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور
بالحرف لا يكون الا مفردا قوله او ما لا يختص بالجمل نحو مثل ما انكم
تنطقون فمثل مضاف وانكم تنطقون مضاف اليه وما صلة
وذكر الحفيد ان هذا مما يجوز فيه الامران ووجهه ظاهر قوله او
تابعة لشي من ذلك اي مما يجب فيه فتح ان ودخل في التابعة
المعطوفة نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم
والمبدلة نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم والموكدة
توكيدا لفظيا نحو يعجبني انك قائم انك قائم صح فالتعبير بالتابعة اولى
من تعبير الموضح بالمعطوفة والمبدلة قوله بعد اذا الفجائية
نحو اذا انه عبد القفا واللهازم فالكسر على معنى فاذا هو عبد

الفتحا والفتح علي معني فاذا العبودية اي حاصلة قوله اوفا الجزا
نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوأ بجهالة الاية
فالكسر علي معني فهو غفور رحيم والفتح علي معني فالغفران
والرحمة اي حاصلان فالحاصل الغفران والرحمة قوله او اما بفتح
الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر علي انها حرف
استفتاح والفتح علي انها بمعني احقا وهو قليل قوله او لاجرم
نحو لاجرم ان الله يعلم فالفتح وهو الغالب علي ان جرم فعل ماض
معناه وجب وان وصلتها فاعل اي وجب انه الله يعلم و لا
صلة كما يقول سن وقال الفرا لاجرم مركبة بمنزلة لابد ومن
بعدها مقدرة اي لابد من ان الله يعلم والكسر علي ما
حكاه الفرا من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول
لاجرم لاتينك قوله اووا والى نحو ان لك ان لا تجوع فيها و لا
تعري وانك لا تظما فيها ولا تضحي فالكسر اما علي الاستيناف
او بالعطف علي جملة ان الاولى والفتح بالعطف علي ان لا تجوع
واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا
وان عمرا فاضل فان ما لا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا
يصح ان يقال ان لي وفاضل عمرو فيجب كسران قوله او وقعت
الخ نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه
انه هو البر الرحيم فالفتح علي تقدير لام العلة والكسر علي انه
تعليل مستانف استينافا بيانيا لانه في المعني جواب عن
سؤال كانه قيل لم فعلتم ذلك قوله او خبرا عن قول الخ نحو قولي
اني احمد الله فالفتح علي ان القول علي حقيقته من المصدرية
اي قولي حمد الله فالخبر مفرد والكسر علي انه بمعني المقول اي

مقولي اني احمد الله والخبر جملة وهي مستغنية عن العايد لانها نفس
المبتدا في المعني ولو انتفي القول الاول فتحت نحو عملي اني احمد الله
او القول الثاني او اختلف القايل كسرت نحو قولي اني مومن والثاني
نحو قولي انه زيدا يحمد الله واعلم ان الضابط يصدق علي اول قولي
اني احمد الله لانه افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيصدق
اذا ان وقعت خبرا عن قول فالفتح علي ان المعني اول اقوالي احمد الله
تعالى من حيث هو باي عبارة كان والكسر علي ان المعني اول اقوال
هذا اللفظ المعين قال شيخنا فيكون اني احمد الله خبرا عن اول
لكن هذا انما يتجه اذا كان القول مؤولا بالمقول اي اول مقولاتي
هذا اللفظ المعين بخلاف ما اذا لم يكن بمعني المقول باقيا
علي مصدريته اللهم الا ان يقال بتقدير مضاف قبل قوله اني احمد
الله اي قولي اني احمد الله ويحتمل ان قولي هذا المقدر خبر عن
اول وجملة اني احمد الله مقوله فان قلت قد لزم من كلامك
اولا ان جملة احمد الله مضاف اليها والجمل لا يضاف اليها
قلت اذا كانت في تاويل مفرد صح ان تكون مضافا اليها كما في
قوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض
الدماميني علي الرضي في تقدير القول بمعني المقول وقد
علمت رده مما قدمناه انتهي وفي شروح التسهيل في هذا
التركيب ما ينبغي مراجعته بلا ريب قوله عند ارادة المبالغة
في التاكيد اشار الي ان فايدة اللام ذلك قال في المغني ولهذا
زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهة ابتدا الكلام
بموكدين انتهي ولها فايدة ثانية وهي تخليص المضارع
للحال وكان المص تركها لان ابن مالك اعترضها بقوله تعالى

وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة اني ليحزنني ان تذهبوا فان
الذهاب كان مستقبلا فلو كان لحزنا حالا لزم تقدم الفعل
في الوجود على فاعله مع انه اثره واجيب بان اللام في ذلك
لمجرد التوكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال
واجاب في المغني بغير ذلك فليراجع قوله على ما تاخر من خبر
ان الخ قال الرضي فاذا اردت دخولها في خبر ان الذي اوله لام قسم
وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان
كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزائدة انتهى وانظر جعله
ما زائدة فان غيره جعلها موصولة او موصوفة وراجع
المغني والتصريح وافهم قوله على ما تاخر على انها لا تدخل
على ان وعليه ما مر عن المغني لكن اذا ابدلت همزة ان هاء
جاز دخول اللام عليها عند ش كقوله لهنك من برق
على كريم لزوال [illegible] ان وظاهر كلامه انه لا يشترط في الخبر
ان لا يكون جملة شرطية وقال الرضي لا تدخل هذه اللام
على حروف الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر
فتنافرو حذرا من التباسها بالموطية لانها تصحب اداة
الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانباري دخولها على جوابه
لانه غير صالح للموطية نحو ان زيدا من ياته ليحسن اليه لانه غير
صالح للموطية ورد بانه لم يسمع ونص الفرا على منعه
وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان
وخبرها نحو ان زيدا لئن اتاك يحسن قوله وان تقدم معموله
نحو ان زيدا طعامك لاكل وان منع المبرد ابن مالك منه ذلك
فمحجوج والوارد من ذلك في التنزيل كثير ان ربهم بهم

يومئذ

يومئذ لخبير فلا التفات لمن تعقب المص بان لام الابتدا لها
الصدر لما ياتي انها الاصدارية لها في باب ان قوله وان زيدا لابوه
قائم نبه به على انه لا فرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضي
واذا وقعت الاسمية خبر ان فالوجه دخول اللام على الجزء الاول
وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف لانه حقها لما سقطت
عن التصدير ان لا تتاخر عن الاسم وعن اول اجزا الخبر وصرح
المرادي في شرح التسهيل بانه شاذ وفي كلام بعضهم ما
يقتضي ان دخولها على الاول اولى وان دخولها على الثاني
جائز من غير ضعف ومنه قوله وانك من حاربته لمحارب ومحل
هذا بحث ان هذان لساحران ولا يحتاج الى تقدير مبتدا
قوله منفيا اي نحو ف لان اكثر النفي اوله لام فكره دخول
لام على لام ثم اجرى النفي على سنن [illegible] او فعل فلا يقال
ان زيدا ليس قائما [illegible] ان اسما نحو ان
زيدا لغير قائم ويدل عليه لعنبري غير منكور فدخلت
على معمول ما عملت فيه غير وعلم من قوله كالو كان مع تاخر
منفيا او ماضيا الخ فانه يمتنع دخولها عليه في ذلك انها
تدخل على ما ليس واحدا مما ذكر وهو المفرد نحو ان ربي
لسميع الدعا والجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو ان
ربك ليحكم لشبهه بالاسم ولا فرق في المضارع بين المتصرف
كما تقدم وغيره نحو ان زيدا ليذر الشر والجملة الاسمية وتقدم
الكلام عليها والظرف والجار والمجرور نحو وانك لعلى خلق
عظيم ومحله اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا والماضي الجامد
نحو ان زيدا لنعم الرجل والمقرون بقد الظاهرة نحو ان زيدا

فهي الابتدا الاصدارية لها في باب ان

بهاء

لقد قايم والمقرون بقد المقدرة كما يقتضيه اطلاقه نحو ان زيدا
لقام بتقدير قد وفي الثلاثة الاخيرة خلاف فانظر التوضيح
وظاهر كلامهم انه لا فرق في المضارع والماضي بين الناسخ وغيره
فتدخل على الاول مطلقا والثاني مع قد لكن يبقى الكلام
في دخولها على معمولاته فلم ينصوا على حكمه هنا نعم قال ابن
مالك وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول ام
حبيبة رضي الله عنها في قوله اني كنت عن هذا لغنية فاشار
الى قلته من جهة دخول اللام على الخبر المتاخر كما هو المتبادر
ثم هو لا يعارض ما سلف عن الرضي والمراد في الاسمية كما لا يخفى
وسياتي عن الرضي انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على
الخبر لا غير قوله وهذه اللام الخ قضيته انه ليس حقها الدخول
على ان وفي المغني ما يخالفه فانه قال وليس لها الصدرية في
باب ان لانها موخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة لان اصل
ان زيدا القايم لان زيدا قايم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين
الخ قوله كراهة اجتماع حرفي توكيد احترز باجتماع عن نحو ان
زيدا القايم وحرفي عن نحو قام زيد نفسه عينه والمعنى وان لم
يجتمع حرفين لكنه قيد بافتتاح فاخرج مثل هذا الاخير
والاول خارج بما هو المتبادر من اجتماعهما لكن يرد على ذلك
ان السكاكي ادعى ان سبب افادة انما للحصر ان ان للتوكيد
وما كذلك وان ابن مالك قال في التوضيح قد يجمع بين الا وما
توكيد التنبيه وان في مثل لسوف يقدم زيد اجتماع حرفي
توكيد فليحرر المقام قوله او من اسمها اي ويجوز دخول اللام
على ما تاخر من اسمها الخ وحكى الكسائي دخولها على الاسم عند

مفصول

مفصول بشيء وذلك قول بعض العرب خرجت فاذا ان لنصرا انا 258
وينبغي ان يقدر الفاصل اي فاذا ان بالمكان لنصرا انا قوله او عن
معمول خبرها قال الرضي ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتدا فيما قبله
لنقصان حقه من التصدر وما ذكر من جواز تقديم المعمول
هو الاصح ومنعه المغاربة وجرى عليه ابن عقيل اول الباب
قال شيخنا وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التقدم هل تجوز
دخول اللام على الجميع او على احدهما وكذلك انظر الخبر
اذا تكرر ان قلنا بجواز تكراره وانظر ايضا معمول الاسم
وحكمه في دخول اللام عليه انتهى وفي شرح التسهيل للمرادي
انا في جواز الفصل بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساكنين
نظر قوله كما لو كان مع توسطه حالا اي فانه يمتنع لانه لم يسمع
وان اقتضاه القياس على المفعول مع انه فرق بين الحال
وبينها فانظر التصريح ومقتضى الفرق ان التمييز كالحال
بناء على الاصح انه لا يجوز نيابته عن الفاعل وقال بعضهم ودخل
في المعمول المذكور التمييز عن المنقول لجواز تقديمه على
عامله اذا كان فعلا متصرفا انتهى قال ابو حيان واما اذا كان
المعمول مصدرا او مفعولا له نحو ان زيدا القيام قايم وان
زيدا لاحسانا يزورك فهو مندرج في قولهم انها تدخل على
معمول الخبر وينبغي ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع
قوله غير صالح للام اي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يرد ما لو
كان الخبر ظرفا مقدما وتعلق به جار ومجرور نحو ان عندك لفي
الدار زيدا او قلنا بجواز دخول اللام على معمول الخبر المذكور لان
الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما تقدم بخلاف

ان زيدا جالس في الدار وان زيدا راكبا منطلق وان زيدا عمرا
ضرب لتأخر معمول الخبر في الاول ولكونه حالا في الثاني ولكونه فعلا
منصرفا خاليا من قد في الثالث لان دخولها على المعمول فرع دخولها
على العامل قوله وخرجت على زيادتها الخ ظاهر الكلام انها في هذه
الحالة لا تدل على التأكيد كلام الابتدا ومما سمعت زيادتها
فيه واو المعية المغنية عن الخبر حكى الكسائي عن بعض العرب
انه قال ان كل ثوب وثمنه وقاس عليه بناء على قوله انه لا حذف
وان الخبر ضيعته لان الواو بمعنى مع قوله ام الحليس لعجوز شهربة
بيت لرؤبة ترضى من اللحم بعظم الرقبة والشاهد فيه
ظاهر والشهربة العجوز الفانية قوله ولكنني الخ لا يعرف له
قائل ولا تتمة ولا رواة عدل والشاهد فيه ظاهر قوله ان الخلافة
الخ دميمة بالدال المهملة من الدمامة وهي الحقارة والخلايف
جمع خليفة وظرف بضم الظاء المعجمة جمع ظريف وما بمعنى
من اي لمن الذين احقرهم بالنسبة الى من سلف وان كان
الذين احقرهم ظرفها والشاهد في دخول اللام في قوله لمما
وان كان حسنا الدخولها قبل ذلك على الخبر قوله دفعا للبس
يؤخذ منه انها اذا كانت عاملة وخيف اللبس بان كان
الاسم مبنيا او معربا مقصورا لزمته اللام كما في الرضي
قال الشهاب القاسمي اقول يلزم التباس العاملة بالمهملة
نحو ان هذا لقائم وان الفتى لقاعد انتهى قال شيخنا قد
يقال لا ضرر في هذا اللبس اذ المعنى الاصلي لم يتغير بخلاف
اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور وقال ابن
الحاجب تلزم اللام مع التخفيف مطلقا اما مع الاهمال فلما

ذكر

ذكروا اما مع الاعمال فللطرد قوله بان يكون الخبر منفيا لانه يبعد
ارادة النافية حينئذ والا كان نفيا للنفي ونفي النفي اثبات فلا حاجة
للنفي بل الموضع موضع الاثبات قوله انا ابن الخ قاله الطرماح
واباة كقضاة جمع اب بمعنى ممتنع والضيم الظلم ومالك الاول
اسم ابي القبيلة والثاني القبيلة ولهذا قال كانت وصرفهما مراعاة
للحي وصرف المعادن لدخول العلمية لا للضرورة والتمثيل بذلك
يدل على الاحتياج للام مع الاهمال وان دخلت على الفعل قوله
وذهب بعضهم الخ من البعض المذكور ابو علي وابو الفتح قال الرضي
واحتجوا بانها لو كانت للابتدا لوجب التعليق في علمت زيدا
لقائما ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتدا نحو ان قتلت
لمسلما وان يزينك لنفسك والجواب ان المثال مخرج ويلتزم
تعليقها الافعال القلوب لو دخلت على اول مفعوليها لكنها
لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ولما
نصب الاول لخلوه عن المانع فلا بد من نصب الثاني وان دخله
لام الابتدا واما ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك فشاذ
فان قلت هذا يدل على ان اللام مع المفتوحة للفرق ثم لما
ادخل الفعل على ان فانفتحت لاجل الفعل فيقدر تاخر
دخول الفعل فيكون الكسر وقصد الفرق سابقا عليه ثم يتغير
الحال بدخوله او يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج
الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة مع القرينة قوله كسر
همزة ان لان لام الابتدا لا تدخل الا على المكسورة قوله فتحها
اذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها عليها قال ابو حيان وهذا
البنا انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين

فاللام عندهم بمعنى الا وانا نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز
في نحو قد علمت ان كنت لمؤمنا الا الكسر لانها عندهم حرف نفي والتقدير
قد علمنا ما كنت الا مؤمنا انتهى قوله النافية للجنس اي
لصفته وحكمه والا فالجنس لا ينتفي واسناد النفي اليها مجاز
من اسناد ما للشيء الى الة قوله وكانها تدل على البراءة منه عبارة
الدماميني كانه ماخوذ من قولك برات فلانا عن كذا اذا نفيته
عنه فهي صريحة للجنس اي نافية له واطلاق المصدر عليها
لقصد المبالغة كما في زيد عدل قوله وهي التي دخولها الخ يعني
باعتبار اصل المعنى والافلا يدفيه دخول التاكيد وخروج
لمحل بذلك قوله ويفرق بين ارادة الجنس الخ من قرائن الجنس
بل امراة ومن قرائن ارادة غيره بل رجلان او رجال قوله لما تقدم
في ما اي من انها حرف لا تختص بقبيل فاصلها ان لا تعمل وذكر
ابن مالك في شرح الكافية ما يفيد ان لا اذا قصد بها النفي العام
اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل فقال اذا قصد
بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد
الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا او
معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب للا عند
ذلك القصد عمل فيما يليها ولا يمكن ان يكون جرا لئلا يعتقد
انه بمن فانها في حكم الموجودة لظهورها بعض الاحيان ولا رفعا
لئلا يعتقد انه بالابتداء فتعين النصب انتهى مع اختصار
قوله نفي الجنس الخ اي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر
والا فليس المنفي الاسم بل الخبر ان مفردا فمفرد وان مثنى
فمثنى او جمعا فجمع ومعنى نفي الجنس والوحدة في المثنى والجمع

نفي

نفي كل مثنى وجمع ونفي فرد من افرادهما لكن كونها للنفي الجنسي
في المفرد ظاهر اما الجمع والمثنى ففيه توقف فقد اشار السيد في
حواشي المطول الى ان نفي الجمع يحتمل نفي كل فرد ونفي قيد الجمعية
وانه ليس نصا في نفي الجنس فراجعه ولعل المراد انها لنفي
الجنس نصا في الجملة وقضية كلام السعد ان ذلك جار على القول
بان افراد الجمع احاد فيكون للزوم ذلك في حيز النكرة المنفية
بلا فليحرر قوله ان لا يدخل عليها جار فان دخل سواء كان مضافا
نحو هو ابن لا شيء او حرف جر نحو غضبت من لا شيء جر النكرة ولم تعمل
لا لان الجار انما تعلق بالاسم فاذا دخل عليها لم يكن متعلقا
بها بل بالاسم بعدها فيكون للاسم بعدها معمولا للجار لا لها
قوله ان لا يفصل الخ فان فصل بطل عملها خلافا للرماني لانها
عامل ضعيف واما لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشير
زيرا فاسم لا في الاولين محذوف اي لا احد مثل زيد رجلا تمييز والثالث
على معنى لا ارى وسوا كان خبرها ظرفا او مجرورا او لا لكن هذا
لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر او معموله او معمول الاسم عليها
نفسها بناء على انها ليس لها الصدر فليحرر وافهم كلامه انه
يشترط في لا هذه عدم تقدم خبرها وان اشترط في العاملة
عمل ليس قال في اللباب وحكم حكم خبر ان الا في جواز تقديمه
قال الشارح فانه خبر ان اذا كان ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف
خبر لا فانه لا يتقدم على اسمها فانحطت مرتبتها عن مرتبة اصلها
انتهى بقي ان عموم كلامه يقتضي انه لا يشترط في لا هذه عدم
انتقاض نفيها وهو صريح قول شرح التوضيح في الكلام على
قوله لحسن الناس لا تبتغي وما ابا الا وقد عنتهم شؤون ان جملة

وقد عنتهم شؤن خبرلا وهو مقتضي عدم ذكره ذلك من شروطها
لكن صرح العصام في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس
وصرح به في باب الاستثنا ومافي شرح التوضيح مشكل كيف
وفيه في ذلك المحل ما يقتضي ان ما تعمل مع الانتقاض وهم مطبقون
علي خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد تقدم في لا العاملة
عمل ليس انه يجوز الفصل بينها وبين اسمها بمعمول الخبر
اذا كان ظرفا او مجرورا فهل الامر كذلك هنا او يفرق بينهما
قوله وان يكون هو والخبر نكرتين اما الاسم فلانه علي تقدير من
الاستغراقية كما تقدم وهي مختصة بالنكرات واما الخبر فعلي الاصل
وخالف الكوفيون في هذا الشرط وتفصيل مذاهبهم يطول
واورد علي اشتراط تنكير الاسم نحو لا اباله ولا غلامي له ولا مسلمي
له فانه جايز بدون شذوذ مع انها مضافة الي الضمير حقيقة
باعتبار المعني واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه علي
مذهب الخليل وس وجمهور النحاة وان اعترض واجيب عنه
بما هو مقرر في موضعه واجاب اللقاني بانها نكرة صورة فقد
حصل الشرط في الجملة انتهي واشار لذلك في المغني في بحث
اللام حيث قرر انها معتد بها من وجه دون وجه وان لها منزلة
بين منزلتين فراجعه قوله واليهما اشار الخ في كونه اشارة الي
اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفي قوله وما اوهم خلاف ذلك يؤول
بما يناسبه قال الرضي واعلم انه قد يؤول العلم المشهور ببعض
الخلال بنكرة فينصب بلا التبرية وينزع منه لام التعريف ان
كانت فيه نحو لا حسن في الحسن البصري او ما اضيف اليه نحو لا ابن
زبير ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن

اذ الله والرحمن لا يطلقان علي غيره تعالي ولتاويله بالنكرة وجهان
احدهما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله
في الابهام وذلك المضاف هو المنفي بالحقيقة وانما نزع اللام من
المضاف اليه لرعاية اللفظ واصلاحه وهو في الحقيقة معرفة
ومن ثم لا يوصف بنكرة علي التاويل كما قال الاخفش واما ان
يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم موضوع لافادة ذلك
المعني فمعني ولا ابا حسن لها ولا فيصل لها وعلي هذا يمكن وصفه
بالمنكر انتهي ملخصا وقدره بعضهم بلا مسمي بهذا الاسم او بلا
واحد من مسميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بان من الاعلام م
ماله مسميات كثيرة فتقديره بما ذكر كذب واعترض تقدير مثل
بانه قد ذكر مثل في قوله يبكي علي زيد ولا زيد مثله وبان المتكلم
انما يقصد نفي مسمي العلم المقرون بلا فتقدير مثلا خلاف المقصود د
وبان العامل بهذا قد يكون انتفا مثله معلوما لكل احد
فلا يكون في نفي مثله فايدة لخولانمرة لكم قال فالصحيح
انه لا يقتصر علي تقدير واحد بل يقدر في كل موضع ما يليق
قوله اذا كررت اي علي سبيل العطف ولم يذكر الاخير واحد وعقب
كل نكرة بلا فصل حتي لا يرد مثل لا رجل في الدار ولا امراة
خارجها فانه لا يجوز نصب الثاني ولا يرد لا رجل في الدار
ولا امراة خارجها فانه لا يجوز نصب الثاني ولا يرد لا رجل في
الدار ولا امراة ولا في الدار رجل ولا فيها امراة ولا زيد في
الدار ولا عمرو فانه لا يجوز الاعمال علي انه يجوز نصب الثاني
ولا امراة خارجها علي كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف
يعطف الاسم علي الاسم والخبر علي الخبر قوله ظهر نصبه وكان معربا

باتفاق وهذا مبني على الاسم الاغلب فلا يرد نحو لا كزيد عندنا
فان اسم لا فيه مبني مع انه مضاف وانما لم يبن المضاف
كالمفرد لتعذر التركيب والحق به الشبيه في عمله في الثاني او
تخصصه به قال في التسهيل قد يحمل على المضاف مشابهه
بالعمل فينزع تنوينه انتهى وذلك نحو لا طالع جبلا تنوين بلا
وهذا مبني على ان الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما
يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه
لا مانع لما اعطيت وساق في كلام الشارح انه من المفرد ويعرف
وجهه قوله ما تعلق به شيء الخ ان اريد بالشيء اللفظ وهو
يوصف بالتعلق ففيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا ان
يقدر مضاف اي من مفهوم تمام معناه وايضا فهم قد
يصفون الالفاظ بصفات معانيها وان اريد به المعنى
ففي وصفه بالتعلق الذي هو العمل تجوز وقول الشارح سواء
الخ صريح في الاول قوله مرفوعا الا قبيحا فعله قوله ام منصوبا
نحو لا طالعا جبلا حاضر قوله ام مجرورا نحو لا خيرا من زيد
عندنا قوله لعله فيما بعده قال شيخنا فيه نظر فقد عد
بعضهم من الشبيه بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه
نحو زيد وعمرو وثلاثة وثلاثين مسمى به فانه ينصب
لانه مطول كما ينصب في باب النداء فاشترط فيه ان يكون
تابعا له من تمام معناه ولا يشترط ان يكون عاملا فيما بعده
فعبارة بعضهم فيه بانه ما اتصل به شيء من تمام معناه
اسد من قول بعضهم في ضابطه ان يكون عاملا فيما
بعده صرح بذلك بعض شراح الكافية قوله على ما ينصب

يحمل الشبيه بالمضاف على
المضاف فينزع تنوينه و
يكون معربا

بر

برا اي على شيء ينصب به من حركة او حرف وقضيته انه بني على حركة
لاستحقاقه لها في الاصل قبل البنا عكس ما علل به المنادى
المبني على الضم من مخالفة حركة بنايه لحركة اعرابه ولعله
للاشارة الى ان للضدين اعتبارين الموافقة في البنا لخطور
احدهما عند خطور الاخر والمخالفة في الخارج ثم المراد انه
بني غالبا لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها قوله
لتضمنه معنى من الجنسية اي الاستغراقية اما لان لا رجل في
الدار جواب سؤال محقق او مقدر هو هل من رجل في الدار
وكان الواجب ذكر من في الجواب ليطابق السؤال الا انه
استغني بذكرها في السؤال واما لان لا رجل بالفتح ابلغ
في النفي من لا رجل لما ان الاول نص في الاستغراق دون الثاني
ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به كذلك الا بحرف مؤكد للنفي
في المسند اليه وهو من فانه يؤكد به النفي في المسند اليه مثل
ما جاءني من احد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا والباء وان
كانت مما تزاد لتاكيد النفي الا انها لتاكيد نفي الحكم في الخبر
نحو ما زيد بمنطلق والقول بان علة البنا ما ذكر اختاره
ابن عصفور واعترضها بان المتضمن لمعنى من انما هو
لا نفسها لا الاسم بعدها وان من اذا ظهرت يحكمون عليها
بانها زايدة مؤكدة لتنصيص عموم النفي ولا يرفعه الا
دعوى ان كلا من لا ومن نص في النفي الاستغراقي فاذا اوردت
من بعدها كانت زايدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسمها معنا ها
وفيه ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف ويرد
وايد بما هو مذكور في الشرح هذا وبقطه من كلام بعضهم

ان التنصيص على العموم مخصوص بما اذا كان اسمها مبنيا
وكلام التوضيح كالتسهيل تخالفه وهو الحق ولا يشكل اعراب
المضاف وشبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه وهو الاعراب والحق بها اشبهها
لاشبهها وهذا التضمن ليس في اصل الوضع بل عارض وقد
استشكل البنا لاجله لاشتراطهم في البنا لاجل تضمن معنى
الحرف ان يكون باصل الوضع ومن لم يبن الظرف مع تضمنه
معنى في الان يقال التضمن الطاري مجوز للبنا بالسنة
للمواضع فارتكبه في بعض المواضع اشارة لذلك ولذا اختار
ابن الناظم ان علة البنا التضمن والتركيب **قوله** كما في نحو الخ
تمثيل لقوله فان كان مفردا الخ وفيه مراعاة الترتيب وعلم
منه ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه وان
مثنى او جمعا وقوله في الدار اما خبر لقوله لا جنود وخبر
البا في محذوف او خبر للجميع لان توارد العوامل المختلفة
المتماثلة مغتفر لتنزلها منزلة الواحد **قوله** ومنه لا مانع
الخ اي من كل ما وقع فيه بعد اسم لا ظرف احتمل ان يكون
متعلقا به وان يكون متعلقا بمحذوف نحو لا عاصم اليوم
من امر الله لا تثريب عليكم اليوم فان جعل الظرف متعلقا
بالاسم كان شبيها بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن
التسهيل وان جعل متعلقا بمحذوف كان من المفرد اي لا
مانع مانع لما اعطيت وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف
وحسنه دفع التكرار واللام للتقوية ولك ان تقول
لا تتعلق وقريب في الجهة الثانية من الباب الخامس

فصل
تضمن الاسم الحرف اما
ان يكون بحسب الاصل
او بحسب العروض

263 في مغني اللبيب ذلك واما في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة
فالنص على ان ذلك يخرج على طريق الكوفيين واعترضه الدماميني
بان ذلك لا يتعين واطال في الكلام واطنب فليراجع **قوله** مع
عدم التنوين لانه وان لم يكن لكنه مشابهه تمنع من
الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين
قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة **قوله** تلذ الخ
هو بعض بيت لسلامة بن جندل لا المعقل خلافا لابن
عصفور وتمامه ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه الخ وتلذ
بالتا الفوقانية على انه تجرير وبالنون والشيب بكسر الشين
جمع اشيب وقال في التصريح بفتح الشين **قوله** على الاصح مقابله
قول المبرد ان لا عاملة في لفظ المثنى والمجموع على حده فهما
عنده معربان لا مبنيان وعلل مذهبه بما رده الرضي فان
قيل يشكل على الاصح انهم جعلوا مجي اللذين واللتين على
صورة المثنى معارضا لشبه الحرف ولهذا اعربا فهلا
كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف فيعرب قلت
اجاب الشهاب القاسمي بان الشبه هنا وهو تضمن معنى
حرف الاستغراق اقوى من الشبه هناك وهو الافتقار الى
جملة وبان التثنية هناك وردت على المبني فاضعفت سبب
البنا لان للواردة قوة وهنا بالعكس فان سبب البنا ورد
على التثنية فاضعفها لذلك ويرد على الاول اعراب هذان
وتان مع تضمن معنى الحرف وعلى الثاني اعراب المضاف
مع وروده سبب البنا على الاضافة ويفرق بان الاضافة اخص
بالاسم لوجود صورة التثنية والجمع في الفعل بل قيل بجمع

الفعل انتهى فان قلت قد يبني المثنى على الالف في نحو لا رجلان
في لغة على لغة من يجري المثنى بالالف على كل حال قلت
الظاهر انه على هذه اللغة مبني على فتحة مقدرة على الالف
لانه لو نصب لكان على الياء وبني على ما كان ينصب به قوله من
كل تركيب تكررت الخ اي ولم يذكر الاخر واحد الخ ما اسلفنا
عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط الخ قوله والكلام حينئذ
جملتان اي بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولا يتعين
بل يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد والكلام ح جملة واحدة
اما على مذهب غيره فلانهما وان كانتا عاملتين الا انهما
متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا قوله
زائدة اي لتاكيد النفي قوله على محل اسم لا قبلها اي باسم
لا قبلها باعتبار محله الذي هو النصب وقيل النصب
باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعرابية
كما في النداء وعليه الرضي قوله لا نسب اليوم الخ هو بيت
للعباس السلمي بعده اتسع الخرق على الراقع ويروى بدل
الراقع الراتق وهو انسب بالبيت قبله قوله والكلام ح
جملة اي بناء على تقدير خبر واحد لهما لان العامل لا وحدها
فان قدر لكل خبر وهو واجب عند س لما بينه في التصريح
فالكلام جملتان قوله على اعمال لا عمل ليس انظر هذا
مع ما تقدم من ان عمل لا عمل ليس خاص بالشعر قوله
او زيادتها اي لتاكيد نفي لا الاولى قوله على محل لا الاولى
مع اسمها اي لا مع اسمها باعتبار المحل وقضيته ان لا مع
جملة المعطوف عليه فلا يكون المعطوف في خبرها فكيف

تكون

تكون لا الثانية زائدة لتاكيد النفي والوجه ان المراد العطف
على اسم لا باعتبار محله مع لا قوله لانهما بالتركيب صارا كالشيء
الواحد استشكل بانه كيف يجعل الكلمتان معا مبتدا مع ان
تعريف المبتدا غير صادق عليهما لان مجموع لا واسمها ليس
اسما مجردا ولا صفة معتمدة واجيب بانا لا نسلم انه ليس
اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة
عشر ولا يخفى عليك انه ليس هنا تركيب اذ لو كان لم يكن
لا مستعملة في النفي وانما هنا شبه تركيب قوله والكلام على
اعمالها عمل ليس جملتان لانه لا يجوز ان يقدر الخبر لهما
جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد ليسا
متماثلين لان خبر لا التبرئة مرفوع بها او بما يرتفع به خبر
المبتدا ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب قوله وهذه
الاوجه الثلاثة الخ لا يخفى ان النصب هنا على لفظ اسم لا الاولى
لا على محله قوله متصلة باسم لا المبني اي على فتحة او كسرة
او ياء ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيب فان المفرد يشملهما
ويستوي فيهما المفتوح والمنصوب قال الشهاب القاسمي
ولا يبعد انه يجوز بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح ان كانت
جمع تكسير وان كان هو مبنيا على الياء نحو لا بنين ظرفا انتهى
وانظر لو نعت جمع المؤنث المبني على الكسر بمفرد هل يجوز
ان يركب معه على الكسر كما دلت في لا رجل ظريف على الفتح قال
بعضهم الظاهر الامتناع لان التركيب يثقل مع الكسر بخلاف
الفتح فاذا اريد تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هذا
مقيدا لقولهم يجوز الوجهان اي ان لم يركب فليحرر وطرح بقوله

متصلة النعت الثاني وما بعده فلا يجوز فيه البنا نحو لا رجل
ظريف عاقلا والضابط المذكور صادق بنحو باردا في المثال
الاتي قوله ولا ماء باردا عندنا قال في التوضيح لانه لا يوصف
بالاسم اذا وصف والقول بانه تركيب خطا انتهى وتحرير المقام
يطلب من شرحه والحواشي قوله فالفتح على ان الصفة الخ هذا
قول ابن برهان والسيرافي وقد يقال اي حاجة الى اعتبار
التركيب قبل دخول لا على القول بان بنا الاسم لتضمنه معنى
من الذي قدمه الش وما المانع على هذا من ان تركب الصفة
مع الموصوف مع دخول لا ثم اذا كان تركيب الصفة مع
الموصوف يقتضي البنا فهلا اعتبره الش فيما تقدم في بناء
الاسم اخر للصفة والموصوف في علة بنايهما على شي
واحد هذا والتركيب قبل دخول لا لا يقتضي البنا لان كلا
من الاعراب والبنا انما يثبت بعد تركيب الاسم تركيبا
يتحقق معه العامل بنا على قول من يقول ان الاسما قبل
التركيب معربة اما على القول بانها مبنية بدون اعتبار
التركيب فلا فايدة فيه فهلا ابدلوا قبل بمع الا ان يقال
لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول
لا عليهما بعد جعلهما كلمة واحدة ان تاثيرها بنا لفظا
واعرابا محلا في اخر مجموعهما لا في اخر كل منهما ويؤيده التشبيه
بخمسة عشر قوله والنصب على اتباع الصفة لمحل اسم لا لانه
في محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا وهذا اولى بانه
حمل على اللفظ لان فتحة لا رجل عارضة في هذا الموضع فاشبهت
لعروضها حركة الاعراب كما في الندا ووجه الاولوية ظاهر اذ الـ

ضرورة الى التشبيه المفضي الى وجود حركة اعرابية من غير عامل
حقيقي ويمكن ان يفرق بين ما هنا والندا بانه هنا امكن
اتباع النصب للاعراب الاشرف فكان اولى بخلافه في الندا
اذ لا اعراب رفعا للمنادى المبني لا لفظا ولا محلا قوله والرفع
عليها اتباعها لمحل لا مع اسمها لان موضع لا مع اسمها رفع
بالابتدا كما مر لصيرورتها بالتركيب كشي واحد وفيه ما مر
ولا يختص ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك كما في التسهيل
بقي انهم ان ارادوا مع ذلك ان الخبر خبر هذا المبتدا على قول
ش ان التي بمعنى اسمها غير عاملة في الخبر فهو مناف لكونه
لنفي الجنس اي نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر
اذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لا مع اسمها لا يتصور ان تكون
لنفي الخبر بل ولا يتصور ما قالوه من ان لا الثانية في نحو لا
حول ولا قوة الا بالله زايدة موكدة لنفي الاولى فلعلهم تسمحوا
في قولهم ان لا مع اسمها مبتدا وارادوا مع كون المبتدا المجموع
ان الخبر انما هو منسوب اي بالنفي للاسم وحده فليتامل
قوله التوكيد اللفظي المتصل نحو لا رجل في الدار وخرج باللفظي
المعنوي فلا ياتي هنا لامتناع توكيد النكرة به وخرج
بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البنا على الفتح ويجوز الرفع
والنصب لا رجل في الدار رجل ورجلا قوله فكالصفة
المفصولة اي فيجوز فيه النصب نظرا لعمل لا والرفع نظرا
لعمل الابتدا ويمتنع الفتح لانه لا يجوز تركيبه مع الاسم
اذ هو في نية تكرار العامل ولا فرق بين ان يكون البدل
مفردا او غيره هذا قول ابن مالك وقيل يجوز البنا ان كان مفردا

قوله لا احد رجلا وامراة بنصب رجل وامراة ويجوز رفعهما وهذا
يوهم ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لامكان بدل
البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه ان يكون معرفة
ولا انما تعمل في النكرات لانه لا يجب ان يضاف الى ذلك الضمير
بل قد يكون مجرورا بعده على ان غاية ذلك ان يتعين رفعه
لانه بدل عن غير صالح للعمل لا وانما لم يجعل البدل مستقلا هنا
كالمثال لانه استقلالا لم يقتضي تركيبه وهو ممتنع اذ لا جائز
ان يركب مع المبدل منه للفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة
لانها معدومة من اللفظ والتركيب حكم لفظي فلا يتصور
مع المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل
لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب واما عطف
البيان فلم يجعل كالمستقل وان لم يكن فيه مانع لانه
في معنى البدل ولهذا كل ما جاز اعرابه بيانا جاز اعرابه بدلا
الا ما استثني قوله وجب الرفع لان مقتضي النصب منتف
قوله او على اعمال لا عمل ليس قال الحفيد ليس بجيد لان اعمالها
عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيما هو اعم منه وحكم تقدير
الجر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر قوله فلا لغو الخ صدر
بيت من لامية بن الصلت من قصيدة ذكر فيها اوصاف الجنة
واهلها عجزه وما فاهوا به ابدا مقيم قوله والرفع على اعمالها
عمل ليس الخ لا يخفى انه يتصور ح اوجه لانه لا اما ملغاة
اولا وثانيا او تعمل عمل ليس على ما فيه او الاولى ملغاة
والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فعلى الوجهين
الاولين يجوز تقدير جر للكل وتقديره لهما اما في الاول

فظاهر اذ لا عامل الا الابتدا لا فرق بين لا وغيره واما على الثاني
فلتماثل العاملين وعلى الاخير ينبغي تقدير خبر لكل لئلا يلزم
اجتماع عاملين على معمول واحد وخبر المبتدا مرفوع ولا العاملة
عمل ليس منصوب قوله لا ناقة الخ عجز بيت لعبيد الراعي صدره
وما هجرتك حتى قلت معلنة وقوله لا ناقة الخ مقول القول
وهو مثل للتبري منه وهو مثل مشهور في هذا المعنى قوله
لعدم لا في الاولى وربما فتح منونا معه لا حكى الاخفش لا رجل وامراة
بفتح المعطوف وانظر هل يجوز على هذا ان يرفع الاول كما لو صرح
بلا قوله فلا اب الخ صدر بيت عجزه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا واراد
بابنه عبد الملك قوله اذا علم اي بقرينة حالية او مقالية قوله
وجب عند بني تميم والطائيين هذا نقل ابن مالك ونقل ابن
خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهر المجرور
والظرف وهو ظاهر كلام س قوله ولا اله الا الله قد اكثر الناس
من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نطيل
بذلك قوله ولا احد اغير من الله في صحيح البخاري باب قول النبي
صلى الله عليه وسلم لا شخص اغير من الله قال الحافظ ابن حجر كذا
وقع عند ابن بطال بلفظ احد بدل شخص فكانه من تغييره
انتهى فكان الش اعتمد على رواية ابن بطال ثم انه لا دلالة في
الرواية المشهورة على ان الشخص يطلق على الله ولذا لم يفصح
البخاري باطلاق الشخص على الله بل اورد ذلك على طريق الاحتمال
وجزم بعده بتسميته شيئا لظهور ذلك فيما استدل به من
قوله تعالى قل اي شيء اكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم
قوله وقد يحذف الاسم اي مع وجود الجر ولا يحذفان معا لئلا

يكون اجحافا خلافا للفرا واصحابه والحجة لهم في قوله اذا الداعي المثوب
قال يال بنا على ان اصل يا ال زيد يا ال زيد لجواز ان يكون الاصل
ياقومي لا فرار فحذفه المنادي وخبر لا قوله بمعنى الحسبان
بكسر الحا مصدر حسب فتفيد الرجحان قوله لا بمعني اتهم اما
الذي بمعناه نحو ظننت زيدا اي اتهمته فيتعدى لمفعول
واحد قوله وقد ترد بمعنى علم اي فتفيد اليقين نحو اني ظننت
اني ملاق حسابيه قوله بمعنى علم اي فيفيد اليقين لانه
المتبادر من العلم فيعرف انه اطلاق انه بمعناه ولا ينافي
ان العلم ورد للرجحان قوله لا من الرأي اما التي فتارة تتعدى
لمفعولين كراي ابو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو
مصدر ثانيهما مضافا الى اولهما كراي ابو حنيفة حل كذا
كما ان علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضي وبهذا
يعلم قصور قول من قال راي من الراي نحو راي فلان كذا
اي اعتقده انما تتعدى لواحد خلافا لمن قال انها تتعدى
لاثنين قوله وقد ترد بمعنى ظن اي فيفيد الرجحان لانه
المتبادر من الظن اذا اطلق وان جا لليقين كما مر وقد
اجتمع مجيئها لليقين والرجحان في قوله تعالى انهم يرونه
بعيدا ونراه قريبا قوله وهو كظن اي فالغالب كونه للرجحان
كقوله وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة وقد ياتي لليقين كقول الاخر
حسبت التقى والجود خير تجارة ومن العجب ما قيل ان ظاهر
كلام الش انه لا ياتي لليقين قوله ودرى رد على شيخنا الغنيمي
في لغة بمعنى علم اي فيفيد اليقين قال ابو حيان لم يعدها
اصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل قوله دريت الوفي العهد

با

يا عرو فاغتبط من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت
والتضمين لا ينقاس قوله والاغلب تعديتها بالبا كقوله
تعالى ولا ادراكم به ومحل هذا اذا لم يدخل الفعل همزة الاستفهام
والا تعدى الفعل الى ثلاثة نحو قوله تعالى وما ادراك ما القارعة
فالكاف مفعول اول والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين
الباقيين قوله بمعنى تكبر لكن خال بمعنى تكبر ليست من
افعال القلوب فكان ينبغي للش عدم الاحتراز عنها فانه في باب
الافعال لم يحترز عن ذلك مع انها تاتي بمعنى افعال غير قلبية
لان الاحتراز عنها سياتي قوله وهو كظن اي فيفيد الرجحان
غالبا وقد يفيد اليقين فالاول كقوله اخالك ان لم تغضض
الطرف ذا هوى والثاني كقول الاخر ما خلتني زلت بعدكم
ضنا قوله وهو كظن اي فالغالب كونه للرجحان وقد يفيد
اليقين وظاهر صنيع الاوضح انه لا يستعمل الا في الرجحان
قوله والاكثر وقوعها على ان وان الخ نحو قوله تعالى زعم الذين
كفروا ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت
بعدها قوله بمعنى علم ظاهره انه موضوع للعلم وليس كذلك
بل وضع لاصابة الشيء على صفة والعلم لازم له لان من وجد
الشيء على صفة فقد علمه عليها وهذا هو المجوز لعده من
افعال القلوب كوجد والا فهما باعتبار معناها الاصلي
ليسا منها قوله لا بمعنى حزن او غضب وانهما لا زمان قوله
بمعنى تيقن ظاهره انه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد
صرح في التوضيح بانه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين
قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله اي تيقن وقال فان علمتموهن

مومنات اي ظننتموهن ولبس في قول العصام في شرح الكافية
وهو اي علمت لليقين اتفاقا ما يقتضي انه لا يستعمل الا فيه
كما لا يخفى قوله لا بمعنى عرف اهل الذي بمعنى عرف فيتعدى
لواحد نحو علمت الشيء وهل ذلك مقتضي لفرق معنوي بينهما
ام لا بل موكل الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
في المعنى بحكم لفظي ذهب ابن الحاجب الى الاول والرضي الى
الثاني قوله وكذا استمر فانها هو بكسر الراء وفتحها لحن للزوم
الفعل قوله فانها تدخل على المبتدا والخبر ليس فيه انها لا تدخل
الا عليهما فلا يرد حسبت ان زيدا قايم او انه يقوم زيد على
مذهب من انه لا حذف فيه وذهب المبرد الى ان الخبر محذوف
والتقدير حسبت قيام زيد ثابتا او مستقرا وذهب السهيلي
الى انه مفعولي ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي
اعطى بدليل ظننت زيدا عمرا واجاب الكافيجي بانه متاول
بان المعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وكان
قولك زيد حاتم بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى
قوله بعد استيفائها عليها جري على الغالب فلا يرد ان
الفاعل قد يتاخر ويتقدم المبتدا والخبر على الفاعل بل قد
يتقدمان على العامل قوله فتنصبهما مفعولين ان قيل
الافعال تقتضي نصب المبتدا والخبر للدخول عليهما معا فالجواب
ان المراد بتعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب
كل فرد لكل فرد والمراد تعقيب نصب الاول للاول ونصب
الثاني للثاني قوله عند الجمهور مقابله قول السهيلي السابق
فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير

ان

ان يريد زوالها قوله ضمنا بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم الزمن
المبتلى قوله فان علمتموهن مومنات قد سلف ان العلم
هنا بمعنى الظن والشيء اقتصر على ان علم بمعنى تيقن
فكان ينبغي ان يمثل فاعلم انه لا اله الا الله قوله ويلغين
برجحان قال الخبيصي انما جاز الغاء هذه الافعال دون غيرها
لانها ضعيفة ووجه ضعفها ان معانيها قائمة بجارحة
ضعيفة وهي القلب ثم ينضم الى ذلك اما تاخرها عن
المفعولين او توسطها بينهما والعامل اذا تاخر عن المعمول
ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيد ضربت وامتناع
ضربت لزيد في الغائها ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى
وبه يعلم جواب ما يقال لم ضعفت هذه الافعال بما ذكر حتى
ابطل عملها بخلاف كان واخواتها قوله برجحان الخ محل
ذلك ما لم يوكد العامل المتاخر او المتوسط بمصدر منصوب
والا فلا يحسن الالغاء قال الرضي وتاكيد الفعل الملغى بمصدر
منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل
والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي واما
توكيده بالضمير او اسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل
اذ ليسا صريحين في المصدرية قوله القوم في اثري الخ بعض
صدر بيت عجزه فان يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا
قوله أبالأراجيز الخ قاله منازل بن ربيعة واللوم بالضم والهمز
ان يجتمع في الانسان الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء والخور
بفتح الخاء المعجمة الضعف قوله جائز لا واجب قد يكون سبب
الالغاء موجبا قال الرضي ومصدر الفعل القلبي اذا لم يكن

مفعولا مطلقا يقوم مقامه فعله في الاعمال والتعليق
نحو اعجبني ظنك زيدا قايما وعلمك لزيد قايم واما الالغا
فواجب مع التوسط او التاخر نحو زيد قايم ظني غالب
اي ظني زيدا قايما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله
كما قيل واما اذا كان مفعولا مطلقا بان كان الفعل مذكورا
بعد فالعمل للفعل وكذا ان حذف جوازا ففي الصورتين
يجوز الغا الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الالغاء
قبيح واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل
نحو ظنك زيدا قايما اي ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل
دون المصدر فهو كما لو حذف جوازا نحو متى زيد ظنك قايم
ومتى زيد قايم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل
لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه
مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل قوله وان تقدم
عليه غيره الاولى غيرهما اي المعمولين ووجه الافراد التاويل
بما ذكر قوله على المشهور مقابله قول الكوفيين والاخفش
وابن مالك حيث جوزوا ان ذلك من غير قبح عند غير ابن مالك
ويقبح عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله وما اخال لدينا
منك تنويل ما يقتضي موافقتهم قوله مطلقا اي سواء كان
في جواب قسم او لم يكن في جوابه قوله في جواب قسم الخ هذا
هو الصحيح كما في المغني في بحث اذا وقيل لها الصدر مطلقا
وقيل ليس لها مطلقا قوله النافيات لما ولن وان احترز به من
غير النافيات كما الموصولة وكلا وان الزايدتين وكان المخففة
وقيد لا في شرح اللباب بالتي لنفي الجنس احترازا عن التي

بمعنى

بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضي قوله علمت والله الخ هذان
مثالان للقسم الظاهر واذا اسقط القسم كانا مثالين
للمقدر وجملة القسم وجوابه في الجميع معلق عنها العامل
فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر
لان المعلق متاخر عن القسم لان القسم مذكور او مقدر قبله
وكيف يعلق عنه ولم يتصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان
المقصود به تاكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد وكان المتصدر
عليه متصدر على القسم ان قلت بم يفترق الاعمال والالغاء
في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق فالجواب الجملة في نحو
ذلك كجملة هؤلاء ينطقون لا محل لها بل لاجزايها وبعد التعليق
لا محل لاجزايها بل لها فليتامل قوله او لام الابتدا قد صرح
به نحو علمت ان زيدا لقايم ان قيل يرد عليه عدم اطراد
العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الا على
جملة فان لام الابتدا تدخل على المفرد في نحو ان زيدا لقايم
فالجواب قد صرحوا بان الاصل فيها التقديم واصله لان زيدا
قايم ثم اخرت اللام لاصلاح اللفظ قوله ومنه قوله اني رايت
الخ اي لان الاصل لملاك وبذلك يندفع ما يقال في البيت
الغا العامل في الابتدا وهو لا يجوز فان قيل يجب على هذا
التاويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق العامل
وليس كذلك والا لما وقع تردد في انه على التعليق ولما صح
لابن عصفور في المقرب وغيره ولابن مالك في شرح الكافية
ان يستدلوا على جواز الالغا لاجل تقديم اني على رايت قلت
انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل والله

يعلم انك لرسوله وهذا عجز بيت كذاك ادبت حتى صار من ادبي
قوله ولقد علمت الخ صدر بيت للبيد بن عامر عجزه ان المنايا
لا تطيش سهامها وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من ان
لتاتين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغني ان افعال
القلوب لافادتها التحقيق يجاب بما يجاب به القسم كقوله
ولقد علمت قوله او استفهام الخ الملاقه يشمل الاستفهام
بهل وفيه خلاف واستشكل تعلق الفعل بالاستفهام في نحو
علمت ازيد عندك ام عمرو واجيب بان هذا استفهام
صوري وليس من الحقيقي لاستحالة الاستفهام عما اجزم
انه علمه والمعنى علمت الذي هو مستفهم عنه من هذين قال
ابو حيان كلام العرب ثلاثة اقسام مطابقة اللفظ للمعنى
وهو الاكثر وغلبه اللفظ للمعنى نحو اظن ان تقوم فانه
جائز دون اظن قيامك لاشتمال ان تقوم على جزئي الاسناد
وغلبه اللفظ للمعنى ومنه ما نحن فيه وقيل هو على
حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا الكلام فان قلت
يرد على التعليق بالاستفهام ارايتك زيدا ما صنع
وارايتك زيدا ابو من هو فانه واجب الاعمال قلت هو
بمعنى اخبرني وليس من القلبية قوله فلان رجح نصب
الاول في هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق
موجبا وانظر المغني في بحث جملة المفعول قوله دون المحل
قال الحفيد انما كان له اي المعلق عمل في المحل اي محل الجملة
دون محل كل واحد من جزئي الجملة لان هذه الافعال انما
تطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها في مضمون الجملة ليس

بطريق الاصل وحيث امتنع عملها في الجزئين رجع الى الاصل
وهو محل الجملة قال الشهاب القاسمي ان قيل المتعلق له الصدر
فما بعده جملة لا مفرد فكانت الجملة في قوة المفرد المعمول لما
قبل ذلك المتعلق قلت العمل ثابت لمحل المتعلق وما بعده
معا لا لمحل ما بعده فقط قوله وهو اعتراض الخ اي بينها وبين
معموليها ويرد عليه بعض الامثلة فان المعلق فيه احد
المفعولين قوله بدليل صحة العطف بالنصب الخ قال في التوضيح
فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره قال شارحه
كغيره استفيد من المثال انه لا يتعين ان يكون المعطوف مفردا
فيه معنى الجملة قال يقال قد علمت لزيد قائم وعمرا وهو
يدل على منع وعمرا جالسا بالنصب وفي كلام الرضي
النجم الخ بجواز ذلك ولعل وجهه ان عمرا جالسا يتضمن
معنى الجملة لانه جزآن ويستفاد من جواز العطف بالنصب
على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة المعلق عنها
لا بالنسبة لتوابعها ويقتضي ان المعلق انما يعلق عن
المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطو ف
عليه دون المعطوف لكن هل اعراب المعطوف مراعاة
للمحل على سبيل اللزوم اولا كما يدل عليه التعبير بالجواز فليتامل
قوله ان من جملة المعلقات لعل الخ وافقه ابو حيان لانه مثل
الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل
فيه وقال في الجامع وتختص بدري نحو وما يدريك لعله يزكى
قوله وجزم به في التسهيل لم ار له ذكرا في التسهيل عند ذكر
المعلقات قوله لو قيم في شرح الشذور الخ بلو الشرطية ولم يذكر

المحترز عنه وعد في الشذور وشرحه من المعلقات كم الخبرية
وبسط الكلام عليها في شرح الشذور وفي بحث الاشياء التي تحتاج
الى رابط في الباب الرابع من المغني ولم يذكر النحويون ان كم
الخبرية تعلق العامل عن العمل وفي النوع الثاني عشر من
الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا
لذكرهم ونص في شرح الشذور عن جماعة من المغاربة
ان من المعلقات إنّ التي في خبرها اللام نحو علمت إنّ زيدا
لقائم ثم قال والظاهر ان المعلق اللام لا إنّ الا ان ابن الخباز
حكى انه يجوز علمت إنّ زيدا القائم بالكسر مع عدم
اللام وان ذلك مذهب سي فعلى هذا المعلق إنّ انتهى
وليس مراد ابن الخباز بالجواز التخيير بل انه جائز
بعد امتناعه قبل كسر انّ وهو صادق بالواجب الذي
هو المراد لما عرفت ان التعليق واجب ولم يستثن الا صورة
واحدة وعلى الاول فالظاهر ان الاسم كالخبر نحو علمت ان في
ذلك لعبرة ويستفاد من قوله والظاهر ان المعلق انما هو
اللام اذا لمعلق لا يشترط ان يكون في صدر الجملة المعلق
عنها وقد يقال ان اللام حقها في الاصل صدر الجملة لكن زحلقت
عنه كما تقدم فهي مصدرة حكما قوله لقد علم الحي الشاهد
فيه ظاهر ونزا المال كثرته ونموه والوفر الكثير يقال وفر المال
ككرم ووعد كثر قوله ولا يجوز الخ اما عدم جواز حذفهما فعن
سي والاخفش وابن مالك وعن الاكثرين الاجازة مطلقا
وعن الاعلم الاجازة في افعال الظن دون افعال العلم واما
عدم جواز حذف احدهما فبالاجماع قوله لانك اذا اقتصرت

الى

الى تعليل المسألة الاولى وبذلك فارق باب ظن باب اعطى كما قال الرضي
واورد ان قولك فلان يعطي يراد به كثرة الاعطاء والا فالانسان
كما لا يخلو عن علم او ظن لا يخلو في الاغلب عن اعطاء شي وفلان يعلم
بهذا المعنى يفيد انه كثير العلم على انه لا تنحصر الفائدة في ذكر
المفعولين بل يصح ان تحصل الفائدة معهما فيقال علمت
الان او ظننت ظن السوء الى غير ذلك وسكت عن تعليل المسألة
الثانية وهو ان المفعولين هنا اصلهما المبتدأ والخبر ولا يجوز
ان يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بلا دليل قبل دخول
الناسخ فكذا بعده انتهى وفيه نظر قوله جاز ذلك اى حذفهما
او حذف احدهما اما الاول فبالاجماع واما الثاني فمنعه ابن
ملكون وطائفة من المغاربة ووجهه مع رده في الشرح قوله
مطلقا اى نصبا مطلقا فيكون مفعولا مطلقا ويحتمل انه
حال من الضمير المستتر في ينصب اى سواء وجدت الشروط
الاتية او بعضها او لم يوجد شي منها قوله بمضارع مبدو بتاء
الخطاب خرج المصدر والوصف والامر والمضارع المبدو بغير
تاء الخطاب قوله بعد استفهام اى بحرف او باسم ويستفاد من
قولهم بعد استفهام انه لا يشترط ان يكون مستفهما عنه فهم قول
التوضيح الحق ان متى ظرف ليجمعنا لا لتقول في قوله فمتى تقول
الدار تجمعنا فلا يتم الرد على ابن مالك في اشتراطه في المضارع
ان يكون حالا خلافا لمن رد عليه بذلك وطاح النظر بانه
على ذلك لا يكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا قوله نحو
القول الخ الامثلة على ترتيب المسائل كما لا يخفى باب
الفاعل قوله هو اسم اي صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر بقرينة

مقابلته بالمؤول قوله اوما في تاويله ما واقعة على لفظ وفي للظرفية
وتاويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف اي لفظ حاصل
في عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك ما بعده ولو قال
او ما يؤول به كان اظهر واخصر ثم التاويل لا بد ان يكون بحرف
سابك وهو هنا أنّ وأنْ وما دون كي ولو وبغيره في باب التسوية
فلا يقع الفاعل جملة خلافا لبعضهم وانظر المغني وشرح
الشذور واجاز ابن مالك ان يكون الفاعل مضمون الجملة
فقال في قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان فاعل تبين
مضمون كيف فعلنا كانه قيل تبين لكم كيفية فعلنا بهم
وفي اولم يهد لهم كم اهلكنا انه على تاويل اولم يهد لهم كثرة
اهلاكنا قوله قدم عليه فعل تام اوما في تاويله اي بان
يكون بعده حقيقة او حكما كما في الفاعل المستتر فان
التقدم هنا حكمي كوجوده والضمير في عليه وتاويله وكذا
ما بعدهما راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او
والتقدم الماخوذ في الحد تقدم العامل الذي هو وقوع الفاعل
بعده والماخوذ فيما ياتي حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع
فلا دور على ان لزوم الدور ممنوع لامكان تصور تقدم
الفعل على اسم اسند اليه بدون تصور الفاعل وخرج بقوله
قدم الخ نحو زيد قام فان كلام السعد في بحث التقوى صريح
في ان المسند الفعل وحده لان الفعل مسند الى ضميره وهما
مسندان الى زيد ومثله شبهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن
اسناد الفعل في ضمنها بل هو المقصود بالاسناد فيصدق
واسند اليه فعل اوما في تاويله فيحتاج الى اخراجه ولو سلم

فهو

فهو لدفع التوهم ودعوى ان ذلك كلام ظاهري ممنوع فان دفع
التوهم امر مهم وما جوزه الاعلم وابن عصفور في وقلما وصال
على طول الصدود يدوم من ان وصال فاعل بيدوم قدم للضرورة
غير مسلم بل وصال مبتدا خبره يدوم ولو سلم لا يرد نقضا لان
الضرورة لا يجب ان تدخل في التعريف ما يرتفع ما في شرح
التسهيل للدماميني وخرج بالتام الناقص فان مرفوعه لا يسمى
فاعلا اصطلاحا والمراد بما في تاويله ما يشبهه في العمل والدلالة
على المعنى المصدري وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة
وامثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف
وعديله المعتمدان قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل
نحو اياك انت وزيدان فرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل وعطف عليه المرفوع واياك
وضع موضع احذر انتهى والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق
نحو اسد بمعنى شجاع نحو زيد اسد ففي اسد ضمير مستتر مرفوع
محلا على انه فاعل وقد يرفع الظاهر نحو زيد اسد غلامه قوله
واسند اليه اي نسب اليه وربط به اصالة اصطلاحا ذكر باعتبار
مدلوله وحيث فسر الاسناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل
وزيد في ان ضرب زيدا ولم يضرب زيد لظهور تحقق النسبة
للربط ولا يشمل ح المفاعيل ونحوها الخ وجها بقيد الاصطلاح ح
وانها تسمى متعلقا لا منسوبا والمتبادر من الاسناد بالاصالة
والمتبادر الحمل عليه النعت فخرج التوابع اي بعضها
وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما
خلاف البقية على انا لا نسلم الاسناد في البدل بناء على ان

عاملہ مقدر من جنس الاول قولہ ولہ احکام جمع حکم بمعنی
محکوم بہ قولہ منہا انہ مرفوع ای علی المشہور ولغۃ الجمہور
وجا نصبہ ورفع المفعول نحو کسر الزجاج الحجر وجعلہ ابن
الطراوۃ قیاسا مطردا وبعضہم ادعی ان الزجاج ہو الفاعل
والحجر ہو المفعول اعتبارا باللفظ وان کان المعنی بخلافہ
ویؤیدہ ما قیل انہ من القلب وان الاعراب ابدا علی حسب
العلامۃ التی تکون فی المعرب الا تری ان القریۃ من واسئل
القریۃ انما تعرب علی حسب حرکتہا لا علی حسب الاصل قولہ
او حکما کالمجرور بمن الزایدۃ الی ہذا ما ذکرہ جمع منہم ابن مالک
والمض وہو مبنی علی ان الاعراب المحکی لا یختص بالمبنیات
وقد مضی فی بحث الاعراب انہ یشکل علیہ قول الرضی ان
معنی کون الکلمۃ معربۃ محلا انہا فی موضع لو کان فیہ اسم
معرب کان اعرابہا کذا وکذا فانہ یقتضی ان ذلک لا یتصور
فیما اذا کانت الکلمۃ معربۃ ویشکل علیہ ایضا فرقہم بین
الاعراب المحلی والتقدیری بان المانع فی المحلی قایم بجملۃ
الکلمۃ وفی التقدیری بالحرف الاخیر ولا شک ان المانع فی المجرور
بمن الزایدۃ ونحوہ قایم بالحرف الاخیر فالظاہر ان یکون
الاعراب بہا تقدیرا وبذلک صرح العینی فی شرح الشواہد
فی الکلام علی قولہ ما انت بالحکم الترضی حکومتہ فقال والبا
فی بالحکم زایدۃ للتاکید والترضی حکومتہ فی محل رفع لانہا
صفۃ للحکم وہو مرفوع تقدیرا لانہ خبر انتہی وہذا ہو القیاس
علی المتبع والمحکی والمدغم ونحوہا لان اعرابہا تقدیری اتفاقا
قولہ بما اسند الیہ ای علی الاصح ووراہ اقوال لا نطیل بہا والمض

ابہم

ابہم الرافع لیجری علی کل الاقوال قولہ اما حقیقۃ ای لفظا او تقدیرا
ولو عبر بذلک کان اولی قولہ کقام زید ای کرفع زید من قام زید
قولہ او باضافۃ المصدر الیہ الباء فیہ للسببیۃ والسبب اعم من العامل
والاعم لا یلزم ان یصدق باخص معین او اضافۃ بمعنی مضاف
واضافتہا الی المصدر بیانیۃ ولا ینافی ان الصحیح ان العامل
فی المضاف الیہ ہو المضاف وکالمصدر اسمہ نحو من قبلۃ الرجل
امراتہ الوضوء وقال الشاطبی ان فاعل المصدر اذا اضیف لا یسمی
فاعلا عرفا بل ہو مضاف الیہ کما لا یسمی زید فی زید قام فاعلا
ولا فی زید مضروب مفعولا وان کان المعنی فی الجمیع علی ذلک
وقیاسہ ان المجرور بالحرف الزاید کذلک وحینئذ فلا یرد امثال
ذلک علی اعتبار رفع الفاعل لیحتاج الی تعمیم الرفع لادخالہا
قولہ ومثل بمثالین الی وزاد الش مثالین تنبیہا علی ان ما فی
تاویل الفعل مثلہ فی کونہ نوعین قولہ لانہما لما کانا الی قد
یقال ہذا کما یقتضی منع التقدیم یقتضی منع فصلہ عن
عاملہ فلم جاز الفصل قولہ واستدل ابو البقا الی قال
فی اللباب والدلیل علی ان الفاعل کجزء من اجزاء الفعل باثنی عشر
وجہا احدہا ان اخر الفعل یسکن لضمیر الفاعل لیلا یتوالی
اربع متحرکات کضربت اوضربنا ولم یسکن مع ضمیر المفعول
نحو ضربنا لانہ فی حکم المنفصل والثانی انہم جعلوا النون فی
الامثلۃ الخمسۃ علامۃ رفع مع حیلولۃ الفاعل بینہما ولولا انہ
کجزء من الفعل لم یکن کذلک والثالث انہم لم یعطفوا علی الضمیر
المتصل المرفوع من غیر توکید لجریانہ مجری الجزء من الفعل
واختلاطہ بہ والرابع انہم وصلوا تاء التانیث بالفعل دلالۃ

على تانيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا القيا وقفا مكان الق الق وقف قف ونوا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما انيب منابه السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولو لا جعلهم الفاعل كجزء منه الفعل لم يبق مع النسب السابع انهم الغوا ظننت اذا توسطت او تاخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعه من تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتدا واخر عنه والجملة لا تصح فيها ذلك الا اذا سمي بها والحادي عشر انهم جعلوا ذا في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتانيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا في تصغير حبذا ما احيبذه فصغروا الفعل والفاعل وحذفوا من الفعل احدى البائين ومن الاسم الالف ومن العرب من يقول لا تحبذه فاشتق منهما قوله كما في زيد قائم اي على الاصح وقال المبرد ومتابعوه يرجحان ذلك على الفاعلية قوله واما فاعلا بفعل محذوف الخ اي على الاصح وجوز الاخفش والكوفيون الرفع في ذلك على الابتدا وسوغ الابتدا بالنكرة تقدم الشرط او نعته بالظرف بعده قوله او مؤول بان مثبها مبتدا لحذف خبره اي يظهر ويبدأ كقولهم حكمك مسمطا فانظر التوضيح وشرحه قوله كما يقال مع المفرد الخ ما مصدرية والمصدر المسبك منها ومن يقال مجرور والجار والمجرور نعت

لمصدر

لمصدر محذوف معمول ليقال اي يقال قولا كالقول قام رجل قوله من مثنى ومجموع اي حقيقة او حكما فيشمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة قوله وقد اسلماه الخ من بيت لعبد الله بن قيس يرثي مصعب بن الزبير صدره تولى قتال المارقين بنفسه والمارقين الخوارج والمبعد اما اسم فاعل او اسم مفعول والحميم القريب والشاهد في الحاق الالف في اسلماه قوله يلومونني الخ قائله امية والشاهد في يلومونني حيث لحقته العلامة مع اسناده للظاهر وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو وغير مهموز خبره اسم تفضيل من لئم بالبنا للمفعول قوله فنج الربيع الخ الربيع الزمان المعروف والمراد بالمحاسن الازهار وضمن الفعل معنى اولت فلذا عداه الى ضمير المحاسن ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارات والشاهد في الفعنها حيث لحقته العلامة قوله وهذه لغة طي الخ قال الدماميني وينبغي ان تكون اصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا قام القوم اخوانك جواز ا واذا قالوا ما قام الا اخوانك وجوبا كما يفعلون هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي انتهى وقضية هذا التعليل ان من يجوز الحاق التا وعدمه مع الفصل بالا يجوز الحاق الالف ايضا هنا وفي المغني ومنع ابو حيان على هذه اللغة جاوني من جاءك لانها لم تسمع الا مع لفظة جمع واقول اذا كان سبب دخول بيان ان الفاعل الاتي جمع كان لحاقها هنا اولى لان الجمعية خفية واطال في ذلك فراجعه مع حواشيه فائدة قال الدماميني اذا قال ارباب هذه اللغة قاما وقعد اخواك واعملوا احدهما فانهم يضمرون في الاخر ضميرا وفي الاخر علامة انتهى

البعلين اثنين متصل بكل منهما ضمير الف ولا التها في احدهما م

وانظر لو قلت قاما غلاماك او اخواك او عكسه فان الفاعل غير
واحد قطعا فهل يراعي ما اتصل بالعامل او يجوز الحاق علامة
التثنية والجمع ويظهر مراعاة ما اتصل بالعامل وفي المغني
ما يؤيده قوله وعليها جا ظاهر الخ انما قال ظاهر لاحتماله
لغيرها بان يكون مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير او يكون
ملايكة بدلا من الواو في يتعاقبون ولكنه خلاف الظاهر
قوله يتعاقبون فيكم ملايكة الخ هو ظاهر على رواية الحديث
كذلك لكن رواه البخاري وغيره إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً يتعاقبون
فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون ياتي طائفة
عقب طائفة ثم تعود الاولى عقب الثانية قوله او مخرجي هم
بفتح الواو لانها للعطف وقدمت همزة الاستفهام لصدار تها
وقيل الهمزة في محلها والمعطوف عليه محذوف وكون
ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة خالف ابن مالك في
التوضيح فانه انما ذكر ذلك على جهة التجويز وبدا بقوله مخرجي
خبر مقدم وهم مبتدا مؤخر ولا يجوز العكس لئلا يلزم
الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان اضافة مخرجي غير محضة
قال ولو روي بتخفيف اليا على انه مفرد غير مضاف لجاز
وجعل مبتدا وما بعده فاعل سد مسد الخبر كما تقول
اخارج بنو فلان وقال ابن الحاجب انه خبر مقدم قال ولذلك
جاز تشديد اليا لانه جمع اه ويمتنع كون هم فاعلا لان
مخرجي جمع والوصف وما بعده اذا تطابقا في غير الافراد
كان الاول خبرا مقدما والثاني مبتدا مؤخرا ولا يجوز غير
ذلك قال السهيلي مخرجي خبر مقدم ولو خففت لم يجز لانه لا يكون

هم مبتدا مخبرا عنه بمخرجي لانه لا يخبر عن الجمع بمفرد ولا يكون
مخرجي مبتدا وهم فاعل لانه لا يجوز للمعمول ان يكون ضميرا
منفصلا الى جنب عامله لا تقول قام انا انما تقول قمت فلو كان
كان هذا الضمير ظاهرا جاز نحو او مخرجي قوم قاله وهذا
فصل بديع قوله واصله او مخرجوي هم الا الاصل الاصلي او مخرجو
سقطت نون الجمع للاضافة قوله وكسر ما قبلها اي بدلا عن الضمة
للتخفيف كما فتحت اليا قوله وهو كذلك على هذه اللغة اي
على الاصح لقول الائمة ان ذلك لغة لقوم معينين وقيل انها
ضمير الفاعلين وما بعدها مبتدا وخبر على التقديم والتاخير
او تابع على الابدال من الضمير بدل كل من كل والوجه الاول
لا ياتي في قوله وان كانا له نسب وخير لان ان الشرطية لا تدخل
على الجمل الاسمية على الصحيح والوجه الثاني لا ياتي فيما اذا
كان الواقع بعد الفعل ضميرا منفصلا نحو ما قاما الا هما وما
قاموا الا هم وما قمن الا هن لان الضمير المنفصل المرفوع بعد
المرفوع المتصل توكيد بالاجماع ثم ان التقديم والتاخير
او الابدال لا يختصان بلغة قوم باعيانهم الا ان يقال الذي
لا يختص جواز التقديم والتاخير والابدال واما وجوب
احدهما الذي هو المراد فهو مختص قطعا قوله كالتا في قامت
اي لجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد
والمؤنث فرع المذكر قوله المتعاطفة اي بغير او فان عطفت
باو فقلت قام زيد او عمرو قال الدماميني ينبغي امتناع
اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك
الواحد غير معين فان قلت قام اخواك او غلاماك فينبغي

نبي

ان يلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد التعيين فان قلت
قام اخوك او غلاماك او قام غلاماك او اخوك فينبغي ان لا
تلحق لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى اولى بالمنع
لانك قدمت المفرد انتهى ويحتمل ان يلحق في المثال الثاني
لان الفاعل الاصطلاحي اثنان قطعا وعدم تحقق فاعلية
من جهة المعنى لا دخل له في ذلك وهو قياس ما ختمه
من اللحاق في قام زيد وعمرو ولحاق الواو في قام اخوك
وغلاماك فيقال قاموا اخوك وغلاماك وبقي ما لو عطف
بالفا او ثم وقد يوخذ من قوله لان الفاعل واحد لا اثنان
لحاق العلامة لان الفاعل اثنان وقوله والمتعاطفة نعت
المفردات وحذف نعت المفردين لدلالته عليه قوله خلافا
للجزولي حيث قال لا نعلم احدا اجاز قاما زيد وعمرو و
قاموا زيد وعمرو وبكر ورد عليه ابو حيان بقوله وقد اسلما
مبعد وحميم وقوله وان كان لم نسب وخير وقياس ما ورد
فيهما قاموا زيد وعمرو وبكر قال في المغني وليس بشيء
لانه يمنع التحريحي لا للتركيب قوله يعلمان من لفظه وانما
كان المراد من علمهما من اللفظ ان علامتهما ابدا ظاهرة
ولا يكون مقدرة بدليل ما بعده فلا يرد انه قد يسمى المفرد
مثنى او جمع لكن قد يتوقف فيه فان مثل من الموصولة
لا يعلم من لفظه ان المراد به اثنان او جمع وقد مر عن المغني
ان علامة الجمع تلحق الفعل للمسند اليها واعلم ان كلام الش
يوهم انه لم يعلم مما سلف علة تجريد الفعل من علامة
التثنية والجمع مع انه سلف ذلك قريبا حيث قال اذ لو قيل

فاما

فاما الخ فكان عليه ان يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ لما مر
من دفع الالباس ثم يقول ولان الخ هذا وفي قوله قد لا يعلم ادخال
قد على الفعل المنفي وفي المغني وجمع الجوامع انها مختصة
بالمثبت قوله بان يكون مجردا التانيث ولانه قد يكون مؤنثا
لفظيا من غير تانيث المعنى كطلحة قوله مع ان في الالحاق الخ فيه
تامل وفيه في التعريح بما هو اظهر فراجعه قوله تلحقه علامة
التانيث للايذان من اول الامر بان الفاعل مونث وساوى ابن
مالك بالتا ايي النون قوله وان كان ماضيا الخ شمل قوله ماضيا
فعل ضمير الواحدة المخاطبة او المتكلمة مع انه لا يجوز ان تلحقه
علامة التانيث بل لا يمكن وقوله مضارعا مضارع الواحدة
المتكلمة مع انه لا يجوز تانيث فعله وانما لم تدخل في هذه
المواضع لعدم الحاجة اليها لان التكلم والخطاب معينة
للمؤنث فلا التباس فالمراد ان عامله تلحقه علامة التانيث
حيث لا مانع يمنع من تانيثه ويستثنى من الوصف ما يستوي
فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى
فاعل واسم التفضيل في بعض احواله وخرج بالماضي وما
بعده الجار والمجرور والظرف واسم الفعل فلا يلحقها علامة
تانيث قوله ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا اي تانيثا معنويا
اما لفظا ايضا او دون لفظ ومحله ما لا يتميز مذكره من
مؤنثه نحو برغوث فانه لا يؤنث وان اريد به مونث كما ذكره
ابو حيان وذكر ان ما فيه تا التانيث ولا يتميز مذكره من
مؤنثه نحو نملة مؤنث وان اريد به مذكر والمسئلة مشهورة وما
يتعلق بها من حكاية ابي حنيفة وللشيخ مناقشة مع

ابي حيان لا نطيل بها وقد نظمت في المقام ابياتا لا باس
بايرادها وهي ۝
ما فيه تاء التانيث حيث يعلم تذكيره تذكيره محتم
كطلحة والتانيث تعتبر ۝ الا اذا ميز انثى وذكر
وحيث لم يميز واكمله ۝ فانث الكل وحرر نقله
واحكم بتذكير الذي تجردا ۝ من تاء تانيث سوى ما وردا
مؤنثا فاحرص على اتباع ۝ فذاك مقصور على السماع
هذا اذا الكل مجاز بهما ۝ اما اذا كان حقيقيهما
فان تميزا فانث ان يرد ۝ مؤنث واعكس كهند واحد
اما اذا التمييز صار ساقطا ۝ فذكر الكل فهاك الضابطا
قوله وهو تخلافه منه ما تانيثه بالتاويل نحو اتته كتابي
فاحتقرها فانث الكتاب باضافته الى المؤنث اذا كان المضاف
ما لا يحذف نحو كما شرقت صدر القناة من الدم قوله متصل
هو الذي لم يفصل بينه وبين عامله شئ وافهم ان غير المتصل
وهو المنفصل لا يجب فيه الالحاق فشمل نحو كفى بهند فتوهم
جواز الامرين فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالتاء لانه
في صورة الفضلة وهي لا تؤنث لاجلها فلذا استثناه بعضهم
كذا قيل وفيه نظر لانه يقتضي عدم الجواز التانيث اذا جر
الفاعل المؤنث بغير الباء لانه في صورة الفضلة وسياتي جواز
الوجهين في المجرور بمن وان التانيث هو الاصل والتذكير
انما هو لارادة الجنس والحق ان عدم التانيث خاص بكفى
في نحو كفى بهند لان العرب التزمت ذلك كما مر صدر الكتاب
هذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذكر نحو قامت هند وزيد

كوجوب التذكير في عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه
السفاقسي قوله ولو مثنى واما ثمني ابنتاي فضرورة كما قال
ابن مالك وذلك بناء على انه ماض ولا ضرورة اليه كما في المغني
لجواز جعله مضارعا محذوفا منه اوله احدى التائين قوله
او الى ضمير متصل يحتمل ان المراد ما لم ينفصل من العامل
وان يراد به المتصل اصطلاحا ويظهر اثر الاحتمالين في نحو
غلام هند تقوم هي معه وقضية الاحتمال الثاني خروج المنفصل
سواء انفصل بالا نحو هند ما قام الا هي ولا نحو غلام هند
حضرت هي معه وصرح في التصريح بوجوب التذكير في المنفصل
بالا وفي كلام الدماميني ما يفيد جواز الوجهين قوله مطلقا
اي سواء كان حقيقي التانيث كهند طلعت او مجازيه كما مثل
ومن المجازي اسم الجنس واسم الجمع والجمع المكسر وبحث الشهاب
ابن قاسم اخذا من الرضي انه يجوز تذكير ضمير جمع التكسير
وكذا اسم الجمع والرضي انما ذكر ذلك في الخبر قال الشهاب القاسمي
فاذا جاز فيه جاز في الوصف قطعا لا فرق بين الخبر والوصف
قوله وشذ قول بعضهم الخ هذا مترتب على وجوب التانيث
في الاسناد الى الظاهر المتصل قوله واما قوله الخ هذا مترتب
على وجوب التانيث في الاسناد الى الضمير المتصل وهو عجز
بيت لعامر بن الطائي صدره فلا مزنة ودقت ودقها
وانظر الكلام عليه في التصريح واعلم ان البهاء السبكي
في عروس الافراح ذكر ان من اخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه قال فالاول التغنيه
نحو جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازي

ومنه ولا ارض ابقل ابقالها لانه اراد تفخيم الارض فعبر عنها
بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لك انه لا ضرورة في البيت
لانه انما يكون شاذا اذا اريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير
الغايب مذكرا خلافا لابن كيسان في المؤنث المجازي اما اذا اول
بالمؤنث المجازي عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغايب مذكرا
فليتامل قوله اي الحاق العامل للعلامة للعامل ولعله اراد (الظاهر الحاق العلامة)
ذلك نقلب قوله والالحاق ارجح في جميعها في الدماميني ان
الحذف احسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كنسوة
وجمع المذكر بالالف والتا كالعاقل وغيره كطلحات ودريهمات
لكون تانيثها بالتاويل وهو كونه كل منها جماعة قوله اذا
اسند الى الحقيقي التانيث المنفصل الخ دخل فيه المنفصل
بمن وقال المص في حواشي الالفية لو قيل ما جاءني من امراة
هل يجوز للفصل بمن قال الزمخشري في قوله تعالى ما يكون
من نجوى ثلاثة الاية من قرا باليا فعلى ان النجوى تانيثها غير
حقيقي ومن فاصلة او على معنى شيء من نجوى انتهى واقول
محل النظر انما هو اذا كان المنفصل بمن حقيقي التانيث
كما مثل المص والنجوى ليست كذلك فكلام الزمخشري ليس
من محل النظر ثم انه لا حاجة في الاية في التذكير للفصل
بمن ولا للتاويل لان مجازي التانيث يجوز فيه الامران
وسياتي في جواز التذكير في مثال المص لا للفصل بل لارادة
الجنس ودخل المنفصل بالبا في مثل كفى بهند وتقدم
انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير ويجيء ما اذا كان
المؤنث الحقيقي المفصول منقولا من اسم مذكر كالوسمي

انثي

انثي بزيد قال الجامي يتعين الاثبات دفعا للالباس وقيده
العصام بما اذا لم تقم قرينة على التانيث نحو جا اليوم زينب
الكريمة فلا يجب التانيث قال شيخنا وقد يقال القرينة في
هذا المثال مؤخرة والمطلوب دفع الالتباس من اول الامر
قوله ان امرأ الخ صدر بيت عجزه بعدي وبعدك في الدنيا
لمغرور والشاهد فيه ظاهر ومعناه بتقدير غره منكن امراة
واحدة وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لان التانيث
مجازي قوله والذي يظهر لي الخ في الجملة اثبات سماعها
فهناك قبل ان كان ما ذكرها اولا في المحترز منقول الايمة
امكن الجواب بان كثرة الاثبات في القران لعله لاقتضاء
الحال اياها في باب نعم وبيس انما ذكر لان الحكم لا يختص
على نعم وبيس قوله بل المراد الجنس اي الخنس يجوز فيه
ترك التا كما ياتي وهذا يقتضي ان كل مفرد حقيقي التانيث
اذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال ما رحت
المراة خيرا من الرجل وصارت ما اشبهه مما فيه جنسية وليس
من ذلك ما قام من امراة وان كان في معنى ما قام احد من
هذا الجنس لان المراة هنا ليس المراد بها الجنس بل المراد واحدة
والعموم انما جا من البا في قال الشاطبي وقال قبل ذلك اذا قلت
ما قامت امراة فلا بد من التا بخلاف ما قامت من امراة فانت
بالخيار لان دخول من افاد معنى الجنس وقال المص لا يقال
كفت بهند بل يتعين كفى فانظر الفرق بين البا ومن
الزايدتين وفي الرضي التسوية بينهما في جواز الامرين واقول
مسسر انه وجوب التذكير خاص بكفى في كفى بهند ومر وجهه

وبه يعلم الفرق بين البا ومن وان التسوية بينهما مطلقا لا تصح
ونقل المص في التعليقة عن ابن عصفور ان الاكثر في المؤنث
المقرون بمن الزائدة ان لا تلحقه علامة التانيث لانها لا تدخل
الا فيما يراد به الشياع وعموم الجنسية والظاهر خلافا للناصر
اللقاني ان المراد بال هنا لام الحقيقة ولا ينافيه ما مر في بحث
خبر المبتدا ان الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز ان
يراد بالعموم صدقه على المبتدا الاشموله للمبتدا ولغيره بقي
ان الحكم لا يختص بالاسناد الى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار
على تمثيل الش والمص كالالفية بنعم المراة ونحوه بل يجوز الوجهان
عند الاسناد الى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو نعم امراة هند
كما صرح به السيوطي وقال ابن ابي الربيع لا تلحق استغناء بتانيث
المفسر قوله اذا اسند لجمع المراد به كما يعلم مما ياتي ما يدل على
جماعة لا الجمع الصيغي والا لم يدخل فيه اسم الجمع واسم الجنس
فائدة حسنة قال ابن جني اذا انث الجمع اعدت اليه
الضمير مؤنثا واذا ذكرته اعدته اليه مذكرا تقول قامت
الرجال الى اخواتها وقاموا الى اخواتهم قوله نحو قالت الاعراب
التصحيح انه اسم جمع قوله او لمؤنث الحاق بعتبر التانيث الحقيقي
الذي كان في المفرد نحو قال الهنود لان المجازي الطارئ
ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال قوله ام اسم
جمع قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين
يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي انتهى وظاهره
انه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر كالذين وما يختص
بالمؤنث كاللاتي واللائي لكن قال الشاطبي انه يجوز في اسم

الجمع

الجمع المبني الوجهان ومثل بذهبت اللذون وذهب اللذون كذا
قال شيخنا وعندي ان اللذون المذكور ليس بفتح اللام الذي
هو الموصول بل بكسرها جمع لذين ولذن الرجل من يولد
يوم ولادته فتامل ما ياتي عن الشاطبي وفي الاوضح في الجواز
عن التذكير في اذا جاءك المومنات او لان ال مقدرة باللاتي
وهي اسم جمع قال في التصريح وتقدم انه يجوز مع اسم الجمع التذكير
والتانيث وظاهره ان اسم الجنس كاسم الجمع في ذلك قوله اسم
جنس اي جمعي بدليل قوله على التاويل بالجماعة وبعده في
الهمع بالمؤنث واطلقه في اسم الجمع وظاهر كلام الش الاطلاق
فيهما كالجمع وفي الرضي كلام ينبغي مراجعته قوله الا جمعي التصحيح
هل المراد به في هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين
او المراد به ما يشمل الملحق بهما ظاهر كلام الش حيث قال
وقضية هذه اللغة جواز الوجهين في نحو البنون ان المراد بهما
ما يشمل الملحق بهما حيث لم يتغير واحده لا مطلقا وهو
مشكل فقد صرح الدماميني بان القايلين حكمه جواز لحوق
العلامة وحكم واحده امتناع لحوقها وامر فيه بالتامل
وصرح الشاطبي بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد
وليس فيه شروطه وقال ايضا ما حاصله ان الجمع السالم
اذا لزم فيه تغيير الواحد وليس فيه شروطه كارضين
وعزين وسنين جاز فيه الوجهان فتقول مضت سنون ومضى
سنون وذهب اللذون وذهبت اللذون وكذلك ما كان من
هذا النحو بالالف والتا نحو لذات حكم التا فيه التخيير ومن
ذلك عند الناظم يعني ابن مالك بنون وبنات فانهما لم يسلم

279

فيهما بناء الواحد في نحو جاء البنون اي من كل ما لزم فيه تغيير
الواحد او غلب او جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه نحا
قاله الشاطبي قال بعضهم وقضيتها ايضا ان نحو المصطفين
والقاضين يجوز فيه التانيث لعدم سلامة نظم الواحد
وهو بعيد قوله وهذا مذهب جمهور البصريين وقال
الكوفيون يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتانيث ودليلهم
ورده في التوضيح قوله واستثنوا اي جمهور البصريين والضمير
في قوله منه يرجع الى جمع المؤنث السالم وهذه العبارة
مشكلة واشكل منها قول السيوطي او جمعا بالالف والتاء لمذكر
يعني يستوي فيه الالحاق وعدمه من غير ترجيح نحو جاءت
الطلحات بخلاف المؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم
واحده نحو جاءت الهندات الا على لغة قال فلانة انتهى فانظر
كيف اعتبر التذكير فقط في جواز الوجهين واعتبر التانيث
فقط في وجوب الالحاق الا انه علل بسلامة نظم واحده
ولا يخفاك ما فيه والذي تحرر عندي في هذه المسألة بانهما
ان الكوفيين يجيزون الوجهين في الجمعين من غير استثناء
شيء اصلا وان جمهور البصريين يوجبون التذكير في جمع
المؤنث السالم اذا كان واحده مؤنثا حقيقيا سالما عن
التغيير ايضا وما عداه من مذكر صفة او حكما او مؤنث
حقيقي متغير او غير حقيقي مطلقا يجوز فيه الوجهان
التذكير وعدمه قاله شيخنا وقضيته جواز الوجهين في
المغير جوازها في حبليات وهو غير بعيد لان ابن الحاجب
واتباعه جوزوا الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي

ان جمع المؤنث السالم ثلاثة اقسام احدها ما يكون للمذكر حقيقة
او حكما نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه
ثم قال والثاني يكون للمؤنث المجازي التانيث نحو ثمرات وخطوات
فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه ايضا ثم قال والثاني يكون للمؤنث
المجازي التانيث نحو ثمرات وخطوات فجواز الوجهين فيه ظاهر
ووجهه ايضا ثم قال والثالث يكون للمؤنث الحقيقي التانيث
نحو الهندات والزينبات فظاهر اطلاق الناظم الخ قوله فحكمه اي كل
واحد من طلحات وبنات قوله ونقل الشاطبي الخ الذي نقله في
التصريح عنه انما هو الاتفاق في المتغير ثم انه ليس في كلام الشاطبي
التصريح بالاتفاق الا ان يكون في نسخه تحريف او اختلاف فانظره
قال ابو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في اكثر الالسن
قال وهذا من احسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى فلما
راى الشمس بازغة قال هذا ربي فاشار بلفظ المذكر حكاية
لقول ابراهيم ولم يكن في لسانه فرق قال شيخنا واحسن منه انه
ذكر مراعاة للخبر او باعتبار الكوكب قوله ولما كان هنا مظنة
سؤال لا داعي لدعوى [illegible] فيه استعمال هنا غير ظرف لكونه
اسم كان مرفوع المحل ويجوز على بعد ان يكون هنا ظرفا خبرا مقدما
ومظنة سؤال اسمها لكان مؤخرا ولا وجه لاستبعاد ذلك وان
تقديم الخبر خصوصا الظرف مما اشتهر قوله لان الفاعل الى اخره
قضية هذا التعليل ان الفصل بغير الا من ادوات الاستثناء
كالفصل بالا ولا ينافيه ان غير اصلا مذكر لانه يكتسب التانيث
من المضاف اليه قوله وما بعد الا بدل منه هذا البدل يخالف
سائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد

الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض لان الاستثنا المتصل
يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قايما
مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب
مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثنا قوله وقضية هذه
العلة امتناع الظاهر ان امتناع التانيث في نحو ما ذكره مما
اسند اليه فيه مجازي التانيث اخص من امتناعه في نحو ما
قامت الا هند حتى احتاج الى اخذه من تعليل ذلك و
نحوهما فيه لانه اذا امتنع التانيث فيما اسند الى الحقيقي
التانيث امتنع في المسند الى مجازيه بالاولى قوله ما برئت
الى الشاهد فيه ظاهر لكن فيه ان الفاعل مؤنث وهو جمع
تكسير فليس نحو قامت الهندات مما يقوي حجة الاخفش الا انه
يرد عليه كما ظن لانه اذا جاز في التانيث المكسر جاز في
السالم فالاولى كما عرفت انفا على انه ينبغي ان يقول وليس
نحو ما قامت الا الهندات ليكون مما الكلام فيه قوله ومحمه
المرادي الاوجه ان يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا عاما المستثنى
وعلى كنسا واحدة في البيت وفي المذكور وبجوز التانيث
باعتبار ظاهر اللفظ قوله كحذفه اذا وقع فاعل المصدر انما
جاز حذفه دون فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة في مفهوم
الفعل فانها تحتاج الى الفاعل المخصوص الغير المعلوم
لاجل الحدث قوله لا بمعنى وفي اما التي بمعنى وفي فلا تراد
الباقي فاعلها نحو كفت هند ابنها ومنه قوله تعالى وكفى
الله المومنين القتال قوله ويضاف اليها الى يضاف اليها
ايضا نحو امر بوا القوم بان يبرون وامر بها القوم بان يبران

وامر بي

وامر بي القوم با هند بحذف الواو والالف واليا لالتقا الساكنين
وحذفه اذا اقام مقامه حالان نحو فتلقتنها رجل رجل لان اصله
فتلقتنها الناس رجله رجله لانهم اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد فقد
لما حذف الفاعل واقيم الحالان مقامه جعلا كشي واحد ولم
يتعاطفا وما ارتفعهما كرفع واحد فرجل رجل بمنزلة قولك
الناس مفصلين ونحو ذلك والمسئلة التي اوردها الشيخ يعترض
اطلاق قوله ويمتنع في غير هذه ويمكن الجواب فتدبر قوله لانه
عمدة وكالجزء من الكلمة العلة مجموع الامرين لا كل على انفراده
ليرد على الاول ان المسند عمدة ويحذف ويحتاج الى الجواب بان
المسند اليه يتوقف عليه الاخبار والمسند لانه صفة له والصفة
تتوقف على الموصوف والمسند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وان
جزء الكلمة يحذف وقال بعضهم انما لم يحذف الفاعل مع القرينة
كالفعل والمبتدا لان الفعل عرض قايم به فلو حذف لزم قيام
العرض بنفسه قوله بل ان ظهر الى وجد حقيقة وهو ظاهر
او حكما بان يكون معدوما في حكم الموجود كما في صور الحذف
المتقدمة ولولا ذلك اشكل قوله والا فهو ضمير مستتر اذ لا
يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا قوله اي ولا
يشرب الشارب لو قال اي ولا يشرب هو اي الشارب لكان
اوفق بقوله والا فهو ضمير قوله اي بلغت الروح فيه ما
عرفت قبله قوله والاصل في الفاعل الى الاولى فمباحث
الوجوب عديلة له ويدل عليه قوله وقد يجب ذلك الاصل ولم
يعبر به مع انه اوضح لان في لفظ الاصل ايما الى ان قرب الفاعل
من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس

اجمع النحاة على ان الفاعل لا يتعدد

بمجرد اولوية بل ينبني عليه بعض الاحكام والولي الاقرب وباشتراط
تقدم العامل عليه تعين الولي بالتاخر اي ان يتصل به ويتاخر
عنه اي يقع بعده حقيقة او حكما كالمستتر فان البعدية
فيه حكمية كوجوده قوله ولذلك سكن الخ لا يقال هذا لا يدل
على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لانه ممنوع
ولذا لم يكن في نحو ضربك قوله بخلاف المفعول الخ لا يغني عنه
ما قبله لاحتمال ان يكون الاصل في كل منهما ان يلي عامله
كما قاله ابن جني والاخفش والظاهر ان المراد بالمفعول
المذكور المفعول به وحده ويحتمل ان يراد الاعم لكن فيه
يمتنع خلاف الاصل في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح
في صحة الكلية قوله جاء الخلافة الخ فاعل جاء ضمير الممدوح واو
بمعنى الواو وقدرا تمييز مقدرة من غير بسيط والكاف للتشبيه وما
مصدرية والجملة في محل نصب صفة لمصدر محذوف اي
اتيانا كما اتيان موسى قوله اذ لو اخر لزم الخ يوخذ من هذا
التعليل انه لو قدم المفعول على الفعل لم يمتنع المسئلة
قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول
وجب تاخير الفاعل وكذا في المفعول المتقدم على الفعل التوسط
بينه وبين الفاعل انتهى المراد منه واعترض على عده في
الاوضح حيث عد هذه الصورة وصورة الحصر من مسائل
وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع
تاخره اي اذا تاخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقديم في
خصوص مثال المص ومثله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم
وهل اذ ولا يمنعان من التقديم عليهما او على الفعل فقط وحرره

قوله ان يكون

قوله ان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل اي والفاعل ظاهر
اذ لو كان ضميرا متصلا ايضا وجب تقدمه كما سياتي وخرج بقوله
متصلا نحو ما ضرب زيد الا اياك فان الضمير يجب فصله وتاخره
قوله اذ يحصر الفاعل بانما فان قلت المحصور هو الفعل
الواقع على المفعول واما الفاعل المذكور فمحصور فيه قلت
اذا حصر الفعل الواقع على المفعول في الفاعل المذكور فقد
حصر الفاعل اي من وقع منه ذلك الفعل في ذلك الفاعل
المذكور فالمراد بالفاعل في كلامه مفهومه اي من وقع منه
الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الامر
الكلي ولم يوخر بل الذي اخر فرده لانا نقول تاخر فرده
تاخر له لاتحاده به مع ان المراد بقوله ان يحصر الفاعل انه لم
يوجد غيره والذي لم يوجد غيره هو بعينه الذي اخر وتقدم
عن الحفيد انه في صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على
العامل قوله على الاصح مقابل ما ذهب اليه الكسائي وتحقيق
ردها يطلب من التوضيح وشرحه قوله اذ لو قدم على
الفاعل الخ لخالف ما لو قدم على الفعل قوله اذا كان اي المفعول
قوله ايضا اي كالفاعل اي ولا حصر في احدهما كما في الاوضح وبه
يعلم ان الش تصرف في عبارته قوله والا اي وان لم يكن ضميرا
متصلا بان كان ظاهرا كما في مثال المص ويدخل تحت قوله
والا ما لو كان ضميرا منفصلا ايضا نحو ما ضربت الا اياك وليس
مرادا كما لا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه قوله واعترض فيه
على ابن مالك يمكن ان يجاب عنه بان في كلامه حذف الواو
مع معطوفها والتقدير ان اضمر الفاعل والمفعول او المراد

الا ضافي اي بالنسبة الى التوسط بين الفعل والفاعل او الحمل
كلامه علي ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبهذا يندفع ما يجاب
عن المص ههنا قوله سواء كانا اي الفاعل والمفعول ولا يخفى
ما في عبارته من القصور عن تمام الاقسام قوله الثانية
ان يخاف الخ انما لم يجز في هذه الصورة تقديم المفعول
على العامل ولا لبس بالفاعل لانه لا يتقدم لئلا يلتبس
بالمبتدأ كما قال الحفيد قوله لعدم ظهور الاعراب الخ انما احتاج
اليه ولم يكتف بقوله ولا قرينة لان القرينة لا تشمله اذ هي
امر يدل لا بالوضع وان نوقش في هذا وكان ينبغي ان يزيد
ام مختلفين وليس في عبارته اوليقال انها لمنع الخلو وهذا
وبني نحو ضرب موسى او الذي قام ابوه او هذا او غلامي او
عيسى وما لو كان احدهما اعرابه مقدر والاخر اعرابه ظاهر
وهناك لبس نحو ضرب مسلمي هالي قوله محتجا بان العرب
ما احتج به من الاوجه الاربعة الاول مبني على عدم الفرق
بين اللبس الموجود هنا وهو ان يسبق الى الفهم خلاف
المراد وبين الاجمال وهو ان يقف الذهن فلا يحكم بشيء واما
الوجه الخامس فقضية كلام ابن مالك في التسهيل خلافه
وتسليمه فليس في اللبس فيه محذور اذ ما صدق اسم
زال وخبرها واحد وكيسا ستجد الفرق لخلاف الفاعل والمفعول
قوله قرينة لفظية منها الاعراب الظاهر في تابع احدهما
نحو اكرم موسى الظريفة عيسى واتصال ضمير الثاني بالاول
نحو ضرب فتاه موسى قوله نحو ارضعت الخ القرينة فيه معنوية
فان العقل يدرك ان المرضع الكبرى قوله وضربت الامثال

القرينة

القرينة اللفظية وهي اتصال علامة الفاعل المؤنث بالفعل
ولا يرد ان القرينة امر يدل لا بالوضع والهاء موضوعة للتانيث
المسند اليه فكيف يكون قرينة لفظية لان الهاء موضوعة لتانيث
مطلق المسند اليه لا لتانيث هذا الخصوص قوله ان يحصر المفعول
الخ فيه نظر لما مر وانما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور
فيه لانه لو اخر انقلب المعنى المراد كما لا يخفى قال المولى عبد
الغفور وهو ظاهر اذا كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا
نحو ما ضرب احد الا زيدا او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان
يكون زيد قال العصام قلت فيما كان الفاعل عاما لا يكاد
يوجد مثال صادق بل ما لا يخفى كذبه اذا ابقي الفاعل على
عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب
لا يبالي بها ولا تدخل تحت القصد والمقصود الصحيح من
المثال المذكور وما ضرب احد من الجماعة المختصة التي
تخص مقام الاخبار العام به وح يصح ان يكون زيد
مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فمقبول
عجيب كيف وهو لا يصح في مثل ما خلق الله على احسن الصور
الا يوسف لا يصح ان يقال فيه المقصود حصر خالقية الله
تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغير الله
تعالى فحق بابا للنقض تاتي فيه الامثلة متسلسلة ودفع
الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول معمولا لفاعل اخر الجواز
بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة الحصر في المثال المذكور
تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون
المفعول لهذا الفاعل مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما

يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله
على الاصح مقابله قول البصريين والكسائي والفرا وابن الانباري
يجوز تقديمه مع الا فانظر التوضيح وشرحه قوله بعد فاء الجزاء الخ
انما وجب التقديم حذرا من ان يلي الفا اما قوله في جواب اما
اي الظاهرة او المقدرة كما اشار اليه بالمثالين قوله غيره اي المعمول
وقوله مقدم نعت منصوب احترز به عما اذا كان للفعل منصوب
غير المعمول تقدم على الفا فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب
ولا يجب تقديم المعمول سوا كان المنصوب الاخر ظرفا نحو
اما اليوم فاضرب زيدا او مفعولا اخر نحو اما درهما فاعطيت
زيدا او حالا نحو اما مجردا فانا ضاربك او مفعولا مطلقا نحو اما
ضرب الامير فانا ضاربك او مفعولا له نحو اما تاديبا فانا ضاربك
والضابط صادق على نحو اما زيد فيضرب عمرا ولا يجب تقديم
المعمول فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين اما والفا بشي
اخر كان اولى وانما عمل ما بعد الفا فيما قبلها لانها ليست
في مركزها الاصلي بل موخرة من تقديم قوله او مضمر اي مستتر
او بارز قوله اما معرفا الخ خرج ما فيه ال وليست معرفة
نحو الله والذي قوله مذكور في المطولات ولا ينبغي ان يذكر
في هذا الشرح ومثله من المختصرات قوله ولنعم دار المتقين
الخ ان قلت المتقين جمع متقي والمتكبرين جمع متكبر
واللام في اسم الفاعل موصولة قلت ذاك اذا كان بمعنى
الحدوث اما ما هو بمعنى الثبوت فكالصفة المشبهة ال فيه
للتعريف لا يقال المص لم يقل مضافا للمعرف بال ليتجه
السؤال بل لما هي فيه وذلك صادق بكونها موصولة لانا

نقول

قوله حذرا من ان يلي اما [illegible]

نقول لو كانت موصولة لم تكن الاضافة لما هي فيه بل لنفس ال
ولو قال مضافا للمعرف بال كما عبر اولا بقوله اما معرف بال كان
اولى ليخرج ما مر قوله او مضافا الى مضاف الخ قد يدخل في كلام
المص بان يجعل المعنى او مضافا لما هي فيه ولو بواسطة قوله
نعم حكى الاخفش الخ واجاز بعضهم ان يكون مضافا الى ضمير
ما فيه ال كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها قال الدماميني
فان قلت بهذا وان كان بعضهم اجازه قياسا فان الذي صحح
الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلت الذي اجاز في الاضافة
الواهب المائة الهجان قياسا يلزمه ان يجيز هذا انتهى وقد
يفرق بان ونعم شبابها تابع لما فيه ال ويغتفر في التابع ما لا
يغتفر في غيره قوله مفردة ومضافة نحو نعم رجلا زيد ونعم
جليس قوم عمرو قوله او مؤول اي على جعل ذلك المخصوص
والفاعل مضمر حذف مفسره قوله فقال في البسيط الخ قال
الشهاب القاسمي فيه امران الاول انه يبقى الكلام في نحو نعم
رجلا زيد ويحتمل ان يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التي
تضمنها نعم بمعنى الممدوح اي الممدوح من جهة الرجولية
زيد ويحتمل انه حال والثاني ان قياس ما ذكره في نعم الرجل
من الولد فيما استدلوا به من قوله ما هي بنعم الولد اي ما هي
بالممدوح الولد فلعلهم يروونه بالجر فان فرض انهم يروونه
بالرفع فلعله مقطوع عما قبله او تابع على المحل لجعل
البا زايدة في الخبر والمبتدا وكذا يقال في بيت العير ولينظر
ماذا يقال في قول الراجز صبحك الله بخير باكرا بنعم طير وشباب
فاخر فانه ان جر طير لزم اتباع نعم بنكرة اذ التقدير بالممدوح

فهو علم بنعم الولد

فهو رواية الرفع على القطع

ظير لكنه لاما نع من ابدال النكرة من المعرفة ويحتمل ان جرى باضمار نعم اليه وبنعم بدل من نخز انتهى والذي نقله عنهم ابو البقا في الشرح ان ما بعد نعم وبئس مرفوع بهما كما يرتفع بالممدوح والمذموم وعليه لا اشكال قوله مستترا وجوبا فلا يبرز في تثنية ولا جمع خلافا للكوفيين ونحو نعما رجلين ونعموا رجالا شاذ وذلك من احكام هذا الضمير ومنها انه لا يتبع بشيء من التوابع لشبهه بضمير الشان في قصد ابهامه تعظيما لمعناه واما نحو نعم هم قوما انتم فشاذ واما التمييز فيجوز وصفه نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله ابو حيان عن البسيط قوله بعده فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس قوله بتمييز يشترط ان يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر قوله قابل لال لانه خلف عن فاعل مقرون بها فلا بد من صلاحيته لها فلا يفسر بمثل وغير وافعل التفضيل وهذا يشكل لما في نحو نعما هي فانها تمييز عند الاكثر الا ان يقال حلت محل ما يقبل ال قوله مذكور غالبا هو ما صحح ابن عصفور واختاره في التسهيل والكافية فقال والجمع بالتمييز اغنى عنه في بها ونعمت فلذا به اكتفى ونص س على ان هذا التمييز لا يجوز حذفه فيها ونعمت شاذ قوله بئس للظالمين بدلا يوخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ولا يفصل بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز قوله نعم امرأ هرم هو قطعة من بيت بقيته لم تعره نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا اي لخائف منها

ملجا

285

باب النائب عن الفاعل

ملجا قوله فتامل امر بالتامل لما في العموم في الضمير من الخفا قوله ولا نعم زيد رجلا في الرضي ولا يجوز تاخير التمييز عن المخصوص واما قولهم نعم زيد رجلا فنادر قوله النائب عن الفاعل هكذا ترجم ابن مالك وترجم غيره بمفعول ما لم يسم فاعله قال في شرح الشذور والعبارة الاولى اولى لوجهين احدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره والثاني ان المنصوب في قولك اعطي زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى ونازعه الجوجري بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار في العرف علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من مفعوله او غيره بحيث لو اطلق فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره انتهى وبذلك يجاب عما قيل ان العبارة الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل لجواز ضربا القوم وقال الحفيد انما قال المتقدمون مفعول ما لم يسم فاعله لانهم يرون ان الفعل اذا بني للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا اسند الى المفعول به اما اذا اسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح اهل المعاني وعلى هذا فعبارتهم اولى لانها لا تشمل غير المقصود واما صدقها على المفعول الثاني فمدفوع بانهم كلامهم في المرفوعات وفيما قاله اولا وايده بكلام اهل المعاني نظر لا يخفى على من له بالمعاني معاني وذكر في المغني لبيان الاولوية وجهين غير هذين احدهما انها اخصر والثاني انها اوضح في المراد والمعرب ينبغي ان يختار الاوضح والاخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة في كلامهم لان العبارة اخصر مما ذكروا

في تادية ما قصدوا واما الاوضحية فموجودة ايضا قوله وهو ما الخ
اي لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو ضرب زيد والمؤول بحرف مصدري
نحو يستحسن ما قمت اي قيامك او بغيره نحو لا يبالي اقمت ام قعدت
وقوله حذف اي ترك ولم يقصد وقوله فاعله اي فاعل فعل ذلك
اللفظ والاضافة لادنى ملابسة والمراد فاعله الاصطلاحي
فلا ينتقض التعريف بنحو انبت الربيع البقل حيث حذف
فاعل انبت وقام الربيع مقامه وقوله واقيم الضمير المستتر
فيه يرجع الى ما وقوله هو تاكيد للمستتر فيه تنبيها على مكانه
والضمير في مقامه يرجع الى فاعله وخرج بذلك بقية
المفاعيل التي شملها قوله ما حذف فاعله قوله للجهل به
قابله بالغرض اللفظي والمعنوي فاشعر انه لا يدخل تحت
الغرض وقد اصاب في ذلك ولم يلحظ الغرض وادخال ابن مالك
له في الغرض المعنوي ليس بظاهر وان تبعه بعضهم ثم
تعليل الحذف بالجهل قال المص فيه نظر لان الجهل انما يقتضي
ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف كيف وكل فعل يجوز لك
ان تسنده الى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل سال
سايل وسام سايم وهذا لا يعوزك في وقت ما ودفعه
الدماميني في شرح التسهيل بان التقي السبكي ذكر انه
جا شي ولا يقال جا جاي وان كان الجاي اخص من شي لان
جا مسند والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على
معرفة المسند فمتى عرف المجي فلا يبقى في الاسناد فايدة
والشي قد لا يعرف بحيثه قال ولده البها في العروس وما ذكره
الوالد صحيح ولا يرد عليه اتى ات ونحو هريرة وكتمها وان لام

لايم فان التنكير في ذلك لمعنى خاص وكلامنا انما هو في جاء
جاي من غير ارادة شي انتهى اقول ارادة المعنى الخاص بالتنكير
ممكن في كل موضع فصح قول المص ان الاسناد الى اسم فاعل
المصدر لا يعوقك في محل وقول السبكي ومعرفة المسند اليه
معناه ان بهذا المعنى المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جا جاي فان
معرفة المسند اليه في ذلك لم تكن سابقة لتحصل الفايدة بل هي
مقارنة فلا فايدة فيه ولهذا قال فمتى عرف الخ اي متى
عرف المجي وتحقق فمتى سمع جا علم ان هناك جايا اي شخصا متصفا
بالمجي وتحقق فلا يبقى في الاسناد الى جا فايدة فاندفع قول
الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا يبقى في الاسناد
بيان ثبوت المسند لكن لقايل ان يقول ان اراد عدم الفايدة
بالنسبة الى المتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام
افادة السامع لا افادة نفسه لانه مستفيد ذلك المعنى بدون
تكلم وان اراد عدم الفايدة بالنسبة الى السامع فهو ممنوع لانه
لا يستفيد المسند اليه اولا ففي سماع التركيب يستفيد بواسطة
الاسناد فيه ثبوت المسند الى فاعل ما نعم يتوجه انه لا حاجة
الى هذا الاسناد لحصول المقصود منه بنحو حصل مجي الا ان عدم
الحاجة لا يوجب عدم الفايدة فليتامل انتهى وقوله في توجيه
المنع لانه لا يسمع المسند اليه اولا مبني على ما فهمه عن السبكي
من ان المراد بقوله فمتى عرف المجي المعهود من المسند اليه فكانه
اخذه من قوله ومعرفة المسند اليه سابقة الخ وليس بمتوجه
وانما معنى كلامه ما قررناه ثم انه اعترض على الدماميني في زعمه
الاندفاع نظر المص بما ذكره السبكي بان اندفاع هذا المسند الخاص

للنظر لا يوجب اندفاعه راسا لجواز ان يكون له مسند اخر وهو
كذلك ههنا بان يقال الجهل انما يقتضي ان لا يصرح باسمه
ولا يقتضي ان يحذف لجواز ان يعبر عنه بامر يشمله ويصدق
عليه كانسان او حيوان او ادمي او شيء او مخلوق اللهم الا ان يكون
المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا فلو علم انه انسان او حيوان او
ادمي لم يكن مجهولا فلا يتوجه انه يمكن التعبير عنه بهذه
الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها لا يكون مجهولا على هذا
التقدير ويدعي ان التعبير عنه بنحو شيء او مخلوق ولا ينبه
لشدة الابهام وعدم معرفة عينه او نوعه او جنسه وفيه
نظر فليتامل وليراجع انتهى ويمكن ان يوجه النظر بان الظاهر
من كلامهم ان المراد بالجهل به عدم معرفته ولعله امر بالتامل
لان هذه الاستعانة التي زعم انها حاصلة من سماع التركيب
حاصلة من المسند قبل سماع المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحدث
بل لو قلنا انه يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا ما فهو يستفيد
منه ثبوت المسند لفاعل ما قوله والتاخر عن العامل اي وجوب
التاخر عن العامل عند جمهور البصريين قوله وتانيث
العامل لتانيثه اي جوازا ووجوبا ان كان مؤنثا ولا يرد
نحو مر بهند لان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور
من حيث هو ليس بمؤنث ولذا لم يستتر قوله من الاحكام
اي من بقية الاحكام للفاعل المذكورة له في بابه كصيرورته
كالجزء منه فمن للبيان لكن على تقدير مضاف قوله احسن من
عبارته في الاوضح وهي فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب
التاخر عن فعله واستحقاقه للاتصال وتانيث الفعل لتانيثه

واحد من اربعة وذلك لانه اخل ببعض الاحكام لان منها اسناد
الفعل او شبهه اليه بان اسند اليه الفعل معنى فصار هو معه
كلاما تاما وتفاوت الاسنادين لا يضر ولو قال في وجوب الرفع
والعمدية والتاخر كان احسن اذ كل من الثلاثة واجب
النيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته
لكن يرد على عبارته ههنا انه لا يجري مجراه في العمل لان الفاعل
يرتفع باسم الفعل وبالظرف والمجرور والامثلة والجامد الجاري مجرى
المشتق ولا يرفع النايب الا بالفعل واسم المفعول وفي
ارتفاعه بالمصدر المتحمل خلاف وانه اذا قدم الفاعل صار مبتدا
ولا يلزم في النايب ذلك لانه اذا كان ظرفا او عديله لا يكون مبتدا اكان مو
اذا قدم قوله مفعول به منه المنصوب على التوسع فلا يقام
غيره مع وجوده ولا تمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس
الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيد الرجال والاصل
اخترت زيدا من الرجال والجمهور على المنع قوله ولهذا
لا ينوب الخ ولانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو اعطيت زيدا
دينارا وضارب زيد عمرا حتى ان بعضهم جوز في هذا
ان يرفع وصف المنصوب كما يجوز نصب وصف المرفوع ولشدة
شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما ولان غير المفعول
به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول
به حقيقة لم يقدم عليه غيره والا لزم تقديم الفرع على الاصل
بلا موجب ولانه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه ان
معنى هذا ان الحمل على المعنى الحقيقي واجب لانه يجب التكلم
به اذ لا مانع من التكلم بالمجاز مع امكان التكلم بالحقيقة ثم لا

يظهر لكون الاسناد الى المفعول به حقيقة والى غيره مجازا اوجه
وجيه وذكر الاستاذ الصفوي ما يقتضي ان الاسناد الى غير المفعول
به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون
وتبعهم ابن مالك في سبك المنظوم الى جواز نيابة غيره معه مطلقا
والاخفش بشرط تقدم النايب قوله لغير تعليل وذلك كاللام
والبا ومن لان المجرور بها مفعول لاجله والجمهور على منع
نيابته خلافا للاخفش وعلة المنع كما قال الخفاف ان المفعول
لاجله مبني على سؤال فكانه من جملة اخرى وبهذا يعلل منع
نيابة الحال وفي كون المجرور بحرف تعليل مفعولا له عند الجمهور
نظر لانه لا يوافق المنقول عنهم وانما هو مذهب ابن الحاجب
فهذا اولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله ويقضي
من مهابته لان النايب ضمير المصدر قوله جيم رمضان
ظرف زمان متصرف مخصوص لكونه علما قوله ما اختص
وتصرف من ظرف فيمتنع نيابة نحو زمانا ومكانا اذا لم يختصا
بوصف او غيره لعدم الفايدة قوله وجلس امام الامير
ظرف مكان متصرف مخصوص بالاضافة قوله وغيرها كالفاعلية
والمفعولية والاضافة ونحوها قوله او غيرها كالوصف نحو سير
وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقدر
كما ياتي في المصدر لان الفايدة تحصل بالوصف ان الفعل لا
يدل على خصوصية الوصف وانما يدل على مطلق المكان
والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني ويمتنع نيابة
نحو عندك ومعك وثم وقط وعوض لانها لا تتصرف ولانها
ولو نابت لرفعت وجوز الاخفش نيابة غير المتصرف مع

بقايه

بقايه على النصب قوله ومعنى كونه متصرفا ان لا يلزم الا هذا الفعل
لا يفي بتمام الغرض بل لابد ايضا ان لا يكون المجرور به في موضع
الصفة او الحال فقد صرح في المغني بانه يشترط ان لا يكون حرف
الجر متعلقا بمحذوف حالا او صفة وان لا يكون علة نحو خرج للاكرام
عمرو وكان من حق الشارح ان يضم مسئلة الحال والصفة الى قوله
بحرف لغير تعليل فان اقتصاره على ذلك يوهم جواز نيابة
المجرور المتعلق بمحذوف على انه صفة او حال اللهم الا ان
يقال انما امتنعا نظرا لاصلهما في الحقيقة قال شيخنا ولم يبين
كونه مختصا فقد يفهم منه انه لا يشترط فيه الاختصاص
وهو محل نظر فقد صرح الرضي بما نصه وكذا يشترط الفايدة
المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضُرِبَ ضَرْبٌ
وجُلِسَ مكانٌ او زمانٌ او في موضع لان هذه الاشيا معلومة
من الفعل ولا فايدة متجددة في ذكرها انتهى فتامل عموم
قوله وكذا يشترط الفايدة المتجددة في كل ما ينوب الى مع
تمثيله بقوله او في موضع ان يعلم منه انه لابد من اشتراط
التخصيص في المجرور كما شرط ذلك في المصدر ايضا انتهى
ولا يخفى ان ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف
والاختصاص في المجرور كالظرف والمصدر وفي حواشي الالفية
للمص ما نصه والجار والمجرور شرطه امران التصرف فخرجت
السبعة التي قصرتها العرب على جر الظاهر وحصول الفايدة
اما بالاختصاص بالاضافة نحو سير بابيك او بال نحو بالرجل
او بالوصف نحو برجل حسن او بالعلمية نحو سير بزيد او بتقييد
الفعل نحو سير في طريقه سيرا شديدا او لم ار احدا ذكر شرطي

الجار والمجرور الا ان الناظم اهمل اشتراط التخصيص او التقييد
المذكورين فشملت الظرف والمصدر والمجرور ولا ادري ذلك
في المصدر بل لابد من كون المصدر مختصا لان احد شطري
الجملة لا يجوز ان يكون مستفادا من الاخر قوله وظاهر كلامه
ان النايب الخ انما قال ظاهر لاحتمال انه عبر بالمجرور عن
الجار تسمية للكل باسم بعضه ثم لا فرق بين المجرور بحرف
اصلي او زايد نحو ما ضرب من احد واعلم ان هذه الاقوال
تجري بعينها في نحو مررت بزيد كما قاله الدماميني قوله مع
مجروره صوابه الجار ومجروره لانه الذي قاله ابن مالك في
التسهيل فليس المجرور هو النايب بالاصالة والجار تابع
له كما يقتضيه صنيعه لان منعها الدخول على المتبوع ويدل
على اصالة الجار في النيابة عنده اقتصاره في الالفية عليه
في الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لولا اصالته
لم يحسن ذلك التجوز فتدبر قوله الجار فقط بناء على قول ان
الباء في مررت بزيد في موضع نصب قوله او مصدر ومثله
اسمه وخرج به وصفه فلا يقال في سير سير حثيث سير
حثيثا بل يجب نصبه واجازه الكوفيون قوله ما فارقه النصب
الخ بخلاف ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله فيمتنع
سبحان الله بالضم على ان يكون نايب فعله المقدر على ان
الاصل يسبح سبحان الله فيمتنع لعدم تصرفه ومنه معاذ
الله وحنانيك قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ ولو
بعهد نحو ضرب الضرب اي المعهود بخلاف المبهم سير سير
فيمتنع لعدم الفايدة فلو افاد ولو بوصف محذوف جاز

والمجرور

نيابته

289

نيابته ففي المغني اجاز واسير سير بتقدير الصفة اي واحد
وفي نكت المص على الالفية قولهم في المصدر النايب عن الفاعل
لابد من اختصاصه خطأ لانه قد يكون المراد الابهام فينوب
قال الله تعالى فمن عفي له من اخيه شيء اي نوع ما من انواع العفو
وهو الصادر من كل الورثة او بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط
احد امرين الاختصاص او تقييد الفعل فلا يرد عليه الاية
لكن الظاهر ان حصول الفايدة بتقييد الفعل لا يطرد بدليل
اعتقد في زيد امر واثبت له شيء ومر عن المص انه لابد من كون
المصدر مختصا فلا يكفي التقييد وفي شرح الشذور كلام يتعلق
بالاية يرجع اليه وانما لم يكن شيء مفعولا به لان عفي لا يتعدى
الى مفعول به الا بواسطة فشيء في موضع المفعول المطلق
الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تنكيره من الدلالة
على ذلك ولم مفعول به يكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساو
للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن اخيه يجوز ان يتعلق
بالفعل وان يكون حالا من شيء قوله باو اي الدالة على مطلق
الجمع قوله اولوية المصدر لوصول الفعل اليه بنفسه واليهما
بواسطة قوله وفهم من تخصيصه الخ اي مع كونه في مقام بيان
النايب والا فالنص على الشيء لا ينفي ما عداه قوله انه لا يجوز
نيابة الحال اي ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا ضمير
المصدر وخالف في التمييز الكسايي والاجرها نه وتوجيه ابن مالك
يطلب من محله ومر بعضه وقال الاستاذ الصفوي وجاز
عند البصريين نيابة افعل مضافا الى المصدر نحو ضرب اشد
الضرب قوله معتادة انظر ما معنى الاعتياد وعدمه وبالجملة

يا

فهو احتراز عن ترمس الشيء بمعني رمسه اي ستره فانهما زايدة
ولا يضر فعلهما ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحب المعروف
لان الظاهر انه مضموم التاء والميم قوله تعلم وتضارب التاء في الاول
للمطاوعة وفي الثاني لغيرها قوله مجردا اومزيدا فيه نحو لان
المضارع لا يكون الا مزيدا فيه حرف المضارعة قوله واما الفعل
الجامد محترز قوله السابق المتصرف وكالجامد فعل الامر والافعال
المراد بها الانشا لانها مسندة الي المتكلم ابدا كما قال بعضهم قوله
وفي كان وكاد الخ ظاهره استواؤهما في الخلاف وليس كذلك
بل قال في الارتشاف وان كان ناقصا من باب افعال المقاربة
فلا نعلم احدا اجاز بناءه للمفعول الا الكسائي والفراء اجازا
جعل يفعل في جعل زيد يفعل انتهى المقصود منه
قوله انه لا يقام خبرها اي المفرد خلافا للفراء والجملة خلافا له
وللكسائي قوله بعد اسكانه لان الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين
في ان واحد قوله ومعني الاشمام الخ هذا كلام الدماميني وقيل
غير ذلك فانظر التصريح قوله بحذف حركة العين الخ انما حذفت
حركة العين لاستثقال الكسرة علي حرف علة بعد ضمة فحذفت
الكسرة وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها وقلبت اليا
واوا لسكونها اثر ضمة ففي ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات اليا
عملان قوله حوكت الخ صدر بيت عجزه تختبط الشوك ولا تشتاك
الحاكة النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره وردايه
وكذا فيما بعده والثوب اذا نسج علي نيرين كان اصفق ولصفاقتها
تختبط الشوك ولا يوثر فيها قوله ليت الخ عجز بيت صدره ليت
وهل ينفع شيئا ليت وشبابا اسم ليت الاولي وجملة بوع خبرها وليت

الثانية

الثانية اسم فاعل ينفع والثالثة توكيد للاولي فلا عمل لها والجملة
معترضة بين المؤكد والمؤكد وشيئا مفعول مطلق اي نفعا شيئا
لا مفعول به خلافا للعيني قوله كبعت وعقت الاصل باعني عمرو
وعاقني عن كذا ثم بنيا للمفعول وابدل من يا المتكلم تا لاشتراكهما
في الدلالة علي المتكلم فلو قيل بعت بالكسر وعقت بالضم لتوهم
انهما فعل وفاعل وانعكس المراد فتعين فيهما الاشمام او الضم
في الاول والكسر في الثاني قوله نحو اختار وانقاد يمكن ادخال
ذلك في كلام المص بان يراد بنحو قال وباع ما اعلت عينه وهو
ثلاثي او بعد افتعل او انفعل

باب الاشتغال

قوله ان يتقدم اسم اراد به الجنس فيشمل الواحد والاكثر قال
الرضي وقد يتوالي اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو زيدا
اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه وزيدا اخاه غلامه
ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه انتهي وعلم
منه ان محل الجواز ان كان الناصب المقدر متعددا بعدد
المشغول عنه فلو كان الناصب للاكثر فعلا واحدا مقدرا
امتنع الا عند الاخفش كما بينه الشاطبي قوله ويتاخر عنه
عامل خرج نحو ضربته زيدا لان العامل لم يتاخر والاسم
الذي عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل
من الها وان رفع فهو مبتدا اخره ما قبله وشمل العامل
الاسم وهو كذلك بشرط ان يكون وصفا وهو هنا اسم الفاعل
والمفعول وامثلة المبالغة دون غيرها وان يكون عاملا
وان يكون صالحا للعمل فيما قبله باعتبار ذاته قوله مشغول عن
العامل فيه لو قال او ملابسه لكان اولي ليتناول نحو زيدا مررت به

ويتبادر منه الشغل عن الشيء احتياجه اليه فيخرج المستغني عما
بعده كنحو زيد في الدار فاكرمه وجواز عمل ذلك العامل فيما قبله
والا لم يكن الضمير او ملابسه شاغلا له بحيث لو فرغ من الضمير
او ملابسه عمل في الاسم المتقدم فيخرج ما يمتنع عمله فيما
قبله لذاته كفعل التعجب وافعل التفضيل والصفة المشبهة
واسم الفعل فانها لا تصح ان تطلب المتقدم وقضية ذلك
ان الاشتغال لا يجري في المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على
رافعه فامتنع عمل الرافع المتاخر فيه ذاتا ويؤيده انه لما
قال في المغني في بحث اذا وما لا يعمل في هذا الباب لا يفسر
عاملا قال الدماميني المراد باب المنصوبات على شريطة
التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال انتهى فافاد ان المرفوع
على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول التوضيح في
التتمات الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا اشتغل
كما في المنصوب لكن سياتي ان الش يقول ان الاشتغال يجري في
المرفوعات وصرح به السيوطي في النكت وغيرها ويوافقه قول
التسهيل وان رفع المشغول ضميرا شاغله الخ وح فالتعريف المتقدم
خاص بالاشتغال في المنصوبات ومراد الش بالعمل وان اطلقه عمل
النصب كما صرح به غيره واشتراط صحة عمل المشغول بالضمير في
الاسم المتقدم لو لم يعمل في الضمير خاص بالمنصوبات ولينظر
وجه الفرق والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقا كما قررناه
والا خرج مسائل وجوب الرفع لكن الش ذكر انها ذكرت تتمة
وان الضابط غير صادق عليها وكانه فهم جواز العمل مطلقا
وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو في ذلك تابع للمص في الاوضح وقد

تعقبه

291

تعقبه غير واحد وفرقوا بين ما المانع فيه ذاتي مما تقدم وبين هذه
لكن يرد عليهم قول الالفية وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل
ان لم يك مانع حصل احتراز عن الوصف الواقع صلة لال مع انه
باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله الا ان يقال التقييد بصحة النصب
لكونه من الاشتغال قيل وترك من الشروط اتحاد جهة النصب
في المشغول به والمشغول عنه لاخراج زيدا جلست مكانه فلا
يجوز لان زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو
ذلك لانه مختلف فيه انتهى وفيه ان قوله بحيث لو فرغ من
الضمير صالح في ذلك الاشتراط فان جلست لا يمكن ان يعمل في زيد
وقد صرح ابو حيان بان الصحيح انه لا يشترط اتحاد جهة النصب
في المشغول به والمشغول عنه لان الاخفش حكى في الاوسط
عن العرب ازيدا جلست عنده قال وبهذه المسئلة ونحوها
يبطل اشتراط ابن مالك ان يكون المشتغل جائز العمل فيما
قبله **قوله** او ملابسه اي ملابس ضميره بان يعمل في مضاف
الى ضميره نحو زيدا ضربت اخاه او غير ذلك كما في التوضيح **قوله**
لعمل هو اي لو لم يمنع مانع وقوله او مناسبه اي ان لم يمنع مانع **قوله**
والمراد بالعامل الخ لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله **قوله** لعدم
احتياجه الى تقدير وان استلزم كون الخبر جملة والاصل فيه الافراد
لانه اسهل من حذف الجملة **قوله** ذات وجهين اي اسمية
الصدر فعلية العجز **قوله** على الاصح مقابله قول الكسائي النصب
بالفعل الظاهر المؤخر على كونه ملغى غير عامل في الضمير ورد
بان الضمير قد لا يتعدى اليه الا بحرف الجر فكيف يلغى وينصب
الظاهر وهو لا يتعدى اليه ايضا الا بحرف الجر وايضا لا يمكن الالغا

في السببي لانه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو زيدا ضربت غلام
رجل يحبه وقال الفرا الفعل عامل في الاسم والضمير معا
ورد بلزوم تعدي المتعدي لواحد لاثنين وبهكذا وهو خرم
للقواعد وقيل غير ذلك **قوله** الا المانع كالحصر وكون الاسم مما
يلزم الصدارة نحو ايهم ضربته اولانه يلزم على تقديمه
الفصل بين اما والفا نحو واما ثمود فهديناهم في قراءة النصب
قوله وفي الثاني جاوزت الخ فيه بحث لان كون المجاوزة في معنى
المرور محل نظر لان مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته [محاذاة]
وقت السير فيصدق حتى على المجاوز انه مار بزيد لا مجاوز
وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قوله امر على الديار ديار
ليلى اقبل ذا الجدار وذا الجدار او يجاب بان المفهوم من
المرور المعدى بالبا مرادف للمجاوزة بخلاف المعدى بعلى كالبيت
فانه مرادف للمحاذاة والمانع في الاول صناعي وفي الثاني
معنوي ويقدر في زيدا مررت باخيه لابست لا جاوزت وفي
زيدا ضربت عدوه اكرمت زيدا ضربت عدوه والمانع فيهما
معنوي كالاول وقس على ذلك قال في المغني وليس المانع
في كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي الا ترى انه لا مانع في زيدا
شكرت له لان شكر متعدي بالجار وبنفسه وكذا مسئلة الظرف
نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف
بنفسه مع انه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذا لا مانع في نحو
زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب
قوله وفي الثالث اهنت في كون الاهانة من معنى الضرب
نظر لا يخفى نعم هي لازمة له فان اريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ

بالمطابقة

بالمطابقة او الالتزام كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال
فيقدر في المثال الاول ضربت وفي بقية الصور من معناه
او لازمه او قال من مناسبه كان واضحا والمراد اللزوم العادي
العرفي فلا يرد انه لا تلازم بين ضرب شخص واهانة اخيه لانه
قد يقال ضربت زيدا واكرمت اخاه وعلى هذا النحو ان يقدر
ضربت زيدا ضربت اخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن
الاهانة **قوله** او رجلا يحبه اشارة الى ان العلقة كما تحصل
بالاسم الشاغل تحصل بتابع الشاغل الاجنبي لكن يشترط
ان يكون التابع للاجنبي نعتا كالمثال لان النعت مع نعته حصل
بها الربط او بيانا نحو زيدا ضربت عمرا اخاه اذا لم يجعل الاخ
بدلا او نسقا بالواو خاصة بشرط ان لا يعاد العامل كما في
التسهيل نحو زيدا ضربت عمرا واخاه بخلاف ما اذا كان
العاطف غير الواو او كان الواو واعيد العامل لان الواو لمطلق
الجمع في المفردات فالاسمان او الاسماء معها بمنزلة المثنى او الجمع
لكن اطلق الرضي للعاطف واستظهره الحفيد وفي التصريحات
ان بعض اصحابنا يجوزه مع اعادة العامل ان قدرت الجملة
الثانية توكيدا للاولى وان شئت لم يقدرها الا معطوفة
واستثنا البدل مبني على ان عامل البدل غير عامل المبدل
منه على كلام فيه والا فهو كالبيان قال في التصريح وبقي من
التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به
عائد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى
وهذا في المعنوي واما اللفظي فلا ضمير فيه البتة وانظر هذا
مع ما سلف عن التصريحات **قوله** فلا نجمع بينهما لا يرد النقض

بقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم
لي ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تات
لمجرد التفسير بل اتي بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها
باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت
زيدا كاتبا ويوخذ من كلامه ان محل منع الجمع اذا كان المفسر علمته
بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو عمدي
عسجد اي ذهب وقول بعضهم ان الاولى التعليل بالاحتراز
عن العبث لئلا يرد نحو ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف
من لوازم المذكور نحو اهنت زيدا ضربت اخاه فالاولى
التعليل بما يعم جميع افراد الباب قوله لكونها مفسرة اي
والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح كما بينه في
المغني وقال وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل
التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل بها تفسير
وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر السين الفعل المذكور
لا الجملة باسرها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون احد
جزئيها لا محل له الا ترى ان نحو ان قام زيد قام عمرو الجزم فيه
للفعل وحده لا الجملة باسرها قوله فان لم يصلح كما في رجلا اكرمته
لكونه نكرة غير مخصصة قوله خلافا للفارسي فانه قال في قوله
تعالى ورهبانية ابتدعوها انه منصوب على شريطة التفسير
ووافقه ابن الشجري وابن مالك ورد بعضهم ذلك بان من المسائل
التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب وهو لا يصح ان
يكون مرفوعا بالابتداء فتامله وقد بين في المغني في الجهة
السادسة من الباب الخامس سبب امتناع ابي علي من جعل

نصب

نصب رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه من باب الاشتغال
وذكر ابن الشجري رد عليه فراجعه وبه يعلم ما في قول المحشي ان
ابا علي اجاز النصب على الاشتغال المشهور بانه اجاز العطف قوله
ذو طلب اي بنفسه او بغيره لا فرق بين طلب الفعل
والترك قوله ولو بصيغة الخبر نحو زيدا يغفر الله له او لا يعذبه الله
والباء في بصيغة للملابسة قوله بل منعه بعضهم اي واذا تردد
امر بين متفق عليه ومختلف فيه فالحاقه بالمتفق عليه اولى
وان كان منشا المنع التباس الخبر المقابل للانشاء بخبر المبتدا
على ما مر في باب المبتدا والخبر قوله وانما وجب الرفع الخ جواب
سؤال مقدر كما لا يخفى لكن السؤال لا يتجه لان افعل في التعجب
لا يدل على الطلب كما ياتي في بابه وان كان لفظه لفظ الطلب
فالسؤال مبني على الظاهر قوله في محل رفع اي على الفاعلية
وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء
وكذا ان قلت الضمير في محل نصب لان التعجب جامد لا يعمل
فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قوله واما نحو السارق
الخ جواب سؤال تقديره انه يرد على كون النصب راجحا بعد
الفعل الطلبي لزوم اجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح
وهو ان لم يكن ممنوعا غير واقع او قليل الوقوع جدا وتقرير
الجواب ظاهر هذا وذكر السعد عند قوله تعالى وما عملت من
سوء تود الاية انه لا يمتنع اجماع القراء على احد الجائزين وان
كان مرجوحا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار
جمعت الشمس لكون الفاعل مونثا غير حقيقي بلا فاصل قوله
متاول اي عند س لما ذكره الش وعند غيره مما ذكره في التوضيح

فاقتصار الشارح على تاويل شيء قصور يوهم ان غيره يلتزم اتفاق
السبعة على الوجه المرجوح **قوله** على حذف الخبر جوز المجهور
فيه ان يكون خبر مبتدا محذوف اي هذا بيان حكم السارق
الخ **قوله** ثم استونف الحكم اشارة الى ان الفا استينافية لا عاطفة
لئلا يلزم عطف الانشا على الخبر واذا كان مستانفا لم تكن الاية
من الاشتغال لان خبر جملة لا يعمل في خبر جملة اخرى وشرط
الاشتغال ان يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم
يشتغل به عمل في الاسم السابق **قوله** في نحو هذا اي مما لم يكن
المبتدا موصولا وصلته فعل او ظرف **قوله** ومثله الزانية
والزاني لما كانت السرقة تفعل بالقوة والرجل اقوى من
المراة قدم السارق والزنا يفعل بالشهوة والمراة اكثر
شهوة قدمت الزانية **قوله** بعد عاطف له اي للاسم السابق
وفيه مسامحة اذ المعطوف انما هو الجملة الفعلية كما ياتي واطلق
العاطف فيشمل الواو والفاء وثم واو **قوله** على جملة فعلية اي
مصدرة بفعل وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول لانها
بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند ايقتلها
بخلاف الرافعة للفاعل فقط واستثني شيء من الجملة الفعلية
التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب
لجموده وتجرده عن العوارض لاحقا بالاسماء وامر قيل بان الظاهر
ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة لانه لا يصح عطف الخبر على
الانشا وذلك مناقشة في المثال فيجعل المثال احسن بزيد
والله اجهد مع ان عمرو يضربه استعمل في انشا التحزن والتحسر
على انه مبني على ان الاعتراض يقع في اخر الكلام والمشهور خلافه

قال

قال العصام ومما اظنه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان
مقول القول نحو قال زيد عمرو قايم وبكرا ضربه فانه ليس للعطف
في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى تتفاوت
الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولات
ولا تفاوت في المقولية بين الاشيا **قوله** لان اما الخ لكونها من
الحروف التي يستدا بها الكلام فالواقع بعدها مستانف مقطوع
عما قبله فان قيل فلم ترجح رفعه قيل لعدم احتياجه الى التقدير
وقضية كون الكلام مستانفا بعد اما ان الواو الداخلة عليها
للاستيناف فلا معنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع
ما لم يوجد مرجح النصب نحو واما زيد فاكرمه والا استوى الامران
لتقابل المرجحين بلا مرجح ثالث لاحدهما على بعض او ترجح
النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا عند اخر وفي
حكم اما اذا الفجائية نحو رايت عبد الله واذا زيد يضربه عمرو
فان اذا من ادوات الابتدا وهي تقطع ما بعدها عما قبلها
فلا تطلب المشاكلة بينهما **قوله** كالعاطف انما قال كالعاطف
لان المعطوف في هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة
فجعلت هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطا حكمه **قوله** نحو
ضربت القوم حتى زيدا ضربته هذا صريح في ان المنصوب
بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوبات
قبلها خلافا لما صرح به في قوله والزاد حتى نعله القاها من
ان نصب الزاد بالعطف قاله اللقاني قال الشهاب النقل
القاسمي قد يجاب بانهم انما خرجوا هناك بما ذكر لامكان حمل
القاها على التوكيد لقوله الفتى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى واقول

قال ابن مالك اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت اخاه فحتى
حرف ابتدا فلما وليها في اللفظ بعض ما قبلها اشبهت العاطفة
فاعطي تاليها ما يعطى تالي الواو فاء قلت ضربت القوم حتى
زيدا ضربته فالاجود ان تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل
ضربته توكيدا فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرا ضربته تعين
رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة اذ لا يقع
العاطف الا بين كل وبعض انتهى فانت تراه جعل الاجود
هنا العطف وجعل جملة ضربته توكيدا وما اعترض به من
انه اذا دار الامر بين التوكيد والتاسيس فالحمل على التاسيس
اولى والتاسيس هنا ممكن بجعل النصب هنا من باب
الاشتغال لا يمنع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان قلت
ما هو المؤكد قلت ضرب زيد الثابت له بمقتضى العطف فهو
تاكيد لبعض ما افهمه الكلام السابق ان تعين الرفع
في ضربت زيدا حتى عمرا ضربته محل نظر لانه اذا كان حتى
الابتدائية مختصة بالاسماء لم يصح النصب بعدها اذا
اشبهت العاطف فضلا عن ترجيحه وقد جوزه ورجحه
والاوفق المانع من جواز النصب هنا وتكون حتى داخلة
على الجملة الفعلية وان كان الرفع ارجح اذ لا طالب للنصب
قوله كان ولا النافيين اي ولا بد ان يكون النافي احد هذه
الثلاثة كما في التوضيح لان غيرها لم تقع بعده الاشتغال اصلا
او يقع لكن في الشعر فالاول كليس والثاني كقوله فطنت
فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء الله عز واهب اراد فلم الق ذا
رجاء الله وفي التسهيل ان النصب واجب بعد ما يختص بالفعل

وقوله

وقوله ولما ولن وفي الرضي ان لم ولما ولن مختصة بالمضارع ولا يتقدم
معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا يضربه مثلا وكانه
اراد انه لا يتقدم وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب
التقديم فلا يرد انه يجوز حذف فعلها قوله مجردة من ما لانها
تشبه ح ادوات الشرط فلا يليها الا فعل فاذا اقترنت بها صارت
اداة شرط واختصت بالفعل وانظر التصريح وظاهر كلام الرضي
وشراح الكافية ان التي يترجح بعدها النصب هي التي يقصد بها
المجازاة وان ذلك القصد يكون بدون ما فليراجع قوله لغلبة
وقوع الفعل بعد همزة الاستفهام وانما لم يجب دخولها على
الافعال كما في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في
الامهات قوله فالمختار الرفع لان الاستفهام ح داخل على الاسم
وهذا مبني على ان انت مبتدا كما هو راي س ورجح الاخفش
النصب وهو مبني على قوله ان الضمير فاعل فعل محذوف
وانفصل بعد حذفه قوله ويترجح النصب ايضا اي ليطابق
الجواب السؤال في الجملة الفعلية قوله منصوب الخ اما اذا كان
الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع اي فانك تجيب بالرفع
ليطابق الجواب السوال في الاسمية قوله او كان رفعه يوهم الخ
انما قال يوهم دون يلبس لان الرفع لا يستلزم اللبس لانه
يمكن رفع اللبس بقرينة وترجح النصب لاغنائه عن تطلب
القرينة ولو كان في الرفع لوجب النصب كما لا يخفى قوله انا لبس
كل شيء خلقناه الخ قال في التصريح لانه اذا رفع كل احتمل خلقنا
ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة
بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل السنة والجماعة ويحتمل

ويحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل والتخصيص
بالصفة يوهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة
هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا
تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة
هذا ولكن الرضي اعترض التمثيل بالاية لايهام الرفع الصفة
المخلة بالمراد قال لانه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت
الفعل خبرا او صفة لان مراده تعالى بكل شيء كل مخلوق
ولا يريد به خلقناه كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق
جميع الكاينات غير المتناهية ويقع عليها اسم شيء فكل
شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير
لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فمعنى كل شيء
خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق بقدر مخلوق
وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق ~~مخلوق بقدر~~
انه ~~خلقناه صفة كل شيء مخلوق~~ كاين بقدر والمعنيان
واحد لان لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء
كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه
مع التقدير الثاني انتهى قال الشهاب القاسمي انظر على هذا
هل يكون الرفع ارجح اذ لا طالب لغيره ولا مسوغ **قوله** لان الصفة
الخ اي فيجب كون خلقنا ليس بصفة حتى يصح تفسيره
للعامل فنحو كل رجل ضربته في الدار ان علقت في الدار بضربته
صح فيه الاشتغال وان علقته بمحذوف خبر بها امتنع لان الجملة
الفعلية ح صفة **قوله** وما لا يعمل لا يفسر عاملا اي في باب
المنصوبات على شريطة التفسير بان يكون المشغول عوضا

في

في اللفظ عن العامل المضمر اما المرفوعات على شريطته فيصح لما لا
يعمل فيها ان يفسر عاملا كما صرح به الدماميني في شرح المغني
في بحث اذا واعترض على المغني في بحث حيث لايهام كلامه
خلاف ذلك وح يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا بالمنصو بات
لقوله فيه لولا هو لعمل الخ واحتاج للفرق بين المنصوبات
نحوه والمرفوعات وكذلك للمنصوبات لا تخلي تلك الشريطة
بان يكون المذكور دليلا على المحذوف من غير تعويض كما في شرح
التسهيل للمصنف وقضيته صحة النصب في زيدا ما احسنه
اذ لم يكن من الاشتغال وجواز التفسير في نحو زيد قام اذ
يكون المفسر غير مشغول بضمير المفسر لكن منع من عمله
في الاسم المتقدم مانع كالتاكيد باحد النونين وبهذا يندفع
كثير من الشبه فاحفظه فان قيل الاسم المشتغل بالضمير
حال عمله في الضمير لا يصح ان يعمل في المتقدم فكيف فسر
عاملا قلنا المراد اخذا من التعريف وقولهم لولا هو الخ ما لا
يعمل لذاته بان يقوم به مانع ذاتي ككونه صفة لما قبله
او فعل تعجب او عرض عنه العمل في الضمير **قوله** ومتى عمل
تلقه الخ وجه الجزم في تلقه مع انه ليس بيانا ولا بدلا ولا
فعل شرط انه مفسر للمجزوم فاعطي حكمه **قوله** هل زيدا رايته
فيه نظر لما ياتي عقبه والكلام مفروض فيما اذا كان الشاغل
فعلا فلا يرد انه اذا كان بعد هل جملة اسمية ذات وجه
واحد مثل هل زيد انا ضاربه لا يتعين نصب الاسم الذي يليها
نعم ليس في كلامه اشعار بقبح هل زيدا ضربته وكلام الرضي
صريح في قبحه **قوله** فلو جاز الرفع الخ اي على الابتداء او امتناعه

هو مراد المص بوجوب النصب فلا ينافي جواز رفعه على الفاعلية
بفعل مضمر مطاوع للظاهر اما اللفظي كما في الاجزعي ان منفس
اهلكته في رواية رفع منفس اي ان هلك منفس او معنوي
كما في اجزعي ان نفس اتاها حمامها اي ان هلكت او ماتت نفس
اذ ذلك لازم لاتاها حمامها **قوله** الا في الشعر استشكله اللقاني
بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب بما
الاشتغال بمقدر بعده واما من ادوات الشرط كما لا يخفى وقال
الشهاب القاسمي يجاب باستثنا ذلك بدليل ان الفعل الذي
يشترط ان يليها هو الشرط وشرط اما محذوف وصرحوا بجواز
عمل ما بعد الفا التي في جواب اما انتهي ويحتمل انه جري على (فيما قبلها)
ان اما ليست اداة شرط كما نقله في همع عن الافراح عن شيخه
ابي حيان ونص لمح جمع بانها حرف شرط باعتبار تضمنها المعنى
الشرط لا باعتبار انها موضوعة له والاضافة لادني ملابسة
قوله مطلقا اي سوا كان الفعل ماضيا او غيره **قوله** او الفعل ماض
اي لفظا ومعني نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره **قوله** في الكلام
اي في نثر الكلام **قوله** كما ذا النحاة اي بعد الاسم وقيل يجوز النصب
على الاشتغال بعدها مطلقا وهو ظاهر كلام مش ومشي عليه
ابن الحاجب وهو مع اعترافه بانها تلزم المبتدا بعدها مشكل
الا ان يريد اللزوم في غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير
او يريد به غلبة الوقوع وقيل يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه
عمرو والمنع بدون قد ووجه المص بان التزام الاسمية
بعدها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية
وقد يحصل بها الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها **قوله** لا يليها الا

قوله وقد يحصل بها الفرق اي بقد ... الى بعضه ... يحصل بها الفرق

مبتدا او خبر اي او ان المفتوحة المؤولة بمبتدا والمكسورة لان الكلام
معها بمنزلة مبتدا او خبر والمراد لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر واجاز
الزمخشري ايلا المضمر اذا لزم الحذف فجوز نصب الاسم بعدها
على الاشتغال **قوله** وخالفت رايته اكرمه ينبغي ان يقرا اكرمه
على صيغة المضارع المجزوم لا الامر والا فكانت تجب فاكرمه بالفاء
قوله كالاستفهام الحاوي من كل ما له الصدر ومنه ادوات العرض
والتحضيض والتمني بالا خلافا للجزولي حيث جعل توسط التحضيض
والتوبيخ قرينة يترجح بها النصب او يمتنع عمل ما بعده فيما قبله
وان لم يكن له الصدر كان المفتوحة قال الرضي واما ان المفتوحة
فانها وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
لكونها حرفا مصدريا واداة الاستثنا واعلم انه يتبادر من كلامه
ان بقية الاحرف الباقية لا يكون كما وهو كذلك الا ان ولا على خلاف
مر في الرضي وكذا اي من الواجب التصدير ما وان من جملة
حروف النفي بخلاف لم ولن ولا اذ العامل قد يتخطاها قال فقه
ابحث ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع يروي برفع كل ونصبه
ثم قال ومع هذا فالرفع راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه
صدر الكلام لانها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولهذا رد على
من زعم في وان كلا لما ليوفينهم كون ان نافية واللام من لما
بمعني الا وكلا منصوب بمحذوف يفسره ليوفينهم وفيه مانع
اخر وهو لام القسم نحو زيد وما يضربه الا عمرو **قوله** لعدم صدق
ضابط الباب عليه الخ لانه اعتبر في الضابط ان يكون
الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لعمل في الاسم السابق
وذلك لا يتصور هنا كما لا يخفى ولا يتقيد عدم صدق الضابط

نحو زيد ما يضربه الا هو لانفا
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
ويمتنع الحمل مفسر في وان
كلا لما ليوفينهم كون ان نافية
والا وجعلها بمعني الا وكلا
منصوب بمحذوف يفسره
ليوفينهم وفيه مانع اخر
وهو لام القسم نحو زيد وعمر
يضربه الا هو ...
ضرب ... تقطيع ...

يكون العامل لو فرغ للمتقدم لنصبه فانا قد اشرنا فيما سلف لان
المراد جواز العمل في ذاته لا مطلقا **قوله** بعد عاطف اي او ما هو
بمنزلته وهو حتى وبل ولكن **قوله** غير مفصول باما احترازا عن نحو
زيد قام واما عمرو فاكرمته فان الرفع فيه راجح ولا اثر للعطف
ومحله كما يوخذ مما تقدم اذا لم يوجد مرجح للنصب كان يكون
الفعل المشغول فعل طلب وانظر الفصل باذا الفجائية
وان قضية كلام بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجيحه **قوله**
ذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز واسم الفاعل
الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته
بخلاف ما اذا لم ينصب المفعول به لانه نحو زيد قائم غلامه
وبكرا اكرمته لان مشابهته للفعل غير تامة وانظر حكم الفعل
والمصدر **قوله** غير تعجبية احترازا عن التعجبية نحو ما احسن
زيدا وعمرو اكرمته فلا اثر للعطف على الفعلية والرفع
هو المختار عند ش ومن وجهه وما فيه **قوله** لاجله او فعمرو
اكرمته فالرابط اما الضمير من لاجله او الفا المفيدة للسببية
قوله ولا مرجح فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي هو
السلامة من الحذف عورض بان النصب مرجح بقرب قرينته
وهي معارضة بقرب المعطوف عليه قال الجامي فان قلت
لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة
غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبدا فالصغرى اقرب انتهى واعترضه العصام فراجعه بقي
ان البعد على تقدير الرفع انما يتم اذا عطفت مفردات الجملة
الثانية على الاولى واما اذا كانت الثانية براسها معطوفة

على

على الاولى فلا يتحقق بعد الا ان يقال بتقدير النصب يتعين
القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز ان يكون من عطف
المفردات وفيه انه يلزم على عطف المفردات العطف على معمولي
عاملين مختلفين **قوله** يربطها بالمعطوف عليها المراد متعلقة
بالمعطوف **قوله** جزم به في الجامع اي تبعا للتسهيل حيث قال
وان ولي العاطف جملة ذات وجهين اي اسمية الصدر
فعلية العجز استوى الرفع والنصب خلافا للاخفش ومن
وافقه في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا
انتهى واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قدرناه
منازل قرا الحرميان وابو عمرو رحه بالرفع والباقون
بالنصب وهي في النصب معطوفة على تجري من قوله تعالى
والشمس تجري لمستقر لها وليس في الجملة المعطوفة ضمير
يعود على الشمس واجمع القراء على نصب والسماء رفعها
وهي معطوفة على يسجدان من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان
وليس فيهما ضمير يعود على النجم والشجر **قوله** ومنع النصب
الخ اي لانه لا يجوز العطف على الصغرى لانها خبر والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب
في الجملة التي هي خبر المبتدا اشتمالها على رابط يربطها به
وهو منتف هنا ولانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على
جملة لها محل واجيب عن الاول بانه اكثري لا كلي فقد يغتفرون
في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل نحو رب شاة وسخلتها وعن
الثاني بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف
عليه جملة لا اعراب لها مع انه انما المانع من النصب و تقدير الجملة

الفعلية معطوفة على جملة المبتدا والخبر فان عطف الاسمية على
الفعلية وعكسه جائز الا ان يقال امكان العطف على الكبرى جاز مع
الرفع والنصب فلا وجه لتخصيصه بالنصب قوله تبعا للاخفش
والسيرافي اي انما منعا العطف بناء على الصغرى فلا ينافي ما سبق عن
التسهيل من ان الاخفش ومن وافقه رجحوا الرفع قوله وهو
باطل قال الجامي لانه يصير التقدير فعلوا كل شيء في الزبر ان كان
متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا
لافعالهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية
فان المعنى المقصود ان كل شيء مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل كاين
في صحايف اعمالهم مفعول لهم انتهى وانظر حواشيه قوله وفاقا
لس واجاز السيرافي وابن السراج والمبرد نصب زيد في
المثال ونحوه فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على ان
يكون المجرور في موضع نصب والنايب عن الفاعل ضمير
المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل ورده ابن مالك بان
الفعل لا يتضمن الا مصدرا غير مختص والاسناد اليه منطوقا
به غير مفيد فكيف اذا كان غير منطوق به قوله لامتناع اعماله
النصب فيه لان الجار والمجرور في موضع رفع بذهب اذ ذهب
لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب قال الجامي فان
قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه
مثلا ملابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
زيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب قلنا المراد

بالمناسب

بالمناسب ما يراد في الفصل المذكور او يلازمه مع اتحاد المسند
اليه والاتحاد فيما ذكره مفقود وفي كلام الش ما عرفته مما سبق
قوله او على اضمار فعل الخ هذا هو المختار لمكان الهمزة قوله
الاشتغال كما يجري الخ مر ما فيه قوله باضمار فعل اي بسبب اضمار
فعل والسبب اعم من العامل او بفعل مضمر على انه من اضافة
الصفة الى الموصوف قوله فيجب الابتدا الخ اي يجب كون الاسم
السابق مبتدا في نحو ما ذكر من كل ما وجد فيه مانع من الموانع
المذكورة في النوع الاول لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال
على الاصح ولا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدر قوله ويترجح في
نحو بدر تمام الخ قال المرادي فيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير
الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما او اختيارا
وهو مفقود هنا ولا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية اي بفعل
محذوف الا ابن الطريف قال الدماميني وزاد غير المبرد وينبغي
ان يراد الكوفيون لانهم قايلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه
فيكون جواز الاشتغال عندهم اقيس من جوازه عند من قال
لا يتقدم قوله وتجب الفاعلية في نحو ان امرؤ هلك اي من كل
ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل وبحث فيه
الناصر اللقاني بان اداة الشرط انما تقتضي فعلا ما اعم من ان
يكون رافعا او ناصبا وكونه استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز ان
ينصب احد بيوجد مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت
لا تفسير انتهى وقد يجاب بان الغرض التمثيل لا الاستشهاد
والتمثيل يكفيه الاحتمال ولو سلم ان المراد الاستشهاد على وجوب
الرفع على الفاعلية فالمراد امتناع الرفع بالابتدا ولو قال وتجب

قوله مر ما فيه اي عند قول الشارح المحقق مشغول عن العمل فيه

الرفع بفعل مقدر لكان اولي ليدخل نحو ان زيد ضرب او غضب
عليه بالبنا للمفعول قوله ويترجح في نحو ابشر يهدوننا اي يترجح
فيه الرفع على الفاعلية اي او النيابة عن الفاعل على الابتدائية
في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على
الافعال فيترجح الرفع على ما ذكر في كل موضع يترجح فيه
النصب في النوع الاول قوله ويستويان في نحو الخ اي فيما اذا
عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية
الصدر فعلية العجز وانما استويا لحصول التناسب فيهما فان
قلت يترجح الرفع بالابتدا بسلامته من التقدير الذي هو
خلاف الاصل قلت عند قصد العطف على جملة العجز يعارض
ذلك ان التناسب بين المتعاطفين في الفعلية ارجح من
التخالف وهو يقتضي الرفع بتقدير فعل وايضا فترتب
المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف ومر ما ياتي هنا
قوله عاملان يدخل فيه المذكوران والمحذوفان لقرينة كقولك [illegible]
زيدا في جواب من ضربت واكرمت وعليه فهل يجوز اعمال الاول
فيضمر للثاني فيقول اياه زيدا بفصل الضمير بعد حذف
العامل لكن ذكر في التصريح انهما لا بد ان يكونا مذكورين
وانه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور قوله
متصرفان عبارة الاوضح فعلان متصرفان او اسمان يشبهانها
او فعل متصرف واسم يشبهه انتهى ولم يبين المراد بالاسم
المتصرف مع تمثيله بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه ويحتمل
ان المراد او اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا
للمقيد بدون قيده وكذا قوله او اسم يشبهه اي الفعل اي في
العمل

300
العمل بان يتضمن الحدث بخلاف الاسماء الجامدة التي ليست فيها معنى
الحدث قوله فاكثر كذا وقع في عبارة ابن عصفور قال المص في الحواشي
تبعا لابي حيان وهو يوهم انه سمع في اكثر من ثلاثة وليس كذلك
فالاولى ان يقال عاملان او ثلاثة قال الدماميني في شرح التسهيل
قلت انشد الشيخ نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية شاهدا على تنازع
اكثر من ثلاثة قول الحماسي طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني قعدت
فلم ابغ الذي عند سائب قوله ليس احدهما مؤكدا للاخر خرج نحو
اتاك اتاك اللاحقون وقد يقال لا حاجة لهذا مع قوله ان يتوجه
عاملان لان المؤكد لم يتوجه للمعمول اصلا ولم يطلبه لانه لم يؤت
به للاسناد تنبيه لا بد من رابط بين المتنازعين بان يكون الثاني
اما معمولا للاول نحو وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما
ظننتم او معطوفا عليه نحو ارجو واخشى وادعو الله او جوابا
له معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او صناعيا
نحو اتوني افرغ لانه بمعنى ان يستفتونك فقل وان تاتوني افرغ
قال المص في الحواشي ولينظر في هاؤم اقرؤا كتابيه فقد يقال
ان الثاني مسبب عن الاول قوله الى معمول فاكثر يشمل الظاهر
والضمير وقول ابن الحاجب شرطه ان يكون ظاهرا ان اراد به
مقابل المستتر فذاك والا لزمه ان لا يكون نحو ما ضربت وشتمت
الا اياك وقمت وقعدت بك من باب التنازع مع انه منه ولعله
جرى على الغالب او لان في الضمير تفصيلا كما بينه الرضي والجامي
وحاصله انه لا يصح التنازع في المضمر المتصل بعامله اذ لا
يمكن ان يكون معمولا لغيره ولا في المرفوع الواقع بعدها لما سياتي
قوله متاخر عنهما علم منه انه لا يقع في متقدم اذ المتقدم باخذه

باب التنازع

الاول قبل وجود الثاني ويستحقه قبل وجوده فلا يكون فيه مجال
تنازع لان الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع فيما اخذه
الاول فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين
اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما
يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي وقال
ابن مالك لانك اذا قلت زيدا اكرمته وبكرهني اخذ كل من
العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد ينازع فيه بان
ذلك الاخذ انما هو بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير
وجود الى الاسم السابق فكل منها طالب له وقد صرح الهندي
بان التنازع في القلب بمعنى ان يقصد توجه الفعلين مثلا
الى اسم واحد اما بعد التركيب فلا تنازع لكن بحث فيه الهندي
بان المحذوف في باب التنازع محذوف نسيا كما اشار اليه
الرضي ولا معنى له سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمنو ل
لجعل المتعدي كاللازم واللازم الحقيقي لا يقتضي المفعول فكذا
الجعلي وبان التنازع انما يتحقق في المعمول المتاخر ولو كان
في القلب جرى في المتوسط والمتقدم اذ التوسط والتقدم
انما يكون في التركيب دون القلب انتهى ولا يخفى ما في هذا
الاخير واما الاول ففيه انه اذا انزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا
تنازع بين اللازم والمتعدي في منصوب على انه معمول لهما اذ
اللازم لا يطلب منصوبا واجاز بعضهم التنازع في المتقدم
وعليه ربما وجب نحو اي رجل ضربت او شتمت وعلى هذا
فيترجح اعمال الاول لاجتماع معنى القرب والسبق ولا في متوسط
لما تقدم في تعليل المتقدم بما فيه من البحث وخالف الفارسي

في ذلك

الفارسي في ذلك وظاهر كلام الاوضح ان القايل بجوازه في المتقدم لا يقول
بجوازه في المتوسط وان الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحرر
ولينظر الفرق ان كان الامر عندهما كذلك ولينظر على قول الفارسي
اذا تنازع كل ثلاثة معمولا تاخر عن اثنين منها واعملت الثاني هل
يحذف الضمير من الاخير منها اولا لانه لا يلزم اضمار قبل الذكر
والظاهر المتعين انه يضمر في الاخير لعدم لزوم المحذور
ويصدق ان الثاني اولى بالنسبة الى الاخير والظاهر ايضا الجواز
في المتقدم جواز الاضمار في الملغى اولا كان او غيره لانه لا يلزم
فيه اضمار قبل الذكر **قوله** في الاسم الظاهر تبع فيه ابن الحاجب
قوله واهمال الثاني اي ترك اعماله **قوله** فيضمر في الثاني اي يوتى
معه بضمير المتنازع فيه فاعلا او نايبه او مفعولا او مجرورا
ومنه يفهم انه لا تنازع في الحال والتمييز لانهما لا يضمران
فاذا قلت قمت وخرجت مسرعا وتصببت وامتلات عرقا
كانا من الحذف لدليل لا من التنازع **قوله** وقد يحذف منصوبا
للضرورة كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه **قوله**
الا ان يمنع مانع فيظهر وذلك اذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان
ذلك الاسم مخالفا في الافراد والتذكير وغيرهما للاسم المفسر له وهو
المتنازع فيه نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين وقال
في التوضيح الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في هذه
المسئلة وشرحها والحق كما قال الاشموني ومكي وغيرهما انه لا فسا
د
في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول
ومادة لفظه واما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع في نفس
الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط اظن واعماله

قوله اختاره البصريون اي ان لم يكن في اللفظ مانع او مرجح
قال ابو حيان لا بد من اشتراط ان لا يمنع مانع لفظي ليخرج
نحو قوله كأنهن خوافي اجدل قرم ولي ليسبقه بالامعز الخرب فهذا لا
من اعمال الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ يكون
مفسر الضمير الذي في ولي ولام كي يمنعه ان يتخطاها الى
تفسيره فانه لا يتقدم ما بعدها على ما قبلها لان المفسر نائب
المفسر فكانه قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ ما
يرجح احد العاملين وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف
الاضراب نحو ضربت بل اكرمت زيدا وجب اعماله وعكسه
في لا نحو ضربت لا اكرمت زيدا والعامل المنفي نحو كان ازيد
زيد ذاهبا قوله ولسلامته من الفصل اي فيما اذا لم يكن
الثاني من متعلقات الاول فلا يرد انه غير مطرد في نحو جاءني
لاكرامه زيد وكاد يخرج زيد وهذا الجري في صورة العطف
وغيرها ولسلامته من العطف على الشيء وقد بقيت منه بقية
في صورة العطف فان قيل الفصل بالاجنبي لا امتناع يقتضي
وجوب اعمال الثاني قلت نص الرضي على جواز الفصل بالاجنبي
عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح
التسهيل السابق موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم
والشرط فان جواب السابق منهما مغني عن جواب الثاني
فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني
انتهى والجواب بان الاقرب انما يعتبر اذا استويا قوة وضعفا
بخلاف ما اذا اختلفا فالاعتبار للاقوى والمتقدم من الشرط
والقسم اقوى لبقائه على التصدير بخلاف المتنازعين فان

لكل منهما ما للاخر من القوة مردود بان التنازع قد يقع بين
القوي والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمصدر على السبق
فيهما عند الكوفيين والقرب عند البصريين كما يؤخذ من
اطلاقهم وصرح به ابن هشام في الحواشي فقال خطر لي في وقت
انه يرجح اعمال الاول في نحو كان قائما زيد لانه فعل فهو اولى
بالاعمال وقوي ذلك عندي قول الزمخشري ثم اذا دعاكم دعوة
من الارض اذا انتم تخرجون ولما وقفت على قول ابي خراش الهذلي
بلى انها تعفو الكلوم وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي رجعت
عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما الطفه وهذا البيت ما احسن
لطافته لمسألتنا انتهى اي لانه قال انما نوكل الامر بالاقرب
وان كان الماضي جليلا فادنى المصايب الى الانسان يشغله عن
ابعدها عهدا منه وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من
ان محل الخلاف حيث لا مرجح قوله وسكتوا الخ قال العصام في شرح
الكافية واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب
رعاية للقرب انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل وما
احسن تعبير المص بالاقرب والاسبق لكونه افاد به الحكم مشعرا
بشبهة كل من اهل البلدين ولشموله لما اذا كان التنازع بين
اكثر من عاملين وان كان هناك بصدد ذكر العاملين على
الخصوص انتهى وينظر كيف يقال ان الثاني اولى من الثالث
عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين مع قوله في الشرح لم
يسمع اعمال غير ثان من ثلاثة قوله مطابقا للاسم الخ اي غالبا
كما في التسهيل وقد لا يطابقه اجاز سيبويه ضربني وضربت قومك
بنصب القوم اي ضربني من ثم وحكم بقبحه واجازوا في تعفو بالارض

لها وارادها رجال ان ينوي الضمير في يعقوم مفردا باعتبار تاويله
بالمذكور قوله لامتناع حذف العمدة قال اللقاني هذا الدليل
لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه انتهى
واجيب بان المقصود اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى
الحذف واما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو لزوم التكرار
كما قرر في محله نعم في هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف
الفاعل في مواضع معروفة عبارة بعضهم سوغ تاخير
المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر والاتيان به لمجرد
التفسير كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال
المفسر كما في ضمير الشان والثلاثة مفقودة في ضمير التنازع
فيه قوله لوقوعه في غير هذا الباب الخ بحث فيه اللقاني بان
جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشي مجملا ثم مفصلا ليكون
اوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا واجيب بان
المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر في حد ذاته
ليس امرا ممتنعا ولا شبهة ان وروده في غير هذا الباب
ولو لهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتنعا
لما جاز مطلقا فحاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل
الذكر في غير هذا الباب دل على انه ليس ممتنعا في نفسه
وح لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعي اليه وهو
امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالاظهار فتعين
الاضمار فتامله فانه واضح عند من كان له قلب او القى السمع
وهو شهيد وانظر ما المانع من كون الغرض هنا الاجمال ثم
التفصيل قوله بل وفي هذا الباب الخ فان قلت هذا لا يفيد
اطراد

اطراد الجواز لامكان ان يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد قلت 303
لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لورود ذلك في كل
محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل
دليل على خلافه لا يقال ما تمسك به الكسائي يدل على خلافه
لانا نمنع ذلك لانه ثبت شعر يمكن تاويله باضمار المفرد فلا
يقاوم النظم والنثر الصحيحين في الاضمار قبل الذكر قوله حكاه
سي اي عن العرب فلا حاجة لقول المرادي فان قلت قد قيل انه
لم ينقله عن العرب بل هو مثال مخرج على مذهبه قلت هو خلاف
الظاهر قوله جفوني الخ عزاه ابن الناظم لبعض الطائيين والشا هد
فيه ظاهر قوله واوجب الكسائي حذفه قيل انما فر اليه اشنع
مما فر منه فان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر
لانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده وخطي وهذه تخطية في
القياس والتخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب تضمر ولا
تحذف وهذا هو المشهور عن الكسائي وفي باب الاستثناء من
شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائي انه لا يجيز
حذف الفاعل في نحو ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو
عنده مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى وكلام
الش يفهم انه ان اعمل الاول والغي الثاني لم يحذف المرفوع
عند الكسائي فيقول على هذا ضربت وضربوني قومك
كما تقول البصريون وفيه بحث قوله والفرا اضماره الخ اعلم
ان النقل عن الفرا انما نقله الش هو ما في المغني لكن قيده
بصورة استواء العاملين في طلب يكون العطف بالواو ونحو قام
وقعد اخوك قوله حذف غير المرفوع اي من منصوب لفظا او محلا

والمراد بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب
محلا ما يصل اليه بواسطة حرف الجر كما اشار اليه بالمثال قوله
كرغبت الخ وجه اللبس ان المتبادر من رغبت انما هو رغبت
في الزيدين بقرينة معمول الفعل الثاني مع ان المراد رغبت
عن الزيدين اما لو اريد رغبت في الزيدين فينبغي جواز الحذف
اذ لا لبس لان الذي يتبادر ح هو المراد فقول الشارح تعليلا
للبس لانه مع الحذف لا يدري هل المحذوف مرغوب فيه او
مرغوب عنه لا يناسبه فانه اجمال لا لبس والمحذور انما هو اللبس
كما مر قوله لانه حذف لدليل هذا لا يجري في باب كان لان خبرها
لا يحذف قياسا الدليل كما مر في باب كان وقال اللقاني ان قلت
هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه
ودليل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار
في الحذف من الاول فيمتنع وقد بين انه جائز قلت التهيئة
عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معنى وقطعه عن
العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه ولا يخفى انه انما
يجري في الثاني دون الاول لفصله عن المعمول بالعامل الثاني
وح لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور لجواز حذف
الفضلة مع ان عاملها مهيأ للعمل فيها لان التهيئة بالمعنى
الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة قوله نحو ما قام وقعد
الا زيد الخ بل هو محمول كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب
على الحذف واعترض بانه يلزم حذف الفاعل واجيب بان
الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده
معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان قولك الا زيد فاعل

لهما

لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لا حدهما وضعفه غير
خفي واشار الى انه لا فرق في الاسم المرفوع الواقع بعد الا بين
الظاهر والضمير وهو كذلك وان توهم بعضهم من اقتصار
ابن الحاجب على الضمير الاختصاص وذهب بعضهم الى ان ذلك
من باب التنازع فان اراد ان ذلك على قول الفرا في رفع الفاعل
بالفعلين فممكن لكن القصد تمشيه على وجه يقول به البصريون ن
فانهم موافقون على ان التركيب مسموع قوله لانعكاس المعنى
وذلك لانه يجب ان يكون في احد العاملين ضمير لانهما يحتاجان ن
الى الفاعل وعند ذلك ينفي احد الفعلين عن المذكور بعدهما
والمقصود حصرهما فيه وعبارة ابن عقيل لو كان من التنازع
لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد
الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر انتهى ووجه المنع اخلاء لنوم
الملغى من الايجاب بقوله لان الفعل المنفي انما يصير موجبا بمقارنة
الا لمعموله لفظا او معنى وعلى تقدير التنازع لم تقارن الا معمول
الملغى لا لفظا ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفي قوله ولا نحو عزة
الخ هذا اولى من جعله في الاوضح المطابق كون السببي مرفوعا
لان الحق كما اشار اليه كلام الجامع وصرح به في الحواشي ان المدار
على الارتباط وعدمه لا فرق بين السببي المرفوع والمنصوب
والربط اما بالضمير او العطف بالفا فيجوز نحو زيد يقوم فيقعد
ابواه كما قاله الدماميني قال في الحواشي يجوز في السببي المرفوع
في نحو زيد قام عنده وقعد لاجله اخوه ويمتنع في السببي المنصوب
في زيد ضربت واكرمت اخاه انتهى والقول بعدم الارتباط في
البيت محل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف

الي الضمير العايد كما قال ابن مالك في قوله تعالي والذين يتوفون
منكم ويذرون ازواجا يتربصن والاصل يتربص ازواجهم ثم جي
بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان
النون لا تضاف وقد قالت العرب ر بر قايم ابواه لا قاعدان
فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا هنا واجاز بعضهم التنازع في
البيت علي قول البصريين بالارتباط في المعني لكن يتعين
اهمال ممطول كما قال ابن عصفور لان ارتباط الخبر بالمبتدا معني
خارج عن القياس وانما سمع في الثاني لا في الاول وقد اجاز نحو
مررت برجل عاقلة امه لبيبة ومنع مررت برجل لبيبة عاقلة
امه باضمار الام في لبيبة وهذا يرجع الي قولهم يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوايل وقيل المانع من التنازع في السببي المرفوع
كالبيت ان غريمها ان رفع بمعني يكون ممطوله قد جري علي
غير من هي له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول لزم ذلك
وعمل الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه واعترض بان هذا
لا يختص ايضا بالمرفوع فانظر التصريح ثم هذا لا يظهر
مانعا علي قول الكوفيين اذ الصفة علي غير من هي له وظهر المراد
جاز استتارها واذا لم يكن البيت من التنازع تعين كون غريمه
مبتدا اول وغريمها مبتدا ثان وممطول ومعني خبران او ممطول
خبر ومعني صفة له بناء علي ان المشتق يوصف وفيه مذهبان
وبناء علي ان الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها
وصححوه يوصف بعد العمل لا قبله او حال من ضميره لانه خفي
الاعراب فجاز كونه منصوبا لا حال من نفس ممطول خلافا
لمن غلط لان المبتدا لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل

في

في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن مسعود وغيره كونه تاكيدا او مما
يدل علي فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون تاكيدا قوله
لفساد المعني انظر المغني في بحث الاشيا التي تحتاج الي رابط وحواشيه
وقال العصام وما اجاب عنه الكوفيون بانا لا نسلم ان الواو للعطف
فلتكن واو الحال او واو الاعتراض سلمنا انه للعطف فليكن
للعطف علي مجموع الشرط والجزا ليس بشيء لا لما قيل ان الاحتمال
الراجح في الواو العطف والراجح هنا العطف علي الجزا والمرجوح
لا يصلح للاستدلال لانه اذا استلزم الراجح فساد المعني ترجح المرجوح
بل لانه لا فايدة في التقييد بهذه الحال والاخبار بعدم الطلب
وتوجيه عدم كونه من باب التنازع ان مفعول لم اطلب الملك
والمجد بقرينة قوله ولكنما اسعي لمجد موثل ولا يخفي انه وان
خرج بهذا التوجيه عن فساد المعني الا انه اشتمل علي فساد
اللفظ للفصل بالاجنبي بين معمول كفاني ونفسه الا ان يجوز
ذلك في الشعر ويقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغا دون
فساد المعني الا تري الي قول الفرزدق وما مثله في الناس الا مملكا
ابو امه حي ابوه يقاربه ونحن نقول الحق مع الكوفي ولا تناقض
لان المعني انه لو كان سعيي المشاهد لادني معيشة كفاني قليل
من المال ولم اطلبه لان القليل من المال يحصل لكل علي تقدير
القناعة بادني المعيشة من غير طلب لمصالحة جميع الاشراف
معي وانما سعيي في حقي ولكنما اسعي لمجد موثل فصار الناس
خصمائي واحتجت الي طلب قليل من المال فيرد استدلالهم بانه
اختيار غير الافصح علي الافصح من تسمية البليغ اذا ادي اليه
المقام واسناد عدم الكفاية الي صريح القليل اهم من اثبات طلب

القليل لنفسه لان الاول ينبي عن الشرف والثاني عن الزيادة
انتهى وفي كتاب عمارة الصناعة للدينوري ان معنى ولم اطلب
ولم اسعى وهو غير متعد فلذلك لم يحفل به ولم يعمل الا الاول
قال ولا ادري كيف خفي على الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا
البيت شاهد الجواز اعمال الاول انتهى اقول والعجب ان هذا
معنى ظاهر خفي على اصحابنا فتطفلوا ما تطفلوا قوله لزم اجتماع
الخ اي طلب القليل وعدمه ولو قال لزم من ذلك التناقض
كان اولى قوله لان لو الخ اي يدل على امتناع الجزا وانتفايه
لامتناع الشرط وانتفايه غالبا يعني ان الجزا منتف بسبب
انتفا الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن
الحاجب ورد اعتراضه السعد في شرح التلخيص قوله فيلزم
كون المثبت الخ اي في الواقع اذا كان صادقا والمقصود ان
هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب قوله وامتناع النفي
اثبات اي نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه
فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور
الاثبات لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قوله وهما واحد
في المعنى لان السعي هو الطلب والادنى هو طلب القليل فلا يمكن
تحقق طلب القليل بدون السعي قوله في كلام واحد كان
ينبغي ان يزيد في وقت واحد وتقدم في كلام العصام دفع
المنافاة باب المنصوبات قوله في ذكر المنصوبات
جعل الذكر ظرفا لانه اعم من الباب الذي هو العبارات المخصوصة
الصادرة من المص لحصوله بغير تلك العبارات ايضا والاعم
كانه ظرف ويجوز ان يكون في للتعليل والتقدير باب معقود
لذكر

لذكر المنصوبات قوله المفعول منصوب ابهم ناصبه ليجري على كل الاقوال
والصحيح انه الفعل او شبهه ولذا اقتصر عليه الش فيما ياتي لا الفاعل
ولا مجموع الفعل والفاعل ولا معنى المفعولية قوله لا يكون الا واحدا
اي لا يكون للفعل الواحد الا فاعل واحد واما قتلتقها رجل رجل
ثم اتى الا سيمين فيه في معنى اسم واحد اي تلقفها الناس قوله
بخلاف المفعول اي فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل قوله
والرفع اثقل لانه بالضمة التي هي اثقل الحركات وبالواو التي هي
اثقل الحروف واما الالف فليس رفعا اصليا بل نصب اصلح على
ان غلبة الثقل تكفي قوله والفتح اخف لو قال والنصب اخف
لان علامته فتحة وهي اخف الحركات كان اولى قوله وخفة الفتح
لو قال وخفة الفتحة كان اولى قوله وهو خمسة الضمير راجع الى
المفعول المراد به الجنس فلذا اخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع
عن المفرد لان المقصود التقسيم فهو نظير الكلمة اسم وفعل
وحرف فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تصحح الاخبار والا
لجاز الرجل ثلاثة والرجل قايمون ووجه الدفع ان عدم الصحة
هنا لعدم ارادة التقسيم الا ترى الى صحة الرجل ثلاثة عربي
ورومي وهندي لارادته فتدبر قوله على المشهور مقابله
ذكره المص في الشرح قوله المفعول به قال عصام ولا ضمير
في المفعول به وضميره الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه
ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل اي
الذي فعل فعل بسببه او فيه او لاجله او معه فعليه ان
الواجب صح المفعول به او فيه او له او معه لان مسنده صفة
جارية على غير من هي له ويتجه على كون الضماير المجرورة الى اللام

ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع
انه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا بلا ضعف ولو نكر فالتحقيق
انه راجع الى موصوف محذوف اي شي مفعول به واللام ليس
موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال
السيد الصفوي ان امثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضي
الضمير مرجعا والبا في به اما للسببية فيتعلق بالفعل
او للصلة فتتعلق بما تضمنه من معنى الفعل قوله وهو ما
وقع عليه الخ اي اسمه اذ زيد مثلا لا يقع عليه ذلك وليس
مفعولا به لان ابحاث النحاة لا تتعلق لها بالاعيان الخارجية
بل بالالفاظ من حيث الاعراب والبناء وقيل لا حاجة الى
تقدير الاسم لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية
على دوالها ولا يرد ان اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا
به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلولاته المطابقية
بل التضمنية لان المتضمن لمعنى الاستفهام مثلا دال على
المعنى الاسمي مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام طارية
ولذا عد اسما والمراد ايضا ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه
لكنه اخص للعلم بالمقصود فخرج المبتدا في نحو زيد ضربته
لانه لم يذكر ليدل على ما وقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على انه
المسند اليه وانما اتفق انه وضميره في المعقول واحد فتوهم
انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المفعول لم يقصد
به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به في الاصطلاح
اللقب على نوع مخصوص فلا يرد ان المشتق منه اخفى من المشتق
لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف يجعل الاخفى معرفا

[illegible] واللام ليس موصولا

[illegible] ووقع عليه ذلك وليس مفعولا

للاظهر

للاظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل
حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لا يعتبر اسناده الى فاعله وهذا انما يحتاج اليه لو لم يكن
مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار وقولهم
المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل
على تسميتهم مفعولا به او فيه ودخل درهما في اعطي زيد درهما
لانه يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد
الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكر
ظهر فايدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحي
ويلزم خروج شبه الفعل والمسامحة في اسناد الوقوع قوله
وذلك اشارة الى ان قوله كضربت زيدا خبر مبتدا محذوف قوله
زيدا مفعول به اشارة الى ان في العبارة مسامحة والمراد كزيد
من ضربت زيدا قوله من غير واسطة خرج به ما تعلق به بواسطة
حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا
بها لكن بواسطة ويسمى بالظرف اراد الاعم قوله بحيث لا
يعقل الخ اورد عليه ان كل واحد من المشخصات مثل زيد
وعمرو لا يتوقف عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا
يكون مفعولا به في مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما
واجيب بان توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه
فان قيل تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم ان يكون الزمان
مفعولا به بل الفاعل لانهما كذلك اجيب بان المراد الفعل
الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان وما بينه الفعل

[illegible] او واسطة

والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل قياما واسنادا والتعلق
مخصوص بالفضلات كما قاله السيد في حواشي الرضي على ان المفسر
بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج
الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله السيد لدفع دخول عمرو في اشترك زيد
وعمرو فما نقض الرضي به التعريف واشار الصفوي لدفعه
ونحوه بجعل ما عبارة عن منصوب قوله لخروج نحو ما ضربت
زيدا الخ اذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول وكذلك يسقط
بذلك ما يتوهم من خروج نحو عبد الله وشافهت زيدا واجر
ضربا وضرب زيد عمرا مع كذبه واجاب العصام عن صورة
النفي والكذب بان المراد بوقوع الفعل عليه عبارة والعبارة
دلت على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالته لم يفد
دخول حرف النفي نفي الوقوع لكن يبقى في تناول التعريف
للمفعول الاول في باب علم والثاني في باب اعلم نظر اذ العلم
والاعلام انما يقعان على غيرهما فليتامل قوله اذ المفعول المطلق
نفس فعل الفاعل اي اذ مدلول المفعول المطلق نفس
فعل الفاعل وهذا مبني على المسامحة لان المفعول
المطلق هو الحاصل بالمصدر اي الاثر لا المصدر الذي هو التاثير
ولتقاربهما لم يفرق اهل اللغة بينهما ثم المراد انه نفس
الفاعل بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في
اطلاقاتهم فلا يرد مصادر الفعل المنفي نحو ما ضربت ضربا
ولا نحو ضربت ضربا كاذبا ولا نحو مات موتا وجسم جسامة
لان ما ذكر ليس فعلا لفاعل الفعل المذكور واجيب عن
هذا ايضا بان الكلام مبني على التسامح واعتبار الحقيقة
والحكم

والحكم ولا يرد نحو ضربته سوطا لانه ليس بمفعول مطلق حقيقة 308
بل مجازا واما نحو كرهت كراهتي ففيه كلام من الجامي قوله اما فعل
اي متعد تام فلا ينصبه اللازم ولا الناقص قوله او وصف يستثنى
منه الصفة المشبهة فانها لا تنصبه وكذا اسم التفضيل لانه
ملحق بافعال الغريزة قوله وسمع رفعه ونصب الفاعل مرادا
بتعلقه به في الفاعل قوله ورفعهما قال في المغني كقوله ان من
صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم قوله ونصبهما
قال في المغني كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من
نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله
هما خطتا اما اسار ومنة فيمن رواه برفع اسار ومنة قوله
والضمير المجرور الخ تقدم ما فيه قوله للعلم به اي لقرينة مقالية
كما مثل لان القرينة فيه سؤال السائل قوله اما جوازا اي جائزا
او ذا جواز قوله قال والواجب اي انزل نحو قوله او على الاختصاص
الخ كل من هذه له باب يتكفل بيانه فليطلب من المطولات
والتعرض له غير لائق بالمقام قوله او على النداء اي او ما نصب
على تقدير فعل النداء او لاجل النداء وهو بكسر النون وضمها لان
ما جاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه وضمها والهمزة
في اخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم اذا جلست معهم في
النادي وهو مجلسهم الذي يتنادون فيه بعضهم بعضا قوله
ومنه الاسم المنادى اي ومن المفعول به الذي عامله محذوف
وجوبا الاسم المنادى عند س لان الناصب عنده الفعل
واجاز المبرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما نحن فيه قوله وهو
المطلوب اقباله اي المسئول اجابته بذكر الملزوم وارادة اللازم

الشاهد هو قوله من صاد عقعقان

فلا يرد نحو يا الله واما نحو يا جبال ويا ارض فمن باب الاستعارة
بالكناية وندائها تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائي وذلك
انه لما شبه الجبل بالحيوان المميز في الانقياد للامر اثبت له طلب
الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب الاقبال الحقيقي في
الادعائي قيل ولا يجوز ان يكون منه يا الله وفيه انه يستلزم تشبيه
الله تعالى اولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل
التخييل ويمكن الجواب بان الممنوع هو التصريح بالتشبيه لانه يوهم
اثبات المثال المنتفي بالعقل والنص والا فاشتراك القديم
والحادث في ماهية الوجود والحياة والعلم والقدرة الى غير ذلك من
الصفات امر لا مرد له فيمكن بناء الاستعارة على هذا الاشتراك
وان وجب التنزيه عن التصريح بالتشبيه واستعمال اداته ولا يخرج
عن التعريف نحو يا زيد لا تقبل فانه منهي عن الاقبال لا مطلوبه
ونحو قول احد المتعاتبين لصاحبه يا فلان لان الاول مطلوب
الاقبال لسماع النهي ومنهي عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت
الجهتان ولانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤول الاجابة
وعن الثاني بانه من باب الاستعارة او لان المقصود بطلب
الاقبال اما حدوثا او بقاء قوله لحرف متعلق بالمطلوب اي
بواسطة حرف من حروف النداء قوله نائب مناب ادعو صفة
حرف وقوله مناب ظرف نائب وانما حذف في فيه مع انه ليس
من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ مكان لكونه ذا ميم
فيه معنى الاستقرار اي بواسطة حرف قائم مقام ادعو في
شغل محله لا في العمل والا لم يكن المنادي محذوف الفعل
لقيام قرينة قوله اصله ادعو زيدا المتبادر منه ان ادعو مقدر

قبل

فصـ
اشتراك القديم والحادث

قبل المنادي كما هو الاصل في العامل وهو خلاف ما نقل عن شيخ
ان الاصل يا اياك اعني وكانه راعى ان المنادي مقصود الاختصاص
من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص وتقدير ادعو
انسب بمقام النداء وانسب منه تقدير انادي وتقدير الفعل ح
يستلزم كون الجملة خبرية لجواز ان يقصد به الانشاء الا ان الاولى
تقديره بلفظ الماضي لان الاغلب في الافعال الانشائية
مجيئها بلفظ الماضي فاندفع ان دعوى حذف الفعل
وانابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كما علمنا
وهو خلاف المقصود منها وقال بعضهم يا زيد اصله ادعوك
فاقيم المظهر مقام المضمر وحرف النداء موضع ادعو وقولنا
ادعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا ما قام مقامه
وهو يا زيد فاندفع ان ادعوك نداء يحتمل الحكاية مع الغير
فلا يصح انابة يا زيد عنه لانه لا يحتملها واورد على كون الاصل
ذلك انه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجها للمنادي واجيب
بان المراد بالغائب البعيد منك السامع نداءك فهو حاضر
قوله لفظا او تقديرا دفع لما توهم النيابة من وجوب ذكر الحرف
مع انه يحذف اذا كان يا خاصة كما في المغني والتصريح الا في
ثمانية مسائل ذكرها في الاوضح وفي جواز حذف حرف النداء مع
كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان
له نائب كما في مررت بزيد راكبا والقرينة هنا ثابتة قوله وليدل
على الانشاء اي نصا قوله وهو ما يظهر فيه النصب يرد عليه
المستغاث اذا جر باللام والمضاف الى ياء المتكلم اذا كان مقصورا
او صحيح الاخر ويرد ذلك على طرد تعريف المبني قوله وهو خلافه

اي ملتبس لمخالفته للمعرب فهو الذي لم يظهر فيه النصب قوله
لفظا مراده به ما قابل المحلي فيدخل فيه النصب تقديرا نحو
يا فتاي ويا غلامي لكن يرد نحو يا يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون
ويا قتيلا ما ينفعني ويا عزما يفرني وقد يقال كلامه مبني
على الاعم الاغلب قوله كيا عبد الله التمثيل به للمضاف ظاهر
ان لم يكن علما وان كان علما ففيه مسامحة لان العلم مجموع
المضاف والمضاف اليه قوله لاستلزامه اجتماع النقيضين
لو عبر بالتناقض لكان اولى لان دعوى الاستلزام قد يمنع
لان دلالة الالفاظ وضعية لا يلزم من وجودها وجود
المدلول والاولى التعليل بانه يلزم منه نداء شئ ليس
بمخاطب لان الكاف للخطاب والغلام غير الذي له الكاف وانما جاز
في الندبة لان المندوب ليس منادى حقيقة واما قول
بعضهم لم يجمع بينهما لان احدهما يغني عن الاخر فمحل نظر
قوله او لانه يشبهه وجه الشبه ان الاول عامل في الثاني وانه
متخصص بما بعده ويفتقر اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة
الى المضاف اليه ولا فرق في الشبيه بين ان يكون علما او نكرة
مقصودة او غير مقصودة لان النصب انما هو للمشابهة
وهي في الجميع ويظهر الفرق بالنعت فاذا سميت رجلا
بطالعا جبلا او واجهت رجلا يطلع الجبل بذلك كان نعتها
معرفة والا كان نكرة قوله اما بعمل اي فيما بعده فلو قلت يا
ذاهب بنيت على الضم ولا نظر الى الضمير المستكن فيه ولو قلت
يا ذاهب وزيد فان عطفت زيدا على ذاهب بنيته ايضا على الضم
او على الضمير المستتر في ذاهب نصبت ذاهبا لعمله في زيد بواسطة

الحرف

الحرف ولهذا وجب نصب مشتركا من قولك يا مشتركا وزيد عطفا على
الضمير لعدم استغنائه بواحد قوله قبل النداء انما قيد بذلك
اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة
مستقلا له نحو يا رجل وامراة والحاصل انه اذا وجد العطف قبل
النداء كان الثاني من تمام الاول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك
لانه منفصل عنه قوله فيمن سميته بذلك ظاهره انه لا بد
من كونه علما وبذلك يصرح قوله من العلم وعبارة بعضهم
بان يكون المعطوف عليه اسما لشئ واحد سواء كان علما او لم يكن
علما لان المجموع اسم لعدد معين كان تجعله فهو كخمسة عشر الا انه
لم يركب وانظر الاوضح وشرحه في الكلام على هذا النوع قوله اما
في فاعل لو جعل بمرفوعه شمل النائب نحو يا محمودا فعله قوله ويا
طالعا جبلا فيه انه لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح
عمله وان اعتبر كان مفردا معرفة ووجب تعريف الطالع وقال
المولى عبد الغفور وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه
موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر
لكن يبقى شئ وهو ان طالعا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف
بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة الا ان يقال ان الوصف
وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد تعريفه انتهى وقال
الهندي تقدير الموصوف يدرجه في باب يا رجلا صالحا فهو
مما يمتنع تعريفه خلافا للكسائي وقولنا يا طالعا جبلا معرفة
بدليل تعريف صفته في نحو يا طالعا جبلا الظريف واجاب
الهندي بان تقدير الموصوف لا يدرجه في باب يا رجلا صالحا
لان المنادى فيه هو الموصوف دون صفته بخلافه يا طالعا

جبلا اذ المنادي فيه الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان
امتناع قصد التعريف في الموصوف لمانع لا يستلزم امتناعه في
الصفة بعدما اقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانمحى
فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف غير معتبر عند
الجمهور ذكره الرضي وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم لما لم
يصح الاكتفا بالموصوف المقدر لا يصح قول الهندي في الارشاد اصله
يا ايها الطالع جبلا حذف اللام اكتفا بيا فاستغني عن ايها كما قالوا
ان اصل يا رجل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا التقدير الا ان
تكون صورة اخرى للندا قوله او مجرور محل المنادي في المجرور
النصب محله قوله ومن المشبه به الخ هو منه عند المص لان
بزيد في موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه
والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وعند الرضي لانه جعل
الاتصال اما بعمل او عطف قبل الندا او نعت لانه لدلالته
على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من
الملحق بالشبيه بالمضاف لانه عبر عن المضاف وشبهه بقوله لا
عامل له فيما بعده ولا مكمل الندا بعطف انتهى فاقتضى
خروج النعت واقتضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبيه
بالمضاف وقضية ذلك تعذر الضم في اخره وذكر الرضي في بحث
نداء المعرف باللام ان الموصول شبيه بالمضاف وكلام ابن الحاجب
في الايضاح يدل عليه تنبيه يشترط في النعت ان يكون
جملة او ظرفا نحو الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ
لو كان النعت مفردا جاز جعل المنادي مفردا معرفة مع جعل
النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان

جملة

جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادي مفردا معرفة والجملة
والظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة
وفي جعلها صلة للذي يفوت الاختصار الذي هو المطلوب في الندا
الا ترى الى ترخيم المنادي في السعة وحذف صيغة الندا فكانهم
مضطرون الى جعل المنعوت بالجملة او الظرف عند قصد التعريف
مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف
فلا يقال لا ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان
يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد الندا كذا في الحواشي
الغفورية وفرق بعضهم بان الموصوف بالجملة او الظرف لا بد
وان يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادي والا لزم وصف
المعرفة بالجملة او الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو
جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم ذلك لان اسم
لا لا يكون الا نكرة لكن في التسهيل وتجويز نصب ما وصف
من معرف بقصد واقبال وهو شامل للوصف بالمفرد وفي شرحه
للدماميني والمسئلة مشكلة لانه قد تقرر ان الجملة لا توصف
بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس
مفيدا بذلك بل يجوز في مثل يا رجلا عالما ان يعتقد في رجل
انه معرف بالقصد والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة
وغاية ما يتحمل انه وصف بها قبل الندا ثم جاء الندا داخلا على
الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادي فقط ثم وصف
بعد ذلك انتهى وينبغي ان يجوز تعريف الوصف فيقول يا
رجلا الظريف افعل كما في الشبيه بالمضاف اذا اريد به معين
وبذلك صرح الرضي ونصه وكان القياس في الموصوف بالجملة

او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس واذا اراد الجزولي
لكن كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه كان
موصوفا بتلك الصفات النكرة قبل الندا فيقول يا حليما لا يعجل
غفار الذنوب انتهى قوله ولا نكرة لم تقصد الصواب حذفه لانه
ليس معتبرا في معنى المفرد في باب الندا وايضا فاخذه في
تعريف المفرد يوجب الاستغنا عن قول المص المعرفة قوله سواء
كان معرفة قبل الندا هو العلم نحو يا زيد فان قيل العلم اذا اريد
اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود من
الاضافة الا تعريف المضاف او تخصيصه فلو اضيف مع بقاء
تعريفه كانت الاضافة لغوا لعدم فائدتها وليس المقصود
من الندا التعريف بل طلب الاصغا لا لقا الكلام فلا حاجة
الى تنكير المنادى المعرفة قوله ام بعده وهو النكرة المقصودة
قوله لفظا انما قال ذلك لقول المص على ما يرفع به لانه لا يتناول
المبني وكان ينبغي ان يزيد او تقديرا ويستثني من كلامه
المستغاث الذي في اوله اللام او في اخره الالف قوله على ما
يرفع به اي قبل الندا حالة الاعراب والمراد على ما يرفع به
لو لم ينادى فيدخل ما لا استعمال له الا في الندا ويرفع مسند
الى الجار والمجرور اعني به فلا ضمير فيه والمعنى على ما يقع
الرفع به او الى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى لان المنادى
لا يرفع حال وبعده ان الضمير في بني عائد على المنادى
فيلزم استتار الضمير وهو قبيح قوله لمشابهته كاف الخطاب
اي وكاف الخطاب مشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظا
ومعنى في اياك فظانهما متماثلان فلا يلزم الاستعارة من

المستغيث

المستغيث وهو ممنوع لكن في ذلك تطويل بلا طائل فلذا اجمل
السيد في شرح الكافية العلة مشابهته لكاف ذلك في الخطاب
والافراد بلا واسطة قوله من حيث الافراد خرج المضاف وبطلت
دعوى انه انما اعرب مع وجود الشبه بالكاف لان الاضافة تمنع
البنا لانها تعاقب التنوين المنافية للبنا لكنه لا ترفعه فلا يرد
الظروف المبنية الملازمة للاضافة وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل قوله اذ لو بني على الكسر
الاسباني ان المنادى المضاف يجوز فيه الضم عند حذف يائه
فكيف تحصل الفرق واجاب بانه قليل وانما يفعل فيما يكثر
ان لا ينادى الا مضافا قوله اولى من قول بعضهم الا انما
لم يحكم بفساده لاحتمال ان اقتصاره على الضم لانه الاصل
او من باب الاكتفا قوله والمبني على الالف الخ ان قيل العلم
اذا ثني او جمع لزم فيه اللام فكيف صح يا زيدان ويا زيدون
قيل صح لقيام يا مقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل
مع اللام هنا لزم اجتماع اداتي تعريف قوله ان كان صحيح
الاخر اي حقيقة او حكما فلا يرد دلو وظبي مما هو معتل
الاخر ونظهر فيه الضمة قوله يا قاضي بحذف التنوين لحذف
اليا او اثبات اليا اذ الموجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد
الى انه اليا تحذف لان الندا دخل على اسم منون محذوف
اليا فبقي حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها قوله ويا برق نحره فقضيته
ان المحكي مبني وبه صرح الشيخ خالد [illegible] صرح السيد في موضعين
من حاشية المتوسط بان اعرابه تقديري قوله جاز ان ينون
الخروجه الضم استصحاب الاصل والنصب انه لما نون اشبه المضاف

المحكي مبني او معرب مقدر اعرابه

وظاهر كلامه جواز الامرين ولو فيما منه مقدر ويفرق بين
هذا وما يأتي بان القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع
التقدير ولا كذلك هنا قوله موصوفا بابن اي بمجردا عن اليا
او ملحوقا بها اعني ابنة ولم يقيد العلم الموصوف بالافراد وقيده
في الاوضح به والكلام على هذه المسئلة مبسوط فيه فلا نطيل به
فصل قوله الصحيح الاخر اي حقيقة او حكما فيدخل
نحو ظبي ودلو وقيد الصحيح الاخر يخرج نحو يا مسلمي قال العصام
واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط
اليا لدلالة يا الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد
المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان للحذف اكتفا بالكسرة
او ما في حكمها واما اذا كان اكتفا بالشهرة كما في لغة الضم ومنها
القراة الشاذة في رب احكم بضم اليا فينبغي ان يجوز بافتاي
اذا اشتهر اضافته الى يا المتكلم ولا يخفى عليك انه كما ان الاكتفا
بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف انتهى
وفيه نظر في الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة اثبات يائه
ساكنة قوله لدى مفتوحة او ذات فتح فالتا وبلان تجريان في
قولي واسكانا قوله افصحها حذف اليا لانها اكثرها استعمالا
قوله ثم قلبها الفا وذلك لقلب الكسرة فتحة وقلب اليا الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة
عن اسم وينبغي ان يحكم بانها مضافة اليه وانها في محل جر
بل قد يدعي ان هذه الالف يا المتكلم وانها في محل جر بل قد
يدعي ان هذه الالف يا المتكلم غاية الامر انها تغيرت صفتها
وينبغي ان يكون نصب يا غلاما فتحة مقدرة والفتحة

الظاهرة

الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن يا المتكلم قوله ثم ضم الاسم الخ بطر
في توجيه ذلك انه حذف كل من الكسرة واليا ثم عومل معاملة
الاسم المفرد المعين فبني على الضم قال ابو حيان ان حكمه في
الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء
انتهى وقياس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدرا
كما في سائر المضافات للياء والوجه وفاقا للمرادي ان معرب
بالاضافة لا بالقصد والا لم يكن لغة في المضاف وحينئذ فنصبه
مقدر ويجوز في تابعه الوجهان ودعوى ان الاتباع جرى على
حكم العارض لا دليل عليها قوله وانما يفعل ذلك اي الضم
او هو وحذف الالف احترازا عن قولك يا عدوي فلا تضم و
تحذف الف قوله مشروط بها الاضافة فيه للتخصيص الخ وبانه
لا يكون في اخره يا مشددة كبني فليس فيه الا الكسر على التزام
حذف يا المتكلم فرارا من توالي اليات مع ان الثالثة كانت تحتاج حذفها
قبل وجود التثقيف وليس بعد اختيار الشي الا لزومه والفتح
على وجهين احدهما ان تكون يا المتكلم ابدلت الفا ثم التزم حذفها
لانها بدل مستثقل الثانية ان ثانية يا اي بني حذفت ثم ادغمت
اولاها في يا المتكلم ففتحت لان اصلها الفتح كما في يدي ونحوه
قاله ابن مالك في شرح الكافية وعلى القول بان اصلها السكون
توجه الفتح بانه لدفع التقاء الساكنين والفتح اخف قوله
فليس فيه الا لغتان ينبغي ان يستثنى منه المثنى والجمع
على حده نحو يا ضاربي فليس فيهما الا اثبات اليا مفتوحة وانظر
ما تقدم عن العصام قوله المنادى المعتل يستثنى منه نحو ظبي
ودلو فانه حكمه حكم الصحيح ونحو بني واما الاخ المحذوف لامه فلا

فيها

ترد هذا فالمصنف قوله لئلا يلتقي ساكنان وتسكين ورش محياي من
اجراء الوصل مجرى الوقف قوله لثقلها على الياء اي الساكن ما قبلها
قوله يا ابت ويا امت قال صاحب الكشاف فان قلت كيف جاز الحاق
تاء التانيث بالمذكر قلت كما جاز حمامة ذكر وشاة ذكر فان قيل
كيف جاز تعويض تاء التانيث من ياء الاضافة قلنا لان
التانيث والاضافة متناسبان في ان كلا منهما زيادة مضمومة
الى الاسم في اخره انتهى واعلم ان كلا من يا ابت ويا امة منصوب
لانه معرب فانه من اقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل
الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل الياء لاستدعائها
فتح ما قبلها لا على التاء لانها في موضع الياء التي يستحقها اعراب
المضاف اليها قوله يا ابن ام ويا ابن عم قال الهندي لقائل ان
يقول الالف عوض عن الياء فحذف الالف يستلزم حذف العوض
والمعوض وذلك غير صحيح انتهى ومثله في الهمع عن ابي
حيان لكن قال الدماميني لا نسلم ان العوضية تنافي الحذف
بدليل واقام الصلاة واجاب اجابا انتهى وفيه ان الالف
هنا بدل عن الياء فهي بمنزلتها وفرق بين العوض والبدل
قوله او يا ابنة ام او يا ابنة عم خرج لفظ بنت لكن قال الجامي
انهم يقولون بنت ام وبنت عم على الاوجه الاربعة قوله لكنهما
في غير النداء اي من ثبوت الياء لا غير وهي اما ساكنة او متحركة
قوله والحاق الالف الخ كان الظاهر ان يقول فالحاق الياء
او الالف ليعم الياء لانها الاصل ومن ثم قدم الشارح رحمه الله
تعليل الحاق الياء لكنه راعى في التمثيل كلام المصنف قوله وسهل
ذلك الشعر مثله في الاوضح وظاهر كلام الرضي عدم اختصاص

ذلك بالشعر ويؤيده انه قرئ يا ابتي اني اخاف وفي المرادي واجاز
كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة الجحدري
يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض فصل وتاكيده
اي المعنوي واطلقه اعتمادا على اشتهار امر اللفظي فقد علم
ان حكمه حكم الاول حتى لانه هو الا ترى انك تقول يا زيد زيد
العملان فياتي به على هذه الصفة فكذلك هنا قوله المقرون
بال اي الممتنع دخول يا عليه احترازا عن لفظ الله قوله على
لفظه والمراد به ما قابل النداء النحوي يا سيبويه العالم ولا حاجة
لما اطال بعضهم به قوله تنبيها على انه منادى ثان ان قلت
ينبغي ان يختار الرفع اذا كان المتبوع مبنيا على الضم
تعين هذا الوجه اجيب بان المراد التنبيه على الاستقلال مع
رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع
مضموما وينبغي حال رفع التابع اذ لا يكون محله نصبا لانه
ليس مفعولا به بل تابع له قوله لكن عبارته تقتضي ان
الصور ثمانية حاصلة من ضرب الاقسام الاربعة التي احتمل
البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما المتن وما
اقتضاه كلامه مشكل لان التاكيد المعنوي لا يتاتى فيه ان يكون
مضافا مقرونا بال وكذا عطف البيان واما عطف النسق فيتصور
فيه ان يكون مضافا وان كان مقرونا بال نحو يا زيد والضارب
الرجل فيكون الصور التي يجوز فيها الامران ستة لا خمسة قوله وانما
الحق المضاف الخ مثله عند الرضي الشبيه بالمضاف فان قلت كيف
يجوز رفع المضاف المقرون بال وقد اوجبوا نصب المنادى المضاف
مطلقا قلت انما تعين النصب في المنادى لانه اعراب المفعول

به ولا يوجب من اعراب اخر او بنا وانما جوزوا الرفع في التابع لامكان
التبعية ومنع المتبوع المشبه للرفع فتامل ولعله مراد الحفيد
بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادي المضاف ايجاب نصب
النعت المضاف لمفرد واجاب الشهاب القاسمي في حواشي
الاشموني بما لا يخلو عن نظر فانظره قوله منصوب لا غير لانه
اذا وقع منادي نصب فنصبه اذا وقع تابعا اولى لان حرف
الندا لا يباشره ويرد عليه تابع المستغاث المجرور باللام فانه
لا يجوز في تابعه الا الجر تنبيه تابع نعت المنادي محمول على
اللفظ كما في التسهيل فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمرو
فان قدرت الثاني نعتا للمنادي نصب لا غير او نعتا للنعت
المنادي لفظه كما يلفظ بالنعت قوله كلهم او كلكم لانه اذا جيء
مع تابع المنادي بضمير جاز في ان ياتي بلفظ الغيبة
باعتبار الاصل وبلفظ الخطاب نظرا لان المنادي مخاطب في
المعنى وانما لم يجز ان يقول المسمي بزيد يا زيد ضربت لانه ليس
فيه دليل التكلم وهنا وجد دليل الخطاب وهو يا قوله وانما لم
يجز رفعه اجاز الكسائي والفرا وابن الانباري الرفع في يا زيد
صاحبنا وهو محمول عند الجمهور على القطع لكن جزم الشيخ
زكريا في حاشيته ابن الناظم في باب التاكيد بمنع قطعه قوله يحي
لانه المقصود بالندا لا يرد عليه ان الصفة لا تكون مقصودة
لان معنى كونها غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى
متبوعها لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل وان لم يقصد
بالنسبة بحيث انه لم يكون المنادي اذ لو كان كذلك لوجب ان
تكون يا داخلة فيه لكنه مقصود في الاصل والحقيقة وهذا

بمنزلة

بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادي ومع
ذلك لا ينبغي ان يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس
مفعولا به بل تابع له نكن في كلام النجم سعيد ما يوخذ منه انه
في محل نصب ومع ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه وبين فاعل
المصدر واسم ان حيث يصح الاتباع على المحل فيهما فليراجع قوله
الا ما فيه ال اي الجنسية لا الطارية على الاسم كالصعق ولا التي
اجريها نعتها العلمية كالزيدان وقد نبه على هذا في التسهيل
بقوله ويوصف بمصحوبها الجنسي واراد بالجنسي ما يقابل
العلم لا ما يقابل الوضعي لجواز يا ايها النبي واما قول المرادي
ان ال صارت بعد اي للحضور فمراده ان ما فيه ال لما وقع
صفة لاي المفيد لحضور معناه لكونه مقصودا كان معناه
حاضرا لا ان المراد انها للعهد قوله او باسم اشارة الخ لم يقيده
بما اذا وصف بذي الالف واللام تبعا للتسهيل ولما في شرحه
من عدم التزام ذلك لقوله ايها ذا الخ كما اراد كما قوله وسبب
ذلك ان البدل الخ يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل
فيه هو العامل في المبدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع انه
وافق على هذا الحكم ولكون البدل كالمستقل لا يصح الا اذا صح
مباشرة حرف الندا له وحذفه منه فلا يقال يا صاحبنا الرجل
لان الرجل لا يباشر حرف الندا ولا يا صاحبنا هذا لان اسم
الاشارة لا يحذف منه حرف الندا قوله لانه لو كان بال الى اخره
قضيته تعين الضم فيما يجوز فيه الجمع بينه يا وال نحو يا الرسول
يا الله يا اللهم وهو محتمل ويحتمل الاخذ باطلاقهم وحمل التعليل
على امتناع التقدير على انه باعتبار ما من شانه قوله ولكن في

تكرير لفظ المنادى المبني على الضم مضافا الظاهر ان تكرير بمعنى
مكرر اي مكرر لفظ المنادى اي اللفظ الذي كرر به لفظ المنادى
المبني على الضم اي صورة فلا ينافي قوله مضافا وقد يقال المراد
المبني على الضم في الجملة ومضافا في الجملة ووصف الشيء بصفتين
متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا يجيء حالين متنافيين
ولكن انه يحتمل قوله مضافا لا من المنادى بدون صفته والمراد انه
مضاف في الجملة فلا يرد عليه ان من جملة الوجوه الاتية ضم الاول
على انه مفرد فلا اضافة حينئذ واحترز بالمبني من نحو يا تيم عدي تيم عدي
بتكرير المضاف اليه وهو توكيد وبقوله مضافا منه نحو يا زيد
زيد فلك في الثاني الضم على انه منادى ثان ولم يجز ابن مالك
غيره ورد تجويز الاكثرين البدلية بانه لا يتحد لفظ البدل والمبدل
منه الا ومع الثاني زيادة بيان ليست مع الاول او توكيد
لفظي والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل واعترض
البيان بان الشيء لا يبين نفسه قوله فتحهما لم يقل نصبهما
مع كونهما معربين ليكون الكلام جاريا على كل الاقوال قوله
وهو مقحم اي الثاني زائد قال في التسهيل الخ وهذا مبني على جواز
اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين
وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته انتهى
قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف الا في هذه
المسئلة خاصة وظاهر كلام التسهيل الخ ان الاسم غير مضاف مطلقا
وان المراد بزيادته الزيادة المرادة في زيادة الحروف كالبا ومن في
النفي ففتحته حينئذ غير اعراب اذ هي حينئذ غير مطلوبة لعامل وانما
حرك بها لانه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه

ولا ينافي ذلك قولهم في بيان هذا الوجه والاصل يا تيم عدي تيمه او يا
تيم عدي تيم عدي لجواز ان يكون المراد انه ترك هذا الاصل لكنه حينئذ
السر بانه نصب الثاني توكيدا ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتاكيد
اللفظي وقال الدماميني ان التاكيد اللفظي تابع ولا يغير ما قبله
وما بعده عما كان عليه انتهى ولا يصح ان يعرب حال اقحامه بدلا
او عطف بيان كما في صورة الرفع لانه انما يبدل من الاسم بعد
كماله والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الرفع فانه
غير مضاف قوله او باضمار يا فيكون على هذا انه استئناف وهو
نداء مضاف والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ان هذا
يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل ان
البدل على تقدير تكرار العامل لانه كالتقدير المعنوي قوله وهو
ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد لكنه يقول
به وقد يقال ان العاملين لما اتحدا معنى وعملا نزلا منزلة العامل
الواحد قوله على ما سبق اي على انه عطف بيان على المحل او بدل
او باضمار يا او اعني قال ابن مالك او توكيد لفظي واعترضه
ابو حيان والمص بما اجيب عنه فصل في الترخيم
قوله حذف بعض الكلمة الخ المراد ما يشمل البعض تنزيلا
فيشمل التعريف حذف الكلمة الذي بمنزلة البعض كجزء المركب
المزجي وتاء التانيث واما الجواب بانه يلزم من حذف الكلمة
حذف بعضها ففيه انه لا يدل على انه مسمى الترخيم حذف
بعض الكلمة وغيره والبعض شامل للاخر وغيره اذ لا
يخفى ان هذا تعريف للترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف في
ترخيم التصغير غير الاخر والمراد بكونه على الوجه المخصوص ان يكون

اعتباطا جوازا فيمتنع الحذف في باب عصا وقاضي لان الحذف لعلة
وكذا الجواب اصله ابو فحذفت الواو لانها لو بقيت ساكنة لفات الامر
المطلوب من الاعراب ولو تحركت لحصل الثقل فحذفها لعلة تصريفية
والترخيم ايضا حذف لام يد ودم لانه واجب لكن يرد نحو دد فانه
منقوص من الددن وهو اللهو واللعب واستعمال كل من اللفظين
جائز فقد ثبت ان بعض الكلمات حذف اخرها اعتباطا جوازا
مع انه ليس ترخيما قوله المعرفة المراد بها في المؤنث بالتا المعين
ليشمل النكرة المقصودة نحو يا سارها جاري لمعين وفي غيره
العلم قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ لما ذكر في المطولات واشار
الشارح الى ورود ذلك على اطلاق المصنف قوله ولا المضاف اي حقيقة
او حكما فيدخل فيه الشبيه بالمضاف قوله ولا المحكي المراد به
المركب الاسنادي واحترز به عن المزجي وبعضهم يقول السماع
مفقود من العرب في ترخيم المركب المزجي وانما اجازه قياسا
على ما فيه تا التانيث لان الجزء الثاني يشبه تا التانيث من وجوه
فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما ان تاء
التانيث كذلك قوله حذف اخره اي المنادى وذلك مستقيم
على كلام الشارح كما لا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا يتجه هنا تقرير
الجامي ارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم والضمير المجرور الى الاسم
وخرج بالاخر الحذف في غير الاخر ولم يقيد الاخر بكونه حرفا كما
قيده ابن الحاجب فشمل كلامه الحرف والحرفين وجزء المركب من غير تكلف
فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية تنبيه قال المرادي
اجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفراء والسيرافي واستقبحه
ابن السراج انتهى وظاهره انه على لغة عدم الانتظار يجوز رفع
تابعه

تابعه مراعاة للفظ والماء على لغة الانتظار ففيه نظر اذ الاصل في
اللفظ ويظهر جواز رفع تابعه لان الحرف الذي حقه الضم في حكم
الثابت ونحوه جواز رفع التابع قبل النداء فتامل قوله اي سواء
كان علما الخ اشارة الى انه اراد بالاطلاق عدم اشتراط ما يختص
المجرد لا انه لا يشترط فيه اصلا فلا ينافي ان يشترط فيه كغيره
ان تكون معرفة الخ ما مر قوله قياسا على اجرائهم تصغير الخ قبيل الفرق
ان حركة الوسط ثمة اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو
التنوين وههنا في حذف حرف اصلي وايضا ليس الحذف ههنا
واردا على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس قوله ثم المرخم فيه
لغتان ليس في كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين في كل مرخم
فلا ينافي انه لا يجوز الترخيم على نية المحذوف فيما فيه لبس
علما كان او صفة خلافا لمن قال ان اشتهار العلم بمسماه مما
يزيل اللبس في الغالب ولا يجوز الترخيم على عدم فيما يلزم
بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام
ونحوه مما في المطولات قوله وغيره من الهمزة والاعلال ومن
ظهور الضمة ان كان حرفا صحيحا نحو يا هرق ولو وصف بابن
نحو يا هرق بن فلان جاز الفتح وتقديرها ان كان معتلا نحو يا
ساري وثبوت اليا دليل على التقدير كذا في المرادي وفيه انه
لا يتاتى على تقدير علمية ساريه وتخصيص مسالة اللبس
بالصفة والاقسام كما يلبس وقضيته انه لا فرق بين الصفة
والعلم التزام لغة من ينتظر في نحو ساريه وما هيه وقد يقال
قياس التزام لغة من ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين
اذا التبس كل منهما فيمتنع ترخيمه راسا نحو فتاة فانه على الوجهين

يلتبس بيا فتى غير مرخم لكن قضية تجويز ابن مالك ترخيم المثنى
والجمع بحذف زيادته عدم موافقته على ما ذكر ولعل الفرق ان
ها التانيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس
لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها قوله اي يتعين الخ فيه
ان النصب بنزع الخافض سماعي والاولى انه منصوب على الحال
اي حال كونه ضما او ذا ضم قوله وهي الاكثر في كلامهم لان المحذوف
للترخيم في حكم الموجود لانه مراد ويرد على قوله فيبقى الخ ما كان
مدغما في المحذوف ولو لم يكن بعد الف فانه ان كان له حركة اصلية
حرك بها نحو مضار وتحاج اسمي فاعل ومفعول مسمى بهما وان
كان اصله السكون حرك بالفتح نحو اسحار اسم نبت اذا جعل علما
وكذا نحو خويص تصغير خاص وتمود الثوب لو سميت بهما قوله
اما حرف الكلم برد الحصر لانه قد يكون كلمة وحرفا نحو اثني عشر
واثنتا عشرة علمين لان عشر وعشرة بمنزلة النون لكن
قال ابن الحاجب الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبة النون
حذف الالف مع النون وقد يكون ثلاثة احرف نحو رهبوتا ورغبوتا
اذا سمي بهما عند الكوفيين فيقولون يا رهب ويا رغب ولم يحذف
البصريون الا الالف قوله وهو الغالب لان الحذف خلاف القياس
فتقليله اولى قوله وكان ما قبلها الخ اي زيادة على تلك الشروط
ويشترط ايضا لجواز حذف الحرفين ان لا يكون مختوما بالتا
لان ما فيه تا التانيث اختص باحكام منها انه اذا حذفت منه
التا توقي من الحذف ولم يستتبع حذفها حرف قبلها فيقول في
عقنباة يا عقنباه بالالف قوله ساكنا المحققون لا يطلقون
احرف اللين على احرف العلة الا اذا كانت ساكنا فقوله ساكنا

ومن

ومن كاشف قوله ولو تقديرا كما في مصطفون ومصطفين مسمى بهما
فحرف اللين فيه ليست الحركة المجانسة له ظاهرة وانما هي مقدرة
اذ اصل مصطفون ومصطفين مصطفيون ومصطفيين
بيا مضمومة في الاول ومكسورة في الثاني فيقول في ترخيمه
يا مصطفي بحذف الواو والنون كما مشى عليه ابن مالك وكان
الاصل في ترخيمه ان يقال يا مصطف حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وترك ما قبلها على ما كان عليه من الفتح لكن هذا يؤدي الى
الحذف من غير موجب اذ موجب حذفها واو الجمع وياؤه وقد
ذهب في الترخيم فاحتاجوا الى رد الالف لزوال موجبها فقالوا
يا مصطفا واما غير ابن مالك فذهب الى عدم الرد لان الترخيم
على من نوى يصير المحذوف كالموجود قوله بخلاف نحو سفرجل الخ
محترزات قوله حرف لين ساكنا الخ على الترتيب والهبيخ بفتح الها
والبا الموحدة وتشديد اليا التحتية وبالخا المعجمة الغلام الممتلي
قوله وانما اجازه النحويون اي بعضهم وتقدم انه يحذف من اثنا
عشر واثنتا عشرة مع العجز الالف قوله وكان هذا مستثنى لا يتعين
ذلك بل يجوز ان يكون مصدرا بلغة اعرابه اعراب ما لا ينصرف
قوله بشرط صلاحيته لان ينادى احترز عما لا يصلح لذلك كالمعرف
بال ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله فواهنا مكة من وانما هو من
الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم قوله ومجاوزته ثلاثة احرف
الخ مثال الاول قوله لنعم الفتى تعشوا الى ضوء ناره طريف بن مال
ليلة الجوع والخصر ومثال الثاني قوله ليسلبني حقي امال بن
حنظل اراد حنظلة فصل في الاستغاثة والندبة
قوله وتتضمن الخ اي تستلزم ولا يخفى ان المستغاث الذي تتضمنه

ورق الحماسي

المعنى وايقاع الاستغاثة على الاسم اصطلاحي والا فالمستغاث
حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى وكذا
يقال في المستغاث من اجله قوله الا يا ذكر بعضهم ان يا للمنادى
البعيد او كالبعيد فيلزم ان لا يستغاث بالقريب الا ان كان
كالبعيد او يقال الاستغاثة كالبعيد لاحتياجها الى مد الصوت لانه
اعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها قوله ان تجر بلام مفتوحة
اي بما كان تجر به قبل الندا واختيرت اللام لمناسبة معناها لمعنى
الاستغاثة وهي لام التخصيص اذ دخلت على اسم المستغاث دلالة
على انه مخصوص من بين امثاله بالدعا قوله الثانية ان يزاد في
اخره الف الخ صرح الجامي كالرضي بانه ح مبني على الفتح وان توابعه
لا ترفع ومقتضاه ان الف الاستغاثة اذا الحقت المثنى والجمع
على حده صارا مبنيين على اليا انظر وجه البنا على الفتح
وعدم تقدير الضم فان الالف لا تقتضي كون الفتح قبلها بناء بل
مناسبة وعلى كونه مبنيا على الفتح هو في محل نصب كما هو ظاهر
لانه مفعول به فلا تغفل قوله لتنزله منزلة الضمير اي ففتحت
لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه ويرد
عليه نحو يا للكهول وللشباب فانه يجب كسر لام المعطوف مع
كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير فالحق ان الفتح لامرين
هذا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث
نحو يا للمظلوم اي يا قوم للمظلوم وجعل الجامي هذا الاخير
علة فتح لام المستغاث والاول علة عدم عكس الامر تنبيه
محل ما ذكر في الاسماء الظاهرة لانها الاصل فاعتبروا الفرق فيها اما
مع المضمر فيفتح اللام فيها الا مع اليا فتكسر فيهما قال في المغني

اذا قيل يا لك ويا لي احتمل كل منهما ان يكون مستغاثا به وان يكون
مستغاثا به وان يكون مستغاثا من اجله وقد اجازهما ابن جني في قوله
فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى وا وجب ابن عصفور في يا لي ان
يكون مستغاثا من اجله لانه لو كان مستغاثا كان التقدير يا ادعو لي
وذلك غير جايز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا لازم لابن
جني قوله اقوال اي فيه اقوال والقول بالزيادة منسوب لابن خروف
ووجهه ان الفعل في الندا يتعدى بنفسه وبدليل صحة اسقاطها
ومعاقبتها للالف ورد بان الزيادة على خلاف الاصل والقول
بانها متعلقة بيا اذ هب اليه ابن جني وعلى مذهبه ان حرف
الندا اسم فعل او غيره لان في حرف الندا معنى الفعل ورد بان معنى
الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لانه قد
عمل في الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا والقول
بانها بفعل الندا يتعدى بنفسه واجيب بانه لما التزم اضماره
ضعف فقوى ورد بان اللام المقوية زايدة وهولا لا يقولون
بالزيادة واعترض ايضا بان اللام لا تدخل في نحو زيدا ضربته
مع ان الناصب ملتزم الحذف واجيب بانه لما ذكر ما هو عوض
منه في اللفظ كان بمنزلة ما لم يحذف فان قيل وكذلك حرف
الندا عوض من فعل الندا قلت انما هو كالعوض ولو كان
عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل
منزلته من كل وجه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن
معنى الالتجا في نحو يا لزيد لعمرو والتعجب في نحو يا للماء قوله
فاشبه المنادى المضاف ولان علة بنايه مشابهته للحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت المشابهة فاعرب على

متعلق بالفعل المحذوف وهذا لم يجيء به ... اختاره ابن عصفور واعترض بان ...

الاصل قوله واذا نعت جاز في نعته الجر اي ولا موضع رفع له لينعت
بالرفع وقيل لان يا صار حكمها في النداء حكم العامل اذ البناء فيها يشبه
الاعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل يا لفظا وصار بمنزلة ما زيد
بجار فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة اوجه وجزم
الرضي بامتناع ما عدا الجر قوله غالبا من غير الغالب فتحها معه
اذا كان ضميرا غير ياء المتكلم وقد يجر المستغاث له بمن لانها تاتي
للتعليل لا للام كقوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر كذا في
التسهيل وقيد المسئلة في شرح الكافية بالتعجب فقال وقد تغني
من عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاثة معنى التعجب وقال
المص في الحواشي الحق عندي ان ما بعد المستغاث اما ان يراد
الخلاص منه او يراد تخليصه مما نزل به او مما يتوقع نزوله
به فعلى الاول يصح المجيء باللام والمجيء بمن نحو يا للزيد للظالم ويا
لزيد من الظالم وعلى الثاني تتعين اللام ومعنى يا للزيد للظالم
ادعوك به لتخلصنا منه قوله متعلقة بمحذوف اي بفعل محذوف
تقديره ادعوك لفلان فالكلام جملتان وقيل انها تتعلق
بفعل النداء وذهب اليه ابن الصائغ ورد بان فعل النداء
ضعيف لا يقوى ان يتعلق به حرفا جر وقيل بحال محذوفة
فالكلام جملة قوله الا في المعطوف الملاقي شامل للعطف
بغير الواو كالفاء وثم ولا مانع منه اذ قد يقصد الاشارة الى تاخر
وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الاولى في النجدة والاعانة قوله
بالكهول عجز بيت صدره يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
والشاهد فيه ظاهر قوله لامن اللبس يفهم منه ان الالتباس
موجود فيما اذا كررت يا ووجهه ان المستغاث له قد يلي حرف النداء

اذا

اذا حذف المستغاث ثم انه انما يحسن ما ذكره هنا لو علل فتح اللام مع
المستغاث بخوف اللبس كما فعل غيره قوله يا زيد العمرو والمنادي
في هذه الحالة مبني على الفتح وعبارة الكافية وشرحها للجامي
ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها انتهى وح فليس في تابع هذا
المنادي الا النصب وبذلك صرح الجامي قوله ولا يجوز يا لزيدا
لعمرو لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف
فلا يحسن الجمع بينهما قوله وقد يكون المستغاث الخ اي تعريفا
وتهديدا قوله فهي نداء الخ اي اصطلاحا واما لغة فالتفجع على
الميت وذكر خصاله الجميلة في زعم النادب ثم المراد انها نداء صورة
لا حقيقة كما سيجيء قوله او كقول عمر رضي الله عنه وقد اخبر
بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه قوله ومن الامثال
المتفجع عليه قوله وقوله واكبداه امثال للمتوجع منه لكونه
محل الم ومثال المتوجع منه لكونه سببا للالم كقوله تبكيهم دهما
معولة وتقول سلمى وا رزيتاه والرزية سبب التفجع قوله
ومن ثم لا يندب الا المعروف فلا تندب النكرة فلا يقال وا رجلاه
خلافا لمن اجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمر
واماماه واجيب بان النكرة هنا كناية عن اسم علم وكانه
قال وا عمراه ويقتضي كلامه في الاوضح ان العلم يندب وان لم
يكن معروفا ثم لعله في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك
تقول وا مصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة قوله وحكمه
حكم المنادي فيه اشارة الى انه في المعنى ليس بمنادى وهو
كذلك اذ لم يطلب اقباله بحرف مخصوص نائب مناب ادعو

ومن ثم منعوا في الندا يا غلامكم لان خطاب احد المسميين يناقض
خطاب الاخر ولا يجمع بين خطابين واجازوا في الندبة واغلامكم
وتقدم سبب اخر للمنع يا غلامكم قوله وحكمه حكم المنادى الخ يعني
اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في
الاعراب والبنا حكم القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع اقسام المنادى لما مر دانه لا يقع نكرة كما تقدم ولا اشارة
الى ذلك قال فيضم الخ ولم يستمر على ما قبله وافهم كلامه اذا
اضطر الى تنوينه جاز رفعه وفتحه كقوله وافقعسا وابن منى
نفقعس قوله واضا ربان زيداه مثله وائلا ثاه واثلاثيناه قوله ولك
زيادة الف في اخره او اخر ما اتصل به على ما سياتي فظاهره سواء
كان بواو او يا لكن اوجب بعضهم الحاق الالف مع يا لئلا يلتبس
بالندا المحض ثم هو ح نظير الحاق الالف في المستغاث وقد
صرحوا هناك بانه ح مبني على الفتح وقياسه ان يكون هنا
ايضا مبني على الفتح وعلى هذا ليس في نصبه الا النصب
لكن الشاطبي جوز تقدير الضم مع الف الندبة ولم يتعرض
لحكم التابع ح فليحرر المقام قوله اوالمضير نحو وا ابنيه هذا على
لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبدا بالفتح
او يا عبدا بالالف اما على لغة من قال يا عبدي بفتح اليا او يا
عبدي باسكانها فيقال في الندبة يا راسي بابقاء الفتح على
الاول واجتلابه على الثاني قوله من الف اي مقصورة غير
منونة كما مثل فان كانت منونة كما في عصا فانك تحذف التنوين
فتعود الالف المقصورة فيلتقي مع الف الندبة فتحذف وتبقى
الف الندبة خلافا للكوفيين فانهم قالوا تبقى الف المقصور

ويستغني

ويستغني بها عن الف الندبة ويرده ان الطارئ يزيل حكم الثابت وان الف
المقصور جزء كلمة والف الندبة كلمة الف الندبة اجتلبت لمعنى فحذفها
لا يليق اما الممدودة فانها لا تحذف سواء كانت للتانيث كحمراء او لغيره
كزكريا قوله نحو موساه لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة كذا في
حواشي الاشموني للشهاب القاسمي وفيه ان المندوب المختوم
بالالف مبني على الفتح كما هو التحقيق وينبغي ان يكون الفتح مقدرا
على الالف المحذوفة لا على السين لان اخر الاسم انما هو الالف والبنا
كالاعراب من احوال الاواخر قوله اعرابية فتقول واقام زيداه
قوله كذلك اي اعرابية او بنائية قوله واعبد المطلباه واحذاماه
الاول مثال لما كسرته اعرابية والثاني لما كسرته بنائية وينبغي
ان يكون المضاف اليه هنا اعني المطلب معرب مقدر الجر ولا يقال انه
مبني على الفتح كما في وزيد الامير عمر مندوب فليس منادى حتى
يستحق البنا بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لا لاجل الالف
فيقدر الجر والمنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم
تلحق اخره والف الندبة لا تقتضي البنا على الفتح الا اذا لحقت
المنادى لا ما اتصل به من مضاف اليه او شبهه وكان ذلك المنادى
مما يبنى بخلاف المضاف قال الشهاب القاسمي عند قول
الالفية وقائل واعبديا واعبدا ما نصه الظاهر ان عبدا هنا
ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل
الالف لا بهذه الفتحة لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف
والمضاف لا يبنى في الندا فليتامل قوله نحو واغلاما مكي قياس ما
ذكر في عبد المطلب ان يكون غلام في هذه الامثلة منصوب وان
الضماير المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديري

قوله والمثنى فاما قيل لا ضمة ههنا قيل هي مقدرة لان الواو
مرادة ولذلك وجب الضم في قولك غلامكم اليوم رد الميم الى
اصلها قوله او بدلها اي الواو والياء قوله الا ايا عمرو الخ هذا
البيت من بحر المضارع وتمامه مفاعيلن مفاعيلن فاعلاتن
مرتين والجزء اسقاط جزئيه لا فرق بين كونهما العروض والضرب
او حشوين او مختلفين كما هنا فانه حذف من الاول العروض
ومن الثاني الحشو وتقطيعه الا يا عم مفاعيلن رو وامرأ ة
مفاعيلن واعمرو ب مفاعيلن ن الزبير اه فاع لاتن وبهذا ظهر
ان الهاء التي لحقت المندوب الاول وقعت في الوصل ومتحركة قوله
واجاز الفراء الخ قال المرادي هو عند الجمهور من اجراء الوصل
مجرى الوقف قال الدماميني قد يقال اما ثبوتها في الوصل
فمناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف واما كسرها او ضمها فليس
كذلك

المفعول المطلق

قوله اسم مفعول اي اسم
هو لفظ مفعول فالاضافة بيانية والمراد هذه المادة التي
هي ميم الخ وليس المراد بالمفعول اسم مفعول الذي يشتق
من فعله فان ذلك مقابل لاسم الفاعل ولا لفظ مفعول واما
قولهم في المفعول به ما يطلق عليه اسم مفعول تام فالمراد
ما يشتق له من فعله اسم المفعول المقابل لاسم الفاعل لا لفظ
مفعول قوله اي الذي يصدق عليه اي لغة واما اصطلاحا
فيصح اطلاقه على كل من المفاعيل الخمسة وخصص صاحب
البسيط المطلق بما كان فعله عاما كفعلت وعملت ولعله
ما تخيله بالذي يوجب مخالفة الجماعة وبما تقرر من ان المراد
صحة الصدق لغة اندفع ان ما في المغني من قوله وجرى في

اصطلاحهم

اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به
لما كان اكثر المفاعيل دوراً خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان
لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك
اسم مفعول الا مقيداً بقيد الاطلاق انتهى لان ذاك بحسب
الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة وايضاً فما ههنا باعتبار ما ينبغي
وما هناك لا بهذا الاعتبار قوله من غير تقييد اي بجار حرف او
اسم لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور
وقد صرح السيد بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني
المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر
وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل
اللغوي الذي هو المصدر تاثيراً كان او اثراً ولا يعني بكونه
مفعولاً الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور هذا وقيل
انما سمي المفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف
اليه او لانه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الا وله مفعول
بخلاف باقي المفاعيل قوله ومن ثم قدمه الزمخشري الخ فيه
انهما لم يقدماه لذلك بل لانه المفعول حقيقة قوله اذ
صدق الخ لانها ليست مفعولاً حقيقة وتسمية كل منها مفعولاً
مفعولاً انما هو باعتبار الصاق الفعل به او وقوعه لاجله
او فيه او معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى
التقييد بالجار فان قلت من ضرورة صدق المقيد صدق
المطلق قلت تقييد المفعول بكل فيه مغير لمعنى لا تقييد
فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب الصورة
لا يستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى

المطلق قوله وهو المصدر اي الصريح فلا يجوز ان يقع ان
والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته ان اضربه لان ان
تخلص الفعل الي الاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر المبهم
ولان ان تفعل تعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست
بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر
واورد علي الحد نحو كرهت كراهتي فان المنصوب مفعول به
واجيب بان الكراهة لها اعتباران كونها بحيث قامت بفاعل
الفاعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه وكونها بحيث
وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار
الاول نحو كرهت كراهة فهي مفعول مطلق او بالاعتبار
الثاني نحو كرهت كراهتي فمفعول به قوله خرج بالفضلة
لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو الجملة فلا تقع مفعولا مطلقا
وما قاله ابن الحاجب من ان الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق
رده في المغني وحديث الاخراج بالجنس في شهرته ما يغني
عن التنبيه عليه قوله نحو قيامك الخ اي نحو قيام من ذلك وقس
عليه ما بعده لانه خبر وليس فضلة وان حصل به بيان
النوع ومثله ضربك ضربتان وان حصل به بيان العدد قوله
وجد جده لانه فاعل فليس فضلة والاصل جد زيد جدا
ثم قصد المبالغة في وصفه بالجد فاسند الي الجد مجازا للملابسة
بينهما وهو صدوره منه قوله مؤكد لعامله اي مقرر لمعناه
وفايدته دفع توهم السهو والتجوز وعليه حمل قوله تعالي وكلم
الله موسي تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم
لموسي فهو من قبيل التاكيد اللفظي كما صرح به ابن جني خلافا

للابدي حيث قال انه ليس من التاكيد اللفظي بل مما يعني به البيان
لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا ياتي التاكيد في المجاز وقوله
بكي الخز من روح وانكر جلده • وعجت عجيجا من جذام المطارف •
نادر لا يقاس عليه واجرا للمجاز مجري الحقيقة مبالغة ويرده
ان السعد صرح بان التاكيد اللفظي يرفع المجاز نحو قطع اللص
الامير الامير وافره السيد ومراده بقوله مؤكد انه يجي لمجرد التاكيد
والا فالنوعي والعددي يفيدان التاكيد ايضا ولعله انما اقتصر
فيهما علي غير التاكيد لان الغالب عند افادة النوع والعدد ان يكون
المقصود بالذات مجرد بيانهما قوله ان كان اي العامل قوله والا
فللمصدر اي وان لم يكن العامل مصدرا بل فعلا او وصفا فالمفعول
المطلق مؤكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل وبعضهم اطلق
من ان المصدر مؤكد لعامله توسعا ومن العجب شرح الشارح بكلام
اطلق والاعتذار عنه والتحقيق ما ذكره الشيخ لانك اذا قلت
ضربت ضربا فالتاكيد انما هو للمصدر المضمون وحده لا
للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل قيل ويلزم ان
يكون مثل ضربت ضربا في الزمن الماضي للتاكيد حقيقة قوله
نحو ضربت الخ تمثيل لما قبله علي غير الترتيب قوله لانه بمثابة
تكرير الفعل اي والفعل لا يثني ولا يجمع فكذا ما هو بمثابته
وفيه اشكال لانه انما هو تاكيد للمصدر والمصدر يثني ويجمع
وقيل لان الفعل لا يثني ولا يجمع فكذا مفهومه فان قلت
فيجب ان لا يصح الاسناد اليه كما لا يصح الاسناد الي الفعل
وايضا فمفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث
مع الزمان فاني يكون مفهومه مفهوم الفعل اجيب بان المصدر

يغاير مفهوم الفعل حقيقة ويتحد مع مفهومه اعتبارا من جهة
ان الحدث هو الاصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد في اعتبار
الحقيقة فاذا يصح الاسناد اليه وباعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى
ولا يجمع عملا بالاعتبارين قوله يحتمل للتقليل والتكثير لانه دال
على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزما
التعدد وفيه بحث لان المصدر كساير اسماء الاجناس في الدلالة
على الماهية والفرد جميعا الا ترى انه لو قال لا اكل الاكلا كان
عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر الا
نفس الماهية المعراة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل
التخصيص كما لا يقبله المصدر المفهوم من الفعل وانه لو قال
ان اكلت ونوى اكلا دون اكل لا يعمل بنيته قوله ومبين لنوع
عامله اراد به ما يدل على نوعه فقط او في ضمن الدلالة على
جميع انواعه ليلا تخرج نحو ضربته جميع انواع الضرب قوله
لعدد عامله اي وحدته او كثرته قوله بان دل على مرات صدور
الفعل اضافة مرات للجنس الصادق بالمرة وبالاكثر قوله
اما فعله لا يمتنع عمل الفعل في مصدرين ولا ثلاثة اذا اختلف
معناها وفاقا للسيرافي وابن طاهر وان منع ذلك الاخفش
والمبرد وابن السراج والاكثرون وفي البديع اذا قلت ضربت
ضربا شديدا ضربتين كان ضربتين بدلا من الاول ولا يكونان
مصدرين لان الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فاما قوله
ووطئتنا وطئا على حنق. وطء المقيد نابت الهرم فلا يكون
الثاني فيه بدلا لانه غيره ولكنه بمعنى مثل وطء المقيد او على
اضمار فعل قوله او مصدر مثله ينبغي ان يحمل على المماثل ولو في

المعنى ليشمل نحو يعجبني ايمانك تصديقا قوله كعجبت من ضربك
الا لم يشكل بقوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا لانه جزاء وان
كان بلفظ المصدر لكن معناه المجزي به لحمله على جهنم فالمعنى
ان جهنم هي الشيء الذي تجزون به ولذا قال في الكشاف وانتصب
جزاء بما في جهنم جزاؤكم من معنى تجازون او على الحال لان الجزاء
موصوف بالموفور ولا يخفى ان ذلك غير متعين لان المصدر قد
اخبر به عن اسم العين من غير تاويل لقصد المبالغة على حد فانما هي
اقبال وادبار قوله وشرط الفعل التصرف خرج به افعل التعجب
وليس وعسى وتبارك وقد يقال قوله وفعله بالاضافة اي
فعل ذلك المصدر فعلم منه ان المراد فعل له المصدر وذلك مفقود
في الجامد قوله والتام خرج به كان واخواتها فان الفارسي نص
على انها لا تنصب المصدر وان الخبر قام لها مقامه قوله الدلالة
على الحدوث خرج به افعل التفضيل والصفة المشبهة فلا
ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر لقصور عملهما
من عمل الافعال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السببي
وافعل التفضيل انما يعمل في الضمير الرفع وفي الظاهر في
موضع واحد واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما فلوما
منصوب بمحذوف قوله وقد يحذف ناصب غير الموكد وهو المبين
للنوع او العدد لانه يدل على معنى زايد على معنى فعله فاشبه
المفعول به اما الموكد فذكر ابن مالك رحمه الله انه لا يجوز حذف
عامله وبحث معه ولده وتحرير ذلك يطلب من شروح الالفية
ويشبه الحذف قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق
اي يمسح مسحا قوله جولا اي حذفا جايزا او ذا جولان قوله لقرينة

حالية او مقالية اي وقت حصول قرينة فاللام للتوقيت كقوله
تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس والقرينة الحالية ويقال لها
المعنوية ما مرجعها الى المعنى من مشاهدة او غيرها واللفظية
ما مرجعها الى اللفظ قوله كقولك للقادم اي فالقرينة حالية
وقوله او لمن قال اي فالقرينة مقالية قوله خير مقدم اي قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف
او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه قوله
وجوبا سماعيا اي حذفا واجبا او ذا وجوب سماعيا موقوفا
على السماع لا قاعدة له قوله وحمدا وشكرا اعترض بانهم قالوا
حمدت الله حمدا وشكرته شكرا واجيب بان ذلك ليس من
كلام الفصحاء وبان وجوب الحذف عند البعض وبانه عند ذكر
الفعل يكون خبرا لا انشاء والكلام عند قصد الانشاء وعنده
يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث ذكر احدهما ترك الاخر
قوله وقياسا في مواضع اي حذفا قياسيا او ذا قياس بعلم له
ضابط كلي الحذف معه الفعل قوله نحو فاما منا اي من كل ما يكون
تفصيلا لعاقبة ما قبله في طلب او خبر والمراد بعاقبة الطلب
والخبر الفوايد التي تترتب عليهما وتاتي على اثرهما فالطلب
كالاية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه فوايد فصلت بما ذكر
من المصادر والخبر كقول الشاعر: لاجهدن فاما درء واقعة تخشى
واما بلوغ السول والامل: واحتمال كون منا وفداء مفعولا له لانه
لا يطوى هذا القسم لعدم الاحتمال في وهمتك الفا فاما اعانة
واما اكراما اذ لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل
الفعل المعلل واحترزوا بقيد القبلية عن نحو اما تاديب زيد

بالضرب

بالضرب تاديبا او يهلك هلا كما فاضربه فلا يجب الحذف فيه وقيد
ابن الحاجب ما قبل بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلا
لعاقبة مفرد نحو لزيد سفر فاما صحة او يغتنم اغتناما وجعل
المصنف في الاوضح كابن الناظم هذه الامثلة من الاتي بدلا من اللفظ
بفعله فهل اعتبار البدلية واجب فيما يتوقف عليه وجوب
حذف العامل فيه نظر ومقتضى ما وجهوا به وجوب الحذف
عدم التوقف هذا وفي جعل المفعول المطلق تفصيلا مسامحة
بمعنى ان له دخلا في التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه
فهو بعض المفصل قوله وانت سيرا سيرا اي من كل مصدر
مستمر للحال لا منقطعا ولا مستقبلا كما نص عليه سيبويه ولم
يشترطه المصنف كابن مالك مكررا اي ذكر مرتين فاكثر او محصورا
بما والا او بانما وعامله خبر عن اسم عين وان دخلت عليه النواسخ
نحو ان زيدا سيرا سيرا قال الرضي ويجوز ان يكون ما كان زيد
الا سيرا من هذا ومقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية ان لا
يتقيد باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
حقيقة كما عبر به ابن الحاجب وحينئذ ففي مفهوم اسم العين تفصيل
فليتامل قوله وهذا ابني حقا الخ اي من كل مصدر موكد لنفسه
اي لمثله لان الشيء لا يوكد نفسه وهو الواقع بعد جملة هي نص
في معناه كالمثال الثاني فان الجملة نص في الاعتراف لا تحتمل
نقيضه اي ما يضاده ويقابله او لغيره وهو الواقع بعد
جملة تحتمل معناه وغيره مما يضاده كالمثال الثاني فان الجملة
تحتمل عقلا الباطل والكذب وبهذا التقرير اندفع ما قيل
ان اريد ان الجملة في الموكد لنفسه لا تحتمل غير معناه مطلقا

فممنوع اذ لا يحتمل المجاز اولا يحتمل غير معناه حقيقة فالمؤكد
لغيره كذلك اذ احتمال هذا المحل لغير التاكيد كالنوع نحو ان
يقال له علي الف درهم اعترافا زيد فيجوز تثنيته وجمعه
وفيه نظر ولا يبعد صحة وقوعه كذلك فليحرر النقل واعلم انه
لا يجوز في هذين المصدرين التقدم خلافا لمن اجازه واستدل
بقولهم احقا زيد منطلق واول بان حقا هنا نصب علي
الظرف لا علي المصدر اي في حق نص عليه س ولا التوسط كما
يفهم من التسهيل واجازة الزجاج نحو زيد حقا اقول وان
التقدير في هذا ابي حقا احق حقا او حق حقا من حق اذا ثبت
ووجب والجوز ان يكون من حق الامر بمعني تحققه وكان علي
تعين فالمقصود ح اثبات كونه علي تعين ورفع كونه علي شك
فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها
لانها تحتمل البنوة والتبني والجوز ان يكون صفة مصدر محذوف ف
اي قولا حقا لما قال الرضي ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد
لغيره اما صريح القول او ما في معني القول قال الله تعالي ذلك
عيسى بن مريم قول الحق ثم قال فنقول التقدير الاصلي في مثل
هذا المصدر مفعولا مطلقا الغلة بيانا للنوع فالقول الناصب
مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهي مقوله
قوله وهو اسم الحدث الجاري الخ اي اللفظ الدال علي الحدث مطابقة
كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة بضم الجيم وكسرها والمراد
بالحدث معني قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره وليس حدثا
سوا صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر
وبالجريان علي الفعل اشتماله علي حروفه لفظا او تقديرا فيما ليس
له

326

له نعل كالعلمية وو قيل لا تسمي مصدرا بهذا المعني وانما سمي
مصدرا بمعني اخر وخرج بهذا القيد اسم المصدر فعلي هذا
هو اسم للمعني لا للفظ المصدر والاخرج بهذا القيد اسم المصدر
فعلي هذا هو اسم للمعني لا للفظ المصدر والاخرج بقوله اسم
الحدث وخرج بقوله وليس علما اسم الحدث اذا كان علما مثل فجار
وحماد واما الميم بميم زايدة لغير المفاعلة فالحق انه مصدر
وتسميته في بعض الاحيان اسم مصدر بطريق المجاز قوله عن
المصدرية الخ لو قال عن المصدر الي ما هو جار مجراه كان اولي قوله
علي المصدر اي معناه الذي هو الحدث وفي قوله وقد ينوب عنه
الخ اجمال تفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه ومشاركه
في المادة باقسامه الثلاثة والنايب عن المبين ما بقي قوله اسم
الالة اي اللفظ الدال علي الة الفعل ويشترط ان يكون الة للفعل
عادة فلا يجوز ضربته عمودا لانه لا يعهد كون العمود الة للضرب
وقضية ذلك جواز ضربته جمحا لانه الجمح عهد الرضي به ولم يسمه اجرة
لان الاجرة لم تعهد للرضي قوله واقيم ما بعده مقامه اي فاعطي
ماله من اعراب وافراد وتثنية او جمع تقول ضربته سوطا
وسوطين واسواطا قوله واسم العدد اي واللفظ الدال علي
عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له وذلك اما عدد صريح
مميز بالمصدر كما مثل او غير مميز نحو ضربته الفا قوله ما دل علي كلية
او بعضية اشار الي انه لا يختص بلفظتي كل وبعض كما يوهم كلام
الاوضح فيدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو لا تظلمون
نقيرا ولا تضرونه شيا وضربته يسير الضرب فلا حاجة لزيادة
بعضهم كلفظتي ما الشرطية والاستفهامية نحو ما شيت فتم اي

اي قيام شيت فتم ومثله فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ونحو ما تضرب
زيدا اي اي ضرب تضرب ومثله ما اغني عني ماليه قوله اسم مصدر
قيده في التسهيل بغير العلم احترازا من نحو حماد علما للحمد فلا يستعمل
موكدا لان معنى العلم زايد على معنى العامل ولانه كاسم الفعل فلا
يجمع بينه وبين الفعل واورد على ذلك سبحان فانه اسم مصدر علم
على التسبيح وقد استعمل موكدا لعامله المحذوف وقد يجاب بمنع
علميته وهو راي ابن مالك قوله والله انبتكم من الارض نباتا
تبع في جعله مثالا لما ذكره الاوضح وجعله النحاة مثالا لاسم المعنى
وقد يجمع بينهما بان النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسما للشيء
النابت ولا يجوز ان يكون مثالا لما ناب فيه مصدر فعل اخر كالمثال
الذي بعده خلافا للناصر اللقاني فقد صرح السفاقسي في قوله
تعالى فاخرجنا به ازواجا من نبات شتى بان النبات مصدر سمي به
النابت كما سمي بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال نبت البقل
نباتا قال الشاطبي وعن ش ان نباتا في الاية مصدر جار
على غير الفعل فكان نايبا عن انباتا قوله ومصدر لفعل
اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وذلك لان تبتيلا مصدر لبتل
لا لتبتل ومصدر تبتل تبتلا فناب تبتيلا عن تبتل لان
معنى تبتل بتل نفسه فجي به على معناه مراعاة لحق الفواصل
وظاهر كلامه ان النايب في جميع الاقسام المذكورة منصوب
بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقي ان لقايل ان يقول
ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل
فيه وان كان جاريا على فعل اخر فكان ينبغي ان يدخل فيه
تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل اصلا فنحو الغسل

والوضوء والعطا ليس كذلك لجريانها على غسل وتوضا واعطى اي
افعلا لان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص
لبعض الحروف التي في فعله قوله وجعل في الاوضح الخ هو مذهب
المازني والمبرد والسيرافي واختاره ابن مالك قال الرضي وهو
اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه ومذهب
ش ان المصدر منصوب بفعله المقدر وهو منقول عن الجمهور
والتقدير احببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا والمقة
بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة والجذل بذال معجمة وبفتحتين
مصدر جذل بكسر الذال تتمة مما ينوب عن المصدر ايضا
ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا وهل هو نايب عن مصدر
موكد او نوعي انظر التصريح واسم اشارة يشار به الى المصدر
كضربته ذلك الضرب ولا يشترط جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة
المقصود به المصدر خلافا لابن مالك في اشتراطه ذلك وتخطيه
من حمل قول المتنبي هذي برزت لنا فهجت رسيسا على انه اراد
هذه البرزة وعلله بان مثل ذلك لا تستعمله العرب لان من
كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به للظن ولذلك اقتصروا
عليه والوقت كقولهم الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا انتصب
ليلة نيابة عن المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل
وعكسه كثير نحو جيتك صلاة العصر واسما الاعيان على
خلاف في ذلك يقال تربا وجندلا في معنى تربت يداه اي لا
اصابت خيرا والترب التراب والجندل الحجارة قال ش جعلوه
بدلا من قولك تربت يداك فانتصاب تربا وجندلا عند
الشلوبين وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول تربا

لكن كما تقول سقيا لك والاصح وهو ظاهر كلام المتن انهما منصوبان
على المفعول به والتقدير الزمك الله تربا وجندلا والهيئة نحو
مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية قوله وانما هو حال
من المصدر الخ عبارة المغني والمنصوب حال من ضمير
مصدر الفعل والاصل فعلاه اي فعلا الاكل قوله بدليل
اقامتهم الخ زاد في المغني وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا
والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت زيدا كاتبا ولا تقول رأيت
طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول
وقال وعندي فيما احتجوا به نظر اما الاول فلجواز ان المانع
من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير
الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار
بحذف في توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول
بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز ويوضحه انهم يفعلون
ذلك في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا
حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا واما الثاني فلان
التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على
الاختصاص بدليل والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي دروعا
سابغات ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم اشتمال الصماء اي الشملة
الصماء والحالية متعذرة لتعريفه انتهى ومراده بقوله انهم
لا يجمعون بين مجازين انهم لا يجمعون بينهما في كلمة واحدة
مع استقلال كل منهما بالارادة كلفظ قليلا في ما مثل به لتقدمها
وحذف موصوفها فلا ينتقض كلامه بنحو أحيى الارض شباب
الزمان كما قاله الدماميني ولا حاجة لما اجاب به الشمني مما هو

في

في محل المنع كما حررنا ذلك في رسالة بديعة سميناها احكام المجاز فيـ

على جواز بنا مجاز على مجاز

الى احكام تعدد المجاز بينا فيها ما وقع لفضلاء العصر من الوهم
في هذا المقام وحررنا فيها ان اقسام تعدد المجاز اربعة الاول
ان يجتمعا في كلمتين فصاعدا وهو اكثر من ان يحصى ولا يتوهم
منعه فالعجب للدماميني من ايراده الثاني ان يجتمعا في كلمة
من جهتين مختلفتين وفي الحقيقة انما اجتمع فيه جهتا مجاز
وامثلته كثيرة الثالث ان يجتمعا في كلمة ويكون احدهما مبنيا على
الاخر ويعبر عنه بالمجاز في المرتبتين قال القرافي وهو عزيز وقد
اوردنا منه في رسالتنا امثلة وذكر منه امثلة في الاسامي
يكنون عنها بقوله ومن مجاز المجاز الرابع ان يجتمعا في كلمة
ويكون ارادة كل مستقلة وهذا ادعى السعد الاتفاق على
بطلانه وفي جمع الجوامع تصحيح وقوعه وهو الذي اراده
ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة المفعول
له قوله ويسمى المفعول لاجله ومن اجله قدمه على المفعول
فيه لانه ادخل منه في المفعولية واقرب الى المفعول المطلق
بكونه مصدرا وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه لان
احتياج الفعل الى الزمان والمكان اشد من احتياجه الى
العلة قوله ويوقع لاجله اي بان يكون هو المقصود من المعلل
وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون الفعل كما في قعدت عن الحرب
جبنا او تاخر كما في جئتك اصلاحا لك فان قلت من امثلة
المفعول له ضربته تاديبا مع ان الضرب سبب التاديب وعلته
فكيف يكون التاديب سببا وعلة للضرب قلت الضرب علة في
ايجاد التاديب وتصور التاديب وتعقله سبب في الاقدام على الفعل

الذي هو الضرب فالوجه الذي كان سببا غير الوجه الذي كان سببا
فالجهتان مختلفتان وقال الرضي واذا كان الحدث المعلل تفصيلا
وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة
فليس هنا حدثان في الحقيقة حتي يشتركا في زمان بل هما في
الحقيقة حدث واحد لان المعني ادبته بالضرب وكافيته
بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطا هو المكافاة فالعلة
ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون
علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت بما
هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل
والزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يقم
التثقيف ما التوي وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة
الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما
بينا انتهي وفيما ذكره نظر لانا نمنع ان التاديب عين الضرب
لان التاديب تحصيل الادب وما يليق بالشخص او احداث
التاديب والضرب سبب ذلك ووسيلته كما قال الشم وايضا
فلم منع تاهبت السفر **قوله** وهو المصدر لا يرد عليه اما
العبيد فخر وعبيد بنصب العبيد لانه مؤول فانظر المغني
والاوضح **قوله** الفضلة اي ليس جزءا من الكلام بان لا يكون
مسندا ولا مسندا اليه **قوله** قد شاركه الخ حال من المعلل محله
النصب والرابط فاعل شاركه اذ هو ضمير يعود الي المعلل وضميره
المنصوب يعود علي الحدث كما اشار اليه الشم ويجوز ان يكون نعتا
لحدث والرابط فاعل شاركه اذ هو علي هذا ضمير يعود الي الحدث

وضميره

وضميره المنصوب يعود الي المعلل والظاهر ان معني تشاركهما في الزمان
كونه اول زمان المصدر يعقب اخر زمان الفعل ولا يلزم ان يقع
الحذف في بعض زمان الحرب بدليل جيتك اصلاحا لحالك وشهدت
الحرب ايقاعا للهدنة واول زمن الاصلاح وايقاع الهدنة لا يلزم
ان يكون هو اخر زمن المجي والشهود بل الغالب انه يعقبه ان لم يلزم
ولا يبعد اخذا من النظاير الاكتفا في كونه اول زمان الحدث اخر
زمان المصدر او بالعكس بالتنزيل مبالغة ولا يشكل علي هذا
ما مر جوابه في فجيت وقد نضت لنوم ثيابها من اختلاف زمن
النوم وزمن نضو الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لانا
لا نسلم الاتصال المذكور بل نفس النوم ينفصل قطعا عن
نزع الثياب كما هو معلوم ثم لا فرق في المشاركة في الفاعل
بين اللفظية كضربته تاديبا والتقديرية كقوله تعالي يريكم
البرق خوفا وطمعا لان معني يريكم يجعلكم ترون وجعل
الزمخشري نصب ذلك علي الحال **قوله** سوا كان باعثا وغاية
اي سوا كان باعثا من حيث الوجود الذهني وغاية من حيث
الوجود الخارجي فالجهتان مختلفتان **قوله** وانما اشترط
فيه ان يكون مصدرا الخ قال الجامي وانما اشترط هذه الشروط
لانه بهذه الشرايط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا
واسطة تعلق المصدرية بخلاف ما اذا اختل شي منها **قوله**
والعلل انما تكون بالمصادر الخ اي غالبا فلا يرد وضعها للانام
ونحوه **قوله** وبالقلبي نحو جيتك قراة للعلم الخ قال الرضي
وشرط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل علي ايجاد
الفعل والحامل علي الشي متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب

والفتل تتلاثي ولا تبقي حتي تكون حاملة علي الفعل واما افعال
الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقي والجواب انه ان اراد
وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه
اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز نحو
جيتك املا حالا مرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو
بتقدير حذف ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا يجوز ايضا
جيتك اكرامك لي وجيتك اليوم اكرامك غدا بتقدير المضاف
المذكور بل جوز جيتك سمنا وعسلا فظهر ان المفعول له هو
الظاهر لا المقدر فنقول المفعول له علي مرتبتين اما ان يتقدم
وجوده علي مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال
القلب كما قالوا واما ان يتقدم علي الفعل تصورا اي يكون غرضا
ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضربته تقويما وجيته اصلاحا
قوله ويوخذ منه اي من اجازته هذا المثال لا من عدم
اشتراطه كون المصدر قلبيا اذ لا يلزم من كونه غير قلبي اختلاف ف
الفاعل بدليل المثال السابق وهو جيتك قراة العلم وما مثل
به الرضي وبهذا ظهر ان ما نقله في التصريح عن الشاطبي من
ان اشتراط اتحاد الفاعل يغني عن اشتراط كونه قلبيا ليس
ظاهرا فتدبره قوله ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما
اختلف فيه فاعلهما استثني ابو حيان تبعا لابن مالك من
المشاركة في الزمان والفاعل أَنَّ وأَنْ إذا نابتا عن المصدر
تقول جيتك أَنَّ زيدا يكرمني زيد وجيتك الساعة أَنْ
وعدتك امس وتحذف معهما حرف الجر ايضا قال المرادي
في شرح التسهيل يجوز في كي اذا كانت ناصبة بنفسها ان

تقع

تقع مفعولا له لانها اذ ذاك منها مصدر فتكون مثل أن وأن وهل
تجري ما المصدرية مجري أن وأن في جواز حذف الحرف نحو زرتك
لما يحسن الي اي لاحسانك قال الشيخ اثير الدين لا اعرف في ذلك نصا
عن احد قوله جر وجوبا بحرف التعليل اي عند من اعتبر ذلك
الشرط قوله وهو من الخ قال المص في شرح اللمحة حروف السبب سبعة
اللام نحو هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا والبا نحو فبظلم من الذين
هادوا حرمنا عليهم طيبات وفي نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب
عظيم اي بسببه ومن نحو الذي احلنا دار المقامة من فضله اي بسبب
فضله لا باعمالنا وهذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتي نحو اسلم
حتي تدخل الجنة والكاف نحو اذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم وكي
نحو جيتك كي تكرمني وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانها لا تكون
للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري انتهي وهذا قد
بينا في ماسبق في أَنَّ وأَنْ وصلتهما وكي وما ياتي من التمثيل
ماذكروه كما هداكم الا ان يقال المراد انها لا تدخل علي ما استوفي
الشروط وماذكر لم يستوفها فلا يكون من المفعول له فليتامل
قوله وما يفهم التعليل عن نحو بتاركي الهتنا عن قولك
فالمخاطبون علة للخلق في هذه العبارة حزازة قال الجلال
الدواني اعلم انه تعالي راعي الحكمة فيما خلق وامر واودع
فيها المنافع ولكن ليس فيها باعث له علي الفعل وان كان
معلوما له تعالي كما ان من يغرس غرسا لاجل الثمر يعلم ترتب
المنافع الاخر علي ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع
باغصانه وغيرها والباعث له علي الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك
الفوايد والمصالح بالنسبة اليه تعالي بمنزلة ما سوي الثمر بالنسبة

الي الفارس والايات والاحاديث الموهمة بالعلل والاغراض موولة
بان تلك بتلك الحكم والمصالح اذا اتقنت ذلك كله علمت ان ما قاله شارح
المقاصد من ان الحق تعليل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية
بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات
وما اشبه ذلك واما تعميمه بانه لا يخلو فعل من افعاله عن غرض
لمحل بحث وكلام غير منقول فانه ان اراد بالتعليل جعل تلك
الحكم علة غائية باعثة فلا شيء من افعاله واحكامه كذلك غاية
الامر ان بعضها مما يظهر علينا وبعضها مما يخفي الا على الراسخين
المويدين بنور من الله قوله ونفت بتحقيق الضاد قال الجوهري
نضا ثوبه اي خلعه وانشد [illegible] البيت ثم قال ونحو عندي
تشديده للتكثير قوله لا لوجوبه وتقبيه لو اقتصر على احدهما
كفي وحيث جمع بينهما فالاولى تاخير الوجوب لانه اوضح فيفسر
ما قبله قوله يجوز فيه اي الجر بحرف التعليل قال في الارتشاف ولا
يجوز ان يكون للعامل منه اثنان الا على جهة البدل او العطف
سوا جرا بحرف [illegible] او احدهما ام نصبا فاما قوله تعالى
الا تذكرة لمن يخشي فمنصوب بفعل مضمر انتهى ولعدم جواز
تعدد المفعول له منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا
تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما
يتعلق به على جعل ضرارا حالا او في الجهة الثانية من الباب
الخامس من المغني ان عصريا له قال في تفسيره في قوله تعالى
يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت ان من
متعلقة بحذر او بالموت لا بيجعلون لئلا يتعدد المفعول له
من غير عطف واعترض عليه في اعرابه ثم قال وقد اجيب بان

الاول

الاول تعليل المجعل مطلقا والثاني مقيدا بالاول والمطلق والمقيد
غيران فالمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ انتهى اقول هذا
يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ما ذكر من
تسمية المجرور بالحرف مفعولا له هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب
ومذهب الجمهور ان المجرور بالحرف مفعولا به بواسطة الحرف صرح به
ابن عقيل هنا والجامي في المفعول فيه بقي ان بعضهم قال ان
من تعدده على وجه العطف قوله تعالى والخيل والبغال والحمير
لتركبوها وزينة وان فقد الشرط في الاول لان قوله لتركبوها
تقديره لان تركبوها وهو علة الخلق المذكورات وجي به مقرونا
باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله وفاعل الركوب
بنو ادم واما الثاني فلم يفقد فيه الشرط لان فاعل الخلق
والتزيين هو الله جل جلاله ولا يخفى ان ما ذكر من فقد الشرط
في الاول انما ياتي على ما تقدم عن ابي حيان تبعا لابن مالك
خاتمة يجوز تقديم المفعول له كما في قوله فما جزعا ورب
الناس ابكي ولا حرصا على الدنيا اعترائي وهذا اولى مما ذكره الجلال
السيوطي من اخذ هذا الحكم من قول ابن مالك كلتزهد ذا قنع
لانه مع الجر ليس مفعولا له كما مر ثم يدل له تجويزهم في قول
الناظم ترخيما ان يكون مفعولا ومنع ثعلب تقدمه بواو
وبالبيت المتقدم وبقوله وما شوقا الى البيض اطرف المعمول
نفسه قوله ما سلط عليه الاتي باطراد بان لا يختص التسلط
بعامل نحو دخلت الدار اذ لا يقال صليت الدار ويستثنى
من الاطراد ما صيغ من مصدر عامله وينبغي ان يستثنى
ايضا المقادير اذ لا يعمل فيها الا ما دل على حركة لا يقال قعدت

ومحل التقديم ما لم يكن العامل معنويا قال المصنف في شرح التسهيل بعد الكلام على قوله نبشت اخوالي بني يزيد ظلما علينا ... ولا يجوز تقديم المفعول له على عامله المعنوي وهو ممتنع في ... للاستغراق لانه يلزم ... لا يكون ... بينهما بالظرف ... الظن بالمجرور له صح

ميلا ولا رقدت ميلا ولذا ذهب السهيلي الى ان نصبها على
المصدرية واسقط بعضهم قيد الاطراد لان نحو دخلت الدار
منصوب على التوسع ولم يتضمن معنى في فهو خارج بقوله على
معنى في فتدبر قوله بنصبه الخ تبين به ان معنى مسلط عليه عامل
نصبه عامل وبذلك اندفع ما يقال لم يعتبر في تعريف الظرف
كونه منصوبا ولا بد منه وقد يستفاد ذلك من قوله على معنى
لان غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وان كان قابلا لذلك
قوله من فعل او شبهه بيان لعامل ان كان مبهما شاملا لكل
عامل قوله وان لم يكن واقعا فيه نحو ما صمت يوم الخميس قوله
لما تقدم من ان تسلطه على المفعول به لوقوعه عليه وعلى
المفعول المطلق لانه نفسه قوله كما في نحو يخافون يوما من
نحو ارجعوا ورائكم فورا ئكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع
بينهما تاكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد
عامله وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك واردت الظرفية
كان بمنزلة ارجع في الوراء والرجوع لا يكون الا كذلك فهذا
الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك قاله جماعة
ورده الشمني بجواز كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا الى الموقف الذي
اعطينا فيه نورا والتمسوا فيه نورا مع من يقتبس او الى الدنيا
فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وهذا الظرف
ليس مستفادا من الفعل انتهى ويرد ايضا بان الظرف قد
يكون للتاكيد قوله لوقوع الفعل عليه لا فيه لانه ليس المراد
ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما
المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس ذلك
المكان

المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولانه تعالى لا يكون في مكان اعلم
منه في مكان لكن هذا مبني على تصرف حيث وهو كما في التسهيل
نادر فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه ولهذا قال الدماميني
في حواشي المغني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل
الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها
والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الايات
لانه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل والصلاحية للرسالة
ولستم كذلك انتهى واعترض بانه بعيد لانه يقتضي حذف
المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك
الموصول ولان المعنى كما مر انه يعلم نفس المكان المستحق
للرسالة لا شيئا فيه وفي البحر ما اجازوه هنا من انه مفعول
به على السعة او مفعول به على غير السعة يأباه قواعد النحو
لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تتصرف
ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا
واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة
ولا على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية
على تضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير
الله انفذ علما حيث يجعل رسالاته اي هو نافذ العلم في الموضع
الذي يجعل فيه رسالاته فالظرفية مجاز قال السفاقسي
تقعيده حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة
من ان حيث لا تتصرف واما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم
لا يندفع ولو قدرنا انفذ لانه يقتضي انه انفذ في هذا المكان
دون غيره قال الشمني واقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو

قوله اي هونا فخذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون
التفضيل قال السفاقسي ثم لا حاجة الي تقدير اذ لا مانع لعمل
العلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق علي معناه من الظرفية
والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه
المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل
القاطع قوله وناصب حيث الخ سكت عن ناصب يوم الظهور
انه يا فون قوله لا ينصب المفعول به اجماعا كذا في الاوضح
وفيه نظر فانظر التصريح قوله بيان لما اي وما بعده بيان
لجنس الحد الذي هو اذ كان مبهما الصلاحيته لكل ما لا يعقل
والظاهر انه اراد باسم الزمان والمكان ما دل علي الزمان او
المكان بالوضع او بغيره حقيقة او حكما فان ارباب هذه
الفنون يتسامحون في التعاريف فلا يرد عليه ما زاده في
الاوضح من قوله او اسم عرضت دلالته علي احدهما او جار مجراه
او يقال انه تعريف بالاخص او ان المقصود تعريف المفعول
فيه اصالة وما زاده في الاوضح من قبيل النايب ويوافق ذلك
ما صنعه في المفعول المطلق ولينظر وجه المخالفة بين
المفعول المطلق وما هنا في كلام الاوضح حيث لم يعرف
المفعول المطلق بما يشمل النايب عنه او يجعل ما ادخل في
تعريف المفعول فيه من اسماء العدد ونحوها نايبا واليه
يرشد قول الالفية وقد ينوب عن مكان مصدر فتقديره الا انه
بعد كان المضمر لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما فعل
في المفعول المطلق قوله والمختص خلافه اي ملتبس
بخلافه المبهم في معناه ولو اسقط البا كان اوضح واخصر

قول

333

قوله كاسماء الايام كالسبت والاحد وكاسماء الشهور والصيف
والشتا وما اختص من الازمنة بصفة او اضافة او دخول
ال عليه قوله وهو الربيعان ورمضان اي فلا يضاف
اليها شهر وفي المطلب ان رجب مثلها وليس كذلك ونظم
بعضهم ذلك فقال

ولا تضف شهر الاسم شهر الا لما اوله الرا فادر
واستثن منها رجبا فيمتنع لانهم فيما رووه ما سمع

وكان وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تقتضي خلافه لانهم يفرون
من اجتماع المثلين كما يشهد به الادغام الكبير لابي عمرو
ان لفظ ربيع مشتركا بين اسم الشهرين واسم الفصل الذي
هو احد الفصول الاربع وانه ورد ان رمضان من اسماء الله
تعالى فاضيف شهر اليه للفرق ودفع اللبس واما قوله عليه
السلام من صام رمضان فشاذ قوله بالجر اي عطفا علي اسم
زمانه قوله مطلقا اي مبهما كان او مختصا قوله الا ما كان مبهما
لان اصل العوامل الفعل ودلالته علي الزمان اقوى من دلالته
علي المكان لانه يدل علي الزمان تضمنا وعلي المكان التزاما فلما
كانت دلالته علي الزمان قوية تعدي الي المبهم من اسمايه
والمختص ولما كانت دلالته علي المكان ضعيفة لم يتعد الي كل
اسمايه بل الي المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة
والي المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة
الدلالة عليه حينئذ قوله وهو ما لا يختص بمكان بعينه دخل
في عمومه داخل وخارج وجوف وباطن وظاهر ونحوهن اذا
اريد بشيء من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز انتصابه علي الظرفية

فبان رمضان من اسماء الله

بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم ظاهر باب الفتوح لحن
قوله الجهات الست اي اسماؤها ففي الكلام حذف مضاف او
المراد بالجهات اسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه
ان الجهات صارت حقيقة في اسمائها قوله وعكسهن بالجر قوله
وسميت الجهات الخ واسماؤها اكثر من ست اذ منها قدام وخلف
وذات اليمين وذات الشمال قوله ونحوهن بالرفع عطفا على
الجهات اي ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على امام اي
ونحو امام قوله كعند هي اسم لمكان حاضر او قريب فالاول
نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني نحو ولقد رآه نزلة اخرى عند
سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب
معنويين نحو قال الذي عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لي
عندك بيتا وقد تفتح فاؤه وقد تضم ولا تقع الا منصوبة
على الظرفية او مخفوضة بمن وعنيها الغز الحريري بقوله
وما منصوب ابدا على الظرفية ولا يخفضه سوى حرف وقول
العامة ذهبت الى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو الصبر عند
الصدمة الاولى قوله ولدى كعند هي لغة في لدن والصحيح
انها مرادفة لعند فيكون للقرب الحسي نحو اذ القلوب لدى
الحناجر والمعنوي نحو ولدينا مزيد وتقلب الفها ياء مع
الضمير في لغة الجمهور وهي معربة والظاهر ان اعرابها مقدر
على الياء نصبا ايضا وتفارق لدى عند من اوجه ذكرها في
المغني والاوضح قوله وثانيها المقادير الخ زعم السهيلي
ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لانه
لا يقدر بفي ولا يعمل فيه الا ما كان في معنى الحركة فلا يقال قعدت

ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم للخطى
معدودة فكما ان سرت خطوة مصدر فكذلك ميلا ونحوه قوله
من مصدر عامله قدر لفظ مصدر ليوافق ما هو المختار من
امالة المصدر لكنه لا يتناول ما اذا كان العامل مصدرا فالاولى
اسم له في الامثلة سهل نظر قوله فان صيغ من غير مصدر عامله
تعين جره بفي صرح في المغني في النوع الرابع من الجهة السادسة
بانهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر قال والفرق
ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه
مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل السماع واما نحو قعدت
جلوسا فلا داعي له من القياس ورد بذلك جواب ابي حيان عن
رد ابي علي قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد ان كل ظرف
بانه انما يكون مكانا لما كان مبهما حيث قال اقعد والبس على
حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد
فكذا يصح فقعدت كل مرصد وظاهر كلام الرضي عدم اشتراط
ذلك انظر حاشية الاوضح للحفيد ومثل في ما في معناها
وهو بالظرفية نحو صليت بالمسجد قوله من اسماء المكان اي
المختصة وهي ما له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد وكذا
يتعين الجر فيما مع ضمير الظرف مكانيا او زمانيا مبهما او غير
مبهم واما قوله ويوما شهدناه فشاذ قوله توسعا اي باسقاط
الجار واجراء القاصر مجرى المتعدي وهذا مذهب الفارسي واختاره
جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره فنصب على
الظرفية قيل وهو مذهب س والمحققين وصححه ابن الحاجب
وقيل انه مفعول به صريحا لا على اسقاط الخافض ودخل يتعدى

بنفسه وبحرف الجر وكثرة الامرين فيه يقتضي انهما اصلان وهو مذهب
الاخفش **قوله** وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة الخ اي فلا يرد
نقضا على اشتراط ان يصاغ من مصدر عامله **قوله** وهو ظاهر
عبارة الشذور قال في شرحه وحقيقة القول فيه ان فيه ابهاما
من جهة انه لا يختص بقعة بعينها واختصاصا من جهة
دلالته على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان **قوله**
وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية عبارته فيه واما
المكان فلا يكون من اسمائه ظرفا منتصبا الا ما كان مبهما او
مشتقا من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله اولا ولا يخفى
ان يجلس زيد ميلا وان تعين باضافته اليه لكنه مبهم
من جهة اختلافه بالاعتبارات تفاوته كبرا وصغرا وعدم
كونه محدودا في الواقع فيصح فيه الاعتبار ان **قوله** جوازا
اي جائزا وذا جواز وقس ما بعده **قوله** كما اذا وقع صفة
الخ انما يجب الحذف في هذه المواضع الاربعة ان قدر العامل
المحذوف كونا عاما كما علم من باب المبتدا والخبر وامثلتها
ظاهرة واعلم انه ليس في كلامه الا ان الواقع في هذه المواضع
يجب حذف ناصبه لا ان كل ظرف يقع فيها فلا يرد ان ما قطع عن
الاضافة وبني على الضم لا يقع فيها ولهذا رد في المغني قول
من جعل من قبل في قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف
خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهي وصلتها في موضع رفع
بالابتدا لكنه استشكل ذلك بقوله تعالى كيف كان عاقبة الذين
من قبل قال الدماميني وهذا الاشكال مبني على ان قوله من
قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة كان اكثرهم مشركين

انتهى

انتهى واجاب الاستاذ اي سمعت بان الممنوع وقوع نفس الظرف
احد المذكورات والواقع في الاية خبرا وصلة انما هو المجموع من الجار
والمجرور وفيه ان ابا حيان نص على انه لا فرق في المنع بين ان يجر
بالحرف اولا فالحق في الجواب ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه
معلوما لعدم الفايدة وهو في الايتين معلوم بقي ان مما يحذف
فيه ناصب المفعول فيه وجوبا ما اذا وقع الظرف مشتغلا عنه
نحو يوم الخميس صمت فيه او يستعمل المتعلق محذوفا في مثل
او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ الان
اي كان ذلك حينئذ واسمع الان **قوله** المفعول معه **قوله** مرفي
المفعول به ما يتعلق به فلا نغفل **قوله** للخلاف في كونه قياسا
الاصح انه مقيس **قوله** ولم يقع في القران بيقين قال في المغني في
حرف الواو فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة
فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك
وان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم
او جملة على جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة
وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات بل
بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل
فجمع كيده الذي جمع مالا وعدده ويقرا فاجمعوا بالوصل فلا
اشكال ويقرا برفع الشركا عطفا على الواو وللفصل بالمفعول
قوله بعد واو الخ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه قاله
في الجهة الثالثة من الباب الخامس من المغني ورد بذلك قول بعضهم
في وما لنا ان لا نقاتل ان الاصل وما لنا وان لا نقاتل اي وما لنا
وترك القتال كما يقول ما لك وزيدا انتهى وقال في الحواشي واختار

بعضهم حذفها مستدلا بالقياس لان اصلها واو العطف وهي قد
تحذف وفيه نظر اذ لا يلزم من التوسع في الاصل التوسع في
الفرع قوله ولو تقديرا نحو مالك وزيدا قوله بناء على ان الموول الخ
هو ما قاله المص قال الحفيد وهو بمنزلة الاسم فينبغي ان يعطى
حكمه وقد صرح بعضهم انه مفعول معه وهو الحق انتهى
وعليه فتخرج الواو عن العطف قوله ومعناها مشاركة
ما بعدها الخ اي معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في
هذا الباب تلك المشاركة ففي قولك سرت وزيدا زيد مشارك
للمتكلم المدلول عليه بالواو الذي هو معمول الفعل الناصب
للمفعول معه في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما جميعا
في وقت واحد وفي قولك سار زيد وعمرو تشارك زيد وعمرو
في السير ايضا لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت واحد قوله
وبما بعدها الخ اي وخرج بما بعدها المعية وهو قوله مسبوقة
بفعل الخ قوله نحو كل رجل وضيعته اي فلا يستقيم فيه
النصب على المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالفه
الصيمري فاجاز النصب على المفعول معه لا اسم كالتمييز بلا تاويل
وقال الهندي انما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو مقرونان
او مقارنان اما لو قدر مفردا او بعطف وضيعته على الضمير
المتصل اي كل رجل مقرون هو وضيعته فلا لانه على هذا
يكون من قبيل جئت انا وزيد قوله واياك بالموحدة قوله خلافا
لابي علي فانه اجازه مستدلا بقوله هذا ردائي مطويا وسربالا
واجيب بان العامل في سربالا مطويا قوله وان كان فيه معنى انبه
الخ معنى انبه يعني حرف التنبيه واشير معنى ذا واستقر معنى لك

قوله

قوله قال بعض العلماء هو العلامة خالد الازهري قوله بسبب
تقدم ما الاستفهامية الخ يشكل عليه نحو انت وزيد والفوات
معا منه الاستفهام بامراخ وفي حواشي الحفيد فان قلت لم اكتفى
الجمهور بتقدير الفعل في ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا ولم يكتفوا
به في هذا لك واياك مع ان الفعل فيه مقدر لانه بمعنى هذا
لك هذا استقر لك قلت قيل بين التقديرين فرق فان تقديره
في هذا لك واياك على جهة امتناع ذكره بخلافه فيما انت وزيدا
فانه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو فلذلك
جاز النصب في هذا وامتنع في هذا لك واياك قوله لما فيه من
الامر الخ وذلك لان النهي عن الشيء امر بضده وعلل الدماميني
الامتناع هنا بعدم الفائدة لانه لا تنه عن القبيح ممنوعا
لانه عن اتيان القبيح لان النهي انما يكون عن الافعال فيكون
قولك بعد ذلك واياك مستغنى عنه وهو من عطف الشيء على
نفسه ثم قال وهذا لا ينهض مانعا بدليل فما وهنوا لما اصابهم
في سبيل الله وما ضعفوا قوله واستوى الماء والخشبة لانه استوى
ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة
فاستوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لا بمعنى استقام و
ارتفع جاز العطف والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو
اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء قوله وذلك
لا يجوز اي عند جمهور البصريين فامتناع العطف مبني على
مذهبهم وان اختار المص كابن مالك في باب العطف خلافه
قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ اخذه من كلام الدماميني
في شرح التسهيل قوله اوما في معناه نحو قام زيد وانا اذ لا يصح

قام انا لكن يصح قمت والقا بمعني انا قوله ما بعد واو المفعول معه
اي من خبر كالمثال او حال نحو جاء البرد والطيالسة شديدة ولا يجوز
عديه بين قوله فلا يجوز كالكوفيين هو مذهب ابن كيسان واختاره
ابو حيان لان باب المفعول معه باب ضيق واكثر النحويين لا يقيسونه
وقال الجمهور قد يعطي حكم ما بعد المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا
كالاخوين قال الدماميني وينبغي ان يتعين ما قاله ابن كيسان
عند الجميع في نحو كان زيد وتؤدة كالعبد قوله وليست ناقصة
قال في التصريح واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره
على انها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع نصب على الحال
واما ما فلا يكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسؤال
عن الحال والصحيح انها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها
والتقدير على اي حال يكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن
خروف انتهي وفي الباب السابع من المغني قد يكون للشي اعراب
اذا كان وحده فاذا اتصل به شي اخر تغير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك
من ذلك ما انت وما شانك فانهما مبتدا وخبر اذا لم تات بعدهما
بنحو قولك وزيدا فان جيت به فانت مرفوع بفعل محذوف
والاصل ما تصنع او ما يكون فلما حذف الفعل برز الضمير
وانفصل وارتفاعه بالفاعلية او على انه اسم لكان وشانك بتقدير
ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر الكان او مفعولا لتصنع
ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف
حالا اذ لا يقع مفعولا به قوله ما سبقه من فعل او معناه اي
من فعل لازم او متعد خلافا لمن زعم انه لا يكون الا مع
اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه او اسم

دال

دال على معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو ويستثني مما في
معناه اسم التفضيل فلا يقول انا اسير الناس والنيل وشمل كلامه
الفعل الناقص وهو كذلك خلافا لمن قال انه لا ينصبه لانه ليس
فيه معني حدث يتعدي بالواو وهو مردود لان الصحيح ان الافعال
الناقصة مشتقة وانها تدل على معني سوي الزمان وقد قال الشاعر
يكون وايا ها بها مثلا بعدي وقال فكونوا انتم وبني ابيكم وافهم
قوله ما سبقه انه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لان اصل واوه
العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه اجماعا
وقال الرضي وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله
اذا تاخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل
جائز نحو زيدا وعمرا لقيت وذهب عبد القاهر الى ان عامله
الواو وقيل غير ذلك مما لا نطيل به قوله وانه مقيس اي والاصح
انه مقيس واختلف القائلون به فقوم قاسوه في كل شي وقوم
خصوه بما صلح فيه معني العطف ومعني المفعول معه فلا
يجوز حيث لا يتصور معني العطف لان واو مع عطف في الاصل
ولا حيث تمحض معني العطف لان دخوله معني مع هو الذي
يسوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها
العرب على غيرها الى النصب وقال المبرد والسيرافي فيما كان الثاني
مؤثرا للاول وكان الاول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة وبعض
النحاة يقتصر في مسايله على السماع قال ابن عصفور ومعناه
انهم لا يجرونه الا حيث لا يراد بالواو معني العطف لان السماع انما
ورد به هناك وقال الاستاذ ابو علي اذا كان العطف نصا على
معني مع وكان حقيقة في المعني ضعف النصب كقولك قام زيد

وعمرو فهذا لا يقال بالنصب الا ان سمع ومنه تبكي عليك نجوم
الليل والقمرا اي مع القمر فاذا كان العطف ليس بنص في المعنى
نحو استوى الماء والخشبة اوكان مجازا نحو سرت والنيل فينبغي
ان يكون الخلاف في هذا قياس هو ام لا قوله وانه لا يتقدم
على المصاحبة اي والاصح انه لا يجوز تقدمه على المصاحب
خلافا لابن جني تمسكا بانه قد جاء ذلك في العاطفة كقوله
عليك ورحمة الله السلام وبانه قد سمع من كلامهم كقوله
جمعت وفحشا غيبة ونميمة ورد بان وقوعه مثله في
العاطفة شاذ او مخصوص بالضرورة ولا يقاس عليه وقد
يقال المفعول معه في التقدم اوسع مجالا من باب التابعية
ولما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز في الاصل
بعلة واضطرارا جاز هنا بكثرة وسعة ورد بان قوله جمعت
البيت من العطف لا من المفعول معه تتمة لا يجوز ايضا
الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا
يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين
الواو العاطفة ومعطوفها لكن الواو هنا نزلت منزلة
الجار والمجرور وفي النهاية استوى الماء والخشبة وشعير الوادي
سألت شيخنا فقال الواو الاولى واو مع والثانية واو العطف
قلت فهل يجوز اظهار واو بعدها فلم يجب بنعم ولا بلا وقد
قيل ان واو المعية اصلها واو العطف فاذا كان اصلها واو
العطف لم يجز الجمع بينها وبين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان
لمعنى مبحث الحال قوله ولما انهى الكلام على
المفاعيل الظاهر بهذا الصنيع تغيير اعراب المتن لانه المتبادر منه
ان

ان لفظ الحال مبتدأ الخبر محذوف او بالعكس اي الحال من المنصوبات
او هذا الحال وظاهر قوله يذكر ويؤنث انه هو الخبر المحذوف وهو
خلاف مقتضى التوطئة الا ان يقال التقدير وهو يذكر ويؤنث
وصنيع المتن حيث قال والحال بواو العطف كما في جميع نسخ
المتن يقتضي ان قوله والحال عطف على المفعول به على الاصح في
المعطوفات اذا تكررت او على المفعول معه على مقابله اي والحال
منصوب ولعل الواو التي قبل قول الشارح لما انهى الكلام من المتن
فتدبر فانه المناسب لترجمة المنصوبات وهي باب المنصوبات
منصوب قوله يذكر ويؤنث لفظا فيقال حال وحالة ومن
التانيث لفظا قوله على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده
لظن بالماء حاتم وحاتم في البيت مخفوض بدل من الهاء في
جوده قوله ومعنى اي باعتبار تذكير الفعل المسند اليها وتانيثه
ونحو ذلك فيقال اعجبك فلان واعجبتك قال اذا اعجبتك الدهر
حال من امرئ فدعه وواكل امره والليالينا ويقال حال حسن
وحال حسنة وقوله وهو افصح اي التانيث معنى افصح في اللغة
قوله وهي نوعان اي باعتبار التبيين والتاكيد قوله وستاتي
اي في التمييز قوله وهو وصف هو ما دل على حدث معين
وذات مبهمة وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وامثلة المبالغة وافعل التفضيل قوله ولو تقديرا
مثل الجملة وشبهها فانها في تاويل الوصف ومثل ثبات في قوله
تعالى انفروا ثبات فانه بمعنى متفرقين قوله اي ليست احد
جزئي الكلام اي وليس المراد بالفضلة ما يستغني الكلام
عنها والا لم يدخل في التعريف نحو كسالى من قوله تعالى قاموا

كسالى فان كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه قوله تقع في جواب
كيف اي يصح ان يقع في جوابها وذلك بان يكون مذكورا لبيان
الهيئة اي للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور
الفعل عنه او للمفعول حين وقوع الفعل عليه اولهما قوله
فخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ اي المبتدا المشتق والمؤول به
والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق او المؤول
به بقي انه يخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى
كما في الاوضح وكان الشارح تركه لان فيه الاحتراز بالجنس قوله
والتمييز الاولى ان يقول وبعض امثلة التمييز او يقول
التمييز المشتق وكانه اعتمد على المثال ثم ما ذكر مبني على
الصحيح ان فارسا ونحوه في المثال تمييز وقيل انه حال
والمعنى اتعجب منه في حال كونه فارسا ورد بانه لا يستقيم
كونه حالا مقيدة لانك لم ترد به المدح في حال الفروسية
بل المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم
يكتب ولا مؤكدة لان شرطها ان يكون الحال مفهوما من الجملة
التي قبلها ولله دره محتمل للفروسية وغيرها وقال الرضي
وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز ما احسن فروسيته
فلا يمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد
من قولنا ما احسنه فروسيته قوله لعدم صلاحيتها
لذلك اي للوقوع في جواب كيف لانها لم يذكر لبيان الهيئة
قصدا بل لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية ولتقييد
الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا قوله ان تكون منتقلة
اي غير لازمة لصاحبها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل

فلا

فلا تكون امرا خلقيا فلا يجوز جاء زيد احمر او طويلا ومن غير
الغالب ان تقع وصفا ثابتا وذلك في ثلاث مسائل ذكرها في
المغني والاوضح قوله مشتقة من المصدر الخ كذا قاله غيره واحترز
بتقييد بكونه منه المصدر كما في مستحجر من الحجر ومستنسر من النسر
ولك ان تجعل اشتقاق هذه من المصدر كالاستحجار والاستنسار
وانما كان الغالب فيها ان تكون مشتقة في المعنى صفة والصفة
مشتقة ومن غير الغالب ان تقع جامدة مؤولة بالمشتق
وذلك في ثلاث مسائل وجامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع
مسائل فانظر الاوضح وشرحه قوله كجاء زيد راكبا اي نحو راكبا من
هذا المثال وقس ما بعده قوله ومن المفعول الخ منه المنادى
وفي جواز مجيء الحال منه مذاهب اصحها كما في الجامع الجواز
قوله نحو لقيته راكبين فراكبين حال من الفاعل وهو التاء
ومن المفعول وهو الهاء لانه ذكر لبيان هيئتهما اي صدور
اللقي من المتكلم حال كونه راكبا ووقوع اللقي على المفعول
حال كونه راكبا قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ
فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو مررت
بغلام هند جالسة لم يجز مجيء الحال منه وادعى ابن مالك في شرح
التسهيل الاتفاق على ذلك وتبعه ولده وفيه نظر فان
الفارسي ذهب الى الجواز وممن نقله عنه ابن الشجري في
الامالي قال في التصريح وانما اشترطوا احد هذه الشروط
لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل
في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف
والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف

مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان
لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة
اتصال الجزء بكلمة او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب
الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم
يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال انتهى وافاد كلام
الشارح ان الحال لا يكون مبينة لهيئة مبتدا ولا خبر وظاهر
مذهب سيبويه مجيئها من المبتدا وحكى السعد الخلاف في الخبر
وبعضهم يؤول ذلك بالفاعل والمفعول في السابق نحو زيد في
الدار جالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل
معنى او حال من زيد وهو وان كان مبتدا صورة الا ان
معنى الكلام استقر وحصل زيد في الدار فهو فاعل معنى
والفعل العامل في زيد وان لم يكن مقدرا في الكلام لانه
مبتدا لكنه مفهوم من الكلام وهذا اقرب الى معنوية الفاعل
حقيقة وشيخا في هذا بعلي شيخا حال من بعلي وهو مفعول
معنى لان التقدير انبه على بعلي واشير الى بعلي وجرى
على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد
في الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه مجيئها
من المضاف اليه فلعله لا يثبته ولهذا لم يذكره واما مجيئها
من المجرور بالحرف فراجع للمفعول معنى وبقي الكلام في اسم
كان قال السعد في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الاخرة
عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان بناء على انه
ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن

اللايق بالنظر النحوي انه فاعل قد اسند اليه الفعل على طريقة
القيام وان لم يكن قايما ولهذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد
صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل
انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لان اهل المعاني قالوا ان منطلقا
في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان لدلالة على زمن
النسبة فهو قيد لمنطلقا قوله اليه مرجعكم جميعا اي رجوعكم
فالمرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس
فتح الجيم اذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كما في
مضربك زيدا قوله من حيث هي اي من غير نظر الى كونها موكدة
او مؤسسة منتقلة او لازمة من الفاعل او غيره فالحيثية
لبيان الاطلاق لا للتقييد او التعليل قوله التنكير
اي ولو صورة فلا يرد ما قيل ان كلا قد تنصب على الحال نحو اخذت
المال كلا مع انه معرفة لكونه مضافا في التقدير لانه نكرة
صورة قوله مطلقا اي سواء تضمن معنى الشرط كما يأتي
اولا نحو زيد الراكب وحجتهم في ذلك القياس على الخبر
وعلى ما سمع من ذلك قوله فيما تضمن معنى الشرط نحو زيد
الراكب احسن منه الماشي فالراكب والماشي حالان وصح
تعريفهما لتاويلهما بالشرط اذ التقدير زيد اذا ركب
احسن منه اذا مشى وانت زيدا اشهر منك عمرا اي اذا سميت
وذو الرمة اشهر منه غيلان والجمهور قالوا المنصوب في الاول
بتقدير اذا كان وفي الاخرين بفعل التسمية قوله اي
كيفية وقوع الفعل منه اي ان كانه صاحبها فاعلا ونو

تاويلا وقوله او عليه اي ان كان مفعولا كذلك قوله وذلك حاصل بلفظ
التنكير الى اعترض عليه بانه ينبغي ان يصح تفريعه ان كان التبيين
مقصودا او المنع مطلق وعلل بعضهم وجوب تنكيرها بانها خبر في
المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تنكيره فالدليل لا يوافق المدعى اذ
المدعى ان التنكير شرط واجب والدليل يقتضي ان يكون جائزا
لا واجبا وعلله بعضهم بعدم توهم كونها نعتا عند نصب
صاحبها او خفاء اعرابها وفيه ان التوهم حاصل اذا كان ذو الحال
نكرة منفية مثلا منصوبة قوله نحو اجتهد وحدك اي من كل ما
عرف بالاضافة وقوله وادخلوا الاول فالاول اي من كل ما
عرف بال وقد تجي المؤول بالنكرة علما كقولهم جاءت الخيل
بداد فبداد علم جنس وقع حالا لتأوله بنكرة كانهم قالوا
جاءت الخيل متبددة قوله لانه خبر عنه بها في المعنى وهو لا يكون
في الغالب الا معرفة او نكرة بمسوغ قوله حال من ضمير
الفاعل في يخرجون يجوز ايضا كونه صفة مفعول محذوف اي
يوم يدع الداعي الى شيء نكر قوما خشعا ابصارهم قوله وهو
اي الضمير مطلقا الا ضمير الفاعل قوله ومنه اي الثاني بكنه
من المختص بالوصف وانما قال ومنه لاحتمال كونه مشحونا
حالا من الضمير المستتر في ماخر ثم كان المناسب لما اسلفه
ان يقدم هذا على مثال المتن او يقول فيما سلف باضافة
او وصف والفلك في البيت بضم اللام وماخر بكسر المعجمة
صفة له وهو الذي يشق الماء او اليم البحر والشاهد في مشحونا
اي مملوا حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة لتخصصه
بالوصف قوله وقولك عجبت الخ اي ونحو قولك فهو بالجر عطف

عليا

على اربعة ايام والشاهد في شديدا حيث وقع حالا من ضرب مع انه
نكرة لتخصصه بمعمول غير مضاف اليه وهو الفاعل قوله
والثالث اي التعميم قوله يا صاح الخ صدر بيت عجزه فترى لنفسك
العذر في ابعادها والاملا هل للاستفهام الانكاري وحم بضم الحاء
المهملة بمعنى قدر والشاهد في باقيا حيث وقع حالا من عيش
مع انه نكرة لتقدم الاستفهام قوله كانه خلل بكسر المعجمة جمع خلة
بكسرها ايضا وهي بطانة كانوا يغشون بها اجفان السيوف منقوشة
بالذهب او غيره وهي ايضا سيور تلبس ظهور سيتي القوس وقال
الدماميني والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد
هنا الثاني انتهى واعترض بانه لا معنى لتشبيه اثار الديار بالحقير
بان يقال تلوح كانها حقير مع ان الذي يطلق على العظيم
والحقير انما هو الجلل بالجيم المفتوحة وسوغ مجي الحال منه تأخره
عنها في المغني ان تقديم حال النكرة عليها التمس لاجل تسويغ
الحال منها بل لئلا يلتبس الحال والصفة حال كون صاحبها
منصوبا وفي الرضي ما يوافقه قوله او الوصف بجملة يلوح
قوله وقيل حال من الضمير في لمية وزعم ابن خروف ان الخبر
اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا لا ضمير فيه عند شيخ والفرا الا اذا
تاخر واستدل بانه لو تحمل ضميرا عند التقدم لجاز ان يؤكد
وان يعطف عليه وان يبدل منه قال في المغني وهو مخالف
لاطلاقهم ولقول ابي الفتح في علك ورحمة الله السلام ان
الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف
عليه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي
العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان

نوله

لانه اولى منه ان يقول مبتدأ في المغني

عدم الفصل اسهل لوروده في النثر كمررت برجل سوء والعدم
حتى قيل انه قياس قوله وحتى لا يكون من قبيل الخ كذا في النسخ
والصواب اسقاط لا كما لا يخفى وقيد في الكلام قلب اذ الكلام
في تاخر صاحب الحال وصاحبها اي وعامل صاحبها وفي كلامه
حذف معطوف مع عاطفه والتقدير عدم جواز ذلك اي
الاختلاف فكونه حالا من ظلل مبني على جواز الاختلاف لان
ظلل مبتدا لا فاعل بالظرف قبله لعدم اعتماده الا على مذهب
الاخفش والعامل في المبتدا الابتدا والعامل في الحال الاستقرار
الذي تعلق به الظرف ولم يجز ان يعمل معنى الابتدا في الحال لانه
ليس المعنى على ان الابتدا بلفظ ظلل لاسناده اليه مقيد
بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به وكونه
حالا من الضمير مبني على عدم جواز الاختلاف بين العامل
في الحال وصاحبها اذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار قوله
وصحح في الجامع استشهد له في المغني في الباب السادس بامور
عدها ولهذا قال الدماميني في شرح التسهيل فظهر بالتحرير
ان الصواب عندي مذهب الجمهور القائلين بان العامل
في الحال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب س في
هذه المسئلة في معرض الرد به على المعربين في امور اشتهرت بينهم
والصواب خلافها وبان لك ان اخر كلامه يناقض اوله قوله
عند الخليل ويونس واما س فذهب الى جواز كون ذي الحال
نكرة قياسا مطردا ووجهه ان الحال انما دخلت لتقييد العامل
فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة او شبهه قوله والجمهور
تقديمها على صاحبها اشعر كلامه بان الاصل فيها التاخر وهو

كذلك

لا نوفي رسال

قوله والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال

كذلك كالجر قوله الا لمانع كان يكون نكرة محصورة نحو وما نرسل
المرسلين الا مبشرين ومنذرين او مجرورة بحرف جر غير زايد او
باضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك في شرح التسهيل قال
لانها في نية الانفصال قال في شرح العمدة ومما يمتنع فيه
تقديم الحال على صاحبها ان يكون منصوبا بكان او ليت او فعل تعجب
او اتصل بصلة ال نحو الشاهدك سايلا زيد او اتصل بفعل موصول
به حرف نحو اعجبني ان ضربت زيدا مجردا قوله او صفة تشبهه
اي الفعل المتصرف اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة
والحصر في المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النايب عن فعله
كضربا زيدا مجردا فان الظاهر انه كالمتصرف واعلم ان ما ذكر من
جواز تقديم الحال على عاملها هو الاصح وبقي اقوال لا نطيل
بها قوله الا لمانع نحو لاضرب محتسبا ولا عتكفن صايما فان
ما في حيز لام الابتدا ولام القسم لا يتقدم عليهما قوله وقد
اي ذلك راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على
صاحبها اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الا زيد ويجب تقديمها
على عاملها اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد او كانت
فاضلة وكان العامل افعل تفضيل عامل في حالين لاسمين
متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر وبسط
هذا المقام يطلب من المطولات قوله نايبة عن خبر عبارة
التسهيل ويجوز حذفه الحال ما لم تنب عن غيرها انتهى
اي سواء كانت نايبة عن الخبر او بدلا من اللفظ بالفعل لان
الثاني لم يتضح له مثال لان الا ظهر في نحو اتميميا مرة وقيسيا
اخرى انتصابه على المصدر ونحو اقايما وقد قعد الناس صاحب

الحال ضمير قايما والعامل قايما قوله اومنبيا عنها اي لتوقف المراد
علي ذكرها فمثلها ما شاركها في ذلك واكثر ما يقع ذلك في النفي
وشبهه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وما
ارسلناك الا رحمة للعالمين ويأتي في غيره كقوله تعالي وهذا بعلي
شيخا وقول الشاعر انما الميت من يعيش كيبا قوله كمررت بزيد
قايما تقدم الكلام عليه في باب المبتدا والخبر قوله وزيد ابوك
عطوفا سابق الكلام عليه في باب التمييز مبحث التمييز
قوله ومن المنصوبات التمييز جعل قول المص التمييز مبتدا
لخبر محذوف والظاهر انه عطف علي قوله المفعول به او علي
الحال علي ما مر الاشارة اليه في باب الحال قوله اي المميز بكسر
اليا الخ اي فهو مجاز من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل
وقوله لكن اشتهر الخ اي فيكون اطلاق المصدر علي الاسم
المذكور حقيقة عرفية فلا يحتاج لتاويله باسم الفاعل قوله
الفاظ مترادفة اي لغة واصطلاحا وهي في اللغة بمعني
فصل الشي من غيره قال الله تعالي وامتازوا اليوم ايها
المجرمون اي انفصلوا من المومنين تكاد تميز من الغيظ
اي ينفصل بعضها من بعض قوله وهو اسم اي صريح لان
التمييز لا يكون جملة قوله غالبا ومن غير الغالب ان يكون
مشتقا كما ياتي قوله او النسبة الذي دل عليه كلام ابن
الحاجب ان التمييز دايما انما يفسر الذوات غايته ان
الذات اما مذكورة او مقدرة غايته انه عبر عن الثاني
بانه يرفع الابهام عن النسبة لكن نظرا للظاهر وفي المنهل
الصافي للدماميني النسبة علي الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق

الطيب بزيد امر معلوم وانما الابهام في المتعلق الذي نسب اليه
الطيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل ان يكون دارا وعلما وابوة
وغير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هي النسبة في
المعني فكيف يرفع الابهام عنها وقال الاستاذ الصفوي بعد نقله
قول ابن الحاجب والثاني عن نسبة في الجملة او ما ضاهاها مثل
طاب زيد نفسا الخ وقد عرفت ان التمييز في هذه المواضع
المذكورة في الحقيقة انما هو عن امر مقدر اذ التقدير
طاب شيء من زيد والتمييز بين ذلك الشي قوله فخرج بالفضلة
اي واما قوله اسم فجنس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك
فتخرج الجملة كما تقدم وكان الشارح راعي ان الجنس من شانه
الادخال وان جاز الاخراج به اذا كان بينه وبين الفصل
عموم وخصوص وجهي كما هنا كما لا يخفي قوله كقوله
وطبت النفس الخ قطعة من عجز بيت تمامه رايتك لما
ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو قايله رشيد اليشكري يخاطب
قيس بن مسعود بن خالد اليشكري واراد بالوجوه اعيان
القوم ومثله في مجي التمييز بلفظ المعرفة والتاويل بالنكرة
الحديث ان امراة كانت تهراق الدما فالدما تمييز علي زيادة
ال واجاز ابن مالك ان يكون مفعولا علي ان الاصل تهريق
ثم قلبت الكسرة فتحة والياء الفا كقولهم جاراة وناصاة
قال في المغني وهذا موجود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية
وناصية اي لان الغرض انما يحصل حينئذ واما في تهريق فلا حاجة
لقلب الياء الفا لانها ساكنة فاندفع قول السميني ابن مالك
لم يشترط ذلك بل كون الياء لاما كرهي لان اشتراط ذلك ظاهر

سيم احد مخالفته فتدبر واما قولهم في العدد المركب احد عشر من
الدراهم وفي العقود عشرون من الدراهم ونحو ذلك فليس المجرور
بمن تمييز اصطلاحا بدليل عدم افراده واما بطريق معيشتها
فقيل ظرف بتقدير المدة وان المعيشة مصدر مثل وادبار
النجوم اي مدة عيشتها ومدة ادبار النجوم واما سفه نفسه
فقيل تاكيد وقيل غير ذلك فيهما قال المص في الحواشي ونقل
بعض الافاضل ان ابن مالك في شرح التسهيل اعرب نفسه
من قوله تعالى الا من سفه نفسه توكيدا لمن ومن منصوبة
على الاستثنا وفي يرغب ضمير هو فاعله واعترض بان المعنى
على الرفع والتفريغ ان المعنى ما يرغب عن ملة ابراهيم
الا من سفه نفسه ويؤيد ذلك ومن يغفر الذنوب الا الله
الا ان النصب يجوز في هذا على ضعف وفي الباب الخامس
من مغني اللبيب بعد ان اعترض على الزمخشري في الكلام
على قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات الاية ونظير هذا
على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم
الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثنا ونفسه توكيد
فجمل قراة السبعة على النصب في مثل ما قام احد الا زيد
الخ ما حرره **قوله** من جهة كونه منصوبا الخ ومن جهة كونه
اسما نكرة ولهذا قال في المغني انهما يشتركان في خمسة
اوجه يعني انهما يشتركان في انهما يحذفان **قوله** من ثلاثة
اوجه ذكر في المغني انها سبعة وزاد على ما هنا ان الحال
قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض
مرحا بخلاف التمييز قال الشمني ولقايل ان يقول ان

التمييز

التمييز قد يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا
وان الحال يتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه
ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على
الجواز بقوله رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا
عطفاه ما تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا فسهو لان
عطفاه والمرء مرفوعان قال الشمني وكان على المص ان لا يقول
فسهو بل ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال ان عطفاه والمرء
مرفوعا بمحذوف الخ لانهما عند ابن مالك مبتدا قال في التسهيل
في اذا وقد يغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا
للاخفش بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو
المحذوف واما وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا وقوله انفسا
تطيب بنيل المنى فضرورة وانما لم يقدر للمرفوع فيهما
فعلا لانه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق لان عدم التقدير
يؤدي الى دخول اذا على الجملة الاسمية واما هنا فلا محذور
فسقط ما للدماميني في المقام وبه يعلم حكم المص على ابن
مالك بالسهو لانه لا يصح استدلاله بالبيتين السابقين
على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا لانهما ليسا نصا في ذلك فسقط
ما للشمني فتدبر وان الحال تكون موكدة لعاملها ولا يقع
التمييز كذلك وهو بخلاف ما مشى عليه في هذا الكتاب
حيث قال وقد يوكدان وان الحال يتعدد كقوله على اذا ما زرت
ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز
ولذلك كان خطا قول بعضهم في تبارك رحمانا رحيما وموئلا
انهما تمييزان والصواب ان رحمانا باضمار اخص او امدح

ورجحها حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن
ليس بصفة بل علم وبهذا ايضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم
انه حال واعلم انه قد صنف بعض فضلا المغاربة وهو الشيخ
يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العقيلي البجائي في هذه المسئلة
رسالة ذكر ان سبب تصنيفها وقوع الكلام فيها بين جمع من
اهل الادب من اهل مصر واهل حلب وان سبب ذلك ما وقع
في توقيع بعض الكتبة وهو ما نصه عند فلان عشرون
قنطارا عسلا قصبا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من
التعدد لعدم اتحاد المميز بل كل واحد تمييز لما قبله وهذا
يقتضي ان التمييز مميز وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب
في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ولبثوا في كهفهم
ثلاثمائة سنين فانه لما نقل في المفصل ان الزجاج قال لو
انتصب سنين على التمييز فوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع
مائة قال هذا الذي ذكره يرده قراءة الاخوين اذ لا وجه لها
الا التمييز وهو ليس بلازم لانه مخصوص بكون التمييز
مفردا بخلافه جمعا فانه مثله في ثلاثة ابواب على ان الاصل
في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل الجمع
استعمل على الاصل لا على الوجه الذي الزمه ولعل الش انما اقتصر
على ما ذكره من الفروق لان ما عداه اما محل نزاع او فيه خلاف
وبعضه اعتمد المص في غير المغني خلافه كقوله هنا ان التمييز يؤكد قوله
لله دره فارسا قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب
على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو اما ان
يكون حالا مقيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المقيدة فلان

قوله لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد
به المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا ان لم يكتب بل تريد
الاطلاق بذلك واما المؤكدة فلان شرطها ان يكون معنى الحال
مفهوما من الجملة التي قبلها وانت لو قلت لله دره كان محتملا
للفروسية وغيرها قال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز
ما احسن فروسيته فلا يمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى
هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال فروسيته قوله انها
لبيان الهيئة قال المص في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة
والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وخرج مثل
تكلم صادقا او مات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة
فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن لا يخرج منه جاء زيد والشمس
طالعة وجاء زيد وعمرو جالس قال الدماميني هما في معنى
جائيا مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فبحسب التاويل
لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة انتهى وقال السيد ركن
الدين اذا قلت اتيتك وزيد قائم فان الحال لم تبين هيئة
الفاعل ولا المفعول وانما هي بيان للزمان الذي هو لازم
الفاعل او المفعول وقد اشتهر التعبير عن اللازم بالملزوم
فكانه بين ذاتيهما انتهى وقد تكلم في المغني على تاويل الجملة
الواقعة حالا في الترجمة التي نصها اقسام الحال قوله بعدما
يفسر المقادير حمل المقادير في عبارة المتن على انه جمع مقدار
مصدر بمعنى تقدير فاحتاج الى تقدير قوله ما يفسره لان التمييز
في الامثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشيء كالجريب ولو جعل
المقادير جمع مقدار بمعنى ما يعرف به قدر الشيء لم يحتج الى حذف وهو جمع مص

اظهر مع التزام على صنعه حذف الموصول وبعض الصلة
ان جعلت ما موصولة وقال في الفواكه الجنية بعد ان فسر
المقدار بما يعرف به قدر الشيء والمراد بالمقدار في هذه الامثلة
هو المقدر لا الالة التي يقع بها التقدير والا لوجبت الاضافة
نحو اشتريت قفيزين بريط المكيال الذي يكال به البر انتهى
فتامله فان كلامه اولا يقتضي ان المقدار اسم للالة وثانيها
انه مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر لان الذي
يبينه التمييز في الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس
المقدار قوله تثنية منا بالتخفيف والقصر هو لغة في المن
بالتشديد قوله فشبه المساحة الخ انما كانت هذه الامور
شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدة لذلك وانما تشبهه
ومثل في التوضيح لشبه المساحة بلوجيبا بمثله مددا وقال
وحمل عليها هذا ان لنا غيرها ابلا قوله نحو نحي سمنا النحي بكسر
النون واسكان الحا المهملة وبعدها يا اسم لوعا السمن قوله وقد
يقع بعد ما هو فرع له الخ هذا مقابل الاكثر واعلم انه يجوز في
نحو هذا خاتم حديدا ثلاثة اوجه النصب اما على التمييز كما ذكر
او على الحال وينبني عليها الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب
على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه
نعت والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا
نعتا والاتباع والاضافة وهي ارجحها لما فيها من التخفيف بحذف
التنوين قوله الصريح الخ انما قيد به مع ان المص ذكر العدد الكناية
وهو كم لانه فصله بعده فعلم انه لم يرد التعميم كما سيشير الشـ
اليه فتدبر قوله ويتعين افراده وكذا نصبه لانها لما كانت كناية

عن

عن وسط وهو من احد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن
احد طرفي العدد لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد
ولما كان الوسط عدلا بين الطرفين اذ وحظ من كل منهما لم يلزم
التحكم في الحمل عليه فسقط اعتراض الحديثي قوله مبهم الجنس
اي الحقيقة بان لا يدري انه من الاحاد او غيرها وقوله والمقدار اي
الكمية بان لا يدري انه خمسة او غيرها قوله ولهذا افصل تمييزها
الخ اي لكونها كناية عن العدد لا عدد صريح قوله فاما تمييز
الخبرية فان قلت ما معنى تسمية كم هذه خبرية قلت من معنى
الخبر الذي هو قسيم الطلب وهو الذي يحتمل الصدق والكذب لا من
معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدا الا ترى ان قول القائل كم عبيد
ملكت يحتمل توجيه التصديق والتكذيب الى قائله فيما تكثر
والافتخار قوله فجر وربما الخ اي ما لم يفصل قال في الهمع فان
فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا
على عدم وربما نصب غير مفصول روي كم عمة لك البيت
بالنصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه
عن بعض العرب قال ابو حيان وهي لغة قليلة انتهى وفي المختصر
للسعد قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد
وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول قوله حملا لها على ما
هي مشابهة له من العدد وهو عشرة ومائة لانها مشابهة
للعشرة في جمع المميز وللمائة في افراده قوله كقوله اذا عاش
الفتى صدر بيت للربيع بن ضبع الفزاري وعجزه فقد ذهب
المسرة والفتاء قوله على قراءة الاضافة هي قراءة الاخوين حمزة
والكسائي قيل ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت

تفسيرًا للعشرات والعشرة تفسير للآحاد وقيل انه من وضع
الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل عطف بيان او بدل وبينة الطرح
غالبة لا لازمة فلا يرد انه على البدل يصير المعنى ولبثوا في كهفهم
سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ولا يكون سنين
تمييزًا لما اسلفناه في بحث الفرق بين الحال والتمييز قوله
من التسعة فما دونها فيه تخصيص لعموم قوله فما دونها العماد ق
بالواحد والاثنين لانهما لا يميزان فاخرجهما من عموم الكلام
وبذلك يعلم وجه كون كلام المص يوهم انهما يميزان قوله
وقد علم من كلامه رحمه الله ان تمييز الخ اي حيث قال والعدد
وهو من احد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المص بالنسبة لوجوب
الافراد محل نظر ثم انا عرض الشر من هذا التوطية لقوله واما قوله
تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب عن سؤال حاصله انه قد علم
ان تمييز احد عشر وبابه واجب الافراد والتمييز في الاية
وهو اسباطا جمع وتقرير الجواب ان اسباطا ليس بتمييز
بل التمييز محذوف ولو كان تمييزًا لذكر العدد لان السبط
مذكر قوله واسباطا بدل من اثنتي عشرة اي بدل كل من كل
قال في التصريح والقول بالبدلية مشكل بما قولهم ان المبدل
منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا لفات
فايدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن
عليه انتهى اقول قد خرج عليه قراءة الاخوين في ثلاثماية
سنين مع قرب المحلين قوله اذا كان متصلا افهم كلامه
انه يجوز فصله منها وهو كذلك قال في الهمع ويجوز فصل
تمييز كم الاستفهامية في الاختيار وان لم يجز في عشر واخواته
الا

الا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر
نحو كم ضربت رجلا وكم اتاك رجلا ولكن اتصاله هو الاصل والاقوى
ومما وجه به جواز الفصل فيها انها لما لزمت الصدر ونظيرها من
الاعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر
جعل هذا القدر من التصرف عوضا عن ذلك التصرف الذي سلبته
انتهى وتقييد جواز جر تمييز المجرور بالحرف بمن بالاتصال لم يذكره
في الاوضح والجامع ولا ذكره السيوطي في جمع الجوامع وانظر اذا انفصلت
بالمستفهم عنه هلا وجب جره دفعا للالتباس كما قالوا في الخبرية قوله
والجر باضمار من كذا في التصريح لكن في المغني ان الاضمار واجب
قوله لانها بمنزلة عدد مركب من حكمه ذلك فلا تفصل قوله كما اذا
جرت بالحرف ولم يتصل بها هذا مفهوم تقييده السابق لكلام المتن
بالاتصال ومر ما فيه قوله وفي كلامه دليل على ان كم اسم الخ لانه
ذكر ان الخبرية تضاف والاستفهامية تجر بالحرف والمضاف
والمجرور لا يكونان الا اسما لكن لا يخفى انه لم ينص على انه جر
تمييز الخبرية باضافتها اليها وعلل بعضهم اسميتها بانها
تجر بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت
قوله والبنا على السكون انما بنيا لتضمنهما معنى من معاني
الحروف وهو الاستفهام والتكثير لا لشبه الحرف وضعا خلافا
لمن زعمه لان شرطه كون الثاني حرف لين وقد مر ما يتعلق بذلك
في باب المعرب والمبني قوله ولزوم التصدير اي على غير الجار حرفا
كان او اسما وذلك في الاستفهامية ظاهر وفي الخبرية لانها لانشا
التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب قوله والاحتياج
الى التمييز وذلك لابهامهما لانهما موضوعان لعدد المبهم ولهذا

زاد في المغني وغيره من وجوه الاستعمال الابهام وعدها خمسة
قوله ويفترقان من عشرة اوجه ذكرها ابن الانباري الا الاول
ان تمييز الاستفهامية اصله النصب وتمييز الخبرية الجر الثاني
ان تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية مفرد او جمعا وان كان
الافراد اكثر وابلغ الثالث ان الفصل بين الاستفهامية ومميزها
جايز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في الضرورة
الرابع ان الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية
تدل عليه خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف الخامس
ان الاستفهامية لا تعطف عليها بلا والخبرية تعطف عليها بها
تقول كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين السادس ان الاستفهامية
تحتاج الى جواب بخلاف الخبرية والاجود في جوابها ان يكون
على حسب موضعها من الاعراب ويجوز رفعه مطلقا السابع
ان الخبرية تختص بالماضي كرب بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبدا
ستملكه الثامن ان الخبرية يتوجه اليها التصديق والتكذيب
بخلاف الاستفهامية التاسع ان المبدل من الخبرية لا يقترن
بهمزة الاستفهام العاشر ان الاستفهامية اذا فصل مميزها
في السعة بالظرف والمجرور كان واجب النصب ومميز الخبرية
اذا فصل في الضرورة فنصبه مختار حملا على الاستفهامية
ويجوز جره بالاضافة وبالحرف وقد نظم المهلبي هذه الفروق
فقال

الفرق في كم الاستفهام والخبر ۞ في عشر استوضحت كالانجم الزهر
نصب المفسر مع افراده ابدا ۞ وحذفه تارة والفصل في نظر
ويقتضيك جوابا في السوال بها ۞ وبعد لا يقتضيك الحرف في الاثر

وليس من فيها التكثير ثمة لا يعطف عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها ابدا ۞ وقد تري بعضها الا بمستطر
وكل هذا في الاستفهام محكمه ۞ وضده في كم الاخري على الخبر
وقد اقتصر في المغني والتوضيح على الفرق من خمسة اوجه
الاول والثاني والسادس والسابع والثامن مما اسلفناه قوله
ومحول عن مضاف مفعول الخ انكر هذا القسم الشلوبين وتبعه
تلميذاه الابدي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في
الاية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما
صارت عيونا بعد ذلك وابن ابي الربيع على وجهين احدهما
ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل
اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا باسقاط
الجار ورد بانه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير
والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وايضا فليس
العيون مفجرا بها بل هي نفس الشي المفجر وقال المص في الحواشي ظهر لي
ان تمييز الجملة الفعلية في المعني مسند اليه نفس الفعل او مطاوعه
او اصله او مسند الفعل الى مصدره وانه لا يخرج عن هذه الخمسة
فالاول طاب زيد نفسا والثاني نحو وفجرنا الارض عيونا لان
مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلا الاناء ماء لان مطاوع
ملات الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما احسن زيدا رجلا لان اصله
يجوز ان يقال فيه حسن رجلية زيد ويكون زيد بدلا والخامس
كفي بالله شهيدا لان المعني كفت شهادة الله بدليل اولم يكف
بربك انه على كل شي شهيد قوله الصالح للاخبار به عنه اي عن
التمييز خرج به نحو مال زيد اكرم مال فيجب الخفض فان قلت زيد

على هذا قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فان امدا تمييز مع انه
لا يصلح ان يقال الامد احصى لانه ليس محصيا بل محصي قلت
احصى فعل ماض لا افعل تفضيل فليس مما نحن فيه وامدا
مفعول ولما لبثوا حال من امدا وما مصدرية لان صفة النكرة
اذا تقدمت اعربت حالا وقيل احصى افعل تفضيل من الاحصاء
بحذف الزوائد وامدا منصوب بفعل دال عليه التفضيل كقوله
واضرب منا بالسيوف القوانسا فان قلت يرد عليه قوله تعالى
او اشد خشية او اشد ذكرا قلت الاول حال بتقدير كخشية الله
والثاني اما عطف على اباءكم او خبر لكونوا واختار هذا ابو حيان
وانتقده المص بانه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف
بالحال او حال من ذكرا لانه نعت له في الاصل تقدمت عليه وساغ
مجيء الحال منه مع تنكيره لتقدمه عليه او ذكرا وذكرا مصدرا
ذكر واشد مصدرا لدلالة عليه بالمعنى وان قدر نعتا لمصدر فمن باب
شعر شاعر فيصح جعلهما تمييزين لكونهما فاعلين في المعنى
ههنا فان قلت يرد قولهم زيد افضل الناس رجلا قلت انما نصب
هذا لتعذر اضافة افعل مرتين قوله نحو امتلا الاناء ماء كون هذا
غير محول مبني على انه لا بد في التمييز المحول ان يكون فاعلا للفعل
المذكور والتحقيق ان ذلك ليس بلازم بل يكفي الاسناد للازمه
او لمتعديه فالمثال من المحول عن الفاعل والاصل ملا الماء الاناء وقد
مر عن المص في الحواشي ما يؤيده قوله ولله دره فارسا ونحوه مما
يفيد التعجب نحو يا له رجلا ويا لها وكون ما ذكر من تمييز النسبة ظاهر
ان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو لقيت
زيدا فلله دره فارسا وجاءني زيد فيا له رجلا ونحو ذلك او كان

كاف

كاف الخطاب لشخص معين او اسم ظاهر نحو لله درك رجلا ولله در
زيد رجلا فان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز
عن المفرد لا عن النسبة لان الضمير حينئذ يحتمل ان يكون المراد منه
رجلا او امراة او صبيا او عبدا واعلم ان اللام في يا له رجلا ويا لها
قصة لام المستغاث لم نحو يا للماء قوله فالحال المؤكدة الخ قد يكون الحال
محتملة للتاكيد والتاسيس نحو هنيئا لك بحسب ما تقدره وقولهم
اما علما فعالم لان العامل ان قدر هناك الخ وما بعد الفاء ك
فالمذكور عالم وذو الحال ضمير الخبر فهي مؤكدة وان قدر ثبت لك الخبر
ومهما يذكر انسان في حال علم فهي مبينة ويتعين هذا بعد
اما في نحو اما علما فهو ذو علم او فانه عالم او فلا علم له قوله نحو
وارسلناك للناس رسولا فرسول حال من الكاف وهي مؤكدة
لعاملها وهو ارسلنا نحو لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ
والمعنى قوله واما لمضمون جملة الخ مضمون الجملة هو الماخوذ من
مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد فقط كقيام
زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله تعالى من الحمد لله واصعاد
المهوى من هوايه مع التركيب التضمني صعدا انتهى وهذا اولى
من قول الجامي في باب المفعول المطلق انه مصدر هنا المضاف
الى الفاعل او المفعول لانه يحتاج الى ان يراد الفاعل ولو معنى
ليشمل المبتدا ثم انه يرد عليه انه لا حاجة الى قوله او المفعول
لان المضمون مثلا في ضرب زيد عمرا ضرب زيد عمرا وفي شدوا
الوثاق شدكم الوثاق فتامل قوله ومثله ولى مدبرا الخ لان الادبار
نوع من التولي والتبسم نوع من الضحك قوله مركبة من اسمين
الخ فلو كانت الجملة فعلية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف

في قوله تعالى قايما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ونحو قوله
تعالى انا انزلناه قرانا عربيا فان المنزل لا يحتمل الا كونه قرانا
عربيا وذهب ابن الحاجب الى انه لا يجوز حينئذ كون الحال مؤكدة
وجعل قرانا بدلا من الضمير وكذا لو كانت مركبة غير معرفتين
او غير جامدين نحو الله شاهد قايما بالقسط لان العامل حينئذ مذكور
فكيف يكون حذفه واجبا واشترط ابن مالك ان يكون الجمود
محضا احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان
الحال لا يكون حينئذ موكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير العامل ولذلك
جعل زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تاويل الاب
بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق قوله
عطوفا حال لمضمون زيد ابوك مضمون هذه الجملة المعطوفة
وهي تقرر الابوة ولا يقيدها فان الاب لا يكون الا عطوفا
ولو في الجملة قوله تقديره احقه اي بفتح الهمزة وضمها من
حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من حققت
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوة لك
وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا ومحل تقدير ما ذكر
ان كان المبتدا غير انا فان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني
واشار المص في الجامع الى انه يقدر بعد غير انا احق مبنيا
للمفعول فان قلت مقتضى هذا التقدير ان صاحب الحال
هو المفعول المحذوف فما وجه كونها موكدة لمضمون الجملة قلت
لا شك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف كما اسلفنا
فكون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد ابوك فالمستفاد
من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا قوله ومثله

قوله

قوله انا ابن دارة الخ صدر بيت لسالم بن دارة اليربوعي يهجو فزارة 350
عجزه وهل بدارة يا للناس من عار والشاهد في معروفا فانه
حال موكدة لمضمون الجملة الاسمية اعني انا ابن دارة ومعناها ثابت
من الفاعل ويروى لها ونسبي فاعل معروفا وهل استفهام على
وجه الانكار ومن زايدة والتقدير هل عار بدارة ويا للناس
معترض بين المبتدا والخبر ويا لمجرد التنبيه او للنداء والمنادى
محذوف اي يا قوم قال العيني ويرد على الاول فانه اشتهر انه كالا
ينادى الا الاسماء لا ينبغيه الا فعل وعلى الثاني ان المنادى لا يحذف
بعد حرف النداء الا اذا وليه امر كقراءة الكسائي الا يا اسجدوا او
دعا كقوله الا يا اسلمي نص عليه ابن مالك في التوضيح واللام في قوله
بالناس مفتوحة للتعجب قوله ووافقهم في المغني حيث قال ولا
يقع التمييز كذلك اي موكدا فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا
عشر شهرا موكد لما فهم من قوله عدة الشهور واما بالنسبة الى
عامله وهو اثنا عشر فمبين واما ما اجازه المبرد ومن وافقه نعم
الرجل رجلا زيد فمردود واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا
فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود
اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد
به الشيء الذي تتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له
تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد
التحية نطقا او بايما فقتاة حال مؤكدة كقول القايل في مثل
من خرج دياره البرية دينا بعيه ولذا لم يتعرض له في المغني
واقتصر هنا على الاستدلال به قوله والتغلبيون الخ اي قول
جرير يهجو الاخطل والتغلبيون جمع تغلبي بالغين المعجمة

وكسر اللام نسبة الي بني تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم
منهم الاخطل والنز لابفتح الزاي وتشديد الميم ممدود وهي اللاصقة (الامم)
العجز لخفة اليتها ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة تستوي
فيها المذكر والمؤنث وهو البليغ والمراد به ههنا المراة تتازر
بشيء تعظم به عجزها والتغلبيون مبتدا وجملة بيس الفحل
فحلهم فحلا خبره وفحلهم من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدا
خبره جملة بيس الفحل علي احد الاعرابين والشاهد في فحلا
حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتاكيد
قوله متغيرا كان مفردا اختلف في صحة اعماله مع انه جامد
فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعني كعشرين
درهما فانه شبيه بضارب زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب
عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين
والنون ولذلك قالوا انه يجب في الاسم المفرد ان يكون تاما بان يكون
منونا ومع نون التثنية او الجمع او ما يشبهها او مضافا فان
الرضي قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشيء وذلك في شيئين
الضمير واسم الاشارة فاحفظه وقيل شبهه بالفعل وذلك في
خامس مرتبة فان الفعل اصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا
او غير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو اصل للصفة المشبهة
لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي وهي اصل
لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة الكحل
وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله قوله مطلقا
اي متصرفا كان او جامدا قوله ووافقهم في التسهيل الخ تمسك
بما اسلفناه مع رده فيما افترقا فيه الحال والتمييز قوله ولكن في

تمييز المفرد جره اي اذا حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نونه
تثنية قوله الا اذا كان المفرد عددا اي فان نصبه واجب ويمتنع
جره لانه يضاف الي غير المميز نحو عشرين رجلا فلو اضيف الي المميز
لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز او لا ولم يعكس الامر
دفعا لاضافة الشيء الي نفسه لان العدد هو التمييز في المعني
كما في المتوسط ويرد عليه انه يقتضي امتناع اضافة العدد مطلقا
الي مميزه مع ان تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما والماية
والالف واجب الجر بالاضافة قوله او مضافا لامتناع الشيء مرتين (اضافة مع)
قوله وجره بمن الخ اي ولك جره بمن واختلف في معناها فقيل
التبعيض ولذلك لم تدخل في طاب زيد نفسا لانه ليست اعم من المبهم (لانها مع)
الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زايدة عند سيبويه
لمعني التبعيض قال في الارتشاف ويدل علي صحته انه عطف
عليها موضعها نصبا قال الحطية طافت امامة بالركبان اونة ياحسنه
من قوام ما ومنتقبا ونحا الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس
وهو ظاهر لان المشهور من مذهب النحويين ما عدا الاخفش
انها من لا تزاد في غير الايجاب قوله الا اذا كان المفرد عددا
اي فلا يجوز جره بمن لعدم صحة حمل ما بعدها علي ما قبلها
لكون المعدود الاعلي متعددا والتمييز مفرد ومن المبينة شرطها
كما ياتي ان يحمل ما بعدها علي ما قبلها قوله فلا يجر بالاضافة
لان المضاف لا يكون الا اسما قوله ويجر بمن اذا كان غير محول
الا انما امتنع دخول من علي المحول دون غيره لان وضع من المبينة
ان يفسر بها وبمضمونها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها
عليه نحو من اساور من ذهب والحمل ممتنع في المحول لان التمييز

مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز في غيره لان التمييز نفسه هو
المميز في المعنى ~~حاشية~~ المستثنى قوله ومنها المستثنى
جعل المستثنى مبتدا الخبر محذوف وفيه ما مر قوله وهو كما قال الرضي
المذكور الخ قال ابن الحاجب لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد
لان احدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن
المنقطع والاخر غير مخرج وان اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما
بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال
هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها كذا في شرح الكافية للجامي
فقوله المذكور جنسه شامل للمتصل والمنقطع ~~والمنقطع~~
وغيرهما مما يذكر في الكلام ولم يقل المخرج لئلا يخرج المنقطع
وفيه ان في المنقطع اخراج من حكم مفهوم الكلام وان لم يكن
من مدلول اللفظ فانه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجيء ما يتعلق
بهم ايضا فقوله الا الحمار اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك
البدر بن مالك ولذا اخذ والده في التسهيل المخرج جنسا وجعله
في المتصل تحقيقا وفي المنقطع تقديرا من مذكور او متروك
بالا او ما في معناها بشرط الفايدة فان قلت هل يرد هذا
على ابن الحاجب في دعواه انه لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى
بحد واحد قلت لا لان هذا في قوة حدين لا حد واحد اذ او في
قوله او تقديرا للتقسيم نعم يرد عليه ان صحة تعريف المطلق لا
يفتقر الى جمع انواعه في التعريف الا ان يقال مراده انه لا يمكن ذلك
بحيث يتميز انواعه واعلم ان المراد باخراج المستثنى ان ذكره
بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك السامع بتلك
القرينة لا انه مراد للمتكلم ثم اخرجه فلا يلزم التناقض كذا قرره

الشاطبي

352

الشاطبي واورد عليه انه يلزم ان لا يكون الاستثناء من النفي اثباتا
وبالعكس لانه بيان انه لم يرد دخوله لا بمعنى ان حكم المستثنى مغاير
لحكم المستثنى منه لجواز ان يكون غير معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمة
تعبير ابن الحاجب والرضي بالمذكور دون المخرج فتدبر وقوله بعد
الا او احدى اخواتها فصل يخرج لما عدا المستثنى وقوله مخالفا لما
قبلها الحكم وليس من الحد ولذا اسقطه ابن الحاجب وهو نظير
قول التسهيل بشرط حصول الفايدة الذي احترز به عما كان المستثنى
منه نكرة في ايجاب ولم يخصص نحو جاءني ناس الا زيدا او معرفة
والمستثنى نكرة في نفي نحو ما جاءني احد الا رجل والا زيدا او خصصه
ثم قام رجال كانوا في دارك الا رجلا او كان المستثنى من المعرفة
نكرة تخصصه نحو قام القوم الا رجلا منهم جاز كما في الهمع
واعلم ان كون الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس مبني على
ان الالفاظ موضوعة بازاء المعاني الخارجية مثلا مدلول جاءني
القوم الا زيدا وقوع النسبة الخارجية بين القوم الخارجي والمجيء
الخارجي وقد اخرج زيد عن هذا الحكم الذي هو الثبوت الخارجي
فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد وعدمه
في الخارج اما ان قلنا انها موضوعة بازاء المعاني الذهنية
فلا فان مدلوله هو الصورة الذهنية وهي ايقاع النسبة الذهنية
بين القوم الذهني والمجيء الذهني وقد اخرج زيد عن هذا
الحكم الذهني فلا دلالة في اللفظ على ان المستثنى حكما مخالفا لحكم
الصدر فانه يجوز ان يرتفع الارتفاع راسا بل عدم مجيء زيد
انما يكون بحكم البراءة الاصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت
لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت وفي مثل ليس على شبهة لا يثبت

لم يخصص نحو جاء القوم الا رجلا فانه لما كان المستثنى منه نكرة غير مفيد

شيء بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وظاهر في الاشارة كما في كلمة التوحيد
حيث يحصل بها الايمان من الشرك بحسب عرف الشرع قوله وهو اي
المستثني وقوله من حيث هو اي سواء كان بالا او غيرها وسواء كان
المستثني بالا متصلا او منقطعا تاما او مفرغا فالحيثية حيثية
الاطلاق قوله علي سبيل الاستطراد هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة فذكر
المستثني المفرغ هنا ليس في محله لان الكلام في المنصوبا
لكن ذكر لاستيفا اقسام المستثني قوله وافادة الخ عطف علة
علي معلول قوله واما الاستثنا اي الذي هو مصدر المستثني
وفيه اشارة الي ان تعبير المص بالمستثني اولي من تعبير غيره
بالاستثنا لان الذي من المنصوبات هو المستثني فيحتاج
لتاويل ومن عبر بالاستثنا بانه مصدر بمعني اسم المفعول لكن
قال السعد ينبغي ان يعلم انا اذا قلنا جاء القوم الا زيدا
فالاستثنا يطلق علي اخراج زيد وعلي زيد المخرج وعلي لفظ
زيد المذكور بعد الا وعلي مجموع لفظ الا زيدا ولهذه الاعتبارا
اختلفت العبارات في تفسيره فيجب ان يحمل كل تفسير علي ما
يناسب من المعاني قوله حقيقة او حكما في الاخراج ونصب
حقيقة وما عطف عليه علي الخبرية لكان المحذوفة جوازا وان لم
يتقدمها ان ولو اي حقيقة كان الاخراج كما في المتصل او حكما
كما في المنقطع ويحتمل انهما منصوبان علي الحالية من الاخراج
بنا علي جواز مجيء الحال من الخبر والاقرب انهما منصوبان علي المفعولية
المطلقة والتقدير اخراجا حقيقة او حكما فهو مما نابت فيه
الصفة قوله من متعدد متعلق بالاخراج ولا فرق في المتعدد
بين ان يكون مذكورا كما في الاستثنا التام او متروكا كما في المفرغ

والظاهر

والظاهر ان هذا حكم من احكام الاستثنا وليس من الحد فكان
ينبغي ان يقول وشرطه ان يكون من متعدد والا لم يتصور الاخراج
قوله وهو حقيقة في المتصل الخ قال في التلويح قد اشتهر فيما
بينهم ان الاستثنا حقيقة في المتصل مجاز في المنفصل والمراد
صيغ الاستثنا واما لفظ الاستثنا فحقيقة اصطلاحية في القسمين
بلا نزاع ثم انكر علي صدر الشريعة ان لفظ الاستثنا مجاز في
المنقطع فعلي هذا يكون محل الخلاف صيغ الاستثنا وهو ظاهر
كلام المصنف قوله وادوات الاستثنا ثمانية اي علي الاصح فلا
يرد عليه بله ولاسيما لكن يرد عليه لما قاله المص في الحواشي من
حروف الاستثنا لما كقراءة بعضهم ان كل نفس لما عليها حافظ
وان كل لما جميع وقرا ابن مسعود وان منا لما له مقام وقال
الشاعر قالت له بالله البيت وليس منها بله خلافا للكوفيين
والبغداديين وبعض البصريين ولا لاسيما خلافا للكوفيين
وبعض البصريين لان ما بعدها داخل فيما قبلها ووجه ابن
هشام قولهم بانه لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه
بمعني الزيادة كان خارجا عنه بوجه لم يكن له فسمي استثنا واقرب
ما شبه به قول النابغة فتى كملت خيراته غير انه جواد فما يبقي
من المال باقيا لان كونه جوادا خير لكن زاد في هذا الخير علي غيره
ما هو خير قوله وهو ليس اي عند الجمهور وذهب الفارسي
وابو بكر بن سعيد الي حرفيتها مطلقا كما مر اول الكتاب
وبعضهم الي انها في باب الاستثنا يكون حرفا ناصبا للمستثني بمعني
الا قوله ولا يكون اعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا
واجيب بانهما لما ركبا غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع

عند
فعلا قوله وهو خلاف عند الجميع قوله وعدا غير بشر فانه لم يحفظ
فيهما الا الفعلية قوله وحاشا ايه عند الجرمي والمازني وجماعة
وذهب سي واكثر البصريين الى حرفيتها دايما وجمهور الكوفيين
الى انها فعل دايما قوله وان كان الاولى البداءة بما هو متعين
نصبه الخ اي لانه المناسب للمقام لان الكلام في المنصوبات
قوله او شبهه نحو النهي والاستفهام الانكاري قوله وجب نصبه
لانه شبيه بالمفعول والمراد وجوب نصبه في لغة الاكثر فلا ينافي
انه يجوز اتباع المؤخر في لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها
قراءة فشربوا منه الا قليلا والكلام فيما اذا كان الا للاستثناء
كما صرح قوله والمستثنى بلا فلا يرد ان غير النصب جايز في نحو قام
القوم الا زيدا اذا جرت الا صفة على الاول ومن كلامهم لو كان معنا
احد الا زيد لغلبنا وفي القران لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
ووجه ما قاله الرضي ان الا معونة لمعنى الاستثناء ومحصلة لها
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الا نايبة
عن استثني كما ان حرف النداء نايب عن انادي قوله بها على الاصح
هو مذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سي والمبرد ووجهه ما قاله
الرضي ان الا معونة لمعنى الاستثناء ومحصلة لها والعامل ما به
يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الا نايبة عن استثني كما ان حرف النداء
نايب عن انادي ومقابل الاصح سبعة اقوال ذكرها في التصريح قوله
نحو فشربوا منه الا قليلا منهم فان قلت يشكل على التمثيل لوجوب
النصب بذلك قراءة بعضهم الا قليل بالرفع قلت لا اشكال لانها
محمولة على ان شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس
مني فهو من الاستثناء المفرغ واما لانه على لغة كما مر عن ابي حيان وقيل

وهو ان الضمير ينعت في باب الاستثنا

الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل
مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان
كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل
قليل مستدا حذف جره اي لم يشربوا كذا في القاعدة الاولى من
الباب الثامن من مغني اللبيب وعلى الاخير فالاستثناء منقطع ويكون
ذلك من مجيئه جملة وان كان الاكثر مجيئه مفردا لكن الظاهر
انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم
المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شان المتصل قوله
يرجح البدل للمشاكلة في الاعراب قوله بدل بعض هو كما قال
الابدي يجوز فيه مخالفة الثاني للاول فاندفع رد ثعلب بانه كيف
يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي قوله والنسق عند الكوفي
لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي بمنزلة
لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها واعترض مذهبهم
ثعلب بانها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد
لان ذلك شان حروف العطف واجاب في المغني بانها لم تباشره في
التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد قوله بان كان المستثنى من
جنس المستثنى منه يرد عليه ان قول القايل جا بنوك الا ابن زيد
منقطع مع انه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير
المتصل بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده هذا
وترجيح الاتباع في المتصل مشروط بكونه غير مردود به كلام يتضمن
الاستثناء والا تعين النصب قصدا للتطابق بين الكلامين كان
يقول لك قايل قاموا الا زيدا وانت تعلم خلافه فتقول ما قاموا
الا زيدا وبكونه غير متراخ عن المستثنى منه كما في التسهيل فان

كانه متراخيا عنه ترجح النصب لان الاثبات انما كان مختارا للتشاكل
وهو بالتشاغل يطول الفاصل بضعف وذلك نحو ما العبدي
المومن جزاء اذا قبضت صفيته من اهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة
ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال ان من في قوله تعالى
الا من خطف الخطفة بدل من الواو في لا يسمعون اي لا تسمع
الشياطين الا الشيطان الذي خطف ولم يذكر النصب فليحرر قوله
خلافا للمازني كاسيأتي ان شاء الله تعالى ما يتعلق به قوله واذا
تعذر البدل على اللفظ الخ انما تعذر لان لا الجنسية في المثال الثاني
لا تعمل في معرفة ولا في موجب وما ذكر من الابدال على المحل
في ذلك المثال مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا
قبل دخول لا فقد زال بدخول الناسخ واعتبار محل لا مع اسمها
على انهما في محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول
لا على احد وجهي تفوت النفي والاثبات وبيان عدم توجه لا للدخول
على احد ان احدا على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من
الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتدا الذي هو العامل
في محل لا مع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل والمختار ان
احد بدل من الضمير المستتر في الخبر العايد للاسم لا ومن والباء
الزايدتان في المثال الاول والثالث لا يعملان في موجب واحد
وزيد فيهما موجبان بدخول الا عليهما فزيد في المثال الاول
مرفوع على البدلية من احد لانه في موضع رفع بالفاعلية
وشيئا من المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه
في موضع نصب على الخبرية لليس قوله على البدلية بدل
الغلط كما صرح به الرضي فقال اهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع

مطلقا

مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب انتهى وفيه
ان مثل ما رايت القوم الا اثيابهم لو جعل الثياب بدلا كان بدل اشتمال
لانه لا يكون الا في موضع يكون المخاطب منتظر البدل والمخاطب
لا ينتظر عند ذكر القوم شيئا قوله في المنقطع يقدر البصريون
الا في المنقطع بلكن وغيرهم بسوى ويرجح الاول امور احدها انه
تاويل حرف بحرف الثاني انه تفسير ما لا موضع بما لا موضع له الثالث
انه تفسير ناصب بناصب وذاك تفسير ناصب بخافض الرابع ان فيه
بيانا للمعنى وان المنقطع بمنزلة الاستدراك في انه تعقب الكلام
برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه وليس باخراج حقيقة وهذا
لا يعطيه التفسير بسوى قوله بان كان المستثنى من غير
جنس المستثنى منه تقدم ما يرد عليه في تعريف المتصل وبقي
انه قال الشيخ في شرح الحدود وقد يعرف المنقطع بما لا يكون بعض
المستثنى منه ما نصه سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر
ام من جنسه كجاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة ليس
زيد منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس منقطع
ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال فتعريف بعضهم المنقطع
بكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه جري على الغالب قوله
ان صح حذف المبدل منه الخ بان يصح تسلط العامل على البدل
فخرج نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فيجب نصبه اذ لا يقال
زاد النقص ومثله قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
وذلك اذا جعل عاصما على حقيقته ومن رحم هو المعصوم وفي رحم
ضمير مرفوع يعود على الله تعالى ومفعوله ضمير الموصول وهو من
حذف لاستكمال الشروط والتقدير لا عاصم اليوم البتة من امر

فيه على تعريف المتصل والمنقطع

الله لكن من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع ولا يصح هنا
تسلط العامل على المستثنى لانه لا يقال لا [illegible] من رحم
لانه لا معنى له وقد رايت بخط المص في الحواشي ما نصه قالوا في
قولنا لا اله الا الله ان اسم الله بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا
هنا الابدال كما ترى وايضا ما نصه قيل في لا عاصم الاية لم يصح
الابدال لعدم صحة الاحلال محل الاول فقلت لم لا يصح فقيل
لان لا لا تعمل في المعارف فقلت هذا منع من وجهين احدهما انهم
انشدوا الا لا يجيرنا اليوم مما قضت بنا صوارمنا الامر دون شقيلنا
وقالوا ان الاتباع هنا ممتنع وهذا نكرة وقيل العلة ان اسم لا
لا يجوز فقلت والفاعل لا يحذف فقيل يصح فيه التفريغ نحو ما
قام الا زيد ولا كذلك هنا لو قلت لا في الدار الا رجل لم يجز لانك
فصلت بين لا وما تركبت معه وقدرت الجر على الاسم فقلت
لو كان المعتبر ذلك لم يجز الابدال في لا اله الا الله وايضا فالابدال
هنا باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ لان لا لا تعمل في الموجب
فقيل انما يشترط لصحة الابدال كون الثاني صالحا للحلول محل
الاول في الاستثناء المنقطع لا في المتصل انتهى كلام انا قايله سؤالا
وجوابا ولم يتحرر بعدها انتهى وقيل في الاية ان الاستثناء متصل
وان المراد بمن رحم الباري وكانه قيل لا عاصم اليوم الا الراحم او
ان عاصما بمعنى معصوم وفاعل قد ياتي بمعنى مفعول نحو ماء دافق
اي مدفوق ومن مراد بها المعصوم والتقدير لا معصوم اليوم من
امر الله الا من رحمه الله فانه معصوم او ان في الكلام مضافا
محذوفا والتقدير لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه
سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمه الله ونجاه يعني في

السفينة

السفينة وعلى هذا اقتصر الزمخشري قوله استدلالا بقول الراجز
استدل بقوله قيم على جواز الرفع استدلالا بقول عامر بن الحارث
وبلدة ليس بها انيس الخ فابدل اليعافير والعيس من انيس
ولا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة
الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيسا كالبيض جمع بيضا وهي
الابل البيض المخالط بياضها شيء من الشقرة قوله بالنصب في قراءة
السبعة اي ما لهم به من اتباع علم بل الذي لهم به ظن فان قيل
الاستثناء من العلم المنفي ونفي العلم شامل للظن فالاستثناء متصل
اجيب بان الاستثناء انما يعتبر مع المستثنى منه فقط ولا عبرة
بالحكم قال البيضاوي ويجوز ان يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد
الذي يسكن اليه النفس جزما كان او غيره فيتصل الاستثناء انتهى
وتميم يقرؤونه بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع كما في
شرح المغني للشمني وليتنظر المسوغ لقراءتهم بذلك فان القراءة
بالرواية لا بالراي وكلام الشمني يوهم خلافه قوله ومالي الا ال احمد
الاصل ومالي شيعة الا ال احمد ومالي مشعب الا مشعب الحق والمشعب
الطريق والشيعة الاعوان قال ابن عمرون وهذا البيت مشكل
لان العامل في شيعة الابتدا وهو لا يعمل في المستثنى وانما هو
مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى
ووجه كلامهم ما نظمته لهم في لمية موحشا طلل اذ قالوا
ان الحال من النكرة قال المص في الحواشي جزمه بكون شيعة
مبتدا مردود بل الارجح انه فاعل لاعتماد الظرف فقد امكن
ان يقع كل شيء في موضعه قوله ومثله في وجوب النصب عند
المازني الرابح كما نقله ابن الخباز في النهاية والصواب ما نقله

عنه في التوضيح انه في هذه الحالة يختار النصب فقد نسب ابو حيان
صاحب النهاية للغلط وانما اوجب المازني او رجح النصب والحالة
هذه لانه اي المازني ينزل التقديم علي الصفة منزلة التقديم
علي الموصوف لان المبدل منه يلغي في بعض الوجوه والموصوف
مرعي الجانب فتدافعا كذا في التصريح فليتامل قوله والراجح مما
تقدم هو الابدال قوله يكون المستثني بيان لمتعلق الجار والمجرور
والمراد يكون اعرابه قوله او النصب نصب علي المفعول به كما مثل
او المفعول لاجله نحو ما ضربته الا اجلالا اي لاجل الجلال
والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل او المفعول فيه نحو ان
لبثتم الا يوما ولا يجوز التفريغ في المفعول المطلق المبهم ونحو
ان نظن الا ظنا مبين بتقدير الصفة نحو لاتا تيكم الا بغتة
والجوز كون هذا حال او مفعول مطلق مؤكد حذف هو وعامله
اي لاتاتيكم الا بغتة فالمستثني المجموع وهو جملة حالية فيكون
من التفريغ للحال نحو ما كان لهم ان يدخلوها الا خايفين
ونحو الا متحرفا لقتال ولا في المفعول معه لا يقال ما سرت
الا والنيل واما التوابع فلا يجوز التفريغ فيها الا في البدل
واجازه الزمخشري وابو البقا والرضي في الصفات وكلام النحويين
كما في المغني يخالف ذلك قوله او الجر عبارة التصريح وان
يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جر
بجار يتعلق به من بعده شرط هذا المقدر كونه عاما مناسبا
للمستثني في جنسه وفي صفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحو
ذلك فيقدر في ما قام الا زيد ما قام انسان وفي ما لبست
الا فيه عالما لبست لباسا وفي ما جا الا ضاحكا ما جا علي حالة
من

من الاحوال قوله لجواز ما قام الا هند اي بتجريد الفعل من علامة 357
التانيث مع كون الفاعل في الظاهر حقيقي التانيث قوله تقدم
نفي نحو ما مر من قوله تعالي وما امرنا الا واحدة قوله او شبهه
وهو النهي نحو ما تقدم من قوله تعالي ولا تقولوا علي الله الا الحق
والاستفهام الانكاري نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا ياتي
التفريغ في الايجاب لانه يودي الي الاستبعاد لا تقول رايت الا زيدا
لانه يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة
نظرا للظاهر فاندفع ان ذلك غير لازم لجواز كونه علي المبالغة او تخصيص
المحذوف بحيث لا يلزم ذلك وجوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب
اذا استقام المعني نحو قرات القران الا يوم كذا فاما قوله تعالي
ويابي الله الا ان يتم نوره فحمل يابي علي لا يريد لانهما بمعني قوله
ولو قال او قصر الخ يمكن ان يقال الضمير في قصر يرجع لما ذكر الكامل
للايجاب والتمام قوله ويستثني بغير اي لتضمنها معني الا فيها
بحسب الاصل بل اصلها الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها للموصوف
اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك
دخلت بوجه غير الذي خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز
فان الوجه الذي يبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي
يكون فيه ذلك بالذات كما ان الا قد تخرج عن الاستثناء وتتضمن
معني غير فيوصف بها جمع منكر ويفارق غير الا في مسائل
احدها ان الا يقع بعدها الجمل الاسمية او الفعلية ان سبقت
بنفي وكان الفعل اما مضارعا نحو ما زيد الا يفعل الخير واما
ماضيا مسبوق بمثله نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون
او مقرونا بقد نحو ما زيد الا قد ضرب واما الا اذا بمعني التي فليس

من المقام لانه فيما اذا ولي الا لفظ الفعل فلا حاجة لما تكلفه
ابو حيان منها اذا خرجت عن الشرطية معه انه لا معنى له لخلاف
غير لانها مختصة بالاضافة الى المفرد الثانية ان غير يوصف بها
حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف الا فلذا يجوز عندي درهم
غير جيد على الصفة ويمتنع الا جيد الثالثة ان الا اذا كانت
مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه بخلاف غير
فانه يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة مراعاة
المحل مع غير بخلاف الا ولذا جاز ما قام القوم غير زيد وعمرو بالرفع
لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو فان قلت قال في التسهيل
واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بهما بمعنى غير والا
جائز قلت قال شارحه هذا مذهب بعض والصحيح المنع في
المعطوف على المستثنى بالا الخامسة اذا فرغت العامل لما بعد
الا في نحو قولك ما جئتك الا ابتغاء معروفك على انه يكون مفعولا
له صح نصبه وفي غير لا بد من جره باللام ولا يحذف لان من
شرط المفعول له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا قوله
وسوى لا بمعنى عدل كالتي في قوله تعالى مكانا سوى فان هذه
لا تقع استثناء ولا بمعنى قصد قال ابو عبيدة البكري وانشد
على ذلك اللغويون فلاصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى
العشي وفارس الاحزاب قال ابو عبيد صوابه انشده ان الشاعر
انما قال فلاصرفن الى حذيفة مدحتي وسوى موضوع بهذه
الشهادة فيها نظر فان الفراء وغيره انشد والبيت سوى وانشد
الفراء لو تمنت حبيبتي ما عدتني او تمنيت ما عدوت سواها
اي قصدها والانسب المعنى قوله مع بين باعراب الاسم الذي

بعد

بعد الا قال المص في حواشي الالفية فان قلت يفترق غير والا في احكام
احدها ان نحو ما جاءني احد غير زيد الا زيد اذا اتبعت ان يكون على
الوصف لا البدل وفي الا بالعكس والثاني ان نصب تالي الا بها لا
بالعامل قبلها ونصب غير على العكس والثالث ان مستثنى غير
يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير والا المستثنى
بها لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية
بين كلمة الا وكلمة غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه
كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى غير وليس مستثنى الا
كذلك قوله والبدل في نحو ما جاءني احد غير زيد وسوى زيد ترجيح
البدل على النصب لا ينافي ان الذي يترجح في غير الصفة لا البدل
كما صرح به المص في حواشي الالفية قوله وعلى حسب ما يقتضيه
العوامل اي اذا لم يعرض ما يجوز البناء قال في التسهيل وقد يفتح
في الرفع والجر لاضافتها الى مبني اي كقوله لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قال الدماميني وكان
بعض الناس سال فقال كيف ان غير في البيت اضيفت لمبني
مع ان هذا المضاف اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضف
في الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي يؤول به
واما الحرف المصدري وصلته فمبني الا تراهم يقولون الاسم في
[illegible] موضع ومما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه
وهو مجموع ان نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخل ان
يكون اعرابه لفظيا او تقديرا وكلاهما باطل اما الاول فظاهر
واما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في اخر المعرب وههنا
ليس كذلك قطعا انتهى وهذا كله انما جاء من اعتقاد ان المضاف

اليه الجملة وفيه امران الاول انما يرد بناء على ان الجملة توصف بالبنا
والذي صرح به الرضي ان البنا كالاعراب من عوارض الكلمة الثاني في
الرضي ما نصه قال النحاة يجوز ان يبني غير في الاستثنا مطلقا سواء
اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الا ومنعه البصريون
لان في ذكرهما رضي عنه لازم ولا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان
فلا خلاف في جواز بنايه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت انتهى وهذا هو الذي يستفاد من كلام المغني في
الباب الرابع في الترجمة التي نصها الامور التي يكتسبها الاسم
بالاضافة لكن قال المص في الحواشي في اثنا كلام ذكره ووجه ما
ذكراتم جعلوا ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كانه المضاف
اليه ونظر بهذا تعليل بعضهم اظنه الزمخشري البنا في يوم
لا تملك نفس بان لا حرف والحروف مبنية مع علمنا بان احدا
لا يتخيل الاضافة للحرف انتهى قوله في قوله فسواك بايعها الخ عجز
بيت صدره واذا تباع كريمة او تشترى الواو للاستفتاح واذا
شرطية وجزاؤه فسواك وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتدا
وخرج من النصب على الظرفية واراد بكريمة فضيلة كريمة
اي حسنة واو بمعنى الواو قاله العيني وانظر جعل الواو للاستفتا
ولم اره لغيره وانما هذه الواو زايدة كما اثبت ذلك الكوفيون
قال في المغني والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسعى
لاجبر عظمه ويبغي من سفاهته كسري انتهى وبعضهم يحمل
الواو في مثل ذلك للاستيناف وفيه ان واو الاستيناف الواقع
بعدها مضارع مرفوع على انه خبر لمبتدا محذوف تقدم ذلك
المضارع مضارع منصوب نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما

نشا

نشا او مجزوم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما يشعر به كلامهم
فتدبر وجعل او في قوله او تشترى بمعنى الواو لا يكاد يصح في
البيت كما لا يخفى بل المراد انه اذا وجد احد هذين الامرين من
شخصين فسواك بايع وانت مشتر قوله االترك ليلى الخ الاستفهام
للانكار وبيني وبينها متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس
موخر وفيه الشاهد والتقدير ليس سوى كاين بيني وبينها
وجملة ليس مع دخولها حال ولا يحتاج لقد كما ياتي قريبا محتملة
لان يكون من فاعل الترك المستتر او مفعوله وهو ليلى والرابط على
كل ضمير صاحب الحال من بيني او بينها واذا في قوله اني اذن
الظرفية حذفت الجملة التي اضيفت اليها وعوض عنها التنوين
والتقدير اذا تركتها في هذه الحالة وليست اذن الناصبة كما يتوهم
قوله الاظرفا اي ظرف مكان بمعنى وسط غير متصرف قوله
واختاره في الاوضح والجامع لان ما استدل به ابن مالك لا ينهض
حجة لاكثر من ذلك لان بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر
وبعضه قابل للتاويل قوله وفتحها ممدودة لا بمعنى وسط
كالتي في قوله تعالى فالقوه في سواء الجحيم ولا بمعنى تام كقولك
هل ادرهم سواء ولا بمعنى مستو كالتي في قوله تعالى فهم فيه
سواء اي مستوون تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم اي مستوية
بيننا قوله ولا تصحب ما اي خلافا لبعضهم واستدل له
ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما
حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج
ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية وحاشا فعلا متصرفا
بمعنى استثني لا الاستثنائية والمعنى انه صلى الله عليه وسلم

لم يستثني فاطمة وبان ما حاشي فاطمة مدرج من كلام الراوي بدليل
ان في معجم الطبراني ما حاشي فاطمة ولا غيرها واما قوله رايت الناس
ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعلا لا فنادر او حاشا فعلا متعديا
متصرفا من حاشية بمعني استثنيته واشتقاقه من الحاشية كان
المراد انه اخرجه منه وعزله عنه قوله جامدة لوقوعها موقع
الا والفعل اذا وقع موضع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا
وقع موقع الحرف يصير مبنيا قوله متعدية اليه قال المص في شرح
اللمحة فان قلت هذا انما صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل
الاستثنا كقولك عدا فلان طوره اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها
قاصرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء
معني جاوز وحسن ذلك ان كلا من خلا من شيء فقد جاوزه
قوله عايد علي اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق
فاذا قلت قاموا خلا خالدا او عدا عمرا او حاشا زيدا فالتقدير هو اي
القايم زيدا وقس عليه واورد عليه انه غير مطرد لتخلفه
فيما اذا لم يكن في الكلام فعل ولا شبهه نحو القوم اخوتك ما عدا
زيدا وقول المص في الحواشي قد يقال فاعله ضمير الاخوة وكذا
القوم بنوك ما عدا زيدا فقال فاعله ضمير البنوة لكن يورد
هولا المجهدون ما عدا هذا فانه ليس من المجهدين انتهي لا يدفع
الايراد بعدم الاطراد وانما قيد بتبيين مرجع الضمير غير اسم الفا
واجاب الدماميني في شرح التسهيل بما يدفع الايراد حيث
قال اذا لم يوجد للفعل متصيد من الكلام ما يمكن عود
الضمير عليه فالمعني في المثال خلا هو اي قيامهم منتسب
الاخوة الي زيد او خلا المنتسب اليك بالاخوة زيدا وهذا الكلام

جاز

جاز في القول بان الضمير عايد علي مصدر الفعل السابق علي حذف
مضاف والتقدير خلا هو اي قيامهم قيام زيد لكن اورد عليه ان فيه
تقدير محذوف لم يلفظ به قط قوله او علي البعض المفهوم من
الكل اورد عليه ان المقصود من قولك قام القوم خلا زيدا امكلا
ان زيدا لم يكن معهم ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة
البعض اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل واجيب بان المراد
بالبعض من عدا المستثني وفيه ان اطلاق البعض علي الاكثر
قليل والاظهر الجواب بان البعض الذي هو الفاعل مبهم ومجاوزة
البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض لا يتحقق الا بمجاوزة
الكل وخلوه عنه او ان البعض في سياق النفي يعم كل بعض قوله هي
حال اي علي التاويل باسم الفاعل ومعني قاموا عدا زيدا قاموا
مجاوزين زيدا قوله او مستانفة اي المراد بكونها مستانفة
عدم تعلقها بما قبلها في المعني بل في الاعراب فقط لان الجملة
واقعة موقع الا زيدا وهي لا موضع لها من الاعراب مع تعلقها
بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون الجملة
منصوبة علي الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت بما فانهم قالوا انها
منصوبة اما الحالية او الظرفية الزمانية علي حذف مضاف والتقدير
في قاموا ما عدا زيدا وقت مجاوزتهم زيدا وهذا القول ينبغي
ان يجري هنا وان يعتمد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان
وينوب عنه المصدر قوله واختار في المغني انها غير متعلقة
بشيء عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق
بما قبلها من فعل او شبهه علي قاعدة احرف الجر والصواب
عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الي الاسما اي لا توصل معناها

قوله

اليها بان تنزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعلق الحروف الزائدة
ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة انتهى والجواب عن الاول ان تعدية
الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على المعنى الذي يقتضيه
ذلك الحرف وقد صرح بذلك في غير الاستدراكية حيث قال وتتعلق
على هذه بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما
بعدها على وجه الاضراب والاخراج قوله في نحو القوم حاشاك
اي بما اتصل في حاشا ضمير المخاطب وهذا الكلام مذكور في
الشيخي في باب الاستثناء من الجهة الخامسة من الباب الخامس
قوله نون الضمير منصوبا اي بناء على انه حاشا فعل قوله فاذا
قلت حاشاي اي بجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين
الجر اي لتعين حاشا للحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون
الوقاية قبل ياء المتكلم قوله او حاشاني تعين النصب لتعين
حاشا للفعلية بدليل نون الوقاية لانها لا تكون الا مع الحرف
وليست هذه منها قوله والصحيح انها حرف اسم الخ مقابله ما ذهب
اليه المبرد وابن جني والكوفيون من انها فعل لتصرفهم فيها
بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف لان هذين الدليلين
انما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ولو كانت فعلا
لوقع بعدها فعل منصوب والقول بانه محذوف والتقدير
جانب يوسف المعصية لاجل الله لا يتأتى في كل موضع يقال
لك انفعل كذا فتقول حاشا الله قوله واللام حرف مقوية
للعامل لام التقوية هي الزائدة لتقوية عامل ضعف اما
بتاخره او بكونه فرعا في العمل ومنه ما هنا قوله ويؤيد هذا
اي القول بالاسمية وانما ترك التنوين في قراءة السبعة لبناء حاشا

لشبهها

لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ومن نونها اعربها على هذا التشبيه كما
ان بني تميم اعربوا باب حزام كذلك قوله فهذا كقولهم رعيا لك
لا يخفى ان اللام في رعيا لك للتبيين لا للتقوية فهذا مخالف
ما قبله قال في المغني بعد ان قسم لام التبيين الى ثلاثة اقسام
مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست
متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا
هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرا بالمصدر او بالتزام
الحذف ان قدرا بالفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه
لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب
ذكره في شرح المفصل ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق
بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هي لام
مبينة للمدعو له او عليه ان لم يكن معلوما من سياق او غيره
البيان ان كان معلوما وليس التقدير اعني كما زعم ابن عصفور
لانه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتي لزيد انتهى واعلم انه
ليس المعنى لان اللام في حاشا لله للتقوية ولا التنظير برعيا
لك وعبارته في بحث حاشا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه
بدليل قراءة بعضهم حاشا الله بالتنوين كما يقال تنزيها لله من
كذا قوله ولا يكون هي حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضمنها معنى
الحرف قوله التي لا يليها الحرف اي تعينت فعليتها قوله
دخولها على هذا اشكال اخذ ذلك من التصريح وقد اجيب بان
محل امتناع وصلها بالجامد اصالة وهذا متصرف في الاصل
قوله وجوز بعضهم الجر بها الاخفش والجرمي والربعي والكسائي
والفارسي وابن جني قوله ورده في المغني قال فيه فان قالوا

بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده
نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس
عليه قوله على الحال اي على التاويل باسم الفاعل قوله او على
الظرفية اي الزمانية وهذا القول ينبغي ان يعتمد عليه
اما بحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر قوله فيه قولان
بقي قول ثالث ذكره في المغني والتصريح فقال او على الاستثناء
كانتصاب غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف قوله وفي
محل الجملة فان قلت كيف الحكم على جملة ليس بانها حال والفعل
الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه
مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان بحثا وانظر ما
الداعي لذلك وهلا قيل بتقدير قد قوله ولا يستثنى بخلا وما
بعدها الظاهر انه لا فرق بين كون خلا وعدا فعلين او
حرفين والذي في الارتشاف والحرف والاسم الذي يستثنى به
يكون في الاستثناء المتصل والمنقطع واما الفعل الذي يستثنى
به فلا يقع في الاستثناء المنقطع لو قلت ما في الدار احد خلا
حمارا لم يجز قوله وافهم كلامه ان جواز الوجهين الخ اي النصب
والخفض لانه لما ذكرهما بدونها قال نواصب وان حاشا لا
تقترن بهما او خوافض ولما ذكرهما معهما اقتصر على قوله نواصب
قوله وان حاشا لا تقترن بما لانه انما ذكرها مع غير المقترن
بما لا مع ما يقترن بها قوله وهو كذلك اي في الحكمين واما
تجويز بعضهم اقتران حاشا بما والاستدلال له فقد مر رده فلا
تغفل

باب ذكر المخفوضات

قوله ويرجع اليه المخفوض من التوابع جواب عما يرد على الحصر في الثلاثة وذلك

لانه

لانه بقي رابع وهو المخفوض بالتبعية وحاصله انه لا يرد لان الصحيح
ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع لا التبعية والعامل
في المتبوع اما الحرف او المضاف وكان عليه ان يقول والمخفوض بالتوهم
كقول الشاعر بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان
اتيا بجر سابق على توهم دخول الباء في خبر ليس وانه قال بمدرك لانه
وارد ايضا على الحصر والجواب انه يرجع الى المخفوض بالحرف المتوهم
قوله ومخفوض بالمجاورة كقولهم هذا جحر ضب خربٍ بخفض
خرب للمجاورة لضب وحقه الرفع لانه صفة لجحر وكقول امرئ
القيس كأنَّ ابانا في عرانين وبْلِهِ كبير اناس في بجادٍ مزمل وذلك
لان مزملا صفة كبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورة
المخفوض وهو بجاد كما صرح به المص في بعض تعاليقه لكن في الرضي
اخر باب النعت ما نصه والجر مزمل للمجاورة لاناس لا لبجاد لان
الجار والمجرور الخ فقد يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض لمجاورة
بجاد المتقدم لفظا واما قراءة وارجلكم بالخفض مع انه معطوف
على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة فليس
من هذا الباب لان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون
في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ
ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب
بخفض كلهم لمجاورة الزوجات مع انه توكيد لذوي ولا يكون
في النسق لان العاطف يمنع من التجاور بل ان الارجل لما
كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء
عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح
لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها

ولهذا اجمع بالغاية وهي قوله تعالى الى الكعبين اماطة لظن من يظن
انها ممسوحة لان المسح لم تضرب له غاية في الشريعة **قوله**
واسقطه لشذوذه كالمرفوع بها فيه ان الخفض بالمجاورة
في النعت قليل لا شاذ كما في المغني ومسئلة الرفع بالمجاورة عزيزة
ذكرها في جمع الجوامع ولم يمثلها في الشرح وقد رايت رسالة
للشيخ ابي حيان رحمه الله في العطف على الجوار ذكر اولها ان
قاضي القضاة تقي الدين ابن دقيق العيد سأله عما نصه
وقال بعض معاصرينا اكثرهم يعتقده مخصوصا بالمجرور وقال
وقد جاء في المرفوع وانشد السالك الثغرة اليقظان كالئها
مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل [illegible] قال رفع
الفضل اتباعا لما قبله لقربه قلت وليس الرفع كما ذكر اتباعا
للخيعل بل رفعه على انه نعت للهلوك على الموضع لان معناه
كما تمشي الهلوك الفضل وعليها الخيعل انتهى **قوله** وقدم
الاول لانه الاصل لان الحرف يقدر بالمضاف لا العكس ودليل
التقدير اتفاقهم على اللام ولان عمله للاسم دون عمل الحرف في القياس
ولان المضاف كثيرا ما يحتمل في اعطائه على الجار الاترى ان ابا
الفتح ذكر في باب تدريج اللغة انه انما جاز غلام من تضرب
اضرب حملا على من تمرر امرر به ذلك لان الاصل ان الاستفهام
لا يعمل فيه ما قبله ولما كانوا لم يجدوا لحرف الجر سبيلا ان يعلقوه
استجازوا فيه ذلك فلما ساغ لهم فيه تدرجوا منه الى ان اضافوا اليه
الاسم **قوله** وهو سعة اي بالنظر للمذكور في هذا الباب فلا ينافي
ان خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى كذلك قال المص في حواشي الالفية
عند قولها بالظاهر اخصص الخ مفهومه ان ما عدا هذه السبعة

بجر

يجر الظاهر والمضمر فيقول على هذا اذا قيل زيد قام القوم حاشاه او
خلاه او عداه احتمل المفعولية والجر وكذا انت قام القوم حاشاك
وخلاك وعداك اما في المتكلم فانك تقول قاموا عداني وخلاني وحاشاني
ان قدرتها فعلا وبغير نون ان قدرتها حرفية واذا قلت لعله يفعل
او لعلي افعل او لعلك تفعل احتمل الوجهين وان سمع ذلك
من عقيل فهو على الجر والا فهو على النصب هذا ان كان عقيل يجرون
الجر بها والا فهو على الاحتمال واذا قلت زيدا اخذت الثوب منه
بمعنى منه جاز ايضا عند المهدي انتهى **قوله** وهو لبيان الجنس
هذا المعنى اثبته جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها
صحة وقوع موصول موضعها اذا سبقت معرفة كالاية التي مثل
بها اي الذي هو الاوثان فان سبقت نكرة فهي ومجرورها في موضع
جملة نحو الحلون فيها من اساور ومن ذهب اي هي ذهب **قوله**
وللتبعيض بهذا المعنى اثبته الفارسي والجمهور وصححه ابن
عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض والفرق بين
البيانية والتبعيضية اذ ما قبل الاولى اكثر من ما بعدها
لان الرجس مثلا اكثر من الاوثان وما قبل الثانية اقل لان
من يقول مثلا اقل من مطلق الناس ومن يقول مستعمل
تقديرا واعلم ان البعضية المعتبرة في من التبعيضية هي البعض
في الاجزاء لا البعضية في الافراد على خلاف التنكير الذي يكون
للتبعيض على راي السيرافي فان المعتبر فيه البعضية في الافراد
لا البعضية في الاجزاء وبه تفارق من التبعيضية من البيانية
على ما صرح به الرضي حيث قال وتعرف من البيانية بان يكون قبلها
او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويقع ذلك

المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان والعشرون
انها الدراهم وللضمير في قولك عزمن قايل انه القايل لخلاف التبعيضية
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك
المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت
عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من
عشرين فمن تبعيضية لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم
جنس الدراهم فهي بيانية لصحة اطلاق المجرور على العشرين انتهى
وبنى السيد في حواشي المطول على ما ذكره الرد على السعد في قوله
ولتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده
ليلا مع ان الاسرا لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة
وانه اسرى في بعض الليل حيث قال الدلالة على البعضية مذكور
في الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من
التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزا فكيف
يستفاد من قوله ليلا ان الاسرا كان في بعض من اجزا الليلة
فالصواب ان تنكيره لدفع توهم الاسرا في ليال او لافادة تعظيمه
واعترضه ابن كمال باشا بان ما قاله خالف فيه الشيخ عبد
القاهر فانه قال في دلايل الاعجاز ان التنكير في حياة في قوله
ولكم في القصاص حياة للدلالة على ان تلك الحياة قليلة واعلم
ايضا ان البعضية التي تدل عليها من هي البعضية المجردة المنافية
للكلية لا البعضية التي هي اعم من ان تكون في ضمن الكل او بدونه
والدليل عليه كما قال السعد فيما علقه على التلويح اتفاق
النحاة على ذلك حيث احتاجوا التوفيق بين يغفر لكم من
ذنوبكم وان الله يغفر الذنوب جميعا الى ان قالوا الا بعد انا يغفر

بعض

بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم او خطاب البعض لقوم نوح
وعاد وثمود كما يقتضيه سياق اية سورة ابراهيم فيختص النجاة
بقوم نوح فغير متجه وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب احد
الى ان التبعيض لا ينافي الكلية واما بحث السيد فيه بان الزمخشري
صرح بعدم المنافاة بينهما حيث قال ولو كان ايضا خطابا لامة
واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم
غفران بعضها غير ظاهر لان كلام الزمخشري غير مرضي لما عرفت ويرشد
لان مدلول من البعضية المجردة قول صاحب الكشاف في قوله تعالى
ومما رزقناهم ينفقون وادخل من التبعيضية صيانة لهم وكفا
عن الاسراف والتبذير المنهي عنه ولم ينكر عليه احد وايضا
زيادة من التبعيضية في قوله تعالى وامنوا به يغفر لكم من ذنوبكم
فانه لو كانت دلالتها على مطلق البعضية الشاملة لما في ضمن
الكلية لضاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على ان المغفور
بالايمان بعض الذنوب لا كلها قال البيضاوي وهو بعض ذنوبكم
وهو ما يكون من خالص حق الله تعالى فان المظالم لا تغفر بالايمان
والعجب له انه مع تصريحه بهذا قال في تفسير سورة نوح بعض
ذنوبكم وهو ما سبق فان الاسلام يجبه فلا يواخذكم به في الاخرة حيث
اخرجه الاسلام عاما لنوعي الذنوب فايدة قيل جي بمن في
خطاب الكفرة دون المومنين في جميع القران تفرقة بين الخطابين
وقال البيضاوي في تفسير سورة ابراهيم ولعل المعنى فيه ان
المغفرة حيث جاءت في خطاب الكفار مرتبة على الايمان وحيث
جاءت في خطاب المومنين مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصي
ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال باشا وهذا انما يتم

لو لم يجئ الخطاب للكفرة على العموم وقد جاء كذلك في قوله تعالى في سورة
الانفال قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فايدة
اخرى قضية كلام الزمخشري في قوله تعالى فاخرج به من الثمرات
رزقا لكم انه اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول
به ورزقا مفعول من اجله ولكم مفعول به لرزقا لانه حينئذ
مصدر قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كهي
في قوله من عن يميني مرة وامامي انتهى ولهذا قال بعضهم
الذي يقتضيه جزالة النظم التنزيل في مثل ومن الناس من
يقول كون من التبعيضية اسما مبتدا ومن يقول جزا اذ لم
يستفد على عكسه من الخبر زيادة على المبتدا فتامل لكن
قال السيد من الثمرات على تقدير التبعيض مفعول به لا على
ان من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على ان تقدير شيا من
الثمرات وما يقال ان معناه فاخرج بعض الثمرات فهو
حاصل المعنى وقال السعد في ومن الناس من يقول بعد
كلام قرره فالاوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا
قوله ولابتدا الغاية بهذا المعنى هو الغالب عليها حتى
ادعى جماعة ان ساير معانيها راجعة اليه فكان ينبغي
تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتدا وبهذا ظهر معنى
قولهم الى لانتها الغاية قال في التلويح واعترض عليه بان
نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بطرفه
فكيف يكون جزا منه بل انما يطلق على اخر جزء منه لمجاورة
بينه وبين النهاية قال الفناري ولك ان تقول غاية ما في الباب

ان تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله في عزيز قال
الرضي وتعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد
فايدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم معنى اعوذ
به التجي اليه فالبا افادت معنى الانتها قوله مكانا باتفاق من
البصريين والكوفيين قوله اوزمانا عند الكوفيين والاخفش
وابن درستويه ومنع ذلك اكثر البصريين مما يدل له قوله واولوامي
او غيرهما قال الشاطبي معتذرا عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا
يمكن ان يكون جعل ابتدا الغاية للمكان هو الاصل وما سواه
راجع اليه بالمجاز فكانه جعل الاشخاص اماكن بالتاويل الملازمة
الاماكن لها اذ لا يقال من فلان الى فلان الا ولهما مكانان بينهما
مسافة ويصل الكتاب من احد المكانين الى الاخر انتهى قوله من
المسجد الحرام مثال للابتدا مكانا وقوله من اول يوم مثال للابتدا
زمانا وقيل التقدير من تاسيس اول يوم ورده السهيلي بانه
لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان وقوله انه من سليمان مثال
للابتدا بغيرهما قوله وللبدل الخ انكر قوم مجي من للبدل وقالوا التقدير بر
ارضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها
المحذوف واما هي فللابتدا قوله وللتعليل اي عند جماعة قوله
مما خطاياهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت العلة
على المعلول للاختصاص قوله وللتاكيد هذه هي الزايدة وهي
الدالة على التنصيص على العموم اذا دخلت على نكرة لا تختص
بالنفي نحو ما جاني من رجل او تاكيدا التنصيص عليه وهي
الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه في نحو ما جاني من احد
والمراد من كونها في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة

بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا
في لا انها زايدة في قولهم جيئت بلا زاد مع ان سقوطها مخل بالمعنى
قوله بعد نفي الخ لا بد ايضا ان يكون مجرورها نكرة وان يكون
اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر او مفعولا به نحو هل تحس منهم
من احد او مبتدا كما مثل والمراد النفي الشبي بلا والاستفهام بهل
واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد
كان من مطر واولي هذا علي التبعيض او التبيين اي قد كان
شيء هو بعض المطر او المطر فحذف شيء واقيمت الصفة مقامه
والاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك
قال المغ في الحواشي وقد تزاد في معمول فعل نسبته لمعمولاته
علي سبيل الايجاب في اللفظ اذا كان المعنى علي ان النسبة علي
سبيل النفي نحو ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين
ان ينزل عليكم من خير من ربكم لان المعنى بشهادة التامل
يودون ان لا ينزل عليكم من خير فان العرب قد تدخل النفي
علي شيء ومرادها نفي غيره اذا صح التزامه استلزامه له بوجه
ومن هذا ما علمت احدا يقول ذلك الا زيد لان معناه ما
يقول احد ذلك في علمي ولهذا انا ولوا وما اخال لدينا منك تنويل
علي معنى اخال لا تنويلنا وقد اشار الي هذا ابو العباس ثعلب
في اماليه **قوله** هل من خالق غير الله قال في التصريح خالق
مبتدا وغير الله نعت علي المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس
يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل علي مبتدا مخبر عنه بفعل علي الاصح انتهى
وقوله علي المحل مبني علي ان المجرور بحرف زايد اعرابه محلي وان الاعراب
المحلي لا يختص بالمبنيات بدليل فاعل المصدر المخفوض باضافته
اليه

366

اليه ونحو ذلك فقد صرحوا بان اعرابه محلي والقياس ان يكون جميع
ذلك من الاعراب التقديري لقولهم ان معنى الاعراب المحلي ان
تكون الكلمة في محل لو كان فيه اسم معرب لكان اعرابه كذا وهذا
لا يصح في الكلمة المعربة وقولهم المانع في الاعراب المحلي قايم بجملة
الكلمة وفي التقديري وبين المجرور بحرف زايد او باضافة المصدر
ونحوه الان يقال لما كانت حركة المجرور باضافة المصدر والحرف
الزايد وشبهه اعرابية استبعدوا ان يعربوه تقديرا اليلا يصير
الاسم معربا باعرابين في محل واحد وان كان احدهما لفظيا والاخر
تقديريا ولا نظير له بخلاف غيره مما جعلوا اعرابه محليا فان حركته
اما بنائية او لا اعرابية ولا بنائية **قوله** وللاستعلا عند
الاخفش والكوفيين وعبر في المغني في هذا والذي بعده بقوله
مرادفة علي مرادفة في وكذا ما اشبهه مما استعملت فيه من
بمعنى هو المعنى الاصلي لحرف غيرها وكذا صنع في بعض الحروف
كفي وفي بعضها كما الباجعل نفس تلك المعاني معاني ذلك
الحرف وجمع ابن مالك في الالفية بين الطريقين ولعل التعبير
بذلك لانه حقيقة فيها وليس كذلك بل هو مجاز اما في الفعل
او الحرف علي ما ستعرفه **قوله** نحو نصرناه من القوم اي عليهم وحرح
المانعون علي التضمين اي منعناه بالنصر من القوم كذا في
المغني وهو مبني علي ان التضمين اشراب لفظ معنى لفظ اخر
وهو ما ذكره في القاعدة الثانية من الباب الثامن وهو احد
اقوال خمسة في التضمين والمختار منها عند المحققين ان اللفظ
مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من اللفظ
الاخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه علي كذا اي

التضمين حقيقة

فادها على كذا وقد يعكس كما في يؤمنون بالغيب اي يعترفون به
مؤمنين وبهذا يندفع ان اللفظ المذكور ان كان في معناه
الحقيقي فلا دلالة على الاخر وان كان في معنى الاخر فلا دلالة
على المعنى الحقيقي وان كان لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
وتحقيق الكلام في التضمين يطلب من رسالتنا المعمولة فيه
فانها جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد **قوله** والظرفية
عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاولى كالاية التي مثل
لها اي ماذا خلقوا في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها
في ما ننسخ من اية والثانية نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
اي في يوم الجمعة واوصل في المغني معاني من الى خمسة
عشر واعلم انه قال في المغني في حرف البا مذهب البصريين
ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف
الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم اما
مؤول تاويلا يقبله اللفظ كما قيل في ولاصلبنكم في جذوع
النخل ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه
من الجذع بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل
يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن بها البحر معنى روين
واحسن في وقد احسن بي معنى لطف واما على شذوذ انابة
كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب عند اكثر الكوفيين
وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل
تعسفا انتهى وقال في الباب السابع الثالث عشر اي من
الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم
ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه

ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم
به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما
وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت
من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في
الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل
ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل
منه في الحرف انتهى وفيه امور الاول ان كلامه في حرف الباء يقتضي
ان الذي يقول بالتضمين انما هو البصريون وان الكوفيين وبعض
المتاخرين لا يثبتونه ولم ينبه احد ممن تكلم على التضمين على
الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين الثاني ان كلامه يقتضي
ان البصريين يخرجون فيما اوهم انابة حرف عن حرف مما سمع تخريجه
على الاوجه الثلاثة وكان ينبغي ان لا يصار الى الثالث الا حيث
تعذر الاولان وكذا لا يصار الى التضمين الا حيث تعذر التاويل
الذي يقبله اللفظ لانه صرح في المغني في الجملة الثالثة مما له محل
من الباب الثاني بان التضمين لا ينقاس وبه صرح ابن جني
لكن في التصريح اخر باب المفعول معه ان الاكثرين على انه
قياسي وظاهر كلام الجماعة حيث يتكلموا على معاني الحروف
انابة حرف عن حرف لا تثبت الا ان يتعذر التضمين فانهم كثيرا
ما يردوا شواهد الانابة باحتمال التضمين وهذا اما بناء على ان
التضمين قياسي او على ان التجوز في الفعل اسهل كما اشار
اليه في المغني في الباب السابع وبه يندفع ما يرد من انه ما المرجح
للتضمين على تلك الانابة مع ان كلا لا ينقاس فليحرر الثالث
يرد على ما قاله في الباب السابع انه يجوز كون المعربين تبعوا

الكوفيين وبعض المتاخرين فان مذهبهم اقل تعسفا كما اعترف
به في حرف البا الرابع من ثلج قوله ولا يجعلون ذلك شاذا لان القاعدة
عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح ما ادعاه في تصحيحها من
ادخال قد وقوله ولو صح ذلك لجاز ان يقال الخ يرد عليه انه ان
كان مذهبهم ان الانابة لا تتوقف على سماع جاز ما ذكر ولا مانع
منه وان كان انها تنوب سماعا وان تلك الانابة المسموعة ليست
شاذة فيحمل عليها ما سمع من غير احتياج الى تاويل اخر كما يدل
عليه كلامه في حرف البا فلا يلزم جواز ان يقال ذلك لعدم سماعه
فتامل وقوله لان التجوز في الافعال اسهل منه في الحرف لانه قيل
لا تجوز في الحروف واليه ذهب الفخر الرازي واتباعه فنقدوا الى ان
مفهومها مستقل بنفسه فان ضم الى ما ينبغي ضمه كان حقيقة
والا فهو مجاز في التركيب لا في المفرد وكلامنا في المفرد ورد هذا
النقشواني بان الحرف له مدلول في الجملة بطريق الوضع سوا استقل
بنفسه او قام بغيره فان استعمل فيما وضع له كان حقيقة وان
استعمل في غيره لعلاقة كان مجازا وهذا هو المختار عند اهل العلم
قوله وهي لانتها الغاية مطلقا اي زمانية او مكانية او غيرها
ولم يمثل له وذلك نحو الى هرقل ملك الروم قوله فلا تتركني بالوعيد
الخ الوعيد التهدد والمطلي المدهون وفي الصحاح القار
السفينة طليتها بالقار قال في المغني وتاول بعضهم البيت على
تعلق الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب
الكلام اي لانه حذف الحال اعني مضافا وادخل البا على غير
ما حقها ان تدخل عليه لانه ادخلها على الضمير الذي كان مستترا
في مطلي ورفع القار بمطلي وكان حقها ان تدخل على القار ورفع

الضمير

رفع

الضمير بمطلي وهذا على رواية القار واما على رواية جره فهو بدل من 368
الضمير المجرور ولا قلب فيه وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلي
معنى مبغض قال ولو صح مجي الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة وفي
قوله لو صح الخ بحث يعلم مما اسلفنا قوله ويجي ذلك اوصلها في المغني
الى ثمانية معان قوله وهي للمجاورة لم يذكر البصريون لها سوى
هذا المعنى قوله وللمصاحبة بالبا الموحدة قوله لتركبن طبقا عن
طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون عن على بابها والتقدير طبقا
متباعدا في الشدة عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في
الشدة مما قبله قاله الدماميني قوله فانما يبخل عن نفسه اي
عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل
قاله الدماميني وفيه ما مر وعلى طريق المحققين فتقدير التضمين
فانما يبخل مبعدا بالبخل الخير عن نفسه قوله ويجي ذلك اوصلها في
المغني لعشرة معان قوله وعليها وعلى الفلك تحملون قال
الزمخشري معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها
وعلى الفلك في البر والبحر قال شيخ الاسلام قاضي القضاة ابو
الحسن علي السبكي رحمه الله توقفت في هذا الكلام ونظرت في شيئين
احدهما مدلول وحده والثاني ما كتبته في مسئلة كلا اما الاول
فقال النحاة في وحده مذهب الخليل وس انه اسم موضوع موضع
المصدر [illegible] الموضوع موضع الحال كانه
قال ايحادا وايحادا [illegible] موضع توحد افمع الفعل المتعدي نحو
ضربت زيدا وحده وهو حال من الفاعل اي ضربته في حال
انه مفرد بالضرب وذهب ابو بكر بن طلحة الى انه حال من المفعول
ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال

ومذهب المبرد انه حال … المصدر اي ضربته … ايحادا له بالضرب صح

والريب اختلفنا ان مررت به وحده وذهب جماعة الي انه مصدر
موضوع موضع الحال فمنهم من قال مصدر علي حذف حرف الزيادة
اي ايحادا ومنهم من قال مصدر لم يوضع له فعل وذهب يونس
وهشام في احد قوليهما الي انه منتصب انتصاب الظروف والمختار ما
قاله ابن طلحة وقول من جعله الحال الجاري له بالضرب محمول عليه لانه انما
يوحده بالضرب اذ لم يكن غيره مضروبا معه وقد يشارك الضارب
غيره في ضرب ذلك المضروب الاشتراك تقول ضربنا زيدا وحده وضربت
وحدي زيدا وعمرا فاعلم ان معناها افراد ما تضاف اليه اما المتكلم
واما المخاطب كوحدك واما الغايب في معني ذلك الفعل واذا جعلتها
خبرا في قولك زيد وحده فمعناه زيد استقر وحده فمعني الحصر
والانفراد موجود ومعني الظرفية بعيد لكنه تقدير نحوي والمعني
لا يختلف وانما النظر في ان وحد المضاف الي الضمير اي ضمير كان
هل هو المحصور في الفعل او الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت
زيدا وحده واردت لا مضروب لك سواه هل حصرته في ضربك او
حصرت ضربك فيه قد تبين ان المراد الثاني فالمحصور هو الفعل
والمحصور فيه المضروب فلا مضروب لك غيره وقد يكون له هو ضارب
اخر فهذا معني الافراد الذي قدمنا والتقييد انما هو الفعل
في المفعول وما بين هذا الحال تقييد للفعل لا للمفعول
وهو في قوة خبر ثان فاذا قلت رايت زيدا راكبا فكانك اخبرت
برويته وبركوبه في حال الروية بخلاف قولك رايت زيدا
الراكب لم تخبر بركوبه بل قيدته بالركوب وصفا له فوحده اذا
اعربته حالا ظهر فيه هذا وان اعربته ظرفا وهو بعيد فكذلك
لان العامل في الظرف هو الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول

اصلا

اصلا ولا تقييد بخلاف الصفة وبذلك تبين لك معني وحده فاذا
قلت اكلت من الانعام وحدها فقد افردت الاكل وحصرته فيها فليس
لك ماكول غير الانعام فكانك قلت اكلت بعض الانعام ولم اكل شيئا
غير ذلك فهي في قوة قضيتين نفي واثبات ولهذا لم يصح ان يقع
في صغري الضرب الاول من الشكل الاول لاشتراطها ان تكون
موجبة هذا اذا قلت اكلت من الانعام وحدها فلو ادخلت
حرف النفي فقلت ما اكلت من الانعام وحدها احتمل النفي ان يكون
لكل من القضيتين فلا يكون اكلت شيئا من الانعام بل اكلت من غيرها
ويكون التقييد لنفي الاكل لا للاكل المنفي واحتمل ان يكون النفي
للقضية الثانية فقط فيكون قد نفيت عدم الاكل من غيرها
واحتمل ان يكون اكلت منها وان لا يكون فصارت هذه القضية بدخول
حرف النفي تحتمل ثلاثة معان ان لا يكون اكلت شيئا لا منها ولا من
غيرها او انك اكلت منها دون غيرها او انك اكلت من غيرها ولم تاكل
منها وانما احتملت هذه المعاني الثلاثة لانك سلبت المجموع
من الاثنين وسلب المركب من اثنين بثلاث طرق هذا اذا قدمت
السلب علي الفعل كما مثلناه فلو اخرته فقلت الانعام وحدها
لم اكل منها هل تقول انه كذلك كما لو تقدم النفي او تقول يختلف
المعني كما في تقديم النفي علي كل وتاخيره عنها والذي استفيد من
قولك الانعام وحدها لم اكل منها انك لم تاكل من الانعام شيئا وانك
قد تكون اكلت من غيرها ولا يحتمل انك اكلت منها ومن غيرها لان
التقييد لنفي الاكل فنفي الاكل يقيد بالانعام وليس المراد نفي
الاكل المقيد وانما جاز ذلك من جهة ان المحكوم به في هذه القضية
هو المنفي فهي في حكم المعدولة واما ما سبق ففي حكم السالبة البسيطة

اذا عرفت هذا فقولنا على الانعام وحرثها لا تجعلون معناه تحقيقه
نفي الجعل بالانعام لا نفي الجعل المقيد بالانعام كما فهمه الزمخشري ولا
بد ان يتقرر عندك الفرق بين سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا
تقدم النفي فهو سلب الحكم فانه كان المحكوم به واحدا انتفى وان كان
مركبا انتفى المركب والمركب ينتفي بانتفاء احد افراده واذا تاخر
النفي فلا يخلو اما ان يصح تسليطه على ما قبله واعماله فيه او لا
فان صح واقتضت العربية اعماله فيه فكما لو تقدم كقولك من الانعام
وحرثها لم اكل فيحتمل المعاني الثلاثة كما لو تقدم كما لو قال الشاعر
كله لم اصنع نصب كله وان لم يعمل فيه كان النفي هو المحكوم به
فيتعين ما قلناه سواء اشتغل بضميره بحيث لو لم يشتغل فيه
اعمل فيه او لا وقولك على الانعام وحرثها لا تجعلون من هذا لان
تجعلون والحالة هذه لا يصح اعماله في على الانعام واذا تقرر ذلك
فلا يبقى ان نقول على الانعام وحرثها لا تجعلون لكن عليه شك
وعلى الشك فلذلك لم يتحرر لي ما قاله الزمخشري اولا ما رايته
وتفرطني منه ثم عرضته على الميزان فظهر ما قلت لك واما
ما كتبته في مسئلة كل فلا حاجة الى ذكره هنا فانه قد ظهر ما
حاولت بيانه والله اعلم انتهى ما حرره الامام السبكي ومن
خطه نقلت وانما نقلته لعزته وكثرة فوائده واختصرت منه
شيئا قليلا في حكاية الاقوال في وجهه قوله اي العلو يعني ان
السين في الاستعلاء ليست للطلب ثم ان العلو اما على الجمهور وهو والناهي
الغالب كما مثل او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى
قوله على ملك سليمان اي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلو تضمن
معنى تتقول بمنزلة ولو تقول علينا قوله اذا رضيت علي

بيت

بيت لقحيف العامري تتمته لعمر الله اعجبني رضاها وبنو قشير بضم
القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها
مؤنثا ويحتمل ان يكون ضمن رضي معنى عطف قال في المغني
وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط قال في التصريح بعد نقل
ما ذكر وقال ابو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت علي انتهى
والظاهر ان هذا راجع لطريق التضمين غايته انه ضمن رضي معنى
اقبل والفعل الذي يدعي تضمين ~~الفعل الذي يدعي تضمينه~~
الفعل المذكور له لا يدعي تضمينه بل الشرط صحة تسليطه على
الحرف المذكور تدبر قوله ولتكبروا الله على ما هداكم في الكشاف وانما
عدي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كانه
قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه المص في حواشي
التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة
الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فياتي بالحمد بعد تعدية
التكبير بعلى قال الدماميني وفيه نظر لان المستفاد من الاول
غير المستفاد من الثاني ثم قال المص وايضا على الثانية ظاهرة
في التعليل فكذا نظيرتها الاولى قال الدماميني قد يمنع ظهور
شيء منهما في التعليل قوله ولغير ذلك اوصل في المغني معانيها
الى تسعة قوله الظرفية اي مكانية او زمانية قوله ولاصلبنكم
في جذوع النخل قيل ان في هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب
لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر للمقبور قوله ولغير
ذلك اوصل معانيها في المغني الى عشرة قوله وللاستحقاق فسرها
في المغني بانها الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والملك
لله والامر لله قال ومنه وللكافرين النار اي عذابها فنبه على

ان اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار اقيمت
مقامه في اعرابه وانما قدر ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات
النار وانما يستحقون عذابها فلم تجعل اللام فيه للاختصاص كما في
الجنة للمومنين لان النار ليست مختصة بالكافرين بل يكون ايضا
لمن شاء الله من غيرهم خلاف الجنة لا تكون الا للمومنين وتبعه الشارح على
ذلك قوله واني لتعروني صدر بيت لابي صخر الهذلي عجزه كما انتفض
العصفور بلله القطر ومر الكلام عليه في باب المفعول له قوله لله
درك اي ما اكثر درك بالدال المهملة قوله وللاستعلا حقيقة كما مثل
ومجازا نحو وان اساتم فلها اي عليها قوله وللقسم والمختص بالجلالة
لانها خلف عن التا المثناة قوله وللعاقبة وتسمى لام الصيرورة
والمآل قوله لدوا للموت وابنوا للخراب تمامه وكلكم يصير الى ذهاب
فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبنا ولكن صار
عاقبتهما وما لهما الى ذلك ومنع بعضهم الصيرورة في اللام وردها
الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه واهل البيان
يجعلون ذلك من قبيل الاستعارة التبعية في الحرف وتقريره
يطلب من موضعه قوله ولغير ذلك اوصل معانيها في المغني
لاثنين وعشرين قوله من تبعيض اثبته الاصمعي والفارسي
وابن مالك قوله عينا يشرب بها عباد الله قيل ضمن يشرب
بها معنى يروى وقال الزمخشري المعنى يشرب بها الخمر فعلى
كما تقول شربت الما بالعسل قال بعضهم ولو كانت البا للتبعيض
لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدراهم اي من
الدراهم انتهى وقد قدمنا ما يعلم منه الجواب وقال الشهاب
القاسمي هذا كله غير ما قاله الشافعية نقلا عن اللغة من الفعل

المتعدي اذا عدي بالبا كان المقصود التبعيض لان هذا مختص
بالمتعدي انتهى وفيه ان قبضت متعد قوله واستعانة فهي الداخلة
على آلة الفعل حقيقة كما مثل او مجازا نحو بسم الله لان الفعل لا يتأتى
على هذا الوجه الاكمل الا بها على احد القولين فيها قوله وظرفية
زمانية كما مثل او مكانية نحو وما كنت بجانب الغربي قوله او
مصاحبة ومنه با الملابسة على القول الاظهر عند الزمخشري
قوله وسببية قال الرضي السببية فرع الاستعانة ولهذا اقتصر
عليها في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل
قال ابو حيان واصحابنا فرقوا بين با السببية وبا الاستعانة فقالوا
با السببية هي التي تدخل على سبب الفعل وبا الاستعانة هي
التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي
هو آلة قوله وتعويض وتسمى با المقابلة وهي الداخلة على الاعوا ضن
والاثمان حسا كما مثل او معنى نحو كافات احسانه بضعف قال
في المغني ومنه قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما
لم تقدرها با السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل
احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب
فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث
والاية لاختلاف محل البائين جمعا بين الادلة قوله وتوكيد
وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع الفاعل وزيادتها فيه
واجبة لا محالة وجائزة وضرورة والمفعول والمبتدا والخبر
وهو ضربان غير موجب فينقاس وموجب فيتوقف على
السماع والحال المنفي عاملها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس
والعين وتفصيل ذلك يطلب من المغني قوله نحو كفى بالله

شهيرا هذا من الزيادة الغالبة قال في المغني والغالبة في فاعل كفي قوله
وكفي بجسمي الخ صدر بيت للمتنبي عجزه لولا مخاطبتي اياك لم ترني
قال في المغني في اوايل الباب السابع وان كان الخبر غير مقصود
لذاته بل جرموطيا كقوله تعالي بل انتم قوم تجهلون وقوله كفي بجسمي
نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني وفيهذا اعيد الضمير بعد
قوم ورجل الي ما قبلهما لا اليهما انتهي وبه يعلم انه لا تغليب في
الخطاب في تجهلون خلافا لما في التلخيص وليس فيه مراعاة المعني
علي اللفظ خلافا لما في عروس الافراح ولما في المغني في القاعدة
الرابعة من الباب الثامن لانه مبني علي ان ضمير تجهلون لقوم
لا لانتم وبه يعلم ايضا رد قول الدماميني في الشرح المزج
في الكلام علي بيت المتنبي في حرف الباء والياء بضمير المضمر
في صفة رجل مع ان طريقة الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا
الي ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامران نظرا الي
المخبر عنه والي الخبر تقول انا رجل قمت وانا رجل قام قوله ويدل
قال الشهاب القاسمي كانها تفاوت بالتعويض بان المراد
بتلك ما وقع فيه مقابلة شيء بشيء بان يدفع شيء من احد
الجانبين ويدفع من الجانب الاخر شيء في مقابلته والمراد بهذه ان
يختار احد الشيئين علي الاخر بحيث لا يبقي الاخر عنده كمسه الاولي
ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطي الظاهر
ان باء العوض داخلة في باء البدل انتهي وفي قوله بان يدفع الخ نظر لانه
لا يظهر في العوض المصوب الا بتكلف قوله وتعدية قال حفيده
الموضح في حواشيه فان قلت اليست الباء للتعدية في بقية المواضع قلت
بلي ولكنها تمحضت للتعدية ولم تعد بها بخلاف بقية المواضع فانها

افادتها مع شيء اخر فلذلك افرد معني التعدية وجعل قسما علي حدة
انتهي وهذا يقتضي ان المراد بالتعدية المفردة مطلق ايصال الفعل
الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الي الاسم وفيه ان التعدية بهذا
المعني ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي
يشترك فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لتوصل الافعال الي
الاسما وكان يلزمهم ان يعدوا التعدية معني حرف جار الحال لم يظهر
له معني غيرها ولم يفعلوا ذلك نعم عد ابن مالك التعدية في معاني
اللام واعترضه الشاطبي بانه لم يذكر احد من النحويين هذا المعني
في اللام فيما اعلم وبما ذكرناه وتبع المص ابن مالك في التوضيح قال
شارحه والاولي اسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال وهذا
يدل علي ان التعدية المعدودة من معاني الباء تعدية خاصة
وهو الحق لان المراد بها التعدية المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل
مفعولا قال الجامي عند قول الكافية والتعدية اي جعل الفعل
اللازم متعديا لتضمنه معني التصيير بادخال الباء علي فاعله فان
معني ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعني ذهبت بزيد
صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعني مختصة بالباء واما التعدية
بمعني ايصال معني الفعل الي معموله بواسطة حرف الجر فالحروف
الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف قوله ذهب
الله بنورهم فيه اشارة الي رد قول المبرد والسهيلي ان بين
التعدية بالباء والهمزة فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد
كنت مصاحبا له في الذهاب علي معني يليق به كما وصف
نفسه بالمجيء في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر قال في المغني واما
لو شاء الله لذهب بسمعهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق ويكون

المراد بالتعدية المذكورة في معاني البا ما ذكره اعترض عليه من مثل
لها بمررت بالوادي اذ لا يصح ان يقال المعنى جبرت الوادي ما را قوله
ومجاوزة قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل لا تختص بدليل ويوم
تشقق السما بالغمام قوله والالصاق الخ قال في المغني قيل وهو
معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه وكان ينبغي للشارح تقديمه
على غيره والبداءة به كما صنع في المغني قوله حقيقة وهو نوعان
ما لا يصل الفعل الا بحرفه كمررت بزيد وما يصل الفعل اليه
بدونه نحو امسكت بزيد فان البا افادت ان امساكك لزيد كان
بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانه يفيد منعه التصرف
بوجه ما قوله نحو مررت بزيد عن الاخفش ان البا فيه بمعنى
على بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين ورده في المغني بما
حاصله ان كلا من الالصاق والاستعلا لما لم يكن حقيقيا فيه
واستعمال حرف الالصاق مع المرور اكثر من استعمال حرف الاستعلا
كان الاولى جعل البا للالصاق المجازي دون الاستعلا المجازي
وبه يندفع ما للدماميني واعلم انه ذكر في المغني للبا اربعة
عشر معنى فكان على الشارح ان يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك
وانه لم يذكر في المغني من معانيها التعليل وقد ذكره في
التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن موضعها اللام غالبا
نحو فبظلم ثم قال واحترزت بغالبا من قول العرب غضبت
لفلان اذا غضبت من اجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت من
اجله وهو ميت قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا هذا المعنى وكان
التعليل والسبب عندهم شي واحد قال السيوطي هذا هو الحق
انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال المحلي ما يصرح بذلك لانه قال

المعبر

المعبر عنه هنا بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في 373
الاشباه والنظاير لصاحب جمع الجوامع مولانا التاج السبكي قدس
سره ان الفرق بينهما ثابت لغة ونحوا وشرعا قال اللغويون السبب
كل شي يتوصل به الى غيره ومن ثم سموا الحبل سببا وذكروا ان العلة
المرض وكلماتهم يدور معناها على ان العلة امر يكون عنه امر اخر
وذكر النحاة ان اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية وقال اكثرهم
البا للسببية ولم يقولوا للتعليل وذكر ابن مالك السببية والتعليل
وهذا تصريح بانهما غيران وذكروا ايضا الاستعانة وهي غيرهما والحاصل
ان البا الداخلة على الاسم الذي لوجوده اثر في وجود متعلقها ان
صح نسبة العامل الى مصحوبها مجازا فبا الاستعانة نحو كتبت بالقلم
وتعرف بانها الداخلة على اسما الالات والا فان كان المتعلق انما وجد
لاجل وجود مجرورها فبا العلة نحو فبظلم الاية اي ان وجود التحريم
ليس الا لوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها
وان لم يكن المتعلق كذلك فبا السببية نحو فاخرج به من الثمرات
رزقا لكم الاية اي ان اخراج الثمرات مسبب عن وجود الما ولم يكن لاجل
الما بل لاجل مصلحة العباد وبهذا التقسيم علمت ان با الاستعانة
لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله تعالى وقال اهل الشرع السبب
ما يحصل الشي عنده لا به والعلة ما يحصل به وانشد ابن السمعاني
على ذلك المبرد ان الشي للشي علة يكون به كالنار تقدح بالزند
والمعلول يتاثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم
على وجوده والسبب انما يفضي الى الحكم بواسطة او بوسايط ولذلك
يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرايط وتنتفي الموانع واما العلة
فلا يتراخى الحكم عنها اذ لا شرط لها بل متى وجدت اوجبت معلولها

بالاتفاق حكاه امام الحرمين والآمدي وغيرهما وجهوه بدلائل كثيرة
وهو وان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الايجاب
بنفسها ومعني ايجاب العلة عندنا [illegible] ب للفعل تلازم العلة
والمعلول فاستحالة ثبوت احدهما دون الآخر كما قال الامام في
الشامل وقد اشار الي الفرق بين العلة والسبب عند الفقهاء فقال
الغزالي الفعل الذي له مدخل في الزهوق وان لم يؤثر في الزهوق
لكنه اثر في حصول في السبب انتهى ملخصا وانما سقناه لنفاسته
قوله ثم الثاني اي ثم اشار الي النوع الثاني وهو ما يجر الظاهر فقط
قوله او يختص بالظاهر اي مقصور عليه لا يتجاوزه الي المضمر
فالبا داخلة علي المقصور عليه قال السيد في حواشي الكشاف الاختصاص
وكذا التخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصلي ان
تدخل البا علي المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اي صار
مقصورا عليه لا يتجاوزه الي غيره وهذا امر جلي الا ان الاكثر
في الاستعمال ادخال البا علي المقصور بناء علي ان تخصيص شيء
باخر في قوة تمييزه الآخر ثم من نظائره فاستعمل فيه مجازا
مشهورا زاد في حواشي المطول حتى صار كانه حقيقة فيه
واما ان يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ
المعنيان معا وتكون البا المذكورة صلة للمضمن ويقدر للمضمن
فيه اخرى فيقال في تخصك بالعبادة مثلا نميزك بها مخصصا
اياها بك انتهى وقد عرفت منه ان دخولها علي المقصور عليه
نظرا للمفهوم الاختصاص الاصلي وان دخولها علي المقصور هو
الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح
الالفية عند قوله والاسم قد خصص بالجر وان السيد موافق للسعد

فان دخولها علي المقصور اكثر خلافا لما قاله الشهاب القاسمي في حواشي
المختصر ان السيد والسعد اتفقا علي جواز الامرين واختلفا في الغالب
فالسعد قال الغالب دخولها علي المقصور والسيد قال علي المقصور
عليه قوله رب انما اختصت بالظاهر لاختصاصها بالمنكر وستعرف
وجهه واعلم ان رب حرف زائد في الاعراب اي غير متعلقة بشيء
دون المعنى لدلالتها علي التكثير او التقليل ولا تختص من بين
حروف الجر بذلك خلافا لما في المغني لمشاركة لولا ولعل في لغة
من جربهما لها في هذا الحكم كما نص علي ذلك في بحث لعل والباب
الثالث وقول الشمني المراد اختصاصها بذلك عن الحروف المشهورة
دون الشاذة كلعل والغير المشهورة كلولا يوهم ان الشاذة كلها
لا تتعلق وفيه ان متى في لغة هذيل وكي من الحروف الشاذة
وظاهر كلامهم انهما متعلقان كتعلق ما استعملا بمعناه فان
متى بمعنى من وكي بمعنى اللام واذا علمت ان رب حرف زائد في
الاعراب فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع علي الابتدا
وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب علي المفعولية ولا يجوز ان
يكون مبتدا والجملة بعده خبر والرابط محذوف اي لقيته لان في
ذلك تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وفي نحو رب رجل
صالح لقيته رفعا ونصبا ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار
لان لها الصدر ويجوز مراعاة محله كثيرا نحو رب امراة صالحة
لقيت ورجلا صالحا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا
نص عليه في المغني لكنه قال في الكلام علي اقسام العطف وله
اي العطف علي المحل شروط ثلاثة عند المحققين احدها امكان
ظهور ذلك المحل في الفصيح وهذا الشرط مفقود هنا فلعلها

مستثناة فليحرر قوله وهي موضوعة للتكثير والتقليل اي لانشائهما
قوله لكن استعمالها الخ اي وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا
للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة قوله ومنه ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين في الكشاف ما يقتضي ان هذه الاية من
الثاني فانه قال فان قلت متى يكون ودادهم قلت عند الموت
او يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وحين اذا راوا
المسلمين وقيل اذا راوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما
معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب في قولك لعلك
ستندم على فعلك وربما ندم الانسان على فعله ولا يشكون في
تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم ارادوا لو كان الندم
مشكوكا فيه او كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل
لان العقلاء يتحرزون من التم المظنون كما يتحرزون من المتيقن
ومن القليل كما من الكثير وكذلك في المغني في الاية لو كانت
يودون الاسلام مرة فبالحري ان يسارعوا اليه فكيف وهم يودونه
كل ساعة وقيل تدهشهم احوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين
فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا
فلذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودادتهم وانما جي
به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله لا فعلن
ولو قيل ولو كنا مسلمين لكان حسنا قوله ولها صدر الكلام
لانها وضعت للانشاء وكل ما هو كذلك موضعه الصدر وان
التقليل جار مجرى النفي والمراد تصديرها في كلام هي فيه
وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره الا ترى ان حرف نفي له صدر
الكلام وانه يصح ان زيدا ما قام فاندفع ايرادانها وقعت

جر

جرا لان المشروط في قوله اماوي اني رب واحد امه فقتلت فلا قتل لدي
ولا اسر وان المخففة في قوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا امين وخوان
يخال امينا على انه قد يدعي ان ذلك ضرورة قوله ولا تجر بها الا فردا خاصا
من الظاهر وهو النكرة علله الرضي بان رب علم القلة وانما يحتاج
للعلامة في المحتمل القلة والكثرة حتى تتميز بالعلامة نصا في احد
المحتملين والمعرفة اما دال على القلة فقط كالمفرد المعرفة او الكثرة
فقط كالمجموع واما النكرة فللقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اي
واحد وما جاءني رجل اي هذا الجنس انتهى ملخصا ويمكن ان يلخص
منه التوجيه وان قلنا انها للتكثير كثيرا او للتقليل قليلا
ثم المراد انه لا يجر بها الا ذلك باعتبار الاستعمال الكثير فلا ينافيه
قوله بعد وقد تجر ربه ضمير الغيبة قوله نحو ربه رجلا واخيه
فرجل نكرة لفظا ومعنى واخيه نكرة معنى فقط لتاويله بالنكرة
قال المصنف في حواشي التسهيل وجاز رجل واخيه شبيه بقول
الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها قال الدماميني وجه الجمع
انه اضمر في نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل على ذلك بذكر شيء
من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المتكلم بالمثال المذكور
نوى بالمضاف التنكير ودل على ذلك باستعماله في حيز ما يستلزم
التنكير انتهى ولا يجوز جرها للثاني الا بطريق التبعية للاول
فلو قيل رب اخيه لم يجز كما في القاعدة الثامنة من الباب
الثامن من المغني قوله والغالب في هذا الظاهر وصفه ليتحقق
التقليل الذي هو مدلولها لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل
مما لم يوصف هذا واضح اذا جعلت للتقليل قال في التسهيل
خلافا للمبرد ومن وافقه قال المرادي وقد اعتل ملتزمه بعلل

لاتقوى واستدل من لم يلتزمه بالسماع قال المص وهو ثابت
بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وانشد على ذلك ابياتا منها
قول ام معاوية يا رب قايلة غدا يالهف ام معاويه ولقائل
ان يقول الموصوف محذوف اي يا رب امراة قايلة الا ترى ان
جميع ما في الابيات التي استشهد بها صفات **قوله** كما ان الغالب
حذف متعلقها هذا اما ذكره في المغني في بحث رب حيث
قال في عد ما تنفرد به وعليه حذف معداها ومراده بمعداها ها
متعلقها وقال في الباب الثالث الرابع اي مما استثني
من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق رب في رب رجل صالح لقيته
او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول
على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل العامل
لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين
لافادة التكثير او التقليل لا للتعدية عامل هذا قول الرماني
وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها
عدت العامل المذكور فخطا لانه يتعدى بنفسه ولاستيفايه
معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره
حصل او نحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام
مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى فهي بحث رب
مشى على كلام الجمهور لكن دعوى ان الغالب حذف المتعلق
لم يذكره عن الجمهور لكن قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون
يظهرون الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره
الا في الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا يناسب دعواه هناك ان رب
حرف زايد في الاعراب وانما يناسب كلام الرماني وابن طاهر ومن

ثم

ثم اعترضه الدماميني هناك بما حاصله ان كلامه متدافع وقول
الشمني في الجواب مراده بالمعدى الفعل الذي مجرورها مفعوله
لا يجدي نفعا هذا وقوله لان مجرورها مفعول في الثاني فيه امران
الاول ان كونه مفعولا لا ينافي التعلق والثاني ان التعلق
معناه ان المتعلق معمول بحسب المحل الا ان يراد انه مفعول
لفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته
للفعل بدليل مقابلته هذا الكلام بقوله وقال الجمهور هي فيهما
حرف جر معد ثم انه يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار
الشق الاول وتعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف فاذا
قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدي هنا
بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره صحة قولك اخذته
من البر فعديت الفعل بمن لافادة معنى التبعيض وان كان
يتعدى بنفسه واخذ معموله في المثال الثاني لا يمنع جعله
معمولا لمثله كما في زيدا ضربته واعترض الدماميني على
الجمهور بانه لو كان كما تقولونه لم يعطف على محل مجرورها
رفعا ونصبا في الفصيح وقد جاز تقول رب رجل واخاه اكرمت
فيعاملون لها حكم الزايد في الاعراب وان لم تكن زايدة في المعنى
ولا يجوز في الفصيح بزيد واخاه مررت ويجاب بانه انما صح العطف
على محل مجرورها لانها لو كانت كالزايد بخلاف ما نظر به فليتامل
قوله ومضيه اي والغالب مضي متعلقها ومن غير الغالب
وقوعه مستقبلا كما في قول جحدر فان اهلك فرب فتى سيبكي
علي مهذب رخص البنان ومن وقوعه حالا كقولك رب امرء
في وقتنا مستريح وهذا ما مشى عليه في المغني ومذهب المبرد

والفارسي واكثر النحويين انه الجب مضيه وبيت جحدر مول علي
حكاية حال ماضية هذا ان جعل يبكي جواب رب واما ان جعل صفة
مجرورها وحذف الجواب اي لم اقض نحبه فلا يبقى في البيت حجة
وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون
مستقبلا قال ولا يجوز رب رجل سيقوم الان بريد رب رجل
موصوف بهذا الوصف قوله وليل كموج البحر الخ صدر بيت لامرء
القيس عجزه علي بانواع الهموم ليبتلي الشاهد في وليل حيث
حذف رب فيه بعد الواو اي رب ليل كموج البحر في كثافة ظلمته
وارخى سدوله صفة لليل اي ستوره وقوله ليبتلي اي لينظر
ما عندي من الصبر والجزع او ليعذبني واصله ليبتليني فحذف
المفعول قوله فمثلك حبلى الخ صدر بيت لامرء القيس عجزه
فالهيتها عن ذي تمائم مغيل والشاهد في قوله فمثلك حيث
حذف رب فيه بعد الفا ومعنى طرقت اتيتها ليلا ومعنى الهيتها
شغلتها والتمائم التعاويذ واحدتها تميمة والمغيل بضم
الميم وسكون الغين المعجمة وفتح اليا اخر الحروف وهو المرضع
وامه تجامع واما المغيلة بكسر الغين فهي التي تؤتى وهي
ترضع او حامل ويروى محول على الاصل والقياس محيل
قوله بل بلد الخ صدر بيت لرؤبة عجزه لا يشترى كتانه
وجهرمه والشاهد في قوله بل بلد حيث حذف رب بعد البا
اي بل رب بلد والفجاج الطرق والقتم الغبار وقوله جهرمه
اصله جهرمية ببا وهي بسط شعر تنسب الى قرية بفارس
تسمى جهرم بفتح الجيم او جعل الجهرم اسما باخراج يا النسبة
عنه وبقي ان رب تحذف من غير ان يتقدمها حرف وهو قليل

جدا

جر الكتود رسم دار وقفت في طلله اي رب رسم دار وقد جعل في التوضيح
الحذف بعد الفا كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا وبدونهن
اقل قوله وقد تجر رب ضمير الغيبة اختلف في هذا الضمير فقيل
معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري ي
وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير قوله فيلزم افراده
الخ استغنا بمطابقة التمييز للمعنى المراد هذا مذهب البصريين
وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امراة وربهما
رجلين وربهم رجالا وربهن نسا قوله ومنذ ومذ لانهما لما
اختصا بالوقت اختصا بالظاهر الاظهر في الدلالة على الوقت
ليطابق الاختصاص قوله ولا يجر بهما الا نوعا خاصا الخ
يوجه بان معناهما اذا كانا اسمين للوقت فخصا بالاوقات ليما سبة
بين معناهما اسمين وحرفين واما قولهم ما رايته مذ ان الله
خلقه فتقديره مذ زمن ان الله خلقه قوله المعين خرج
المبهم فلا تقول مذ او منذ يوم اربعاء لانهما انما يدخلان على
الوقت الذي يجاب به متى وكم وهذا اذا لم يكن معدودا نحو ما رايته
منذ يومين ولهذا قال المص في الحواشي شرط الوقت ان يكون
معدودا او معرفا وقال وكالزمان ما يستدل به على الزمان شرط
ان يكون مما يستعمل ظرفا فيقال ما رايته منذ ثلاثة ايام
فتقول منذ كم ويقال ما رايته منذ يوم الجمعة فتقول منذ
متى ومذ اي وقت ولا يجوز مذ ما لان ما لا يكون ظرفا واجازه
بعضهم لان ما قد يشبه بالظروف الا انها تكون مع الفعل بمنزلة
المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو سهان ما سمر لنا وسهان
ما سبح الرعد بحمده وقال وشرط الوقت ايضا التصرف فلا يجوز منذ

نحو تريد به سحر بعينه لانه لا ينصرف فلا يجر ولا يرفع **قوله** ماضيا
كان الى هذا مع المعرفة كما تمثل فان كان المجرور بهما نكرة معدودة
كانا بمعنى من والى نحو هنا شيء وهو ان عاملهما اذا كانا بمعنى الماضي
او الحاضر هل يتعين ان يكون فعلا ماضيا كما في امثلتهم او يجوز
فعلا مضارعا منفيا بلم او غير منفي بمعنى الحال واما اذا كانا
بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لانهما لا يدخلان على المستقبل
واما فعل الامر فيدل على زمان الحال والمستقبل نظرا الى
المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك فليحرر امرها
كذا بخط شيخنا الغنيمي بهامش الاشموني ولكن رفع تاليهما
جرا عنهما سوغ الابتدا بهما انهما معرفتان بمعنى الامد
والمدة وهذا المذهب هو الذي اختاره ابن الحاجب وصرح
بانه مذهب المحققين قال الدماميني وهو مشكل بعدهم مذ
ومنذ في الظروف لان كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفين
ويمكن الجواب بانه لا يلزم التنافي الا لو صرح بانهما ظرفان
لا يتصرفان ومن عدهما في الظروف لا ينافي تصرفهما وخروجهما
عن الظرفية قليلا ملخصا نعم قال المرادي لا يكون مذ ومنذ عند
الاخفش الا مبتدأين وهو مناقض لقوله بظرفيتهما اذا وليهما
اسم مفرد وقال الاخفش وجماعة ظرفان مخبر بهما عما بعدهما
ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني
وبين لقائه يومان وقيل هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل
محذوف اي مذ كان او مذ مضى يومان وعليه يكون الكلام كلاما
واحدا مشتملا على جملتين وعلى القولين قبله يكون كلامان
وتكون جملة مذ لا محل لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على

الاول

الاول ما امد ذلك وعلى الثاني ما بينك وبين لقايه وقال السيرافي في
موضع الحال والرابط موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا بحسب
المعنى وان لم يكن موجودا لفظا لان المعنى بيني وبين لقايه يومان
قال ابن الصايغ في رسالته هاوخذ في بيان مذ ومنذ واعلم ان من
اعرب مذ ومنذ مبتدأين ينبغي ان يعدهما فيما يجب فيه تقديم
المبتدا ومن اعربهما خبرين ينبغي ان يعدهما فيما يجب فيه تقديم
الخبر وهو شيء خطر لي ولكن يحتاج ذلك الى تعليل ولكن تعليله
تمكنهما وبان الكلام معهما جرى مجرى المثل واحسن من ذلك
انهما اذا كانا حرفي جر يلزم تقدمهما على المجرور فيلزم تقديمهما
اذا كانا اسمين **قوله** فمعناهما الابتدا ان كان الزمان ماضيا
وقوله او الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا تنبيه قال
المص في التذكرة كان يخطر لي ان قايلا قد يقول لا دليل على حرفية
مذ ومنذ بل قد ثبتت اسميتهما اذا ارتفع ما بعدهما او كان جملة
فعلية فليحكم عليهما حالة الجر بانهما اسمان اضيفا الى ما بعدهما
وهو مفرد كما يضافان الى الجملة حتى رايته منقولا انتهى ومن
خطه نقلت **قوله** والكاف لان دخولها على الضمير
يودي الى اجتماع الكافين نحو كك فطرد المنع قال الرضي وعلله
الجامي بالاستغنا عنها بمثل ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ يرد عليه
انه هلا استغنى بمثل ونحوه في المظهر ايضا واجاب بالفرق
باحتياج الضمير لضعفه لخفا معناه وقلة حروفه غالبا
الى لفظ قوي متصل به وفيه ان الضمير جر بغير الكاف الا ان
يقال المناسب لا يلزم اطرادها **قوله** للتشبيه اي لبيان ان
شيئا له مشاركة ما مع مدخوله في حكم **قوله** وللتعليل اثبته

قوم ومثلوه بالاية التي مثل بها الش ونفاه الاكثرون واجابوا بان في
الاية وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في أمر
وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك
قوله وللتوكيد هي الزايدة واشترط في التسهيل لزيادتها
امن اللبس قوله نحو ليس كمثله شيء اي ليس شيء مثله اذ لو لم يكن
المعنى كذلك بل ليس شيء مثل مثله لزم المحال واثبات المثل
وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة
اعادة الجملة ثانيا وقيل الكاف غير زايدة بل الزايد مثل كما زيدت
في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به وانما زيدت هنا لتنفصل الكاف
من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول
بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت قيل ذلك قال الشهاب
وانظر هل يشكل اشتراط امن اللبس بالتمثيل بالاية
مع هذه الاحتمالات فيها الا ان يقال مثل الاحتمالات لعدم
او بقاء الداعي ارادة كل لم يضر الاحتمال قوله ولغير ذلك
اوصل معانيها في المغني الى خمسة قوله وجرها للضمير
شاذ كقوله وام اوعال كها او اقربا وجعل ذلك في التوضيح
ضرورة والكوفيون والقرا الاخصون ذلك بالضرورة وعليه
يتخرج ما يقع في عبارات المص من ان الش قصد بذلك
الجواب عما يرد على جعل الكاف مما يختص بجر الظاهر قوله
وكذلك حتى لا يخفى ان حتى من السبعة التي تختص بالظاهر
فهي معطوفة على رب او الكاف على الاحتمالين في المعطوفات
اذا تكررت والش لم يقدر في كلام المص لفظ كذلك الا فيها
ولعل حكمة ذلك التنبيه ايضا ان جرها للضمير كقوله اتت

حتاك

حتاك تقصد كل فج ترتجي منك انها لا تخيب فجعل قوله وكذلك حتى
مرتبط بقوله قبله في الكاف وجرها للضمير شاذ وعلل
اختصاصها بالظاهر بأشياء اعترضت كما بين ذلك في المغني
وعلله ابن الحاجب بما معناه انها لو دخلت على المضمر لم تخل
من ان تبقى الفها او تقلب يا وكلاهما لا يستقيم فيتعذر دخولها
على المضمر اما الاول وهو بقاء الفها فلا سبيل اليه لان القاعدة
في كل الف لا اصل لها وهي اخر حرف او اسم متمكن تقلب يا اذا
اتصل بها مضمر نحو اليه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثاني وهو
قلب الفها يا لان القاعدة ان المضمر لا يغير الكلمة الا لحاجة ولا
حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى انتهى وعليه سؤال
وجواب في الدماميني قال الشهاب القاسمي ولي في دعوى عدم
الحاجة لان التوسعة في طرق التعبير المودية الى التسهيل
ودفع المشقة ولهذا نظروا الى ذلك في مواضع المضمر اذ فات
حاجة اي حاجة وعلله الجامي بانها لو دخلت على الضمير
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها
قوله لانتهاء الغاية مطلقا اي زمانية او مكانية وبقي من
معانيها انها تكون للتعليل وبمعنى الا الاستثنائية وكانه
لم يتعرض لذلك لتقدمه في باب النواصب قوله ولا تكون جارة
الا اخرا الخ اعتمد في التسهيل خلافه وفي المغني والشرط الثاني
اي من شرطي حتى خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو ان يكون
المجرور اخرا نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا لآخر جزء
نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها
او نصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل

به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى
نصفها فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط ان لم يقل فما زلت
في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح
به وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية
النطق بها في ذلك قوله والجر بها متعين اي ويمتنع العطف
اما في الاول فلان حتى انما يعطف بها بعضا على الكل واما في
الثاني فلان العطف بها يراد به ادخال ما بعدها في حكم ما قبلها
وهو ههنا متعذر قوله اصحها الدخول مع حتى زعم الشهاب
القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس
كذلك بل الخلاف فيها مشهور قوله والواو انما اختصت
بالظاهر حطا لها عن رتبة اصلها وهو البا بتخصيصها
باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته قوله ولا تجر بها
الا لفظ الله الخ اي فهي مختصة بظاهر معين وذلك
حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل باب القسم وهو
اسم الله وما الحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم قوله
وقدم الكلام عليها اي في باب الاستثنا قوله لعل اي في
لغة عقيل كقوله لعل الله فضلكم علينا ومجرورها في
موضع رفع بالابتدا لتنزيل لعل منزلة الجار الزايد بجامع
عدم التعلق بعامل قوله ومتى اي في لغة هذيل وهي
عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرجها
متى كمه اي من كمه قوله وكي انما تجر بها ثلاثة اشياء ما
الاستفهامية كقولهم في السوال عن علة الشي كيمه وما المصدرية

وصلتها

وصلتها كقوله فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع اي للضر والنفع
وان المصدرية وصلتها نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها
قوله ولولا اي اذا وليها ضمير مرفوع نحو لولاي ولولاك ولولاه
عند س والجمهور فانهم قالوا انها جارة للضمير مختصة به كما اختصت
حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق بشي وموضع المجرور بها رفع
بالابتدا والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدا ولولا غير
جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا في ما
انا كانت ويرد بان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة لشبهها
بالاسما الظاهرة وكانه في التوضيح تبع لكلام الاخفش فلم يعدها
في حروف الجر قوله وهو مذ ومنذ تقدم الكلام عليهما قوله ومن
وذلك اذا دخلت عليها من كقوله من عن يميني تارة وامامي
فمن اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسما قوله وكاف
التشبيه الصحيح ان اسميتها خاصة بالشعر كقوله يضحكن عن
كالبرد المنهم فزعم ما زيد كعمرو ولا شبيها به ان نصبت شبيها فاما
عطفا على الكاف على انها اسم او على محل الجار والمجرور ان جعلتها
حرفا فان خفض المعطوف فمقتضاه ان يكون كشبه عمرو فاثبت
له شبيها وان زيدا لا يشبهه ولا يشبه من يشبهه كذا قاله سيبويه
والاخفش واجاز الفارسي ان لا يكون اثبت له شبيها وهو
الذي قال نص عليه س ثم لينظر في فايدة النصب فان قولك
ما زيد كعمرو ينفي المشابهة فكيف جاز ولا شبيها وهو
بتقدير ولا هو شبيها كذا الخط المص بهامش الالفية وفيه
دلالة على ان اسمية الكاف لا تختص بالشعر قوله وهو على اما
حرفيتها فتقدمت واما اسميتها فاذا دخلت عليها من كقوله غدت

من علية بعد ما تم ظهورها فعلى اسم بمعني فوق واما فعليتها
فنحو ان فرعون علا في الارض فعلي فعل ماض من العلو **قوله**
ومن كذلك اذا كانت امرا الخ قد مر ان الطيبي جعل من التبعيضية
اسما فالادوات التي ترد اسما وفعلا وحرفا ثلاثة على ومن وفي ای [illegible]
قوله اذ العامل في المضاف اليه هو المضاف الخ علة لجعل البا
في قول المص اوبا مانه للسببية لا للاستعانة التي يعبر عنها
بباء الالة وهذا انما ياتي على الفرق بينهما وقد مر ما يتعلق به
قوله كما هو ظاهر عبارته لانه المناسب لقوله او لا بحرف **قوله** و
بالحرف المقدر اي الذي ناب عنه المضاف كما في التصريح وفيه
انه لا معني لتقديره بعني نيابة المضاف عنه وقوله خلافا
لبعضهم هو ابن الباذش وردّ هذا القول بان الجار لا يحذف
ويبقي عمله الا في ضرورة او نادر كلام ويبقي قول رابع ذهب
اليه الزجاج ان العامل معني اللام **قوله** والاضافة اسناد
الخ اي اصطلاحا واما لغة فهي الالصاق والامالة قال امرؤ
القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الي كل حاري جديد
مشطب ومراده بالاسناد ضم كلمة الي اخري مطلقا لا المقيد
بكونه على وجه الفايدة الذي سبق اول الكتاب والا لم يصح الحد
لانه حينئذ مباين للمحدود ولا فرق في الاسم المسندين ان يكون
جامدا او مشتقا وقال الي غيره ولم يقل الي اسم غيره لان الثاني من
جزئي الاضافة قد يكون جملة نحو قمت حين قمت وقد يكون مؤولا
حرفيا وصلته نحو من بعد ما عقلوه من قبل ان ياتي يوم
لكنه قدر في شرح الحدود لفظ اسم فقال الي اسم غيره ثم قال
ولو تاويلا ثم ان قوله اسناد اسم الي غيره جنس شامل للمحدود وغيره

مما ض فيه كلمة الي اخري على وجه جعل احداهما حديثا عن الاخري او
وصفا لها او غير ذلك وقوله بتنزيله اي المضاف الاول اي الاسم الاول
منزلة تنوينه اي الاول او ما يقوم مقام تنوين الاول وهو
النون التي تلي الاعراب وتلك نون المثني وما الحق به ونون الجمع
وما الحق به فصل بحرف لما عدا المحدود ووجه التنزيل اجراء
الاعراب على الجزء الاول من جزئي الاضافة كما جري على الحرف الذي
قبل التنوين وجعل الجزء الثاني ملازما لحالة واحدة كما ان التنوين
كذلك **قوله** ولهذا وجب تجريد المضاف اي لما ذكر من تنزيل المضاف
اليه من المضاف منزلة تنوينه او ما يقوم مقامه فقوله ولهذا
علة قدمت على معلولها وكان مراده ان المضاف اليه لما نزل
منزلتها لم يجتمع معها لان الجمع بينه وبينهما كالجمع بين العوض
والمعوض وعلله غيره ذلك بان التنوين يدل على الانفصال
والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وسياتي التعليل
لذلك ايضا في كلامه عند قول المص ولا يجامع تنوينا والنون
المذكورة تشبه التنوين في انها تلي علامة الاعراب ولهذا الحذف
النون التي تليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد ولا فرق في التنوين
بين ان يكون ظاهرا او مقدرا كدراهم زيد اصله دراهم بغير تنوين
لانه غير منصرف فلما اريدت الاضافة نوي صرفه وقدر فيه
التنوين ثم حذف حين اضيف **قوله** لقيام المضاف اليه مقامه
اي النون وقوله في نحو هذان يداي والاصل هذان يدان ومراده
بقيام المضاف اليه مقام النون وقوعه في محلها ولا يخفي عدم
انسجام هذا مع ما قبله وكان الظاهر ان يقول كما في شرح الحدود
لقيامها في ذلك مقام تنوين المفرد ليكون ذلك بيانا لقيام النون

مقام التنوين الذي جعل علة لحذفها وظاهر صنيعه ان جمله
علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها تقدمت في قوله ولهذا
فان اراد انه علة ثانية لخصوص حذف النون فكان يجب العطف
مع ان الخصوص غير ظاهر فان المضاف اليه يقوم مقام التنوين
في هذا اشارة الى زيادة فائدة قوله وتصح بادنى ملابسة فيحصل
بالاضافة خصوصية ما لكوكب الخرقاء لانها لابست فعلا هو
الخرق في زمن ملابس الكوكب ونحو الا عشية او ضحاها اضيف
الضحى الى العشية لما بينهما من الملابسة باعتبار كونهما طرفي
النهار ونحو ولا نكتم شهادة الله اضيفت الشهادة الى الله
لانه حكم الله قال السيد في شرح المفتاح الهيئة التركيبية
في الاضافات اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح
لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت في
ادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز
في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر لاجل
ملابسة بين المحلين فظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب
عن شيء الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسب الكوكب اليها
لظهور جدها في تهيئة ملابسة الشتاء فجعلت هذه الملابسة
بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف واراد به الرد على السعد
حيث قال في شرح المفتاح فالاضافة بادنى ملابسة يكون مجازا
حكميا مشعرا بجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة
الاضافة ورده مردود اما اولا فلان ادنى مرتبة المجاز اللغوي
ان يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك واما ثانيا فلان
لزوم صرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر انما هو مذهب

غير

غير الشيخ والحق مذهبه كما اعترف به السيد في موضعه قوله ومراده
بالاسم ما يقابل الوصف الذاتي لا ما قابل الفعل والحرف الشامل
للمعطوف والمناسب لقول المص الاتي او باضافة الوصف الى معموله
ان يقول ما قابل الوصف المضاف لمعموله ثم يذكر فيما دخل خالق
السماء لان المراد معمول الوصف ما يصح ان ترفعه الصفة او تنصبه
لكونه مفعولا به قال الرضي او فيه تغير الوصف المضاف لمعموله يشمل
الوصف المضاف لغير الفاعل والمفعول كمالك والمضاف الى احدهما
لكن لم يتحقق فيه شرط العمل اما لكونه بمعنى الماضي كما مثلنا
او بمعنى الزمن المستمر وهذا ما جزم به في المغني وكذا الزمخشري
عند الكلام على مالك يوم الدين لكنه خالف ذلك عند الكلام على
قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فانه جوز ان تكون
الشمس والقمر في قراءة النصب عطفا على محل الليل ذاهبا الى ان المراد
بالجعل جعل مستمر في الازمنة المختلفة لا بوجود في الزمن الماضي
بخصوصه فتكون اضافته محضة فلا يعمل فيظهر ان بين كلاميه
تعارضا واجاب الدماميني تبعا لحواشي الكشاف بان اسم الفاعل
اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة
باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا
يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال
وبهذا الاعتبار تقع صفة للنكرة وتعمل فيما اضيف اليه بقي
ان من الاضافة المعنوية اضافة افعل التفضيل وهي بمعنى
اللام على ما حققه الرضي وقال ابن عصفور انها لفظية بدليل
مررت برجل افضل القوم ولو كانت معنوية لزم وصف النكرة
بالمعرفة وتخرج على البدل فيه ان البدل بالمشتق يقل والعرب تقول

مررت برجل افضل القوم كثيرا وهو خارج من الاضافة اللفظية
لان الوصف لم يضف لمعموله في افضل القوم وداخل في المعنوية
على ما قلنا دون كلام الشارح لان افعل التفضيل وصف يعمل عمل
الفعل فتدبر **قوله** وهذه الاضافة ثلاثة اقسام سيأتي ان الاكثر
جعلها قسمين وزاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقود
الحلب واجيب بانه يمكن جعل رقود صفة مشبهة كحسن الوجه
ووصف الحلب بانه رقود لما كان الرقاد عنده فجعل رقودا
مبالغة **قوله** التي للملك او لشبه الملك اما حقيقي نحو غلام زيد
ومال عمرو او مجازي نحو يد زيد ورجل خالد واما شبه الملك
فهو الاستحقاق حقيقة بان يكون الثاني مستحقا للاول نحو حصير
المسجد وسرج الدابة ورب الناس لان الناس يستحقون ربا يعبدونه
او مجازا نحو اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة **قوله** تحقيقا حيث يمكن
الخ هذا ما اشار اليه في التسهيل وقال حفيد الموضح ليس المراد
من قولنا ان الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من ان اللام او من
مقدرة وانما المراد من ذلك التقصد الى ان المضاف انما عمل الجر لما فيه
من معنى الحرف لان الاسماء المحضة لا حظ لها في الاعراب وقال الجامي
اخذا من الرضي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضا فة
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل
وكل واحد **قوله** اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف الخ فان انتفى
الشرط الاول نحو يد زيد فان زيدا وان كان كلا لليد لكنه لا يصح ان

الجز

ان يخبر بزيد عنها فلا يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة
الجزء الى الكل وهو على معنى اللام او الشرط الثاني نحو يوم الخميس
فانه وان صح الاخبار بالخميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس
ليس كلا لليوم فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم وهي على معنى
اللام او الشرطان معا نحو ثوب زيد وغلامه وحصير المسجد وقنديله
فان المضاف اليه ليس كلا للمضاف ولا صالحا للاخبار به عنه
فالاضافة على معنى لام الملك كما في الاولين او الاختصاص كما في
الاخيرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب الشرط الثاني
واشترط الجامي ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف
اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واشترط ايضا
ان يكون المضاف اليه اصلا للمضاف والا فهي بمعنى اللام
قال فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم
بمعنى اللام ورد هذا الشرط الشهاب القاسمي تبعا لاستاذه
الصفوي بانه لا يوافق تصريحهم بان اضافة المقادير والاعداد
كشبر ارض ومائة رطل بمعنى اللام واعلم ان الاضافة التي على
معنى من هي المسماة بالاضافة البيانية لان المراد بمن من البيانية
وقد اشار لذلك الجامي بقوله فاضافة خاتم الى فضة بيانية
وقد علمت اختلافهم في شروط الاضافة التي على معنى من فلهذا
اختلفت اطلاقاتهم في الاضافة البيانية فكل اطلق بحسب
ما اشترط فلا ينبغي ان يعترض عليهم ومن العجب قول شيخنا
العلامة الغنيمي الاضافة البيانية لها معنيان لغوي
وهو ما يكون المضاف اليه كاشفا للمضاف وبيانا له سواء كان
بينهما عموم وخصوص من وجه اولا ومن ثم قيل ان اضافة شجر

اراك بيانية واصطلاحي وهو ان يكون بينهما عموم وخصوص من
وجه فان هذا اتفاق الاصطلاح على ذلك وليس كذلك واضافة
شجر اراك على مقتضى كلام ابن مالك والمص واتباعهما بيانية الشئ
الى مرادفه وانها ليست على تقدير حرف قوله كخاتم حديد هذا
المثال مسوق للشرطين الا ترى ان جنس الحديد كلا للخاتم والخ
بالحديد عن الخاتم فيقال هذا الخاتم فضة لان الاخبار عن الموصوف
اخبار عن صفته وقس عليه قوله وثوب خز وما اشبهه قوله اذا
كان الثاني ظرفا للاول سوا كان ظرف زمان كالمثال الاول او مكان
كالثاني والمراد من حيث انه ظرف اي اذا قصد بيان الظرفية فان
اضيف الى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة كما في مصارع
مصر وبيع الدار فهو بمعنى اللام لا في كما صرح به ابن الحاجب في الامالي
في الظروف اما ان تنسب الى المصدر وما يتضمنه فلا يلزم صحة
غلام الدار بمعنى في قوله واختاره ابن مالك خالفه ولده
محتجا بامور احدها انه يلزم كثرة الاشتراك في معناها وانه
خلاف الاصل الثاني ان حمل ما احتج به على مجيئها بمعنى في على
معنى لام الاختصاص المجازية ممكن فوجب المصير اليه من وجهين
احدهما ان المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك والثاني ان
الاضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق والاضافة
بمعنى في مختلف فيها والحمل على المتفق عليه اولى من الحمل على
المختلف فيه والثالث ان الاضافة في نحو مكر الليل اما بمعنى
اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة واما بمعنى في على بقاء
الظرفية ولكن الاول حمل على المتفق عليه كما في صيد عليه يومان
وولد له ستون عاما والثاني حمل على المختلف فيه واجاب الناظم

عن

عن الامر الاول بان الدليل هو المتبع وقد دل على وجود اضافة
في فلا بد من اتباعه وعن الوجه الاول من وجهي الامر الثاني
بانه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك اولى والمسئلة
خلافية كما قرر في الاصول وعن ثانيهما بان الدليل دل على وجود
ما اختلف فيه فنزل القول به اهمال للدليل من غير موجب
وعن الامر الثالث باتفاقهم على ان الاصل في الظرف الذي وقع
فيه الفعل ان يبقى على ظرفيته كما اذا سبك من المضاف فعلا
نحو بل مكر الليل والنهار وكلام الرضي يوافق ما ذهب اليه ابن
الناظم فانه لما قرر انه يكفي في الاضافة التي بمعنى اللام الاختصا من
الذي هو مدلول اللام قال فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب
اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام ولا تقول اضافة المظروف
الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في
الاضافة بمعنى اللام نحو كوكب الخرقا وهي الاضافة التي يقال
انها لادنى ملابسة وتبعه الرضي قال فان قلت فعلى هذا
يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصا من
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في قليلا رددناها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام ولما ان الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها
ان تجعل قسما على حدة انتهى وذهب ابن الصايغ الى ان الاضا فة
لا تكون الا بمعنى اللام وقد غلط وجهه مما تقدم وذهب
ابو حيان تبعا لابن درستويه الى ان الاضافة ليست على معنى
حرف والا لزم تساوي العبارتين في المعنى وليس كذلك
وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيرا

مطابقا من كل وجه اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وانما قصدوا
الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك او الاختصاص لا من
جهة اخرى قوله اي لتعريف المضاف بالمضاف اليه لمزيد خصوصية
فاذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير
الى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما العظم او شهرة
او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب قال الرضي وتبعه
الجامي وقد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
لكنه على خلاف اصل الوضع قال الاستاذ الصفوي واقول لا يصير
بذلك نكرة فان التحقيق ان التعريف الاضافي يقصد به احد
المعاني الاربعة المعلومة للمعرف باللام قوله والمراد بالتخصيص
الخ كانه جواب عن قول ابي حيان تقسيم النحاة الاضافة الى انها
تخصص وتعرف ليس بصحيح لانها من جعل القسم قسيما وذلك ان
التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص لا قسيم له فالاضافة
انما تفيد التخصيص لكنها اقوى مراتب التعريف وهل اضافة
الجمل تفيد التعريف كما مال اليه ابو حيان لانها في تاويل المصدر
المضاف الى فاعلها او التخصيص كما استظهره المرادي لان الجمل نكرات
وتقدير المصدر تقدير معنوي فلا يلتفت اليه كما لا يتعرف غلام
رجل وانت تريد واحدا بعينه وايضا لا يلزم في المصدر ان
يقدر مضافا بل يقدر منونا عاملا والوجه الاول لان المحقق ان
المضاف اليه لا يكون الا اسما فلا بد من تاويل الجملة بالمصدر
ومقتضى ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافا اليه فالمضاف
اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر مضافا لفاعله ووقوعها
صفة للنكرة لا يتوقف على تاويل فصح نظرا لظاهرها وهذا اوضح

اذا

اذا كان الفاعل معرفة وهل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم ان يكون
نكرة عن تقدير المصدر قوله ما كان متوغلا في الابهام اي شديد
الدخول يقال وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا قوله اذا اريد
بهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالهما وبيان الابهام انك
اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غيره وكل ما صدق وصفه
بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف
ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر ورد بان كثرة المغايرين والمماثلين
لا توجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد
نكرة وما ذكره من ان المانع من الابهام شدة الابهام مذهب
ابن السراج واختاره الشلوبين وذهب س والمبرد ان سبب
تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل الا ترى ان
غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك وجعل بعضهم المقتضي
لتعريفهما انما هو وقوعها بين ضدين كقولهم الحركة غير السكون
وهذا القسم لا يقبل التعريف اصلا ومرجعه الى السماع نحو شبهك
وحسبك والفاظ سمعت قال الدماميني في شرح التسهيل ولم
يتعرض الشارحون الى تحقيق شدة الابهام في حسبك قوله
او واقعا موقع نكرة عطف على قوله متوغلا او كان واقعا موقع
نكرة وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تاويله بنكرة قوله
كجاء زيد وحده لان الحال لا يكون معرفة ولا ابا له لان لا لا تعمل في المعارف ف
قوله ورب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها لان رب وكم لا يجران
المعارف واعلم ان قضية كلام المص ان الاضافة التي على معنى
الحرف انما هي المعنوية كما لا يخفى وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى
حرف وقضية كلام ابن مالك في التسهيل والالفية ان الاضافة

اللفظية على معنى اللام لانه يهدم ان يبين ضابط الذي على معنى
في ومن قال واللام فيما سوى ذلك ولا شك في دخول اللفظية
في سوى ذلك وقضية كلام ابن الحاجب في الكافية انها على
معنى حرف لكن لم يبينه قال الاستاذ الصفوي ونقل ابو حيان
وغيره ان الاضافة التي من اسم الفاعل بمعنى اللام كظالم لنفسه
وسكت عن الاضافة الى الفاعل فقيل فيها ايضا بتقدير لام
زايدة وقيل بتقدير من انتهى وما اقتضاه كلام ابن مالك
صرح به ابن جني والشلوبين وبه يتضح انه لا اشكال في قول
بعضهم ان ممطرنا من قوله هذا عارض ممطرنا بمعنى ممطر
لنا لان جعله الاضافة على معنى اللام لا ينافي انها لفظية
فصح جعل ممطرنا نعتا لعارض ولم يلزم نعت النكرة بالمعرفة
وكون الاضافة في ممطرنا لفظية صرح به المولى ابو السعود وهو
الموافق للقواعد لانه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم الاية
كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشتق على قلة او جعله ثانيا
او نعتا مقطوعا واستدل الشاطبي على كون الاضافة اللفظية
على معنى اللام بظهورها اللام في قوله تعالى مصدقا لما معهم
وقوله تعالى فعال لما يريد وقد يتوقف في ذلك بان هذه
اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها
ويدل على ذلك كلام المص في المغني فانه قال في الكلام على
انواع اللام الزايدة ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهي المعترضة
بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس للحرب وهل انجرار ما
بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب
ولان الجار لا يعلق ثم قال ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي

الزايدة

386

الزايدة لتقوية عامل ضعف اما بتاخره او بكونه فرعا في العمل نحو
مصدقا لما معهم فعال لما يريد هذا وفي جعل الاضافة اللفظية على
معنى اللام نظر ظاهر في مثل زيد حسن الوجه اذ ليس حسن
مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو كما قال الدماميني في شرح
التسهيل وبه ايضا يسقط قول بعضهم ان الاضافة في حسن
الوجه بمعنى من لانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان اي شيء حسن منه
فبين بالاضافة انه من حيث الوجه قوله الى معموله اي ما يصح
ان يرفعه او ينصبه بكونه مفعولا به قيده به كثير من المحققين
بل ادعى التفتازاني الاتفاق عليه وعمم الرضي المعمول الا انه
قال لا يضاف الوصف الا الى الفاعل او المفعول به او فيه فلم يبق
الخلاف الا في المفعول فيه فاحفظه والحاصل منصوب معنى
وهو معمول اسم الفاعل او مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول
والصفة المشبهة قوله سواء كان اسم فاعل ومنه امثلة
المبالغة كشراب العسل قوله كمروع القلب بفتح الواو المشددة
من الروع وهو الخوف قوله لانها في تقدير الانفصال لان نحو
ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في
الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا قوله فان في جره
تخلصا الخ قال في التوضيح ومن ثم امتنع الحسن وجهه لانتفاء قبح
الرفع ونحو الحسن وجه لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على
التمييز قوله لخلو الصفة لفظا من ضمير قبيح بذلك كما في المغني
في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لانه مقدر كما قال في الاشباه
التي تحتاج الى رابط قال وقيل ال نايبة عنه قوله ولا تخصيصا
عطف على تعريفا اي ولا يفيد تخصيصا قوله هذا رب زيد فالتخصيص

حاصل بالمحمول قبل ان تاتي الاضافة قوله كما توهم المتوهم ابن
مالك فانه رد على ابن الحاجب في قوله ولا يفيد التخفيف فقال بل يفيد
ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب واعلم ان
ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة في هذين النوعين وزاد في
التسهيل قسما ثالثا وهو الشبيه بالمحضة وحصر ذلك في سبع
اضافات اضافة الاسم الى الصفة واضافة المسمى الى الاسم واضافة
الصفة الى الموصوف واضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة
واضافة المؤكد الى المؤكد واضافة المعتبر الى الملغي واضافة
الملغي الى المعتبر ونوزع في بعضها فليراجع شروحه ومما ينبغي
ان ينبه عليه ان الاضافة في جميعها بمعنى لام الاختصاص
كما قاله الشهاب القاسمي في حواشي المطول للعبادي عند قوله
في الديباجة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف
بمعنى من البيانية قوله ولو تعدد الا كما اذا كان المضاف غير
منصرف كما مر قوله والمجموع على حده واما قوله لا يزالون ضاربين
القباب فمأول باوجه في المغني والتصريح في باب اعراب جمع ذكره ماهو
المذكر السالم منها ان الجمع معرب حج بالفتحة على النون كمساكين
لا بالنون قوله كما ياتي في الصور المستثناة من عدم مجامعة
ال قوله بل هو تال لها وعليها اي على الخلاف في ان الاعراب
واقع بعد اخر الكلمة او مقارن له وبقي قول ثالث انه قبله
لكنه لا يوافق فرض المسئلة فلذا اسقطه وقد مر ما يتعلق
بذلك اول الكتاب في بحث الاعراب وقد اشار الجعبري في نونيته
الى الاقوال الثلاثة فقال والشكل سابق حرفه او بعده قولان
والتحقيق مقترنان قوله ولا ما فيه ال واما الثلاثة الابواب

قال

قال فيه زيد بدرة او الابواب بدل قوله لان المقصود منها اي الاضافة 387
وقوله اصالة التعريف اي او التخصيص وان قصد منها فليس بطريق
الاصالة وقوله وهو اي التعريف حاصل لما فيه ال بغيرها اي غير
الاضافة وهو ال فلو اضيف ما فيه ال لزم تحصيل الحاصل وعلى
كلامه فيمتنع اضافة المعرفة الى النكرة بكونه بطريق التبع وعلله
بعضهم بان ما فيه طلب الادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف واورد على منعهم اضافة المعرفة جعلهما علما في نحو
النجم وابن عباس مع انه لا فرق بينهما في لزوم تعريف المعرف
واجيب بانه ليس في جعلهما تعريف المعرف بل تبديل تعريف
بتعريف فانه حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة الى
معلومها باللام والاضافة فتامل قوله ولهذا الا يجامع العلم
الذي اي لكون المقصود من الاضافة اصالة التعريف لا يضاف العلم
باقيا على علميته لحصول المقصود من الاضافة بتعريف العلمية
قوله ويقدر في زيد الشيوع فلا يبقى على علميته ومن ذلك
قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين
يماني وقوله فان قريش الحق لن تتبع الهوى ولن يقبلوا في الله
لومة لائم والاضافة في ذلك لادنى ملابسة وجعل ابن مالك
في التسهيل ذلك من اضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه
اي علا زيد صاحبنا راس زيد صاحبكم وان قريشا اصحاب
الحق تتمة لا يجامع الاضافة ايضا تاء التانيث ان امن اللبس
قال الله تعالى واقام الصلاة وقال الشاعر واخلفوك عد
الامر الذي وعدوا اي عدة الامر فان حصل لبس لم تحذف
حذفها نحو شجرة زيد وتمرة عمرو قوله فهذه المسائل الخمس

اغتفر فيها الجمع بين ال والاضافة لان المقصود من الاضافة
اللفظية التي هي الجنس منها التخفيف او رفع القبح وذلك حاصل
في الصفة المشبهة التي هي الاصل في ذلك فكان ينبغي للمضاف
تمثل بها كالجعد الشعر بحذف الضمير او الجار والمجرور لان الاصل
الجعد شعره او شعر منه فلما اضيف حذف الضمير المجرور بالاضافة
او بالحرف فحصل التخفيف وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فاته
من الضمير او التنوين لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فوليه
المضاف كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب
الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف في الصورتين
صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واذا كانت ال
في المضاف اليه الثاني كانت كما نها في الاول لان المضاف والمضا
اليه كالشي الواحد والضمير العايد الى ما فيه ال منزل منزلة
الاسم المقرون بال ولما طال الوصف المثنى والمجموع واحتاج
لمزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط ال في المضاف اليه قوله
وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح فيمتنع الضارب زيد
واجازه الفرا والمبرد في الضاربك والضاربي ونحوهما
منصوب المحل على المفعولية لا مجرور بالاضافة والتنوين
سقط لاتصال الضمير لا للاضافة وتفصيل ذلك يطلب
من المطولات قوله والامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
عشرة ذكرها في المغني انها احد عشر اربعة منها علمت
من ههنا التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح
والخامس المصدرية كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول
المطلق والسادس الظرفية نحو توفي الطها كل حين والسابع

تذكير

تذكير المؤنث كقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى والثامن 388
تانيث المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه وشرط هذين صلا حية
المضاف للاستغنا عنه والتاسع الاعراب نحو هذه خمسة عشر
زيد فيمن اعربه والاكثر البنا والعاشر البنا وذلك في ثلاثة ابواب
احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون الثاني ان
يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اذ الثالث ان يكونا
زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بنا اصليا والحادي
عشر وجوب التصدير ولهذا وجب تقديم المبتدا في غلام من
عندك وذكر الرضي ان المضاف يكتسب من المضاف اليه التثنية
نحو ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان والجمع كقوله وما حب الديار
شغفن قلبي وزاده في الاشباه والنظائر انه يكتسب التنكير
وهو سلب تعريف العلمية باب في ذكر الاسماء
العاملة عمل افعالها المعتمدين على نفي او استفهام او موصوف
او موصول او مخبر عنه فقد يترجح في المرفوع بعدها كونه فاعلا
مع جواز كونه مبتدا مخبرا عنه باحدها وهذا مختار ابن مالك
وظاهر كلامه في الشذور يقتضيه وقيل يترجح كونه مبتدا
مخبرا عنه باحدها مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الاكثرين
وحيث اعرب فاعلا اما وجوبا او جوازا راجحا او مرجوحا فهل
عامله الفعل المحذوف او احدها لنيابته عن استقر وقربه
من الفعل بالاعتماد فيه خلاف والمختار الثاني بدليلين
احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا
ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وثانيهما قوله فان فوادي
عندك الدهر اجمع حيث رفع اجمع الذي هو توكيد الضمير

المستتر في الظرف ووجه الدلالة منه ان ابن هشام لم يستثن الا في عامله
ولا يصح ان يكون تأكيدا للضمير محذوف مع استتر لان التوكيد والحذف
متنافيان ولا توكيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان
طالب المحل قد زال بوجود الناسخ هذا كله في حالة الاعتماد فان لم
يعتمد نحو في الدار او عندك زيد تعين عند الجمهور كون زيد مبتدا
وما قبله خبره وجوز الاخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا
بما قبله قال في المغني لان الاعتماد عندهم ليس شرطا قال
ابن جماعة وهذا مصادرة واثبات المتنازع فيه بالمتنازع
فيه قوله وهو ما ناب عن الفعل المتبادر ان المراد من نيابته
عنه انه يفيد ما يفيده من الحدث والزمان وهذا صادق بالقول
بان مدلوله لفظ الفعل والقول بان مدلوله مصدره وافادته
ما يفيده على الاول بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة والمراد
الاول لموافقته الاصح الاتي لكن لا يحتاج على هذا القول وليس
المقصود به لاخراج الحرف في نحو ان زيدا وان زيدا قائم لان الحرف
لا دلالة له على زمان اصلا فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما
ناب عن الفعل حتى يحتاج لقيد اخرجه ويحتمل انه اراد
بنيابته عنه انه يفيد ما يفيده من الحدث فقط وعلى هذا
فيصدق ايضا بالقول بان مدلوله المصدر النائب عن الفعل
قوله ولا متأثر بعامل فصل خرج به المصدر في نحو ضربا زيدا
والصفات في نحو اقائم زيد فانهما وان نابت عن الفعل الا انها
تتأثر بالعوامل قوله والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل فصه
مثلا اسم للفظ اسكت قال الرضي وهذا ليس بشيء اذ العربي
القح الخالص ربما يقول صه انه لم يخطر بباله لفظ اسكت

وربما

وربما لم يسمعه اصلا وقيل مدلوله المصدر ويحتاج عليه للفرق
بين اسم الفاعل والمصدر حيث بني اسم الفعل واعرب المصدر
وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان الا ان الفعل
يدل على الزمان بالصيغة واسم الفعل بالوضع وقيل انه فعل
حقيقة قوله وانه لا موضع له من الاعراب اي والصحيح انه لا
موضع الخ وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله وعلى القول
بان اسم الفعل فعل حقيقة اما على القول بانه اسم لمعنى الفعل
فموضعه رفع بالابتداء واغني مرفوعه عن الخبر وعلى القول بان
مدلوله المصدر فموضعه نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه
واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له بان الاسم الواقع في التركيب
لا بد له من موضع وقد اجاب بالمنع واستند بضمير الفصل وكون
اسم الفعل لا موضع له يقتضي انه لا يتأثر بالعوامل اللفظية
والمعنوية وهو ما دل كلامهم في هذا الباب في حكاية الاقوال
انه الاصح وصرح به في التصريح في باب الاضافة لكن كلامه في
هذا الباب في شرح تعريفه يدل على انه على الاصح يتأثر بالعوامل
المعنوية واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية
وهو الذي يقتضيه انابته عن الفعل في الاستعمال لان الفعل
لا يكون فاعلا ولا مفعولا وقد يتأثر بالعوامل اللفظية
كالنواصب والجوازم وقد مر ما له تعلق بهذا في اخر الكلام
عند تمثيل الش بزيد هيهات قوله بتثليث التاء ذكر في
التصريح ان فيها احدى واربعين لغة وفي شرح التسهيل
للمص والحجازي يفتح تاءها والاسدي والتميمي يكسر تاءها
وبعضهم يضمها والفتح قراءة الجمهور والكسر قراءة يزيد بن القعقاع

والكسر والتنوين قراءة عيسى وقرا ابن ابي حيوة بالضم والتنوين ثم
قال واما من قرا هيهات هيهاتٌ فالمجرور خبر عند الفارسي وفي
احد وجهي ابن جني ويكون هيهات اذ ذاك مصدرا بني في قول
ابي علي لقلة تمكنه وانه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فعل
لان اسم الفعل لا موضع له وقيل التقدير هيهات لهواه التصد
وقيل في كل منهما ضمير الاخراج لانه قد يضمر في هيهات كقوله
هيهات قد سفهت امية رايها اي هيهات لهواي فلاح امية وقيل
اللام زايدة وما فاعل وعند ثعلب انها اذا كررت كانت كبيت
بيت ورده الفارسي بان التركيب غير معهود في اسم الفعل
ويرد عليه جهل والف هيهات عن يا كالف حاحيت فيكون
من الهيهية وهو زجر وابعاد كقوله هيهات من متخرق هيهاوه
اي بعده بعده كقولهم جن جنونه فبني منه مصدر على فعلال
كالزلزال او ايضا فباب سلس قليل وباب حاحيت اكثر منه
قوله وشتان بفتح الشين وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان
يكسرها قوله واف ذكر فيها في اول التسهيل الى اربعين لغة
ويحتمل كونها اسم فعل ما لم تؤنث بالتاء فتنتصب مصدرا وذلك
قولهم في الدعاء افة وتفة نحو تعسا انزل من اللفظ بالفعل
لجدعا وقد ترفع فيكون ايضا دعا وهو مبتدا حذف خبره
وقد تجيء للحين نحو كان الامر على اف اي حينه واوانه قوله
وهو دون الاول بل لم يثبته ابن الحاجب قال الجامي كما قيل ان اف
بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت
عبر عنه بالماضي الحالي قوله كقوله فهيهات الخ قاله جرير من
قصيدة من الطويل الفا للعطف والعقيق موضع بالحجاز فاعل

بهيهات

بهيهات الاول والثاني تاكيد لم يوت به للاسناد فلا تنازع في
العاملين خلافا لابي علي لكن قال ابن عصفور في شرح الابيات
لكلام ابي علي ومنع التاكيد لان ومنع اسم الفعل للاختصار
فتكراره للتاكيد مناقض لذلك قال فان اكدت الجملة كلها جاز
كنزال نزال ومن في محل رفع عطف على العقيق ويروى واهله
وخل بكسر الخا الصديق وبالعقيق في موضع رفع نعت لخل
والبا بمعنى في ويجوز ان يكون حالا من الها في يحاوله وجملة
يحاوله في موضع رفع على انها صفة لخل من حاولت الشي اذا
اردته قوله بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري
بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة
والسقم ولا يستعمل في غير ذلك لا يقال شتان الخصمان عن
مجلس الحكم قوله شتان هذا والعناق الذي افترق بهذا
الحال الذي هو فيها والحال الاخرى الذي كانت وهي الموصوفة
بقوله العناق الخ والدوم عكس المقيل قوله وقد تزاد ما الخ
عبارة المص في شرح الشذور فلك زيادة ما قبل فاعل
شتان كقوله شتان ما يومي على كورها ويوم حيان اخي جابر
ولحن عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره
محتجا بقوله شتان ما بين اليزيدين في الندى واما قول بعض
المحدثين جار يمتوني بالوصال قطيعة شتان بين صنيعكم وصنيعي
فلم تستعمله العرب وقد خرج على اضمار ما موصولة ببين وذلك على قول
الكوفيين ان الموصولة يجوز حذفها انتهت واذا تاملتها علمت
ما في عبارة الشرح وان الصواب الاستشهاد على زيادة ما قبل فاعل
شتان بقوله شتان بقوله شتان ما يومي لان يومي فاعل شتان

والمعنى افترق نوعي على كون الابل ونوم الشخص المذكور واما ما في
قوله شتان ما بيني فليست زايدة لان بيني ليس فاعلا لان
فاعل شتان لابد ان يتعدد وبين لا يقع على المتعدد بل ما موصولة
وهي الفاعل وبين صلتها فتامل واللام في قوله لشتان موطية
للقسم وتتمة البيت يزيد سليم والاغر بن حاتم يصف احدهما
بالكرم الزايد دون الاخر واعلم ان شرمة الاصمعي شتان سمع
فيه الكسر فهو تثنية شت لا اسم فعل بمعنى افترق ولانه لو كان
بمعناه لجاز ان يجي الفاعل اكثر من اثنين بعطف او دونه
ولم يجي وح لو جاز شتان ما بين زيد وعمرو ولزم الاخبار بالمثنى
عن المفرد لان ما زايدة وبين مبتدا وشتان خبر ويرد شبهته
ان اللغة العليا فتح النون قال الرضي ينبغي ان لا يجوز الا ما
قاله الاصمعي لا كما قاله بل لان ما ان زايدة فبين هو الفاعل
وفاعل شتان لابد ان يكون متعددا وبين ليست كذلك واما
ان تكون موصولة وهي الفاعل فليس هناك ما يدل على
التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم ان يقال افترق
اللذان بين كذا وكذا وهو لا يستقيم لان من شرط بين ان
تقع بين متساويين في النسبة كما يقال بيني وبين زيد
قرابة والغرض في قوله لشتان ما بين اليزيدين في الندى ان اليزيدين
افترقا في صفتي احدهما متصف بالبخل والاخر بالكرم فلا يقع
دخول بين الا ان يكون شتان بمعنى بعد وليك ان تقول
ليس المعنى ذلك بل ان احدهما في غاية الكرم والاخر في
اقل الدرجات فقد اشتركا في صفة الكرم فتامل قوله وايا بي
الخ صدر بيت لراجز من رجاز تيم عجزه كما نادر عليه الزرنب

فوا اسم فعل بمعنى اعجب وبابي جار ومجرور خبر مقدم وانت بكسر
التا مبتدا موخر وفوك بكسر الكاف مبتدا والاشنب صفته من الشنب
بفتحتين وهو حمرة الاسنان وخبره كانما ذر من ذررت الحب
والزرنب ضرب من النبت طيب الرايحة قوله ومثله وي كقوله
تعالى وي كانه لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل بمعنى اعجب
والكاف حرف تعليل وان مصدرية اي اعجب لعدم فلاح
الكافرين هذا قول الخليل ويونس وقيل كان للتشبيه بمعنى
الظن قوله وواها كقوله واها لسلمى ثم واها واها قوله وان
بمعنى التعجب اي بالشرط المتقدم قوله ما صيغ من فعل الخ اي
متصرف تصرفا كاملا فخرج بالثلاثي نحو دحرج لانه رباعي وخرج بتاء
نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبيس لانهما جامدان ونحو يذر ويدع
لانهما ناقصا التصرف ومفعول قدم اما منقول من ظرف للمكان
نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت او من جار
ومجرور كما مثل والغايب في المجرور في القسمين ان يكون ضمير
المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم علي بمعنى اولني
وقد يكون ضمير غايب نحو عليه رجلا ليسي فعليه بالصوم
وقد يكون ظاهرا حكى الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا
والاول في الشذور نظر اياي وان يحذف احدكم الارنب والثاني
نظر فلا اصحب اخا الجهل واياك والثالث نظر فاياه وايا الشواب
كذا في حواشي الخلاصة للمص واستفيد منه ان علي فيما حكاه الاخفش
مخففة لا مشددة خلافا للدماميني حيث فهم ان علي بتشديد
اليا على ان على جارة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ
لابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة قال

والاقرب انه عطف بيان واعلم ان كلامهم في تقسيم اسم الفعل
لمرتجل ومنقول يدل علي ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور
وكلامهم علي مومنع الكاف من الاعراب يخالفه هذا ويقتضي
ان اسم الفعل انما هو الجار فقط وذلك لانهم اختلفوا
في الكاف المتصلة بعليك واخوته فقال ابن بابشاذ
حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها
من الاعراب فقال الكسائي نصب علي المفعولية والفاعل
الضمير المستتر لان التقدير الزم انت نفسك وانظرها الناصح
لما بعدها اذا وجد نحو عليكم انفسكم وهل يقال ان عليَّ
يتعدي لاثنين وفي حواشي الاشموني للشهاب القاسمي
او نصب عند الكسائي علي المفعولية ويرده قولك عليك
زيدا بمعني خذ وخذ انما يتعدي لواحد وقال الفراء رفع
علي الفاعلية علي استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر فاندفع
قول الشهاب في حواشي الاشموني ويرده ان الكاف ليس من
ضمير الرفع نعم في المغني ان نيابة ضمير عن ضمير انما جاءت في
المتصل بثلاثة كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في
الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار
الا ان يقال الفراء لا يشترط الاخير ثم انه يلزم الفراء ان ضمائر
الرفع لا تستتر فيها فليحرر وقال البصريون جر فقيل علي ما
كان قبل اقامته مقام الفعل بناء علي انها اسماء للمصادر
والمعني الزامك واختاره المص في الحواشي فقال ان عليَّ
مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعني الزامك فللكاف موضع
خفض ورفع وانظر هذا مع ماصر حوابه وسياتي ان في كلام

الثم ان اسماء الافعال لا تتصل بالجر بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا
كان لغير الماضي يستتر فيه الضمير وجوبا قوله ثم انه يعمل عمل مسماه
اي غالبا كما قيد بذلك في التسهيل اذ قد يكون مسماه متعديا
ويكون هو لازما نحو امين فانه لازم ومسماه استجب وهو
متعد وهذا انما يصار اليه اذا تعذر الجريان علي الاصل ولهذا
اعترض في شرح الشذور علي من فسر صه بالكف بان الكف
متعد ومه لازم والاولي ان يفسر بانكفف ولم تجعله من
غير الغالب لامكان الجري علي الغالب هنا بخلاف امين قوله
فيرفع الفاعل اي مطلقا قوله ويتعدي الي المفعول بواسطة
ان كان مسماه يتعدي بها وبغيرها ان كان مسماه يتعدي
بغيرها قوله بلزوم البنا مطلقا اي سواء كان بمعني الامر
او الماضي او المضارع والفعل منه مبني وهو الامر والماضي
ومنه معرب المضارع بشرطه قوله والتجرد من العوامل اي
اللفظية التي تقتضي فاعلية او مفعولية لا مطلقا كما اشرنا
اليه اول الباب قوله ولا يحذف ولهذا رد علي ابن مالك حيث
جوز في قوله ايها المايح دلوي دونكا ان يكون دلوي منصوبا
بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة قوله ولا
يبرز ضميره يشكل علي بعض الاقوال السالفة في الكاف المتصلة
بنحو عليك قوله ولا يضاف قضيته ان هذا من جملة الامور
التي يخالف فيها اسم الفعل مسماه وفيه نظر قال في شرح المنحة
عند قولها ولا يضاف ما نصه كما ان مسماه وهو الفعل كذلك
ولهذا قالوا في بله زيد ورويد زيد بالجر انهما مصدران والفتحة
فيهما فتحة اعراب انتهي لكن مقتضي ذلك انه علي القول بان مسماه

المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام علي الكاف المتصلة
بعليك ونحوه ويحتمل التزام انه لا يضاف وحج بصحح جعل هذا
مما خالف فيه مسماه فليتامل قوله نحو قوله مكانك تحمدي
بيت لعمرو بن الاطنابة صدره وقولي كلما جشأت وجاشت والضمير
في جشأت وجاشت لنفسه ومعني جشأت نهضت وجاشت
غثت قوله ولكنه لا ينصب الخ تقدم ما يتعلق بذلك في الكلام
علي النواصب الكلام علي اعمال المصدر قوله اسم الحدث اي اسم
يدل علي الحدث فالاضافة من اضافة الدال الي المدلول ثم الحدث
اما قايم بفاعل كفرح زيد فرحا او صادر عنه حقيقة كقعد
قعودا او مجازا كمرض مرضا او واقع علي مفعول كمصدر ما لم يسم
فاعله كزهو وجنون وقوله الجاري علي الفعل فخرج المصدر والمراد
جريانه علي الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل اي بعد
اشتقاق الفعل منه تاكيدا له وبيانا لنوعه او عدده مثل
جلست جلوسا وجلسة فخرج الصادرية والعاملية مثل ويله
ونحو ويحاله ما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الاخيران مفعولا مطلقا كما في الجامي ويحتمل ان المراد بالجريان
علي الفعل الاشتمال علي جميع حروفه والاحتياج في اخراج اسم
المصدر الي زيادة الجاري الخ مبني علي ان اسم المصدر يدل علي
الحدث بنفسه او علي ان المراد الدلالة علي الحدث بنفسه او علي
ان المراد الدلالة علي الحدث ولو بواسطة والاقسام المصدر
انما يدل علي لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل علي الحدث ويتعدي
الي المفعولين كعجبت من ظنك زيدا قايما وقوله فاكر كعجبت
من اعلامك زيدا عمرا فاضلا قوله فقط قيد الحلول الفعل

وما يحل المصدر والمقصود بالتقييد بها والغرض انه اذا كان الزمان
حالا لا يكون ان حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض
ان ما لا تحل مع الفعل الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل معه
مطلقا غاية الامر ان الحروف المصدرية بحيث امكن حلولها
لا يعدل الي غيرها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول
لمنافاتها له يعدل الي ما لانها لا تنافيه ولا غيره ومسئلة التاويل
بما عز بزة قل من ذكرها من النحاة قوله كما في نحو ضربا زيدا اي
من المصدر المؤكد لعامله قوله خلافا لابن مالك في الاول
فانه ذهب الي جواز اعماله وصحح المص في شرح القطر المنع
وعلله بان المصدر هنا انما الحال محل الفعل وحده بدون ان
وما فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل
المحذوف النايب عن المصدر عند المص واما الثاني فلا يصح
نصبه زيدا اتفاقا قال في الحواشي بل لو قلت ضربت ضربا
في الدار او عندك لم تجز ان تتعلقا به وهما كما هما في التعلق بفعل
غاد ورائح الا ان هذا المصدر لم يذكر لذلك كما ان الفعل الثاني
في قام قام لم يات للاسناد انتهي لكنه في شرح بانت سعاد قال ان
المصدر انما يتقدر بان او ما والفعل اذا كان فيه معني الحدوث
بخلاف نحو لزيد معرفة بالنحو وذكا في الطب قال ولا يقدح
في ذلك عمله في الظرف وان قدح في عمله في الفاعل والمفعول
الصريح قال لان الظرف يكفي فيه رايحة الفعل انتهي وهذا ينافي
ما في حواشي ابن الناظم لانه محمول علي مصدر غير موكد كما في الامثلة
التي ذكرها واذا كان المصدر في معني الثبوت وعمل في ظرف جاز
تقديم الظرف لانتفاء المانع من تقديمه وهو تقديم ما في حيز

الحرف المصدري عليه لان ذاك انما يكون عند التاويل وهذا لا يؤول
فظهر صحة قول الم في المغني انه يجوز في قوله تعالى وهو الله في السما
وفي الارض يعلم سركم وجهركم تعلق في السما والارض بسركم وجهركم
لانه المصدر ليس مما يحل لان والفعل وغفل الدماميني
عن مراده فقال المصدر اذا لم يحل لان والفعل يحل لما
والفعل فالمحذور باق فظن ان المراد نفي التاويل بخصوص
ان والفعل والمنفي التاويل مطلقا فتامل قوله لبعد
شبهه عن الفعل بالتصغير الخ هذا لا يناسب ما ياتي من
ان المصدر انما عمل لانه اصل الفعل لا لمشابهته له فالمناسب
ان يعلله بان صيغة المصغر ليست الصيغة التي اشتق
منها الفعل قوله ولا مضمرا اي خلافا للكوفيين ويشهد
لهم قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
فان قوله عنها متعلق بهو العايد الى الحديث لكن انما في هذا
عمله في الجار والمجرور قوله ولا مفصولا من المعمول الخ بهذا
رد في المغني على الزمخشري قوله انه يوم تبلى السرائر معمول
لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر وهو لقادر قال في المغني
ويوخذ من ذلك انه لا يعمل مفصولا ولو كان المعمول ظرفا
ويوخذ منه اعتراض على الزمخشري انه علق اياما بالصيام
من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
اياما فان فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب انه
لا يعمل مفصولا ولو كان الفاعل جارا ومجرورا فان قيل
لعل الزمخشري يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون
متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور اخر وهو اتباع المصدر

قبل

قبل ان يكمل بمعموله قوله لان معموله بمنزلة الصلة الخ ربما تشعر
هذه العبارة بان المعمول ليس صلة حقيقية لانه عند العمل
مؤول بان والفعل او ما والفعل فهو صلة لموصول حرفي قوله
قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر الخ حاصل ما
اشار اليه التفتازاني ان المصدر يعمل في الظرف في غير احتياج
الى تاويله بان او ما والفعل لان الظرف يعمل فيه العامل القوي
والضعيف لتنزيله من الشي منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم
انفكاكه عنه وقال الرضي بجواز تقديم المعمول اذا كان ظرفا واختار
انه لا بد من التاويل وقال والموول بالشي لا يلزم ان يعطى حكمه
مطلقا فلا يلزم من منع تقديم ما في حيز الحرف المصدري عليه
اذا كان ملفوظا به ان يمتنع ذلك اذا كان مقدرا ويويده انه
مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخلو من الدلالة على الزمان الى
غير ذلك مما افترق فيه المصدر المؤول والصريح وعبارة
الش توهم ان التفتازاني يغتفر تقديم معمول المصدر الظرف
مع كونه مؤولا بالحرف المصدري والفعل لا يمتنع في هذه الحالة
تقديم الصلة على الموصول فتامل وفي حواشي ابن جماعة في مباحث
حذف المسند اليه لك ان تقول هذا الكلام اي قوله راحة الفعل
بحسب ظاهره لا يتحقق لانه لا راحة للفعل لان العرض لا يقوم
بالعرض فلا بد له من وجه من التاويل والكلام فيه انتهى
قوله بخلاف اسم الفاعل فانه انما عمل لمشابهته للفعل
المضارع ولهذا اشترط لعمله ان يكون بمعنى الحال
والاستقبال قوله فمنع اعمال المثنى والجمع هو قياس اشتراط
انه لا يكون محدودا ولا مصغرا وان علل التصغير بما مر في

في كلام الشلوبين لان التثنية والجمع من خواص الاسماء **قوله** فان ظفرنا بشي من ذلك الخ قد جا إعمال المجموع في قوله فجربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا الحزم والفنعا الفتع الفضل الكرم **قوله** ونحو ولولا دفع الله الناس مثال لما اضيف للفاعل مع ذكر المفعول **قوله** ربنا وتقبل دعاي مثال لما اضيف للفاعل مع حذف المفعول **قوله** بدليل قوله عليه الصلاة والسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا قال في التصريح وللمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه انتهى وهو ميل لكلام ابي حيان حيث اعترض على ابن مالك في الاستدلال بالاحاديث الشريفة على الاحكام النحوية باحتمالها الرواية بالمعنى وقد رد عليه بان الاصل الرواية باللفظ واذا قصد الرواية بالمعنى اشار الراوي الى ذلك بقوله قال ما معناه كما لا يخفى على العارف بمصطلح الحديث وفتح هذا الباب يتطرق منه الى عدم الاستدلال بالاحاديث على الاحكام الشريفة وهذا مخالف للاجماع والمسئلة مبسوطة في شروح المغني وانما استدل بالحديث لا بالاية لان من في الاية ليست فاعل المصدر بل اما بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط محذوف اي منهم واما شرطية والجواب محذوف اي فليحج وذلك لئلا يلزم ان يجب على الناس ان يحج المستطيع منهم كما قال في المغني وغيره قال التاج السبكي في بعض مجاميعه وهو ممنوع واي مانع من ذلك ويكون في الحج شيئان فرض كفاية على كل الناس مستطيعهم فان لم يحج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا حسن ويشهد له قول اصحابنا ان من فروض الكفاية احيا الكعبة بالحج كل سنة وللرافعي بحث ان الحج لا يتعين

وانه يغني عن العمرة وفي هذا التقرير يرد عليه وقد يرد عليه بوجه اخر غير انه هنا مباحثة وهي انه اذا ثبت ان في الحج فرضين فرض كفاية وفرض عين فيظهر ان فرض الكفاية يسقط بان يقوم به المستطيع وغير المستطيع فلو تجشم غير المستطيع المشاق وحج اسقط فرض الكفاية ولا نقول انه حج عن الغير لان الحج لا نيابة فيه عن المستطيع وبقي على المستطيعين فرض العين واذا حج المستطيع حصل له ثوابان ثواب باسقاط فرض الكفاية وثواب اسقاط ما في ذمته من فرض العين واذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه ان يكون وجب على كل احد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر ان جعل من شرطية اي حج لان حاصله ان لله على الناس ان يكون البيت محجوجا وله على المستطيع ان يباشر الحج بنفسه لكن ينبغي ان يقدر الجواب هكذا فعليه ان يباشر الحج بنفسه فتدبر **قوله** وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الخ اي فيكون حكم كالمنون انه يرفع وينصب وبهذا يتم للمصدر المضاف خمسة احوال وهذا كله في مصدر الفعل المتعدي لواحد فان كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافته الى فاعله واضافته الى ظرف متسع فيه كاعجبني قيام زيد اليوم او قيام اليوم زيد واسمه لاثنين او ثلثة جاز فيه وجوه كثيرة لا تخفى على المتامل **قوله** لانه يشبه الفعل الخ فيه ان عمله مطلقا لشبه الفعل فالاظهر ان يقال لان التنكير انسب بمعنى الفعل الذي عمل باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراة في الحمام القران اي من ان قري قال ابن مالك في شرح العمدة وهذا غريب اعني

الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضي
وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على احدهما فالرفع
احق والاكثر الواقع ما ذكرت انتهى وقال المص في حواشي الالفية
اعمال المضاف في الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون واما ذو ال
فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول وتلخص ان عمل
المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا **قوله** عجبت من الرزق
الخ صدر بيت عجزه وللترك بعض الصالحين فقيرا **قوله** في
تابع الفاعل ظاهر هذا جواز الرفع على المحل في جميع التوابع
وفصل ابو عمرو فاجازه في العطف والبدل ومنع في التوكيد
والنعت **قوله** الجر حملا على اللفظ هو احسن من الاتباع على
المحل وقيده في التسهيل بما اذا لم يمنع مانع قال الدماميني
كما في اعجبني اكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجر يؤدي الى العطف
على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض وهو ممنوع كما ستعرفه
في باب النسق **قوله** والرفع حملا على المحل على هذا حمل ابن مالك
قراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعون
وحمل عليه بعضهم قوله في الحديث امر بقتل الابتر وذو الطفيتين
وانشد يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحون على سمعان من
جار **قوله** والنصب على المحل اي وان لم يذكر الفاعل خلافا لبعضهم
قوله ان قدر المصدر بان وفعل الفاعل اي والرفع ان قدر بان
وفعل ما لم يسم فاعله بناء على ان المصدر يرفع نائب الفاعل ويقدر
بالحرف المصدري وفعل ما لم يسم فاعله وهو ما ذهب اليه جمهور
البصريين ومشى عليه في التسهيل ومنعه بعضهم لما فيه من
الالباس لانه لا يتبادر من صيغة المصدر انه من المبني للفاعل

ومنه

ومنه يوخذ انه لا منع فيما كان فعله ملازما للبناء للمفعول كزكم فيجوز
اعجبني زكام زيد ولا من الاتيان بحرف مصدري موصول بفعل
مبني للمفعول نحو يعجبني ان يضرب زيد فظهر صحة جعل ما في
قوله تعالى فاصدع بما تؤمر مصدرية وسقط كلام ابي حيان
واعلم ان الشارح لم يحك في جواز الاتباع على المحل هنا خلافا وحكاه
في اسم الفاعل فاوهم الاتفاق عليه هنا وليس كذلك فانما
يجوزه من لا يشترط وجود المحرز ومن اشترطه اهدره مطلقا
كما في الباب الرابع من مغني اللبيب **قوله** اعمال اسم الفاعل
ولو مثنى او مجموعا كقول عنترة والناذرين اذا لم القهما دمي
فدمي منصوب بالناذرين وهو تثنية ناذر بالذال المعجمة
وقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا فان قلت لم لم تمنع التثنية
والجمع كما منع التصغير والوصف لجامع الاختصاص بالاسماء
قلت اما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق الخلل الى
صيغة مفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التانيث والجمع
واما بين ذلك والوصف فلان الفعل تلحقه صورة علامة التثنية
والجمع في الافعال الخمسة بخلاف الوصف فليتامل **قوله** ما
اشتق من مصدر فعل الخ شامل للمحدود وغيره وقوله من قام به
خرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لان المتبادر
من قولنا ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به
ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا
نقصان واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة وقوله
على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة وبعضهم اخرج به
اسم التفضيل وقد عرفت انه خرج بما قبله **قوله** لمن قام به

6

اعمال اسم الفاعل

اي لذات ثم قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولي لان
ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد تغليب العاقل علي غيره
فان من لمن يعقل **قوله** علي معني الحدوث اي الوجود بعد
ان لم يكن فالضارب معناه شي ثبت له الضرب بعد ان لم يكن
وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث كما في
الله عالم وامراة حايض وغير ذلك قال الاستاذ الصفوي وهذا
يخالف ما ذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا دلالة للخبر بوصف مطلق
علي اكثر من ثبوت الانطلاق وغيره من ان الاسم للثبوت
ولعل ذلك لاختلاف علما النحو والمعاني فتامل ويمكن
الجمع بحمل احد الامرين علي كثرة الاستعمال والشيوع والاخر
علي الوضع فليتامل **قوله** ويعمل عمل فعله الا ان اسم الفاعل
تجوز اضافته لمعموله ولا يجوز ذلك في الفعل وان الفعل
لا تدخل اللام علي معموله الموخر وهذا يجوز فيه نحو وما ربك
بظلام للعبيد وان اسم الفاعل اذا كان جرا عن مثني
لا يعمل في متقدم تقول هذا ضارب زيدا وتاركه ولا يجوز
هذان زيدا ضارب وتارك لان الفعل لا يصلح هنا وعلي هذا
لا يجوز مررت برجلين ضارب عمرا وتاركه وجاي رجلان
ضارب عمرا وتاركه **قوله** ثم انه ان صغر او وصف لم يعمل
قال المص في حواشي الالفية فان قلت فما بالكم تمنعون اعمال
المصغر وقد حكي اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا قلت ما
احسن قول ابي الطيب وشر ما قنصته راحتي قنص شهب
البزاة سواء فيه والرخم يعني ان الظرف وعديله سواء
العامل القوي والضعيف في العمل فيهما فالمنع عمل المصغر

في

في غيرهما فان قلت فكيف ايضا منعوا اعمال الموصوف وقد اجاز
الكسايي انا زيدا ضارب اي ضارب وقال الشاعر اذا فاقد خطبا
فرخين رجعت ذكرت سليمي في الخليط المزايل قلت الاول من
كلامه مبني علي مذهبه فلا يحتج به واوله ابن مالك علي ان انا خبر
ثان وليس بشي لان ايا لا يحذف موصوفها الا شاذا اسمعوا لانها
لم تمكن تمكن الصفات والثاني قالوا بتقدير فقدت فرخين
وقالوا ايضا لا اجل مخالفتهم الاخفش اذا رجعت فاقد فينبغي
التقدير اذا رجعت فاقد خطبا فقدت فرخين رجعت
فيفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة
اجنبية واخف الامرين ارتكاب الابتدا في فاقد واما اعماله
فلا لانه ليس اهلا لم لتجرده من علامة التانيث مع انه
لمونث بدليل خطبا ويكون الخبر فقدت فرخين لانه مزيل
ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين
المبتدا والخبر مبينة للمفقود مما هو علي طريق الاستيناف
وفي التصريح ان الكسايي خالف في الشرطين وظاهر كلامه
ان اسم الفاعل لا يعمل اذا وصف ولو بعد العمل وان الكسايي
يجيز اعماله مطلقا وكلام بعضهم يقتضي خلافه لانه قال
اختار الكسايي انا زيدا ضارب اي ضارب دون انا ضارب
اي ضارب زيدا فقوله دون كذا يقتضي انه لا يجيز اعماله
الا اذا وصف بعد العمل وفي شرح التسهيل للمصنف ووافق
بعض اصحابنا الكسايي في الموصوف قبل العمل لان ضعفه
يحصل بعدها لا قبلها **قوله** لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب
اي بخلاف عمله في المرفوع وظاهره ان عمله في المرفوع لا يتوقف

علي واحد منهما والاول صرح به غيره وانه يرفع الفاعل اذا كان
بمعنى الماضي مضمرا بلا خلاف كما قال ابن عصفور لكن رد بان
ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعا عمله في المضمر وظاهرا على ظاهر
كلام س ومذهب ابن جني والشلوبين واكثر المتاخرين انه لا
يرفعه واما الثاني ففي المغني ان الاظهر ان الجمهور منعوا
قائم الزيدان لفوات شرط الاكتفا بالمرفوع عن المبتدا وهو
تقدم النفي والاستفهام لا لفوات شرط العمل وهو الاعتماد
وعلل ذلك بامرين ثانيهما ان اشتراط الاعتماد وكون
الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب
لا لمطلق العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قائم ابوه امس
فانهم لم يشترطوا لصحة نحو قائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال
او الاستقبال لكن يرد عليه التمثيل فيما ياتي بقوله تعالى
مختلف الوانه وانما عمل الرفع فتدبر قوله ومختلف الوانه
اي صنف اشار الى الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ
به لكنه جعل الاعتماد في الاية على المخبر عنه المقدر وفي
التصريح انها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر وكلاهما
صحيح والنظر في الارجح منهما لان الموصوف المحذوف في
الاصل مخبر عنه وبحسب الظاهر المخبر عنه انما هو الوصف بحسب
الاصل قوله ومنه نحو يا طالعا جبلا اشار بقوله ومنه الى
ان الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما يوهمه كلام الالفية
لان حرف النداء يبعده من الفعل لكن ليس في الالفية
ادعا ان النداء مسوغ بل ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل
وذلك صادق بان المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف

قوله

قوله بل يجوز اضافته الى مفعوله اي وما اشبهه كالجر حكي
انا كاسي اخيك ولا يضاف الى الفاعل ولا الى الحال والتمييز
ونحوهما واما الوصف الذي لم يوجد الشرطان فيخفض ما يليه
لا غيره وما عداه امره مشكل اذ لا يضاف اليه اذ لا يضاف مرتين
ولا ينصبه اذ ليس فيه اهلية ذلك واجاز السيرافي نصبه
لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام
من حيث التعريف لان الاضافة محضة وبالمنون من حيث
انه لا يضاف وقال ابن الناظم المصحح لنصب اسم الفاعل بمعنى
المضي لغير المفعول الاول هو اقتضا اسم الفاعل بمعنى المضي
لغير المفعول الاول هو اقتضا اسم الفاعل اياه فلا بد من عمله
فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز ان يعمل فيه الجر
فوجب النصب لمكان الضرورة انتهى وبعض قولك هذا
ضارب اليوم زيد امس فانهم لا يجيزونه وقيل العامل في غير
الاول محذوف واعترض بانه غير ماش في هذا ظان زيدا منطلقا
لانا ان لم نقدر المفعول الاول فلا يجوز الحذف اقتصارا وان
قدرناه فما ناصبه واجيب باوجه احسنها انه انما يمتنع حذف
الاقتصار اذا لم يكن المفعولان مذكورين قوله وبك في تابع
المجرور الخ بخلاف تابع المنصوب لا يجوز جره لان شرط
الاتباع على الموضع ان يكون بحق الاصالة والاصل في الوصف
المستوفي لشروط العمل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل
واجاز البغداديون تمسكا بقوله فنضج ضعيف شوا وقدير
معجل واجيب بان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي
جر المضاف اليه قوله الجر على اللفظ وهو الوجه الا ان منع

مانع نحو الضارب الرجل وزيد كما علم من باب الاضافة واجاز
سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن السراج واحتج له بانه
يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل نحو رب رجل واخيه
واي فتى هيجاء انت وجارها واحتج لهما بان العاطف كالقايم بم
مقام العامل في المعطوف عليه وانما جاز مما اورده
المحتج لان اضافته في تقدير الانفصال اذ التقدير رب
رجل واخ له ولا سبيل الي ذلك في مثل العاطف والمعطوف
قوله عند بعضهم وهو من لا يشترط في العطف على المحل
وجود المحرز الطالب لذلك المحل قوله من وصف اي منون
وقوله او فعل اما ماضي او مضارع واضمار الوصف ارجح لانه
مطابقة للمذكور ولان حذف المفرد اقل من حذف الجملة
ويستفاد من جواز النصب باضمار ما ذكر جواز النصب
بالعطف على تابع الوصف المجرور اذا لم يكن عاملا وان كان
ظاهر الش انما هو في العامل قوله بان يفرض ما وقع واقعا
الان قيل وانما يفعل ذلك في الماضي المستغرب كانك تحضره
للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه وقيل معني حكاية
الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان فتحكي
الان ما كنت تتلفظ به اذ ذاك كما في قولهم دعنا من تمرتان ن
ورد بان المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكاينة
حكما لا الالفاظ قوله واحتج بقوله خبير بنو لهب الي لا يخفي
ان الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر ان
الشرطين انما هما لعمله في منصوب واما العمل في المرفوع
فلا يشترط فيه الاعتماد ولعل المص في هذا الكتاب يرى
ان

امثلة المبالغة

ان الاعتماد شرط لعمله مطلقا وان حقق في المغني خلافه فكان
ينبغي للش ان يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ما قاله
في المغني واعلم ان حمل البيت على التقديم والتاخير لا بد منه
لان المرفوع انما يسد مسد الخبر اذا اعتمد على ما في المغني فالبيت
من مشكلات باب المبتدا والخبر لا من مشكلات باب الفاعل
امثلة المبالغة قوله ولو مثني او مجموعا سواء كان جمع تصحيح
او تكسير وهو في التثنية وجمع التصحيح اقل لسلامة نظم الواحد
فالمجاراة حاصلة بالفعل لا بالقوة قوله للمبالغة والتكثير
هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار
الكمية وقال الشاطبي في شرح الالفية هذه الامثلة تاتي في
الكلام في الجملة على ثلاثة اقسام احدها هذا الذي ذكروا انها في
ان تاتي للمبالغة في الصيغة لا في كثرة الفعل كحسان وكذا
اذا دخلها معني النسب نحو مقوال فان معناه المبالغة في
القول وتكثيره لا على معني الفعل بل على معني ذي كذا كانه
يقول ذو قول او على انها كانه يقول قولي في قول فهذا ليس
على معنى الفعل الاصطلاحي كحايض وطامث ولذلك لم تدخلها
الها للمؤنث فلذلك لا يعمل عمل الفعل اصلا لما دخلها
من معني النسب كما لا يعمل نحو تمار والثالث ان تاتي لغير
مبالغة اصلا نحو كرم فهو كريم وعرف فهو عريف وصدي فهو
صد وما اشبه ذلك مما هو جار على فعله قياسا في البنا فهذا
القسم ايضا لا يعمل عمل اسم الفاعل اذ ليس هذا ابدا من فاعل
قوله الثلاثي قيد بذلك لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون
على فاعل قوله على جواز اعمالها اي بالشروط المذكورة فلا

تعمل بمعنى الماضي بدون ال وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن
خروف انها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من ال لقوتها
بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك وجرى عليه ذلك الرضي وهو
مردود لان دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل
وما اوهم السماع محمول على حكاية الحال والعمل في افعال
اكثر من الاثنين بعده وعملها اخر قياس على الاصح قوله حملا
على اصلها فيجب ان تعمل عمل اصلها الذي حولت عنه ومن ثم
رد قول كثير من الفقهاء في الطهور انه الطاهر في نفسه المطهر
لغيره فان الطهور صفة بدليل ماء طهورا وهو محول عن
طاهر وطاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما ان صبورا كذلك
لانه عن صابر بخلاف قطوع فانه عن قاطع وقاطع يتعدى
واجيب اما اولا فذكر ابن فارس انه سمع محمد بن هارون
يقول سمعت ثعلبا يقول الطهور في نفسه المطهر لغيره
انتهى وفي الحديث هو الطهور ماؤه بعد قولهم اينتوضأ بماء
البحر وفيه وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا وعن الثاني بانه
انما يتحد فاعل وفعول في التعبير اذا امكن الفرق بينهما
من غير جهة التعدي اي من جهة التكرار كصبور وصابر ولا
يمكن الفرق في طهور وطاهر من غير جهة التعدي فكان الفرق
بينهما من جهة التعدي قوله لافادتها ما يفيده مكررا
هذا مبني على ان اسم الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة
وهو ما قاله الحريري وذكر ان من الوهم قولهم لمن يكثر السؤال
سائل وسائله وان الصواب سآل وسآله وقد رده ابن بري
وقال فعال خاص بالكثير وفاعل عام في القليل والكثير انتهى

وجح فهو بدل عن فاعل في التنصيص على الكثرة قال الشاطبي
في شرح الالفية اسم الفاعل دال على مطلق الفعل كثيرا كان او
قليلا فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثر ولمن وقع منه
فعل لكنه من جهة وصفه لا اشعار له بخصوص فعل فاذا ارادوا
ان يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالا عليها ففعول في الحقيقة
انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة لا من مطلقه فاعل وكذا
سائر المثل فتبين ان كل واحد منها بدل من فاعل في المعنى قوله
اما العسل فانا شراب فيه دليل على جواز تقديم معمولها قوله
انه لمنحار بوائكها منحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر والبوائك
جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق قوله وقوله اتاني انهم الخ
هو صدر بيت لزيد الخيل عجزه جحاش الكرملين لهم فديد والشاهد
في نصبه عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق وعرض
الرجل جانبه الذي يصونه في نفسه وحسبه ويحامي عنه
وقوله جحاش جمع جحش وهو الحمار الصغير خبر مبتدا محذوف
اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع
والفديد التصويت وفي الكلام تشبيه بليغ لهجوهم القوم
بالجحاش الكائنين في هذا الموضع او استعارة على الخلاف في نحوه
قوله والمشهور ان هذه الامثلة الخ ذكر الحريري ان العرب
بنوا لمن فعل مرة فاعلا كقاتل وضارب ولمن كرر الفعل
فعالا كقتالا وفعال ولمن بالغ في الفعل وكان قويا عليه
فعولا كصبور ولمن اعتاد الفعل مفعالا كامراة مذكار او
مئناث او معقاب اذا كان عادتها ان تلد الذكور او الاناث
او نوبة ذكر ونوبة انثى ولمن كان آلة الفعل وعدة له مفعلا وكتب

عليه ابن بري هذا الذي ذكره سيبويه فعول وفعال لا تعرفه النحويون
وكذلك مفعال لا كلها بمعني واحد نحو ضروب وضراب ومضراب
اسم المفعول **قوله** لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقوع
الفعل عليه فضروب موضوع لذات ما وقع وفي التعبير بمن
ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل
لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه مخرج
لما عدا المحدود **قوله** في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله
اي النصب على ما مر وكان الاظهر ان يقول في انهما ان كانا بال
عملا مطلقا والا فبالشروط المتقدمة **قوله** ولكن في اسم المفعول
خاصة يريد ان هذا مستثنى من تشبيهه باسم الفاعل فانه
خالفه في هذا الحكم وذلك ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه
البتة فلا تقول هذا ضارب ابيه زيدا لانه اضافة الشيء الى
نفسه ان كان مدلول ضارب هو الاب وكان الاصل في اسم
المفعول ان جرى مجراه في انه لا يضاف الى مرفوعه لكن لما كان
اذا تعدى الى واحد كما هو شرط المسئلة وان اطلق الشارح اذ لا
يتصور في غير المتعدي الاضافة والمتعدي لاكثر طالب
بمعناه للمنصوب فيكون معنى العلاج باقيا فيه وشرط
اسم المفعول المذكور ان يقصد به ثبوت الوصف فيه العلاج
وان لم يذكره الشارح ايضا نعم يجوز فيما تعدى لاكثر من واحد
اذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره يكون سببا فلا يظهر له علو
في شيء الا في السببي اشبه الصفة المشبهة فجاز فيه ما جاز
فيها والمراد انه انفرد بجواز الاضافة الى المرفوع من غير قبح
والا فاسم الفاعل يضاف الى مرفوعه نحو زيد كاتب الاب فيمن

كب

قوله اسم المفعول [illegible]

[illegible] مفعول كما لو كان متعديا لاثنين
[illegible] قوله الى كهي وما سواه اي وما سوى النائب اي رفعه مما يتعلق بالرابع الذي هو ايضا مفعول مثله معطى في محل
وثلاثة فانه يرفع احدها وينصب ما سواه فنحو المعطى كفافا يكتفي بالمعطى مبتدأ والاخير موصول صلته معطى وهو ضمير
يعود على ال مرفوع المحل بانتيابه وهو المفعول الاول وكفافا المفعول الثاني ويكتفي خبر المبتدأ وقوله لفظا او
محلا يرجع الى قوله فيرفع نائبه الفاعل لفظا كما مثل او محلا اي الضمير كما تقدم من تمثيله

كتب ابوه بفتح واعلم ان ابن مالك صرح بان اسم الفاعل اذا قصد به
معنى الثبوت جازت اضافته لمرفوعه ان كان من قاصر اتفاقا
او متعد لواحد على خلاف اما ما كان متعديا لاكثر من واحد
فاطلقوا انه لا يجوز والقياس على ما مر في اسم المفعول الجواز
اذا اقتصر على الواحد والظاهر انه يصير حينئذ صفة مشبهة كما يدل
له قوله في التوضيح في باب ابنية اسماء الفاعلين والصفات
المشبهة بها ان فاعلا اذا اريد به الثبوت واضيف لمرفوعه
صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار
دلالته على الحدوث واما صيغة مفعول فلا يكون صفة مشبهة
ولم يعتبروا في تعريفه الدلالة على الحدوث وان وقع للحفيد
في ذلك ما فيه خفاء فهو وان دل على الثبوت لا يصير صفة مشبهة
ووقع في التصريح في هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولنا
رسالة حسنة في ذلك نظمت فرايد المقال بمراجعتها يظهر الحال
قوله والاصل مضروب عبيده الى مثله في شرح الالفية لابن الناظم
ونقله المص في الحواشي وقال وعندي انه ينبغي التوقف في هذا
فان ذلك يؤول الى الاخبار عن زيد بانه مضروب وذلك خلاف
الواقع بخلاف تمثيل ابنه بمحمود المقاصد فان من حمدت مقاصده
لا يمتنع ان يقال فيه محمود المقاصد الصفة المشبهة **قوله**
في امور ستاتي وهي الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتانيث
وغير ذلك قال المص في الحواشي وجه الشبه انها تفرد وتذكر وتاتي على
خلاف ذلك بخلاف الجوامد واسم التفضيل ومن ثم لم يجز في مسيوفا
ومعلوجا من السيف والعلج ان يعملا الرفع خلافا للفارسي لانهما
لا يشابهان التانيث وليسا جاريين واجاب الفارسي عن الثاني

الصفة المشبهة

بانهم يقولون اعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا
هذا مشبه للجاري لانه يثني ويجمع وله مونث بخلاف ما ليس
بجار وليس شبيه بجار انتهي وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق
الاصالة لا المشابهة كما سياتي **قوله** ولهذا اعملت عمله النصب
اي لاجل المشابهة والمراد عمل النصب علي طريقة المفعول به
اما غير ذلك فيعمله بطريق الاصالة **قوله** ولكونها ماخوذة من
القاصر اي اصالة او عروضا كما في رحمن ورحيم واسم الفاعل
المتعدي لو احد اذا قصد به الثبوت واضيف لمرفوعه علي ما مر
فانها لازمة بالتنزيل او النقل الي فعل بضم العين **قوله**
واستمراره استشكل بما صرح به ايمة المعاني من انه لا دلالة
للجملة الاسمية علي اكثر من الثبوت وجمع بان للاسمية دلالتين
لفظية علي مجرد الثبوت وعقلية علي الاستمرار والمنفي في كلام
اهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان
الاصل في كل ثابت استمراره **قوله** ويدل علي ذلك تحويل
الصفة علي سبيل الاطراد الخ ظاهره ان الصفة لا تدل علي
الحدوث وفي التصريح ما يقتضي انها تدل عليه لانه لما قال
في التوضيح في باب ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة
بها جميع الصفات صفات مشبهة قال الا اذا قصد بها الحدوث
انتهي وهو يدل علي ان التحويل الي فاعل عند قصد الحدوث
ليس بواجب نعم اذا قصد النص علي ذلك وجب التحويل كما
يدل عليه قول الرضي استدلالا لشي ذكره ولهذا اطرد تحويل
الصفة المشبهة الي فاعل عند قصد النص علي الحدوث **قوله**
والاعتماد علي واحد مما مر اي في عمل النصب علي طريق المفعول

به اما عمل الرفع او عمل نصب اخر فلا يتوقف علي ذلك كما ان اسم الفاعل
كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال
والتمييز والمستثني والظرفين والمفعول له والمفعول معه
انتهي وذكر المص في الحواشي انها لا تنصب المفعول المطلق
فيعارض قول النهاية انها تنصب المصدر واشترط الش
الاعتماد ولم يشترط كونها بمعني الحال لانه من ضروريات
وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لانه لتحصيل الحاصل
ثم الاعتماد شرط فيها مطلقا علي الاصح من ان ال الداخلة عليها
معرفة وما لم يكن صلة لال ان كانت موصولة **قوله** من اللازم اي
ولو بطريق العروض كما مر **قوله** ومجارية الخ هذا بناء علي ما ذهب
اليه ابن مالك ومن تبعه وذهب الزمخشري وابن الحاجب
الي انها لا تكون مجارية وهو ظاهر كلام ابي علي في الايضاح ورده
ابن مالك بظاهر النقل ونحوه قال المرادي وللقايل ان يقول له
ان ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما جري علي المضارع اسما
فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة
وليست بصفة مشبهة انتهي وفيه ما علمت من باب اسم الفاعل
قوله لا يتقدم معمولها اي دايما كقوله بخلاف منصوبه اي
اسم الفاعل اي فانه قد يتقدم منصوبه قال في الارتشاف ويجوز
تقديم معمول اسم الفاعل عليه فتقول هذا زيدا ضارب الا اذا
كانت فيه ال وقد جا ما ظاهره التقديم علي ما فيه ال فاجازه بعضهم
وتاوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور فان كان اسم الفاعل
مجرورا باضافة او لحرف جر غير زايد نحو هذا غلام قاتل زيدا
ومررت بضارب زيدا فلا يجوز التقديم او لحرف جر زايد نحو ليس

زيد بضارب عمرا فيجوز عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد هذا وقيل
المعمول بالمنصوب لانه محل التمييز اذ المرفوع والمجرور لا يتقدم فيهما
لان الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف قوله
نحو زيدا انا ضاربه اي لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر
عاملا ثم انه كان الصواب انا ضارب بغير ضمير لانه مع الضمير
لا يكون من مسئلة تقديم منصوب اسم الفاعل بل من عمله محذوفا
وهي ستأتي في كلامه وهذه العبارة وقعت في الاوضح فكانه انتقلها
غافلا عن كونه لم يذكر في الفروق مسئلة الحذف وانه اراد التنبيه
عليها بقوله ولهذا الخ لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا قوله في نحو زيد
ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة
على زيد يفسرها المذكور المشتغل عنه بنصب وجهه لان الصفة
المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه
على انه مبتدا ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال
وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه قوله اي اسما ظاهرا فيه ان
معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا مرفوعا كما في قوله حسن الوجه
طلقه انت وفي الحرب كالح مكفهر قال المص في الحواشي عند قول الالفية
وكونه ذا سببية وجب فيه نظر فان معمول هذه الصفة قد يكون
ضميرا والضمير يذكره النحاة في مقابلة السببي قال الصبهري الصفة
المشبهة تعمل في شيئين ضمير الموصوف وما كان من سببه ويحتمل
ان يقال احترز بالسببي عن الاجنبي فقط فيدخل الضمير لانه
ليس باجنبي وقد اشار الى هذا منه قال يعمل في السببي دون الاجنبي
انتهى وكان ينبغي للش ان يعمم في السببي ويدخل فيه الضمير
لا يقال هذا لا يرد على الش لقوله الاتي والمراد بمعمولها الخ وعملها

في المرفوع ليس لحق الشبه لانا نقول ذاك في الشبه لتقديمه عليها
وعدم اشتراط الاعتماد واما بالنسبة لاشتراط كونه سببيا فلا فرق
بين الرفع والنصب على طريق المفعول به اذا كان العمل حسنا نعم النصب
لاجل ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا ابو حيان كلامهم على
تقسيم عملها الى ممتنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث تتمة تاتي
نعم يرد انها تعمل في الضمير النصب لكن الش لا يقول به كما سياتي
قوله ما عملها فيه لحق الشبه وهو النصب على طريق المفعول به
لا الرفع ولا النصب على وجه اخر تمنية ذلك ان مرفوعها لا يشترط
ان يكون سببيا وهو ما صرح به الشاطبي في شرح الالفية والرضي
وعبارة الرضي تعمل في غير السببي اذا كان في معمول اخر لها ضمير
صاحبها نحو برجل طيب في داره نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف
الاستفهام نحو ما احسن الزيدان وما قبيح العمران فانها لا صاحب لها
هنا حتى تعمل في سببيه انتهى وهذا لا يرد على ما ابو حيان كلامهم
الذي اسلفناه لان ذلك يعرض في غير هذه الامثلة تدبر قوله ومنها
ان معمولها مشبه بالمفعول به هذا قد مر حيث قال لكن النصب
هنا قوله ولا يراعى له محل بالعطف وغيره فلا يقال بالرجل الحسن
الوجه نفسه وهذا قوي اليه والرجل صرح ش بان ذلك ممتنع
وانه لم يسمع واجازه الفرا هذا في موضع الرفع واما في موضع
النصب نحو هو حسن الوجه واليد فنصوا كلهم على انه لا يجوز واما
في اسم الفاعل فيجوز وان اختلفوا في تاويله فقيل على الموضع
وقيل باضمار عامل وهو الصحيح واما هنا فلا يجوز بوجه
لانك ان اضمرت فعلا فالفعل لا يشبه او وصفا فالصفة المشبهة
لا تعمل محذوفة بخلاف اسم الفاعل ويشمل قوله وغيره الصفة وتضمنه

ان معمولها المجرور ان يوصف ونص الزجاج وبعض المغاربة
علي خلافه وان استشكله في المغني بالحديث في صفة الدجال اعور
عينه اليمني لانه يمكن ان يكون شاذا وفي هذا يظهر انه كان
ينبغي للش ان يذكرا ولا فيما اشارت به ان معمولها لا يتبع بالصفة
المشعر بانه يتبع بغيرها ثم يذكر ان التابع لا يراعي فيه الاتباع
علي المحل **قوله** ولو ظرفا قال ابو حيان ذكر صاحب البسيط
انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا نحو
مفتحة لهم الابواب انتهي وكانه اراد ان اسم المفعول هنا ملحق
بالصفة المشبهة **قوله** وانها لا تعمل محذوفة تقدم ما
يعلم منه شرح هذا **قوله** ولا تنصب الضمير قال في الارتشاف
ثم المعمول اما ان يكون مضمرا او ظاهرا ان كان مرفوعا استتر
في الصفة او غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من ال غير
متصل بها ضمير غيره فالضمير مجرور نحو حسن الوجه جميله
واجاز الفرا التنوين والنصب فتقول جميل اياه او متصل بها
ضمير غيره فالنصب علي التشبيه نحو ما روي الكسائي هم احسن الناس
وجوها وانضرهموها لا اختلاف في نصب هذا الضمير العائد علي
وجوه او مقرونة بال وهي متعرفة في الاصل نحو الحسن الوجه الجميلة
ففي هذا الضمير خلاف قيل في موضع نصب وقيل في موضع جر
وقيل في التفصيل علي حسب اعراب الصفة ففي نحو الحسن وجها
الجميلة الها في موضع نصب وفي مثل الحسن الوجه الجميله الضمير
يجوز فيه النصب والجر او غير متعرفة في الاصل وقرنت بال نحو
الحسن الوجه الاحمره فالضمير في موضع نصب عند ش ويظهر
من كلام الفرا ترجيح النصب علي الجر ومن المبرد الجر ولم تعترض بال

نحو

نحو انت رجل حسن الوجه احمره تعين الجر واجاز الكسائي فيه الجر
والنصب وتبعه ابن مالك ولم يجز فيه احد من القدما النصب
الا الكسائي ويظهر الفرق بين النصب والجر انك اذا قصدت
الاضافة قلت مررت برجل احمر الوجه لا صفره وان لم يقصد
الاضافة قلت لا صفره **قوله** ولا يتعرف بالاضافة دايما اي
واسم الفاعل قد يتعرف بالاضافة اذا كان بمعني الماضي او اريد
به الاستمرار علي ما قاله الزمخشري قال الشهاب في حواشي الجامي
وانظر هذا مع قولهم ان اضافة الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح
الرضي وغيره كشروح التسهيل بدلالتها علي الاستمرار بل ومع قول
التوضيح ان اسم الفاعل اذا اريد به الثبوت كان صفة مشبهة
ولا يخفي اشكال الفرق بينهما بل كون اضافة اسم الفاعل المذكور
لفظية اولي لانه اقرب الي مشابهة الفعل التي هي سبب
في كون الاضافة لفظية لان دلالته علي الثبوت والاستمرار
ظاهرية بخلاف الصفة المشبهة **قوله** وانها تؤنث بالالف
اي كما تؤنث بالتا واما اسم الفاعل فلا يؤنث الا بالتا **قوله** من
غير ضعف ولا قلة اي بخلاف اسم الفاعل فانه انما يضاف الي
مرفوعه علي ضعف وقلة نحو زيد كاتب الابو هذا انما يظهر
اذا لم يكن في هذه الحالة صفة مشبهة **قوله** حرف تعريف
اي علي الاصح ويبقي عليه مما يمتاز به ما ذكره المص في الحواشي
وهو مبني علي هذا الاخير وهو انه لا يجوز الحسنا وجها ولا الحسنوا
وجها بحذف النون مع النصب للتشبيه وذلك فيما زعم بعض
المغاربة وقال ومن اجاز ذلك فهو مخطي لانه لا سماع بذلك ولا
قياس يقتضيه لان المسوغ لذلك في اسم الفاعل انما هو الطول

بالموصول والصلة وال هنا ليست موصولة لان الموصول هنا
لا يكون في تاويل الفعل لان الفعل لا يشبه وظاهر كلام سيبويه
جواز ذلك قوله او علي الابدال اي بدل بعض من كل ويرده حكاية
الفرا مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم
الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس هذا
البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا قوله عند بعضهم هو ابو علي
الفارسي قوله اي بسببها اي فلا ينافي ان الصحيح ان العامل
للخفض المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر قوله الا اذا كانت
الصفة بال وهو مجرد الحكم اذا كانت الصفة مفردة اذ المثناة
والمجموعة يجوز اضافتها الي ماذكر لحصول الفايدة من التخفيف
بحذف النون وفي الرضي بعد ان وجه الامتناع في الصور
الاربع ما نصه واما في المثني والمجموع نحو الحسنا وجههما
والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند س
لكن علي قبح كما في حسن وجهه علي ما يجي من الخلاف قوله كالحسن
وجهه اطلقوا امتناع هذا التركيب ولم ينظروا الي امكان ان
الاصل بالرجل الحسن وجهه او وجه ابيه فيكون المضاف فيهما
مضافا للضمير او لمضاف للضمير اذ لا يتعين ان يكون
الاصل بزيد الحسن وجهه وقد نص في التسهيل علي جواز
مررت بالرجل الحسن وجهه لكن قال الدماميني هذا
التركيب مما يتوقف في صحته فان الذي منع من جواز زيد
الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف
وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه
اذ العود الي ما فيه ال لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت

انتهى

انتهى قوله مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادها
اي واما مع النظر الي ذلك فتزيد صورها وقد انهي صورها بعضهم
بالنظر الي ذلك والي تنويع اخر الي اربعة عشر الفا وماتين
وستة وخمسين صورة فانظر الشرح الي قوله فالقبيح اربع
صور حسن وجهه وجه ابيه الحسن كذلك وهي مع قبحها جايزة في
الاستعمال لقيام النسبة في المعنى مقام وجودها في اللفظ
لان المراد في الحسن وجه الحسن ذلك وارد انهم عدوا في امثلة
الحسن الحسن الوجه مع انتفا النسبة في اللفظ فيها ويمكن ان
الجواب بمنع انتفا النسبة في اللفظ لان ال قايمة مقام الضمير
عند الكوفيين وعد ذلك من الحسن بنا علي رايهم وان مشي ابن
الناظم والمص في باب الاضافة علي ان كلا من الرفع والنصب
في مررت بالرجل الحسن الوجه قبيح وان في الجر تخلصا من ذلك
فانه مبني علي راي البصريين كما ان عد هذه الصورة قبيحا
مبني علي ان معمولها مطلقا لا يكون اجنبيا ولو مرفوعا
وقد مر ما يتعلق بذلك قوله والضعيف ست ضابطها
ان تنصب الصفة المنكرة او المعرفة مطلقا او تخفض صاحب
الضمير او صاحب صاحبه فالاولي نحو حسن الوجه والثانية حسن
وجه الاب والثالث حسن وجهه والرابعة حسن وجه ابيه والخامسة
حسن وجهه والسادسة حسن وجه ابيه ووجه الضعف ان في
النصب اجرا الوصف القاصر مجري المتعدي ولهذا عبر عنه المص
في باب الاضافة بالقبح وقد يقال هذا الاجرا لازم عرفت الصفة
او نكرت فلم خصوا الضعف بكونها نكرة واجاب الشهاب في
حواشي الاشموني بان في الصفة المعرفة اعتمادا علي ال وان كانت

معرفة لا موصولة لانه قيل بانها موصولة فروعي ذلك القول لكنه
مناف لما صرح به اول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب في مررت
بالرجل الحسن الوجه وان في الاضافة تخلصا منهما انتهى واقول
الاعتماد على ال لا دخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى وانما يظهر
ذلك في عمل الرفع ان قيل ان ال موصولة لانها حينئذ لا تحتاج في عمل
الرفع الى اعتماد على غيرها وفي الجر شبه اضافة الشيء الى نفسه
واورد عليه ذلك انهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن
وجه الاب وحسن وجه بالجر وفي ذلك شبه اضافة الشيء الى نفسه
ويمكن الجواب بانه يمكن في الصورتين هنا العدول الى الرفع ولا
محذور فيه بخلافه في تلك الصور لكن يرد انه يمكن في الصورة
الاخرة العدول الى النصب بل وفي الاوليين العدول الى الرفع
بناء على ان ال قائمة مقام الاضافة الى الضمير وبالجملة فالمقام
لا يخلو عن الاشكال **قوله** وبيان ذلك يطلب من المبسوطات
قد عرفناك بما قررنا ذلك البيان مع توجيه المدعى وما يرد عليه
مع غاية التحرير والاتقان **اسم التفضيل**
قال المص في حواشي التسهيل الاحسن الترجمة بافعل الزيادة
لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو اخل واجهل ويمكن ان يجاب
بان هذه العبارة في الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة
قوله لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من
فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة
وكونهما لا فعل لهما **قوله** وربما جاء على القياس كقوله فلان خير
الناس وابن الاخير **قوله** ولو تقديرا اي للعلم بهما كما في واعز نزرا
قوله ارتفاعا في نحو افضل منه **قوله** وانحطاطا في نحو شر منه

اسم التفضيل

وهذا

406

وهذا قول س والمبرد الا ان س اشار الى انها مع ذلك تفيد معنى التبعيض
فقال في هو افضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وابطل ابن مالك
افادتها التبعيض بعدم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور
بها عاما ما نحو الله اعظم من كل عظيم والابتدا بانه لا يقع بعدها
الى وسبقه الى ذلك ابن ولاد قال المرادي وليس بلازم لان
الانتها قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار
به ويكون ذلك ابلغ في التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتها
قوله او للمجاوزة وهو ما ذهب اليه ابن مالك في شرح التسهيل
فان القائل زيد افضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا في الفضل
قوله ممن انت افضل كذا مثل ابن مالك في الالفية ومثل
المص في التوضيح بقوله انت ممن افضل قال شارحه وتمثيل
الموضح احسن لما في تمثيل الناظم من الفصل بين العامل
ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا
له على الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدا لانهما
بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير
ما له صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة
الى العامل فقط انتهى وفي قوله انما يمتنع الخ نظر من وجهين
الاول ان المضاف يتقدم على ذي الصدر مع تمكنه لفظا فيه
نحو صبيحة اي يوم سفرك ونحو ذلك الا ان يقال الصدارة في صورة
الاضافة صارت للمضاف لانه والمضاف اليه كالشيء الواحد والموجب
لذلك ان المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف الثاني انهم
صرحوا في صور بمنع تقديم معمول ذي الصدر لئلا يخرجه عن
صدارته من ذلك خبر ما النافية لا يصح تقديمه عليها وقد صرح

ما في بعض الرسايل ان الذي يتحصل من كلامهم انه يمتنع ان يتقدم
علي ماله الصدر ما يعمل في لفظه الا المضاف لما مر او ما هو واحد
ان كان جملة واعلم انه يعارض في هذه المسئلة امران تاخير
ماله الصدر ان اخر معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف
وهو افعل فيما قبله ان قدم ورجح ابن مالك التقديم محافظة
على منصب ماله الصدر لان تقديم معمول افعل عهد كما اشار
له بقوله ولدى اخبار التقديم نزرا ثبتا وفيما سلكه المص في
التوضيح بتا المحذورين كما لا يخفي لكن فيه السلامة من الفصل
بين افعل ومعموله بالاجنبي وقد يقال ان افعل ومعموله
كالمضاف والمضاف اليه فهما قدما على المبتدا وتكون الصدارة
سرت لافعل من معموله الا ان يقال تلك السراية خاصة
بالاضافة وقد يرفع هذا تقديم معموله عليه فكان يقال
ممن افضل انت ولا يلزم على ذلك شيء وهو المناسب لتقديم
الخبر المستحق للصدارة ولا شك ان افعل مع معموله مفرد لا جملة
ليقال يكفي تصدره في جملته نحو بمن زيد داره بقي ما اذا كان
الاستفهام بالهمزة نحو امن زيد انت افضل فهل يجب التقديم فقد
تقرر في المعاني ان المسئول عنه هو الذي يليها وان اريد الاستفهام
عن المفضل وجب التاخير فيقول اانت افضل من زيد ليليها
المسئول عنه وفا بالقاعدة قوله ومضافا لنكرة مطابقة
الخ لا تكون النكرة المضاف اليها افعل الا من جنس ما اسند
اليه افعل فلا يقال زيد افضل امراة لان افعل بعض ما يضاف ف
اليه قوله وكذا التي قبلها لا يظهر للتفصيل بكذا حكمة بل الاظهر
ان يقول في هاتين الحالتين قوله فاما الحسن اي حيث انث صغرى

وكبرى

وكبرى وكان يجب ان يقول كان اصغر واكبر بالتذكير او كان ياتي بال
او الاضافة ولا ياتي بمن ولم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول
العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق وانتم
ما اقام الايم اي ليام وهذا يدل على ان المجرد كالمضاف لمعرفة مؤولا بما
لا تفضيل فيه فيطابق وقد نص على ذلك في التسهيل قال في
المغني وقول بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان على حد بين
ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب
ولا مع تعريف المجرور انتهي وفيه انه لا يلزم المجوز المقحم على ما
هو متفق عليه ويكفي في دفع اللحن ان يكون الكلام جائزا
على قول بعض الايمة وقد اجاز الاخفش والكسائي وهشام زيادة
من مطلقا واختاره ابن مالك قوله واما قوله تعالي ولا تكونوا
اول كافر به جواب عما يرد على قوله بعد قول المص ومضافا لنكرة
من قوله مطابقة للمفضل عليه فان النكرة في الاية مفردة والمفضل
عليه ضمير الجمع واجاز ابن مالك في النكرة المشتقة الافراد مع جمعه
ما قبل المضاف فلا يرد الاية حج قال وقد تضمن المطابقة والافراد
قوله واذا هم طعموا فالام طاعم واذا هم جاعوا فشر جياع قال وانما جاز
الوجهان مع المشتق لانه وافعل مقدران بمن والمعني اول من
كفر به والفعل ومن المعنى بهما جمع يجوز في مميزها الافراد
والتثنية اذا كان قبل افعل تثنية نحو الزيدان افضل رجلين
وافضل مؤمنين واورد ابو حيان وجوب المطابقة في المضاف لنكرة
قوله تعالي ثم رددناه اسفل سافلين واجيب بان الانسان هنا
عام والالف فيه للجنس فعاد الضمير في رددناه الي لفظه وجمع
سافلين حملا على معناه وحسنه ذلك كونه فاصلة قوله ومضافا

لمعرفة فوجهان لا يكون المعرفة الا بعض ما يضاف اليه حيث فصل
معنى التفضيل فلا يجوز يوسف احسن اخوته علي هذا القصد بل
يقال احسن ابنا يعقوب وخالف في ذلك ابن عصفور وقال
الصحيح انه ليس بعض ما يضاف والا لزم تفضيل الشي علي نفسه
قال ولكن العرب لا تضيفه الا لما يصلح ان يكون بعضا عند
المفاضلة قوله وهو الغالب اوجب ذلك ابن السراج واكابر
مضاف بل مفعول ثان وجمع بينها مفعول اول منصوب لا مجرور
وانما لم يلزم الافراد والتذكير فيه لانه لغير تفضيل فهو واثم ما اقام
الايم وله يحسن وهو شبهه بالمضاف في اللفظ وقال الجواليقي
الاجود المطابقة ورد علي صاحب الفصيح وقال كان الاولى ان
يقول فصحاهن لانه الافصح كما اشترط في الكتاب قوله الناقص
والاشج الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب
بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج لقب عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه لقب بذلك لشجة كانت بجبينه قوله لا يستعمل بمن
واما قوله بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف فاستعمل
بمن مع الاضافة وقوله ولست بالاكثر منهم حصا وانما العزة
للكاثر فاستعمل بمن مع ال فشاذان او موولان فانظر المغني
في الباب الثالث فانه تكلم علي البيت الاول في ذكر ما لا يتعلق
من حروف الجر وفي الجهة السادسة من الباب الخامس علي
الثاني قوله والتمييز ان كان فاعلا معنى ولم يصف لغيره
قوله علي الاصح لانه التحق بالافعال الغريزية قوله الي ما
ليس بعضه اي مع كون المضاف اليه معرفة قوله ان ما في الشرح
الخ عبارة الشرح واجمعوا علي انه لا ينصب المفعول به ولهذا

قالوا

قالوا في قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله ان من ليست
منصوبة باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضافا اليه لان افعل بعض
ما يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين بل هو منصوب
بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل انتهت قوله
ولا مضمرا منفصلا لكن ادخاله في كلام المصنف بان يريد بالظاهر المصرح
به قوله لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه قال البدر بن مالك فصح
رفعه الظاهر كما صح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في صلة الالف
واللام واعترض بان ال الموصولة تطلب الفعل وليس هنا
ما تطلبه هنا والتعليل برفعه الظاهر بمعاقبته للفعل
وذكره ابن مالك ونافسه في ذلك ابو حيان لان النفي في صورة
اسم التفضيل منصب علي الزيادة في عين الرجل ونفي الزيادة
فيها يصدق بالمساواة ونقصانها عن عين زيد وفي صورة
الفعل المنفي منصب علي المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة
والنقص واجاب ابن الصائغ بان المراد في الاستعمال في الصورة
الاولى النقصان وفي الثانية اثبات الزيادة للثاني فصار الحق
التشبيه فان قلت حيث كانت علة العمل وقوعه موقع الفعل
فكان ينبغي جواز رفع افعل التفضيل للسببي نحو ما رايت
رجلا احسن منه ابوه وفي الاثبات نحو رايت رجلا احسن في
عينه الكحل لانه يصح في ذلك وقوع الفعل موقع افعل قلت
اجاب البدر بن مالك بان المعتبر في اطراد رفع افعل التفضيل
الظاهر جواز ان يقع موقعه الذي بني منه مفيدا فائدته
وما اورد ليس كذلك الا ترى انك لو قلت ما رايت رجلا يحسن
ابوه كحسنه فاتيت موضع احسن بمضارع حسن فاتت الدلالة

على التفضيل او قلت ما رايت رجلا يحسنه ابوه فاتيت بمضارع
حسنه اذا فاقه في الحسن كنت قد جيت بعين الفعل الذي بني
منه احسن وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من افعل
التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع احسن على غير هذين
الوجهين لم تستطع وكذا القول في نحو رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد فانك لو جعلت فيه يحسن مكان
احسن فقلت رايت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين
زيدا تقص في الثاني شيء والحاصل ان قوله في صدر الجواب الذي
بني منه شرط وقوله مفيدا فايدته شرط اخر فخرج بالاول ان
يقيم مقام احسن في المثال يحسنه اي يغلبه في الحسن وبالثاني
ان ياتي بيحسن قال المص في الحواشي قال لي طالب بعد ما قررته له هذا
الموضع افليس اذا قيل زيد ما رايت رجلا يزيد حسن ابيه على
حسنه حصلت الزيادة التي اريد افهامها قلت هذا فعل يخالف
لمادة ذاك الفعل البتة فلا يعتد به وقال ايضا ان قلت
هلا قال في النافي والاثبات بالفعل الذي بني منه فانه يفوت
هنا كما فات في المثال السابق اذ هو المناسب لما صدر به
كلامه ولم يذكر الغريزة ثم قلت المعنى واحد فان حسنه فاقه
في الحسن وحسن هو غريزة كظرف فكانه قال وفات معنى الفعل
الذي اشتق منه افعل وهو معنى الغريزة الذي وضع
له فعل كظرف وشرف النبي وعمر التامل الفارق لا يظهر
من جوابه فرق بين صورة الجواز وما اورده في السؤال وما
وجه المنع جاز في تلك الصورة كما قاله الشهاب القاسمي
والحق ان اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببيا لما ترفه في

فات الدلالة على التفضيل لا الدلالة على الغريزة

الضابط

الضابط فتدبر **قوله** ان تكون صفة لاسم جنس قضيته اعتبار
موصوف له وهو قضية قول ابن الحاجب ولا يعمل في مظهر الا اذا
كان لشيء اي صفة لشيء وهو ظاهر عبارة التسهيل ووجه ذلك
قيل ليتاتي التفضيل واعترض بانه مجرد دعوى وقيل لان
الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفي فيه
النفي فيقول ما احسن في عينه زيد الكحل منه في عين زيد كما تقول
ما قائم الزيدان فرفع الوصف مكتفي به واجيب بان فعل لم يقو
قوة اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على
الصحيح ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل وقال
الجامي وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وهو في المعنى
لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تتعلقه
بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده
سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن **قوله** مسبوقا
بنفي او شبهه يعني النهي والاستفهام وهذا بناء على ما في التسهيل
واعترض بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس واجيب
بانه قد استقر ان النهي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى
النفي في اخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال
من النكرة في الفصيح واقتصر ابن الحاجب على النفي قال الجامي
وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا
يكون بمعنى الفعل ويصح عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا
يكون بمعنى الفعل لانه بمعنى حسن وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن بعد النفي بمعنى حسن لانه

اذا استولي النفي علي اسم التفضيل توجه النفي الي قيده الذي هو
الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زايدا علي حسن
كحل عين زيد فيبقي اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الي
حسن كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
يأباها مقام المدح فرجع المعني الي انه حسن في عين كل احد
الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعني
حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن
وتوجه النفي الي حسن رجل مقيسا الي حسن زيد اما بالمساواة
او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع
المعني الي ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين
زيد فانتفي المساواة والزيادة بالطريق الاولي لما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا
لان في الزايد علي شي ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد
به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفي الزايد
ايضا فتحصل من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون
حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان ذو
الزيادة اللفظية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل
في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد جايزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان
بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعني

التفضلي

التفضلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه
بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضلي
فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في
المظهر انتهي سقناه برمته لان به يتضح الحال ويزول الاشكال
قوله ومرفوعه اجنبيا صرح بذلك البدر ابن مالك قال الشمس
ابن الصايغ وقد رايت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط
السببية والامام جمال الدين ابن مالك ساكت عن ذلك فان اراد
بدر الدين بالاجنبي نفي السببي الذي اتصل بضمير الموصوف
كما مثل به قلنا كلامه ما رايت رجلا احسن منه ابوه فلا شك
اذ افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد
كان مستغني عنه بقوله مفضلا علي نفسه باعتبارين وان اراد به
نفي السببي الذي للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد ان
يكون اجنبيا بهذا المعني وهو الذي يحمل كلام الشيخ ابي عمرو وعليه
وان يكون اجنبيا بالمعني الاول ليخرج رجلا احسن منه ابوه لكن
قد قدمنا ان هذا خارج من قيد اخر قوله مفضلا علي نفسه
باعتبارين قال الجامي وانما اشترط ان يكون ذلك مفضلا
من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه
مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا
وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقي
علي ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين
المفضل والمفضل عليه ليس لها اخراجه عن التفضيل بالنفي

كما ستتضح فايدته انتهي واشار بقوله كما ستتضح فايدته الي ما
قدمناه عنه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصايغ واعلم
ان رفع افعل الظاهر علي ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة
لكن عمل هذا الافعل من اولا نعلم في جميع استعماله لم اجد من شفي
الغليل في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال هذا مبني
علي اختلاف في تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه
لم يشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للمفعول وهو
الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة س او كونه
لم يوجد فعل بمعناه كما قاله ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي
اذا استعمل بالالف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فنقول هذا
الرجل الافضل ابوه لانه يثني ويجمع اذ ذاك وكذا اذا اضيف
الي معرفة نحو زيد افضل الناس ابوه لانه يجوز تثنيته وجمعه
ح وان قلنا بالثاني فلا ينبغي ان يعمل الا بالشروط انتهي وقد
يقال معني التعليل بالاول ان اسم التفضيل لما لم يقبل العلامات
في بعض الاحوال انحط عن غيره مطلقا قوله وافردت بالتاليف
افردها بذلك الشيخ شمس الدين بن الصايغ من اجلاء تلامذة
ابي حيان وسمي مؤلفه الوضع الباهر في رفع افعل الظاهر
وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره والامام
الكافيجي رحمه الله افردها بمؤلف صغير نحو ورقتين سماه نزهة
الاعجاب وذيل عليه باخر نحو ربع الاول سماه رمز الاسرار ولم
يتقيد بكلام القوم وحاصل ما اشار اليه ان عمل افعل في الاسم
الظاهر باعتبار معني في نفسه لا باعتبار معني الفعل لان
العامل اللفظي انما يعتبر في معموله باعتبار اقتضاء معناه اياه

من

من جهة احتياج تعقله اليه فان معناه في التحقيق هو معني مضاف
الي امر ما فيتشاق العقل الي لفظه لكونه محتاجا اليه في تفهيم معناه
للسامع قال واما الاستدلال عليه بما ذكر في كتب النحو فاستدلال
بالخفي علي الجلي وهو باطل وبالمعقول علي المنقول فلا يتم التقريب
ولان معني الفعل ليس مناط الاعراب وانما مناطه في افعل
التفضيل وفي معموله هو المعني النحوي لان محل الاعراب انما هو
المعاني النحوية لا المعاني اللازمة لمعاني التركيب ولا اللغوية
وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منفيا قوله باجنبي
وهو المستتر قال الرضي ونعني به هنا ما لا يكون من جملة
معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه
كيف والكحل مبتدا واحسن خبره فله به تعلق من هذا الوجه
قال ابن مالك فان قلت واي حاجة الي ذلك ولم لم يجعل
مبتدا مؤخرا عن من فيقال ما رايت رجلا احسن في عينه
منه في عين زيد الكحل او مقدما فيقال ما رايت رجلا الكحل
احسن في عينه منه في عين زيد قلت لم يؤخر تجنبا عن قبح
اجتماع تقديم الضمير علي مفسره واعمال الجر في ضميرين
لمسمي واحد وليس هو من افعال القلوب ولم يقدم كراهة
ان يتقدم الخبر ضرورة ما ليس باسم فان الامتناع من رفع
افعل التفضيل الظاهر ليس لعلة موجبة انما هو لامر
استحساني فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه ما رعايته
اولي وهو تقديم ما هو اهم وايراده في الذكر ازيد وبين ذلك بما
ينبغي مراجعته وكتب المص بهامشه عند قوله تجنبا عن قبح
الخ قيد لا قبح في ذلك اذ هو مؤخر في النية فهذا مثل فاوجس في

نفسه خيفة موسى ومثل في داره زيد واما اعمال افعل في ضمير
فنظيره لازم عيار رفع الكحل بافعل اذ لا يتعدى فعل الظاهر الى
ضميره ثم ان ابن عصفور زعم ان الضمير العايد على الكحل انما
عاد عليه باعتبار لفظه لا باعتبار لفظه ومعناه فهو كحل
اخر لا نفس ذلك الكحل الاول انتهى ومن خطه نقلت وقال
اسيا ب اورد على قوله لئلا يلزم الفصل اذ لو رفع بالابتدا
لم يلزم المحذور في نحو ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع
في اصلها ولان المحذور واقع في التقدير لان تقديره ما رايت
عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها التوابع
قوله في اعرابه الحاصل خرج بهذا حال المرفوع وتمييزه
ونحو ذلك وخرج بقوله والمتجدد حال المنصوب وتمييزه والنوع
الثاني من باب اعطى وجواب الشرط المجزوم فانه يتجدد له الرفع
اذا قرن بالفا وقد خبر مبتدا فلا يشاركه الاول وخرج بقوله
غير خبر الثاني في نحو الرمان حلو حامض فانه وان شاركه ما
قبله في ذلك ليس تابعا لانه خبر واعترض بعضهم هذا بان
حامضا خبر بخبر لا خبر فراد وليس خبرا ولا جزء خبر واعلم ان المشا
فيما يشبه الاعراب كالمشاركة فيه فيشمل التعريف نحو يا زيد
الفاضل ويا سعيد كرز ويا تميم اجمعون مما اتبع فيه المنادى
على لفظه ولا يكون التعريف جامعا قوله واطلاق التابع
على الحرف اي في قولهم ان التوكيد يكون في الحروف وقوله والفعل
اي في قولهم يوكد الفعل الماضي والامر بمثلها واما قولهم يبدل
الفعل من الفعل ويعطف الفعل على الفعل ويعطف الفعل

بجا

على الفعل وعلى اسم يشبهه فذلك فيما فيه الفعل معرب كما لا يخفى ومثل
ذلك الاطلاق التبعية على الجمل التي لا محل لها من الاعراب قوله
الغير المعرب فيه ادخال ال على غير قال في درة الغواص والمحققون
من النحويين يمنعون ذلك وعلله بان غير لا يتعرف بالاضافة
وفيه انه قال غير واحد بانها تتعرف بها وبان المقصود من دخول
ال تشخص مدخولها واذا قيل الغير لا تتشخص وفيه ان التعريف
قد يكون للعهد الذهني الذي هو في المعنى كالنكرة قوله مجازا اذ لا
اعراب الخ هذا بيان تعريفه المجاز ولم يبين علاقته وذلك فانها
غير ظاهرة واجاب بعضهم بان المراد اعراب باعراب سابقه ان كان
له اعراب وبعضهم بان المراد باعراب سابقه وجودا وعدما قوله
والعامل في التابع الخ اي على الاصح قوله بدليل ظهوره في
بعض المواضع نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا قوله ولا يجوز
الفصل الخ الاولى ان يقول بغير اجنبي مباين فانه قد يكون
اجنبيا وليس مباينا ولهذا قال بعضهم يجوز الفصل بغير
مباين بالكلية كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير
والموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والعامل
فيه نحو ازيدا ضربت العالم والمفسر نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد
والمبتدا الذي خبره في متعلق الموصوف في افي الله شك فاطر
السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو بلى
وربي لتاتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم
والاستثنا نحو ما جاءني احد الا زيد خير منه ومن الفصل بين التاكيد
والموكد ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن وبين المتعاطفين
وامسحوا برؤسكم بين الايدي والارجل في قراة نصب الارجل وخص

ذلك ان المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البدل
والمبدل منه ثم الليل الا قليلا نصفه بخلاف المباين بالكلية
فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل اذا كان المنعوت
مبهما ونحوه مما لا يستغني عن الصفة فلا يقال في ضرب هذا
الرجل زيد وطلعت الشعرى العبور ضرب هذا زيد الرجل
والشعرى طلعت العبور او كان النعت ملازما للمتبعية
بابيض نقق ولا بين جزئي صفة لا يستغني باحدهما عن الآخر
ولا بين كل وتوابعها ولا بين التوكيد والموكد تاما خلافا للكسائي
والفراء في هذه قوله ولا تقدمه عليه واما قوله عليك ورحمة الله
السلام فضرورة وخرجه ابن جني على العطف على المستتر في الظرف
لانه يتحمل ضمير المبتدا او ان تاخر على الاصح وناقشه المص في المغني
بانه تخلص من ضرورة بضرورة لان العطف على الضمير المستتر
من غير فاصل ضرورة وقد يقال هذا اسهل وبعض الشر اهون
من بعض وقد ذكروا في مسئلة مضمونها ان النعت اذا صلح لمباشرة
العامل جاز ان يتقدم بشرط جعله مستقلا والثاني بدلا
منه كمررت بالكريم زيد فلا يقال ان الكريم نعت مقدم بل
مستقل بنفسه وزيد بدل منه واجاز صاحب البديع تقديم
الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين او لجماعة بشرط ان يتقدم
احد الموصوفين على الصفة ومنه ابى ذاك عمي الاكرمان وخاليا
واجاز الكوفيون تقديم معمول التابع على المتبوع كهذا طعامك
رجل ياكل وتبعهم الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم
قولا بليغا تعلق في انفسهم ببليغا قوله والاولى ان يبتدأ منها اي
في التبويب بدليل ما بعده قوله ويرادفه الوصف والصفة قال ابن

ابان

ابان في شرح الفصول قال بعض المتاخرين الوصف يطلق على ما لا
يتغير وعلى ضده والنعت لا يطلق الا على ما يتغير فقط وكذا
يقال صفات الله ولا يقال نعوته انتهى ووقع في عباراتهم ما
يخالفه وقال المص في شرح اللمحة الصفة والنعت واحد وقيل النعت
يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة بالفعل كضارب وخارج
فعلى هذا يقال للباري سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت
وعلى الاول يقال موصوف ومنعوت وقيل غير ذلك قوله منها
اي الجنسة قوله ما دل على حدث الخ بهذا فسره ابن مالك في شرح
الكافية وادعى بعضهم انه اصطلاح نحوي لانه المشتق عند
الكوفيين ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى
المصدر فيشمل اسم الزمان والمكان والآلة وهي لا ينعت بها فلهذا
فسره في شرح الكافية بما ذكره الش والاقرب انه تفسير مراد وانه
مجاز من اطلاق العام على الخاص على ما فيه مما هو مقرر في
محله لانه لا يعرف اصطلاح للنحاة في المشتق قوله والتفضيل
سواء كان في الفاعل كجاء رجل افضل من عمرو او في المفعول افضل منه
زيد قوله كاسم الاشارة اي غير المكانية كهنا فان قلت ما وجه
اخراجها مع انه ينعت بها نحو مررت برجل هنا قلت الكلام فيما
يكون نعتا بنفسه حقيقة والا لم يصح التقييد بالمشتق وشبهه
والنعت حقيقة في المكاني هو المتعلق وهو اما مفرد فيدخل
في المشتق او فعل فيدخل في الجملة ومن ثم لم يذكروا الظرف والمجرور
قوله وذي بمعنى صاحب ومثلها فروعها والتي واللات وكذا
ذو الطائية وساير الموصولات المبدوة بهمزة وصل كما في التسهيل
فخرج ما ليس مبدوا بهمزة كمن وما وما هو مبدو بهمزة قطع كاي

منعوت
فيقال الله موصوف ولا منعوت

كرايت رجلا هنا

ولم اقف على علة عدم النعت بها قال ابن هشام ينبغي اه يقيد ذلك
اي النعت بذي بمعنى صاحب بالنعت الذي هو شبه المنعوت
فلا يجوز برجل ذي مال ابوه نص عليه ابن الخباز وعلته ان فيه
جمعا بين مجازين وان الوصف بالجامد شاذ فيقتصر فيه على
مورد السماع انتهى ولينظر وجه الجمع بين مجازين ثم هو ليس
يمتنع مطلقا كما حررناه في رسالة سميناها احكام المجاز
الى احكام بعد المجاز نعم نقل ابن جني عن الاكثرين بمنع
النعت بذي الصاحبية في غير ما ذكروا ثم عللوه بثلاثة اوجه
الاول انه غير مشتق بل في معناه فضعف عن العمل في الظاهر
الثاني يلزم الاضافة وذلك يبعده من الفعل الثالث انه على حرفين
وذلك ايضا يبعده انتهى قال الحفيد وقوله انه على حرفين
وكذلك ما بعده [illegible] ان اراد باعتبار الوضع فليس كذلك
وان اراد باعتبار الصورة فمسلم ولكن ليس هذا مبعدا
من شبه الفعل قوله والمنسوب اي المقصود انتسابه سواء
كان بالياء كمثل اولا نحو كتامر وخرج بالمقصود نحو قمري مما
هو منسوب في الاصل لكن غلب على جنس لا تعرض فيه للانتساب
قوله اي الحاضر او المشار اليه قوله ومن المؤول به الجملة اي
فيصح النعت بها وما اوهم ذلك مؤول وان صح الاخبار بها
لان النعت يعين المنعوت او يخصصه فلا بد ان تكون الجملة
الواقعة نعتا معلومة للسامع من قبل لتمكن التعيين والتخصيص
ولا يكون كذلك الا الخبرية لان لها خارجا يمكن ان يكون معلوما بخلاف
الانشائية اذ لا خارج لها قوله في نحو واتقوا يوما الخ اي مما
كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط والمنعوت منكر لفظا ومعنى

لا

لا لفظا كالشاهد ولا بد من الرابط هنا ان يكون ضميرا قال الحفيد
لك ان تقول ما الحكمة في انهم جعلوا في باب المبتدا والخبر اذا كان جملة
الرابط اعم من ان يكون ضميرا وقصروه هنا على كونه ضميرا مع ان
المقصود في كل منهما ربط الجملة بما قبلها انتهى قال الشهاب القاسمي
قد يقال لما كان المبتدا يستلزم الخبر قوي طلبه له فاكتفي باي رابط
بخلاف النعت لما لم يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فاختص
باقوى الروابط وهو الضمير ويشكل على ذلك ان حذف العائد
من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر قليل ومقتضى هذا الفرق
العكس الا ان يقال كثرة الاحتياج الى الخبر اقتضت مزيد الاعتبار
بالرابط المصحح للاخبار انتهى واقول قد تقرر ان الاشياء التي تحتاج
الى رابط احد عشر والرابط فيها مختلف كما هو مبسوط في المغني
والظاهر ان المرجع السماع فلا حاجة الى هذا النزاع هذا وقال المص
في حواشي الالفية ان الربط هنا يكون باعادة الظاهر واستشهد
عليه بقول كثير فهل وصل عزة الا وصل غانية في وصل غانية من
وصلها خلف قوله وقوله الجهور جل من بني سلول وعجز البيت
فأعف ثم اقول لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم
وهو في الاصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه
فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قيل والاظهر كون
الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد
بالجملة ورد بانه ليس المعنى على انه يشبه حال المرور بل الغرض
انه ذكر دابه نعم ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لئيما
يلائم ذلك اذ الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه لا تقيده
بحال المرور فجعل الحالية اولى لانها ادل على المقصود ولان الوصفية تحتمل

الاشياء التي تحتاج لروابط

امرين احدهما مقصود وهو ان هذا الوصف دابه وديدنه مرا ولم
يمروكانينهما وهو غير مقصود ان هذا الوصف ثابت له في الجملة
ولا دوام له بل ينقطع حال مروره واما الحالية فلا تحتمل خلاف
المقصود لان معناها انه يمر حال السب وهو يعرض عنه تكرما
قوله وكذا المصدر اي بشرط ان يكون مصدرا ثلاثيا او
بزنة مصدر ثلاثي وان لا يؤنث ويذكر دايما وقد يشير الى ذلك
قوله في نحو الخ فان قلت الوصف بالمصدر مقصور على السماع
وح فما انتفت فيه الشروط غير مسموع فما فايدة هذه الشروط
قلت فايدتها ضبط ما سمع وافهم كلامه انه من المؤول
بالمشتق على القولين وهو كذلك اما عند الكوفيين فواضح
واما عند البصريين فلانه على حذف ذي الصاحبية فالنعت
بها في الحقيقة وهي من المؤول بالمشتق وانه ملتزم الافراد
والتذكير على القولين وهو كذلك اذ المصدر من حيث هو مصدر
لا يثني ولا يجمع فاجروه على اصله وعبارة التوضيح توهم خلاف
ذلك في الامرين هذا وقد خالف كل من الفريقين ما قرره
في باب الحال في اتيته ركضا بمعني راكضا والكوفيون انه على
حذف مضاف وقد يقال ان كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو
بعض الجايز عنده قوله اي عادل الخ وقيل جعل العين
نفس المعني مبالغة مجازا او ادعا وهو مختار الامام عبد
القاهر قال في قول الخنسا فانما هي اقبال وادبار لم ترد بالاقبال
والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز
في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال
والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه

مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
وادبار فسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شي مفسود وكلام
عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابه
المعني قوله تقليل الاشتراك في النكرات قال السيد في
حواشي المطول الظاهر انهم ارادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل
انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونظايره فلا تكون جارية
في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك
على ما هو اعم من المعنوي واللفظي وتجعل جارية صفة مخصصة
لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي
وعينت معني واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي
بين افراد ذلك المعني انتهي وعلى الاول تخرج مثل هذا الوصف
عند النحويين عن التخصيص والتوضيح قوله نحو اعوذ بالله
الا بجعل الوصف في ذلك مخصصا يندفع سؤال مشهور قال
ابن عرفة رحمه الله يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان الاستعاذ
استجارة والاستجارة ايعاذ وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاخص
لان الشيطان الرجيم اخص من مطلق الشيطان ونفي الاخص
لا يستلزم نفي الاعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان
المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان واجاب بان النعت
قسمان نعت للتخصيص ونعت لمجرد الذم انتهي وقال ايضا
وكون الوصف للذم بنا على ان رجيم بمعني مرجوم والمراد مرجوم
بالشهب اما اذا اريد مرجوم باللعنة والمقت وعدم الرحمة فالنعت
للتاكيد لان كل شيطان كذلك انتهي وعلى هذا ايضا يندفع
السؤال وفي شرح التوضيح ان كون النعت لغير التخصيص والايضا

انما هو بطريق العرض مجازا من استعمال الشيء في غير ما وضع له قوله
من حيث هو اي سواء رفع ضميرا مستترا او ضميرا بارزا او اسما ظاهرا
بدليل ما بعده قوله واحد من اوجه الاعراب ولو اختلفا لفظا
وتقديرا او محلا كما علم مما مر ومن الاختلاف هذا جحر ضب خرب
بجر خرب فانه تابع مجرور رفعه مقدر منع منه اشتغال المحل
بحركة المجاورة وبهذا يندفع ان التابع والمتبوع في المثال
اختلفا في الاعراب قوله فلا يتبع معرفة الخ لا يرد قوله تعالى
ويل لكل همزة لمزة الذي لانه وصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة
وهو الذي وذلك لان الذي بدل لا وصف او وصف مقطوع
وهو يجوز مخالفته للموصوف تعريفا وتنكيرا ولا يرد قوله
تعالى مالك يوم الدين حيث وقع مالك صفة للمعرفة وهو
نكرة لان اضافة الوصف لمعموله لفظية لانه محل ذلك كما
سلف ما لم يرد به الاستمرار في جميع الازمنة والا فاضافته
معنوية قوله يجوز ان يتبع نكرة مخصوصة لانه قريب المسافة
من النكرة من حيث انه لا يعين شيئا من الافراد قوله كقولهم ما ينبغي
الخ ذهب الاخفش الى تنكير الرجل في المثال على زيادة ال والخليل
الى تعريف خير على تقدير ال وما ذكره الشارح فيه سلامة من تكلف
الزيادة والتقدير والتخصيص في مثلك بالاضافة دخل منك
بالعمل قوله ويجب في النعت ان يكون مساويا الخ هذا ما
ذهب اليه الجمهور قال المرادي وقيل سبب ذلك ان الاختصار
يؤثر على التطويل فوجب لذلك ان يبدأ بالاخص ليقع
الاكتفاء به فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه الا المساوي انتهى
وفي قوله لم يوجد الخ نظر لانه يقتضي وجوب النعت بالمساوي وكان

ينبغي

ينبغي ان يقول او الدون لانه قد يحصل به رفع الاشتراك وصحح ابن مالك
جواز النعت بالاخص ويؤيده قول ابن خروف يوصف كل معرفة بكل
معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى
بلا دليل قوله بدل اي لان المضاف للضمير في رتبته او في رتبة
العلم وكلاهما اعرف من المعرف باللام قوله كما في نحو جاءني رجل
الخ اي لان معنى حسن الوجه لا رجل قوله ربعة اي ليس بطويل
ولا قصير قوله كالفعل ظاهره انه في القسم الاول ليس كالفعل
وانت اذا تاملت وجدته كالفعل ايضا لان فاعله الضمير الراجع الى
موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو
في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد
المؤنث لكن المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى
الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه
في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة
البواقي عن هذه التبعية اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط بل بين مناط
عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الظاهرة بعده ليتبين
حاله عند عدم التبعية قوله نعم ان رفع الخ استدراك على
التشبيه بالفعل فانه يقتضي انه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل
كذلك قوله ولو تعددت الصواب ولو كانت مفردة لان مسئلة
التعدد لا خلاف فيها بخلاف مسئلة الانفراد قال السيوطي في حكم
المفرد في ذلك حكم المتعددة خلافا لمن ذهب الى انه لا يجوز القطع
الا مع تعدد المنعوت قوله عن التبعية متعلق بقوله قطع

قوله الا في نعت التوضيح ومنه قول الالفية قال محمد هو ابن مالك
قوله على مشار به نحو بهذا الرجل قوله او كانت للتوكيد نحو نفخة واحدة
وبقي صورتان ذكرهما في النكت اذا كان النعت خاصا بمن جرى عليه
واذا بني المتكلم كلامه على ذكر الصفة قوله اذا لم يعلم موصوفها
الا بها منه يعلم ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة
لا تقطع بدونه ولهذا اشترط في قطع نعتها تقدم نعت اخر فان لم
يتقدم لم يجز القطع الا في الشعر ويحتمل ان يكون منه قوله وقد
حرب بمكان قفر اي هو قفر كما في الاصل وان امكن ان يقال انه
مجرور تقدير الاشتغال الاخر بحركة الروي قوله حينئذ اي حين
اذ لم يعلم موصوفها الا بها قوله فلو احتاج اي الموصوف قوله
تعددها اي الصفات قوله تقدم المتبع اي على المقطوع وقيل
يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض لفظي فلا حكم له وقد قال
تعالى والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وقال الخرنق لا يبعدن
قومي الذين هم سم العداة وافة الجزر النازلين بكل معترك
والطيبون معاقد الازر روي برفعهما ونصبهما ونصب الاول
ورفع الثاني وعكسه واجيب بان الرفع فيه على رواية نصب
الاول وفي الاية على الابتداء ثم انهم عللوا ما هو الاصح من وجوه
الاتباع بثلاثة اوجه لزوم الفصل بين النعت والمنعوت
او بين النعتين بجملة اجنبية وان طباع العرب تابى الرجوع
الى الامر بعد الانصراف عنه ولزوم التشغل بعد التصعد
والقصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد منه
الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وعلى الاخيرين لا يرد ان يقال
منع الفصل انما يجري على مذهب من يجوز الفصل بالاجنبي اما

مطلقا واذا لم تتمحض اجنبية ويسقط التوقف في عدم تجويز الوجهين
في بسم الله الرحمن الرحيم وهما جر الرحيم بعد رفع الرحمن او نصبه قوله
وكالمضمر اي مطلقا خلافا للكسائي في نعت الغيبة تمسكا بما سمع من
نحو صلى الله عليه وسلم الرؤوف الرحيم وغيره يجعله بدلا لوضوحه في غير
الغائب وحملا له على اخويه وعللوا عدم نعت الضمير بانه اعرف
المعارف ولا حاجة له الى وصف يزيل ابهامه واورد انه قد
يكون الغرض من الصفة المدح او الذم او الترحم فلم لا يجوز ان يكون
الضمير موصوفا بالصفة المادحة او غيرها مما ذكر ويمكن ان يجاب
بان الصفة الموضحة هي الاصل وغيرها محمول عليها واجاز الكسائي
ان ينعت ضمير الغيبة للمدح او الذم او الترحم قال البدر
الدماميني في المنهل الصافي فاذا وضع الظاهر موضع المضمر
فهل يمتنع وصفه قلت وقع في عبارة بعضهم ما يقتضيه
وذلك لانه سال عن الحكمة في اقتران ايتي السجدة وسبا حيث
قيل في الاولى ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون وفي الثانية
ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون واجاب بان النار
في اية السجدة وضعت موضع المضمر لتقدم ذكرها في قوله تعالى
واما الذين فسقوا فماواهم النار كلما ارادوا ان يخرجوا منها
اعيدوا فيها فكان مقتضى الظاهر ان يقال ذوقوا عذابها
لكن لما وضعت موضع المضمر امتنع وصفها لان المضمر لا يوصف
فكذا ما حل محله واما اية سبا وهي قوله تعالى ونقول للذين ظلموا
ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون فلم يتقدم ذكر ينزلها
منزلة المضمر فصح وصفها انتهى وهو منه كشيخ الاسلام زكريا
في فتح الرحمن فانه نقل هذا الكلام واقره عجيب لتصريح ائمة المعاني

فعصر جزء بين ايتي السجدة وس

بانه يعدل عن المضمر الى الظاهر لاغراض منها التمكن من الوصف كما في
قوله الذي عصيتك العاصي انا وكما في الكشاف في تفسير قوله تعالى
فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل
بالله وبي ليتمكن من الضمير الى الاسم الظاهر لتجري عليه الصفات
ولما في الالتفات من مزية البلاغة وكالمضمر اسما الشرط والاستفهام
فهل يستعمل في الابهام وكم الخبرية لكن صرح الرضي بجوازه في كم
من قرية اهلكناها فمن قرية صفته لكم قوله نحوي شاذة يقال
عليه فقد شذ نباء موضوع التوكيد من اطلاق المصدر مرادا
الاقصر مجاز مرسل والداعي الى ذلك ان الكلام في التوابع والذي
منها التوكيد لا المعنى المصدري قوله ويقال فيه التأكيد والاول
افصح وعبارة القاموس والتوكيد افصح من التأكيد وتوكدوا تأكد
واصله للفصاحة وفي الكشاف في قوله تعالى ولا تنقضوا الايمان
بعد توكيدها وكدوا كد لغتان فصيحتان والاصل الواو والهمزة
بدل وفي شرح التوضيح وكد واكد لغتان ولم يرد انهما اكثر
استعمالا في كلام العرب انتهى فان اراد بكثرة الاستعمال الافصح
فمرجح التوكيد لما نقلناه وان اراد مجرد وجود كثرة الاستعمال
فيستعمله تكون الافصحية مع عدم كثرة الاستعمال هذا وقال
السعد في بحث التوكيد للانكار من شرح المفتاح قال في الديوان
التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة قال الفناري اعترض
عليه بان عبارة الديوان هكذا وكد واكد بمعنى ويقال
هذا مولدة انتهى الكلام في بيان لغة وكد لا تتميز بيان لغة
التوكيد والقول ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير
هذا الموضع والقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيد ليس

التوكيد

بثبت

بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى
واعلم ان محل الاعتراض ان نقل السعد عن الديوان مخالف لما
فيه لان الذي فيه اعراض ان وكد واكد بمعنى وليس في هذا اشعار
بان احدهما اصل للآخر ونقل مزية تقديم وكد ووقوعه في القرآن
وليس فيه الجزم بانها مولدة وكلام الشارح يوهم ذلك لاسقاطه ويقال
ان كلامه من هنا اوهم عود اسم الاشارة الى ان اكد بتقريبه وهو اعتراض
موافقة لكلام اهل اللغة وجواب الفناري غير سديد ثم نفي
صاحب المغرب كون الوكادة من اكد لا اشعار له بان اكد اصل لوكد
وانما مراده ان الوكادة تكون من التوكيد لا من التأكيد قوله بانه
تابع الخ قوله تابع جنس وقوله يقصد به معنى انه تحترز عن
المتبوع في النسبة او الشمول تخرج ما عدا التوكيد قوله او
موافقته لها في سيلان الخاط او كما في اجل جير لا في قوله نحو قوله
اخاك اخاك قال مستغني الدارب والشاهد في اخاك اخاك
ونصبهما على الاغراء والهيجا الحرب تمد وتقصر قوله ومنه
توكيد الضمير المتصل بالمنفصل ان كان المنفصل ضمير
رفع اكد به المتصل مطلقا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا نحو قمت
انت واكرمتك انت ومررت بك انت وان كان ضمير نصب لم يؤكد
المتصل مطلقا عند البصريين ويؤكد ما كان غير منصوب عند
الكوفيين وابن مالك ويؤكد ما كان منصوبا عندهم نحو رايتك
اياك ويؤكد مثله نحو فاياك اياك المراء عند الجميع ثم كلام الالفية
والتوضيح يقتضي ان المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله وان ضمير
نصب حيث سكتا عن ذلك وينبغي ان لا يتوقف في جواز الاول
ومقتضى صنع الكافية ان لا يجوز اياك انت اكرمت بما اكرمت الا

الا اياك انت قوله في قوله فاين الى اين الفا للعطف واين للاستفهام
متعلق بمحذوف اي الى اين تذهب والنجا بالمد الاسراع مبتدا خبره
الى اين مقدما وفي قوله أتاك اتاك توكيد الفعل بالفعل لان
الفعل الاول رفع الظاهر وهو اللاحقون ولا ضمير فيه والثاني
جي به لمحض التاكيد فلا يطلب عاملا ولئلا يحصل تنازع بين
العاملين والاتيان اتوك اتاك او اتاك اتوك ويروى اللاحقوك
بالاضافة الى كاف الخطاب وسقوط النون واحبس فعل امر
وفاعله مستتر وجوبا ومفعوله محذوف تقديره نفسك
وجملة احبس الثاني لانه فعل امر وفاعله مستتر وجوبا
توكيد للاول فقد اجتمع في البيت الامران قوله لا لا ابوح
القايله جميل بن عبد الله والشاهد في تكرار لا التي لنفي
الجنس للتوكيد وباح بسره اذا اظهره وافشاه وبثينة
بفتح البا الموحدة وسكون الثا المثلثة وفتح النون وفي اخره
ها اسم محبوبته والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق او اصله
مواثيق جمع ميثاق حذفت اليا للضرورة وفي غالب نسخ
شرح التوضيح سقط لانه فيها ماصورة ومواثق جمع موثق
بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه للضرورة
انتهى وفيه انه اذا كان جمع ميثاق فحذف اليا هو القياس
كمسجد ومساجد وعهود اعطف تفسير جمع عهد
قوله لجل جبر الحجر بيت صدره وقلن على الفردوس
اول مشرب والدعاثر جمع دعثور وهو الحوض والضمير
في دعاثره للفردوس قوله غير الجواب واما الجوابي فلا يشترط
في توكيده شي ومنه ما تقدم من لا لا ابوح قوله وما ورد خلاف

ذلك

ذلك شاذ كقوله ان ان الكريم يحلم مالم يرين من اجاره قد ضيما قوله
ولك ان تقول الخ يمكن ان يجاب بان العرب لما لم تلتزم اعادة ما اتصل
بالحرف بل اعادوه تارة واعادوا ضميره اخرى علم النحاة انه ليس
توكيدا لان الضمير لا يؤكد الظاهر قوله فالاكثر اقترانها بالعاطف
وياتي بدونه نحو قوله عليه السلام والله لاغزون قريشا ثلاث
مرات كذا في التوضيح قال بعض الفضلا تخصيص العاطف بثم والحكم
على الواو ههنا بانها غير عاطفة محل نظر واعلم انهم اطلقوا في علم
المعاني في بحث الفصل والوصل ترك العاطف في الجملة المنزلة
منزلة التوكيد اللفظي لما قبلها لما بينهما من كمال الاتصال لكنهم
قالوا في الاطناب ان منه التكرار لنكتة كتاكيد الانذار نحو كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون قالوا وفي الاتيان بثم دلالة على ان
الانذار الثاني ابلغ فبين الكلامين تناف والاول يخالف لكلام
النحاة ويجاب بان كلام اهل المعاني في الفصل والوصل محمول على
غير ثم او غيرها ونحو الفا فلا ينافي ما في الاطناب ولما قاله
النحاة ولا يصح ان يجاب بان كلام النحويين محمول على ماله محل
وكلام اهل المعاني فيما لا محل له لان النحاة مثلوا بما لا محل له واما
الجواب بان ما في الفصل والوصل مفروض بما اذا لم ينزل الثاني
منزلة غيره لنكتة يقتضيها المقام فيجعل كالمغاير له وفي
باب الاطناب لما قصد الترقي كان ابلغ فنزل منزلة المغاير
فانما يرفع التخالف بين المقامين في المعاني فتدبر قوله وقيده
في الارتشاف والجامع لانهما اقتصرا لم يذكرا غيرهما وعبارة الجامع
ولا يجوز الفصل بثم وليس ذلك نصا في التخصيص بها فقول
شرح التوضيح وبغيرها خاصة كما صرح به في الارتشاف انتهى

موضع نظر اذ الاقتصار لا يقتضي الاختصاص وابن مالك في التسهيل
اقتصر على ثم فلا حاجة لنقل ذلك على زعمه عن الارتشاف قوله
الاية ارشاد الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بابن الناظم
حيث مثل باولى لك ولم يزد فاوهم ان المؤكد الجملة المعزولة بالفا
لكن اجيب عنه بان الرضي صرح بان الفاء كثم وفيه انه انما ظهر
اذا كان اولى افعل وهو مبتدا ولك خبر وقصد لا ولى الثاني خبرا
حتى تكون جملة واما اذا كان اسم المنفعل ومعناه الشر
ولك تبيين فلا يظهر ذلك لانه حينئذ ليس جملة فتدبر قوله
لانه لم يؤت به الخ قال الدماميني في باب الحال في ادخلوا رجلا
رجلا وعلمته الحساب بابا بابا قال الزجاج انتصب الثاني على انه
تاكيد والحال هو الاول فكانه راى بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني
تاكيدا ولا يرد ان الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لان له
ان يقول انما التزم ذكره وان كان تاكيدا لان ذكره امارة على المعنى
الذي قصد بالاول ورب شيء لا يلتزم ابتداء ثم يلتزم لعارض انتهى
ومنه يؤخذ الجواب عمن قال ان الثاني ههنا من التوكيد اللفظي
بان يقال دكا الاول بمعنى دكا متكررا وصفا الاول بمعنى صفوفا
كثيرة والثاني منهما تاكيد جعل امارة على المقصود بالاول فلهذا
التزم قوله اي مصطفين اي على التاويل باسم الفاعل
قوله وذي صفوف اي على تقدير المضاف قوله وجرى
عليه في الشذور في دكا اي بخلاف صفا صفا وعلى ذلك جرى
الرضي في بحث عدم تاكيد الاسم النكرة قوله لان مجموعهما هو
الحال اي فالمستحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يكن اعرابه
من حيث هو مجموع واعراب احدهما دون الاخر تحكم اعرب كل

جزء

جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كما في حلو حامض
قوله في النسبة هي عبارة ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز في
هذا القسم عقلي لكون التجوز في الاسناد وقول الشم بان يرفع الى اخره
مطابق له لكن هذا ظاهر اذا كان المسند فعلا او في معناه الا
ان يكون ابن الحاجب لا يشترط في المجاز العقلي ذلك وقول المص
في التوضيح يؤكد بالنفس والعين لرفع المجاز عن الذات يقتضي
ان المجاز لغوي وانه اذا قيل جاء الخليفة نفسه فيحتمل انه اريد
بالخليفة اتباعه واستعمل لفظ الخليفة فيهم وهذا ظاهر اذا
لم يكن المسند اليه علما لجوازه حينئذ لانه لا يتجوز في الاعلام كما نص
عليه في جمع الجوامع وقول شارح التوضيح في تقريره فيحتمل
انه على حذف مضاف فيه نظر لان صاحب التوضيح قال ان
كل واخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على
ان هذا ليس على تقديره ولانه اذا كان على حذف مضاف
لا تجوز في اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل
في معناه غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند الى
مضاف اليه حذف توسعا نعم قال جماعة منهم البدر بن مالك
ان التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف والذي
يتحرر ان نحو جاء الخليفة نفسه احتمل الاسناد المجازي والتجوز
بتقدير النسبة بالنظر اليه والمجاز اللغوي وتعبير التوضيح ناظر اليه
وتقدير المضاف وليس في الكلام مجاز بالمعنى المشهور وان
اطلق عليه المجاز لتغير اعرابه توسعا كما هو مقرر في محله
قوله بان يرفع توهم ارادة الخصوص الخ ظاهره ان التاكيد في
هذا القسم يرفع توهم المجاز اللغوي ويمكن توهم المجاز العقلي

بان يظن في جاء القوم ان المجيء انما وقع من بعضهم واسند الى الجميع
مجازاً للملابسة ويمكن توهم تقدير مضاف فان قدر لفظ بعض
اندفع بالتاكيد بكل واخواتها وان قدر لفظ غلمان او اثقال او
نحو ذلك فانما يؤكد بانفسهم او اعينهم اما لانه يرفعه او لانه يضعفه
على ما يأتي وتقدم ان المص في التوضيح قال ان كلا واخواتها
تؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف ومن ذلك يعلم وجه قولهم
ان الفاظ التاكيد تجتمع ويبدأ بالنفس والعين وان الاقتصار
فيما اذا كان المؤكد متعددا على التاكيد بكل ليس لتعيينه وانه
على بعض هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم في تقرير السنية
هذا اورد على قوله الشمول انه يشمل البدل في نحو مررت بقومك
اولهم وآخرهم صغيرهم وكبيرهم قال البهاء السبكي في عروس الافراح
في كون التاكيد ينفي ارادة التخصيص بالبعض نظر الا ترى
الى قوله فاخرجوا كلهم الا ابا قتادة لم يحرم كيف دخله التخصيص
مع تاكيده ونحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ابليس ان
كان الاستثناء متصلا وان تحيل في اخواته ان التاكيد متقدم حصول
بعد الاخراج فالمؤكد انما هو غير المخرج ويرد قوله تعالى ولقد
اريناه اياتنا كلها والاستغراق فيه متعذر لان ايات الله تعالى
لا تتناهى انتهى وفي الكشاف في تفسير هذه الاية ما يفيد
عدم الاستدلال بها **قوله** انه تقع ذلك الاحتمال والحق كما قاله
المص انه يضعفه ولا يرتفع قال ولهذا يأتي في الاتيان بالفاظ
متعددة ولو صار بالاول نصا لم يزد عليه واورد عليه ان
الجمهور قالوا ان العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما اتوا
باجمع واكتع بعد كل وليس احتماله يرفع بها لرفعه بكل والاظهر

في

في تعليل عدم رفع الاحتمال انه مع التاكيد بالنفس والعين يجوز
حمل السامع المتكلم على السهو او الغلط ولهذا صرح السيد كالسعد
بان النسيان والغلط انما يرتفعان بالتاكيد اللفظي **قوله** لان النفس
الخ به تعلم ان التاكيد بهما انما هو عند استعمالهما بمعنى ذات الشيء فان
استعملا بمعنى ذات الشيء فان استعملا بمعنى اخر كاستعمال النفس
بمعنى الدم نحو اراق قبر زيد نفسه واستعمال النفس بمعنى الجارحة
نحو فقئت زيد اعينه لم يكن تاكيدا بل بدلا **قوله** بجواز جرهما
الخ اما جاؤا باجمعهم بضم الميم فليس من التوكيد لان الباء ملازمة
لزم الاتيان بالضمير ولو كان تاكيدا لكان ورود بدون الباء
على الباء وبدون الضمير واجبا وانما هو جمع لقولك جمع كافلس
جمع فلس **قوله** غالبا كذا في التسهيل واحترز به عما حكاه الاخفش
من انه يجوز على ضعف قاموا انفسهم **قوله** الا بعد توكيده
بمنفصل او فاصل نحو قمتم كلكم انفسكم فانه جائز بلا خلاف
كما في الارتشاف للفصل بكلكم وخرج بالنفس والعين توكيد
الضمير المذكور بغيرهما وبالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك
ففي نحو قام الزيدون انفسهم يمتنع التاكيد بالضمير لانه
لا يؤكد الظاهر وفي نحو ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم
وقد قاموا كلهم التاكيد بالضمير جائز **قوله** وعلم مما مر انه لا
يؤكد الخ اي لانه قال جمع قلة على افعل فخرج جمع الكثرة وجمع
القلة اذا لم يكن على افعل وقضيته انه لا يؤكد باعيان لكن
نقل الدماميني عن شرح التحفة والمفصل وكفاية ابن الخباز
جوازه في هذا الباب **قوله** وانه يجوز على مرجوح الخ عبارة
التوضيح ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره بعكس

ذلك انتهت وهي صريحة في جواز التثنية وان بعضهم رجحها على
الافراد وذلك يبطل رد ابي حيان على ابن الناظم جوازها وانه
لم يقل به احد من النحويين ورد بعضهم عليه بان الرضي نقله
عن ابن كيسان واجاب المرادي بان ابن اياز اجاز التثنية
لكن تعقب بان ابا حيان لا يعد من النحويين على انه متاخر عن
الناظم هذا وجواز التثنية يوخذ مما صرح به النحاة من ان
كل مثنى في المعنى اضيف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد
والتثنية وان اختلفت بالارجحية والرجحان والضعف قوله
كبعت العبد كله قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين
واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني
اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد
اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع افتراق الاجزاء حكما
ولاشتبه برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر
لكون افتراق الثاني اشهر بسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود
فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع اجزا
العبدين وجميع اجزا العبيد انتهى وقد يفهم جواز التاكيد
اذا اريد رفع الاحتمال الثاني ومنعه اذا اريد الاول لكن قوله
فاذا اردت الخ يفهم المنع في الثاني فتامل قوله ويحتمل انه اطلق
المثنى واراد به واحد في المطول واما نحو جاءني الرجلان كلاهما
ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله
لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى
انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما
انما وقع سهوا واما انه اذا توهم السامع ان الجائي رسولهما او

نفس

نفس احدهما او رسول الاخر فلا يقال لدفعه جاء الزيدان كلاهما بل
انفسهما او اعينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض
باعث ونحو ذلك فانما يدفع بتاكيد المسند لان توهم المجاز حينئذ انما
وقع فيه انتهى ونوزع بانهم قالوا ان العرب تخاطب الواحد بصيغة
المثنى كما قرره محشو قوله لعدم صحة ذلك واما احتماله لكون الاصل
عبد الزيدين ثم لما حذف المضاف ارتفع المضاف اليه فانما يوكد
لرفعه بالنفس والعين فقول المص في التوضيح ان التوكيد
بالفاظ الشمول لدفع تقدير مضاف وان اختصم الزيدان لا يحتمل
ذلك صحيح لان مراده لا يحتمل تقدير مضاف يوكد له بالفاظ الشمول
قوله واتحد معنى للمستوي وان اختلف لفظه فيجوز انطلق
زيد وذهب عمرو كلاهما وهو ما جزم به ابن مالك تبعا للاخفش
قال ابو حيان ويحتاج ذلك الى السماع من العرب حتى يصير قانونا
والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول
واحد فلا يجتمعان على تابعه قوله وجمع هذه الالفاظ المتقدمة
وهي النفس والعين وكل وكلا وكلتا قوله بضعف وجوبا للضمير
اي لفظا ولا يكتفي بنيته كما دل عليه قوله بالضمير موصولا والاتصال
منعوا عن الالفاظ واقره الشراح وليس من توكيدها الموصولة
الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقال جميعه ثم التاكيد بجميع
قليل فلم يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولاقرة بعضهم انها حال
فيها خلافا للفرا والزمخشري بل جميعا في الاية الاولى حال موكدة
لان الموصول من ادوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان
فان قيل الحالية تقتضي ان الخلق وقع على ما في الارض حالة
الاجتماع وليس كذلك اجيب بان خلق بمعنى قدر وفي القراءة

بدل من اسم ان او حال من الضمير المرفوع في فيها لكن ضعفه في المغني
بتقدمه على عامله الظرفي وتنكيره كل لقطعه عن الاضافة لفظا
ومعنى لان الحال واجبة التنكير وقال في الحواشي وقول ابي حيان
بدل كل من كل لكونه مفيدا للاحاطة لم اتخيل صحته لاني لم اجد
البدل الذي من هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان
قال مقدر قلنا فاجعله تاكيدا على ذلك انتهى وقد يتوقف
فيه بانه لابد من الاضافة هنا لفظا ولا يكفي التقدير كما مر
بخلاف البدل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع فان قلت
سياتي انهم اكتفوا في اجمع واخواته بنية الاضافة على قول
وتركوا الاضافة راسا على القول بان تعريفها بالعلمية قلت
لما كانت في الاغلب تابعة توسعوا في امرها قوله مطابق
للمؤكد افرادا الخ قال المرادي فيقول في الكلام على التاكيد
بكل جا الجيش كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال
كلهم او كلها او كله على قياس هو احسن الغشان واجمله وهو
ضعيف وجاءت الهندات كلهن او كلها وحكى الخليل كلهن
عن بعض العرب انتهى ووجه كلها في الرجال انه على معنى
الجماعة ولا يجوز مثله في جمع التصحيح لانه له حكم مفرده لسلامة
بنية ووجه كله انه في معنى الجمع قوله واما نحو قوله يا اشبه
اي مما اضيف فيه كل الى ظاهر مثل المؤكد وهذا عجز بيت لكثير
عزة صدره كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم وكم خبرية مبتدا وقد
ذكرتك خبر واستشهد ابن مالك في شرح التسهيل بهذا على
قوله في التسهيل انه قد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر
المؤكد بكل عن الاضافة الى ضميره ونازعه ابو حيان بما ذكره الخ

من

من قوله فطار الخ لكن قال المص في المغني ان قول ابي حيان ليس بشيء
لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد والعجب من
الشمني كيف لم يستحضره مع شغفه بكلام المص ومن الشهاب ابن القاسمي
حيث اجاب بان الاحتمال الذي قاله ابو حيان خلاف المتبادر
فلا يقدح في الاستدلال على هذا الامر الظني انتهى ولو استحضر
كلام المغني اغناه عن هذا التكلف قوله جمع بضم الجيم وفتح
الميم قوله ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل افهم ان
المؤكد بها متبوع بكل لا بكل ومراده بما افهمه كلامه من قلة التاكيد
بها بدون كل انه قليل بالنسبة لمجيئها بعدها فلا ينافي انه
كثير في نفسه فصيح لكثرة وروده كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين
قوله فلهذا كانت غير مضافة اي لفظا وهي مضافة نية
على ما ياتي وعلى القول بانها معارف بالعلمية الجنسية على
الاحاطة والشمول فلا اضافة لا لفظا ولا نية قوله وزعم
بعضهم هو الفرا قوله وهو مردود بقوله تعالى لاغوينهم
اجمعين يمكن ان يكون مراد الفرا انها ترفع ما ذكر اذا وقعت
بعد كل لا مطلقا فلا رد بالاية قوله وفهم من كلامه حيث
اقتصر على جمعها ولم يذكر تثنيتها فلا يجوز جا الزيدان اجمعان
ولا الهندان جمعاوان خلافا للكوفيين والاخفش اجازوا ذلك
قياسا مع اعترافهم بعدم السماع قوله وان ما عداها من الفاظ
التوكيد معرفة لانه ذكر انه مضاف لضمير المؤكد فلزم انه معرفة
بالاضافة قوله بانه معرفة بنية الاضافة نسب هذا القول
لس وقيل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة
بما يتبعه كاسامة ونحوه من اعلام الاجناس وهذا قول صاحب

البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه ابو حيان قال ويؤيده انه لم يعرف
وليس بصفة ولا شبهها ومامنع وليس كذلك وهو معرفة فالمانع
هو تعريف العلمية ولانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف
بهما الا العلم وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب موانع الصرف
قوله ومثله جمعا وكذا توابعه الاتية قوله باكتع الخ قيل لا معنى
لهذه الكلمات حالة الافراد مثله حسن بسن وقيل اكتع مشتق
من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالضاد
المعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه وعلى هذا فليست من التوكيد بالمرادف وبه صرح الهندي
وكلام الرضي يفهم خلافه لانه قال ان التأكيد اللفظي اما اعادة اللفظ
بلفظه او تقويته بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا
مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا
وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بسن
او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشيء اي
استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الاول
اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث انتهى المقصود منه
ملخصا قوله وشذ مجيء الخ كقول بعضهم اجمع ابصع وقول اخر
جمع بتع وقوله تحملني الذلفا حولا اكتعا ونقل المغني في التذكرة
عن ابن الخباز لا ترتيب بين ابصع وابتع وقال ابن مالك في نكت
الحاجبية لك ان تبدأ بعد اجمع بايهما شئت قوله ولا يجوز في
الفاظ التوكيد القطع اي لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لاتحاد
المؤكد مع المؤكد معنى ويفارق النعت بان المقصود منه المعنى

لا

لا الذات والمعنى مغاير ومن ثم لم يجز في نعت التوكيد القطع قوله
ولا عطف بعضها الخ اجاز ابن الطراوة تعاطفها وينبغي ان يكون
مبنيا في كل واجمعين على اختلاف معانيها قوله ولا اتباعها لنكرة اي لانها
معارف اما بالاضافة لفظا او نية او بالعلمية الجنسية على ما مر
تتمة لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح واجاز الفراء
مررت بالقوم اما اجمعين واما بعضهم ولا يجوز ان يكون تابعها
محذوف عند المتاخرين واجازه الخليل وسيبويه كما بينه المغني في
مباحث الحذف من مغني اللبيب قوله لاتحاد معناها الا انها وان
تعددت عين المؤكد قوله فالارجح ان يبدأ الخ من ذلك قوله تعالى
وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه وحينئذ فلا حاجة
لقول صاحب التلخيص انما قدم من ال فرعون على ما بعده لانه
لو اخر لتوهم انه صلة يكتم ولم يفهم انه من ال فرعون لان الشيء
اذا جاء على الاصل لا يسأل عنه مع ان ما ذكره معترض كما بيناه في حواشي
شرح الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتي الله بقوم
يحبهم ويحبونه اذلة وجعله بدلا ضعيف لانه مشتق وهذه الاية
حجة على ابن عصفور في قوله ان ذلك الترتيب واجب واما وهذا
كتاب انزلناه مبارك فيحتمل ان يكون مبارك خبر محذوف ولا ادري
وجه ذكر هذه المسئلة وحقها ان تذكر في باب النعت قوله
لانها معارف بالاضافة او بالعلمية قوله لكنه شاقه الخ الشوق
نزاع النفس الى الشيء وان بالفتح في محل رفع على انه فاعل شاقه
وبالكسر للتنبيه قوله واجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا اي
افادت ام لم تفد وقول الاوضح واذا لم تفد النكرة لم يجز باتفاق يشكل
قوله بان تكون النكرة محدودة اقتضى كلام الرضي والشاطبي انه

مذهب الكوفيين جواز تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار وان لم يكن
ههنا محدودا لانهما مثلا بدينار ودرهم عطف البيان
قوله اي معطوف اشار الي ان العطف مصدر بمعني اسم المفعول
وقد يقال انه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تاويل
قوله يوهم هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح ففي الكشاف
ان البيت الحرام في قوله تعالي جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف
بيان للكعبة علي جهة المدح وذهب جماعة الي انه يكون للتوكيد
في قوله يا نصر نصرا وتبعه المص في الشذور وحقق ما يتعلق
بذلك في المغني في الباب الرابع قوله في انه جامد قال في التسهيل
او بمنزلته اي بان كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق
والرحمن الرحيم بمشتق قوله بقية التوابع لا يرد ان البدل
والتوكيد قد يوضحان لانه غير مقصود بهما بالذات فان قيل
يشكل علي خروج البدل ان كل ما جاز فيه عطف البيان
جاز فيه البدل الا ما استثني وذلك يدل علي ان المقصود
فيهما واحد اجيب بان جواز الامرين علي مقصدين قوله
فيوافق متبوعه الي تعريف علي كونه كالنعت بناء علي ان المتبادر
النعت الحقيقي وتوافقه فيها لا لازم الاعلام عن كونه مما يستوي
فيه المذكر والمونث قوله كاقسم بالله ابو حفص بيت قاله اعرابي
لا ريب انه كان عمر ابن يعيش لانه لم يدرك امير المومنين عمر المراد
بالبيت وبجزه ما مسها من نقب ولا دبر واصل قوله ذلك انه
استحمل الامام عمر وقال ان ناقتي قد نقبت فقال له كذبت
ولم يحمله قوله انه لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا لاشتراطه
موافقته له في ذلك قال في التوضيح وقول الزمخشري ان مقام

عطف البيان

ابراهيم

ابراهيم عطف علي ايات بينات مخالف لاجماعهم وحكم عليه بالسهو
في الباب الرابع من المغني واعتذر عنه في الجهة السادسة من
الباب الخامس بانه عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما وهذا
الاعتذار لا يصح لان البدل والمبدل منه لا يتخالفان بالافراد
والجمعية في بدل الكل من الكل وهو المتبادر ولهذا نصوا علي ان المبدل
منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع
وح فمقام ابراهيم مبتدا حذف خبره اي منها والحاصل ان في الاية
ما يتعين من البيان التخالف تعريفا وتنكيرا والتخالف افرادا
وجمعية لان التوافق فيهما شرط في البيان كما عرفت وما نعها
البدل والمص لم يخرج من البيان الا علي التخالف في الاول الخاص
بالبيان فلذا يأتي له الاعتذار المتقدم وذلك اما غفلة عن
التخالف بالافراد والجمعية اولا وحده باعتبار كونه بمنزلة
ايات كثيرة لظهور شانه وقوة دلالته علي قدرة الله تعالي وعلي
نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام وباعتبار اشتماله علي ايات
كثيرة فان كل واحد من اثر قدمه في صخرة صما وغوصه فيها الي
الكعبين وإلانة بعض الصخر دون بعض وبقائه دون سائر
ايات الانبيا وحفظه من كثرة الاعدا اية مستقلة ويؤيده القراة
علي التوحيد او اراد انه بدل مقطوع وسماه بدلا باعتبار اصله
وان خرج بالقطع عن البدلية هذا وقال الدماميني حيث
اراد الزمخشري البدل فلا يتعين القطع الا اذا لم ينو معطوف
محذوف يحصل به منضما الي المذكور المطابقة للمبدل منه اما
اذا نوي فلا يجب القطع بل يجوز هو والاتباع ويجوز ان ينوي
معطوف في الاية اي مقام ابراهيم وامن من دخله وكثير سواهما

انتهى مع تغيير وهذا ذكره في بحث الاشيا التي تحتاج الي رابط عند قول
المص ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت
بثلاثة زيد وعمرو والقطع بتقدير منهم لانه لو ابتع لكان بعضا
من غير ضمير فقال الدماميني لانسلم وجوب القطع في ذلك علي
الاطلاق بل مقيد بما اذا لم ينو معطوفة الخ واستطرد الي الكلام علي
مقال الزمخشري في الاية واقتضي كلام المص والدماميني انه لا يجوز ان
يكون ما اتبع المتعدد مما ليس وافيا بالعدة بدل بعض بتقدير
الضمير وقد يتوقف فيه بان الضمير في بدل البعض والاشكال بقد
وقد قيل في مقام ابراهيم انه بدل بعض فتامل وينبغي عليه ان يتول
ان كلامهم افهم انه لا يشترط ان يكون عطف البيان اخص من
متبوعه لانه اكتفي بالموافقة في مطلق التعريف قال في التوضيح
وقول الزمخشري والجرجاني يشترط كونه اوضح من متبوعه مخالف
لقول سي في هذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة
اوضح من المضاف الي ذي الاداة انتهى وهذا القول اختاره ابن
مالك وجعل تابع اسم الاشارة اذا كان جامدا بيانا لا نعتا ورد
علي من جعله نعتا وقال اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في
ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص
من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق
ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وهدي ابن السيد الي الحق
في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك ابن جني انتهى وفي
التايد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال ان سي بني ذلك
علي ان ال في الجمة لتعريف الحضور وهو اعرف من اسم الاشارة
علي ما نقله المص في المغني عن ابن عصفور في بحث ال في الجمة

السادسة

السادسة وان كان مخالفا لاطلاقهم ان اسم الاشارة اعرف من المعرف
بال كما اسلفنا التنبيه عليه في بحث المعرفة والنكرة قوله فيما استند
اليه المجيز من نحو قوله تعالى من ماء صديد ومن شجرة مباركة زيتونة
قوله لما فيه اي البدل قوله عليه الطير الخ عليه متعلق بوقوعا
والطير مبتدا او جملة ترقبه خبر والجملة حال من بشر ووقوعا مفعول
له اي ترقبه لاجل الوقوع عليه قوله ومما يمتنع احلاله محل
الاول يا زيد الحارث لان ما فيه ال لا ينادي الا مع اي او كان لفظ
الجلالة او علما محكيا من جملة قوله ويا ايها الرجل زيد لان صفة
اي يجب ان تكون معرفة بال ولتنوين زيد قوله وخالد افضل
الرجال والنساء بما اضيف فيه افضل الي عام بتقسيمه لان افعل
التفضيل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون خالد بعض النساء
ومما يمتنع احلاله الاول نحو يا زيد هذا مما يمتنع فيه المنادي
باسم الاشارة لانه لا يحذف حرف الندا من اسم الاشارة واحسن
من ذلك ان يقال لانه يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف قوله
بحران يكون صالحا لهذا لا يظهر في نحو هند قام زيد اخوها وانما
وجهه عدم الاستغنا بالجامد قوله لانهم يغتفرون الخ قضيته
جواز نصب البدل المفرد اذا تبع منادي منصوبا لانه اصل
البدل من الثواني وهذا يرد قولهم ان البدل في الندا كالمستقل
فان خص الجواز بالمعطوف علي البدل اشكل الفرق بين البدل
والمعطوف عليه مع جريان المعني الذي نظر اليه فيهما الا ان
يفرق بينهما بضعف استقلال المعطوف علي البدل لتعدد
مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع قوله وقد جوزه والاقرب
يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بان ما بمعني انت

مع اعرابه يجوز ان يلي ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه
وكذا يقال في الفرق بين ما هنا ونحو رب شاة وسخلتها مع ان
رب مختصة بالنكرة لان ما بمعنى سخلتها في الجملة كقولك
وسخلة لها تلي رب ولا يرد نحو اضرب انت فانت توكيد لفظي
مع ان الامر لا يعمل في الظاهر فقد اغتفر في الثاني ما لم يغتفر
في الاول وذلك للتسامح في التاكيد اللفظي لانه غير مقصود
بالحكم فليتامل قوله وقال الامام الرازي وهذا الاستثنا الخ
كلامه ظاهر في جميع الصور قوله يطلب من المطولات ذكر
منها في الباب الرابع جملة وكذا في شرح التوضيح وزاد عليه
فمن الفروق انه لا يتبع مضمرا لانه في البيان بمنزلة النعت
في المشتقات قال في المغني في بحث ان وذهل عن هذه النكتة
الزمخشري فاجاز ان يكون ان اعبدوا بيانا للها في الا ما
امرتني به قال الدماميني وليست هذه النكتة بالتي تصل
في القوة الى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وايراد ما
غير معتبر قطعا اذ ما نزل منزلة الشي لا يلزم ان تثبت
جميع احكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين ينزل منزلة
الضمير والضمير لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت
المنادى عند الجمهور انتهى وقال في الرابع ان الكسائي اجاز
ان ينعت المضمر بنعت مدح او ذم او ترحم واجاز الزمخشري
مجي البيان للمدح فعلى ذلك لا يمتنع مثل ما ذكر في عطف
البيان انتهى ملخصا ومنها ان عطف البيان لا يكون جملة
ولا تابعا لجملة بخلاف البدل ويشكل عليه ما ذكره اهل المعاني
في بحث الفصل والوصل وجعلوا جملة فقال يا ادم عطف بيان

على فوسوس اليه الشيطان واعلم انه لم يحك في المغني فيما افترق فيه
البيان والبدل خلافا في جواز وقوع البدل جملة ولا في بحث الجمل
التي لها محل لكنه في بحث الجمل التي لا محل لها في الكلام على الجملة
المفسرة ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة
انتهى وفي المرادي في باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة
قد تبدل من الجملة الى ان قال وفي الارتشاف ان ما استدلوا به
لا يقوم به حجة فليحرر ذلك ومما يمكن ان يجعل من الفروق ولم يذكر
في المغني فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف المعطوف
عليه عطف بيان لم يثبت جوازه واختلف في المبدل منه كما
ذكره في بحث الجملة المفسرة ثم ذكر عن ابي علي في البغداديات
انه لم يثبت ولم يذكر في مباحث الحذف حذف المعطوف عليه
عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ونقله عن ابن مالك
والاخفش وانهما خرجا عليه ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب
وان الاصل لما تصفه والكذب بدل من الها وهي الفروق التي
لم يذكرها في المغني ان البدل يقطع كما سياتي في بابه بخلاف عطف
البيان عطف النسق قوله بمعنى اسم المفعول يجوز ان يكون
هذا المركب اضافيا اسما اصطلاحيا للتابع المخصوص فلا حاجة
لتاويل العطف بالمعطوف والنسق بالمنسوق قوله وهو تابع
الخ قال ابو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لانه تابع
بادوات محصورة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليم
لا يسوغ الاعتراض بذكره ولانه ان اراد انه يمكن ان يعبر عنه
بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر لان تلك العبارة ان كانت نحو تابع
بادوات محصورة او بالواو الخ او هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى

ان البيان والبدل لا يكونان جملة

عطف النسق

ان هذه حدود لانه لا معنى للحد في هذه القيود الا ما يفيد تصور
المعرف وان اراد انه يكفي ان يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى
ضعف بيان احكام العطف بدون تصور معناه قوله تابع
اي من حيث الرتبة لا الذكر جنس قوله متوسطا بينه لفظا او
تقديرا لان الحرف قد يحذف قوله احد الحروف فصل اخرج ما عدا
النسق ونحو جاء زيد ومررت بغضنفر اي اسد وقوله الاتية فصل
اخرج هذين لان البا واي ليسا من الحروف الاتية اذ البا ليست
من حروف العطف مطلقا واي ليست منها على الصحيح وشمل
التعريف النعوت المعطوفة وهو صحيح لان اعرابها بالعطفية
لا بالتبعية لكن المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح
وتقدم ما يتعلق بذلك في تعدد الخبر وكلام ابن الحاجب
يقتضي خلافه فانظر شرح الكافية قوله امكان توجه
العامل الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد
الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف
قوله وله شروط اي عند المحققين قوله امكان ظهور ذلك
المحل في الفصيح فلو ليس زيد بقائم فيجوز ان يسقط البا فينتصب
ولا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت
زيدا واما تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا يختص مراعاة
الموضع بان يكون العامل في اللفظ زائدا بدليل فان لم تجد
من دون عدنان والدا ودون معد فلترعك العواذل وقوله
تعالى ومن اناء الليل فسبح واطراف النهار فاطراف منصوب
عطفا على محل اناء وليست من زائدة قوله وكون الموضع
بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف

المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل
واجاز ذلك البغداديون تمسكا بقوله نظل طهاة اللحم ما بين
منضج صفيف شواء او قدير معجل فعطف قدير بالجر على محل صفيف
المنصوب المحل والتقدير المطبوخ في القدور واجيب بان الاصل
طابخ قدير ثم حذف المضاف وبقي جر المضاف اليه او انه عطف
على صفيف ولكن خفض على الجوار او على توهم ان الصفيف مجرور
بالاضافة قوله ووجود الطالب الخ لهذا امتنع مسائل منها
ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء
هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان وخالف في هذا الشرط
بعض البصريين ومر في باب عمل اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق
بذلك قوله صحة دخول العامل المتوهم كقوله وما كنت ذا نيرب
فيهم ولا منمش فيهم منمل النيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة
والمنمش المفسد ذات البين فقوله ولا منمش بجر منمش عطفا
على ذا على توهمه انه مجرور بالبا لصحة جرها خبر كان وان كان قليلا
لكثرة دخوله هناك كقوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا بجر سابق على مدرك لتوهم انه
مجرور بالبا ودخول البا في ليس كثير واعلم انه كما وقع هذا
العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم ووقع ايضا في المرفوع
اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فانظر الباب الرابع
من المغني قوله لمطلق الجمع قال في المغني وقول بعضهم انها
للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما
هي للجمع لا بقيد انتهى واعترض بان معنى المطلق هو الجمع بلا
تقييد خاله من معية او غيرها فالتعبير بالمطلق اطلاق في المعنى

فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا تفرقة الفقها بين مطلق
الما والما المطلق لان الما المطلق غلب في عرف الشرع على معنى خاص
اشتهر **قوله** استعمال حقيقي لانه استعمال للكلمة فيما وضعت
له وقيد بقوله من حيث انه جمع لانه لو اعتبر خصوص احد الثلاثة
كان مجازا وهذا جار في كل عام استعمل في فرد من افراده **قوله**
فعليك بالمطولات قد ذكرها في شرح التوضيح واقتصر في المغني
على خمسة عشر ولا حاجة بنقلها لشهرة شرح التوضيح نعم
ينبغي التنبيه على انهم جعلوا مما انفردت به عطف سببي
على اجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وزيد
مررت بقومك وقومه وقد يقال هلا اكتفوا بالربط بالفا
كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط في الجمل وعللوه بانها
تجعل الجملتين واحدة ويتبادر انها اذا كفت في ربط الجمل
يكون ربطها في الجملة الواحدة اولى وان شارح التوضيح عد
مما ينفرد به امتناع الحكاية معها قال فلا يقال ومن زيدا
بالنصب لمن قال رايت زيدا انتهى وفيه نظر لانهم اطلقوا
العاطف الذي يمنع اقترانه بمن الحكاية وبعضهم خصه بالواو
والفا ولم ار من خصه بالواو فقط وكان ينبغي ان يجعل بدل
هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو من زيدا وعمرا لانهم
اشترطوا الحكاية العلم بعد من ان لا يتبع الا ان كان التابع
ابنا متصلا بعلم او علما معطوفا بالواو وبقي هنا مسئلة لا باس
بذكرها وهي ان الرضي قال فايدة في عطف الاسم والفعل والجملة
دفع توهم ان المتبوع وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له
او ان المتكلم قصد احدهما ثم قال اعلم انك اذا نفيت نحو جاءني زيد

وعمرو

وعمرو مثلا وقلت ماجاءني زيد وعمرو فهي لنفي المركب اعني المجيئين
والمركب كما ينتفي بانتفا جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفا احد جزئيه
دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون
المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى
الاول جئت بلا الزايدة بعد واو العطف فقلت ماجاءني زيد
ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا يمكن احد المعنيين كما في قوله
تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحيا ولا الاموات
لان الاستوا بمعنى التساوي فاذا انتفت المساواة من احد الطرفين
فلا بد من انتفايها من الاخر وما قيل من ان زيادة لا لدفع وهم
ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت ليس
بشي لان نفي الشي مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما
تقول ماجاءني رجل وتريد قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت
ماجاءني زيد وما جاءني عمرو فهو نص في نفي المجيئين
المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجي
كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجي الاخر فرفعت بهذا
الكلام وهمه وعند المرادي هو لنفي مطلق المجيئين معا
كما كان من دون تكرير العامل وهذا اقرب وتكون فايدة تكرار
النفي كفايدة زيادة لا بعد الواو ثم تكرير الفعل المنفي في ذلك
الغرض اصرح **قوله** مع الترتيب المعنوي والذكري المعنوي
هو ان يكون العطف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك
والذكري هو ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف
عليه بحسب الذكر لفظا لا ان معنى الثاني وقع بعد زمان
وقوع الاول وخصه الرضي بعطف الجمل هلا والترتيب بمعنى

الترتيب لانه على حقيقته غير حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل
قوله واكثر ما يكون تعقبا اي ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام
المغني فراجعه لانه قال وذكري و هو عطف تفصيل على مجمل
ومن ثم الاكثر ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس
مثوى المتكبرين وقوله تعالى نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم
اجر العاملين فان ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره قوله
الاية انما احتاج لذلك لان تمام التفصيل في بقيتها قوله لكنه
في كل شيء بحسبه كذا في المغني قال الدماميني يشير الى ما قاله
ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العادة مترتبا من غير
مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقتضي في مثله بعدم
المهلة وقد يقصر والعادة تقتضي بالعكس فان الزمان الطويل
قد يستقرب بالنسبة لعظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد
الزمان القريب بالنسبة الى طول امر يقتضي العرف بحصوله في
زمن اقل منه قلت والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال
الفاء فيما تراخى زمان وقوعه من الاول سواء عد في العرف او لا انما
هو بطريق المجاز وكلام المص ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة
تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي فتأمله انتهى واعلم
ان الترتيب بين ما قبلها وما بعدها اذا عطفت مفردا على مفرد
اما في ملابستها لمعنى العامل بان يلابسه ما قبلها قبل ملابسة
ما بعدها او في تعلقه مدلول العامل بموصوفها نحو يقوم
ق الافقه فالاقرأ فمعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر الحكم باستحقاق
الاقرأ المتقدم بعد الحكم باستحقاق الاقرأ او في تحقق الاتصاف
بهما نحو جاءني زيد الاكل فالنائم اي الذي يتصف بالنوم عقب
اتصافه

430

اتصافه بالاكل فالترتيب في مصادر تلك الصفات وان عطفت
جملة على جملة افادت ان ابتداء حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء
عقب حصول مضمون الجملة الاولى بلا مهلة سواء كان حصولهما
بتمامهما في زمن طويل او لا قوله واما قوله اهلكناها جواب عن
ايراد الاية على الترتيب لان مجيء الباس قبل الاهلاك وقد يقال لا
وجه للايراد بعد حمل الترتيب على ما يشمل الذكري وانما يتجه
اذا خص بالمعنوي ويدل لذلك انه لما قال في المغني ان الفراء
احتج بها على عدم افادة الفاء الترتيب قال واجيب بان المعنى
اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري فتأمل قوله وقوله
فجعله الخ ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه
وقد يقال هذا لا يرد بعد قوله ان التعقيب في كل شيء بحسبه
وانما يظهر اذا حمل اي التعقيب على المتبادر منه وهو الذي يقتضيه
كلام المص في التوضيح لانه لم يفسره واورد ما ذكر ولم يتنبه شارحه
لذلك وهو الذي اوقع الش وبيان ذلك ان الفاء في الاية مثلها
في تزوج زيد فولد له ويدل على ذلك ان المص في المغني نقل التعقيب
بعد تفسيره بما ذكر بقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
فتصبح الارض مخضرة ثم قال وقيل الفاء في هذه الاية للسببية
وهي لا تستلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الاية والتي في الشرح
فتدبر هذا واورد ان تقدير فمضت مدة لا يدفع الاعتراض
لان مضي المدة لا يعقب ما قبله واجاب بانه يكفي ان اول اجزاء
المضي يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا في زمن طويل
كما اشرنا اليه انفا وقد ذكره الرضي والسعد في المطول وجعلوا
منه فتصبح الارض مخضرة واعلم انه ان فسر الاحوى بالاسود

من الجفاف واليبس فاحوى صفة لغثاء وان فسر بالاسود من شدة
الخضرة بكثرة الري كما فسر به هاهنا فهو حال من المرعى واخر
لتناسب الفواصل وجعله صفة لغثاء يجعل فيها صفة لموجا قاله
المص في الباب الخامس من المغني قوله بين الجمل او الصفات نحو
لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من
الحميم قوله وقد ياتي الفا لمجرد السببية الخ قال الرضي بعد ان تكلم
على الفا العاطفة والتي لغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب
وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء
مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه وبدونها نحو زيد
فاضل فاكرمه وتعريفه بانه يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفا
وجعل مضمون الكلام السابق شرطا لان المعنى في مثالنا ان
كان كذا فاكرمه وهو كثير في القران المجيد وغيره قال تعالى انا خير
منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اي اذا كان
عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني
فانظرني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على
الاخرة فانك من المنظرين وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه
دخلت على ما هو جزا الشرط في المعنى كان الاولى دخلت على ما هو
الجزا لفظا ومعنى ولا تنافي بين السببية والعاطفة فتكون سببية
وعاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها
العطف نحو ان لقيته فاكرمه وقد يؤتى في الكلام بما يقع موقع
الفا السببية وهي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما
بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزا للشرط وذلك كما في اذا المتضمنة
للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح انتهى وتضمن

كلامه ان اذا الشرطية تحذف مع فعل الشرط وعليه تخرج ما يقع
للمصنفين كثيرا من تقدير اذا او فعل الشرط لكن المشهور تقدير
ان وفعل الشرط قوله وقد ياتي بمعنى الواو نحو خلقكم الى اخره
بدليل هو خلقكم من نفس واحدة وجعل منها بالواو وفي
الاعراب والقصة واحدة واعلم ان قوما زعموا انها لا تفيد
الترتيب وتمسكوا بالاية التي ذكرها الش واجاب المص في المغني
عنها بخمسة اجوبة ولم يذكر الجواب بانها بمعنى الواو احدها
ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل
منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل
اي من نفس توحدت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية
اخرجت من ظهر ادم ثم خلقت حوى من قصيراه الرابع ان
خلق حوى من ادم لما لم تجر عادة بمثله جي بثم ايذانا بترتبه
وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الاخبار انتهى
وزعم الاخفش انها تتخلف عن المهلة والتراخي بدليل قولك
اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس لان ثم في ذلك
لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين قال في المغني وجعل
منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية وقد مر البحث في ذلك
يعني ان ثم فيها لترتيب الاخبار ومن العجب قول شرح التوضيح
انه في المغني قال في هذه الاية والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع
الفا انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر انها واقعة موقع
الفا في قوله جري في الانابيب ثم اضطرب ووقوعها في الاية بمعنى
الفا لا يخلص من الاشكال كما لا يخفى تنبيه قال الرضي وقد تكون
ثم والفا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مرتبا في الذكر

على الاول وذلك اذا الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله
وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله
تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد على ما تعملون اي ثم جازيهم
بما عملوا لانه كان شهيدا على ما تعملون فاقام العلة مقام
المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن وعمل صالحا
ثم اهتدى اي بقي على الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح
فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقا واستبعاد المرتبة البقا عليها
من مرتبة ابتدائها لان البقا عليها افضل انتهى وقد يقال فصيحة
كما قيل في قول المفتاح ثم يتفرع لانفصاحها عن محذوف اي
فيحصل الايمان ثم يتفرع وفي شرح المشارق انها تجي لمجرد
استفتاح الكلام وزعم الاخفش والكوفيون ان ثم تقع زايدة
وحملوا على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم جعلوا تاب هو الجواب
وثم زايدة ورد بالمنع وان الجواب محذوف تقديره فجاوا الى الله
فاستغفروه ثم تاب عليهم وفي البحر تقديره تاب عليهم وكرر
للتوكيد او اريد بالاول انشا التوبة وبالثاني استدامتها
وقيل اذ ابعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا
تحتاج الى جواب بل يكون غاية للفعل الذي قبلها وهو خلقوا
واما قول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت
امسيت غاديا فالفا فيه زايدة لا ثم قوله في زيادة او نقص
اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا
الاصاغر قوله ينقطع الحكم عنده اي المذكور من الزيادة
والنقص ولو قال عندهما كان اولى لان او هنا تنويعية وحكمها
حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدي قاله المص في بحث

الجملة المعترضة من المغني وهو الحق قوله ولهذا اشترط الخ لان الغاية
والتدريج انما يوجدان اذا كان كذلك قوله كما في قوله الخ القايل ابو
ابن مروان في قصة المتلمس وهي مشهورة والصحيفة الكتاب
الذي القاه في النهر وبالغ بالقا الزاد والنعل ليخفف عن راحلته
وينجو من عدوه ونخفف منصوب بان مضمرة بعد كي والزاد
بالنصب عطف على رحله والشاهد في حتى نعله لان النعل
ليس بعض الزاد حقيقة بل بالتاويل الذي ذكره الش هذا
ومقتضى كلامهم في باب الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة
وان نعله منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور وتقدم ذلك
مع جوابه وما فيه في بابه قوله وشرط المعطوف بها ان يكون
اسما ظاهرا فلا يعطف الفعل ولا الجملة لانها منقولة من الجارة
وهي مختصة بالاسما ولو تاويلا وبهذا يعلم ان قوله اسما اولى من
قول غيره مفردا لانه لا يخرج الفعل لانه مفرد وعلل في المغني عدم
عطفها الجمل بان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء
ولا يتاتى ذلك الا في المفردات واورد عليه الدماميني انه لو قيل
فعلت مع زيد ما اقدر عليه حتى خدمته بنفسي كان المعطوف
بها بعضا مع انه جملة وقد صرح النحاة واهل المعاني بان الجملة
تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين والفعل يبدل من الفعل كذلك كما في المغني
وان تبعه عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم يعلل الش اشتراط
كونه اسما بذلك كما فعل فيما قبله وثم ولهذا اشترط كونه اسما
او وكونه اسما عطفا على مدخول اشترط ويذكر اشتراط الظاهر
مستقلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واجاز ابن السيد ان تعطف

الجملة واعلم انه وقع في المطول في اول باب الفصل والوصل ما يقتضي
ان حتى تعطف الجمل لانه لما ذكر صاحب التلخيص ان شرط كون
عطف الجملة الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما
جهة جامعة قال الظاهر انه اراد بنحو الواو من حروف العطف
الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى لكنه صرح بعد ذلك بانها
لا تعطف الجمل قال السيد وظاهر المفتاح يشعر بوقوعها بين
الجمل حيث قال في بحث العطف ولا ابعد في حتى من التصحيح كما
ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى
صار ابليس من جندي اذ المتبادر انه مثال لحتى العاطفة
وحينئذ فيجعل الشرط المذكور لخصوصه لحتى العاطفة للمفردات
ويمكن ان يقال حتى في البيت استئنافية فانها والعاطفة ترجعان
الى اصل ونحوه هي الجارة فاعتبار انتزاع في احدهما يغني عن
اعتباره في الاخرى رعاية لجانب الاصل بقدر الامكان ويمكن
ان تحمل جارة بتقدير حرف المصدر ولا يعطف الضمير فلا
يقال قام القوم حتى انا وهذا الشرط نقله المص عن ابن هشام
الخضراوي وقال انه لم يقف عليه لغيره اقول وهو ظاهر ما تقدم
من ان العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها ان يكون
ظاهرا خلافا للكوفيين والمازني نعم علل اشتراط ذلك فيهما بامور
منها ما يقتضي اعتبار هذا الشرط ومنها الفرق بينها وبين
العاطفة ورده ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط وزاد المص
في الحواشي شرطا اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز
صمت الايام حتى يوم الفطر انتهى اي لانه بعد فرض كونه يوم
فطر يستحيل صومه وظن شيخنا العلامة الغنيمي ان العبارة

حتى

حتى يوم عيد الفطر فقال المانع في هذا المثال شرعي والكلام
في حتى على طريق اللغة كما قالوا في الاباحة التي من معاني الواو
وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجم الذنب فلعله اوضح
من مثاله وان كان هو لا يخلو عن شيء نعم اشتراط الغاية يغني
عن هذا الشرط **قوله** قال المص والضابط ينبغي تقديمه
على قوله وشرط المعطوف لانه متعلق بما قبله كما لا يخفى **قوله**
والتفتازاني في المطول عبارته والتحقيق ان المعتبر في حتى
ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس
ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان تكون ملابسة الفعل لما
بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم
او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد
نحو جاء القوم حتى خالد اذا جاؤك جميعهم ويكون خالد اضعفهم
او اقواهم **قوله** ورده ابو حيان الاولى ان يقول وان رده ابو حيان
قال في المغني ورده ابو حيان وقال هي في المثال جارة اذ لا يشترط
في تالي الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا
منعوا اعجبتني الجارية حتى ولدها وفي البيت بمعنى الذي مثل
به ابن مالك وهو قوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان
بالاساءة دينا بجملته واقول ان شرط الجارة الثالثة ما يفهم الجمع
ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب
حروف الجر واقره ابو حيان عليه ولا يلزم من امتناع اعجبتني
الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم
القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لي ان الذي
لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تخلفه الى يحمل حتى

العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج الى اعادة الجار عند قصد
العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى آخره بخلاف المثال والبيت
السابقين انتهى وقال الدماميني لابي حيان ان يقول انما يشمل
اسم القوم الابناء اذا لم تقم قرينة على خلافه وهنا قامت قرينة
وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم واجاب الشمني بان المراد شمول
اسم القوم للابناء في الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب
الخاص ولو سلم فاضافة البعض الى ضمير القوم لا يمنع شمول
القوم للبنيه لجواز ان يكون الضمير اخص مما يرجع اليه كالضمير
في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فانه راجع الى المطلقات
وهو اخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وغيرهن ولا
امتناع في ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص وقال الدماميني
ان قوله ان الى لا تدخل في المثال والبيت محل حتى دعوى عارية
عن الدليل واي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى
بنيهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البايس فيكون المحل
صالحا لالى واجاب الشمني بانه ليس المانع من ذلك معنويا
بل هنا لفظي اما في المثال فلان حتى الجارة لا تتصل بهن واما في
انبت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط ان
يكون المجرور بها بعضا آخر او كبعض واليابس وان كان بعضا
من الخلق الا انه ليس ببعض آخر قال وفي هذا نظر يعرف
من كلام المطول وذكر التحقيق الذي قدمناه قوله بعد الطلب
اي صيغة الطلب وان لم يكن هناك طلب نفسي اذ لا طلب في
الاباحة بعد صيغة الامر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ الطلب
كالاستفهام كما بينه الرضي حيث قال واذا كان في الامر فلمعنيان

والتخيير لم [illegible] على الاباحة صح

التخيير

التخيير والاباحة ثم قال واما باقي اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد
عندك او عمرو ولا تعرض فيه لشيء من المعاني المذكورة واما التمني
نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ في الاغلب من
يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض فهلا تتعلم
الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة
والتخيير بحسب القرينة قوله والفرق بينهما جواز الجمع في الاباحة
الخ قال المص في الحواشي يقولون او التي للتخيير يمتنع فيها الجمع واو التي
للاباحة لا تاباه ويعنون انها لا تنافيه ويقولون ان التخيير فيما
اصله الحظر والاباحة فيما اصله الجواز ويرد على الاول تزوج هندا
او اختها وتزوج هندا او بنت عمها فان قالوا الاصل الاباحة
في الانضمام فسد بالمثال الاول وان قالوا المنع فسد بالثاني
لانها في الاول للتخيير وفي الثاني للاباحة والحق ان او مشتركة
وانما يتبين احد معانيها بالقرينة كساير المشتركات انتهى
وفي المطول والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث
مدلول اللفظ بل بحسب امر خارجي قوله ومغيرة بعد الخبر
اما الشك الخ ظاهره انه ما عدا التخيير والاباحة انما تكون بعد الخبر
وهو ظاهر التوضيح وبذلك صرح الاشموني فقال وما سواهما
فبعد الخبر وصرح الشاطبي بان الشك والابهام يختصان بالخبر
والباقي يستعمل في الموضعين وكلام المغني يشعر به قوله نحو انا
او اياكم الخ قال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني فيهما
والاقرب ان الشاهد في الثانية فقط لان الشرط تقدم كلام
خبري وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى لان ما قبله ليس كلاما

والى هذا اشار في شرح التوضيح فقال فانا واياكم لعلى هدى كلام
خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الكلام هدى في الثانية انتهى
لكن قد يقال ان لعلى هدى او في ضلال خبر عن الاول وحذف
خبر الثاني او بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك
لانه جار ومجرور بقي انه قال في المثل السائر انما خولف بين
الحرفين في الدخول على الحق والباطل لان صاحب الحق مستعل
على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس
في كلام منخفض فيه لا يدري اين يتوجه قوله ومنه قوله
وقالوا لنا ثنتان لابد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل اشرعة صوبت تقول اشرعت الرمح نحو العدو اذا صوبته
وقصدت طعنه به اراد انه لابد من القتل والاسر فاشار بالشرائع
صدور الرماح الى الحالة الاولى وبالسلاسل الى الحالة الثانية
وانما قال ومنه لاحتماله ان يكون المعنى لابد منا احدهما فحذف
المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان قوله قال بعضهم
او للاضراب قال ذلك سيبويه بشرط تقدم نفي او نهي واعادة
العامل وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن برهان
مطلقا والاية انما يظهر القول بالاضراب فيها على هذا اي او التي
للاضراب عاطفة وان كان لا يقع بعدها الا الجمل لان العطف
لا يختص بالمفردات وكلام الرضي يقتضي انها غير عاطفة بل
استئنافية قوله بمعنى الواو اي فتكون لمطلق الجمع قوله
كقوله جاء الخلافة البيت لجرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز
رحمه الله والمعنى وكانت له قدرا قال في المغني والذي رأيته
في ديوانه اذ كانت له قال الدماميني وهو لا يقدح في رواية
الجماعة وتحتمل ان او فيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما اراد

لانه احق بها او قدرت له من غير طلب امتنانا من الله به وكانه شك
اي ذلك كان من حيث كان بعينه الصفات التي هو من اجلها احق
بالخلافة من غيره ومن حيث من الذين يعتني الله بهم فتبلغهم
اعلى المراتب قوله والتسوية تقتضي نفس احدها الظاهر ان يقول
والتسوية تقتضي متعددا والحاصل ان التسوية من الامور
النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والعطف فيهما مما
اختصت به الواو في المعنى ان ام المتصلة تشاركها في ذلك
لعطفها في نحو سواء علي اقمت ام قعدت ما لا يستغني لكنه قال
في الحواشي ان هذا الكلام منظور فيه الى حالة الاصلية والاصل
سواء قيامك وقعودك فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو
فثبت ان الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها قوله
فقد ناقشه فيها الدماميني سنده في المناقشة عبارة
السيرافي قال ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام
لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقمت ام قعدت انتهى قال
وهو نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء الى ان قال فان قلت فما
وجه العطف باو والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا
واو لاحد الشيئين او الاشياء قلت وجهه السيرافي بان الكلام
محمول على معنى المجازاة فاذا قلت سواء علي قمت او قعدت فتقديره
ان قمت او قعدت فهما علي سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا
مبتدأ فليس التقدير قيامك او قعودك سواء وسواء علي قيامك
وقعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء وهذه الجملة
دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك وحكى ان ابا
علي الفارسي قال لا يجوز او بعد سواء ورده ولعله مستند المصنف

والعجب انه اورد كلام الفقها في المعطوف بعد همزة التسوية
وكذا ما في الصحاح والغرض انه لا همزة في شي من ذلك وكانه
توهم انها لازمة بعد كلمة سوا في اول جملتيها فقدر الهمزة اذا لم تكن
مذكورة وتوصل بذلك الى تخطية الفقها وغيرهم وهو مندفع بما مر
انتهى ملخصا واقول ليس في العبارة التي نقلها عن السيرافي ما
هو ظاهر في كلام الفقها فضلا عن كونه نصا لانه لم يتعرض
للعطف بام بعد سوا اذا لم توجد الهمزة وانما نص على لزوم العطف
بام اذا دخلت الف الاستفهام واحترز بذلك عما اذا كان الاستفهام
بدون سوا فانه يعطف باو ولا يتعين ام والاعتراض على الفقها
لم ينشا من الهمزة وانما نشا من التسوية لما علمت من ان
معناها مناف لمعنى او وما وجب العطف محتاج اليه مطلقا
وجدت الهمزة او لا عطف بالواو وبام كما تقدم غاية الامر ان هذا
الموضع سمع فيه العطف بام والقياس العطف بالواو وتاول ما
سمع ولا يجي وزن مورد السماع وان امكن فيه ذلك واما تقدير
الهمزة فلانهم نصوا على تقديرها اذا حذفت مع ام فاولى
بذلك هذا وقد يقال قد تقرر ان او تاتي بمعنى الواو وحملوا
على ذلك مواضع لا يغني فيها المعطوف عليه نحو ما بين سافع
مهرة او ملجم فهلا قيل بمثله في كلام الفقها وقراة ابن محيصن
فليحرر المقام **قوله** اذا نهي عن المباح ليس المراد المباح
الشرعي كما تقدم فصح تمثيل المص لذلك في المغني بقوله ولا تطع
منهم اثما او كفورا واندفع توقف الدماميني بان طاعة الاثم او
الكفور في الاثم او الكفر لا تباح اصلا بل تحرم لكنه قال بعد ذلك
ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان

بعدها م

طاعة الاثم او الكفور مباحة لا حرج بها من ارتكبها **قوله** وهذان
القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد او عمرو اي مما وقع فيه
العطف باو بعد النفي فعلى القول الاول يكون المنفي الجميع وعلى
القول الاول جرى ابن الحاجب في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم
النسا ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة وقال ليس المعنى مدة
انتفا احدهما لما يرد انه اذا انتفى الغرض دون المسيس لزم مهر المثل
واذا انتفى المسيس دون الغرض لزم نصف المسمى فكيف يصح
يصح نفي الجناح عند انتفا احد الامرين بل المعنى مدة لم يكن
واحد منهما وذلك بنفيهما الا احدهما ولا حاجة لجعل او بمعنى
الا في الاستثنا والمضارع بعدها منصوب بان ومثله قوله
صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا او يقول احدهما
للاخر اختر فاحفظه بقي هنا فايدة وهي ان الدماميني قال في
حاشية البخاري عند قوله فنزلت هذه واذا راوا تجارة او لهوا
انفضوا اليها حضرت بالقاهرة سنة تسع وثمانين وسبعماية او
سنة ثمان درسا بالشيخونية عند بعض حذاق المالكية فافضى
الكلام الى انه اذا ذكر متعاطفان باو فانه يعاد الضمير الى احدهما
فقال ذلك المدرس وزعم بعض اصحابنا ان مثله هذه الاية
وهو خطا لانه لم يعد الى احدهما لا بعينه بل الى احدهما معينا
وهو التجارة وليس البحث فيها فقلت له يلزم اما الحذف
او الاتيان بما لا فايدة فيه والاول خلاف الاصل والثاني باطل
لانك اما ان تقدر اليه فيلزم الاول او لا تقدر شيا البتة فيلزم
الثاني لان ذكر اللهو يكون ضايعا فقال لا يقدر اليه للدلالة عليه
فقلت له هذا ممكن غير ان لنا عنه مندوحة فاستبعد ذلك

جميعا لانه نكرة في سياق النفي الخ وعلى الثاني الاول فانه لا ينفي ح

الاية م

فيعا
اذا لم يعد لاحدهما لا بعينه

وكاد يقطع باستحالته فقلت لم يمكن ان يعود الضمير الي مصدر
الفعل المتقدم وهو الروية كانه قيل واذا راوا التجارة او لهوا
انفضوا الي الروية الواقعة على التجارة او اللهو فاستحسنه ثم رايته
بعد ذلك بنحو عشرين سنة في شرح الحاجبية للرضي وفي غيره انتهى
اقول وقوله انه يعاد الضمير الى احدهما محمول على ما اذا كانت
او للشك ونحوه مما يكون فيه لاحد الامرين لا التي للتنويع
لانها بمنزلة الواو كما نبه عليه الابدي واقره في المغني في بحث
الجملة المعترضة كما مر قريبا وكثير من الناس يبقي الكلام على
عمومه وليس كذلك ومما يدل على ان التنويعية يطابق
الضمير معها كما يذكر قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله
اولى بهما والتاويل الذي قاله الرضي في الاية المتقدمة متعين
لانه لم يقل اليهما واعلم ان الرضي قال ولنذكر بقية احكام
العطف الى ان قال ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف
بالواو وحتى مع المعطوف عليه يجب تطابقهما مطلقا
نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء فنحو والضمير
للمعطوف عليه ثم اشار الى دفع ما يتوهم انه من افراد هذه
الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو في الواقع ليس من
افرادها بقوله واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها الى ان قال وقوله تعالى واذا راوا
تجارة او لهوا انفضوا اليها اي الى الروية انتهى وانما ذكر
ههنا استطرادا لا سهوا لان حرف العطف فيها وقد تكلم
عليها حين تكلم على او وقد يقال لما كانت او فيها تنويعية
وهي بمنزلة الواو ذكرها هنا وذكرها في الكلام على او نظرا

للفظها هذا او يرد كيف يصح ان تكون الروية منفضا اليها مع انها
متقدمة على الانفضاض ويجاب لم هذا بقيد سيما اذا كانت الروية
الثانية هي الاولى المستفادة من قوله واذا راوا ولكن توجيه كلامه
يحمل الاولى على غير البصرية والثانية على البصرية لكن يلزم اختلاف
الضمير ومرجعه الا ان يقال لما كانت غير البصرية معناها
الادراك وهو من حيث هو يصدق بالمعنى الحاصل بالبصرية
كان بهذا القدر من العموم كافيا في مرجع الضمير او ان الروية
في الاصل تصدق بالبصرية وبغيرها لحمل الروية على غير البصرية
وعاد الضمير اليها على الماصدق الثاني على طريق الاستخدام وقال
الناصر اللقاني وقد يسئل عن ذلك بان هنا رويتان جزئيتان احداهما
من مكان بعيد وهو مكان الصلاة سابقة على الانفضاض
حاملة عليه والاخرى من مكان قريب لاحقة للانفضاض لكن
بينهما حد مشترك حاصل في ضمن كل منهما هو مطلق الروية
اعني جنسها المقول عليهما فهما اعني الرويتين الجزئيتين
متغايرتان بحسب الشخص ومتحدتان بحسب الجنس ولا
استحالة في تصادق المتغايرين على شيء باعتبارين تتمة
اذا كان العطف بالفا او بثم جاز الافراد والمطابقة والافراد
مع ثم احسن وان كان العطف بلا فقال في الارتشاف
الذي يقتضيه النظر ان الحكم في ذلك للاول وقال ابن عصفور
الضمير على حسب المتاخر وان كان العطف ببل او بلكن
فقال في الارتشاف الذي يقتضيه النظر ان الحكم للثاني
وقال ابن عصفور على حسب المتاخر منهما وثمرة القولين
تظهر اذا كان احدهما مذكرا والاخر مونثا قوله صحة الاستغنا

العطف بالفا او بثم

عنها باي اي مضافة لضمير المتعاطفين فيقال في المثال ايهما
عندك قوله فتسميتها بذلك الخ اي لان الاتصال على هذا بين
السابق واللاحق فاطلق عليها متصلة باعتبار متعاطفيها
المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وقيل
سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي
واعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الاول لانه راجع الى
نفسها لكنه انما ياتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام فيترجح الاول
لشموله النوعين قوله نحو ما ادري الخ اشارة الى انه لا يختص
الحكم بسواء كما افاده قوله وهي الداخلة الخ وان اوهم قولهم بعد
همزة التسوية الاختصاص قوله مختصة بالجمل اي خلافا لابن
مالك كما ياتي قوله وقد يتضمن مع ذلك الاستفهام الخ فيكون بمعنى
بل والهمزة قوله اي بل اهي شاء قال في التوضيح وانما قدرنا
بعدها مبتدا لانها لا تدخل على مفرد اصلا وقال ابن مالك
انها قد تدخل على المفرد ولم يقدر مبتدا واستدل بانه قد سمع ان
هناك لابلا ام شاء بالنصب واجيب بامكان حمل ام على انها
متصلة وحذفت الهمزة قبل ان والتقدير اان او منقطعة
وانتصب شاء بمحذوف اي ام ارى شاء والتوكيد بان اما لان
المخاطب شاك في ان هناك ابلا ومنكر وعلى الاول فالتاكيد
مستحسن وعلى الثاني واجب كما لا يخفى على معاني المعاني فمن
العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش التوضيح
من قوله انظر ما فائدة التوكيد بان وادعى في المغني ان ابن مالك
خرق اجماع النحويين وهو تابع في ذلك لابي حيان وناقش

الدماميني

الدماميني ابن هشام فراجعه قوله نحو ام تقولون على الله ما لا تعلمون
قال الزمخشري يجوز في ام ان تكون معادلة بمعنى اي الامرين
كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما ويجوز ان
تكون منقطعة قوله اما قصر افراد ان كان المخاطب يعتقد
الشركة قوله او قلب ان كان المخاطب يعتقد العكس كما يعلم مما
بعد قوله او امر في معنى الامر الدعائي نحو رحم الله زيدا لا عمرا والتحضيض
نحو هلا تكرم زيدا لا بكرا قال ابو حيان وفي الرضي خلافه قوله
قال في الاوضح وهو الحق للامام ابو الحسن السبكي رسالة سماها
نيل العلا في العطف بلا حقق فيها الكلام على هذا الشرط
وبين انه لا ينافي امثلة اهل المعاني في القصر بنحو زيد كاتب
لا شاعر لخصنا المقصود منه في حاشية المختصر قوله نفعك
جدك لا كدك اعلم ان اصل المثل هكذا جدك لا كدك وقالوا في
تفسير ما في الشرح فالرد بقولهم لا به فاندفع ما قيل لا دليل
فيه لجواز كون التقدير نافعك جدك او ينفعك هذا وفي هذا
المثل على تقدير كون جدك فاعلا بفعل محذوف حذف الفعل
وبقاء الفاعل في غير المواضع الاربعة المذكورة في باب الفاعل
قوله رد على من اعتقد ان الخ هذا في بل ظاهر واما في لكن
فنقله السعد عن المفتاح والايضاح ثم قال والمذكور في كلام
النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع زعم المخاطب ان
عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملازمة لانه
للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا
شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن
عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا

حالك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما
جاءاك معا على ان يكون فيه افراد فلم يقل به احد **قوله** ومن ثم اي
من اجل انهما التقرير حكم متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما **قوله**
وجب الرفع في نحو الخ لان متلوها منفي فنقيضه مثبت وما لا
تعمل في مثبت فلا يجوز النصب على اعمال ما بل يجب الرفع على ان
الواقع بعدها خبر لمبتدا محذوف ولا يكون لكن وبل من حروف
العطف لما ياتي من ان شرط معطوفهما الافراد **قوله** وبشرط
العطف بلكن افراد معطوفها سكت عن اشتراط ذلك في بل
فاوهم انها تكون عاطفة في الجمل وجرى على ذلك ابن الناظم فقال
فان كان المعطوف بها جملة والصحيح خلافه قال الزركشي
وكان بعض الاكابر يقول لم تكن عاطفة اذا وقع بعدها الجمل
وما الفرق بينها وبين الواو والذي يظهر في الفرق ان بل لما كان
اصلها الاضراب صار ما قبلها كانه لم يذكر فكانه لا شيء يعطف عليه
وكان مقتضى هذا ان لا تعطف المفردات لكن لما حصل التشريك في
الاعراب وكان ما بعدها معمولا لما قبلها امكن العاطفة من هذا الوجه
فلما انتفى تعلق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الاضراب الا في نسبة الحكم
لما قبلها فقط لكن مقتضى هذا ان يكون حتى عاطفة اذا وقع
بعدها الجملة الا انه لما لم يكن اصلها العطف بل اصلها الغاية
كالى فلما وقع ما بعدها المفرد مع عدم صاحبها الغاية جعلت
حرف عطف ولهذا لم يجيء فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية انتهى
ولا يخفى ما فيه اما اولا فلا خصوصية لبل في كونها غير عاطفة للجمل
على ما عرفت فيما مر من ان لكن ولا كذلك فما وجه تخصيص السؤال لها
وغاية ما دل كلامه على ان حتى تشاركها في ذلك لما قاله واما ثانيا

فلان

فلان كلامه يوهم ان معنى الغاية لا يظهر في حتى اذا وقع بعدها
مفرد مع ان شرط عطفها للمفردات ان يكون غاية لما قبلها **قوله** ووقوعها
بعد نفي هذا لا حاجة لذكره للعلم به من كلام المصنف وكان ينبغي ان
يقول وعلم من كلامه ان شرط العطف بلكن وقوعها بعد نفي او نهي
وبقي من شروطه افراد الخ **قوله** او امرا ونحو الخ افاد انها في هذه
الحالة لا تكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه في التسهيل
فلا يجوز هل زيد قايم لكن عمرو لم يتم **قوله** ولصرف الحكم الى الحاصل
انها تفيد مع النفي والنهي امرين تاكيد وهو تقرير ما قبلها
وتاسيس وهو اثبات نقيضه لما بعدها وبعد غيرهما امرين تاسيس
ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها **قوله** المبرد وعبد الوارث قال
في شرح التوضيح ويلزمهما ان لا نفعل ما في قايما نفيا لان شرط عملها
بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه انتهى وقد يقال انتقال
بعد مضي العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية او واو
المعية بعد النفي المنتقض بعدهما وما اما صح من قوم فاذكر
الا بزيد هم حبا اليهم فيجوز في اذكرهم النصب مع انتقاض النفي
بعد وقد مرت هذه المسئلة في باب النواصب **قوله** انا اتحادا في
الزمان اي المضي والاستقبال **قوله** ولا يضر اختلافهما في اللفظ
مثال اتحادهما في نوع الفعلية لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه
ومثال اختلافهما يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم
النار ونحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات
تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا قال المص قال بعض
الطلبة لا يتصور لهذا اي عطف الفعل على الفعل مثال له
لان نحو قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا الفعل وكذا

وجوزه م

هم

قام وقعد زيد لان في احد الفعلين ضميرا فعلت له فاذا قلت
يعجبني ان يقوم وتخرج ولم يتم وتخرج فيا لها جملة وقع فيها انتهى
ووجه ما ذكره في نصو يرد ذلك ان الفعل المعطوف منصوب او مجزوم
فلولا ان العطف للفعل لم يثبت نصبه او جزمه وقد ظهر ان
النصب في وتشقيه والجزم في تجعل وهذا اولى من قول المرادي
فان قلت ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل وانما هي
من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منها انما هو عطف
الفعل لان فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الاول صح ان يقال
انها من عطف الفعل على الفعل انتهى لانه يقتضي انها في
الحقيقة من عطف الجملة على الجملة وهذا لا يظهر فيما اذا نصب
الفعل او جزم لان ذلك يقتضي انه من عطف المفردات واعلم
انه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده في مثل والجمل الاتي
الواقع جوابا جملة جعل وان كان الجزم لفظ الفعل وحده
كما دل عليه كلام المغني في بحث الجمل التي لها محل حيث عد منها
الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفا ومثلها بنحو
ان تقم اقم وان قمت قمت واذا كان المعطوف بجعل وحده لظهور
الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جوابا لانه مفرد وجملته بتمامها
غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا لعدم التبعية لانه يكفي في كونها
جوابا تبعية فعلها قوله وعلى اسم يشبهه نحو فالمغيرات صبحا
فاثرن ونحو وما يكفر بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا
قراها ابو السمال بسكون الواو وقال الزمخشري على ان الفاسقين
بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا
او نقضوا عهد الله مرارا كثيرة واما واقرضوا الله قرضا حسنا

فليس

440 فليس اقرضوا معطوفا على المصدقين للفصل بالمعطوف الذي
هو المصدقات بين الموصول والصلة على هذا التقدير ولكنه
معطوف على مجموع مصدقين ومصدقات كانه قيل ان الذين
تصدقوا واقرضوا على ان يكون الذين تصدقوا شاملا للمذكرين
والمؤنثات او اعتراض بين ان وخبرها او مستانف قوله وبالعكس
جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى يخرج الحي من الميت
ومخرج الميت من الحي وليس ما ذهب اليه بمتعين بل هو مرجوح
قال الزمخشري ومخرج عطف على فالق ويخرج الحي من الميت جملة
مبينة لفالق الحب والنوى لان فلقهما من جنس اخراج الحي من الميت
لان النامي كالحيوان انتهى وعند هذا يترجح بل يتعين بمقتضى
علم المعاني عطف مخرج على فالق الحب والنوى لا على يخرج
لعدم صلاحيته لتبيين فالق الحب والنوى بقي انه على تقدير
كون ومخرج عطفا على يخرج يكون من عطف المفرد الذي هو
الاسم على الجملة لان جملة يخرج خبر ثان لان المرد يحتاج لاعتذار
المرادي السابق لكن كان ينبغي ان ينص على ذلك وقد صرح
في الارتشاف بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله
تعالى بياتا او هم قايلون وقال السيوطي في الهمع بعطف المفرد
على الجملة وبالعكس ومثل للاول في شرحه بقوله تعالى دعانا
لجنبه او قاعدا قال فقاعدا عطف على لجنبه لانه حال انتهى وفيه عطف على د مع
نظر لا يخفى وعد في المغني من الجمل التي لها محل الجملة التابعة
لمفرد وقال انها ثلاثة انواع احدها المعطوفة بالحرف نحو زيد
منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة قوله
وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس ذكر في المغني فيه

ثلاثة اقوال الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب
الاشتغال في مثل قام زيد وعمرا اكرمته ان نصب عمرو ارجح لان
تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والمنع مطلقا
والثالث لابي علي انه يجوز في الواو فقط فقال واضعف الثلاثة
القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره قوله والعطف
علي الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف كمررت برجل
سواء والعدم اي مستو هو والعدم فان فصل جاز من غير ضعف
واحسن الفصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو لقد كنتم
انتم واباؤكم واقله الفصل بلا بين العاطف والمعطوف
نحو ما اشركنا ولا اباؤنا خلافا للمكي حيث جعل الاية من العطف
من غير فصل وكانه ظن انه يشترط تقدم الفاصل على حرف
العطف ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل
المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو واياك والاسد وجمعناكم
والاولين وانما اشترط في العطف على المرفوع المتصل الفاصل
لانه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه كان
كالعطف على بعض حروف الكلمة وبالفصل يظهر استقلاله
وبغيره بطول الكلام وبطوله يستغنى عما هو الواجب
نحو حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة العشيرة بالنصب ومنه
يعلم ان الاصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل قوله كما
قال ابن مالك وجماعة اختاره ابو حيان وقال ينبغي ان
يقيد بان يكون الحرف ليس مختصا بالجر الضمير احترازا من الضمير
المجرور بلولا فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر قوله خلافا
للجمهور اي جمهور البصريين واحتجوا بان ضمير الجر شبيه بالتنوين

ومعاقب

441

ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين وبان حق المتعاطفين
ان يصلحا للحلول كل منهما محل الاخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل
المعطوف عليه واجاب ابن مالك بان شبه الضمير بالتنوين لو
منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه كالتنوين
ولا يمنع منهما باجماع وان الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل
واخيه وكل شاة وسخلتها بدرهم واجاب ابنه عن الاول بان
البدل في نية تكرار العامل فاتباعه الضمير المجرور في الحقيقة
اتباع له وللجار جميعا لان البدل في قوة المصرح معه بالعامل
واجاب بعضهم بان البدل هو المبدل منه في المعنى وكذا التوكيد
الا التوكيد بالنفس والعين لما تقرر فيهما في بابه وفرق
الحريري بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب
بلا تكرير بانهما لما جاز عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه
عليهما وكان مراده عطف المنصوب بعد فصله الجائز والمجرور
لا ينفصل **البدل** قوله وهو تابع الخ هذا معناه
الاصطلاحي واما في اللغة فمعناه العوض وفي التنزيل عسى
ربنا ان يبدلنا خيرا منها قوله ومعطوف بلا اي بعد الايجاب
ولذا اعاد الباء في قوله وببل لئلا يتوهم رجوعه قوله بعد نفي الا لكن
اعادتها مع لكن تقتضي ان لكن يعطف بها بعد الاثبات ولا
تعطف المفردات في الاثبات الا على قول الكوفيين والحاصل
ان قوله مقصود لتخرج المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن
بعد النفي اما الاول فلان الحكم السابق منفي عن التابع واما
الاخر فلان الحكم السابق منفي والمقصود به انما هو الاول قوله
بقية احرف العطف ومنها المعطوف ببل بعد الايجاب قوله

البدل

قوله ولهذا يتولون البدل في حكم تكرار العامل اعلم ان هذه مسئلة
ذات خلاف وان اوهم كلامه الاتفاق عليها وخلاصة القول فيها
انه على نية تكرار العامل وهو قول اكثر النحويين وحجتهم ان العرب
قد تذكر العامل في بعض المواضع واختلف هولاء هل يصرح به
العرب مطلقا او بشرط كونه جارا على مذهبين احدهما انهم يصرحون
به مطلقا ولكن ذلك كثير ما يكون جارا نحو قال الملا الذين استكبروا
من قومه للذين استضعفوا لمن امن وقوله لجعلنا لمن يكفر
بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة كلما ارادوا ان يخرجوا منها من
غم ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
وقليل اذا كان غير جار ولمن الالباس نحو قوله تعالى يا قوم اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا والثاني انه انما يذكر اذا كان
جارا ونحو اتبعوا من لا يسئلكم اجرا من باب التوكيد لا من باب
البدل واذا علمت ذلك عرفت ما في قول الشارح التوضيح في باب
الاشتغال ان عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه
حتى يصح ان يكون خبرا ومفسر الغيره ولهذا امتنع زيد اضربت
عمرا اخاه بالرفع والنصب وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن
من بدل المفرد وما في قوله هنا المتمثل لبدل الظاهر من الضمير
المفيد للاحاطة بقوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا
اولنا واخرنا بدل من الضمير المجرور باللام واعيد اللام مع
البدل لان كلامه اولا يقتضي انه لا يلفظ بالفعل وهو
مخالف لكلامه ثانيا هنا وقال ايضا وقوله والا لم يكن من بدل
المفرد لا يخلو عن نظر فقد صرحوا في التوكيد اللفظي بان نحو
قمت قمت من توكيد الضمير فقط كما مر وكلامه ثانيا يقتضي

انه يلفظ به بالفعل وهو الحق لكنه تخصيصه بعامل الجر وهو
قوله وتخصيص للعامل باللام ولم يذهب اليه احد وقولهم
المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا
دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد
اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه انتهى وفي المفصل قولهم
قته ح انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة
التاكيد والصفة في كونهما تتميمين لما يتبعانه لا انهم يعنون
اهدار الاول واطراحه فلا يمتنع ابدال غير المغضوب من
المجرور في عليهم لوجود العائد حسا وانما يلزم الخلو منه
لو كان المبدل منه مهدرا بالكلية لكنه خالف هذا في
الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله فقال ممتنع ان تكون ما موصولة بالفعل وان اعبدوا
الله بدلا من الهاء في به لانك لو اقمت ان اعبدوا الله مقام ضمير
الموصول فقلت الا ما امرتني بان اعبدوا الله بقي الموصول
بلا عائد عليه من صلته انتهى وقال في التسهيل والكثير
كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى انتهى
قوله صح وقال المص في الجامع بعد وهو تابع مقصود بالحكم بلا
واسطة فمن ثم كان هو المعتمد كهند حسنها فاتن ونحو ان
ما حاجبيه معين بسواد مؤول انتهى وقال في التذكرة سلكت
العرب في المبدل منه مسلكين احدهما انه ليس في تقدير
الطرح ولذلك اخبر عنه بعد ان ابدل منه نحو ان السيوف غدوها
ورواحها تركن هوازن مثل قرن الاعضب غدوها بدل اشتمال
وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فكانه ما حاجبيه معين بسواد

قصور كما وقع للسعد وابي حيان ثم في المطول في اخر بحث بيان المسند اليه لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله شركاء الجن انتهى وقال ابو حيان ما اختاره لا يجوز وعلل ذلك بان شرط البدل ان يكون على نية تكرار العامل على اشهر القولين او معمول العامل في المبدل منه على قول وذلك لا يصح هنا اذ لا يصح ان يجعل الجن محل شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشاف في هذه القاعدة مضطرب لبنائه القول في بعض المواضع على احد المسلكين السابقين وفي بعض اخر على المسلك الثاني فهكذا ينبغي ان يحرر هذا المقام قوله وهو ستة اقسام قال ابو حيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيته غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا يكون ظرفا ثابتا لان العامل لا يعمل في نوع من المعمولات الا في واحد منه على طريق الاجتماع ولا يكون غلطا لان اللقي لا يكون في كل اليوم بل في بعضه وقال السيوطي وقد وجدت له شاهدا في التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الاول فيه نظر والصواب وهو ما كان ما صدقه ما صدق الاول اذ المدلول مختلف قال في المطول وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين انتهى وبالجملة المبدل منه والبدل في هذا القسم كالمبتدا والخبر قوله فيما لا يطلق عليه كل وهو اسم الله تعالى ونحو الى صراط

وتقول الذي مررت به ابي عبد الله ولو فرضت اطراح الاول لخلت الصلة من عائد واما سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم في الغلط مررت برجل حمار لانه لم يقصد بالجر انتهى ومن خطه نقلت وفيه تصريح بان ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطرح وقوله ونحو ما حاجبيه الذي هو من ابيات الكتاب ومن وكانه لهق السراة كانه ينصف ثور وحش ابيض السراة وهي اعلا الظهر اسفع ما حول عينيه وما في قوله ما حاجبيه زائدة وقوله معين خبر عن حاجبيه وهو بدل من الهاء المنصوبة في كانه وفي ذلك مراعاة المبدل منه والالتفات معينان واراد بنحو ما روعي فيه ذلك كقوله ان السيوف الخ وتاويلهما اما فكانه ما حاجبيه الخ فلان ما هو مثنى في البدل يجوز افراد خبره وصفته على المعنى وتثنيته على اللفظ ومن الافراد قوله بها العينان تنهل اولا ينفك مصدره كممزق في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق واذا اخبر بالمصدر كان موحدا واما ان السيوف الخ فلان نصب غدوها ورواحها على الظرف كخفوق النجم وكانه قال ان السيوف وقت غدوها ورواحها وهذا الذي مشى عليه في الجامع هو راي ابن عصفور وادعى انه لم يجئ ما ظاهره الاعتماد على المبدل منه الا هذان البيتان والحق ان المسلكين في ما عدا بدل الغلط ومثال ما سلكت به مسلك الطرح قولهم ان زيدا عينه حسنة وان هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن فانث الخبر في الاول وذكر في الثاني لان المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه في تقدير الطرح وبذلك يجمع بين كلامي الكشاف والوقوف عند احدهما

العزيز الحميد الله في قراءة الجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق
ولا يقال بدل كل من كل انما يقال فيما ينقسم ويتجزأ تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا قوله على الصحيح ومذهب الكسائي وهشام
انه لا يقع الا على ما دون النصف وبهذا منعا ان يقال بعض
الرجلين لك اي احدهما قال المص في الحواشي لما لم يقع البعض
في عرف الناس مطلقا الا على الاقل من النصف خصه الكسائي
وهشام به ورد بقوله داينت اروى والديون تقضى فمطلت
بعضا وادت بعضا ووجدت انا ذلك في التنزيل قال الله سبحانه
أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض وعكس هذه
المسئلة انه لما وقع في الحديث وفارق سائرهن مطلقا على الباقي
الاكثر قال بعض العلماء باختصاصه بذلك وهو مردود لانه
من السؤر وهو البقية واذا شربت فاسئري اي ابقي وتمسك بظاهر
الاشتقاق وبهذا الحديث على عكس هذا المذهب المثنى في الظاهر
والحق عدم الاختصاص مطلقا وقال الاخر اذا احتملت راسي
وفي الراس اكثره وغودر عند الملتقى ثم سائره واعلم انه اختلف
في موضع هل هو من بدل الكل او البعض او الاشتمال او ليس
من باب البدل البتة وهو قول الله عز وجل قم الليل الا قليلا
نصفه وذلك لانه سمى النصف قليلا والقليل مبهم فبينه
بالنصف فضمير نصفه لليل قال المص لان بدل الكل لا يحتاج
لضمير انتهى والضميران بعده للنصف واستدل بالاية على
استثناء النصف قال ولو اعيد الضميران الاخران لليل لزم ان
يقوم اكثر الليل ورد ابن عصفور عليه فقال ضمير نصفه
للقليل وهو بدل بعض من كل وان كان القليل مبهما لانه

القليل

القليل قد تعين بالعادة اي قم ما يسمى في العرف قليلا قال والا
فمن قام نصف الليل لا يقال قام القليل ورد ابن الصايغ على
ابن عصفور فقال ان اراد ان العادة عينت القليل مقدارا
محدودا كالثلث فقط او الربع فقط فباطل وان اراد ما يقع
عليه القليل فلا وجه لبيانه بالنصف لانه لو قيل الليل قليلا
من الرغيف نصفه اي نصف القليل لم يكن له معنى لان ذلك
النصف قليل ايضا قال بل النصف بدل من الليل بدل اضراب
وابن خروف اجازه وقال الابدي الواجب عندي كون النصف
يطلق عليه انه قليل ان يكون نصفه مفعولا بتقدير قم
نصفه قال ابو حيان وفيه نظر لانه يكون امرا اولا بقيام الكثير
ثم قيل قم النصف او انقص منه او زد عليه وذلك مخالف للامر
الاول فيكون ناسخا له والناسخ لا بد من تراخيه عن المنسوخ كما
ثبت في اصول الفقه واعرب السمين نصفه بدل بعض من الليل
وبه قال الزجاج قوله ولا بد من اتصاله الخ هذا ما ذهب اليه
اكثر النحويين ومشى عليه المص في المغني والتوضيح وقال ابن
مالك في الكافية الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر من عدمه
وظاهر كلام التسهيل انه لا بد من الضمير او ما يقوم مقامه
كالالف واللام لكن مثل لما يقوم مقامه ببدل الاشتمال
وسياتي في كلام الش قوله نحو ولله على الناس الخ مر الكلام على
هذه الاية في باب اعمال المصدر فلا نغفل عنه قوله فهو
عام اريد به خاص فهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله فعمومه
ليس مرادا لا تناولا ولا حكما ولهذا كان مجازا بخلاف العام
المخصوص فهو لفظ اريد به معناه جاء منه بعضه فعمومه مراد

الفرق بين عام مخصوص وعام اريد به الخصوص

تناولا لاتحكما ولهذا كان حقيقة وتحقيق ذلك يطلب من جمع
الجوامع الاصولي وشروحه وتكون الاول مجازا احتاج الى قرينة
ولهذا بينها ابن برهان بقوله لان اللغة الخ فقيد بر قوله لملازمتها
للاضافة اما لفظا او نية ولهذا حكى مررت بكل قائما فلولا انه
معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل وفيه ان صاحب الحال
قد يكون نكرة من غير مسوغ عليه مائة بيضا وصلى وراءه رجال
قياما قوله واجازه الاخفش والفارسي حكى الاخفش
مررت بهم كلا بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره قوله
اي تعلق بغير الكلية والجزئية اي اما باشتمال الاول على
الثاني نحو اعجبني زيد علمه او باشتمال الثاني على الاول نحو
سلب زيد ثوبه او باشتمال العامل على الثاني بمعنى تعلقه
به وان تعلق في اللفظ بغيره فانما لم اعم من الاقتصار في بيان
الاشتمال على بعض الاوجه المذكورة وخرج بقوله بغير الكلية
بدل كل من كل وبقوله والجزئية بدل بعض من كل واعلم
ان الدماميني بعد ان نقل الخلاف في المشتمل في بدل
الاشتمال هل هو الاول او الثاني او العامل قال قال المص الاول
هو الصحيح لان الثاني والثالث لا يطرد ان لامن بدل الاشتمال
اعجبني زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيدا مجيئه وسائني
خالد فقره وعرجه والثاني في هذه وامثالها غير مشتمل على الاول
فلم يطرد كون الثاني مشتملا واما عدم اطراد الثالث
فظاهر لان من بدل الاشتمال ثم قال في اخر كلام عن الرضي الخلاف
ضربت زيدا عبده بدل غلط لان ضربت زيدا مغن عن
محتاج الى شيء اخر لانقول في بدل الاشتمال انه لا يستغنا د من المبدل

معينا بل تبقى النفس متشوقة الى البيان للاجمال الذي فيه
وهنا الاول غير محتمل لانه يستفاد عرفا من قولك قتل الامير
ان القاتل سيافه وكذا في امثاله ولا يجوز مثل هذا الابدال اصلا
انتهى ويرد عليه ان الاول لم يشتمل على الثاني في سلب زيد ثوبه
بل الثاني اشتمل على الاول لان الثوب يشتمل على لابسه الا ان
يقال ان الاول يشتمل على الثاني بطريق التمليك وقوله واما
عدم اطراد الثالث فظاهر لان الخ فيه نظر لان ما تقدم من
ان معنى اشتماله عليه تعلقه به وان تعلق في اللفظ بغيره قوله
ونحو قتل اصحاب الاخدود ذهب الفرا وتبعه ابن الطراوة
الى ان النار بدل كل من كل على الاخدود بمعنى النار لما كانت
مشتملة عليها كقولهم عفيف الازار وقال ابن هشام الاولى
ان يكون على حذف مضاف اي اصحاب الاخدود النار وقال
ابن خروف هو بدل اضراب قال المرادي قوله ونفاه بعضهم
مطلقا وادعى انه خطاب وادعى ابو محمد السيرافي وجوده
في قول ذي الرمة لميا في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي
انيابها شنب قال فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه
واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بانه من باب التقديم
والتاخير وتقديره في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي
انيابها شنب قوله جوازه مطلقا اي نثرا ونظما قوله في واحد
من اوجه الاعراب مطلقا اي سواء كان بدل كل من كل ام غيره
قوله بان يكون احدهما مصدرا نحو صمنا اجلابق والعنابا
قاله ابو حيان قال الدماميني وفيه نظر لان المراد المطابقة
في المعنى والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة فلذلك ابدل

الجمان منه قوله او قصد التفصيل كقوله في الحديث اذن لها بنفسين
نفس في الشتا ونفس في الصيف قال الدماميني وقد يقال
ان المطابقة حاصلة مع التفصيل ايضا فان البدل ليس
كل واحد من شقي التفصيل وانما هو مجموعهما وهو مطابق
الا ترى ان قوله نفس في الشتا ليس على انفراده بدلا من
نفسين وانما البدل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه
وهما متطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك
غير ان هنا بحثا وهو انه اذا كان مجموعهما هو البدل فما هو
العامل في كل منهما مع انه بمفرده غير بدل وهذا في البدل
كقولهم في الخبر الرمان حلو حامض انتهى اقول قد مر في
باب الخبر الجواب وحاصله ان المعمول في الحقيقة مجموعهما
لكنه من حيث هو معمول لا يمكن ظهور اثر العامل فيه وظهوره
في احدهما دون الآخر تحكم فظهر في كل منهما دفعا للتحكم قوله
فتبدل المعرفة من مثلها نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة
من جر قوله ومن النكرة نحو وانك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله قوله والنكرة من مثلها نحو مفازا حدائق واعنابا
قوله ومن المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية قال ابن
الحاجب ان قيل لم حسن الجمع بين الناصية وناصية قلت
ذكرت الاولى للتنصيص على ناصية المذكور وذكرت الثانية
تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهر كل ناصية
هذه صفتها قوله اشترط ان يكون مع الثانية زيادة
بيان كقراءة يعقوب كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها
قال ابو الفتح ابدل الثانية من الاولى لان في الثانية ذكر سبب

الجثو واقتضى كلامه انه لا يشترط في ابدال النكرة من النكرة ان تكون
موصوفة ولا في ابدال النكرة من المعرفة واتحاد اللفظ وهو كذلك
خلافا للكوفيين ومن تبعهم في ابدال النكرة من المعرفة في اشتراطهم
وصفها وللبغداديين والزمخشري والجرجاني قالوا لان البدل
للايضاح والشيء لا يوضح بما هو اخفى منه فلا تحصل فائدة
بدون الصفة قوله كما في ابدال الفعل من مثله اي فانه يشترط
فيه ان يكون مع الثاني زيادة بيان وهذا القيد ذكره في
التسهيل ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة
بيان انتهى ولم يعتبره في غيره ولا تعرض له ابو حيان في الارتشاف
بنفي ولا اثبات والحق عدم اعتباره واما اعتبار الموافقة
في المعنى فاعتبره غيره كابن معط فقال وابدلوا الفعل من
الفعل اذا كان بمعناه وقال ابن الخباز انما يكون ذلك اذا
ترادف اللفظان كقولك من ياتني يمش الي اكلمه لانه يمشي في
معنى ياتني فان قلت من ياتني يضحك اكلمه رفعت
يضحك وجعلته حالا لانه ليس في معنى ياتي انتهى والظاهر
ان ذلك مبني على ان بدل الفعل من الفعل بدل كل فقط
والحق كما قال الشاطبي مجيء الاقسام كلها فيه حتى البعض
وادعى السيوطي نفي الخلاف فيه على عمومه وتعليله بقوله لان
الفعل لا يتبعض فيه نظر لانه ان اراد ان لفظ الفعل
لا يتبعض فالاسم كذلك وان اراد معناه فهو متصور في
معنى الفعل اي الحدث بلا شبهة بقي انه المص قال في حواشي
الالفية ينبغي ان يشترط لابدال الفعل من الفعل ما اشترط
لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان فقط دون

الاتحاد في النوع حتى يجوز ان جيئتني تمشي إليّ اكرمك ومما يدل
على ان البدل في نحو يلقه اثاما يضاعف للفعل من الفعل لا للجملة
من الجملة ظهور الجزم في لفظه فاندفع قول الحفيد في حواشي
التوضيح انه من بدل الجملة من الجملة **قوله** ويبدل الظاهر
من مثله كما تقدم في الامثلة **قوله** ومن المضمر نحو على حالة
لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم فحاتم بالجر بدل
من الهاء في جوده وهذا البيت دخله الخبن **قوله** والمضمر
من مثله نحو رايتك اياك وقال الكوفيون وابن مالك انه
توكيد لا بدل قال ابن مالك لان نسبة المنصوب المنفصل من
المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل
نحو فعلت انت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب
توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل واجاب الشاطبي
بما نقله في شرح التوضيح ولا يخلو عن نظر فيه تدبر وقال ابو
حيان وقوم يبدل المضمر من مثله بدل كل كما تقدم بخلاف
بدل بعض او اشتمال فلا يجوز ثلث التفاحة اكلتها اياه
وحسن الجارية اعجبني هو واجازه قوم قال ابو حيان
ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة اخرى او العامل فيه
عامل المتبوع فعلى الاول يمتنع لئلا يبقى بلا رابط لان
الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز الا انه
يحتاج الى سماع انتهى وقوله لئلا يبقى بلا رابط فيه ما
تعرفه عن قريب **قوله** وكذا من نحو رايت زيدا اياه **قوله**
لكن خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك قال في الاوضح و
يبدل مضمر من ظاهر نحو رايت زيدا اياه ومنع النحويين

وليس

وليس بمسموع انتهى ومقتضاه الاطلاق في كل بدل وكذا عبارة
التسهيل مطلقة حيث قال ولا يبدل مضمر من مضمر لكن في جمع
الجوامع وشرحه ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل
قال لانه لم يسمع لا نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا واجازه
الاصحاب نحو رايت زيدا اياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال
خلف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة اكلت التفاحة اياه
وحسن الجارية اعجبتني الجارية هو وقيل يمتنع قال ابو حيان
وهو كالخلاف في ابدالها مضمرا من مضمر ومقتضاه ترجيح
المنع انتهى وفي شرح الالفية لابن الصائغ ومنعها اي بدل
المضمر من مثله ومن ظاهر ابن عصفور في بدل البعض والاشتمال
لخلو الجملة عن رابط نحو ثلث التفاحة اكلتها اياه وثلث التفاحة
اكلت التفاحة اياه وحسن الجارية احسنها اياه وحسن الجارية
احسنت الجارية اياه قال ابن الصائغ ولكن انه تمثل بمستغنى
عن رابط نحو كسرت تلك الجرة فاطها اياه فاما ان لا يعلل
المنع او يعلل بعلة عامة وتعليله انما يأتي على ان البدل
على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذاهب
فيه ثلاثة فلو قيل بانه عامله العامل في المبدل او غيره وقد
ناب عنه عامل المبدل اشابه حصل الربط على انه لو قيل بالاول
امكن ان يقال الربط حصل بان البعض والاشتمال داخلا
في الاول على حد زيد نعم الرجل **قوله** بدل كل الا اذا افاد الاحاطة
نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فان لم يفدها نحو رايتك زيدا
امتنع خلافا للاخفش لانه انما يجئ للبيان وضمير المتكلم والمخاطب
لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح واما قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم

ط

القيامة لا ريب فيه الذين خسروا استئناف لا بدل من ضمير المخا
وخرج ببدل كل بدل البعض والاشتمال فيبدل من الظاهر
من غير شرط نحو اوعدني بالسجن والادهام رجلي وقوله تعالى
لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم
الاخر قوله وتبدل الجملة من مثلها اي بدل بعض من كل كقوله
تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين واشتمال كقوله ارحل
لا تقيمن عندنا وغلط نحو قم اقعد قال في شرح التوضيح وسكتوا
عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال
والجمل لتعذر عود الضمير عليها وتقدم اخر عطف البيان
ما في جواز كون البدل جملة من الخلاف قوله ومن المفرد قيده
في شرح التوضيح ببدل كل من كل كقوله اشكو بالمدينة حاجة
وبالشام اخرى كيف يلتقيان وفي شرح الالفية للفارضي انه
بدل اشتمال تتمة بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس
وابدال المفرد من الجملة وابدال الحرف من مثله اما الاول فقد
رايته في كلام المص في الحواشي قال ينبغي ان يجوز ابدال الاسم
من الفعل وبالعكس كما جاز العطف نحو زيد متق
يخاف الله او يخاف الله متق انتهى وكون هذا من ابدال
الفعل لا الجملة نظر لما مر في العطف واما الثاني فقال
ابو حيان في البحر قد ما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها
في معنى المفرد اي جعله مستقيما قيما واما الثالث فقد
قال الشهاب القاسمي انهم سكتوا عنه واقول قد ذكره ش
وجعل منه ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم
مخرجون فجعل ان الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا لها قال

بع

448

عزاه وقال في كتابه القرآن في انه من عمل منكم سوءا الاية يشبه ان
تكون الفاء زائدة كزيادة ما وان بعدها بدل من التي قبلها واختار
الكسر وجعل الفاء جزاء قوله قال في الجامع ويجوز قطع البدل اي
سوا فصل به جمع نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة او عدد
نحو بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله الحديث اولم يفصل
به شيء نحو مررت بزيد اخوك نص عليه س والاخفش ومنه بشر
من ذلكم النار واقتصر في التسهيل على القطع في المفصل فقال
وما فصل به مذكور وكان وافيا ففيه البدل والقطع وان
كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو محذوف انتهى ومسئلة
جواز قطع البدل عزيزة حتى ان بعضهم في باب العلم انكر
انه يقطع وقال المعروف انما هو قطع المنعوت وتقدم ذلك
في بابه قوله ويحسن مع الفصل قضية كلام الارتشاف
وستاتي عبارته ان هذا في غير البدل الذي فصل به ما قبله
اما هو فيحسن مطلقا وتبعه السيوطي في جمع الجوامع
فقال ويجوز القطع فيما فصل به جمع او عدد وكذا غيره
وقيل يقبح ما لم يطل الكلام قوله مع الفصل اي بين
البدل والمبدل كما في المثال فانه فصل بينهما بقوله من ذلكم
قوله ويجب ان يقع الخ لم يذكر هذا السيوطي في جمع الجوامع
وهو عجيب فانه ملخص من التسهيل والارتشاف وقد
احطت بعبارة التسهيل وقال في الارتشاف ويجوز فيما
فصل به جمع او عدد الاتباع والقطع ان كان وافيا بالمفصل
وان لم يف بانه لا ينطبق عليه اسم المفصل قطعت فتقول
مررت برجال زيد وعمرو وبثلاثة بكر اي منهم وليس من شرط

وخالد م

القطع التفصيل بل نحو مررت بزيد اخيك ان يقطع فتقول
اخوك نص عليه ش والاخفش وهو قبيح عند بعضهم الا ان
طال نحو بشر من ذلكم النار فان جاء جمع وتبعه ما ليس وافيا
فيؤول الجمع على انه يجوز فيه واتبع على الاثنين او اعتقد
محذوف يعني به وبالمذكور الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله
توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع رماد
ككحل العين لايا ابينه ونؤي كجذم الحوض اثلم خاشع يروى
برفع رماد ونوي على القطع من ايات اي منها رماد ونوي
وبنصبهما على تأويل ايات بمعنى اثنين فيكون قد طابق
او على اقرار ايات على الجمعية وتقدير محذوف يصح به
الاتباع اي رمادا ونؤيا واثفية انتهى بتلخيص يسير في
اوله بحذف الامثلة وفيه شرح لكلام التسهيل في مسئلة
وجوب القطع واذا علمت ذلك علمت ان وجوب القطع
في اتقوا الموبقات ونحوه انما هو من حيث لم ينو معطوف يحصل
بانضمامه للمذكور الوفاء بمطابقة المبدل منه وان نوى
جاز البدل كما قيل واخواتها لان الموبقات سبع كما جاء
في حديث اخر واقتصر على هاتين تنبيها على انهما احق
بالاجتناب وجاء في حديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك
والسحر روي بالرفع على القطع وبالنصب على البدل وفيه
معطوف محذوف تنبيه الاحسن ان لا ينفصل بين
البدل والمبدل منه وقد ينفصل بالظرف والصفة ومعمول
الفعل نحو اكلت الرغيف في اليوم ثلثه وقام زيد الظريف
اخوك وقال تعالى قم الليل الا قليلا نصفه قوله العدد

قال واحد بمفرده عددا اي بخلاف من قال كالحساب العدد ما تساوى
نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او البعيدتين فان الواحد
عندهم ليس بعدد بل مبدأ العدد اذ ليس له حاشية سفلى
قوله لانه يؤنث مع المذكر الخ قال ابن مالك وانما حذفت التاء من
عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة
واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون
بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم
رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتاخر رتبته قوله ولو مجازيا
كليال وايام قوله ولولا ذلك لقيل عشرة كذا في التوضيح وفي الملازمة
نظر لان بعضهم اجاب عن تذكير عشر بان الامثال حسنات
وبعضهم بان المضاف اكتسب من المضاف اليه التانيث
قوله ومحل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز
حذف التا كذا اطلق غير واحد منهم المص في الجامع وجعلوا
من ذلك بني الاسلام على خمس اي اصول او اركان وقيد
الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله في كتابه المسمى
بابراز الحكم من حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعدود الايام
خاصة دون ما سواها من المذكر وبنى على ذلك ان ما جاء في
بعض كتب الفقهاء من لفظ رفع القلم عن ثلاث بغير تاء
لا اصل له وانه يلزم من يخرجه على حذف المعدود ان يكون
حذف التاء هو الافصح مع الذي ثبت في جميع طرقه ثلاثة
بالهاء واطال في تقرير ذلك والحاصل انه اذا كان المعدود من
الليالي والايام وحذفه نحو سرت خمسا او ثبت ترجيحها او من
الايام فقط نحو صمت خمسا لان الصوم لا يكون الا في الايام

حذفت التا في العدد اما في الاول فلتغليب الليالي على الايام على
عكس قاعدة التغليب من تغليب المذكر على المؤنث اذا عبر عنهما
بلفظ واحد ومراعاة السابق منهما اذا كان في شي يتعلق بهما
كفعل يسند اليهما وعدد يميز بهما نحو عندي ست بين جوار وعبيد
وستة بين عبيد وجوار وتفصيل المقام يطلب من التسهيل
وشرحه وفي المغني ان المؤنث يغلب على المذكر في هذه المسئلة
وفي قولهم ضبعان في تثنية ضبع وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا
ضبعانان فلما غلبت الليالي على الايام وجعلت الايام تابعة
لها اجري على الايام حكم الليالي واما في الثاني فلانه صار اليوم
كانه مندرج تحت الليلة وجزء منها فتدل عليه باسمها فاذا
كان الحكم لليالي فحذف التا هو الموافق لكلام العرب ولذا قال حق
اذ اثباتها قد يجوز في القياس ولم نجده في كلام العرب وكلام
الزمخشري موافق له وماذكره النووي من تجويز الوجهين
وجب عن العرب محل توقف واذا كان المعدود من غيرها فطابقه
القاعدة من التذكير مع المعدود المؤنث والتانيث مع
المذكر ولا وجه لمخالفة ذلك لان وجه المخالفة مع الليالي
والايام تغليب الليالي ومع الايام الاندراج الحكمي كما عرفت
وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولا يتصور
الاندراج في غير الايام فتدبر هذا ونقل الاستاذ الصفوي
في شرح كافية ابن الحاجب عن النووي انه نقل عن العلما
ان محل ذلك ايضا اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد
واما اذا قدم فيجوز في اسم العدد الحاق التا وحذفها مع كل
من المذكر والمؤنث قال الصفوي فاحفظها فانها عزيزة وخرج

عليها

عليها المحلي في حواشي شرح الاجرومية قولهم والمصابيح ما كان في اوله
احدى الزوايد الاربع والزوايد جمع زايدة فكان القياس احد
الزوايد وبحثنا العلامة الغنيمي قول الهداية من كتب الحنفية
فرايض الصلاة ستة قال فلا تحل لقول الاكمل القياس ان
يقال ست لان الفرايض جمع فريضة لكن قال على تاويله
بالفروض الذي هو جمع فرض ولا لقول ابن الهمام هذا التاويل
انما يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس في باب العدد
وليس لنا ارتكابه في عبارة المصنفين التي لم ترد عن العرب
واقول يكفي في منازعة الصفوي في هذا القيد الذي لم يذكره
ابن مالك في التسهيل ولا ابو حيان في الارتشاف ولا المص في شي
من كتبه اني راجعت شرح مسلم فلم ار فيه القيد الذي ذكره الشم
وغيره من كون التانيث مع المذكر محله اذا ذكر المعدود وقال
قد بسطت المسئلة في تهذيب الاسما واللغات وشرح المهذب
فراجعتهما فلم ار فيهما زيادة على ما في شرح مسلم ولا عزو
التقييد المذكور في الشرح لطايفة من الايمة **قوله**
حال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا
ذكر فتقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات اعتبارا بالاصطبل
والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث اعتبارا بالجمع خلافا
للبغداديين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار
ضميره لا حال لفظه ولا حال معناه وبسط ذلك في التوضيح
قوله بمعناه مجردا اي عن الاتصال بالعشرة **قوله** توهمت
ايات الخ معناه وقع في وهمي اي ذهني علامات للمراة فعرفت
العلامات بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع

قوله وهذه الاضافة اي اضافته لاصله ولا يجوز عكس ذلك فلا
يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ومن هنا غلط الصفدي ابا
تمام في قوله ولقد شفيت النفوس من برحايها اذ صار بابك جار
مزمان ثانيه في كبد السما ولم يكن كاثنين ثان اذ هما في الغار
واجاب الجلال البلقيني بان في الكلام تقديما وتاخيرا
وتغليبا للتركيب وتغيرا والتقدير لم يكن كاثنين اذ هما في الغار
ثان والمراد انه لم يكن لهذه القصة قصة اخرى واجاب بعضهم
بقوله اما الصفدي المغلط فغالط في وهمه واعتراضه لنفسه
فاضح وقد صغرنا قص ذهنه عن الكلام في حل تركيب استاذ
الادبا ابي تمام حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كثاني اثنين
والفرق ظاهر عند سمع عار عن الآفة اذ الاول تركيب جملة
والثاني تركيب اضافة وظهور النون فيها كما لنصب والنون

باب موانع الصرف وسمي امكن اسم تفضيل وبناؤه
من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا
لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد
شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه قوله كون الاسم فيه
علتان الخ اي من العلل التسع الاتية وخرج بذلك ما لو كان
فيه علتان فاكثر راجعتان الى اللفظ كاذربيجان فلا يمنع
من الصرف واما قول بعضهم انه احتراز عن اجمال اذ فيه التصغير
وهو فرع التكبير والجمع وهو فرع الافراد وجهتها اللفظ
وعن حائض وطامث لان فيهما التانيث وهو فرع عن
التذكير والوصف وهو فرع عن الموصوف ففيه نظر لان التصغير
ليس من العلل المعتبرة والتانيث راجع مطلقا الى اللفظ

وليس

موانع الصرف

وليس من العلل ما يرجع للمعنى الا العلمية والوصفية قوله
وهي اشتقاقه من المصدر هذا على قول البصريين ان الفعل مشتق
من المصدر واما على قول الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل
فالفرعية اللفظية التركيب لان الاسم كالمفرد لبساطة مدلوله
والفعل كالمركب لان مدلوله الحدث والزمان قوله فلا يدخله
جر ولا تنوين هل عدم دخولها بطريق الاصالة او عدم دخول
التنوين بطريق الاصالة وعدم دخول الجر بطريق التبع فيه
خلاف والتحقيق الثاني كما مر صدر الكتاب قوله عند الجمهور
وقيل عشرة والعاشر الالف الزائدة في اخر العلم سواء كانت
للالحاق كارطى او التكثير كقبعثرى وقيل احد عشر هذه
العشرة والحادي عشر مراعاة الاصل نحو احمر بعد التنكير
وقيل العلل اثنان الحكاية والتركيب فالحكاية في وزن مع
الوصف كاحمر او مع العلمية كيزيد لانه كما لم يدخلهما كسر
وتنوين قبل تعلقهما من الفعلية لم يدخلهما بعد النقل
واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث مع العلمية وهكذا
قوله مجاز لان كل واحد مدخلا في العلمية قوله انما هو
مجموع اثنين الخ اذ بذلك يحصل الحكم وهو منع الصرف قوله
كمساجد ودنانير اشار الى انه لا فرق في الجمع بين ان يكون بعد
الف تكسيره حرفان كمساجد وثلاثة احرف اوسطها ساكن
كمصابيح قوله والتانيث المعنوي اي الذي ليست علامته
لفظية اذ التانيث راجع للفظ مطلقا والا اشكل على ما تقرر
من انه ما فيه علتان لا بد ان يكون احداها راجعة الى اللفظ
والاخرى الى المعنى وان ما يرجع الى المعنى العلمية والوصفية

فقط قوله مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة قوله وهو ما
اوله مفتوح الخ لان الجمع متى كان بهذه الصفة كان خارجا عن
صيغ الاحاد العربية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها
حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال
المعجمة والفا والرا الجمل الشديد او الالف عوضا عن احدى
يائي النسب تحقيقا كيمان وشام واصلهما يمني وشامي او
تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهي
كالعوض فلما نسب الي فعل كشام بسكون العين او فعل
كيمن بفتح العين المهملة والبا الموحدة وتشديد اللام جمع عال
وهي الثقل يقال القى عليه اي عبالته اي ثقله او مفتوح كسر اكا
بفتح الموحدة والرا وهو الثبات في الحرب او مضموم كتدارك
مصدر تدارك تداركا او عارض الكسر لاجل اعمال الاخر كتوان
وتدان اصلهما تداني وتواني بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة
واعلا اعلال قاض او يائي الثلاثة محركة كطواغية وكراهية
مصدرين او الثاني والثالث عارض للنسب منوي به
الانفصال وضابطه ان لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا
مسبوقين بالالف كظفاري ووباري نسبة الى ظفار ووبار قبيلتين
او غير منفكين عن الالف كجواري وهو الشاعر وحوالي وهو المحتال
بخلاف نحو قماري وكراسي فان اليائين فيهما موجودتان في
المفرد وهو قمري وكرسي فليست اليائان عارضتين في الجمع فقماري
ونحوه بمنزلة مصابيح قوله وما يلي الالف مكسور الخ اي
لفظا كمساجد ومصابيح او تقديرا كدواب ومدارى اصلهما
دوابب ومداري بالكسر فيهما وهذا حكمة تكرير اسم المثال

وقوله

وقوله لا لعارض احتراز عن العارض وقد عرفت مثاله قوله كلاهما
يتاثر بالمنع لهذا قالوا وهم من قال في حوا امتنع للتانيث والعلمية
واستغرب قول ابي علي في الايضاح حمرا لا ينصرف لاجتماع الوصف
والتانيث قوله بخلاف غيرها لان التاليث لازمة لما هي فيه بل
مقدرة الانفصال غالبا فلا يرد ان من المؤنث بالتا ما لا ينفك
عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير كحذرية وعرقوة
اذ ليس في كلامهم فعلي ولا فعلو لانه ذلك من غير الغالب قوله
ففي المؤنث بها الخ كذا وقع في كلام غيره ولا يخفي ما فيه اما اولا فلانه
لا يناسب ما تقرر اولا من ان هذه الالف قايمة مقام علتين وهذا
التقرير يقتضي ان في المؤنث بها علتين لا واحدة تقوم مقامهما
والمناسب له ان يقول ففي المؤنث بها فرعية ذات جهتين جهة
راجعة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى واما ثانيا فالمناسب
ان يجعل الدلالة على التانيث راجعا للفظ ولزوم الزيادة
راجعا للمعنى لانه يشبه لزوم العلم لمدلوله لما عرفت من ان
التانيث دايما يرجع للفظ واكثر الراجع للمعنى العلمية والوصف
فتدبر ولا تدخل عنقك في ربقة التقليد فانه افة الطالب
وحرمان المستفيد قوله واما الجمع الذي نظيرها قبله والاظهر
ان يقال فلانه فيه فرعية لها جهتان جهة راجعة للفظ وهي
الجمع وجهة راجعة للمعنى وهي عدم النظير لانها تشبه الصفة
التي يتميز بها الموصوف عديم النظير قوله نظرا الى اصله لانه
منقول عن الجمع فانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها لان كل فرد منها جماعة
من هذا الجنس وان كان في الحال ليس جمعا قوله لذلك اي نظرا

[illegible]

اي امله قوله واما منع سراويل اي وهو اسم جنس يطلق علي
الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل قوله حمل
علي موازنه في العربية لانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان
لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية
علي هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا
الجواب علي تعميم الجمعية لا علي زيادة سبب وهو حمل علي
الموازن قوله جمع سروالة تقديرا اي كانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة علي سراويل وقيل
انه جمع سروالة تحقيقا لقوله عليه من اللوم سروالة ورد بانه
مصنوع قال العصام في شرح الكافية وقد سالني الولد الاعز
اسمعيل في صباه حين قرا علي الدرس في بلد هراة بجمع الفضلا
الشداة انه لم لم يحمل علي موازنه علي تقدير كونه عربيا حتي احتيج
الي تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلا
فاجبته بان العجمي غريب في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن
المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال الاخر فانه اذا عرضه
حال سبب خلوعنه لا يقبلها ويقول ليس معي موجب هذا
العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله قوله المناسب مانع لقوله
او لا كل منهما يستاثر بالمنع وقد يقال ان المراد اشار الي تراد في
العلة والمانع قوله ما وضع اي اسم وضع او الذي وضع
فما نكرة موصوفة او معرفة موصولة والجملة بعدها صفة او
صلة قوله باعتبار معني معين فيصح اطلاق ذلك الاسم علي كل
من اتصف بذلك المعني كاحمر يطلق علي كل من له حمرة قوله
مقصودا بالوضع فيه قصور لانه لا يشمل اربع في مثل مررت بنسوة

اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ولا وصفية فيه
بحسب الوضع وانما عرضت له في الاستعمال فلا بد من زيادة او الاستعمال
قوله وهي المراد بالمعرفة اي في البيت الذي جمعت فيه العلل
ولما قال ابن الحاجب المعرفة شرطها ان تكون علمية قال الجامي
وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات
والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما
يجي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل
العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير
اظهر من فرعية العلمية له قوله لما مر من انه لا بد من
اعتبار خصوص هاتين العلتين المعنويتين فيما يرجع
للمعني اذ العلل الراجعة للمعني كثير والمغنية لذلك الاستغراق كاعتبار
خصوص الستة اللفظية مع كثرة ما يرجع للفظ قوله وافهم كلامه
ان الصفة والعلمية لا يجتمعان لان الظاهر ان او في قوله او
العلمية منفصلة حقيقية قوله وتتعين العلمية مع التركيب
الحاصل انها تتعين مع التركيب والتانيث والعجمة وانما تعينت
مع التركيب ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيوثر بها في منع
الصرف ومع التانيث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف
وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة ومع العجمة فلا يصلح
سببا لمنع الصرف والجملة انما اشترطت العلمية في هذه الثلاثة لتكون
لازمة ولا يتطرق لها التغيير قوله اذ هو المانع من الصرف اي

المزجي المختوم بغير ويه قوله بخلاف ما ختم بويه
كسيبويه ونفطويه قوله وما ركب من الاعداد كاحد عشر قوله
والظروف زمانية نحو فلان يأتينا صباح مساء اي كل صباح ومساء
فحذف العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف ولو اضفت
فقلت صباحَ مساءٍ لجاز اي صباحا مقترنا بمساء قاله المصنف
في شرح الشذور وظاهره ان العاطف الذي تضمنه التركيب
الواو وفي الرضي انه الفاء حيث قال وانما لم يتعين بناء الجزئين
في هذه الظروف والاحوال كما تعين في خمسة عشر لظهور تضمن
الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون
بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته
يومَ يومَ وصباحَ مساءَ وحينَ حينَ اي يوما فيوما وصباحا
فمساءً وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء
تؤدي هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي كل
ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما
عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى انتهى ويعلم من قول المصنف اي
صباحا مقترنا بمساء رد ما قاله الحريري في درة الغواص من
ان الخواص يوهمون ولا يفرقون بين التركيب والاضافة
مع الفرق وهو ان المراد به مع الاضافة انه يأتينا في الصباح
وحده ان تقدير الكلام يأتينا في صباح مساء والمراد
به عند التركيب انه يأتينا في الصباح والمساء لان الاصل
صباحا ومساء ورده ابن بري وقال هذا الفرق لم يقله
احد وصرح السيرافي بخلافه وعلله بانك اذا لم ترد ان السير
وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ومثال الظرف

ف

المركبة المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين واصله بينها وبين حرف
حركتها فحذف ما اضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف
العاطف وركب الظرفان قوله والاحوال نحو هو جاري بيتَ
بيتَ قال المصنف في شرح الشذور واصله بيتا لبيت اي ملاصقا
فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله
جاري من معنى الفعل فانه في معنى مجاوري وجوزوا ان
يكون الجار المقدم الى وان لا يقدر جارا اصلا بل العاطف قوله
فبني اما المختوم بويه فعلى الكسر اما البناء فلانه اسم صوت واما
الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين ولا يجوز فيه عندهم الا الكسر
وزعم الجرمي انه يجوز ان يعرب اعراب ما لا ينصرف قال ابو حيان
وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء
لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا واما المركب
من الاعداد وما بعدها فعلى الفتح لما مر اول الكتاب وسبق
هنا اشارة اليه وليس البناء فيهن واجبا اما ما عدا العددي
فلا نزاع فيه واما العددي فمر عن الرضي ما يقتضي وجوب
بنائه وقول المصنف في اول الكتاب في لزوم الفتح توهمه ومر الجواب
عنه اذ هو اذا اضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك يجوز فيه
اعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا واعراب الصدر مع جر
العجز بالاضافة هذا وظاهر كلام الشارح ان المركبات المذكورة ليست
من اقسام المركب المزجي وفي كلام بعضهم ما توهمه وقد صرح جمع
بانها من اقسامه ولهذا اورد على قول ابن مالك وما بمزج ركبا
ذا ان بغير ويه تم اعربا وكلام المصنف في الحواشي يصرح به كما يعلم مما
مر اول الكتاب وتعريف المركب المزجي بانه كل كلمتين نزلت

ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها بجامع ان الجزء الاول ملازم
للفتح ان لم يكن ياء والثاني معربا باعتبار اكثر انواعه بدليل ان
المختوم بويه مبني اتفاقا وهو مبني فلا يلزم ان لا يكون المركبات
المذكورة منه او يقال يكفي في كونها صدق تعريفه عليها باعتبار
بعض احوالها ومثل ذلك يقال فيما اذا اضيف اول جزئي
المزجي الى ثانيهما او بنيا على الفتح فان ذلك جائز فيه كما في
التوضيح وغيره او يقال مرادهم ما سمي مزجيا في اشهر احواله
يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك في كونه مزجيا
لظهور انه اذا اضيف اول جزئيه الى الثاني يخرج من المركب
الاضافي قوله والاضافي فيه صرف لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده قوله
محكي لان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو
تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة لكن فيه
انها مع الحكاية معربة تقديرا وذلك لا ينافي منع الصرف الا على
قول ابن فلاح ان المقصور الذي فيه علتان كموسى تقدر
فيه الكسرة جرا لان المانع منها في غيره الثقل ولا ثقل مع
التركيب وكون العلم الاسنادي محكيا هو ما صرح به صاحب
اللباب والسيد في حواشي المتوسط وذهب ابن الحاجب
الى انه مبني ورجح بحر وجه ظاهر لانه منع الصرف من احكام
المعربات قوله والافصح فيه اي في المركب غير ما تقدم ومقابل
الافصح ما اشرنا اليه انفا من بناء الجزئين على الفتح واعراب
الاول واضافته للثاني ثم اذا كان في الثاني ما يقتضي منع
الصرف منع كرام هرمز واذا كان اخر الاول ياء قدرت الحركات

الثلاث

الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبيها بالالف تلزم في التركيب لزيادة
الثقل ما كان جائزا في الافراد وقيل يفتح في النصب قوله
ما لم يكن اخره ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب
وقالي قلا وزاد بعضهم ما لم يكن نونا نحو باذنجانه فيسكن
ايضا ويدل على تركيب باذنجانه قول بعض العرب في تصغيرها
تصغير ترخيم بذينجانه بفتح النون قبل الجيم ولكن القياس
في التصغير بويذنجانه قوله لكن شرط تحتم التانيث المعنوي
اي ما ليس علامته لفظية والا فالتانيث مطلقا راجع للفظ
كما تقدم قوله والعجمة كبلخ انها لم تعتبر العجمة مانعة والتانيث
شرط لتحتم منعهما مع سكون الوسط لقوة التانيث بظهور
علامته المقدرة في بعض التصرفات قوله لتنزيلهما منزلة
الحركة لا يخفى ما في دعوى ذلك من الخفاء وعلل في التصريح بقوله
لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان
كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف
وانما اثرت تحتمه قوله ولو تقديرا قيده المرادي في شرح الالفية
بقوله كالملفوظ قال ابن هشام يعني بقوله تقديرا كالملفوظ ما كان
حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به
منه جوب تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحترز
به مما هو على غير قياس كايم في ايمن من باب هبت وهيت
فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به فان قيل لم يكتفوا
هنا بتحرك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه
لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التانيث جدا لكون اللفظ
والمعنى مذكرا فاحتاجوا الى تقوية معنى التانيث باقوى الامور

القائمة مقام التانيث وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه في قيامه
مقام التا اقوى من تحرك الوسط بدليل انه يمنع من ردها في التصغير
كما في عقيرب بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك كما في قديمة
ولهذا لم يكتفوا بالعجمة **قوله** ابا او حيا اي في اسماء القبايل فاراد به
الاب كمعد وتميم والحي كقريش وثقيف وقوله او مكانا اي في اسماء
الارضين وقوله او لفظا او حرفا اي في اسماء الكلم وقوله
او اما او بقعة اي على هذا الترتيب وكما كرر المصنف في الاول
والاخر في ارادة معنى المذكر كررها في ارادة معنى المؤنث
وارادة الام في القبيلة كباهلة والقبيلة كيهود واعلم انه
قال في التسهيل وقد يتعين اعتبار القبيلة او البقعة او الحي
او المكان قال الدماميني في شرحه قبل ذلك وههنا امور ننبه
عليها احدها ان اطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا
لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل
حال نحو تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك الثاني تجويز الامرين
بحسب الاستعمالين انما هو موكول الى استعمالنا في الالفاظ نحو
كنيت زبيرا فاخذته وكتبت زينب فاخذتها واما ما عدا
ذلك فمنوط باستعمال العرب في ذلك الخاص فما اعتبروه فيه من
صرف ومنع اعتبرناه وليس لنا ان نخترع ذلك من انفسنا
الثالث ان المص سوى بين الجميع في الذكر فيقتضي ان الحكم في
الانواع كلها واحد ويقوي ارادته ذلك قوله باثر هذا
الكلام وقد الخ انتهى ومثلوا لما يتعين فيه اعتبار القبيلة
بيهود ومجوس والقبيلة بدمشق والحي لكلب والمكان ببدر
قوله بان تنقل الكلمة الخ هذا خلاف المشهور قال في الهمع

وهل

وهل يشترط ان يكون علما في لسان العجم قولان المشهور لا وعليه
الجمهور فيما نقله ابو حيان والثاني نعم وعليه ابو الحسن الدباج
وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب س وينبني على ذلك صرف
نحو قالون وبندار فينصرف على الثاني لانه لم يكن علما في لغة
العجم دون الاول لانه لم يتمكن في العرب قبل ان يسمى به انتهى
وقولنا ان ابن الحاجب على الثاني اي لقوله في الكافية ان شرط العجمة
ان تكون علمية في العجمية لكن في الجامي ان معنى كون العلمية
في العجمية ان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابرهيم
او حكما بان تنقله العرب من لغة العجم الى العربية من غير
ان يتصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في لغة العجم اسم
جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان تتصرف
فيه العرب فكانه كان علما في العجمية انتهى فقول الش لخلاف
ما نقل من لسانهم الخ مبني على تفسيره المخالف للجمهور والبنادرة
الذين يلزمون المعادن وفي بعض النسخ تاخير قوله لخلاف ما
نقل الخ بعد قوله لخلاف الثلاثي الى قوله ونوح وحينئذ فيكون
في كلام الش لف ونشر مشوش ويحتاج لزيادة واو قبل لفظة
خلاف الثانية اذ لا ارتباط لها بدون العاطف ومعه لا حاجة
اليها **قوله** كشتر بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم
قلعة فيه اشارة الى ان حركة الوسط لا اثر لها مع العجمة خلافها
مع التانيث وذلك لانها معه تقوم مقام علامته والعجمة
لا علامة لها وبمجرد كون العجمي ثلاثيا يشابه كلام العرب لكن
يبقى ان شترا اذا كان اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف
ان العجمة اذا انضمت الى تانيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم

المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الان يقال اعتبار التانيث فيه غير متعين
لجواز ارادة المكان **قوله** نحو اسمعيل فان مثل هذا الوزن
مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي ومنها ان يكون في اوله
نون بعدها را نحو نرجس او اخره زاي قبلها دال نحو مهندز
فان ذلك لا يكون في كلمة عربية وابدلوا الزاي سينا
فقالوا مهندس ومنها ان يكون عاريا من حروف الذلاقة
وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر
بنفل قال صاحب العين ليست واحدا في كلام العرب كلمة
خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية
كذلك الا كلمة واحدة وهي عسجد لخفة السين وهشاشتها
قوله وهود اي الجامي وقيل هود كنوح يعني اعجمي صرف لكونه
ثلاثيا وايد بان العرب من ولد اسمعيل ويقال لهم العرب
العاربة اي الخلص منهم من قبيل ليل اليل وظل ظليل فانهم
اذا ارادوا المبالغة في شيء ياخذون من لفظه صفة ويوكدونه
بها وهم قبايل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم واما
العرب المستعربة فهم ولد اسمعيل وهو اخر العربية من جرهم
قوله والحق بها في الصرف نوح الخ اي مع كونها اعجمية لسكون
وسطها ومنه يعلم ان ما شاع من ان اسماء الانبياء ممنوعة
من الصرف الا ستة ولم يعدوا شيثا ليس بظاهر ويبقى ايضا
عزير قال البيضاوي في تفسير سورة براة تنوين عزير
بناء على انه عربي منصرف وترك تنوينه بناء على انه اعجمي ولفقد
ذلك انتهى قال الشهاب القاسمي فلينظر مثل فانه اذا كان منهما كلاهما
في القران كما هو قضية القراءة بهما وجب جوازهما فكيف
يكون

يكون احدهما مبنيا على انه عربي والاخر على انه اعجمي مع انه في الواقع
لا يكون عربيا واعجميا بل احدهما فقط وايضا شرط العجمي زيادته
على الثلاثة بغير يا التصغير انتهى وقد يقال يكفي في تخريج
القراءة المطابقة لوجه نحوي وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى
كما لا يخفى وقد قرئ تترى بالتنوين على ان الالف للالحاق وتركه
على انها للتانيث ولا يمكن ان يكون في الواقع لهما فتدبر واعلم اني
رايت بخط الامام تقي الدين السبكي ما نصه وقالت اليهود عزير
ابن الله القراءة المشهورة بغير تنوين فقيل لانه لا ينصرف وقيل
لان ابن صفة لا خبر واورد انه لو كان الخبر مقدرا لتقديره معبودهم
وح يكون المنكر ذلك لا وصفهم اياه بالنبوة واقول بل المنكر
وصفهم والتقدير في كلامهم المحكي بعضه لا في الحكاية لان المخبر اذا
وصف المخبر عنه بصفة ثم اراد السامع انكار ذلك من غير
تعرض للحكم فطريقه انكار الوصف فقط فكذلك هنا كانك قلت
قالوا هذه اللفظة المنكرة ولم يتعرض لما قالوه خبرا عنها والله
اعلم انتهى واعلم ان الايراد للشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز كما
نقله عنه الفخر واجاب بما هو محصل جواب السبكي والعجب للسبكي
كيف لم يستحضره ومبنى الايراد على ان الانكار لكونه تكذيبا انما
يتوجه للخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور
قال ولده وليس بلازم وان كان اكثر كما ذكره ولده البها في العروس
والتاج في جمع الجوامع في بحث الاخبار من الكتاب الثاني ومورد
الصدق والكذب النسبة التي تضمنها ليس غير كقايم في زيد
ابن عمرو قايم لا بنوة زيد ومن ثم قال مالك وبعض اصحابنا الشاهد
بتوكيل فلان بن فلان شهادة بالوكالة فقط والمذهب والنسب

ضمنا او الوكالة اصلا انتهى ومبنى الجواب على منع ذلك وانه يكـ...
في غير الخبر وكون التقدير في المحكي لا دخل له في الجواب ...
هولاء المستفهم فيه لا بدله من خبر وكان الظاهر ان يقدر ...
التكلم فيقال معبودنا واما على تقدير انه من الحكاية فيجـ...
حكاية للفظهم وتعبيره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتـ...
اسما ظاهرا او على منع اختصاص احتمال الصدق والكـ...
بالخبر جريح ولذا اليها في العروس واستدل لرجوع التكذيب للنسبة
الاضافية مما في البخاري مرفوعا يقال للنصارى يوم القيـ...
ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم
ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال ان ما كانت صفة المسند...
فيه مقصودة بالحكم نحو الكريم ابن الكريم الحديث ينبغي عدم النزاع
في رجوع التصديق والتكذيب اليها وفي المطول ما فيه تحرير
قبيل الباب الاول المقام وقيل ان التنوين حذف لالتقاء الساكنين
لانه يحذف لذلك قليلا كما في المغني ومنه قراءة قل هو الله
احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين احد
وسابق وبنصب النهار **قوله** وافهم كلامه ان هذه الموانع
الثلاثة الى الاولى ان يحمل الكلام على انه افهم انها لا تؤثر مع
الوصفية لانه المقصود للمص من هذا الكلام واما ما ذكره فانه
وان افهمه هذا الكلام لكنه ليس بمراد منه لانه علم مما
مر من ان ما امتنع صرفه بعلتين لابد ان يكون احداهما
معنوية والاخرى لفظية وما ذكره انما اجتمع فيه علتان
لفظيتان فتدبر **قوله** وطريق العلم بالعدل ما جاء الخ قيل
فيه دور لا يخفى على من تامل ودفعه لان سماع عدم صرفه لا يتوقف

على

على معرفة انه معدول لانه امر محسوس وبعد ادراكه يبحث عن سببه
قوله اذ المعدول لتعين اثنين اثنين اي وليست من اثنين وثلاثة ولهذا
... المغني في بحث ام ان المتنبي لحن في قوله احاد في سداس في احاد
... المنوطة بالتناد حيث استعمل احاد وسداس بمعنى واحدة
وست ونقل مثله في الباب السادس عن ابي طاهر حمزة ابن الحسين
الاصفهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب
قال فيه فراجعه وبه يعرف سقوط السؤال المشهور ان الوصف
بهذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف
باربع في قولك مررت بنسوة اربع فكيف اثر الوصف فيها ولم يؤثر
في اربع واجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا
ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد
نحو اربع فانه لم يوضع وصفا في الاصل وانما تحصل له الوصفية
بطريق العروض لان ذلك مبني على الاصل اثنين وثلاثة وهكذا
قوله وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر على قوله يخرج
كلام المتنبي في البيت السابق ولا يكون قوله سداس لحنا
فقول المغني انه لحن ثلاث لحنات ما تقدم وهذه وتصغير
ليلة على ليلية وانما صغرتها العرب على لويلية بزيادة الياء على
غير قياس فتامل **قوله** اختصاصه بالفعل المراد باختصاصه
به ان لا يوجد في غيره الا في علم او اعجمي او نادر **قوله** كشمر بالشين
المعجمة وتشديد الميم علما الفرس **قوله** وضرب على وزن المجهول
من غير اعتبار الضمير **قوله** او كونه اولى اما لكونه غالبا فيه
او لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل في الاسم
او بدون كون الوزن لازما باقيا غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل

بالفعل مع

المقام في شروح الالفية قوله الا في وزن فعلان اي بفتح الفا قوله
لخلاف الزيادة مع العلمية لانها تكون مع فعلان المفتوح الفا [illegible]
وغيره نحو غطفان وعثمان وعمران قوله منعا الزيادة الالف والنون
قوله صرفا لان النون ح اصلية واذا ابدل من النون الزايدة لام
منع من الصرف اعطا للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال
وسمي به اصله اصيلان تصغير اصيل على غير قياس ولو ابدل
من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان سمي به اصله حنا
ابدلت همزته نونا قوله اجز فعلا الى هذه الابيات ما عدا
الاخير لابن مالك والاخير للمرادي وتفسير هذه الالفاظ الجلان
الممتلي غيظا ويوم دخنان فيه كدرة وسواد ويوم سخنان
حار ورجل سيفان طويل ممشوق ضامر البطن ويوم
ضحيان لا غيم فيه وبعير صوجان يابس الظهر ورجل علان
صغير حقير ورجل قشوان دقيق الساقين ورجل
مصان لئيم وموتان الفواد اي غير حديده وندمان من المنادمة
لا من الندم ونصران واحد النصارى لكن لم يستعمل الا بالنسب
والاليان كبير الالية والخمصان الضامر البطن قوله ولهذا
قال غريان الخ انت خبير بان الكلام في صفة على وزن فعلان
المفتوح الفا لانها التي لها حالتان قبول التا وعدمه واما فعلان
المضموم الفا فمونثه بالتا ليس غير وفعلان المكسور الفا
لم يسمع في الصفات وحينئذ فكان المناسب للمص ان ياتي بدل
عريان بلفظ من الاربعة عشر المتقدمة في النظم مما هو على وزن
فعلان المفتوح الفا واما عريان فخارج عن الاعتبار من القسم
المشروط له قبول التا وهو فعلان المفتوح الفا لانه المقصود

في

في قوله وفعلان فليتامل قوله وقد مر الكلام عليهما الخ مر لنا هناك
ما يتعلق بذلك قوله عند الجميع اي من التميميين والحجازيين
قوله معدول عما فيه ال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه
ان يكون معرفا بال

باب صيغتي التعجب واسم

[illegible] قوله انفعال يحدث في النفس الخ الانفعال عبارة
[illegible] عن غيره ما دام متاثرا كالمنقطع ما دام منقطعا
والمتسخن ما دام متسخنا فهو هنا عبارة عن تاثر النفس عن
الشعور بالامر المذكور ما دامت متاثرة قوله وخرج عن
نظايره او قلت نظايره قوله ولهذا اي لكونه عند الشعور بامر
خفي سببه قوله منها ما هو بالقرينة فتكون الصيغة ح مستعملة
فيه مجازا قوله نحو كيف تكفرون بالله هذه الصيغة اصل
وضعها للاستفهام واستعملت في التعجب مجازا ولما قال في
التلخيص ان كلمات الاستفهام كثيرا ما يستعمل في غيره قال
السعد وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع
من انواعه مما لم يحم حوله احد وقد بين السيد ذلك ونوقش
وتفصيل المقام يطلب من حواشي المطول وقد ذكرنا
في حاشية المختصر ما فيه نقطة العجلان قوله وسبحان الله
الخ هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله وسبحان علم للتسبيح
منصوب بعامل محذوف وجوبا ثم استعمل في التعجب واصل
ذلك ان يسبح الله تعالى عند روية المتعجب منه من صنايعه
ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه قوله ولله دره فارسا
اصل هذا الاخبار بان اللبن المدرك منه لله ثم استعمل في
التعجب كما مر في التمييز قوله اقتصر منها هنا على صيغتين

اما في الجامع والشذور فذكر الثالثة وهي فعل نحو حَسُن وشَرُف وهي
مذكورة في باب نعم وبيس من التوضيح تبعا للالفية قوله
وضعا لا لانشائه قوله لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قولهم
عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب عجب
مبتدا وسوغ الابتداء به دلالته على التعجب ولتلك خبره
وقضية تمييز او حال وقيل التقدير امري عجب لتلك وقيل
يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم الاعلم ان عجب لتلك
مرفوع على الاهمال كذا في الارتشاف في باب المفعول
المطلق قوله للزومه مع يا المتكلم كذا في التوضيح قال اللقاني
قد تقدم في اول الكتاب واما تجويز الكوفي ما احسني اي
بدون نون فمبني على ان احسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا
الملازم من حيث الاستعمال المنقول الينا لا اللزوم الذي هو
الايجاب اذ لا يحسن الاستدلال بذلك اذ هو مرفوع عن ثبوت
الفعلية قوله واما قوله يا ما اميلح الخ صدر بيت عجزه من
هاؤليائكن الضال والسمر فصغر املح من ملح الشيء ملاحة
وشذن بمعنى قوين يقال شذن الظبي اذا قوي وطلع قرناه
وقوله من هاؤليائكن يتعلق بشذن والثاني
الخ الى سؤال وجوابه تقرير السؤال ان هذا البيت يدل على
ان افعل اسم لا فعل لان الشاعر صغره وشرط المصغر
ان يكون اسما وتقرير الجواب ان هذا التصغير شاذ فلا تثبت
به الاسمية قوله والخبر محذوف اي شيء عظيم دعاه
يستلزم مخالفة النظائر من وجهين احدهما تقديم الافهام
بالصلة او الصفة وتاخير الافهام بالتزام حذف الخبر
والخبر

والخبر فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقدم الابهام والثاني
التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده قوله وعند بعضهم ما
استفهامية هو الفرا وابن درستويه ونقله هذا القول في شرح
التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل
بعد الاستفهام المشرب بالتعجب لا يليه الا الاسما قوله وليس
باحسن من قول التوضيح لفظه الامر ومعناه الخبر لان معنى
الصيغة سمي ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشا فكيف
يحكم عليه بانه خبر قوله فغير اللفظ الخ وعلى هذا فالظاهر انه
مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها مجيئه على
صورة الامر ونقل شيخنا القليمي عن مشايخه انه ينبغي ان يكون
مبنيا على السكون اذا كان صحيح الاخر وعلى حذف الاخر ان
كان معتلا نظرا للصورة الان قوله الا ان كان الفاعل ان
وصلتها كقول الامام ابي الحسن علي بن ابي طالب رضي الله
عنه وقال امير المسلمين تقدموا واحبب الينا ان يكون
المقدما وفي شعر الشريف الرضي حذفها لكون الفاعل
ان المشددة حيث قال اهون علي اذا امتلات من الكرا اني
ابيت بليلة الملسوع وفي النهاية لا يجوز حذفها معهما واعلم
ان ابن مالك قال في شرح التسهيل ولو اضطر شاعر الى
حذف البا المصاحبة غيران بعد افعل لزمه ان يرفع
وعلى مذهب الفرا يلتزم النصب اي لان مذهبه ان فاعل
افعل ضمير المخاطب ولا حجة له في قول الشاعر لقد طرقت
رحال القوم ليلي فابعد دار مرتحل مزارا لامكان جعلها بعد
دعاء على معنى ابعد دار مرتحل عنه مزار محبوبته كانه عرض

الامر صح

البيت من بحر الطويل

البيت من بحر الكامل

البيت من بحر الوافر

نفسه علي الاقامة في منزل طروق ليلى لانه صار يطرقها مرارا
ولاحاجة له في قول الاخر واجدر مثل ذلك ان يكونا الاحتمال ان
يكون اجدر فعل امر عاريا من تعجب بمعنى اجعل مثل ذلك
جديرا بان يكون اي حقيقا ويحتمل ان يكون اجدر فعل
تعجب ثم حذفت البا اضطرارا واستحق مرفوعها الرفع علي
الفاعلية لكنه بني لاضافته الي مبني قوله كقوله كفى الخ بيت
لسحيم عميرة ودع ان تجهزت غاديا عميرة منصوب بودع وهو اسم محبو
وغاديا من الغدو بمعنى الذهاب والشاهد في قوله كفى الشيب
حيث ترك البا في فاعل كفى قوله فعلى هذا يكون حقيقة
رد بانه يحتمل الصدق والكذب والظاهر ان هذا يرد علي
الاول لان المقصود بالصيغة انشا التعجب وبانه لا يجاب
بالفا وبانه يليه ضمير المخاطب نحو احسن بك ولا يجوز ذلك مع
الامر لما فيه من اعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول
لمسمى واحد وبانه لو كان الناطق به امرا بالتعجب لم يكن
متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف حالفا قوله احسن بزيد اي
دم به قوله ثم اجري مجرى الامثال جواب عما يقال اذا كان
الضمير للمخاطب يلزم ان يطابقه تانيثا وتثنية وجمعا
والصيغة ملازمة للتذكير والافراد قوله قياسا احترز به
عما ورد من بنا افعل التعجب وافعل التفضيل من غير ما
وجدت فيه الشروط كقولهم ما اخصره بكذا وما اجدره بكذا وهو
اقمن به ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح وغيره قوله
مطلقا اي مجردا او مزيدا لان البنا منه يفوت الدلالة علي
المعني المقصود اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الي حذف

بعض

بعض الاصول ولا خفا في اخلاله بالدلالة واما المزيد فلانه يؤدي
الي حذف الزيادة مع المعنى المقصود قوله ولا من ثلاثي مزيد
لما مر من ان حذف الزيادة يخل بالمقصود وفي افعل خلاف
فقيل يجوز البنا منه مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز
ان كانت همزته لغير النقل نحو ما اظلم الليل قوله فلا يبنى
من منفي لئلا يلتبس المنفي بالمثبت لان صيغة التعجب
اثبات اي ليس فيها نفي وليست الصيغة صالحة للنفي قوله
وان لم يكن ملازما للنفي اي سوا كان ملازما له او لا والمثال
الاول لغير الملازم وهو ما ضرب الغاية والثاني للملازم وهو
ما قبلها ففي التمثيل لف ونشر مشوش وكون عاج بمعنى انتفع
ملازما للنفي قاله ابن مالك في شرح العمدة وعبارته عاج يعيج
بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا وعاج يعوج بمعنى مال
استعمل مثبتا ومنفيا ونوزع في اختصاص الاول بالنفي
فانه ورد ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج
قوله لئلا يلتبس الخ وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة
جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل
وعدم التعجب منها ورده ابن الحاجب بانه يقال ما اشد سواده
واكثر حمرته قال فان قيل انما تعجبنا من اشد قلنا القصد
في التعجب ليس الا للسواد وتعليلك انما كان من جهة
المعنى لا من جهة اللفظ قوله فيتوصل اليه باشد او اشدد
الخ المتبادر منه ان اشد واشدد ونحوهما افعال يبنى منها ما
ذكر وفيه نظر من وجهين الاول ان الكلام فيما يحصل بالبنا منه
الخلاص من البنا من فاقد الشروط واشد وما معه من جملة فاقد

البيت من بحر الطويل

الشروط اذ ليس ثلاثيا الثاني ان ذلك يتوقف على ورود
ونحوه فعلا وهو غير معلوم الا ما قال الصحاح والقاموس
اشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة والبيان هذا
اشد استخراجا بغيره فليستدبر قوله وما اكرم ان لا يقوم الخ
اي ان المصدر الواقع بعد اشد ونحوه اما صريح وذلك فيما
عدا المنفي والمبني للمفعول واما مؤول وذلك فيما قال
في التوضيح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع
الاول اي الذي يؤتى له بمصدر صريح والا فمن الثاني اي
الذي يؤتى له بمصدر مؤول ووجه الاثبات بالمؤول في المنفي
المتمكن من ان يستعمل معه النفي ويعمل فيه الفعل الذي
يتعجب بسببه كما في التصريح وفيه بحث اذا استعمال النفي يتصور
مع المصدر الصريح نحو ما اقرب عدم قيام زيد هذا وكانه
وجه التعبير مع النفي باكثر دون اشد ان النفي لا تفاوت
فيه بالشدة وفي المبني للمفعول ان يبقى لفظ الفعل
المبني للمفعول لئلا يلتبس بمصدره المبني للفاعل
قال البدر بن مالك فلو امن اللبس جاز ايلاؤه المصدر
الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قال
الشهاب القاسمي قد يقال لم يومن اللبس هنا لان النفاس
يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل الا ان يصور
هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقي ان بعضهم
نقل البنا للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يومن اللبس
الا ان يوجه جواز التعجب بان مثال المبني للفاعل والمبني
للمفعول هنا واحد فليتامل قوله واما الجامد الخ الان الجامد

له فينصب او يجر واما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان
كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان اريد وصف زائد
فيقال في نحو مات زيد ما افجع موته وافجع بموته كما اشار
اليه البدر ابن مالك قوله متعلقين بالفعل خص الكلام بذلك
لانه محل الخلاف وصحح في التوضيح تبعا لابن مالك جواز الفصل
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب اما
اذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب فلا يجوز
الفصل به اتفاقا كما في التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد
واحسن بجالس عندك الوقف قوله وهو قطع الخ المراد
هنا الاختيارية بالباء الموحدة التحتانية لا الاختبارية بالموحدة
ولا استثباتي كقولك ابونا لمن قال جا قوم ولا التذكري كقولك
قال زيد واذا قطعت لتتذكر المقول ولا الترنمي كقوله اقلي اللوم
عاذل والعتابن قوله الروم هو اخفاء الصوت بالحركة قوله
الاشمام وهو خاص بالمضموم وحقيقته الاشارة بالشفتين
الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت قوله في الافصح سياتي
مقابله قوله لا لبس بالضمير المفعول اي وحمل ما لا لبس فيه
على ما فيه لبس قوله كاخت وبنت قضيته ان التا فيهما للتانيث
وهو ما ذكره في الاوضح في هذا الباب لكنه في باب النسب سلم قول
يونس ان التا فيهما ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح
وتا التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه وسياتي في كلام الشارح
في بحث الخط الجزم بان التا فيهما للتانيث قوله وكسلمات وهيهات في
التوضيح ان هيهات مما سمي به من الجمع تقديرا فانها في التقدير
جمع هيهية والاصل هيهيات حذفت اللام وهي اليا وحينئذ فقول الشارح

الوقف

فيما سبق وان سمي به اي بالجمع تحقيقا والا لم يحتج لما ذكره هنا او
تشبيه هيهات بمسلمات او يكون مشي على القول بان هيهات مفرد
واصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة قلبت
اليا التي بعد الها الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لكن
يرد على هذا القول ان الها الاخيرة كان ينبغي ان تكتب ها لا تا
فليتامل **قوله** واولات هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما
له واحد من معناه وهو ذات كما تقدم صدر الكتاب **قوله**
غير محذوف العين فان كان محذوف العين نحو مر اسم فاعل من
راي يرى اصله مرئي فاعل اعلال قاض وحذفت عينه
وهي الهمزة بعد حذف حركتها وجب اذا وقف عليه رد
الفا لانها لو حذفت لزم الاسم على اصل واحد وذلك اجحاف
بالكلمة قال المرادي فان قلت هذا لازم في حالة الوصل
ايضا قلت لا يمكن اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين
بخلاف الوقف معا في بقاء التنوين وصلا جر الكلمة **قوله**
فكلامهم قد يشعر بان الحذف الخ لانهم قالوا لما زالت الاضافة
بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز
فيه ما جاز في المنون ومعلوم ان الارجح في الوقف على المنون
الحذف قال المرادي وبنوا على ذلك فرعا وهو ان ما سقط نونه
للاضافة اذا وقفت عليه رددت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فاذا
وقفت قلت قاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القرا على
قوله تعالى غير محلي الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت
وفي هذا نظر انتهى بقي ان قضية عود التنوين اليه انه في
النصب يبدل تنوينه الفا قال الشهاب القاسمي والسابق الى

الفهم

الفهم انه غير مراد فليحرر **قوله** في قول الراجز والله ابي لك الا هو ابو النجم
وقوله بقوله بعدما بعدما فابدل في التقدير من الالف ها ثم ابدل
من الها الالف ليوافق بقية القوافي او ابدل ها ثم الها تا تشبيها لها بها
التانيث فوقف عليها بالتا والغلصم راس الحلقوم وهو الموضع
الناتي من الحلقوم **قوله** نظرا الى زوال موجب حذفها وهو
التنوين واجيب بان ذلك عارض لا يعتد به واختار بعضهم ان
الوقف على نحو شجي باليا احسن لئلا تنتقص عدته عن اقل الامور
وعلى نحو قاض بالوجهين من غير ترجيح وعلى نحو مستقص بالحذف
على الاحسن لطوله **قوله** فكالمنصوب المنون اي فليس
فيه الا اثبات اليا ونص ابو حيان كما قال الدماميني في شرح
التسهيل على وجوب الوقف باليا فيه وتعقب بذلك ما اقتضته
عبارة التسهيل وسكت الشارح عما سقط تنوينه لمنع الصرف
اذا لم يكن منصوبا لانه انما فرض الكلام في المنصوب كما هو قضية
تشبيهه بالمنصوب المنون ولما قال في جمع الجوامع وان كان
غير منون اثبات يائه اي الافصح اثبات يائه قال في شرحه وتحت
ذلك صورتان الى ان قال او غير منصرف نحو هؤلاء جواري انتهى
وهو مصرح بجواز الاثبات والحذف في نحو جوار رفعا وجرا قال
الشهاب وانظر هل الحذف التنوين حج ويوقف على الرا ساكنة
انتهى والظاهر نعم **قوله** لان صورتها صورته لفظا اي لان
صورته اذن في اللفظ صورة المنصوب المنون كما هو ظاهر قول
الالفية واشبهت اذن منونا نصب لانها ثلاثية فتشبه الاسماء
المنونة بخلاف لن اذ ليس في الاسماء الصحيحة ثنائي وضعا وظاهر
كلامه الاتي في تقليل لنسفعا ان مراده لان صورة نون اذن صورة

التنوين في اللفظ ويرد عليه ان هذا مطرد في لن ونحوها قوله
اي لان صورة نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنـ[illegible] قوله
والاصل في كتابة كل كلمة مدار الرسم على معرفة هذه الا[illegible]
وما خرج عنها ومدار ما خرج منها على خمسة اشياء كما قـ[illegible]
الحاجب والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيما خر[illegible]
بوصل او زيادة او نقص او بدل الاول المهموز وهو اول
واخر الاول يكتب الفا مطلقا والوسط اما ساكن فـ[illegible]
ما قبله واما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته
متحرك قبله متحرك فيكتب على ما يسهل والطرف الذي لا [illegible]
عليه لاتصال غيره كالوسط واما الوصل فقد وصلوا الحروف
وشبهها بما الحرفية نحو انما الهكم الله واينما تكن اكن وكـ[illegible]
اتيتني اكرمتك بخلاف ان ما عندي حسن واين ما وعدتني
وكل ما عندي حسن واما الزيادة فستاتي مثالها في كلام المصـ[illegible]
واما النقص فحذف الف [illegible] بسم وطه والف الجلالة في بسم الله
الرحمن الرحيم واما البدل فسياتي في كلام المصنف تفصيل المقام يطلب
من الشافية وقد افرد هذا الفن بالتصنيف قوله ومن النحاة
من يكتب اذن بالنون قال ابو العباس محمد بن يزيد اشتهي ان
اكوي من يكتب اذن بالالف لانها مثل ان ولن ولا يدخل التنوين
في الحرف قوله او مضارع على ما اختاره الكسائي من ان الالف
تكتب بعد الواو المتصلة به رفعا نحو يغزو ويدعو ونصبا لن
يدعو ولن يغزو ووافقه الفرا في حالة الرفع والخلاف في ذلك
مبني على الخلاف في سبب زيادتها والعلة التي ذكرها الشارح
نسبها في الهمع للاخفش وابن قتيبة ونقل عن الخليل

[illegible] ذلك بانه لما كان وضع الواو على المد وجب ان لا يتحرك اصلا
[illegible] الالف لان صوت المد بها ينتهي الى مخرج الالف
[illegible] مذهب الكسائي بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل
[illegible] زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك
[illegible] في كلام الش[illegible] قوله عند الجمهور مقابله ما حكاه ابن
[illegible] عن الفارسي انه زعم ان جميع ما ياتي يكتب بالالف
[illegible]مزة المنقلبة عن ياء او واو في مثل رداء وكساء يكتب
[illegible] صورتها لا على اصلها ورده بان الالف المنقلبة ترجع الى
اصلها في بعض الاحوال كرحيين ورهيت فحملوا الخط في سائر
احوالهم على ذلك والهمزة لا تعود الى اصلها في موضع من المواضع
وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي وانما مراده
ان القياس وله ان يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء فليكتب
المنقلبة عن الواو واوا وان كانت العلة التفريق لزم الاعتراض
بالهمزة بل الاولى ان يقال للفارسي فرقت العرب بين هذين
الالفين بالامالة فجل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين
قوله الاسمي ورئي الحق المبرد يجيء كل علم منقول من الاسم
كرواة عليها فيكتب بالياء فرقا بينه وبين رواها الجمع قوله
وكون الالف اخف من الياء فقد يقال الخفة امر يرجع للفظ
لا للرسم قوله ويكون الفاء واوا ويكون الفاء ياء لان اللام حرف واو لا
ياء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه ياء الا يديت بمعنى انعمت
يقال يدي يدي قوله اذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو
قال السعد الا لفظ واو ولا حاجة لذلك لان النفي بالنسبة للافعال
وكان قصده بيان ان الحكم عام لم يستثن منه الا هذا اللفظ ولو خص

بحسب المقام لم يعلم حكم غير الافعال **قوله** وتكون العين [illegible]
ان يقول وتكون العين يا لان اللام حرف واو لا يا اذ ليس [illegible]
ما عينه يا ولامه واو قال السعد عند قول العزي الرابع [illegible]
العين واللام ويقال له اللفيف المقرون ما نصه والقسمة [illegible]
ان يكون هذا النوع اربعة اقسام لكن لم يجي ما عينه [illegible]
واوا ولامه يا اما ما عينه ولامه واو فموجود في كلام [illegible]
فان اصله قوو يقوو قاعل اعلال رضي يرضي [illegible]
فيما ياتي في الاسم ويكون الفا والعين واو الما مرو [illegible]
القوي والقوى لزمت بان في عبارة الشارح تحريفا فلعل [illegible]
انه ليس في كلامهم ما ذكر على سبيل القياس وانه [illegible]
خرج عنه والمراد القياس الاستعمالي ولا شك في [illegible]
واوين مستثقل وكانه لم يقله هنا قياسا [illegible]
نحو قوي وغوي لانه غير محتاج اليه لانكشاف امره لانه ياتي [illegible]
فليتامل **قوله** وكلا تكتب بالالف وكذا كلتا حملا عليها وكان القياس
ان يكتب باليا لان الفها رابعة **قوله** لان الفه منقلبة عن واو
عند البصريين اما من زعم ان الفه منقلبة عن يا كما ذهب اليه
السهيلي فانه يكتبها باليا **قوله** وحتى حملا على الى قال ابن الانباري
وانما كتبت حتى باليا وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على
الظاهر والمضمر فلزمت الالف مع المضمر حين قالوا حتاي وحتاك
وحتاه وانصرفت الى اليا مع الظاهر حين قالوا حتى زيدا ومحل
كتابة الى وعلى وحتى باليا ما لم تتصل بما الاستفهامية والا كتبن
بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتام واعلم ان رسم المصحف
متبع لما عهد من السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه اشيا على

خلاف

[illegible] بتقرير وكذا رسم العروضي مخالف لما تقرر لان اهله يكتبون
[illegible] خاصة لان المعتد به في صنعتهم لانهم يراعون الحروف
[illegible] بها الوزن فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفه في الوقف
[illegible] عرفيه واعلم ايضا ان النقط وضع لرفع الاشتراك
[illegible] ابو حيان نقط القاف والنون والفا وصلا لا فصلا
[illegible] بعضهم نقط الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق
[illegible] السين حاصل بها والاكثر على نقطها بثلاث واختار
[illegible] وجماعة نقط ها التانيث في نحو رحمة فرقا بينها وبين
[illegible] الضمير وها السكت والادبا منهم الحريري يعدونها في الحروف
[illegible] ولهذا اتوا بها في الابيات وتواتر رسايل التي التزموا عدم
[illegible] وقد نقط اهل غريب الحديث كل حرف مهمل من اسفل
[illegible] لايضاح الا الحا اذ لو نقطت لالتبست بالجيم والله اعلم

فصل في الكلام على مواضع همزة الوصل **قوله**
سميت بذلك اي مع انها تسقط في الوصل **قوله** لان المتكلم يتوصل
بها الى النطق فقال هذا يظهر لو سميت همزة التوصل **قوله** وقيل
لسقوطها الخ اي فيتوصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين
وقيل ان تسميتها بذلك اتساع **قوله** ولا يكون في مضارعهم مطلقا
قوله واصله عند البصريين سمو كقنو وقال الكوفيون اصله وسم
بفتح الواو **قوله** تكسيره على اسما الخ ولو كان اصله وسم لكان جمعه
اوساما لكان جمعه اوسما وتصغيره وسيما واعتبار القلب
بعيد **قوله** للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ورد عليه
دلو وظبي فان الحركات الاعرابية متعاقبة على لاميهما ولم يحذف
وانما يحصل الثقل اذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا ما قبله

كسيد عو وبرمي قوله اصله سنه حذفت لامه وهي الهاء تشبيها [illegible]
بحروف العلة وسكن اوله وجيء بالهمزة وفيه لغتان ا[illegible]
سه بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام وهي الهاء فوزنه [illegible]
فع قوله لتكسيره على استاه هذا دليل على تحريك عينه و[illegible]
كون الحركة فتحة فالخفة ودليل حركة فائه وانها فتحة قولهم [illegible]
قوله سمع اي في قوله وهل لي ام غيرها ان ذكرتها [illegible]
الا ان اكون لها ابنما قوله بخلاف تانيث واخت فانها [illegible]
هذا خلاف ما اسلفه في اول باب الوقف كما نبهنا على ذلك [illegible]
قوله بخلاف جمعهن ظاهره ان السبعة تجمع وفي الصحاح امرء
الرجل يقال هذا امرء وهما امران ولا يجمع على لفظه و[illegible]
ثعلب يقال امرؤ وامرآن وامراة وامراتان ولا يجمع [illegible]
امراة قوله بنائها انه مفرد اي كما ذهب اليه البصريون قوله
لا جمع يمين اي كما ذهب اليه الكوفيون وقالوا ان همزته همزة
قطع قوله وفيه اثنا عشر لغة ذكر في فتح الباري انها
اثنان وعشرون وذكر ذلك في باب القسم وفي الايمان وعبارة
القاموس تفيد ذلك ونصها وايمن الله وايم الله ويكسر اولهما
وايمن الله بفتح الميم والهمزة وتكسر وايم الله بكسر الهمزة
والميم وهيم الله بفتح الهاء وضم الميم وام الله مثلثة الميم
وام بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر
النون ومن الله مثلثة الميم والنون وم الله مثلثة وليم الله
وليمن الله اسم وضع للقسم والتقدير ايمن الله قسمي قوله
فافتح واكسر اي وميم ايمن على الوجهين مضمومة قوله
بالتثليث راجع لم ومن قوله وايمن اختم به اي بكسر الهمزة

وفتح

وفتح الميم والحاصل ان همزة ايمن ان فتحت تعين في الميم الضم وان
[illegible] ضم الميم وفتحها وما شرحنا به هذين البيتين هو ما دل
[illegible] ولدنا عليهما في شرح الخلاصة قوله وكذا همزة امر كما خرج
[illegible]ن يكون ثاني مضارعه ساكنا لفظا كما قيد بذلك امر
[illegible] فيهما سابق لانه بالاستقراء لا يكون ثاني المضارع متحركا
[illegible] وابتدأ ساكن فاحتيج الى همزة الوصل ابدا قوله ويستثنى
[illegible] من ذلك هذه الافعال الثلاثة كان القياس ان يكون
[illegible] اوخذوا وكل واومر كما ومر من تامر لكنهم لما استثقلوا
[illegible] حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل
[illegible] يحتاج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهو حذف
[illegible] في خذ وكل بخلاف مر فانه اكثر استعمالا كما قال
[illegible] قوله واضمه اغزوي الخ فالضم نظرا الى الحالة الراهنة
[illegible] الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه قال في التصريح
و[illegible] هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد
عضد باصل الكسرة فالغي العارض لما رجحه اصلين ولا كذلك
اغزي لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به
دون الضم في امشوا قوله حذفت همزة الوصل اي سواء كانت مكسورة
كما في قراءة غير ابي عمرو والبصريين اتخذناهم سخريا او قراءة الجميع استغفرت
لهم والاصل اتخذناهم بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة
للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام
او مضمومة نحو اضطر الرجل والاصل اضطر بهمزة مضمومة
فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت قوله فتبدل الفا اي على الاوجه
قال الحضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه

ولاجا في كلامهم ولا يجوز ان تخفف لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج
الا ضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر
مني ومن جمل وقد تسهل بين الهمزة والالف مع القصر وهو
القياس لان الابدال شان الساكنة وقد قرئ في السبع بالمد
والتسهيل في نحو الذاكرين **قوله** لئلا يلتبس الخ علة الترك مقتضى
القياس مع المفتوحة وليكن هذا اخر ما اردنا جمعه في هذه
الحواشي جعله الله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز بجنات
النعيم انه الوهاب الكريم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم وكان الفراغ من كتابتها يوم الاربع المبارك ثالث شهر
رمضان من شهور سنة الف ومائة
واربعة وسبعين من الهجرة
النبوية على صاحبها
افضل الصلاة
والسلام
امين